المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات



العقد النضيد في شرح القصيد

لشهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ،
المتوفى سنة (٧٥٦ هـ)
من باب فرش الحروف (من أول سورة مريم إلى نهاية سورة صٓ)

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

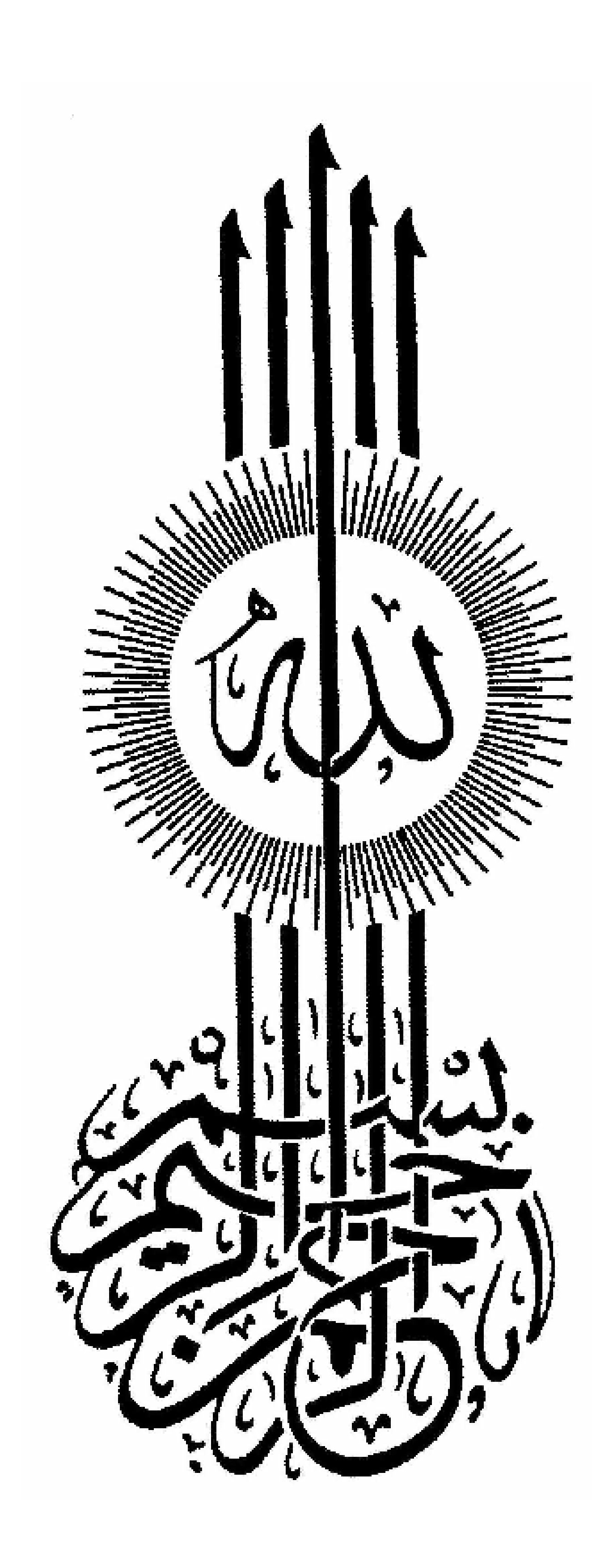
طلال بن خلف بن محفوظ الحساني

الرقم الجامعي (٢٩٦١٥٩١٧٠)

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق بن فراج الصاعدي

١٤٣٢ هـ - ١٤٣٣ هـ


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مُلَخَّصُ الرِسّالة

عنوان الرسالة : العقد النَّضيد في شرح القصيد، لأبي العبَّاس أحمد بن يوسف المعروف بـ (السَّمين الحلبي) ، المتوفى سنـة : (٧٥٦هـ)، [من باب فرش الحروف من أوَّل سورة مريم إلى نهاية سورة ص] دراسة وتحقيق .

اسم الباحث : طلال خلف الحساني . **الدرجة :** الكتوراه . **التخصص :** لغويات .

ويعدّ هذا الشَّرح من أوسع شروح متن الشَّاطبيّة ، فهو شرح موسوعي يُعنى بشرح الأبيات ، وإعرابها ، وتوجيه القراءات الواردة في الأبيات .

وقد أثنى على هذا الشَّرح بعض العلماء ، كابن الجزري ، والقسطلاني .

وتتكوّن هذه الرِّسالة من قسمين تسبقهما مقدِّمة ، وتتلوهما قائمة بالفهارس الفنيّة .

وقد قدَّمت لهذه الرِّسالة بمقدِّمةٍ اشتملت على أهميَّة الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطّة البحث ، والمنهج الَّذي سلكته في تحقيق الكتاب . ثُمَّ التَّمهيد واشتمل على مبحثين :

- المبحث الأَوَّل : الشّاطبيّ ، حياته ، وآثاره بإيجاز .
- المبحث الثَّاني : الشَّاطبيّة : قيمتها العلميّة ، وأهمّ شروحها .

القسم الأَوَّل : الدِّراسة : السَّمين الحلبي ، وكتابه (العقد النَّضيد) ، ويشتمل على فصلين :

- **الفصل الأَوَّل :** السَّمين الحلبي ، حياته وآثاره ، ويتضمّن أربعة مباحث هي :
  - المبحث الأَوَّل : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .
  - المبحث الثَّاني : مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، ووفاته .
  - المبحث الثّالث : شيوخه ، وتلاميذه .
  - المبحث الرَّابع : مكانته العلميّة ، وآثاره .
- **الفصل الثَّاني :** دراسة لكتابه " العقد النَّضيد في شرح القصيد " ، ويتضمَّن ثمانية مباحث هي :
  - المبحث الأَوَّل : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلِّفه .
  - المبحث الثَّاني : موضوع الكتاب ، والغرض من تأليفه .
  - المبحث الثّالث : منهجه فيه ، وفيه ثلاثة مطالب :
  - المبحث الرَّابع : مصادره .
  - المبحث الخامس : شواهد الكتاب .
  - المبحث السَّادس : الأصول النّحويَّة الَّتي اعتمد عليها .
  - المبحث السَّابع : تقويم الكتاب ، وفيه مطلبان :
  - المبحث الثَّامن : وصف النسخة الخطيّة المعتمدة في التَّحقيق ، مع وضع نماذج منها .

القسم الثَّاني : النَّصّ المحقّق .

وختمت الرِّسالة بعمل فهارس فنيّة تساعد القارئ عند الاطّلاع ، وتحتوي على :

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة ، وفهرس القراءات القرآنيّة ، وفهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة ، والآثار ، وفهرس أقوال العرب وأمثالهم ، وفهرس الشَّواهد الشعريَّة والأرجاز ، وفهرس الألفاظ اللغوية التي شرحها المؤلف ، وفهرس الأعلام ، وفهرس المواضع والبلدان ، وفهرس الكتب الواردة في المتن ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، وفهرس الفهارس .

Abstract

Title of message: Al-Aqed Al-Nadeed fe Sharh Al-Qaseed, for Abul Abbas Ahmad Bin Yusuf known as (Al-Sameen Al-Halabi) died in: (756 H), [from the chapter of farsh Al-Hrouf from the first of Surah Mariam to the end of Surah Sad] study and investigation.

Researcher name: Talal Khalaf Al-Hasany.

Degree: Doctorate. **Specialization:** Linguistics.

This explanation of the most extensive Shatbia explanation board, it's encyclopedic explanation to explain verses, expression, and direct readings contained in the verses.

This explanation had been commended by some scholars as: Ibn Al-Jazry and Al-Qustlany.

This message consisted of two sections preceded by introduction and preface, following them technical indexes list.

I introduced this message by an introduction included the important of the topic, reasons of choosing it, research plan, and the method I used in investigating this book. Then the preface that included two essays as:

- **First essay:** Al-Shatby, his life, and his impacts briefly.
- **Second essay:** Al-Shatbeya, its scientific value, and the most important explanations of it.

Section I: The Study: Al-Sameen Al-Halaby, and his book (Al-Aqd Al-Nadeed), includes:

First Chapter: Al-Sameen Al-Halaby, his life and impacts that includes four essays:

- **First essay:** his name, lineage, title, and his surname.
- **Second essay:** his birth and upbringing, his travels, and his death.
- **Third essay:** elderly, and his disciples.
- **Fourth essay:** scientific status, and his effects.

Second Chapter: studying of his book (Al-aqd Al-Nadeed Fe Sharh Al-Qaseed), including eight essays:

- **First essay:** documentation of the book's title, and attributed to the author.
- **Second essay:** topic of the book, and the purpose of composing it.
- **Third essay:** his approach, which has three demands.
- **Fourth essay:** his sources.
- **Fifth essay:** evidence of the book.
- **Sixth essay:** grammatical assets that he relied on them.
- **Seventh essay:** evaluating book, which has two demands.
- **Eighth essay:** Description of the written version approved in the investigation, with the modeling of them.

Section II: investigating Text.

The message concluded by the making technical indexes to help the reader when found, that contains:

Index of Qura'nic verses, index of Qura'nic readings, index of Hadith, effects index, index of words of the Arabs and the proverbs, index of poem evidence and Abomination, and the index of liguistic terms that the author explained, index of flags, index of places and countries, index of books contained in the text, index of sources and references, index of subjects, and an index of indexes.

حكمة

كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الكاتب الأصبهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك أم لا وها أنا أخبرك به وذلك أنِّي رأيت أنَّه لا يكتب إنسانٌ كتابًا في يومه إلا قال في غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

إتحاف السادة المتقين ١/ ٣.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ١٥﴾

(الأحقاف: ١٥)

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي في هذه الحياة، إلى من طال انتظارهم لهـذا اليوم، إلى والديَّ الكريمين .. أُهدي هذا العمـل المتواضـع، عرفانًـا بحقهما، سائلًا الله -عز وجل- أن يلبسهما لبـاس الـصحة والعافيـة، وأن يمنَّ على والدي الحبيب بالشفاء العاجل إنـه ولي ذلـك والقـادر عليه.

إلى رفيقة الدَّرب وشريكة الحياة الزوجة الفاضلة، وإلى أبنائي الكرام، أهدي جهدي المتواضع في هذا الكتاب.

إلى إخوتي الأعزاء، وأخواتي الكريمات أهدي ثمار هذه الرسالة.

الباحث

المقدمـــة

الحمد لله الذي لا يُدْرَك مأمول إلَّا بفضله، ولا يُدْرأ مكروه إلَّا بحوله، أحمده سبحانه بما هو أهله، حمداً يليق بجلاله وعظمته، فحمده أحلى ما سجعت به بلابل الأقلام، وأغلى ما انتظمت فيه العقودمن برد الغمام.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على هادي الأنام إلى سبل السلام،وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم المصير والمآل وبعد:

فإنَّ ما يميِّز الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات هو انبثاقها من أصل واحد حفظ لها سماتٍ وخصائص تتشابه في أصولها، وتختلف في فروعها فتجري فيها ملامح متوافقة تطبعها بطابع واحد، وتلتقي في منبع واحد وهو القرآن الكريم.فقد كان هذا الأصل هو القطب الذي تدور حوله العلوم.

والعلوم إنَّما تشرفُ بموضوعها وتتفاضل بنوعها، وما من شكٍّ أنَّ أشرف العلوم وأحقَّها بالتأليف وأولاها بالتعليم والتعلم هي علوم القرآن الكريم، وإنَّما نشأت علوم اللغة نحوها وصرفها ودلالتها، خدمة للتنزيل،وحفظاً له من التحريف والتبديل.

ومن علوم القرآن التي اشتمل عليها، علم القراءات الذي يحتل مكاناً بارزاً في الدراسات القرآنية، بل هو ذروة سنامها، وواسطة عقدها؛ فهو العلم الذي نقل إلينا وجوه تلاوة كتاب الله، ولا زال يوقف الناس على جوانب من إعجازه، وأسرار بيانه، وسيظل هذا العلم معينًا لا ينضب، ومصدرًا تنهل منه علوم العربية جميعها.

هذا وإن علم القراءات من أوثق العلوم بعلم النحو، فمنـذ غيـاب الفـصاحة السليقية وقيام المصطلح النحوي مقامها فقد كان أغلب حملـة القـراءات مـن أئمـة النحو، وكان من المعيب عندهم أن يدَّعي الرجل علم القراءات ثـم يكـون جـاهلًا بالنحو.

فهذا أبو عمرو والكسائي مـن الـسبعة القـراء ومـن أئمـة النحـو، ذاك إمـام البصرة، وذاك إمام الكوفة، وهكذا توالى العلماء بعدهم في جميع الأمصار.

وقد عُني أسلافنا بعلم القراءات عناية جليلـة مـن جهـة روايتـه ومـن جهـة توجيهه والكلام عنه بما تقتضيه صنعة النحو.

فتلك مؤلفاتهم منتشرة ما بين مطولٍ ومقتصر ومنظوم ومنثور.

وإن من أجلِّ وأشهر ما أُلِّف في ضبط روايته القصيدة التي نظمها الإمـام أبـو القاسم الشاطبي وسماها بـ "حرز الأماني ووجه التهاني".

وقدأجمع القراء عـلى اعتمادهـا والأخـذ بـما فيهـا وتقـديمها عـلى غيرهـا مـن المؤلَّفات ولم يكن لمتن من المتون في علم من العلوم من الـشهرة والـذيوع والظهـور على غيره ما كان لهذه القصيدة بين كتب ومختصرات وأنظـام علـم القـراءات، فقـد أُلِّف قبلها وبعدها قصائد وكتب قد يحكم الناظر عليها بأنَّها أجود منها؛ لأنها أكثر جمعًا وإحصاءً لعلم القراءات، كأرجوزة طيبة النشر لابن الجزري، ولكنها لم تلق ما لقيته قصيدة الشاطبي من القبول والاهتمام والإشادة والحفظ.

يقول ابن الجزري[١]:"ولقد رُزق هـذا الكتـاب مـن الـشهرة والقبـول مـا لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن".

وقد عُني العلماء بها حفظًا ورواية وشرحًا، يزيلون غامضها ويسهِّلون عبارتها ويقرِّبون معناها، حتى أربت شروح هذه القصيدة على المئـة، منهـا المطـوّل ومنهـا المختصر، ومنها ما خصص الكلام عليها من جهة الرواية فقط، ومنها من خـصص الكلام عليها من جهة الرواية ومن جهة النحو متمثلاً في توجيه مـشكلها وإعـراب المختلف فيها.

ومن أهم الشُّروح التي عُنيـت بـنظم الـشَّاطبي، شرح أبي العبـاس أحمـد بـن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي.

إذ يعتبر هذا الشرح من أوسع شروحها وأوضحها توجيهًـا ودلالـة وإعرابـاً، فهو كتاب قراءات وكتاب توجيه واحتجاج، وكتاب لغة ونحو، اجتمع فيـه أنـواع شَتَّى من العلوم، ولا غرابة فصاحب الكتـاب الـسمين الحلبـي عـرف مـن خـلال مؤلفاته الموسوعية التـي حفلـت بالمناقـشات العلميـة والمـسائل الدقيقـة، وسـيأتي الحديث عن الكتاب ومؤلِّفه في مبحث مستقل[٢].

وهذا الكتاب يتألَّف من ثلاثة أجزاء، حُقِّق منهـا الجـزء الأوَّل كـاملًا- وهـو يتضمن قسم الأصول- وأوَّل الجزء الثاني – من قسم الفرش – فرش سورة البقرة، في أربع رسائل علمية بجامعة أمِّ القرى، وهي على النحو التالي:

---

(١) غاية النهاية ٢/ ٢٢.

(٢) انظر : ص ٣٣، ٥٦ .

الأولى: رسالة دكتوراة[١]، نوقشت في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، حققَّها د/ أيمن رشدي سويد، من أوَّل الكتاب إلى نهاية أحكام النون الساكنة والتنوين، وتقع في مئتين لوحة تقريباً.

الثانية: رسالة ماجستير نوقشت في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أمِّ القرى، حققَّها: الأستاذ/ أحمد بن علي حريصي، من باب الفتح والإمالة إلى نهاية باب اللامات، وتقع في سبعين لوحة تقريباً.

الثالثة: رسالة ماجستير نوقشت في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أمِّ القرى، حققَّها: الأستاذ: عبد الله بن غزاي البرَّاق، من باب الوقف على أواخر الكلم إلى آخر باب الأصول، وهو باب "ياءات الزوائد" وتقع في خمس وسبعين لوحة تقريباً.

الرابعة: رسالة ماجستير نوقشت في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، حققها: د/ ناصر القثامي، حقق فيها فرش سورة البقرة كاملة. من أول الجزء الثاني من قسم الفرش. وتقع في إحدى عشرة ومئة لوحة.

ثمَّ بقي من الكتاب – لم يحقَّق – الجزء الثالث كاملاً مع ما تبقَّى من الجزء الثاني، وكلا الجزأين في قسم فرش الحروف. فهيأ الله لي أنا وزملائي[٢] بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية ما تبقّى من الكتاب لتحقيقه ودراسته بفضل الله ومنّه، ليكتمل الكتاب من أوَّله إلى آخره.

---

(١) طبعت هذه الرسالة من قبل دار نور المكتبات – جدة، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) منصور الغامدي، وخلف الله القرشي، وعائض القرني.

أهمية الموضوع:

لكل موضوع أهميته التي تدفع الباحثين للإقبال عليه واختياره دون غيره، فقد يكون الباعث عليه جلالة مصنِّفه أو نُدرة موضوعه، أو شرف متعلَّقه. وقد اشتمل هذا المؤلَّف على ما سبق ذكره وزيادة، وسأنشرها في النقاط التالية:

أولًا: أنَّه شرح لأهم متن في القراءات، وهو متن الشاطبية، ذلك المتن الـذي بلغت شهرته الآفاق، ولا ريب أنه اكتسب بإضافته إلى الشاطبية شرفها.

ثانياً: أنَّه أوسع شرح للشاطبية، وأكبر ما أُلِّف عليها فيما يتعلَّق بالنحو واللُّغـة – حسب علمي واطِّلاعي – .

ثالثاً: أنَّه من أهمِّ الكتب التي تناولت القراءات الـسبع بالدراسـات النحويـة واللغوية والصرفية.

رابعاً: مما يُبْرز أهمية هذا الكتاب جلالة مصنِّفه، فالإمـام الـسمين عـالم محقِّـق عُرفَ من خلاله آثاره الموسوعية القيِّمة، التي تحفل دائماً بالمناقشات العلميـة الجـادة والمسائل النحوية الدقيقة.

خامسًا: أنه يكشف الصلة الوثيقة بين علم القراءات وعلـم العربيـة، ومـدى ارتباطهما عند العلماء الأوائل.

سادساً: أنَّه احتوى على تحقيقات وتدقيقات متمثلة في نقده لكثير مـن العلـماء السابقين كأبي علي الفارسي ومكِّي والفاسي وأبي شامة وغيرهم.

سابعاً: أنه حوى كثيراً من آراء العلماء وأقوالهم ونقولاتهم التي يحتجّ بها في هذا الفن.

أسباب اختيار الموضوع:

زيادة على أهميته التي سبق ذكرها، فقد وقع اختياري على هذا الموضوع للأسباب التالية:

أولاً: كونه متعلِّقاً ومرتبطاً بكتاب الله العزيز، وما أعظم الاشتغال بكتاب الله والقرب منه تلاوة وقراءة، ووقوفاً على بعض المعاني والتفسير لهذا الكتاب المعجز.

ثانياً: قيمة الكتاب العلمية، وثناء العلماء عليه وعلى مؤلِّفه.

ثالثاً: ثراء الكتاب بالمباحث والمسائل النحوية واللغوية والبلاغية، وكثرة ما جاء فيه من الشواهد القرآنية والأحاديث، والشواهد الشعرية والنثرية.

رابعاً: الرَّغبة في الإسهام في إحياء كتب التراث الإسلامية والعربية.

لهذه الأسباب التي ذكرت، وما سبق من أهمية الكتاب وقع اختياري على هذا الشرح ،فعقدت العزم وشمَّرت عن ساعد الجدِّ مستعيناً بالله معتمداً عليه. وقد سعيت جاهداً في سبيل العثور على نسخة أخرى تعزِّز هذه النسخة فطفقت أبحث في فهارس المخطوطات وقوائم المكتبات، وراسلت مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلامية وسألت ذوي الخبرة والاختصاص فلم أحظ بإجابة.

فبدأت باسم الله ثقةً به وأملًا فيه، وتوكُّلًا عليه، وشرعت في عملي فلم أدَّخر جُهدًا في سبيل النُّهوض بالنَّص وخدمته والقيام عليه.

وقد اعتمدت في إكمال السَّاقط من هذه النسخة، وتصحيح الخطأ على كتب اعتمدها الشارح نفسه، كالدُّر المصون للمؤلِّف، وإبراز المعاني لأبي شامة، واللآلئ الفريدة للفاسي والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها.

خطة البحث:

اقتضت خطَّة البحث أن تتكون من: مقدِّمة، وتمهيد، وقسمين، أحدهما للدِّراسة، والآخر للتَّحقيق، ثم فهارس مفصلة وهي كما يلي:

المقدمة : اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطَّة البحث، والمنهج الذي سرت عليه.

التمهيد: اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الشَّاطبي، حياته، وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: الشاطبية، قيمتها العلميَّة وأهم شروحها.

القسم الأوَّل: ويُعنى بدراسة المؤلِّف "السمين الحلبي"، وكتابه "العقيد النضيد" وفيه فصلان:

الفصل الأوَّل: السمين الحلبي، حياته وآثاره، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ورحلاته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وآثاره.

الفصل الثاني: العقد النضيد في شرح القصيد. وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: توثيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه.

المبحث الثالث: منهجه فيه؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الثالث: اختياراته وترجيحاته.

المبحث الرابع: مصادره.

المبحث الخامس: شواهد الكتاب.

المبحث السادس: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث السابع: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: قيمة الكتاب العلمية، وأثره فيمن بعده.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث الثامن: وصف النسخة الخطيّة المعتمدة في التحقيق مع وضع نماذج منها في صدر قسم التحقيق:

القسم الثاني: النَّص المحقَّق:

ويبدأ جزئي في التحقيق من أوَّل فرش سورة (مريم) إلى آخر فرش سورة (ص).

منهج التحقق:

سرت في التحقيق وفق المنهج المتَّبَع في تحقيق كتب التراث وهو كالآتي:

١ – نسخ الجزء المراد تحقيقه وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع الالتزام بعلامات الترقيم، ومقابلة المنسوخ مع الأصل المنسوخ منه.

٢ – وضع خط مائل هكذا : (/) للدَّلالة على أوَّل اللَّوحة، مع وضع رقمها على الجانب الأيسر من الصحيفة.

٣ – ما جزمت بخطئه في الأصل(المخطوط) فإنِّي أصوبه، وأبيِّن الخطأ وسببه في الحاشية.

٤ – ما سقط من النسخة من ألفاظ وعبارات، أكمله بما يناسب المعنى وأضعه بين معقوفين وأنبِّه عليه في الحاشية.

٥ – ضبط أبيات الشَّاطبي – رحمه الله – بالضَّبط المعتمد عند علماء القراءات من خلال نسخ المتن المشهورة المتداولة، مع التنبيه على ما جاء مخالفاً عند المؤلف لهذا الضبط في موضعه ، وكذا ضبطت ما يحتاج إلى ضبط.

٦ - وضع الألفاظ المشروحة والمعربة بين قوسين هلاليين هكذا: ( ).

٧ - عزوت الآيات إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني، سوى الحرف الوارد فيه قراءات فإني أكتبه بالرسم الإملائي وفق القراءة المذكورة.

٨ - توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات، وكذلك التنبيه على القراءات الشَّاذة، وتوثيقها من مصادرها ومظانها.

٩ – عزو الأحاديث النبوية، والآثار إلى مصادرها وتوثيقها من كتب الصحاح والمسانيد، وجوامع الأحاديث والآثار.

١٠ – توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة في ذلك.

١١ – نسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها، وتوثيقها من مصادرها ومظانها، وضبطها ضبطاً كاملاً.

١٢ – توثيق المسائل الواردة في النص المحقق من الكتب المعتمدة، وأيضاً توثيق مسائل الخلاف من كتب الخلاف النحوي.

١٣ – التَّعليق على المسائل النحَّوية والصرفية تعليقاً علمياً عند الحاجة إلى ذلك.

١٤ – توضيح الكلمات الغريبة،والتعريف بالمصطلحات العلمية والأماكن والبلدان من مصادرها.

١٥ – الترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في الجزء المحقق، ترجمة موجزة.

الفهارس الفنية المفصَّلة، وتشتمل على الآتي:

١ – فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ – فهرس القراءات القرآنية.

٣ – فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.

٤ – فهرس أقوال العرب وأمثالهم.

٥ – فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز.

٦ – فهرس الألفاظ اللغوية التي شرحها المؤلف.

٧ – فهرس الأعلام.

٨ – فهرس المواضع والبلدان.

٩ – فهرس الكتب الواردة في المتن.

١٠ – فهرس المصادر والمراجع.

١١ – فهرس الموضوعات.

١٢ – فهرس الفهارس.

... وفي الختام وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه، أجد لزامًا عليَّ أن أنسب الفضل لأهله، إذ يطيب لي أن أقف وقفة إجلال وتقدير مسطرًا أجمل آيات الشكر والتقدير والدعاء بالتوفيق الدائم لشيخي وأستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الرزَّاق بن فراج الصاعدي، الذي تبنّى هذا البحث وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة، وأسدى إليَّ نصائح وإرشادات، وأبدى ملحوظات قيِّمة، في تعامل راقٍ ينمُّ عن شخصية علمية فذَّة تقدِّر العلم وأهله – مما هو دين أعجز عن الوفاء به، والله أسأل أن يتكفلَّ عني بالوفاء، وأن يجعل ما بذله في سبيل العلم في ميزان حسناته ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

ولا يفوتني أن أتقدَّم بالشكر والتقدير إلى أستاذي القدير: الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحي عمَّار، الذي رافقني في مرحلة تسجيل موضوع لمشروع الدكتوراه، فكان نعم المرشد والموجه، ساعدني في اختيار الموضوع ووضع الخطة، فله مني جزيل الشكر وفائق الاحترام.

كما لا يفوتني أن أشكر هذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية ممثلة في مديرها، وكليـة اللغـة العربيـة عـلى تـشجيعهم وتقـديمهم كـل عـون ومـساعدة لطـلاب الدراسات العليا، فقد هيأوا لهم المناخ الملائم ليواصلوا دراسـاتهم العليـا،ويتزودوا من العلوم والمعارف.

والشكر موصول إلى من تفضل بقبول مناقشة هذا البحث وتكبَّد معاناة قراءته ليفيدني ويضع يدي على هناته وسقطاته.

وإلى كل من مدَّ لي يد العون في إخراج هذا البحث من قريـب أو بعيـد أتقـدم بوافر الشكر وخالص الدعاء، والله أسأل أن يجزل لهـم الأجـر والمثوبـة وأن يجعـل ذلك في موازين حسناتهم.

كما أبتهل إلى المولى جلت قدرته أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله إسهامًا نافعًا في خدمة اللغة والدين، وهـذا الـتراث المجيد، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وأصلي وأسلم على سيدنا محمـد وعـلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

طلال بن خلف الحساني

مكة المكرمة

التمهيـد

الإمام الشاطبي، والشَّاطبيَّة

ويتضمّن مبحثين:

المبحـــث الأول: الشاطبي حياته، وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: الشَّاطبيَّة قيمتها العلمية، وأهم شروحها.

المبحث الأول

الشاطبي، حياته وآثاره بإيجاز

أولاً: حياته:

أ – اسمه ونسبه:

هو القاسم بن فِيْرُّه بن خَلَفٍ بن أحمد الإمام، أبو محمَّد، وأبو القاسم، الشّاطبيّ الرُّعَيْني، الضَّرير[١].

و«فِيْرُّه» بكسر الفاء، وسكون المثنَّاة التّحتيّة، وتشديد الرَّاء المضمومة، بعدها هاء[٢].

وهو: اسم أعجمي، بمعنى: الحديد.

قال ابن الجزري[٣]: "اسم للحديد بلغة عجم الأندلس».

و«الرُّعيني» بضم الرَّاء، وفتح العين المهملة، وسكون المثنَّاة التَّحتيّة بعدها نون، فمثنَّاة مشدَّدة، نسبة إلى ذي رُعين، أحد ملوك حِمْيَر في اليمن[٤].

و«الشاطبيّ» نسبة إلى «شاطبة" مدينة كبيرة قديمة ذات قلعة حصينة بشرق الأندلس[٥].

واختلف في كنيته، فمنهم من قال: أبو محمَّد[٦]، ومنهم من قال: أبو القاسم[٧]، وقد ذكر بعضهم الكنيتين معًا[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٦٠، ووفيات الأعيان٤/ ٧١، وطبقات القرَّاء ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠، والفتح المواهبي، ص ٣٨، ومختصر الفتح المواهبي، ص ٢٨.

(٢) انظر: الفتح المواهبي، ص ٣٨، ومختصر الفتح المواهبي، ص ٢٨.

(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٧٢-٧٣.

(٥) انظر: معجم البلدان ٣/ ٣٠٩.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٧١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٦٠.

(٨) انظر: طبقات القرّاء٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

ب – نشأته ورحلاته:

تلقّى الإمام الشّاطبي تعليمه في المراحل الأولى من عمره في شاطبة، فحفظ القرآن، وتعلَّم القراءات وأتقنها على يد الشيخ محمد بن علي بن أبي العاص النَّفْزِيّ المعروف بابن اللَّأية[١].

ثُمَّ رحل إلى بَلَنْسِية – قرية بالقرب من شاطبة – فعرض من حفظه كتاب «التَّيسير" لأبي عمرو الدّاني والقراءات على الشَّيخ علي بن محمد بن هُذيل البَلَنْسي[٢]، وسمع منه الحديث.

ثُمَّ رحل إلى مصر وبها أكرمه القاضي الفاضل وعرف مقداره وأنزله بمدرسته الفاضليَّة التي أوقفها على طائفة الفقهاء الشَّافعيَّة والمالكيَّة وصار شيخًا على تلك المدرسة، وأقرأ فيها القراءات واللُّغة والنَّحو، ونظم قصيدته اللامية (حرز الأماني ووجه التهاني) المعروفة بالشَّاطبيَّة في القراءات السَّبع، كما نظم بها قصيدته الرّائية (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، وهي في رسم المصاحف.

ولما فتح الملك الناصر صلاح الدين بيت المقدس توجَّه فزاره سنة ٥٨٩هـ، ثُمَّ رجع إلى مصر فأقام بالمدرسة الفاضليّة يقرئ الناس حتى تُوفِّي بها.

جـ - مولده، ووفاته:

ولد الإمام الشاطبي في آخر سنة: (٥٣٨هـ) بشاطبة[٣]،وقال محمَّد بن عبدالملك الأنصاري: إنَّهُ ولد بشاطبة في ذي الحجة من سنة (٥٣٨هـ) [٤].

وتوفي – رحمه الله – يوم الأحد، بعد صلاة العصر، في الثامن والعشرين من

---

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية ٢/ ٢٠٤.

(٢) انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٥٧٤.

(٣) انظر: إنباه الرواة: ٤/ ١٦٠، وطبقات القراء ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٤) الذيل والتكلمة ٢/ ٥٥٦.

جمادى الآخرة، سنة (٥٩٠)هـ بالقاهرة، عن اثنين وخمسين عامًا، ودفن يوم الاثنين بالقرافة الصغرى بين مصر والقاهرة[١].

د – مكانته وثناء العلماء عليه:

عُرف الإمام الشَّاطبي – رحمه الله – بزهده وإخلاصه وصدق نيّته في طلب العلم وتعليمه، وكان إمامًا في اللغة وعلوم القرآن، حتى غدا عالمًا بكتاب الله قراءةً وتفسيرًا.

وقد أثنى عليه العلماء بعبارات عطرة تبيِّن فضله وخلقه إلى جانب علمه وتعدُّد فنونه.

قال عنه ابن الجزري[٢]:«وكان إمامًا كبيرًا أُعجوبةً في الذَّكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله، غاية في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا في العربيّة، إماماً في اللُّغة، رأسًا في الأدب، مع الزُّهد والولاية، والعبادة والانقطاع».

وقال عنه ابن خلِّكان[٣]:«كان عالمًا بكتاب الله قراءة وتفسيرًا، وبحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبرِّزًا فيه، وكان إذا قرىء عليه صحيح البخاري ومسلم والموطّأ تُصحَّح النُّسخ من حفظه، ... ».

ولقد رُزق الإمام الشاطبيّ القبول بين النَّاس؛ ممّا جعلهم يُجمعون على إمامته وزهده وإخلاصه[٤]، وقد قال أبو الحسن علم الدِّين السَّخاوي[٥]:« سمعت أبا عبد

---

(١) انظر: إنباه الرّواه ٤/ ١٦٢، وطبقات القراء٢/ ٦٧٢، وغاية النهاية٢/ ٢٣.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٣) وفيات الأعيان ٤/ ٧١.

(٤) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢.

(٥) الفتح المواهبي، ص ٥١-٥٢.

الله محمَّد بن عمر بن حسين يقول: سمعت جماعة من المغاربة يقولـون: مـن أراد أن يصلّي خلف رجلٍ لم يعص الله قط في صغره ولا كـبره، فليـصلِّ خلـف أبي القاسـم الشّاطبي».

وممّا يدلُّ على مكانته وسعة علمه ما قاله القِفْطِيُّ[(١)] : حيث قال: «كان – رحمـه الله – عالمًا بكتاب الله تعالى من قراءته وتفسيره، وبحديث رسول الله صلى الله عليـه وسلم، مبرِّزًا فيه، وكان إذا قُرئ عليه البخاريّ ومسلم والموطأ؛ تُصحّح النُّسخ من حفظه"، ثم قـال: «قـرأ القـرآن، وتعلـم النَّحـو واللُّغـة، وتفـنَّن في قـراءة القـرآن والقراءات، وهو حَدَثٌ، قرأ النَّاس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل سنّ التكهّل».

هـ – أشهر شيوخه وتلامذته:

تتلمذ الإمام الشاطبيّ على ثُلَّةٍ من أعلام عصره وأسـاتذة زمانـه، فكـان كثـير الفنـون، واسـع العلـم والمعرفـة، إمامًـا في القـراءات والنَّحـو واللغـة، والحـديث والفقه[(٢)].

ومن أشهر شيوخه:

١ – أبو عبد الله محمَّد بن أبي العبَّاس النَّفْزِيُّ، المتوفّى بعـد سـنة(٥٥٠هــ)، حيـث تلقّى منه القراءات وأتقنها[(٣)].

٢ – أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن عليّ بن هُذيل البَلَنْسِي، المتوفى سنة: (٥٦٤هـ)، قرأ عليه القراءات وأتقنها، وأجازه بإجازة طويلة نقلها السَّخاوي بتمامها[(٤)].

٣ – أبو عبد الله محمَّد بن جعفر بن حُمَيْد الأَموي البَلَنْسِي، المتوفّى سنة: (٥٦٨هـ)،

---

(١) إنباه الرُّواه: ٤/ ١٦١.

(٢) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢.

(٣) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٤) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

أخذ عنه الكتاب لسيبويه، والكامل للمبرِّد، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والكافي لابن شريح، وغيرها[١].

٤ – أبو عبد الله، محمَّد بن يوسف بن مُفَرِّج الإشبيلي، المتوفّى سنة(٦٠٠هـ)، روى الشاطبيّ عنه: (شرح الهداية) للمهدوي[٢].

وقد تصدّر الإمام الشّاطبيّ وقرأ النَّاس عليه وهو في بلده ولم يصل سنّ الكهولة بعد، وبعد أن انتقل إلى مصر تصدّر في جامع عمرو بن العاص للإقراء والإفادة، فكثر تلاميذه ومريدوه، قال ابن عبد الملك[٣]:«وانتفع به خلق كثير لا يُحصون كثرة".

وقال ابن الجزري[٤]:«وجلس للإقراء، فقصده الخلائق من الأقطار».

ومن أشهر تلامذته:

١ – أبو الحسن عليّ بن محمَّد بن عبد الصَّمد السَّخاوي، المتوفّى سنة: (٦٤٣هـ)، وهو من أجلّ تلاميذه على الإطلاق، أخذ عنه القراءات واللغة والنَّحو[٥].

٢ – أبو عَمْرو عثمان بن عُمر بن أبي بكر الْكُرْدي، المعروف بابن الحاجب، المتوفّى سنة: (٦٤٦هـ)، سمع من الشَّاطبيّ كتاب التَّيسير، والشَّاطبيّة، وبعد وفاة الشاطبيّ جلس موضعه في المدرسة الفاضليّة[٦].

---

(١) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٠.

(٢) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧١، والفتح المواهبي،ص ٤٢.

(٣) الذيل والتكملة ٥/ ٢.

(٤) غاية النهاية ٢/ ٢٠-٢١.

(٥) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢، وغاية النَّهاية ٢/ ٢٣.

(٦) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢، وغاية النهاية ٢/ ٢٣.

٣ – ابنه محمَّد بن قاسم بن فِيرُّه المتوفّى بعد سنة(٦٥٥هـ) (١).

٤ – عبد الله بن محمَّد بن عبد الوارث، أبو الفَضْل الأنـصاري المـصري، المعـروف بابن فار اللّبن، ويعرف بابن الأَزْرق، وهو آخر من روى عنه الشَّاطبية، وآخـر أصحابه موتًا، توفّى بعد (٦٦٤هـ) (٢).

ثانياً: آثاره:

كان الشّاطبيّ – رحمه الله – أحد الأعلام الكبار المشهورين، فقد سبق أنَّه قـرأ القراءات فأتقنها، وحفظ الحـديث، وتبـصَّر في العربيّـة، وجُعـل شـيخًا للمدرسـة الفاضليّة بمصر؛ تقديرًا وتعظيمًا لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصده طُـلَّاب العلـم مـن جميع الأقطار.

وكان له – رحمه الله – آثار نافعة ومباركة انتفع بها خلق كثير، وهي إن كانـت قليلة العدد إلَّا أَنَّها كثيرة النَّفع والفائدة، وقد جاءت آثـاره ومـصنَّفاته كلهـا نظـمًا، وهي على النحو التَّالي:

١ – قصيدته اللاميّة الموسومة بـ(حِرْز الأَماني ووَجْه التَّهاني) في القراءات الـسَّبع، المعروفة بـ(الشَّاطبيّة) (٣)، وهي المنظومة الَّتي نحن بصدد دراسة شرح السَّمين الحلبي عليها.

٢ – منظومته الرّائيّة الموسومة بـ(عَقِيلة أَتْراب القصائد في أَسْنَى المقاصد)، وهي في علم رسم المصاحف، وعدد أبياتها (٢٩٨) (٤).

---

(١) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢، وغاية النهاية ٢/ ٢٣.

(٢) انظر: طبقات القراء ٢/ ٦٧٢، وغاية النهاية ٢/ ٢٣.

(٣) طُبعت عدّة طبعات، أجودها التي ضبطها وصحّحها/ محمَّد تميم الزّعبي، مكتبة دار الهدى للنشر والتَّوزيـع- المدينة المنورة، ط:الرَّابعة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م، وكذلك الَّتي حقّقها وضبطها وعلّق عليها: الـدكتور/ أيمـن رشدي سويد، دار نور المكتبات – جدة- ط-الأولى-١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

(٤) طُبعت عدّة طبعات، أجودها التي بتحقيق: د/ أيمن رشـدي سـويد، طبعـة دار النـور المكتبـات، ط-الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣ – قصيدة ناظمة الزُّهْر، وهي قصيدة رائّية في عدِّ آي سور القرآن الكريم[١].

٤ – قصيدة داليّة تقع في خمسمائة بيت، نظم فيها كتاب التَّمهيد لابن عبد البر[٢].

٥ – نظم في ظاءات القرآن الكريم، ويقع في أربعة أبيات[٣].

٦ – نظم في موانع الصَّرف ، ويقع في أربعة أبيات[٤].

٧ – نظم في ترتيب حروف الأفعال[٥].

٨ – نظم في الإجابة على ألغاز الإمام أبي الحسن عليّ بن عبد الغني الْحُصْرِيّ (ت:٤٨٨هـ) في القراءات[٦].

---

(١) طُبعت عدة طبعات، منها الَّتي ضمن كتاب (إتحاف البررة بالمتون العشرة) باعتناء العلاّمة الشَّيخ عليّ محمَّد الضبّاع.

(٢) انظر: إنباه الرُّواة ٤/ ١٦١، ووفيات الأعيان ٤/ ٧١.

(٣) انظر: إنباه الرُّواة ٤/ ١٦٢، وفتح الوصيد ١/ ٥٤، والفتح المواهبي، ص٧٨.

(٤) انظر: فتح الوصيد: ١/ ٥٤، والفتح المواهبي، ص٧٨.

(٥) انظر: مختصر الفتح المواهبي، ص١١١.

(٦) انظر: مختصر الفتح المواهبي، ص١٠٧.

المبحث الثاني

الشَّاطبيّة : قيمتها العلميَّة، وأهمّ شروحها

أولاً: قيمتها العلميَّة:

الشَّاطبيّة: منظومة من البحر الطَّويل، قافيتها: اللام المفتوحة، وعِدّة أبياتها: (١١٧٣) بيتًا، ضمنّها الشّاطبيّ القراءات التي حواها كتاب(التَّيسير) في القراءات السّبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، المتوفّى سنة: (٤٤٤هـ)؛ بقصد تيسير علم القراءات السَّبع، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وقد عدَّها العلماء أروع قصيدةٍ نُظمت في القراءات السَّبع، ووسمها الشّاطبيّ بـ(حِرْز الأماني ووَجْه التَّهاني).

ومما يُبْرِز قيمة الشّاطبيّة ثناء العلماء عليها، واشتغالهم بشرحها وبيان معانيها، وفكّ رموزها، وإعراب ألفاظها.

ومن ثناء العلماء عليها قول الإمام الذّهبيّ في كتابه (طبقات القرَّاء) [1]:« وقد سارت الرّكبان بقصيدتيه (حِرْز الأماني)، و(عَقِيلَة أَتْراب القصائد) اللَّتين في السَّبع والرَّسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لها فحول الشُّعراء، وكبار البُلغاء، وحُذَّاق القُرَّاء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصَّعب، وأخلص النِّيَّة».

وقال العلَّامة ابن الجزري[2]:«ومن وقف على قصيدته – يعني: حرز الأماني– علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصًا (اللّاميّة) التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنَّه لا يعرف مقدارها إلّا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظم على طريقها،ولقد رُزق هذا الكتاب من الشُّهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفنّ، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفنّ، فإنّني لا أحسب أنَّ بلدًا

---

(١) طبقات القرّاء ٢/ ٦٧٢.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٠، ٢١.

من بلاد الإسلام يخلو منه،بل لا أظنّ أَنَّ بيت طالب علم يخلو من نسخة به.

ولقد تنافس النَّاس فيها، ورغبوا من اقتناء النُّسخ الصِّحاح بهـا، إلى غايـة أَنَّـهُ كانت عندي نسخة باللّاميّة (الشَّاطبية) والرَّائيَّة (عقِيلة أتْراب القصائد في الرَّسـم) بخط الحجيج صاحب السَّخاوي مجلّدة، فأُعطيتُ بوزنها فضّة فلم أقبل.

ولقد بالغ النَّاس في التَّغالي فيها، وأَخْذِ أقوالها مسلّمة، واعتبار ألفاظها منطوقًا ومفهومًا، حتَّى خرجوا بذلك عن حدّ أن تكون لغير معصوم، وتجاوز بعـضٌ الحـدّ فزعم أنَّ ما فيها هو القراءات السَّبع، وما عدا ذلك شاذٌ لا تجوز القراءة به... إلى أن قال – رحمه الله تعالى- : « ولا أَعْلم كتابًا حُفظ وعُرض في مجلس واحد، وتسلـسل بالعرض إلى مصنِّفه كذلك إلاَّ هو»اهـ.

وكان الشَّاطبي – رحمه الله – ذا نيَّة صالحة صافية بسببها نالت هذه المنظومة ما نالت من الشهرة.

يقول شهاب ا لدين القَسْطَلاني[1]:«لأنَّ ناظمهـا لّمـا فـرغ منهـا طـاف حـول الكعبة اثني عشر أسبوعًا، وهو يدعو في أمـاكن الـدُّعاء لمـن يقرؤهـا – وهـي بـين يديه – بهذا الدعاء: اللَّهم فاطر السَّموات والأرض، عـالم الغيـب والـشهادة، ربَّ هذا البيت العظيم، انفع بها كلَّ من يقرؤها».

وتتـألف هـذه المنظومـة مـن خمـسة أقـسام، القـسم الأوّل: خطبـة الكتـاب، واشتملت على بيان فضل القرآن الكريم، وأسـماء القُـرَّاء الـسَّبعة ورواتهـم، وذِكْـر رموزهم، ثم بيان المنهج الذي سار عليه في بيان القراءات ومـا اصـطلح عليـه مـن الأضداد، ثُمّ ختم خطبته بالإشارة إلى أصل الـشّاطبية وهـو التّيـسير، وسـؤال الله قبولها ونَصَح المتوجِّه إليها.

---

(١) مختصر الفتح المواهبي، ص٦٢.

القسم الثاني: أبواب الأصـول، وهـي القواعـد المطـردة التـي يَكْثـر دورانهـا في القراءة.

بدأ فيه بباب الاستعاذة، ثمَّ البسملة، والإدغام، وهاء الكناية، والمدّ والْقَـصْر، وأبواب الهمز ة، والفتح والإمالة، والتَّفخيم والتَّرقيق، والوقف، والياءات المتطرِّفة.

القسم الثالث: باب فرش الحروف، وهي أحرف الخلاف الخاصّة بكلِّ سـورة من سور القرآن الكريم، ودرج المصنفون على ذكرها في سورها.

القسم الرابع: باب التَّكبير.

القسم الخامس: باب مخارج الحروف وصفاتها.

ثانيًا: أهم شروحها:

كتب الله لهذه المنظومة (الشَّاطبية) من الشُّهرة والقبول ما كتب، ووهب لها من الشراح ما وهب،ولقيـت مـن الاهـتمام والعنايـة مـا لم يَحْـظَ بـه غيرهـا مـن كتـب القراءات، وتنافس النَّاس فيها، فأقبل العلماء عليها بالشَّرح والتَّعليق والاختصار.

وقد أحصى الدكتور/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو مئةً وسبعةً وثمانين مـصنَّفًا له علاقة بالشَّاطبيَّة، ما بين شروحٍ لها، وحواشٍ عـلى بعـض شروحهـا، وتعليقـات ومختصرات وزوائد عليها[١].

وفيما يلي عرض لأهم شروحها:

١ – شرح ابن الحدَّاد عبـد الـرَّحمن بـن أبي القاسـم الأزدي التّونـسي،المتوفّى سـنة: (٦٢٥هـ) تقريبًـا، يقـول ابـن الجـزري[٢]:«ويحتمـل أن يكـون هـو أوَّل مـن شرحها».

---

(١) انظر: كتاب الإمام أبو القاسم الشاطبي، دراسة عن قصيدته(حرز الأماني في القراءات) ١٤٣-٢٢٥.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٦٦، والفتح المواهبي،ص ٩٢.

٢ – (فتح الوصيد في شرح القـصيد) [١] لعلـم الـدِّين أبي الحـسن عـليّ بـن محمَّـد السَّخاوي، المتوفّى سنة (٦٤٣هـ).

٣ – (الـدرّة الفريـدة في شرح القـصيدة) [٢]، لأبي يوسـف المنتجـب بـن أبي العـزّ الهمذاني، المتوفّى سنة(٦٤٣هـ).

٤ – (كنز المعاني في شرح حرز الأماني) لأبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن محمَّد الموصلي الحنبلي، الملقَّب بـ(شُعلة)، المتوفّى سنة: (٦٥٦هـ) [٣].

٥ – (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) لأبي عبـد الله محمَّـد بـن حـسن بـن محمَّـد الفاسي، المتوفى سنة: (٦٥٦هـ) [٤].

٦ – (المفيد في شرح القصيد) لعلم الدِّين أبي محمَّد القاسم بن أحمد الَّلوَرْقي المتـوفّى سنة: (٦٦١هـ) [٥].

٧ – (إبراز المعاني من حرز الأماني) لأبي شامة عبد الرَّحمن بن إسماعيل الْـمَقْدِسي، المتوفّى سنة: ٦٦٥هـ) [٦].

٨ – (فرائد المعاني في شرح حرز الأمـاني) لأبي عبـد الله محمَّـد بـن محمَّـد بـن داود

(١) وقد حقّق الكتاب وطبع بتحقيق / مولاي محمَّد الإدريسي الطَّاهر، ط١، مكتبة الرُّشد، عام:١٤٢٣هـ. وطبع بتحقيق/ أحمد عدنان الزعبي،ط١، دار البيان، الكويت.

(٢) حُقق الكتاب في جامعة الأزهر، ولم يطبع بعد.

(٣) الكتاب متداول مطبوع عدّة طبعات، منها طبعة: دار الكتب العلمية، بتحقيق: الشَّيخ زكريا عمـيرات وطبعـة دار الصحابة بتحقيق الشيخ/ جمال الدين محمد شرف.

(٤) الكتاب متداول مطبوع، طبعته مكتبةا لرُّشد، بتحقيق/ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى.

(٥) الكتاب حُقق في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكليـة القـرآن والـسنة في الجامعـة الإسـلامية، بتحقيـق/ د.عبد الحميد بن سالم بن رويجح العلوي الصاعدي.

(٦) الكتاب مطبوع، وله طبعتان: الأولى: بتحقيق/ إبراهيم عطوة عوض، في مجلد طبعة مـصطفى البـابي الحلبـي، مصر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م. والثانية: بتحقيق/ محمود عبـد الخـالق جـادو، في أربعـة أجـزاء، طبعـة الجامعـة الإسلامية – عام: ١٤١٣هـ.

الصَّنهاجي، المعروف بـ(ابن آجرُّوم)، المتوفَّى سنة: (٧٢٣هـ) [(١)].

٩ – (كنز المعاني في شرح حرز الأماني) لبرهان الدِّين أبي إسحاق إبراهيم بـن عمـر ابن إبراهيم بن خليل الْـجَعْبَري، المتوفَّى سنة: (٧٣٢هـ) [(٢)].

١٠ – (الفريدة البارزيّة في حلّ الـشَّاطبية) لـشرف الـدِّين أبي القاسـم هبـة الله بـن عبدالرحيم بن البَارِزيّ الحَمَوِيّ، المتوفَّى سن: (٧٣٨هـ) [(٣)].

١١ – شرحهـا: لبـدر الـدِّين أبي محمَّـد الحـسن بـن قاسـم بـن عبـد الله المعـروف بـ (ابن أمّ قاسم) المرادي، المتوفَّى سنة: (٧٤٩هـ) [(٤)].

١٢ – (العقد النَّضيد في شرح القصيد) لأبي العبَّـاس أحمـد بـن يوسـف بـن محمَّـد الحلبي، المعروف بـ(السَّمين الحلبي)، المتوفى سنة: (٧٥٦هــ)، وهـو الكتـاب الذي نحن بصدد دراسته.

١٣ – (مُبَرِّز المعاني في شرح حرز الأماني) لمحمَّد بن عمر بن عليّ العـمادي، المتـوفَّى سنة: (٧٦٢هـ) [(٥)].

---

(١) لا يوجد من الكتابِ إلاَّ شرح الأصول فقط، وقد حُقق في رسالة علمية لنيل درجة الـدكتوراه في كليـة اللغـة العربية بجامعة أم القرى، بتحقيق/ د. عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٢) حُقق الكتاب في عدّة رسائل علميَّة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية في كلية القـرآن قسم القراءات. وطبع جزء من الكتاب إلى باب الإظهار والإدغام، بتحقيق/ أحمد اليزيدي، ط١، ١٤١٩هـ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

(٣) الكتاب حُقق في رسالة علمية بجامعة أم القرى، بتحقيق/ د. عبد الله حامد السليماني.

(٤) ينظر: غاية النهاية ١/ ٢٢٧، وكشف الظنون ١/ ٦٤٨.

(٥) حُقق هذا الكتاب في ثلاث رسائل علمية، الأولى: رسالة دكتوراه نوقشت في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، من أوَّل الكتاب إلى نهاية سـورة (الأنعـام) تحقيـق: الباحـث/ سـامي محمَّـد عبـد الـشكور. والثانيـة: رسـالة ماجـستير نوقـشت في كليـة الـدَّعوة وأصـول الـدِّين بجامعـة أم القـرى، مـن أوَّل سـورة (الأعراف) إلى نهاية سورة (المؤمنون)، تحقيق : الباحث/ علي بن عبـد الله بـن غـرم الله الغامـدي، والثالثـة: رسالة ماجستير نوقشت في كلية الدعوة وأصول الـدِّين بجامعـة أم القـرى بمكـة المكرمـة، مـن أوَّل سـورة (النُّور) إلى نهاية الكتاب، تحقيق: الباحث/ جمعان بن راشد الزهراني.

١٤- (الجوهر النَّضيد في شرح القصيد) لأبي بكر بن أيدغدي بن عبد الله، المعروف بـ(ابن الجندي)، المتوفَّى سنة: (٧٦٩هـ) [١].

١٥- (سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي) لعلاء الدِّين عليّ بن عثمان بن القَاصِح، المتوفَّى سنة: (٨٠١هـ) [٢].

١٦- (شرح قصيدة الإمام أبي القاسم الشاطبي)، لجلال الدِّين عبد الرَّحمن السُّيوطي، المتوفَّى سنة: (٩١١هـ) [٣].

١٧- (الفتح الدَّاني من كنز حرز الأماني)، لشهاب الدِّين أحمد بن محمَّد الْقَسْطَلاني، المتوفَّى سنة: (٩٢٣هـ) [٤].

١٨- (شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني)، لشهاب الدِّين أحمد بن أحمد بن عبد الحقّ السّنْبَاطي، المتوفَّى سنة: (٩٩٥هـ) [٥].

١٩- (شرح حرز الأماني)، لعليّ بن سلطان بن محمَّد، المعروف بملّا علي القارىء، المتوفَّى سنة: (١٠١٤هـ) [٦].

---

(١) يعمل على تحقيقه الآن مجموعة من الباحثين في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) طُبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا، تحقيق: الشيخ/ جمال محمَّد شرف، وطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مراجعة الشيخ/ علي محمد الضباع، وطبعة دار سعد الدين، دمشق تحقيق: أحمد القادري.

(٣) الكتاب مطبوع متداول، باعتناء : د. عبد الله الشَّثري، ود. محمد العمر، دار العاصمة ، الرياض، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

(٤) حُقِّق هذا الكتاب في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الجنان بطرابلس- لبنان، حققه: الدكتور/ مبارك بن محمَّد الأوخالي.

(٥) الكتاب حُقِّق في رسالة علمية بجامعةأم القرى، بتحقيق: د/ يحيى بن محمّد حسن زمزمي.

(٦) طُبع قديمًا في الهند .

٢٠- (إرشاد المريدإلى مقصود القـصيد)، لعـليّ بـن محمَّـد الـضبَّاع، المتـوفَّى سـنة: (١٣٧٦هـ)[١].

٢١- (الوافي في شرح الشَّاطبية)، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، المتوفَّى سـنة: (١٤٠٣هـ)[٢].

٢٢- (النّفحات الإلهية في شرح الشَّاطبية)، لمحمّد بن عبد الدايم خميس[٣].

٢٣- (تقريب المعاني في شرح حرز الأماني)، لسيّد لاشين أبي الفرج، وخالد محمَّـد الحافظ[٤].

٢٤- (المزهر في شرح الشَّاطبية والدرّة) ،لمجموعة من المؤلِّفين[٥].

---

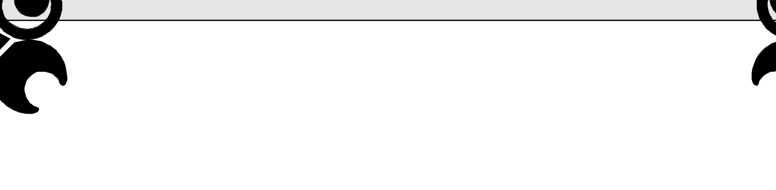
(١) الكتاب مطبوع متداول، بتحقيق / إبـراهيم عطـوة عـوض، مطبعـة مـصطفى البـابي الحلبـي، ضـمن كتـاب (كتابات في القراءات العشر).

(٢) الكتاب مطبوع عدة طبعات.

(٣) الكتاب مطبوع، من مطبوعات دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ.

(٤) الكتاب مطبوع متداول.

(٥) الكتاب من مطبوعات دار عمَّار ، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ.



القسم الأول

الدَّراســـــة

السمين الحلبي وكتابه : العقد النَّضيد

ويشتمل على فصلين:

الفصـــل الأول: **السَّمين الحلبي، حياته وآثاره**.

الفصل الثاني: **العقد النَّضيد في شرح القصيد**.

الفصل الأول

السَّمين الحلبي، حياته وآثاره

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحـــث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ورحلاته، ووفاته.

المبحث الثالث : شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابـــع: مكانته العلميَّة، وآثاره.

المبحث الأول

اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

اسمه ونسبه[(١)]:

هو أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود، المعروف بالسَّمين الحلبي، هذا هو اسمه على الصَّحيح، وقد وقع الخلاف بين أهل التَّراجم في اسم جدِّه، هل هو محمَّد[(٢)] أو عبد الدّائم[(٣)].

والرّاجح الأوّل لما يلي:

- أنَّ هذه التَّسمية أثبتها المؤلف نفسه بخطِّ يده في كتابه الدُّر المصون، فقال: «قاله وكتبه أفقر عبيده إليه أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود الشّافعي الحلبيّ»[(٤)].
- أنَّه صرّح بذكر اسمه كاملًا على الورقة الأولى من الجزء الثَّاني من كتابه: القول

---

(١) انظر في ترجمته: ذيل العبر ١٧/ ٣٠٩، وأعيان العصر ١/ ٤٤١، وطبقات الشافعية للإسنوي٢/ ٥١٣٤، وغاية النهاية١/ ١٥٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة٢/ ١٧٠، والدرر الكامنة١/ ٣٦٠، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٣٢١، والسلوك لمعرفة دول الملوك٤/ ٢٢٤، وبغية الوعاة١/ ٤٠٢، وحسن المحاضرة ١/ ٥٣٦، وطبقات المفسرين للداودي١/ ١٠٠، ودرَّة الحجال١/ ٤٦، وشذرات الذهب ٦/ ١٧٩، وكشف الظنون ١/ ١٢٢، ٧٣٢، وهدية العارفين ٥/ ١١١، والأعلام١/ ٢٧٤، ومعجم المؤلفين ١/ ٣٢٩.

(٢) اختار هذا ابن الجزري في غاية النهاية ١/ ١٥٢، والمقريزي في السلوك ٤/ ٢٢٤.

(٣) الذي اختاره ابن حجر في الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، وتبعه السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٤٠٢، والداودي في الطبقات ١/ ١٠٠، والغزي في ديوان الإسلام، ص٥٠.

(٤) ذكر هذا فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الخرّاط في تحقيقه لكتاب الدُّر المصون، انظر: الدر المصون قسم الدراسة ١/ ١٣.

الوجيز، فقال: «تأليف الفقير إلى رحمة ربِّه: أحمد بن يوسف بن محمَّد بن مسعود الشَّافعي الحلبي، عامله الله تعالى بلطفه، وجميع المسلمين، آمين، بخطِّ مؤلِّفه» [1].

لقبه وكنيته [2]:

لقبه: شهاب الدِّين، المعروف بالسَّمين الحلبي، نسبة إلى حلب الشَّهباء، وهي نسبة منْشَأ؛ لأنَّه فيها نشأ في أوَّل حياته قبل انتقاله إلى مصر.

ثُمَّ هو المصريّ؛ لأنَّه سكن مصر واستوطنها حتى مات بها - رحمه الله - فهي نسبة دارٍ لا مَنْشَأ.

أمَّا نعته بالسَّمين فقد اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر.

ولم تذكر كتب التَّراجم والطَّبقات - فيما اطّلعت عليه - سببًا مباشرًا لإطلاقه عليه، ولم أجد من نصَّ على ذلك، سوى ما ذكره بعض الباحثين، والمحقِّقين من أنَّه رُبَّما سُمِّي به لما عُرِف به من كثرة علمه وغزارته؛ لأنَّ السَّمين في اللُّغة ضدُّ الغثّ، وكلام سمين: أي رصين حكيم، وهو ما ينطبق على حال شيخنا السَّمين الحلبي، فإنَّه تعمَّق في تحصيل العلوم تعمُّقًا جعل منه عالمًا كبيرًا في شتى العلوم والمعارف.

أو رُبَّما سُمِّي بالسَّمين لما كان يتَّصف به من الضَّخامة والسُّمنة في بدنه [3].

---

(١) ذكر هذا الباحث: عبد الرحيم قاوش في تحقيقه لهذا الجزء من كتاب القول الوجيز، انظر: قسم الدَّراسة، ص١٩

(٢) انظر: المصادر السابقة في ترجمته.

(٣) انظر: الإمام السمين الحلبي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن: أيمن حسن رجب١/ ٢١.

وكلا التَّعليلين يفتقران إلى دليل يُثبت صحَّتهما ومصداقيتهما[١]؛ إذ ليس بين أيدينا ما يؤكِّد هذا أو ذاك.

وإن كان التَّعليل الثَّاني – في اعتقادي – أقرب؛ إذ لم يُلقّب بهذا اللَّقب -التعليل الأول هو الأولى وكيف لا يوجد دليل على غزارة علمه وهو (السَّمين)- من سبق من العلماء مع أنَّهم قد اتّصفوا بغزارة العلم وكثرة الاطِّلاع، أضف إلى هذا أنَّ هذا اللَّقب اكتسبه السَّمين في مدينة حلب؛ كما تقدَّم بيانه، قبل تضلُّعه في العلم وهو في بدايات تعلُّمه، وإنَّما ذاع صيته وكَثُر علمه واتَّسع نشاطه فيما بعدُ في مصر.

وأضاف بعض المترجمين[٢] كلمة (ابن) قبل (السَّمين)، فقال: ابن السَّمين، وهو وَهْمٌ ناشىء عن التباسه بشخص آخر قبل المصنِّف بقرنين إلَّا أربعين عامًا، وهو: ابن السَّمين أحمد بن علي البغدادي أبو المعالي[٣]، صاحب كتاب(مفردات القرآن) [٤] المتوفَّى سنة ٥٦٩هـ.

كنيته:

أجمعت المصادر على أنَّ كنيته أبو العبَّاس.

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ، تحقيق: د/ محمد التونجي١/ ٢٣.

(٢) انظر: ذيل العبر١٧/ ٣٠٩، وأعيان العصر١/ ٤٤١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة٢/ ١٧٠، والنجوم الزَّاهرة١٠/ ٣٢١، وشذرات الذهب٥/ ١٩٧، وهدية العارفين٥/ ١١١، وأبجد العلوم للقِنْوجي٢/ ٨١، وإعلام النبلاء٥/ ٢٦.

(٣) انظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ٧/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) انظر في ترجمته: كشف الظنون٢/ ١٢٠٨.

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ورحلاته، ووفاته

أولاً: مولده(١):

ولد السَّمين في حلب، ولهذا قيل له الحلبيّ نسبة إلى حلب، إلاَّ أن كتب التَّراجم والطَّبقات – فيما اطّلعت عليه – لم تنصَّ على سنة ولادته، وبقي تاريخ مولده مجهولًا.

وقد حاول بعض الباحثين(٢) تحديد السَّنة التي وُلِد فيها المؤلِّف على سبيل التقريب، متوقِّعًا أنَّها كانت في صدر القرن الثَّامن، أي في حدود سنة ٧٠٥هـ، مستدلًّا على هذا التّقريب بأمرين:

الأوَّل: ما ذكره الصَّفَديُّ(٣) في ترجمة السَّمين من أنَّه تُوفي في سنة ستٍّ وخمسين وسبعمائة كَهْلًا.

ومن المعلوم أنَّ الكُهُولة(٤) تتراوح في أصول اللُّغة بين الثّلاثين والخمسين على وجه التَّقريب.

الثاني: أنَّ أقدم شيوخ السَّمين وفاةً هو الشَّيخ تقيُّ الدِّين أبو عبد الله الصّائغ

(١) انظر: ذيل العبر١٧/ ٣٠٩، وأعيان العصر ١/ ٤٤١طبقات الشَّافعية للإسنوي٢/ ٥١٣، وغاية النهاية ١/ ١٥٢، والدرر الكامنة١/ ٣٦٠.

(٢) ذهب إلى هذا الدكتور: أيمن رشدي سويد، في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب، انظر: العقد النضيد: أيمن سويد١/ ٧٨

(٣) انظر: أعيان العصر١/ ٤٤١

(٤) انظر: التهذيب (كهل) ٦/ ١٩، والصحاح (كهل)٥/ ١٨١٣، واللسان (كهل) ١١/ ٦٠٠.

المصري، فقد توفي سنة خمس وعشرين وسبعمائة[1]، ومن المعلوم أنَّ السَّمين بعد رحيله من حلب إلى مصر استقرّ بها، وقرأ على الصّائغ، والغالب على الظَّن أنَّ عمره آنذاك يقارب العشرين، وهو العمر الذي يُمْكِنه فيه أنْ يجد فرصة على شيخ الإقراء في مصر في عصره، ويأخذ عنه.

فتكون الفترة التي عاشها تُقَارب الخمسين عامًا، وهو أمر داخل في حدِّ الكهولة.

والأقرب – والله أعلم – أنَّ ولادته كانت في العقد الأوَّل من القرن الثامن الهجري.

ثانياً: نشأته ورحلاته[2]:

مرَّت حياة السَّمين الحلبي بمرحلتين، كانت الأولى في الشام والثانية بمصر،

فأمَّا حياته بالشَّام فقد كانت في بلد منشئه ومسقط رأسه في حلب، إذ قضى بها أوائل حياته، وتمثِّل هذه الفترة من حياته مرحلة النشأة والتَّعلُّم والبدء في طلب العلم على أيدي العلماء في مدينة حلب، ولم يذكر المؤرِّخون شيئًا عن هذه المرحلة، نظير ما سبق عن ولادته.

والذي يظهر أنَّها لم تجاوز بداية شبابه، نتلمّس ملامح ذلك من دراسته على شيخه التّقي الصائغ المصري الذي توفِّي سنة ٧٢٥هـ، فإذا كانت ولادة السَّمين في

---

(١) انظر: الدرر الكامنة٣/ ٤٠٩، ٤١١.

(٢) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي٢/ ٥١٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة٢/ ١٧١، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٢١، وطبقات المفسرين١/ ١٠٠، وشذرات الذهب٦/ ١٧٩.

العقد الأوَّل من القرن الثامن – كما تقدَّم – فإنَّ معنى ذلك أنَّه رحل إلى مصر وهو في سنِّ العشرين أو ما يقاربها، بمعنى أنه ارتحل إلى مصر في أوائل شبابه.

حياته بمصر:

انتقل السمين – رحمه الله – إلى مصر وهو في سنِّ الشباب – كما سبق – يطلب العلم، كما هي عادة العلماء وطلاب العلم في الارتحال والتّنقل بين معاقل العلم للتحصيل والتزوُّد.

لذا فقد سمت همّة السّمين وتاقت نفسه إلى الاغتراف من معين العلماء الصَّافي، لا سيما في حاضرة هي من أكبر حواضر العلم بالعالم الإسلامي في عصر المماليك آنذاك، وهي مصر.

ومن القاهرة رحل إلى الإسكندرية والتقى بشيخه العشَّاب، فقرأ عليه الحروف، ثُمَّ رحل إلى دمياط، وفيها تلقَّى على بعض العلماء أيضًا، كما أخبر عن نفسه، قائلاً:[١] «وقد حكى لي شيخ صالح من أهل دمياط أيَّام رحلتي إليها، وقد زرت قبور الشُّهداء هناك في مكان يقال له : شَطَا».

ومن رحلاته في طلب العلم رحلته إلى مدينة الخليل بفلسطين، نصَّ على ذلك في كتابه عمدة الحفَّاظ، فقال[٢]:«وقد ذكرت هذا الاعتراض بحضرة جماعة بالحرم؛ حرم الخليل إبراهيم صلى الله عليه وسلم».

ويبدو أنَّه سمع من شيخه الجعبري أثناء رحلته هذه؛ لأنَّ الجعبريَّ كان شيخ الخليل، وقد قضى في الخليل ما يناهز الأربعين عامًا وتوفي فيها[٣].

---

(١) عمدة الحفاظ(شهد) ٢/ ٣٤٤.

(٢) عمدة الحفاظ (كلم) ٣/ ٤٩٢.

(٣) انظر: غاية النهاية١/ ٢١.

ثُمَّ قدم القاهرة عاصمة الدولة الإسلامية حينئذٍ، وألقى بها عصا التِّسيار واستقر به النَّوى، وهي أبرز محطّة من محطّات حياته وطلبه للعلم، ولذا فإنَّ هذه المرحلة تُمثِّل مرحلة النُّضوج العلميّ لدى المصنِّف، ومرحلة الاستقرار، وفيها حظي بمكانة علميَّة مرموقة بين العلماء والولاة، وتولَّى عدَّة مناصب إلى جانب التّدريس ونشر العلم في صفوف الطُّلاب.

ومن المناصب[١] التي تبوّأها في حياته بمصر: أنَّه تولَّى تدريس القراءات والنَّحو في جامع ابن طولون، كما تولَّى التدريس والإعادة في مسجد الشَّافعي.

وكان للتّدريس في هذين الجامعين مكانة هامّة؛ فهما من أبرز وأشهر الجوامع بالقاهرة آنذاك، وفي هذا ما يدلّ على مكانة السّمين – رحمه الله – ووجاهته بين علماء مصر؛ إذ لا يتولى التَّدريس فيها إلا فحول العلماء وكبارهم.

ومن المناصب التي تبوَّأها السَّمين أنَّه ناب عن الحكم – أي القضاء – في القاهرة، وتولى أيضًا نظارة الأوقاف بها إلى أن مات.

وتظهر في هذين المنصبين الأخيرين بعض ملامح شخصية السَّمين، التي منها: المهابة وقوَّة الشَّخصية التي يحظى بها القضاة غالباً، ومنها تمكُّنُه – رحمه الله – وقوَّته في النَّاحية الفقهيَّة التي تتمثّل في تولِّيه القضاء بالنِّيابة في عاصمة الدولة الإسلامية في وقته، ولاشك أنَّ الفقه أساس لمعرفة الأحكام القضائية، وما يتفرغ عنها من المعاملات والنِّزاعات.

(١) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٥١٣، والدرر الكامنة١/ ٣٦١، وحسن المحاضرة١/ ٥٣٦، وطبقات المفسرين١/ ١٠٠.

ومنها الأمانة التي تتمثل في إسناد نظارة الأوقاف إليه.

ثالثاً: وفاته:

أجمع المؤرِّخون وأهل التّراجم على السَّنة التي توفِّي فيها الشَّيخ السَّمين الحلبيّ -رحمه الله- وعلى مكان وفاته، فكلُّهم مطبق على أنَّه توفي بالقاهرة سنة ستٍّ وخمسين وسبعمائة للهجرة (٧٥٦هـ)، ثمَّ اختلفوا في شهر الوفاة على ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: والذي عليه أكثر المصادر أَنَّه توفي في شهر جمادى الآخرة[١]، واختاره الإسنوي وهوأقرب المؤرِّخين للمؤلِّف زمنًا، وعيَّن المُقْرِيزيّ اليوم والشهر فقال[٢]: «في عاشر جمادى الآخرة».

القول الثاني: ذهب بعض المؤرِّخين إلى أنَّه توفي في أواخر شهر شعبان[٣]، وممن قال به ابن الجزري[٤].

القول الثالث: إنَّه توفي في شهر جمادى الأولى، قاله السُّيوطي في حسن المحاضرة[٥]، ورجع عنه في بغية الوعاة[٦]، حيث ذكر أنَّه توفي في جمادى الآخرة.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي٢/ ٥١٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة٢/ ١٧١، والدرر الكامنة ١/ ٣٦١، والنجوم ا لزاهرة ١٠/ ٣٢١، ووجيز الكلام ١/ ٨٣، وبغية الوعاة١/ ٤٠٢، وطبقات المفسرين ١/ ١٠١، وشذرات الذهب٦/ ١٧٩، وإعلام النبلاء ٥/ ٢٤.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك، ٤/ ٢٢٤.

(٣) انظر: ذيل العبر١٧/ ٣٠٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة٢/ ١٧١، والدرر الكامنة١/ ٣٦١، وطبقات المفسرين ١/ ١٠١.

(٤) انظر: غاية النهاية ١/ ١٥٢.

(٥) انظر: حسن المحاضرة١/ ٥٣٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة١/ ٤٠٢.

المبحث الثالث

شيوخه، وتلاميذه

أوَّلاً: شيوخه[١]:

تـأدَّب الـسَّمين الحلبـيُّ بـآداب طالـب العلـم وأخلاقـه، فجـدَّ في الطلـب والتّحصيل على أيدي علماء أجلَّاء، نهل من معينهم واستنار بنورهم في شتى فنـون العلم والمعرفة، فتنوعت ثقافته، وعلا شأنه، وغدا عالماً يُـشار إليـه بالبنـان، جليـل القدر ذائع الصِّيت والذكر.

يعود الفضل في ذلك إلى توفيق الله أوَّلاً ثُمَّ إلى مـا أوتي مـن مقوِّمـات طالـب العلم التي تمثَّلت في سعة أُفُقه وقوَّة فهمه وإدراكه واستيعابه، وما تهيأ له مـن علـماء أفذاذ كان لهم أثر واضح في نبوغه وبروزه.

وقد اقتصرت كتب التَّراجم على ذكر شيوخه المصريين الـذين أخـذ عـنهم في مصر، دون أن تذكر لنا شيئًا عن مشائخه في الشَّام ومنهـا حلـب، سـوى الجعـبري الذي لقيه في مدينة الخليل بفلسطين كما تقدَّم[٢].

وفيما يلي عرض لمشائخه مرتَّبين على حسب تاريخ وفياتهم:

١ – **التّقي الصائغ:** محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكِّي، أبو عبد الله، تقيّ الدِّين الصَّائغ المصريّ الشَّافعي، شيخ القرَّاء، ولد سنة ستٍّ وثلاثـين

---

(١) انظر: ذيل العبر١٧/ ٣٠٩، وأعيان العصر١/ ٤٤١، وطبقات الشافعية للإسـنوي٢/ ٥١٣، والـدرر الكامنـة ١/ ٣٦٠، وبغية الوعاة١/ ٤٠٢، وطبقات المفسرين١/ ١٠٠.

(٢) سبق ذلك عند الحديث عن رحلاته ص٣٨.

وستمائة للهجرة(٦٣٦هـ)، وتوفي بمصر سنة خمس وعشرين وسبعمائة للهجرة، (٧٢٥هـ) [١]،أخذ عنه السمين الحلبي القراءات.

٢ - **القُونوي**: علاء الدِّين علي بن إسماعيل بن يوسف القُونوي، المتوفَّى سنة خمس وعشرين وسبعمائة للهجرة، (٧٢٥هـ) [٢].

٣ - **يونس الدَّبابيسي**: يونس بن إبراهيم بن عبد القوي بن قاسم الكِنَانيّ الْعَسْقَلاني المصريّ، المعروف بالدَّبُوسي أو الدَّبابيسي، ولد سنة خمس وثلاثين وستمائة، وتوفِّي بالقاهرة سنة تِسْعٍ وعشرين وسبعمائة للهجرة (٧٢٩هـ) [٣].

عالم بالحديث، أخذ عنه السمين الحلبي علم الحديث.

٤ - **الْجَعْبَرِيُّ**: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدِّين أبو إسحاق الجعبري، عالم بالقراءات من فقهاء الشّافعيّة، ولد بَقَلْعة جَعْبَر على الفُرَات، وتعلَّم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل في فلسطين إلى أن مات، ويقال له: شيخ الخليل، له نحو مئة كتاب أكثرها مختصرات، توفِّي سنة ثنتين وثلاثين وسبعمائة للهجرة (٧٣٢هـ)[٤].

ذكره السَّمين في كتابه عمدة الحفَّاظ[٥].

---

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية٢/ ٦٥، والدرر الكامنة١/ ٣٦٠، وشذرات الذهب٦/ ١٧٩.

(٢) نقلته عن د. إبراهيم الصاعدي في كتابه التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في الدُّر المصون١/ ٤٥، وانظر في ترجمة القُونوي: الدُّرر الكامنة ٣/ ٩٣، وبغية الوعاة٢/ ١٤٩.

(٣) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة٥/ ٢٥٩، وشذرات الذهب٦/ ٩٢.

(٤) انظر في ترجمته: غاية النهاية١/ ٢١، وبغية الوعاة١/ ٤٢٠.

(٥) انظر: عمدة الحفَّاظ(كلم) ٣/ ٤٩٢.

٥ - **العشَّاب**: أبو العباس أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الْـمُرَادي، إمام مقرئ، ولد سنة تسعٍ وأربعين وستمائة للهجرة(٦٤٩هـ)، وتوفي سنة ست وثلاثين وسبعمائة للهجرة(٧٣٦هـ) [١].

برع في النَّحو، وله تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان، وقرأ عليه السَّمين الحروف.

٦ - **أبو حيَّان**: وهو شيخ النُّحاة المحقِّقين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ولد سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة(٦٥٤هـ)، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة، (٧٤٥هـ) [٢].

من كبار العلماء بالعربيَّة والتَّفسير والحديث، وقد لازمه السَّمين الحلبي كثيرًا، وأخذ عنه علم النَّحو وغيره.

٧ - **ابن السَّراج المصري**: محمد بن محمد بن نُمَير أبو عبد الله ، إمام مقرئ انتهت إليه الرِّياسة في تجويد الكتابة، وإسناد القراءات بالدِّيار المصريَّة، ولد سنة سبعين وستمائة للهجرة(٦٧٠هـ)، وتوفي بالطاعون في القاهرة سنة تسع وأربعين وسبعمائة للهجرة(٧٤٩هـ) [٣].

انتفع به جماعة بالكتابة، وآخرون بالقراءات، وكان له فهم في النّحو، وصدق في النّقل، وقرأ عليه السَّمين الحلبي [٤].

---

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية١/ ١٠٠، وشذرات الذهب٦/ ١١٢.

(٢) انظر في ترجمته: غاية النهاية٢/ ٢٨٥، والدرر الكامنة٤/ ٤٠٣، وبغية الوعاة١/ ٢٨٠.

(٣) انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٣٨٩، والدرر الكامنة٥/ ٥٠٢.

(٤) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٢/ ٢٥٦.

ثانيًا: تلاميذه:

لقد ضنَّت علينا المصادر التي ترجمت للسَّمين الحلبي بذكر أيٍّ من طلابه وتلامذته، وهو أمر يبعث على التساؤل والتَّعجب، لا سيما أنَّ المصنِّف تولّى التَّدريس في أشهر جامعين من جوامع القاهرة في عصره، وهما جامع ابن طولون وجامع الشافعي، وما يلزم عليه من توافد حشود طلاب العلم إليه من كلِّ مكان.

ولا شك أنَّه كان للسَّمين الحلبي – رحمه الله – طلاب ومريدون أخذوا منه ونقلوا عنه، وخير شاهد على ذلك آثاره ومصنَّفاته العلميَّة التي تأثّر بها مَن اطَّلع عليها ممن جاء بعده ولم يكن تلقَّى العلم على يديه، فنقل هؤلاء عنه في مؤلفاتهم واستشهدوا بقوله ورأيه، كلٌّ في مجال تخصُّصه.

ومع ذلك فقد عثر بعض الباحثين على جملة من طلابه في تراجم لهم لا صلة لها بترجمة السَّمين الحلبي، وهم ثلاثة:

١ – يحيى بن أحمد بن صَفْوان الْقَيْني الأندلسيّ المالكيّ، نزيل مصر، أخذ القراءات بالأندلس عن أبي القاسم بن درهم، ثم قدم مصر، فتلا بالسَّبع على أبي العبّاس أحمد بن يوسف السَّمين، توفي سنة ثنتين وسبعين وسبعمائة للهجرة (٧٧٢هـ) [1].

٢ – محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم بن الكمال شمس الدِّين أبو العباس الأنصاري الشافعي، ولد سنة ثلاثين وسبعمائة للهجرة(٧٣٠هـ)، غلب عليه الورع

---

(١) انظر في ترجمته: غاية النهاية٢/ ٣٦٥، والدرر الكامنة ٥/ ١٨٥، وقد دلَّ على هذا الباحث عبد الرؤوف ثابت في قراءته لكتاب غاية النهاية، نقله عنه د.إبراهيم الصاعدي في كتاب التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في الدر المصون١/ ٤٨

والانعـزال فلـم يـشتهر، تـوفي بمـسجد منـسوب لـلأشراف، وكـان منقطعًـا فيـه للعبادة[١].

٣ – أبو الفضل الكردي العراقي عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الـرحمن بـن أبي بكر بن إبراهيم الـزّين، حفـظ القـرآن وهـو ابـن ثـمان، وأوَّل شيء اشـتغل بـه القراءات، كان الإسنوي يُثْني على فهمه، ويستحسن كلامه في الأصول، توفِّي سـنة ست وثمان مئة للهجرة(٨٠٦هـ) [٢].

(١) انظر في ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦/ ٢٤٧. وقد ذكره الباحث: عبد الرحيم قاوش في تحقيقه للجزء الأول من كتاب القول الوجيز. انظر قسم الدِّراسة ص٢٧.

(٢) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة ٤/ ٣٤. وقد دلَّ على هذا الباحث: ناصر القثامي في العقد النضيد في فرش سورة البقرة١/ ٦٤.

المبحث الرابع

مكانته العلميَّة ، وآثاره

حظي السَّمين الحلبي – رحمه الله – بمكانة علميَّة مرموقة أثناء إقامته بمصر، فبرزت شخصيَّته وعلت منزلته في ساحة العلم والعلماء، حتى غدا عَلَمًا شامخًا يقصده طلاب العلم لينهلوا من معين علمه، وقِبْلة عِلْمٍ يتَّجهون إليه ليقتبسوا من فقهه ومعرفته، فكان نبراسًا يحتذى، ومنارًا يقتدى.

ذلك بفضل علمه وشرف تدريسه للقراءات واشتغاله بالقرآن الكريم، مما أكسبه مهابة ووجاهة ورفعة في المكانة والقدر.

ولعلي أجمل بعض النّقاط التي كشفت عن مكانة السَّمين الحلبي ورفعة قدره، ثم أَعْقبُها ببعض أقوال العلماء العطرة في حسن ثنائهم على هذا الإمام وعلى مصنفاته وما أشادوا به من تبحُّرِه في ميدان العلم.

١ – مناصبه الجليلة، فقد ولي مهمة التَّدريس والإقراء في جامع ابن طولون، ثُمَّ الإعادة في مسجد الشافعي عدَّة سنين، كما ولي نظر الأوقاف بالقاهرة، وناب عن بعض القضاة فيها، وقد سبق الحديث عن ذلك.

٢ – مصنفاته الكثيرة المتنوَّعة التي شملت كثيرًا من الفنون كالتَّفسير والقراءات واللُّغة والفقه وغيرها.

٣ – تسابق العلماء وطلبة العلم على مؤلفاته وتأثرهم بمنهجه فيها، ونقولاتهم عنها خير دليل على قوة السَّمين العلمية ومكانته في نفوس من اطّلع على مؤلفاته -رحمه الله-.

وقد أثنى العلماء على المصنِّف ثناءً عطِرًا يُدلِّل على مكانته العلميِّة، وعلوِّ فضله، ومنها:

قال عنه ابن حجر[(١)]:« شهاب الدِّين المقرئ النَّحوي، نزيل القاهرة، تعانى النّحو فمهر فيه، ولازم أبا حيّان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التَّقي الصّائغ ومهر فيها».

وقال المقريزي[(٢)]:«كان فقيهًا، بارعًا في النّحو، والتفسير، وعلم القراءات، وتكلَّم في علم الأصول، وكان خيِّرًا، ديِّنًا».

وقال ابن قاضي شُهبة[(٣)]: "النحوي، المقرىء، الفقيه».

وقال ابن تغري بردي الأتابكي[(٤)]:«وكان إمامًا عالمًا، أفتى ودرس وأقرأ عدة سنين».

ووصفه الصَّفديُّ بالشيخ، الإمام، العلاَّمة. [(٥)]

ومن خلال هذه النُّصوص السابقة للعلماء في الثَّناء على الإمام السَّمين الحلبي نتلمَّس أيضًا مكانته الفقهية وإلمامه بعلم الفقه، ويظهر هذا جليًّا في تولِّيه القضاء بالنِّيابة في القاهرة، كما تظهر قوَّته الفقهيَّة ومدى تبحُّره في الفقه وأصوله في كتابه: القول الوجيز، فقد حشده بالمسائل الفقهية وآراء العلماء فيها، ومناقشة الأقوال بالأدلَّة والحجج.

---

(١) الدرر الكامنة١/ ٣٦٠.
(٢) السلوك ٤/ ٢٢٤.
(٣) طبقات الشافعية٢/ ١٧٠.
(٤) النجوم الزاهرة١٠/ ٣٢١.
(٥) انظر: أعيان العصر١/ ٤٤١.

كما أنَّ له عنايةً خاصةً بعلم القراءات فقد جلس لتدريسها في جامع ابن طولون بالقاهرة، وألَّف فيها كتابًا متخصِّصًا – هو العقد النضيد الذي بين أيدينا – يشهد على سعة علمه وسمو قدره فيها، حتى لا تكاد تخفى عليه قراءة ضبطًا وتوجيهًا، وهو ما قرَّره ابن الجزري – رحمه الله – بقوله[1]: «شرح الشَّاطبيَّة شرحًا لم يُسْبق إلى مثله».

وبرع السَّمين في علوم العربية وألَّف فيها، فشرح التسهيل لابن مالك، وألَّف في التَّصريف، وشرح بعض القصائد الأدبية، واستفاد كثيراً من شيخه أبي حيَّان شيخ النُّحاة.

وقد اعتنى المؤلّف – رحمه الله – عناية فائقة بالقرآن وعلومه، فقد عاش خادمًا له، أفرغ في بيانه كلَّ ما أوتي من وُسع وحَوْل، حتى أخذ من كلِّ علم من علومه بسبب، وتسنَّى له تناوله من جميع نواحيه.

فرحم الله هذا الإمام وأسكنه فسيح جناته، ونفعنا بعلومه، وحشرنا وإياه في موكب الذين أنعم الله عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين. إنَّه سميع مجيب.

وقد ترك لنا تراثًا زاخرًا يليق بمكانته العلمية السّامية التي تبوّأها بين علماء عصره، تمثَّل في مصنَّفاته المختلفة، وآثاره المؤتلفة، التي اكتنفت بعنايتها كتاب الله تعالى من كل جانب، وكتب الله لها القبول، فانتفع بها العلماء – فضلاً عن الطلاب – ينهلون من معينها، ويرتوون بنميرها.

---

(١) غاية النهاية ١/ ١٥٥.

وفيما يلي عرضٌ يجمع مصنَّفاتِهِ التي تفرّق ذكرها في كتب التَّراجم، والتي صرَّح بها المؤلِّف في بعض كتبه ولم تُشر إليها كتب التراجم، وهي على النحو الآتي:

١ - شرح التسهيل:

هو أحد شرحيه على التسهيل، وهو الموسوم بـ (الشرح الكبير)، وصفه الداودي بأنَّه اقتبسه من شرح أبي حيَّان[(١)].

وقد أشار المؤلِّف إلى هذا الشرح في مصنَّفاته، فذكره في الدُّر المصون[(٢)]، والعقد النضيد[(٣)]، وعمدة الحفاظ[(٤)]، وإيضاح السبيل[(٥)].

ولا يزال هذا الكتاب في حكم المفقود، فلم أقف على أيِّ معلومات عن نسخه.

٢ – إيضاح السبيل إلى شرح التَّسهيل:

وهذا الشَّرح الصغير على التَّسهيل، ولعلَّه مختصر من شرحه الكبير على التَّسهيل.

ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، وقفت على الجزء الثاني منها وعندي منه مصوَّرة، وهو موجود في دار الكتب المصرية برقم: (٤٦٢/ نحو). أمَّا الجزءان الآخران وهما الأوَّل والثالث فلم أقف عليهما.

وقد أشار المصنِّف إلى هذا المختصر في الدُّر المصون[(٦)] وعمدة الحفَّاظ[(٧)].

---

(١) انظر: طبقات المفسرين١/ ١٠٢.

(٢) الدر المصون٣/ ٢٤٣، ٤/ ٢١، ٦/ ٨٠.

(٣) العقد النضيد: أيمن سويد ١/ ٢٦٣، والنص المحقق ص٣٥٣، ٦٦٩ .

(٤) عمدة الحفاظ(أحد) ١/ ٧٤، (حدث) ١/ ٤٣٩.

(٥) إيضاح السبيل (خ) ٢/ ٦٩/ ب.

(٦) انظر: الدُّر المصون٨/ ١٤٢.

(٧) انظر: عمدة الحفَّاظ (أوَّل) ١/ ١٢٢، و(عرب) ٣/ ٥٨.

٣ – شرح التَّصريف:

ذكره المصنِّف في العقد النَّضيد[١]، وعمدة الحفَّاظ[٢].

ولم يزل هذا الكتاب مفقوداً فيما علمت.

٤ – تفسير القرآن أو التفسير الكبير:

وهو تفسير مطوَّل، يقع في عشرين مجلّدًا، ذكره أقرب المترجمين له عصرًا، وهو الإسنوي[٣]، وقال عنه ابن حجر العسقلاني[٤]:« وله تفسير القرآن، في عشرين مجلّدًا، رأيته بخطِّ يده».

وقد ذكره المصنِّف في الدُّر المصون[٥] غير مرَّة بمسمَّى (التفسير الكبير)، وأشار إليه أيضاً في عمدة الحفاظ[٦]، والقول الوجيز[٧]، والعقد النضيد[٨].

٥ – البحر الزاخر في التفسير:

كتاب في التفسير ذكره المصنِّف في عمدة الحفاظ، فقال[٩]:« وقد ذكرت توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ وما ترجَّح به كلّ قراءة في الدُّر المصون،

(١) انظر: العقد النضيد: أيمن سويد١/ ٢٧٠، والنص المحقق ص١٣.

(٢) انظر: عمدة الحفاظ(قوم) ٣/ ٤١٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية ٣/ ١٨.

(٤) الدرر الكامنة١/ ٣٦١.

(٥) انظر: الدر المصون٤/ ٣٢٧، ٤٥٠.

(٦) انظر: عمدة الحفَّاظ (حرق) ١/ ٤٥٥.

(٧) انظر: القول الوجيز، تحقيق: عبد الرحيم قاوش١/ ١٠١.

(٨) انظر: العقد النضيد: أيمن سويد١/ ٣٥٤.

(٩) عمدة الحفاظ (ملك) ٤/ ١٢٧.

وذكره في مواضع أُخر، انظر: عمدة الحفاظ(ضوء)٢/ ٤٥٠، (عرب) ٣/ ٥٩.

والبحر الزاخر في التفسير».

ولم أجد لهذا الكتاب ذكرًا إلاَّ فيما خلا من عمدة الحفاظ، فقد يكون هو التفسير الكبير وقد يكون غيره.

ولم ينصَّ عليه أحد ممن ترجم للمؤلِّف.

٦ - **كتاب في الآيات المتشابهات**:

ذكره محقِّق عمدة الحفاظ الدكتور: محمود الدغيم[١].

٧ - **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**[٢]:

وهو كتاب تفسير لآيات الأحكام في القرآن، وقد ذكره بعض المؤرخين تحت مسمى (أحكام القرآن)، وكذلك أشار إليه المؤلِّف في عمدة الحفَّاظ، وهو من باب الاختصار في التسمية .

قال الدكتور أحمد الخرَّاط: « وقد يختصر المؤرِّخون هذه التسمية فيقولون: أحكام القرآن، ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم(٢٦١تفسير)، بخطّ المؤلّف، ويقع في عشرة مجلدات، فُقِد منها الأول».

والمجلَّد الأوَّل من الكتاب محفوظ في المكتبة الأزهرية برقم(٨٤/ ١٣٥٩) تفسير.

وفي الجامعة الإسلامية مصوَّرة فلميَّة للمجلدات التِّسعة برقم:(٢٢٥٠/ ٤)

---

(١) انظر: مقدمة عمدة الحفَّاظ بتحقيق د/ محمود الدغيم،ص٧.

(٢) يقوم مجموعة من الباحثين في كلية القرآن بقسم التفسير بالجامعة الإسلامية بتحقيق المجلَّد الأول والثاني من الكتاب، أوَّل هؤلاء الباحثين الباحث : عبد الرحيم قاوش فقد قام بتحقيق الجزء الأول الذي أسند إليه، ويبدأ من الفاتحة إلى نهاية كلامه على الآية(١٠٥) من سورة البقرة.

وذكر الدكتور: محمد العواجي وكيل كلية القرآن بالجامعة الإسلامية أنَّ ما تحويه هذه المجلدات التِّسعة هو من أوَّل الكتاب إلى نهاية سورة (ص) فقط.

والكتاب ذكره المصنِّف في الدر المصون[١] والعقد النضيد[٢] وعمدة الحفاظ[٣].

٨ - الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون[٤]:

وهو كتاب إعراب ونحو وتصريف ولغة وقراءات، يعدُّ من أهم كتب السَّمين، قال فيه[٥]:

«وهذا التَّصنيف في الحقيقة نتيجة عمري، وذخيرة دهري، فإنَّه لُبُّ كلام أهل هذه العلوم».

وقال عنه صاحب كشف الظنون[٦]:«أجلُّ ما صنّف فيه؛ لأنَّه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتَّصريف، واللّغة، والمعاني، والبيان».

ذكره المصنِّف في القول الوجيز[٧]، والعقد النضيد[٨]، وعمدة الحفَّاظ[٩].

٩ - العقد النضيد في شرح القصيد:

وهو هذا الكتاب الذي أقوم بتحقيق جُزْء منه، وسأُفْرد له دراسة مفصَّلة في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: الدر المصون١٠/ ٢٢٦.

(٢) انظر:العقد النضيد: ناصر القثامي، ص٣٤٠، وقسم التحقيق – عندي – ص٤٤٦، ص٧٣٧.

(٣) انظر : عمدة الحفاظ (أمن) ١/ ١٤١.

(٤) طبع بحمد الله بتحقيق علمي رصين للدكتور أحمد الخراط – حفظه الله – في أحد عشر مجلَّدًا، بدار القلم، دمشق.

(٥) انظر: الدر المصون ١/ ٦.

(٦) كشف الظنون ١/ ١٢١.

(٧) انظر:القول الوجيز: عبد الرحيم قاوش،ص١٠١.

(٨) انظر: العقد النضيد: أيمن سويد ١/ ٢٦٣، ٢٦٦، ٣٢٩، ٣٦٠،والنص المحقق ص١٩، ٩٣، ٢٨١.

(٩) انظر: عمدة الحفّاظ (أفف) ١/ ١٠٦، و(أله) ١/ ١١٧. العقد النضيد: أيمن سويد١/ ١٧١ .

١٠ - البيان للغات القرآن:

أشار المصنَّف إلى هذا الكتاب في العقد النضيد[١].

ولم أجد له ذكرًا في كتب التراجم التي اطّلعت عليها.

١١ - عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ[٢]:

هو كتاب أفرده المصنِّف لبيان غريب القرآن على غرار كتب الغريب كالمفردات للراغب الأصفهاني، بل هو أوسع وأشمل منه.

قال عنه راغب الطباخ في إعلام النبلاء[٣]:«هو أحسن الكتب في هذا الشَّأن،وهو أوفى من مفردات الراغب».

وموضوعه الاهتمام بالألفاظ القرآنية وبيان أصل مادّتها ودراسة معانيها التي تدور عليها في كلّ موطن وردت فيه من كتاب الله، والاستشهاد على هذه المعاني بالشواهد العربية، مرتّبة على حروف المعجم، وقد اعتمد على أصول الكلمات القرآنية دون زوائدها، كما هو صنيع كتب التّصريف والمواد.

١٢ - شرح قصيدة كعب بن زهير:

شرح السَّمين الحلبي قصيدة كعب بن زهير: بانت سُعاد، وقد أشار إلى هذا الشرح في عمدة الحفَّاظ[٤].

---

(١) انظر: العقد النضيد: أيمن سويد١/ ١٧١، والعقد النضيد: عبد الله البراق ص٢٢٣.

(٢) طبع عدة طبعات بتحقيقات مختلفة، أوَّلها بتحقيق محمود محمد السيد الدغيم، سنة ١٤٠٧هـ، في استانبول، ثم بتحقيق الدكتور: محمد ألتونجي سنة ١٤١٤هـ، ونشرته دار عالم الكتب، وأخيراً بتحقيق: محمد باسل عيون السُّود، سنة ١٤١٧هـ، نشر دار الكتب العلمية.

(٣) إعلام النُّبلاء٥/ ٢٧.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ (نون) ٤/ ٢٧٤.

ولم تُشِر كتب التَّراجم إلى هذا المؤلَّف، ولم أقف على من ذكر عنه شيئاً سوى ما خلا في عمدة الحفَّاظ، وهو في حكم المفقود.

١٣ - **شرح قصيدة النابغة الذبياني**:

أفرد السَّمين مؤلَّفًا مستقلًا شرح فيه معلَّقة النابغة الدّالية المشهورة بعِذْرة النعمان، ومطلعها:

يا دَارَ ميَّةَ بِالْعَلْياءِ فَالسَّنَد

أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْها سَالِفُ الْأَمَدِ

وهذا الشَّرح لم تذكره كتب التراجم أيضًا، وذكره المؤلِّف في عمدة الحفَّاظ[1].

١٤ - **الدر النَّظيم**:

لم تذكره كتب التراجم أيضًا، وذكره المؤلِّف في عمدة الحفاظ في مادة (عرض) حيث قال[2]:«وقد أتقنا هذا المسألة وأوسعنا فيها العبارة أحكامًا وإعرابًا وتفسيرًا في القول الوجيز والدر النَّظيم وغيرهما، ولله الحمد والمنَّة».

ومن المحتمل أن يكون هذا الكتاب هو الدُّر المصون ما دام قد تحدَّث فيه عن الإعراب، احتمال وارد، وقد يكون كتابًا آخر.

وهو قد أفرد كتاباً للأحكام وكتابين في التفسير وقد سبق ذكرها جميعاً.

بقي أنْ أشير إلى أنَّ كتاب «المعرب»الذي ذكره بروكلمان في مكتبة داماد زاده باستانبول برقم (٣١٠)، وقف عليه زميلنا خلف الله القرشي فوجده نسخة من الدُّر المصون، كُتب على غلافها «المعرب»وتبدأ بسورة الأنفال.

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ (أحد) ١/ ٧٤، (علو) ٣/ ١٤٢.

(٢) عمدة الحفاظ (عرض) ٣/ ٦٧.

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

«العقد النَّضيد في شرح القصيد»

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: توثيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب، والغرض من تأليفه.

المبحث الثالث: منهجه فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلميَّة.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الثالث: اختياراته في الكتاب.

المبحث الرابع: مصادره.

المبحث الخامس: شواهده.

المبحث السادس: الأصول النحويّة التي اعتمد عليها.

المبحث السابع: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: قيمة الكتاب، وأثره فيمن بعده.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث الثامن: وصف النسخة الخطيّة المعتمدة في التّحقيق، مع وضع نماذج منها في صدر قسم التحقيق.

المبحث الأول

توثيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه

أولاً: توثيق عنوان الكتاب:

ظهر بما لا يدع مجالاً للشكِّ عنوان الكتاب جليًّا واضحًا من خلال ما يلي:

١) صرَّح المؤلِّف نفسه باسم كتابه هذا في مقدمته، فقال[١]:« وسميته بـ (العقد النَّضيد في شرح القصيد) ».

٢) ثبت هذا العنوان على غلاف جميع النسخ الخطيَّة للكتاب، وهي ثلاث نسخ[٢].

٣) نصَّ المؤلِّف نفسه على هذه التَّسمية في بعض كتبه الأخرى التي أحال فيها على العقد، كما جاء ذلك في كتابه الدر المصون[٣]، وكتابه عمدة الحفَّاظ[٤].

٤) أثبت هذه التَّسمية بعض من ترجم للمؤلِّف، كما في كشف الظنون ١/ ٦٤٨، وهدية العارفين ٥/ ١١١، ومعجم المؤلِّفين ١/ ٣٢٩، وتاريخ الأدب١/ ٧٥.

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب لمؤلِّفه:

نستطيع الجزم بأنَّ كتاب العقد النضيد الذي بين أيدينا هو للإمام السمين الحلبي، - رحمه الله – ويمكن إثبات صحّة هذه النِّسبة من خلال الدَّلائل التَّالية:

١ – صرَّح المؤلِّف نفسه في بعض كتبه بأنّ له شرحًا على الشَّاطبيَّة سمّاه: (العِقْد النَّضيد في شرح القصيد)، جاء ذلك في الدر المصون ٤/ ٦٦٤، وعمدة الحفاظ(أبت) ١/ ٤٨.

٢ – ذكر المؤلِّف – رحمه الله – في كتابه هذا – الجزء الذي حققته – بعض كتبه الأخرى وأحال إليها في مواضع عديدة من الكتاب، مما يؤكِّد صحّة نسبة هذا الكتاب إليه.

---

(١) مقدمة العقد النضيد: أيمن سويد١/ ٦.

(٢) انظر: العقد النضيد: أيمن سويد١/ ١٣٣، (قسم الدراسة).

(٣) انظر: الدُّر المصون٤/ ٦٦٤، ٥/ ١٦٢، ٦/ ١٤٤، ٢٥٨، ٥٦٤، ٧/ ٣٤٠.

(٤) انظر: عمدة الحفّاظ(أبت) ١/ ٤٨، و(أيك) ١/ ١٦٣، و(ثمد)١/ ٣٢٩.

ومن كتبه التي ذكرها هنا وأحال إليها كتاب الدُّر المصون[١]، وكتاب القول الوجيز[٢].

٣ - نصَّ بعض من ترجم للمؤلِّف، أنَّ له شرحًا على الشَّاطبيَّة، منهم: الإسنوي في طبقات الشَّافعيَّة حيث قال[٣]: «فصنَّف تفسيرًا جيدًا، وبقي منه أوراق قلائل، وشرحًا على الشَّاطبيَّة».

وابن الجزري في غاية النهاية،حيث يقول[٤]: «شرح الشاطبية شرحًا لم يُسبق إلى مثله».

والصَّفديَّ في أعيان العصر وأعوان النَّصر[٥]،وابن حجر في الدُّرر الكامنة[٦]، والداودي في طبقات المفسرين[٧]، وابن العماد في شذرات الذهب[٨]، والقسطلاني في الفتح المواهبي[٩]، والسيوطي في بغية الوعاة[١٠]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[١١].

٤ – ثبت اسم المؤلف مكتوبًا على غلاف النسخ الخطِّيَّة الثلاث للكتاب.

---

(١) انظر على سبيل المثال: النص المحقق ص٢٣، ٢٦، ٩٧، ١١٥، ٣١٠، ٥٣٧، ٨٠٧، ٩٣٩

(٢) انظر: النص المحقق ص٤٧٨، ٧٧٧.

(٣) طبقات الشافعية ٢/ ٥١٣.

(٤) غاية النهاية١/ ١٥٢.

(٥) انظر: أعيان العصر ١/ ٤٤١.

(٦) انظر: الدرر الكامنة١/ ٣٦١.

(٧) انظر: طبقات المفسرين١:/ ١٠٢.

(٨) انظر: شذرات ا لذهب٥/ ١٧٩.

(٩) انظر: الفتح المواهبي ٩٥.

(١٠) انظر: بغية الوعاة١/ ٤٠٢.

(١١) انظر: كشف الظنون١/ ٦٤٨.

المبحث الثَّاني
موضوع الكتاب والغرض منه

الدارس لتراث السمين الحلبي وما خلَّفه من الكتب العلمية جميعها يرى بوضوح رجلًا وهب نفسه وأوقفها لخدمة القرآن الكريم وما تعلَّق به من علوم، فبنظرة عابرة في كتبه وتصانيفه على اختلافها شكلًا وموضوعًا يلاحظ هذا من الوهلة الأولى، فلا تكاد تخرج مؤلَّفاته عن القرآن الكريم وما تعلَّق به من علوم، فقد ألَّف في تفسيره كتابه التفسير الكبير، والبحر الزاخر، وفي إعرابه كتابه الدُّر المصون المشهور الذي أصبح المرجع الأوّل للباحثين في بابه، وألَّف في أحكامه الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، وفي قراءاته هذا الكتاب الذي بين أيدينا وغيرها[(١)].

وقد غلب النَّحو في دراساته ومؤلَّفاته التي ألَّفها على القرآن الكريم، لكونه تخصصه الذي برع فيه وصحب أهله وأخذ عنهم.

وكان التّأليف في قراءاته إمَّا أن يكون بإنشاء كتاب مستقلّ، وإمَّا بكتاب غير مستقل، كالشَّرح والاختصار وغير ذلك.

وطرق التَّأليف ترجع إمَّا إلى مراعاة الفن والتَّحقيق فيه مع قَطْع النَّظر عن القارئ ومراعاة مستواه، وهل هو مبتدئ أم متوسط أم منتهٍ؟.

وإمَّا مع مراعاة الطالب في ذلك، ففي حالة كونه مبتدئًا يُطْلَب التَّسهيل عليه والتَّلَطُّف في إيصال الفائدة إليه، وفي الحالة الثالثة وهي كونه منتهيًا، يُطْلَب تحقيق المعلومات له وحلُّ الإشكالات دون نظر إلى التَّسهيل أو غيره من الأمور التي

---

(١) تقدم الكلام على مؤلفاته وسردها في الفصل الأول ص٤٦ وما بعدها.

تخصُّ المبتدئ والمتوسط.

وكَأَنَّ الإمَامَ السمين في هذا التَّصنيف ترك الطريقة الأولى؛ لأنَّ مقصوده إفادة الطُّلاب ومباشرتهم بالفائدة وتقريبها إليهم.

ولما كان متن حِرْز الأماني ووجه التَّهاني (الشَّاطبية) بتلك الأهمية التي تقدَّمت الإشارة إليها[1]، مع سَعَة القبول الذي لقيه، وكثرة إقبال المتخصِّصين في علم القراءات وطلابه عليه، والسَّمين الحلبي هو اللُّغوي المحقِّق، ويريد أنْ يقدِّم خدمة لكتاب الله من جانبه التَّخصصي فإنّه لا غرابة في أنْ يقع اختياره عليه ليعمل له شرحًا ويعمل لنفسه سبيلًا للاندراج في عِقْد شُرَّاحه.

ولعلَّ الإقدام على شَرْح غيره يُعدُّ شَغْلًا للطّلاب بما تقلُّ منفعتهم منه، مع عدم الزيادة وبُعْد الفائدة، لأنَّ تعليق النَّحو بما يناسبه من مواضع في علم القراءات لابدَّ أن يكون على أشهر شيء وأشدِّه قبولًا في أوساط أهله،وإلَّا فإنَّه قد يتعرض للإهمال، فيكون كمن عَرَض سِلْعته في غير مظِنَّة بيعها.

وقد أحسن في ذلك ما شاء الله، وتم له ما أراد.

ثم إنَّه رأى أنَّ لهذا الكتاب شروحًا كثيرة فعَمَد إلى أهمِّها في رأيه وأكثرها ذيوعًا وشُيوعًا بين أهله، وهما شرحا أبي عبد الله الفاسي وأبي شامة شهاب الدِّين، فأحبَّ أنْ يكون شرحه تقريرًا لما تضمَّناه، واستدراكًا لما فاتهما، وانتقادًا لما أبدياه فأخطآ فيه، وإجابة على ما أُورِدَ عليهما من إشكالات وأسئلة في أثناء شرحيهما.

ففعل ذلك وقد أحسن فيه ما شاء الله أن يحسن.

---

(١) انظر ص٢٤، ٣٠ من هذه الدراسة.

فيُسْتفاد مما تقدَّم من هذا الكلام أنَّ موضوع الكِتَابِ ينحصر في ثلاثة محاور:

الأوَّل: شرح متن الشاطبية بفكِّ رموزها، وتحقيق قراءاتها، وتوجيه حروفها، وحلِّ إشكالاتها، وهذا يدلُّ عليه عنوان الكتاب، كما تدلُّ عليه المقدِّمة وصنيعه في ثنايا الكتاب.

الثاني: بيان القراءات السبع إذ هو المقصود الأساسيّ من التَّأليف، وإنَّما دفعه إلى جعله معلَّقًا على متن الشَّاطبي التَّلطُّفُ في عَرْض بضاعته العلميّة من أقرب السُّبل على الطلاب، وقد أشار إلى هذا في مقدِّمته، ويُرى واضحاً في ثنايا الكتاب.

الثالث: الاستدراك والتَّعليق على ما فات الشَّارحين الجليلين أبي شامة وأبي عبد الله الفاسي، وقد أشار إلى هذا في المقدِّمة أيضًا.

قال رحمه الله في خطبة كتابه مشيرًا إلى ما تقدَّم ذكره من المحاور الثلاثة: «وأحسن ما وُضع في ذلك (معرفة قراءات القراء السبعة) حرز الأماني ووجه التهاني للإمام أبي القاسم الشَّاطبي بَرَّد الله مضْجِعه، فإنَّه أتى بالعجب العُجَاب، وأماط القِشْر عن الُّلباب، وقد شرح هذا الكتاب جماعة كلٌّ منهم حصَّل المقصود، وأحسنُ ما شُرِحت به شرحا الشَّيخين الجليلين أبي عبد الله الفاسي وشهاب الدين أبي شامة، غير أنّ كُلًّا منهما أهمل ما عُني به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيت أن أشرح الكتاب بما يوفي المقصود إن شاء الله، واجتهدت في بيان فكِّ الرُّموز، وبيان إعراب الأبيات، وتوجيه المشكل من القراءات، وتفسير غريب القرآن وبيان معاني الألفاظ وما تضمنته من بديع وبيان»[1].

---

(١) العقد النضيد: ١/ ٤-٥ تحقيق أيمن سويد.

الغرض من تأليف الكتاب:

وأما غرضه من تأليف هذا الكتاب فيمكن جعله أيضًا في ثلاث نقاط:

الأولى: حاجة طلبة العلم ومتن الشاطبية إلى شرح يُغني عن سائر الشُّروح، وذلك لما ذكره من النَّقص الواقع في أهم الشُّروح التي تكلَّم عنها وهما شرحا أبي شامة وأبي عبد الله الفاسي، وقد تقدّم النقل عنه في ذلك[1].

الثانية: أنَّه يندرج ضمن توجه السَّمين الذي وهب نفسه إليه وجعله هدف حياته، وهو خدمة القرآن الكريم من كافة الجوانب، وخصوصًا الجانب النحوي اللغوي.

الثالثة: كأنَّ السّمين لما شاهد كثرة تداول الطّلبة للقصيدة الشاطبية، ووقوفهم على أسرارها، وتشوُّفهم إلى حلِّ إشكالاتها، وخاصَّة النَّحوية منها، أراد أن يفترص الفرصة ليُنْظَم في سلك الشُّراح لهذه القصيدة الجليلة، ويُكْتب له الأجر بخدمة طلبة العلم، فيؤلِّف لهم شَرْحًا لا يحتاجون بعده إلى غيره، وأن يشبعهم فيما يتعلَّق بإعراب القراءات، وتوجيهها، وبيان أسرار متن الشاطبي، وقد كان له ذلك.

---

(١) انظر ص ٦٠ وما بعدها.

المبحث الثالث
منهجه في الشَّرح

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقته في عَرْض المادة العلميَّة:

تظهر طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية جلية واضحة من أول بيت تناوله من أبيات الشاطبي بالشرح والتحليل والتعليل .

وهذه الطريقة التي اتبعها المؤلف في شرحه هي امتداد للطريقة نفسها التي سار عليها كل من أبي شامة في شرحه إبراز المعاني ، وأبي عبد الله الفاسي في شرحه المسمى باللآلي‌ء الفريدة .

ولذلك فإننا نجد الشارح قد ضمن شرحه غالب ما جاء عند هذين الشارحين – أعني أبا شامة والفاسي – وزاد على هذين الشرحين بمسائل كثيرة ، وبحسن الترصيف والعرض ، وعقَّب وانتقد الإمامين السابقين .

ولعله من المفيد أن أجمل طريقته في النقاط الآتية:

١- أنَّه يشرح البيت شرحًا كافيًا ببيان رموزه وتوضيح معانيه[١] .

٢- أنَّه يوجه القراءات وينسبها إلى أصحابها بالتصريح بأسمائهم[٢] .

٣- أنَّه يوجه القراءات المذكورة توجيهًا نحويًا دلاليًا[٣]، وله منهج في ذلك ستأتي الإشارة إليه.

---

(١) انظر على سبيل المثال: ص١، ٨، ١٥، ١٩، ٢٥، ٢٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: ص، ٣، ١٠، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: ص٣، ١٠، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٣٥، ٣٦.

٤- يعرب أبيات الشَّاطبي إعرابًا كاملًا، ويرجِّح بين الأوجه الإعرابية[١].

٥- يذكر الخلافات النَّحوية إذا كان الموضع مقتضياً لذلك[٢].

٦- يذكر الشواهد الشعرية والنثرية مستدلًّا بها على مسائل نحوية أو قضايا لغوية في كثير من المواضع[٣].

٧- ينبِّه إلى اختلاف روايات أبيات الشاطبي، وهذه النُّقطة أقلُّ حظًّا في هذا الكتاب من النقاط السابقة، إلَّا أنها مبثوثة في مواضع متفرقة من الكتاب[٤].

ويمكن الحديث عن طريقة المؤلِّف بصورة أخرى يتبيَّن معها تميُّز هذا الشَّرح عن غيره من الشُّروح في طريقة عرضه وذلك بذكر أمرين اثنين:

١ – ما وافق فيه الشُّروح السَّابقة له ولم يزد على ما فيها سوى التَّوكيد والتَّزكية وتقوية النَّقل، وهذا يمكن حصره فيما يلي إلى محاور:

الأول: شرح بيت الناظم ببيان رموزه، وذكر القراء بأسمائهم، وضبط قراءات الحرف المذكور الخلاف فيه، بشتى أنواع الضَّبط بالشَّكل واللفظ وذكر الأمثلة وغيرها، وهذا واضح في سائر شرحه على أبيات الشاطبية، وهو ما جاء عند سائر الشُّراح.

الثاني: التوجيه للقراءات:

عُني المؤلف بتوجيه القراءات عناية فائقة ، والكتاب مداره على توجيه

---

(١) انظر على سبيل المثال: ص ١٣، ١٨، ٢٧، ٢٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: ص١٤، ٢٥، ٢٥، ٦٨، ٦٩.

(٣) انظر على سبيل المثال: ص٦، ٧٦، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ١٠٣، ١٠٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: ص ٣١٧، ٣٣٩، ٥٧٧، ٦١١، ٩٤١.

القراءات توجيهًا نحويًا ، وتوجيهًا صرفيًا بلاغيًا .

والتوجيه مما عُني به أيضًا كل من أبي شامة وأبي عبد الله الفاسي ، فإن شرحيهما مليء بتوجيه القراءات توجيهًا نحويًا صرفيًا بلاغيًا .

إلا أن المؤلف توسع في التوجيه والتعليل والتحليل بشكل يفوق ما ورد عند الشارحين المذكورين .

الثالث: بيان المشكل من كلام الشَّاطبي بأقل عبارة دون تطويل فيه، لأن بيان المشكل من أبيات الشاطبي بإسهاب هو مما اختص به هذا الشرح(١).

٢ - ما زاده على الشروح وانفرد به:

وأما ما زاده على الشُّروح الأخرى فهو أيضًا يمكن حصره في المحاور الآتية:

١- الدِّفاع عن بعض الحروف القرآنية التي ردها بعضُ اللُّغويين أو ضعَّفوها، وقد اختص به هذا المؤلَّف بشكل واضح جلي، حيث قدَّم المؤلف القراءات القرآنية على اللغة وجعلها هي الحاكمة على اللغة وليس العكس، وهذا هو الصَّحيح.
قال -رحمه الله- في توجيه قراءة (وكذلك نُجِّي المؤمنين) عند ابن عامر: «وقد عسر تخريج قراءة ابن عامر على معظم المصنِّفين مقرئيهم ونحويّيهم ومفسريهم حتى إنَّ بعضهم تجرأ على أنْ جعلها لحناً وغلطاً، وهذه جرأة لا ينبغي أن يلتفت إلى قائلها» (٢).

ثم جعل ينقل أقوال العلماء في هذا الصَّدد، وذكر غالب الخلاف الذي ذكره

(١) ينظر النص المحقق ص٣٥٠، ٤٩٠، ٧٦٦، ٨٠٩وغيرها كثير.

(٢) النص المحقق ص١١٢، ١٧٨، ٤٠٩، ٤١٥.

أبو شامة وأبو عبد الله الفاسي، وزاد عليهما . والمراد أنَّه حصل الاشتراك بينهم في التوجيه والانتصار للقراءات.

٢ – زيادة ذكرٍ لتحقيقات تتعلَّق بتوجيه قراءات الحرف المتكلَّم فيه، وذلك مشاهد في أغلب كلامه على أبيات الشاطبي، فإنه رحمه الله يذكر ما ذكروه من التوجيهات، ويزيد عليها .

فينظر على سبيل المثال توجيهه[1] لقراءة (وَقَرْنَ) بفتح القاف كما هي قراءة الإمام نافع وعاصم ، فقد أطال في توجيهها، وذكر الأقوال في ذلك وناقشهابإسهاب.

وبالمقارنة مع أبي شامة[2]– مثلًا – نجد أنَّ أبا شامة اقتصر في كلامه حول البيت كله على أقلَّ من ثلث ما ذكره المؤلِّف في التَّوجيه فقط.

وكذلك أبو عبد الله الفاسي[3] فإنَّه ذكر قريبًا من كلام أبي شامة.

وقال السمين بعد أن ذكر كلامًا طويلًا حول كلمة (حلا) التي تكرّر ورودها في النظم:" ولم يتعرض أبو شامة ولا غيره لقَصْره ولا لمدِّه والأمران محتملان[4].

٣- زيادة تتعلَّق بالتَّوسُّع في إعراب أبيات الشَّاطبي بإعراب مفصَّل لمفرداتها، وتقدير المحذوف منها، فإنَّ من منهج السَّمين أنْ يعرب البيت كلَّه إعرابًا مفصلاً في جميع القصيدة ، وإذا كان في البيت إشكال فإنَّه يقف عنده ويُطيل في تحقيقه.

---

(١) انظر النص المحقق ص ٧٧٨، ٧٩٠ من البيت رقم (٩٧٣).
(٢) انظر إبراز المعاني ص٤ / ٩٩ – ١٠٠، رقم البيت (٩٧٣).
(٣) اللآلئ الفريدة٣/ ٢٩١-٢٩٢-٢٩٣.
(٤) النص المحقق ص٧٥٤.

ويذكر الروايات الواردة في أبيات الشَّاطبي وينبِّه عليها، كما يذكر ياءات الزوائد في آخر كل سورة إن وجدت، ويهتم بذكر لغات العرب والقبائل، ويبين الأفصح منها، كما قال في قراءتي (تُصعِّر) [١]:«و(تُصَاعِر) بالألف والتخفيف لغة الحجازيين، و(تُصعِّر) بدون ألف وبالتَّثقيل للتميميين».

كما نجده – رحمه الله – اهتم با لجانب البلاغي وبين أثره في توجيه القراءات وتطرق إلى دقائق وجزئيات في علم البلاغة، وفصَّل في «مسألة» الفصل، كما بين جوانب الجمال والبلاغة في النظم وشرح بعض المصطلحات البلاغية[٢].

وهذا شيءٌ انفرد به السَّمين من بين الشُّروح المشهورة خاصة شرح أبي شامة وشرح أبي عبد الله الفاسي وشرح علم الدين السَّخاوي.

ينظر على سبيل المثال إعراب البيت رقم (٩٠٢)فإنَّ الشارح[٣] قد توسع في إعرابه وأطال وأسهب ، وجاء على جميع مفرداته، وأمَّا أبو شامة[٤] فلم يعرب منه شيئاً، وأمَّا أبو عبد الله الفاسي[٥] فإنَّه اكتفى بإعراب بعض البيت مما رآه يفيد في أداء المعنى وبيان البيت.

وكذلك ينظر إعرابه لبيت رقم (٩٧٢) [٦] فإنَّه أطال أيضًا في إعرابه إعراباً موسَّعًا تعرض فيه لمسائل دقيقة في النحو، واللُّغة، على عادته في دقة المسائل

(١) النص المحقق ص٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢١، ٧٢٠، ٨١٩، ٨٢٠.

(٢) انظر: النص المحقق ص٢٤، ١٢٧، ٣١٧.

(٣) انظر : النص المحقق ص٢٥٣ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥، ٦، رقم البيت (٩٠٢) .

(٥) انظر اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٠٢.

(٦) انظر النص المحقق ص ٧٦٢ وما بعدها.

النحوية واللغوية، وبراعته في المناقشة والتعْليل.

وأما أبو شامة[١] وأبو عبد الله[٢] فقد اقتصرا على إعراب أجزاء يسيرة من البيت .

٤ – عنايته بالإكثار من ذكر الشواهد الشعرية والنثرية لتقوية ما ذهب إليه واختاره من توجيه للآيات وإعراب الشاطبية.

ينظر على سبيل المثال شرحه[٣] على البيت رقم(٩٣٥)، (أراد ألا يا هؤلاء) فإنَّه قد أكثر من إيراد الشواهد الشعرية لتوجيه القراءة فيما أبو شامة لم يذكر شيئاً منها[٤].

ولا يقتصر في إيراده للشواهد على مناسبة توجيه الآيات القرآنية، بل يورد الشاهد أيضاً في بعض المواضع على إعراب كلام الشاطبي أيضاً كما في إعرابه[٥] للبيت رقم (٩١٩) وسيأتي الكلام على الشواهد في مبحثه إن شاء الله.

٥ – يذكر خلافات النحويين ويناقشها مناقشة مطوَّلة عندما يكون الموضع مقتضيًا لذلك، كأن يكون الخلاف فيه قويًا، فعند ذلك يتصدَّى لبيانه بإسهاب كما في توجيه قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[٦]، وقوله: ﴿بِالسُّوقِ﴾[٧].

٦ – أنَّه يذكر كلام الشّراح وينتقده وهذا في أغلب الأبيات المشروحة في هذا القسم، وستأتي الإشارة إلى بعض هذا في مبحث الكلام على آراء العلماء في هذا الكتاب.

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٩٧ – ٩٨ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٠.

(٣) انظر : النص المحقق ص٤٦٠.

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٥٤ .

(٥) انظر : النص المحقق ص٣٥١.

(٦) النمل/ ٢٥.

(٧) ص ٤٥٣ وما بعدها.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء:

مما صار من سنن المصنِّفين في العلوم النَّقل عن من تقدَّمهم من العلماء المحقِّقين في العلم الذي يرومون التَّصنيف فيه، وذلك لأسباب كثيرة منها:

١ – وجود الاختلاف في الفهم أو في النَّقل، فيضطر المؤلِّف إلى نقلها لمناقشتها أو الاستشهاد بها، ولتمييز الصحيح منها من السقيم.

٢ – الأمانة العلمية فإنَّه لا شك أنَّهم كانوا يعزون كلَّ قول إلى صاحبه ومبدعه ثمَّ يعودون عليه إمَّا بالنقد أو بالموافقة والتّقرير.

٣ – التَّيَمُّن بذكر آراء العلماء المتقدِّمين لصلاحهم وإمامتهم.

٤ – أن شحن الكتاب بآراء أئمة العلوم من شأنه أن يزيد من قيمة الكتاب فيكون أحظى بالقبول في الأوساط العلمية.

٥ – أن بعض الكلام المنقول عن أئمة بعض العلوم صار فيها بمنزلة القواعد الكلية والأدلَّة المرجوع إليها في ذلك الفن كسيبويه عند النحاة، وأبي عمرو الدَّاني عند القراء، والبخاري عند أهل الحديث.

إلى غير ذلك من الأسباب والمقاصد التي دفعتهم إلى ذكر آراء من تقدَّمهم في الفن الذي يرومون التَّصنيف فيه.

ولا شك أنَّ السِّمين الحلبي قد نال من هذه الخطَّة الحظ الوافر، واتَّبع سنن المصنِّفين قبله في النَّقل عمَّن تقدَّمه من العلماء، فقد شحن كتابه هذا بآراء العلماء الكبار في علم القراءات وعلم النحو.

ويمكن تقسيمهم إلى متقدِّمين ومتأخرين، وإلى قراء ونحويين، وإلى شراح للشاطبية ومستقلين عنها،وإلى صِنْف أكثر المؤلِّف من النَّقل عنهم، وصنف قلَّل

من النَّقل عنهم، وأيًّا كان التَّقسيم فالمراد هو تعريف القارئ بأهمية النَّقل عنهم في هذا الكتاب ومنهج المصنِّف في النقل عنهم، وما الميزان الذي كان يتخذه في اختيار الآراء التي ذكرها في كتابه.

والذي يظهر لي أن الكثرة والقلَّة في النقل عن بعضٍ دون بعض لم تكن اعتباطية بل كانت خاضعة عنده إلى قاعدة معيّنة يمكن بيانها ببسط الأمور التالية:

أ – أننا لو نظرنا في مسألة من المسائل التي نقل فيها عن العلماء، وأردنا أن نحصر الأقوال المختلفة فيها، لما وجدنا أجود من عبارته، فهو لم يكن يترك إلا الأقوال الرديئة أو المتَّفِقة التي هو أخذ عن أشهرها، أو عمن اشتهر بالإمامة منهم، فقد كان السمين يأتي بزبدة الاختلاف والأقوال، فلذلك فما اطلع عليه ووقف عليه ذكره وناقشه، أو استشهد به لنُصْرة ما يراه صوابًا في المسألة، وما لم يقف عليه أو كان غير مُهمٍّ أعرض عنه.

ب – من الواضح البيِّن في أثناء الكتاب أنَّه أكثر من النَّقل عن أبي شامة بالدَّرجة الأولى، ثم أبي عبد الله الفاسي يأتي في الدرجة الثانية من كثرة النقل، وهذان هما أكثر من نقل عنهم.

وأظن أنَّ حِرْصه على النقل عنهما عند كل مناسبة تأتي، يرجع إلى سببين اثنين لا ثالث لهما في رأيي:

١ – أنَّهما عنده أفضل شُرَّاح الشَّاطبيَّة، وآراؤهما حولها مشتهرة ومعتبرة، فالنَّقل عنهما بدافع تحديد موضوع الكلام على الشَّاطبية وعدم الخروج عنها، لأنَّ كلام الشاطبي رحمه الله حُجَّة في القراءات ، فالاقتصار على أكثر الشروح شهرة وأكثرها تحقيقاً أمر مستحسن، إذ لا يمكن أن يخالفهم في كلِّ شيءٍ فكان النقل

عنهم فيما حصلت فيه الموافقة فضيلة وأمانة علمية، وأمّا فيما خالفهم فيه فلا شك في زيادة الفائدة للطلاب في ذلك، ولأنَّه لم يوجد شرح مثله تعرض لجميع ما ذكروه بالنَّقد والمباحثة.

٢ – كون الطلاب أقبلوا على هذين الشرحين وتلقوهما بالقبول، وشاع بينهم ما يتضمنانه من الفوائد، ومن المعلوم أنَّ فيهما ما يحتاج إلى تحرير وتحقيق، فتعليق تحقيقاته وترجيحاته بهما يفيد الطلاب كثيرًا، ومن أجل هذا السبب فإنَّه في غالب ما نقل عنهما يتعرّض لهما بالنَّقد عند النقل عنهما.

ج – أنَّ المؤلّف في عامة كتابه لا ينقل عن العلماء إلَّا فيما وقع الخلاف فيه، لا فيما وقع الاتفاق فيه، فإنَّه حينئذ يكتفي ببيان بيت الشاطبي وقراءات القراء السبعة وتوجيهها وينتقل إلى البيت الذي بعده. (١)

وفي بعض المواضع نجدأنَّ أبا شامة قد تكلَّم في الموضوع، وأدلى بدلوه فيه، ونجد السَّمين لا ينقل مع أنَّ الموضع فيه خلاف، وإنَّما ذلك لأنه اكتفى بنقل القول عمَّن سبقه، فينتفي الداعي لذكره، وهذا إن دلَّ على شيءفإنَّما يدل على أنَّ السمين له منهج في نقل الأقوال وإيرادها في شرحه.

د – أنَّ من أسباب اقتصاره على بعض الأقوال دون بعض، أنَّه اعتمد في نقل الأقوال في أغلب المواضع من الكتاب على الشَّارحين المذكورين وخاصة أبا شامة، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في المآخذ على الكتاب.

والخلاصة مما تقدَّم أن الإمام السَّمين كان له منهج في انتقاء الأقوال وإيداعها في كتابه، وله أسباب دفعته إلى إيراد أقوال وترك بعضها، سواء وافقناه على ذلك أم لا.

---

(١) انظر: النص المحقق ص٤٥، ٥٠، ١٣٤، ٣١٧.

وسأقتصر في الكلام على أصحاب الأقوال على الشارحين المذكورين من جهة، وباقي العلماء الذين نقل عنهم من جهة، وذلك بإيجاز.

أما أبو شامة فقد نقل عنه - في هذا الجزء المحقق - أكثر من سبعين موضعاً، انتقده في ما يقرب من الستين[١]، واستحسن[٢] قوله في بعضها، وسكت عن بعضها[٣] فلم يتكلَّم فيه بإقرار أو نقد.

وفيما يلي أمثلةٌ لما ذكرته:

١ – مثال لما انتقد فيه أبا شامة:

قال أبو شامة في إعراب بيت الناظم(٢٢٦): «وأضاف النَّاظم كم إلى حرفي لو وليت، والمراد المقولة بهذين اللفظين، ثم قال: وأفرد تُورِثُ -وهو خبر- عن اثنين اختصارًا واستغناءً بالخبر عن أحدهما... »

عقب المؤِّلف عليه قائلًا: [٤]«وهذا الجوابُ ليس بقوي، وكأنَّه خفي عنه أنَّ «كم» إذا أضيفت إلى ما فوق الواحد جاز مراعاة لفظها تارة، ومعناها أخرى، أي: يراعي المضاف إليه، فيقول: كم رجال أكرمته وأكرمتهم، وكم رجلين أكرمته وأكرمتهما».

٢ – مثال لما أورد فيه قول أبي شامة مستحسنًا:

قال أبو شامة في شرح بيت الناظم رقم(٩٠٧): [٥]«وقدَّم المدَّ على التحريك، لضرورة الوزن، ولتَعيُّن القاف، ولذلك فليس في حروف «شقوتنا» ما يقبل

---

(١) انظر على سبيل المثال ص٣، ٥٥، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٠.

(٢) انظر على سبيل المثال ص ٢٨٥، ٧٥٠، ١٠١١ من النص المحقق.

(٣) انظر النص المحقق٧٤٢، ٧٤٣.

(٤) النص المحقق ص ٣٩٦.

(٥) النص المحقق ص ٢٨٥، ٦٤٩.

التحريك غير القاف، لأنها ساكنة والبواقي متحركة» انتهى.

قال المؤلف: «وهو كلام حسن».

٣ – مثال لإيراده كلام أبي شامة ساكتًا عن التَّعليق وكأنه اكتفى برأيه:

قال أبو شامة في توجيه قراءة :(الظنونا) و(الرسولا) و(السبيلا) في بيت الناظم رقم (٩٦٩): [١]«وإثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل، وهو مطلوب مراعى في أكثر القرآن،وقد يندر في بعض آي السور... إلى أن قال: « وأنا أختار ترك الهمز في هذه الثلاثة على قراءة حمزة في الوقف لتَشَاكُل الفواصل... ».

ولم يعقِّب المؤلِّف بشيءٍ عليه.

وأمَّا أبو عبد الله الفاسي فقد نقل عنه فيما يفوق الثَّلاثين موضعاً مع التّصريح باسمه، انتقده[٢] في أكثر من عشرين موضعًا منها، واستحسن قوله في بعضها [٣]، واكتفى في بعضها بإيراد قول الفاسي دون إبداء أي موقف[٤].

وفيما يلي أمثلة لموقف المؤلف – رحمه الله – من أقوال أبي عبد الله الفاسي:

أولاً: مثال تعقُّبه للفاسي:

قال الفاسي في توجيه قراءة (مهدًا) :«ومنه مَهْد الصَّبي بمعنى مفعول، قال المؤلِّف[٥]: «وفيه نظر، لأنَّه لم يثبت فَعْلٌ بمعنى مفعول، إنّما يثبت بمعنى مفعول «فعل» بكَسْر الفاء وسكون العين، نحو: الذِّبْح والرِّعي، وفَعَل بفتحهما، نحو:

---

(١) النص المحقق ص٧٤٢، ٧٤٣.

(٢) انظر : النص المحقق على سبيل المثال ص٧٥٥، ٧٧٢، ٧٩٩.

(٣) انظر : النص المحقق على سبيل المثال ص٨٠١.

(٤) انظر : النص المحقق ص ٦٠٦.

(٥) النص المحقق ص ٦٥، ٦٦. وانظر على سبيل المثال: ٧٥٥، ٨٣٩، ٩١٩ .

القَبَض والنَّفَض، أمَّا بفتحة وسكون فلم يثبت... ».

ثانياً: مثال استحسْانه قول الفاسي:

قال الفاسي معلِّقاً على بيت الناظم (٨٦١): «وقدَّم ترجمة (خلقناك) على (عُتيًّا) و(بكيّا) على (عُتيًّا) و(عتيًّا) على (صليًّا) و(جثيًّا) على حسب ما تأتّي له،والترتيب: (عُتيًّا)،ثمَّ(خلقناك)، ثم (بكيًّا)، ثم (صِليًّا) و(جِثيًّا)، «قال المؤلف[1]: «ولا بأس به».

قال الفاسي معلِّقًا على النَّاظم: إذ لم يُنَبِّه على تسكين السين في قراءة (يسمعون)[2]: «فتعيَّن للباقين القراءة بتخفيف السين بإسكانها، وبتخفيف الميم بإزالة تثقيلها؛ إذ لا يستقيم غير ذلك».

وقد يورد المؤلِّف كلام أبي شامة والفاسي محتجًّا به، ورادًّا على معترض:

قال أبو شامة موضِّحًا قيود الناظم في بيته رقم(٩٧٢) [3]:«فقول الناظم: الياء تقييد لقوله: « يؤت » ، لتكون النون للباقين، لأنَّها أخت الياء في اصطلاحه... « ثم ذكر قول الفاسي فيه، ثم بيَّن المؤلِّف سبب إيراده لهذين القولين، حيث قال: «وإنَّما ذكرت قول هذين الرجلين ردًّا على من اعترض على الشيخ بأن كلامه يفهم أن قراءة الباقين في (ويعمل) بالنون لأنَّها ضدُّ الياء في اصطلاحه، وهو اعتراض ساقط لما ذكرته ... ».

يجمع المؤلِّف بين أعاريب الفاسي وأبي شامة لأبيات الشاطبية، ويختار الأرجح معلِّلاً ذلك.

---

(١) النص المحقق ص٩ .

(٢) النص المحقق ص٩٤٠.

(٣) النص المحقق ص٧٦٥، ٧٦٦.

قال في إعراب البيت (٩٥٦): [(١)]« قوله: (وذات ثلاث) فيه وجهان، الأوَّل- ولم يذكر أبو شامة سواه – أنه خبر مقدَّم، و(با نُبَوِّئَنَّ) مبتدأ مؤخر... والثاني – ولم يذكر أبو عبد الله سواه – أنَّه مبتدأ، و(بانبوِّئَنْ) خبره، ... والأوّل أوجه من حيث إن المراد بها يخبر عنه ويحدَّث هو با نبوِّئن، ومحط الفائدة في قوله: ذات ثلاث، والأخبار محط الفائدة ...».

وأما ما نقله عن غيرهما فقد بلغت نقولاته ما يفوق مائة وستين نقلًا انتقدهم فيما يزيد على المائة والباقي إمَّا ذكره محتجًا به وإما مستحسنًا له.

وهناك قسم نقل عنهم دون التَّصريح بأسمائهم[(٢)]، وغالباً ما يشير إليهم بقوله: وقيل، أو قال بعضهم، وقد بيَّنت ما وقفت عليه من أسمائهم في التَّعليق عند موضعه من النص المحقق.

وفيما يلي نماذج تبيِّن موقف المؤلِّف من كلام العلماء الآخرين:

أ – قال معقِّبًا على كلام أبي علي الفارسي في منعه إعراب (أُكُلِ خَمْطٍ) بدلًا: [(٣)]

«... وفي كلامه نظر؛ لأنَّ العلَّة التي منع بها أن يكون هو الأول بعينه، وأشهر من الأول عند الجمهور، وهو قد قال أوَّلًا: ليس هو هو ولا بعضه، فكيف يكون عطف بيان له».

---

(١) النص المحقق ص٦٤٨.

(٢) انظر على سبيل المثال النص المحقق ص٣، ٩٤، ٢٣٣، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٨٠٣، ٩٥٩.

(٣) انظر النص المحقق ص ٨٣٦.

ب – مثال لاستحسانه كلام الفارسي:

قال أبو علي الفارسيُّ في توجيه قراءة المدِّ في قوله تعالى﴿ لَآتَوْهَا ﴾[١]:«ومما يقوِّي المدَّ قوله تعالى: (ثُمَّ سئلوا) ، والإعطاء مع السؤال حسن، والمعنى: لو قيل لهم كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك". قال المؤلِّف:" وهذا كلام حسن، وفيه دليل على ما قلته من مراد الآية» [٢].

جـ - مثال لاحتجاجه بكلام الفارسي:

قال المؤلِّف في توجيه قراءتي (كبير) و(كثير) [٣]:«والوجه في قراءتي (كبير) و(كثير) أنَّ الجماعة أخذوه من الكثرة؛ إذ المبالغة في ذلك مطلوبة، أي: العنهم المرَّة بعد المرَّة، وهذا مناسب للكثرة، قال أبو علي الفارسي: والكثرة أشبه بالمعنى؛ لأنَّهم يلعنون مرة بعد مرة».

---

(١) الأحزاب/ ١٤.

(٢) انظر النص المحقق ص٧٥٠.

(٣) انظر النص المحقق ص ٧٩٧.

المطلب الثالث: اختياراته وترجيحاته:

ليس من عادة كثير من المؤلِّفين أن ينبِّهوا على اختياراتهم وترجيحاتهم من بين ما وقع فيه الخلاف، ولا أن ينصُّوا على ذلك بعباراته المعهودة: الأرجح، والصواب وما شابهها من الألفاظ النَّاصَّة على كونه اختار أو رجَّح.

فهذا ابن مالك رحمه الله صاحب الألفية الشهيرة في النحو، وسيد المحقِّقين المتأخرين، وله في جميع أجزاء النحو اختيارات، ولكن مع ذلك لم ترد كلمة اختيار في ألفيته إلا مرة واحدة إذ يقول: ....

كَذَاكَ خِلْتنيه واتِّصَالَا   أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الَانْفِصَالَا

مع أنَّه في ألفيته وغيرها، من مصنَّفاته لم يذكر غير ما اختاره؛ لأنه لم يَعْمَد إلى اختصار مصنَّف، وإنَّما أنشأ مصنَّفاتٍ مُبدَعة لم يَسبِق لها نظير.

وليس ابن مالك وحيدًا في هذا، بل المؤلِّفون الذين ساروا على نفس السَّنن كثير، وليس السَّمين الحلبي بِبدْعٍ من هؤلاء، فقد سلك نفس الطَّريقة، وإن كان في بعض المواضع نراه ينصُّ على اختياره، أو ترجيحه بالعبارات الدَّالة على ذلك دلالة واضحة، مستدلاً على كل اختيار بما يقويه ويعضده من السماع أو القياس.

ولعلَّني هنا أضع علامات بها يعرف المختار والرَّاجح عند السَّمين الحلبي:

١ – أن ينصَّ على ذلك صراحة بالعبارات المعهودة للدّلالة على ذلك مثل – الرَّاجح – المختار – الصَّحيح – وما يقوم مقامها.

٢ – ما صدَّر بذكره الشَّرح من الأقوال والخلافات هو الرَّاجح والمختار، وظهر لي ذلك من خلال التَّتبع والاستقراء لجميع ما ذكره في كتابه – الجزء الذي قمت بتحقيقه –.

٣ – أن يذكر الحجج على قول معيَّن ويستدل له وينصره، فإنَّ هذا من علامات اختياره له، وإن لم يصدِّر به أو يصرِّح باختياره له بالألفاظ المعهودة.

٤ – من خلال تتبُّع تصرُّف المؤلِّف يمكن القول بأنَّه ما ذكر سيبويه في مكان إلَّا وهو مرجِّح لذلك القول، وإنَّما يذكر قول سيبويه محتجًّا به، وقد رأيته في هذا الجزء المحقق ينهج نهج البصريين ويرتضي مذهبهم.

٥ – أن ينصَّ على تضعيف الرَّأي المخالف، سواء بالعبارات المعروفة الصريحة، كـ: (ضعيف) أو بما يدلُّ عليها كـ: (قيل)، أو استغراب القول، أو عدم تصديره، أو غيرها.

٦ – أنْ يقتصر على ذكر قولٍ واحد، يُعلم من صنيعه هذا: أنَّه اكتفى بذكر الرَّاجح فقط.

هذا وحكمي باختياره لا يمنع أن يكون تابعًا لمن تقدَّمه، كما هو الحاصل في كثير مما اتَّبع فيه أبا شامة، حتى إنَّه ينقل عبارته بلفظها، وسيأتي الكلام على هذا في مبحث المآخذ.

أمثلة على ما تقدم ذكره:

أولاً: وهو أن ينصَّ بالتَّرجيح والتَّصحيح والاختيار وغيرها من الألفاظ المخصوصة الدَّالة دلالة صريحة على الاختيار والترجيح.

قال رحمه الله[1]: «والوجه في كسر (إن) على الاستئناف، وفي فتحها على تقدير لام العلَّة، أي: ولأنَّ هذه، واللَّام متعلِّقة بـ(اتقون)، وقيل: بل هي عطف على (ما) في قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[2]، أي: إنِّي عليم بما تعملون وبأنَّ هذه، وقيل:

(١) النص المحقق ص٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) المؤمنون/ ٥.

ثَمَّ محذوف، أي: واعلموا أن هذه، والأوَّل أرجَحُ» [١].

وقال أيْضًا بعد نقله كلامًا لأبي علي الفارسي :"قلت وهذا كلام حسن، وفيه دليل على ما قلته من مراد الآية، لا كما قال أبو عبيد» [٢].

وقال أيضاً: « والوجه في القراءة الثانية: أنه جعل ظلمات بدلاً من ظلمات الأولى، في قوله: (كظلمات)، أو تأكيداً لفظياً، وهو أحسنُ» [٣].

ثانياً: ما صدَّر به وهو كثير واقع في غالب شرحه على الأبيات، بخاصة عند التوجيه.

قال رحمه الله[٤]: « والوجه في قراءة من كسر لام ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[٥] أنَّه جعلها إمَّا لام كي، ويترجَّح ذلك بأنَّ قبلها لام كي في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ وهو الظاهر».

وقال في توجيه قراءة ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾[٦]:« والوجه في قراءتها بالفتح والتشديد أنَّه جعلها: إمَّا حرف وجوب لوجوب، وهو قول الجمهور سيبويه وأتباعه، وإمَّا ظرفًا بمعنى: حين، وهو قول الفارسي»[٧].

---

(١) النص المحقق ص٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) النص المحقق ص٧٥٠.

(٣) النص المحقق ص٣٤٢، ٣٤٣.

(٤) النص المحقق ص٦٥١.

(٥) العنكبوت/ ٦٦.

(٦) السجدة/ ٢٤.

(٧) النص المحقق ص٧١١.

قال رحمه الله[١]: «والوجه في تنوين ﴿طُوًى ﴾[٢] الذهاب به إلى أنَّه بمعنى المكان والوادي، وقيل: هو علم للوادي» [٣].

وقال أيضاً[٤]: «والوجه في قراءة[٥] ابن عامر أنَّه أسند الفعل في الموضعين إلى ضمير المتكلم.... إلى أن قال: واختار أبو علي القراءة بالدعاء» انتهى.

وفي هذا إشارة إلى الوجه الرَّاجح لديه، وتضعيف رأي أبي عَلِيٍّ في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وذلك بتأخيره له.

وأمثلة هذا القسم كثيرة كما تقدَّمت الإشارة إليه.

ثالثاً: وهو نصرته لقولٍ معيَّنٍ و احتجاجه له، فكقوله[٦]: « الوجه الرابع وهو أحسنها أن يكون الأصل(**نُنَجّي**) بنونين مشدَّدة الجيم، كقوله:﴿**وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ**﴾ [٧]، إلا أنَّه اسْتُثْقِل توالي مثلين بعدهما مثلان مدغم أحدهما في الآخر، فحذف ثاني المثلين الأولين، نحو (**تَـذَّكَّر**) و(**تَنَـزَّلُ**)، والأصل: تتذكَّر وتَتَنَزَّلُ، بتاءين فحذفت إحداهما، وقد تقدَّم ذلك، وهذا نظير ما قرأ به البـزِّيُّ: (**ما تَّنَـزَّلُ الملائكةُ**)، والأصل: تتنزَّلُ، قال أبو جعفر: «لم أسمع في هذا بأحسن من شيءٍ سمعته من علي بن سليمان، قال: الأصل... » وذكر القول المتقدّم.

---

(١) النص المحقق ص٥٧.

(٢) طه/ ١٢.

(٣) النص المحقق ص٥٧.

(٤) النص المحقق ص٦٢، ٦٣.

(٥) لقوله تعالى (أَشْدُدْ).

(٦) انظر : النص المحقق ص ١٩١، ١٩٢.

(٧) الأنبياء/ ٨٨.

رابعاً: وهو ما احتجَّ به من أقوال سيبويه، إشارةً إلى تصحيح ذلك القول أو ترجيحه، وفي جميع نقولاته عن سيبويه موافق له، وللمذهب البصري عموماً:[١].

قال المؤلِّف في توجيه قراءتي ﴿سِخْرِيًّا﴾[٢] مصدِّرًا بهذا القول مرجحًا[٣]:«والوجه في قراءتي: **(سخريا)** أنَّهما لغتان بمعنى واحد، وهما مصدران «سَخِرِ يَسْخَرَ»، أي: استخفَّ به وضحك منه، والياء التي للنسب فيها قوة مبالغة في الفعل، كالخصوصيَّة في الخصوص، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والكسائي ».

وقوله كذلك في تعقيبه على أبي شامة[٤]:«.. وذلك أنَّه إذا نحينا على مذهب سيبويه، وهو الصَّحيح أنّ «أنَّ» وما في حيِّزها في موضع رفع بالابتداء، فعلى هذا يكون تقدير العطف: ولو البحر، وقد نصُّوا على أنَّ « لو » لا يليها إلا المبتدأ اسمًا صريحًا ... ».

والمؤلِّف موافق دائماً في توجيهاته وأعاريبه لمذهب البصريين، ومن ذلك ما ذكره في إعراب «سوى» في بيت الناظم (٩٦٣)، حيث ذكر فيها أوجهاً من الإعراب، ثمَّ رجَّح الوجه الذي يوافق مذهب البصريين، قال[٥]:« وأقرب مما تقدَّم أن يقال حذف الفعل والفاعل، وبقي المستثنى والمفعول يدلان على ذلك، والتَّقدير: قرأ الجميع سوى ابن العلا (والبحرُ)، وفي ذلك إبقاء لـ «سوى" على ما التزم فيه من الظرفية، وحذف الفاعل مع فعله مما لا خلاف فيه».

---

(١) انظر : النص المحقق ص ٩٠، ٢٨٨، ٤٤٦.

(٢) المؤمنون/ ١١٠.

(٣) النص المحقق ص٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) النص المحقق ص٦٩٨.

(٥) النص المحقق ٧٠٨، ٧٠٩.

خامساً: وهو تضعيف القول المخالف باللَّفظ الصَّريح أو بغيره، ومثالـه: قولـه -رحمه الله- في قراءة قالون وابن ذكوان (ريًّا) بإبدال الهمزة والإدغـام[١] : « وقـد ضعَّف مكي قراءتها قال:"لأجل التغيير مرة بعد مرة، ولأن لفظ الأولى عـارض، والهمزة منوية، والهمز لايدغم في الياء»، قال المؤلف: «وهذا ليس بشيءٍ».

وقال أيضاً: «الوجه في خفض ﴿ عَٰلِمِ ﴾[٢] مـن سـتة أوجـه، أحـدها النعـت لـ(رَبِّ) أو البدل منه، أو عطف البيان له، وهذه الثلاثـة تابعـةً للجلالـة في قولـه: (الحمد لله)، وهذا عندي ضعيف جدًّا، وإن كان أبو شامة ذكره؛ للفصل بين التابع والمتبوع بجمل كثيرة أجنبية» [٣].

سادساً: وهو ما اقتصر فيه على قولٍ واحد، ولم يُشِر إلى خلاف، ولا راجـح، ولا مرجوح، فهو عنده أيضًا كثير بل هناك بعض الأبيات التي لم يذكر في شرحهـا خلافاً بتاتاً كما في شرح البيت[٤] رقم(٩٠٠).

أنواع التَّرجيح وطرقه: وأنواع التَّرجيح الواقع في هذا الكتاب ثلاثة:

١ – **ترجيحٌ بين القراءات والرِّوايات في كيفية أداء بعض الحروف القرآنية**[٥]، وهذا عنده قليل جداً؛ لأنَّه مشكل ولا يجسر عليـه أحـد، خاصـة المتـأخرون مثـل المصنِّف، بعـد اسـتقرار علـم القـراءات وتعيـين الكتـب المعتمـدة في ذلـك، والاتفاق على اعتماد الرِّواية والمصحف أصلًا في إثبات القراءات.

---

(١) انظر النص المحقق ص٣٨.

(٢) المؤمنون/ ٩٢.

(٣) النص المحقق ص٨٠٦.

(٤) انظر : النص المحقق ص٢٤٣.

(٥) انظر : النص المحقق ص١٨٩، ٥٥٠.

ومن العجيب أنَّ المؤلِّف رحمه الله تعالى قد وقع فيه، وهو الذي له اليد الطولى في الدفاع عن القراءات المتواترة، فقد ضعف[١] ما نقله القراء عن قالون من قراءة ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ في سورة (يس) بإسكان الخاء بعدها صاد مشدّدةٍ، ولعلَّ عنده مذهباً في تضعيفها من حيث الرِّواية، كأن تكون ليست من طريق الشَّاطبيّ، وهذا ليس موضع الكلام في هذا الشأن، وسيأتي بعضه في مبحث المآخذ.

٢ - **التَّرجيح بين الأعاريب التي يذكرها لمتن الشاطبية**[٢]، وهذا عنده كثير بمراعاة العلامات المتقدم ذكرها في معرفة الراجح والمرجوح في هذا الكتاب، فإنَّك تجد كثيرًا من التَّرجيحات في أثناء إعرابه لأبيات الشاطبي.[٣] وسيأتي ذكر قواعد التَّرجيح وطرقه التي سلكها المؤلِّف في كتابه.

٣ - **التَّرجيح بين توجيهات القراءات القرآنية**، وهذا هو الذي عليه المدار، وبه امتاز الكتاب عن باقي شروح الشاطبية، وهو عنده كثير أيضًا بل لا يكاد يخلو منه حرف من الحروف الواردة في هذا الكتاب[٤].

طرق الترجيح التي سلكها المؤلِّف:

يفهم من قولي: التَّرجيح والاختيار أنَّ هناك خلافًا في المسألة، وكلُّ قولٍ من القولين أو الأقوال له دليل معيَّن يؤيَّد به، وأنَّ السَّمين الحلبي قد نظر في الأدلَّة، فرجَّح بينها أوَّلًا، ثمَّ يأتي ذلك على المدلولات.

---

(١) انظر النص المحقق ص٨٩٦، ٨٩٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: النص المحقق ص١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٤، ٢٢٤، ٣٩٣، ٦٤٨.

(٣) انظر : النص المحقق ص ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٧، ٨٥٥.

(٤) انظر على سبيل المثال: النص المحقق ص٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٢.

ومن خلال استقراء ترجيحاته تبين لي أنَّه كان يعتمد ترتيباً للأدلة، فإذا تعارضت قدَّم الأقوى منها، وهذا الترتيب كان كالتالي:

١ – رواية القراء ونقلهم:

من المعلوم أنَّ رواية القرَّاء للقراءات القرآنية هي أحد أركان قبول القراءات، بل هي الركن الأساسي الأوَّل؛ لأنَّه الأصل لباقي الأركان؛ إذ عليه يعتمد المصحف، ثمَّ عليه اعتمد النَّحو أيضًا، فإنَّ القرآن الكريم بقراءاته يعدُّ من مصادر تقعيد النحو.

وقد كانت عنده رواية القرّاء المتواترة هي الحاكمة على القواعد النحوية والأشكال الرَّسمية، ولم يكن يعدل عنها إلى شيء سواها، وقد نصَّ على ذلك كما سار عليه وطبّقه في ثنايا الكتاب.

قال رحمه الله: « وهو كما قالوا -أي النَّحويُّون- لولا صحَّة القراءة وأنَّها سنَّة متبعة» [١].

وقال أيضاً: «بل الحجَّة المعتمد عليها كونها نُقلت إلينا بالتَّواتر، حتى لو فرضنا أنَّا لم نعرف أصل هذه اللُّغة، بل نقلت إلينا قراءة متواترة اعتمدنا عليها، وكم من موضع أنكره أهل اللغة ولم يلتفت إليه الناس كما مر بك في مواضع كثيرة» [٢].

وقال رحمه الله: «وهذا أدلُّ دليل على أنَّ القرَّاء إنَّما يعتمدون على مجرَّد الرواية لا على مجرَّد الرَّسم» [٣].

وقد صرَّح في موضع آخر أنَّ التوجيهات والتَّخريجات النَّحوية إنَّما هي

(١) النص المحقق ص٥١٥.

(٢) النص المحقق ص ١٠٦.

(٣) النص المحقق ص ٢٢١.

إيضاحات، وليس عليها المعتمد الأوَّل في إثبات القراءات، وإنَّما المعتمد الأوَّل هو الرواية، فقال -رحمه الله-[١]: «قلت: ولا يلزم من عدم علم أبي عبيد الفرق أنْ لا يعلمه غيره، فهذا أبو عمرو من المحلِّ المعروف قد ذكر الفرق، وروي عنه أيضًا أنَّه قال: ضَعَّفْتُ درهمك، معناه: جعلته درهمين، فاقتضى قوله: ﴿ضِعْفَيْنِ﴾[٢]، التَّشديد لأجل مذهبه، وروايتُه هي المعتمد عليها، وهذه الأشياء إيضاحات لها».

٢ - الرسم القرآني:

وهو الركن الثاني من أركان قبول القراءة، وقد قرَّر القراء أنَّ القراءة لا تُقْبل إلَّا إذا وافقت المصحف العثماني ولو احتمالًا، وقد استعمل المؤلِّف رحمه الله التَّرجيح بين الأوجه القرآنية بالمصحف في كثير من المواضع.

من ذلك قوله[٣]: «والوجه في قراءتي الإظهار والإدغام في ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[٤] ما تقدَّم في ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ وقد تقدَّم، واختيرت قراءة العامة لموافقتها الرَّسم، قال أبو عبيد: « إنما هما نونان في كلِّ المصاحف » انتهى. وإذا اتَّفقت المصاحف على نونين فينبغي أن يقرأ بهما، ولا يتأتى ذلك إلا بالإظهار».

وقال أيضاً[٥]: «واعْتُرِض على قراءة الكسائي بأنَّها مخالفة لِرَسْم المصحف الكريم».

ثم أفاض في ذكر الجواب على الاعتراض والتَّخريج للقراءة المخالفة في الظاهر

---

(١) النص المحقق ص٧٥٨.

(٢) الأحزاب/ ٣٠.

(٣) النص المحقق ص٥٠٠، ٥٠١ .

(٤) النمل/ ٣٦.

(٥) النص المحقق ص٤٧٢.

للمصحف الكريم[(١)].

فكونه اعتبر الاعتراض وردَّ عليه وحاول إيجاد مخرج للقراءة يُعلم منه أنَّه يعتبر الرَّسم أصلًا من أصول التَّرجيح وبه القراءة تقبل أو تُرْفض، وأنَّه في الدَّرجة الثّانية بعد الرواية.

٣ - إجماع القرَّاء:

وإنّما يُتَصوَّر وقوع إجماع القرّاء في غير الحرف المختلف فيه، كنظائره في القـرآن الكريم،وقد احتجَّ به السَّمين مرجِّحًا في مواضع منها:

قوله: [(٢)]«وقد اختار جماعة هذه القراءة منهم أبو عبيد قال: لإجماعهم على التي في النحل﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾[(٣)].

وقوله في توجيه قراءة أبي عمرو (اجْمَعُوا): [(٤)]«ويرجِّح قراءة أبي عمـرو، قـراءة الجميع، ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾[(٥)]»، وهذا الاتفاق يردُّ قول مـن قـال إن (جمـع) في الأعيان دون المعاني».

وقوله[(٦)]:«والوجه في إثبات هذه الهاء وحذفها أنَّ عائد الموصول إذا كان منصوبًا متَّصلًا بفعل تام ليس معه غيره جاز فيه الوجهان، الإثبات والحذف، وقد

---

(١) انظر النص المحقق ص٤٧٢، ٤٧٣.

(٢) النص المحقق ص٦٤٤، ٦٤٥.

(٣) النحل/ ٤٤.

(٤) النص المحقق ص ١١٦.

(٥) طه/ ٦٠.

(٦) النص المحقق ص٨٨٢، ٨٨٣.

أجمع في مواضع على الحذف، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[١]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[٢] ، ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾[٣] ، وعلى الإثبات كقوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[٤] ».

وفي تصديره لهذا التوجيه واحتجاجه بالإجماع دليل على ترجيحه له.

ويمكن أن يحمل على إجماع القراء ما يذكره من النظير الذي لم يأت في القرآن إلَّا على لفظ الحرف الموجَّه كقوله[٥]: « والوجه في توحيد (آية) أنَّ غالب ما جاء في القرآن كذلك» .

٤ - قراءة الجمهور وأغلب القرَّاء:

ومن ترجيحه بقراءة الجمهور والأغلب قوله[٦]: «ولكن المناسب هنا التَّشديد للتكثير استعظامًا لقولهم، كما قال مكي، ويرجِّح ذلك أيضًا أنَّ الأكثر على التَّشديد في سورة الشورى» . يريدقوله تعالى﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾[٧].

٥ - كثرة الاستعمال العربي وشيوعه:

ولا شك أن شيوع الأمر في اللُّغة يدلُّ دلالة- غالبًا- على أنَّه صواب ويصلح

---

(١) الفرقان/ ٤١.

(٢) النمل/ ٥٩ .

(٣) هود/ ٤٣.

(٤) البقرة/ ٢٧٥.

(٥) النص المحقق ص ٦٣٠.

(٦) النص المحقق ص٤٨.

(٧) الشورى/ ٥.

أن يُحتج به، ولذلك فقد احتج به المؤلف رحمه الله.

ذكر في توجيه قراءة (مكُث) و(مكَث) وجهين، الأوَّل أنَّه من تداخل اللُّغات، والثاني أنَّه من مجيء فاعل من فَعُلَ.

قال[١] : « والوجه الأوَّل أحسن لقلَّة هذا وكثرة التَّداخل» .

٦ - موافقة القياس:

وأمثلته كثيرة منها ما ذكره في توجيه قوله تعالى(**ننجي**) حيث قال[٢]: «الوجه الرابع -وهو أحسنها- أن يكون الأصل: (**نُنَجِّي**) بنونين مشدَّدة الجيم، كقوله: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ﴾ [٣] إلَّا أنَّه اسْتُثْقِل توالي مثلين بعدهما مثلان مدغم أحدهما في الآخر، فحذف ثاني المثلين الأولين نحو تَذَّكر» .

وقال أيضاً[٤]: «والذي تقتضيه الأصول أن (فاعلًا) من يتجدَّد له ذلك المعنى من الحذر ......، و(فَعِلًا) من صار له ذلك سجية» .

والتَّرجيح بالقياس النَّحوي أو القواعد النحوية ورد عند المصنِّف كثيرًا يكاد يكون في جميع شرحه على الأبيات،وأكتفي بهذين المثالين المتقدِّمين.

٧ - التَّرجيح بالمعنى المناسب للسياق:

كالمبالغة والتعظيم وسياق الآيات المتقدمة، وغيرها، ومثاله قوله[٥]: « لكن المناسب هنا التَّشديد للتكثير استعظاماً لقولهم» .

---

(١) النص المحقق ص٤٤٢.

(٢) النص المحقق ص ١٩١.

(٣) الأنبياء/ ٨٨.

(٤) النص المحقق ص ٤٠٣.

(٥) النص المحقق ص٤٨.

وقال أيضاً[١]:«والوجه في قراءة (أُخْفيْ) بسكون الياء أنَّه جعله فعلًا مضارعًا مسندًا للمتكلم وهو الله تعالى ...إلى أن قال: وفي ذلك مناسبة وجري على ما تقدَّم من قوله﴿ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ ﴾[٢]، ومن قوله ﴿لَآتَيْنَا ﴾[٣]، ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ ﴾[٤] و﴿بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[٥] ، و﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[٦] فهذا كلُّه يؤيِّد التكلم».

وقال رحمه الله في توجيه قراءة الخطاب في قوله تعالى ﴿تُرْجَعُونَ ﴾[٧]: «والوجه في خطابه أنّه التفت من ا لغيبة إلى الخطاب مبالغة في الإرهاب والزَّجر»[٨].

٨ - الترجيح بتوافق القراءات:

مثاله، قوله[٩]: « والوجه في قراءة ﴿ظِلَٰلٍ ﴾[١٠] يجوز أن يكون جمعاً لـ(ظُلَّة) أيضاً، ويكون ذلك نظير قولهم:بُرْمة وبِرَام وخُلَّة وخِلال، وأن يكون جمع (ظِلٍّ)، نحو: ذئب وذئاب، وقِدْح وقِدَاح، والأوَّل أَوْلى لتتوافق القراءتان» .

وقال في توجيه قراءة ﴿ يَأْمُرُنا ﴾[١١] بالغيب[١٢] : « والحجَّة لمن قرأ (يأمرنا) بالغيب حمله على الإخبار عن الرسول عليه السلام ، كأنَّ بعض الكفَّار خاطب

---

(١) النص المحقق ص٧٠٤.
(٢) السجدة/ ١٣.
(٣) السحدة/ ١.
(٤) السجدة/ ١.
(٥) السجدة/ ١٥.
(٦) السجدة/ ١٦.
(٧) يس/ ٥٦.
(٨) النص المحقق ص٦٣٧.
(٩) النص المحقق ص٩٠٢، ٩٠٣.
(١٠) من قوله تعالى:﴿ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ يس/ ٥٦.
(١١) الفرقان/ ٦٠.
(١٢) النص المحقق ص٣٧٢، ٣٧٣ .

بذلك بعضًا . وقيل : ضمير الغائب في (يأمرنا) يعود على الرحمن ، كـأنَّهم قـالوا : أنسجد لما يأمرنا الرحمن الذي لا نعرفه ، والأول أولى لاتفاق القراءتين » .

هذا ما تيسر لي كتابته عن الاختيار والترجيح عنـد المـصنِّف في كتابـه العقـد النضيد من خلال الجزء الذي تناولته بالدراسة، والله أعلم.

المبحث الرابع

مصادره

جمع هذا الكتاب بين علمين كبيرين بينهما ارتباط وثيق، وهما علم القراءات وعلم النحو ، وهذا من شأنه إثراء مصادر الكتاب وتعددها .

فعلم القراءات له مصادره التي تعد مرجعًا أساسيًا في هذا الفن، وهي تختلف عن مصادر علم النحو ، وعلم النحو كذلك له مصادر أساسية تختلف عن مصادر علم القراءات .

وقيمة كلِّ مصنَّف إنَّما تكمن في جودة ما أورده مؤلِّفه فيه من التَّحقيقات، وجودة ما اعتمده من مصادر وكثرتها، وفي منهجه في الاعتماد عليها، وهل كان ينقل منها في كل موضع وعند كل مناسبة، أم كان ينقل عند الحاجة، وأيضًا مما يزيد من نفاسة الكتاب النقل عن الكتب الأصيلة في الفن الذي هو موضوع فيه، وخاصة إذا كانت هذه الكتب من المفقودات اليوم كما هو الحال مع مؤلِّفنا فيما نقله عن أبي عبيد، وما أثبته من شرح الغاية لابن مهران مثلًا.

ومؤلِّفنا رحمه الله قد كان مبرِّزًا في ذلك كلِّه فقد انتقى مصادره انتقاءً عجيباً، كما أنّه أكثر من التّحقيقات ومناقشة الآراء المنقولة وقبولها أو رَدِّها.

وإذْ راعى في كتابه حال الطلاب والتزم فيه الشرح والتوضيح لمتن الشاطبية، توجّب عليه الإكثار من الأخذ من مؤلَّفات معيَّنة، جعلها أساسية في تكوين كتابه، وخاصة من حيث توضيح المتن، وجعل باقي المؤلَّفات مكملة لما يحتاجه من النقل.

وتنقسم مصادره إلى مصادر نحويَّة وأخرى قرائية، وإلى مصادر نقل عنها مباشرة ومصادر نقل عنها بواسطة، وإلى مصادر مؤلِّفوها متقدِّمون ومصادر مؤلِّفوها متأخِّرون، وكلُّ هذه التَّقسيمات يصلح أن يتناول بالدِّراسة، ولكنني أختار أن أقسمها إلى مصادر أساسيَّة في تكوين الكتاب، ومصادر ثانوية.

المصادر الأساسية:

وأعني بكونها أساسية أنَّه اعتمدها في كلِّ الكتاب، بل جعل كتابه كالشَّرح والنّقد لها ، فهذه المصادر لا يستغني قارءها عن كتابه؛ لأنَّه ناقشها في كلِّ صغيرة وكبيرة، كما أنَّ كتابه لم يستغن عنها في تصنيفه وتأليفه، وعدَّة مصادر هذا القسم أربعة لاغير :

الأوَّل: منظومة حِرْز الأماني ووَجْه التهاني، القصيدة الشَّاطبيَّة في القراءات السَّبع، وهي الأصل الذي عليه مدار الشَّرح والتَّعليل والتَّوجيه، وحوله أنشئ هذا الشرح والتأليف.

الثاني: كتاب إبراز المعاني من حِرْز الأماني في القراءات السَّبع، من تأليف الإمام أبي شامة شهاب الدِّين عبد الرحمن بن إسماعيل الدِّمشقي المتوفِّى سنة ٦٦٥هـ، وكان إمامًا علامة في الحديث والفقه والأصول واللغة والتاريخ وغيرها.

وقد اعتمد المؤلِّف على هذا الكتاب اعتمادًا كبيرًا، بحيث يمكن القول بأنَّه لم يترك منه شيئًا مهمًّا إلَّا وأورده، وقد كان إيراده لكلام أبي شامة لأسباب متعدِّدة

منها:

- أنَّه كان معجبًا بالشَّرح، فكان ينقل منه في كثير من الأحيان بلفظه وبعضها يصرِّح باسمه، وأحيانًا أخرى لا يصرِّح باسمه.
- أنه كان يأتي بكلامه لأجل مناقشته وانتقاده، وهذا كثير عنده، فقد نقده - في هذا الجزء - في أكثر من ستين موضعاً، صرَّح فيها باسمه، سوى التي لم يصرِّح فيها باسمه.
- أنَّه كان يذكر كلامه مستشهدًا به، وقد أكثر من الاستشهاد بكلام أبي شامة والاحتجاج له، وإن كان لا يقارب المذكور لأجل الردّ والانتقاد.

الثالث: كتاب اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للإمام أبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي.

وهو من أهمّ شروح الشّاطبية، اعتمد عليه المؤلِّف اعتمادًا كبيرًا، واستشهد بكلامه، كما انتقده في أغلب النقول عنه.

الرابع: كتاب الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون للمؤلّف، وهو كتاب ألفه السَّمين خاصًّا بإعراب القرآن الكريم، وقد أطال فيه وأفاد وأجاد، وقد نهل منه في هذا الكتاب كثيرًا، بحيث يمكن أن يقال: إنَّه هو المرجع الكلِّي للِّمؤلف فيما يتعلَّق بإعراب القرآن وتوجيه القراءات، ولكنه اعتمد على غيره في هذا الباب، وإن كان بصفة أقل.

المصادر الثانوية:

وفي هذه المناسبة أذكر أهم مصادره الثانوية مرتبًا لها ترتيباً زمنياً:

١. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن قنبر، المعروف بـ:سيبويه، المتوفى سنة (١٨٠)هـ[١].

٢. معاني القرآن، لأبي زكريا، يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة(٢٠٧هـ)[٢].

٣. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، المتوفى سنة(٢١٠هـ) [٣].

٤. معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش، المتوفى سنة (٢١٥هـ) [٤].

٥. كتاب القراءات، لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة(٢٢٤هـ) [٥].

٦. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، المتوفى سنة(٢٨٥هـ). [٦]

٧. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج، المتوفى سنة (٣١١هـ) [٧].

٨. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، المتوفى سنة(٣١٦هـ).

٩. السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، المتوفى سنة (٣٢٤هـ) [٨].

---

(١) انظر : النص المحقق ص ٩٠، ٢٠٨، ٢٨٨، ٣٥٦، ٤٤٦.

(٢) انظر : النص المحقق ص ١٠٣، ١٠٧، ٣٢٢، ٣٨٩، ٤١٦.

(٣) انظر: النص المحقق ص٣٢٢ .

(٤) انظر : النص المحقق ص٨٣٧ .

(٥) انظر : النص المحقق ص ٩٧، ٩٩، ١٠٧، ١٨٩، ٣٢٥.

(٦) انظر : النص المحقق ص ٢٣، ٣٥٦، ٤١٦، ٨٣٢.

(٧) انظر : النص المحقق ص ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٧، ٣٢٧، ٨٣٢، ٨٦٧.

(٨) انظر : النص المحقق ص ١٧٩، ٣٠٢، ٤٤٧، ٥٠٧، ٥١٣.

١٠. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن محمد القاسم الأنباري، المتوفى سنة(٣٢٨هـ) [١].

١١. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، المتوفى سنة (٣٣٨هـ)[٢].

١٢. الحجَّة، للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، المتوفى سنة (٣٧٧هـ) [٣].

١٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة (٣٩٢هـ) [٤].

١٤. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة (٣٩٢هـ) [٥].

١٥. تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة (٣٩٣هـ) [٦].

١٦. الموضح في القراءات العشر، لابن رضوان محمد بن جالينوس بن إسحاق التميمي، المتوفى سنة(٤٢٣هـ) [٧].

١٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ومشكل إعراب

---

(١) انظر : النص المحقق ص ٤٩١.

(٢) انظر : النص المحقق ص ٩٦، ٩٩، ١٠٤، ١٠٨، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٨٣٧، ٨٦٥.

(٣) انظر : النص المحقق ص ١٨٢.

(٤) انظر : النص المحقق ص ١٩٣.

(٥) انظر : النص المحقق ص١٨٣، ١٩٢ .

(٦) انظر : النص المحقق ص٤١٦، ٨٣٢ .

(٧) انظر : النص المحقق ص ٥٠٩.

القرآن، والتبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة (٤٣٧هـ) (١).

١٨. الروضة في القراءات الإحدى عشر، لأبي علي الحسن بن محمد بن علي البغدادي المالكي، المتوفى سنة (٤٣٨هـ) (٢).

١٩. التيسير في القراءات السبع، والمقنع في رسم مصاحف الأمصار، وجامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، المتوفى سنة (٤٤٤هـ) (٣).

٢٠. كتاب الإيضاح، لأبي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، المتوفى سنة (٤٤٦هـ) (٤).

٢١. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لأبي الحسن ابن سيدَهْ علي بن إسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨هـ) (٥).

٢٢. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن المعروف بابن الفحّام، المتوفى سنة (٥١٦هـ) (٦).

٢٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨هـ) (٧).

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٤٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٨٩، ٤٤٩.

(٢) انظر: النص المحقق ص ٤٩٣، ٧٢٣.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٤٩١، ٧٢٣، ٨٥٣، ٩١٣، ٩٢٦.

(٤) انظر: النص المحقق ص ٤٩٢.

(٥) انظر: النص المحقق ص٣٢٤.

(٦) انظر: النص المحقق ص ٤٩٣، ٥٠٨.

(٧) انظر: النص المحقق ص ٧٦، ١٨٤، ١٨٨، ٤٢٥، ٤٢٩.

٢٤. التبيان في إعراب القرآن،لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة(٦١٦هـ) [١].

٢٥. فتح الوصيد في شرح القصيد، للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) [٢].

٢٦. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة(٧٥٤هـ) وهو شيخه ، وقد نقل عنه في مواضع متفرقة من الكتاب ، دون أن يصرح باسمه غالباً ، وقد بينتها في موضعها[٣] .

وبعد فإنَّ هذه أهمُّ المصادر التي نقل عنها المؤلِّف نقلاً مباشرًا أو بواسطة ، وواسطته في ذلك أبو شامة ، فقد لحظت أنه في بعض المواضع يخالف نَقْلُه الأَصْلَ، وفي نفس الوقت يوافق ما ورد في إبراز المعاني [٤].

(١) انظر : النص المحقق ص ٢٢٠، ٩٩٧، ١٠٠٣.

(٢) انظر : النص المحقق ص٢٤٩، ٤٣٠، ٦٦٩.

(٣) انظر : النص المحقق ص٩٥١، ٩٥٧، ٩٥٩.

(٤) انظر على سبيل المثال: النص المحقق ص٣، ٢٢، ٣٨، ٦٧، ٧٠، ٨٢، ٨٨، ٩٤، ٩٩، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٩٦.

المبحث الخامس
شواهد الكتاب

من المعلوم أنَّ السَّماع عند النحويين هو الأصل الأوّل في إثبات وبناء القواعد النحوية، وهو أقوى أدلتهم، وإليه المرجع أساساً، والشواهد هي المظهر التطبيقي لأصل السماع عند النحويين.

وقد عُني النحويون بالشواهد، احتجاجًا لما يوردونه من علل نحوية، ولما يبنونه من قواعد نحوية أيضاً، وقد أكثروا من ذلك.

والمؤلِّف رحمه الله قد سلك طريقة النحاة في الاعتناء بالشواهد والإكثار منها، وهي عنده تتنوع ستة أنواع:

١ – شواهد قرآنية:

القرآن الكريم هو أصحُّ نصٍّ عربي وأقدمه وصل كاملًا بالتَّناقل المتواتر جيلًا عن جيل.

وقد كان الإمام السَّمين يستشهد بآيات كثيرة بحسب مواضعها[1]، فاستشهد بها لإثبات قواعد نحوية، ولترجيح قراءة على قراءة أخرى من المتواتر، كما استشهد بها في إعراب أبيات الشَّاطبي، وغيرها من مقاصد الاستشهاد.

وفيما يلي بعض الأمثلة على استشهاده بالقرآن الكريم تلقي الضوء على منهجه في الاستشهاد، وهي على أقسام:

(١) انظر على سبيل المثال: النص المحقق ص٣، ٤، ٥، ٩، ١٣، ٣٠، ٣٣، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٠.

١ – ما ذكره استشهاداً به لتوجيه نظيره:

- ومثاله : قوله في توجيه تأنيث الفعل من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ﴾[(١)] مع أن فاعله أو خبره مذكر على كون (كان) تامة أو ناقصة، قال[(٢)]: «وقد اعتذر عنه بوجهين، أحدهما: أنَّ المثقال لما أضيف إلى مؤنَّث اكتسب منه التأنيث، كقوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[(٣)]» .
- وقوله[(٤)] : « وقد أيد بعضهم هذا بقراءة يزيد بن القعقاع ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا﴾[(٥)]، أي: ليُجزى الجزاءُ قومًا » .
- وقوله[(٦)] : «وفي قراءة شعبة أنه مصدر على حذف الزوائد كقولك: أنزلني نزولًا، ونظيره ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[(٧)]» .
- وفي توجيه قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[(٨)] بضمِّ التاء، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو قال[(٩)]: «والثالث أن الباء مزيدة في المفعول،أي:تُنْبِتُ الدُّهْنَ، كهي في﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[(١٠)]» .

---

(١) لقمان/ ١٦.
(٢) النص المحقق ص ١٦٦.
(٣) الأنعام/ ١٦٠.
(٤) النص المحقق ص ١٨٤.
(٥) الجاثية/ ١٤ .
(٦) النص المحقق ص ٢٧٢.
(٧) نوح/ ١٧.
(٨) المؤمنون/ ٢٠.
(٩) النص المحقق ص ٢٦٦.
(١٠) البقرة/ ١٩٥.

٢ – ما ذكره استشهادًا به في إعراب الشاطبية:

ومثاله قوله[١]: « و(في إسوة) بدل من (في الكلّ) بإعادة العامل،بدل بعض من كل،كقوله تعالى:﴿**لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ**﴾[٢]، و(لمن آمن)، بدل من (للذين استضعفوا) بدل بعض من كل بإعادة العامل، فهذا وزن هذه الآية بالاعتبارين المذكورين» .

- وقوله في إعراب قول الناظم: (خِفُّ الشّين)[٣]: « أو (أَلْ) قائمة مقام الضَّمير، أي: خِفُّ شينه، كقوله: ﴿**فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ**﴾[٤] و﴿**مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ**﴾[٥]» .
- وقوله في إعراب قول الناظم[٦]:«وكم لو وليت تورث القلب أنْصُلَا»: «و(لو) و(ليت) مبتدأ ومعطوف عليه، و(تورث) خبر عن أحدهما، كقوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ**﴾[٧]واستغنى عن التثنية كما استغنى عنها في قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا**﴾[٨]» .

---

(١) النص المحقق ص ٧٥٩.

(٢) الأعراف/ ٧٥.

(٣) النص المحقق ص٣٧٥.

(٤) النازعات/ ٤١.

(٥) ص/ ٥٠.

(٦) النص المحقق ص٣٩٤، ٣٩٥.

(٧) التوبة/ ٦٢.

(٨) التوبة/ ٩.

٣ – ما ذكره استشهادًا به للحمل على النظير المتقدم قبله في السياق، دون اعتبار للصناعة النحوية، بل من جهة بلاغية.

كقوله[١] : «والوجه في قراءة (**أنجيتكم**) حمله على قوله ﴿**غَضَبِى**﴾[٢] و﴿**وَإِنِّى**﴾[٣] ولم يقل غضبنا وإننا، وفي قراءة ﴿**أَنجَيْنَٰكُم**﴾[٤] كونه للتعظيم والتفخيم ولموافقته ﴿**وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ**﴾[٥] وقوله﴿**وَنَزَّلْنَا**﴾[٦] اتفاقاً» .

- وقوله في توجيه قراءة ﴿**يُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ**﴾[٧] بالياء، وهي قراءة الكسائي وحمزة[٨]:«والوجه في قراءة (يؤتها) بالياء أن الفاعل ضمير يعود على البارئ تعالى لتقدم ذكره في قوله: ﴿**لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾[٩]» .
- وقوله في توجيه قراءة قُنْبل ﴿ لِسَبَأْ﴾ بسكون الهمزة بنية الوقف[١٠]: «وأما إجراء الوصل مُجرى الوقف فقد وقع منه جملة مستكثرة في القرآن، وقد تقدَّم منها ﴿**لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ**﴾[١١]﴿**فَبِهُدَىٰهُمُ اقْتَدِهْ**﴾[١٢]، سواء

(١) النص المحقق ص ١٢٦، ١٢٧.
(٢) طه/ ٨١.
(٣) طه/ ٨٢.
(٤) طه/ ٨٠ .
(٥) طه/ ٧٧.
(٦) طه/ ٨٠.
(٧) البقرة/ ٢٥٩.
(٨) النص المحقق ص ٧٧١.
(٩) الأحزاب/ ٣١.
(١٠) النص المحقق ص٤٤٨.
(١١) الأنعام/ ٩٠.
(١٢) الأحزاب/ ٣١.

جعلت الهاء للسَّكت أو ضميرًا ، ومنها ﴿ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾[١] بإثبات ألف (أنا)، ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[٢]، و﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ﴾[٣] إلى غير ذلك فليكن هذا من ذلك».

٤ – ما ذكره استشهاداً به لإثبات قاعدة نحوية:

– ومنه قوله [٤]:« والوجه في قراءة (**ويَعْمل**) بالياء: الحمل على لفظ (من) في قوله تعالى ﴿**وَمَن يَقْنُتْ** ﴾[٥] ، والوجه في قراءة الباقين بالتاء الحمل على معناها، وذلك أنَّ (من) لها لفظ ومعنًى فلفظها مفردٌ ومذكر، ومعناها بحسب ما يراد به من إفراد وتذكير وضدهما، وكذلك (ما) وما أشبهها. إذا عرفت هذا، فلك أن تراعي لفظها تارة ومعناها أخرى، ولك أن تجمع بين الأمرين، والأحسن حينئذٍ ابتداء بالحمل على اللفظ، فمن الحمل على المعنى قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾[٦]، ومن الحمل على اللفظ قوله في موضع آخر﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ** ﴾[٧]، ومن الجمع بين الأمرين قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ** ﴾[٨]، وقد يحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ على خلاف في هذه المسألة ، والصحيح جواز ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ **مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ**

---

(١) البقرة/ ٢٥٨ .

(٢) الكهف/ ٣٨ .

(٣) النساء/ ١١٥ .

(٤) النص المحقق ص ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨.

(٥) الأحزاب/ ٣١.

(٦) يونس/ ٤٢.

(٧) الأنعام/ ٢٥.

(٨) التوبة/ ٤٩.

ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[١]».

شواهد الحديث النبوي:

اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنَّ الرواة كانوا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، ويتصرفون في التعبير النبوي، وذهب المحققون إلى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي كابن مالك وغيره.

والمؤلف رحمه الله ممن يرى الاستشهاد بالحديث جائزاً لإثبات القواعد النحوية وغيرها من أغراض الاستشهاد.

وقد استشهد به في هذا الجزء المحقق في مواضع متفرقة من الكتاب، بلغت في مجموعها قرابة العشرين حديثاً، وهي ليست كثيرة مقارنة مع الشواهد القرآنية والشعرية، وهذا هو صنيع جميع النُّحاة ممن يرى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي، يقل استشهادهم به لاكتفائهم بالأدلة المتفق عليها فإذا لم يوجد دليل متفق عليه ذكروا الحديث.

وجاء استشهاده بالحديث النبوي على النحو التالي:

- استشهد به على إثبات قاعدة نحوية أولغوية، فمثال الأولى ذكر جواز حذف اسم «إِنَّ» إذا كان ضمير الشأن، فقال في توجيه قوله تعالى﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٢] : «وقيل اسم إنَّ محذوف وهو ضمير الأمر والشأن: والجملة الاسمية بعده خبره» إلى أن قال: «وقوله عليه السلام: إنَّ من أشدِّ النَّاس عذابًا يوم القيامة المصورون» [٣].

---

(١) المائدة/ ٦٠ .

(٢) طه/ ٦٣ .

(٣) النص المحقق ص ٩٢، ٩٤.

- ومثال الثانية مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) يقول: «قالوا ومجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) لا يحصى كثرة، وأوردوا عن أمير المؤمنين رضي الله عنه قال: «لا أحصي كم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على منبره: إنَّ الحمدُ لله نحمده ونستعينه»، يعني برفع (الحمدُ)، ثم يقول: أنا أفصح قريش كلِّها، وأَفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص» [(١)].
- وقال في بيان معنى (تهجرون) مع التوجيه[(٢)]: «والوجه في (تَهْجُرون) أنَّه من (الهُجْر) بالضَّمّ، وهو الهذيان وما لا جدوى فيه من الكلام، وفي الحديث في زيارة القبور (ولا تقولوا هجراً).
- وقال في أثناء توجيه قوله تعالى: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [(٣)]«والوجه في القراءة الثالثة -وهي قراءة نافع وابن كثير وحفص وابن عامر- أنَّه منسوب إلى الدّر، إلى أن قال: « وفي الحديث المرفوع : «إن أهل الجنة ليتراءون أهل عليين كما ترون الكوكب الدُّرِّي من أُفُق السَّماء» [(٤)].
- وأشار إلى حديث أم سلمة في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كان يقف على رؤوس الآي فقال: «وإلا فالمختار عند المحقّقين الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، ويدل لهذا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [(٥)] يقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [(١)]، يقف على

---

(١) النص المحقق ص٨٩، ٩٠.
(٢) النص المحقق ص٢٧٨.
(٣) النور/ ٣٥.
(٤) النص المحقق ص ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩.
(٥) الفاتحة/ ٢.

﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وإن كان كلٌّ من هذه نعتًا أو بدلًا»[٢].

- واستشهد بالحديث للدفاع عن قراءة (**بل عجبتُ**) بضم التاء للأخوين حمزة والكسائي، فقال[٣]: «وقد أُسند العجب لله تعالى في ما صحَّ من قوله صلى الله عليه وسلم: «لقد عَجِب الله من فلان وفلان البارحة »، «عَجِب ربُّكم من شابٍّ لا صبوة له »، «عَجِب الله من إلِّكُمْ وقُنُوطكم وسرعة إجابته إيَّاكم» .

---

(١) الفاتحة/ ٣.

(٢) النص المحقق ص ٤٨٥.

(٣) النص المحقق ص ٩٤٦.

الشواهد الشعرية:

الشعر ديوان العرب وفيه استودعت العرب آدابها وأخلاقها وعاداتها، وهو أكثر كلام العرب تداولًا ونقلًا، ولكونه منتظماً بنظام الأوزان العروضية قلَّل ذلك من خطر التغيير والتحريف فيه بالنقل بالمعنى، أو غيره من العيوب التي تتعرض للمرويات ا لنثرية.

ولذلك فلا غرابة أن يكون الشعر هو أكثر الشواهد في اللغة العربية، فهو الأكثر عند النحاة والصرفيين واللغويين والبلاغيين وغيرهم.

وعلى هذا البيان فقد كان المؤلِّف رحمه الله تعالى مهتماً اهتماماً كبيراً بالاستشهاد بالشعر لأي مناسبة، سواء كانت استشهاداً لتوجيه قراءة، أو لبيان وجه إعراب لآية، أو بيت من أبيات القصيدة المشروحة، أو غير ذلك من المناسبات التي استشهد لأجلها المؤلف، وقد استشهد السمين - رحمه الله - لجميع مقاصد الاستشهاد بالشعر وغيره، كما تقدم ذكره بالنسبة للقرآن والحديث، ويأتي بعد الشعر الكلام على المنثور من كلام العرب.

وفيما يلي ذكر لبعض استعمالات المؤلف تلقي الضوء على منهجه في ذكر الشواهد الشعرية.

١ - **استشهد بالشعر لإثبات لغة ليبني عليها توجيه قراءة** ، قال رحمه الله: «والوجه في قراءتي(فَيَسْحَتَكُم) أنَّهما لغتان بمعنىً واحدٍ ، وهو الاستئصال فَسَحتَ لغة الحجاز، وأسحت لغة نجد وتميم، قال الفرزدق، وهو تميمي:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ» [١]

---

(١) النص المحقق ص ٧٥، ٧٦.

وقرر أنَّ (إنَّ) تأتي بمعنى (أَجَلْ)، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَـــــدْ عَلاَ كَ وَقَـــدْ كِبَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ» [١].

وبقول الآخر:

قَالَتْ غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرُبَّما نَالَ الْعُلاَ وَشَفَا الْغَلِيلَ الْغادِرُ» [٢]

٢ – **استشهد به لإثبات استثناء من قاعدة نحوية،** كـ: جواز تسكين الاسم والفعل المنقوصين مع اقتضاء العامل النصبَ في الاسم والمضارع أو الأصل الفتح في الماضي.

قال رحمه الله:"وقد اعتذر بعضهم عن تسكين الياء -أي في قوله تعالى (نُجّيْ) على قراءة أبي عامر وشعبة-، بأنه قد ورد ذلك ...... إلى أن قال: وأنشد للنابغة:

رَدَّتْ عَلَيهِ أَقَاصية وَلَبَّـــدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيَدةِ بِالْمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ

قال: وقول الآخر:

كَأَنَّ أَيْديهنَّ بالْقَاع الْقَـــرِقْ أَيْدي جَوَارٍ يَتَعاطَيْنَ الْوَرِقْ» [٣]

وأيضا في جَوازِ عَدَمِ حَـذْفِ حَـرْفِ الْعِلَّـةِ في حالـة الجـزم، واستشهد بقول الشاعر:

.... كَأَنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانيًا» [٤]

---

(١) النص المحقق ص ٩١.

(٢) النص المحقق ص ٩١.

(٣) انظر النص المحقق ص١٨٥، وأيضاً ص٢٦٣ في إعراب البيت رقم (٩٠٣).

(٤) انظر النص المحقق ص١٢٨.

٣ – استشهد بالشعر في إعراب أبيات الشَّاطبي:

قال: «والأصل أنَّ (الأوَّل) صفة لـ(يدعون)، فلما قدمت الصفة على الموصوف لم يمكن أن تبقى صفة على حالها عند البصريين، فينظر فإن كانت نكرة نصبت حالاً، وإن كانت معرفة جعل الموصوف بدلاً، ومثل هذا قول النابغة:

وَالمؤْمِن الْعَائِذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا ....

والأصل والْمؤمن الطيرَ الْعَائِذات» [1]

وعند إعراب قول الناظم: (وغير الحفص) قال: «والألف واللام في (الحفص) مزيدة كزيادتها في قوله :

.... والْزيْدُ زَيْدُ الْمُعَارِكِ

وقوله:

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرو عَنْ أَمِيرِهَا *

وقوله:

رأيتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مَباركًا [2] ....

وقال أيضاً: «قوله: (سوى صحبة) استثناء من محذوف ، أي : ارفع للجميع سوى صحبة ، كقوله:

نَجَا سَالِمٌ والنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَراً» [3]

(١) انظر: النص المحقق ص ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) النص المحقق ص ٣١١، ٣١٢.

(٣) النص المحقق ص ٣٥١.

وقوله: «وحكى المصنّف لفظ (لَوْ) فتركها ساكنة، وأعرب لفظ (ليت) فنوَّنها وخفضها، وهما استعمالان مشهوران، أعني الحكاية والإعراب،قال أبو زبيد الطائي:

لَيْتَ شِعْري وَأَين مِنّي لَيْتُ ... إنَّ لَيْتًا وإِنَّ لَوًّا عنَـــــاءُ

فأعرب(ليتَ) و(لو)، وقال الآخر:

لَيْتَ وَهلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ
لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقال آخر فأعربها وعرَّفها بالألف واللام:

والمرءُ مُرْتَهَنٌ بِسَوْف وَلَيْتَني ... وَهَلاكُهُ فِي السَّوْفِ وَاللَّيْت» [١]

٤ – استشهد بالشعر توجيهاً لقراءة بذكر نظيرها من الشعر:

كقوله رحمه الله : «ومن مجيء (أنبت) بمعنى (نبت) قول زهير:

رَأيْتُ ذوي الْحَاجاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... قَطيناً بهَا حَتَّى إذا أَنْبَتَ الْبَقلُ» [٢]

وقوله أيضاً[٣]: «والوجه في قراءة فتح الباء أنَّه بُني للمفعول وأقيم أحد الأحرف الجارة وما جر مقام الفاعل،والأرجح إقامة الأول،وارتفاع (رجالٌ) حينئذ على أحد وجهين: إما بفعل مضمر، أي: يُسبِّحه رجالٌ، ومثله في أحد القولين قوله:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصُومَةٍ ... ومختبطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

أي: يبكيه ضارعٌ. وهو جوابٌ لسؤال مقدَّر، كأنَّه لما قيل: يُسبَّح له، قال قائل:

(١) النص المحقق ص ٣٩٧، ٣٩٨.
(٢) النص المحقق ص ٢٦٦.
(٣) النص المحقق ص ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥.

من يسبِّحه؟ فقيل: رجالٌ . وكذا لما قيل: ليُبك يزيدُ ، قال قائل: من يبكيه؟ فقيل: يبكيه ضارع ».

وقوله: «وقد نص سيبويه عليه – أي: (سبأ) – وعلى (ثمود) بالاعتبارين المذكورين،وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ في ذُرَا سبأٍ   قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجَوامِيس» [١]

وقوله في توجيه قراءة (**سأقيها**) بالهمز: « ولهذا كان العجاج يهمز العألم والخأتم، وأنشدوا:

* وَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمَ» [٢] *

وذكر في توجيه قراءة (سؤقه) بهمز الواوعن أبي علي الفارسي أنَّ أبا حية النميري يهمز كلَّ واو ساكنة قبلها ضمَّة ، وينشد:

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِيَنْ إِلَيَّ مُؤْسَى   وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ» [٣]

وقال في توجيه قوله تعالى: ﴿**مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ**﴾ [٤] بالإضافة[٥] : « وأضاف (المودة) للظَّرف على سبيل التَّوسُّع، كقولهم:

* يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّار *

وقال[٦]: «والوجه في قراءة الأخوين –أي: لتنوينهم– أنَّها من الثَّواء ، وهو الإقامة، قال:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوِيْتَهُ   تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ»

---

(١) النص المحقق ص ٤٤٦.
(٢) النص المحقق ص ٥١١، ٥١٢.
(٣) النص المحقق ص ٥١٩.
(٤) العنكبوت/ ٢٥.
(٥) النص المحقق ص٦٢٢.
(٦) النص المحقق ص٦٤٠.

وقال: « والوجه في توحيد (الغرفة) الجنس،وهو مفرد في موضع الجمع، كقوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعفُّواْ ... فإنَّ زَمَانَكُمْ زَمنٌ خَميصٌ» (١)

٥ – استشهد بالشعر لإثبات قاعدة نحوية:

ومن ذلك قوله: «وأما جزمه – أي قوله تعالى: يُضَاعَفْ – فعلى البدل من (يَلْقَ) بدل اشتمال؛لأنَّ الفعل يبدل من الفعل إذا كان نوعًا منه مشتملاً عليه،كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا» (٢)

وقال أيضاً(٣): « قال الزمخشريُّ ويجوز مع نصب الآية تأنيث (تكن)، كقوله: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ (٤)،يعني: أنَّه إذا أخبر عن مذكر بمؤنَّث في هذا الباب جاز تأنيث الفعل، كقوله:

.... وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ

لما أخبر عن الغدر بالسريرة أنَّث الفعل، وكقول لبيد:

فَمَضَى وقَدَّمَها وَكَانَتْ عَادةً ... مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

وقال أيضاً(٥): «ولأصحاب القول الأوَّل أن يجيبوا عن ذلك بأنَّا قد رأينا العرب توالي بين الحرفين المتَّحدَي المعنى تأكيدًا، وأنشدوا:

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بمَا بِهِ ... . »

(١) النص المحقق ص٨٤٩.
(٢) النص المحقق ص ٣٨٣.
(٣) النص المحقق ص ٤٢٦، ٤٢٧.
(٤) الأنعام/ ٢٣.
(٥) النص المحقق ص ٤٦٣.

وقال لإثبات هذه القاعدة[١]: « وإذا جمعوا بين حرفين عـاملين تأكيـداً، فـلأن يجمعوا بينهما غير عاملين أولى، وأيضاً فقد جمعوا بين حرفين متحدي اللفظ والمعنى تأكيداً كقوله:

فَلَا واللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي   وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وإذا جمعوا بين المتَّحدَي اللَّفظ والمعنى، فأنْ يجمعوا بين المختلفي اللفظ أحرى، وبالجملة فهذا التركيب كثر في لغة العرب جدًّا».

٦ – **استشهد ببيت شعري لإعراب شاهد شعري آخر**، قال بعد أن ذكـر بيـت لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً   مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدامُهَا

قال[٢]: «والتأنيث هنا له مسوِّغان، أحدهما: إضافة الاسم إلى مؤنَّث، فاكتسب من تأنيثه، كقوله:

وَتَشْرَقُ بالْأَمْرِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ   كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّم

وكقوله:

.... تَسفَّهَتْ   أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِيَّاحِ النَّوَاسِم»

وقال بعد ذكر قول الشاعر[٣]:

« فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ   ....

فالباء بمعنى(عن) كقوله:

---

(١) النص المحقق ص ٤٦٤، ٤٦٥.

(٢) النص المحقق ص ٤٢٧، ٤٢٨.

(٣) النص المحقق ص٤٦٣، ٤٦٤.

فَإِنْ تَسْأَلُوني بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي　　　خَبِيرٌ.................. »

٧ – **واستشهد أحياناً لشرح مفردة في كلام الناظم**، كقوله:

والمندل: أطيب الطِّيب ، يقال: إنَّه العود الْقَمَاري ، قال:

....　　　فالمَنْدَلُ الطِيّبُ في أوْطَانِهِ حَطَبُ» [١]

وقال في معنى(ثرى) من كلام الناظم في البيت رقم(٩٧٣)[٢]: « وأن يكون بمعنى المال الكثير، وأصله المدُّ، وقصره ضرورة، ووجه ذلك أنه كنى بذلك عن كثرة رواتها والمعنيين بها، كما يكون الرجل الكثير المال كثير الأتباع ذا وجاهة بين الناس، قال حاتم الطائي:

أَمَاوِيَ مَا يُغْنِي الْثَرَاءُ عَنِ الْفَتَى　　　إذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وَضَاقَ بِها الصَّدْرُ»

٨ – **أحياناً يستشهد بالشعر لتفسير كلمة قرآنية**، كقوله[٣]:

«والمنسأة العظيمة تكون مع الراعي ينسأ بها غنمه وإبله، أي: يسوقهم ويزجرهم ويطردهم قال الشاعر:

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ　　　بِمِنْسَأَةٍ قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلاً»

وقال في تفسير كلمة (**التَّناوش**)؛ بالهمز[٤]: « هو بالهمز التَّناول من بُعْد ، يقال : نأش بالهمز إذا أبطأ وتأخَّر ، وأنشد:

---

(١) النص المحقق ص٤٥١، ٤٥٢.

(٢) النص المحقق ص٧٩١.

(٣) النص المحقق ص٧١٨.

(٤) النص المحقق ص٨٥٢.

تَمَنَّى نَئِيشًا أَنْ يَكُونَ أَطَاعَنِي .... »

ثم قال[١]: «والتَّناوش التَّناول السهل، يقال: ناشه ينوشه إذا ناوله بسهولة قال عنترة:

فَتَرَكْتُه جَزَرَ السِّبَاعِ يَنُشْنَهُ   يَقْضُمْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ والمِعْصَمِ»

---

(١) النص المحقق ص٨٥٢، ٨٥٣.

الشواهد من القراءات الشاذة:

لقبول رواية القراءات القرآنية شروط ثلاثة معروفة، وهي:

١ – موافقة المصحف العثماني ولو احتمالًا.

٢ – صحة السند على الأقل.

٣ – أن يكون لها وجهٌ صحيحٌ نَحْويٌّ.

وعليها نص ابن الجزري حيث قال في أرجوزته الشهيرة طيبة النشر:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمالًا يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

فَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوَ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ»[1].

فالقراءات الشَّاذَّة هي ما فقدت شرطاً من الشُّروط الثلاثة المتقدمة، ومن ثم يحكم عليها بأنَّها ليست قرآناً، ولا تجعل في المصاحف، ولا تتلى في المحاريب، ولكن بما أنَّها مرويَّة عن الصدر الأوَّل وأنَّها محتملة لأن تكون من جملة الأحرف السبعة المنزلة- لكن استغني عنها لرفع الخلافِ- فإنَّها لا زالت ذات أصالة في اللُّغة العربية فصاحة وبلاغة، ولذلك راح اللَّغويون والمفسرون يستشهدون بها لأغراض شتَّى، كما يستشهدون بالشعروالنثر من كلام العرب بل هي أجود من ذلك.

وقد استشهدوا واستدلوا بها في النَّحو في مواضع مختلفة ومتفرقة من ضروب الاحتجاج ، إلا أنها لا ترقى في الاستشهاد إلى درجة القراءات القرآنية المتواترة .

(١) انظر : شرح طيبة النشر، ص٧.

وقد ذكرت في هذا الجزء المراد تحقيقه ودراسته في مواضع معدودة تصل إلى حدود العشرة، وها أنا أذكر بعضها هنا مع الإيماء إلى وجه احتجاج المؤلف بها.

١ – استشهد بالقراءة الشاذة لتقوية توجيه قراءة سبعية متواترة، كقوله[١]:«وقد اعتذر بعضهم عن تسكين الياء -أي في قوله (نُجِّـيْ)- بأنَّه قد ورد ذلك، وأورد قراءة الحسن:﴿وَذَرُوا ما بَقِيْ مِنَ الرِّبَوٰٓا﴾ [٢] بسكون الياء«... ثم قال: «ومثله قراءة جعفر بن محمد ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾[٣]».

٢ – استشهد بها على صحة تقدير محذوف من القراءة المتواترة، قال – رحمه الله– [٤]: «والوجه في فتح همزة (أَنَّ النَّاس) أنَّها في محلِّ جرٍّ أو نصب بعد إسقاط الخافض، وذلك أنَّ الأصل: تُكلِّمهم بأنَّ النَّاس، ويدلُّ على ذلك قراءته بظهور الباء ».

قلت وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما أثبتُّ ذلك في التعليق عليه[٥].

٣ – اسشهد بها لتأييد نظيرتها كما في قوله في توجيه قوله تعالى في سورة (ص) ﴿ وَاذْكُرْ عبدنا إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [٦]؛ لأنه وقع فيها إبدال جمع بمفردٍ قال[٧]: «وجعل بعضهم هذا نظير قوله تعالى في البقرة قراءة ابن عباس ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ أبيك إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[٨]».

---

(١) انظر النص المحقق ص ١٨٥.

(٢) البقرة/ ٢٧٨.

(٣) المائدة/ ٨٩.

(٤) النص المحقق ص٥٣١.

(٥) النص المحقق ص٥٣١.

(٦) ص/ ٤٥.

(٧) النص المحقق ص ٩٩٠.

(٨) البقرة/ ١٣٣.

٤ – وبعضها لم يستشهد بها المؤلف نفسه بل نقل لبعض العلماء استشهادهم بها، قال –رحمه الله–[١]: «وقد استشهد الفرَّاء لهذه القراءة بما روي في النثر ... قال: وحدَّثني الكسائي أنَّ عيسى الهَمْداني قال: ما كنت أسمع المشيخة يقرءونها إلَّا مخفَّفة على نيَّة الأمر، وهي في قراءة عبد الله:(**هلَّا تَسْجُدُون**) بالتَّاء، فهذه حجَّة من خفَّف لأنَّ قولك : ألا تقوم ، بمنزلة قولك: قم، وفي قراءة أُبي (**أَلَا تَسْجُدون**) بالتَّاء» .

ومثله ما نقله المؤلِّف عن الزَّجَّاج قال[٢]: «ولكني أستحسنُ (إنْ هذان) بتخفيف (إن)، وفيه إمامان عاصمٌ والخليل، وموافقة أُبَيّ في المعنى وإن خالفها اللَّفظ، يروى عنه أنَّه قرأ (**ما هذان إلَّا ساحران**)،وفي رواية:(**إنْ ذانِ إلَّا ساحران**) » .

والخلاصة أنَّ المؤلِّف استشهد بالقراءات الشَّاذة ما تيسر له من ضروب الاستشهاد،ولم يكن عنده ما يمنعه من الاستشهاد بها وتأييد ما أورده بها،فهي أوَّلًا وأخيرًا أقوى من الشِّعر وكلام العرب المنثور.

الشواهد من منثور كلام العرب:

تناقل النُّحاة واللُّغويون بعض عيون كلام العرب في محاوراتهم وأمثالهم مركَّبة في جمل منثورة محفوظة يتناقلها الآخر عن الأوَّل،واستحسنوا الاستشهاد بها في مواضعها لتأييد قواعد نحوية أو لإنشائها.

وقد استشهد المؤلِّف رحمه الله ببعض ما روي عن العرب من الكلام المنثور في مواضع متفرقة من الكتاب.

---

(١) النص المحقق ص٤٧٤-٤٧٦.

(٢) النص المحقق ص ٩٨.

- من ذلك: قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١] في قراءة الجمهور، على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم) قال[٢]: « عن ابن الزبير أنَّ رجلًا قال: لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال: إنَّ وصاحبها ، يريد : نعم وَلَعَن صاحبها» .
- ونقل عن الزَّجَّاج قوله[٣]: «حكى أبوعبيدة عن أبي الخطَّاب،وهو رأس من رؤساء الرواة أنها لغة كنانة،يجعلون ألف الاثنين في الرَّفع والنَّصب والخفض على لفظ واحدٍ،يقولون: أتاني الزيدان ورأيت الزيدان،ومررت بالزيدان،ويقولون: ضربته بين أذناه،ومن يشتري مني الخفانِ» .
- ونقل عن الفرَّاء قوله[٤]: «وسمع بعض العرب يقول: ألا يا ارْحَمُونا ألا يا تَصدَّقوا علينا» .
- وقال في توجيه قوله تعالى(سُؤْق) بهمز الواو[٥]: «وإمَّا أن يكون جُمِع على « فُعُل » بضمَّتين، فلما ضمَّت الواو قلبت همزة ، كما قالوا: (أُقِّتَتْ) و(أُجُوه) في وُقِّتت ووجوه، ثم استثقلت الضمَّة فسُكِّن تخفيفًا » .
- واستشهد بقول العرب[٦]: «ذهبت بعض أصابعه» على إثبات أنَّ اللفظ المذكر إذا أضيف إلى مؤنَّث اكتسب منه التأنيث » .

---

(١) طه/ ٦٣.
(٢) النص المحقق ص ٩٠، ٩١.
(٣) النص المحقق ص١٠٧.
(٤) النص المحقق ص٤٧٥.
(٥) النص المحقق ص ٥١٧.
(٦) النص المحقق ص١٦٦.

المبحث السادس
الأصول النحوية التي اعتمد عليها

الأصل هو ما بني عليه غيره، مثل الأساس للبنيان، والجمع أصول[١]، والمراد به هنا الدَّلائل والقواعد التي اعتمدها المؤلِّف في تصنيف كتابه سواء منها التي هي أساسية في وجود النحو من أصله، وتلك ما يسمى بالسماع، أو التي استنبطت باستقراء كلام العرب، وتتبع مجالي التعبير فيه، وهي ما يسمى بالقياس.

وتدور رحى أصول النحو العربي على هذين الأصلين السماع والقياس، ومنهما تتفرع باقي القواعد والأصول والفروع.

وهذان الأصلان هما اللذان لا خلاف فيهما بين المتكلمين في أصول النحو، ويضاف إليهما الإجماع عند بعضهم، والاستصحاب عند آخرين، فالخلاف فيهما قائم لا من حيث ما يصدقان عليه من الفروع، بل من حيث تصورهما منفصلين عن الأصلين الأولين، فمن أنكر الاستصحاب فقد ألحق فروعه وأمثلته بالقياس، وعنده لا داعي لجعله قسماً خاصاً، ومن أنكر الإجماع فقد أدخله في السماع وعلل ذلك بما تقدم ذكره في إنكار الاستصحاب ويبدو أن الخلاف لفظيٌّ.

وعلى أي فإن هذه الأصول الأربعة هي التي عليها الكلام، وباقي القواعد والضوابط والأصول تدخل تحتها.

وسأتكلَّم عن هذه الأصول الأربعة تعريفاً وبياناً، ثم بعد ذلك أتكلم عن منهج المؤلف في استعمالها مع ذكر أمثلة من الكتاب لكلِّ واحد منها.

---

(١) أنظر: غاية المرام في شرح مقدمة الإمام ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

أصول النحو:

قال السيوطي رحمه الله: «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل» [١].

ويلاحظ أن السيوطي ترجم تعريف أصول الفقه إلى تعريف أصول النحو، فقد قال الأصوليون في تعريف أصول الفقه: « أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد» [٢].

ولا غرابة في ذلك فهذا العلم -علم أصول النحو- إنما قام تشبيهاً للنحو بالفقه لضبط مسائله ودلائله، وقد قال أبو البركات ابن الأنباري «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله» [٣].

ويدل على أنهم اتبعوا في تصنيفه وترصيفه سَنَنَ أصول الفقه كونهم استعملوا فيه نفس مصطلحات أصول الفقه في كل ما ذكروه من الكلام عليه.

الأصل الأول: السَّماع:

هو الأصل الأول من أصول النحو، وهو سيد الأدلة، إذ هو الرواية والنقل، قال ابن الأنباري هو: «الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة» [٤].

---

(١) الاقتراح ص٢٥.

(٢) المنهاج لناصر الدين البيضاوي ص٥١.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ص٨٠.

(٤) لمع الأدلة، ص٨١.

وقال السيوطي رحمه الله في تعريفه[١]: «ما ثبت مِن كلامِ مَنْ يوثَق بفصاحته قال : فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر» .

فالسماع يتنوع إلى أربعة أنواع:

١ – القرآن الكريم.

٢ – الحديث النبوي.

٣ – أشعار العرب.

٤ – منثور العرب.

فلنأخذ في الكلام على كل واحد من هذه الأربعة على جهته:

١ – القرآن الكريم:

ويدخل في مسمى القرآن الكريم المتواتر منه والآحاد والشَّاذ، فقد اتَّفق النحويون على الاستشهاد بالقرآن من جهاته الثلاث[٢]،والمؤلف رحمه الله كذلك قد استشهد بالمتواتر والآحاد والشاذ.

وهذه أمثلة على ذلك:

قال في توجيه قراءة قنبل: لـ(سبأ) بسكون الهمزة بنية الوقف[٣]:«وأما إجراء

---

(١) الاقتراح ص٣٩.

(٢) انظر الاقتراح ص٣٩.

(٣) النص المحقق ص٤٤٨.

الوصل مجرى الوقف فقد وقع منه جملة مستكثرة في القرآن ، وقد تقـدَّم منهـا: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[(١)]﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[(٢)]».

وأمثلة المتواتر كثيرة تقدم[(٣)] بعضها في الكلام على الشواهد.

- **ومثال استشهاده بالآحاد والشَّاذ.**

قال في توجيه قوله تعالى في سورة (ص) : ﴿ وَٱذْكُرْ عبـدنا إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ لأنَّـه وقع فيها إبدال جمع بمفرد [(٤)]:«وجعل بعضهم هذا نظير قوله تعالى في البقرة قـراءة ابن عباس: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ **أبيك** إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[(٥)]».

وقد تقدم ذلك مستوفى في مبحث الكلام على الشواهد.

الحديث النبوي:

قال السيوطي - رحمه الله -[(٦)]: «وأمَّا كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منـه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيـضًا، وإنَّ غالـب الأحاديـث مـرويٌّ بـالمعنى، وقـد تـداولتها الأعـاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقـصوا، وقـدَّموا، وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ» .

وقد تقدَّم ذكر الخلاف في الاحتجاج به، وأن غالب النَّحويين لا يحتجون به لما

---

(١) البقرة/ ٢٥٩.
(٢) الأنعام/ ٩٠.
(٣) انظر ص ٩٨ من الدراسة.
(٤) النص المحقق ص ٩٩٠.
(٥) البقرة/ ١٣٣.
(٦) الاقتراح ص ٤٠.

تقدَّم من استجازة النَّقلة روايته بالمعنى، والذين كانوا يجوِّزون الاحتجاج بالحـديث لم يكونوا يفرقون بين صحيحه وسقيمه.

والمؤلِّف - رحمه الله- ممن يجيزون الاحتجاج بالحديث النبَّوي في باب النحـو، وهو على سننهم في عدم التمييز بين الصَّحيح والضعيف، وقـد حـوى هـذا الجـزء المحقَّق قرابة العشرين حديثًا.

مثال استشهاده بالصحيح:

قال - رحمه الله -[(١)]: «والمختار عند المحققين الوقف على رؤوس الآي مطلقًا، ويدل لهذا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٢)] يقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يقف على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ، وإن كان كل من هـذه نعتًا أو بدلًا» .

- **مثال اسشهاده بالضعيف:**

قال في توجيه قوله تعالى: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[(٣)(٤)] : «والوجـه في القـراءة الثالثـة- وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحفص- أنه منسوب إلى الدُّر .. إلى أن قال: «وفي الحديث المرفوع: إن أهل الجنة ليتراءون أهل عليين كما ترون الكوكب الـدري من أفق السماء» .

---

(١) النص المحقق ص ٤٨٥.

(٢) الفاتحة/ ٢.

(٣) النور/ ٣٥ .

(٤) النص المحقق ص ٣٢٨، ٣٢٩.

الشعرالعربي:

لا خلاف بين النُّحاة في جواز الاستشهاد بكلام الشعراء من العرب، سواء كانوا جاهليين أو إسلاميين ، إلى مجيء المحدثين والمولدين، فجميعهم على عدم جواز الاستشهاد بشعرهم، إلَّاما جاء عن بعضهم أنَّه كان يفرِّق بين العالم باللُّغة وغيره[١].

وقد اصطلحوا على تحديد زمن الاحتجاج بالشعر، فذكروا أن آخر من يُحتجُّ بشعرهم هو إبراهيم بن هَرْمَة المتوفى سنة ١٥٠هـ، وأوَّل الشعراء المحدثين الذين رُفِض الاحتجاج بشعرهم بشَّار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ[٢].

وقد ذكرت أمثلة كثيرة في مبحث الكلام على الشاهد الشعري مع بيان منهج المؤلِّف في الاستشهاد به، وذلك يُغْني عن إعادتها هنا، ثم إني لم أجد مناسبةتجعلني أذكره ثانياً[٣].

كلام العرب المنثور:

وهو ينقسم إلى أمثال وإلى أقوال للعرب حفظت ونقلت كما هي، وتداولها النحاة في كتبهم ومجالسهم، وحكمها كحكم الشعر من حيث زمن الاحتجاج وفصاحة القائل، والكلام عليهما واحد، ولذلك فإن السيوطي -رحمه الله- قد دمجهما مع بعضهما في مبحث كلام العرب[٤].

وقد تقدم الكلام عليه وذكر أمثلته في مبحث الشَّواهد النثرية[٥].

---

(١) انظر: الاقتراح ص٤٤.
(٢) انظر الاقتراح ص٥٥.
(٣) انظر مبحث الشواهد الشعرية ص ١٠٦ من هذه الدراسة.
(٤) انظر الاقتراح ص ٤٤، ٤٦.
(٥) انظر ص١١٧ من هذه الدراسة.

الأصل الثاني: القياس:

وأغلب القواعد النحوية إنَّما مأخذه القياس، حتى قيل في تعريف علم النَّحو بأنه[(١)]:«علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».

وبالنظرإلى أركان القياس وهي المقيس عليه، والمقيس، والحكم، والعلَّة، وأقسامه وهي حمل فرع على أصل، وحمل أصلٍ على فرعٍ، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضدٍّ ،تكون تقسيماته كثيرة من ضرب بعضها في بعضٍ، ولم يستوف المؤلِّف جميعها في الاستعمال، بل استعمل ما احتاجه أو ما اتَّفق له فقط، ثم إنَّ الأمثلة صفاتها وشروطها متداخلة، وهذا سبب يجعل من الصعب ذكرها على حسب الأقسام المشار إليها، وإنِّي ذاكر فيما يلي أمثلة من أنواع الاستعمالات التي وقفت عليها للمؤلِّف في هذا الكتاب، ومنوِّعًا لها على حسب أركان القياس المتقدِّم ذكرها، ملقياً من خلال ذلك الضوء على منهج المؤلِّف في استعمال القياس.

قال -رحمه الله-[(٢)]: «فأصل عتيا عُتُوٌّ بواوين، الأولى زائدة والثانية لام، فاستثقل توالي أربع متجانسات وتوالي مثلين مرتين، فإنَّ الضَّمَّتين مثل الواوين، وتكرَّرت ضمَّان، وتكرَّر واوان، فَقَلبنا اللَّام ياءً ليخفَّ اللَّفظ، فصار عُتُوْيًا فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت... إلى أن قال: « وقيل: إنَّما قلبت هذه الواو الأخيرة ياءً؛ لأنَّه لم يوجد واو متطرفة بعد متحرِّك، ولم ينظروا إلى حجز واو فعول، ففعلوا فيه ما فعلوا في أدْلٍ» .

ولتطبيق هذا المثال على أركان القياس المتقدمة أقول:

---

(١) انظر: لمع الأدلة، ص٩٥، والاقتراح ص٧٠.

(٢) النص المحقق ص١١.

المقيس عليه: وهو كلمة أَدْلٍ وكلُّ كلمة وجدت فيها علَّة هذا التغيير.

المقيس : هو كلمة عُتيًّا وجثِيًّا

الحكم : إبدال واويه ياءين وإدغامها.

العلَّة : الاستثقال وعدم النَّظير.

وقال أيضًا في توجيه إثبات ألف الإطلاق في قوله تعالى :﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [1] ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [2]:«والحجَّة لمن أثبتها في الحالين: أنَّه أثبتها في الوقف حملًا للفواصل على القوافي، والقوافي تثبت فيها ألف الإطلاق» [3].

المقيس عليه : هو القوافي.

المقيس : هو الفواصل.

الحكم : هوإثبات ألف الإطلاق في الوصل.

العلَّة : ثبوت ألف الإطلاق للقوافي.

وقال في الموضع نفسه[4]: «وأيضًا ففيه حَمْل الألف على هاء السَّكت في بعض المواضع، فإنَّ هاء السَّكت قد تثبت في الوصل في بعض المواضع» .

فالمقيس عليه : هو هاء السكت.

والمقيس : هو الألف.

والحكم : هو إثباتها وصلًا ووقفًا.

---

(١) الأحزاب/ ١٠.

(٢) الأحزاب/ ٦٦.

(٣) النص المحقق ص٧٣٦.

(٤) النص المحقق ص٧٣٩.

والعلَّة : هي ثبوت ها السَّكت وصلًا ووقفًا.

وفي غالب كلامه في التَّوجيه والإعراب نراه يكتفي بالتَّصريح بأحد الأركان وترك الباقي لوضوحه وبيانه، فيورد العلَّة مصرِّحاً بها، وتارة الحكم فقط، وأمَّا المقيس والمقيس عليه فهما مفهومان، ويقلُّ تصريحه بالمقيس عليه لأنَّه مفهوم وبيِّن، وأمَّا المقيس فلابد من ذكره؛ لأنَّه هو الموجَّهُ والمعرَبُ وعليه مدار الكلام.

وسأتكلَّم على كلِّ واحد من هذه الأركان، مكتفيًا بتقسيم القياس على حسبها، مع ذكر بعض الأمثلة من استعمالات المؤلف.

١ – المقيس: وهو في هذا الكتاب كلُّ كلمة علَّق عليها المؤلِّف بتوجيه أو إعراب، ولابدَّ من ذكره في الكلام، وإلا فسد نظام التعبير، ولم يصح الكلام؛ لأنَّه هو أساس الفائدة، وهو غاية تأليف الكتاب، ولأنَّ التوجيه هو بيان حجَّة ألفاظ منقولة من القياس أو السماع، والإعرابُ هو بيان وجه تنزيل القياس عليها أو شبهها بالسماع.

والمقيس مصرَّح به في جميع أمثلة المؤلِّف، فبعد ذكر كلِّ قراءة يقول: «والوجه في (كذا)، ثمَّ يَرْدِفه بالكلام عليه ببيان وجه القياس أو السَّماع المعتمد للاحتجاج لهذه القراءة، وأيضًا بعد كلِّ بيت من أبيات النَّاظم يقول : «قوله(كذا)، ثمَّ يُتْبِعه بالكلام على إعرابه وبيان وجه قياسه على القواعد النحوية.

نعم ورد في بعض الأمثلة عدم ذكر المقيس، وذلك في الأمثلة المفترضة افتراضًا ذهنيًا، ولا وجود لها في نفس الأمر، كقول المؤلف –رحمه الله–[1]:«إذ يجوز التقاء

(١) النص المحقق ص٧٥٥، ٧٥٦.

الساكنين في مثل ذلك من حيث إنَّ الأوَّل حرف مدٍّ، والثَّاني مدغم، فهو كـ(الصآخة) والدآبة، وإنَّما المانع أنَّه لم يقرأ به، ولو لزم منه ذلك لما كان لذكره في النظم حاجة» .

والمقيس هنا هو (يُضَاعَّفُ) المفترض، بالألف وتشديد العين، والمقيس عليه هو ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾[١] و (**الدآبة**) الواردة سماعاً في القرآن، والعلة هي عدم وجود مانع قياسي من وقوع اجتماع السَّاكنين بهذه الصُّورة على هذا الحدِّ لفظًا، والحكم هو جواز وقوع اجتماع السَّاكنين بهذه الصورة المتقدمة، وهي ألف بعده حرف مشدَّدٌ.

والأمثلة على ذلك واضحة جلية لا تحتاج إلى تعيين، لأنَّ كل كلام المؤلف في التوجيه والإعراب قائمٌ عليه، وأكتفي بالإحالة على أول بيت من هذا الجزء والذي بعده[٢].

٢ – المقيس عليه:

وهو الواحد النظير الذي يندرج هو والمقيس في الحكم الذي وجب أو جاز بسبب العلة، فلا شك أن كل قاعدة قياسية فهي تضم تحتها أفرادًا كثيرة تنطبق عليها وتنزل حكمها عليها، وتشترك جميع تلك الأفراد في العلة.

والشَّارح –رحمه الله– في الغالب لا يذكر المقيس عليه إلَّا إذا كان القياس صعب الفهم، فإنَّه يضطر إلى ذكر المقيس عليه إذا كان أشهر من المقيس.

---

(١) عبس/ ٣٣.

(٢) انظر : النص المحقق ص١، ٦، ١٠.

وسبب عدم ذكره للمقيس عليه في الغالب إنما هو الاكتفاء بالقاعدة المحتوية على العلة والحكم، وهي كافية في تمييز أفراد المقيس عليه، ثم إنه لا يعرف السابق من الأفراد ليجعل أصلاً تبنى عليه القاعدة القياسية.

مثال ما صرَّح فيه المؤلِّف بذكر المقيس عليه:

قوله[١]: «وأما قراءة الباقين-أي: **(إنَّ هذان لساحران)** بتشديد «إنَّ» و الألف في «هذان» - فقد اضطرب الناس فيها اضطرابًا كثيرًا، فقال بعضهم: هذه القراءة جاءت على لغة بني الحارث وبني العَنْبر وبني الهُجَيم وبني كنانة وبني رُمَيلة ومُرَاد وعُذْرة وخَثْعَم يجعلون المثنى كالمقصور، فيعربونه تقديرًا في الأحوال الثلاثة كغيره من الأسماء المقصورة، وأنشدوا:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وأنشد الفرَّاء:

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاع وَلَوْ يَرَى   مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا»

ومن هذا القبيل كلُّ مثالٍ على قاعدة فهو مقيس عليه، وهو عند المؤلِّف كثير.

والمقيس في المثال المذكور هو: **(إِنَّ هَذَانِ لَسَحِرَانِ)** [٢].

والمقيس عليه هو: «غايتاها» في البيت الأول، و«ناباه» في البيت الثاني.

---

(١) النص المحقق ص ٨٣، ٨٦.

(٢) طه/ ٦٣.

والعلّة هي بناء المثنى على الألف في الأحوال الثلاثة عند بعض العرب.

والحكم هو تقدير الإعراب في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجرّ.

الحكم:

وهو ما توجبه القاعدة القياسية من التَّأثير في الأفراد المندرجة تحتها، أو ما توجبه العلَّة، والحكم تارة يكتفي المؤلف بذكره مع المقيس فقط، وتارة يذكره مع غيره، وتارة يستغني عن ذكره.

- **مثال الذي أفرده بالذكر:**

قوله[1]: «والوجه في قراءة (سحر) إما على حذف مضاف، أي كيد ذي سحرٍ، أو ذوي سحر» .

فذكر هنا الحكم الذي هو حَذْف المضاف ولم يذكر علة ذلك ولا المقيس عليه.

وقوله أيضاً[2]: « والوجه في قراءة﴿ **أَءِذَا مَامِتُّ** ﴾ [3] بالاستفهام أنه استفهام إنكار».

فذكر هنا الحكم أيضًا، وهو الاستفهام في (أئذا)، ولم يذكر العلة القياسية في ذلك ولا المقيس عليه.

وغالب استعماله أنه يذكر الحكم مع العلة وهذا في سائر التوجيهات، وأما إعراباته لأبيات الشاطبي أوغيرها، فإنه يكتفي بذكر العلة في ذلك، وقلَّما يشير إلى الحكم، وسيأتي في الكلام على العلة طرف من هذا.

---

(١) النص المحقق ص ١٢٠.

(٢) النص المحقق ص ٣١.

(٣) مريم/ ٦٦.

مثال ذلك قوله(١): «قوله (وحرفا) مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما: أنَّه قوله: «حُلْوُ رِضًى» وفي ذلك إشكالٌ من حيث إن المبتدأ مثنى، والخبر مفرد» .

فكلا مه هنا كما في غالب إعرابه لأبيات الشاطبي إنما هو في علة الحكم التي هي هنا الابتداء، ولم يذكر الحكم الذي هو الرفع لوضوحه وعدم الحاجة إلى التنصيص عليه.

العلَّة:

والعلَّة عند النَّحويين قسمان، قسم يطَّرد على كلام العرب وينساق إلى قانون لغتهم، وهذا بمعنى القاعدة المطَّردة، وقسم تظهر به حكمة العرب في كلامهم، وتنكشف صحَّة أغراضهم ومقاصدهم فيه(٢).

فالقسم الأول هو العلَّة المرتبطة بالقياس النَّحوي، والتي هي ركن من أركانه، وهي مثل الابتداء علَّة لرفع المبتدأ، والنَّعت والبدل علَّة في اتِّباعهما للموصوف والمبدل منه، وهكذا.

والقسم الثاني هو ما يذكره النَّحويون من الحِكَم والأسرار التي انطوت عليها تراكيب كلام العرب، وقد يشابه القسم الأوَّلَ في بعض المواضع مثل الاستثقال وعلاقته بالحذف والتقدير.

فالقسم الأوَّل هو الغالب الذي يذكره المؤلِّف من قسمي العلة، وتوجيهات المؤلف إنما هي بيان لهذا القسم، ويُعْنَى به السبب الذي من أجله أوقع هذا الحكم في هذه الكلمة أو تلك.

وهو ينقسم إلى علة نحوية وعلة صرفية وإلى علة موجبة وعلة مجوِّزة.

---

(١) انظر المحقق ص ٥.

(٢) انظر الاقتراح ص ٨٣.

- **مثال العلَّة النَّحوية الموجبة للحكم:**

قوله في شرح البيت الأول[١]: «والوجه في جزم (يَرِثْنِي وَيَرِثْ) أنهما جواب الدعاء في قوله (فَهَبْ) ».

والعلة هَنا هي جواب الدعاء، ولا شك أن جواب الدعاء إذا تسلط على الفعل المضارع أوجب جزمه، ولذلك فهي علة نحوية موجبة لحكمها.

وقوله أيضاً[٢]: «والوجه في الرفع أنه جعل الجملة صفة لـ(وليّاً)، أي هَبْ لي وليًّا وارثاً مني ومن آل يعقوب» .

فالعلَّة هنا عدم الناصب والجازم، فقوله بأن الجملة صفة أبعد به أن تكون جواب الدعاء، وهو الاحتمال الوحيد الموجب للانتقال من الرفع الذي هو الأصل، ويوجبه عدم عامل النصب أو الجزم ،فلما أبعده بقي الرفع؛ لأن علة رفع المضارع هي خُلُوُّه من موجب النصب أو الجزم.

وأمثلة هذا النوع كثيرة جدّاً تأتي على كلامه في النحو جميعه بقسميه التوجيهي والإعرابي، إلا أن الغالب عليه في التوجيه ذكر العلة مقترنة بالحكم، والغالب عليه في الإعراب ذكرها منفردة عنه لوضوح الحكم وجَلائه.

- **العلَّة النَّحوية المجوِّزة للحكم:**

ومن أمثلتها قوله في توجيه قراءة (إِلْيَاسِين) [٣]:«وهو في الأصل جمع لمنسوبين إلى إلياس، والأصل إلياسيٌّ كأشعريٍّ، ثم استثقل تضعيفهما فحذفت إحدى ياءي النسب، فلما جُمِعَ جَمْعَ سلامة التقى ساكنان إحدى الياءين وياء الجمع، فحذفت

(١) النص المحقق ص١.
(٢) النص المحقق ص٣، ٤.
(٣) الصافات/ ١٣٠.

إحـداهما لالتقـاء الـساكنين، فـصار إلياسـين كـما تـرى، ومثلـه الأشْـعَرُونَ والخُبَيْبُونَ» [١].

فالعلَّة في هذا المثال الاستثقال الذي أجاز حذف ياء النسب، وإلَّا فيجوز إبقاؤها كما هي والإدغام، كما هو الاستعمال المشهور في مثل هذا .

وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [٢]:«والوجه في قراءة الباقين بالتاء الحمل على معناها، وذلك أن (مَنْ) لها لفظ ومعنىً، فلفظها مفرد ومذكر، ومعناها بحسب ما يراد به من إفراد وتذكير وضدهما، وكذلك (ما) وما أشبهها.

إذا عرفت هذا فلك أن تراعي لفظها تارة ومعناها أخرى، ولك أن تجمع بين الأمرين، والأحسن حينئذٍ ابتداءٌ بالحمل على اللفظ» [٣].

فالعلة في هذا المثال مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى في كلمة (مَنْ)، والحكم هو إفراد أو تذكير أو جمع أو تأنيث ضمير(من)، ولاشك في جواز ذلك كله.

وقوله[٤]: «قوله(وغير الحفص) ...... والألف واللام في (الحفص) مزيدة كزيادتها في قوله:

.... والزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وقوله:

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو عَنْ أَمِيرِهَا*»

---

(١) النص المحقق ص ٩٧٢.

(٢) الأحزاب/ ٣١.

(٣) النص المحقق ص ٧٦٧.

(٤) انظر النص المحقق ص٣١١، ٣١٢

والعلة هنا الزيادة، ولا شك أن وقوع الألف واللام زائدة هو الحكم، وهو أمر جائز وقوعه في الشعر.

وقوله أيضاً في توجيه قراءة قوله تعالى (**سَحَابُ ظُلُمَاتٍ**) بالإضافة[١]: «والوجه في القراءة الأولى أنه أضاف السحاب للظلمات لما بينهما من الملابسة؛ إذ السحاب ينشأ في وقت الظلام» .

فالعلة هنا الملابسة، والحكم هو الإضافة، ولا شك أن هذا الحكم جائزٌ غير واجب، والعلة علة مجوزة.

العلّة الصَّرفية الموجبة للحكم:

ومن أمثلتها قوله[٢]: « فأصل عُنِيًّا عُتُووٌ بواوين الأولى زائدة والثانية لام، فاستثقل توالي أربع متجانسات وتوالي مثلين مرتين،فإن الضمتين مثل الواوين،وتكررت ضمان،وتكرر واوان،فقلبنا اللام ياءً ليخف اللفظ،فصار عُتُوْيًا، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت وكسر ما قبل هذه الياء المنقلبة عن الواو ليمكن النطق بذلك،وكذلك في جثيا العمل واحدٌ» .

ففي هذا المثال عدة علل أوجبت تغير اللفظ من صيغته الأصلية إلى الصيغة الحالية،وتلك العلل هي:

١ – الاستثقال.

---

(١) النص المحقق ص٣٤٢.

(٢) النص المحقق ص٤١١.

٢ – اجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون.

٣ – التخفيف، إلا أن التخفيف علة مقصودة،بمعنى مطلوبة،بخلاف الاستثقال،والحكم الذي أوجبته هذه العلل هو مصير اللفظ من الأصل الذي هو (عُتُوٌّ) إلى (عُتِيّ).

العلة الصرفية المجوِّزة للحكم:

ومن أمثلتها قوله في توجيه قراءة قوله تعالى(لَيَأْتِيَنَّ) بنون واحدة مشدَّدة[١]: «وأما وجه قراءة الباقين فيجوز أن يكون الفعل مؤكَّداً بالنون الثقيلة،ولم يأت معه بنون الوقاية كراهية لتوالي الأمثال؛لأن المشدد بحرفين، فاجتمع ثلاث نونات، استغني بنون التوكيد عن نون الوقاية» .

والعلة هنا الاستغناء،والحكم هو حذف نون الوقاية استغناء بنون التوكيد المشددة، ولاشك أن هذا الحكم جائزٌ،بدليل ثبوتها في قراءة ابن كثير.

وقوله في توجيه قوله تعالى (يَخِصِّمُونَ) على قراءة نافع ومن وافقه[٢]: «ونافع وأصحابه لما أدغموا استثقالاً لتوالي المثلين–وهما التاء والصاد – نقلوا حركة التاء إلى الخاء ليمكن الإدغام؛ إذ لا يدغم إلا ساكن في متحرك، فمن أكمل الفتحة أتى بالأصل، ومن أخفاها نبه بذلك على أن أصل هذه الخاء السكون، فأتى بحركة خفيفة، ولا يمكنه تسكين الخاء سكوناً محضاً، لأن ذلك متعذر نطقاً، فجمع بين الغرضين ؛ بأن حرك ما قبل المدغم ونبَّه على أنه كان ساكن الأصل» .

---

(١) النص المحقق ص٤٤٠.

(٢) النص المحقق ص٨٩٣، ٨٩٤.

فالعلة هنا الاستثقال، والحكم نقل الحركة إلى الحرف الذي قبلها، وهو أمر جائزٌ، فالعلة هنا مجوزة للحكم.

وقوله: «والوجه في قراءتي (شُغْل) و(شُغُلٍ) أنهما لغتان بمعنًى، والظَّاهر أنَّ الضَّم أصلٌ والسكون تخفيف»[١].

فالعلة هنا الأصالة والتخفيف، والحكم تسكين الغين من (شُغُل) وضَمُّهَا، فمن ضمها أخذ بالأصل، ومن سكَّنها أخذ بالتخفيف، وهذان أمران جائزان.

القسم الثاني من العلّة:

وهو الذي يذكره النحويون لبيان حكمة العرب في كلامهم وكشف صحة أغراضهم ومقاصدهم فيه.

وهذا القسم أقل من القسم الأول بكثير، لكنه موجود مذكور في كتابه هذا.

ولم يهتم الإمام السمين بتعليل القواعد على هذا الحدِّ؛ لأن ذلك ليس مقصده من تأليف الكتاب، وإنما مقصده من تأليف الكتاب شرح وتوجيه وإعراب النظم وما تضمنه من القراءات.

وإنما ذكره في بعض المواضع لبيان الحكمة من بعض المفردات والاستعمالات في استعمالها المفرد، لا في اندراجها تحت قاعدة، وإن كان ذلك التعليل المذكور قد يعم أمثال الحالة الجزئية المعلق عليها.

وهذه بعض الأمثلة على هذا القسم:

قال في توجيه (ذرياتنا) من قوله تعالى: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾[٢]: «وأما

---

(١) النص المحقق ص٩٠٠، ٩٠١.

(٢) الفرقان/ ٧٤.

وجه الجمع فظاهر لعطف الأزواج – وهو جمع – عليه، ففيه مناسبة وبيان لما أريد به» [١].

فالعلة هنا المناسبة، والحكم الجمع في **(ذرياتنا)** مناسبة للجمع في **(أزواجنا)**.

وقال: «لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها؛ لأنها دخلت للفرق بين المعاني» [٢].

فالعلة هي الفرق بين المعاني، والحكم هو عدم جواز حذف حركات الإعراب.

وقال أيضاً [٣]: « وعللوا ذلك بأن الرفع يرجحه النظر إلى صدر الجملة، فيكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية، والنصب يرجحه النظر إلى عجز الجملة، فيكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، والتشاكل مطلوب في كلامهم» .

وقال أيضاً [٤]: «وقال أبو شامة : وإثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل، وهو مطلوب مراعًى في أكثر القرآن، وقد يَنْدُر في بعض آي السُّور ما لا يشاكل» .

قال: – أي : أبو شامة – «وأنا أختار ترك الهمز في هذه الثلاثة على قراءة حمزة لتشاكل الفواصل».

فالعلة هنا المشاكلة، والحكم ما تضمنه كلامه، وهو ترجيح هذا على هذا.

وهاهنا أمثلة أذكرها هنا لأنها تتجاذبها البلاغة والنحو:

١ – قوله: «الثالث أن خبر كان مقدر للإبهام، ليذهب الوهم إلى كل مكروه» [٥].

---

(١) النص المحقق ص٣٨٨.
(٢) النص المحقق ص٨٦٥.
(٣) النص المحقق ص ٨٨٦، ٨٨٧.
(٤) النص المحقق ص٧٤٢، ٧٤٣.
(٥) النص المحقق ص٦٦٤.

فكون العلة من حذف الخبر وتقديره جَعْلَ الوَهْم يذهب في ذلك كلِّه إلى كلِّ مكروه، هذه ليست علة نحوية وإنما هي علة بلاغية.

٢ – قوله : «والوجه في الإفراد الانتفاء بذكر الجنس، واسم الجنس متى أضيف عَمَّ» [١].

٣ – قوله: « وفي النون فيهما -أي :(**يوم نحشرهم**) ،(**فنقول أأنتم**)- الخروج من الغيبة إلى التكلم التفاتاً إلى كلام العظماء وفي المخالفة بين الفعلين حمل الأوَّل على الاسم الكريم، والثاني الخروج من الغيبة إلى التكلم التفاتاً إلى التعظيم» [٢].

٤ – قوله: « (والأَنْصُل) جمع نَصْل، نحو فَلْس وأَفْلُس، وهو جمع قلة، وجمع كثرة نصول، والمناسب أن يراد به هنا الكثرة لأنه أبلغ» [٣].

٥ – قوله في توجيه قوله تعالى:﴿**يَتَفَطَّرْنَ** ﴾[٤] وَ(**يَنْفَطِرْنَ**) : «لكن المناسب هنا التشديد للتكثير استعظاماً لقولهم، كما قال مكِّي، ويرجِّح ذلك أيضًا أن الأكثر على التَّشديد في سورة الشُّورى؛ إذ لم يخفِّف فيها غير أبي عمرو وأبي بكر» [٥].

إلى هنا، هذا ما تيسر ذكره في الكلام عن العلة.

الأصل الثالث: الإجماع:

قال السيوطي -رحمه الله-: «والمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[٦].

قال ابن جني: إنَّما يكون حجَّة إذا أعطاك خصمك يده ألَّا يخالف المنصوص

---

(١) النص المحقق ص٨٦٦.

(٢) النص المحقق ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) النص المحقق ص٣٩٦.

(٤) مريم/ ٩٠.

(٥) النص المحقق ص٤٨.

(٦) الاقتراح ص٦٦.

والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[(١)].

والإجماع من أصول النَّحو التي استعملها النحاة، واشترطوا في الاحتجاج به شروطاً.

وهو لا يرقى من حيث القبول والقوة إلى الأصلين السابقين السَّماع والقياس، بل هو محلُّ خلاف، ولهذا لم يعدّه ابن الأنباري من أدلة النحو، واكتفى بالنقل والقياس واستصحاب الحال.

وقد حفل هذا المؤلَّف بعبارات تدل على اعتداد المؤلِّف – رحمه الله – بهذا الأصل من أصول النحو، وبه احتج وردَّ وعقَّب، ومن عباراته التي تشير إلى اعتداده بهذا الأصل، قوله: نصَّ النحاة، وهو ما عليه جماهير النحاة، كذا قال النحويون.

ومن المسائل التي استدل فيها بهذا الأصل ما يلي:

١) ردَّ على أبي عبد الله الفاسي في تضعيفه الوجه الثاني – وهو حذف النون الثانية– في توجيه قراءة (**نُجِّي**)؛ فقال[(٢)]:«وهذا الذي رجح به ليس بشيء لمخالفته جماهير النحاة».

٢) تعقب أبا علي الفارسي في قوله: «أمَّا الهمز في (**سَأْق**) فلا وجه له». فقال[(٣)]:«وقول الفارسي لا حجة فيه؛ لأنّه إنما منع همز المفرد، إلى أن قال: «وكذلك

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٩.

(٢) النص المحقق ص ١٩٧.

(٣) النص المحقق ص٥١٥.

يقول النحويون الجمع الذي على حدِّ التَّثنية.. ».

٣) عقَّب على أبي عبد الله الفاسي أيضاً في تقييد المنقوص بقوله: المجرور، فقال[١]:«وفي قوله – أي في قول الفاسي – على المنقوص المجرور، قصور؛ إذ لا فرق بين المجرور والمرفوع في ذلك، وإنما يظهر التفاوت بين المرفوع والمجرور وبين المنصوب... فلا أثر للجر فيما ذكر، إلى أن قال: كذا يقول النحويون: الوقف على المنقوص المنوَّن وعلى المنقوص غير المنوَّن، ويقيدونهما بغير حالة النَّصب، لما ذكرت لك».

٤) نصَّ على تسوية الأمرين، وعدم ترجيح قراءة على أخرى في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ [٢]؛ لأنَّ جملة الاشتغال إذا تقدمها جملة ذات وجهين جاز مراعاة صدرها ومراعاة عجزها.

قال[٣]:«وقد عرفت أنَّ النُّحاة نصُّوا على تسوية الأمرين من غير ترجيحٍ لأحدهما على الآخر».

الأصل الرابع: الاستصحاب:

قال السيوطي –رحمه الله–[٤]: «قال ابن الأنباري: هو إبْقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» .

وهومن أضعف الأدلَّة عند النَّحويين؛ إذ إنَّ أي دليل حضر يرفع حكمه، وقد

---

(١) النص المحقق ٥٥٣، ٥٥٤.

(٢) يس/ ٣٩.

(٣) النص المحقق ص٨٩٠.

(٤) انظر الاقتراح ص١١٣.

استعمله المؤلف كما استعمل غيره من الأدلة التي تقدم ذكر أمثلة استعماله لها، ومن الأمثلة على استعماله الاستصحاب:

- قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ [١] بضمِّ هاء الضَّمير، قال: «ووجه ضم الهاء الإتيان بها على أصلها كما عرفته في بابها، وحسَّن ذلك ضمَّة الكاف في (امكثوا) بعدها ففي ذلك خفة نطق على اللسان» [٢].
- وقوله: « وضعَّف الوجه الأخير - وهو حذف النون الثانية - بوجهين، أحدهما: أنَّ النُّون الثَّانية الأصْلُ فحذفها بعيد جدًّا» [٣].
- وقوله: «فمن سكَّن الكلَّ فلإيثار التَّخفيف في الجميع طردا للباب، ومن كسر الكل فلإتيانه بالأَصْلِ في الجميع، ولم يبالِ بالثقل لكونه على الأَصْلِ» [٤].
- وقوله: «والوجه في قراءتي (فُزِّعَ) و(فَزَّعَ) أن المبني للمفعول أخصر والفاعل معلوم، وأن المبني للفاعل هو الأصْلُ» [٥].
- وقوله في توجيه قوله تعالى: (أَنْ كَذَّبُوا) : «أنَّه على حذف حَرف جر ، وقدَّره بالباء أو اللَّام ، ثم قال: « واللام أَوْلى لأنَّها الأصل في العلِّيَّة» [٦].
- وقوله في توجيه (لا) من قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [٧]: «وفي (لا) حينئذ قولان، أحدهما: أنها باقية على أصلها من النفي، وهو الأظهر» [٨].

---

(١) طه/ ١٠.

(٢) النص المحقق ص ٥٢، ٥٣.

(٣) النص المحقق ص ١٩٦، ١٩٧.

(٤) النص المحقق ص ٢١٥.

(٥) النص المحقق ص٨٤٥.

(٦) النص المحقق ص ٦٦٢.

(٧) النمل/ ٢٥.

(٨) النص المحقق ص٤٨٣.

المبحث السابع
تقويم الكتاب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية وأثره فيمن بعده:

اعتاد الباحثون أن يجعلوا لقيمة الكتاب مطلباً خاصاً، ويقصدون به بيان محاسن الكتاب وتوضيح الجانب المشرق منه، سواء كان ذلك مما توصلوا إليه ببحثهم الخاص، أو بالنقل عن من تقدم من أهل العلم، ولاشك أنه من تمام البحث والتحقيق أن يتوَّج بهذا المطلب.

وقيمة كلِّ كتاب إنَّما تعرف بمعرفة قيمة موضوعه والمكانة العلميَّة المرموقة لمصنِّفه وإمامته وجودة تأليفه ومميزاته وثناء العلماء عليه واعتمادهم عليه، وما وقع فيه من اختيار وترجيح وإبداع، وجودة مصادره، وماهيَّة رسالته، ومن المقصود عنده بتأليف الكتاب.

وسأتكلم عن هذه الأمور كلِّها وأبيِّنها من خلال النقاط التالية:

الأولى: موضوع هذا الكتاب يقوم على أربعة محاور:

١ – بيان القراءات السَّبع ونسبتها إلى أصحابها.

٢ – توجيه القراءات السبع من جهة النَّحو بذكر قواعده وأقيسته وشواهده.

٣ – شرح متن حرز الأماني ووجه التهاني للإمام أبي القاسم الشاطبي.

٤ – إعراب أبيات الشاطبية إعراباً كاملاً.

وهذه الأمور كلُّها أتى فيها المؤلف بغايتها، ولم يترك لأحد أن يرجع إلى غيره فيها، فقد بين القراءات السبع بياناً شافياً، ووجهها توجيهاً كافياً، وشرح الأبيات

شرحاً مطولًا يغني عن غيره،وأعرب الشاطبية إعرابًا جاء فيه على حاجة الطلاب.

الثانية: المكانة العلميَّة المرموقة لمصنِّفه:

تقدَّم[(١)] - فيما ذكرته في ترجمته - بيان إمامة الرجل وذكر كلام العلماء فيه وأستخلص أنَّ السَّمين كان إماماً علماً عالماً جهبذاً، ومصنَّفاته خير دليل على ذلك.

الثالثة: جودة تأليف الكتاب:

من خلال دراستي لهذا الكتاب تبين لي أن المؤلف قصد الإجادة في مؤلَّفِه من خلال أمور ثلاثة:

١ – جودة الترتيب، فكان غاية في الحسن فَيَسْتَهِلُّ بذكر بيت الشاطبي عادة ثم يبدأ بفكِّ رموزه،ويعزو القراءات إلى أصحابها بدقة وضبط يقلُّ نظيرهما، ثُمَّ يتكلَّم عنها إن اقتضى المقام بما فُتِح عليه،ثم ينتقل إلى التوجيه فيذكره بتفصيلٍ قراءة قراءةً، ثمَّ ينتقل إلى إعراب البيت فيعربه إعرابًا كاملًا،وفي كثير من المواضع يختم ببيان شيءٍ في محاسن النظم وما اتَّفق له من أنواع البلاغة والبديع.

٢ – الإحاطة: لاشك أن مؤلِّفنا قصد في كتابه جمع كلِّ ما يتعلَّق بالقراءات السَّبع المتواترة وبالشَّاطبية من الكلام النافع ولذلك جاء شرحه مطوَّلًا بهذا الشكل، فهو أطول شرح على متن الشاطبي وقف عليه إلى الآن.

٣ – النقد: تقدم أن السمين كتب كتابه هذا وهو واضع بين عينيه عدة كتب، منها أشهر شروح الشاطبية وأشهر كتب التوجيه، فأشهر شروح الشاطبية إبراز المعاني لأبي شامة ، واللآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي، وأما كتب التوجيه فكان

(١) انظر ص٤٦.

يقصد غالباً بالنقد كتاب الكشف لمكي.

فهذه الكتب وغيرها تعرض للنقل منها، والنقد لها، وهذا الجزء المحقق يحتوي على شرح (١٤٤) بيتاً من أبيات الشَّاطبي ، ويحتوي على ما يقارب مائة موضع انتقد فيها أبا شامة، فكان في نقده في غاية الأدب والعلم.

الرابعة: مميزاته عن شروح الشاطبية:

وهذه النقطة متداخلة مع التي قبلها؛ لأنَّ الجودة من مميزاته، وإنَّما أزيدها بالقول بأن شرح السمين على الشاطبية يغني عن غيره، وغيره لا يغني عنه وهذا الكلام قلته عن دراسة ، ويدركه من طالع الكتاب وأمعن النظر فيه.

الخامسة: ثناء العلماء على الكتاب:

قال إمام القراء ابن الجزري -رحمه الله-[1]: «شَرَحَ الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله» ،وكفى بقول ابن الجزري هذا، فهو من هو في علم القراءات وما يتعلق به.

وقال الإمام القسطلاني[2] : « شرح الشاطبية شرحاً جليلاً أجاد فيه وأفاد، وقفت عليه وطالعته وانتفعت منه كثيراً».

ونقل عنه واستفاد منه كذلك العلامة مُلَّا علي قاري في كتابه الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي .

السادسة: اختياره وترجيحه:

تقدَّم الكلام على هذا في موضعه وبيان أنَّ الإمام السَّمين له ترجيحات كثيرة،

---

(١) غاية النهاية ١/ ١٥٢.

(٢) الفتح المواهبي ص٩٥.

وله قواعد في التَّرجيح والاختيار، وأنه لم يكن مجرد ناقل، بل كان ناقلًا راويًا محقِّقًا، يختار ما يراه صوابًا، ويضعف ما يراه ضعيفًا.

السابعة: جودة مصادره:

تقدم الكلام على مصادره بتفصيل ويكفي أن أقول هنا أنه لم يكن ينقل عن غير الأئمة في القراءات وفي النحو أيضًا.

الثامنة: المقصودون بهذا المؤلِّف:

من خلال دراستي لهذا الكتاب تبين لي أن المؤلف لم يقصد طبقة معينة من طبقات حملة العلم بل قصدهم جميعًا وأراد أن يؤلِّف لهم شرحًا يُغْنيهم عما سواه، وأن يصاحبهم في جميع مراحل طلبهم لهذا الشأن من البداية إلى النهاية، فهو يعرب الشاطبية إعراباً مفصَّلاً، وهذا ما يحتاجه المبتدئ والمتوسط، ونراه يذكر الخلاف العالي في النحو ويناقش أئمته في دقائق المسائل، وهذا شأن المتخصص المنتهي.

والخلاصة أن الكتاب جامع لجميع محاسن شروح الشاطبية، يغني عنها ولا تغني عنه، كما تقدمت الإشارة إليه.

التاسعة: أثره في مَنْ بعده:

من المتوقع مما تقدم ذكره من محاسن هذا الكتاب والثناء عليه أن يحوز منزلة كبرى ويُصْبح هو المرجع الأول في علم القراءات، ولكن ذلك لم يكن، وأرد هذا الأمر إلى سببين اثنين:

الأول: أن أكبر سبب لانتشار كتب القراءات وعموم النفع بها، هو قعود أصحابها للإقراء، فلذلك نرى أن أشهر شروح الشاطبية كان مؤلفوها جالسين للإقراء، ويقرءون الناس من خلال مؤلفاتهم.

ولم يذكر في ترجمة السمين أنه كان جالساً متفرغاً للإقراء، بل المعروف عنه التفرُّغ للتَّأليف والتَّصنيف.

الثاني: أن الناس استأنست بما وصلها واشتهر لديها من الشروح، مع اعتقادهم في أصحابها الصلاح وتجربة الانتفاع بها.

ثم إن شرح السمين لكبره لم يكن لكل أحد القدرة على الحصول عليه.

فلهذين الأمرين وغيرهما لم يحظ هذا الشرح بما حظي به غيره من الشروح المشهورة، مع أنها دونه في الجمع والتحقيق.

ومع ذلك فقد ذكر بعض الخاصة في علم القراءات والنحو استفادته منه أو أحال عليه، كالإمام ابن الجزري[1] والعلامة عبد القادر البغدادي[2]، والشهاب الدمياطي[3]، ونقل عنه الإمام المقرئ ملّا علي القارئ في كتابه الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي، وأحال إليه كثيرًا[4].

(١) انظر النشر في القراءات العشر ص٣٦٢.

(٢) شرح شواهد الشافية ص١٩٣.

(٣) اتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٨١.

(٤) انظر: الفيض السماوي(خ) ٧٥/ أ، ٩٦/ ب، ٩٧/ أ.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:

النقص والخطأ والنسيان طبعٌ جُبِل عليه الإنسان، ولا يمكن أن يكمل من جميع الجهات مهما بلغ، وليس من كتاب إلَّا وفيه ما يؤخذ وما يُردّ إلَّا كتاب الله، فهو الذي تولى الله تعالى عصمته.

وقد جرت عادة الباحثين في بحوثهم التحقيقية الجامعية بذكر ما يرونه من نقص في المؤلَّف ومنهج المؤلف، وقد اصطلح كثير على تسميتها مآخذ، وقد صارت من أدبيات البحوث العلمية.

لذلك سأحذو حذوهم وأذكر ما بدا لي أنه مآخذ في حق الكتاب ومنهج الإمام السمين فيه، ولا داعي للإعراب عن كلمات التواضع، فإن ذلك واضح وضوح النهار.

وقد أجملت الكلام على المؤاخذات في نقاط:

الأولى: قد علم مما تقدم أن المؤلف -رحمه الله- أراد بكتابه هذا أن يغني به عن سائر الشروح ويكون مفيداً للمبتدئ كما هو كذلك للمنتهي، وبعبارة أخرى يسير مع طالب علم القراءات في جميع مراحله ولا يُحْوجُهُ أثناء سيره ذلك إلى الرجوع إلى غيره.

وهذه الغاية جعلت المؤلف يتخذ أحد أركان تأليفه لهذا الكتاب إعراب أبيات الشاطبي، ولاشك أن المنتهي ليس بحاجة إلى إعراب الشاطبية، وليس فيه كبيرفائدة له ، خصوصاً الإعراب المفصل الذي التزمه المؤلف رحمه الله.

وقد يسبب ذلك شيئًا من السآمة للمنتهي المذكور، فكان من الأولى بالمؤلف لو أفرد الإعراب بتصنيف خاص يقصده من كان بحاجة إليه من المبتدئين أو

المتوسطين، ثم مع إدخاله هذا القسم من التأليف في كتابه فإنه يغرق ويطيل في الإعراب تطويلاً ابتعد عنه سائر شراح الشاطبية[١].

لقد أخذ في إعراب أحد الأبيات [٢]خمس صفحات كاملة؛ وهو البيت رقم(٩٧٢).

الثانية: اعتمد المؤلف رحمه الله بشكل كبير على الإمام أبي شامة بالخصوص في نقل الأقوال، فبالاستقراء في هذا الشرح يكاد القارئ يحكم بأن غالب الأقوال إنما نقلها عن أبي شامة، بحيث إننا نجد في بعض المواضع اختلافه مع أصل النقل في ما هو متفق تمام الاتفاق مع اللفظ الذي أورده أبو شامة.

وقد تتبعته في مواضع كثيرة وتحققت من هذا[٣].

الثالثة: عدم عزو الأقوال إلى أصحابها في كثير من المواضع، ومن الأمثلة ما تقدم عن أبي شامة، ولعل ذلك لما جرت به عادة كثير من المؤلفين الأقدمين يستفيدون من غيرهم بالنقل دون عزو[٤].

الرابعة: عدم التزام المؤلِّف في إيراده أبيات الشاطبي بما اصطلح عليه الناظم نفسه،حيث يذكر الحرف المختلف فيه موافقًا للقيد، وهو خلاف ما اصطلح عليه الناظم[٥].

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٥٨، ٧٥١، ٧٥٩.

(٢) ينظر: النص المحقق ص ٧٧٢ -٧٧٧.

(٣) انظر: النص المحقق ص ٢٢، ٣٦، ٧٠، ٨٨، ٩٧ .

(٤) انظر مثلاً: النص المحقق ص٤٨، ٩٤، ٢٣٣، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٨٠٣، ٩٥٩ .

(٥) انظر: البيت (٨٨٢) ص١٣٧، والبيت (٩٥٩) ص٦٧٢.

الخامسة: ترجيحه لبعض القراءات المتواترة على غيرها من القراءات السبع الأخرى، والأولى عدم الترجيح فيها؛ إذ كلها متواترة[١].

السادسة: الإحالة على موطن مجهول من الكتاب، والاكتفاء بقوله: « كنظائر مرَّت»، و «تقدّم هذا محررًا»، و «سبق غير مرة» [٢].

السابعة: عدم ذكره وجه الإشكال أو الخطأ، فإنه يتعقب أبا شامة والفاسي وغيرهما من العلماء في بعض المواطن بقوله: فيه نظر، أو فيه بُعْد ولا يبيِّن وجه النظر والإشكال فيه[٣].

---

(١) انظر: النص المحقق ص١١٣.

(٢) انظر: النص المحقق ص٤٩، ٥٩، ١٧٧، ٥٠٣، ٥٦٠، ٥٩٥، ٦٣٣، ٨٧٤.

(٣) انظر: النص المحقق ص٣، ١٣٩.

المبحث الثامن
وصف النسخة الخَّطيَّة الكاملة المعتمدة في التَّحقيق
مع وضع نماذج منها في صدر قسم التحقيق

لهذا الكتاب ثلاث نسخ خطِّيَّة.

أبدأ بوصف النُّسخة المعتمدة، ثمَّ أتبعها بالكلام على النُّسختين الأُخْرَيين.

النسخة الأولى: وهي النسخة الوحيدة الكاملة، موجودة في مكتبة رشيد أفندي الملحقة بمكتبة السليمانية في استنابول بتركيا، برقم(١٦-١٧-١٨).

وقد كتبت بخط نسخي معتاد واضح مقروء، ناسخها: عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، انتهى من نسخها بتاريخ الأربعاء من السابع عشر من شهر صفر سنة ١٠٤٣هـ، وقد دأب على كتابة أبيات الشَّاطبي بالمداد الأحمر، والشَّرح بالمداد الأسود، كما ورد في آخر المخطوطة.

وهي نسخة في غاية الجودة والدِّقة في النَّسخ، إلَّا ما اعتراها مما لا يخلو منه بشر من الخطأ والنسيان في بعض الأحيان.

وعدد لوحات هذه النسخة (٨٩٥) لوحة، وعدد الأسطر في كل صفحة(٢٩) سطرًا، والكلمات تتراوح ما بين (١٢-١٣) كلمة، ومقاس الصفحة (١٥,٣×٢١) سم تقريباً.

ومما تمتاز به هذه النسخة أنَّها خُطَّت بيراع عالم علامة من علماء القرن الحادي عشر[١].

وعلى طرة النسخة تملكات وأختام فيها بعض التوثيق على تنقلات النسخة وزيادة تقوية لصحة تاريخ نسخها.

النسخة الثانية: وهي موجودة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٥٦٦)، وهي ناقصة ليس فيها إلا الجزء الأول وفرش سورة البقرة من الجزء الثاني، وتقع في (٤٨١) لوحة، ولم أعتمد على هذه النُّسخة لعدم احتوائها على الجزء الذي كلفت بدراسته وتحقيقه.

النسخة الثالثة: وهي موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٤٤) قراءات وتقع في (٢٠٨) لوحة، وليس فيها غير الجزء الأول من الكتاب، ولم أعتمد عليها أيضًا لعدم احتوائها على الجزء المراد تحقيقه.

ويبدو أنه لا يوجد للكتاب نسخة كاملة، سوى النُّسخة الوحيدة المشار إليها آنفاً. وقد حاولت أنا وزملائي جاهدين في العثور على نسخة أخرى، فلم يتيسَّر لنا ذلك، وأحسب – والله أعلم – أنَّه لا يوجد غير هذه النسخة المذكورة، فقد اطَّلعت على أكثر الفهارس العامة والخاصة، فلم أظفر بشيء ذي بال .

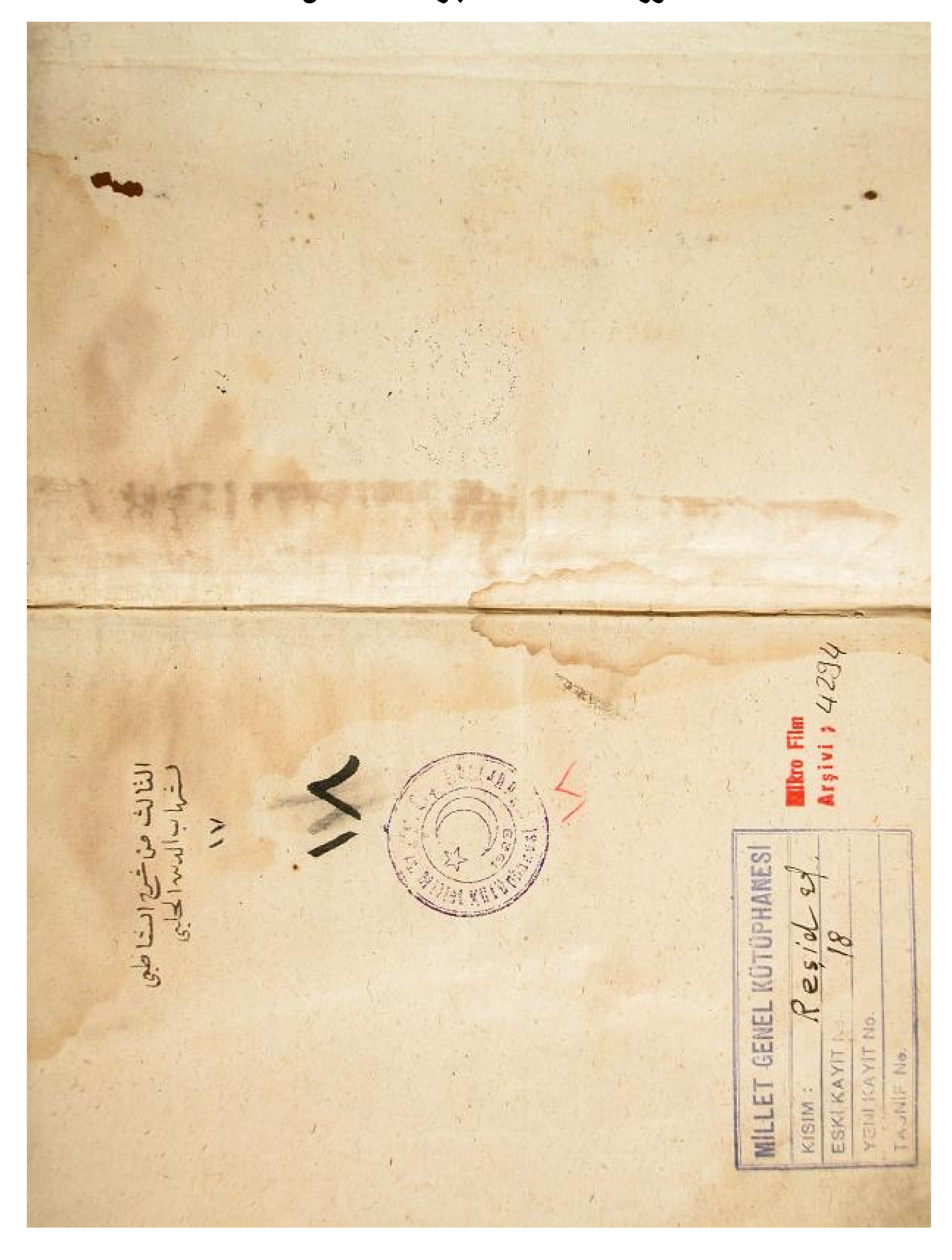
---

(١) جاء في ترجمته في شجرة النور الزكية: " أبو محمد عبد السلام بن برهان الدين اللقاني الإمام العامل المتفنِّن العمدة المحقِّق المحدِّث الأصولي، شيخ المالكية في وقته، أخذ عن والده وغيره، وعنه غالب الجماعة الذين كانوا حضروا درس والده، وأجاز أبا سالم العيَّاشي، ولد سنة (٩٧١هـ) ومات سنة (١٠٧٨)هـ بمصر، رحمه الله"، شجرة النور الزكية، ص٣٠٤.



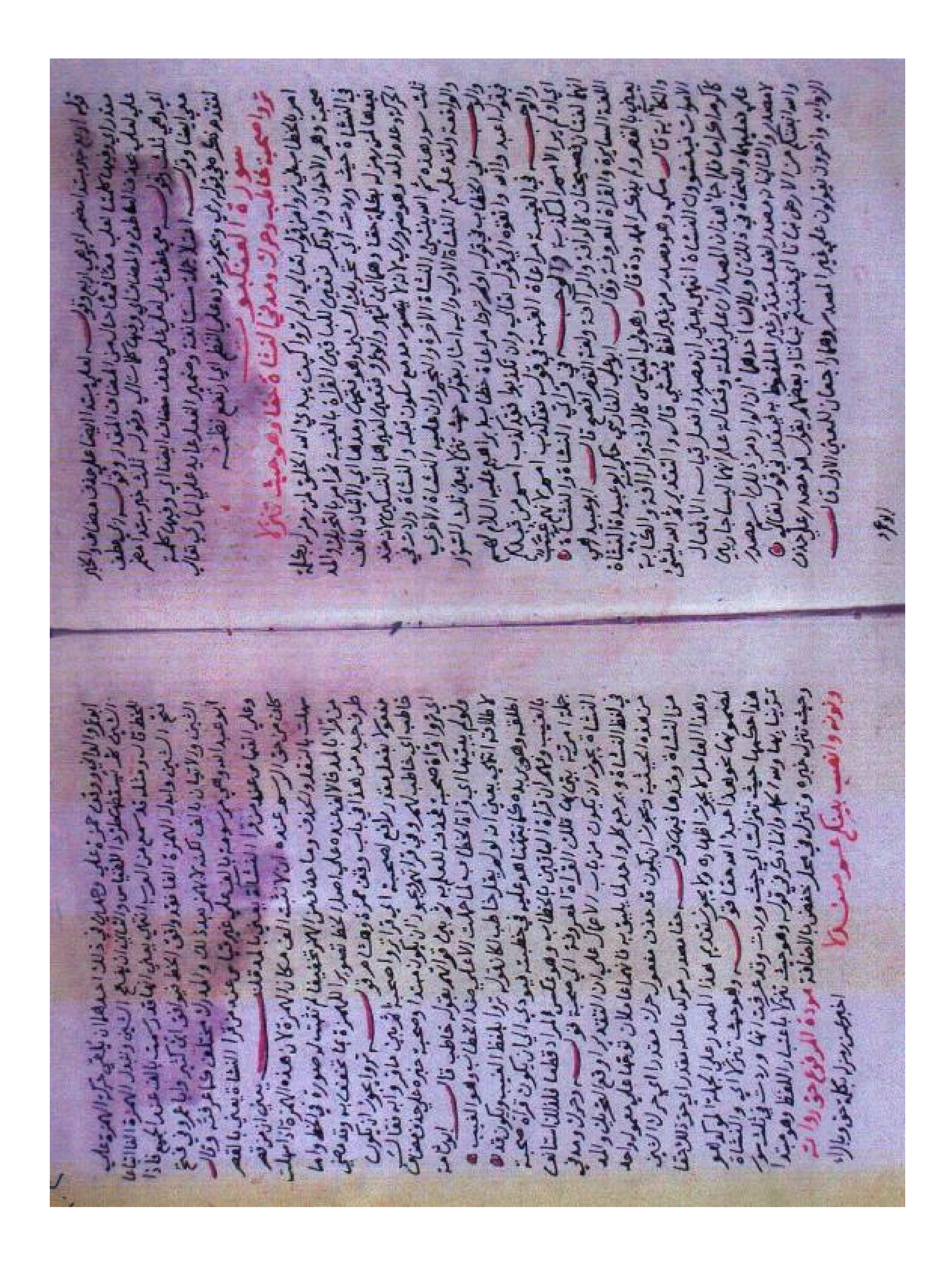
نماذج من المخطوطة المعتمدة في التحقيق

صورة صفحة غلاف الجزء الثالث من النسخة



صورة اللوحة رقم (٤٠) من المجلد الثالث من النسخة وهي الأولى بالنسبة للجزء المحقق

صورة اللوحة رقم (١٠٢) من المجلد الثالث من النسخة من منتصف المخطوطة



صورة اللوحة رقم (١٣٤) من المجلد الثالث من النسخة

صورة اللوحة رقم (١٤٩) من المجلد الثالث من النسخة وتعد الأخيرة بالنسبة للجزء المحقق

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة





القسم الثاني

النص المحقق

/ سورة مريم عليها السلام

[٤٠/ب]

٨٦٠- وَحَرْفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوٌ رِضًى وَقُلْ ... خَلَقْتُ خَلَقْنَا شَاعَ وَجْهًا مُجَمَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالحاء والرَّاء المهملتين – وهما أبو عَمْرو والكسائي – أَنَّهما قرآ[1] : ﴿ يَرِثْنِي وَيَرِثْ مِنْ ءَالِ ﴾ [2] بجزم الفعلين ، فتعيَّن لغيرهما رفعهما[3] . ثُمَّ أمر بأن يقال : – أي : يقرأ – لمن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَاعَ » – وهما الأخوان[4] – ﴿ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِن قَبْلُ ﴾ [5] ، موضع قراءة غيرهما[6] ﴿ خَلَقْتُكَ ﴾ على ما لفظ به من القراءتين .

* * *

والوجه في جزم[7] ﴿ يَرِثْنِي ويَرِثْ ﴾ أَنَّهما جواب الدُّعاء في قوله ﴿ فَهَبْ ﴾ .

---

(١) انظر : السبعة ٤٠٧ ، والمبسوط ١٧٢ ، والتذكرة ٥٢٣ ، والمنتهى ٤٦٩ ، والروضة ٢ / ٧٧١ – ٧٧٢ ، والتيسير ١٤٨ .

(٢) مريم : ٦ .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة . انظر : السبعة ٤٠٧ ، وشرح الهداية ٥٩٤ ، وجامع البيان في القراءات ٣ / ١٣٣٨ ، والوجيز ٢٤٣ ، والتجريد ٢٤٧ .

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي . انظر : السبعة ٤٠٨ ، والمبسوط ١٧٢ ، والتذكرة ٥٢٤ ، والتبصرة لمكي ٢٦٧ ، والتيسير ١٤٨ .

(٥) مريم : ٩ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

(٧) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٦١ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٤ – ٢٣٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩١ ، والكشف ٢ / ٨٤ ، والتبيان ٥٤٩ .

واستبعد أبو عُبَيْد هذه القراءة ، قال[١] : « لأنَّ الَّذي يجزم يريد الشَّرط ، أي : إنَّك إذا وهبت لي وليًا وَرِثَني ، فكيف يخبر بهذا زكريا ربَّه وهو أعلم به منه » .

وأجيب عن ذلك بثلاثة أوجه[٢] : **أحدها** : أَنَّ من يطلُب من الأنبياء عليهم السَّلام ولدًا فإنَّما يطلُبه صالحًا ، فكأَنَّ هذه الصفة مرادةٌ قطعًا ، فجزم وقطع بالْوِرَاثة بناءً على الظَّاهر المعتاد .

قال أبو شامة[٣] : « فجزم بالْوِرَاثة بناءً على ظاهر الحال ، نحو ﴿ رَبَّنَآ

(١) انظر قول أبي عبيد في : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦ ، وإبراز المعاني لأبي شامة ٣ / ٣٥٦ ، وتفسير القرطبي ١١ / ٨٦ .

(٢) انظر الأوجه الثلاثة مجتمعة في : إبراز المعاني ٣ / ٣٥٦ ، ومتفرقة في معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٦١ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٤ – ٢٣٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩١ ، والكشف ٢ / ٨٤ .

(٣) إبراز المعاني ٣ / ٣٥٦ .

وأبو شَامة : هو الإمام شهاب الدِّين أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسماعيل الدِّمشقيّ الشَّافعي . عُرِف بأبي شامة لشامةٍ كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر . ولد سنة : ٥٩٩ هـ ، بدمشق . قرأ القرآن صغيرًا ، وأكمل القراءات على شيخه السَّخاوي . رحل إلى بيت المقدس ثُمَّ إلى مصر واجتمع بشيوخها ، ثُمَّ عاد إلى دمشق ولزم الإقامة بها حتى وافته المنيّة في رمضان سنة : ٦٦٥ هـ . أَلَّف في مختلف الفنون ، فشرح الشاطبية شرحًا مطوّلًا ، ولم يكمله ، ثُمَّ اختصره وسمَّاه « إبراز المعاني » وهو مطبوع متداول ، وألَّف في الحديث والنحو ، والتَّاريخ .

انظر في ترجمته : طبقات القرّاء ٢ / ٧٩٥ ، وغاية النِّهاية ١ / ٣٦٥ .

﴿ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ﴾[١] » انتهى . وفي هذا التَّنظير نظر[٢] .

الثاني : أَنَّ وجه الجزم مراعاة لفظ الأمر وإن لم يلزم من الهبة الْوِرَاثة ، وهذا أقوى من الجزم في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[٣] .

الثالث : قال الفارسي[٤] : « أوقع العامَّ موقع الخاصِّ ، وأراد بالولي وليًّا وارثًا » .

وقال بعضهم[٥] : الرَّفع أقوى ؛ لأَنَّه سأل وليًّا هذه صفته ،/ والجزم لا يُحصِّل هذا المعنى ؛ لأَنَّ الوارث قد لا يكون بهذه الصفة . [٤١/أ]

قلت : وكأَنَّ النَّاظم – رحمه الله – استشعر بتضعيف بعضهم الجزم فأثنى عليها بقوله : « حُلْوُ رِضًى » .

والوجه في الرَّفع[٦] : أَنَّه جعل الجملة صفة لـ(وليًّا) ، أي : هب لي وليًّا

(١) إبراهيم : ٤٤ .

(٢) إذ لم يذكر أبو شامة عامل الجزم الذي بسببه جزم الفعل ، وهذا المطلوب ، لا تعليلها بيانيًا ومعنويًا ، فإنَّه لا يؤثر ، ولأنَّ المراد من التوجيه هنا بيان العامل وكيف عَمِل .

(٣) الإسراء : ٥٣ .

(٤) الحجة ٥ / ١٩١ .

(٥) قائله النحاس . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٦ .

(٦) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٣٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩١ ، والكشف ٢ / ٨٤ ، والموضح ٢ / ٨١١ ، والبيان ٢ / ١٢٠ ، والبحر المحيط ٦ / ١٧٤ ، والدر المصون ٧ / ٥٦٧ .

وارثًا مني ومن آل يعقوب ، وهي واضحة . ومثل هذه الآية جزمًا ورفعًا ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقْنِي ﴾[(١)] ، إلَّا أَنَّ الأكثر هناك على الجزم ، والأكثر هنا على الرفع[(٢)]، وقد أجمعوا على الرَّفع في ﴿ تَكُونُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا ﴾[(٣)] .

ووجه قراءة (خَلَقْنَاكَ)[(٤)] الإتيان به على طريقة إخبار العظماء ، والله تعالى أعظم العظماء ، ولأَنَّه موافق لما كَثُر من هذا النَّحو في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ﴾[(٥)] ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾[(٦)] ولأنه مناسب لما تقدم من قوله ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾[(٧)] .

---

(١) القصص : ٣٤ .

(٢) أي : أنَّ أكثر القرَّاء اتَّفقوا على قراءة الجزم في القصص ﴿ يُصَدِّقْني ﴾ سوى عاصم وحمزة قرآ فيها بالرِّفع . بخلاف ما هنا في مريم ، فإنَّ أكثرهم قرءوا بالرَّفع ﴿ يَرِثُني ويَرِثُ ﴾ عدا الكسائي وأبي عمرو قرآ فيها بالجزم .

انظر : السبعة ٤٠٧ ، ٤٩٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٣ ، ٥٩٥ ، والتيسير ١٤٨ ، ١٧١ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٣ ، ٣٤٣ .

(٣) المائدة : ١١٤ .

(٤) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٣٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٣٩ ، والكشف ٢ / ٨٥ .

(٥) الأعراف : ١١ .

(٦) الحجر : ٢٦ .

(٧) مريم : ٧ .

ووجه (خَلَقْتُكَ)[١] الحمل على قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾[٢] ، وهو في المصحف الكريم مُحتمِل للقراءتين ، فإنَّه رُسِم بغير ألف[٣] ، فقراءة (خَلَقْتُكَ) بالتَّوحيد ظاهر عليه ، وقراءة (خَلَقْنَاكَ) يحتمل حذفها تخفيفًا .

* * *

قوله : (وَحَرْفَا) مبتدأ ، وفي خبره وجهان ؛ **أحدهما** : أنَّه قوله : « حُلْوُ رِضًى » ، وفي ذلك إشكال من حيث إنَّ المبتدأ مثنَّى والخبر مفرد .

والجواب عنه من أربعة أوجه ؛ **أحدها** : أنَّ قبل (حَرْفَا) مضافًا محذوفًا، هو المبتدأ ، حُذِف وأقيم المضاف إليه مُقَامه ، تقديره : وَلَفْظُ حَرْفَي يَرِث .

الثاني : أَنَّ التَّقدير : كُلٌّ منهما حُلْوٌ .

الثالث : قال أبو شامة[٤] : « تنزيل الحرفين منزلة حرف واحد ، فكأنَّه قال : وَيَرِثُ في الموضعين حُلْوٌ ، وأنشد النَّحاة على ذلك :

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٣٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٥ ، والكشف ٢ / ٨٥ ، وشرح الهداية ٥٩٦ ، والموضح ٢ / ٨١٤ ، والدُّرَّ المصون ٧ / ٥٧٣ .

(٢) مريم : ٩ .

(٣) انظر : هجاء مصاحف الأمصار ص ١٠٠ ، والمقنع ٥١٩ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٢٦ ، والوسيلة ١٨٣ .

(٤) إبراز المعاني ٣ / ٣٥٧ .

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ » (١)

قلت : إنَّما يسوغ ذلك حيث كان الشيئان متلازمين ، كالْيَدَينِ والرِّجْلَيْنِ والْعَيْنَينِ (٢) ، وأنشدوا مثل ذلك أيضًا قول امرئ القيس :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُّ (٣)

---

(١) البيت من الكامل . نُسِب لسُلْمِيّ بن ربيعة في : النوادر ٣٧٥ ، وشرح الحماسة للمعرِّي ١ / ٣٤٩ ، وشرح الحماسة للأعلم ١٦٣ ، والحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٣ . وورد منسوبًا لِعِلْبَاء بن أَرْقَم في الأصمعيات ص ١٦١ . برواية :

* وَكَأَنَّما في العين ...

وانظر البيت في : شواهد التوضيح ٦٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٠٩ ، وتمهيد القواعد ١ / ٤١٤ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٤٩ .

وجاء في بعض المصادر السابقة (فكأنَّ) بدل (وكَأَنَّ) .

و(سُلْمِيُّ بن ربيعة) روي بوجهين ، أحدهما : بضَمِّ السِّين وسكون اللَّام وتشديد الياء . والثاني : (سَلْمى) بفتح السين وسكون اللَّام والقصر . انظر : الخزانة ٨ / ٤٩ .

والشاهد في البيت (كُحِلَتْ) ولم يَقُل (كُحِلَتَا) مع أنَّ الضمير فيه يعود على (الْعَيْنَيْن) ، وأفرد لأنَّ العينين في تَلازُمِها كالشَّيء الواحد فعومل معاملة المفرد .

(٢) قال ابن مالك : « ويعاقب الإفراد التَّثنية ، في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ... » شرح التسهيل ١ / ١٠٩ .

وانظر : أمالي ابن الشجري ١ / ١٨١ – ١٨٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(٣) البيت من الهزج . وهو في ملحقات ديوانه ٤٧٣ .

والزُّحْلُوقه : آثار تَزَلُّج الصبيان من فوق التَّل إلى أسفله . ويروى : زُحْلُوفة ، بالفاء . وهي لغة أهل العالية ، وتميم تقوله بالقاف . انظر : الصحاح (زحلف) ٤ / ١٣٦٨ ، واللسان (زحلف) ٩ / ١٣١ .

انظر في البيت : المحتسب ٢ / ١٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٣ ، وشرح التسهيل =

الرابع : أَنَّ (حُلْوُ رِضًى) خبران معًا عن المبتدأ ، وما عطف عليه ، أي : هذا حُلْوٌ وهذا رِضًى ، ويلزم من اتِّصاف أحدهما بأحد الوصفين اتِّصافه بالآخر من حيث المعنى ، فإنَّ الحُلْوَ مرْضِي ، والمُرْضِي حُلْوٌ .

الوجه الثاني[1] : أَنَّ الخبر قوله : (بالجَزْم) ، أي : حَرْفَا يَرِث مستقرَّان بالجزم ، نحو : الزَّيدان بالدَّار ، ويكون (حُلْو) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو حُلْوٌ ، و(رِضًى) صفته أو خبر ثانٍ إنْ أعربنا (حُلْو) خبرًا كما تقدَّم في أحد الأوجه .

قوله : (خَلَقْتُ) مبتدأ ، و(خَلَقْنَا) مبتدأ ثانٍ ، وخبره مقدَّر ، أي : خَلَقْتُ في مكانه خَلَقْنَا ، والجملة خبر الأَوَّل ، ويجوز أن يكون (خَلَقْنَا) فاعلًا بذلك الجارِّ المقدَّر ، أي : استقرَّ في مكانه خَلَقْنَا ، والجملة نصب بـ (قُلْ) ، ويجوز أن يكون (قُلْ) مُضَمَّنًا معنى « اجعل » أي : اجعل خَلَقْتُ خَلَقْنَا في قولك ، أي : في قراءتك .

قوله : (شَاعَ) ، أي : شَاعَ ذلك ، و (وَجْهًا) تمييز ، و (مُجَمَّلًا) نعته ، أي : شاع وجه ذلك المُجَمَّل لصحَّته معنى ورواية ، وهذه الجملة مستأنفة للثَّناء على هذه القراءة[2] .

=

١ / ١٠٩ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٨٠ ، وتمهيد القواعد ١ / ٤١٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٤٧ .

والشاهد فيه : (بِهَا العينان تَنْهَلُّ) حيث أخبر عن (العينان) بالمفرد ؛ لأنهما متلازمان لا يغني أحدهما عن الآخر .

(١) في خبر (حرفا) المتقدِّم .

(٢) كذلك أعربها الفاسي . وهي عند شعلة خبر لـ(خَلَقْتُ) ، و(خَلَقْنَا) حال .
انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٤٥ ، وشرح شعلة ٤٣٠ .

٨٦١- وَضَمَّ بُكِيًّا كَسْرُهُ عَنْهُمَا وَقُلْ عُتِيًّا صُلِيًّا مَعْ جُثِيًّا شَذًا عَلَا

/ أخبر عن حمزة والكسائي ؛ لأَنَّ الضَّمير في (عنهما) عائد على ما دلَّ عليه [٤١/ب] رمزهما في البيت السابق في قوله : « شَاعَ » ، أَنَّهما قرآ ﴿ سُجَّدًا وَبِكِيا ﴾[١] بكسر ضم الباء ، فتعيَّن لغيرهما ضَمُّها[٢] .

ثُمَّ أمر بأن يقال ذلك بكَسْر الضَّمِّ في أوائل هذه الكلم الثَّلاث ، وهي عِتيًّا وصِلِيًّا وجِثِيًّا ، من قوله تعالى : ﴿ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٤] ، ﴿ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾[٥] ، ﴿ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾[٦] لمن رمز له بالشِّين والْعَيْن من « شَذًا عَلَا » - وهم الأخوان أَيضًا وحَفْص[٧]- فتعيَّن لغيرهم ضمُّ الجميع[٨] .

---

(١) مريم : ٥٨ .

(٢) انظر : السبعة ٤٠٧ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٣ ، والتبصرة لمكي ٢٦٧ ، والتيسير ١٤٨ ، وإرشاد المبتدي ٤٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٤١ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٤ .

(٣) مريم : ٨ .

(٤) مريم : ٦٩ .

(٥) مريم : ٧٠ .

(٦) مريم : ٦٨ .

(٧) هو أبو عمرو ، حَفْص بن سليمان بن الْمُغِيرة البَزَّاز الكُوفيّ ، تلميذ عاصم وابن زوجته ، وأتقن القراءة عنه . توفي سنة ثمانين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ١٥٦ ، وغاية النهاية ١ / ٢٥٤ .

(٨) انظر : المصادر السابقة .

فتحصَّل من ذلك أَنَّ الأخوين يكسران في الأربع : بِكِيًّا وعِتِيًّا وصِلِيًّا وجِثِيًّا ، وأَنَّ حفصًا وافقهما في غير (بُكِيًّا) ، وأنَّ الباقين ضمُّوا الجميع .

وقدَّم الناظم وأخَّر في هذا البيت وفيما قبله ، فقدّم ترجمة (خَلَقْنَاكَ) على (عِتِيًّا) ، و(بِكِيًّا) على (عِتِيًّا) ، وقال أبو عبد الله[١] : « وقدَّم ترجمة (خَلَقْنَاكَ) على عتيا و(بُكِيًّا) على (عِتِيًّا) و(عِتِيًّا) على (صِلِيًّا) و(جِثِيًّا) على حسب ما تأتّى له ، والتَّرتيب : عِتِيًّا ثُمَّ خَلَقْنَاك ثُمَّ بُكِيًّا ثُمَّ صِلِيًّا وجِثِيًّا » ولا بأس به .

واعلم أنّ (عِتِيًّا) في هذه السورة مذكور مرَّتين[٢] ، الأَوَّل قوله ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾[٣] ، والثَّاني قوله ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٤] ، ولم يُنبِّه النَّاظم على ذلك كما نَبَّه على تكرير (يرث) في قوله : « وَحَرْفَا يَرِثْ »[٥] .

---

(١) اللآلىء الفريدة ٣ / ١٤٦ .

(٢) وهو بمعنى : الهَرَم والكبر ، وكل من انتهى شبابه يقال فيه : عَتَا عُتُوًّا وعُتِيًّا وعِتِيًّا . وبمعنى : التَّجبُّر والاستكبار وتجاوز الحدِّ .

انظر : الصحاح (عتا) ٦ / ٢٤١٨ ، والمفردات (عتا) ٣٣٣ ، واللسان (عتا) ١٥ / ٢٧ ، وعمدة الحفاظ (عتو) ٣ / ٣٦ .

(٣) مريم : ٨ .

(٤) مريم : ٦٩ .

(٥) جزء بيت للشاطبي وقد تقدَّم قريبًا في أول هذه السورة برقم (٨٦٠) .

والوجه[1] في ضَمِّ الفاء وكَسْرها من هذه الكلم الأربع أَنَّ عِتيًّا وصِليًّا مصدران لـ: عَتَا يَعْتُو[2] ، وصَلِيَ بالنَّار يَصْلَى ، وأَنَّ بُكِيًّا وجِثِيًّا جمعا بَاكٍ وجَاثٍ . إذا عرفت ذلك فاعلم أَنَّ أصل الجمع فُعُول ، إِلَّا أنَّ لام عِتِيًّا وجِثِيًّا واو ؛ لأَنَّهما من عَتَا يَعْتُو ومن العُتُوِّ ، ومن جَثَا يَجْثُو[3] . ولام بُكِيًّا وصِلِيًّا ياء؛ لأَنَّهما من بَكَى يَبْكِي وصَلِيَ يَصْلَى[4] .

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٣٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٢ ، والكشف ٢ / ٨٤ – ٨٥ ، والموضح ٢ / ٨١٣ ، والبيان ٢ / ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) ويحتمل (عِتِيًّا) أنْ يكون جمع (عَاتٍ) أيضًا ، على فُعُول وأصله : عُتُوٌّ .

قال الصيمري : « وتبدل الياء من الواو المشدَّدة إذا كانت في موضع حرف إعراب في الجمع ، نحو : عاتٍ وعُتِيٍّ ، وجَاثٍ وجُثِيٍّ وعَصًا وعُصِيّ ، والأصل : عُتُوٌّ ، وجُثُوٌّ ، وعُصُوٌّ .. قال : وإنَّما وجب القلب في هذا ؛ لأنَّ الواو المشدَّدة ثقيلة في نفسها وقد تطرفت ، والطرف يكثر التغيير فيه ، فاستثقلوا واوًا مشدَّدة في الطرف ، وهي في جمع ، والجمع أثقل من الواحد .. » التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٢٧ .

وانظر : الكتاب ٤ / ٣٨٤ ، والأصول ٣ / ٢٥٦ ، والتكملة ٦٠٤ ، والمنصف ٢ / ١٢٣ ، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٥٧٠ ، والممتع ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٠١ .

(٣) جَثَا : جلس على ركبتيه ، أو بَرَكَ عليها ، وأصله من : تَجَاثى القوم على ركبهم لأمرٍ عظيم ، إذا بَرَكُوا .

وتحتمل لامه أن تكون واوًا وأن تكون ياءً ، من : جَثَا يَجْثُوا جُثُوًّا ، وجَثَا يَجْثي جِثِيًّا .

انظر : الصحاح (جثا) ٦ / ٢٢٩٨ ، والمفردات (جثا) ٨٦ ، واللسان (جثا) ١٤ / ١٣١ ، وعمدة الحفاظ (جثو) ١ / ٣٥٥ ، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ٧٨ .

(٤) صَلِيَ فلان بالنار صُلِيًّا : احترق ، وصَلَيْت الرجل نارًا إذا أدخلته النار وجعلته يصلاها .
انظر : الصحاح (صلا) ٦ / ٢٤٠٣ ، واللسان (صلا) ١٤ / ٤٦٧ .

فأصل عِتِّيا عُتُوْوٌ بواوين ، الأولى زائدة والثَّانية لام ، فاستُثْقِل توالي أربع متجانسات ، وتوالي مثلين مرتين[١] .

فإِنَّ الضَّمتين مثل الواوين ، وتكرَّرت ضمَّتان ، وتكرَّر واوان ، فقلبنا اللَّام ياءً ؛ ليخفَّ اللَّفظ ، فصار عُتُوْيًا ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسُّكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت ، وكسر ما قبل هذه الياء المنقلبة عن الواو ليمكن النطق بذلك . وكذلك في (جِثِيًّا) ، العمل واحد[٢] .

وقيل[٣] : « إنّما قلبت هذه الواو الأخيرة ياء ؛ لأنَّه لم يوجد واو متطرفة بعد متحرِّك ، ولم ينظروا إلى حجز واو فُعُول[٤] ، ففعلوا فيه ما فعلوا في نحو « أَدْلٍ » ، كسروا ما قبل واو فُعُول فانقلبت ياءً فلزم قلب الواو الثَّانية ياءً ، ثُمَّ أُدغم فصار عِتِيًّا وجِثِيًّا » انتهى .

---

(١) انظر : التبيان ٥٤٩ .

(٢) انظر : حجة أبي زرعة ٤٣٩ ، والكشف ٢ / ٨٤ ، والموضح ٢ / ٨١٢ ، والبيان والتعريف ٢ / ٤٦٥ ، والبيان ٢ / ١٣٠ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧١ .

(٣) قاله أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٥٨ .

(٤) لم ينظروا إلى واو « فُعُول » لأنّها حاجز غير حصين ، قال ابن عصفور : « وإنَّما جاز القلب على قلَّته لكون الواو متطرفة لم يفصل بينها وبين الضمَّة إلَّا حاجز غير حصين ، وهو الواو الساكنة الزَّائدة الخفيَّة بالإدغام .. » . الممتع ٢ / ٥٥٠ .

وهذا مذهب سيبويه في تصريف (عُتِيٍّ) إذْ شبّهه بتصريف (أَدْلٍ) في جمع (دَلْو) .

انظر : الكتاب ٤ / ٣٨٤ ، والأصول ٣ / ٢٥٦ ، والمنصف ٢ / ١٢٣ .

قلت : قوله : لم يُوجَد واو .. إلخ ، لابدَّ من قيدين آخرين ، أحدهما : أنْ تكون تلك الحركة ضمة ، والثَّاني : أنْ يكون ذلك في الأسماء المعربة ، تحرُّزٌ من (يَدْعُو) وبابه ، ومن (هُوَ) ، ولهذه المسألة باب هو أليق بها من هذا[١] .

وأمّا صِليًّا وبُكِيًّا فأصلهما : صُلُوي وبُكُوي ، وأمرهما سهل ؛ لأنَّه اجتمع فيهما ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسُّكون ، فقلبت الواو / ياء [٤٢/أ] وأدغمت . ومن كسر أَتْبَع الفاء للعين في حركتها[٢] ، وإن كانت هذه الحركة عارضة ؛ إذْ أصلها الضَّمُّ كما عرفته .

واعلم أنّ الإعلال في الجمع من هذا النَّوع ، فيما كان لامه ياء ، واجب[٣]، وكذا المصدر نحو : بُكِي وصِلِي ؛ لاجتماع الواو والياء وسبق

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٣٨٣ ، والإيضاح للفارسي ٦٤ ، والتكملة ٦٠٥ ، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٨٢٦ ، والمنصف ٢ / ١١٨ ، وشرح التصريف للثمانيني ٤٨٠ ، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٥٩١ ، وشرح الملوكي ٤٦٧ ، وابن يعيش ٥ / ٣٥ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٦١ ، ١٦٩ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٨٩٨ .

(٢) قال سيبويه : « وقد يكسرون أوَّل الحروف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي لغة جيِّدة » الكتاب ٤ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

وقال الرضي : « ويجوز لك في فاء فُعُول : جمعًا كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء ؛ أن تتبعه العين ، وأن لا تتبعه ، نحو : عُتِيٍّ ودُلِيٍّ » . شرح الشافية ٣ / ١٧٣ . وانظر : المصادر السابقة .

(٣) قال ابن عصفور : « والسبب في ذلك - أي إعلال الجمع - ثقل الجمعية مع شبهه بـ« أَجْرٍ » و« أَدْلٍ » ، قال : ومن العرب من يكسر حركة الفاء اتباعًا لحركة العين ، فيقول « عِصِيٌّ » . وضمُّها أفصح وأكثر » . الممتع ٢ / ٥٥١ .

وانظر : التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٢٧ ، والمنصف ٢ / ١٢٣ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٧٣ .

إحداهما بالسكون ، مع استيفاء شروط[١] حرَّرتها في علم التَّصريف .

وإنْ كانت اللام واوًا وجب الإعلال أيضًا في الجمع ، نحو : عِصِيٍّ ودِلِيٍّ، وشذَّ قولهم[٢] : « إِنَّكُم لتَنْظُرون في نُحُوٍّ أَمْرِه » ، وإن كان ذلك مصدرًا فالوجهان ، والأكثر التَّصحيح[٣] ، وقد جاء القرآن بكليهما ، قال تعالى هنا ﴿ عِتِيًّا ﴾ بالإعلال ، وقال في موضع آخر ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾[٤] . وهذه مواضع يصعب استخراجها على من لا يتدرَّب بعلم التَّصريف .

* * *

قوله : و (ضَمُّ) مبتدأ ، و (بُكِيًّا) في محلِّ خفضٍ بالإضافة ، و (كَسْرُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و(عَنْهُمَا) خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، أي : ضَمُّ بُكِيًّا كَسْرُهُ مُسْتَقِرٌ عَنْهُما .

---

(١) انظر في هذه الشروط : التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٢٥ ، وشرح الملوكي ٤٦٧ ، ٤٨١ ، والممتع ٢ / ٥٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٠ ، ١٧٣ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٨٩٥ ، ٩٠٢ ، والمساعد ٤ / ١٥٤ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٩٦ .

(٢) ورد هذا القول فيما اطلعت عليه : « إنَّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ » . و« نُحُوٌّ » جمع « نَحْو » . والقياس فيه : (نُحِيٌّ) ؛ لأنَّه جمع على (فُعُول) وآخره واو مضموم ما قبلها .
انظر : الكتاب ٤ / ٣٨٤ ، والأصول ٣ / ٢٥٦ ، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٨٢٨ ، والمنصف ٢ / ١٢٣ ، وشرح الملوكي ٤٧٨ ، والممتع ٢ / ٥٥١ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٧١ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٠١ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) الفرقان / ٢١ .

قوله : (عُتِيًّا) مبتدأ على حَذْف مضاف ، فقدَّره أبو شامة[١] : كَسْرُ عُتِيًّا وَمَا بَعْدَه ، وقوله : (شَذًا عَلَا) خبره ، وقدّره أبو عبد الله[٢] : « وضَمُّ عُتِيًّا ، و (صُلِيًّا) : معطوف حذف منه العاطف ، و(مَعْ جُثِيًّا) حال من « عُتِيًّا » و« صُلِيًّا » و (شَذًا) خبر مبتدأ محذوف ، أي : كَسْره شَذًا » انتهى .

يعني: والجملة خبر الأَوَّل[٣] . ولكلٍّ من التَّقديرين مرجِّح، أمّا مرجِّح الأَوَّل؛ فلأنَّ فيه الحذف مرة واحدة ، وأمّا مرجِّح الثَّاني ؛ فلأنَّه أوفق لقوله أَوَّلًا : وضَمُّ بُكِيًّا كَسْرُه ، فقدَّر ما دَلّ عليه هذا المنطوق ، إلّا أنّ فيه حذفين ، حذف المضاف من الأَوَّل ، وحذف المبتدأ المخبر عنه بـ« شَذًا » ، و(عَلَا) جملة فعلية صفة لـ« شَذًا » ، وتقدَّم[٤] أَنَّ معنى الشَّذا : الطِّيب ، أو بقيَّة النَّفْس[٥] .

---

(١) إبراز المعاني ٣ / ٣٥٨ .

(٢) هو الإمام جمال الدِّين محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المغربي الفاسي . ولد بفاس سنة نيِّف وثمانين وخمسمائة للهجرة . وهو شيخ القراء في مدينة حلب .

قرأ على أبي القاسم عيسى الشافعي ، وكان خبيراً باللغة ، له كتاب اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة . قال عنه الذهبي : « وشرحه للشاطبية مفيد في غاية الحسن » . توفي في مدينة حلب سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : طبقات القرَّاء ٢ / ٧٩٣ ، وغاية النهاية ٢ / ١٢٢ .

وانظر فيما ذكره عنه المؤلف : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٤٦ .

(٣) أي : جملة « كَسْرُهُ شذًا » ، خبر المبتدأ « عُتِيًّا » .

(٤) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٢٢ ، ٥١١ . والعقد النضيد (خ) ٢ / ٢٢١ / ب ، ٢٢٧ / أ .

(٥) قال الجوهري : « والشَّذاة : بقيَّة القُوَّة والشِّدَّة » الصحاح (شذا) ٦ / ٢٣٩٠ .

وانظر : اللسان (شذا) ١٤ / ٤٢٧ ، والقاموس (شذا) ١٢٩٩ .

٨٦٢- وَهَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا جَرى حُلْوُ بَحْرِهِ   بِخُلْفٍ وَنِسْيًا فَتْحُهُ فَائِزٌ عُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالجيم من « جَرَى » وبالحاء المهملة من « حُلْوُ » وبالباء الموحدة من « بَحْره » - وهم وَرْش[1] وأبو عمرو وقالون[2] - أنَّهم قرءوا[3] ﴿ لِيَهَبَ لَكِ ﴾[4] بالياء مكان الهمزة كما لفظ به بخلاف[5] عن قالون وحده .

ثم أخبر عمَّن رمز له بالفاء والعين المهملة من « فَائِزٌ عَلَا » - وهما حمزة وحَفْص - أنَّهما قرآ : ﴿ وَكُنتُ نَسْيًا ﴾[6] بفتح النُّون ، فتعيَّن لغيره كسرها[7] .

* * *

(١) هو : أبو القاسم ، عثمان بن سعيد المصري ، لقَّبه نافع « ورشًا » لشدَّة بياضه، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصريّة في زمانه ، فقرأ عليه أحمد بن صالح الحافظ ، وداود بن طيبة ، وأبو يعقوب الأزرق ، وغيرهم . توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومئة للهجرة .
انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ١٧٧ ، وغاية النِّهاية ١ / ٥٠٢ .

(٢) هو : أبو موسى ، عيسى بن مَيْنَاء بن وَرْدَان بن عيسى ، ربيب نافع وقارئ أهل المدينة ونحويهم في زمانه . و« قالون » لقب أطلقه عليه نافع ؛ لجودة قراءته . وقيل : لقَّبه بذلك مالك بن أنس . و« قالون » لفظة رومية بمعنى : الجيِّد . توفي سنة عشرين ومئتين للهجرة.
انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ١٧٩ ، وغاية النِّهاية ١ / ٦١٥ .

(٣) وقرأ الباقون بالهمزة (لأَهَبَ) ، انظر : السبعة ٤٠٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٤ ، والمنتهى ٤٧٠ ، والتبصرة لمكي ٢٦٧ ، والعنوان ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٤١ .

(٤) مريم : ١٩ .

(٥) اختلف في قالون . انظر : جامع البيان ٣ / ١٣٤٠ ، والنشر ٢ / ٢٤١ ، والاتحاف٢/ ٢٣٤.

(٦) مريم : ٢٣ .

(٧) انظر في القراءتين : السبعة ٤٠٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٤ ، والتيسير ١٤٨ ، والعنوان ١٢٦ ، والتجريد ٢٤٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٥ .

والوجه[١] في قراءة : (لِأَهَبَ) بالهمز إسناده إلى الرَّسول ، وإنَّما أسند إليه ؛ لأنَّه سبب فأسند إليه لملابسته لذلك ، أي : إنَّما أنا رسول من استعذت به لأكون سببًا في هذا الغلام لك بالنَّفخ في الدِّرع ، ويقوِّي هذه القراءة أنَّها مرسومة بالألف[٢] .

والوجه في قراءة (لِيَهَبَ) أحد وجهين : إمّا أن تكون الياء بدلًا من الهمزة ، وهو قياس تخفيفها ؛ لأنَّها مفتوحة بعد مكسور ، نحو : (لِـئَلا) ، فيتَّحد معنى القراءتين لفظًا ومعنًى ، غاية ما فيه أنَّه خفف[٣] .

وإمّا أن تكون الياء أصلًا بنفسها والفعل مسند لضمير غائب ، إمّا الرَّب سبحانه وتعالى وإمّا الرَّسول ، وتقدَّم[٤] معنى إسناد الهبة إلى الرَّسول ووجه مجازه .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٣٦ – ٢٣٧ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٥ ، والكشف ٢ / ٨٦ ، والموضح ٢ / ٨١٥ ، والفريد ٤ / ٣٤٨ .

(٢) انظر : هجاء مصاحف الأمصار ٩٤ ، والمقنع ٣٥٤ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٢٨ ، والوسيلة ٣٧٢ .

(٣) وهو من باب تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها .

قال سيبويه : « واعلم أنَّ كلَّ همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنَّك تبدل مكانها ياءً في التَّخفيف ، وذلك قولك في المِئَر : مِيَرٌ » . الكتاب ٣ / ٥٤٣ .

وانظر : المقتضب ١ / ٢٩٣ ، وابن يعيش ٩ / ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٠٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٤٥ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٧٦٤ ، والارتشاف ١ / ٢٧١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٥٧٩ ، والمساعد ٤ / ١١٣ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٨٥ ، وتمهيد القواعد ١٠ / ٥٠٤٤ ، والمقاصد الشافية ٩ / ٨٦ .

(٤) تقدَّم قبل أسطر من هذا .

والوجه(١) في قراءتي/ النَّسْي والنِّسْي أنَّهما لغتان في الشَّيء الحقير الذي من حقِّه أن يُنْسى ولا يُلتفت إليه ، كالشَّنِّ البالي(٢) ، والخِرْقَة البالية ، والعَصَا ، والقَدَح(٣) ، والشِّظَاظ(٤) ، تمنَّت لما لحقها - من فَرْط الحياء ، أو لما يقع النَّاس فيها - أن تكون نِسْيًا لا يُؤْبه له . [٤٢/ب]

* * *

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٦٥ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٥ - ١٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٦ ، والفريد ٤ / ٣٥٢ ، والدر المصون ٧ / ٥٨٢ .

وقد رجّح النَّحاس كسر النُّون لأنَّه أولى في العربية من جهتين ، إحداهما : أنَّ المفتوحة مصدر والمكسورة اسم ، والاسم ههنا أولى من المصدر .

والجهة الأخرى : أنَّ المصدر إنَّما يستعمله العرب ههنا على فِعْلان ، فيقولون : نَسِيتُ نِسْيَانًا .

ينظر : إعراب القرآن ٣ / ١١ - ١٢ .

(٢) الشَّنُّ : الخَلَقُ من كلِّ آنية صُنِعَت من جِلْد ، وجمعها : شِنَان ، ومنها القِرْبة الخَلَق والسِّقَاء الخَلَق كذلك .

انظر : التهذيب (شن) ١١ / ٢٧٩ ، والصحاح (شنن) ٥ / ٢١٤٦ ، واللسان (شنن) .

(٣) القَدَح : بفتح القاف والدَّال واحد الأَقْدَاح التي للشرب .

انظر : التهذيب (قدح) ٤ / ٣١ ، والصحاح (قدح) ١ / ٣٩٤ ، واللسان (قدح) ٢ / ٥٥٤ .

(٤) الشِّظَاظُ : العُود الذي يُدخل في عُرْوة الجُوَالِق . وقيل : الشِّظَاظُ : خُشَيبة عَقْفَاء مُحدَّدة الطَّرف توضع في الجُوَالِق يُشَدُّ بها الوعاء .

انظر : الصحاح (شفظ) ٣ / ١١٧٣ ، واللسان (شفظ) ٧ / ٤٤٥ ، والقاموس (شظظ) ٦٩٦ .

قوله (وَهَمْزُ) مبتدأ ، و (أَهَبْ) خَفْضٌ بالإضافة ، و (بِالْيَاء) خبره ، أي : مُسْتَقِر بِالْيَاء ، و (جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ)[1] مستأنف للثَّناء على هذه القراءة؛ لأنَّ الهبة فيها مسندة إلى الواهب حقيقة على أحد التأويلين ، ويجوز أن يكون (جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ) هو الخبر ، و (بِالْيَاءِ) حال ، أي : ملتبسًا بالياء، أو مبدلًا بالياء .

وما أحسن ما اتَّفق له في قوله : (جَرَى حُلْو بَحْرِهِ) وهي كناية حسنة ؛ لأنَّ العالم يُكْنَى عنه بالبحر وعن علمه بالماء الحُلْو العَذْب .

قوله : (بِخُلْفٍ) حال ، قال أبو عبد الله[2] : « من الهاء في « بحره » ، أي : ملتبسًا بخلف » . ولم يُبيِّن عود الضَّمير ، والظَّاهر أنَّه عائد على (أَهَبْ)[3] ؛ لأنَّه المختلف فيه ، ويجوز أن يعود على القارئ وإن لم يجرِ له ذكر ؛ لدلالة السياق عليه .

قوله (وَنِسْيًا) مبتدأ ، وأبقاه منصوبًا على الحكاية ، و (فَتْحُهُ) مبتدأ ثانٍ ، أي : فتح نونه ، و (فَائِزٌ) خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأول ، و (عُلَا) تمييز ، أي: فَائِزٌ عُلَاه ، أو عُلا جمع عُلْيا .

---

(١) كذلك أعربه الفاسي . وأعربه شعلة خبرًا لـ(هَمْزُ) .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٤٨ ، وشرح شعلة ٤٣١ .

(٢) اللآلىء الفريدة ٣ / ١٤٨ .

(٣) وكذلك جعله شعلة عائدًا على (هَمْزُ أهب) .

انظر : شرح شعلة ٤٣١ .

٨٦٣- وَمِنْ تَحْتِهَا اكْسِرْ وَاخْفِضِ الدَّهْرَ عَنْ شَذاً ... وَخَفَّ تَسَاقَطْ فَاصِلاً فَتُحُمِّلاَ

أمر بكسر الميم ، وخَفْضِ التَّاء في قوله تعالى : ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ ﴾[1] لمن رمز له بالألف من « الدَّهْرَ » ، وبالعين المهملة من « عَنْ » ، وبالشِّين المعجمة من « شَذًا » – وهم نافع وحَفْص والأخوان – فتعيَّن لغيرهم فتح الميم ونصب التاء[2] .

ثم أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَاصِلًا » – وهو حمزة – أَنَّه خَفَّفَ ﴿ تَسَاقَطْ عَلَيْكِ ﴾[3] ، فتعيَّن لغيره إلَّا حفْصًا تشديدها[4] ، وستأتي قراءة حَفْص في البيت الآتي .

والوجه[5] في قراءة (مِنْ تَحْتِها) بالكسر والخفض : أَنَّه أسند النِّداء إلى عيسى ، أو إلى جبريل ، وجعل (مِنْ) جارة ، و (تَحْتِها) مجرورًا بها ، وهذا

---

(١) مريم : ٢٤ .

(٢) انظر : السبعة ٤٠٨ ، وجامع البيان في القراءات ٣ / ١٣٤٠ ، والتيسير ١٤٨ ، والوجيز ٢٤٣، والعنوان ١٢٦ ، والمستنير ٢ / ٢٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٣) مريم : ٢٥ .

(٤) انظر : السبعة ٤٠٩ ، والمبسوط ١٧٣ ، والغاية ٩٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٥ ، والتيسير ١٤٩ ، والعنوان ١٢٦ ، والمستنير ٢ / ٢٨٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٥ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٧ ، والكشف ٢ / ٨٦ – ٨٧ ، وشرح الهداية ٥٩٨ ، والموضح ٢ / ٨١٦ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٣ ، والدر المصون ٧ / ٥٨٣ .

الجارُّ إمّا متعلِّق بالفعل[١] ، وإمّا بمحذوف على أنّه حال[٢] ، أي : كائنًا مِنْ تَحْتِها، فإنْ كان المنادي عيسى ، فمعنى كونه من تحتها : أَنَّه تحت بنائها ؛ لأَنَّه محلُّ الوِلادة ، وإنْ كان جبريل ، فقيل[٣] : لأَنَّه كان لها بمنزلة القابلة ، وقيل : بل كان في أكمة أسفل من مكانها ، وقيل[٤] : الضمير في ﴿ تحتها ﴾ لـ« النَّخْلة » .

والوجه في الفتح والنصب : أَنَّه أسند الفعل إلى (مَنْ) جعلها موصولة، والظَّرف صلتها ، والمراد بـ« مَنْ تَحْتَها » ، إمّا عيسى ، وإمّا المَلَك ، وقد تقدَّم معنى التَّحْتيَّة بالنِّسبة إليهما .

والوجه[٥] في تخفيف (تَسَاقَطْ) من قوله ﴿ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا ﴾[٦] أَنَّ

---

(١) وهو ﴿ فَنَادَاهَا ﴾ ، بمعنى : جاء النِّداء من هذه الجهة .

انظر : المصادر السابقة .

(٢) حال من فاعل (فَنَادَاها) .

انظر : الفريد ٤ / ٣٥٤ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٣ ، والدر المصون ٧ / ٥٨٣ .

(٣) انظر : في هذه الأقوال : تفسير الطبري ١٦ / ٦٨ ، والكشاف ٤ / ١٤ ، وتفسير البغوي ٥ / ٢٢٦ ، وزاد المسير ٥ / ٢٢١ ، والفريد ٤ / ٣٥٣ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٣ .

(٤) ذكره الطبري في تفسيره ١٦ / ٦٨ . وانظر : الكشاف ٤ / ١٤ ، وزاد المسير ٥ / ٢٢١ ، والفريد ٤ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٥) انظر في توجيه قراءات هذا الحرف : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٦٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٧ – ٢٣٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ١٩٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٢ ، والكشف ٢ / ٨٧ ، والموضح ٢ / ٨١٦ ، والبيان ٢ / ١٢٢ .

(٦) مريم : ٢٥ .

أصله : تَتَسَاقط ، فخفَّفه بحذف إحدى تاءيه ، وفي التَّشديد أنَّه أدغم ، وقد مضى تحقيق هذا في ﴿ تذكّرون ﴾[(١)] وبابه .

وانتصاب (رُطَبًا) في القراءتين على التَّمييز ، والفعل مسند لضمير النَّخْلة ، ونصبه على التَّمييز هو المشهور[(٢)] .

وجَوّز المبرِّد انتصابه بـ (هُزِّي) [(٣)] ، أي : افعلي هـزَّك الرُّطبَ بالجِـذْعِ

(١) الأنعام : ١٥٢ . وسبق تحقيقه في فرش سورة الأنعام ، عند شرح بيت الناظم رقم (٦٧٧) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٠٨ / أ .

(٢) لأنَّ فعله لازم ، والأصل : تَسَاقَط عليك رطب النَّخلة ، فهو محوَّل عن الفاعل ، مثل : تفقأ زيد شحمًا ، وأصله : تفقأ شحم زيد .

وجوَّز فيه النحاة – أيضًا – على القراءتين السابقتين النَّصب على الحال ، والتقدير : تَسَاقَط عليك ثمر النَّخلة في حال كونه رطبًا جنيًّا .

وسيذكر المؤلف هذا الوجه قريبًا .

انظر : معاني الزجاج ٣ / ٢٦٧ ، وإعراب النحاس ٣ / ١٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٥٢ ، والموضح ٢ / ٨١٧ ، والبيان ٢ / ١٢٢ ، والتبيان ٥٥٢ ، والفريد ٤ / ٣٥٦ ، والدر المصون ٧ / ٥٨٨ .

(٣) حكاه عنه الزجاج في معاني القرآن ٣ / ٢٦٦ ، والنحاس في إعراب القرآن ٣ / ١٣ ، والزمخشري في الكشاف ٤ / ١٦ ، والسخاوي في فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٢ .

وارتضاه مكي والأنباري والعكبري . انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٥٢ ، والبيان ٢/ ١٢٢ ، والتبيان ٥٥٢ .

وجعل أبو حيان المسألة من باب التنازع ، حيث أعمل الثاني وحذف من الأوَّل .

انظر : البحر المحيط ٦ / ١٨٥ .

تَسَاقَط النَّخْلة . قال أبو عبد الله : / [1] « وإليه أشار النَّاظم بقوله : « وَخَفَّ تَسَاقَطْ فَاصِلًا ؛ لأنَّه من جملة ما فصل بين الفعل والمفعول » . [٤٣/أ]

وأشار بقوله : « فتُحُمِّل » ، أي : تُحُمِّل ذلك عن المبرِّد ومن تبعه ، تَحمَّله عنه النَّحويون ونقلوه ، أو يكون المعنى : تحمَّلوه وجوَّزوه ؛ لخفَّته في الأصل، ولمَّا حكاه الزَّمخشري عن المبرِّد ، قال[2] : « وليس بذاك » . وهو كما قال . وقال أبو علي قريبًا منه ، فإنَّه قال[3] : « ويجوز أن يكون المعنى : وهُزِّي إليك بهزِّ جِذْع النَّخلة رُطَبًا ، أي : إذا هَزَزْتِ الجِذْع هَزَزْتِ بهزِّه رُطَبًا ، وإذا هززت الرُّطب سقط » .

قال أبو شامة[4] : « يعني هُزِّي إليك رطبًا بسبب هزِّك للجذع ، وهذا تقرير للمعنى الذي ذهب إليه المبرد » .

وقال أبو علي أيضًا[5] : « فاعل (تَسَاقَط) ، النَّخْلة أو جذعها ، ثُمَّ حذف المضاف فأسند الفعل إلى النَّخْلة ، ويكون سُقوط الرُّطب من الجِذْع آية لها ، و﴿ رُطَبًا ﴾ : منصوب على أنَّه مفعول به » .

قلت : إنَّما يعني أبو علي بهذا التَّخريج قراءة حَفْص كما سيأتي ، ولا جائز

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٠ .

(٢) الكشاف ٤ / ١٦ .

(٣) الحجة ٥ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٤) إبراز المعاني ٣ / ٣٦٠ .

(٥) الحجة ٥ / ١٩٨ ، ٢٠٠ .

أن يقال : إنَّما عَنَى قراءة غير حفص ، وقوله : مفعول به ، يعني نُصِب بـ﴿ وَهُزِّىٓ ﴾ كما قاله المبرِّد ؛ لأنَّه قد نصَّ على هذا الوجه في قوله : « ويجوز أن يكون المعنى : وهُزِّي إليك بهزِّ جِذْع إلى آخره ... » فكانا قولين متقابلين .

وجوَّز أبو علي – أيضًا – أَنْ ينْتَصب (رُطَبًا) حال ، قال[1] : « ويجوز أن يكون فاعل (تَسَاقَط) ثمرة النَّخْلة ، و(رُطَبًا) حال ، وإنْ لم يَجْرِ للثَّمَرة ذكر ، فلفظ النَّخْلة يدلُّ عليها ، والباء[2] في ﴿ بِجِذْعِ ﴾ زائدة ، مثل : أَلْقَى بيده » انتهى .

والفاء في قوله : (فَتُحُمِّلَا) مكرَّرة تأكيدًا للرَّمز ، كقوله : « اعْتَادَ أَفْضَلَا »[3] ، و« حُلًا حَلَا »[4] ، و« عُلًا عَلَا »[5] .

وفي الحرف قراءات أُخَر ذكرتها في الدُّرِّ المصون[6] .

---

(١) الحجة ٥ / ٢٠٠ .

(٢) وتحتمل معنى السَّببيَّة ، أيضًا ، والتقدير : هُزِّي الثمرة بسبب هَزِّ الجذع .
ذكره الفارسي والزمخشري .
انظر : الحجة ٥ / ٢٠٠ ، والكشاف ٤ / ١٦ .

(٣) بعض بيت ضمن الشَّاطبية ، في فرش سورة آل عمران برقم (٥٥٧) ، وتمامه :
نُعَلِّمُهُ بِالْيَاءِ نَصٌّ أَئِمَّةٍ ... وَبِالْكَسْرِ أَنِّي أَخْلُقُ ....

(٤) بعض بيت من نظم الشَّاطبية في فرش سورة الأنفال برقم (٧٢٣) ، وتمامه :
وَفِي الرُّومِ صِفْ عَنْ خُلْفِ فَصْلٍ وَأَنِّثَ انْ ... يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأُسَارَى ....

(٥) بعض بيت من نظم الشَّاطبيَّة في فرش سورة القيامة برقم (١٠٩٢) وتمامه :
وَرَا بَرِقَ افْتَحْ آمِنًا يَذَرُونَ مَعْ ... يُحِبُّونَ حَقٌّ كَفَّ يُمْنَى ....

(٦) مجموع القراءات التي وردت في هذا الحرف تسع .
انظر : الدر المصون ٧ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

قوله : (وَمَنْ تَحْتَهَا) مفعولان مقدَّمان للفعلين بعدهما ، كأنَّه قال : واكْسِرْ مَنْ ، واخْفِضْ تَحْتَها ، وهذا قريب من اللَّف والنشر[١] . رجعْنا بـ« اكْسِرْ » لما يليق به ، وبـ« اخْفِضْ » لما يليق به .

وقال أبو عبد الله[٢] : « (وَمَنْ تَحْتَهَا) مبتدأ ، و(اكْسِرْ) خبره ، أي : اكْسِرْ ميمه » ولا حاجة إلى ذلك ؛ لأن الأصل عدم الحذف .

قوله : (الدَّهْرَ) منصوب على الظَّرف ، أي : افعل ذلك أبدًا لمن هذه قراءته، أي : لا تقرأ له إلَّا بذلك ؛ لأنَّه لم يروه إلَّا بهذا اللفظ .

قوله : (عَنْ شَذًا) حال من فاعل الأمر[٣]، أي : ناقلًا ذلك عن ذي رائحة طيِّبة ، كناية عن علمه ، أو عن بقية طيِّبة ؛ لأنَّ البقية غلبت في ذوي الأقدار ، وقد تقدَّم[٤] أن (الشَّذَا) يراد به بقيَّة النَّفْس .

قوله : (وَخَفَّ) فعل ماضٍ ، و (تَسَاقَطْ) فاعله، و(فَاصِلًا) حال منه،

---

(١) اللف والنشر : هو أن تَلِفَّ شيئين ثُمَّ تأتي بتفسيرهما جملة ، ثقةً بأنَّ السَّامع يردُّ إلى كلٍّ واحد منهما ما له . كقوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ . ويسمى الترتيب أيضاً .

انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٦ / ٤٢ ، والمطول ٦٥٤ ، والتعريفات ص ٢٤٤ – ٢٤٥ ، وبغية الإيضاح ٤ / ٣٤ ، وعلوم البلاغة ٣٣٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة ٣ / ١٥١ .

(٣) وجعله الفاسي حالًا مما دلَّ عليه (اكْسِرْ) و(اخْفِض) ، أي : حال من الكسر والخفض .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٥١ .

(٤) انظر : ص ١٤ ، عند إعراب البيت (٨٦١) .

أي : حالة كونه فاصِلًا بين العامل ومعموله[١] ، يريد قول المبرد ، وقد تقدّم تقريره[٢] . ورأيت من يقرؤها - وكذا في بعض النُّسخ - (وَخِفُّ) بكسر الخاء ورفع الفاء مصدرًا ، وإعرابه مبتدأ ، و (تَسَاقَط) خفض بالإضافة ، والخبر قوله : (فَتُحُمِّلَا) ، على زيادة الفاء في قول الأخفش ومن تبعه[٣] ، أي : خِفُّ هذا اللَّفظ تُحُمِّل ، أي : رُوِي ، وتُحُمِّل مبني للمفعول . ثُمَّ بَيَّن قراءة حَفْص فقال :

٨٦٤- وَبِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ وَالْكَسْرِ حَفْصُهُمْ ... وَفِي رَفْعِ قَوْلُ الْحَقِّ نَصْبُ نَـدٍ كَلاً

/ يعني بالضَّمِّ : ضمَّ التاء ، وبالتَّخْفيف : تخفيف السِّين ، وبالْكَسْرِ : كَسْر القاف[٤] ، فيصير بزنة تُقَابِل . [٤٣/ب]

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنون والكاف من « نَدٍ كَلَا » - وهما عاصم وابن عامر - أَنَّهما قرآ ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾[٥] بنصب ﴿ قَوْلَ ﴾ ، فتعيَّن للغير رفعه[٦] .

---

(١) أي حالة كون (تَسَاقَط) فصل بين العامل (هُزِّي) ومعموله (رُطَبًا) على رأي المبرِّد .

(٢) انظر : ص ٢٢ .

(٣) أجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر مطلقًا ، وقيَّد الفرَّاء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا .

انظر : المغني ١ / ٢١٩ .

(٤) هذه القراءة الثالثة (تُسَاقِط) وهي قراءة حفص بضمِّ التَّاء وتخفيف السِّين وكسر القاف .
انظر : السبعة ٤٠٩ ، والمبسوط ١٧٣ ، والتذكرة ٥٢٥ ، والتيسير ١٤٩ ، والوجيز ٢٤٤ .

(٥) مريم : ٣٤ .

(٦) انظر في القراءتين : السبعة ٤٠٩ ، والمبسوط ١٧٣ ، والتذكرة ٥٢٥ ، وتبصرة مكي ٢٦٨ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٢٤٢ .

والوجه في قراءة حَفْص[١] أنَّه أسند الفعل لضمير النَّخْلة أو لجذعها ، ثُمَّ حذفه وأقام المضاف إليه مقامه ، فـ (رُطَبًا) مفعول به . وفي الحرف قراءات أُخَر حرَّرتها في الدُّرِّ المصون[٢] .

والوجه[٣] في نصب ﴿ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ إمّا كونه مصدرًا مؤكِّدًا لمضمون الجملة[٤] فيكون منصوبًا بمضمر وجوبًا ، ولا يجوز تقديمه على الجملة قبله ، والتَّقدير : أَحُقُّ ذلك قَوْلَ الْحَقِّ ، كقولك : هذا[٥] عبدُ الله الحقَّ لا الباطل ، هذا إنْ أُريد بالحقِّ ضِدّ الباطل ، وإنْ أُريد به الباري تعالى فهو منصوب على المدح[٦] .

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ١٩٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٢ ، والكشف ٢ / ٨٧ ، وشرح الهداية ٥٩٩ ، والموضح ٢ / ٨١٧ ، والبيان ٢ / ١٢٢ ، والفريد ٤ / ٣٥٧ .

(٢) انظر : الدُّرّ المصون ٧ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٣) انظر : معاني الفراء ٢ / ١٦٨ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٦٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٠١ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٣ ، والكشف ٢ / ٨٨ ، والموضح ٢ / ٨١٨ ، والبيان ٢ / ١٢٥ ، والفريد ٤ / ٣٦٥ .

(٤) وهي قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ .

(٥) وردت في الأصل مكررة ، وهو سهو . والصواب ما أثبته .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٠٢ ، والكشف ٢ / ٨٨ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٩ ، والدر المصون ٧ / ٥٩٨ ، واللالئ الفريدة ٣ / ١٥١ .

(٦) هذا قول الزمخشري . انظر : الكشاف ٤ / ١٩ .
وفي نصبه أوجه أخرى ذكرها المصنف في الدر المصون ٧ / ٥٩٨ .

والرفع[١] إمَّا على البدلية[٢] من ﴿ عِيسَى ﴾ ، بولغ فيه فجعل قولًا ، كما سمّاه الله تعالى كلمة منه؛ لما كان موجودًا بقول الحقِّ وهو قوله ﴿ كُنْ ﴾ ، ويجوز أن يكون بدل اشتمال ؛ لاشتمال الحقِّ عليه ، ويجوز أن يكون خبرًا بعد خبر[٣] ، أو خبر مبتدأ محذوف[٤] .

قوله : (حَفْصُهُمْ) يجوز أن يكون فاعلًا بمقدّر ، أي : قَرَأ حَفْصُهم تُسَاقِط بالضَّمِّ وما ذكر معه ، ويجوز أن يكون مبتدأً والجارُّ خبره على حذف مضاف من المبتدأ ، أي : قراءة حَفْصهم .

---

(١) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة النَّصب .

(٢) عقب أبو حيان على الزمخشري في إعرابه على البدلية بقوله : « وهذا الذي ذكره لا يكون إلَّا على المجاز في ﴿ قَوْل ﴾ وهو أن يراد به كلمة الله ؛ لأنَّ اللَّفظ لا يكون الذات » . البحر المحيط ٦ / ١٨٩ .

(٣) أي : خبر ثانٍ عن ﴿ ذلك ﴾ ، والخبر الأَوَّل ﴿ عيسى ﴾ ، وقيل : بل هو خبر المبتدأ ، وعيسى بدل أو عطف بيان .

انظر : الكشاف ٤ / ١٩ ، والتبيان ٥٥٣ ، والفريد ٤ / ٣٦٥ ، والدر المصون ٧ / ٥٩٨ .

(٤) وقد اختلف في تقدير المبتدأ المحذوف ، فقيل : تقديره : هو قول الحق ، فالضمير كناية عن عيسى عليه السلام ؛ لأنَّه بكلمة الله كان ، والكلمة قول ، وعلى هذا المعنى قال الكسائي . إن (قول الحق) نعت لعيسى عليه السلام .

وقيل التقدير : هذا الكلام قول الحق . أو ذلك .

انظر : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٦ ، والحجة للفارسي ٣ / ٤٩٧ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٥٥ ، والبيان ٢ / ١٢٥ – ١٢٦ ، والفريد ٤ / ٣٦٥ ، والدر المصون ٧ / ٥٩٨ .

قوله : (وَفِي رَفْعِ) خبر مقدَّم ، و (نَصْبُ) مبتدأ ، و (نَدٍ) خَفْضٌ بالإضافة ، وهو صفة لمقدَّر ، أي : نَصْبُ قارئٍ نَدٍ . والنَّدِي : الجواد ، كُني بذلك عن غزارة علمه واتِّساع روايته .

و (كَلَا) جملة فعلية في موضع جرٍّ صفة لـ« نَدٍ » ، وكَلَا[1] : معناه حَرَسَ وحَفِظ ، وأصله الهمز فخُفِّف كما عرفته غير مرّة .

٨٦٥- وَكَسْرُ وَأَنَّ اللّهَ ذَاكٍ وأَخْبَرُوا بِخُلْفٍ إِذَا مَا مُتُّ مُوفِينَ وُصَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالذال المعجمة من « ذَاكٍ » - وهم الكوفيون وابن عامر - أنَّهم قرءوا ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾[2] بكسر الهمزة ، فتعيَّن للباقين فتحها[3] . ثم أخبر أنَّ القرّاء أخبروا ، أي : قرءوا بلفظ الخبر ، بخلاف عن ابن ذَكْوان[4] ، وقد رمز له بقوله : « مُوفِينَ » في قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ إذا مَامِتُّ ﴾[5] ، فتعيَّن لغيره الاستفهام[6] ، وهم على أصولهم من التَّحقيق

---

(١) انظر : التهذيب (كلأ) ١٠ / ٣٦٠ ، واللسان (كلأ) ١ / ١٤٥ ، والقاموس (كلأ) ص ٥١ .

(٢) مريم : ٣٦ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٥ ، والروضة ٢ / ٧٧٥ ، والتيسير ١٤٩ ، والوجيز ٢٤٤ ، والعنوان ١٢٧ ، والتجريد ٢٤٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٤) هو الإمام أبو عمر ، عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوَان ، راوي قراءة ابن عامر ، ومقرىء دمشق وإمام جامعها . توفي سنة ثنتين وأربعين ومئتين للهجرة .
انظر في ترجمته : طبقات القرَّاء ١ / ٢٢٠ ، وغاية النهاية ١ / ٤٠٤ .

(٥) مريم : ٦٦ .

(٦) انظر في القراءتين : التيسير ١٤٩ ، والوجيز ٢٤٥ ، والتبصرة ٣٦٨ ، والعنوان ١٢٧ ، وإرشاد المبتدي ٤٢٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٨ .

والتَّسهيل والمدِّ بين الهمزتين وعدمه[١] .

والوجه[٢] في كسر (إنّ) الاستئناف ، أو لأنَّه عطف على قوله ﴿ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[٣] وما بينهما اعتراض ، ويرجِّح الاستئناف قراءة عبد الله[٤] ﴿ إِنَّ الله ﴾ بغير عاطف[٥] .

وأمّا الفتح فيحْتَمِل عطفه على ﴿ الصَّلاة والزَّكـاة ﴾[٦] أي : وأوصـاني

---

(١) انظر : التذكرة ١ / ١٥٢ –١٥٥ ، والتيسير ٣١ –٣٢ ، وجامع البيان ٢ / ٥١١ –٥١٨ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٣٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٠٢ ، وحجة أبي زرعـة ٤٤٤ ، والكـشف ٢ / ٨٩ ، وشرح الهدايـة ٥٩٩ ، والموضـح ٢ / ٨١٩ ، والبيـان ٢ / ١٢٦ ، والفريد ٤ / ٣٦٦ .

(٣) مريم : ٣٠ .

(٤) نُسبت هذه القراءة إلى أُبيٍّ – رضي الله عنه – في معـاني الفـرَّاء ٢ / ١٦٨ ، والقـراءات الـشاذة ٨٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٨ ، والكشاف ٤ / ٢٠ ، والمحرر الـوجيز ١١ / ٣٠ ، والبحـر المحيط ٦ / ١٨٩ .

وكذلك نسبها المؤلف إلى أُبيٍّ – رضي الله عنه – في الدُّرِّ المصون ٧ / ٥٩٩ .

وهي منسوبة إلى ابن مسعود هنا وفي المختـار ١ / ٥٣١ ، والكـشف ٢ / ٨٩ ، وشرح الهدايـة ٦٠٠ .

(٥) لأنَّ حذف الواو لا يكون معه إلاّ الكسر على الاستئناف .

انظر : الكشف ٢ / ٨٩ ، وشرح الهداية ٦٠٠ .

قال مكي : « ويدلُّ على الاستئناف أن الذي قبل « إن » رأس آية قد تم الكلام عـلى ذلـك ، ثُـمَّ وقع الاستئناف بعد تمام الكلام على رأس آية » . الكشف ٢ / ٨٩ .

(٦) الآية : ٣١ .

بأَنَّ الله ربِّي وربُّكم[١] ، وما بينهما اعتراض كما تقدَّم[٢] .

ويَحْتَمِل أن يكون على حذف لام العلَّة متعلِّقة بقوله : ﴿ فَاعْبُدُوهُ ﴾ أي : ولأنَّه ربِّي وربُّكم فاعبدوه[٣] ، كقوله ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[٤] ، ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾[٥] .

---

(١) فتكون (أنَّ) وما بعدها في محل جرٍ على رأي الخليل على إرادة الجارِّ . وفي محل نصب بالفعل على رأي سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

قال مكي : « ويجوز عطف ﴿ وأنّ) على ﴿ سبحانه ﴾ فتكون ﴿ أنّ ﴾ في موضع نصب لأن ﴿ سبحانه ﴾ في موضع نصب قاله الفراء ، وأجاز الفراء أيضاً أن تكون (أنّ) في موضع رفع على خبر ابتداء مضمر تقديره عنده : وذلك أن الله ربي » الكشف ٢ / ٨٩ .

وانظر : معاني الفراء ٢ / ١٦٨ .

(٢) في أحد وجهي كسر (إنَّ) بعطفها على قوله (إنِّي عبد الله) .

واستبعد المؤلف هذا لكثرة الفواصل بين المتعاطفين . انظر : الدر المصون ٧ / ٦٠٠ .

(٣) قال النحاس : « وفي الفتح أقوال : فمذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله أنَّ المعنى : ولأنَّ ربيِّ وربُّكم ، وكذا عندهما ﴿ وأن المساجد لله فلا ﴾ فـ« أَنَّ » في موضع نصب عندهما . وأجاز الفراء أن يكون في موضع خفض على حذف اللام ، وأجاز أيضاً أن يكون في موضع خفض بمعنى : وأوصاني بالصَّلاة والزَّكاة وبأنَّ الله ربيِّ وربُّكم . وأجاز الكسائي أن يكون في موضع رفع بمعنى : والأمر أنَّ الله ربيِّ وربُّكم . وفيها قول خامس حكى أبو عبيد أنَّ أبا عمرو بن العلاء قاله ، وهو أن يكون المعنى : وقضى أنَّ الله ربي وربكم » . إعراب القرآن ٣ / ١٧ – ١٨ . وانظر في مذهب الخليل وسيبويه : الكتاب ٣ / ١٢٦ .

وفيه وجه آخر ذكره المصنف وهو أن يكون في محل نصب نسقاً على ﴿ الكتاب ﴾ في قوله ﴿ قال إنيِّ عبد الله آتاني الكتاب ﴾ » الدر المصون ٧ / ٦٠١ .

(٤) الجن : ١٨ .

(٥) الأنعام : ١٥٣ .

والوجه[١] في قراءة (أَئِذَا مَا مِتُّ) بالاستفهام : أنَّه استفهام إنكار ، كأنَّه قيل : نُبْعَث ونُحْشَر ، فقال على سبيل الإنكار : أَئِذَا مَا مِتُّ أُبعث ؟.

والوجه / في قراءة ابن ذكوان : إمَّا أنْ يكون حَذَفَها وهي مرادة لدلالة الحال ، ومثل هذا يقال فيه خبر وإنْ كان غير خبر في المعنى ؛ لأنَّه على صورة الخبر المحض . وإمّا أَنْ يكون حكى اللَّفظ الذي قيل له بعينه ، كأنَّه قيل : إذا مِتَّ تُخْرَجُ حيًّا ، فقال اللَّفظ بِرُمَّته ، كما قال : ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ ﴾ ، وليس بموضع تأكيد بالنِّسبة إلى حال هذا المُنْكِر ، وإنَّما كأنَّه قيل له : لسوف تُخْرَجُ حَيًّا إذا مِتَّ ، فحكى هذا بعينه مُنْكِرًا له . وتقدَّم أنَّ الاستفهام ضد الإخبار عند النَّاظم في سورة الأعراف والرعد[٢] . [٤٤/أ]

والعامل في كلتا القراءتين مضمر[٣] ، يدُلُّ عليه ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ ﴾ ، ولا يجوز أنْ يعمل فيه نفس (أُخْرَجُ) هذا ؛ لأنَّ ما بعد لام الابتداء لا يعمل

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الكشف ٢ / ٩٠ ، والبيان ٢ / ١٣٠ ، والفريد ٤ / ٣٧٩ ، وفتح الوصيد ٤ / ١٠٩٣ – ٤٠٩٤ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٦٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٠٦ ، والدر المصون ٧ / ٦١٦ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢١٧ / ب ، ٣ / ٣ / أ ، ب . عند شرح بيتي الناظم (٦٩٢) و (٧٨٩) .

(٣) تقديره : أُبْعَثُ أو أُحْيَا .

انظر : كشف المشكلات ٢ / ٧٩٨ – ٧٩٩ ، والبيان ٢ / ١٣٠ ، والتبيان ص ٥٥٥ ، والفريد ٤ / ٣٧٩ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٣ ، والدر المصون ٧ / ٦١٧ .

فيما قبلها[١] . لا تقول : زيدًا لسوف أَضربه ، ولا : اليومَ لزيدٌ قائم ، ولا : الساعَةَ لبَكْرٌ ذاهب .

* * *

قوله : (وَكَسْرُ) مبتدأ ، (وَأَنَّ اللهَ) خَفْضٌ بالإضافة ، والواو من نفس التِّلاوة ، و (ذَاكٍ) خبره ، والذَّاكي[٢] : الطَّيِّبُ الرَّائحةِ الفَائِحُها .

يقال : ذَكَا الطِّيب يَذْكُو فهو ذَاكٍ ، يشير إلى طِيب الثَّناء عن العلماء بعد موتهم ، أو المعنى : إنَّ كسر هذا ظاهر بَيِّن[٣] .

قوله : (بِخُلْفٍ) يجوز أن يكون حالًا من « وَأَخْبَرُوا » ، أي : ملتبسين بِخُلْفٍ عن ابن ذَكْوَان ، ويجوز أن يكون (بِخُلْفٍ) متعلِّقًا بـ« أَخْبَرُوا » ، فيكون (بِخُلْفٍ) هو محلُّ الإخبار ، كقولك : أَخْبرتُه بقُدُوم زيد .

قوله : (إِذَا مَا مُتُّ) كأنَّه منصوب على إسْقاط الخافض ، أي : وأَتَواْ بلفظ الخبر في إذا مَا مُتُّ ، ويجوز أن يكون التَّقدير[٤] : أخبروا فقالوا إِذا مَا مُتُّ .

---

(١) انظر : اللامات ٦٩ – ٧١ ، ورصف المباني ٢٣١ ، والجنى الدَّاني ١٢٤ ، والمغني ١ / ٣٠٠ – ٣٠٣ ، ومصابيح المغاني ٣٨٥ .

(٢) جاء في اللسان (ذكا) ١٤ / ٢٨٧ : « ذَكَا الرِّيح : شدَّتها من طِيب أو نَتَن . ومِسْكٌ ذَكيٌّ وذاكٍ: ساطع الرَّائحة ، وهو منه .. » .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٦٢ .

(٤) هذا وجه آخر في إعراب (إِذَا مَا مُتُّ) وهو إعرابها مفعولًا ، وتقديره : قرءوا إذا مَا مُتُّ بلفظ الإخبار . انظر : شرح شعلة ٤٣٢ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٣ .

قوله : (مُوفِينَ) حال من فاعل « أَخْبَرُوا » ، و (مُوفِينَ) جمع (مُوفٍ) ، اسم فاعل من : أوفى يوفي فهو موفٍ ، أي : أَنَّهم موفون بما وعدوا به من نقل العلم وتعليمه للنَّاس ، كأنَّه يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾[1] ، أي : هؤلاء ممن أوفوا بما التزموا .

قوله : (وُصَّلَا) حال ثانية ، أو حال من ضمير مُوفِينَ ؛ لأَنَّه مشتق من [أَوْفَى] [2] فَيَتَحمَّل ضميرًا وتكون حالًا متداخلة[3] ، و(وُصَّلَا) جمع واصل، كـ« ضُرَّب » في جمع ضارب .

٨٦٦- وَنُنْجِي خَفِيفًا رُضْ مَقَامًا بِضَمِّهِ دَنَا رِئْيًا ابْدِلْ مُدْغِمًا بَاسِطًا مُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالراء من « رُضْ » - وهو الكسائي - أَنَّه قرأ ﴿ ثُمَّ نُنْجِي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾[4] بتخفيف الجيم ، ويلزم تسكين النون ، وتعيَّن لغيره تشديدها[5] ، ويلزم منه فتح النون .

---

(١) آل عمران : ١٨٧ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الحال المتداخلة : هي التي يكون صاحبها في حالٍ أُخرى ، نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ الأنبياء / ٢ .

فجملة (هم يلعبون) حال متداخلة من فاعل (استمعوه) إذ جملة (استمعوه) حال من مفعول (يأتيهم) أو من فاعله ، لاختصاصه بصفة مع أنَّه سبق بالنفي . انظر : شرح الحدود النحوية ١٦٨ .

(٤) مريم : ٧٢ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤١١ ، والمبسوط ١٧٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٧ ، والتيسير ١٤٩ ، والعنوان ١٢٧ ، والمستنير ٢ / ٢٨٣ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٨ .

ثم أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دَنَا » – وهو ابن كثير – أنّه قرأ ﴿ خَيْرٌ مُقَاما ﴾[١] بضمِّ الميم ، فتعيَّن لغيره فتحها[٢] . ثُمَّ أمر بإبدال همزة ﴿ رِئْيًا ﴾ [٣] وإدغامها في الياء[٤] بعدها لمن رمز له بالياء والميم من « بَاسِطًا مُلَا » – وهما قالون وابن ذَكْوان – فتعيَّن لغيرهما تَرْك الهمز على حاله[٥] .

والوجه[٦] في تخفيف ﴿ نُنْجِي ﴾ وتشديده ما تقدَّم في نظائره[٧] .

---

(١) مريم : ٧٣ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤١١ ، والمبسوط ١٧٤ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٤٥ ، والوجيز ٢٤٥ ، والعنوان ١٢٧ ، والتجريد ٢٤٨ ، والنشر ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٣) مريم : ٧٤ .

(٤) فتكون القراءة فيها ﴿ رِيًّا ﴾ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤١١ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٧ ، وتبصرة مكي ٢٦٨ ، والروضة ٢ / ٧٧٧ ، والتيسير ١٤٩ ، والعنوان ١٢٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٩ .

(٦) المُخَفَّفُ من « أَنْجَى » ، والمشدَّد من « نَجَّى » ، والإنجاء والتَّنْجية بمعنى واحد ، إلا أنَّ في التَّشديد مبالغة وتكرارًا .

انظر في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٠ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٩ ، والمختار ١ / ٥٣٢ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٦ ، والكشف ٢ / ٩١ ، والموضح ٢ / ٨٢٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢١٠ ، والدر المصون ٧ / ٦٢٧ .

(٧) تقدَّم نظيره في فرش سورتي يونس ويوسف ، عند شرح بيتي النَّاظم (٧٥٣) و (٧٨٤) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٥٢ / أ ، ٢٧٤ / أ .

والوجه[١] في ضمِّ ميم ﴿ مُقَامًا ﴾ أَنَّه مصدر أو مكان لـ« أَقَام » بالمكان إذا لَبِثَ فيه ، وفي فتحها أَنَّه مصدر أو مكان لـ« قام » في المكان ، إلَّا أنَّ المعنى على أَنَّه اسم مكان ، أي : خير مكانِ قيام ، ويجوز أن يكون مصدرًا على معنى: أي الفريقين[٢] خير ثباتٍ .

وبقي حرفان سيأتي / الخلاف فيهما ، أحدهما : في الأحزاب[٣] ، والآخر في الدخان[٤] ، وأمّا الذي في آخر الفرقان ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[٥] لا خلاف أنَّه بالضَّمِّ . [٤٤/ب]

وأمَّا (رِئْيًا) [٦] فمن تَرَكه على حاله ؛ فلئلا يلتبس بالرِّيِّ وهو الامتلاء ، كما تقدَّم تحقيقه في باب الهمز[٧] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٣٧ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٠٥ ، والمختار ٢ / ٥٣٢ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٦ ، والكشف ٢ / ٩١ ، والموضح ٢ / ٨٢٢ ، والفريد ٤ / ٣٨٣ .

(٢) في الأصل (القراءتين) ومعنى الآية يقتضي ما أثبت .

(٣) من الآية / ١٣ ، في قوله تعالى ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ .

(٤) من الآية / ٥١ ، في قوله تعالى ﴿ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ .

(٥) الفرقان : ٧٦ .

(٦) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ١٧١ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٣٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٣٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٠٩ ، والمختار ٢ / ٥٣٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٦ ، والكشف ٢ / ٩١ ، والموضح ٢ / ٨٢٣ ، والبيان ٢ / ١٣٣ .

(٧) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢ / ٩٧٢ – ٩٧٥ . عند شرح البيت رقم (٢٤٣) .

والرِّءْيُ[1] : حُسْن المنظر ، وهو ما يُـرَى عـلى الإنـسان ، فِعْـلٌ بمعنـى مفعول ، كالذِّبح والرِّعْي .

ومـن أدغـم فيحتمـل وجهـين[2]، أحـدهما : أَنَّـه أبـدل وأدغـم طلبًـا للتَّخفيف. قال الفارسي[3] : « من خفَّف (رِئْيًـا) لزمـه أنْ يُبْـدل اليـاء مـن الهمز؛ لانكسار ما قبلها كما يبـدل في بِئْـر وذِئْـب ، فيجتمـع مـثلان والأوَّل ساكن فلابدَّ من الإدغام ، قال : ولا يجوز ههنا الإظهار كما جاز في (رُؤْيَـة) و (رُؤْيًا) ؛ لأنَّهما مثلان في (رِيٍّ) » .

قلت : كأنَّ أبا علي استشعر سؤالًا ، وهو أنَّ نحو : (رُؤْيَـة) و (رُؤْيًـا) إذا أبدلت همزتهما واوًا لا تُدْغم ، وإنْ كان في غيرها يجب الإدغام ؛ لاجـتماع

---

(١) الرِّئْيُ : هو المنظر ، أو حُسْن المنظر في البهاء والجمال .

انظـر : الـصحاح (رأى) ٦ / ٢٣٤٩ ، واللـسان (رأي) ١٤ / ٢٩٥ ، والقـاموس (رأى) ١٢٨٥ .

(٢) استحسن الفرَّاء والنَّحاس قراءة أهل المدينة (رِيًّا) بغير همز لتتفق رؤوس الآيـات لأَنَّهـا غـير مهموزات .

وهذه القراءة تحتمل وجهين ، قال النحاس : « أحدهما أن يكون من رَأَيْت ثُـمَّ خُفِّفـت الهمـزة فأبدل منها ياء وأدغمت الياء ، والثاني أن يكون المعنى أن جلودهم مرتوية من النِّعمة فلا يجوز الهمز لأنَّه مصدر من رويْت رِيًّا » . إعراب القرآن ٣ / ٢٦ .

وانظر : معاني الفراء ٢ / ١٧١ ، والحجة لابن خالويـه ٢٣٩ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٢١٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٧ ، والكشف ٢ / ٩١ ، والموضح ٢ / ٨٢٣ ، والبيان ٢ / ١٣٣ .

(٣) الحجة ٥ / ٢١٠ .

ياء وواو وسَبْق إحداهما بالسُّكون ، فَلِمَ لا يجوز الإظهار ههنا ؛ لأنَّ البدل عارض في (رُوْيَا) .

وأجاب[١] عنه : بأنّه وإنْ كان البدل عارضًا في الموضعين إلَّا أنّ موجب الإدغام هنا أقوى من حيث إنّه اجتمع في (رِئْيًا) مثلان وفي (رُوْيًا) متماثلان .

واعلم أنَّ الإدغام هو أحد الوجهين لحمزة حين وَقْفِه ، وقد تقدَّم[٢] تحقيقه في باب وقف حمزة وهشام[٣] .

وقد أجاز غير[٤] أبي علي الإظهار باعتبار أنّ الياء المبدلة عارضة[٥] ،

---

(١) أي : الفارسي : انظر : المصدر السابق في الموضع نفسه .

(٢) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ، باب وقف حمزة وهشام على الهمز ٢ / ٩٣٥ .

(٣) هو أبو الوليد ، هشام بن عمَّار بن نُصَيْر السُّلمي الدِّمشقي ، ولد سنة ثلاث وخمسين ومئة للهجرة . إمام أهل دمشق وخطيبهم ، أخذ القراءة عَرْضًا عن عِراك بن خالد المرِّي وأيُّوب بن تميم التميمي . وروى عن ابن عامر بالإسناد ولم يَلْقَه . توفي سنة خَمْس وأربعين ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٢١٧ ، وغاية النِّهاية ٢ / ٣٥٥ .

(٤) وهو حمزة عند الوقف فيظهر باعتبار الأصل ، ويدغم باعتبار اللفظ .

انظر : العقد النضيد أيمن سويد ٢ / ٩٣٦ – ٩٣٧ ، والدر المصون ٧ / ٦٣٠ .

(٥) قال الدَّاني في التيسير ٣٩ : « واختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله : ﴿ وَرِءْيًا ﴾ ﴿ وَتُؤْوِي ﴾ ﴿ وتُؤْيه ﴾ فمنهم من يُدْغم اتِّباعًا للخطِّ ، ومنهم من يُظْهر لكون البدل عارضًا ، والوجهان جائزان » .

فكأنّ الهمزة موجودة ، وهو أحد الوجهين لحمزة حين وقفه عليها كما تقدَّم ذلك في الباب المشار إليه .

قلت : قد تقدَّم أنَّ الإظهار متعذِّر حالة الوصل[1] ، وأنّه لابد من وقفة يسيرة ، وأنّ الإنسان يحسِب نَفْسَه واصلاً وهو واقف . وتقدَّم التنبيه على ذلك في نحو قوله : ﴿ مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾[2] .

والثاني[3] : أنّ الكلمة ليست من الهمز في شيء وإنَّما هي من الرِّيِّ وهو الامتلاء ، استعارة لمن يظهر عليه أثر النعمة بالنَّضَارة وحُسْن الرَّوْنق ، فيقال: هو ريَّان من النَّعيم .

وقد ضعَّف مكي قراءتها ، قال[4] : « لأجل التغيير مرَّة بعد مرَّة ؛ ولأنَّ لفظ الياء الأولى عارض ، والهمزة منوية ، والهمز لا يدغم في الياء » .

وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ ما ذكره موجود في كلامهم كثيرًا ، ألا ترى أنَّ (خطيئة) تُبْدل همزتها ياءً ثم تُدْغم فيها الياء المزيدة .

قوله : (وَنُنْجِي) يجوز أن يكون مفعولًا بفعل مقدَّر ، أي[5] : اقْرَأْ

---

(١) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢ / ٨٥٥ .

(٢) الحاقة : ٢٨ / ٢٩ .

(٣) من وجهي الإدغام . وانظر في توجيه هذه القراءة : المصادر السابقة في توجيه قراءة الهمزة (رِئْيًا) .

(٤) الكشف ٢ / ٩١ . أي : ضعَّف قراءة قالون وابن ذَكْوان بإبدال الهمزة والإدغام ، (رِيًّا) .

(٥) وكذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٥ .

وجعله أبو شامة منصوباً بالفعل المذكور (رُضْ) ، إبراز المعاني ٣ / ٣٦٢ ، وقد ذكر المصنف الوجهين .

نُنْجِي، و (خَفِيفًا) حال ، وقد لفظ به كما قيَّده ، وقد تقدَّم أَنَّه يلزم من التَّخفيف سكون النُّون وهذا مفهوم من لفظه به كذلك ، و (رُضْ) على هذا جملة مستأنفة ، أمر فيها برياضة الطَّلبة والتُّؤدة فيما يروونه ، ويجوز أن يكون (نُنْجِي) مفعولًا بـ (رُضْ) على التَّضمين ، كأنّه قال : اقْرَأ نُنْجِي خَفِيفًا برياضة منك وتُؤَدَة .

قوله : (مَقَامًا) يجوز فيه ما جاز في (نُنْجِي) فعلى كونه مبتدأً يكون خبره (دَنَا) ، أي : قَرُب معناه ، و (بِضَمِّهِ) حال من ضمير (دَنَا) ، أي : مُلْتَبِسًا / بضمّه ، وعلى كونه مفعولاً يكون (دَنَا) مستأنفاً للثَّناء على القراءة . [٤٥/أ]

قوله : (رِئْيًا) مفعول ، (ابْدِلْ) أي : أبدل همزه ، و (مُدْغِمًا) حال من فاعل (أبْدِلْ) ، وكذلك (بَاسِطًا) ، أو (بَاسِطًا) حال من ضمير مُدْغِمًا ، فتكون متداخلة ، و (مُلَا) مفعول بَاسِطًا ، فهو كذراعيه من قوله تعالى : ﴿ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[1] . وقد تقدَّم[2] أنّ المُلَا جمع مُلَاءة ، بالمدِّ وهي المِلْحَفَة[3] ، وأنّه يُكَنَّى بها عن الستر بالحجج ، كأنّه يشير إلى إنكار المبرِّد على

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) تقدَّم معنى ذلك غير مرَّة . انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٦٩ / أ ، ١٧٤ / أ ، ٢٣٢ / أ ، ٢٤٩ / ب ، ٣ / ١٢ / أ ، ٢٣ / أ ، ٢٩ / أ ، ٣٧ / أ .
عند شرح أبيات الناظم (٦١٩) ، (٦٢٦) ، (٧١٩) ، (٧٤٩) ، (٨٠١) ، (٨٢٦) ، (٨٣٩) ، (٨٥٣) .

(٣) انظر : الصحاح (ملأ) ١ / ٧٣ ، واللسان (ملأ) ١ / ١٦٠ ، والمصباح المنير (ملأ) ٢ / ٥٨٠ .

هذه القراءة ، فأمر بأن تبسط حججه وتذكر ، وهو ما قدمته لك .

٨٦٧- وَوُلْداً بِهَا وَالزُّخْرُفِ اضْمُمْ وَسَكِّنَنْ ... شِـفَاءً وَفِي نُـوحٍ شَـفَا حَقُّـهُ وَلاَ

أمر لمن رمز له بالشِّين من « شَفَا » - وهم الأخوان - بضمِّ الواو وسكون اللام من « وُلْدًا » في هذه السورة ، وفي الزُّخْرُف ، وهو في هذه السُّورة مكرَّر أربــع مرات ﴿ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[١] ، ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾[٢] ، ﴿ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾[٣] ، ﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾[٤] ، والذي في الزخرف ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾[٥] .

ثم أخبر عمَّن رمز لـه بالـشِّين مـن « شَـفَا » وبكلمـة « حَـقُّ » - وهـم الأخوان أيضاً وابن كثير وأبو عمرو - فعلوا ذلك[٦] في سورة نـوح في قولـه تعالى : ﴿ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ﴾[٧] ، فتعيَّن لمن لم يذكر في هذه المواضع الفتح في الــواو والــلام ؛ لأنَّ الفــتح ضــدٌّ للــضَّمِّ ، والحركــة المطلقــة - وهــي

---

(١) مريم : ٧٧ .

(٢) مريم : ٨٨ .

(٣) مريم : ٩١ .

(٤) مريم : ٩٢ .

(٥) الزخرف : ٨١ .

(٦) أي : قرءوا بـضمِّ الـواو وسـكون الـلَّام ، في سـورة نـوح (وُلْـدًا) . انظـر : الـسبعة ٤١٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٧ ، والوجيز ٢٤٦ ، والمستنير ٢ / ٢٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٣ .

(٧) نوح : ٢١ .

الفتح – ضدٌّ للضَّمِّ ، أيضًا ، وحصل أنَّ القرَّاء على ثلاث مراتب[(١)] :

الأولى : ضمُّ الواو وسكون اللَّام في السُّور الثَّلاث ، فَتْحُهُما لغير ابن كثير وأبي عمرو في السُّور الثَّلاث ، موافقة للأخوين وابن كثير وأبي عمرو في غير نوح موافقة للباقين في نوح[(٢)] .

والوجه[(٣)] في الضَمِّ والسُّكون إمَّا أنَّه جمع وَلَد ، كأُسْدٍ في أَسَد ، وإمَّا أنّه

---

(١) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٤١٢ ، والمبسوط ١٧٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٧ ، والتيسير ١٤٩ ، ١٥٠ ، والوجيز ٢٤٦ ، والمستنير ٢ / ٢٨٤ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٦٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٣ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٠ .

(٢) ضمُّ الواو وسكون اللَّام في السور الثلاث هي قراءة الأخوين ، وقراءة الفتح ، أي : فتح الواو واللَّام في السُّور الثَّلاث للباقين غير الأخوين وابن كثير وأبي عمرو . ثُمَّ القراءة الثالثة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بضمِّ الواو وسكون اللّام في سورة نوح ، وقراءتها بفتح الواو واللَّام في سورتي مريم والزُّخرُف . انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٣٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢١١ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٧ ، والكشف ٢ / ٩٢ – ٩٣ ، وشرح الهداية ٦٠١ ، والموضح ٢ / ٨٢٤ ، والدر المصون ٧ / ٦٣٥ – ٦٣٦ ، وسكت المصنف عن توجيه قراءة الفتح لوضوحها وشهرتها .

قال في الدر المصون : « فأمَّا القراءة بفتحتين فواضحة وهو اسمٌ مفرد قائم مقام الجمع » . ٧ / ٦٣٥ .

وقال مكي : « وحجة من فتح الواو أنها اللغة المشهورة في الابن والابنة ، وهو الاختيار .. » ٢ / ٩٢ .

وقال ابن أبي مريم : « والوجه أنَّه مفرد ، لكنَّه يجوز أن يُعْنَى به الجمع ، وإن كان لفظه مفردًا ، لما فيه من معنى الجنسيَّة .. » . الموضح ٢ / ٨٢٥ .

لغة في الوَلَد[١] ، كالعُدْم والعَدَم ، والعُرْب ، والعَرَب ، والحُـزْن ، والحَـزَن ، والعُجْم ، والعَجَم .

* * *

قوله : (وَوُلْدًا) مفعول مقدَّم لـ (اضْمُمْ) ، و (سَكِّنَنْ) ، أي : اضْمُمْ واوه ، وسَكِّنْ لامه ، فرجعنا بكلِّ فعل إلى ما يليق به .

وقوله : (بِهَا) حال من (وُلْدًا) ، أي : حال كونـه فيهـا ، أي : في هـذه السُّورة، فالباء ظرفية ، ويجوز أن تكون حالية، أي : مُلْتَبِسة بِهَـا ، ويجـوز أن تتعلَّق بنفس الفعل ، أي : افعل ذلك في هذه السُّورة .

قوله : (وَالزُّخْرُفِ) عطف على الضَّمير المخفـوض[٢] مـن غـير إعـادة الخافض ، وفيه المذهبان المشهوران[٣] . وأكَّـد (سَـكِّنْ) بـالنُّون الخفيفـة ،

---

(١) بمعنى أنَّه مفرد ، فيكون (وُلْد) مثل (وَلَد) .

انظر : إصلاح المنطق ٨٦ ، وأدب الكاتب ٥٣٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢١٢ .

(٢) في قوله : (بِهَا) .

(٣) العطف على الضَّمير المجرور فيه مذهبان ، كما أشار المؤلـف ، أحـدهما : جـواز العطـف عـلى الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم يونس والأخفـش ، ونُقل عن الشَّلَوْبين في بعض المواضع . ورجَّح ابـن مالـك مـذهب الكـوفيين ، لقـراءة حمـزة ﴿ واتَّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ بجرِّ (الأرحام) .

والمذهب الثاني : عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض ، كقولـه تعـالى : ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ .

وعلَّلوا عدم الجواز بأنَّ المجرور لَمَّا تنزَّل منزلة الجزء مما قبله كـان العطـف عليـه بـدون إعـادة =

فيوقف عليها ألفًا وتكتب بها .

و (شِفَا) حال من فاعل الأمر ويجوز أن يكون مفعولًا له ، أي : لأجل شِفَاء مَنْ قَرَأ به . ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا حُذِف عامله ، أي : شَفَى ذلك شِفَا ، كذا قدَّره أبو عبد الله[١] ، وفيه نظر من حيث إنّ المؤكِّد لا يحذف عامله ، وفيه بحث والظاهر جوازه[٢] .

قوله : (وَفي نُوحٍ) متعلِّق بـ« شَفَا » ، و (حَقُّـهُ)[٣] فاعله ، والضَّمير

= الخافض كأنَّه عطف على جزء كلمة وهو باطل .

انظر في المسألة : الإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، وشرح اللمع للشريف ص ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، وشرح التسهيل للمؤلف (خ) ٢/ ١٨/ أ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٤٩٨ ، والمقاصد الشافية ٥ / ١٥٥ ، وشرح الآجرومية للسنهوري ٢ / ٤٨٢ ، والتصريح ٣ / ٦١٣ .

(١) قال أبو عبد الله : « ترتيب هذا البيت : واضمم واو وُلْد بهذه السُّورة وبالزُّخْرُف ، وسَكِّنَنْ لامه شفي ذلك شفاء ... » اللآلئ الفريدة ٣ / ١٥٦ .

(٢) قال ابن هشام : « وأمَّا المؤكِّد فزعم ابن مالك أنَّه لا يحذف عامله ؛ لأنَّه إنَّما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ، وردَّه ابنه بأنَّه قد حذف جوازًا في نحو : « أنت سيرًا » ، ووجوبًا في : « أنتَ سيرًا سيرًا » وفي نحو : « سَقْيًا ورَعْيًا » » . أوضح المسالك ٢ / ١٩٠ .

وانظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٥٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٠١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٨٠ – ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥١١ ، والمساعد ١ / ٤٧٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٧٢ ، والتصريح ٢ / ٤٦٧ ، والهمع ٣ / ١٠٤ .

(٣) في الأصل (خف) وهو تصحيف ، وليست في البيت .

يعود على جنس القيد المتقدِّم – وهو الضَّمُّ والسُّكون – وإنّما قدَّرت ذلك لتؤخذ القراءة في نوح بما تقدَّم .

قوله : (وَلَا) المشهور فَتْح واوه – وهو النُّصْرة – وانتصابه إمّا على الحال ، أي : شَفَا حَقُّه ذا وَلَاءٍ / ، وإمَّا على التَّمييز ، أي : شَفَا نُصْرةً حَقُّه ، [٤٥/ب] وإمّا على المفعول من أجله ، أي : شَفَا حقُّه لأَجْل النُّصْرة . ويجوز أن يكون مفعولًا به كقولك : شَفَا الحقُّ فلاناً ، أي : شَفَا الحقُّ وَلَاءَه .

وجوَّز الشَّيخ علم الدين[١] كسرها[٢] ، يعني : بمعنى المتابعة ، إلَّا أنَّ أبا شامة قال[٣] : « الكسر بعيد ، فإنّه سيأتي بعد بيت واحد : حَلَا صَفْوُهُ وِلَا، بالكسر فلا حاجة إلى تَكرُّر القافية على قُرْبٍ من غير ضَرُورة » . قلت : قد تقدم[٤] .

---

(١) هو علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي الدمشقي ، واختلف في سنة ولادته أرجحها أنها سنة (٥٥٨هـ) ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ ، أتقن مبادىء العلم في مسقط رأسه (سَخَا) على شيخه أبي إسحاق السَّخاوي ، ثُمَّ رحل إلى الاسكندرية ثم إلى مصر ودمشق .
من آثاره تفسير القرآن ، ورسالة في علوم القرآن ، والطود الراسخ ، وفتح الوصيد .
انظر في ترجمته : معجم الأدباء ٥ / ١٩٦٣ ، وإنباه الرُّواة ٢ / ٣١١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٢٢ ، وغاية النهاية ١ / ٥٦٨ .

(٢) انظر : فتح الوصيد ٢ / ٢٥٩ ، و٣ / ١٠٨٦ .

(٣) إبراز المعاني ٣ / ٣٦٤ .

(٤) تقدَّم الكلام عليه في أبيات النَّاظم (١٥٩ ، ١٩٦ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٧١ ، ٥١٨ ، ٥٧٧ ، ٦٢٤ ، ٦٤١ ، ٦٦٣ ، ٧٠٥ ، ٧١٥ ، ٧٣٥ ، ٧٣٨ ، ٧٧٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٨٠٠) .

=

٨٦٨- **وَفِيهَا وَفِي الشُّورَى يَكَادُ أُتَى رِضًا ... وَطَا يَتَفَطَّرْنَ اكْسِرُوا غَيْرَ أُثْقَلاَ**

٨٦٩- **وَفِي التَّاءِ نُونٌ سَاكِنٌ حَجَّ فِي صَفَا ... كَمَالٍ وَفِي الشُّورَى حَلاَ صَفْوُهُ وِلاَ**

أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والرَّاء من « أَتَى رِضًا » -وهما نافع والكسائي- أَنَّهما قرآ هنا ، وفي الشُّورى ﴿ يَكَادُ ﴾[1] بالتَّذكير ، ودلَّ على التذكير إطلاقه ، فتعيَّن لغيرهما التأنيث فيهما[2] .

ثُمَّ أمر بكسر طاء ﴿ يَتْفَطَّرن ﴾[3] غير مثقَّلة ، وأن يُجْعل في مكان التَّاء نون ساكنة في هذه السُّورة لمن رمز له بالحاء المهملة والفاء والصَّاد المهملة والكاف من قوله « حَجَّ فِي صَفَا كَمَالٍ » - وهم أبو عمرو وحمزة وأبو بكر وابن عامر - فصارت القراءة بذلك ﴿ يَنْفَطِرْنَ ﴾ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء والصاد المهملتين[4] - وهما أبو عمرو

=

انظر : العقد النَّضيد : أيمن سويد ١ / ٥٧٩ ، ٢ / ٧٧١ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ٢٢٤ / أ ، ٢٤٠ / ب ، ٢٤٢ / أ ، ٢٦٥ / ب ، ٣ / ٤ / ب ، ٥ / أ ، ٣٨ / ب .

وهو بالكسر بمعنى : المتابعة ، وبالفتح بمعنى النُّصْرة .

وانظر : الصحاح (ولي) ٦ / ٢٥٣٠ ، والمفردات (ولي) ٥٧٠ ، واللسان (ولي) ١٥ / ٤١٥ ، وعمدة الحفاظ (ولي) ٤ / ٣٩٣ ، والقاموس (ولي) ١٣٤٤ .

(١) من قوله ﴿ تكاد السموات يتفطرن ﴾ مريم : ٩٠ ، والشورى : ٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٨ ، وتبصرة مكي ٢٦٩ ، والتيسير ١٥٠ ، والوجيز ٢٤٦ ، والعنوان ١٢٧ ، والمستنير ٢ / ٢٨٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٠ .

(٣) مريم : ٩٠ ، والشورى : ٥ .

(٤) من قوله : (حَلَا صَفْوُهُ) .

وأبو بكر - أَنَّهما قرآ بـذلك في الـشُّورى ، فتعـيَّن لمـن لم يـذكره في الترجمتـين ﴿ يَتَفَطَّرْن ﴾ بالتَّاء من فوق وبالطَّاء المفتوحة المشدَّدة على ما يفهم من القيود وعلى ما لفظ به أيضًا[(١)] . وحصل من ذلك أنّ أبا عمرو وأبـا بكـر يقـرآن[(٢)] كذلك في السُّورتين ، وأن غير حمزة وابن عامر (يَتَفَطَّـرْنَ) في الجميـع ، وأنَّ حمزة وابن عامر في هذه السورة كأبي عمرو وفي الشُّورى كنافع[(٣)] .

والوجه[(٤)] في التَّذكير والتَّأنيث باعتبار الجماعـة[(٥)] ، وأنَّـه لفـظ مؤنـث . و (يَنْفَطِرْن) مضارع انْفَطَر ، و (يَتَفَطَّرن) مضارع تَفَطَّر[(٦)] .

---

(١) انظر في القـراءتين : الـسبعة ٤١٢ – ٤١٣ ، والتـذكرة ٢ / ٥٢٨ ، والمنتهـى ٤٧٣ ، والتيـسير ١٥٠ ، وجـامع البيـان في القـراءات ٣ / ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، والعنـوان ١٢٧ ، والإتحـاف ٢ / ٢٤٠ .

(٢) بالنُّون وتخفيف الطَّاء ، (يَنْفَطِرْنَ) .

(٣) أي : قرآ في مريم بالنُّون وتخفيف الطَّاء ، وقرآ في الشُّورى بالتَّاء وتشديد الطَّاء .
انظر : المصادر السابقة .

(٤) انظـر في توجيـه القـراءتين : إعـراب القـراءات الـسبع ٢ / ٢٥ ، وإعـراب القـرآن للنحـاس ٣ / ٢٨ – ٢٩ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٢١٤ ، والكـشف ٢ / ٩٣ ، والموضـح ٢ / ٨٢٦ ، والفريد ٤ / ٣٩٤ .

(٥) أي : على تأنيث الجماعة ، ولفظ السموات مؤنث ، ووجه التَّذكير أنَّ السموات مؤنث غير حقيقي وهو جمع قليل ، والعرب تذكِّر فعل المؤنث إذا كان قليلاً ، كقوله ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ ﴾ ومن ذكرّ فشبهه بجمع المؤنث ممن يعقل كقوله : (وقال نسوة) .
انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٨ ، والكشف ٢ / ٩٣ ، والموضح ٢ / ٨٢٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢١٨ .

(٦) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٧ ، والتبيان ٥٥٩ .

و (انْفَطَر) مطاوع فَطَرْتُه مخفَّفًا ، و (تَفَطَّر) مطاوع فَطَّرْتُه مشدَّدًا ، والانْفِطَار والتَفَطَّر[(١)] : التَّشقُّق والانشقاق وهما بمعنًى ، قال مكّي[(٢)] : « التَّكثير أليق بهذا المعنى ؛ لأنّه موضع مبالغة واستعظام لقولهم » . وأنَّ مثاله في العظم مثال ذلك[(٣)] ، إلاّ أنّ الأكثر الانفطار[(٤)] ، ولذلك كَثُر في القرآن نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾[(٥)] ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[(٦)] ﴿ فَاطِرِ

---

(١) أصل الفَطْر : الشَّقُّ ، وجمعه : فُطُور ، وتَفَطَّر الشَّيء : تَشقَّق ، يقال : تَفَطَّر وانْفَطَر بمعنًى . انظر : الصحاح (فطر) ٢ / ٧٨١ ، والمقاييس (فطر) ٤ / ٥١٠ ، واللسان (فطر) ٥ / ٥٥ ، والقاموس (فطر) ٤٥٦ .

(٢) انظر : الكشف ٢ / ٩٣ .

وقد ذكر ذلك النَّحاس فقال : « يتفطَّرن بالياء، والتاء في هذا الموضع أولى لأن فيه معنى التكثير فهو أولى لأنهم كفروا فكادت السموات تتشقق فتسقط عليهم عقوبة بما فعلوه » . إعراب القرآن ٣ / ٢٩ .

(٣) قال السخاوي : « وفي المعنى وجهان : أحدهما : أن الله تعالى عبَّر بذلك عن فعله ، أي : أكاد أفعل ذلك .

والثاني : أن يكون استعظاماً لما فاهوا به ، وأنَّ مثاله في هدم الدين مثال انفطار السموات ». فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٦ .

(٤) قال ابن خالويه : « وهو الاختيار عند النَّحويين ، لأنَّ الله تعالى قال : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ ولم يقل تفطَّرت وقال ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ » . إعراب القراءات السبع ٢ / ٢٥ ، وانظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢١٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٤٨ ، والفريد ٤ / ٣٩٤ .

(٥) الانفطار / ١ .

(٦) المزمل / ١٨ .

ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[١] في عشر مواضع . لكن المناسب هنا التَّشديد للتَّكثير استعظاماً لقولهم[٢] ، كما قال مكِّي ، ويرجِّح ذلك - أيضًا - أنَّ الأكثر على التَّشديد في سورة الشُّورى ؛ إذْ لم يخفِّف فيها غير أبي عمرو وأبي بكر[٣] .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَفِيهَا) يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (يَكَادُ) مبتدأ مؤخَّر ، أي : يَكَادُ - بالتَّذكير على ما لفظ به - مستقرٌّ في هاتين السُّورتين ، و (أَتَى رِضًا) حال على إضْمار (قد) عند بعضهم ، أو مستأنف للثَّناء ، ويجوز أن يكون (يَكَادُ) مبتدأ و (أَتَى رِضًا) خبره ، و (فِيهَا) متعلِّق بالخبر ، وكذا قدَّره بعضهم[٤] وفيه بحث تقدَّم .

قوله : (رِضًا)[٥] حال من فاعل (أَتَى) أي : أَتَى حال كونه ذَا رِضًا ، ويجوز أن يكون مفعولًا به لـ (أتى) ، أي : أَتَى أمرًا مرضيًّا لا مَسْخُوطًا ، أو أَتَى نَفْس الرِّضا لا السُّخْط .

---

(١) الأنعام / ١٤ ، ويوسف / ١٠١ ، وإبراهيم / ١٠ .

(٢) قال أبو زرعة : « التَّاء للتَّكثير ... فقوله : « يتَفطَّرن » أشدُّ مبالغة في تغيِّظهن على من نسب إلى الله ولدًا » . حجة القراءات ٤٤٩ .

(٣) انظر : السبعة ٥٨٠ ، والإتحاف ٢ / ٤٤٨ .

(٤) قال به شعلة . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٣٤ .

(٥) ويجوز أن يكون تمييزًا . انظر : شرح شعلة ٤٣٤ .

قوله : (وَطَا) مفعول مقدَّم[١] ، و (يَتَفَطَّرْنَ) خفْضٌ بالإضافة ، وقال / أبو شامة[٢] : « قَصرطَا ضَرُورَة » ، وفيه بحث قد تقدَّم[٣] . [٤٦/أ]

قوله : (غَيْرَ أَثْقَل) نَصْبٌ على الحال من (طَا) ، أي : غَيْر مُثَقَّلَةٍ ، و(أَثْقَل) بمعنى : ثقيل .

قوله : (وَفِي التَّاء) خبر مقدَّم ، و (نُونٌ) مبتدأ ، و (سَاكِنٌ) صفته ، أي : في مكان التَّاء نُونٌ .

قوله : (حَجَّ) جملة فعلية[٤] إمّا مستأنفة للثَّناء على هذه القراءة ، أي : القارئ بذلك غلب في الحجَّة ، وإمَّا حال على إضمار (قد) عند بعضهم ، قوله : (في صَفَا) متعلِّق بـ« حَجَّ » أو بمحذوف على أنَّه حال من فاعل (حَجَّ) ، أي : غلب في حجَّته مستقرًّا في صَفَا كَمالٍ .

قوله : (وَفِي الشُّورَى) متعلِّق بـ« حَلَا » أي : عَذُبَ صَفْوُهُ من غَيْر كَدَر .

---

(١) للفعل (اكْسِرُوا) . انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٧ ، وشرح شعلة ٤٣٤ .

(٢) إبراز المعاني ٣ / ٣٦٥ .

(٣) تقدَّم في فرش سورة الأنعام ، عند شرح بيت الناظم (٦٦٥) .
وفرش سورة الأعراف ، عند شرح بيت الناظم (٦٩٠) .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٠٠ / ب ، ٢١٦ / ب .
والمؤلف يرى أنَّ حروف الهجاء فيها لغتان القصر والمدّ ، على خلاف ما يراه أبو شامة أنها ممدودة فحسب ، وقَصْرُها إنّما هو ضرورة .

(٤) ويجوز إعرابها خبرًا للمبتدأ (نُونٌ) وقوله : (في التَّاء) ظرفه . انظر : شرح شعلة ٤٣٤ .

وأحسن ما يوصف الماء بهذين الوصفين الصَّفْو والعُذُوبة ، وكَنَّى بذلك عن العلم ؛ لأنَّه رِيُّ الأنفس .

قوله : (وِلَا) بكسر الواو بمعنى المتابعة ، وانتصابه كانتصاب[(١)] (وَلَا) بالفتح في البيت المتقدِّم إلَّا في وجه كونه مفعولًا به ؛ لأنَّ الفعل قبله قاصر[(٢)] ، والله تعالى أعلم .

٨٧٠- وَرَائِيَ وَاجْعَلْ لي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَرَبِّي وَآتَانِي مُضَافَاتُهَا الْوُلَا[(٣)]

أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ستًّا[(٤)] ﴿ مِن وَرَآءِى ﴾[(٥)] فتحها ابن كثير وحده ، ﴿ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ﴾[(٦)] فتحها نافع وأبو عمرو ، ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[(٧)] ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ ﴾[(٨)] فتحها الحرميَّان وأبو عمرو[(٩)] ،

---

(١) إمَّا على الحال ، وإمَّا على التَّمييز ، وإمَّا على أنَّه مفعول لأجله .
وتقدمت هذه الأعاريب في قوله (وَلَا) في البيت المتقدِّم . انظر : ص ٤٤ .

(٢) وهو قوله : (حَلَا) .

(٣) في متن الشَّاطبية ضبط (الزعبي) ص٦٩، وفي سراج القاريء ص ٢٨٦ ، ورد هذه اللفظة: (الْعُلَا) .
وجاءت موافقة لما ورد عند المؤلف هنا في فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٧ ، وشرح شعلة ٤٣٥ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٧ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٦ .

(٤) انظر : السبعة ٤١٣ ، والمبسوط ١٧٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٢٩ ، والمنتهى ٤٧٤ ، والتيسير ١٥٠ ، والمستنير ٢ / ٢٨٦ ، والإتحاف ٢ / ٢٤١ .

(٥) مريم : ٥ .

(٦) مريم : ١٠ .

(٧) مريم : ١٨ .

(٨) مريم : ٤٥ .

(٩) انظر : المصادر السابقة .

﴿ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ ﴾[(١)] فتحها نافع وأبو عمرو ، ﴿ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[(٢)] فتحها الكلُّ غير حمزة .

قوله : (وَرَائِيَ) مبتدأ وما بعده عطف عليه ، و (كِلَاهُمَا) تأكيد لـ (إِنِّي) من طريق المعنى ، لأنَّها مكرَّرة مرَّتين، أو لمضاف محذوف أي: وكَلِمَتَا إِنِّي ، قاله أبو عبد الله[(٣)] ، وفيه نظر من حيث إنّ الحذف ينافي التأكيد ، و (مَضَافَاتُهَا) الخبر ، و (الْوُلَا)[(٤)] بضمِّ الواو والقَصْر جمع وُلْيَا ، كـ (فُضَل) في (فُضْلى) ، و (دُنَا) في (دُنْيا)، والوُلْيَا تأنيث الأُولى ، والمعنى: الوُلَا بالضَّبط والتَّحمُّل والحفظ ومعرفة الخلاف فيها .

---

(١) مريم : ٤٧ .

(٢) مريم : ٣٠ .

(٣) قال أبو عبد الله : « وكلاهما : تأكيد لمضاف محذوف ، والتقدير : وكلمتا إني » . اللآلئ الفريدة ٣ / ١٥٨ .

(٤) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٧ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٥٨ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٦٦ .

سورة طه

٨٧١- لِحَمْزَةَ فَاضْمُمْ كَسْرَهَا أَهْلِهِ امْكُثُوا مَعًا وَافْتَحُوا إِنِّي أَنَا دَائِمًا حُلاَ

أمر بِضَمِّ كَسْرِ[(١)] الهاء من قوله تعالى : ﴿ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ ﴾[(٢)] هنا وفي القصص[(٣)] ولذلك قال : مَعًا لحمزة ، فتعيَّن لغيره كسرها[(٤)] .

ثُمَّ أمر بفتح همزة (إِنِّي) من قوله تعالى : ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾[(٥)] لمن رمز له بالدَّال والحاء المهملتين[(٦)] ، وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فتعيَّن لغيرهما كسرها[(٧)] .

ووجه ضمِّ الهاء[(٨)] الإتيان بها على أصلها كما عرفته في بابها[(٩)] ، وحسَّن

---

(١) في الأصل (بكسر ضم) وهو تحريف . إذْ قراءة حمزة بضمِّ الهاء لا بكسرها .

(٢) طه : ١٠ .

(٣) آية / ٢٩ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٧ ، والتذكرة ٢ / ٥٣١ ، والروضة ٢ / ٧٧٩ ، وجامع البيان في القراءات ٣ / ١٣٥٢ ، والوجيز ٢٤٧ ، والعنوان ١٢٩ ، والمستنير ٢ / ٢٨٧ ، وإرشاد المبتدي ٤٣٢ .

(٥) طه : ١٢ .

(٦) في قوله في النَّظم : (دَائِمًا حُلَا) .

(٧) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٨) انظر في توجيه القراءتين : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٠ ، والكشف ٢ / ٩٥ ، والموضح ٢ / ٨٢٩ ، والتبيان ٥٦٠ .

(٩) الأصل في هاء الكناية الضَّمُّ .

قال المصنف : « وإنَّما كان أصلها الضَّمُّ لأنَّها لما كانت خفية تشبه الألف في خفائها أعطيت أقوى الحركات وهي الضَّمَّة ، والواو بعدها مزيدة تقوية لها لخفائها ؛ فإنَّها تخرجها من الخفاء =

ذلك ضمَّةُ الكاف في ﴿ امْكُثُوا ﴾ بعدها ، ففي ذلك خفَّة نطق على اللِّسان وقد مضى ذلك[(١)] في قراءة حَفْص[(٢)] في ﴿ أَنسَـٰنِيهُ ﴾[(٣)] و ﴿ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾[(٤)] .

ووجه الكسر[(٥)] في ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ ﴾[(٦)] أحد شيئين[(٧)] ، إمَّا إضمار القول ، أي : نودي يا موسى فقيل : أنا ربُّك ، قال أبو علي[(٨)] : « من كسر ؛ فلأنّ الكلام

=

إلى الإبانة ؛ لأنَّ الهاء من الصَّدر والواو من الشَّفتين ، فإذا زيدت عليها بيّنتها ، فالأصل فيها إذن أن تكون مضمومة موصولة بواو » . انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٥٦٧ ، باب هاء الكناية .

(١) في فرش سورة الكهف ، عند شرح بيت الناظم (٨٤٤) .
انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٣١ / أ .

(٢) انظر قراءة حفص في : السبعة ٣٩٤ ، والمبسوط ١٦٦ ، والتذكرة ٢ / ٥١١ ، والمنتهى ٤٦١ ، والتيسير ١٤٤ .

(٣) الكهف : ٦٣ .

(٤) الفتح : ١٠ . من قوله تعالى : ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٣ / ٢٨٦ ، وإعراب النحاس ٣ / ٣٣ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢١٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٥١ ، والكشف ٢/ ٩٦، والموضح ٢/ ٨٢٩ ، والبيان ٢ / ١٣٩ ، والفريد ٤ / ٤٠٤ .

(٦) طه : ١٢ .

(٧) وجَّه مكِّي الكسر على إضمار القول ، وعلى الاستئناف لأنَّ النِّداء وقع على موسى ثُمَّ استأنف (إني) . انظر : الكشف ٢ / ٩٦ . ووجَّه العكبري الكسر على إضمار القول ، وعلى إجراء النداء مجرى القول . قال : « إني يقرأ بالكسر ، أي : فقال إني ، أو لأنَّ النداء قول » . التبيان ٥٦١ .

(٨) الحجة ٥ / ٢١٨ .

حكاية ، كأنّه نودي فقيل : يا موسى إنِّي أنا ربُّك ، فالكسر أشبه بما بعده مما هو حكاية ، وذلك قوله : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾(١) ، وقوله ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ ﴾(٢) ، فهذه كلُّها حكاية ، فالأشبه أن يكون قوله ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾(٣) كذلك » .

وقال أبو شامة(٤) : « والكسر هنا أولى ، وعليه الأكثر لقوله/ : [٤٦/ب] ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ ، فصرَّح بلفظ النِّداء ، فكان الكسر بعده واضحًا ، نحو : ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾(٥) ، ﴿ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾(٦) ، وليس مثل الذي في آل عمران : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾(٧) ، فليس ثَمَّ لفظ النِّداء ، فأمكن تقديرُ فنادته بكذا » .

وإمَّا إجراء النِّداء مُجْرى القول(٨) ؛ لأنَّه ضرب منه ، وهو رأي كوفي(٩) .

---

(١) طه : ١٤ .

(٢) طه : ١٣ .

(٣) طه : ١٢ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٦٧ .

(٥) مريم : ٧ .

(٦) آل عمران : ٤٢ .

(٧) آل عمران : ٣٩ .

(٨) هذا الوجه الثاني في الكسر .

(٩) انظر : الكشاف ٤ / ٧٠ ، والتبيان ٥٦١ ، والفريد ٤ / ٤٠٤ ، والدر المصون ٨ / ١٦ .

ووجه الفتح أنّه على حذف الجارّ ، أي : نُودِيَ بِأَنِّي ، فلـمَّا حـذف الجـارُّ جَرَى المذهبان الشهيران في كونها في محلِّ نَصْبٍ أو جرٍّ .

قوله : (لِحَمْزَةَ) متعلّق[(١)] بـ« اضْـمُمْ » ، و (هَـا) في موضـع خفْـضٍ بالإضافة[(٢)] . قال أبو شامة[(٣)] : « قَـصَرُه ضَرُورة » ، وقـد تقـدَّم ذلـك منـه مراراً، وتقدَّم أنَّ هذا لغة في حروف المعجم[(٤)] .

قوله : (مَعًا) حال من (أَهْلِهِ امْكُثُوا) وساغ ذلك ؛ لأنَّ لفظـه مكـرَّر ، أو على حذف مضاف ، أي : ها كَلِمتَيَ أَهْلِهِ ، فمعًا حال من ذلـك المـضاف المقدَّر[(٥)] .

قوله : (إِنِّي) مفعول (افْتَحُوا) على حذف مضاف ، أي : افْتَحُـوا همـز إنّي ، أو بمعنى أَوْقِعوا الفتح في إنِّي ، ولا يليق ذلك إلَّا بالهمزة .

قوله : (دَائِماً) حال من مفعول (افْتَحُوا) ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف ، أي : فَتْحًا دَائِمًا ، وأن يكون ظرفًا ، أي : أبدًا ، أو حال من الفتح

(١) ويجوز إعرابه حالًا من فاعل (اضْمُمْ) . انظر : شرح شعلة ٤٣٥ .

(٢) بإضافة (كسر) إليه ، و(كسر) مفعول (اضْمُمْ) .

انظر : شرح شعلة ٤٣٥ .

(٣) إبراز المعاني ٣ / ٣٦٧ .

(٤) سبقت الإشارة إلى مواضعه قبل قليـل ، عنـد شرح بيـت النـاظم (٨٦٨) مـن فـرش سـورة مريم . انظر : ص ٤٩ .

(٥) وهو : كَلِمَتَيْ .

المدلول عليه بـ (افْتَحُوا) .

قوله : (حُلَا) تمييز ، أي : دَائِمًا حُلَاه ، ويجوز أن يكون حَالًا من مرفوع دائمًا ، أي : ذَا حُلَا .

٨٧٢- وَنَوِّنْ بِهَا وَالنَّازِعَاتِ طُوًى ذَكَا وَفِي اخْتَرْتُكَ اخْتَرْنَاكَ فَازَ وَثَقَّلا

أمر بتنوين ﴿ طُوًى ﴾[١] هنا ، وفي النازعات[٢] ، لمن رمز له بالذَّال المعجمة[٣] – وهم الكوفيون وابن عامر – فتعيَّن لغيرهم ترك التنوين[٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَازَ » – وهو حمزة – أنَّه قرأ ﴿ اخْتَرْنَاكَ ﴾ ، مكان قراءة غيره ﴿ ٱخْتَرْتُكَ ﴾[٥] على ما لفظ به من القراءتين[٦] . ثُمَّ أخبر أَنَّه ثقَّل ﴿ أَنَّا ﴾ الواقع قبل ﴿ اخْتَرْنَاكَ ﴾ على ما نبَّه عليه في البيت الآتي ، فكملت قراءاته ﴿ أَنَّا اخْتَرْنَاكَ ﴾ وكملت قراءة غيره ﴿ وَأَنَا ﴾ – بالتَّخفيف – ﴿ اخْتَرْتُكَ ﴾ .

---

(١) طه : ١٢ .

(٢) آية / ١٦ .

(٣) من قوله : « ذَكَا » .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٧ ، والمبسوط ١٧٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٢ ، والمنتهى ٤٧٥ ، وتبصرة مكي ٢٧١ ، والروضة ٢ / ٧٧٩ ، والتيسير ١٥٠ ، والعنوان ١٢٩ ، والمستنير ٢ / ٢٨٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٥ .

(٥) طه : ١٣ .

(٦) انظر القراءتين في : السبعة ٤١٧، والتذكرة ٢ / ٥٣٢، والمنتهى ٤٧٥، والروضة ٢ / ٧٨٠ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٥٣ – ١٣٥٤ ، والعنوان ١٢٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٥ .

والوجه[١] في تنوين (طُوًى) الذَّهاب به إلى أنَّه بمعنى المكان والوادي ، وقيل[٢] : هو علم للوادي ، وإعرابه بدل أو عطف بيان[٣] ، وفي عدم تنوينه العلمية والتأنيث ذهابا به مذهب البُقْعة أو الأرض[٤] ،

---

(١) انظر في وجه القراءتين : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢١٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٥١ ، والكشف ٢ / ٩٦ – ٩٧ ، والموضح ٢ / ٨٣١ ، والبيان ٢ / ١٣٩ ، والفريد ٤ / ٤٠٥ .

(٢) قال الزجاج : « فمن نَوَّنه فهو اسم للوادي ، وهو مذكَّر سُمِّي بمذكَّر على فُعَل نحو : حُطَم وصُرَد » . قال : « وإذا كسر ونُوِّن فهو مثل : مِعًى وضِلَع مصروف » . معاني القرآن ٣ / ٢٨٦ .

وقال النحاس : « من جعل طوى بمعنى ثِنًى نَوَّن لا غير ، يأخذه من ثَنَيْتُ الشَّيء ثِنًى ، أي : قُدِّس مرَّتين » إعراب القرآن ٣ / ٣٤ .

فصرف (طوى) من وجهين : الأَوَّل أَنَّه اسم للوادي ، والثَّاني أَنَّه صفة بمعنى – ثنًى وهو مصدر ، وضَمُّ الطَّاء وكسرها في (طوى) لغتان .

انظر : مجاز القرآن ٢ / ١٦ ، والصحاح (طوى) ٦ / ٢٤١٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٠ ، والفريد ٤ / ٤٠٥ .

(٣) من الوادي ، وفيه وجهان آخران ، أحدهما : الرفع على إضمار مبتدأ ، والثاني : النصب على إضمار « أعني » .

انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٦٢ ، والبيان ٢ / ١٣٩ ، والتبيان ٥٦١ ، والفريد ٤ / ٤٠٥ – ٤٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٣١ ، والدر المصون ٨ / ١٧ .

(٤) على أَنَّه نكرة ، وترك الصَّرف هو الاختيار عند أكثر النَّحويين .

قال ابن خالويه : « والاختيار عند أكثر النحويين ترك الصرف ، لأَنَّها رأس آية ، وهي مع آيات غير منونة نحو ﴿ موسى ﴾ ، و﴿ استمع لما يوحى ﴾ وكذلك ﴿ طُوى ﴾ » . إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٠ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٥ – ١٧٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٥١ ، والكشف ٢ / ٩٦ – ٩٧ .

وقيل[١] : العَلَميَّة والعَدَل كـ (عُمَر ، وزُفَر) معدولًا عن (طَاوٍ) كعُمَر عن عامر ، واختار أبو عبيد صرفه[٢] ، وقال : « عجبت ممن أجرى (سَبَأ) [٣] وترك إجراء (طُوى) وذاك أثقل من هذا » يعني بالإجراء الصَّرف ، وسيأتي الكلام في سبأ .

والوجه في قراءة حمزة[٤] أنَّه أخرج الكلام مخرج كلام العظماء والملوك ، وقد روي[٥] أنّ حمزة رأى ربَّ العزة في المنام ، وقرأ عليه سورة طه ، فلمَّا وصل إلى هنا قال : فأردت أن أروي [أن أقول أن أقرأ] [٦] برواية غيري فقال تعالى: يا حمزة قل : ﴿ وأنَّا اخْتَرْنَاكَ ﴾ ، ولهذا أثنى عليه في قوله :

---

(١) انظر في هذا القول : معاني الفراء ٢ / ١٧٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٥١ ، والبيان ٢ / ١٣٩ ، والتبيان ٥٦١ ، والفريد ٤ / ٤٠٦ .

(٢) انظر في اختيار أبي عبيد : الكشف ٢ / ٩٦ – ٩٧ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٦٨ ، وكنز المعاني ١٦٦ ، واختيارات الإمام أبي عبيد ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) من سورة سبأ / ١٥ .

(٤) رجَّح العلماء قراءة الإفراد لأمرين : الأَوَّل أنَّها أشد موافقة للخطِّ ، والثَّاني : أنَّها أشبه بنسق اللَّفظ لقوله تعالى : ﴿ يا موسى إني أنا ربك ﴾ وعلى هذا النسق جرت المخاطبة .

انظر في توجيه القراءتين : معاني الفرَّاء ٢ / ١٧٦ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٨٧ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢١ ، والمختار ١ / ٥٣٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٥١ ، والكشف ٢ / ٩٧ ، والموضح ٢ / ٨٣١ ، والفريد ٤ / ٤٠٧ .

(٥) انظر في هذا الخبر : فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٩ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ١٦١ .

(٦) هذه العبارة وردت في الأصل هكذا ، ولعلها زيادة من النَّاسخ ؛ إذْ لا فائدة لها ، والرواية في المصادر السابقة بدونها .

(فاز)[١] ، والمرسوم محتمل للقراءتين فإنّه رُسِم ﴿ اخْتَرْتُك ﴾ بغير ألف[٢]، فَحَذْفُها تخفيفٌ ، وقد مرَّ له نظائر .

* * *

قولـه : (طُـوًى) مفعـول (نَـوِّنْ) و (بِهَـا) / متعلِّـق بــ (نَـوِّنْ) [٤٧/أ] والباء ظرفية، ويجـوز أن تكـون حاليـة ، والحـال مـن طُـوًى ، أي : ملتبسة بهذه السُّورة، و (النَّازِعَاتِ) عَطْف على الضَّمير المجرور[٣] من غـير إعـادة الجارِّ .

قوله : (ذَكَا) جملة فعلية مستأنفة[٤] ، ومعناه : عَبَقَتْ رائحته ، أو أضاء؛ لأنّ ذَكَا يُسْتَعمل في المعنيين[٥] ، وكلاهما مناسب .

---

(١) جاءت هذه العبارة في المخطوط : (إنَّنـي أنـا الله) ، وفيهـا إشـكال مـن وجهـين ، الأوَّل : أنَّ سياق الكلام حول ثناء النَّاظم على قراءة حمزة ، لما جاء فيها من المنام المروي عنه .

والثَّاني : أنَّ عبارة (إنَّني أنا الله) لم تـرد في بيـت النـاظم الـذي يتحـدث عنـه الـشارح ، فهـي مقحمة لا معنى لها هنا .

ولعل صواب العبارة ما أثبته .

ويعضِّد ما ذهبت إليه وروده كذلك في فتح الوصيد ٤ / ١٠٩٩ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ١٦١ .

(٢) انظر : المـصاحف ١ / ٤٣٩ ، والبـديع ١٧٠ ، والمقنـع ٥٢٠ ، ومختـصر التبيـين ٤ / ٨٤٢ ، والوسيلة ١٨٣ ، والجامع ١٠٨ .

(٣) في قوله : (بِهَا) .

(٤) ويجوز إعرابه نعتًا لـ(طُوًى) . انظر : شرح شعلة ٤٣٦ .

(٥) الرائحة والإضاءة . انظر : الصحاح (ذكا) ٦ / ٢٣٤٦ ، واللسان (ذكا) ١٤ / ٢٨٧ .

قوله : (وَفي اخْتَرْتُكَ) خبر مقدَّم ، (اخْتَرْنَاكَ) مبتدأ مؤخَّر ، أي : في مكانه . ويجوز أن يكون مفعولًا بفعل مقدَّر ، أي : اقرأ أو اجْعَل اخْتَرْنَاكَ في مكان اخْتَرْتُكَ ، قوله : (فَازَ) جملة مستأنفة[1] ، وأشار بالفوز لما قدَّمته من المنام المروي عن حمزة وياله من فوز .

قوله : (وَثَقَّلَ) عطْفُ على (فَازَ) ، ومفعول (ثَقَّل) قوله : (وأنَّا) في البيت الآتي ، وفاعله ضمير حمزة للدَّلالة عليه برمزه ، ثُمَّ ذكر تمام القراءة فقال :

٨٧٣- وَأَنَّا وَشَامٍ قَطْعُ أُشْدُدْ وَضُمَّ في ابْـ ـتِدَا غَيْرِهِ وَاضْمُمْ وَأَشْرِكْهُ كَلْكَلَا

أخبر عن الشَّامي – وهو ابن عامر – قطع همزة ﴿ اشْدُدْ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴾[2] ، ومتى قُطِعت فُتِحت لما سيأتي ، ولذلك لم ينبِّه عليه ، وتعيَّن لغيره كونها همزة وصل[3] ، فتسقط درجًا وتَثْبُت ابتداء . ولكنها مضمومة في حال الابتداء بها ؛ لكون[4] ثالث الفعل

---

(١) انظر : اللآلِيء الفريدة ٣ / ١٦٢ . وأعربها شعلة خبرًا لـ(اخْتَرْنـاك) . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٣٦ .

(٢) طه : ٣٠ ، ٣١ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٨ ، والمبسوط ١٧٧ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٢ – ٥٣٣ ، والروضة ٢ / ٧٨٠ ، والتيسير ١٥١ ، والعنوان ١٢٩ ، والمستنير ٢ / ٢٨٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٦ .

(٤) في الأصل (لكونها) ، وهو تصحيف ، لأنَّ الكون مسند إلى قوله (ثالث الفعل) وليس للهمزة .

مضمومًا ضمة لازمة[١] ، ولما كان هذا الحكم خفيًّا على غالب الناس نبّه عليه بقوله : وَضُمَّ فِي ابْتِدَاءِ غَيْرِهِ ، وسكت عن حكم الدَّرج -؛ لوضوح سقوطها فيه .

ثُمَّ أمر بضمِّ همزة ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴾[٢] لمن رمز له بالكاف من « كَلْكَلَا » - وهو ابن عامر أيضاً - فتعيَّن لغيره فتحها[٣] .

فتكمَّلت قراءاته فيهما ﴿ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ أَشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي وَأُشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴾[٤] بإثبات الهمزتين درجًا وابتداءً ، وفَتْح الأولى وضَمِّ الثانية . وتكمَّلت قراءة غيره ﴿ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشْدُدْ ﴾ بوصل الهمزة ، فتسقط درجًا وتثبت مضمومة ابتداءً ، و﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾ بفتح الهمزة ثابتةً درجاً وابتداءً .

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتُكْسَر في « اضْرِب » اتباعًا لكسرة العين ، وتضمّ في « ادخُل » اتباعًا لضمَّة العين ، وقال البصريون إنَّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة .

انظر : المنصف ١ / ٥٤ ، والإنصاف ٢ / ٧٣٧ ، وأسرار العربية ٢٧٥ ، واللباب ٢ / ١٩٢ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦٢ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٥٠٤ .

(٢) طه : ٣٢ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، والروضة ٢ / ٧٨٠ ، والتيسير ١٥١ ، والمستنير ٢ / ٢٨٩ ، والتجريد ٢٥١ ، والإقناع ٢ / ٦٩٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٦ .

(٤) طه : ٣٠ - ٣١ - ٣٢ .

والوجه(١) في قراءة ابن عامر أنّه أسند الفعل في الموضعين إلى ضمير المتكلِّم ، فالهمزة للمتكلِّم فيهما(٢) ، وفتحت في الأوَّل(٣) ؛ لكونه مضارعًا من ثلاثي ، وضُمَّت في الثاني(٤) ؛ لأنَّه مضارع من رباعي ، نحو : أُكْرِم وأُعْطي من أَكْرَم وأَعْطَى .

وجزمهما على جواب الأمر(٥) ، ولذلك فكَّ (اشْدُدْ) . وفي قراءة غيره أنَّه جعلها دعاءً بلفظ الأمر ، فكانت همزة الأَوَّل همزة وصل ؛ لسكون فائه في المضارع ، وكانت مضمومة لضمِّ ثالثه لزومًا ، [نحو](٦) : اُقْتُل من قَتَل(٧) ،

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٩٠ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٤٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٤١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢١ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٢ ، والكشف ٢ / ٩٧ ، والموضح ٢ / ٨٣٢ .

(٢) على وجه إخبار موسى عليه الصلاة والسَّلام عن نفسه ، أي : إنْ فَعَلْتَ ذلك أَشْدُد به أزري وأُشركْهُ في أمري .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) هو (أَشْدُد) .

(٤) هو (أُشْرِكْهُ) .

(٥) جواباً لقوله (اجعل لي وزيراً من أهلي) .

قال النحاس : « وهذه القراءة شاذة بعيدة ؛ لأنَّ جواب مثل هذا إنَّما ينجزم بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى إن تجعل لي وزيرًا من أهلي أشدد به أزري وأشركه في أمري ، وأمره النبوة والرسالة ، وليس هذا إليه ﷺ فيخبر به ، وإنما يسأل الله جل وعز أن يشركه معه في النبوة » . إعراب القرآن ٣ / ٣٨ .

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهي زيادة يستوجبها السياق ، ومستفادة من الحجة ٥ / ٢٢٢ .

(٧) في الأصل (اقبل من قبل) وهو تصحيف .

وأُدْخُل من دَخَل ، وكانت همزة الثاني مفتوحة ؛ لأَنَّه أمر من الرباعي نحو : أَكْرِمْ من أَكْرَمَ . واختار أبو علي[(١)] القراءة بالدُّعاء ، قال[(٢)] : « لأنَّ ذلك معطوف على ما تقدَّمه من قوله: ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾[(٣)] ، فكما أنّ ذلك كلَّه دعاء ، فكذلك ما عطف عليه . فأمّا الإشراك فيبعُد فيه الحَمْل على غير الدُّعاء ؛ لأنَّ الإشراك في النُّبوَّة لا يكون [إلَّا][(٤)] من الله تعالى ، اللَّهم إلَّا أن يَجْعَل أمرَه شأنَه الذي / هو غير النُّبوَّة وإنَّما ينبغي أن يكون النُّبوَّة ، كقوله : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾[(٥)] ، وقوله ﴿ كَىْ نُسَبِّحَكَ ﴾[(٦)] ، كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها ، فأمَّا ﴿ أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴾ فَحَمْلُه على الإخبار أسهل » . [٤٧/ب]

* * *

قوله : (وَشَامٍ) مبتدأ على حذف مضاف ، و(قَطْعُ) خبره ، أي: ومذْهَبُ شَامٍ قَطْعُ هَمْزِ اشْدُد ، ويجوز أن يكون الحذف من الثَّاني ، أي :

---

(١) في الأصل أبو عبيدة ، وهو تحريف والصواب ما أثبت .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٢٢ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٦٩ .
(٢) الحجة ٥ / ٢٢٢ .
(٣) طه : ٢٥ ، ٢٦ .
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .
(٥) القصص : ٣٤ .
(٦) طه : ٣٣ .

وشَامٍ ذُو قَطْعِ اشْدُد . قوله : (وَضُمَّ) مفعوله محذوف ، أي : وضُمَّ هَمْزةَ أَشْدُد ، وقصر قوله : (فِي ابْتِدَا غَيْرِهِ) ضَرُورة .

قوله : (وَأَشْرِكْهُ) مفعول (اضْمُمْ) قبله على حذف مضاف ، أي : اضْمُمْ هَمْزَ أَشْرِكْهُ ، ويجوز أن يكون المعنى : أَوْقِع فيه الضَّمَّ .

قوله : (كَلْكَلَا) فيه وجهان ، أحدهما : أنَّه بدل بعض من كُلٍّ ، إذا لم يُقَدَّر مضافًا قبل اشْدُد ؛ لأَنَّ الكَلْكَل الصَّدر[1] ، فكأنّه قال : اضْمُمْ صَدْرَه ، وصَدْرُه الهمزة ، قاله أبو شامة[2] . ولكن لابدَّ في البعض والاشتمال من ضمير عائد على المبدل منه[3] ، وهو هنا مقدَّر ، أي : كَلْكَلَه ، ولكنَّه حَذَفه للقافية .

والثاني : أنّه بدل كُلٍّ من كُلٍّ ، إذا قدَّرنا مضافًا قبل اشْدُد ؛ لأنَّه يصير التَّقدير : اضْمُمْ هَمْزَ اشْدُد ، فـ(كَلْكَل) بدل من هَمْزِ اشْدُد ، وهو عَيْنُه .

---

(١) الكَلْكَل : الصَّدر من كلِّ شيء .

انظر : الصحاح (كلل) ٥ / ١٨١٢ ، واللسان (كلل) ١١ / ٥٩٦ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٦٩ .

(٣) يشترط في بدل البعض والاشتمال أن يكون فيهما ضمير يعود على المبدل منه ، إمَّا ملفوظ به ، وإمَّا مقدّر .

انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٦٦ ، والمساعد ٢/ ٤٣٦ ، وشرح الآجرومية للسنهوري ٢/ ٤٩٥ ، والتصريح ٣ / ٦٣٥ .

٨٧٤- مَعَ الزُّخْرُفِ اقْصُرْ بَعْدَ فَتْحٍ وَسَاكِنٍ   مِهَاداً ثَوَى وَاضْمُمْ سِوًى فِي نَدٍ كَلاَ

أمر بقصر ﴿ مِهَادًا ﴾[1] ، أي : بحذف ألفه بعد فَتْح ميمه ، وسُكون هائه هنا ، وفي الزُّخْرُف ، يريد قوله ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾[2] ، لمن رمز له بالثَّاء المثلَّثة من « ثَوَى » – وهم الكوفيون – فتعيَّن لغيرهم المدُّ[3] ، أي : الإتيان بالألف بعد كسر الميم وفَتْح الهاء على ما لفظ به ، فصار مفهوم القيود تأكيدًا للفظه بمقتضاها .

ثم أمر بضمِّ (سِوَى)[4] ، أي : سينه ، لمن رمز له بالفاء والنون والكاف – وهم حمزة وعاصم وابن عامر – ولما كانت بكسر السين قراءة الغير وليس الكسر ضد الضم بل ضده الفتح ، نص على قراءة الغير فقال في البيت الآتي ويكسر باقيهم .

والوجه[5] في قراءة ﴿ مَهْدًا ﴾ إمَّا كونه مصدرًا لـ: مَهَد الشَّيء يَمْهَدُه

---

(١) طه : ٥٣ .

(٢) الزخرف : ١٠ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٨ ، والمبسوط ١٧٧ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، وتبصرة مكي ٢٧١ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٦٨ ، والتيسير ١٥١ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٧ .

ورجَّح النَّحاس قراءة (مِهَادًا) في هذه السورة ، قال : « ومهاداً ههنا أولى ؛ لأنَّ مهدًا مصدر وليس هذا موضع مصدر إلا على حذف ، أي ذات مهد » إعراب القرآن ٣ / ٤١ .

(٤) انظر في قراءتي (سِوَى) بالضَّمِّ والكسر : المصادر السابقة .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٤١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٣ ، والكشف ٢ / ٩٨ ، والموضح ٢ / ٨٣٣ ، والفريد ٤ / ٤٢٤ .

مَهْدًا ، أي : وَطَّأه وسَوَّاه ، أو اسمًا لما يُمْهَد ، ومنه مَهْدُ الصَّبي ، وهو فَعْل بمعنى مفعول ، قاله أبو عبد الله[١] ، وفيه نظر ؛ لأنَّه لم يثبت فَعْل بمعنى مفعول ، إنَّما يَثْبُت بمعنى مفعول فِعْلٌ ، بكسر الفاء وسُكُون العين ، نحو : الذِّبْح والرِّعْي ، وفَعَلٌ بفتحهما ، نحو : القَبَض والنَّفَض[٢] ، أمّا بفَتْحةٍ وسُكُون فلم يَثْبُت .

ولو قال إنَّ المصدر هنا واقع موقع المفعول تسمية للمفعول بالمصدر ، نحو : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[٣] ، ودِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير[٤] ، لكان صواباً ، وكأنَّه أراد ذاك ولكنَّه تسامح في عبارته .

وأمّا قراءة[٥] (مهادًا) فيحتمل أيضًا المصدرية ، نحو : كَتَبْت كِتَابًا ، وأن

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٦٣ .

(٢) القَبَض : بالتَّحريك بمعنى المقبوض ، وهو ما قُبِض من الأموال . وقيل : هو ما جُمع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم .

والنَّفَض : ما تساقط من الورق والثَّمر ، وهو فَعَل بمعنى مفعول . كالقَبَض بمعنى المقبوض .

وجاءت هذه اللفظة في الأصل بالقاف (النَّقَض) وهو تصحيف .

انظر : الصحاح (قبض) ٣ / ١١٠٠ ، و(نفض) ٣/ ١١٠٩ ، واللسان (قبض) ٧ / ٢١٤ ، و(نفض) ٧ / ٢٤٠ .

(٣) لقمان : ٣١ .

(٤) أي : مَضْروبه ، فوقع المصدر موقع المفعول ، فَلَفْظُه لفظ المصدر ومعناه على مفعول .

انظر : الكتاب ٤ / ٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٤ ، والأصول ٣ / ١١١ .

(٥) قال المصنف في (مهد ومهاد) : « وفيه وجهان ، أحدهما : أنَّهما مصدران بمعنى واحد يقال : مَهَدْتُه مَهْداً ومِهَادًا .

=

يكون بمعنى المفعول ، كالكتاب بمعنى المكتوب .

والمصدر قد جاء على فَعْل وفِعال ، قالوا كتبت كَتْبًا وكِتَابًا وكِتَابةً ، وقال أبو علي[(١)] : « المهد مصدر كالفَرْش ، والمِهَاد كالفِرَاش في قوله : / ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ [(٢)] ، ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾[(٣)] ، وهما اسم ما يُفْرَش ويُبْسَط ، قال : ويجوز أن يكون المهد استعمل استعمال الأسماء فجُمِع كما يُجْمَع فَعْل على فِعَال » . [٤٨/أ]

قلت : يعني أَنَّ مِهَادًا جمع مَهْد ، نحو : كَعْب وكِعَاب ، وكَلْب وكِلَاب ، ويكون الجمع باعتبار الأنواع ، قال[(٤)] : « ويجوز أن يكون المعنى : ذَا مَهْدٍ ، فيكون المعنى كقول من قال مهادًا » .

قلت : إذا جعلنا مَهْدًا ومِهَادًا مصدرين ، وأعربناه مفعولًا ثانيًا لـ﴿ جَعَل ﴾ فلابدَّ من حذف مضاف ، أي : ذات مَهْدٍ[(٥)]؛ إذْ المهد معنًى من

=

والثَّاني : أنهما مختلفان فالمهاد هو الاسم والمهد هو الفعل – أي المصدر – : أو أن مهادًا جمع مَهْد .... » . الدر المصون ٨ / ٥١ .

وانظر في توجيه القراءة : المصادر السابقة .

(١) الحجة ٥ / ٢٢٣ .

(٢) البقرة : ٢٢ .

(٣) نوح : ١٩ .

(٤) الحجة للفارسي ٥ / ٢٢٣ .

(٥) وُصِفت الأرض بالمهد ، إمَّا مبالغة ، وإمَّا على حذف مضاف كما ذكر المؤلف . انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٢٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٣ ، والفريد ٤ / ٤٢٤ ، والدر المصون ٨ / ٥١ .

المعاني ، ويجوز أن يكون ﴿ لَكُمُ ﴾[١] هو المفعول الثاني قُدِّم ، فيكون المهد والمهاد مصدرًا لِفِعْل مقدَّر ، أي : مَهَدَها مَهْداً .

وجوَّز مكِّي أن يكون مصدرًا لِفِعْلٍ من غَيْر لَفْظِه وهو (جَعَل)[٢] ، على أنَّه قام مقام (مهدًا) انتهى . ويجوز أن يكون (جَعَل) بمعنى : خَلَق ، فيتعدَّى لواحد .

وإذا جعلناها[٣] بمعنى المفعول اسمًا لما يُفْرَش ويُبْسَط ، كان مفعولًا ثانيًا من غير تأويل .

والوجه في قراءتي[٤] سِوًى وسُوًى أنَّهما لغتان بمعنًى واحد. والسُّوَى[٥] :

---

(١) من الآية / ٥٣ .

(٢) انظر : الكشف ٢ / ٩٨ .

(٣) أي : (مَهْدًا ومِهَادًا) .

(٤) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٣ ، والكشف ٢ / ٩٨ ، والموضح ٢ / ٨٣٤ ، والبيان ٢ / ١٤٣ ، والفريد ٤ / ٤٢٧ ، والممتع ١ / ٦٣ .

قال النحاس : « والكسر أشهر وأعرف » . إعراب القرآن ٣ / ٤٢ .

وقال الفراء : « وأكثر كلام العرب سَوَاء بالفتح والمد إذا كان في معنى نِصْف وعَدْلٍ فتحوه ومدُّوه » . معاني القرآن ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

(٥) السَّواء : العَدْل والوَسَطُ والغَيْر ، كالسِوُى ، بالكسر والضمِّ في الكُلِّ . انظر : اللسان (سوا) ١٤ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، والقاموس : (سوى) ١٢٩٧ .

قال الزجاج : « ومعناه : مَنْصَفًا ، أي : مكانًا يكون النَّصفَ فيما بيننا وبينك ... » معاني القرآن ٣ / ٢٩٣ .

العدل ، والمعنى هنا[١] : مكانًا عَدْلًا لا يكون أحد الفريقين فيه أرجح من الآخر ، وهو من الاستواء ؛ لأنَّ المسافة من الوَسَط إلى الطَّرفين لا تفاوت فيها ، قاله الزمخشري[٢] . وهو صفة لـ﴿ مَّكَانًا ﴾[٣] ، إلاّ أنّ فُعَلًا بالضَّمِّ في الصفات أكثر ، نحو : لُبَد وحُطَم[٤] .

ومن المكسور : قومٌ عِدًى ، ولَحْمٌ زِيَمٌ ذكره سيبويه[٥] .

---

(١) انظر : الكشف ٢ / ٩٨ ، وزاد المسير ٥ / ٢٩٤ .

(٢) قوله : « وهو من الاستواء » إلى قوله : « لا تفاوت فيها » هو قول الزمخشري كما أشار إليه المصنف . انظر : الكشاف ٤ / ٩٠ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٦٥ ، والبيان ٢ / ١٤٣ ، والتبيان ٥٦٥ ، والفريد ٤ / ٤٢٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٣ ، والدر المصون ٨ / ٥٧ .

(٤) يقال : مالٌ لُبَد ، أي : كثير ، وناسٌ لُبَد ، أي : مجتمعون ، واللُّبَد أيضًا : الذي لا يسافر ولا يبرح .
ورجُلٌ حُطَمٌ : لا يشبع ؛ لأنَّه يَحْطِم كلَّ شيء ، ورجُلٌ حُطَمَة : إذا كان قليل الرَّحمة للماشية يهشم بعضها ببعض .
انظر : الصحاح (لبد) ٢ / ٥٣٤ ، و(حطم) ٥ / ١٩٠١ ، واللسان (لبد) ٣ / ٣٨٧ ، و(حطم) ١٢ / ١٣٨ .

(٥) لم يذكر سيبويه في كتابه هذا البناء (زِيَمَ) ، وإنَّما جاء فيه : قوم عِدًى . انظر : الكتاب ٤ / ٢٤٤ .
ويؤكد ابن خالويه أنَّ هذا البناء مما أغفله سيبويه ولم يذكره . انظر : ليس في كلام العرب ص ١٧٥ .
وانظر : الاستدراك على سيبويه ص ٥٧ ، وتمهيد القواعد ١٠ / ٤٨٨٤ ، والمقاصد الشافية ٨ / ٢٦٢ ، والمزهر ٢ / ٥٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٤٤ .

وقال أبو عبيد[١] : « بضمِّ أوَّله وبكسره كـ: « طُوًى وطِوًى » .

ورجَّح أبو علي الضَّمَّ قال[٢] : « وهذا بناءٌ يقِلُّ[٣] في الصِّفات ، ومثله: قومٌ عِدًى ، وأمّا فُعَل فهو في الصِّفات أكثر » .

وعكس أبو عبيد فاختار الكسر ، قال[٤] : « لأنَّها أفشى اللُّغتين » .

❊ ❊ ❊

قوله : (مَعَ الزُّخْرُف) حال من « مهَادًا » ، و (مِهَادًا) مفعول به لـ« اقْصُر » على حذف مضاف ، أي : اقصر هاء مهادًا كائنًا مع الزُّخْرُف ، ويجوز أن يكون المعنى : أوقع القصر في مهادًا كائناً مع حرف الزُّخْرُف .

ويجوز أن تكون هذه الحال من محذوف ، أي : اقصر مهادًا في هذه السُّورة كائنةً مع الزُّخْرُف ، فلا تقدير قبل الزُّخْرُف .

قوله : (بَعْدَ) ظرف لـ« اقْصُر » ، وقوله : (فَتْحٍ) يجوز أن يكون مصدرًا بمعنى المفعول ، أي : بعد مفتوح ، ويرجِّحه قوله بعد ذلك : (وسَاكِنٍ) .

ويجوز أن يكون على مصدريته ، أي : بعد فَتْحٍ في الميم ، ولَّما كان محلُّ

---

(١) انظر في قول أبي عبيد : الحجة للفارسي ٥ / ٢٢٤ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٧١ .

(٢) الحجة ٥ / ٢٢٤ .

(٣) ورد في الأصل هكذا (ما نقل) ، والتصويب من الحجة للفارسي ٥ / ٢٢٤ .

(٤) انظر : كنز المعاني ١٧٠ ، واختيارات الإمام أبي عبيد ٣٢٤ .

وكذلك اختاره النحاس والأنباري . انظر : إعراب النحاس ٣ / ٤٢ ، والبيان ٢ / ١٤٣ .

الفتح والسُّكون معلومًا لم يُنَبِّه عليه .

قوله : (ثَوَى) جملة فعلية مسوقة للثَّناء على صحة ذلك ، أي : ثَبَت ذلك واستقر ، ولا محل لها ؛ لاستئنافها[1] ، ولا خلاف في قوله في : عَمَّ ، ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا ﴾[2] ؛ لموافقة رؤوس الآي[3] .

قوله : (سِوًى) مفعول « اضْمُمْ » ، وينبغي أنْ يقرأ بكسر السِّين ؛ ليكون لقوله : « واضْمُمْ » فائدة ، أي : واضْمُمْ سِينَ سِوًى ، أو أوقع الضَّمَّ فيه .

قوله : (في نَدٍ) حال من سِوًى ، أي : حال كونه في مذهب قارئٍ نَدٍ ، أي : كريمٍ جواد بعلمه لا يَبْخَل به ، أو حال من الفاعل ، أي : اضْمُمْه كائناً في زمرة فريق هذه صفته .

[٤٨/ب] قوله : / (كَلَا) أي : حَرَسَ وحَفِظ[4] ، كأنَّه مرجِّح لقراءة الضَّمِّ لما تقدَّم من كلام أبي علي الفارسي ، وهو أنَّ الضَّمَّ في ذلك أكثر وأشهر .

ويجوز أن يكون النَّدِي أكثر في مثل هذا الوزن في الصِّفات من الكسر ، فعلى الأوَّل يكون (كَلَأ) فعلًا ماضياً في محلِّ جرٍّ[5] صفة لـ(نَدٍ) .

---

(١) وأعربها شعلة نعتًا لـ« مهادًا » . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٣٦ .

(٢) النبأ : ٦ .

(٣) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤١ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ٣٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٣ .

(٤) انظر : الصحاح (كلأ) ١ / ٦٩ ، واللسان (كلأ) ١ / ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٥) في الأصل (خبر) وهو تصحيف .

وعلى الثَّاني يكون اسمًا للنَّبات مجرورًا تقديرًا صفة لـ (نَدٍ) على حذف مضاف ، أي : ذي كَلأ ، ثُمَّ خفَّف الهَمْز على التَّقديرين[١] .

٨٧٥- وَيَكْسِرُ بَاقِيهِمْ وفِيهِ وَفي سُدًى مُمَالُ وُقُوفٍ في الأُصُولِ تَأَصَّلاَ

قد تقدَّم أنّ قراءة الباقين بكسر سين (سِوًى) .

ثُمَّ أخبر أنَّ في : سُوًى ، وفي : سُدًى ، من قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾[٢] في القيامة ، إمالة ألفيهما حال الوقف عليهما لمن له الإمالة المَحْضة، أو بين بين ، كما أشار إليه بقوله في الأصول ، بقوله :

.... سِوًى وَسُدًى في الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلَا[٣]

أي : عن صُحْبة أمالوهما إمالة مَحْضَة ، وأبو عمرو ووَرْش بين اللَّفْظين كغيرهما من رؤوس الآي، وإنَّما ذكر المصنِّف هذا تتميمًا للبيت وتذكيرًا بما تقدَّم ، ولِبُعْد العهد به في باب الإمالة ، وهذا قد مرَّت له نظائر ، ومنه :

---

(١) عبارة الشارح فيها غموض ، وهو يشير فيها إلى معنى قول النَّاظم (في نَدٍ كَلاَ) ، وحمَّلها معنيين ، الأوَّل : أن تكون بمعنى : القارىء الكريم الذي يَحْرُسُ القراءة ويحفظها من الطَّعن .

والثاني : أن تكون بمعنى العُشْب والنَّبات والمكان الخصب .

وفي هذين الاحتمالين إشارة إلى المدح المفيد للترجيح لقراءة الضَّمِّ في (سُوًى) .

(٢) القيامة : ٣٦ .

(٣) عجز بيت من متن الشاطبية ، في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين برقم (٣٠٩) . وصدره :

رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى في الإسْرَاءِ ثَانِياً ....

مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السِّحْرُ[١] ، ونحوه ، وسيأتي في البيت الذي بعد هذا مثل ذلك في قوله : وَثْقِلُهُ دَنَا[٢] .

وقال أبو شامة[٣] : « ذكر ذلك تجديدًا للعهد وتأكيدًا ؛ لئلا يظن أَنَّ ضَمَّ السِّين مانع من الإمالة ، لحمزة وأبي بكر ، فقال : أَمْرُ الإمالة على ما سبق ، سواء في ذلك من كَسَر السِّين – وهو الكسائي – ومن ضَمَّها ، وهو حمزة وأبو بكر » .

وإنَّما قيَّد ذلك بالوقف ؛ لوجود الألف فيه وهي لام الكلمة[٤] وقد مرَّ تحقيق هذا ، وأنّ في الوقف على المقصور ثلاثة مذاهب ، فلا حاجة إلى إعادته[٥] .

---

(١) بعض بيت للشَّاطبي ، في فرش سورة يونس ، رقم (٧٥١) وتمامه :

...............حُكْمٌ تَبَوَّءَا بِيَا وَقْفِ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا

انظر في شرحه : فتح الوصيد ٣ / ٩٧٨ ، واللآلىء الفريدة ٢ / ٥٢٤ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ٢٥٠ / أ .

(٢) بعض بيت من نظم الشاطبية ، سيأتي قريبًا في فرش هذه السُّورة ، وهو رقم (٨٧٧) .

(٣) إبراز المعاني ٣ / ٣٧١ .

(٤) أي : هي لام الكلمة ، والكلمة نكرة فتستحق التنوين ، والتنوين يظهر في الوصل وهو مانع من الإمالة ، فلذلك قيدَّها بالوقف ، وأيضًا فإنَّ علامة الإمالة لا ترسم في المصاحف مع عدم جوازها في الوصل ، فلذلك نبَّه الناظم عليها .

انظر : إبراز المعاني ٢ / ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٦ .

(٥) سبق ذلك في باب الفتح والإمالة وبين اللَّفظين . انظر : العقد النضيد ، ت: أحمد حريصي ص ٤٠ ، ٩١ .

وانظر في المذاهب الثلاثة في الوقف على المقصور المنوَّن : التكملة ٢١٥ ، والمرتجل ٤٥ – ٥٠ ،
=

قوله : (وَيَكْسِرُ بَاقِيهِمْ) جملة فعلية عَطْفٌ على ما تقدَّمها مـن الجمـل ، وإن خالفتها في الطلب .

قوله : (وَفِيهِ)[١] ، أي : في سوى[٢] ، وهو خبر مقدَّم ، و (مُمَالُ) مبتدأ مؤخَّر ، و (مُمَالُ) اسم مصدر ، بمعنى : إمالة ، وأضافه لـ« الوُقُوف » بيانًا لمحلِّه، إضافة المصدر لظرفه . والوُقُوف في الأصل مصدر تجوَّز به عن المكان ، كالقُرْب والبُعْد تجوَّز بهما عن المكان ، وهما في الأصل مصدران .

قوله : (في الأُصُول) متعلِّق بـ (تَأصَّل) ، أي : تَأَصَّل ذلـك وتبـيَّن في باب الإمالة من أبواب الأُصُول التي قدَّمها ، يريد قوله :

.... سِوًى وَسُدًى في الْوَقْف عنهم تَسَبَّلَا[٣]

٨٧٦- فَيَسْحَتَكُمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ وَتَخْفِيـــفُ قَـــالُوا إِنَّ عَالِمـــهُ دلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صِحَاب » - وهم الأخوان وحفص - أَنَّهم قرءوا ﴿ فَيُسْحِتَكُم ﴾[٤] ، بضمِّ الياء وكَسْر الحاء ، فتعيَّن لغيرهم

=

والتبيين ١٨٦ ، وابن يعيش ٩ / ٧٦ ، والتسهيل ٣٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٨١ ، والارتشاف ٢ / ٨٠٠ ، ٨٠١ ، والمساعد ٤ / ٣٠٤ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٢٩ .

(١) الهاء في قوله : (فيه) لِلَفظ سِوًى ، أي : فيه إمالة وقف . انظر : شرح شعلة ٤٣٦ .

(٢) في الأصل : (سدى) والصواب ما أثبت .

(٣) مضى تخريجه ص ٧٢ .

(٤) طه : ٦١ .

فتحهما[١] ؛ لأنّ الفتح ضدُّ الضمِّ والكَسْر[٢] .

ثم أخبر عمَّن رمز له بالعين والدَّال المهملتين[٣] – وهما حفص وابن كثير – أنَّهما خَفَّفا (إِنَّ) من قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٤] ، فتعيَّن لغيرهما تثقيلها[٥] .

والوجه في قراءتي[٦] ﴿ فَيَسْحَتَكُمْ ﴾ أَنَّهما لغتان بمعنًى واحد ، وهو الاستئصال[٧] . فـ (سَحَتَ) لغة الحجاز ، و (أَسْحَتَ) لغة نجد وتميم[٨] ،

(١) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٩ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٤ ، وجامع البيان في القراءتين ٣ / ١٣٥٦ ، والتيسير ١٥١ ، والعنوان ١٢٩ ، والمستنير ٢ / ٢٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٢) في الأصل (والفَتْح) وهو خطأ من الناسخ كما هو بَيِّن .

(٣) في قوله : (عَالِمُهُ دَلَا) .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٩ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢/ ٥٣٤، والروضة ٢ / ٧٨٢ ، والتيسير ١٥١ ، والعنوان ١٢٩ ، والمستنير ٢ / ٢٩٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٨ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٤ ، والكشف ٢ / ٩٨ – ٩٩ ، وشرح الهداية ٦٠٥ ، والموضح ٢ / ٨٣٥ ، والفريد ٤ / ٤٢٩ .

(٧) يقال : سَحَتَه وأَسْحَتَه ، أي : اسْتَأْصله .
انظر : الصحاح (سحت) ١ / ٢٥٢ ، واللسان (سحت) ١ / ٤١ ، والقاموس (سحت) ١٥٣ .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٦ / ٢٢٤ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٢٩ ، والكشاف ٤ / ٩١ ، والدر المصون ٨ / ٦٠ ، ٦١ .

قال الفرزدق وهو تميمي :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ الْمَالِ إِلَّا / مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[١]

[٤٩/أ]

ولما أنشد الزَّمخشري عجزه قال[٢] : « في بيتٍ لم تَزَل [الرُّكبُ تصطكُّ في تسوية إعرابه] »[٣] .

(١) البيت من الطويل ، من قصيدة يهجو بها جريرًا ويفخر بمآثر قومه .
وروايته في الديوان ص ٣٨٦ : (أَوْ مُجَرَّفُ) بدل (مُجَلَّفُ) .
والمُجَلَّف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير . والمُسْحَت : المستأصل الذي لم يبق منه بقيَّة .
انظر في البيت : الديوان ٣٨٦ ، وطبقات فحول الشعراء ١ / ٢١ ، والجمل ٢٠٤ ، وكتاب الشعر ١ / ٣١٣ ، والخصائص ١ / ٩٩ ، والإفصاح للفارقي ٢٩٣ ، والحلل ٢٨١ ، والانتخاب لابن عدلان ٥٩ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٨٨ ، والخزانة ٥ / ١٤٤ .
والشاهد فيه هنا قوله : (مُسْحَتًا) حيث جاء اسم مفعول من (أَسْحَت) على لغة تميم .

(٢) انظر : الكشاف ٤ / ٩١ .
والزمخشري يشير بهذه العبارة إلى صعوبة إعرابه وكثرة ما تكلم به النحاة في هذا البيت دون أن يأتوا فيه بشيء يُرْتَضَى . يقول الشيخ محمود شاكر : « وبيت الفرزدق مما اشتجرت عليه ألسنة النحاة ، ولكنَّه بقي مرفوعاً حيث هو ، وقد تناقل الرُّواة سؤال عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق ، حين قال له : بم رفعت « أو مجلَّفُ » ؟ فقال : « بما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » وهكذا كان ! » . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٢١ ، والخزانة ٥ / ١٤٤ .
وقد ذكر المصنف ما ورد في البيت من روايات وما قيل فيه . انظر الدر المصون ٨ / ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل . والتكملة من الكشاف ٤ / ٩١ ، والدر المصون ٨ / ٦١ .

وسيأتي بيان القراءة في ﴿ هذين ﴾ بالنِّسبة لمن خَفَّف (إنَّ) وثَقَّلها في البيت الآتي ، والوجه[1] في تخفيفها الفرار من الثِّقَل ، وفي تثقيلها الإتيان بها على الأصل .

* * *

قوله : (فَيَسْحَتَكُمْ) مبتدأ ، وقوله : (ضَمٌّ) يجوز أن يكون خبرًا على حذف مضاف ، أي : ذُو ضَمٍّ وَكَسْرٍ في يَائِهِ وحَائِهِ ، وأن يكون مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : فيه ضَمٌّ ، والجملة خبر الأَوَّل[2] . ويجوز أن يكون فاعلاً بالجارِّ المقدَّر ، والجارُّ هو الخبر وهذا أَرْجَح ؛ لقربه من المفرد . قوله : (صِحَابُهُمْ) يجوز أن يكون فاعلًا بالضَّمِّ ؛ لأَنَّه مصدر ، قاله أبو شامة[3] .

قلت : وعلى هذا فتكون المسألة من باب التَّنازع ، وحينئذٍ ينشأ فيه بحث على تقدير إعمال الأَوَّل تحريره في غير هذا .

وأن يكون فاعلًا بفعل مقدَّر ، أي : قَرَأَ بذلك صِحَابُهم[4] .

قوله : (وَتَخْفِيفُ) مبتدأ ، و(قَالوا إِنَّ) في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة ، يريد :

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : إعراب النحاس ٣ / ٤٣ ، والمختار ١ / ٥٤٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٢ ، والكشف ٢ / ٩٩ ، وشرح الهداية ٦٠٥ ، والموضح ٢ / ٨٣٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٣ .

(٢) أي : جملة « فيه ضَمٌّ » خبر (فَيَسْحَتَكُمْ) .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٧٢ . وكذلك أعربه شعلة في شرحه ٤٣٧ .

(٤) وكذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلِيء الفريدة ٣ / ١٦٩ .

وتَخْفِيف إِنَّ ، من : قالوا إِنَّ ؛ لأَنَّ التَّخْفِيف لم يكن إلَّا فيها فهو مصدر مضاف لمعموله .

و (عَالِمُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (دَلَا) جملة فعلية خبره ، وتقدَّم معناه[1] ، والجملة خبر الأَوَّل . ثم تمَّم بيان القراءة فقال :

٨٧٧- وَهذَيْنِ فِي هـذَانِ حَجَّ وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ حُوَّلاَ

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة من « حَجَّ » – وهو أبو عمرو – أنَّه قرأ ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بالياء في قراءة غيره ﴿ هَذَانِ ﴾ بالألف على ما لفظ به من القراءتين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دَنَا » – وهو ابن كثير – أَنَّه ثَقَّل نون ﴿ هَذَانِّ ﴾ ، وقد تقدَّم في سورة النساء[2] ، وأعاده تأكيدًا وتذكيرًا بما تقدَّم .

---

(١) بمعنى : فَازَ ، كَمَنْ أَخْرَج دَلْوَه مَلْأَى .

وسبق هذا في فرش سورة البقرة عند شرح بيت الناظم (٤٦٠) ، وفي فرش سورة النساء ، عند شرح بيت الناظم (٥٩٨) ، وفرش سورة هود ، عند شرح بيت الناظم (٧٦٠) ، وفرش سورة يوسف ، عند شرح بيت الناظم (٧٧٧) .

انظر : العقد النضيد ، ت : ناصر القثامي ٢٦٧ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ١٥٤ / ب ، ٢٥٦ / أ ، ٢٦٩ / أ .

(٢) عند شرح بيت الناظم رقم (٥٩٣) . انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٥١ / أ ، ب .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة من « حُوَّل » – وهو أبو عمرو – أَنَّه قرأ ﴿ فَاجْمَعُوا ﴾[(١)] ، بوَصْل الهمزة وفَتْح الميم ، فتعيَّن لغيره قَطْعُ الهمزة مفتوحةً – ولم ينبِّه عليه لما تقدَّم في ﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾[(٢)] – وَكَسْرُ الميم[(٣)] . وقد تحصَّل من تَخْفِيف (إِنَّ) و (هَذَيْنِ) و (هَذَانِ) أربع قراءات[(٤)] :

الأولى : ﴿ إِنْ هَذَانِّ ﴾ بتخفيف (إنْ) ، وبالألف وتشديد نون (هـذَان) لابن كثير وحده .

الثانية : ﴿ إِنْ هَذَانِ ﴾ كالأولى ، سوى تشديد نون (هَذَان) لحفص وحده .

الثالثة : (إِنَّ) بالتَّشديد ، (هَذَيْنِ) بالياء لأبي عمرو وحده .

الرابعة : (إِنَّ) بالتَّشْديد أيضًا ، (هَذَانِ) بالألف للباقين .

والوجه في قراءة[(٥)] ابن كثير وحفص أن تكون (إِنْ) مُخَفَّفة من الثَّقيلة[(٦)] ،

---

(١) طه : ٦٤ .

(٢) طه : ٣٢ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤١٩ – ٤٢٠ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٥ ، والتيسير ١٥٢ ، والمستنير ٢ / ٢٩١ ، والتجريد ٢٥٢ ، والنشر ٢٤٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٩ .

(٤) انظر في هذه القراءات : السبعة ٤١٩ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٤ ، والروضة ٢ / ٧٨٢ – ٣٨٣ ، والتيسير ١٥١ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٩٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣ – ٤٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٦ ، والكشف ٢ / ٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٧ .

(٦) اختلف النُّحاة في عمل (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة :

=

و (هذان) مبتدأ ، و (لساحران) خبره ، واللام فارقة بينهما وبين (إنْ) النافية ، نحو : إنْ زيدٌ لَقَائمٌ ، ومثله ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1] وهذه قراءة حسنة واضحة موافقة لمشهور اللغة ولرسم المصحف الكريم ، فإنَّه رسم فيه (هذن) بغير ألف[2] ؛ ولذلك أثنى النَّاظم - رحمه الله تعالى - على هذه القراءة بقوله : (عَالِمُهُ دَلَا) ، أي : أَخْرَج دَلْوَهُ مَلْأَى وقد تقدَّم ذلك .

=

فذهب الكوفيون إلى أن (إِنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم . وخرجوا جميع ذلك على أَنَّ (إِنْ) : نافية واللَّام الفارقة بمعنى (إلاّ) .

وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل ، والأكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء .

وحكى الإعمال سيبويه والأخفش وعليه أكثر النحاة .

وإنْ دخلت على الفعل وجب إهمالها ، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً .

وفرَّق الكسائي بين (إِنْ) مع اللَّام في الأسماء وبينها معها في الأفعال ، فجعلها في الأسماء : المخفَّفة ، وأَمَّا في الأفعال فقال : إِنْ نافية ، واللَّام بمعنى « إلاّ » ؛ لأنَّ المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها ، والنَّافية بالفعل أولى لأنَّ معنى النفي راجع إلى الفعل .

انظر في هذه المسألة : الإنصاف ١ / ١٩٥ ، والبيان ٢ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ - ٧٦ ، وشرح الجمل ١ / ٤٤٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧١ - ١٢٧٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ ، والمغني ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(١) الطارق : ٤ .

(٢) انظر : مختصر التَّبيين ٤ / ٨٤٦ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ١١١ ، ودليل الحيران ١٥٥ .

فأمّا قراءة ابن كثير وحفص فيحتمل أن تكون (إنْ) مُخَفَّفة من الثَّقيلة ، و (هَذَانِ) مبتدأ ، و (لَسَاحِرَانِ) خبره ؛ واللَّام فارقة بينها وبين النَّافية ، وهذا مذهب البصريين(١) .

وأنْ تكون نافية بمعنى (ما) ، واللام / بمعنى (إلَّا)(٢) ، أي : ما هَـذَانِ إلَّا سَاحِرَان(٣) . [٤٩/ب]

---

(١) سُمِّيت هذه اللَّام باللَّام الفارقة ؛ إذْ بها يحصل الفرق بين (إنْ) النافية والمخففة من الثقيلة .
واختلف النحاة في هذه اللَّام : فذهب أبو علي وابن جني وابن أبي العافية والشلوبين ومن تبعهم إلى أنَّها غير لام الابتداء التي تجامع المشدَّدة بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق .
وذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة إلى أنَّها لام الابتداء التي كانت مع المشدَّدة لزمت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة وبين إنِ النَّافية .
وهذا الرأي عليه أكثر النحويين وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك .
واختلف في لزوم هذه اللام لإنْ المخفَّفة ، فهي تلزم مع (إنْ) المخفَّفة المهملة فارقة بين المخفَّفة والنافية . ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس ، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي .
ويرى ابن الحاجب أنَّها تلزم مع التَّخفيف سواء أعملت أم أهملت ، أما مع الإهمال فللفرق بين المخفَّفة والنَّافية ، وأمّا مع الإعمال فللطَّرد ، وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة .
انظر في هذه المسألة : المقتضب ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، وشرح الجمل ١ / ٤٣٨ ، واللامات للزجاج ١١٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤ – ٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ١٢٧ ، ورصف المباني ١٠٨ ، ٢٣٥ ، والارتشاف ٣/ ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ ، والمغني ١ / ٣٠٥ – ٣٠٦ ، والمساعد ١ / ٣٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٣١٧ .

(٢) هذا مذهب الكوفيين ، حيث ذهبوا إلى أنّ (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى : « ما » واللام بمعنى « إلَّا » . انظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ١٢٩ ، والمغني ١ / ٣٦ .

(٣) هذه قراءة أُبيٍّ ، كما في معاني الزجاج ٣ / ٢٩٤ ، وزاد المسير ٥ / ٢٩٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

قال الزجاج[1] : « روي عن الخليل (إِنْ هَـذَانِ) بالتَّخفيف ، قال : والإجماع على أنّه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل » .

قلت : وقد تقدَّم في سورة هود أنَّ (إِنْ) إذا خُفِّفَت فالأكثر إهمالها[2] ، وهذه الآية جاءت على ذلك الأكثر . وأمّا تشديد نون (هَـذَانِّ) وتخفيفها فقد تقدَّم في النساء[3] .

وأمّا قراءة أبي عمرو فتوجيهها واضح أيضًا[4] ، فإِنَّ (هَذَيْنِ) اسمها ، واللَّام هي المؤكِّدة داخلة في خبرها ، إِلَّا أَنَّ فيه مخالفة الرَّسم كما عرفته . ولوضوح هذه القراءة قال النَّاظم : (حَجَّ) ، أي : صَاحِبُ هذه القراءة غلب بالحجَّة ؛ لموافقته مشهور اللُّغة . وأَمْر مخالفة الرَّسم في حرف واحد قريبٌ ، ولذلك أَجْمعوا على رسم (السِّراط) بالصَّاد واختلفوا فيه كما مرّ[5] . وهذه القراءة مرويَّة عن عيسى بن عمر[6] وغيره ، وكان عيسى من النحو

---

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٩٤ – ٢٩٥ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٦٠ / ب . عند شرح بيت النَّاظم رقم (٧٦٦) .

(٣) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٥١ / أ ، ب . عند شرح بيت الناظم (٥٩٣) .

(٤) انظر في توجيهها : معاني الزجاج ٣ / ٢٩٤ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٣ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٤ ، والكشف ٢ / ١٠٠ ، وشرح الهداية ٦٠٥ ، والموضح ٢ / ٨٣٦ .

(٥) سبق هذا في سورة الفاتحة ، عند شرح بيت الناظم (١٠٨) .
انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٣٦٣ .

(٦) هو أبو عمر الثَّقَفي ، عيسى بن عُمَر الهَمْدَاني الكوفي ، أخذ القراءات والنحو عن عبد الله بن
=

بمكانٍ لا يَخْفى .

وأمّا قراءة الباقين[١] فقد اضطرب الناس فيها اضطراباً كثيراً[٢] ، فقال بعضهم : هذه القراءة جاءت على لغة[٣] بني الحَارِث وبني الْعَنْبَر وبني

=

أبي إسحاق . يقال : إنَّ له في النحو نيفًا وسبعين مصنفًا ، لم يظهر منها سوى الإكمال والجامع .

توفي سنة ست وخمسين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ ، والبلغة ٢٢٧ ، وغاية النهاية ١ / ٦١٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٧ .

وانظر في قراءة عيسى بن عمر : تأويل مشكل القرآن ص ٥١ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٩٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٠ ، والكشاف ٤ / ٩١ .

(١) وهي القراءة بتشديد (إنّ) وألف (هذان) ، (إنَّ هذان) .

انظر في تخريجها : المصادر السابقة .

(٢) قال ابن الحاجب : « وقرأ الباقون (إنّ هذان لساحران) وهي مشكلة . وأظهرها أن يقال إن هذا مبني لأنه من أسماء الإشارة فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة وهي لغة واضحة » أمالي ابن الحاجب ١ / ٦٢ .

(٣) قال أبو حيان : « والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً ، وهي لغة لكنانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية ، حكى ذلك الكسائي . ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة . وقال أبو زيد : سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً » . البحر المحيط : ٦ / ٢٥٥ .

وانظر : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٩٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٦ ، والبيان ٢ / ١٤٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٢ – ٦٣ ، والمغني ١ / ٥٨ .

الْهُجَيْم وبني كِنَانَة وبني رُمَيْلة ومُرَاد وعُذْرَة وخَثْعَم[(١)] ، يجعلون المثنَّى

---

(١) بنو الحارث : ويقال بَلْحارث ، بطن من تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابِخَة ، من العدنانية ، ينتسبون إلى الحارث بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة .

انظر : جمهرة النسب للكلبي ١ / ١٨٦ ، وجمهرة ابن حزم ص ٤١٦ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٤٧ ، ٤٩ ، وما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ٩٥٨ .

وبنو الْعَنْبَر : ويقال بَلْعَنْبر ، بطن من بطون تميم أيضًا ، ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن مرّ بن أُدد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . وبنو العنبر أيضًا : بطن من بني يربوع بن حنظلة ، من العدنانية ، وهم بنو العنبر بن يربوع .

انظر : جمهرة ابن حزم ص ٢٠٨ ، والأنساب ٤ / ٢٤٥ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٦٨ ، وما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١١٤٦ ، ١١٤٧ .

وبنو الْهُجَيْم : ويقال : بَلْهُجَيْم ، هم أيضًا بطن من تميم ، من العدنانية ، والْهُجَيْم أخو الْعَنْبر ، ينتسبون إلى عمرو بن تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة .

انظر : أنساب الأشراف ٤ / ٢١٦ ، وجمهرة ابن حزم ٢٠٩ ، والأنساب ٥ / ٦٢٧ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٧٨ ، وعجالة المبتدي ص ٣٦ ، وما يُعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١٢٢١ .

بنو كنانة : بطن من عُذْرَة بن زيد اللات من كَلْب ، وهم بنو كنانة بن بكر بن عوف بن عُذْرَة بن زيد اللات . وبنو كنانة أيضًا : بطن من مُضَر ، ينتسبون إلى كنانة بن خُزَيْمة بن مُدْركة بن إلياس بن مضر .

انظر : جمهرة النسب للكلبي ١ / ١٠٣ ، وجمهرة ابن حزم ص ١١ ، ١٨٠ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، وما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١١٧٩ .

بنو رُمَيْلَة : ينسبون إلى رُمَيْلة بنت عوف بن عَلْقمة ، وزوجها هو ثَوْر بن أبي حارثة بن عبد الدار بن جَنْدل بن نَهْشَل . وأنجبت منه أربعة من الأبناء وهم الأَشْهَب وسُوَيْد ورَبَاب وحَجْنَاء ، وإليها ينتسبون .

=

كالمقصور ، فيعربونه تقديرًا ، وتثبت ألفه في الأحوال الثَّلاثة كغيره من الأسماء المقصورة ، وأنشدوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا (١)

=
انظر : الأغاني ٥ / ١٨٥ ، والمؤتلف والمختلف ١ / ٢٩ ، ٦٤ .

بنو مُرَاد : بطن من كهلان ، من العدنانية ، ينتسبون إلى مُرَاد بن مالك بن أُدَد بن زيد بن يشجب .
انظر : نسب مَعدّ ١ / ٣٢٨ ، وجمهرة ابن حزم ص ٤٠٦ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤١٧ ، وما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١١٩٥ .
بنو عُذْرَة : بطن من كَلْب من قضاعة القحطانية ، وهم بنو عُذْرَة بن زيد اللات بن رُفَيْدة بن ثَوْر بن كَلْب . انظر : نسب معدّ ٢ / ٥٥٨ ، وجمهرة ابن حزم ص ٤٤٨ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٥٩ ، وما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١١٢٩ .
خَثْعَم : بطن من أنمار بن إِرَاش بن عمرو بن الغوث ، من قبائل كهلان بن سبأ من القحطانيين. سُمُّوا بخثْعَم نسبة إلى جمل يقال له « خَثْعَم » .
انظر : نسب معدّ ١ / ٣٥٦ ، وجمهرة ابن حزم ص ٣٩٠ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٤٣، وما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ٩٩٢ .

(١) البيتان من الرجز ، واختلف في قائلهما ، فقيل : لرجل من بني الحارث ، وقيل : لبعض أهل اليمن ، وقيل : لرؤبة ، وهما في ملحقات ديوانه ٣ / ١٦٨ ، وقيل : لأبي النجم وهما في ديوانه ص ٢٢٧ ، وقيل : هما من صنعة المفضَّل . وهما من الأبيات السيَّارة في كتب النحو واللغة .
والشاهد فيه هنا ، قوله : (غايتاها) على لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله الثلاث ، ويعربه بالحركات المقدّرة على الألف .
انظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٥ ، وابن يعيش ١ / ٥٣ ، والمغني ١ / ٥٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٣ ، والمقاصد الشافية ١ / ١٥١ ، وشرح شواهد السيوطي ١ / ١٢٨ ، والهمع ١ / ١٢٨ ، والخزانة ٧ / ٤٥٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٩٣ .

وأنشد الفرَّاء :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا[(١)]

وقيل : (إِنَّ) بمعنى نعم ، فيكون (هَذَانِ) مبتدأ ، و (لَسَاحِرَان) خبره[(٢)] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للمُتَلَمِّس في ديوانه ص ٣٤ ، والأصمعيات ص ٢٤٦ ، والشعر والشعراء ١ / ١٧٨ .

وانظر في البيت : معاني الفرَّاء ٢ / ١٨٤ ، والحيوان ٤ / ٢٦٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٣ ، وتمهيد القواعد ١ / ٣١٨ .

والشُّجاع : الحيَّة الذَّكر . ومَسَاغ : مَفْعَل من سَاغَ يسوغ ، بمعنى : مَدْخَل ، وصَمَّمَا : عَضَّ .

والشاهد فيه قوله : (لِنَابَاه) على لغة من يلزم المثنى وما جرى مجراه الألف في كلِّ حال .

ويروى في بعض المصادر : (لِنَابَيْه) ولا شاهد فيه على هذه الرِّواية .

(٢) هذا الوجه الثاني من أوجه تخريج قراءة « إِنَّ هَذَانِ » .

وقد أنكر أبو عبيدة وقوع (إنّ) في الكلام حرف جواب بمعنى نعم ، وقال : « قولهم : « إنّ » بمعنى « نعم » إنَّما يريدون التَّأويل ؛ لا أنَّه في اللُّغة موضوع لذلك » . انظر : شرح المزج ص ٢١٥ ، والجنى الداني ٣٩٨ .

واعترض هذا التوجيه بأمرين :

الأول : عدم ثبوت « إنّ » بمعنى نعم إلا شاذًا ، وما ورد من شعر ونثر فهو متأول .

الثاني : دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بإن المكسورة لأَنَّ مثله لا يقع إلا ضرورة ، كما في :

* أُمُّ الحُلَيس لَعجُوز ..... *

انظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢ / ٨٣٤ ، والبيان ٢ / ١٤٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٦٢ ، وشرح الجمل ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧١ ، والدر المصون ٨ / ٦٥ ، ٦٦ ، والمغني ١ / ٥٧ .

=

قال أبو شامة[1] : « وقد ثبت ذلك في اللُّغة ؛ لأَنَّهم لَمَّا تنازعوا[2] أمرهم بينهم ، وأَسرُّوا النَّجْوى أَفْضَى بعضهم إلى بعض ذلك ، فقال المخاطبون: نعم هو كما تقولون ، قال لهم فرعون ومَلَأُه : هذان ساحران فانظروا كيف تصنعون في إبطال ما جاءا به ، فقالوا : نعم ، ثُمَّ استأنفوا جملة ابتدائية »[3]، وإلى هذا ذهب جماعة من النُّحاة المتقدِّمين[4] .

=

وردَّه الدماميني بقوله : « وهذا أمر لا يُلْتفت إليه مع نقل سيبويه وغيره له عن العرب الفصحاء وتلقِّي الأئمة له بالقبول ، فإن قلت : جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيء « إن » بمعنى نعم فكيف يتصور ؟ قلت : يمكن أن يقال : هو غاية لما يستلزمه قوله : « شاذٌّ » من معنى الخفاء ، فكأَنَّه قيل : قد خفي حتى أَنَّه لم يطلع عليه بعض الناس ؛ لما فيه من الخفاء فقال : إنَّه لم يثبت » . شرح المزج ص ٢١٧ .

وأجيب عن دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بأن اللام زائدة وليست للابتداء ، أو بأَنَّها داخلة على مبتدأ محذوف ، أي : لهما ساحران أو بأَنَّها دخلت بعد (إِنَّ) التي بمعنى نعم لشبهها بـ (إِنَّ) المؤكدة لفظًا .

انظر : معاني الزجاج ٣ / ٢٩٦ ، والمغني ١ / ٥٧ .

(١) إبراز المعاني ٣ / ٣٧٦ .

(٢) في الأصل (ما رضوا) ، وهو تحريف ، وما أثبته من إبراز المعاني ٣ / ٣٧٦ .

(٣) قال الدَّماميني : « يُحكى أنَّ أبا علي الفارسي ردَّه : بأَنَّ ما قبل « إِنَّ » المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه « نعم » ؛ إذ لا يصحُّ أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام ﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ طه / ٦١ ، ولا أن يكون جواباً لقوله : ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾ طه / ٦٢ . وهذا كلام حسن » . شرح المزج ٢١٧ . وانظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٣٠ .

(٤) هم سيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والنحاس واختاره ابن مالك .

=

قال النَّحاس[(١)] : « وإليه كان محمد بن يزيد[(٢)] ، وإسماعيل بن إسحاق[(٣)] يذهبان ، ورأيت أبا إسحاق[(٤)] وعلي بن سليمان[(٥)] يذهبان إليه » .

وهذا ليس بشيء ؛ لدخول لام الابتداء في الخبر غير مؤكَّد بـ« إِنَّ »[(٦)] ، لا يجوز : زيد لقائم .

=

انظر : الكتاب ٣ / ١٥١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٩٥ – ٢٩٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤ – ٤٥ ، والمسائل المشكلة للفارسي ص ٤٢٨ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧١ ، والجنى الداني ٣٩٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢ ، والمساعد ١ / ٣٢٧ ، وشرح المزج ص ٢١٧ .

(١) إعراب القرآن ٣ / ٤٤ .

(٢) المبرِّد .

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزْدي ، أبو إسحاق . ولد سنة مئتين ومات سنة اثنتين وثمانين ومئتين للهجرة . كان إمامًا في العربية والفقه على مذهب مالك ، وانتهى إليه العلم بالنحو واللغة في زمانه .

وَلِيَ قضاء جانبي بغداد في خلافة المتوكِّل . من مصنفاته أحكام القرآن ، ومعاني القرآن .

انظر في ترجمته : معجم الأدباء ٢ / ٦٤٧ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٤٣ .

(٤) هو أبو إسحاق الزجاج .

(٥) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأَخْفَش الصغير النحوي ، أخذ عن المبرِّد وثعلب وغيرهما .

توفي في ذي القعدة سنة خمس عشرة وثلاثمئة للهجرة .

انظر في ترجمته : نزهة الألباء ص ٢١٩ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٧٦ ، والبلغة ٢٠٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٦٧ .

(٦) تقدَّم أَنَّ هذا أحد أمرين اعترض بهما على من جعل (إنّ) بمعنى (نعم) والمصنف أحد هؤلاء المعترضين . انظر : الدر المصون ٨ / ٦٥ – ٦٦ ، والمغني ١ / ٥٧ .

وأجيب[١] بأَنَّ ذلك قد ورد ، وأنشدوا :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٢]

قالوا ومجيء « إنَّ » بمعنى نعم لا يحصى كثرة ، وأوردوا عن أمير المؤمنين[٣] رضي الله عنه قال[٤] : « لا أُحْصِي كم سَمِعت رسول الله ﷺ يقول على منبره: إنَّ الحمدُ لله نحمده ونستعينه ، يعني : برفع الحمد ،

(١) وأجيب أيضاً عن هذا الاعتراض – وهو دخول اللّام في خبر المبتدأ – بأجوبة أخرى ، وهي :
أَنَّ هذه اللام زائدة وليست للابتداء فلا محذور حينئذٍ .
أو بأَنَّها داخلة على مبتدأ محذوف ، أي : لهما ساحران – وإليه ذهب الزجاج – أو لأنَّها دخلت بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم) لشبهها بـ (إنّ) المؤكدة لفظاً .
انظر في هذه الأجوبة مفصلة : شرح المزج للدماميني ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٠ ، ونسب إلى عنترة بن عروس ، من موالي ثقيف ، كما في المقاصد النحوية ١ / ٥٠٧ ، والخزانة ١٠ / ٣٢٦ .
وانظر الرجز في : شرح اللمع للشريف ص ١٣٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٠ ، وشرح الجمل ١ / ٤٣٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٠ ، ورصف المباني ص ٢٣٦ ، والارتشاف ٣ / ١٢٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٣٦ ، وشرح المزج ص ٢١٩ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٥ .
والشاهد في : دخول اللّام على الخبر غير المؤكّد . في قوله : (لَعَجُوز) .

(٣) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، كما جاء ذلك في تفسير الطبري ١١ / ٢١٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤ .

(٤) انظر الأثر في : تفسير الطبري ١١ / ٢١٨ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٠٤ .

ثُــمَّ يقــول أنــا أفـصح قــريش كلِّهــا ، وأفـصحها بعــدي أَبَــان بــن سـعيد ابن العاص[(١)] .

قلت : وأَبَان هذا هو الذي جعله أبـو بكـر الـصِّديق رضي الله عنـه مـع زيد بن ثابت حال كتابة المصحف العزيز .

وقال سيبويه[(٢)] : « إِنَّ تأتي بمعنى أَجَل » ، يعنـي : تكـون جوابًـا كـنعم وأجل .

وعن ابن الـزُّبير[(٣)] أنّ رجـلًا[(٤)] قـال : « لَعَـن الله ناقـةً حملتَنْـي إليـك ،

---

(١) هو أَبَان بن سعيد بن العاص الأموي ، صحابي جليل من ذوي الشرف والسِّيادة ، كان شـديد الخصومة للإسلام ، أسلم سنة (٧هـ) .

واستعمله الرسول ﷺ على البحرين برها وبحرها . واستـشهد بأجنـادين سـنة ثـلاث عـشرة للهجرة .

انظر في ترجمته : معرفة الصحابة ١ / ٣٢٥ ، والاسـتيعاب ١ / ٦٢ ، وأسـد الغابـة ١ / ٥٨ ، والإصابة ١ / ١٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٥١ .

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوّام ، الصحابي الجليل المعروف ، وكنيته أبو خُبَيْب .

(٤) هو : عبد الله بن فضالة بن شريك الوَالِبيّ الأَسدي .

وأصله : أَنَّ ابن فضالة أتى إلى عبد الله بن الزبير مستمنحاً ، فقال له : « نفـدت نفقتـي ونَقِبَـتْ راحلتي ، فقال له ابن الزبير : أحضرها فأحضرها ، فقال : أقبل بها ، فأقبل . ثم قال : أدبر بهـا ففعل ، فقال : ارقعها بِسِبْت واحضفها بهُلْـب وأنجـد بهـا ، يـبرد خُفُّهـا وسر عليهـا الـبَرْدَيْن تصحّ. فقال ابن فضالة : إني أتيتك مستحملا لا مستوصِفاً ، فلعن الله ناقة حملتني إليـك ، قـال ابن الزُّبير : إنّ وراكبها . فانصرف ابن فضالة عنه ، فذمَّه ومدح بني أمية ، وكان مما قال :

=

فقال : إنَّ وصاحبَها ، يريد : نعم ولعن صاحبها » .

وأنشدوا :

بَكَـرَ الْعَـوَاذِلُ في الصَّبُو ... ح يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ / عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ[1] [٥٠/أ]

وقال آخر :

قَالَتْ غَدَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَرُبَّمَا ... نَالَ العُلَا وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ[2]

=

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ
انظر في الخبر : الأغاني ١ / ١٥ ، وزهر الآداب ٢ / ٥٢٠ ، والخزانة ٤ / ٦٢ .

(١) البيتان من مجزوء الكامل ، وهما لعبيد الله بن قَيْس الرُّقيَّات .

انظر : ديوانه ص ٦٦ ، والجمل للخليل ١٣٣ ، والكتاب ٣ / ١٥١ ، والبيان والتبيين ٢ / ٢٧٩ ، والبغداديات ٤٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٢–٣٣ ، ورصف المباني ١١٩ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٩١ .

وقد ورد البيت في بعض المصادر برواية :

بَكَـرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي ... يَلْحَيْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

والشاهد فيه : مجيء إنَّ بمعنى نعم ، في قوله : إنَّهْ .

(٢) البيت من الكامل ، ولم أقف على قائله . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٠ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٠٤ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ١٦٨ ، والخزانة ١١ / ٢١٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٩٠ .

ويروى في بعض المصادر السابقة : (نَالَ الْمُنَى) بدل (نال العُلَا) .

والشاهد فيه كسابقه ، مجيء إنَّ بمعنى نعم .

=

وقيل[١] : اسم « إِنَّ » محذوف وهو ضمير الأمر والشأن[٢] ، والجملة

=

(١) قاله الزجاج ، انظر : معاني القرآن ٣ / ٢٩٥ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٦ ، والمختار ١ / ٥٤٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٥ ، والموضح ٢ / ٨٣٨ .

(٢) هذا الوجه الثالث من أوجه تخريج قراءة : « إِنَّ هذان » ، ضعَّفه العلماء أيضاً لأمرين :

الأول : دخول اللَّام في الخبر وإنَّما يجيء ذلك في ضرورة الشعر .

والثاني : حذف اسم « إنّ » وهو غير جائز إلا في الشعر .

والعلة في عدم حذف اسم « إنّ » إذا كان ضمير شأن إلا في الضرورة ؛ لأن الجملة الواقعة خبراً لضمير الشأن هي مفسرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة ، كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة إذا كانت الصفة جملة .

انظر : شرح الجمل ١ / ٤٥١ .

قال ابن يعيش : « ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر لا يجوز في حال الاختيار إِنَّ زيد ذاهب على معنى إِنَّه زيد ذاهب وقد جاء في الشعر » . ابن يعيش ٣ / ١١٤ – ١١٦ .

وقال ابن الحاجب : « وأمّا من قال إنّ (إِنَّ) فيها ضمير الشَّأن محذوفاً والمراد : إِنَّه هذان لساحران ، فأضعف لدخول اللام في الخبر ، ولأَنَّ ضمير الشَّأن المذكور لم يثبت إلا شاذاً في مثل قولهم :

إن من يدخل الكنيسة يوماً

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق » الأمالي ١ / ٦٢ .

وقال ابن هشام : « وقيل : اسم (إِنَّ) ضمير الشأن وهذا أيضاً ضعيف ، لأَنَّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ ... ثم يرد إشكال دخول اللام » المغني ١ / ٥٧ – ٥٨ .

وانظر في ذلك : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٨ ، وكشف المشكلات ٢ / ٨٣٤ ، والبيان ٢ / ١٤٦ ، والتبيان ص ٥٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٥ ، والدر المصون ٨ / ٦٧ ،

=

الاسميَّة بعده خبره ، وهذا كقوله :

إنَّ مَــنْ يَــدْخُلِ الْكَنِيــسةَ يَوْمًــا يَلْــقَ فِيهَــا جَــآذِرًا وَظِبَــاءَ[1]

وقوله :

إنَّ مَــنْ لامَ فِي بَنِــي بِنْــتِ حَــسَّا نَ أَلُــمْهُ وأَعْصِهِ فِي الْـخُطُوبِ[2]

=

وشرح المزج ١ / ٢٢١ ، والخزانة ٥ / ٤٢٠ – ٤٢٢ .

وانظر ما ذكره السيوطي في مذاهب العلماء في جواز حذف اسم (إنَّ) وأخواتها : الهمع ٢ / ١٦٢ – ١٦٤ .

(١) البيت من الخفيف ونسبه ابن السِّيد في الحلل ص ٢٨٧ للأخطل ، وهو ملحق بديوانه ٣٧٦ برواية اليزيدي ، وانظر في البيت : الجمل ٢١٥ ، وأمالي الشجري ٢ / ١٩ ، وابن يعيش ٣ / ١١٥ ، والمقرب ١٢٠ ، وشرح الجمل ١ / ٤٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٦٦ ، ورصف المباني ص ١١٩ ، والمغني ١ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ١٦٤ ، والخزانة ١ / ٤٥٧ .

والشاهد فيه : حذف اسم إنَّ على أنَّه ضمير الشَّأن والأمر ، والجملة بعده خبر ، والتقدير : إنَّه .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون بن قيس في مدح قيس بن معدي كرب الكندي ، وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ، برواية :

مَنْ يَلُمْنِي عَلى بَنِي بِنْتِ حَسَّان

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

والبيت برواية النَّحويين في : الكتاب ٣ / ٧٢ ، والحلبيات ص ٢٦١ ، والمقتصد ١ / ٤٦٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٨ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، ابن يعيش ٣ / ١١٥ ، وشرح الجمل ١ / ٤٣٥ ، ٤٥١ ، والبسيط ١ / ٤٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٦ ، والخزانة ٥ / ٤٢٠ .

وحسَّان : أحد تَبَابِعَة اليمن القُدَماء ، وبِبِنْتِه يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت ، وهو قيس بن معدي كَرِب .

=

وقوله عليه السلام[١] : « إنَّ من أشد النَّاس عذاباً يوم القيامة المصورون » .

قال الزَّجاج[٢] : « قال النَّحويون القدماء الهاء هنا مضمرة ، والمعنى إِنَّهُ هذان » وقد ردَّه بعضهم[٣] بأنّ ذلك لا يجوز إلاّ في شعر بشرطٍ مذكور في كتب النحو[٤] .

=

والشاهد في البيت : على أنَّ اسم إِنَّ ضمير شأنٍ محذوف وخبرها الجملة بعدها .

(١) الحديث في البخاري بشرح الفتح ١٠ / ٣٢٢ .

وأخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ١٤ / ٣١٨ ، حديث ٢٧ ، ونصه : « إنّ من أشدِّ أهل النَّار يوم القيامة عذاباً المصورون » .

وفي المسند ١ / ٤٢٦ من حديث أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (المصورين) .

وهو في الجامع الصغير ٢ / ٤٩ ، ونصه : « إنّ أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » ، عن ابن مسعود .

وقد خرَّج الكسائي الحديث على زيادة (من) في اسم (إِنَّ) وهو يرى زيادتها في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة وكذلك الأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك .

انظر : شرح الكافية للرضي ٦ / ١٤٠ ، والهمع ٤ / ٢١٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٩٥ .

(٣) سبق بيان من اعترض على اعتبار اسم « إنّ » ضمير الشأن محذوف وذكرت أسباب الاعتراض .

انظر : هامش (٢) ص ٩٢ .

(٤) الشرط هو ألا يباشر (إنّ) وأخواتها فعل صريح . قال الرضي : « وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً ، كقوله :

إِنَّ مَنْ لاَمَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ ....

وقوله :

=

وهذا وإن كان محتَمَلاً على خلاف فيه إلاَّ أنَّه يلزم منه ما لزم فيما قبله من دخول اللام على خبر غير مؤكد .

وقد أجيب عنه بما تقدَّم من البيت وهو : أُمُّ الْحُلَيْس .. ، وبأنّه يجوز أن يكون (لَسَاحِرَان) خبرًا لمبتدأ محذوف[1] ، والتَّقدير : لهما ساحران[2] ، فاللَّام في (لهما) دخلت على ذلك المبتدأ المقدَّر ، والجملة خبر « هذان » .

=

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ....

وذلك لأنَّ أداة الشرط ، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدِّمة . وأمَّا في غير الشعر ففيه خلاف ، والأصحُّ جوازه قليلاً ، لكن بشرط ألاّ يلي الأحرف فعل صريح ، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح ، فلا تقول إن قام زيد ، بمعنى إنه قام زيد .... وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ، لبقاء تفسيره ، وهو الجملة فهو كالزائد » . شرح الكافية للرضي ٦ / ١٣٩ .

وانظر : المقتصد ١ / ٤٦٤ – ٤٦٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ١١٤ – ١١٦ ، والمغني ١ / ٥٧ – ٥٨ ، وشرح المزج ص ٢٢١ .

(١) دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخَّر مجردًا من التوكيد بـ(إنَّ) أو غيرها شاذ ، وما ورد في البيت من دخول اللام في الخبر فهو مقدَّر ، وتقديره : لهي عجوز ، فاللام داخله على المبتدأ المحذوف ، وقال بعضهم بأنها زائدة .

وابن جني جعلها غير زائدة لكنها ضرورة من ضرورات الشعر ، ولا يقاس عليها ، والوجه أن يقال : لَأُمُّ الحليس .

انظر : الصاحبي ١٤٦ ، وابن يعيس ٣ / ١٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ١١٩ ، والخزانة ١٠ / ٣٢٣ .

(٢) ذهب إلى هذا الزجاج . انظر : معاني القرآن ٣ / ٢٩٦ .

وهذا تكلُّف كثير وإن كان منقولاً عن الزجاج – واختاره النحاس[١] – قال[٢] : « وكنت عَرَضْته[٣] على عالمنا محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق ابن حماد بن زيد - يعني القاضي - فقبلاه وذَكَرَا : أنَّه أجود ما سَمِعَاه في هذا » .

وممن ضَعَّفه الفارسي فقال[٤] : « هذا تأويل غير مرتضًى عندي ؛ إذْ يَقْبُحُ

---

(١) اختاره النحاس ، ثم أورد عليه استشكالاً حيث قال : « القول الأول – وهو كون إنّ بمعنى نعم – أحسن إلا أن فيه شيئاً لأنّه إنما قال : إنما يقال : نعم زيد خارج ، ولا يكاد يقع اللام ههنا ، وإن كان النحويون قد تكلموا في ذلك فقالوا : اللام ينوى بها التقديم » .
إعراب القرآن ٣ / ٤٦ .

(٢) قائله الزجاج ، انظر : معاني القرآن ٣ / ٢٩٦ .

(٣) في الأصل (أعرضه) وهو لا يتناسب مع قوله (فقبلاه) ، وقد ورد في جميع المصادر بلفظ الماضي . انظر معاني الزجاج ٣ / ٢٩٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٠ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٦ .

(٤) قول الزجاج : بأَنَّ اللَّام للابتداء وأنَّها داخلة على مبتدأ محذوف اعترضه كثير من العلماء .
فهذا الفارسي يعقب على كلام الزجاج بقوله : « اعلم أن ما ذكره من أنَّ التَّقدير في قول من رفع : « هذان لهما ساحران » تأويل غير مرتضى عندي لما أذكره ، وذلك أن هذه اللام للتأكيد بالدَّلالة التي دلَّلنا بها في هذا الكتاب وغيره ، وإذا كانت للتَّأكيد قبح أن يذكر التأكيد ويحذف نفس المؤكَّد أو شيء من المؤكَّد ... » الإغفال ٢ / ١٠١١ .
وانظر : الحجة ٥ / ٢٣٠ .
وأخذ ابن جني كلام شيخه أبي علي وزاده توضيحًا ، فقال : « واعلم أنَّ هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح ... ألا ترى أنَّه يقبح أن تأتي بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتي به ، ألا ترى أَنَّ التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ، والحذف من مواضع
=

أن يُذْكر التَّأكيد ويُحْذف نفس المؤكَّد أو شيء من المؤكَّد » .

وفي الآية الكريمة أبحاث كثيرة ذكرتها في الدر المصون[١] . وربَّما رجَّح بعضهم هذه القراءة بموافقتها للرَّسم .

قال أبو عبيد[٢] : « رأيت في مصحف عثمان رضي الله عنه « هذنِ » بغير ألف ، قال : وكذلك رأيت التَّثنية المرفوعة كلَّها » . يعني : بغير ألف كذلك، حكاه عنه أبو عبد الله مقتصرًا عليه[٣] . وفيه نظر فإنَّ الرَّسم لم يثبت فيه بعد الذَّال لا ألف ولا ياء ، فمن أين تتعيَّن الألف حتى يقال إنَّ هذه القراءة موافقة له .

=

الاكتفاء والاختصار فهما إذن كما ذكرت لك ضدَّان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام ...

ويؤكد عندك ما ذكرت لك أنَّ أبا عثمان وغيره من النَّحويين حملوا قول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه

على أنَّ الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة ، ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهاً جائزاً لما عدل عنه النَّحويون ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا وجدوا له وجهاً ظاهراً قوياً » .

سر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٠ – ٣٨١ .

وكذلك ضعَّف ابن هشام هذا الوجه لأنَّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين . انظر : المغني ١ / ٥٧ .

وقال الدماميني : « من حيث إن التوكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكَّد والاعتناء به ، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيتنافيان » . شرح المزج ص ٢٢٠ .

(١) انظر : الدر المصون ٨ / ٦٣ – ٦٨ .

(٢) انظر : في قول أبي عبيد : مختصر التبيين ٤ / ٨٤٦ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٦٨ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٧٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ ، والدر المصون ٨ / ٦٤ .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٦٨ .

وقد يمكن أن يجاب عن هذا بأَنَّ الألف قد عُهِد حذفُها خطًّا في تثنية المرفوع ، فلو أنّ أبا عبد الله حكى كلام أبي عبيد كلَّه لأَظْهر مُرَاده ، فإنَّه قد نصَّ على ما يدُلُّ على أنَّ المحذوف ألف لا ياء ، فإنَّه قال بعد ما ذكرته عنه[١] : « وهكذا رأيت رفع الاثنين في جميع ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النَّصب والخفض كتبوهما بالياء ولا يسقطونها » انتهى .

فقد ظهر بتمام كلام أبي عُبَيد المراد ، وأنّ المحذوف ألف لا ياء ، وهو حسن جدًّا .

وقد بالغ الزَّجاج في اختيار هذه القراءة حتى طَعَن في قراءة أبي عمرو فقال[٢] : « أمّا قراءة أبي عمرو فلا أُجيزها ؛ لأَنَّها خلاف المصحف ، قال : وكلَّما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلًا لم أُجِزْ بمخالفته ؛ لأنَّ اتِّباعه سنَّة ، وما عليه أكثر القرَّاء ، ولكنيّ أَستحسن (إنْ هَذَانِ) بتخفيف (إِنْ) ، وفيه إمامان : عاصمٌ والخليلُ ، وموافقة أُبَيّ في المعنى ، وإنْ خالفه اللَّفظ » .

يُرْوَى عنه أنَّه قرأ[٣] ﴿ ما هذان إِلَّا ساحران ﴾ وفي رواية ﴿ إنْ ذَانِ / [٥٠/ب] إِلَّا ساحران ﴾ .

---

(١) انظر في تكملة قول أبي عبيد : مختصر التبيين ٤ / ٨٤٦ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٧٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٥٥ ، والدر المصون ٨ / ٦٤ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٩٦ .

(٣) انظر في قراءتي أُبيٍّ : معاني الفراء ٢ / ١٨٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٢ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٩٦ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٣ ، والقراءات الشاذة ص ٨٨ ، والكشاف ٤ / ٩٢ ، وزاد المسير ٥ / ٢٩٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

وقال[١] : « يُسْتَحْسن أَيضًا ﴿ إنَّ هَذانِ لَسَاحِرَان ﴾ ؛ لأنّه مذهب أكثر القرّاء ، وبه يقرأ » .

قال[٢] : « وهذا حرف مُشْكِل على أهل اللُّغة ، وقد كثر اختلافهم في تفسيره » .

وقال أبو عبيد[٣] : « لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما اجتمعت عليه الأُمَّة » .

/ وقال النَّحاس[٤] : « هذا الوجه[٥] من أحسن ما حُمِلت عليه الآية ؛ إذْ كانت هذه اللُّغة معروفة ، قد حملها من يُرْتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنصاري[٦] ، وهو الذي يقال إذا قال سيبويه : حدثني مَنْ أثق به [٥٠/ب]

(١) قاله الزجاج ، انظر : معاني القرآن ٣ / ٢٩٦ .

ونصَّ على التَّشديد ، حيث قال : « ويستحسن أيضاً (إنَّ هذان) ، بالتَّشديد ؛ لأن مذهب القراء ، وبه يقرأ وهو قوي في العربية » .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣ / ٢٩٤ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٧٣ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٤٦ .

(٥) وهو تخريجها على أنَّها لغة لكنانة حيث يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد .

انظر : معاني الزجاج ٣ / ٢٩٥ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٦) هو أبو زيد ، سعيد بن أَوْس بن ثابت بن أبي زيد الأنصاري ، ولد سنة ثنتين وعشرين ومئة في خلافة هشام بن عبد الملك ، ومات بالبصرة سنة خمس عشرة ومئتين ، له مصنفات كثيرة =

فإنَّما يعنيه ، وأبو الخطاب الأخفش[١] ، وهو رأس من رؤساء أهل اللغة ، روى عن سيبويه وغيره » .

وقال أبو حاتم[٢] : « قال أبو زيد[٣] : سمعت من العرب من يقلب كلَّ ياء ينفتح ما قبلها ألفاً ، فيقول : جئت إلاك ، وسلَّمت علاك »[٤] .

فإذا ثبتت هذه اللُّغة فقد وجَّهها النَّحويون [بوجوه][٥] ، منها ما يَعمُّ جميع التَّثنية ومنها ما يختص باسم الإشارة .

= أغلبها في اللغة ، ومنها النوادر .

انظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ٧ / ٢٧ ، وإنباه الرُّواه ٢ / ٣١ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٧٦ .

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّاب الأخفش الكبير النحوي ، أخذ عنه يونس وهو من أئمة اللغة والنحو ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلا وطبقته .
انظر في ترجمته : طبقات النحويين ٣٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٧٤ .

(٢) هو سَهْل بن محمد بن عثمان السِّجِسْتاني ، إمام البصرة في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر ، عرض على يعقوب الحضرمي وهو من جُلَّة أصحابه . توفي سنة خمس وخمسين ومئتين للهجرة .
من مآثره : الأضداد ، والمذكر والمؤنث ، والفَرْق وغيرها .
انظر في ترجمته : البلغة ١٥١ ، وبغية الوعاة ١ / ٦٠٦ .

(٣) النوادر ص ٢٥٩ .

(٤) حكى سيبويه عن الخليل أَنَّ ناساً من العرب يقولون : « علاك ، ولداك ، وإلاك » انظر : الكتاب ٣ / ٤١٣ .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى ويرجع إليها الضمير في قوله (منها) ، وهي مستفادة من إبراز المعاني ٣ / ٣٧٥ .

فأمّا ما يعمُّ الجميع فقيل(١) : شُبِّهت ألف التَّثنية بألف يفعلان فلم تُغيَّر .

وقيل(٢) : لأنَّ الألف عند سيبويه حرف الإعراب ، وحرف الإعراب لا يتغيَّر(٣) .

وأمّا ما يختص باسم الإشارة فقيل : ألف هذان هي ألف هذا ، وألف التَّثنية حذفت ؛ لالتقاء الساكنين ، وهذا فاسد جدًّا ، كيف يُحْذَف حرفٌ جيء به لمعنى لا يفهم ذلك المعنى إلّا منه(٤) . وقيل : هذان ليس تثنية

---

(١) انظر هذا القول عند النحاس في إعرابه ٣ / ٤٦ ، وعند السخاوي في فتح الوصيد ١١٠٦ .

(٢) نقل ذلك النَّحاس في إعراب القرآن ٣ / ٤٧ .

قال : « فقول سيبويه : وهو حرف الإعراب ، يوجب أنَّ الأصل أَنْ لا يتغير إنَّ هذان ، جاء على أصله لِيُعْلَم ذلك ، وقد قال الله جل وعز : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ ولم يقل : استحاذ، فجاء على هذا ليدل على الأصل إذ كان الأئمة قد رووها وتبيَّن أَنَّها الأصل » .

(٣) ذهب البصريون إلى أنَّ حروف المدّ الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف إعراب ؛ لأنها زيدت لمعنى التَّثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فهي كالدال من (زيد) .

وذهب الكوفيون إلى أنَّها إعراب كحركات الإعراب ؛ لأنَّها تتغير كتغير الحركات .

انظر : الكتاب ١ / ١٧ ، ١٨ ، والمقتضب ٢ / ١٥١ ، والمرتجل ٦١ ، والإنصاف ١ / ٣٣ ، والتبيين ٢٠٣ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٧٤ ، ٧٥ .

(٤) وكذلك ذكر ابن يعيش أنَّ المحذوف من (هذان) هو ألف (هذا) وليست ألف التثنية ، قال : « وأمَّا ذهاب ألفه - أي ذا - في التَّثنية فلم يكن لما ذكروه - أي الكوفيون - من الاستغناء عنه بحرف التثنية ، إنَّما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية ، فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه في رَحَيان لبعده من التَّمكن وعدم تصرفه » ابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

حقيقة[١] ، بل اسم موضوع للتَّثنية كـ (أنتما وهما) ؛ لأَنَّ كـلًّا مـن القبيلـين مثنًى فلذلك لم يعرب تثنية كما لم يعرب تثنية المضمرات .

وقيل[٢] : فرارًا من ثِقَل الياء إلى خفَّة الألف لَمَّا لم يكـن (هـذان) مثنـى حقيقة ، بدليل أنَّهم لم يردُّوا ألفه ويقلبونها ياء فيقولوا : ذَيَّـان ، كنظـيره مـن نحو : رَحَيان [٣] .

وقيل[٤] : الألف من (هذا) دِعامة وليست بلام فَعَل[٥] ، فلما ثُنِّي زِيـدَ

---

(١) مذهب الجمهور أنَّ (هذان) ليس مثنًى حقيقة وإنّما هو جارٍ مجرى المثنى لأمرين :

أ) أنَّ الاسم لا يثنَّى حتى ينكّر ، واسم الإشارة لا يفارق التعريف .

ب) أنَّه – أي هذان – لو كان من قبيل المثنـى حقيقـة لقيـل في تثنيتـه (هـذيان) كـما تقـول في موسى موسيان .

انظر : البـصريات ٨٥٢ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٢٣١ ، والخـصائص ٢ / ٢٩٧ ، والمقتـصد ١ / ١٩١ ، والمقدمة الجزولية ٢٤ ، وشرح الكافية الـشافية ١ / ٢٥٦ ، والبـسيط ١ / ٢٤٦ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٢٤ ، والمقاصد الشافية ١ / ٣٩٧ .

(٢) عزاه المؤلف إلى أبي جعفر النحاس كما سيأتي ص ١٠٨ ، ولم أقف عليه في مظانه .

(٣) في الأصل (رحمان) وهو سهو . وما أثبته من إبراز المعاني ٣ / ٣٧٥ ، وهـو كـذلك في أمثلـة النحويين ، انظر : ابن يعيش ٣ / ١٢٧ .

(٤) هذا قول الفراء ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في آخر القول .

انظر : معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٥) اختلف النحاة في ألف (هذا) فذهب البصريون إلى أنَّها منقلبـة عـن أصـل ، فالكلمـة ثلاثيـة الوضع في الأصل ووزنها « فَعَل » ثُمَّ اختلفوا في أصل هذه الألف فمنهم من قـال إنَّهـا منقلبـة عن ياء ، ومنهم من قال إنَّها منقلبة عن واو .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ ألف (هذا) زائدة ، والاسم هو الذَّال وحدها .

=

عليه نون وبقيت الألف على حالها غير مزالة في الأحوال كلِّها ، كما قالت العرب : الذي ، ثُمَّ زادوا نوناً تدُلُّ على الجميع فقالوا : الذين ، في رفعهم ونصبهم وخفضهم ، كذلك تركوا « هذان » رفعًا ونصبًا وجرًّا قاله الفرَّاء .

قال أبو شامة عقيب هذا[1] : « إنَّما اكْتَفَوْا بالنُّون في هذين الضَّرْبين ؛ لأَنَّها لا تحذف لإضافة ، ولما كانت النُّون من غيرهما تحذف للإضافة احتاجوا إلى الألف تبقى دلالة على التَّثنية » انتهى .

ظاهر كلامه أنَّ أسماء الإشارة تضاف لغيرها ولكن لا تحذف نون تثنيتها للإضافة ، ومتى أخذ بهذا الظَّاهر فسد الكلام ؛ لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف البتَّة ، فكأنّه يريد : أنَّه لا إضافة فلا حذف فيه ، والقضيَّة السَّالبة تَصْدُق بذلك .

قال الفراء[2] : « وبنو كِنَانة يقولون اللَّذُون » ، يعني : أَنَّهم يفرِّقون بين حالتَيْ الرَّفع وغيره ، يُجرونه مُجْرى جمع المذكر السالم، ومنه :

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

=

وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن (ذا) ثنائي الوضع كـ« ما » فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء . ومال أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل إلى هذا الرأي .

انظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، واللباب ١ / ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، والتصريح ١ / ٤٠١ .

(١) إبراز المعاني ٣ / ٣٧٦ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

يَــــوْمَ النِّــــسَارِ غَــــارَةً مِلْحَاحَـــا[١]

وقال أبو جعفر[٢] : « سألت أبا الحسن بن كيسان[٣] عنها ، فقال :

---

(١) البيتان من الرجز ، واختلف في نسبتهما ، فقيل : لأبي حَرْب الأَعْلَم من بني عُقَيل وهو جاهلي، وقيل : لرؤبة ، وهما في ديوانه ١٧٢ ، وقيل : للَيْلى الأَخْيَلِيَّة .

انظر في البيتين : النوادر ٢٣٩ ، والمغني ٢ / ٥٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٩١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣١ ، وشرح الشواهد للسيوطي ٢ / ٨٣٢ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢٣ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٥٣ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٥٩ .

وفي جميعها ورد الشاهد « يوم النُّخَيل » وهي الرواية المشهورة ، والنُّخَيل : موضع من نواحي الشام .

والنِّسار بكسر النون : اسم موضع ، ومنه يوم النِّسار لبني أَسَد وذُبْيان على جُشَم بن معاوية ، قال بشر بن أبي خازم :

فَلَــــمَّا رَأَوْنَــــا بِالنِّــــسَارِ كَأَنَّنَــــا نَــشَاصُ الثُّرَيَّــا هَيَّجَتْــهُ جَنُوبهــا

انظر : معجم البلدان ٥ / ٢٨٣ ، واللسان (نسر) ٥ / ٢٠٥ – ٢٠٦ .

والشاهد فيه قوله : (اللَّذون) رفعًا بالواو على حدِّ إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا .

وهذا على لغة بعض العرب ومنهم هذيل .

ورواية النوادر : (اللذين) بالياء .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٤٦ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كَيْسَان أبو الحسن النَّحوي ، كان بصريًّا كوفيًّا يحفظ القولين، أخذ عن ثعلب والمبرِّد ، من شيوخ النَّحاس الذين روى عنهم .

من مصنفاته : المهذَّب في النحو ، وغلط أدب الكاتب ، وغريب الحديث وغيرها .

توفي في ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : نزهة الألباء ٢٠٨ ، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧ ، وبغية الوعاة ١ / ١٨ ، ١٩ .

سألني إسماعيل بن إسحاق عنها ، فقلت : لمَّا / كان يقال : هذا ، في موضع الرَّفع والنَّصب والخفض على حال واحدة ، وكانت التَّثنية يجب ألَّا يغـيَّر لها الواحد أُجريت التَّثنية مُجْرى الواحد » . [٥١/أ]

قال أبو شامة(١) : « فهذه سبعة أوجه صالحة لتعليل لغـة مـن لا يقلـب ألف « هذا » وهي مفرَّقة في كتب جماعة من المصنِّفين يُورِدُونها على أَنَّها وجوه في الاحتجاج لهذه القراءات ، وليست الحجَّة إلَّا في كونها لغة لبعض العرب؛ إذْ لو لم يثبت كونها لغة لما ساغ لأحد برأيه أنْ يفعل ذلك لأجل هـذه المعـاني أو بعضها فترى بعضهم يقول في تعليل هذه القراءة : خمسة أقوال ، وبعضهم يقول : ستة ، وبعضهم بلغ بها تسعة ، ولـيس لهـا عنـدي إلاّ ثلاثـة أقـوال ، ذكرنا منها قولًا واحدًا وهو أَنَّها على لغة هؤلاء القوم ، ووجَّهنـا هـذه اللُّغـة بوجوه سبعة » .

ثُمَّ ذكر الثَّاني(٢) وهو أنَّها بمعنى : نعم ، كما قدَّمتـه(٣) ، وسـيأتي الوجـه الثالث .

وأمّا قوله : إنّ هذه الأوجه السَّابقة إِنَّـما تـصلُح تعلـيلًا لهـذه اللُّغـة لا للقراءة ، فليس بمسلَّم ؛ لصلاحية كلٍّ منها تعليلًا مستقلًّا لها .

---

(١) إبراز المعاني ٣ / ٣٧٦ .

(٢) أي : الوجه الثاني . انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٧٦ .

(٣) سبق في صفحة ٨٦ – ٩١ .

وأمّا قوله : « وليست الحجَّة إلَّا في كونها لغةً » ممنوع أيضاً ، بل الحجَّة المعتمد عليها كونها نُقلت إلينا بالتَّواتر ، حتَّى لو فرضنا أنّا لم نعرف أصل هذه اللُّغة ، بل نُقلت إلينا قراءة متواترة اعتمدنا عليها .

وكم من موضع أنكره أهل اللُّغة ولم يَلْتفت إليهم النَّاس كما مرَّ بك في مواضع كثيرة ، وستأتي لك مواضع أُخر إنْ شاء الله تعالى .

قلت : والسَّبعة الأوجه المشار إليها ، هي هذه السَّبعة ، وكونها بمعنى : نعم ، وكون « ها » ضمير القصَّة وليست متَّصلة بـ« ذا » كما سيأتي .

وبقي وجه آخر ، وهو أن يكون اسم إِنَّ ضمير الأمر ، ثُمَّ حذف وبقيت الجملة الاسمية في محلِّ الخبر كما تقدَّم[١] ، فتكمَّلت به عشرة أوجه[٢] .

---

(١) انظر : ص ٩٣ .

(٢) ذكر الباقولي في شرح اللمع وجهًا يعتبر ثامنًا أو تعليلًا للوجه الأقوى الذي يقول إنَّها لغة بعض العرب .

فذكر أنَّ الأصل في الإعراب للمثنَّى أن يكون بالألف ، وكان يقتضي هذا الأصل إعراب المثنى في جميع الحالات بالألف ، وعلى هذا الأصل جاءت قراءة (إنَّ هذان) بالألف في موضع النصب على القياس ، وأن العرب إذا التزمت شيئًا مخالفًا للقياس لابدَّ أن تأتي بشيء من فروعه ينبِّه على أصل ذلك القياس ، كقولهم : استقام ، واستمال ، واستقاد ، مخالفًا لأصله بالإعلال فجاءوا بما يُنبِّه على الأصل بألفاظ مثل : اسْتَحْوذ ، ولم يقولوا : استحاذ ، تنبيهًا على الأصل فكذا جاء (إنَّ هذان لساحران) . انظر : شرح اللمع ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وانظر في هذه الأوجه في قراءة الجمهور : معاني الفراء ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٣ ، ٤٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٠ ،
=

وقال الزَّجَّاج[(١)] : « حكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرُّواة : أنَّها لغة كِنَانة يجعلون ألف الاثنين في الرَّفع والنَّصب والخفض على لفظ واحد ، يقولون : أتاني الزَّيدان ، ورأيت الزَّيدان ، ومررت بالزَّيدان . ويقولون : ضربته بين أُذُناه ، ومَنْ يشتري مِنيِّ الخُفَّان ، قال : وكذلك روى أهل الكوفة أنَّها لغة بني الحارث بن كعب » .

وقال أبو عبيد[(٢)] : « كان الكسائي يحكي هذه عن بني الحارث بن كَعْب وخَثْعَم وزُبَيْد[(٣)] وأهل تلك النَّاحية » .

قال الفرّاء[(٤)] : « أنشدني رجل من الأَسْد عن بعض بني الحارث :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ .... البيت » .

=

وابن يعيش ٣ / ١٢٩ ، ١٣٣ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٠١ ، ١١٠٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ ، والدر المصون ٨ / ٦٣ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٨ – ٥٢ .

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٩٥ .

(٢) انظر قول أبي عبيد في : إبراز المعاني ٣ / ٣٧٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٣) بنو زُبَيْد : بطنٌ من سعد العشيرة ، من القحطانية ، وهم بنو مُنبِّه بن صَعْب بن سعد العشيرة ، ويعرفون بزُبَيْد الأكبر ، وهم زُبَيْد الحجاز .

وبنو زُبَيْد : أيضًا ، بطنٌ من طيئ ، وهم بنو زُبَيْد بن معن بن عمرو بن عُنَيْز بن سلامان بن طيئ .

انظر : نسب معدّ ١ / ٣٢٤ ، وجمهرة ابن حزم ص ١١ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وما يعوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

قلت : قد تقدَّم[١] أنَّ هذه لغة ثمان قبائل من العرب بني الحارث بن كعب وبني العَنْبَر وبني الهُجَيْم وزُبَيْد ومُرَاد وخَثْعَم وعُذْرَة وكِنَانة[٢] .

وقال أبو جعفر[٣] : « بعضهم يَفِرُّ من الياء مطلقًا في التَّثنية ، والأسماء الستة ، وعلى ، وإلى ، قال الراجز[٤] :

(١) انظر : ص ٨٣ – ٨٤ .

(٢) انظر في هذه اللغات : معاني الفراء ٢ / ١٨٤ ، ومعاني الأخفش ١ / ١١٣ ، والنوادر ٢٥٩ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٧٦ ، والصاحبي ص ٢٩ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٧ .

(٣) لم أعثر على قول أبي جعفر هذا فيما وقفت عليه من آثارٍ له .

(٤) الأبيات من الرجز ، والبيتان الأَوَّل والثاني منهما في نوادر أبي زيد ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، وهي منسوبة عنده لبعض أهل اليمن ، وأورد بعدهما :

وَاشْـدُدْ بِمَثْنَى حَقَب حَقْوَاهَا ⁂ نَاجِيَـةً ونَاجِيًا أَبَاهَا

والرواية عنده : « طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاها » .

وفيها رواية أخرى وهي: شَالُوا عَلَاهُنَّ فَشُلْ

والأبيات وردت في ديوان رؤبة ضمن مجموع أشعار العرب ٣ / ١٦٨ منسوبة له .

والشاهد فيه قوله : عَلَاهُنَّ ، وعَلَاها ، على لغة بعض العرب في قلب الياء السَّاكنة المفتوح ما قبلها ألفًا وقياسها : علَيْهِنَّ وعَلَيْها .

وفي قوله : (غايتاها) شاهد على إجراء المثنى مجرى الاسم المقصور في إلزامه الألف في جميع أحواله .

انظر في الأبيات : معاني الأخفش ١ / ١١٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٠ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ٣٧ ، والخصائص ٢ / ٢٦٩ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٠٥ ، وابن يعيش ٣ / ٣٤ ، ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٦٨ ، والخزانة ٧ / ١١٣ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٩٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٥٥ .

=

أَيُّ قَلُـــــوصِ رَاكِـــــبٍ تَرَاهـــــا
طَـــــارُوا عَلاَهُـــــنَّ فَطِـــــرْ عَلَاهـــــا
إِنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهَـــــا
قَـــــدْ بَلَغَـــــا فِي الْمَجْـــــدِ غَايَتَاهَـــــا

وأنشد الكسائي لِهَوْبَر الحارثي (١) :

تَـــزَوَّدَ مِنَّـــا بَـــيْنَ أُذْنَـــاهُ ضَرْبَـــةً دَعَتْـــهُ إِلَى هَـــابِي الـــتُّرَابِ عَقِـــيمُ (٢)

=

والبيتان الثالث والرابع سبق تخريجهما ص ٨٥ .

انظر : ابن يعيش ١ / ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٠ ، والمغني ١ / ٥٨ ، والخزانة ٧ / ٤٥٥ .

(١) لم أقف له على ترجمة ، وقد أنشد المَرْزُباني له شعرًا ، فقال : « هَوْبر التَّغلبي إسلامي » معجم الشعراء ص ٥٥٠ .

ووقع في القاموس (هبر) ٤٩٤ : « يزيد بن هَوْبَر الحارثي رئيس قتل » ، وفي التاج (هبر) ٣ / ٦٠٩ : « وفيه يقول ذو الرُّمَّة :

عَشِيَّة فَرَّ الحَارِثيُّون بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ من مُلْتَقى القَوْم هَوْبَر

وانظر : الصحاح (هبا) ٦ / ٢٥٣٢ ، واللسان (هبر) ٥ / ٢٤٨ .

(٢) البيت من الطويل . انظر في البيت إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٦ ، وليس في كلام العرب ص ٣٣٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٤ ، والإفصاح ٣٧٧ ، والبيان ٢ / ١٤٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٣ ، واللسان : (صرع) ٨ / ١٩٧ ، (وهبا) ١٥ / ٣٥١ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٤٦ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٦ . وجاء في بعض المصادر : بين أُذْنيه ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية . ذكر ابن خالويه أن هذه اللغة – وهي لغة بلحارث بن كعب – لغة شاذة ، انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٦ .

وفي الإفصاح جاءت قافيته : سحيق ، وجاء أوله : فزوَّدته ما بين ...

=

/ أي : إلى موضع هابي التراب ، أي : ترابه مثل الهَبَاء[1] ، يريد به القبر ، ثُمَّ وصفه بأنَّه عقيم ، أي : لا مَسْكن له بعده ، وأنشد غيره : [٥١/ب]

كَأَنَّ صَرِيفَ نَابَاهُ إِذَا مَا أَمَرَّهُمَا تَرَنُّمُ أَخْطَبَانِ[2]

وأغرب ما قيل في تخريج هذه القراءة : إِنَّ « ها » ضمير القصَّة ، وهي اسم إنَّ ، ولَيْسَت (ها) التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة ، بل منفصلة من اسم الإشارة متَّصلة بـ« إِنَّ » اسمًا لها ، والأصل : إِنَّها ذان لساحران ، فـ (إِنَّها) إنّ واسمها ، و« ذان » مبتدأ ، و« لساحران » خبره ، وهذا فاسد من وجوه :

=

والشاهد في البيت قوله : أُذْناه ، حيث جاء المثنى بالألف وهو مجرور بالإضافة ، وهذا على لغة بَلْحَارث بن كعب حيث يستعملون المثنى بالألف في جميع حالاته الإعرابية .

(١) الهباء : الشيء المنبثُّ الذي تراه في البيت من ضوء الشمس شبيهاً بالغبار .

وقيل : الهباء المنبثُّ ما تثيره الخيل بحوافرها من دقاق الغبار ، وقيل لما يظهر في الكوى من ضوء الشمس هباء . وموضع هابي التراب : كأنَّ ترابه مثل الهَبَاء في الرِّقة ، والهابي من التراب: ما ارتفع ودق .

انظر : الصحاح (هبا) ٦ / ٢٥٣٢ ، واللسان (هبا) ١٥ / ٣٥٠ – ٣٥١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في : المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٠ ، والتفسير الكبير للرَّازي ٢٢ / ٦٦ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٧٥ ، وذكره محقق مجاز القرآن ٢ / ٢٢ في الهامش عرضًا ونسبه إلى كعب بن زهير ، ولم أقف عليه في ديوانه .

والأَخْطَبَان : اسم طائر ، قيل هو : ذَكَر الصُّرْدان ، سمي بذلك لخطبة في جناحيه ، أي : خضرة، وقيل : الشِّقراق . انظر : المنتخب ٢ / ٥٧٧ ، واللسان (خطب) ١ / ٣٦٢ .

والشاهد فيه قوله : (نَابَاه) ، ووجهه كسابقه .

أقواها أَنَّه لو كان الأمر كـذلك لا تَّـصلت « هـا » بـإِنَّ فكانـت تكتـب « إِنّها » ، وليس الرَّسم الكريم كـذلك ، بـل الرَّسـم « إنّ هـذن » عـلى هـذه الصورة كما تقدَّم[١] .

والثاني : دخول اللَّام في خبرٍ غير مؤكَّد وتقدَّم ما فيه[٢] .

والثالث : أنّ ضـمير الـشَّأن لا يؤنَّـث[٣] باعتبـار القـصَّة إلَّا في ثـلاث صور .

أحدها : أن يليه مؤنث ، نحو : إِنَّها زينب قائمة ، الثانية : أنَّ يليه مـذكر شُبِّه به مؤنث ، نحو : إنَّها قَمَرٌ جَارِيَتُك .

الثالثة : أنْ يليه فعل بعلامة تأنيث ، نحو قولـه تعـالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[٤] ، وما عدا ذلك لا يجوز تأنيثه نحو : هو هذا منطلق .

---

(١) سبق تخريجه من كتب الرسم . انظر : ص ٨٠ .

(٢) انظر : ص ٨٨ وما بعدها .

(٣) قال ابن مالك : « وإفراده لازم ، وكذا تذكيره ، ما لم يله مؤنـث ، أو مـذكر شُـبِّه بـه مؤنـث أو فعل بعلامة تأنيث فيرجَّح تأنيثه باعتبار القصَّة على تذكيره باعتبار الشَّأن » .
ثم قال بعد أن ساق الأمثلة لما سبق : « فهذا وأمثاله التَّأنيـث فيـه أجـود مـن التَّـذكير لأنَّ مـع التَّأنيث مشاكلة تحسِّن اللَّفظ مع كون المعنـى لا يختلـف ، إذ القـصَّة والـشَّأن بمعنـى واحـد ، والتذكير مع ذلك جائز » شرح التسهيل ١ / ١٦٤ – ١٦٥ .
وانظر : ابن يعيش ٣ / ١١٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، والتذييل والتكميـل ٢ / ٢٧٦ .

(٤) الحج : ٤٦ .

وقد ضعَّف أبو شامة هذه القراءة[١] ، فقال بعد أن نقل بعض ما تقدَّم[٢]: « فبان بمجموع ذلك ضعف هذه القراءة فهي إن حُمِلت على تلك اللُّغة فهي لغة مهجورة غير فصيحة ، ولأنَّ لغة القرآن بخلافها ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾[٣] ، وجميع ما فيه من ألفاظ التَّثنية فإنَّها إنما جاءت على اللُّغة الفصيحة التي في الرَّفع بالألف ، وبالياء في الجرِّ والنَّصب ، وإن حُمِلت على أَنَّ « إِنَّ » بمعنى : نعم ، فهي أيضًا لغة قليلة الاستعمال ، ويلزم منها شذوذ إدخال لام التَّوكيد في الخبر[٤] في الأصل (الجر) [٥] كما سبق، وإنْ حُمِلت على حذف ضمير الشَّأن فهو أيضًا ضعيف ، ويُضَعِّفه أيضًا اللَّام في الخبر » انتهى .

قلت : وهذا من الشيخ شهاب الدين غير مرضٍ ، كيف يجعلها ضعيفة وهي متواترة .

وذكر توجيهها من[٦] تقدَّم ذكره من الأئمة الأعلام قديمًا وحديثًا ، وعليها أكثر القرَّاء الكوفيون وابن عامر وأبو بكر .

قال[٧] : « وقراءة (هَذَين) بالياء وجهها ظاهر من جهة اللغة الفصيحة،

---

(١) وهي قراءة الجمهور : إِنَّ هذان لساحران .

(٢) إبراز المعاني ٣ / ٣٧٧ – ٣٧٨ .

(٣) القصص / ٢٧ .

(٤) في الأصل : (الجر) وهو خطأ ظاهر .

(٥) وهو خطأ ظاهر .

(٦) جاءت في الأصل (ما) وهو تحريف .

(٧) هذا قول أبي شامة انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٧٨ .

لكنَّها على مخالفة ظاهر الرَّسم فليس الأقوى من جهة الرَّسم واللُّغة معًا إلَّا القراءة بتخفيف النُّون ورفع هذان » .

قلت : أمّا مخالفة الرَّسم فقد تقدَّم أنَّ ذلك مغتفر في مثل هذا[1] ، وأمّا رُجْحان قراءة ابن كثير وحفص على غيرها فلا خفاء به .

وقالت عائشة وتبعها أبو عمرو : إِنَّ قراءة ﴿ هذان ﴾ ، يعني : بالألف ، من لحن الكاتب فقوَّمه الناس[2] . تعني رضي الله عنها أنَّه كان من حقِّه أنْ يكتبه بالياء فلم يكتبه ، وأنَّ النَّاس صوَّبوا ذلك فلم يُقِرُّوه إلَّا بالياء ، وهذا لا أظنُّه عن عائشة[3] .

* * *

---

(١) انظر : ص ٨٢ .

(٢) انظر في الخبر : معاني الفراء ٢ / ١٨٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٩٥ ، وإعراب النحاس ٣ / ٤٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤، وفتح الوصيد ٤/ ١١٠٢، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ ، والدر المصون ٨ / ٦٥ .

(٣) هذا الخبر عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما أبطله ابن تيمية لعدة وجوه . انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٥٢ – ٢٥٤ .

وكذلك ردّه السّخاوي قال : « ولا يليق ذلك عثمان رضي الله عنه ، وقد كتب إِمامًا متَّبعًا للعرب وغيرها » ، انظر : فتح الوصيد ١١٠٣ .

وقال عنه في الوسيلة : « وهذا كلُّه ضعيف ، والإسناد فيه مضطرب مختلط منقطع » . الوسيلة : ١٧٩ .

ووجّه ابن خالويه اللَّحن الوارد في الخبر على اعتبار صحته على ثلاثة أوجه . انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٨ – ٣٩ .

والوجه في قراءتي[١] (فأَجْمِعُوا) [٢] و(اجْمَعُوا) أنَّهما بمعنًى واحد[٣] . وقيل[٤] : إنَّما يقال أَجْمَع في المعاني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ ﴾[٥] ، ولذلك أبى النَّحويون أن يجعلوا ﴿ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[٦] عطفًا على / ﴿ أَمْرَكُمْ ﴾ ، بل منصوبًا بفعل مقدَّر[٧] .

[٥٢/أ]

---

(١) قال الزجاج : « ... فمن قرأ : فأجْمِعُوا بقطع الألف فمعناه : ليكن عزمكم كلُّكم على الكيد مجمعًا عليه ، أي : لا تختلفوا فتختلُّوا ، ومن قرأ : فاجْمَعُوا ، فمعناه : جيئوا بكلِّ كيد تقدرون عليه ، ولا تبقوا منه شيئاً » معاني القرآن ٣ / ٢٩٧ .

وانظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٤٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٢ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٦ ، والكشف ٢ / ١٠٠ – ١٠١ ، وشرح الهداية ٦٠٧ ، والموضح ٢ / ٨٤١ ، والبيان ٢ / ١٤٦ .

(٢) طه : ٦٤ .

(٣) قراءة أبي عمرو (فاْجْمَعُوا كيدكم) بوصل الألف وفتح الميم من الجَمْع الذي هو ضدُّ التَّفريق ، ويعضده ﴿ فَجَمَعَ كيده ﴾ والمعنى : جيئوا بكلِّ مَكِيدة وحيلة لكم لا تَدَعُوا منه شيئاً .

وقراءة الباقين ﴿ فأجْمِعُوا كيدكم ﴾ بقطع الألف وكسر الميم فيها وجهان ، الأول : أنه لغة في جَمعَ . والثاني : أنَّه من الإجماع الذي معناه : الإزماع ، أي : أزمعوه واجعلوه مجمعاً عليه، حتى لا تختلفوا ولا يختلف عنه واحد منكم .

انظر : حجة أبي زرعة ٤٥٦ ، والتبيان للعكبري ٥٦٦ ، والفريد ٤ / ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٤) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٣٢ ، والكشف ٢ / ١٠٠ ، والموضح ٢ / ٨٤١ ، والفريد ٣ / ٤٠٥ ، ٤ / ٤٣٠ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٦٩ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٩ .

(٥) يونس : ٧١ .

(٦) من الآية / ٧١ ، من سورة يونس .

(٧) هذا على قراءة من قرأ (فأَجْمِعُوا) بالقطع ؛ لأنَّ (أجمع) يكثر في المعاني دون الأعيان ، =

وهذه القراءة[1] تردُّه ؛ لأنَّ الكَيْد معنى ، و (جَمَع) في الأعيان ، وقد حرَّرت ذلك في يونس في الدُّرّ المصون[2] .

وقيل[3] : جَمَع ضِدُّ فَرَّق[4] ، وأجمع أمره ، أي : أَحْكَمَه وأَتْقَنَه ، وعزم عليه ، وأنشد[5] :

=

و(شركاءكم) عين لا معنى .

قال ابن أبي مريم في توجيه نصب (شركاءكم) : « وعند من قرأ : ﴿ فأَجْمِعُوا ﴾ بالقطع ، منصوب بفعل مضمر ؛ لأنَّه لا يقال : أجمعت الشُّركاء ، إنَّما يقال : أجمعت الأمر ، أي عزمت عليه ، وجَمَعْت الشُّركاء ، فكأنَّه قال : أَجْمِعُوا أمركم واجْمَعُوا شركاءكم .. » . الموضح ٢ / ٦٣٣ .

وفي إعراب (شركاءكم) أوجه أخرى ذكرها المؤلِّف في الدر المصون ٦ / ٢٤٠ ، ٢٤١ .

وانظر : معاني الفراء ١ / ٤٧٣ ، وإعراب النحاس ٢ / ٢٦١ ، وإعراب القراءات السبع ١ / ٢٧١ ، والحجة للفارسي ٤ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والبيان ١ / ٤١٧ ، والتبيان ٤٤٢ ، والفريد ٣ / ٤٠٥ ، واللسان (جمع) ٨ / ٥٧ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٩ .

(١) هي قراءة أبي عمرو (فَاجْمَعُوا) بوصل الألف وفتح الميم .

(٢) انظر : الدر المصون ٦ / ٢٣٩ – ٢٤٣ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر : اللسان (جمع) ٨ / ٥٣ – ٦٠ ، وعمدة الحفاظ ١ / ٣٨٨ .

(٥) هذا رجز قائله غير معروف .

انظر : معاني الفراء ١ / ١٨٥ ، والنوادر ٣٩٩ ، وإصلاح المنطق ٢٦٣ ، والأضداد ٤١ ، والصحاح (جمع) ٣ / ١١٩٩ ، والخصائص ٢ / ١٣٦ ، واللسان (جمع) ٨ / ٥٧ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٩ ، والمغني ٥٠٨ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ١٩٦ .

=

يَالَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ

وقيل[١] : أَجْمَع على كذا ، حكاه مكّي[٢] عن الأخفش ، فعلى هذا يكون أصل الكلام : فأَجْمِعُوا على كيدكم[٣] ، فلما حذف الجارُّ انتصب .

ويرجِّح قراءة أبي عمرو قراءة الجميع ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾[٤] ، وهذا الاتِّفاق أيضًا يَرُدُّ قول من قال إنَّ (جَمَع) في الأعيان دون المعاني ، اللَّهم إلَّا أنْ يريدوا بذلك الحقيقة ، ثُمَّ قد يتجوَّز بوقوع أحدهما موقع الآخر[٥] .

* * *

=

والشاهد فيه قوله : (مُجْمَع) وهو اسم مفعول من (أَجْمع) ، ولهذا جاء مختصًا بالأمر الذي هو معنى من المعاني ، يقال : أجمعت أمري ، أي : أحكمته وأتقنته .

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ١٨٥ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٢٩٧ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ٤٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٦ ، والموضح ٢ / ٨٤١ ، والبيان ٢ / ١٤٦ .

(٢) الكشف ٢ / ١٠٠ . وقال الأخفش في معاني القرآن ٢ / ٣٤٦ : « وقال بعضهم : (فأَجْمِعُوا) ، لأنَّهم ذهبوا به إلى العزم ، العرب تقول : أَجْمَعْت أمري : أي : أَجْمَعْت على أن أقول كذا وكذا ، أي : عزمت عليه » .

(٣) قال ابن الأنباري : « فمن قرأ (أَجْمِعُوا) بقطعها نصب (كيدكم) بـ (أَجْمِعُوا) ، على تقدير حذف حرف الجر ، وتقديره : فأَجْمِعُوا على كيدكم . فحذف حرف الجر فاتصل الفعل به فنصبه ، يقال : أجمع على كذا ، إذا عزم عليه » البيان ٢ / ١٤٦ .

وانظر : الدر المصون ٦ / ٢٤٣ .

(٤) طه : ٦٠ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٥ / ١٧٩ .

قوله : (وَهَذيْنِ) مبتدأ ، و (في هَذَانِ) خبره ، أي : استقرَّ هذا اللَّفظ في هذا اللَّفظ ، و (حَجَّ) فعل ، وفاعله ضمير القارئ بذلك ، أي : غلب من قَرَأَه بالياء ؛ لموافقة مشهور اللُّغة ، وقد تقدَّم ما فيه من مخالفة الرَّسم وتقدَّم الجواب عنه[١] .

والجملة حينئذٍ مستأنفة للثَّناء ، ويجوز أن يكون الفاعل ضميرًا عائدًا على (هَذَيْن) ، وحينئذٍ تكون الجملة حَاليَّة من الضَّمير المستكن في الجارِّ الواقع خبرًا[٢] ، ونسب إليه الغلبة مجازًا ، والمراد مَنْ قرأ به .

ويجوز أن تكون الجملة[٣] خبرًا للمبتدأ ، (وفي هذان) حال ، أي : حال استقراره في هذا اللَّفظ .

قوله : (وَثِقْلُهُ) أي : وَثِقْلُ نُونِهِ ، وهو مبتدأ ، و (دَنَا) جملة خبريَّة ، أي : قَرُب من الأفهام ؛ لصحته معنًى وروايةً .

والهاء في (ثِقْلُهُ) لـ (هَذَانِ) بالألف ، لوجهين ، أحدهما : أنَّه أقرب مذكور . والثاني : أَنَّ من يقرأ (هذين) بالياء هو أبو عمرو وحده ، وهو لا يُثَقِّل النُّون وكلامه في الظَّاهر يوهم أَنَّ هذين مُثَقَّل النُّون لولا ما ذكرته .

---

(١) انظر : ص ٨٢ .

(٢) أي في قوله : (في هذان) .

(٣) وهي قوله : (حَجَّ) ، وكذلك أعربها شعلة ، وفي (هذان) متعلِّق بـ(حَجَّ) . انظر : شرح شعلة ٤٣٧ .

قوله : (فَاجْمَعُوا صِلْ) مفعول مقدَّم ، أي : أَوْقع فيه الوَصْل ، ومن المعلوم أنَّه في الهمزة ، ويجوز أنْ يكون التَّقدير : صِلْ هَمْزَه ، فينتصب[1] بإضمار فِعْلٍ على الاشتغال ، أي : اقْرَأ فاجْمَعُوا صِلْ هَمْزَه ، نحو : زيدًا ضربت غلامه ، إلَّا أنَّه لا يجوز ذلك إلَّا حيث يدُلُّ على المفعول دليل كما نحن فيه ، بخلاف : زيدًا ضربت غلامه .

وأعرب أبو عبد الله[2] (فَاجْمَعُوا) مبتدأ ، و (صِلْ) خبره ، أي : صِلْ هَمْزَهُ ، وهو مرجوح بمكان الأمر ؛ ولأنّ الإِضمار على خلاف الأَصْل .

قوله : (المِيمَ) أي : ميمه ، أو الميم منه ، فالضَّمير مقدَّر أو نابت (ال) منابه .

قوله : (حُوَّلا) نصب على الحال ، أي : صِلْهُ حالَ كَوْنِك حُوَّلا . و (الحُوَّل)[3] : الرَّجل العارف بِتَحَوُّل الأُمُور لكثرة تجاربه وتدرُّبه .

* * *

٨٧٨- وَقُلْ سَاحِرٍ سِحْرٍ شَفَا وَتَلَقَّفُ ارْ فَعِ الْجَزْمَ مَعَ أُنْثَى يُخَيَّلُ مُقْبِلاَ

أمر أن يُقْرأ قوله ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سِحْرٍ﴾[4] لمن رمز له بالشِّين المعجمة

---

(١) أي : فينتصب قوله : (فَاجْمَعُوا) بفعل مقدَّر غير المذكور ؛ لأنَّ الوصل يختص بالهمزة .

(٢) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٦٩ .

(٣) انظر : الصحاح (حول) ٤ / ١٦٨١ ، واللسان (حول) ١١ / ١٨٥ – ١٨٦ .

(٤) طه : ٦٩ .

من « شَفَا » – وهما الأخوان – في قراءة غيرهما ﴿ سَاحِرٍ ﴾ على حسب ما لفظ به من القراءتين(١) .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالميم من « مُقْبِل »– وهو ابن ذكوان – أنْ يُقْرَأ له برفع جزم ﴿ تَلَقَّفُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ ﴾(٢) ، فتعيَّن لغيره جزمه(٣) ، وأنَّه قرأ – أيضًا – ﴿ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ ﴾(٤) بتأنيث (تُخَيَّل) ، فتعيَّن لغيره التذكير(٥) .

---

(١) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢١ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٦ ، وجامع البيان ١٣٥٨ ، والوجيز ٢٥٠ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩١ ، والإتحاف ٢ / ٢٥١ .

(٢) طه : ٦٩ .

(٣) قرأ ابن ذكوان بتشديد القاف ورفع الفاء ، وقرأ الباقون بتشديد القاف وجزم الفاء .
وقرأ حفص بإسكان اللام مع تخفيف القاف (تَلْقَفْ) جعله من : لَقَف يَلْقَف ، وقرأ ابن كثير في رواية البزّي (تَّلَقَّفْ) بتشديد التاء ، أراد تَتَلقَّف فهو من تَلَقَّف يَتَلَقَّف .
انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٠، والمبسوط ١٧٨، والتذكرة ٢ / ٥٣٥، والروضة ٢ / ٧٨٣ ، والتجريد ٢٥٢ ، الإقناع ٢ / ٢٧٣ ، النشر ٢ / ٢٤٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٠ .

(٤) طه : ٦٦ .

(٥) القراءة بالتَّذكير هي قراءة الجمهور ، وبالتأنيث قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان ، ويعقوب من رواية روح وزيد .
انظر القراءتين في : المبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٥ ، والروضة ٢ / ٧٨٣ ، والتيسير ١٥٢ ، والتجريد ٢٥٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٠ .
والقراءة بالتأنيث جعلها ابن خالويه وابن جني من الشَّواذ ونسباها إلى الحسن وعيسى الثقفي والزهري . انظر : القراءات الشاذة ٨٨ ، والمحتسب ٢ / ٥٥ .

ولَمَّا لم يكن الجزم ضدًّا للرَّفع نَصَّ على الجزم بخلاف عكسه ، ولذلك قال: وَحَرْفَا يَرِثْ / بالْجَزْمِ حُلْوٌ[١] ، فأطلقه ، وقد تقدَّم تحقيقه في الخطبة[٢] . [٥٢/ب]
وقدَّم المصنِّف وأَخَّر في هذه التراجم ، فقدَّم ترجمة (سِحْر) على ترجمة (تَلَقَّفُ) ، وترجمة (تَلَقَّفُ) على ترجمة (يُخَيَّلُ) ، والتِّلاوة تقديم : يُخَيَّل ، ثُمَّ : تَلَقَّفْ ، ثُمَّ : سَاحِرٍ .

* * *

والوجه في قراءة[٣] (سِحْر) إمَّا على حذف مضاف ، أي : كَيْد ذي سِحْر ، أَوْ ذَوي سِحْر ، وإمّا على المبالغة ، جعلهم نفس السِّحْر مبالغة ؛ لتوغلهم فيه ، وإمّا أن تكون الإضافة للبيان ؛ لأَنَّ الكَيْد يكون سِحْرًا وغير سِحْر ، فهو كقولهم : بابُ ساجٍ ، وثوبُ خَزٍّ ، ويجوز أن يكون جعل للسحر كَيْدًا مجازًا ، فالإضافة على الأَوَّل بمعنى (من) ، وعلى الثاني بمعنى (اللام)[٤] .

---

(١) شطر بيت من الشاطبية رقم (٨٦٠) . وقد سبق في أول سورة مريم ، في ص ١ .
(٢) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٩٨ . حيث شرع في ذكر الأضداد .
(٣) انظر : الحجة لأبي زرعة ٤٥٨ ، والكشف ٢ / ١٠٢ ، وشرح الهداية ٦٠٨ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٣٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٠ .
قال أبو زرعة : « وحجة من قرأ بغير ألف : هي أن الكيد إذا كان بالسحر جاز أن يضاف إليه ؛ لأَنَّه به ومنه ومن سببه ، قال الله جل وعز : ﴿ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ لأَنَّه يبصر فيه ، ومثله كثير » . حجة القراءات ٤٥٨ .
(٤) لأنَّ الإضافة في قوله : (كَيْد سحر) من إضافة الجنس إلى النوع ، وفي قوله : (كَيْد ساحر) من إضافة المصدر إلى الفاعل .
انظر : إعراب النحاس ٣ / ٤٩ ، والتبيان ٥٦٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٠ ، والدر المصون ٨ / ٧٦ .

وفي قراءة (ساحر) وضوح المعنى ؛ لأَنَّ للسَّاحر كيدًا حقيقة بخلاف إضافته إلى السِّحْر في القراءة الأولى فإنَّه لابدَّ من تأويل(١) .

والوجه في رفع(٢) (تَلَقَّفُ) إمَّا استئنافه(٣) ، وإمَّا وقوعه حالًا من فاعل « أَلْقِ » ، أو مفعوله . فإنْ كانت حالًا من الفاعل فالتَّاء(٤) للخطاب لموسى عليه السلام ، نُسب إليه التَّلَقُّفُ لَمَّا كان متسبِّبًا في ذلك بإلقائه العصا المتَلَقِّفة(٥) .

---

(١) على معنى : إنَّ الذي صنعوا كَيْد سِحْر ، أو على معنى : كَيْد ذوي سِحْر ، أو جُعِلوا نفس السِّحْر مبالغة . انظر : معاني القراءات ٢ / ١٥٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٧ ، وشرح الهداية ٦٠٨ ، والموضح ٢ / ٨٤٣ ، والدر المصون ٨ / ٧٥ .

(٢) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٥ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٧ ، والكشف ٢ / ١٠١ ، ١٠٢ ، وشرح الهداية ٦٠٨ ، والموضح ٢ / ٨٤٣ ، والفريد ٤ / ٤٣٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٠ .

(٣) على إضمار مبتدأ ، كأنَّه قال : فهي تَلَقَّفُ . قاله المهدوي : انظر : شرح الهداية ٤٩٧ ، ٦٠٨ .

وقال ابن خالويه : « وقرأ ابن عامر (تلقَّفُ) برفع الفاء ، جعله فعلًا مستقبلًا فأضمر فاءً جوابًا للأمر ، كأنَّ التَّقدير : ألق عصاك فإنَّها تتلَقَّفُ » إعراب القراءات السبع ٢ / ٤٣ .

(٤) قال الفارسي : « ووجه جَعْلِ التَّلقُّف للفاعل أَنَّ التَّلقُّف بإلقائه كان ، فجاز أن ينسب إليه ، كما قال جل وعز : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ فأضاف الرمي إلى الله سبحانه ، وإن كان للنبي لمّا كان بقوة الله وإقداره » الحجة ٥ / ٢٣٥ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ٤٦٩ .

(٥) التاء في (تَلَقَّف) تحتمل وجهين :

=

وإنْ كانت حالًا من المفعول فالتَّاء للتَّأنيث ؛ لأَنَّ العـصا مؤنَّثـه معنًـى ، فراعى معنى الموصول ومدلوله دون لفظه .

وأمّا جزمه فعلى جواب الأمر[١] ، واختلف النُّحاة هل الجـزم بــ (إنْ) مقدَّرة ، أو بنفس جملة الطلب[٢] .

وأمّا (يُخَيَّلُ)[٣] بالياء ، فالتَّذكير لإسناد الفعل إلى ﴿ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ ، أي : يُخَيَّلُ إليه سَعْيها[٤] .

=

أحدهما : أن تكون للتأنيث ، لأنَّ (ما) بمعنى العصا ، حملًا على المعنى .

والثاني : أن تكون للمخاطب ، وتقديره : تلقَّف أنت . انظر : البيان ٢ / ١٤٨ .

(١) أي : الوجه في جزم (تَلَقَّفْ) ، انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة الرَّفع .

(٢) اختلف النحاة في جازم جواب الطلب على ثلاثة أقوال :

أحدها : للخليل وسيبويه أنَّه بنفس الطلب ؛ لما تـضمنه مـن معنـى إن الـشرطية كـما أَنَّ أسـماء الشَّرط إنَّما جزمت لذلك .

والثاني : للسيرافي والفارسي ، أنّه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشّرط المقدر .

والثالث : للجمهور ، أنّه بشرط مقدَّر بعد الطلب .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٩٣ – ٩٩ ، وشرح اللمع للشريف ص ٤٠١ ، وابن يعـيش ٧ / ٤٨ ، وقواعد المطارحـة ص ٢١٣ ، وشرح الكافيـة للـرضي ٥ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، والمغنـي ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، والمقاصد الشافية ٦ / ١١٨ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ١٨٦ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٥٣ ، والحجة لابن خالويــه ٢٤٤ ، والحجــة لأبي زرعــة ٤٥٧ ، والكــشف ٢ / ١٠١ ، وشرح الهدايــة ٦٠٨ ، والموضح ٢ / ٨٤١ ، ٨٤٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٩ ، والدر المصون ٨ / ٧٢ – ٧٣ .

(٤) ذكر ابن خالويه أن الوجه في التذكير كونه يعـود إلى الـسحر . انظـر : الحجـة ٢٤٤ ، وإعـراب القراءات السبع ٢ / ٤٣ .

ووجه التَّأنيث إسناده إلى الحبال والعِصِي[١] أي : تُخَيَّل إليه هي[٢] ، و﴿ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾[٣] على هذا بدل من الضَّمير بدل اشتمال .

* * *

قوله : (وَقُلْ سَاحِرٍ سِحْرٍ) يجوز أَنْ يكونَا مفعولَيْن لـ (قُلْ) على تضمين (قُلْ) معنى : اجْعَلْ ، أي : اجْعَلْ لَفْظَ سَاحِرٍ سِحْرًا ، وإِنَّما جرَّهما حكاية لما في القرآن ، أو على تضمين معنى : اقرأ ساحر سحر .

ويجوز أنّ يكون (سَاحِرٍ) مبتدأ ، و(سِحْرٍ) خبر مبتدأ مضمر[٤] ، أي : سَاحِرٍ هو سِحْرٍ ، أو يكون (سِحْرٍ) مبتدأً ثانياً وخبره مضمر[٥] ، أي : سَاحِرٍ فيه سِحْرٌ . والجملة على التَّقْديرين خبر الأَوَّل .

قوله : (شَفَا) مستأنفة ، أي : شَفَا ذلك منْ قرأ به ؛ لما فيه من المبالغة ، أو يكون حالًا بإِضمار « قَدْ » .

---

(١) وردت في الأصل(العصا) بالإفراد ، والصواب ما أثبت ؛ لورودها بلفظ الجمع في الآية .

(٢) قوله : (هي) ضمير الحبال والعِصِي ، وهو في محل رفع نائب فاعل للفعل : تُخَيَّلُ .

(٣) على قراءة التأنيث يكون في إعرابها ثلاثة أوجه ؛ الأَوَّل : بدل اشتمال من ضمير الحبال والعصي، والثاني : في موضع نصب حال ، أي : تُخَيَّل الحبال ذات سعي ، والثالث : مرفوع بالفعل لقيامه مقام الفاعل ، وإنَّما أَنَّث الفعل لاكتساب المرفوع التَّأنيث بالإضافة ، والتقدير : تُخَيَّلُ إليه سعيها .

انظر : المختار ٢ / ٥٥٠ ، والبيان ٢ / ١٤٧ ، والتبيان ٥٦٧ ، والفريد ٤ / ٤٣٢ ، والدر المصون ٨ / ٧٣ .

(٤) وكذلك أعربه شعلة ، انظر : شرحه على الشاطبية ٤٣٨ .

(٥) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٧١ .

قوله : (وَتَلَقَّفُ) مبتدأ ، وجملة الأمر خبره[١] ، والعائد إِمَّا مقدَّر ، وإمَّا نابت (أَلْ) منابه ، أي : الجزم منه أو جزمه .

قوله : (مَعْ أُنْثَى) حال ، أي : كائنًا مع أُنْثى ، و (أنثى) اسم أقامه مقام المصدر ، أي : مع تأنيث تُخَيَّل .

قال أبو شامة[٢] : « وهو استعمال غريب أو بعيد في مثل هذا . قال : أو أراد : مَعْ كَلِمَةٍ أُنْثَى ، أي : مُؤَنَّثه ، ثُمَّ بيَّنهَا بقوله : تُخَيَّلُ ، أي : هي تُخَيَّل ، وجعلها أُنْثَى لَمَّا كان التَّأنيث فيها » .

قلت : فعلى الأَوَّل : يكون (أُنْثَى) مضافًا لـ(تُخَيَّل) ، إضافة المصدر لمفعوله .

وعلى الثاني : يكون غير مضاف ، ليكون أُنْثَى صفة لكلمة مقدَّرة ، أي : مع كلمةٍ أنثى ، أي : مُؤَنَّثه .

وعلى هذا فأوقع الاسم موقع اسم المفعول[٣] ، وهو استعمال بعيد أيضًا فليس استبعاده لذلك بأولى من استبعاده لهذا[٤] .

---

(١) وهي قوله : (ارْفَعْ الْجَزْم) .

(٢) إبراز المعاني ٣ / ٣٧٩ .

(٣) حيث أوقع (أنثى) بمعنى (مؤنثة) .

(٤) استبعاد أبي شامة إقامة الاسم مقام المصدر ، إذ استبعد وقوع (أُنْثَى) موقع (تأنيث) ، واستبعاد المؤلف الذي ذكره هو وقوع الاسم موقع اسم المفعول وهو (أُنْثَى) بمعنى (مؤنَّثة) ، وكلا الاستبعادين في درجة واحدة عند المؤلف . وأبو شامة فرَّ من الاستبعاد الأول ووقع في الثاني .

قوله : (مُقْبِلًا) حال من فاعل / ارْفَعْ ، أي : ارْفَعْ جَزْمَه حال كَوْنك [٥٣/أ] مقبلًا عليه ؛ لصحته معنًى ورواية . فالميم رمز لابن ذَكْوان ، والقراءتان المتقدِّمتان - أعني رفع (تَلَقَّفُ) وتأنيث (تُخَيَّل) - مرموز لهما بالميم ، والمعنى : ارْفَع جزمه كائنًا مع تأنيث تُخَيَّلُ في النِّسبة إلى قراءة رجل واحد .

٨٧٩- وَأَنْجَيْتُكُمْ وَاعَدْتُكُمْ مَا رَزَقْتُكُمْ شَفَا لاَ تَخَفْ بِالْقَصْرِ وَالْجَزْمِ فُصِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَفَا » - وهما الأخوان - أنَّهما قرآ ﴿ قَدْ أَنْجَيْتُكُمْ ﴾ ﴿ وَوَاعَدتُّكُمْ جَانِبَ ﴾ ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْتُكُمْ ﴾[1] ، بتاء المتكلِّم على ما لفظ به ، وقراءة الباقين ﴿ أَنجَيْنَٰكُم ﴾ ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ ﴾ ﴿ رَزَقْنَٰكُمْ ﴾ بضمير المتكلِّم المعظِّم نفسه[2] .

وهذه القراءة[3] لم يلفظ بها ، وليست تاء المتكلِّم ضِدًّا لـ (نا) ، وكأنَّه اتَّكل على شهرة ذلك ومعرفته بين أهله .

ولم يُخْتَلف في قوله ﴿ وَنَزَّلْنَا ﴾[4] ، وبه احتجَّ أبو عمرو بن العَلَاء على

---

(١) طه : ٨٠ ، ٨١ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٢ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٧ ، وتبصرة مكي ٢٧٢ ، والروضة ٢ / ٧٨٥ ، والتيسير ١٥٢ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٣ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٣ .

(٣) أي : قراءة الباقين بضمير المعظِّم نفسه .

(٤) طه : ٨٠ .

ترجيح قراءته ، وتابعه على ذلك أبو عبيد[(١)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فُصِّل » - وهو حمزة - أنَّه قرأ ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا ﴾[(٢)] بالقصر ، أي : بحذف الألف وبالجزم ، فتعيَّن لغيره ﴿ لا تخافُ ﴾ بالمدِّ والرَّفع[(٣)] .

والوجه[(٤)] في قراءة ﴿ أَنْجَيْتُكُمْ ﴾ حَمْلُه على قوله ﴿ غَضَبِى ﴾[(٥)] ، و ﴿إِنِّي ﴾[(٦)] ، ولم يَقُل : (غَضَبُنَا) ، ولا (إِنَّنَا) ، وفي قراءة ﴿ أَنجَيْنَـٰكُم ﴾ كونه للتَّعظيم والتَّفخيم، ولموافقته ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ ﴾[(٧)]، وقوله ﴿ وَنَزَّلْنَا ﴾[(٨)]

---

(١) قال الفارسي : « وحجة من قرأ : ﴿ أَنجَيْنَـٰكُم ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَـٰكُمْ ﴾ قوله : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ ﴾ ، واتِّفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللَّفظ الدَّال على الكثرة ... » الحجة ٥ / ٢٤٢ .
وانظر في احتجاج أبي عمرو لهذه القراءة : معاني القراءات ٢ / ١٥٦ ، والمختار ١ / ٥٥٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٠ ، والكشف ٢ / ١٠٣ ، وشرح الهداية ٦٠٩ ، وكنز المعاني ص ١٨٣ .

(٢) طه : ٧٧ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢١ ، والمبسوط ١٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٦ ، والتجريد ٢٥٣ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٢٤٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٣ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٤٢ ، وحجة أبي زرعة / ٤٦٠ ، والكشف ٢ / ١٠٣ ، وشرح الهداية ٦٠٩ ، والموضح ٢ / ٨٤٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٥ .

(٥) طه : ٨١ .

(٦) طه : ٨٢ .

(٧) طه : ٧٧ .

(٨) طه : ٨٠ ، وفي الأصل كتبت (أنزلنا) وهو تحريف .

اتفاقًا ، وقد تقدَّم احتجاج أبي عمرو به .

وعلى قراءة التَّاء يكون من الالتفات[١] ، وتَلْوين الخطاب الذي فيه تَطْرِيَة[٢] .

* * *

والوجه في جزم[٣] (لَا تَخَفْ) كونه جواباً للأمر في قوله ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا ﴾[٤] ، أو كونه نهيًا مستأنفًا ، وعلى هذه القراءة فذكر الزمخشري في قوله ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ ثلاثة أوجه[٥] :

أحدها : أنَّه مستأنف ، أي : وأنت لا تخشى ، وهو وجه واضح .

---

(١) الالتفات : هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ، التكلم والخطاب والغيبة ، بعد التعبير – أي : عن ذلك المعنى – بطريق آخر من الطرق الثلاثة .

وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا ، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة ، لأنه ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة .

انظر : البديع لابن المعتز ٢٥٨ ، وكتاب الصناعتين ٣٩٢ ، والعمدة ٦٤٢ ، والبرهان في إعجاز القرآن ٦٩ ، ٧١ ، والمثل السائر ٢ / ٣ ، والمطول ص ٢٨٦ ، والتعريفات ٥٧ .

(٢) أي : تَطْرية لنشاطه وإيقاظًا لإصغائه . انظر : المطول ص ٢٨٧ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ١٨٧ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٥٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٣٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٥٨ ، والكشف ٢ / ١٠٢ ، والموضح ٢ / ٨٤٦ ، والدر المصون ٨ / ٨٢ .

(٤) طه : ٧٧ .

(٥) انظر : الكشاف ٤ / ٩٨ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٤٠ – ٤٤١ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٤ .

والثاني : أنّه معطوف على : (تَخَفْ) ، وكان من حقِّه حذف الألف ، ولكن ثبتت على لغة من قال : لم يخشى ، يريد : على لغة من يثبت حرف العلَّة ويجعل الجزم بحذف الحركة المقدَّرة(١) ، كقوله :

.... كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا(٢)

(١) حذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل المجزوم أمر لازم لابدَّ منه في القياس ، إلاّ أنه جاءت مخالفة هذا الحكم في السماع وذلك في الشعر والنثر .

انظر : تمهيد القواعد ١ / ٢٩٤ – ٢٩٥ ، والمقاصد الشافية ١ / ٢٣٦ – ٢٤٠ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وهو لعَبْد يَغُوث الحارثي ، وصدره :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ....

ذكر أبو علي الفارسي أنَّ البيت على ضربين : كأن لم تَرَيْ بالياء ، وكأن لم تَرَى .

ثم خرّج روايته « كأن لم تَرَى » على ضربين .

الأول : أن تكون الألف شبهت بالياء فلم تحذف للجزم .

والثاني : أن يكون حقق الهمزة من « تَرَيْ » وحذف الألف المنقلبة من الياء التي هي لام الجزم ثم خفف الهمزة فلم يحذفها ويلق حركتها على الساكن ولكن خففها بقلبها ألفاً على قياس ما حكاه سيبويه في تخفيفهم « الكماة » و « المراة » في « المرأة والكمأة » . انظر : المسائل الحلبيات ٨٤ – ٨٦ .

وقال الباقولي بعد أن ذكر البيت : « والأصل « كأن لم تَرَ » .

فأشبع الفتحة فتولَّدت منها ألف ، هكذا قال – يعني الفارسي – في عامة كتبه إلا في موضع واحد » كشف المشكلات ٢ / ٨٤٦ .

وانظر في البيت : ذيل الأمالي ٣ / ١٣٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٧٦ ، وشرح اختيارات المفضل ٢ / ٧٧١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٦٠٩ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩٧ ، وضرائر الشعر ٣٥ ، والدر المصون ١ / ١٣ ، ٨ / ٨٣ ، والمغني ١/ ٣٦٦ ، وتمهيد القواعد ١ / ٢٩٥ ، والمقاصد الشافية ١ / ٢٣٧ ، والخزانة ٢ / ٢٠١ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٣٧ .

=

وقد تقدَّم تحقيق هذه في سورة يوسف[1] في موضعين ﴿ نَرْتَعِي وَيَلْعَبْ ﴾[2] ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾[3] .

الثالث : أنّه معطوف على ما قبله أيضًا ولكن الألف مزيدة للإطلاق كهي في ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾[4] ، ﴿ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾[5] ، وليست منقلبة عن لام الفعل، وفي هذين الوجهين نظر ، أمّا الأول فإنّها لغة قليلة جدًّا[6] ، وأمّا الثاني فإنّما يُفْعَل ذلك حيث لم تكن عنه مندوحة[7] .

=

والشاهد في البيت قوله : (لم تَرَى) حيث ثبتت الألف في حالة الجزم ، وجعل الجزم بالحركة المقدَّرة على حرف العلة .

(١) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٦٧ / أ - ب ، عند شرح بيت الناظم رقم (٧٧٥) .

(٢) يوسف : ١٢ .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) الأحزاب : ٦٧ .

(٥) الأحزاب : ٦٦ .

(٦) قال الشاطبي : « ولا مُعَوَّل عليه – أي إثبات حرف العلة ، وجعل الجزم بحركة مقدرة ، لأنَّ مجيء هذا الضَّرب في الشِّعر لم يكثر ، وأيضًا فجميع الأبيات محتمل لإشباع الحركات ضرورة ... » المقاصد الشافية ١ / ٢٣٩ . وكذلك قال الفارسي : « ... ولا تحمله على قول الشاعر :

.... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

قال : لأنَّ ذلك إنَّما يجيء في ضرورة الشعر » . الحجة ٥ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٧) أي في الضرورة . قال ابن مالك : « وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها ، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو » . شرح التسهيل ١ / ٥٥ . وانظر : تمهيد القواعد ١ / ٢٩٤ – ٣٠٤ .

وقد جوَّز بعضهم فيه وجهًا رابعًا ، وهو أن تكون الجملة حاليَّة ، أي : لا تَخَفْ حال كونك غير خاشٍ ، وفيه نظر من حيث إِنَّهم نصُّوا على أنَّ المضارع المنفي بلا كالمثبت في كونه لا تباشره الواو[1] .

والوجه في رفعه إِمَّا الاستئناف ، وإمّا كونه حالًا ، أي : اضْرِب غَيْرَ خائفٍ .

وجوّز بعضهم كونه صفة لـ (طريقاً) ، واعتُرِض عليه بعدم العائد . وأجيب : بأَنَّه مقدَّر ، أي : لا تَخَفْ فيه .

وقدَّم في هذا البيت ترجمة (أَنْجَيْتُكُمْ) و(وَاعَدتُّكُمْ) و(رَزَقْتُكُمْ) على ترجمة (لَا تَخَفْ) ، والتِّلاوة بالعكس ، والرَّسم يحتمل القراءتين فإنّه بغير ألف[2] .

❊ ❊ ❊

---

(١) أورد المؤلف هذا الإشكال ثم قال : وتأويله على حذف مبتدأ ، أي : وأنت لا تخشى .
انظر : الدر المصون ٨ / ٨٢ .

(٢) هذا الموضع مما اجتمعت المصاحف على حذف الألف منه ، إذْ وقعت بعد نون جماعة المتكلمين. في قوله (أنجينكم) و(واعدنكم) و(رزقنكم) .
واختلفت المصاحف في رسم (لا تَخَفْ) ، قال الداني : « وفي طه في بعض المصاحف : (لَا تَخَفْ) بغير ألف ، وفي بعضها : (لا تخاف) بألف » . المقنع ص ٥٤٧ .
وانظر : هجاء مصاحف الأمصار ص ١٠٥ ، والمقنع ٢٢٩ ، ومختصر التبيين ٢ / ٧٣ ، ٤ / ٨٥٠ ، والوسيلة ١٨٤ ، ٢٧٤ ، وجميلة أرباب المراصد ٢ / ٤٥٨ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ٢٤١ .

/ قوله ، (وَأَنْجَيْتُكُمْ) مبتدأ ، وما بعده عطف عليه بحذف العاطف ، [٥٣/ب]
و(شَفَا) جملة فعلية خبره ، أي : شَفَا ذلك من قَرَأَ به لصحَّته .

قوله : (لَا تَخَفْ) مبتدأ ، و (فُصِّلَ) جملة فعلية خبره .

و (بِالْقَصْر) متعلِّق به ، أي : فُصِّل بالْقَصْر ، أي : بحذف الألف ، فهو من باب الحذف والإثبات .

٨٨٠- وَحَا فَيَحِلَّ الضَّمُّ في كَسْرِهِ رِضًا ... وَفي لاَمِ يَحْلِلْ عَنْهُ وَافَى مُحَلَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء في « رِضًا » - وهو الكسائي - أنَّه قرأ بضمِّ كسر: حاء ﴿ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[1] ، وبضمِّ كسر لام ﴿ وَمَن يَحْلُلْ عَلَيْهِ ﴾[2] فتعيَّن لغيره كسرهما[3] ، ولـمَّا لم يكن الكَسْر ضِدًّا للضَّمِّ نصَّ عليه .

والوجه في الضم[4] : أنَّه من « حلَّ بالمكان يَحُل به ، إذا نزل » ، وفي

---

(١) طه : ٨١ .

(٢) طه : ٨١ .

(٣) انظر : السبعة ٤٢٢ ، والمبسوط ١٧٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٧ ، والتيسير ١٥٢ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ١٨٨ ، وإعراب النحاس ٣ / ٥٢ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٥٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٥ ، والكشف ٢/ ١٠٣، والموضح ٢ / ٨٤٨، والفريد ٤ / ٤٤٣ – ٤٤٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٥ .
قال الفارسي : « ووجه من قال : (يَحُلَّ عليكم غضبي) : أنَّ الغضب لـمَّا كان يتبعه العُقُوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب فقال : يَحُلُّ ، أي : ينزل ، فجعله بمنزلة قولهم : حَلَّ بالمكان يَحُلُّ .. » الحجة ٥ / ٢٤٣ .

الكسر : أنّه من حلَّ عليه الدَّيْن ، أي : وجب .

والقراءتان متقاربتان ؛ إذْ يلزم من وُجُوبه نُزُولُه ، ومن نزوله وُجوبُه[١] .

ويَعْضُد الكَسْر اتِّفاقُهم على الكَسْر في قوله ﴿ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ ﴾[٢] ، وقوله في هود والزُّمر ﴿ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾[٣] .

ويُعَضِّد الضَّمَّ قولُه : ﴿ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾[٤] ، فإنَّه اتُّفق على ضمِّه .

* * *

قوله : (وَحَا) مبتدأ ، و (فَيَحِلَّ) خَفْضٌ بالإضافة . وقوله : (الضَّمُّ) يجوز أنْ يكون مبتدأً ثانيًا ، و (في كَسْرِهِ) خبره ، و (رِضًا) فاعل بالجارِّ ، أي : استقرَّ في كَسْرِه أمرٌ ذُو رِضًا ، والجملة خبر الأَوَّل[٥] ، ويجوز أن يكون الجارُّ خبرًا مقدَّمًا[٦] ، و (رِضًا) مبتدأً مؤخَّرًا ، والجملة خبر الثَّاني[٧] ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل .

---

(١) أي : يلزم من وجوب الغضب من الله نزول العقاب والعذاب على المغضوب عليهم ، ويلزم من نزول العقاب والعذاب وجوب الغضب .

(٢) طه : ٨٦ .

(٣) هود : ٣٩ ، والزمر : ٤٠ .

(٤) الرعد : ٣١ .

(٥) وهو قوله : (حَا) .

(٦) وهو قوله : (في كَسْره) .

(٧) أي : خبر قوله : (الضَّمُّ) .

ويجوز أنْ يكون (الضَّمُّ في كَسْرِهِ) جملة برأسها خبرًا عن المبتدأ ، و (رِضًا) حال ، أي ذا رِضًا أو مَرْضيًّا ، وأن يكون (الضَّمُّ) بدلًا من (حَا) بدل اشتمال ، والعائد مقدَّر ، أو نابت (أل) منابه ، و (في كَسْرِهِ) خبر المبتدأ، و (رِضًا) فاعل به ، أو (في كَسْرِه) خبر مقدَّم ، و (رِضًا) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر المبتدأ ، والتَّقدير : وَحَا فَيَحِلَّ ضَمُّه في كَسْرِه رِضًا .

قوله : (وَفي لَامِ) متعلِّق بـ (وَافَى) ، وفاعل (وَافَى) ضمير يعود على ضمير الكَسْر ، والضَّمير في (عَنْهُ) للكسائي ، أي : وَافَى ضَمَّ الكَسْر في لَامِ يَحْلِلْ عن الكِسَائي حَالَ كَوْنِه مُحَلَّلا ، أي : جائزًا .

٨٨١- وَفي مُلْكِنَا ضَمٌّ شَفَا وافْتَحُوا أُولِي نُهًى وحَمَلْنَا ضُمَّ وَاكْسِرْ مُثَقِّلاً

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَفَا » – وهما الأخوان – أنَّهما قرآ ﴿ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمُلۡكِنَا ﴾(١) ، بضمِّ الميم .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالهمزة والنُّون من « أُولِي نُهًى » – وهما نافع وعاصم – بفتح الميم فتعيَّن لمن بقي – وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر – كسرها(٢) .

(١) طه : ٨٧ .

(٢) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، والروضة ٢ / ٧٨٦ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٦٢ ، والوجيز ٢٥١ ، والتبصرة ٣٧٨ ، والعنوان ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

ثم أمر بضمِّ : حَاء ﴿ حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا ﴾[١] ، وبكسر ميمه وتثقيلها لمن رمز له في البيت الآتي بالكاف والعين المهملة وبكلمة : « حِرْمِيّ » في قوله : « كَمَا عِنْدَ حِرْمِيٍّ »[٢] – وهم ابن عامر وحفص ونافع وابن كثير – فتعيَّن لغيرهم فتح الحاء والميم وتخفيفها[٣] .

* * *

والوجه في قراءات[٤] : (بِمَلْكِنا) أنَّ المضموم بمعنى : السُّلطان[٥] ، أي : ما أخلفناه بقوَّتنا وسلطاننا ، أي : لم يَكُن لنا ذلك ولكنَّا فُتِنَّا .

---

(١) طه : ٨٧ .

(٢) جزء من متن الشاطبية وهو البيت الآتي منها ، رقم (٨٨٢) .

(٣) انظر في قراءتي هذا الحرف : السبعة ٤٢٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٨ ، والتيسير ١٥٣ ، والوجيز ٢٥١ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر : معاني الفرّاء ٢ / ١٨٩ ، والحجة لابن خالوية ٢٤٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٤٤ ، ٥٣٨ ، والكشف ٢ / ١٠٤ ، والمثلث لابن السيد ٢ / ١٤٥ ، والموضح ٢ / ٨٤٨ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٤٥ ، واللسان (ملك) ١٠ / ٤٩٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٥) قال الزجاج : « ... فأصل المُلْك : السلطان والقدرة ، والمِلْك : ما حوته اليد ، والمَلْك : المصدر ، تقول مَلَكْت الشَّيء أمْلِكه مَلْكاً » معاني القرآن ٣ / ٣٠٢ .

وقال العكبري : « (بِمَلْكِنا) يقرأ بكسر الميم وفتحها وضمِّها وفيه وجهان : أحدهما أنَّها لغات ، والجميع مصدر بمعنى القُدْرة . والثَّاني أنَّ الضَّم مصدر ملك من المُلْك ، والفتح بمعنى المملوك : أي بإصلاح ما يملك ، والكسر مصدر مالك ، وقد يكون بمعنى المملوك أيضًا . وإذا جعل مصدرًا كان مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف ، أي : بملكنا أمْرنا ، أو الصواب أو الخطأ » . التبيان ٥٦٩ .

والمكسور ما حازته يدك ، تقول : هذا في مِلك يميني ، أي : في حوزتي ، أي: ما أخلفناه بأَنْ مَلَكْنَا / أَمْرَنَا ، أَيْ : لو مَلَكْنَا أَمْرَنا وخُلِّيْنا ورأينا ما أخلفناه ، ولكنَّا غُلبنا من قِبَل السَّامري[1] . [٥٤/أ]

والمفتوح مصدر مَلَكَ يَمْلِك مَلْكًا ، نحو : غَلَب يَغْلِب غَلْبًا وغَلَبةً أي : بأَنْ مَلَكْنَا أَمْرَنَا .

واختار أبو عبيد الكسر ، واستبعد الضَّمَّ ، قال[2] : « أيُّ ملكٍ كان لبني إسرائيل يومئذٍ » . وهذا غير لازم لما تقدَّم من أنَّ المعنى : بسلطاننا وقوَّتنا .

والوجه[3] في قراءة (حُمِّلْنَا) أنَّه بناه للمفعول من : حمَّله كذا ، بالتَّضعيف، وأقيم المفعول الأوَّل مقام الفاعل ، وانتصب الثَّاني على أصله ، فالتَّضعيف فيه للتَّعدية ، أي : أَنَّ غيرنا حَمَّلنَا ذلك .

وفي قراءة : « حَمَلْنا » إسناد الفعل إليهم فتعدَّى لواحد لعدم تضعيفه .

---

(١) كذا قاله الزمخشري ، وحكاه عنه أبو حيان .

انظر : الكشاف ٤ / ١٠٣ ، والفريد ٤ / ٤٤٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٣ / ٣٨١ ، وكنز المعاني ص ١٨٩ ، وجهود الإمام أبي عبيد ص ٢٩٠ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٥٧ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٤٦ ، ٥٤٠ ، والكشف ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح الهداية ٦١٠ ، والموضح ٢ / ٨٤٩ ، والفريد ٤ / ٤٤٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٩ ، والدر المصون ٨ / ٩٠ .

والأوزار[١] : إمّا الحُليُّ الذي كانوا استعاروه من القِبْط ، سمَّوه بذلك لثقَله ، وإمَّا إِثْمُ الحُلِي ؛ لأَنَّه لم يكن لهم أَخْذُه من القِبْط وغَصْبُهم إِيَّاه[٢] .

* * *

قوله : (وفي مُلْكِنَا) خبر مقدَّم ، و (ضَمٌّ) مبتدأ ، و (شَفَا) صفته ، ولابدَّ من مضاف ، أي : في مِيم مُلْكِنَا .

قوله : (وَافْتَحُوا) أي : ميمه ، أو أوقعوا الفتح فيه ، و (أُولي نُهًى) حال من فاعل : افتحوا ، و (النُّهى) : جمع نُهْيَة وهي العقل[٣] ، ويجوز أن يكون منادى حذف حرف النداء منه ، أي : أولي العقل[٤] .

---

(١) انظر : تفسير الطبري ١٦ / ١٩٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٠٣ ، والنكت والعيون ٣ / ٤١٨ ، والكشاف ٤ / ١٠٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦٩ ، واللسان (وزر) ٥ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) قال أبو حيان : « والأوزار : الأثقال ، أطلق على ما كانوا استعاروا من القِبْط برسم التَّزيُّن أوزارًا ؛ لثقلها أو لسبب أنَّهم أَثِموا في ذلك فسميت أوزارًا لَّما حصلت الأوزار التي هي الآثام بسببها » البحر المحيط ٦ / ٢٦٩ .

(٣) جاء في اللسان : « النُّهى : العقل ، يكون واحدًا وجمعًا ... والنُّهية : العقل ، بالضَّمِّ ، سمِّيت بذلك لأَنَّها تنهى عن القبيح » . اللسان (نهي) ١٥ / ٣٤٦ .

وانظر : الصحاح (نهى) ٦ / ٢٥١٧ ، والقاموس (نهى) ١٣٤١ .

(٤) والتقدير : وافتحوا يا أُولي نُهى .

وعلى الحال تقديره : وافْتَحُوا في حال كَوْنكم أولي نُهى .

انظر : شرح شعلة ٤٤٠ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

قوله : (وحَمَلْنَا) مفعول مقدَّم لـ (ضُمَّ وَاكْسِرْ) أي ضُمَّ حاءه ، واكْسِر ميمه ، ولو أظهرنا[١] هذا المفعول ، كان « حَمَلْنـا » منصوبًا على الاشتغال . وإعرابه مبتدأ على حذف العائد ضعيف ، وإن كان أبو عبد الله قاله[٢] .

قوله : (مُثَقَّلَا) حال إمَّا من الفاعل فتُكْسَر قافه ، وإمّا من المفعول فتفتح .

٨٨٢- كَمَا عِنْدَ حِرْمِيٍّ وَخَاطَبَ يَبْصُرُوا   شَذًا وَبِكَسْرِ اللَّامِ تُخْلِفَهُ حَلاَ

قد تقدَّم أنَّ : « كَمَا عِنْدَ حِرْمِيٍّ » رمز للقراءة[٣] في (حُمِّلْنا) ، والكاف منصوب المحلِّ، أي : افعل ذلك كما في مذهب هؤلاء في هذا الحرف ، و (ما) موصولة ، والظَّرف صلتها ، والتَّقدير : افعل ذلك كالذي استقرَّ عِنْدَ حِرْمِيٍّ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شـذًا » – وهما الأخوان – أنَّهما قرآ ﴿ بِمَا لَمْ تَبْصُرُوا بِهِ ﴾[٤] بالخطاب ، فتعيَّن لغيرهما الغيبة[٥] .

ثُمَّ أخبر أنَّه قرئ ﴿ مَوْعِدًا لَّن تُخْلِفَهُ ﴾[٦] بكسر اللَّام لمن رمز له بالحاء

---

(١) في الأصل جاء (أظهريا) وهو تصحيف .

(٢) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٧٧ .

(٣) انظر : ص ١٣٤ .

(٤) طه : ٩٦ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٤ ، والمبسوط ١٧٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٨ ، والتيسير ١٥٣ ، والعنوان ١٣٠ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٧١ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٥ .

(٦) طه : ٩٧ .

المهملة من « حَلَا » – وهو أبو عمرو – وبالدَّال المهملة من « دَرَاك » في البيت الآتي – وهو ابن كثير – فتعيَّن لغيرهما فتحها(١) .

والوجه(٢) في خطاب (تَبْصُرُوا) مراعاة قوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكَ يَسَامِرِيُّ ﴾(٣) ، لمّا قال له موسى عليه السلام : فما خَطْبُك ؟ أجاب بذلك ، قاله أبو شامة ، وعبارته فيه(٤) : « والخطاب لأجل قوله : فما خَطْبُك » .

وأبو عبد الله أيضًا وعبارته فيه(٥) : « والوجه في قراءة من قرأ : ﴿ تَبْصُرُوا ﴾ بالخطاب رَدُّه على الخطاب في قوله : (فما خَطْبُك) ، والمعنى : عَلِمْت ما لم تَعْلَمُوا وفَطَنْت بها لم تَفْطُنوا » انتهى ما قالاه .

وفيه نظر من حيث إنَّ قول القرَّاء في مثل هذا القول إنَّما يكون حيث يكون المخاطب في الموضعين واحدًا ، وهنا المخاطب مختلف . واعتبر جميع ما في القرآن من هذا الضَّرب ، حيث يقولون : الخطاب لمراعاة / كذا ، [٥٤/ب] والغيب لمراعاة كذا ، تجده كما ذكرت لك من كون المخاطب في المكانين شيئًا

---

(١) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٥٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٧ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٢ ، والكشف ٢ / ١٠٥ ، وشرح الهداية ٦١٠ ، والموضح ٢ / ٨٥١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧٣ ، والدر المصون ٨ / ٩٤ .

(٣) طه : ٩٥ .

(٤) إبراز المعاني ٣ / ٣٨٢ .

(٥) اللآلىء الفريدة ٣ / ١٧٥ .

واحدًا لا متغايرًا ، فهذا ليس له نظير ، وكأنهما - والله أعلم - يريدان أنَّ قبله خطاباً ما ، من حيث الجملة فناسب أن يكون بعده خطاب آخر وإنْ كان المخاطبان غيرين ، وفيه بُعْد .

وفي الغيبة[١] ردُّه على بني إسرائيل ، واختار مكِّي الغيب قال[٢] : « لأَنَّ المخاطب موسى ، ولم يكن حاضرًا وقت القبضة ؛ ولأنَّ الأكثر على ذلك » انتهى .

وفيه نظر ؛ لأنَّ قول السامري بصرت إلى آخره إنّما كان بعد مجيء موسى من المواعدة ، وحاور أخاه هارون والسَّامري بذلك ، فهو حاضر وقت المحاورة لا محالة ، وأمَّا وقت القبضة فمتقدِّم ، ولكن أيّ مَحْذورٍ في ذلك ؟ .

وقال أبو عبد الله في جواب مكِّي[٣] : « بل كان حاضرًا ؛ لأنَّ وقت القبضة كان يوم إغراق فرعون ، وإنَّما كان غائبًا يوم نَبْذِها في العِجْل المصنوع » انتهى .

وهذا الذي قاله غير مفيد في الجواب ؛ لأَنَّ المراد بالحضور حُضُورُه وقت قوله للسَّامري : (فما خَطْبُك) ، لا وقت القَبْضَة .

---

(١) أي والوجه في قراءة (يبصروا) بالياء على الغيبة . انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٢) الكشف ٢ / ١٠٥ .

(٣) اللآلىء الفريدة ٣ / ١٧٦ .

وأيضًا فقد يقال لمكّي لا نُسَلِّم أنَّ الخطاب لموسى عليه السَّلام بل لبني إسرائيل ، لما قال له موسى عليه السلام فما خطبك ؟ أقبل هو عليهم وقال لهم : بصرت بما لم تبصروا به أنتم ، وهذا أَوْلى ؛ لأنّه لم يكن له من القوَّة أن يتجرأ على موسى عليه السَّلام بهذا الخطاب ؛ لما كان يعرف من شدَّة موسى وقوَّته .

وظاهر القرآن أَنَّ النَّبذ كان عقيب القَبْض ؛ لأَنَّه عطفه بالفاء[1] .

* * *

والوجه[2] في كسر لام (لن تُخْلِفَهُ) ، أي : لن تَقْدِر على إِخْلَافه ، بل أنت مضطرٌّ إلى موافقته . وعلى هذا فالمفعول الثاني محذوف ، أي : لن تُخْلِفَهُ اللهَ ، أو لن تُخْلِفَهُ أحدًا[3] .

وقيل[4] : هو مِنْ : أَخْلَفه ، أي : وجده مُخْلَفاً ، والمعنى : لَنْ تِجَدَه مُخْلَفًا .

---

(١) انظر : مجاز القرآن ٢ / ٢٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٠٤ ، والكشاف ٤ / ١٠٦ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : المختار ٢ / ٥٥٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٤٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٢ – ٤٦٣ ، والكشف ٢ / ١٠٥ – ١٠٦ ، والموضح ٢ / ٨٥١ ، والبيان ٢ / ١٥٣ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٥١ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧٥ – ٢٧٦ ، والدر المصون ٨ / ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) هذا على وجه التهديد والوعيد ، والمعنى : أنَّك ستأتيه يا سامري ولن تغيب عنه مريدًا أو كارهًا . انظر : المصادر السابقة .

(٤) قاله الزمخشري وحكاه عنه أبو حيان . انظر : الكشاف ٤ / ١٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧٥ .

وذكره كذلك صاحب الموضح ٢ / ٨٥٢ .

وهو مثل : أحمدته وأجبنته ، إذا وجدته محمودًا وجبانًا . انظر : التَّتمة في التصريف ص ٧٣ .

والوجه في فتحها أنَّه بناه للمفعول ، فأقام الأَوَّل مقام الفاعل ، والهاء هي المفعول الثاني على معنى : لَنْ يُخْلِفَكَ اللهُ إِيَّاه[١] .

* * *

قوله : (يَبْصُرُوا) فاعل (خَاطَبَ) لَمَّا كان الخطاب فيه جعله مخاطِبًا ، وتقدَّمت له نظائر .

و (شَذًا) حال منه ، أي : ذَا شَذًا ، ويجوز أن يكون (يَبْصُرُوا) مفعولًا به على إسقاط الخافض ، و (شَذًا) فاعله على حذف مضاف ، أي : خَاطَب في يَبْصُرُوا ، أو بِيَبْصُرُوا ذُو شَذًا ، أي : ذُو رائحة ذكيَّة ، وكنَّى بذلك عن العلم أو ذو بقية ، وقد تقدَّم تفسيره[٢] .

قوله : (وبِكَسْر اللَّامِ) يجوز أن يكون خبرًا مقدمًا ، و (تُخْلِفَهُ) مبتدأ مؤخَّر ، و (حَلَا)[٣] جملة فعلية إمّا مستأنفة للثَّناء ، أي : حَلَا لفظُها وعَذُب، وإمّا حال على إضمار « قَدْ » عند بعضهم .

ويجوز أن يكون متعلِّقًا بفعل مقدَّر ناصب لـ (تُخْلِفَهُ) أي : اقرأ تُخْلِفَهُ بكسر اللَّام ، وعلى هذا فيجوز أنْ يكون بكسر اللام حالًا من المفعول ، أي: ملتبسًا بذلك ، و (حَلَا) على ما تقدَّم من الوجهين .

---

(١) أو : « لن يُخلِفَكَهُ اللهُ » ثُمَّ حذف لفظ الجلالة ، وأقيم الكاف مقامه فبقي : لن تُخْلَفَهُ ، انظر : حجة أبي زرعة ٤٦٣ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٥١ .

(٢) انظر : ص ١٤ ، ٢٥ .

(٣) أعربه شعلة خبرًا لـ(تُخْلِفَهُ) ، و(بكَسْر اللَّام) جعله متعلِّقًا به . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٤٠ .

٨٨٣- دَرَاكِ وَمَـعْ يَـاءٍ بِنَـنْفُخُ ضَـمُّهُ وَفِي ضَمِّهِ افْتَحْ عَنْ سِوَى وَلَدِ الْعَلاَ

[٥٥/أ] / قد تقدم أَنَّ « دَرَاكِ » من تتمَّة رمز قراءة (تُخْلِفَهُ) بكسر اللَّام ، وهو اسم فعل بمعنى أَدْرك ، كـ (نَزَالِ) بمعنى انْزِل ، أي : أَدْرِك من سبقك بالعلم فاقتفِ به واسلك سنَّته .

ثُمَّ أخبر عن القرَّاء سِوى ولد العلا - وهو أبو عمرو - أَنَّهم قرءوا ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ ﴾(١) بضمِّ الياء ، وأمر لهم بفتح ضمِّ فائه ، فصارت قراءتهم على ما لم يُسَمَّ فاعله ، فتعيَّن لأبي عمرو (نَنْفُخُ) بنون بدل الياء مفتوحة ؛ لأنَّ الفتح ضدُّ الضَّمِّ ، وبضمِّ فائه ، فصارت قراءته (نَنْفُخُ) بالإسناد لضمير المتكلِّم(٢) .

* * *

ووجه الأُولى(٣) موافقة غالب ما في القرآن ، فإنَّه جاء كذلك(٤) ، نحو ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ

---

(١) طه : ١٠٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٤ ، والمبسوط ١٧٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٨ ، والتيسير ١٥٣ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٧ .

(٣) وهي قراءة الجمهور بضمِّ الياء وفتح الفاء .
انظر : معاني القراءات ٢ / ١٥٩ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٣ ، والكشف ٢ / ١٠٦ ، وشرح الهداية ٦١١ ، والفريد ٤ / ٤٥٥ ، والموضح ٢ / ٨٥٣ .

(٤) ولأنَّ المقصود هو الإخبار عن وقوع الفعل على الجملة ، وهو النَّفخ فيه ، وليس المقصود تعيين الفاعل .
انظر : الموضح ٢ / ٨٥٣ .

﴿ فِي ٱلصُّورِ فَتَأۡتُونَ أَفۡوَاجٗا ﴾[١] ، و ﴿ نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾[٢] ﴿ ... فَفَزِعَ ﴾[٣] .

ووجه الثانية[٤] التَّعظيم ، ومناسبة قوله ﴿ وَنَحۡشُرُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾[٥] ، فإنَّه متفق عليه[٦] .

* * *

قوله : (وَمَعْ يَاءٍ) خبر مقدَّم ، و (بِنَنْفُخُ) صفة لـ« يَاءٍ » ، والباء بمعنى في ، أي : ياء كائنة في نَنْفُخُ ، و(ضَمُّهُ) مبتدأ ، والهاء عائدة على الياء ، والتَّقدير: استقرَّ مَعَ يَاءٍ كَائنةٍ في نَنْفُخُ ضَمِّ الياء . وذكَّر الضَّمَّ باعتبار الحرف، كما تقول : مع زيد بالدَّار غلامه .

قوله : (وَفي ضَمِّهِ) متعلِّق بـ (افْتَحْ) ، أي : افْتَحْ في ضمِّ فائه ، أي : أوقع فيها الفتح[٧] ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾[٨] .

---

(١) النبأ : ١٨ .

(٢) الزمر : ٦٨ .

(٣) النمل : ٨٧ . وتمامها ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ ﴾ .

(٤) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة (يُنْفَخ) بضم الياء وفتح الفاء .

(٥) طه : ١٠٢ .

(٦) قال ابن خالويه : « أتى بالنون في (ننفخ) ليوافق به لفظ (نحشر) فيكون الكلام من وجه واحد » . الحجة ٢٤٧ .

(٧) فيكون ضَمَّن (افتح) في البيت معنى (أوقع) ولهذا عدَّاه بفي كما يُعدَّى الفعل اللَّازم .

(٨) الأحقاف : ١٥ .

وقوله :

.... يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِها نَصْلِي[١]

والهاء في (ضَمِّهِ) الثَّاني لـ (ننفخ) أي : افْتَحْ ضمَّ فاءِ نَنْفُخُ عن غير أبي عمرو .

٨٨٤- وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِّيِّ وَاجْزِمْ فَلاَ يَخَفْ وَأَنَّكَ لا فِي كَسْرِهِ صَفْوَةُ العُلاَ

أخبر عن المكِّي - وهو ابن كثير - أنَّه قرأ ﴿ فَلَا يَخَفْ ظُلْمًا ﴾[٢] بالقصر، أي : بحذف الألف ، وأمر له بالجزم ، فتعيَّن للباقين إثبات الألف والرَّفع[٣] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد والألف من « صَفْوَةُ العُلَا » - وهما أبو بكر

---

(١) جزء بيت من الطويل ، وقائله ذو الرُّمَّة ، وتمامه :

وإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إلى الضَّيْفِ ....

انظر : الديوان ٤١٥ ، والتخمير ١ / ٣٩٧ ، وابن يعيش ٢ / ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٤ ، والمغني ٢ / ٦٧٦ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٣٢ ، والخزانة ٢ / ١٢٨ .

والشاهد في البيت قوله : (يجرج في عراقيبها) حيث ضمَّن (يجرح) معنى يَعِث ، فجعله لازمًا وعدَّاه بـ« في » كما يُعدَّى اللازم مبالغة .

(٢) طه : ١١٢ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٨ ، والروضة ٢ / ٧٨٩ ، والتيسير ١٥٣ ، والوجيز ٢٥٢ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

ونافع – أنَّهما قرآ ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا ﴾[(١)] بكسر (أنَّ) ، فتعيَّن لغيرهما فتحها[(٢)] .

* * *

ووجه القصر والجزم[(٣)] في (فَلَا يَخَفَ) : أنَّه جعل « لا » ناهية فجزم بها الفعل فالتقى ساكنان[(٤)] حذف أولهما ، وهي[(٥)] نهي للغائب في قوله ﴿ وَمَن يَعْمَلْ ﴾[(٦)] . ووجه الرفع[(٧)] فيه أنَّه جعل « لا » نافية والجملة خبر عن مبتدأ، أي : فهو لا يخاف .

---

(١) طه : ١١٩ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٤ ، والمبسوط ١٨٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٩ ، والتيسير ١٥٣ ، والعنوان ١٣٠ ، والمستنير ٢ / ٢٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٨ .

(٣) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٥١ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٤ ، والكشف ٢ / ١٠٧ ، والكشاف ٤ / ١١١ ، والموضح ٢ / ٨٥٤ ، والفريد ٤ / ٤٥٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٨١ ، والدر المصون ٨ / ١٠٩ .

قال الفارسي : « والأمر في (لا يَخَفْ) جنس ؛ لأنَّ المعنى : من يعمل من الصالحات ، أي : شيئًا من الصَّالحات ، أي : من يعمل من الصالحات فليأمن ؛ لأنَّه لم يفرِّط فيما وجب عليه ؛ وكذلك (فلا يخف) ، واللَّفظ على النَّهي ، والمراد : الخبر بأنَّ المؤمن الصالح لا خوف عليه » . الحجة ٥ / ٢٥٢ .

(٤) الألف والفاء .

(٥) أي : الصيغة أو الجملة .

(٦) طه : ١١٢ .

(٧) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة الجزم .

والجملتان - أعني النَّهي والنَّفي - جواب للشرط[1] ، ولم يُخْتَلف في رفع ﴿ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[2] في سورة الجن .

* * *

والوجه في كسر[3] (وَأَنَّكَ) عطفها على (إنَّ) الأولى[4] ، عطف جملة مؤكَّدة على مثلها .

وفي فتحها[5] عطفُها على محلِّ ﴿لَكَ أَلَّا تَجُوعَ ﴾[6] ، وهو اسم (إِنَّ)[7] ،

---

(١) الشرط قوله : (ومن يعمل) ، وموضع الفاء وما بعدها على القراءتين جزم بجواب الشرط الذي هو (وَمَنْ يَعْمَلْ) ، أي : ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ، فليأمن الظلم والهضم.
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٥٢ ، والموضح ٢ / ٨٥٤ ، والفريد ٤ / ٤٥٩ .

(٢) الجن : ١٣ .

(٣) في الكسر وجه آخر وهو الحمل على الاستئناف .
انظر : الكتاب ٣ / ١٢٣ ، ومعاني الفراء ٢ / ١٩٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥١ ، والكشف ٢ / ١٠٧ ، والموضح ٢ / ٨٥٥ ، والكتاب الفريد ٤/ ٤٦٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٨٤ ، والدر المصون ٨ / ١١٣ .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ إنَّ لَكَ أَلَّا تجوع ولا تعرى﴾ طه / ١١٨ .

(٥) أي الوجه في فتح (أنّك) ، انظر في توجيهها : المصادر السابقة .

(٦) طه : ١١٨ .

(٧) يريد قوله : (أَلَّا تجوع) فهو في محل نصب اسم (إنَّ) وخبرها قوله : (لك) .
وعلى هذا يكون قوله : (أَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها) في محل نصب بالعطف على محل (أَلَّا تجوع) .
قال أبو جعفر النحاس : « فالفتح على أن تكون (أنَّ) - من قوله أَنَّك لا تَظْمَأ - اسمًا في موضع نصب عطفًا على (أَنْ) - من قوله : أن لا تجوع - والمعنى : وإنَّ لك أَنَّك لا تظمأ فيها،
=

و﴿ لَكَ ﴾ الخبر ، والتَّقدير : إِنَّ لك فيها عَدَمَ الجوع وعدمَ الظَّمأ والضَّحْو[١] .

فإنْ قيل : يلزم من هذا دخول « إِنَّ » المكسورة على « أَنَّ » المفتوحة ، وقد نصّوا على عدم جوازه ، لو قلت : إِنَّ أَنَّ زيداً قائم ، لم يجز ؛ لئلا يتوالى حرفان بمعنى[٢] .

فالجواب : إنَّما يمتنع ذلك إذا باشرتها ، أَمَّا إذا فصل بينهما بالخبر فلا خلاف في جوازه ، نحو : إنَّ عندي أَنَّك فاضل ، وإنّ لك أَنِّي أكرمك ؛ لانتفاء المانع وهو توالي حرفين لمعنى واحد[٣] .

والآية من هذا القبيل ، فإنّ (لك) هو الخبر ، وأيضًا فيغتفر في التَّقدير

=

ويجوز أن يكون في موضع رفع عطفًا على الموضع ، والمعنى : ذلك أَنَّك لا تظمأ فيها » إعراب القرآن ٣ / ٥٩ .

وانظر : معاني الزجاج ٣ / ٣٠٨ ، والموضح ٢ / ٨٥٥ ، والبيان ٢ / ١٥٤ ، والفريد ٤ / ٤٦٢ .

(١) ضَحَا الرَّجل ضَحْوًا وضُحُوًّا وضُحِيًّا : برز للشَّمس .

وضَحَا الرَّجل وضَحِي يَضْحى في اللغتين معًا ضُحُوًّا وضُحِيًّا : أصابته الشمس .

انظر : الصحاح (ضحا) ٦ / ٢٤٠٦ ، واللسان (ضحا) ١٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، والقاموس (ضحا) ١٣٠٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٢٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥١ ، والكشاف ٤ / ١١٤ .

(٣) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٥١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٦٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٨٤ ، والدر المصون ٨ / ١١٣ – ١١٤ .

مالا يغتفر في اللَّفظ ، وأيضًا فيغتفر في الثَّواني مالا يغتفر في الأوائل [١] .

/ وقال الزمخشري [٢] : « إنَّ لا تدخل على أنَّ فلا يقال : إنَّ أنَّ زيدًا منطلق ، والواو نائبة عن « إنَّ » وقائمة مقامها فَلِمَ أُدخلت عليها ؟ [٥٥/ب]

قلت : الواو لم توضع لتكون أبدًا نائبة عن إنَّ ، إنَّما هي نائبة عن كلِّ عامل ، فلـمَّا لم يكن حرفًا موضوعًا للتَّحقيق خاصة – كإنَّ – لم يمتنع اجتماعهما كما امتنع اجتماع إنَّ وأنَّ » . انتهى

ولا حاجة إلى هذا الجواب لما تقدَّم من أنَّ الفصل مُسوِّغ وإنْ لم يكن ثَمَّ واو عاطفة .

* * *

قوله : (وَبِالْقَصْرِ) يجوز أنْ يكون خبرًا مقدَّمًا، و(فَلَا تَخَفْ) مبتدأ، (وَاجْزِمْ) جملة معترِضة ، أي : واجْزِمْه ، وأن يكون منصوبًا بفعل مقدَّر ، أي : اقْرَأ فَلَا تَخَفْ بالجزم للمكِّي ، و (اجْزِمْ) أيضًا اعتراض .

قوله : (وأَنَّكَ لَا) مبتدأ ، و « لا » من نفس التِّلاوة ، و (فِي كَسْرِهِ) خبره ، و (صَفْوَةُ) فاعل بالخبر ، ويجوز أن يكون (فِي كَسْرِهِ) خبرًا مقدَّمًا ، و (صَفْوَةُ) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأَوَّل .

---

(١) انظر في هذه القاعدة : المغني ٢ / ٩٠٨ – ٩٠٩ .

(٢) انظر : الكشاف ٤ / ١١٤ .

و (العُلَا) خَفضٌ بالإضافة ، لم يَكْفِه أنْ جعلها[(١)] صفوة حتى أضافها لـ« العُلَا » .

٨٨٥- وَبِالضَّمِّ تُرْضَى صِفْ رِضاً يأتِهِمْ مُؤَنْـ ـنَثٌ عَنْ أولي حِفْظٍ لَعَلِّي أخِي حُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد والرَّاء من « صِفْ رِضًا » - وهما أبو بكر والكسائي - أَنَّهما قرآ ﴿ لَعَلَّكَ تُرْضَى ﴾[(٢)] بضمِّ التَّاء ، فتعين لغيرهما فتحها[(٣)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين والألف والحاء - وهم حفص وأبو عمرو ونافع - أنَّهم قرءوا ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ﴾[(٤)] بالتَّأنيث ، فتعيَّن لغيرهم التذكير[(٥)] .

ثُمَّ أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاثَ عشرةَ ، ذكر منها هنا ثنتين ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾[(٦)] ، فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[(٧)] ،

---

(١) يقصد قراءة الكَسْر : (إنَّكَ) ، حيث جعلها النَّاظم صَفْوة العُلَا .

(٢) طه : ١٣٠ .

(٣) انظر : السبعة ٤٢٥ ، والمبسوط ١٨٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٣٩ ، والمنتهى ٤٨١ ، والعنوان ١٣٠ ، والتيسير ١٥٣ ، والمستنير ٢ / ٢٩٦ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٩ .

(٤) طه : ١٣٣ .

(٥) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٦) طه : ١٠ .

(٧) فتعيَّن للكوفيين الإسكان . انظر : السبعة ٤٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٠ ، وجامع البيان في القراءات ١٣٦٤ – ١٣٦٧ ، والتيسير ١٥٤ ، والمستنير ٢ / ٢٩٧ ، والاتحاف ٢ / ٢٦٠ .

﴿ أَخِي ۝٣٠ اشْدُدْ ﴾[(١)] فتحها ابن كثير[(٢)] وأبو عمرو .

والوجه[(٣)] في (تُرْضَى) بالضَّمِّ أنَّه بناه للمفعول للعلم بفاعله ، أي : لعلك تُرْضَى في أُمَّتِك . وقيل[(٤)] : لعلَّك يرضاك الله ، و« لعلَّ » من الباري واجبة لا تراخي فيها ؛ لتعاليه عن ذلك .

وفي فتحها[(٥)] بناؤه للفاعل ، أي تَرْضى أنت بما يعطيك يوم القيامة ، ويؤيِّده ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[(٦)] ، فإنَّه لم يختلف في فتحه .

---

(١) طه : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) في الأصل (نافع) وهو خطأ ظاهر ؛ لأنَّ قراءة نافع في (أخي اشدد) بالإسكان ، والفتح فيها لابن كثير وأبي عمرو .

انظر : السبعة ٤٢٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٠ ، والتيسير ١٥٤ ، والعنوان ١٣١ ، والمستنير ٢ / ٢٩٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٠ .

(٣) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤٨ ، والمختار ١ / ٥٦٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٢ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٤ ، والكشف ٢ / ١٠٧ ، والموضح ٢ / ٨٥٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٩٠ .

(٤) عزاه أبو زرعة في حجة القراءات ص ٤٦٤ إلى أبي عبيد ، قال : « .. والوجه الآخر أن يكون المعنى : يرضاك الله ، بدلالة قوله : ﴿ وكان عند ربِّه مرضيًّا ﴾ » مريم / ٥٥ .

وانظر : الموضح ٢ / ٨٥٧ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١١٣ ، وكنز المعاني ١٩٤ .

(٥) أي : الوجه في فتح (تَرْضَى) ، وقال ابن خالويه : « والأمر فيهما قريب ؛ لأنَّ من أُرْضي فقد رضي » الحجة ص ٢٤٨ .

فالقراءتان تؤولان إلى معنى واحد .

انظر : حجة أبي زرعة ٤٦٤ ، والموضح ٢ / ٨٥٧ ، والفريد ٤ / ٤٦٧ .

(٦) الضحى : ٥ .

والتَّأنيث[١] في ﴿ تَأْتِهِمْ ﴾ مراعاة لفظ البيِّنة ، والتَّذكير أنَّه تأنيث مجازي وأنَّها بمعنى البيان[٢] ، وحسَّن ذلك الفصل أيضًا بالمفعول[٣] .

* * *

قوله : (وَبِالضَّمِّ تُرْضَى) يجوز أنْ يكونا مبتدأ وخبرًا[٤] ، أي : تُرْضَى كائن بالضَّمِّ . و (صِفْ) جملة أمرية مستأنفة ، أي : صِفْهُ واذْكُرْه ؛ لصحَّته ، و (رِضًا) حال من فاعل « صِفْ » ، أي : صِفْهُ ذا رِضًا .

ويجوز أن يكون (تُرْضَى) مفعول « صِفْ » و (بِالضَّمِّ) متعلِّق به ، أي: صِفْهُ بالضَّمِّ .

و (رِضًا) حال أيضًا إمَّا من الفاعل ، وإمَّا من المفعول ، أي : مرضيًّا عند أهل النقل ، ويجوز أن يُضمَّن « صِفْ » معنى : اقرأ ، أي : اقرأ تُرْضَى

---

(١) أي : الوجه في تأنيث (تأتهم) .
انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٢٥٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٥ ، والكشف ٢ / ١٠٨ ، والموضح ٢ / ٨٥٨ ، والفريد ٤ / ٤٦٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٩٢ ، والدر المصون ٨ / ١٢٥ .

(٢) أي : أنَّ البيِّنة في معنى البيان ، وقيل : لأنَّ المراد بالبيِّنة القرآن ، فذكِّر الفعل ذهابًا إلى المعنى . انظر : المصادر السابقة .

(٣) وهو اختيار أبي عبيد . قال مكي : « واختار أبو عبيد الياء لأنَّه يؤثر التذكير ، للحائل بين الفعل والاسم » . قال : « واختار ابن قتيبة التاء ، لإجماعهم على قوله : ﴿ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ ، فهي مثلها في الحائل بين الفعل والاسم بالضمير » الكشف ٢ / ١٠٨ .

(٤) وكذلك أعربه شعلة والفاسي . انظر : شرح شعلة ص ٤٤١ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ١٨٠ .

بالضَّمِّ واصفًا له بذلك .

قولـه : (يَـأْتِهِمْ) مبتـدأ ، (مَؤَنَّـثٌ) خـبره ، (عَـنْ أُولِي)[١] صـفة لـ« مُؤَنَّثٌ » ، أي: كائن وصادر عن قومٍ أصحاب حِفْظٍ لما نقلُوه وإتقـانٍ لمـا أسندوه .

قوله : (لَعَلِّي) مبتدأ ، (أَخِي) عطف عليـه حـذف عاطفـه كنظـائره ، (حُلَا) خبره ، أي : ذَواتا حُلَا .

وقيل[٢] : أخبر بلفظ الجمع عن الاثنين ؛ لأنَّهما أقلُّ الجمـع عـلى الـرأي المختار .

قلت : / المختار عند أهل العلم أَنَّ أَقلَّ الجمع ثلاثة هذا في غير العـرف الشَّرعي . أمّا الشَّرعي فقد وقع فيه أقلُّ الجمـع اثنـان[٣] ، قـال عليـه [٥٦/أ]

(١) وأعربه شعلة حالًا ، انظر : شرحه على الشاطبية ٤٤١ .

(٢) قاله أبو شامة في : إبراز المعاني ٣ / ٣٨٤ ، وذكره شعلة والجعبري كذلك ، انظر : شرح شعلة ٤٤١ ، وكنز المعاني ص ١٩٣ .

(٣) اختلف العلماء في أقلِّ الجمع ، فذهب أكثر الصحابة والفقهاء وأئمـة اللُّغـة إلى أنَّ أقـلَّ الجمـع ثلاثة ، وذهب طائفة إلى أنَّ أقلَّ الجمع اثنان ، واستدل كل فريق بأدلة .
انظر : المعتمد في أصـول الفقـه ١ / ٢٣١ ، والإحكـام لابـن حـزم ٤ / ٤١٣ ، والتبـصرة في أصـول الفقـه ١ / ١١٣ ، ١٢٩ ، والبرهـان في أصـول الفقـه ١ / ٢٣٩ ، وقواطـع الأدلـة في الأصول ١ / ١٧١ ، والمسـتصفى في علـم الأصـول ١ / ٢٤٣ ، وبـدائع الـصنائع ٣ / ٥١ ، والمحـصول في علـم الأصـول ٢ / ٦٠٦ ، وروضـة النـاظر ١ / ٢٣١ ، وشرح التـسهيل ١ / ٦٩ ، ٧٠ ، والذخيرة للقرافي ١ / ٩٤ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٦٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٣ ، وشرح التلويح على التوضيح ١ / ٩٠ ، ٩١ .

السلام[١]: « الاثنان جماعة » .

ثم ذكر المصنِّف بقية ياءات الإضافة ، وهي إحدى عشرة ياءً فقال :

٨٨٦- وَذِكْرِي مَعًا إِنِّي مَعًا لِي مَعًا حَشَرْ   تَنِي عَيْنِ نَفْسِي إِنَّنِي رَأْسِيَ انْجَلَى

يعني : (ذِكْرِيَ) في موضعين هنا : ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ۝١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ﴾[٢] فتحها نافع وأبو عمرو[٣] ، الثاني ﴿فِي ذِكْرِي ۝٤٢ ٱذْهَبَآ﴾[٤] ، و ﴿ إِنِّيَ ﴾ في موضعين : ﴿إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾[٥] ، ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[٦] .

و﴿ لي ﴾ في موضعين ﴿لِيٓ أَمْرِي﴾[٧] ، ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[٨] ، فتح الجميع غير ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ الحرميَّان وأبو عمرو[٩] ، قال

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى ٣ / ٦٩ ، باب الاثنين فما فوقهما جماعة ، حديث رقم ٥٢٠٧ ، وضعَّفه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٢ / ٢٥٤ .

(٢) طه : ١٤ ، ١٥ .

(٣) انظر : السبعة ٤٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٠، وجامع البيان في القراءات ١٣٦٤ – ١٣٦٦ ، والتيسير ١٥٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٤) طه : ٤٢ – ٤٣ .

(٥) طه : ١٠ .

(٦) طه : ١٢ .

(٧) طه : ٢٦ .

(٨) طه : ١٨ .

(٩) انظر : السبعة ٤٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٠، وجامع البيان في القراءات ١٣٦٤ – ١٣٦٦ ، والتيسير ١٥٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٠ .

أبو عبد الله[١] : « ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ فتحها نافع وأبو عمرو » .

كأنَّه[٢] سَقَط : وابن كثير ، فهو غلط عليه .

وأمَّا ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ﴾ ففتحها[٣] وَرْش وحَفْص .

﴿لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾[٤] ، فتحها نافع وابن كثير[٥] ، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩ إِذۡ تَمۡشِيٓ﴾[٦] فتحها نافع وأبو عمرو[٧] . ﴿لِنَفۡسِي ٤١ ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾[٨] ، ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[٩] فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو[١٠] . ﴿وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي﴾[١١] فتحها نافع

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣ / ١٧٨ .

(٢) هذا تعقيب من المؤلِّف على أبي عبد الله الفاسي ؛ لأنَّه قَصَر قراءة الفتح في هذا الحرف على نافع وأبي عمرو ، وأغفل ابن كثير ، وهو غلط كما ذكر المؤلِّف . انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) طه : ١٢٥ .

(٥) انظر : السبعة ٤٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٠، وجامع البيان في القراءات ١٣٦٤ - ١٣٦٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٠ .

(٦) طه : ٣٩ – ٤٠ .

(٧) انظر : المصادر السابقة .

(٨) طه : ٤١ ، ٤٢ . وقد جاءت الآية الثانية في الأصل على هذا النحو (اذهب إلى فرعون) وهو تحريف .

(٩) طه : ١٤ .

(١٠) انظر : السبعة ٤٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، وجامع البيان في القراءات ١٣٦٤ – ١٣٦٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٠ .

(١١) طه : ٩٤ .

وأبو عمرو[١] .

وفيها من الزوائد واحدة ﴿ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾[٢] ، أثبتها وَصْلًا نافع وأبو عمرو ، وفي الحالين ابن كثير[٣] .

وقد نظم أبو شامة عِدَّة ياءات الإضافة ونبَّه على هذه الزائدة فقال[٤] :

فَتِلْكَ ثَلَاثٌ بَعْدَ عَشْرٍ وَزَائِدٌ ... بَتَتَّبِعَنَّ الآتي مِنْ بَعْدِ لَفْظِ لَا

يعني الواقع بعد « لا » النَّافية .

* * *

وقوله : (وَذِكْرِي) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (مَعًا) حال لَمَّا تكرَّر حسُن ذلك فيه . وما بعده عطف عليه حذف عاطفه ، و (انْجَلَى) خبر المبتدأ ؛ إذ التَّقدير : يَاءُ هذه الألفاظ انْجَلَى وانْكَشَفَ أَمْرُها .

ويجوز أن يكون التَّقدير[٥] : اذْكُر كَلِمَتَيْ ذِكْرِي مَعًا ، وكَلِمَتَيْ إِنِّي معًا ، واذْكُر يَائَيْ ذِكْرِي معًا ، فـ(مَعًا) : حال من ذلك المضاف المقدَّر ، ويكون (حَشَرْتَنِي) مبتدأ ، وما بعده عطف عليه ، و (انْجَلَى) خبره .

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) طه : ٩٣ .

(٣) انظر : السبعة ٤٢٣ ، والمبسوط ١٨١ ، وإرشاد المبتدي ٤٤١ ، والإقناع ٢ / ٧٠٢ ، والتيسير ١٥٤ .

(٤) إبراز المعاني ٣ / ٣٨٤ .

(٥) على أنَّ (ذِكْرِي) مفعول به لفعل مقدَّر .

وما أحسن ما اتَّفق له رَأْسِيَ انْجَلَى ؛ لأَنَّه يعبّر به عن الكبر والشيخوخة ، يقال : انْجَلَى شَعْرُه ، أي : ذهب[1] .

(١) انظر : الصحاح (جلا) ٦ / ٢٣٠٤ ، واللسان (جلا) ١٤ / ١٥٠ ، والقاموس (جلا) ١٢٧١ .

* سورة الأنبياء عليهم السلام *

٨٨٧- وَقُلْ قَالَ عَنْ شُهْدٍ وَآخِرُهَا عَلاَ ... وَقُلْ أَوَ لَمْ لاَ وَاوَ دَارِيهِ وَصَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالعين والشِّين[1] – وهما حَفْص والأخوان – أنَّهم قرءوا ﴿ قَالَ رَبِّي يَعۡلَمُ ﴾[2] في قراءة الباقين[3] ﴿ قُلْ ﴾ بلفظ الأمر .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالعين المهملة – وهو حَفْص – أنَّه قرأ في آخر السورة ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم ﴾[4] في موضع قراءة الجماعة ﴿ قُلِ ﴾ بلفظ الأمر[5] أيضًا .

وتحصَّل من ذلك أنَّ حَفْصًا يقرأ الموضعين ﴿ قال ﴾ بلفظ الماضي ، وأنَّ الأخوين يقرآن الأوَّل ﴿ قال ﴾ ماضيًا ، والثَّاني ﴿ قُلْ ﴾ أمرًا ، وأنَّ الباقين يقرءون الموضعين ﴿ قُلْ ﴾ أمرًا .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دَارِيهِ » – وهو ابن كثير – أنَّه

---

(١) من قوله : (عَنْ شُهْدٍ) .

(٢) الأنبياء : ٤ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٨ ، والمبسوط ١٨٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٣ ، وتبصرة مكي ٢٧٥، والتيسير ١٥٤ ، والعنوان ١٣٢ ، والمستنير ٢ / ٢٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٤) الأنبياء : ١١٢ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣١ ، ٤٣٢ ، والمبسوط ١٨٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٦ ، وتبصرة مكي ٢٧٦ ، والتيسير ١٥٦ ، والعنوان ١٣٣ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٨ .

قرأ ﴿ أَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾[١] دون واو ، فتعيَّن لغيره ﴿ أَوَلَمْ ﴾ بواو[٢] .

ووجه[٣] قراءة (قَالَ) إسناد الفعل لضمير الرَّسول عليه السلام[٤] ، وقراءة (قُلْ) / أنَّه أُمِر بقول ذلك ، وفَرَّقَ الأخوان[٥] جَمْعًا بين المعنيين ، فإنَّهما متلازمان ، لأنَّه لا يقول إلَّا بأَمْرٍ ، ومتى أُمِر امْتَثل . [٥٦/ب]

وهي مرسومة في مصاحف الكوفة[٦] في الثاني[٧] : ﴿ قـل ﴾ أمرًا ، فلذلك وافق عليها الأخوان .

---

(١) الأنبياء : ٣٠ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٨ ، والمبسوط ١٨٢ ، والروضة ٢ / ٧٩٢ ، والتيسير ١٥٥ ، والوجيز ٢٥٤ ، والعنوان ١٣٢ ، والمستنير ٢ / ٢٩٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٢ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ١٩٩ ، والمختار ٢ / ٥٦٣ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٦٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٥ ، والكشف ٢ / ١١٠ ، وشرح الهداية ٦١٢ ، والموضح ٢ / ٨٦٠ ، والفريد ٤ / ٤٧٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٩٧ .

(٤) على سبيل الإخبار عنه أنه قال ذلك ﷺ . انظر : المصادر السابقة .

(٥) وهما حمزة والكسائي حيث قرآ (قال) في الآية الأولى ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَم ﴾ ، و ﴿ قُلْ ﴾ في الآية الأخيرة ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُمْ ﴾ . فجمعا بين الإخبار عن النبي ﷺ في الأوَّل ، وأَمْرِه في الثَّاني ، وقد تقدَّم بيان ذلك .

(٦) بفتح القاف وألف بعدها وفتح اللام ، (قال) .
انظر : المقنع ٥٨٢ ، والكافي ١٣٥ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٥٨ .

(٧) في الأصل (الأول) وهو سهو ؛ لأن الأول وهو قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ﴾ رسم في مصاحف الكوفة بالألف (قال) على الإخبار ، بخلاف الحرف الثاني ، وهو قوله تعالى ﴿ قـل ربي احكم ﴾ ، فقد اتَّفقت المصاحف على حذف الألف منه ، ولذلك قرأ الأخوان بالأمر موافقة للجماعة والمصاحف .
انظر : المقنع ٥٨٢ ، والكافي ١٣٥، ومختصر التبيين ٤ / ٨٥٨ ، ٨٦٨ .

والوجـه في[١] ﴿ أَلَمْ يَـرَ ﴾ دون عـاطف أَنَّـه مـستأنف ، وفيـه موافقـة لمصحفه ، فإنَّه لم يرسم في مـصاحف مكـة واو[٢] . وفي[٣] ﴿ أَوَلَمْ ﴾ عطـف الكلام على ما قبله . وقد تقدَّم[٤] أنَّ للنَّحويين خلافًا في مثل هذا ، هل الواو عاطفة على مقدَّر فليس في الكلام تقدِّيم وتأخير ، أو عاطفة على مـا تقـدَّم . وتقدَّمت الهمزة على العـاطف ؛ لأنَّ لهـا صـدر الكـلام . وفي ذلـك موافقـة لمصاحف من قرأ به فإِنَّها مرسومة بالواو[٥] .

* * *

قوله : (وَقُلْ قَالَ) يجوز أن يكونا مفعولين بفعل مقـدَّر ، أي : اجْعَـل قُـلْ قَـالَ ، وأنْ يكون على حذف الخافض من الثَّاني ، تقديره : أَبْدِل قُلْ بِقَال .

ويجوز أن يكون (قُلْ) مبتدأ ، و (قَـالَ) مبتـدأ ثـانٍ ، وخـبره مقـدَّر ،

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٦٤ ، والحجة لابـن خالويـه ٢٤٩ ، والحجـة للفارسي ٥ / ٢٥٤ ، وحجـة أبي زرعـة ٤٦٧ ، والكـشف ٢ / ١١٠ ، والموضـح ٢ / ٨٦١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٨٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٠٨ .

(٢) انظر : المقنع ٥٨٢ .

(٣) أي : والوجه في قراءة ﴿ أَوَ لَمْ ﴾ بإثبات الواو . انظر في توجيهها : المصادر السابقة .

(٤) انظر : العقد النضيد ، تحقيق د/ ناصر القشـامي ٣٥٣ – ٣٥٤ . عنـد شرح بيـت النَّـاظم رقـم (٤٧٦) .

(٥) رسمت بالواو في سائر المصاحف سوى مصاحف أهل مكة .

انظر : المقنع ٥٨٢ ، والوسيلة ١٨٦ .

والجملة خبر الأَوَّل تقديره : وقُلْ في مَكَانه قَالَ[١] . وأن يكون (قَالَ) مرفوعًا بهذا الجارِّ فاعلًا والجارُّ حينئذٍ خبر المبتدأ .

قوله : (عن شُهْد) حال ، أي : كائنًا ومنقولًا عن ذوي شُهْدٍ ، عبَّر به عن حلاوة المنطق ، أي : عن قومٍ ذَوِي مَنْطقٍ حُلْوٍ كالشَّهْد[٢] .

قوله : (وآخِرَهَا) نصب على الظَّرف ، وناصبه مقدَّر ، أي : افعل ذلك في آخر السُّورة لحَفْص ، و (عَلَا) جملة مستأنفة ، أي : عَلَا هذا الحرف لصحَّته ، أو القارئ به لثقته[٣] ، ويجوز أنْ يكون[٤] منصوبًا بـ (عَلَا) ، أي : عَلَا قَال مَكَان قُلْ في آخِرِها .

قوله : (أَوَ لَمْ) مبتدأ ، و (لَا وَاوَ) تقديره : لا واو فيه ، وجملة النَّفي خبره ، ويجوز أن يكون (أَوَ لَمْ) مبتدأ ، و (دَارِيهِ وَصَّل) خبرًا ثانيًا ، وتكرَّر الخبر وهو جملة ، وفي أصل تكرُّر الخبر خلاف مشهور[٥] ، وفي تكرُّره وهو

(١) اقتصر أبو عبد الله على هذا الوجه . انظر : اللآلِئ الفريدة ٣ / ١٨١ . واقتصر شعلة على إعراب (قُلْ) مبتدأ ، و(قال) خبره . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٤٢ .

(٢) الشَّهْدُ والشُّهْدَ : العسل ما دام لم يُعْصر من شمعِهِ ، واحدته شَهْدة وشُهْدة ، ويكسَّر على الشِّهاد . انظر : مقاييس اللغة (شهد) ٣ / ٢٢٢ ، واللسان (شهد) ٣ / ٢٤٣ ، والقاموس (شهد) ٢٩٢ .

(٣) الضمير في (عَلَا) يعود على (قال) . يوضِّحه تقدير المؤلف له بقوله : عَلَا قَالَ مكان قُلْ . وانظر : شرح شعلة ٤٤٢ .

(٤) يريد قوله : (آخِرُهَا) .

(٥) يرى الجمهور جواز تعدد الخبر ، وهو عندهم على ثلاثة أنواع :

=

جملة خلاف خفي(١) .

و (دَارِيهِ) أي : عَالِمه ونَاقِله ، ومعنى (وَصَّل) ، أي : عَالِمِ هذا الحـرف وَصَّله لطلبته .

وسيأتي نظير هذا الخلاف في آخر سورة المؤمنين ، إن شاء الله تعالى(٢) .

=

أ) أن يتعدد لفظًا ومعنًى لا لتعدُّد المخبر عنه ، وعلامة هذا النُّوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الأخبار . نحو : زيدٌ فَقيهٌ شاعرٌ كاتب ، فإن استعملته بالعطف جاز اتفاقًا .

ب) أن يتعدد لفظًا لا معنى ؛ لقيام المتعدِّد فيه مقام خبر واحد ، نحو : هذا حُلْوٌ حَامض . ولا يجوز العطف ، لأنَّ مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد ، إذ المعنى هذا مز ، خلافاً لأبي علي .

جـ) أن يتعدَّد لتعدُّد صاحبه ، إمّا حقيقة نحو : بنوك فقيه وشاعر وكاتب ، ومنه قول الشاعر :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجى وأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

أو حكماً ، نحو : ﴿أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ﴾ . وهذا مما يجب العطف فيه .

وخالف ابن الطَّراوة وابن عصفور وغيرهم رأي الجمهور حيث منعوا تعدُّد الخبر ، وقَصَر بعضهم الجواز على ما كان المعنى فيهما واحدًا ، نحو : هذا حُلْوٌ حَامِض مما لا يستقلُّ أحدُها بالإخبار دون صاحبه .

انظر : شرح الجمل ١ / ٣٦٦ – ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، ، وقواعد المطارحة ص ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٥٩ ، ٢٦١ ، والتذييل والتكميل ٤ / ٨٧ ، ٩٣ ، والارتشاف ١١٣٧ – ١١٣٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٠٦ ، وتمهيد القواعد ٢ / ١٠٣١ ، ١٠٣٥ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٢٧ ، ١٣٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٢١٣ – ٢١٥ ، ومجيب الندا ٢٢٩ .

(١) لم أعثر على هذا الخلاف الخفي في تكرر الخبر وهو جملة ، فيما رجعت إليه من المصادر .

(٢) عند شرح بيت الناظم رقم (٩١١) ، انظر : ص ٢٩٤ .

٨٨٨- وَتُسْمِعُ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً سِوَى الْيَحْصَبِي وَالصُّمَّ بِالرَّفْعِ وُكِّلَا

أخبر عن القرَّاء كلِّهم سِوَى ابن عامر أنَّهم قرءوا هنا ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾[1] ، بفتح ضمِّ الياء التي للغيبة ، وفَتْح كَسْر ميمه ورَفْع ﴿ الصُّمُّ ﴾ ، فتعين لابن عامر ضَمُّ التَّاء التي للخِطَاب ، وكَسْر الميم ونصب ﴿ الصُّمَّ ﴾ عكس القيود المذكورة[2] .

ووجه القراءتين[3] ظاهر ، فمن قرأ ﴿ يَسْمَعُ ﴾ بالغيبة أسند الفعل إلى ﴿ الصُّمُّ ﴾ ، وأخذه من (سَمِع) الثُّلاثي[4] فلذلك رفع ﴿ الصُّمُّ ﴾ فاعلًا به ، ونصب ﴿ الدُّعاء ﴾ مفعولًا به ، نسب نفي السماع إليهم[5] ؛ لأنَّهم تعاطوا أسباب ذلك[6] .

---

(١) الأنبياء : ٤٥ .

(٢) فتكون قراءة ابن عامر : ﴿ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ .

انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٩ ، والمبسوط ١٨٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، والمنتهى ٤٨٣ ، وتبصرة مكي ٢٧٥ ، والتيسير ١٥٥ ، والعنوان ١٣٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٣) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٠٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٥ ، والكشف ٢ / ١١٠ ، ١١١١ ، وشرح الهداية ٦١٢ ، والموضح ٢ / ٨٦١ ، والبحر المحيط ٦ / ٣١٥ – ٣١٦ ، والدر المصون ٨ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) مضارع الثلاثي يجيء مفتوح الأول دائماً . انظر : شرح التصريف ٤٣١ ، والممتع في التصريف ١ / ١٧٣ ، ١٧٩ .

(٥) قال أبو حيان : « نفي السماع هنا نفي جدواه » البحر المحيط ٦ / ٣١٥ .

(٦) قال الفارسي : « ووجه قول الباقين : أنه على وجه الذَّم لهم والتقريع بتركهم سَمْعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاء إليه .. » الحجة ٥ / ٢٥٥ .

ومن قرأ بالخطاب أسنده لضمير الرَّسول عليه السَّلام ، وأخذه من (أَسْمَع) المعدَّى بالهمزة[(١)] ، فلذلك نصب مفعولين ، وهما : الصُّمَّ والدُّعاءَ .

* * *

قوله : (وَتُسْمِعُ) مبتدأ ، و (فَتْحُ الضَّمِّ)[(٢)] مبتدأ ثانٍ ، وخبره مقدَّر ، أي : للجميع ، و (غَيْبَةً) حال ، أي : ذَا غَيْبَة .

و (سِوَى الْيَحْصَبِي) استثناء من ذلك / المحذوف ، والجملة خبر الأَوَّل، والعائد مقدَّر ، أو قامت (أل) مقامه ، والتَّقدير : وَتُسْمِعُ فَتْحُ الضَّمِّ منه أو ضَمِّهُ ، والكَسْر منه أو كَسْرِه ذا غَيْبَةٍ للجميع سِوَى الْيَحْصَبِي . [٥٧/أ]

ويجوز أن يكون (فَتْحُ الضَّمِّ) مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : فيه فَتْحُ الضَّمِّ[(٣)] ، وأنْ يكون (فَتْحُ الضَّمِّ) فاعلًا بذلك الجارِّ الواقع خبرًا ، أي : استقرَّ فيه فَتْحُ الضَّمِّ والْكَسْرِ ، والكلام في العائد كما تقدَّم .

قوله : (والصُّمَّ) مبتدأ ، و (وُكِّلَ) خبره ، و (بالرَّفْع) متعلِّق به ، أي : وُكِّلَ لهم أيضًا سِوَى الْيَحْصَبِي .

---

(١) قال مكي : « ... فلما أضيف الفعل إلى النبي في (أُنْذِرُكُمْ) ، أضيف إليه في (تُسْمِعُ) ونصب « الصُّمَّ » بتعدِّي الفعل إليهم ، فجرى الكلام الآخر على سنن أوله بإضافة الفعل إلى النبي ﷺ فيهما ، وجعل الفعل رباعيًّا من « أَسْمَع » ، فتعدَّى إلى مفعولين ، « الصُّمَّ » و « الدُّعاء » » . الكشف ٢ / ١١٠ ، ١١١ .

(٢) كذلك أعربه شعلة ، وجوَّز إعرابه خبرًا على أنَّه اسم مفعول بمعنى : مفتوح .
انظر : شرح شعلة ٤٤٣ .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٤ .

٨٨٩- وَقَالَ بِهِ فِي النَّمْلِ وَالرُّومِ دَارِمٌ وَمِثْقَالَ مَعْ لُقْمَانَ بِالرَّفْعِ أُكْمِلَا

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دَارِمٌ » – وهو ابن كثير – أَنَّه قال بذلك[١] ، أي : بالرَّمز المذكور لغير ابن عامر في سورة النَّمْل[٢] وفي سورة الرُّوم[٣] ، وتحصَّل من هذا البيت ومن الذي قبله ثلاث قراءات :

الأولى : لابن عامر وحده ، وهي ﴿ تُسْمِعُ ﴾ بالخطاب ، و ﴿ الصُّمَّ ﴾ بالنصب في السُّور الثَّلاث .

الثانية : لابن كثير وحده ، وهي ﴿ يَسْمَعُ ﴾ بالغيبة و﴿ الصُّمُّ ﴾ بالرَّفع في السُّور الثَّلاث .

الثالثة : للباقين ، وهي موافقتهم لابن كثير في هذه السُّورة ، ولابن عامر في السُّورتين الأخيرتين ، وقد تقدَّم توجيه ذلك[٤] ، ومن فَرَّق فجَمْعًا بين المعنيين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالهمزة من « أُكْمِلَ » – وهو نافع – أَنَّه قرأ هنا

---

(١) أي : بياء الغيبة وفتح الميم من (يَسْمَع) ، ورفع قوله : (الصُّمُّ) .

والمقصود أنَّ ابن كثير قرأ : ﴿ ولا يَسْمَع الصُّمُّ ﴾ بالتقييد المذكور في سورتي النَّمل والرُّوم .

انظر : السبعة ٤٨٦ ، ٥٠٨ ، والمبسوط ٢٠٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٨٨ ، والروضة ٢ / ٨٣٧ ، والتيسير ١٦٩ ، والعنوان ١٤٥ ، والمستنير ٢ / ٣٤٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٣٤ .

(٢) الآية : ٨٠ . في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾ .

(٣) الآية : ٥٢ . في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾ .

(٤) تقدَّم في ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾[١] برفع (مِثْقَالُ) وفي لقمان ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾[٢] بالرَّفع أَيضًا ، فتعيَّن لغيره نصبهما[٣] .

* * *

والوجه في رفع[٤] المِثْقَال هنا أنَّه جعل « كان » تامَّة ، فرفع « مثقال » بالفاعلية ، أي : وإن وُجِدت أو وقع مثقالٌ ، كما أُجْمع على رفع ﴿ ذُو ﴾ من قوله : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٥] ، وكما قرأ هو وابن كثير في النِّساء ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ ﴾[٦] ، وكذلك الكلام في ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالُ ﴾[٧] ، أي : إنْ يقع أو

---

(١) الأنبياء : ٤٧ .

(٢) لقمان : ١٦ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٩ ، والروضة ٢ / ٧٩٢ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٧ ، والتيسير ١٥٥ ، والوجيز ٢٥٤ ، والتبصرة ٣٨٣ ، والعنوان ١٣٢ ، والمستنير ٢ / ٣٠٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٤ .

(٤) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٨ ، والكشف ٢ / ١١١ ، وشرح الهداية ٦١٣ ، والموضح ٢ / ٨٦٢ ، والفريد ٤ / ٤٩٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣١٦ ، والدر المصون ٨ / ١٦٥ .

(٥) البقرة : ٢٨٠ .

(٦) النساء : ٤٠ . قرأ الحرميَّان هذا الحرف بالرّفع ﴿ حَسَنَةٌ ﴾ ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر : السبعة ص ٢٣٣ ، والتذكرة ٢ / ٣٧٦ ، والتسير ص ٩٦ ، والوجيز ١٥٩ ، والنشر ٢ / ١٩١ .

(٧) لقمان : ١٦ .

يحدث ، إلَّا أنَّه يحتاج هنا عن(١) الاعتذار عن تأنيث الفعل(٢) لإسناده إلى مذكر ، وقد اعْتُذِر عنه بوجهين(٣) :

أحدهما : أَنَّ المثقال لَمَّا أضيف إلى مؤنَّث اكتسب منه التَّأنيث ، كقوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٤) ، و: ذَهبتْ بعضُ أَصَابعه(٥) .

---

(١) هكذا في الأصل ، ولعلها زائدة .

(٢) يريد الفعل (تَكُ) من قوله تعالى : ﴿ إنَّهَا إنْ تَكُ مِثْقَال ﴾ من سورة لقمان .

(٣) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥٦ ، والكشاف ٥ / ١٣ ، والموضح ٢ / ١٠١٤ ، والبيان ٢ / ٢٥٥ ، والفريد ٥ / ٢١٤ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٣ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٨٦ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٧ ، والدر المصون ٩ / ٦٤ .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

(٥) قد يكتسب المضاف المذكر مِن المضاف إليه المؤنث التأنيث ، واشترط النحاة لذلك أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يخل ذلك بالمعنى المراد .
قال سيبويه : « وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق بعربيته : اجتمعت أهل اليمامة » .. قال: « لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة ، والمعنى أهل اليمامة » .
قال الشاطبي : « وحاصل ما يكون هكذا أن يكون المضاف جزء المضاف إليه أو كجزئه . فمثال ما هو كجزئه ما ذكر آنفاً ، وفي القرآن الكريم: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾ ، برفع (مثقال) ، لأنَّ مثقال الحبة كالجزء من الحبة أو كأنَّه الحبَّة . ومثال ما هو جزء : قراءة الحسن وأبي رجاء العطاردي ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ، وحكى سيبويه : ذَهبتْ بعضُ أَصَابعه » ، المقاصد الشافية ٤ / ٤٧ ، ٤٩ .
انظر في هذا : الكتاب ١ / ٥١ – ٥٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩١٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٨ – ٤٩ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٤٥ – ٥١ ، وجميع شروح الألفية عند شرح قول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا　　　تَأْنِيثًا إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

والثاني : أنَّ المثقال عبارة عن السَّيِّئة الصَّغيرة أو الكبيرة ، أو المَظْلَمة ، أو الحسنة فلما كان عبارة عنها أنَّث فعله ، كقوله : ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ لأنَّ الأمثال عبارة عن الحسنات .

والوجه في النصب[1] أنَّ (كَانَ) و (تَكُ) ناقصتان ، فأضمر في « كان » اسمها ، واختلفوا في تقديره ، فقيل تقديره[2] : وإنْ كان الظُّلامة .

فاعْتُرِض على هذا بأنَّه كان ينبغي أنْ يؤنِّث الفعل لإِسناده إلى ضمير مؤنَّث .

وأجيب عنه[3] : بأنَّ الظُّلامة في معنى الظُّلم ودَلَّ على ذلك تقدُّم قوله ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾[4] ، وإنَّما قدَّروه بالظُّلامة دون الظُّلم لأجل الضَّمير في قوله ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾[5] ، أو ذُكِّر الفعلُ ؛ لأَنَّ الظُّلامة بمعنى المِثْقَال، والمثقال مُذكَّر .

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٨ ، والكشف ٢ / ١١١ ، والبيان ٢ / ١٦١ ، والتبيان ٥٧٩ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٩٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣١٦ .

(٢) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٦٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٨ ، والكشف ٢ / ١١١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٩٣ .

قال مكي : « ... تقديره : وإن كان الظُّلامةُ مثقال حبة ، وأجاز إضمار الظُّلامة لتقدُّم ذكر الظُّلم ، ولم تظهر علامة التَّأنيث في الفعل ؛ لأنَّ الظُّلامة والظُّلم سواء ، فذُكِّر لتذكير الظُّلم » الكشف ٢ / ١١١ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) الأنبياء : ٤٧ .

(٥) الأنبياء : ٤٧ .

وقيل تقديره(١) : وإن كان الظُّلم مِثْقَالَ ، فاعترض بالتَّأنيث في قوله ﴿ بِهَا ﴾ .

وأجيب / عنه : بما تقدَّم ، أي : لأَنَّ الظُّلم بمعنى الظُّلامة ، أو لإضافة المثقال إلى مؤنّث(٢) ، ولذلك أضمر [في](٣) ﴿ تَكُ ﴾ اسمها أيضًا ، أي : وإِنْ تَكُ الْمَظْلَمَةُ أو الحسنةُ أو السَّيِّئةُ في الصِّغَر والحَقَارة كحبَّة الخَرْدَل ، أو كانت مع صِغَرِها في أَخْفى مكان وأَحْرز موضع ، كجوف الصَّخرة ، أو حيث كانت من العالم العُلْوي أو السُّفْلي يأْتِ بها الله ليجازي بها عاملها . [٥٧/ب]

* * *

قوله : (دَارِمٌ) فاعل « قَالَ » ، أي : قَرَأ به والْتَزَمه ، و « الدَّارم » : الشيخ الكبير ، يصفه بالوقار ، وأصله(٤) : الذي تتقارب خطاه في مشيه ، وهذا غالب في الشيوخ ، وقد تقدَّم تفسيره(٥) .

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٤٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٩ ، والبيان ٢/ ١٦١ .
والحمل على المعنى باب واسع من أبواب العربية . انظر : الخصائص ٢ / ٤١١ .

(٢) وهو قوله : حبَّة . انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥٦ ، والكشاف ٥ / ١٣ ، والموضح ٢/ ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، والفريد ٥ / ٢١٤ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٧ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر : الجمهرة (درم) ٢ / ٦٣٨ ، والصحاح (درم) ٥ / ١٩١٧ ، والمقاييس (درم) ٢ / ٢٧٠ ، واللسان (درم) ١٢ / ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٥) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٥٧ / أ ، ب ، في فرش سورة النساء ، عند شرح بيت الناظم (٦٠٢) .

قوله : (وَمِثْقَالَ) مبتدأ ، و (أُكْمِـلَ) خـبره و (بِـالرَّفع) متعلِّـق بـه ، والبـاء سـببيَّة ، أي : أُكْمِـل بـسبب الرَّفـع ، وأشـار بـذلك إلى أَنَّ (كـان) و (تَكُ) تامَّة ، أي : أُكْمِل الكلام ولم يحتج إلى إضمار ، بخلاف النَّصب فإنَّه لابدَّ من إضمار الاسم .

قوله : (مَعْ لُقْمان) حال من مرفوع « أُكْمِـل » ، أي : كائنًـا مـع حـرف لُقْمان .

٨٩٠- جُـذَاذًا بِكَـسْرِ الـضَّمِّ راَوٍ وَنُونُـهُ ... لِيُحْصِنَكُمْ صَافَى وَأَنِّثْ عَنْ كِلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالرَّاء من « رَاوٍ » – وهو الكسائي – أَنَّه قرأ ﴿فَجَعَلَهُمْ جِذَاذًا ﴾[١] بكسر ضمِّ الجيم ، فتعيَّن لغيره ضَمُّها[٢] ، ولَمَّا لم يكن الضمُّ ضِدَّ الْكَسْر نصَّ عليه .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد المهملة من « صَافَى » – وهو أبو بكر[٣] –

---

(١) الأنبياء : ٥٨ .

(٢) وهي قراءة الباقين : (جُذَاذًا) . انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٩ ، والتيسير ١٥٥ ، والعنـوان ١٣٢ ، والمستنير ٢ / ٣٠٠ ، والتجريد ٢٥٦ ، وإرشاد المبتدي ٤٤٣ ، ومفاتيح الأغاني ٢٨١ ، والبدور الزاهرة ٢ / ٨٣ .

(٣) هو أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأَسَدي ، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولًا ، أصحُّها شعبة، قرأ القرآن وجوَّده على عاصم ثلاث مرات ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القـراء ١ / ١٥١ ، وسـير أعـلام النـبلاء ٨ / ٤٩٥ ، وغايـة النهايـة ١ / ٣٢٥ .

أَنَّه قرأ ﴿ لِنُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ﴾[١] بالنُّون ، وعمَّن رمز له بالعين المهملة من « عَن » - وهو حَفْص - وبالكاف من « كِلَا » - وهو ابن عامر - أَنَّهما قرآ ﴿لِتُحْصِنَكُم ﴾ بالتَّأنيث ، فتعيَّن لمن لم يذكره في التَّرجمتين القراءة بالياء[٢] ، إمَّا لأَنَّها ضِدُّ النُّون ، وإمَّا لأنَّها ضدُّ التَّأنيث .

فإن قيل : لو قال النَّاظم : وبالتَّاء عَن كِلَا ، لكان قد نصَّ على الحرف المقروء به ، ولكان فيه مناسبة لمقابلته لقوله : وَنُونُهُ لِيُحْصِنَكُمْ .

وأجيب[٣] : بأَنَّه كان يشتبه على النَّاظر بالياء من تحت فيفوت الغرض .

* * *

والوجه في قراءتي[٤] (جِذَاذًا) : أَنَّ المكسور جمع جَذِيذ ، فيكون كـ: خِفَاف وكِرام في جمع خَفِيف وكَرِيم . والمضموم جمع جُذَاذة ، كـ: زُجاج في

(١) الأنبياء : ٨٠ .

(٢) أي : (لِيُحْصِنَكُمْ) وهي قراءة الباقين . انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٤٣٠ ، والمبسوط ١٨٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٤ ، والتيسير ١٥٥ ، والعنوان ١٣٢ ، والمستنير ٢/ ٣٠٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٦ .

(٣) أجاب به أبو شامة ، انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٨٧ .

(٤) انظر : معاني الفراء ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢١ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٨ ، والموضح ٢ / ٨٦٣ ، والكتاب الفريد ٤ / ٤٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٢٢ ، والدر المصون ٨ / ١٧٣ .
ونقل ابن جني عن أبي حاتم ، قال : « فيها لغات : وأجودها الضم ، كالحُطام والرُّفات .. » المحتسب : ٢ / ٦٤ .

جمع زُجَاجة ، كذا قاله أبو شامة[١] .

وإصلاحه أن يقول : اسم جمع[٢] جُذَاذة ؛ لأنَّه فَرَّق بينه وبين واحِدِه تاء التَّأنيث .

وقيل[٣] : الضَّمُّ واحدٌ في معنى الجمع ، كالرُّفات والفُتات[٤] ، وهذا بناء[٥] ما فُرِّق وفُتِّتَت أجزاؤه ، فالجُذاذ من ذلك[٦] ؛ لأنَّه بمعنى القُطَاع من

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٣ / ٣٨٦ .

(٢) استعمل المؤلف هنا مصطلح : اسم الجمع ، ومراده اسم الجنس الجمعي ، وقد فرَّق العلماء بين المصطلحين ، فقالوا : اسم الجنس الجمعي هو الذي يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتَّاء ، نحو : تَمْرة وتمر ، أو بالياء ، نحو : رومي وروم .

واسم الجمع هو ما ليس له واحد من لفظه ، وله واحد من معناه . نحو : رَهْط ، إبِل ، قوم .

انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ١٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، والهمع ٦ / ١٢٦ .

(٣) قال به الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٠٦ ، وابن خالويه في الحجة ٢٥٠ ، والأزهري في معاني القراءات ٢ / ١٦٧ .

قال ابن خالويه : « فمن ضمَّ أراد به : معنى حُطَام ورُفات ، ولا يُثَنَّى في هذا ولا يُجْمَع » . الحجة ٢٥٠ .

(٤) قال المؤلف : « ... والظَّاهر أنّ المضموم اسم للشَّيء المكسَّر كالحُطَام والرُّفَات والفُتات بمعنى الشَّيء المحطَّم والمفتَّت » الدر المصون ٨ / ١٧٣ .

(٥) قال السخاوي : « أبنية كل ما كُسِّر وفُرِّقت أجزاؤه على (فُعال) كالحُطَام والرُّفات والقُطاع والكُسار » فتح الوصيد ٤ / ١١١٥ .

(٦) أي مما كُسِّر وفُرِّقت أجزاؤه ، ومن هذا المكسَّر الذي بُني على فُعَال جُذَاذ .

الجَذّ[١] وهو القَطْع ، ومنه ﴿ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[٢] .

وقيل[٣] : هما لغتان بمعنًى ، قال الفارسي[٤] : « جُذَاذ فُعَال من جَذَذْت الشَّيء إذا قَطَعْته ، ومثل الجُذَاذ الحُطَام والرُّفَات ، والضَّمُّ في هذا أكثر ، والْكَسْر فيما زعموا لغة ، وهي قراءة الأعمش » .

* * *

والوجه في قراءة[٥] ﴿ لِنُحْصِنَكُمْ ﴾ بالنُّون ، الإتيان بنون العظمة تفخيمًا لشأنه ، وفيه مناسبة لقوله ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ ﴾[٦] .

وفي قراءة التَّأنيث إسناد الفعل إمَّا لضمير الصَّنْعة ، وإمَّا / لضمير [٥٨/أ]

---

(١) في الصحاح (جذذ) ٢ / ٥٦١ : « جَذَذْت الشَّيء : كَسَّرته وقطَّعته ، والجُذَاذ والجِذَاذ : ما تقطَّع منه ، وضَمُّه أفصح من كسره » .

وانظر : التهذيب (جذذ) ١٠ / ٥٤٦٩ ، واللسان (جذذ) ٣ / ٤٧٩ .

(٢) هود : ١٠٨ .

(٣) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٠٦ ، والمحتسب ٢ / ٦٤ ، والكشف ٢ / ١١٢ ، والفريد ٤ / ٤٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٢٢ .

(٤) الحجة : ٥ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٥) انظر في توجيه قراءات هذا الحرف : الحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٧ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٩ ، والكشف ٢ / ١١٢ ، وشرح الهداية ٦١٣ ، والموضح ٢ / ٨٦٤ ، والفريد ٤ / ٥٠٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٢ ، والدر المصون ٨ / ١٨٧ .

(٦) من الآية / ٨٠ نفسها ، وهي بتمامها : ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ الأنبياء / ٨٠ .

اللَّبُوس وإنّما أُنِّث ؛ لأَنَّ اللَّبُوس في معنى الدِّرع .

وفي قراءة التَّذكير إمَّا إسناده لضمير اللَّبُوس ، وهو مذكر ، وهو بمعنى اللِّباس والمَلْبُوس ، وإمَّا لضمير الباري تعالى لتقدُّمه في قوله: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ﴾ ، وفيه خروج من التَّكلُّم إلى الغيبة[(١)] ، وإمَّا لضمير داود عليه السلام[(٢)] ، وإمَّا لضمير الصَّنعة ؛ لأَنَّها بمعنى الصُّنْع ، أَوْ إلى ضمير التَّعْليم المدلول عليه بقوله : ﴿ وَعَلَّمْنَاه ﴾ .

واختار أبو عبيد الياء ، قال[(٣)] : « لأنَّ اللَّبُوس أقرب إلى الفعل ، وهو مذكَّر ، فكان أولى به » .

* * *

قوله : (جُذَاذًا) يجوز أن يكون مفعولًا به ، ناصبه مقدَّر ، و (رَاوٍ) فاعل به ، أي : قرأ جُذَاذًا رجلٌ راوٍ ، و (بِكَسْرِ الضَّمِّ) متعلِّق به ، أو بمحذوف على أنَّه حال ، أي : مُلْتبسًا بِكَسْر الضَّمِّ . ويجوز أن يكون (جُذَاذًا) مبتدأ ، و (رَاوٍ) خبره على حذف مضاف ، أي : قراءة رَاوٍ[(٤)] ،

---

(١) وهو ما يسمى في علم البلاغة بـ (الالتفات) ، وقد سبق تعريفه .

(٢) قال مكي : « ... وقد تقدَّم ذكر داود ، فحسن الإخبار عنه » . الكشف ٢ / ١١٢ .

(٣) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٣ / ٣٨٧ ، وكنز المعاني ٢٠٣ ، وجهود الإمام أبي عبيد ص ٢٩٠ .

(٤) انظر : شرح شعلة ص ٤٤٣ .

ويجوز أن يكون التَّقدير : رَوَاه راوٍ بِكَسْرِ الضَّمِّ[١] .

قوله : (وَنُونُهُ لِيُحْصِنَكُمْ) يجوز أن يكون (لِيُحْصِنَكُمْ) بدلًا من الضَّمير في (نُونُهُ) ، و (نُونُهُ) مبتدأ ، و (صَافَى) جملة فعليَّة خبره ، كقولك: ضربته زيدًا ، أُضْمر على شريطة التَّفسير بالبدلية .

ويجوز أن يكون قوله : (لِيُحْصِنَكُمْ) مبتدأ و (نُونُهُ) مبتدأ ثانٍ ، و (صَافَى) خبر الثاني ، والجملة خبر الأَوَّل .

غاية ما فيه أنَّه وَسَّط المبتدأ الأوَّل بين الثَّاني وخبره ، قاله أبو شامة ، وأبو عبد الله[٢] . وعبارة أبي شامة[٣] : « وقول الناظم : وَنُونُهُ ، على تقدير : وَلِنُحْصِنَكُمْ نُونُهُ صَافَى ، على التَّقديم والتَّأخير ، ومثله ما سبق في يونس[٤]: وَبِنُونِهِ وَنَجْعَلُ صِفْ[٥] ، أي : وَنَجْعَلُ صِفْ بِنُونِهِ .

قال : ويجوز أن يكون لِيُحْصِنكُم وَنَجْعَلُ كِلاهما بدلًا من الهاء ، كما تقول: ضربته زيدًا ، وأُضمر ذلك على شريطة التَّفسير » .

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٦ .

(٢) أعرب أبو عبد الله (لِيُحْصِنَكُمْ) بدلًا من الضَّمير ، ومبتدأ . انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٦ .

(٣) إبراز المعاني ٣ / ٣٨٧ .

(٤) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٥١ / ب ، ٢٥٢ / أ .

(٥) جزء بيت من متن الشاطبية ، رقم (٧٥٣) في فرش سورة يونس ، والبيت بتمامه :

وَفي أَنَّهُ اكْسِرْ شَافِيًا وَبِنُونِهِ وَنَجْعَلُ صِفْ وَالْخِفُّ نُنْجِ رِضًى عَلَا

وفي مثل هـذا التَّركيـب نظـر ، وهـو نظـير قولـك[١]: أبـوه زيـدٌ قـائمٌ والأصل: زيدٌ أَبوه قائمٌ[٢] ، و (صَافَى) فعل مـاض مـن المـصافاة ، وفَاعَـل يجوز أن يكون على بابه[٣] ، أي: صافى من قرأ به لصحته ، فالمفاعلة فيـه مجـاز ، وأن يكون بمعنى فَعَل[٤] ، أي : صَفَا ذلك لخُلُوصه من طَعْن من طَعَن فيه .

---

(١) يشير المؤلف بهذا إلى الخلاف القـائم بـين الكـوفيين والبـصريين في تقـديم الخـبر عـلى المبتـدأ فالكوفيون يمنعون تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان نحو : قائم زيد ، أو جملة نحو : أبوه قـائم زيد ، والبصريون يجيزون ذلك .

والعلَّة عند الكوفيين أَنَّ ذلك يؤدِّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، فإذا قلت : أبوه قـائم زيد ، كانت الهاء في « أبوه » ضمير زيد ، فقد تقدَّم ضمير الاسم عـلى ظـاهره ، ولا خـلاف أنَّ رتبة الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه .

والبصريون جوَّزوا ذلك لأنَّه جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم ، ولأنَّ المبتدأ أصله التَّقديم، فإذا كان متأخرًا في اللَّفظ فهو متقدَّم في الأصل ، فلا ضرر في تأخيره عن ضميره .

انظر : الإنصاف ١ / ٦٥ ، والتبيين ٢٤٥ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، وشرح الرضي عـلى الكافيـة ١ / ٢٥٦ – ٢٥٧ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٥ – ٥٨ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٠٢ .

(٢) في الأصل (منطلق) ، وهو سهو .

(٣) باب « فَاعَل » هو الدلالة على المشاركة بين اثنين ، نحو : ضاربت زيداً ، وشاتمت عمراً .

وهو المعنى الغالب على فاعل .

انظـر : الكتـاب ٤ / ٦٨ ، والمنـصف ١ / ٩٢ ، والمخـصص ١٤ / ١٧٧ – ١٧٩ ، ونزهـة الطـرف للميـداني ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩، والتَّتمَّـة في التـصريف ص ٧٦ ، وشرح الملـوكي ٧٣ ، والممتـع ١ / ١٨٨ ، وشرح الـشافية للـرضي ١ / ٩٦ – ٩٩ ، وشرح مختـصر التـصريف ص ٣٧ ، والمغني في تصريف الأفعال ١٣٥ – ١٣٦ .

(٤) هذا من معاني فَاعَل ، وهو هنا لا يدل على المشاركة نحو : سافرت وجاوزت المكان ، ودافعت عن بكر . انظر : المصادر السابقة .

قوله : (وَأُنِّثَ) يجوز أن يكون مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعله ضميرًا يعود على (لِيُحْصِنكُمْ) ، أي : أوقع فيه التَّأنيث ، وأن يكون القائم مقام الفاعل الجارُّ والمجرور[(١)] ، والعائد على (لِيُحْصِنكُمْ) محذوف ؛ ليرتبط الكلام ، أي : أوقع فيه التأنيث عَنْ كِلَا ، و (كِلَا) مصدر صفة محذوف ، على حذف مضاف أو على المبالغة ، أي : عن قارئ ذي حِفْظٍ وحِرَاسة .

٨٩١- وَسَكِّنَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْقَصْرِ صُحْبَةٌ وَحِرْمٌ وَنُنْجِي احْذِفْ وَثَقِّلْ كَذِي صِلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صُحْبَةٌ » - وهم الأخوان وأبو بكر - أنَّهم قرءوا ﴿ وَحِرْمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[(٢)] ، فسكَّنوا الرَّاء بين كَسْر الحاء وقَصْر الرَّاء فتعيَّن لغيرهم : ﴿ وَحَرَامٌ ﴾ بتحريك الرَّاء وفتح الحاء ومَدِّ الرَّاء[(٣)] .

وفي قوله : بين الكَسْر والقَصْر ، نظرٌ ؛ لأنَّه يلزم من التَّسكين القَصْر فلا تتحقَّق بينيَّةٌ .

ثُمَّ أُمر لمن رمز له بالكاف والصَّاد المهملة[(٤)] - وهما ابن عامر وأبو بكر - بأن يحذف النُّون الثَّانية من قوله ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[(٥)] ، وبتثقيل

(١) وهو قوله : (عَنْ كِلَا) .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣١ ، والمبسوط ١٨٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٥ ، والمنتهى ٤٨٤ ، والتيسير ١٥٥ ، والعنوان ١٣٢ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٧ .

(٤) من قوله : (كَذِي صِلَا) .

(٥) الأنبياء : ٨٨ .

جيمه ، / فتعيَّن لغيرهما الإتيان بالنُّون الثَّانية وتخفيف الجيم[١] ، ومتى ثَبتت النُّون سكنت ، ولم يُنبِّه على ذلك لظهوره . [٥٨/ب]

* * *

والوجه في قراءتي[٢] (حِرْمٌ وحَرَامٌ) أَنَّهما لغتان بمعنًى ، كـ: حِلٍّ وحَلَال ، والرَّسم يحتمل القراءتين ، فإِنَّه رُسِم دون ألف[٣] ، فمن أثبت في قراءته ألفًا ، قال : حُذِفت من الخطِّ تخفيفًا كنظائر له .

وأمَّا[٤] ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فمن قرأ ﴿ نُنْجِي ﴾ من غير حذف فقراءته واضحة مريحة من تأويلات ستمرُّ بك في القراءة الأخرى ، وهو أنَّ الفعل أُسْند إلى ضمير الباري تعالى على جهة التَّعظيم والتَّفخيم ،

---

(١) انظر في قراءتي الحرف : السبعة ٤٣٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٥ ، والروضة ٢ / ٧٩٣ ، وجامع البيان في القراءات ٣ / ١٣٧٢ ، والتيسير ١٥٥ ، والوجيز ٢٥٦ ، والنشر ٢٤٧ ، والبدور الزاهرة ٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢١١ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٣٢٨ ، وإعراب النحاس ٣ / ٧٩ ، والحجة لابن خالويه ٢٥١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٦١ ، وحجة أبي زرعة ٤٧٠ ، والكشف ٢ / ١١٤ ، والموضح ٢ / ٨٦٧ ، والفريد ٤ / ٥١٢ .

(٣) انظر : كتاب المصاحف ١ / ٤٣٩ ، ومرسوم الخط ص ٢٠ ، والمقنع ١٩٣ ، ٥٢٠ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٦٦ .

(٤) انظر في توجيه هذه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٢١٠ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٣٢٦ ، وإعراب النحاس ٣ / ٧٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٥٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، والكشف ٢ / ١١٣ ، ١١٤ ، والموضح ٢ / ٨٦٦ ، والفريد ٤ / ٥٠٦ .

فهو فعل مضارع مرفوع مسند لضمير المتكلِّم المعظِّم نفسه فسكنت ياؤه ، ونصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مفعولًا به .

على أنَّه قد اختار قراءة ابن عامر أبو عبيد(١) وضعَّف هذه القراءة بما سيأتي ذكره عنه إنْ شاء الله تعالى .

وقد عَسُر تخريج قراءة ابن عامر على معظم المصنِّفين مقرئيهم ونحويِّيهم ومفسِّريهم حتَّى إنَّ بعضهم تجرأ على أنْ جعلها لحنًا وغَلَطًا(٢) ، وهذه جرأة لا ينبغي أنْ يلتفت إلى قائلها(٣) .

قال الزَّجَّاج(٤) : « أمَّا ما رُوي عن عاصم بنون واحدة فلَحْنٌ لا وجه له ؛ لأَنَّ ما لم يُسمَّ فاعله لا يكون بغير فاعل » .

---

(١) انظر في اختيار أبي عبيد : الكشف ٢ / ١١٣ – ١١٤ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٨٨ .

(٢) أكثر النُّحاة ممن تعرَّض لهذه القراءة جعلها لحنًا في العربية لا يجوز ، وحجَّتهم في ذلك عدم موافقتها لمقاييس اللُّغة ، فاللَّحن فيها من وجهين : أحدهما : سكون الياء من (نُجِّي) والفعل الماضي يجب أن يكون آخره مبنيًّا على الفتح .

والثَّاني : نصب (المؤمنين) مع بناء الفعل « نُجِّي » للمجهول ، والقاعدة النحوية عند البصريين أنَّه لا يجوز إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده .

وممن عدَّ هذه القراءة لحنًا الفراء والزجاج والفارسي وأبو بكر بن إدريس .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢٦ ، والحجة للفارسي ٥/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والمختار ١ / ٥٦٩ ، وزاد المسير ٥ / ٣٨٤ .

(٣) انتصر لهذه القراءة غيرَ المؤلف ابن جني وابن الشجري .

انظر : الخصائص ١ / ٣٩٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٣٢٦ .

يعني لابدَّ له من شيءٍ يقوم مقام الفاعل ، والمفعول هنا هو ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ولم يقم مقام فاعله ؛ لبقائه على صيغة النَّصب .

وقال أبو بكر بن مجاهد[١] : « قرأ عاصم وحْدَه في رواية أبي بكر ﴿ نُجِّيْ الْـمُؤْمِنِين ﴾ بنون واحدة مشدَّدة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله [والياء ساكنة][٢] . قال : ورُوي عن أبي عمرو (نُجِّي) مُدْغمة . قال : وهذا وَهْمٌ لا يجوز هنا الإدغام ؛ لأنَّ الأُولى متحرِّكة ، والثَّانية ساكنة ، والنُّون لا تُدْغم في الجيم وإنَّما خَفِيت النُّون لأَنَّها ساكنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الكتاب[٣] وهي في اللَّفظ ثابتة ، ومن قال إنَّها مُدْغَمة فقد غَلِطَ » انتهى .

وفي كلام ابن مجاهد نَظَرٌ من وجوه ، أحدها : أَنَّ ما رواه عن أبي بكر وَحْدَه ليس كما قال ؛ لموافقة ابن عامر له من غير خلاف عنه .

والثَّاني : قوله بعد ذلك : ورُوي عن أبي عمرو ... إلخ ، فإنَّه يُوهِمُ أنَّها قراءة أُخرى غير قراءة أبي بكر ، وهي هي ، فما يَرِد عليها يَرِد على الأخرى .

والثَّالث : قوله : لأنَّ الأُولى متحرِّكة ، والثَّانية ساكنة ، وهذا لا مَدْخَل له في منع الإِدغام ، بل له مَدْخَل في ضدِّ ما قصده وهو الإدغام ؛ لأنَّه لا يُدْغم إِلَّا ساكن مسبوق بمتحرِّك ، إِلَّا أنْ يكون حرف لين .

---

(١) السبعة ٤٣٠ .

(٢) تكملة يتم بها ضبط القراءة . انظر : السبعة ٤٣٠ .

(٣) أي : حذفت من المصحف العثماني ، وهي كذلك .

انظر : المقنع ٥٣٣ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٦٥ .

وأمَّا قوله : والنُّون لا تُدْغم في الجيم ، فصحيح إلَّا أنَّا لا نقول هذه القراءة على الإِدغام المذكور ، بل لها أوجه ستأتي إنْ شاء الله تعالى .

وكأنَّ ابن مجاهد قصد الرَّدَّ على من قال بالإِدغام كأبي عبيد وغيره .

واختار أبو عبيد هذه القراءة قال[١] : « هذه القراءة أحبُّ إليَّ ؛ لأنَّا لا نعلم المصاحف في الأمصار كُلِّها كتبت إلَّا بنون واحدة ، ثُمَّ رأيتها في الذي يُسمَّى الإِمام مصحف / عثمان أيضًا بنون واحدة ، وإنَّما قرأها عاصم كذلك [٥٩/أ] اتِّباعًا للخطِّ ، وقد كان بعضهم يَحْمِلُه من عَاصِم على اللَّحن » انتهى . أمَّا ما رجَّح به من الرَّسم فقد اعتذر النَّاس عن حذف النُّون في الإمام . قال الفراء[٢] : « القُرَّاء يقرءونها بنونين ، وكتابتها بنون واحدة ، وذلك لأَنَّ النُّون ساكنة ولا تظهر السَّاكنة على اللِّسان ، فلمَّا خَفِيت حُذِفت » .

وقوله : إنما قرأ عاصم اتِّباعًا للخطِّ ، ليس كذلك ، بل لأنَّه قرأها على مشايخه كذلك . وقد تقدَّم تحرير هذا في قراءة ابن عامر[٣] : ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[٤] ، والله أعلم .

---

(١) انظر قول أبي عبيد في : فتح الوصيد ٤ / ١١١٦ – ١١١٧ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٨٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢١٠ .

(٣) قرأ ابن عامر برفع (قَتْل) ونصب (أَولادَهم) ، وخفض (شركائهم) .

وتقدَّم كلام المؤلف عن هذه القراءة في فرش سورة الأنعام، عند شرح بيتي الناظم (٦٧٠، ٦٧١).

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٠٢ / ب – ٢٠٥ / أ .

(٤) الأنعام : ١٣٧ .

وقد خَرَّجها النَّاس على تخاريج ، أحدها : وهو ما ذهب إليه الفرَّاء وأبو عبيد أنَّ الفعل مسند لضمير المصدر .

قال الفراء[١] : « وقد قرأها عاصم - فيما أعلم - بنون واحدة ونصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كأنَّه احتمل اللَّحن ، لا نعرف له جهة إلَّا تلك ؛ لأَنَّ ما لم يُسمَّ فاعله إذا خلا باسم رَفَعه ، إلَّا أن يكون أضمر المصدر في (نُجِّي) ، فَنُوِي به الرَّفع ، ونَصَب (المؤمنين) ، فيكون كقولك : ضُرِب الضَّرْبُ زيدًا ، ثُمَّ تُكَنيِّ عن الضَّرب فتقول : ضُرِب زيدًا ، وكذلك : نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين » .

وقال أبو عبيد[٢] : « الذي عندنا فيه أَنَّه ليس بلحن ، وله مخرجان في العربية : أحدهما : أنْ يريد (نُنَجِّي) مشدَّدة ، فذكره إلى آخره ، وسيأتي بتمامه .

ثُمَّ قال : والْـمَخْرَج الآخر أن يريد (نُجِّي) فُعِّل[٣] ، فيكون معناه : نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين ، فيكون نصب (المؤمنين) على هذا ، ثم يُرْسِلُ الياء فلا ينصبها » انتهى .

قلت : أمَّا كون المصدر أضمر وأقيم مقام الفاعل فقد ردَّه الناس ردًّا

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢١٠ .

(٢) انظر قول أبي عبيد في : الكشف ٢ / ١١٣ ، ١١٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١١٧ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٧ .

(٣) أي : كونه فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول مسندًا إلى مصدره ، وإسكان يائه تخفيف و« المؤمنين » نصب لأنَّه المفعول الثاني .

انظر : الكشف ٢ / ١١٣ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٠٧ .

عنيفًا من وجهين :

أحدهما : أنَّه لا يُتْرَك المفعول به ويقام غيره معه[١] ، هذا إذا كان غيره مذكورًا ، نحو : ضُرِب الضَّربَ زيدٌ ، فكيف به مضمرًا .

قال [أبو][٢] إسحاق[٣]: « وقال بعضهم المعنى : نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النَّحويين كلِّهم ، لا يجوز ضُرِبَ زيدًا ، تريد : ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا ؛ لأنَّك إذا قلت : ضُرِب زيدٌ ، فقد عُلِم أنَّ الذي ضُرِبَه ضربٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل » .

وقال أبو علي[٤] : « فأمَّا قول من قال : إنَّه يُسْنِد الفعل إلى المصدر ويُضْمِره ؛ لأنَّ الفعل دلَّ عليه ، فذلك مما يجوز في ضرورة الشِّعر ، والبيت الذي أنشدوه :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الْكِلابا[٥]

---

(١) هذا على مذهب البصريين فقد منعوا إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده ، أمّا الكوفيون فجوَّزوا إنابة غير المفعول مع وجود المفعول ، وهي مسألة خلافية .
انظر في هذه المسألة : التبيين ٢٦٨ – ٢٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٩ ، والمحصول في شرح الفصول ١ / ٣٤٨ ، وشرح الرضي ١ / ٨٤ – ٨٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٥ ، وائتلاف النصرة ٧٧ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والصواب إثباته .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢٦ – ٣٢٧ .

(٤) الحجة ٥ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٥) البيت من الوافر ، نسب إلى جرير في اللباب ١ / ١٦٠ ، والموضح ٢ / ٨٦٦ ، والمحصول في شرح الفصول ١ / ٣٥٠ ، والخزانة ١ / ٣٣٨ . ولم أجده في ديوانه ولا في النقائض .
=

لا يكون حُجَّة في هذه القراءة » .

وقال أبو الفتح في خصائصه – في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس[(١)] – : « أجاز أبو الحسن : ضُرِب الضربُ الشديدُ زيداً ، وقُتِل [القتلُ] [(٢)] يوم الجمعة أخاك » . قال[(٣)] : « وهو جائز في القياس وإنْ لم يَرِدْ به الاستعمال » .

ثم أنشد :

.... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْـجِروِ الْكَلَابا

قال : « وهذا من أَقْبَح الضَّرورات ، ومثله لا يُعْتَدُّ أصلًا ، بل لا يثبت إلّا محتقرًا شاذًّا » . قال : « وأمَّا قراءة ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّـي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل » .

=

والبيت من غير نسبة في : تأويل مشكل القرآن : ٥٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، والخصائص ١ / ٣٩٧ ، والإفصاح ص ٩٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥١٨ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ٧٥ ، والفريد ٤ / ٥٠٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٣ / ١٥٠ ، والصفوة الصفية ٢ / ٥٥١ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٦٠ ، والهمع ١ / ١٦٢ .

والجِرْو مثلَّث الجيم : ولد السباع ، ومنها الكلب . وقُفَيْرَة : أم الفرزدق .

والشاهد في البيت : إسناد الفعل المبني للمفعول إلى مصدره المحذوف مع وجود المفعول به (الكلابا) ، والتقدير : لسُبَّ السَّبُّ .

(١) الخصائص ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٢) تتمة من الخصائص ١ / ٣٩٧ .

(٣) أي : ابن جنِّي ، انظر : الخصائص ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

وقال الزَّمخشري(١) : « ومن تَمَحَّل لصحَّته فجعله فُعِّل ، وقال نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين ، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره فمتعسِّفٌ بارد التَّعسُّف » .

/ قلت : وقد أيَّد بعضهم(٢) هذا بقراءة يَزِيد بن الْقَعْقَاع(٣) ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا ﴾(٤) ، أي : لِيُجْزَى الْجَزَاءُ قَوْمًا(٥) ، وليس فيها دليل ، لجواز أن يكون القائم مقام الفاعل الجارَّ والمجرور لا ضمير المصدر . [٥٩/ب]

---

(١) انظر : الكشاف ٤ / ١٦٢ . وهو يريد : أبا عبيد ، كما تقدَّم من كلامه ص ١٨١ .

(٢) منهم أبو عبيد وأبو زرعة والأنباري والسَّخاوي والفاسي وغيرهم .

انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٥ ، وحجة أبي زرعة ٤٦٩ ، والبيان ٢ / ١٦٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١١٧ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٥ .

(٣) هو الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور من أصحاب الطبقة الثالثة ، عرض القرآن على ابن عيَاش وابن عبَّاس وأبي هريرة ، وروى عنه نافع وغيره . توفي سنة اثنتين وثلاثين ومئة للهجرة .

انظر : طبقات ابن سعد ٦ / ٣٥٢ ، وطبقات القراء ١ / ٨٦ - ٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٢٨٧ .

(٤) الجاثية : ١٤ .

وانظر هذه القراءة في : المبسوط ٢٤٧ ، والروضة ٢ / ٩١٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٣ ، والإتحاف ٢ / ٤٦٦ .

(٥) هذا على رأي الكوفيين والأخفش .

انظر : الكافية الشافية ٢ / ٦٠٩ ، والدر المصون ٨ / ١٩٣ .

الثاني مما رَدَّ به النَّاس على هذا الوجه[١] : أنَّه لو كان فعلًا ماضيًا لوجب فتحه[٢] ، والفرض أنَّ ياءه ساكنة .

قال مكِّي[٣] : « فيه بُعْدٌ من وجهين ؛ أحدهما : أَنَّ الأصل أَنْ يقوم المفعول مقام الفاعل دون غيره .

والثاني : أنَّه كان يجب فتح الياء من (نُجِّي) ؛ لأنَّه فعل ماض » .

وقد اعتذر بعضهم عن تسكين الياء بأنَّه قد ورد ذلك ، وأورد قراءة الحسن ﴿ وَذَرُواْ ما بَقِيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾[٤] بسكون الياء .

وأنشد للنَّابغة :

رَدَّتْ علَيْهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ[٥]

---

(١) هذا الوجه الثاني في ردِّ كون المصدر مضمراً قائماً مقام الفاعل .

(٢) أي : فتح آخره .

(٣) انظر : الكشف ٢ / ١١٣ .

(٤) البقرة : ٢٧٨ .

وانظر في قراءة الحسن هذه : القراءات الشاذة ١٧ ، والمحتسب ١ / ١٤١ .

وقد نسبها ابن خالويه إلى أُبَيٍّ . انظر : المصدر السابق في الموضع نفسه .

والعلة في تسكين الياء التخفيف . انظر : التبيان ٥٨٢ ، والدر المصون ٨ / ١٩٢ .

(٥) البيت من البسيط ، من معلقته المشهورة :

يَا دَار مَيَّةَ بالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ ....

قالها في مدح النعمان والاعتذار إليه .

انظر : ديوانه ص ٣٣ ، والكامل ٢ / ٩٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢١ ، وشرح القصائد التسع =

قلت : ومثله قراءة جعفر بن محمد[1] ﴿ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهَالِيۡكُمۡ ﴾[2] .

وقول الآخر :

كَــأَنَّ أَيْــديْهِنَّ بِالْقَــاعِ الْقَــرِقْ
أَيْــدِي جَــوَارٍ يَتَعَــاطَيْنَ الــوَرِق[3]

=

للنحاس ٢ / ٢٨٦ ، وشرح المعلقات للتبريزي ص ٣٥٣ ، والدر المصون ٤ / ٤٠٨ ، والمقاصد الشافية ١ / ٢٣١ .

وأَقَاصيه : أطرافه وما بَعُد منه . ولَبَّده : سكَّنَه بشدَّة وألصقه بالتراب . والوليدة : الأَمَة والخادمة . والثَّأد : الثَّرى النَّدِي .

والشاهد فيه قوله : (أقاصيه) حيث سكَّن ياءه مع أنَّه منصوب بـ(رَدَّت) وكان يجب ظهور الفتحة على يائه لأنَّ الفتحة لا تُسْتثقل على الياء بخلاف الضمَّة . ووجه إسكانها التَّخفيف .

ورواه النَّحاس (رُدَّت) بالبناء للمجهول ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأنَّ قوله (أقاصيه) يكون مرفوعًا في هذه الرواية والضمَّة تستثقل على الياء .

(١) هذه قراءة شاذة نسبت إلى جعفر بن محمد ، بسكون الياء في ﴿ أهاليكم ﴾ .

انظر : المحتسب ١ / ٢١٧ ، والكشاف ٢ / ٢٨٧ ، والمحرر الوجيز ٥ / ١٧٧ ، والبحر المحيط ٤ / ١٠ ، والدر المصون ٤ / ٤٠٧ ، وحاشية الشهاب ٣ / ٢٧٧ ، وحاشية الخضري ١ / ٥٠ .

وقد جاءت في الأصل منسوبة إلى زيد بن علي ، وهو تحريف .

(٢) المائدة : ٨٩ .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما ينسبان لرؤبة .

انظر : ملحقات ديوانه ١٧٩ ، والكامل ٢ / ٩٠٩ ، والمحتسب ١ / ١٢٦ ، والخصائص ١ / ٣٠٦ ، والحماسة للمرزوقي ١ / ٢٩٤ ، والعمدة ٢ / ١٠٠٨ ، والمقتصد ٢ / ١٠٣٨ ، والمقتصد في شرح التكملة ١ / ٢٢٦ ، وأمالي الشجري ١ / ١٥٨ ، وأمالي المرتضى ١/ ٥٦١ ،

=

وإذا كانوا قد سكَّنوا الحرف الصَّحيح في الماضي ، فَلَأن يُسَكِّنوا الحرف المعتلَّ أَوْلى ، فمن تسكينهم للصَّحيح قوله :

إنَّما شِعْريَ قَنْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلانِ[1]

بتسكين « طاء » خُلِطْ ، وهو ماضٍ في دَرْج الكلام غير متَّصل بضمير متكلِّم ولا مخاطب ولا نون إناث ، إلَّا أَنَّ هذا إنَّما يأتي ضرورة ، أو في قليل من الكلام .

= وشرح الكافية للرضي ٥ / ٢١ ، ونضرة الإغريض ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٦٩ ، والخزانة ٨ / ٣٤٧ ، ونظام الغريب في اللغة ص ٢٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ .

القَرِق : الأمْلَس المُسْتوي لا حجارة فيه . والوَرِق : الدراهم .

الشاهد فيه قوله : (أَيْديْهنَّ) حيث سكَّن ياءه في حالة النَّصب ، والقياس فتحها .

(١) البيت لوضَّاح اليماني . وهو من مجزوء الرَّمل . وقد تعدَّدت رواياته .

فجاء : إنما شعري قَنْدٌ ، وجاء (مِلْحٌ) وجاء (شَهْدٌ) .

وروي : إنَّما شِعْرِي قَنْدٌ خُلِطَتْ بالجُلْجُلَان

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

انظر : التهذيب (جلجل) ١٠/ ٤٩١ ، وثمار القلوب ص١١٠، وضرائر الشعر ص ٦٧ ، والدر المصون ١ / ١٠٠ ، واللسان (جلل) ١١ / ١٢٣ ، والمقاصد الشافية ٨ / ١٢٤ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ٣٧ .

والْقَنْد : عسل قصب السُّكر ، وقيل : عصارته . والجُلْجلان : حبُّ السِّمسم .

والشاهد فيه قوله : (خُلِطْ) حيث سكَّن آخر الفعل الماضي الصحيح ، والقياس فيه الفتح ، وإنَّما سُكِّن آخره للضرورة الشِّعريَّة .

الوجه الثاني من تخاريج هذه القراءة أنَّ أصله : نُنْجِي[١] ، فأدغمت النُّون في الجيم ، نقله مكّي عن بعضهم ، قال[٢] : « وهذا لا نظير له ، ولا تدغم النون في الجيم في شيء من كلام العرب لبعد ما بينهما ، وإنّما تعلَّق من قرأ هذه القراءة بأَنَّ هذه اللَّفظة في المصاحف بنون واحدة[٣] ، قال فهذه القراءة إذا قرئت بتشديد الجيم ، وضمِّ النُّون ، وإسكان الياء غير متمكِّنة في العربية » .

وقال النَّحاس[٤] : « هذا القول لا يجوز عند أحدٍ من النَّحويين لِبُعْد النُّون من الجيم ، فلا تُدْغم فيها ، فلا يجوز في ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾[٥] مجَّاء » .

وقال الزَّمخشري[٦] : « النُّون لا تُدْغم في الجيم » .

---

(١) على أَنَّه فعل مستقبل من (أَنْجى يُنْجي) ، ثُمَّ قلبت منه النُّون الثانية جيماً وأدغمت ، وهو ضعيف ؛ لأَنَّ النُّون لا تُدْغم في الجيم لبعد مخرجها .

وهذه قراءة الجمهور .

انظر : الكشف ٢ / ١١٤ ، والتبيان ٥٨٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٥ ، والدر المصون ٨ / ١٩٣ .

(٢) الكشف ٢ / ١١٣ .

(٣) تقدَّم أنَّ المصاحف اتفقت على رسمها بنون واحدة . انظر : ص ١٨٠ . وانظر : المقنع ٥٣٣ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٦٥ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٧٨ .

(٥) الأنعام : ١٦٠ .

(٦) الكشاف ٤ / ١٦٢ .

وقال أبو عبيد[١] : « الذي عندنا أنّه ليس بلحن ، وله مخرجان في العربية، أحدهما : أَنْ يُريد : نُنَجِّي ، مشدَّدة كقوله : ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ ﴾[٢] ، ثُمَّ تُدْغم النُّون الثَّانية في الجيم » .

قلت : وهذا من أغرب الأشياء كيف يجعل الكلمة مشدَّدة الجيم ويستشهد لها أو يُنَظِّر لها بقوله : ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ﴾[٣] ، ثُمَّ يزعم أنّ النُّون الثَّانية أُدْغمت في الجيم ، هذا مالا سبيل إليه ، ولا يَقْدِر أحد من البشر عليه ، وهو أَنْ يُدْغَم حرف في حرف مشدَّد[٤] ؛ لأنّه لا يدغم إلَّا ساكن في متحرِّك ، والجيم الأولى بالضرورة ساكنة لإدغامها في الجيم ، ثُمَّ ادَّعى إدغامها في الجيم كما ادَّعاه غيره ، وإن كان خطأً ؛ لأنَّ الخطب أيسر ؛ إذ يلزم غيره خطأٌ واحدٌ ، وهو إدغامُ نونٍ في جيم[٥] ، ويلزمه هو[٦] خطآن : أحدهما هذا[٧] . والثاني : إدغامٌ في حرف مشدَّد ، وهو مستحيل لما عرفته ، وقد تقدَّم ردُّ ابن

---

(١) انظر في رأي أبي عبيد : تأويل مشكل القرآن ص ٥٥ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ٦٧ ، والكشف ٢ / ١١٣ – ١١٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١١٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٥ .

(٢) الأنبياء : ٨٨ .

(٣) الأنبياء : ٨٨ .

(٤) في قراءة (نُنَجِّي) .

(٥) وهذا لم يجوِّزه أحد من النَّحويين كما ذكره النحاس في إعراب القرآن ٣ / ٧٨ .

(٦) أي : أبو عبيد .

(٧) وهو إدغام النون في الجيم .

مجاهد على القائل بالإدغام ، وتقدَّم معه كلام وبحث[(١)] .

الوجه الثالث : ذكره أبو علي – في الحجة – وغيرُه[(٢)] ، وهو / أَنَّ النُّون [٦٠/أ] أُخْفيت عند الجيم فحسبها الرَّاوي مدغمة في الجيم .

قال أبو علي[(٣)] : « والبيت الذي أنشده :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ ... البيت

لا يكون حُجَّة في هذه القراءة وإنَّما وجهه ما ذكرنا ؛ لأَنَّ الرَّاوي حسب الإخفاء إدغامًا » .

وهذا قد ردَّه مكِّي وغيره[(٤)] ، قال مكِّي[(٥)] : « وقيل : إنّ هذه القراءة على طريق إخفاء النُّون في الجيم . قال : وهذا أيضًا بعيد ؛ لأنَّ الرِّواية بتشديد الجيم ، والإخفاء لا يكون معه تشديد » انتهى .

---

(١) حيث غَلَّط ابن مجاهد من قال بالإدغام واعتبره وَهْمًا . انظر : ص ١٧٩ ، من النص المحقَّق.
وانظر : السبعة ٤٣٠ .

(٢) ممن ذكر هذا أيضًا أبو بكر بن إدريس ، وابن أبي مريم والأنباري والفاسي .
انظر : المختار ١ / ٥٦٨ ، والموضح ٢ / ٨٦٦ ، والبيان ٢ / ١٦٤ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٨ .

(٣) الحجة ٥ / ٢٦٠ .

(٤) وكذلك ردَّه الهمذاني ، حيث قال : « وهذا أيضًا فيه ما فيه ، لأنَّ الإخفاء عَارٍ من التَّشديد ، والقراءة مروية بالتَّشديد ، وَهَبْ أنَّه خفي على الواحد فكيف يخفى على الجميع » . الفريد ٤ / ٥٠٨ .

(٥) الكشف ٢ / ١١٣ .

قلت : قد تقدَّم[١] أنَّ نحو: ﴿ دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءَۢ ﴾[٢]، و﴿ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٣] ، ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾[٤] ، من باب الإخفاء لا الإدغام ، فما قيل به هناك يقال به هنا من عدم التَّشديد ، أو التَّشديد .

وكذا قولهم في ﴿ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٥] ، إِنَّه إخفاء عند الجميع[٦] .

الوجه الرابع : وهو أحسنها أنْ يكون الأصل (نُنَجِّي) بنونين مشدَّدة الجيم كقوله ﴿ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ﴾[٧] ، إلَّا أنّه استثقل توالي مثلين بعدهما مثلان مدغم أحدهما في الآخر فحذف ثاني المثلين الأوَّلين ، نحو : (تَذَكَّر) و(تَنَزَّلُ) .

والأصل : تَتَذكَّر وتَتَنزَّل بتاءين فَحذَفْت أحدهما[٨] .

---

(١) في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين . انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٥٥٩ ، ٥٦٥ ، عند شرح بيتي الناظم (١٥٦ ، ١٥٧) .

(٢) فصلت : ٢٨ .

(٣) مريم : ٢٩ .

(٤) الأعراف : ١٩٩ .

(٥) يوسف : ١١ .

(٦) سبق الحديث عن هذا الحرف في فرش سورة يوسف ، عند شرح بيت الناظم (٧٧٣) .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٦٥ / ب ، ٢٦٦ / أ .

(٧) الأنبياء : ٨٨ .

(٨) هكذا في الأصل وهو من باب الحمل على المعنى ، والمراد الحرف .

وقد تقدَّم ذلك ، وهذا نظير ما قرأ به البزّي [(١)] ﴿ مَا تَنَزَّلُ الملائكةُ ﴾[(٢)] ، والأصل : تَتَنَزَّلُ .

قال أبو جعفر[(٣)] : « لم أسمع في هذا بأحْسَنَ من شيءٍ سمعته من علي بن سليمان قال : الأصل (نُنَجِّي) فحذف إحدى النُّونين لاجتماعهما ، نحو قول الله عز وجل ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[(٤)] الأصل : تَتَفَرَّقوا ، قال : والدَّليل على صحَّة ما قال أنَّ عاصمًا يقرأ ﴿ نُجِّيْ ﴾ بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوّله مَنْ ذكرناه لكان مفتوحًا » .

وقال ابن جني في الخصائص في الباب المشار إليه بعد ما نقلته أَوَّلًا[(٥)] : « فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ، بل لأنَّه عندنا على حَذْف إحدى

---

(١) هو الإمام أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزَّة المكِّيِّ ، مقرئ أهل مكَّة ، ومؤذِّن المسجد الحرام ، من موالي بني مخزوم ، روى القراءة عن ابن كثير ، توفي سنة خمسين ومئتين للهجرة . انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٢٠٠ ، وغاية النهاية ١ / ١١٩ .

وقراءة البزّي بالتَّاء مشدَّدة مفتوحة وصلًا ، بعدها نون مفتوحة وزاي مشدَّدة : (ما تَّنَزَّل) .

انظر : السبعة ٣٦٦ ، والتذكرة ٢ / ٤٨٥ ، والتيسير ١٣٥ ، والعنوان ١١٦ ، والمستنير ٢ / ٢٣٧ ، والإتحاف ٢ / ١٧٤ .

وقد وردت كلمة (البزّي) في حاشية المخطوط وكتب قبلها لعله .

والصواب أنَّ هذه القراءة قرأ بها الحرميان وأبو عمرو وابن عامر ، أي : القراءة بالتَّاء مفتوحة، نظير ما أراد المؤلف التمثيل له . انظر : المصادر السابقة .

(٢) الحجر : ٨ .

(٣) إعراب القرآن ٣ / ٧٨ .

(٤) آل عمران : ١٠٣ .

(٥) وهو « باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » . انظر : الخصائص ١ / ٣٩٨ .

نُونَي (نُنَجِّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾[(١)] أي : تَتذَكَّرون ، ويشهد لذلك أيضًا سُكون لام ﴿ نُجِّيْ ﴾ ولو كان ماضيًا لانفتحت اللَّام إلَّا في الضَّرورة » .

وقال في كتابه المحتسب[(٢)] : « روي عن ابن كثير وأهل مكة ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا ﴾[(٣)] ، يعني : في سورة الفرقان ، قال : وكذلك روى خارجة[(٤)] عن أبي عمرو ، قال : ينبغي أن يكون محمولًا على أنه أراد : ونُنَزِّلُ الملائكة ، إلَّا أنّه حذف النُّون الثَّانية التي هي فاء « نُزِّل » ؛ لإلتقاء النُّونين استخفافًا ، وشبَّهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولهم : أنتم تَفَكَّرون وتَطَهَّرون ، وأنت تريد : تَتَفكَّرون وتَتَطهَّرون .

قال : ونحوه قراءة من قرأ : ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِين ﴾ ، ألا تراه يريد: نُنَجِّي ، فحذف الثَّانية وإنْ كانت أصلًا لما ذكرناه » .

---

(١) الأنعام : ١٥٢ .

(٢) المحتسب ٢ / ١٢٠ – ١٢١ .

(٣) الفرقان : ٢٥ .

(٤) هو خَارجِة بن مصْعَب أبو الحجَّاج الضَّبَعيّ السَّرْخَسي ، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما ، روى القراءة عنه العبَّاس بن الْفَضْل وأبو مُعاذ النَّحوي . توفي سنة ثمانٍ وستين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ٧ / ٣٧١ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٣٢٦ ، وغاية النِّهاية ١ / ٢٦٨ .

قلت : وكان تَنْظير هذه بقوله ﴿ مَانُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[١] ، في سورة الحجر أولى ؛ لأَنَّهما من وادٍ واحدٍ .

وهذا الوجه ذكره أيضًا المَهْدَوي[٢] والزَّمخشري[٣] وغيرهما[٤] ، وأصل الجميع علي بن سليمان ، وهو الأخفش الصغير[٥] .

قال أبو شامة[٦] : « وهو وجه سَديدٌ غريبٌ لا تَعسُّف فيه ، ويشهد له أيضًا حذف إحدى النُّونين من ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾[٧] ،/ ﴿ وتُبَشِّرونَ ﴾[٨] و﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[٩] ، قال : وعجبت من شيخنا أبي الحسن – رحمه الله تعالى – يعني السَّخاوي، كيف لم ينقل هذا التَّعليل في شرحه مع كونه في إعراب النَّحاس، وهو كثير الأخذ منه » انتهى . [٦٠/ب]

---

(١) الحجر : ٨ .

(٢) انظر : شرح الهداية ص ٦١٤ .

(٣) انظر : الكشاف ٤ / ١٦٢ .

(٤) كالنحاس وابن جني وابن الشجري والسخاوي والهمذاني وأبي حيان .
انظر : إعراب القرآن ٣ / ٧٨ ، والمحتسب ٢ / ١١١ ، ١٢١ ، والخصائص ١ / ٣٩٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥١٩ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١١٨ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٠٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٣٥ .

(٥) نقله عنه أبو جعفر النحاس . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٧٨ .

(٦) إبراز المعاني ٣ / ٣٩٢ – ٣٩٣ .

(٧) الأنعام : ٨٠ .

(٨) الحجر : ٥٤ .

(٩) الزمر : ٦٤ .

وقد ظهر من كلام أبي شامة هنا أَنَّ هذه القراءة واضحة التَّخريج ، وكان قبل ذلك غضَّ منها ، وليس له ذلك .

فقال[١] : « وكلُّ هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذَّة وبضرورات شعر ، وكلُّ ذلك مما يشهد بضعف هذه القراءة ، وعجبت ممن يذكرها ويترك غيرها مما هو شائع لغة ونقلًا وموافق خطًّا ، نحو ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾[٢] ، ذكر ابن مجاهد روايةً عن أبي عمرو بياء مضمومة ، وروايةً عن ابن عامر بياءٍ مفتوحة مع كسر الجيم » .

قلت : قد تقدَّم له مثل هذا القول في قراءة هشام[٣] : ﴿ أَفْئِيدَةٌ مِنَ النَّاسِ ﴾[٤] ، وتقدَّم الجواب عن ذلك[٥] ، وهو أنَّ النَّاظم لم يتَّصل له قراءتها، بخلاف هذه الآيات ، فإنَّها رواها .

واختار أبو عبد الله[٦] الوجه الأوَّل ، وهو أن يكون الفعل ماضيًا مسندًا

---

(١) إبراز المعاني ٣ / ٣٩١ .

(٢) الأنبياء : ٣٥ .

(٣) قراءة هشام عن ابن عامر بياء بعد الهمزة ، لغرض المبالغة ، على لغة الإشباع .

انظر : التيسير ١٣٥ ، وجامع البيان ٣ / ١٢٥٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٣٢ ، والدر المصون ٧ / ١١٢ ، والنشر ٢ / ٢٢٨ ، والاتحاف ٢ / ١٧٠ ، والبدور الزاهرة ٢ / ٨ .

(٤) إبراهيم : ٣٧ .

(٥) تقدَّم في فرش سورة إبراهيم ، عند شرح بيت الناظم رقم (٨٠٠) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ١٠ / أ - ب .

(٦) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٨ .

وعلَّل أبو عبد الله اختياره هذا الوجه لوروده في القرآن والشعر .

لضمير المصدر ، وسكنت ياؤه كما سكنت في قراءة الحسن[١] ، فذكرها وأنشد :

هُوَ الْـخَلِيفَةُ فَارْضَوْا ما رَضِيْ لَكُمُ   مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا في حُكْمِهِ جَنَفُ[٢]

يعني بتسكين ياء (رَضِيْ) .

وضعَّف الوجه الأخير ، وهو حذف النُّون الثَّانية بوجهين[٣] : « أحدهما

---

(١) في قوله تعالى : ﴿وَذَرُوا۟ مَا بَقِيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ بتسكين الياء ، وقد مرَّت بنا .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لجرير من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك .

انظر : الديوان ٤٢٧ ، والمحتسب ١ / ١٤١ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٩ ، والضرائر ٦٨ ، وقواعد المطارحة ص ٥٠٠ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٣٧ ، والدر المصون ٢ / ٦٣٧ ، والمغني ٢ / ٨٧٨ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ٣٦ .

والْـجَنَفُ : الميل عن الحقّ .

والشاهد فيه : تسْكين آخر الفعل الماضي في قوله : (رَضِيْ) والقياس فتح آخر الماضي .

ورواية الديوان لا شاهد فيها ؛ إذْ رُوي في الديوان :

هُوَ الْـخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا قَضى لكم   بالحقِّ يَصْدَعُ مَا في قَوْله جَنَفُ

(٣) اللآلىء الفريدة ٣ / ١٨٨ .

وهذان الوجهان قال بهما أبو البقاء العكبري في تضعيف هذا الوجه كذلك . انظر : التبيان ٥٨٣ .

وقد ردَّ المؤلف هذا الاعتراض بقوله : « أمّا كون الثانية أصلًا فلا أثر له في منع الحذف ، ألا ترى أنَّ النَّحويين اختلفوا في إقامة واستقامة : أَيُّ الألفين المحذوفة ؟ مع أنَّ الأولى هي أصل لأنَّها عين الكلمة . وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ؛ لأنَّ الاستثقال باتِّحاد لفظ الحرفين على أيِّ حركة كانا » . الدر المصون ٨ / ١٩٢ .

أنّ النُّون الثَّانية أصل فحذفها بعيد جدًّا ، والثَّاني أَنَّ حركتها مخالفة لحركة النُّون الأولى بخلاف ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾[١] » انتهى .

وهذا الذي رجَّح به ليس بشيء[٢] ؛ لمخالفته جماهير النُّحاة .

وأما ردُّه الوجه الأخير بالوجهين اللَّذين ذكرهما ، فلازمة له في قوله ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا ﴾[٣] من غير فرق ، فإنَّ النُّون الثَّانية أصلية وحركتها مخالفة لحركة الأولى ، فما كان جوابه هناك[٤] كان جوابًا ههنا ، وإلَّا فليستشكل المكان الآخر ، وقد مرَّ له ولم يستشكله البتَّة .

وابن عامر وعاصم بكماله[٥] ، قد فعلا مثل ذلك ، أعني : حَذْف النُّون الثَّانية من قوله ﴿ فَنُنْجِي من نشاء ﴾[٦] في يوسف وشدَّد الجيم .

---

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) وهو كون الفعل (نُجِّيْ) ماضيًا مسندًا لضمير المصدر ساكنة ياؤه .

(٣) الحجر : ٨ .

(٤) عرض أبو عبد الله لقراءة ﴿ ما نُنَزِّلُ الملائكة ﴾ في سورة الحجر ، دون أن يستشكل الاستشكال الذي في هذا الموضع ،

حيث قال أبو عبد الله : « والوجه في قراءة من قرأ ﴿ ما نُنَزِّلُ الملائكة ﴾ بالنُّون وكَسْر الزَّاي ، ونصب (الملائكة) : أنه أسند الفعل إلى الله عز وجل بنون العظمة ... » .

(٥) أي : براوييه شعبة وحفص .

انظر : السبعة ٣٥٢ .

(٦) يوسف : ١١٠ .

وانظر في قراءة ابن عامر وعاصم : السبعة ٣٥٢ ، والتذكرة ٢ / ٤٧٠ ، والروضة ٢ / ٧٢٧ ، والتيسير ١٣٠ ، والبحر ٥ / ٣٥٥ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

إلَّا أنَّها هناك[١] حرَّكا الياء بالفتح فكان فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول و« من نشاء » قائم مقام فاعله ، فأمره واضح جداً . وقد تقدَّم استشكالٌ في قوله :

وَثَانِيَ نُنْجِي احْذِفْ ....[٢]

وجواب عنه[٣] .

ومثله يأتي هنا[٤] ؛ لأَنَّ التَّقدير : وَثَانِيَ نُنْجي احْذِفْ ؛ إذْ لو حُمل على ظاهره لكان المعنى احذف الكلمة كلَّها فلا تَلْفظ بها ، وليس مرادًا قطعًا ، بل هو على حذف المضاف الذي قدَّرته[٥] .

وقدَّم المصنِّف ترجمة (وَحِرْمٌ) على ترجمة (نُنْجِي الْـمُؤْمِنِين) وهي بعدها في التِّلاوة على حسب ما وافقه .

* * *

(١) أي في سورة يوسف في الآية السابقة ، قرآ (فَنُجِّيَ) .

(٢) بعض بيت للشاطبي ضمن نظم الشاطبيَّة ، تقدَّم في فرش سورة يوسف برقم (٧٨٤) ، وتمامه :

.... وَشَدِّدْ وَحَرِّكَا   كَذَا نَلْ وَخَفِّفْ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلَا

(٣) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٧٤ / أ – ب ، ٢٧٥ / أ ، في فرش سورة يوسف ، عند شرح بيت النَّاظم رقم (٧٨٤) .

(٤) أي : في هذه السُّورة ، حيث قال النَّاظم : ونُنْجِي احذف ..

(٥) وهو « ثاني » .

قوله : (وسَكَّنَ) فاعل سَكَّنَ (صُحْبَةٌ) ، ومفعوله (وَحِـرْمٌ) ، فرفعـه على الحكاية ، والواو فيه من نفس التِّلاوة ، تقديره : وسَـكَّنَ صُـحْبَةٌ وَحِـرْمٌ بَيْن كَسْرِ حَائِهِ وَقَصْرِ رَائِهِ ، فعـوَّض « أَلْ » مـن الـضَّمير ، أو حذفـه ، أي : الْكَسْر والْقَصْر منه . ويجـوز أن يكـون المعنـى أَوْقَـع التَّسكينَ بـين هـذين صُحْبَةٌ، ويكون قوله : « وَحِرْمٌ » منـصوبًا تقـديرًا بفعـل مقـدَّر أي : فقـالوا حِرْمٌ، أو فقرءوا حِرْمٌ .

[٦١/أ] قوله : (وَنُنْجِي / احْذِفْ) أي : احذف ثانيه ، ولابدَّ من ذلك ، لما عرفته من قبل ، قوله : (وَثَقِّلْ) أي : ثَقِّلْ جِيمه ، قوله : (كَذِي صِلَا) حـال مـن الفاعل أي : مُشْبِهًا صاحب صِلَا ، أي : تَوَقُّد ، يـشير إلى الـذَّكاء والفطنـة ، وقد مرَّ تفسير هذا غير مرة[1] ، وكأَنَّه أشار هنا بذلك إلى كَدِّ الْقَرِيحة واسْتِفْرَاغ الْوُسْع في تخريج هـذه القـراءة ، أي : كـن في الـذَّكاء والبحـث عـن وجوههـا كـذي صِلَا[2] ، وتَقَدَّم أَنَّه بكسر الصَّاد وفتحها[3] ، والله أعلم .

* * *

(١) سبق في فرش سورة المائدة ، عند شرح بيت الناظم رقم (٦٢٧) ، وفي فرش سورة الأعـراف عند شرح بيت الناظم رقم (٦٩٥) ، وفي فرش سـورة الأنفـال عنـد شرح بيـت النـاظم رقـم (٧٢١) . انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ١٧٥ / أ، ٢١٩/ ب، ٢٣٣/ ب .

(٢) جاء في التهذيب : « الصِّلاء اسـم للوقـود ، وهـو الـصِّلا ، إذا كـسرت الـصَّاد مـددت ، وإذا فتحتها قـصرت ، قالـه الفـراء » . تهـذيب اللغـة (صـلى) ١٢ / ٢٣٩ . وانظـر : الـصحاح (صلى) ٦ / ٢٤٠٣ ، واللسان (صلا) ١٤ / ٤٦٧ .

(٣) أشار المؤلف إلى هذا في فرش سورة الأنعام ، عند شرح بيت الناظم رقم (٦٤٨) . انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٨٩ / ب .

٨٩٢- وَلِلْكُتُبِ اجْمَعْ عَنْ شَذاً وَمُضَافُهَا مَعِي مَسَّنِي إِنِّي عِبَادِيَ مُجْتَلا

أمر بجمع (الْكُتُبِ) من قوله تعالى : ﴿ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[(١)] ، لمن رمز له بالعين المهملة والشِّين المعجمة من « عَنْ شَذًا » - وهم حَفْص والأخوان - فتعيَّن لغيرهم الإفراد[(٢)] .

فالكتاب مفرد ، ولكن أُريد به الجنس فهو كالجمع في المعنى ، والكتاب في الأصل مصدر كَتَبَ[(٣)] ، ثُمَّ يطلق على المكتوب كالبناء على المبني .

وقد اختلف النَّاس في معنى السِّجل[(٤)] ، فقيل : هو كاتبٌ لرسول الله ﷺ . وقيل : بل هو ملك يطوي صحف بني آدم حين تُرْفع إليه .

وعلى هذين فـ« طَيّ » مصدر مضاف لفاعله ، و« للكتاب » أو « للكتب » مفعوله ، وزيدت اللَّام في المفعول تقوية ؛ لأَنَّ العامل فُرِّغ ، والمعنى

(١) الأنبياء : ١٠٤ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة / ٤٣١ ، والمبسوط / ١٨٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٦، والوجيز ٢٥٦ ، والتيسير ١٥٥ ، والعنوان ١٣٢ ، والمستنير ٢ / ٣٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) انظر : اللسان (كتب) ١ / ٦٩٨ .

(٤) انظر : تفسير مجاهد ١ / ٤١٧ ، وتفسير مقاتل بن سليمان ٢ / ٣٧٢ ، وتفسير الطبري ١٧ / ١٠٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢٩ ، وتفسير الثعلبي ٦ / ٣١١ ، والنكت والعيون ٣ / ٤٧٤ ، وتفسير البغوي ٣/ ٢٧١، والكشاف ٤ / ١٦٨ ، وزاد المسير ٥ / ٣٩٥ ، والفريد ٤ / ٥١٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٤٣ ، والدر المصون ٨ / ٢١٠ .

وجاء في تفسير مجاهد والطبري والزجاج أن السِّجل يعني : الرجل بلغة الحبشة .

نطوي السَّماء كما يَطْوي هذا الرجل أو الملك الكتاب ، فالمفرد جنس كما تقدَّم مُغْنٍ عن الجمع .

وقيل[١] : السِّجل هو الصحيفة المكتتبة ، وعلى هذا فالمصدر مضاف لمفعوله ، كقوله : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[٢] ، أي : كطَيِّ الصَّحيفة للكتابة فيها ، أو لأجل المكتوب فيها . فالكتاب إمَّا مصدر على حاله ، وإمَّا واقعٌ مَوْقع المكتوب[٣] .

فإن أُرِيد به المكتوب كان الجمع فيه ظاهرًا ، وإن كان مصدرًا على حاله فالجمع لاخْتِلَاف الأنواع .

---

(١) هذا المعنى الثالث « للسِّجل » .

وهو أصحُّ الأقوال في معنى السِّجل في هذا الموضع عند الطبري ، حيث قال : « وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال السِّجل في هذا الموضع الصحيفة ؛ لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب ، ولا يعرف لنبيِّنا ﷺ كاتب كان اسمه السِّجل ، ولا في الملائكة مَلَك ذلك اسمه » تفسير الطبري ١٧ / ١٠٠ .

(٢) ص : ٢٣ .

وهي في الأصل غير واضحة ، والتصويب من الحجة للفارسي ٥ / ٢٦٤ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٩٤ .

(٣) فيكون التقدير في الأوّل : كطيِّ الصحيفة ليكتب فيها . ويكون التقدير في الثاني : كطيِّ الصحيفة لأجل المكتوب فيها .

انظر في التقديرين : الكتاب الفريد ٤ / ٥١٨ ، ٥١٩ .

قال(١) : « كطيِّ الصحيفة مُدْرِجًا فيها الكُتُب ، أي : لِدَرْج الكتب فيها » . وكذا قال قتادة(٢) : « كَطَيِّ الصَّحيفَةِ فيها للْكُتُب » .

والرَّسم(٣) يحتمل القراءتين ، وهذا كما تقدَّم في قراءتي ﴿ حِرْمٌ ﴾ و﴿ حَرَامٌ ﴾ .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة أربعًا(٤) : ﴿ ذِكْرُ مَن مَّعِىَ ﴾(٥) فتحها حَفْص فقط ، ﴿ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ ﴾(٦) ، فتحها نافع وأبو عمرو ، ﴿ مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ ﴾(٧) ﴿ عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾(٨) فتحها الجميع إلَّا حمزة .

* * *

قوله : « وَلِلْكُتُبِ » مفعول مقدَّم ، ولا يمكن أَنْ يُقْرأ هنا إِلَّا بلفظ

---

(١) القائل هو أبو علي الفارسي ، انظر : الحجة ٥ / ٢٦٤ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٩٤ .

(٢) انظر في قول قتادة : الحجة للفارسي ٥ / ٢٦٤ ، وتفسير ابن زمنين ٣ / ١٦٣ ، والكشف ٢ / ١١٤ ، وإبراز المعاني ٣ / ٣٩٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٤٣ .

(٣) لأنَّها رسمت بغير ألف ، انظر : مختصر التبيين ٤ / ٨٦٧ .

(٤) انظر : السبعة ٤٣٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٧ ، والتيسير ١٥٦ ، والتبصرة ص ٣٨٥ ، والتجريد ص ٢٥٦ ، والاقناع ٢ / ٧٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٦٩ .

(٥) الأنبياء : ٢٤ .

(٦) الأنبياء : ٢٩ .

(٧) الأنبياء : ٨٣ .

(٨) الأنبياء : ١٠٥ .

الجمع؛ لئلَّا ينكسر البيت ، وإن كان فيه تحصيل الحاصل[١] ، واللَّام في « لِلْكُتُب » من نفس التِّلاوة .

و(عَنْ شَذًا) متعلِّق بـ« اجْمَعْ » ، أي : اجْمَعْ ذلك عن طَيِّب الرَّائحة ، أو عن بقية أهل العلم على حسب تفسيريه المتقدِّمين غير مرَّة[٢] ، أو متعلِّق بمحذوف على أنَّه حال من الفاعل ، أي : كائنًا وناقلًا ذلك عن شَذًا ، أو من الجمع المدلول عليه باجمع ، أي : حال كون الجمع كائنًا ومنقولًا عن شَذًا .

قوله : (وَمُضَافُهَا) مبتدأ ، و(مَعِي) خبره ، وما بعده عَطْفٌ عليه حُذِف عاطفه ، و(مُجْتَلَا) [٣] خبر مبتدأ مضمر ، أي : ذلك ظاهرٌ مكشوف ، من قولك : اجْتَلَيْت العروس[٤] .

ويجوز أن يكون (مُضَافُها) مبتدأ ، و(مُجْتَلَا) خبره ، و(مَعِي) وما عُطِف عليه عَطْف بيان للمبتدأ[٥] .

---

(١) من حيث إنَّه لَفَظَ وقَيَّد ، وقد قال في مقدِّمته في البيت السَّابع والأربعين :

.... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

(٢) انظر : ص ١٤ ، ٢٤ .

(٣) ذكر شعلة فيها إعراباً آخر وهو كونها حالًا ، انظر : شرح شعلة ص ٤٤٥ .

(٤) بمعنى : نَظَرْت إليها مَجْلُوَّةً ، أي : ظاهرة بارزة .

انظر : الصحاح (جَلَا) ٦ / ٢٣٠٤ ، واللسان (جَلَا) ١٤ / ١٥١ ، والقاموس (جَلَا) ١٢٧١ .

(٥) انظر : شرح شعلة ٤٤٥ .

وجوَّز / أبو شامة أن يكون صفة له ، قال(١) : « على تقدير : الذي هو كذا وكذا » . يعني يكون التَّقدير : ومُضَافُها الذي معي ، وهذا ليس جائزًا على قول البصريين(٢) ؛ إذْ لا يُحْذَف عندهم من الموصولات إلَّا « أنْ » النَّاصبة بشروط مذكورة في كتب النحو ، ولا يجوز ذلك إلَّا ضرورة ، كقوله : [٦١/ب]

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ(٣)

(١) أي : (مَعِي) وما عطف عليه ، صفة للمبتدأ (مَضَافُها) . انظر : إبراز المعاني ٣/ ٣٩٤ .

(٢) اختلف النحاة في حذف الموصول الاسمي غير الألف واللَّام إذا علم :
فذهب البصريون إلَّا الأخفش إلى المنع مطلقاً وإن ورد فهو مخصوص بالشِّعر، وأَوَّلُوا الآيات، وذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن مالك إلى الجواز ، واحتجُّوا بالقياس والسماع .
قال ابن مالك : « وإذا كان الموصول اسماً غير الألف واللام أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلَّا الأخفش ؛ لأنَّ ذلك ثابت بالقياس والسماع ... » . شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .
وشرط ابن مالك في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر .
انظر في هذه المسألة : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، التذييل والتكميل ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والمغني ٢ / ٨١٥ ، والمساعد ١ / ١٧٨ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٧٨١ - ٧٨٢ ، والهمع ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، وقائله بعض الطائيين وهو غير معروف .
انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣١٤ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٧٠ ، والمغني ٢ / ٨١٦ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٧٨٣ ، والبحر المحيط ١ / ٤٦٦ ، والدر المصون ٢ / ٢٠٣ ، واللباب في علوم الكتاب ٣ / ١٢٦ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٣٠٩ ، وروح المعاني ٢٢ / ١٦٢ .

=

أي : والذي هواه أطاع ، في أبيات أخر ذكرتها وخرَّجتها في غير هذا الموضوع[١] .

=

والشاهد فيه قوله : (وَهَوَاهُ أَطَاعَ) حيث حذف الاسم الموصول ضرورة . وقد دلَّ عليه الأَوَّل .

(١) انظر : الدُّرَّ المصون ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

سورة الحج

٨٩٣- سُكَارَى مَعًا سَكْرَى شَفَا وَمُحَرَّكٌ ... لِيَقْطَعْ بِكَسْرِ اللَّامِ كَمْ جِيدُهُ حَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَفَا » - وهما الأخوان - أنَّهما قرآ ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى ﴾(١) ، في قراءة غيرهما ﴿ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ ﴾ على ما لفظ به من القراءتين(٢) .

وأَنَّ من رمز له بالجيم والحاء المهملة من « جِيدُهُ حَلَا »(٣) - وهما أبو عمرو ووَرْش - أنَّهما قرآ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾(٤) بكسر لام ﴿ لِيَقْطَعَ ﴾ ، فتعيَّن لغيرهما سكونها(٥) .

ويُفْهم السُّكون من قوله : « مُحَرَّكٌ » ؛ لأنَّ ضِدَّ الحركة السُّكون ، ولمَّا كان التَّحريك المطلق هو الفتح لم يكتف به ، بل قَيَّده بالْكَسْر .

* * *

(١) الحج : ٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ص ٤٣٤ ، والمبسوط ١٨٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٩ ، وتبصرة مكي ٢٧٧ ، والتيسير ١٥٦ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٧٠ .

(٣) أهمل الشَّارح ذكر قراءة ابن عامر وشَرْح رمزها الموجود في النَّظم وهو (كَمْ) ، سَهْوًا منه ، والله أعلم .

وقراءة ابن عامر لهذا الحرف كقراءة أبي عمرو وورش ، حيث قرأه بكسر اللَّام أيضًا (لِيَقْطَعْ) .

انظر في قراءته : السبعة ٤٣٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٩ ، والتيسير ١٥٦ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٢ .

(٤) الحج : ١٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

والوجه في قراءتي[1] : « سَكْرى » و« سُكَارى » أنّهما جمعان لسَكْرَان[2] .
فأما سُكَارَى فمطَّرد في سَكْران وبابه ، نحو : كَسْلان وكُسَالى[3] ، وعَجْلان وعُجَالى ، كقوله :

مَرُّوا عُجَالَى فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ   فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمجْهُودَا[4]

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٥٢ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٧٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٦٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٧٢ ، والكشف ٢ / ١١٦ ، وشرح الهداية ٦١٦ ، والموضح ٢ / ٨٧٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٥٠ .

(٢) قال ابن خالويه : « وهما جمعان لسكران وسكرانه » الحجة ص ٢٥٢ .
وقال ابن جني : « يقال رجل سكران وامرأة سَكْرى كغَضْبان وغَضبى . وقال بعضهم : سَكْرانه ، كما قال بعضهم : غَضْبانه ، والأوَّل أقوى وأفصح .
فأمّا في الجميع فيقال: سَكَارى بفتح السين ، وسُكَارى بضمها ، وسَكْرى كصرعى وجَرْحى ». المحتسب ٢ / ٧٢ .

(٣) قال ابن خالويه : « لما كان السُّكْر يُضْعِف حركة الإنسان شبه بكسلان وكسالى ... » . الحجة ص ٢٥٢ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو مجهول النسبة ، وقد أنشده ثعلب غير معزو إلى أحد .
انظر : مجالس ثعلب ١ / ١٥٥ ، وكتاب الشعر ١ / ٧٤ ، والخصائص ١ / ٣١٦ ، وابن يعيش ٨ / ٦٤ ، ٨٧ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤٩٣ ، وقواعد المطارحة ص ٢٤٠ ، والصفوة الصفية ٢ / ٦٠ ، وتذكرة النحاة ٤٢٩ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٧٦ ، والخزانة ١٠ / ٣٢٧ .
وقد ورد في بعض المصادر السابقة برواية (كيف صاحبكم) ، وجاء عند أبي علي الفارسي (مرُّوا سراعاً) .
والشاهد فيه هنا قوله : (عُجَالى) حيث جاء جمعًا لـ« عَجْلان » وهو مطَّرد في فَعْلان .

وقد أجمعوا على هذا الجمع في قوله[١] ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾[٢] .

وأَمّا سَكْرى فوجهه ما ذكر سيبويه قال[٣] : « وقالوا : رَجُلٌ سَكْران وقَوْمٌ سَكْرى ، وذلك أَنَّهم جعلوه كالمَرْضَى .

قال : وقالوا : رجالٌ روْبَى ، جعلوه بمنزلة سَكْرَى . والرَّوْبَى : القوم الذين قد اسْتُثْقِلُوا نومًا » .

قلت : يعني أَنَّهم حملوا فَعْلان على فَعِيل بمعنى مفعولٍ، ذي آفَةٍ وعَاهَةٍ ، جعلوا السُّكْر كالدَّاء والآفة[٤] ، فكما قالوا : مَرِيض ومَرْضَى ، وجَرِيح

---

(١) قال أبو زرعة : « باب فَعْلان يجمع على « فُعَالى » لإجماعهم على قوله : ﴿ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ جمع كسلان ، وكذلك « سكران » جمعه سُكارى ، ويقوِّي هذا إجماعهم على قوله : ﴿ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ ﴾ ، فردُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى » . الحجة ص ٤٧٢ .

(٢) النساء : ١٤٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٤٩ .

جمع « سَكْران » على « سَكْرى » من وجهين :

الأول : ما حكاه سيبويه من قولهم : رَجُلٌ سَكْران وقوم سَكْرى ، فجعلوه كالْـمَرْضَى .

قال ابن جني: « وفَعْلى في التكسير مما يختص به المبتلون كالمرضى والسَّقْمى والموتى والهَلْكى» . المحتسب ٢ / ٧٢ .

الثاني : أَنَّهم جمعوا بناء فَعِل على فَعْلى ، فقالوا : هَرِم وهَرْمى ، وزَمِن وزَمْنى .

وقد حكى سيبويه قولهم : رَجُلٌ سَكِر ، فيكون سَكْرى جمع « سَكِر » .

(٤) قال ابن جني في المحتسب ٢ / ٧٢ : « .. وذلك لأن السُّكْر علَّة لحقت عقولهم ، كما أَنَّ الصَّرْع والجرح علَّة لحقت أجسامهم » .

وجَرْحَى ، وقَتِيل وقَتَلى قالوا : سَكْران وسَكْرَى[١] .

وهذا كما تقدَّم[٢] في توجيه أَسْرى وأُسَارى جمع « أَسِير » في سورة البقرة والأنفال .

والرَّوْبى[٣] : جمع رَوْبان ، وهو من اسْتُثْقِل نَوْمُه كما تقـدَّم ، وهـو أيـضًا الذي سَكِر من شُرْب اللَّبن الرَّائب ، وهـو أيـضًا المُخْـتَلِط مـن كَثْـرَة الـسَّير والتَّعب ، وقال الشاعر :

فأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُـــرٍّ فأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا[٤]

---

(١) قال الفراء : « والعرب تذهب بفاعل وفَعِيل وفَعِل إذا كـان صـاحبه كـالمريض أو الـصَّريع أو الجريح فيجمعونه على الفَعْلى علامة لجمع كـلِّ ذي زَمَانـة وضرر وهـلاك ، ولا يبـالون أكـان واحده فاعلًا أم فَعِيلًا أم فَعْلان .. » معاني القرآن ٢ / ٢١٥ .
وانظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ١٤٢ ، وشرحها لليزدي ١ / ١٤٤ .

(٢) في فرش سورة البقرة ، عند شرح بيت الناظم رقم (٤٦٦) ، وفرش سورة الأنفال عنـد شرح بيت الناظم (٧٢٣) . انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ص ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ٢٣٤ / ب .

(٣) انظـر : تهـذيب اللغـة ١٥ / ٢٥١ ، (روب) ، والـصحاح (روب) ١ / ١٤١ ، واللـسان (روب) ١ / ٤٤١ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لبشر بن أبي خازم .
انظر : ديوانه ص ١٩٠ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، ومعاني الأخفـش ٧٨ ، ومجـالس ثعلـب ١٩١ ، وأدب الكاتب ٨١ ، والمعاني الكبير ٩٣٧ ، والتبصرة والتـذكرة ١ / ٣٢٧ ، والأزهيـة ١٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ١٣١ ، ومختارات ابن الشجري ص ٢٧٥ .
والشاهد فيه هنا قوله : (رَوْبَى) إذ جاء جمعًا لـ(رَوْبان) بمعنى : مَنْ أَثْخَـنَهم الـسَّفر والـسَّير فاسْتُثْقِلُوا نَوْمًا ، أو بمعنى : مَنْ شَرِبوا من اللَّبن الرَّائب فَسَكِروا .

وقيل[١] : سَكْرى ليس جمعًا لسَكْران ، بل جمعًا لسَكِر .

قال أبو علي[٢] : « يجوز أن يجمع سَكْران على سَكْرى من وجه آخر ، وهو أنَّ سيبويه حكى : رَجُلٌ سَكِرٌ ، وقد أجمعوا على جمع هذا البناء على فَعْلى ، فقالوا : هَرِمٌ وهَرْمَى ، وزَمِنٌ[٣] وزَمْنَى وضَمِنٌ[٤] وضَمْنَى ؛ لأنَّه من باب الأَدْواء والأَمْراض التي يصاب بها » .

ويجوز أنْ يكون سَكْرَى صفة مفردة ليست جمعًا[٥] ، كهي في : امرأة سَكْرَى ، وإنَّما وصف بها جمع تكسير كما توصف بها المؤنَّثة[٦] ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِيَ فِيهَا / مَـَارِبُ أُخۡرَىٰ ﴾[٧] ، و﴿ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[٨] ، فإذا تقرَّر ذلك ، [٦٢/أ]

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢١٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٦٧ ، وحجة أبي زرعة ٤٧٢ ، والموضح ٢ / ٨٧٢ ، والفريد ٤ / ٥٢٧ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٩١ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٥٠ ، والدُّر المصون ٨ / ٢٢٥ .

(٢) انظر : الحجة ٥ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) زَمِن : أي مبتلى بيِّن الزَّمانة ، وهي العاهة . انظر : الصحاح (زمن) ٥ / ٢١٣١ ، واللسان (زمن) ١٣ / ١٩٩ .

(٤) الضمن : الذي به ضمانة في جسده من زمانة أو بلاء أو كسر وغيره . انظر : الصحاح (ضمن) ٦ / ٢١٥٥ ، واللسان (ضمن) ١٣ / ٢٦٠ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) قال الفراء : « ولو قيل (سَكْرى) على أَنَّ الجمع يقع عليه التَّأنيث فيكون كالواحدة كان وجهاً، كما قال الله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ ، و﴿ٱلۡقُرُونَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾ ، والناس جماعة فجائز أن يقع ذلك عليهم » معاني القرآن ٢ / ٢١٥ .

وقال الفارسي في الحجة ٥ / ٢٦٧ : « فليس يراد بها المفرد ، إنَّما يراد بها تأنيث الجمع كما أنَّ الباضعة والطائعة ، وإن كان على لفظ الضَّاربة والقائمة ، فإنَّما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤَّنث » .

(٧) طه : ١٨ .

(٨) طه :٨ ، والحشر : ٢٤ .

فـ﴿ النَّاسَ ﴾ اسمُ جمعٍ لجَمْع التَّكْسير ، فوقعت (سَكْرَى) وصْفًا له في المعنى .

وأما كسر اللَّام وإسكانها[(١)] ، فالكسر الأصل[(٢)] ، بدليل أَنَّه إذا لم يتقدَّمها أحد الأحرف الثَّلاثة[(٣)] كسرت ، والإسكان تخفيف ، إجراءً للمنفصل مُجْرى المتَّصل[(٤)] ،

---

(١) أي : وجه كسر اللام وإسكانها في قوله تعالى ﴿ لِيَقْطَعْ ﴾ .

انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ١٧٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٦٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٧٣ ، والكشف ٢ / ١١٦ ، وشرح الهداية ٦١٦ ، والموضح ٢ / ٨٧٤ .

(٢) لأنها لام الأمر ، ولام الأمر الأصل فيها الكسر ، وإسكانها تخفيفًا .

انظر : اللامات ص ٨٩ ، وابن يعيش ٩ / ١٤٠ .

(٣) وهي الفاء ، والواو ، وثمَّ .

انظر : اللامات ص ٨٩ - ٩٠ ، والكشف ١ / ٢٣٤ ، ٣٥ ، وإبراز المعاني ٤ / ٦ ، والمغني ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٤) علَّل الزَّجاجي جواز إسكانها إذا اتَّصل بها واو العطف أو فاؤه .

فقال : « وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كسر اللَّام على الأصل وإسكانها تخفيفًا لأَنَّ الفاء والواو يتَّصلان بالكلمة كأَنَّهما منها ، ولا يمكن الوقوف على واحد منهما » .

ثم قال : « .. فإذا كان قبلها « ثُمَّ » فإنَّ الوجه كسر اللَّام لأنَّ « ثُمَّ » حرف يقوم بنفسه ، ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده ، والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما .. » إلى أن قال : « ... وقد أجاز بعض النَّحويين إسكانها مع « ثُمَّ » أيضًا حملًا على الواو والفاء .. » اللامات ص ٨٩ - ٩٠ .

واختلف في وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف ، فقيل : إنه من باب الحمل على عين « فَعِل » كَفَخِذ وكَبِد وكَتِف ، حيث قالوا فيها : فَخْذ وكبْد وكَتْف ، بإسكان الخاء والباء والتاء

=

فإنَّه اجتمع من ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[1] وزنُ كَتِف ونَمِر ، فسكنت اللَّام كما تسكن التَّاء والميم ، وهذا كما تقدَّم في البقرة[2] من تسكين ﴿ فَهْي ﴾[3] ، و﴿ لهْي ﴾[4] .

وقال أبو شامة[5] : « وذلك نظير ما سبق في أول البقرة في إسكان ﴿ فَهْو ﴾ و ﴿ وَهْو ﴾ و﴿ ثُمَّ هْو ﴾ » انتهى .

وما ذكرته من التَّنظير أولى ؛ لأنَّه تسكين مكسور وما ذكره تسكين مضموم فالتَّنظير بالأَوَّل أتمّ .

* * *

=

تخفيفاً لاجتماع المتحركات ، ويستقبح ذلك فيها مع حرف منفصل ، نحو : ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ فهو إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، وقيل : بل هو رجوع إلى الأصل ؛ لأن لام الطلب الأصالة في السكون .

انظر : الجنى الدَّاني ص ١١٢ ، والمغني ١ / ٢٩٤ – ٢٩٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، ورصف المباني ص ٢٢٨ .

(١) الحج : ١٥ .

(٢) في فرش سورة البقرة ، عند شرح بيتي الناظم (٤٤٩ ، ٤٥٠) .

انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ص ١٨١ ، ١٨٣ .

(٣) البقرة : ٧٤ .

(٤) في الأصل (لَهْو) بالواو ، وهو تصحيف ؛ لأنَّ مراد المؤلف التنظير بالمكسور ؛ لأنَّ الآية من هذا القبيل ، ويؤيِّد هذا تعقُّبه الآتي على أبي شامة .

(٥) إبراز المعاني ٤ / ٦ .

قوله : (سُكَارَى وَسَكْرَى) مفعولان لفعل مقدَّر ، أي : اجْعَل سُكَارَى سَكْرَى مُصْطَحبَيْن في أول هذه السورة . ويجوز أن يكون (سَكْرَى) منصوبًا على إسقاط الخافض ، أي : إقرأ سُكَارَى بِسَكْرَى ، أو : أَبْدِل سُكَارَى بسَكْرَى .

ويجوز أن يكون (سُكَارَى) مبتدأ ، و(سَكْرَى)[1] منصوب بمقدَّر ، أي: قُلْ في كَلِمَتَيْهِما معًا سَكْرَى .

قوله : (شَفَا) جملة مستأنفة ، أي : شفا ذلك من قرأ به . قوله: (وَمُحَرَّكٌ) خبر مقدَّم ، و(لِيَقْطَعْ) مبتدأ ، و(بِكَسْرِ اللَّام) متعلِّق بالخبر ، والضَّمير محذوف ، أي : اللَّام منه ، أو قامت (أل) مقامه ، أي : لامه .

قوله : (كَمْ) منصوب على المصدر ، ومُمَيِّزُها محذوف ، وهي خبريَّة ، والنَّاصب لها مقدَّر ، أي : كَمْ مَرَّةٍ يَزِين ذلك ، ودلَّ عليه قوله : (جِيدُهُ حَلَا)[2] ، وقدَّر[3] أبو عبد الله وأبو شامة نصبه بـ« حَلَا » ، وفيه نظر من حيث تَقدَّم معمولٌ لا يتقدَّم عاملُه ، وتقدَّم البحث فيه مرارًا .

ثُمَّ أخذ يذكر الخلاف في كلمات مناسبة لقوله : (لِيَقْطَعْ) .

---

(١) أعرب شعلة (سكارى) مبتدأ ، و(معاً) حال و(سكرى) خبر ، أي : مقروء سَكْرَى .
انظر : شرح شعلة ص ٤٤٥ .

(٢) مبتدأ وخبر . انظر : شرح شعلة ص ٤٤٥ .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٩٣ ، وإبراز المعاني ٤ / ٦ .

٨٩٤- لِيُوفُوا ابْنُ ذَكْوَانٍ لِيَطَّوَّفُوا لَهُ لِيَقْضُوا سِوَى بَزِّيِّهِمْ نَفَرٌ جَلاَ

أخبر عن ابن ذكوان أَنَّه قرأ ﴿ وَلِيُوفُوا نذورهم وَلِيَطَّوَّفُوا بالبيت ﴾[1] بكسر اللَّام أيضًا ، وأَنَّ من رمز له بكلمة : « نَفَرٌ » ، وبالجيم من « جَلَا » - وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ووَرْش إِلَّا البَزِّيّ - قرءوا ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[2] كذلك ، فتعيَّن لمن لم يذكره في الكلمات الثَّلاث السُّكون[3] .

وتحصَّل من هذا البيت ، ومن البيت قبله أَنَّ القرَّاء على أربع مراتب :

الأولى : للكوفيين والبزِّي وقالون ، وهي إسكان اللَّام في الكلم الأربع .

الثانية : لابن ذَكْوَان ، وهي تحريكها في الكلم الأربع .

الثالثة : لأبي عمرو وهشام ووَرْش ، وهي أَنَّهم أسكنوها مع الواو وحرَّكوها بالكسر مَعَ ثُمَّ .

---

(١) الحج : ٢٩ .

(٢) الحج : ٢٩ .

(٣) انظر في قراءات هذه الحروف : السبعة ٤٣٤ ، والمبسوط ١٨٥ - ١٨٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠ ، والتيسير ١٥٦ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٤ .

الرابعة : لقُنْبُل[١] وحده ، وهي إسكانها مع الواو ، ومع ثُمَّ ، في قوله ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾[٢] ، وكسرها معها في قوله ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾[٣] ، ولم يختلفوا في قوله ﴿فَلْيَنظُرْ ﴾[٤] أنَّه بالإسكان .

فمن سكَّن الكلَّ فلإيثار التَّخفيف في الجميع طردًا للباب ، ومن كسر الكلَّ فلإتيانه بالأصل في الجميع ، ولم يبالِ بالثِّقل[٥] ؛ لكونه [على الأصل] [٦] .

ومن أَسْكَن مع الواو دون « ثُمَّ » ، فلأَنَّ الواو على حرف واحد ، فاتِّصالها أشدُّ من اتِّصال « ثُمَّ » ، لكونها على ثلاثة أحرف ، فهي شديدة / [٦٢/ب] الانفصال ؛ لاستقلالها .

ومن سكَّن مع « ثُمَّ » وكَسَر معها أخرى فباعتبارين ، أمَّا الإسكان فَلِحَمْلِها

---

(١) هو أبو عُمَر ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرْجَة المخزومي المكِّي ، راوي ابن كثير يُلَقَّب بـ« قُنْبُل » ، ويعني : الرَّجل الغليظ . توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٢٤٨ ، والعقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٠٧ ، وغاية النهاية ٢ / ١٦٥ .

(٢) الحج : ١٥ .

(٣) الحج : ٢٩ .

(٤) الحج : ١٥ .

(٥) أي ثقل الكسر .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة ليست في الأصل ، والسياق يقتضيها .

على الواو ، لكونها حرف عطف مُشَرِّكة في الإعراب والمعنى [١] .

وأمَّا التَّحريك فلِلْفَرْق بينها وبين الواو ، من حيث إِنَّها مستقلَّة يوقف عليها ، بخلاف الواو .

وكذلك يُسكِّن مع الواو والفاء من لا يسكِّن مع « ثُمَّ » ، إلَّا أنَّ الفاء أشدُّ اتِّصالًا من الواو ؛ لاتِّصالها لفظًا وخطًّا ، والواو متَّصلة لفظًا منفصلة خطًّا ، فلهذا اتَّفقوا على إسكانها بعد الفاء في قوله ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ [٢] ، ﴿ فَلْيَنظُرْ ﴾ [٣] ، واختلفوا مع الواو ، وثُمَّ ، فإسكانها مع الفاء أحسن لغةً ، ولم يُقْرأ إلَّا به ، ومع « ثُمَّ » أبعد ، ومع الواو متوسِّط [٤] .

فإن قيل : ولم اختلفوا في تحريك الهاء وإسكانها بعد الفاء في قوله تعالى ﴿ فَهْيَ ﴾ [٥] ، وقوله ﴿ وَهْيَ ﴾ [٦] ، ولم يختلفوا في تسكين اللَّام بعدها ؟

فالجواب : أَنَّ الثِّقل في لام الأمر أكثر ؛ لكثرة حروف الكلمة المتِّصلة هي بها ، فناسب الاتِّفاق على التَّخفيف ؛ لشدَّة الثِّقل ، بخلاف الفاء مع

---

(١) انظر : رصف المباني ص ١٧٢ ، والجنى الداني ٤٢٦ ، والمغني ١ / ١٥٨ .

(٢) الحج : ١٥ .

(٣) الحج : ١٥ .

(٤) انظر : اللَّامات للزَّجَّاجي ص ٨٩ ، والكشف ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والموضح ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٩ .

(٥) البقرة : ٧٤ .

(٦) الحج : ٤٨ . هكذا في الأصل ، ولعل الصواب : (فَهْو) لأن الحديث في اتصال الفاء وليس الواو ، إنما جرى اتفاقهم على تسكين اللام مع الفاء .

«هي» و«هو» ، فإنَّ الكلمتين خفيفتان ؛ لقلَّة حروفها ، فلذلك كان للخلاف فيه مجال .

وقد أجمع على الإسكان أيضًا في قوله ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ ﴾[١] ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ ﴾[٢] ، وعلى الكسر في قوله ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ ﴾[٣] ، إنْ قيل بأَنَّها لَامَا أمرٍ ، وإنْ قيل بأنَّها لَامَا عِلَّةٍ ، فلا مانع من التَّسكين لغة . وقد أتقنت ذلك في غير هذا التَّصنيف[٤] .

* * *

قوله : (لِيُوفُوا) مفعول بفعل مقدَّر رافع لـ(ابْنُ ذَكْوَانٍ) ، أي : قَرَأَ لِيُوفُوا بِكَسْر اللَّام ابنُ ذَكْوَانٍ[٥] .

قوله : (لِيَطَّوَّفُوا) مبتدأ، و(لَهُ) خبره ، أي : ليطَّوَّفُوا لابن ذكوان[٦] ، أو يكون مفعولًا ، أي : اقْرَأ لِيَطَّوَّفُوا له كذلك .

قوله : (لِيَقْضُوا) مفعول بفعل مقدَّر رافع لـ(نَفَرٌ) ، أي : قرأ نَفَرٌ سِوَى

---

(١) البقرة : ١٨٦ .

(٢) النور : ٣١ .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

(٤) انظر : الدُّر المصون ٢ / ٢٨٧ .

(٥) الإعراب عند شعلة : (لِيُوفُوا) مبتدأ ، و(ابن ذَكْوَانٍ) خبر ، أي : لِيُوفُوا بِكَسْرِ اللَّام قراءة ابن ذَكْوَان . انظر : شرح شعلة ص ٤٤٥ .

(٦) في الأصل : ليوفوا كابن كذلك . وهو سهو .

بَرِّيِهِمْ لِيَقْضُوا كذلك ، أي : بِكَسْر اللَّام[١] .

قوله : (جَلَا) جملة مستأنفة[٢] ، أي : جَلَا ذلك النَّفَرُ وجه قراءتهم وَكشفُوه لصحَّته ، وأعاد الضَّمير من « جَلَا » مفردًا على « نَفَر » ، اعتبارًا بلفظه لا بمدلوله[٣] ، كما عرفت ذلك في قوله : صُحْبَةٌ تَلَا[٤] ، ونحوه .

٨٩٥- وَمَعْ فَاطِرٍ انْصِبْ لُؤْلُؤًا نَظْم[٥] أَلْفَةٍ وَرَفْعَ سَوَاءً غَيْرُ حَفْصٍ تَنَخَّلَا

أمر بنَصْبِ ﴿لُؤْلُؤًا﴾[٦] ، في هذه السورة وفي فاطر من قوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾[٧] ، لمن رمز له بالنُّون والهمزة من « نَظْمُ

---

(١) أعرب شعلة (لِيَقْضُوا نَفَرٌ) مبتدأ وخبرًا ، والتَّقدير : لِيَقْضُوا قراءة نفر .
انظر : شرح شعلة ص ٤٤٦ .

(٢) وهي نعت لـ(نَفَرٌ) . انظر : شرح شعلة ص ٤٤٦ .

(٣) « نَفَر » لَفْظٌ مفرد ، دالٌّ على من سُمِّي به .

(٤) بعض بيت للشاطبي ضمن الشَّاطبيَّة ، سبق في فرش سورة الرعد ، برقم (٧٩٤) . وتمامه :
وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِيَائِهِ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ تَلَا
انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٧ / أ .

(٥) ضبطت هذه اللفظة - في نسخ متن الشاطبية ، وفي شروحها التي اطلعت عليها - بالرَّفع ، والمؤلف نصَّ على أنها منصوبة على المصدر ، في ص ٢٢٤ .
وانظر في ضبطها : فتح الوصيد ٤ / ١١٢١ ، وشرح شعلة ص ٤٤٦ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٩٣ ، وإبراز المعاني ٤ / ٧ ، وسراج القارئ ص ٢٩٦ ، ومتن الشاطبية ضبط الزُّعْبي ص ٧١ .

(٦) الحج : ٢٣ .

(٧) فاطر : ٣٣ .

أُلْفَةٍ » – وهما عاصم ونافع – فتعيَّن لغيرهما خفضه فيهما[١] .

ثم أخبر عن القرَّاء كلِّهم غير حفص أنَّهم قرءوا ﴿ سَوَاءٌ ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ ﴾[٢] بالرفع ، فتعيَّن لحفص نصبه[٣] .

والوجه في[٤] نصب ﴿ لُؤْلُؤًا) إمَّا عطفه على محلِّ ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ ، كقوله ﴿ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٥] بالنَّصب ، وإمَّا بفعل مقدَّر ، أي : ويُؤْتَوْن لُؤْلُؤًا ، أو يَلْبَسُون ، ونحوه[٦] .

---

(١) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٥ ، ٥٣٤ ، والمبسوط ١٨٥ ، والروضة ٢ / ٧٩٧ ، والتيسير ١٥٦ ، ١٥٧ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٧٨ – ١٣٧٩ ، والوجيز ٢٥٧ – ٢٥٨ ، والمستنير ٢ / ٣٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٢) الحج : ٢٥ .

(٣) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٤) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٦٧ ، والحجة لأبي زرعة ص ٤٧٤ ، والكشف ٢ / ١١٧ – ١١٨ ، والكشاف ٤ / ١٨٤ ، والموضح ٢ / ٨٧٦ ، والتبيان ص ٥٩١ ، والفريد ٤ / ٥٤٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦١ ، والدر المصون ٨ / ٢٥٣ .

(٥) المائدة : ٦ ، وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص .
انظر : السبعة ص ٢٤٢ .

(٦) أورد المؤلف وجهين آخرين في نصبه ، أحدهما : أن يكون معطوفًا على (أساور) لأنَّ « من » مزيدة فيها .
والثاني : أنَّه معطوف على المفعول المحذوف ، والتَّقدير : يُحلَّون فيها الملبوس من أساور ولُؤْلُؤًا . فـ« لُؤْلُؤًا » عطف على الملبوس .
انظر : الدر المصون ٨ / ٢٥٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦١ .

وأمَّا خَفْضه[١] فلِعَطْفِه إمَّا على ﴿ أَسَاوِرَ ﴾ ، أي : وَيُحَلَّوْن فيها من لُؤْلُؤٍ ، واللُّؤْلُؤ يكون حُليًّا ، قال تعالى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُواْمِنْـهُ حِلْيَـةً تَلْبَسُونَهَـا ﴾[٢] ، وإمَّا على ﴿ ذَهَبٍ ﴾ ، يعني : أنَّ الأَسَاوِر رُصِّعَت به ، فصدق أنَّ الأساور من الذَّهب ومن اللُّؤْلُؤ جميعًا[٣] .

/ وهذا يردُّ قول من قال[٤] : إنَّ السوار لا يكون في العادة من اللُّؤْلُؤ ؛ لأنَّا نقول لا يكون من اللُّؤْلُؤ وحْدَه ، بل منه ومن الذَّهب[٥] . [٦٣/أ]

واعلم أنَّ المصاحف اتَّفقت على رسمه هنا بالألف[٦] ، واختلف في فاطر[٧] .

---

(١) انظر في توجيه خفض « لؤلؤ » : المصادر السابقة في توجيه قراءة النصب .

(٢) النحل : ١٤ . وهي في الأصل ﴿ وتستخرجون منه حلية تلبسونها ﴾ وهو سهو . وفي فاطر : ١٢ ﴿ وَتَسْتَخْرِجُواْمِنْـهُ حِلْيَـةً تَلْبَسُونَهَـا ﴾ .

(٣) والتَّقدير : يُحَلَّوْن فيها من أَساور من ذَهبٍ ومن لُؤْلَؤٍ ، أي : منهما ، على معنى أنَّهَا مُرصَّعة .
انظر : المصادر السابقة .

(٤) هو أبو البقاء العكبري ، إذْ منع العطف على ﴿ ذهب ﴾ فقال : « لأَنَّ السُّوار لا يكون من لؤلؤ في العادة ، ويصح أن يكون حلياً » التبيان ص ٥٩١ . وانظر : الدُّر المصون ٨ / ٢٥٤ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣٦١ .
قال أبو حيان : « ... ولؤلؤ بالخفض عطفاً على أساور أو على ذهب ؛ لأن السوار يكون من ذهب ولؤلؤ يجمع بعضه إلى بعض » .
وانظر : معاني الزجاج ٣ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٤٤ .

(٦) انظر : المقنع ص ٣٤٥ - ٣٤٨ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٧٢ - ٨٧٤ .

(٧) فاطر : ٣٣ . وانظر في اختلاف رسمها : المصادر السابقة .
ونقل أبو عمرو الداني أنَّ نافعاً قال : إن الحرف الذي في فاطر (ولؤلؤاً) بألف مكتوبة .

=

فمن نصب هنا فواضح[١] ، ومن خَفَض فادَّعى زيادة الألف كزيادتها بعد واو الجمع ، وهو ضعيف . وقيل[٢] : بل زيدت لمكان الهمزة .

وأمَّا من خَفَض في « فاطر » مع عدم رسمه بالألف فواضح ، ومن خَفْضه مع رَسْمه بالألف فَلِما تقدَّم[٣] ، ومن نصب فيهما مع رَسْمه بالألف فقراءته واضحة أيضًا .

وهذا أدلُّ دليل على أنّ القُرَّاء[٤] إِنَّما يَعْتمِدون على الرِّواية لا على مجرَّد الرَّسم . قال أبو عبيد[٥] : « وهو في الإمام في الحج بأَلف ، وفي فاطر بغير أَلف ، ولولا الكراهة لمخالفة النَّاس لكان اتِّباعُ الخطِّ أحبَّ إليَّ ، فيكون هذا بالنَّصب والآخر بالخفض ، ولكنِّي لا أعرف أحداً أَقْتَدِي به في ذلك » انتهى .

=

كما نقل أن نصيراً زعم أن المصاحف اتفقت على حذف الألف في فاطر .

انظر : المقنع ص ٣٤٧ .

(١) على قراءة النصب ترسم بالألف وتكون القراءة بالنصب موافقة للرسم .

(٢) قال أبو عبيد : « وكان أبو عمرو يقول : « إنما أثبتوا فيها الألف كما زادوها في (كانوا) و (قالوا) ، قال : وكان الكسائي يقول : « إنما زادوها لمكان الهمزة » .

انظر : المقنع ص ٣٤٦ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٧٤ .

(٣) على تأويل زيادتها كزيادتها بعد واو الجماعة .

(٤) في الأصل (القراءة) وهو تحريف .

(٥) انظر في قول أبي عبيد : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٩٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٢٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ٨ .

قلت : يعني كان مقتضى قياس الرَّسم أنْ يَقْرأ هنا بالنَّصب موافقةً للرَّسم ، وهناك بالخفض موافقةً له أيضًا ؛ إذْ لم يُرْسم فيه بألف ، ولكن لم يَفْعل هذا أحدٌ ، أعني أنَّه يَنْصِب هنا ويَخْفِض هناك .

بل القُرَّاء على مَرْتبتَيْن ، إحداهما : نَصْبهما معًا ، وبهما قرأ نافع وعاصم، والثَّانية : خَفْضُهما ، وبهما قرأ الباقون[١] .

وكأَنَّ أبا عبيد لم يَحْفَظ أَنَّه اخْتُلِف فيه في « فاطر » بالنِّسبة إلى رسمه بالألف وعدمها ، وهو خلاف مشهور[٢] ، وفي هذا الحرف قراءات[٣] .

وأمَّا نصب ﴿ سَوَاءً ﴾[٤] فعلى أَنَّه مفعول ثانٍ لـ﴿ جَعَلْنَاه ﴾ ، و﴿ الْعَاكِف ﴾ فاعل به ، ويجوز أن يكون حالًا من الهاء في ﴿ جَعَلْنَاه ﴾ ، و﴿ لِلنَّاس ﴾ هو المفعول الثَّاني ، والتَّقدير : جَعَلْنَاه مُسْتقِرًّا للنَّاس حال كونه

---

(١) انظر في القراءتين : السبعة ص ٤٣٥ ، والمحتسب ٢ / ٧٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٠ ، والتيسير ١٥٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦١ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٢) انظر : المقنع ص ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٧٣ – ٨٧٤ .

(٣) انظر : السبعة ٤٣٥ ، والقراءات الشاذة ص ٩٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦١ ، والدر المصون ٨ / ٢٥٤ – ٢٥٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٣ .

(٤) هي قراءة عاصم في رواية حفص ، انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٢٢٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٧٠ ، والمختار ١ / ٥٧٧ ، وحجة أبي زرعة ٤٧٥ ، والكشف ٢ / ١١٨ ، والموضح ٢ / ٨٧٧ ، والبيان ٢ / ١٧٣ ، والتبيان ٥٩١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٤٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦٢ – ٣٦٣ ، والدر المصون ٨ / ٢٥٧ – ٢٥٩ .

مُسْتَوِيًا فيه العَاكِفُ والبادي ، وكأنَّ هذه حال مقـدَّرة ، ويجـوز أنْ لا تكـون مقدَّرة بمعنى : أنَّا حكمنا بذلك حال جَعْلِنا له مستقرًّا للنَّاس . ويجوز أن يكـون حالًا من الضَّمير المستقرِّ في ﴿ للنَّاس ﴾ ؛ لوقوعه مفعـولًا ثانيًـا ، ومعنـاه كالـذي قبله .

و(الْعَاكِفُ) على ما تقدَّم من رَفْعه بالفاعليَّة ؛ لأنَّ ﴿ سَوَاءً ﴾ في الأصل مصدر وَقَع مَوْقع الصِّفة[١] ، أي : مستويًا فيه العاكف .

وأمَّا رفْعُه فعلى[٢] أنَّه خبر مقدَّم ، و﴿ الْعَـاكِفُ ﴾ و﴿ الْبَـادِي ﴾ مبتـدأ ومعطوف عليه ، والجملة في مَوْضع المفعـول الثَّـاني ، و﴿ للنـاس ﴾ متعلِّـق بالجَعْل[٣] .

* * *

---

(١) أي أنَّه أعمل المصدر عمل اسم الفاعل ، لأنَّ المصادر تقع مواقع أسماء الفاعلين وتعمل عملها.
قال مكي : « والمصدر يأتي بمعنى اسم الفاعل ، فسواء وإن كان مصدرًا فهو بمعنـى مـستوٍ » . مشكل إعراب القرآن ٤٩٠ .

(٢) في الأصل (على) بدون الفاء ، والأنسب ما أثبته للرَّبط بين الشرط وجوابه .

(٣) قال المؤلف : « وأجاز بعضهم أن يكون « سواءٌ » مبتدأ ، وما بعده خبر ، وفيه ضـعف أو منـع من حيث الابتداء بالنكرة من غير مسوغ ؛ ولأنَّه متـى اجتمـع معرفـة ونكـرة جعلـت المعرفـة المبتدأ » . الدر المصون ٨ / ٢٥٧ .
وانظر : البحر المحيط ٦ / ٣٦٢ – ٣٦٣ .
وهذا الوجه الذي ضعَّفه المؤلِّف ، اقتصر عليه أبو زرعة ولم يذكر غيره .
قـال : « وقـرأ البـاقون : « سـواءٌ » بـالرفع عـلى الابتـداء ، و« العـاكف » خـبره » . الحجـة ص ٥٧٥ .

قوله : (وَمَعْ فَاطِرٍ) حال مقدَّم انتصب عن لُؤْلُؤًا ، و(لُؤْلُؤًا) منصوب بـ(انْصِبْ) ، والتَّقدير : وانْصِبْ لُؤْلُؤًا كائنًا مع حرف فَاطِرٍ .

قوله : (نَظْمَ أُلْفَةٍ) منصوب على المصدر ، أي : انْتَظَم ذلك نَظْم أُلْفَـةٍ ، ويجوز أن يكون صفة لِـ(لُؤْلُؤًا) على حذف مضاف ، أي : ذا نَظْمِ أُلْفَةٍ ، وما أحسن ما اتَّفق له ذكر النَّظْم مع اللُّؤْلُؤ .

وأشار النَّاظم – رحمه الله تعالى – إلى الأُلْفَة الحاصلة بين أهل الجنَّة ، [٦٣/ب] كقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ ﴾[(١)] .

قوله : (وَرَفْعَ سَوَاءً)[(٢)] مفعول بفعل مقدَّر ، أي : انْقُل رَفْعَ سَوَاءً ، ثُمَّ بيَّن من رَفَعهُ ، فقال : غَيْرُ حَفْصٍ تَنَخَّل ذلك ، أي : اخْتَار ذلك ، وهو استعارة حسنة ؛ لأَنَّ / المُنْخُل يُرْسل الرَّديء ، فالذي يَنْخُل الدَّقيق يختار أطيبه[(٣)] . وقال أبو شامة[(٤)] : « وَرَفْعَ سَوَاءً : مفعول » .

قوله : (تَنَخَّل) ، أي : غير حَفْص تَنَخَّل ، أي : اختار رَفْعَ سَوَاء ، وكذا

---

(١) الأعراف : ٤٣ .

(٢) ذكر شعلة فيه إعراباً آخر ؛ حيث أعربه مبتدأ أضيف إلى سواء ، و(غير حفص) مبتدأ ثانٍ ، و(تنخَّلا) خبره والعائد محذوف ، أي : تنخَّله غَيْرُ صحاب .
انظر : شرح شعلة ص ٤٤٦ .

(٣) جاء في اللسان : « نَخَل الشيء يَنْخَله نَخْلًا وتَنَخَّلَه وانْتَخَلَه : صَفَّاه واختاره ، وكلُّ ما صُفِّي لِيُعْزَل لُبَابه فقد انْتُخِل وتُنُخِّل ، والنُّخَالة : ما تُنُخِّل منه ... » . ١١ / ٦٥١ (نخل) .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٨ .

قدَّره أبو عبد الله[١] ، وهو لا يجوز عند البصريين[٢] ؛ لما تقدَّم غير مرة .

٨٩٦- وَغَيْرُ صِحَابٍ في الشَّرِيعَةِ ثُمَّ ولْـ ... يُوَفُّوا فَحَرِّكْـهُ لِـشُعْبَةَ أَثْقَلاَ

أخبر عن غير من رمز له بكلمة « صِحَابٍ » - وهو مَنْ عَدا الأخوين وحَفْص - أنَّهم اختاروا رفع ﴿ سَوَاء ﴾ أيضًا في سورة الشريعة ، يعني الجاثية ، يريد قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سواءً مَّحْيَاهُمْ ﴾[٣] ، وتَعَيَّن للأخوين وحَفْص نصبه[٤] .

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ١٩٧ .

(٢) منع البصريون تقديم الفاعل على الفعل لأنَّ الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة ، فكما امتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها امتنع تقديم الفاعل على فعله .

وإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو (زيد قام) وإما فاعلاً بفعل محذوف كما في نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ .

وجوَّز الكوفيون تقدُّم الفاعل على فعله واستدلُّوا بقول الزَّبَّاء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدًا

وأَوَّله البصريون على أَنَّ (مشيها) مبتدأ وخبره محذوف . وتظهر ثمرة الخلاف في التَّثنية والجمع فيجيز الكوفيون الزيدان قام ، ولا يجيزه البصريون .

انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٠ ، المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٩ ، الهمع ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، مجيب الندا ص ٣١٧ - ٣١٨ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) الجاثية : ٢١ .

(٤) انظر في قراءتي الحرف : السبعة ٥٩٥ ، المبسوط ٢٤٨ ، والتذكرة ٢ / ٦٧٦ ، والتيسير ١٩٨ - ١٩٩ ، والعنوان ١٧٤ ، والمستنير ٢ / ٤٤٣ ، والنشر ٢ / ٢٨٣ .

فالأخوان وافقا في هـذه الـسُّورة العامَّـة[١] ووافقـا في الجاثيـة حَفْـصًا . وتَحصَّل من البيتين أَنَّ حَفَصًا ينـصب في الـسُّورتين ، والأخـوان يَرْفَعـان في الحجِّ ، وينصبان في الجاثية ، والباقون يرفعون فيهما .

ثُمَّ أمر بتحريك الواو من قوله ﴿ وَلْيُوَفُّوا ﴾[٢] ، حال كـون فائـه مثقَّلـة لشعبة – وهو أبو بكر – فتعيَّن لغيره تسكين الواو وتخفيف الفاء[٣] .

فأمَّا النَّصب[٤] هنا فعلى الحال من الهاء والميم[٥] في ﴿ نَّجْعَلَهُمْ ﴾ و﴿ مَحْيَاهُمْ ﴾

---

(١) أي جمهور القرَّاء .

(٢) الحج / ٢٩ .

(٣) انظر في القراءتين : الـسبعة ٤٣٦ ، والمبـسوط ١٨٦ ، والتـذكرة ٢ / ٥٥٠ ، والتيـسير ١٥٦ ، والتبصرة ٣٨٧ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٤ .

(٤) أي : نصب (سواءً) في الجاثية .

ويجوز فيه وجه آخر وهو كونه مفعولًا ثانيًا لـ (نَجْعَل) ، والهـاء والمـيم في ﴿ نَجْعَلُهُـم ﴾ هـو المفعول الأول .

و (محياهم) في كلا الوجهين فاعل بـ (سواء) ، لأَنَّ (سواء) بمعنـى مـستوٍ ، والمـصدر يقـع موقع اسم الفاعل . وقد مرَّ هذا في الحج آية (٢٥) ، ص ٢٢٤ .

انظر : معاني الأخفـش ٢ / ٤٧٦ – ٤٧٧ ، والحجـة للفـارسي ٦ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، والكـشف ٢ / ٢٦٨ – ٢٦٩ ، وشرح الهدايـة ص ٧٠٣ ، والموضـح ٣ / ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، والبحـر المحيط ٨ / ٤٧ ، والدر المصون ٩ / ٦٥٠ .

(٥) ويجوز أن يكون حالًا من الضَّمير المستكن في قولـه تعـالى : ﴿ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ . لأَنَّ التَّقـدير : نجعلهم كالذين آمنوا هم .

وإذا أُعرب (سواء) حالاً كان قوله (كالذين) مفعولاً ثانياً ، والعكس .

=

فاعل به ، أي : أَمْ حَسِب المسيؤون أَنْ نَجْعَلَهُم حال كونهم مستويًا مَحْيَاهُمْ ومماتُهُم كالمؤمنين .

وأما الرَّفع(١) فعلى أن يكون ﴿ سواءٌ ﴾ خبرًا مقدَّمًا و﴿ مَحْيَاهُمْ ﴾ مبتدأ مؤخَّر .

ثُمَّ لك في هذه الجملة وجهان(٢) ، أحدهما : [أَنَّها](٣) في موضع نصب على أَنَّها بدل من المفعول الثاني(٤) ، وهو قوله ﴿ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ، ألا ترى أَنَّك

=

انظر : الحجة للفارسي ٦ / ١٧٦ ، وحجة أبي زرعة ص ٦٦١ ، والكشف ٢ / ٢٦٩ ، والموضح ٧ / ١١٦٩ – ١١٧٠ .

(١) أي : الوجه في رفع (سواء) .

انظر : الحجة للفارسي ٦ / ١٧٨ ، وحجة أبي زرعة ص ٦٦١ ، والكشف ٢ / ٢٦٩ ، والموضح ٣ / ١١٧٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧ ، والدر المصون ٩ / ٦٤٩ .

وذُكِر في رفعه وجهٌ آخر ، وهو جعل ﴿ سواء ﴾ مبتدأ ، و﴿ محياهم ﴾ خبره .

انظر : حجة ابن خالويه ص ٣٢٦ ، وحجة أبي زرعة ص ٦٦١ .

وقد ردَّ هذا أبو حيان وتبعه المؤلف ؛ لأَنَّ ﴿ سواء ﴾ نكرة لا مسوِّغ فيها ، وكذلك إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت النَّكرة خبرًا لا مبتدأً ، ولذلك أهمل المؤلف ذكر هذا الوجه هنا .

انظر : البحر المحيط ٨ / ٤٧ ، والدر المصون ٩ / ٦٤٩ .

(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ بالرفع .

(٣) زيادة تستقيم بها العبارة . انظر : الدر المصون ٩ / ٦٤٩ .

(٤) أو في موضع نصب على الحال من الضَّمير المنصوب في قوله تعالى : ﴿ أَنْ نَجْعَلَهُم ﴾ ، أو من الضَّمير المسْتكنّ في قوله ﴿ كالذين آمنوا ﴾ .

انظر : الفريد ٥ / ٥٩٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧ ، والدُّر المصون ٩ / ٦٥٠ .

لو قلت : أن نجعلهم سواءٌ محياهم ومماتهم كان تركيبًا مستقيمًا .

والثاني : أَنَّها مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب .

فالمعنى على الوجه الأول : إمَّا إنكار اسْتِواء الفريقين محيًا ومماتًا ؛ لاختلاف أحوالهم ؛ إذ عاش الْـمُحْسِن على الطَّاعة والْـمُسِيء على المعصية ، ومات أولئك مستبشرين بالرَّحمة وأولئك بالْيَأْس منها ، أو إنكار استوائهم في الممات وإن كانوا مُسْتَوين في الحياة باعتبار استوائهم في الصِّحة والرِّزق[1] .

والمعنى على الوجه الثَّاني[2] : إثبات اسْتِواء محيا الْـمُحْسِنين ومماتهم ، واستواء محيا المسيئين ومماتهم ، أي : كلٌّ من الفريقين يستوي محياه ومماته ، بمعنى أنَّ كلَّ فريق يموت على ما عاش عليه .

وأمّا قراءة[3] أبي بكر ﴿ وَلْيُوَفُّوا ﴾ بالفتح والتَّشديد من « وَفَّى » بالتَّضعيف[4]، ومعناه : التَّكثير ، والمخفَّف يحتمل ذلك وغيره .

---

(١) انظر : الكشاف ٥ / ٤٨٦ ، والكتاب الفريد ٥ / ٥٩٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧ .

(٢) أي : على الاستئناف . انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٢٧٥ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٥ – ٤٧٦ ، والكشف ٢ / ١١٧ ، وشرح الهداية ص ٦١٧ ، والموضح ٢ / ٨٧٨ .

(٤) (وَفَّى) وهو بمعنى (أوفى) أو (وَفَى) ، ولا فرق بينهما في المعنى ، ثلاث لغات فيه .
انظر : الصحاح (وفى) ٦ / ٢٥٢٦ ، والموضح ٢ / ٨٧٨ ، واللسان (وفى) ١٥ / ٣٩٨ ، والدر المصون ١ / ٣١٢ ، ٨ / ٢٦٨ .

وهذا كقراءته في البقرة[١] ﴿ وَلِتُكَمِّلُوا العِدَّة ﴾[٢] ، إلَّا أنَّ النَّـاظم هنـا نصَّ على فتح ما قبل المثقَّل ، ولم يُنبِّه عليه في البقرة ، في قوله :

وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ المِيمَ ثَقَّلَا[٣] ....

وقد أُجْمِع على قراءة أبي بكـر في قولـه تعـالى : ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ﴾[٤]، وعلى قراءة الباقين ﴿ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾[٥] ، ﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ ﴾[٦] .

* * *

قوله : (وَغَيْرُ صِـحَابٍ) ، أي : وتَنَخَّـلَ غَـيْرُ صِـحَابٍ رَفْـعَ سَـوَاء في الشَّريعة ، فحذف الفعل ومفعوله وأبقى فاعله[٧] .

---

(١) التَّشديد قراءة أبي بكر شعبة ، كما نصَّ عليه المؤلف والتَّخفيف قراءة الباقين .

انظـر : الـسبعة ١٧٦ – ١٧٧ ، والمبـسوط ٧٧ ، والتيـسير ٧٩ ، والإقنـاع ٦٠٧ ، والنـشر ٢ / ١٧٤ .

والتَّشديد من كَمَّل يُكَمِّل ، والتَّخفيف من أَكْمل يُكْمِل ، وهما بمعنًى واحد .

انظر : الكشف ١ / ٢٨٣ ، وشرح الهداية ص ٣٨٠ .

(٢) البقرة / ١٨٥، وانظر في قراءته : العقد النضيد : ناصر القثامي ص ٥٢٦ .

(٣) هذا عجز بيت من الشاطبية ، تقدم برقم (٥٠٢) في فرش سورة البقرة ، وتمامه :

وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ دَوَاؤُنَا ....

(٤) النجم / ٣٧ .

(٥) المائدة / ١ .

(٦) البقرة / ٤٠ .

(٧) دَلَّ على هذا الفعل المقدَّر ذلك الفعل المذكور في البيت السابق في قوله :

=

قوله : (وَلْيُوَفُّوا) يجوز أن يكون / منصوبًا بفعل مُقدَّر على الاشتغال[1] [٦٤/أ] وهو أولى لمكان الأمر ، والفاء إمَّا مزيدة وإمَّا عاطفة على مقـدَّر ، وأَن يكـون مبتدأ والجملة الأمرية خبره ، والتَّقدير : فحرِّك واوه ، أو أوقع التَّحريك فيه . وهذا قـد يُوهِم أَنَّ التَّحريك في اللَّام بالكسر كما تقدَّم[2] ذلك في ﴿ لِيَقْطَعْ ﴾ إلَّا أَنَّ هذا التوَّهُّم يرفعه أَنَّه لو كان كذلك لذكره مع إخوانه .

قوله : (أَثْقلَا) حال من مفعول « حَرِّكْهُ » ، أي : حال كونه مُـثَقَّلًا ، والحـال في الحقيقه إِنَّما هي من فائه فكأَنَّه قال : مُثَقَّل الفاء ، وقد تقدَّم نظيره .

٨٩٧- فَتَخْطَفُـهُ عَـنْ نَـافِعٍ مِثْلُـهُ وَقُـلْ   مَعًا مَنْسَكًا بِالْكَسْرِ فِي السِّينِ شُلْشُلاَ

أخبر عن نافع أَنَّه قرأ ﴿ فَتَخَطَّفُهُ ﴾[3] بتحريـك الخـاء بـالفتح وتثقيـل الطَّاء ، وكذلك قال مثله ، أي : مثل ﴿ وَلْيُوَفُّوا ﴾ ، فتعيَّن لغيره القـراءة بـما لفظ به من سكون الخاء وتخفيف الطَّاء[4] .

=

.... وَرَفْع سَوَاءً غَيْرُ حَفْصٍ تَنَخَّلَا

وأعربه شعلة معطوفًا على : غَيْرُ حَفْص . انظر : شرح شعلة ٤٤٦ .

(١) انظر : شرح شعلة ص ٤٤٧ .

(٢) سبق في إعراب البيت (٨٩٣) في أول فرش هذه السُّورة ، انظر : ص ٢٠٦ .

(٣) الحج / ٣١ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٥١ ، والمنتهى ٤٨٨ ، وتبصرة مكي ٢٧٨ ، والتيسير ١٥٧ ، والعنـوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٧ ، وإرشـاد المبتـدي ٤٤٩ ، والإتحـاف ٢ / ٢٧٤ .

ثُمَّ أمر بما رمز له بالشِّين المعجمة مـن « شُلْـشل » – وهمـا الأخـوان – بـأن يقـرأ ﴿ مَنسِكاً ﴾ [(١)] بكسر السين في الحرفين معًا ، فتعيَّن لغيرهما فتحها[(٢)] .

* * *

والوجـه[(٣)] في قـراءة ﴿ فَتَخَطَّفَـهُ ﴾ بالتَّـشديد إمَّـا أن يكـون الأصـل: فَتَخْتَطِفُهُ فأُدْغِمت التَّاء في الطَّاء ، فألقيت حركة التـاء عـلى الخـاء ففتحـت والطاء مكسورة ، فاستثقلت الكسرة عليها ففتحت ، وفيه نظر ؛ فإنَّ الكسرة لا تُسْتَثْقل على الحرف الصحيح .

وإمّا أنْ يكون الأصل : فَتَتَخَطَّفُه ، بتاءين ، فاستُثْقل ، فحذفت إحـدى التَّـاءين ، كـ(تَنَـزَّل) ، و (تَـذَكَّر) وبـابهما[(٤)] ، وهـذا أَوْلى . والوجـه في التَّخفيف أنَّه مضارع خَطِف الثلاثي[(٥)] .

---

(١) الحج / ٣٤ ، ٦٧ .

(٢) انظر : السبعة ٤٣٦ ، والمبسوط ١٨٦ ، والتـذكرة ٢ /   ، والروضـة ٢ / ٨٠١ ، والتيـسير ١٥٧ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٥ .

(٣) انظر : الحجة لابـن خالويـه ص ٢٥٣ ، والمختـار ١ / ٥٧٩ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٢٧٦ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٦ ، والكشف ٢ / ١١٩ ، والموضح ٢ / ٨٧٩ .

(٤) يشير إلى ما كان مبدوءًا بتاءين ، فإنَّه قد يُقْتَصر فيه على تاء واحدة وتحذف الأخرى .

انظر : شرح الرضي على الشافية ٣ / ٢٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٤١ ، والمقاصـد الـشافية ٩ / ٤٦٥ .

(٥) انظـر : الحجـة لابـن خالويـه ص ٢٥٣ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٢٧٦ ، وحجـة أبي زرعـة ص ٤٧٦ ، والكشف ٢ / ١١٩ ، والموضـح ٢ / ٨٧٩ ، والبحـر المحـيط ٦ / ٣٦٦ ، والـدر =

وقال الجوهري[1] : « اخْتَطَفَه وتَخَطَّفَه بمعنًى » . وقال أبو شامة[2] : « وتعسَّف بعضهم في توجيه قراءة نافع وجهًا ذكره الشَّيخ في شرحه ، لا حاجة إليه » .

قلت : يشير إلى الوجه الأوَّل وأَنَّ الأصل تَخْتَطِفُهُ .

والوجه في قراءتي[3] ﴿ مَنْسَكًا ﴾ أَنَّهما لغتان بمعنًى واحد ، وهو صالح للمصدر والزمان والمكان[4] ، والمفتوح[5] هو المقيس ؛ لأَنَّ عين مضارعه

= المصون ٨ / ٢٧٠ .

قال الفارسي : « قالوا : خَطَفَ يَخْطِفُ ، وخَطِفَ يَخْطَفُ ، وهذه أعلى » ، الحجة ٥ / ٢٧٦ .

(١) الصحاح (خطف) ٤ / ١٣٥٢ .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٩ .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ١٢١ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٨١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٧٧ ، حجة أبي زرعة ص ٤٧٦ – ٤٧٧ ، وشرح الهداية ص ٦١٨ ، والموضح ٢ / ٨٧٩ – ٨٨٠ ، والفريد ٤ / ٥٥٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦٨ –٣٦٩ ، والدر المصون ٨ / ٢٧٤ .

(٤) تصاغ هذه الثلاثة من الفعل على وزنين : (مفعَل) بالفتح و (مفْعِل) بالكسر تبعًا لحركة عين المضارع ، فتكون على (مَفْعَل) بالفتح إذا كانت عين المضارع مضمومة أو مفتوحة ، نحو : مَقْعَد ، من قَعَد يَقْعُد ، و (مَرْتَع) من رَتَع يرْتَع .

وتأتي على (مفْعِل) بالكسر إذا كانت عين المضارع مكسورة . نحو : (مَضْرِب) من ضَرَب يضرِب . هذا هو القياس في صياغة اسمي الزمان والمكان والمصدر .

انظر في تفصيل هذا : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٤٤ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨ –١٨٩ .

(٥) أي : (مَنْسَك) .

مضمومة[(١)] ، والكسر غير قياس[(٢)] وله أخوات قياسها الفتح وكسرت ، كالمشْرِق والمغْرِب والمطْلِع[(٣)] .

وقيل[(٤)] : المفتوح مصدر ، والمكسور مكان ، وقال بعضهم[(٥)] : « الفتح للحجاز وأَسَد ، والْكَسْر لنجد » .

وأصل النَّسْك[(٦)] : الغَسْلُ والتَّطْهير ، قال الشاعر :

---

(١) فهو من : نَسَك يَنْسُك ، قال أبو علي الفارسي : « الفتح أولى ؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون مصدرًا أو مكانًا وكلاهما مفتوح العين إذا كان الفعل على : فَعَل يفعُل ... » الحجة ٥ / ٢٧٨ .

(٢) ذكر أبو زرعة أَنَّ بعض النَّحويين جعلها من : « نَسَك يَنْسِك ، فهو مكسور العين فجاء (منْسِك) على القياس لأنَّ عين مضارعه مكسورة » ، حجة القراءات ص ٤٧٧ .
وانظر : الموضح ٢ / ٨٧٩ .

(٣) القياس في المشْرِق والمغْرِب والمطْلِع الفتح ، كما ذكر المؤلف ؛ لأنَّ عين المضارع فيها مضمومة .
فالمشْرِق من : شَرَقَت الشمس تَشْرُقُ شُروقاً وشَرْقاً .
والمغْرِب من : غَرَبَت الشمس تَغْرُبُ غُروباً ..
والمطْلِع من : طَلَعَت الشمس تَطْلُعُ طُلُوعاً ومطْلَعاً ومطْلِعاً .
انظر في ضبطها : اللسان (شرق) ١٠ / ١٧٣ ، و (غرب) ١ / ٦٣٨ ، و (طلع) ٨/ ٢٣٥ .

(٤) قاله الزجاج ، انظر : معاني القرآن ٣ / ٣٤٦ ، وشرح الهداية ص ٦١٨ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٢٤ .

(٥) قاله السَّخاوي والفاسي ، انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٢٥ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ١٩٧ .
ونصَّ الفرَّاء على أنَّ المنْسِك لأهل الحجاز والمَنْسَك لبني أسد . انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٠ .

(٦) انظر : الصحاح (نسك) ٤ / ١٦١٢ ، والمخصص ٩/ ١٦٠ ، اللسان (نسك) ١٠/ ٤٩٩ ، والقاموس (نسك) ٩٥٥ .

ولا يُنْبِتُ المَرْعَى سِبَاخُ عُرَاعِرٍ ولو نُسِكَتْ بِالمَاءِ سَتَّةَ أَشْهُرِ [١]

* * *

قوله : (فَتَخْطَفُهُ) يجوز أن يكون مبتدأً ، و (عَنْ نَافِعٍ) خبره ، أي : كائن عن نافع ، و (مِثْلُهُ) [٢] خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو مِثْلُهُ ، أي : وليُوَفُّوا فيما ذكر من التَّحْريك والتَّثْقيل ، وهذه الجملة مفسِّرة لقوله : فَتَخْطَفُهُ عَن نَافِعٍ .

ويجوز أن يكون « فَتَخْطَفُهُ » مفعولًا بفعل مقدَّر أي : قرأ فَتَخْطَفُه مرويًّا عن نافع ، وعلى هذا فيقرأ « مِثْلَه » بالنَّصب .

قوله : (وَقُلْ) مُضَمَّن معنى اقرأ ، و (معًا) حال من (مَنْسَكًا) ؛ لأَنَّه مكَرَّر فهو في قُوَّة شيئين ، أو [٣] يكون على حذف مضاف ، أي : اقْرأ كَلِمَتَيْ مَنْسَكًا معًا ، و (مَنْسَكًا) [٤] مفعول القول ، و (بِالْكَسْرِ) متعلِّق بـ (قُلْ) ،

---

(١) البيت من الطويل . ولم أقف على قائله .

انظر : أحكام القرآن للجصاص ١ / ١٠٠ ، والصحاح (نسك) ٤ / ١٦١٢ ، والمخصص ٩ / ١٦٠ ، والمحكم (نسك) ٦ / ٤٥١ ، وأساس البلاغة (نسك) ٢ / ٢٦٧ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٢٤ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ١٩٧ ، واللسان (نسك) ١٠ / ٤٩٩ .

ونسبه صاحب التاج (نسك) ٧ / ١٨٧ لنَهْشَل بن حَري .

والبيت أورده المؤلف شاهدًا على مجيء النَّسْك بمعنى الغَسْل والتَّطهير ، في قوله : نُسِكت .

(٢) أو حال كما ذكره شعلة في شرحه ، انظر : شرح شعلة ص ٤٤٧ .

(٣) في الأصل (أنْ) ولا يستقيم المعنى بها ، والصواب ما أثبته .

(٤) كذا قدَّره الفاسي ، انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ١٩٧ .

أي : اقْرأ مَنْسَكًا معًا بِالْكَسْر ، / و (في السِّينِ) متعلِّق بنفس الْكَسْر ، [٦٤/ب] و (شُلْشُلَا) حال من فاعل « قُلْ »، أي : قُلْه خفيفًا[1] . ويجوز أن يكون حالًا من المفعول وهو الظَّاهر ؛ لأنَّ الخِفَّة فيه ، ويجوز أن يكون (مَنْسَكًا) مبتدأ ، و (بِالْكَسْرِ) خبره ، أي : وَقُلْ مَنْسَكًا معًا كائن بِالْكَسْر .

* * *

٨٩٨- وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ وَالْمَضْمُومُ فِي أُذِنَ اعْتَلَى

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٌّ » - وهما أبو عمرو وابن كثير - أنَّهما قرآ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَدْفَعُ ﴾[2] بفتح الياء والفاء وسكون الدَّال في قراءة غيرهما : ﴿ يُدَافِعُ ﴾ على ما لَفَظَ به من القراءتين[3] ، وقَيَّده من قراءة ﴿ يَدْفَعُ ﴾ ، ولو لم يقيِّده لكان مستغنيًا عنه باللَّفظ . قال أبو شامة[4] : « ثُمَّ قَيَّد هذه القراءة بقوله : بَيْن فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ ، يعني سكون الدَّال بين فتح الياء والفاء ، إلاَّ أَنَّ القراءة الأخرى لا تُعلم من ضدِّ هذا القَيْد ، فاحتاج إلى بيانها بقوله : « يُدَافِعُ » ، أيْ : موضع يدافع ، فحذف المضاف للعلم به ، ولم يكن له حاجة إلى تقييد

---

(١) جاء في اللسان (شُلْشُل) ١١ / ٣٦٢ : « رجل شُلْشُل ، بالضَّمِّ : قليل اللحم خفيف » .
وانظر : الصحاح (شلشل) ٥ / ١٧٣٨ ، والقاموس (شلشل) ١٠٢٠ .

(٢) الحج / ٣٨ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٧ ، والمبسوط ١٨٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٢ ، والتيسير ١٥٧ ، والوجيز ٢٥٩ ، والعنوان ١٣٤ ، والمستنير ٢ / ٣٠٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٦ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ١٠ .

قراءة « يَدْفَعُ » ؛ لأنَّه قد لفظ بالقراءتين وكان له أن يقول :

وَيَــدْفَعُ حَــقٌّ فِي يُــدَافِعُ وَارِدٌ   وَفِي أَذِنَ اضْـمُمْ نَـاصِرًا أَنَّـه حَـلَا

وَمِـنْ بَعْـدِ هـذا الْفَـتْحِ فِي تَـا يُقَـاتِلُو   نَ ....

فيتَّصل رمز - أَذِن - في بيت واحد » .

قلت : قوله : إِلَّا أَنَّ القراءة الأخرى لا تُعلم من ضدِّ هذا القيد ، يعني : أَنَّ ضِدَّ الفتح المطلق إِنَّما هو الكسر ، وضِدُّ الفتح الأَوَّل الضَّمُّ ، وضِدُّ الثَّاني الكسرُ ، وضِدُّ السُّكون الحركةُ المطلقةُ الفتحُ ، ولكن لابدَّ مع فتح الدَّال من ألف ؛ فلذلك لم يقتصر على القيدين المذكورين ، وهما الفتح والسُّكون ، بل نصَّ على القراءة الأخرى بلفظها .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون والحاء المهملة من البيت الآتي في قوله : نعم حفظوا[1] ، وهما عاصم وأبو عمرو ، أَنَّهما قرآ[2] ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ ﴾[3] بضَمِّ الهمزة ، فتعيَّن لغيرهما فتحها[4] .

❊ ❊ ❊

(١) هذه العبارة ، وهي من تمام رموز البيت الذي هو بصدد شرحه ، هي جزء من بيت الناظم الآتي بعد هذا برقم (٨٩٩) ، في ص ٢٤٠ .

(٢) فات الشارحَ أن ينبه على قراءة نافع المرموز لها بالهمز في بيت الشاطبي السابق من قوله « اعتلى » ، وهي مما اتفق على نسبته لنافع ، حيث قرأ بضم الهمزة كأبي عمرو وعاصم .

انظر في قراءة نافع وعمرو وعاصم : السبعة ٤٣٧ ، والتيسير ١٥٧ ، والتبصرة ٣٨٨ ، والعنوان ١٣٥ ، والإقناع ٢ / ٧٠٦ ، وسراج القارىء ٢٩٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٦ .

(٣) الحج / ٣٩ .

(٤) انظر في قراءة الباقين : المصادر السابقة .

والوجه في قراءتي[١] ﴿ يَدْفَعُ ﴾ و ﴿ يُدَافِعُ ﴾ أَنَّهما بمعنًى واحد ، فَإِنَّ المفاعلة هنا ليست على بابها[٢] ، بل هي مثل ، عاقبت اللِّص ، وطارقت النَّعل[٣] ، وفيها مبالغة[٤] ليست في قراءة ﴿ يَدْفَعُ ﴾ ، ولكن حسَّن ﴿ يَدْفَع ﴾ كون الفعل صادرًا من الباري تعالى وحده . وقد تقدَّم في البقرة[٥] توجيه القراءتين في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[٦] ، فإنَّ الفعلين مأخوذان من هذين المصدرين[٧] .

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٧٨ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٧ – ٤٧٨ ، والكشف ٢ / ١١٩ – ١٢٠ ، وشرح الهداية ص ٦١٨ ، والموضح ٢ / ٨٨١ – ٨٨٢ .

(٢) لأنّ الفعل من واحد ، وهو الله جل ذكره ، والله جل وعز لا يدافعه شيء ، وهو يدفع عمَّن يشاء ، فالفعل له وحده لا لغيره .

وليس المقصود هنا بالمفاعلة المشاركة ، بل قد يكون « فاعل » للتكرير ، أي : يدفع عنهم مرة بعد مرة وقد يأتي « فاعل » من واحد كما قالوا : عاقبت اللِّص ، وطارقت النَّعل .

انظر : حجة أبي زرعة ص ٤٧٧ – ٤٧٨ ، والكشف ٢ / ١٢٠ ، والموضح ٢ / ٨٨١ ، والدر المصون ٨ / ٢٥١ .

(٣) مطارقة النعلين : خصف إحداهما فوق الأخرى ، ونعلٌ مطارقة ، أي : مخصوفة . اللسان (طرق) ١٠ / ٢١٩ .

(٤) قال الزمخشري : « ومن قرأ « يدافع » فمعناه : يبالغ في الدفع عنهم ، كما يبالغ من يغالب فيه ؛ لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ » . الكشاف ٤ / ١٩٨ .

وقال ابن عطية : « يحسن « يدافع » لأنه قد عزّ للمؤمنين من يدفعهم ويؤذيهم فتجيء مقاومته ودفعه عنهم مدافعة » . المحرر ١١ / ٢٠٤ .

(٥) انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ص ٦٢٩ وما بعدها في فرش سورة البقرة ، عند شرح بيت النَّاظم رقم (٥١٨) .

(٦) البقرة / ٢٥١ .

(٧) وهما « دفْع » و « دفاع » .

فقراءة نافع هنا ﴿ يدافع ﴾ موافقة لقراءته هناك ﴿ دِفَاع ﴾ ، وقرأه ابن كثير وأبو عمرو ﴿ يَدْفَع ﴾ مُوافَقَةً لقراءتهما ﴿ دَفْع ﴾[١] .

وأَمَّا الباقون فقرءوا هنا ﴿ يُدَافِعُ ﴾ وفي البقرة ﴿ دَفْع ﴾ كأَنَّهم جمعوا بين اللُّغتين لِتَقارُب المعنى .

والوجه في قراءة[٢] (أُذِن) – على ما لم يُسَمَّ فاعله – الاختصار والعلم بالفاعل ، وهو الله تعالى ، وهو جارٍ على كلام العظماء .

وفي قراءة (أَذِن) – على ما سمِّي فاعله – التَّصريح بالآذِن ، وهو ضمير الباري تعالى ، لتقدُّم ذكره الكريم في قوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ ﴾[٣] ، والمعنى : أَذِن [اللهُ][٤] لهم في القتال بسبب ظُلْم الكافرين إِيَّاهم .

* * *

---

(١) وجه الموافقة من حيث إنَّ كلَّ قارئ وافق أصله ، فجاء بالمصدر على وفق فعله .
فـ « دِفَاع » مصدر « يُدَافِع » ، و « دَفْع » مصدر « يَدْفَع » .
انظر : البحر المحيط ٢ / ٢٦٩ – ٢٧٠ ، ٦ / ٣٧٣ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٤ ، ٨ / ٢٨١ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : المختار ١ / ٥٨١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨٠ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٨ ، والكشف ٢ / ١٢٠ ، وشرح الهداية ٦١٩ ، والموضح ٢ / ٨٨٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٣) الحج / ٣٨ .

(٤) زيادة يستوحيها المعنى والتقدير. انظر : الموضح ٢ / ٨٨٢ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٦٢ .

قوله : (ويَدْفَعُ) مبتدأ ، و (حَقٌ) خبره ، ويجوز أن يقدَّر مضاف قبل المبتدأ ، أي : وقراءة يَدْفَع حَقٌّ ، ويجوز أن لا يقدَّر ، أي : نفس هذا اللَّفظ / حَقٌّ لثبوته لفظًا ومعنًى ، روايةً ودرايةً . [٦٥/أ]

ويجوز أن يكون « يَدْفَعُ » مفعولًا ، و « حَقٌّ » فاعلًا على حذف مضاف ، أَي : وقرأ أُولُو حَقٍّ يَدْفَعُ .

قوله : (بَيْنَ فَتْحَيْهِ) يجوز أن يكون حالًا ، و (سَاكِنٌ) فاعل به ، أي : كَائِنٌ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ ، ويجوز أن يكون (بين) خبرًا مقدَّمًا ، و (سَاكِنٌ) مبتدأ، والجملة أيضًا حال ، ويجوز أن يكون « يَدْفَع » مبتدأ و« يُدَافِعُ » خبره، على حذف مضاف ، أي : ويَدْفَع في مَوْضِع يُدَافِع ، و (حَقٌّ) خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو حقٌّ ، و (بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ) على ما تقدَّم من الوجهين ، وتكون الجملتان معترضتين ، ويجوز أن يكون (يُدَافِع)[1] مفعولًا بفعل مقدَّر ، أي : وقرأ الباقون يُدَافِع .

قوله : (والْـمَضْمُومُ) مبتدأ ، و (اعْتَلَى) خبره ، و (فِي أَذِنَ) حال ، أي: اعْتَلَى حال كونه في أَذِن ، وذلك المضموم هو الهمزة .

ومعنى قوله : « اعْتَلَى » إشارة إلى ما ذكرته من أَنَّه جارٍ على كلام العظماء الرفيعين المحلّ . ثُمَّ ذكر تمام الرَّمز :

---

(١) قال فيه شعله : نصب على الظرفية حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

انظر : شرح شعلة ص ٤٤٨ .

٨٩٩- نَعَمْ حَفِظُوا وَالْفَتْحُ فِي تَاْيُقَاتِلُو ... نَ عَمَّ عُلاَهُ هُدِّمَتْ خَفَّ إِذْ دَلاَ

قد تقدَّم أَنَّ (نعم حفظوا) تمام رمز « أَذِن » .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمه « عَمَّ » والعين المهملة من « عُلَاه » ، وهم نافع وابن عامر وحَفْص - أَنَّهم قرءوا ﴿ يُقَـٰتَلُونَ ﴾[1] بفتح التَّاء ، فتعيَّن لغيرهم كسرها[2] .

وحصل من مجموع قراءتي ﴿ أُذِنَ ﴾ و ﴿ يُقَاتَلُون ﴾ أربع قراءات :

الأولى : ﴿ أُذِن للذين يُقاتَلون ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله فيهما ، لنافع وحَفْص .

الثَّانية : ﴿ أَذِنَ للذين يُقَاتِلون ﴾ على ما سمِّي فاعله فيهما ، للأخوين وابن كثير .

الثالثة : ببناء الأَوَّل للمفعول والثَّاني للفاعل لأبي عمرو وأبي بكر[3] .

الرابعة : عكس هذه ، أي : ببناء الأَوَّل للفاعل ، والثَّاني للمفعول لابن عامر[4] .

* * *

---

(١) الحج / ٣٩ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٧ ، والغاية ١٠٣ ، والتيسير ١٥٧ ، وتبصرة مكي ٢٧٨ ، والتجريد ٢٥٨ ، وإرشاد المبتدي ٤٥٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ ، والبدور الزاهرة ٢ / ٩٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٦ .

(٣) فتكون (أُذِن للذين يُقَاتِلون) .

(٤) فتكون (أَذِن للذين يُقَاتَلون) .

والوجه[١] في (يُقَاتِلُون) مبنيًّا للفاعل على معنى : يريدون أن يقاتلوا ، وفي (يُقَاتَلُون) مبنيًّا للمفعول على معنى : أَنَّ الكفار قَاتَلُوهم ، ويقال : إِنَّها أَوَّل آية نزلت في إباحة القتال[٢] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالألف والدَّال المهملة من « إِذْ دَلَا » – وهما نافع وابن كثير – أَنَّهما قرآ ﴿ لَهُدِمَتْ ﴾[٣] بتخفيف الدَّال ، فتعيَّن لغيرهما تثقيلها[٤] .

فالتَّثقيل يفيد التَّكرير ، وهو مناسب لمتعلَّقه[٥] فإنَّها متكثِّرة ، والتَّخفيف

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٥٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨١ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٨ – ٤٧٩ ، والكشف ٢ / ١٢٠ – ١٢١ ، والموضح ٢ / ٨٨٢ – ٨٨٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٣ – ٣٧٤ ، والدُّر المصون ٨ / ٢٨١ – ٢٨٢ .

(٢) انظر : معاني الزجاج ٣ / ٣٤٩ ، والتفسير الكبير للطبراني ٤ / ٣٤٤ ، وأسباب النزول للواحدي ص ٥٠٣ ، والكشاف ٤ / ١٩٩ ، وزاد المسير ٥ / ٤٣٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٤ ، والبداية والنهاية ٣ / ١٦٤ .

(٣) الحج / ٤٠ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٢ ، والروضة ٢ / ٨٠٣ ، والتيسير ١٥٧ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٨٢ ، والمستنير ٢ / ٣٠٨ ، والإقناع ٢ / ٧٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٥) وهو : صوامع وبِيَع وصَلَوات ومَسَاجد .

قال مكي : « .. وقرأ الباقون بالتَّشديد ليخلصوا الفعل إلى التكثير لكثرة الصوامع والبِيَع والصَّلوات والمساجد ، فالتَّشديد الذي يدل على التكثير أولى وهو الاختيار لكثرة ما دفع الله من الهدم » . الكشف ٢ / ١٢١ .

=

يحتمل ذلك وغيره[١] .

* * *

قوله : (نَعَمْ) حرف جواب لسؤال مقدَّر ، كأنَّ قائلًا قال : هل رَوَوْا ذلك عن ثِقَاة وحَفِظُوه عن مشايخهم ؟ فقال : نعم حَفِظُوا ذلك ورَوَوْه كما سَمِعُوه ، فالضَّمير يعود على القُرَّاء ، فكان (حفظوا) تأكيدًا لمعنى نعم ، كقولك لمن قال لك : هل قام زيد ؟ : نعم قام زيد ، وكان إتيانك بنعم كافيًا .

قوله : (والفتح) مبتدأ ، و (في تا) متعلِّق به ، و (عمَّ عُلَاهُ) جملة فعلية خبره ، أي : شَمِلَ عُلَا الفتحِ كلَّ من رَواه ، ويجوز أن يكون (في تَا) خبر المبتدأ ، أي: الفتْحُ كَائِن في هذا الحرف ، وعمَّ عُلَاه إمّا مستأنف للثَّناء، وإمَّا حال على إضمار « قد » عند قوم . قوله : (هُدِّمَتْ) مبتدأ ، و (خَفَّ) خبره ، و (إذْ) ظرف له ، و (دَلَا) في موضع خفض بإضافة الظَّرف إليه ، والتَّقدير : خَفَّ في وقت ظهوره ووضوحه ، وقد تقدَّم أنَّ معنى (دَلَا) أخرج دلوه ملأى[٢] ، فكَنَّى بذلك عن ظهور هذه القراءة ووضوحها .

=

وقال ابن أبي مريم : « والوجه أن التَّفعيل يختصُّ الكثرة ، فاختير ههنا لأَنَّ الصَّوامع جمع » . الموضح ٢ / ٨٨٣ .

(١) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ص ٢٥٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٧٩ ، والكشف ٢ / ١٢١ ، والموضح ٢ / ٨٨٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٥ .

(٢) تقدَّم معناه في غير موضع . انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ٢٦٧ . والعقد النضيد (خ) ٢ / ١٥٤ / ب ، ٢٥٦ / أ ، ٢٦٣ / ب ، ٢٦٩ / ب .

=

٩٠٠- / وَبَصْرِيٌّ اهْلَكْنَا بِتَاءٍ وَضَمِّهَا يَعُدُّونَ فِيهِ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلاَ [٦٥/ب]

أخبر عن البصري – وهو أبو عمرو – أَنَّه قرأ ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْتُهَا ﴾[١] بتاء مضمومة ، في قراءة غيره[٢] ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ على حسب ما لَفَظ به .

ثم أخبر عمن رمز له بالشِّين المعجمة والدَّال المهملة من « شَايَعَ دُخْلُلَا » – وهم الأخوان وابن كثير – أَنَّهم قرءوا ﴿ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا يَعُدُّونَ ﴾[٣] بالغيبة، فتعيَّن لغيرهما الخطاب[٤] .

❊ ❊ ❊

=

في فرش سورة البقرة بيت الناظم رقم (٤٦٢) ، وفي فرش سورة النساء بيت الناظم رقم (٥٩٨) ، وفي فرش سورة هود بيت الناظم رقم (٧٦٠ ، ٧٦٦) ، وفرش سورة يوسف عند بيت الناظم رقم (٧٧٧) .

وانظر في معنى (دَلَا) : الصحاح (دلو) ٦ / ٢٣٣٩ ، واللسان (دلا) ١٤ / ٢٦٥ ، والقاموس (دلو) ١٢٨٣ .

(١) الحج / ٤٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٨ ، والمبسوط ١٨٧ ، والمنتهى ٤٩٠ ، والروضة ٢ / ٨٠٤ ، والتيسير ١٥٧ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٨٠ ، والإتحاف ٢ / ٢٧٧ .

(٣) الحج / ٤٧ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤٣٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٣ ، والتيسير ١٥٨ ، والوجيز ٢٦٠ ، والتبصرة ٣٨٩ ، والعنوان ١٣٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

والوجه[١] في قراءة (أَهْلَكْتُهَا) بتاء المتكلِّم حمْلُه على ما سبق من قوله ﴿ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ﴾[٢] وعلى ما يأتي من قوله ﴿ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا ﴾[٣] .

وفي قراءة ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ التَّعظيم والتَّفخيم ، ولموافقة ما كثر من قوله ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ ﴾[٤] ، ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[٥] ، إلى غير ذلك من النظائر ، والرَّسم[٦] يحتمل القراءتين .

والوجه في قراءة[٧] (يَعُدُّونَ) بالغيب ، حَمْلُه على ما تقدَّم من قوله ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾[٨] ، ويؤيِّد ذلك قراءة الحسن[٩] : (مِمَّا يَعُدُّونَ يَا مُحَمَّد) .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٥٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨١ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٩ – ٤٨٠ ، والكشف ٢ / ١٢١ – ١٢١ ، وشرح الهداية ٦١٩ ، والموضح ٢ / ٨٨٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٦ .

(٢) الحج / ٤٤ .

(٣) الحج / ٤٨ .

(٤) الإسراء / ١٧ .

(٥) الأعراف / ٤ .

(٦) حيث رسمت (أَهْلكنها) بغير ألف . انظر : مختصر التبيين ٤ / ٨٧٩ .

(٧) انظر : معاني القراءات ٢ / ١٨٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨٣ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٠ ، والكشف ٢ / ١٢٢ ، والموضح ٢ / ٨٨٥ .

(٨) الحج / ٤٧ .

(٩) هي قراءة شاذة لم أعثر عليها في كتب الشواذ التي اطلعت عليها .
وهي مذكورة في : الحجة للفارسي ٥ / ٢٨٣ ، والكشف ٢ / ١٢٢ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ٢٠٠ .

وفي الخطاب[١] الْحَمْلُ على عموم المخاطبين ، بخلاف قراءة الغيب فإنَّها مقتصرة على الإخبار عن الكفَّار .

❋ ❋ ❋

قوله : (وَبَصْرِيٌّ) يجوز أن يكون فاعلًا بمضمر ، و (أَهْلَكْنَا) مفعوله ، أي : وقَرَأَ بَصْرِيٌّ أَهْلَكْنَا بِتَاءٍ مَضْمُومة ، ويجوز أن يكون مبتدأ على حذف مضاف ، أي : قراءةُ بَصْرِيّ أهلكنا ، (بتاء) خبره ، ويكون « أَهْلَكْنَا » مفعولًا بذلك المصدر المقدَّر[٢] ، وفيه ضعف عند البصريين[٣] .

قوله : (وَضَمِّهَا) عَطْف على « تَاءٍ » ، أي : وبضمِّ التَّاء . ويجوز أن يقرأ:

---

(١) أي : والوجه في قراءة الخطاب ، ومتى اجتمع الخطاب والغيبة غُلِّب الخطاب ؛ لأنَّه أعم وأشمل .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٨٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٨٠ ، والكشف ٢ / ١٢٢ ، والموضح ٢ / ٨٨٥ – ٨٨٦ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٦٨ .

(٢) وهو : قراءة .

(٣) أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمرًا مطلقًا ، فأَجازوا : مُرُوري بزيدٍ حَسَنٌ ، وهو بعمرو قبيح، فـ (بعمرو) عندهم متعلِّق بـ (هو) . ومنع جمهور البصريين إعماله مضمرًا في المجرور والظَّرف وغيرها . وأجاز أبو علي والرّماني وابن جني إعماله في المجرور فقط ، وأجاز جماعة إعماله في الظرف كذلك .

انظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٧ ، والمساعد ٢ / ٢٢٦ ، المقاصد الشافية ٤ / ٢٢٥ – ٢٢٦ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٤٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٢ ، والهمع ٥ / ٦٥ – ٦٦ ، ومجيب الندا ص ٤٦٩ .

وضَمِّها ، نصبًا على المعيَّة ، والعامل مقدَّر كما تقدَّم تحريره ، وهو أَنَصُّ في المعنى . ونظيره : مررت بزيدٍ وعمرًا ، فإنَّ النَّصب يُعيِّنُ المعيَّة ، والجرُّ يحتمِلُها .

قوله : (يَعُدُّونَ) مبتدأ ، و(فِيهِ) خبره ، (الْغَيْبُ) فاعلٌ به[(١)] ، ويجوز أن يكون « فيه » خبرًا مقدَّمًا ، « الْغَيْبُ » مبتدأ ، والجملة خبر « يَعُدُّونَ »، و(شَايَعَ) على الوجهين[(٢)] ، إمّا مستأنف ، أو خبر ثانٍ ، أو حال ، ويجوز أن يكون « شَايَعَ » خبر « يَعُدُّونَ » ، و« فِيهِ الْغَيْبُ » حال .

ومعنى الدُّخْلُل[(٣)] : الْـمُدَاخِل ، أي : المناسب لما تقدَّم من قوله: ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ ﴾[(٤)] ، وقد تقدَّم غير مرة[(٥)] .

---

(١) أي : فاعل الجارّ والمجرور ، وهو قوله : (فيه) .

(٢) اعتبار الوجهين من حيث كون الجملة (شَايَعَ) لها محل من الإعراب أو ليس لها محل من الإعراب .

(٣) الدُّخْلُل والدُّخْلَل ؛ الْـمُدَاخِل الـمُبَاطن ، ودخَيل الرَّجل : الذي يُدَاخِله في أموره كلِّها ، فهو له دخيل ودُخْلُل . وفلان دُخْلُل فلان ودُخْلَلُه إذا كان بطانَتَهُ وصاحبَ سرِّه .
انظر : تهذيب اللغة (دخل) ٧ / ٢٧٢ ، واللسان (دخل) ١١ / ٢٤٠ – ٢٤١ .

(٤) الحج / ٤٧ .

(٥) سبق في فرش سورة البقرة ، في بيت الناظم رقم (٤٦٣) ، وفي فرش سورة آل عمران ، بيت الناظم رقم (٥٧٣) ، وفي فرش سورة النحل في بيت الناظم (٨١٥) .
انظر : العقد النضيد : ناصر القشامي ٢٨١ . والعقد النضيد (خ) ٢ / ١٣٧ / أ ، ٣ / ١٨ / أ .

٩٠١- وَفِي سَبأٍ حَرْفَانِ مَعْهَا مُعَاجِزِيـ ـنَ حَـقٌّ بِلاَمَـدٍّ وَفِي الْجِـيمِ ثَقَّـلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٌّ » - وهما ابن كثير وأبو عمرو - أَنَّهما قرآ في سبأ ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَجِّزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾[(١)] ﴿ وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَجِّزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾[(٢)]، مع حرف هذه السورة أيضًا ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَجِّزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[(٣)]، الأحرف الثَّلاثَةَ بالقصر وتشديد الجيم، فتعيَّن لغيرهما المد وتخفيف الجيم[(٤)].

فقراءة غيرهما مفهومة من القَيْد ومن لفظه بها كذلك، فهو من باب التَّوكيد.

واختلف الناس في توجيه[(٥)] القراءة الأولى، فقيل[(٦)]: معناها ينسبون

---

(١) سبأ / ٥ .

(٢) سبأ / ٣٨ .

(٣) الحج / ٥١ .

(٤) انظر في قراءات هذا الحرف: السبعة ٤٣٩، والتذكرة ٢ / ٥٥٣، والروضة ٢ / ٨٠٥، والتيسير ١٥٨، والعنوان ١٣٥، وإرشاد المبتدي ٤٥٠، والإقناع ٢ / ٧٠٧، والإتحاف ٢ / ٢٧٨ .

(٥) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٥٤ – ٢٥٥، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨٤، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٠ – ٤٨١، والكشف ٢ / ١٢٣، والموضح ٢ / ٨٨٦، والبحر المحيط ٦ / ٣٧٩ – ٣٨٠ .

(٦) قاله الفارسي في الحجة ٥ / ٢٨٤، ثم قال: « وهذا كقولهم: جَهَّلْتُه: نسبته إلى الجهل، وفَسَّقْتُه: نسبته إلى الفِسْق » .

وانظر: الموضح ٢ / ٨٨٦ .

من تبعه عليه السَّلام إلى العجز . وقيل[١] : معناه يُثَبِّطون النَّاس عن اتِّباعه ، وقيل[٢] : معناها يطلبون تعجيزنا ؛ لأَنَّهم ظَنُّوا أَنْ لا بعث ولا حشر . وقيل : معناها مُعَجِّزين من لم يبلغ مبلغهم في الطَّعن على الآيات / ؛ لأَنَّهم كانوا يفتخرون بالطَّعن عليها من قولهم فيها : شِعْرٌ تارة ، وسِحْرٌ أخرى . [٦٦/أ]

وأمّا معنى الثانية[٣] فإِنَّ فيها إخبارًا بأَنَّ بعضهم ليسابق[٤] بعضًا في العجز والطَّعن بما ذكرنا .

واختار أبو عبيد هذه القراءة وعزاها لابن عباس وقال في معناها مشاقِّين[٥] .

(١) قاله مجاهد وحكاه عنه الفراء وغيره .
انظر : تفسير مجاهد ٢ / ٤٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٩ ، ومعاني النحاس ٥ / ٣٩٣ ، وتفسير ابن زمنين ٣/ ١٨٥ ، والنكت والعيون ٤ / ٣٤ ، وتفسير القرطبي ١٤ / ٤٢٢ .

(٢) قاله الزَّجاج . انظر : معاني القرآن ٣ / ٣٥٢ ، وتفسير البغوي ٣ / ٢٩٢ ، والمحرر الوجيز ٤ / ٤٠٥ ، وزاد المسير ٥ / ٤٤٠ .

(٣) وهي (معاجزين) بالألف وتخفيف الجيم .
انظر : الحجة لابن خالويه ٢٥٤ – ٢٥٥، والحجة للفارسي ٥/ ٢٨٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٨١ ، والكشف ٢ / ١٢٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٨٠ ، والدر المصون ٨ / ٢٩٢ .

(٤) قال الزمخشري : « عاجَزَه : سابَقَه ؛ لأن كل واحدٍ منهما في طلب إعجاز الآخر عن اللحاق به، فإذا سبقه قيل : أعجزه وعجَّزه ، والمعنى : سعوا في معناها بالفساد من الطعن فيها ، حيث سموها : سحراً ، وشعراً ، وأساطير .
ومن تثبيط الناس عنها سابقين أو مسابقين في زعمهم وتقديرهم طامعين أن كيدهم للإسلام يتم لهم ... » . الكشاف ٤ / ٢٠٣ .

(٥) انظر في اختيار أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ١٢ ، وكنز المعاني ٢٢٣ ، وجهود الإمام أبي عبيد ٢٩٢ .

=

وقال الفارسي[١] : « معناها ظانِّين ومقدِّرين أَنَّهم يعجزوننا ؛ لأَنَّهم ظَنُّوا أَلَّا بعث ولا نُشُور فيكون ثواب وعقاب[٢] » .

وظاهر عبارة السَّخاوي أَنَّ القراءتين بمعنًى ، فإنَّه قال[٣] : « سَعَوا مُعَجِّزين ومُعَاجِزين ، أي بالطَّعن فيها ، وقولهم : سِحْرٌ وشِعْرٌ وغير ذلك من البهتان » انتهى .

والفرق بينهما هو البَيِّنُ[٤] ، وقد رُسِمت في المصحف دون ألف[٥] ، فاحتمل الرَّسم القراءتين .

* * *

=

وانظر في قول ابن عباس : تفسير الطبري ١٧ / ١٨٥ ، وتفسير الثعلبي ٧ / ٢٩ ، والنكت والعيون ٤ / ٤٣٣ ، وتفسير السمعاني ٣ / ٤٤٦ ، وتفسير البغوي ٣ / ٢٩٢ ، وتفسير القرطبي ١٤ / ٤٢٢ .

(١) انظر : الحجة ٥ / ٢٨٤ .

(٢) في الأصل (ولا عقاب) ، والسياق يقتضي ما أثبته ، لأنَّ ظنهم الذي ظنوه وهو عدم وجود بعث ونشور يترتب عليه عدم حصول ثواب وعقاب .

والتصويب من الحجة ٤ / ١٨ .

(٣) فتح الوصيد ٤ / ١١٢٧ .

وكذلك قال العكبري : « إن معاجزين في معنى المشدَّد ، مثل عاهد وعهَّد ... » . التبيان ص ٥٩٥ .

(٤) أي : الظاهر الواضح . وبهذا يرجح المؤلف القول بوجود الفرق بين معنى القراءتين (معاجزين) و (معجِّزين) .

(٥) انظر : المقنع ١٩٤ ، ومختصر التبين ٤ / ٨٨٠ .

قوله : (وَفِي سَبَأٍ) يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (حَرْفَانِ) مبتدأ مؤخَّرًا ، و (مَعْهَا) [(١)] صفة لـ « حَرْفَان » على حذف مضاف ، أي : في سَبَأٍ حَرْفَانِ كَائِنَان مَعْ حَرْفِها ، ويكون قوله : « مُعَاجِزِين » على هذا إِمَّا منصوب بمضمر ، أي : أَعْني مُعَاجِزِين ، والجمله من قوله « حَقٌّ بِلَا مَدٍّ » بيان للقراءة وشرح لها .

وإِمَّا بدل من « حَرْفَان » وساغ ذلك وإن كان في حكم المفرد ؛ لأَنَّه مكرَّر فكأَنَّه نطق به غير مرَّةٍ واحدة ، ويجوز أن يكون « حَرْفَان » مبتدأ و « مَعْهَا » خبره ، على حذف مضاف ، أي : حَرْفَان كَائِنان مع حرف هذه السورة[(٢)] .

ويكون قوله « مُعَاجِزين » منصوبًا بمقدَّر ، أي : أَعني مُعَاجِزِين . ويكون قوله « حَقٌّ بِلَامَدٍّ » هو بيانًا وإيضاحًا للقراءة المذكورة ، ويجوز أن يكون « مُعَاجِزِين » منصوبًا بمقدَّر رافع لـ « حَقٌّ » .

و « بِلَامَدٍّ » متعلِّق بذلك المقدَّر ، أو بمحذوف ، على أَنَّه حال من المفعول ، والتَّقدير : وقَرَأَ حَقٌّ ، أي : ذُو حَقٍّ ، مُعَاجِزِين بِلَامدٍّ ، وملتبسًا بغير مَدٍّ[(٣)] .

---

(١) ذكر شعلة أنها حال ، والتقدير : كائنين مع حرف هذه السورة .

انظر : شرح شعلة ص ٤٤٩ .

(٢) انظر : شرح شعلة ٤٤٩ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٠١ .

(٣) أراد المؤلف بهذا بيان متعلَّق (بلا مدٍّ) على الوجهين المذكورين .

فعلى التقدير الأول يكون (بِلَامَدٍّ) متعلِّقًا بالفعل (قرأ) ، وعَلى التقدير الثاني يكون متعلقًا بالحال (ملتبسًا) .

قوله : (وفي الجِيمِ) متعلِّق بـ (ثَقَّلَا) ، أي : وأوقعا التَّثقيلَ في جيمه ، فالألف في « ثَقَّلَا » ضمير تثنية ، ولا حاجة إلى أن يقال : هي ألف إشباع .

والضَّمير في « ثَقَّل » مستتر باعتبار لفظ « حَقٌّ » فإنَّه مفرد ، كما تقدَّم[١] في : صُحْبَةٌ تَلَا[٢] ، ونظائره ؛ إذْ لا ضرورة تَدْعوا إلى ذلك ، بخلاف « صُحْبَةٌ تَلَا » ونظائره .

والألف واللام في الجيم قائمة مقام الضَّمير ، أي : وفي جيمه ، أي : جيم مُعَاجِزِين ، أو محذوف ، أي : في الجيم منه .

٩٠٢- وَالاوَّلُ مَعْ لُقْمَانَ يَدْعُونَ غَلَّبُوا سِوى شُعْبَةٍ وَالْيَاءُ بَيْتِيَ جَمَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالغين المعجمة من « غَلَّبُوا » - وهم الكوفيون وأبو عمرو إلَّا شعبة ، وهو أبو بكر - أنَّهم قرءوا ﴿ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ﴾[٣] هنا، وفي لقمان[٤] بالغيبة على ما لفظ به ، فتعيَّن لغيرهم الخطاب[٥] .

وتَحَرَّزَ بقوله : (الأَوَّل) ، من الثاني هنا ، وهو قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٧ / أ .

(٢) بعض بيت من نظم الشَّاطبيَّة ، وتمامه :

وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِيَائِهِ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي ....

(٣) الحج / ٦٢ .

(٤) في لقمان من قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ آية / ٣٠ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٠ ، والمبسوط ١٨٧ ، والتيسير ١٥٨ ، والوجيز ٢٦٠ ، والعنوان ١٣٥ ، والتجريد ٢٥٩ ، والمستنير ٢ / ٣١٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

﴿تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ﴾[(١)] ، فإنَّه لا خلاف في كونه بالخطاب .

* * *

والوجه[(٢)] في الغيبة الإخبار عن الكفار بـذلك . وفي الخطـاب الإقبـال عليهم بالتَّوبيخ والتَّقريع فهو أبلغ ، وناسب الخطـاب في لقـمان أيـضًا تقـدُّم الخطاب في قوله ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[(٣)] .

ثُمَّ أخبر أنَّ فيها ياءًا واحدةً من ياءات الإضافة[(٤)] ، وهي قوله تعالى / : [٦٦/ب] ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾[(٥)] فتحها نافع وهشام وحفص .

وفيها من الزوائد ياءان[(٦)] ، الأولى : ﴿وَٱلۡبَادِ﴾[(٧)] أثبتها في الحالين ابن كثير ، وفي الوصل أبو عمرو وورش ، والثَّانية : ﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[(٨)]

---

(١) الحج / ٧٣ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٢٨٥ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٢ ، والكشف ٢ / ١٢٣ ، والموضح ٢ / ٨٨٧ – ٨٨٨ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٢٨، والفريد ٤ / ٥٧٣ ، والدُّر المصون ٨ / ٢٩٧ .

(٣) لقمان / ٢٩ .

(٤) انظر : التيسير ١٥٨ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٨٦ ، والوجيز ٢٦٠ – ٢٦١ ، والعنوان ١٣٥ ، وإرشاد المبتدي ٤٥١ – ٤٥٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٥) الحج / ٢٦ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

(٧) الحج / ٢٥ .

(٨) الحج / ٤٤ .

أثبتها وصلًا ورش وحده . وقال أبو شامة في ذلك[١] :

زَوَائِـــدُها يَـــاءَانِ وَالْبَـــادِ بَعْـــدَهُ   نكِـيرِ وَمَـاشَيْءٌ إِلَى النَّمـلِ أُنْــزِلَا

قوله : (وَالْبَادِ بَعْدَهُ نكِيرِ) ، بدل من قوله : (يَاءانِ) ، أو عَطْف بيان له .

قوله : (وَمَاشَيْءٌ) ، أي : وليس شيء من الزَّوائد من هذه السُّورة إلى سورة النَّمل .

* * *

قوله: (وَالاَوَّلُ) ، المشهور قراءته نصبًا على أنّه مفعول مقدَّم لـ(غَلَّبُوا) ، و (يَدْعُونَ) بدل منه ، أي : وغَلَّبَ القُرَّاء الأَوَّل يَدْعُون ، بالغيب على (يدعون) بالخطاب .

والأصل : أَنَّ « الأَوَّل » صفة لـ (يَدْعُون) ، فلما قُدِّمت الصِّفة على الموصوف لم يمكن أن تبقى صفة على حالها عند البصريين[٢] ، فينظر فإن

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ١٣ .

(٢) أجاز الكوفيون أنْ تتقدَّم الصِّفة على موصوفها ، وتعرب صفة متقدِّمة ، وعليه قول النابغة :

المؤمِن العائذاتِ الطير ....

وقول الآخر :

وبالطَّوِيلِ العُمْرِ ....

ومنع البصريون ذلك ، وخرَّجوا ما جاء منه على أنَّ الثاني بدل من الأوَّل أو عطف بيان ، والصِّفة تعرب حينئذٍ حسب العامل المتقدِّم عليها .

قال ابن عصفور : « ولا يجوز تقديم الصِّفة على الموصوف إلا حيث سمع ، وتكون الصفة إذ

=

كانت نكرة نصبت حالًا[1] ، وإن كانت معرفة جعل الموصوف بدلًا ، ومثل هذا قول النابغة :

والمُـؤْمِنِ العَائِـذَاتِ الطَّـيْرَ يَمْـسَحُها ....[2]

=

ذاك مبنية على العامل المتقدِّم وما بعدها بدل منها » المقرب ص ٢٤٨ .

ويرى الرضى : أنَّه إن صلح النعت لمباشرة العامل إيَّاه جاز تقديمه ، وإبدال المنعوت منه ، نحو: مررت بظريفٍ رجل . وإن لم يصلح لمباشرة العامل إيَّاه لم يقدَّم إلا ضرورة والنية به التأخير . شرح الرضي ٣ / ٥٦ .

انظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٣ / ١٠ – ١١ ، والمقرب ص ٢٤٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٠ – ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٨ – ١١٥٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٦ – ٥٧ ، والدر المصون ٧ / ٦٦ – ٦٧ .

(١) قال المؤلف : « .. وهذا فيما إذا لم يكن الموصوف نكرةٌ أمّا إذا كان نكرة صار لنا عمل آخر : وهو أن تنتصب تلك الصفة على الحال » . الدر المصون ٧ / ٦٧ .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَـيْلِ وَالسَّنَدِ

والبيت من معلقته المشهورة التي يمدح بها النعمان بن المنذر ، ملك الحيرة . ويتبرأ فيها مما اتُّهم به .

انظر : الديوان ٣٨ ، وكتاب الشعر ٢ / ٣٩٥ ، وابن يعيش ٣ / ١١ ، والحماسة البصرية ٢ / ٥٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٥٦ ، والخزانة ٥ / ٧٦ .

والمراد بالعائذات : الْـحَمَام ، جمع عائذ ، لَمَّا عاذت بمكة والتجأت إليها حرَّم قتلها ، وآمنها من أن تُضَام .

والشاهد في البيت : إعراب الموصوف « الطير » بدلًا من الصِّفة « العائذات » لَمَّا تقدَّمت الصفة على الموصوف .

والزمخشري يراه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . المفصل ص ١١٤ .

=

والأصل[١] : والمُؤْمِن الطَّيْرِ العائذاتِ .

ومثله :

* وَ بِالطَّوِيلِ العُمْرِ عُمْرًا حَيْدَرَا[٢] *

والأصل : وبِالْعُمْر الطَّويل .

وقد وافق الزمخشري[٣] الكوفيين في جواز تقديم الصِّفة على الموصوف في قوله

=

والبيت ذكره المؤلف في الدُّر المصون ٧ / ٦٧ ، ٩ / ٢٢٨ ، وإيضاح السبيل (خ) ٢ / ٦ / ب .

(١) على أنَّ (العائذات) نعت لـ (الطير) ، فلما تقدَم وكان صالحًا لمباشرة العامل أُعْرب بمقتضى العامل ، وصار المنعوت بدلًا منه ، فالطَّير بدل من العائذات ، وهو منصوب ، إن كان العائذات منصوباً بالكسرة على أنَّه مفعول به لـ (المؤمن) ، ومجرور إن كان العائذات مجرورًا بإضافة المؤمن إليه .

انظر : الخزانة ٥ / ٧١ .

قال الفارسي : « وإنّما كان حدُّه : والمؤمِنِ الطَّيرَ العائذاتِ ، أو الطَّيرِ العائذاتِ ، فقدَّم « العائذات » ، وأخَّر « الطير » ... » الشعر ٢ / ٣٩٦ .

(٢) البيت من الرَّجز ، ولم أقف على قائله .

انظر : معاني القرآن للزجاج ١ / ٨٨ ، وكتاب الشعر ٢ / ٣٩٦ ، والكشاف ١ / ١٨٧ ، والمقرب ٢٤٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٢٢٠ ، وشرح المقرب ٢ / ٧٢٧ ، والبحر ١ / ١٧٧ ، والدر المصون ٩ / ٢٢٩ .

والْحَيْدَر : القصير . والشَّاهد فيه كالّذي قبله حيث قَدَّم الصِّفة « الطَّويل » على الموصوف « العُمْر » ، والأصل : وبالْعُمر الطَّويل .

(٣) انظر : الكشاف ٢ / ٩٩ ، والبحر ٣ / ٢٨١ ، والدُّر المصون ٤ / ١٦ – ١٧ .

تعالى : ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾[١] ، حيث علّق ﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ بـ﴿ بَلِيغًا ﴾ ، وقاعدته أنّه حيث تقدَّم المعمول يُقدَّم العامل . وقد أتقنت معه البحث في ذلك في موضع آخر[٢] .

وقوله : (مَعْ لُقْمَانَ) حال من « الأَوَّلُ » أي : كائنًا مع حَرْف لُقْمان .

قوله : (سِوى شُعْبَةٍ) استثناء من مدلول الغين ؛ لأنّها تدلُّ على أبي عمرو والكوفيين كما عرفته من الخطبة[٣] .

قوله : (وَالْيَاءُ) مبتدأ ، و(جَمَّلَ) خبره، فالألف للإطلاق، و(بَيْتِيَ)[٤] مفعول « جَمَّلَ » .

وما أحسن هذا الكلام يعني أنَّ الياء التي هي ضمير الباري سبحانه جَمَّلت البيت من حيث أضيف إليها ، والمضاف يكتسي من المضاف إليه ، ولذلك قال العلماء في قوله ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾[٥] ، ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[٦] ، أنّ المراد العباد الخُلَّص ، دلَّ على ذلك

---

(١) النساء / ٦٣ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤ / ١٦ – ١٧ .

(٣) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٤٩ – ١٨٥ .

(٤) أعربه شعلة خبرًا للمبتدأ وهو قوله (الياء) ، و(جمَّل) استئناف . انظر : شرحه على الشاطبية ٤٤٩ .

(٥) الحجر / ٤٢ ، والإسراء / ٦٥ .

(٦) الإسراء / ٥٣ .

إضافتهم إليه ، فهي إضافة تشريف لا تليق إلاّ بالمؤمنين(١) .

وهذا ينفع في الآيتين المذكورتين لبحثين يـذكرهما النـاس ، أتقنـتهما ولله الحمد في غير هذا الموضوع(٢) .

ويقرأ – أيضًا – : والأوَّلُ مَعْ لُقْمَان ، بالرَّفع على أنَّه مبتـدأ ، و(غَلَّبُـوا) خبره ، والعائد مقدَّر ، أي : غَلَّبُوه ، و(يـدعون) عـلى مـا تقـدَّم مـن كونـه بدلًا . ولم يذكر أبو عبد الله غير هذا الإعراب(٣) بالنِّسبة إلى ما قـدَّره ، وهـو وجـه مرجـوح ؛ إذْ لا ضرورة تـدعو إلى ذلـك ، فينبغـي أن لا يُقْـرأ إلَّا بالنَّصب(٤) .

(١) انظر : الدر المصون ٧ / ١٦٠ .

(٢) أي في غير هذا المؤلَّف والكتاب . انظر : الدر المصون ٧ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٣٧٠ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٠٢ .

(٤) تقدَّم الكلام حول تقدُّم الصِّفة على الموصوف ، وإعراب كل منهما في ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

سُورَةُ المُؤْمِنُون

٩٠٣- أَمَانَـاتِهِمْ وَحِّـدْ وَفِـي سَـالَ دَارِيًـا صَلاَتِهِمُ شَافٍ وَعَظْمًا كَـذِى صِـلاَ

أمر لمن رمز له بالدَّال المهملة من « دَارِيًا » – وهو ابن كثير – بالتَّوحيد في قوله تعالى هنا ، وفي سَأل سائل ، ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ ﴾[1] ، فتعيَّن لغيره الجمع لأَمَانَاتِهِمْ[2] .

ثُمَّ أخبر / عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَافٍ » – وهما الأخوان – أنَّهما وحَّدا[3] هنا ﴿ صَلَاتِهِم ﴾ من قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾[4] ودلَّ على التَّوحيد ما تقدَّم من قوله : « أَمَانَاتِهِمْ وَحِّدْ » . [٦٧/أ]

فإنْ قيل : هذا فيه إيهام من وجهين ، أحدهما : أَنَّ في هذه السُّورة موضعين ، الأَوَّل وهو قوله ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾[5] ، ولا خلاف في إفراده ، وكلام المصنِّف يحتمل جَرَيان الخلاف فيهما ، أو في أحدهما لا على التَّعيين .

والثاني : أنَّ قوله : « صَلَاتِهِمْ شَافٍ » يوهم أنَّه جارٍ هنا ، وفي « سأل » ،

---

(١) المؤمنون / ٨ ، والمعارج / ٣٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٤ ، والمبسوط ١٨٩ ، والمنتهى ٤٩٢ ، والتيسير ١٥٨ ، والتبصرة ٣٩٢ ، والعنوان ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٣) انظر : السبعة ٤٤٤ ، والغاية ١٠٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٧ ، والروضة ٢ / ٨٠٧ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٨٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٢ .

(٤) المؤمنون / ٩ .

(٥) المؤمنون / ٢ .

كما أَنَّ الخلاف في « أَمَانَاتِهِمْ » جارٍ في السُّورتين .

والجواب عن الأَوَّل : أَنَّ الخلاف يُفْهِمُ كونَه مختصًّا بالثَّاني ذِكْرُه لـه بعـد ﴿ أَمَانَاتِهِمْ ﴾ ، ولو كان الخلاف في الأَوَّل لم يتعدَّه حتَّى يُورِدَه .

والجواب عن الثَّاني : أنَّه لو كـان الخـلاف في (صَـلَاتِهِمْ) في الـسُّورتين لقال : فيهما ، ونحو ذلك ؛ لأَنَّ مِن قاعدته غالبًا أنَّه إذا سكت حُمِل على ما في السُّورة فقط ، وقد تقدَّم[1] في هذا البيت بحث حسن .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف والصَّاد المهملة من قوله « كَذِي صِلَا » ، وهما ابن عامر وأبو بكر ، أَنَّهما وَحَّدا ﴿ عَظْمًا ﴾ و﴿ الْعَظْم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾[2] .

وفهم أَنَّ للباقين الجمع في ﴿ صَلَاتِهِم ﴾ وفي ﴿ عَظْمًا ﴾ و﴿ الْعَظْم ﴾ ، فيقرءون : ﴿ صَلَوَٰتِهِمْ ﴾ و﴿ عِظَٰمًا ﴾ و﴿ ٱلْعِظَٰمَ ﴾[3] . والتَّوحيد مفهوم أيضًا من اللَّفظ .

ورُسِمت (لِأَمَانَتِهِمْ) و(عَظْمًا) و(الْعَظْمَ) دون ألف[4] ، فكان الرَّسم

---

(١) في فرش سورة آل عمران ، عند شرح بيت الناظم (٥٤٦) . انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١١٢ / أ .

(٢) المؤمنون / ١٤ .

(٣) انظر : السبعة ٤٤٤ ، والمبسوط ١٨٩ ، والتيسير ١٥٨ ، وإرشاد المبتدي ٤٥٣ ، والإقناع ٢ / ٧٠٨ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٤) انظر : المقنع ص ١٩٥ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٨٦ .

في هذه الألفاظ مُحْتَمِلًا للقراءتين .

وقد اتُّفِق على إفراد (الأَمَانة) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾[(١)] ، وعلى جمعها في قوله : ﴿ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ ﴾[(٢)] ، وعلى إفراد (الصَّلاة) في قوله : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[(٣)] وعلى جمعها في قوله : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ ﴾[(٤)] .

والحاصل أَنَّ الإفراد يراد به الجنس[(٥)] في الجميع ، وحسَّنه[(٦)] في (أماناتهم) و(صلاتهم) كونُهُما في الأصل مصدرين ، والمصدر يدلُّ على القليل والكثير من جنسه ، وحسَّن إفراد (أماناتهم) أيضًا إفراد ﴿ العهد ﴾[(٧)] بعدها اتِّفاقًا .

---

(١) الأحزاب / ٧٢ .

(٢) النساء / ٥٨ .

(٣) البقرة / ١١٠ .

(٤) البقرة / ٢٣٨ .

(٥) في الثلاثة ، وهي جنس الأمانة ، وجنس الصلاة ، وجنس العظام ، والمفرد يؤدي معنى الجمع .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٨٧ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، والكشف ٢ / ١٢٥ – ١٢٦ ، وشرح الهداية ص ٦٢١ ، والموضح ٢ / ٨٩٠ – ٨٩١ ، والبيان ٢ / ١٨١ ، والتبيان ٥٩٨ ، والفريد ٤ / ٥٨٤ .

(٦) أي : وحسَّن الإفراد في هذين اللفظين كونها مصدرين ، وهو أي المصدر يقع على القليل والكثير أيضًا .

انظر : المصادر السابقة .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ المؤمنون / ٨ .

وأما الجمع(١) فلاخْتِلَاف الأنـواع ؛ لأنَّ متعلّقـات الأمانـة مختلفـة(٢) ، فالإنسان مُؤْتَمَن عـلى صـلاته مـن تحفُّظـه عـلى مواقيتهـا وطهارتهـا وسـاير شروطها ، وعلى صيامه وزكاته وشأنه كلِّه .

وكذلك(٣) الصلوات ؛ لأَنَّها مختلفة الأنواع ، ولذلك اختلف المقرءون في المراد بها هنا : الخمس فقط ، وقيل(٤) : هـي والـوتر ، وقيـل : هـي والـسُّنن الرَّاتبـة وصـلاة الجمعـة والعيـدين والاسْتِـسْقَاء والْكُـسُوفَين والـضُّحى والتَّهجُّد .

---

(١) أي : الوجه في جمع « أماناتهم » .

انظـر : إعـراب النحـاس ٣ / ١١١ ، والحجـة لابـن خالويـه ٢٥٥ ، والكـشف ٢ / ١٢٥ ، والموضـح ٢ / ٨٩٠ ، والبيـان ٢ / ١٨١ ، والكتـاب الفريـد ٤ / ٥٨٤ ، والبحـر المحـيط ٦ / ٣٩٧ .

(٢) قال الزمخشري : « يحتمل العموم في كل ما ائتمنوا عليه وعوهدوا من جهة الله تعالى ومن جهـة الخلق ، والخصوص فيما حملوه من أمانات الناس وعهودهم » . الكشاف ٤ / ٢٢٠ .

(٣) قال الفارسي : « ووجه الجمع : أنه قد صار بمنزلة الاسم ؛ لاختلاف أنواعها ، فلذلك جمع في نحو قوله : ﴿ حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ ﴾ ، وكان الجمع فيه أقوى ؛ لأَنَّه قد صار اسمًا شرعيًّا ؛ لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها » ، الحجة ٥ / ٢٨٨ .

وانظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٥٥ ، والموضح ٢ / ٨٩١ .

(٤) قائله الزمخشري ، حيث قال عند حديثه عن هذه الآية :

وُحِّدت أولاً ؛ ليفاد الخشوع في جنس الصَّلاة أيَّ صلاة كانت ، وجُمِعت آخِرًا ؛ لتفاد المحافظـة على أعدادها ، وهي : الصلوات الخمس ، والـوتر ، والـسُّنن الراتبـة مـع كـل صـلاة وصـلاة الجمعة، والعيدين ، والجنازة ، والاستسقاء ... » الكشاف ٤ / ٢٢٠ .

وحسَّن الجمع[1] في العظام كَوْنُ الإنسان ذا عِظَام كثيرة ، فاللَّفظ والمعنى متطابقان ، وحسَّن الإفراد ما تقدَّم[2] من إرادة الجنس وأَمْن الإلباس ، كقوله :

❋ فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا[3] ❋

لأنَّه من المعلوم أنَّ لكل واحد منهم حَلْقًا فيه عَظْم .

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ٨٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨٨ ، والكشف ٢ / ١٢٦ ، والموضح ٢ / ٨٩١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٨٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٩٨ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٢) تقدَّم قريبًا في توجيه قراءة (أَمَانَاتِهِمْ) و(صَلَوَاتِهِمْ) بالجمع .

(٣) البيت من الرَّجز ، وهو للمُسَيَّب بن زيد مَنَاة الْغَنَوي ، كما في شرح أبيات سيبويه ، واللسان (شجا) . ونسبه صاحب الجمهرة إلى طفيل وليس في ديوانه .

وصدره :

❋ لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا ❋

انظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٧٠ ، والأصول ١ / ٣١٣ ، والجمهرة (شجا) ٢ / ١٠٤١ ، وعلل النحو ٥١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٦١ ، والمحتسب ١ / ٢٤٦ ، وما يجوز للشاعر ١٠٢ ، والمخصص ١ / ٣١ ، والنكت للأعلم ١/ ٤٢٦ ، والبيان ١ / ٥٢ ، وابن يعيش ٦ / ٢٢ ، واللسان (شجا) ١٤ / ٤٢٣ ، والدر المصون ١ / ١١٥ ، والخزانة ٧ / ٥٥٩ .

شَجِينا ، أي : غَصَصْنا نحن بها أصابنا قبلكم من السَّبي كما غَصَصْتم أنتم بها أصابكم من القتل .

والشاهد هنا : استعمال (حَلْقكم) مفردًا مرادًا به الجمع (الْـحُلُوق) ، فهو من وضع المفرد موضع الجمع .

قوله : (أَمَانَـاتِهِمْ) مفعـول مقـدَّم لــ (وَحِّـد) ، قولـه : (وَفِي سَـالَ) عَطْف على مقدَّر ، أي : وَحِّد هنا وفي سأل ، أو في هذه السُّورة ، وفي سَـأَل ، وقد لفظ المصنِّف بـ « سَـال » وهـي قـراءة متـواترة كـما سـيأتي إن شـاء الله تعالى[١] .

قوله : (دَارِيًا) حال من فاعل وحِّد ، أي : حال كونك / عَالِـمًا بما تنقُلُه [٦٧/ب] وتقْرؤُه ، يشير لتوجيه الإفراد بما ذكرته لك .

قوله : (صَلَاتِهِمْ) يجوز أن يكون مبتدأ على حذف مضاف ، و (شَـافٍ)[٢] خبره ، أي : توحيد صَلَاتِهِم شَافٍ ، ودلَّ على هذا المبتدأ قوله : (وَحِّـد) ، ويجـوز أن يكون « صَـلَاتِهِمْ » عَطْفًـا عـلى « أَمَانَـاتِهِمْ » ، أي : وَحِّـد صَـلَاتِهِمْ ، ولكـن حُـذِف العاطف ، ويكون (شَافٍ) حالًا أيضًا من فاعل وَحِّد ، وإِنَّما قدّرت الفتحـة ضرورة، كقوله :

رَدَّت عَلَيْــــهِ أَقَاصِــــيهِ وَلَبَّــــدَهُ ....[٣]

كذا أعربه بعضهم[٤] ، وفيه مع التَّكلُّف إيهام أنَّ الخلاف جارٍ في سورة

---

(١) في فرش سورة المعارج ، عند شرح بيت الشَّاطبي رقم (١٠٨١) . انظر : العقد النَّضيد (خ) ٣/ ٢١٠ / أ ، ب .

(٢) أعربه شعلة خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : التوحيد .
انظر : شرح شعلة ص ٤٥٠ .

(٣) تقدم تخريجه . انظر : ص ١٨٨ .

(٤) انظر : شرح شعلة ص ٤٥٠ ، واللآلِيء الفريدة ٣/ ٢٠٧ .

(سأل)؛ لأنَّه عطفه على ﴿ أماناتهم ﴾ وهو مقيّد بكونه في السُّورتين .

قوله : (وَعَظْمًا) عَطْف على (أَمَانَاتِهِمْ) ، أي : ووَحِّد عَظْمًا .

قوله : (كَذِي صِلَا) حال من فاعل « وَحِّد » المقدَّر ، أي : مُشْبِهًا ذا صِلَا[١] ، أي : ذُكَاء أو ضَوْء ونورٌ عَظِيم ، وقد تقدَّم تفسيره غير مرة[٢] .

ثُمَّ ذكر أن [ذلك] [٣] جارٍ في العظم المعرَّف بالألف واللَّام لابن عامر وأبي بكر ، فقال :

٩٠٤- مَعَ الْعَظْمِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ حَقُّهُ   بِتَنْبُتُ وَالْمَفْتُوحُ سِينَاءَ ذُلِّلَا

أي : وَحِّد عَظْمًا كائنًا مَعَ الْعَظْم .

ثُمَّ أمر بضمِّ التَّاء من ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾[٤] وبكسر ضمَّة الباء منه لمن رمز له بكلمة « حقُّ » - وهما ابن كثير وأبو عمرو - فتعيَّن لغيرهما فتح التَّاء وضمُّ الباء[٥] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة من « ذُلِّلَا » ، وهم ابن عامر

---

(١) الصِّلاء : يمد ويقصر : ذُكاء النَّار ، واستعارة للذَّكاء والفطنة ، انظر : الصحاح (صلى) ٦ / ٢٤٠٣ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢١٩ / ب ، والنص المحقَّق ص ١٩٩ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة تستقيم بها العبارة .

(٤) المؤمنون / ٢٠ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٨ ، والتيسير ١٥٩ ، والوجيز ٢٦١ ، والعنوان ١٣٦ ، والمستنير ٢ / ٣١٣ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٢ .

والكوفيون ، أنهم قرءوا ﴿ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾[(١)] بفتح السين ، فتعيَّن لغيرهم كسرها[(٢)] .

* * *

والوجه في ﴿ تَنبُت ﴾ بالفتح[(٣)] والضَّمِّ أَنَّه جعله من « نَبَت » ثلاثيًّا ، و﴿ بِالدُّهن ﴾ حال من فاعل تَنبُت ، أي : تَنْبُت مُلْتَبِسةً بالدُّهن ، أي : وفيها الدُّهن[(٤)] .

وفي « تُنْبِت » بالضَّمِّ والكسر[(٥)] أنَّه من « أَنْبَتَ » الرُّباعي ، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه بمعنى : نَبَتَ[(٦)] ، فيكون فَعَل وأَفْعل بمعنًى واحد ، فتكون

---

(١) المؤمنون / ٢٠ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٤ ، والمبسوط ١٨٩ ، والتيسير ١٥٩ ، والوجيز ٢٦١ ، والعنوان ١٣٦ ، والمستنير ٢ / ٣١٣ ، والتجريد ٢٥٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٣) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩١ ، والكشف ٢ / ١٢٧ ، وشرح الهداية ٦٢٢ ، والموضح ٢ / ٨٩٣ ، والبيان ٢ / ١٨٢ ، والفريد ٤ / ٥٩٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠١ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٨ – ٣٢٩ .

(٤) وقد تكون الباء للتَّعدية ، أي : تَنْبُت الدُّهنَ ، لأنَّ أنبته ونبت به واحد في المعنى .
انظر : المصادر السابقة .

(٥) أي : والوجه في « تُنْبِت » بالضمِّ والكسر .
انظر : المصادر السابقة .

(٦) حكى ابن دريد عن الأصمعي أنَّه أنكر مجيء « أنبت » بمعنى « نبت » .

=

الباء[1] للحال كما تقدَّم . ومن مجيء « أَنْبَتَ » بمعنى « نَبَتَ » قول زهير :

رَأَيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا بِهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ[2]

والثاني : أنَّ الهمزة للتَّعدية ، ومفعوله على هذا محذوف ، أي : تُنْبِت زيتونَها أو جناها ، والباء سببيَّة ، أو حاليَّة ، أي : بسبب الدُّهن أو مُلْتَبِسةً بالدُّهن .

والثَّالث : أَنَّ الباء مزيدة في المفعول ، أي : تُنْبِت الدُّهن ، كهي في ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[3] ، وقوله :

=

انظر : الجمهرة (نبت) ١ / ٢٥٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٩٢ ، والكتاب الفريد ٤ / ٥٩٠ .

قال المؤلف في الدر المصون بعد أن ذكر بيت زهير : « وأباه الأصمعي ، والبيت حجة عليه .. » ٧ / ١٩٩ .

(١) الباء في قوله : ﴿ بالدُّهْن ﴾ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو كما ذكر المؤلف لزهير بن أبي سلمى ، قاله في مدح هَرِم بن سِنَان وقومه .

انظر : شرح الديوان ١١١ ، ومعاني الفراء ٢ / ٢٣٣ ، والمعاني الكبير ١ / ٥٣٩ ، ومعاني النحاس ٤ / ٤٥٣ ، والمحتسب ٢ / ٨٩ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٥ ، والموضح ٢ / ٨٩٣ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٣٠ ، واللسان (نبت) ٢ / ٩٦ ، والمغني ١ / ١٣٩ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٩٣ .

ورواية الديوان : (قطينًا بها) وهي موافقة لما ذكره المؤلف هنا . وذكر في بقيه المصادر : (قطينًا لهم) .

الْقَطِين : السَّاكن النَّازل في الدار ، والقطين : أهل الرَّجل وحشمه .

والشاهد في البيت مجيء أَنْبت بمعنى نَبَت .

(٣) البقرة / ١٩٥ .

* نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ[١] *

والوجه في قراءة[٢] (سَيناء) بالفتح أنَّه جعله « فَعْلَاء » بزنة حَمْرَاء ، ففيه ألف التأنيث .

والوجه في كسر سينه أنَّه جعله على « فِعْلَاء » فهمزته بدل من ياء[٣] ،

---

(١) البيت من مشطور الرجز ، وهو للنَّابغة الجعدي . وقبله :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابُ الفَلَجْ
نَحْنُ مَنَعْنَا سَيْلَه حَتَّى اعْتَلَجْ

انظر : ديوانه ٢١٥ ، أدب الكاتب ٥٢٢ ، والاقتصاب ٢ / ٣٩٧ ، وشرح الجواليقي ٣٨١ ، والإنصاف ١ / ٢٨٤ ، وضرائر الشعر ص ٥٠ ، ورصف المباني ص ١٤٣ ، والجنى الداني ص ٥٢ ، والمغني ١ / ١٤٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٣٢ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٦٦ .

والشاهد فيه زيادة الباء في قوله : نَرْجُو بِالْفَرج ، والتَّقدير : نرجو الفرج .

(٢) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٥٦ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ٨٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٢٨٩ ، والكشف ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، والموضح ٢ / ٨٩٢ ، والبيان ٢ / ١٨٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٦٦ ، والتبيان ص ٥٩٨ – ٥٩٩ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٦ – ٣٢٨ .

وجاء فيها أيضًا أَنَّ الحجة قوله تعالى: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ بكسر السِّين ، والسِّيناء والسِّينين الحُسْنُ ، وكل جبل ينبت الثِّمار فهو سِينين .

وقيل هما لغتان أي : الفتح والكسر في (سيناء) ، وأصله سرياني .

(٣) لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة .

وجعل أبو البقاء همزته أصلية ، فقال : « (سِيناء) يقرأ بكسر السين ، والهمزة على هذا أصل مثل « حِمْلَاق » وليست للتأنيث ، إذ ليس في الكلام مثل سِيناء ، ولم ينصرف لأنه اسم بقعة ، ففيه التعريف والتأنيث ، ويجوز أن تكون فيه العجمة أيضاً » التبيان ص ٥٩٨ .

وليست كهمزة[١] المفتوح السِّين ؛ إذْ ليس في لسانهم فِعْلَاء وألفه للتأنيث[٢]، بل تكون ألفه للإلحـاق ، كـ (عِلْبَـاء) ملحقـة سِرْدَاح[٣] ، فالمـانع لـه مـن الصَّرف حينئذٍ التأنيث والعلمية ؛ لأنَّه اسم لبقعة[٤] .

قال الفارسي[٥] : « هي الياء التي ظهرت في : دِرْحَايَة » .

والدِّرْحَايَة[٦] : القصير السمين .

وقيل[٧] : هذه اللفظة أعجمية فنطقت بها العرب على زنة حَمْرَاء تارة ، وعـلى زنـة

---

(١) تكررت في الأصل ، وهو سهو .

(٢) انظر : ليس في كلام العرب ص ٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢١٤ – ٢١٥ ، والمقتصد في شرح التكملة ١ / ٦٦٩ .

(٤) انظر : الموضح ٢ / ٨٩٢ ، والتبيان ص ٥٩٨ – ٥٩٩ ، والبحـر المحـيط ٦ / ٤٠٠ – ٤٠١ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٦ – ٣٢٨ .

(٥) قال الفارسي : « فأمّا من قرأ ﴿ سِيناء ﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كعلباء ، وحِرْبـاء ، وسِينَاء ، وهي الياء التي ظهرت في نحو : دِرْحَايَة ؛ لما بُنِيت على التَّأنيث .. » الحجة ٥/ ٢٩٠ .

قال مكي لَّما قرَّر أنَّ الهمزة في « سِيناء » بدل من الياء : « .. ودليلـه قـولهم « دِرْحَايـة » لَّـا بنـوه للتَّأنيث ، صارت الياء غير متطرفة فلم تقلب همزة » الكشف ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة (درح) ٤ / ٤١٦ ، واللسان (درح) ٢ / ٤٣٤ ، والقاموس (درح) ٢١٧ .

(٧) قاله الأخفش ، ونقله عنه النحاس ومكِّي والهمذاني ،

انظر : إعراب النحاس ٣/ ١١٢ – ١١٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٩٨ ، والفريـد ٤ / ٥٨٩ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٧ .

وقال السَّخاوي : « والصَّحيح أَنَّ (سيناء) أعجمي ؛ فلما نطقـت بـه العـرب ، اختلفـت فيـه لغاتها ، فقالوا : سَيْناء ، كما قالوا : صَفْراء وحَمْرَاء ، وسِينَاء كِعِلْباء وحِرْبـاء ... » فـتح الوصـيد ٤ / ١١٣١ .

[٦٨/أ]

عِلْباء أخرى ، فالمانع له من الصَّرف حينئذ / العلميَّة والْعُجْمة .

والكسر قيل : هي لغة كنانة[١] .

وقيل[٢] : طور سَيناء : اسم للجبل ، وهو مركب من مُتَضَايِفَيْن كامرئ القيس ، وقيل[٣] : بل أصله مركب تركيب مزج كبعلبك ، ثُمَّ أُجري مُجْرى المتضايفين كبَعْلَبَك في لغة من أضاف .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَاضْمُمْ) يجوز أن يكون مفعوله محذوفًا ، أي : اضْمُمْ التَّاء بِتَنْبُتْ ، وأن يكون المعنى : أَوْقِع الضَّمَّ فيه .

قوله : (وَاكْسِرِ الضَّمَّ) يجوز أن يكون التَّقدير : الضَّمَّ منه أو ضَمَّه ونابت (أَلْ) منابه .

---

(١) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٣١ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٠ ، ٤٠١ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٧ .

(٢) اختلف أهل التفسير في معنى (سيناء) ، فقيل : الطُّور : الجبل ، وسِينَاء : المبارك ، فهو جبل البركة ؛ لأنَّه الجبل الذي كلَّم الله عليه موسى عليه السلام ، وقيل : هو جبل الحَسَن . وقيل : جبل الحجارة . وقيل : جبل الزيتون ..

انظر في هذه الأقوال : تفسير مجاهد ٢ / ٤٣٠ ، وتفسير مقاتل بن سليمان ٣ / ٤٩٨ ، وتفسير الصنعاني ٣ / ٤٥ ، وتفسير الطبري ١٨ / ١٩ – ٢٠ ، والكشاف ٤ / ٢٢٣ ، وزاد المسير ٥ / ٤٦٥ – ٤٦٦ ، وتفسير القرطبي ١٢ / ١٢٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٠ .

(٣) قاله الزمخشري في الكشاف ٤ / ٢٢٣ ، وانظر : الفريد ٤ / ٥٨٩ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ٢٠٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٠ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٧ .

قوله : (حَقُّهُ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك حَقُّهُ ، فالضَّمير في : حقُّهُ، يعود على « تَنْبُت » .

قوله : (وَالْمَفْتُوحُ) مبتدأ ، و (سِينَاءَ) خبره على حذف مضاف ، أي : سين سِيَناء ، ويجوز أن يكون سين سيناء بدلًا من المفتوح ، و (ذُلِّلَا) خبره ، وعلى الأَوَّل يكون « ذُلِّلَا » مستأنفًا للثَّناء على القراءة بذلك ، ومعنى (ذُلِّلَا) [١] : سَهُل وظَهَر ، يعني أنَّ زِنَة حَمْرَاء أكثر من زِنَة عِلْباء ، وأيضًا فإنَّ الْكَسْر لغة كِنَانة خاصَّة ، وسائر العرب على الفتح .

٩٠٥- وَضَمٌّ وَفَتْحٌ مَنْزِلاً غَيْرُ شُعْبَةٍ وَنَوَّنَ تَتْرًا حَقُّهُ وَاكْسِرِ الْوِلاَ

أخبر عن غير شعبة أنَّه قرأ ﴿ مُنزَلًا ﴾[٢] بضمِّ الميم وفتح الزاي ، فتعيَّن لشعبة فَتْح الميم وكَسْر الزَّاي[٣] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقُّ » – وهما ابن كثير وأبو عمرو – أنَّهما قرآ ﴿ رُسُلَنَا تَتْرًا ﴾[٤] بالتَّنوين ، فتعيَّن لغيرهما عدم التَّنوين[٥] .

---

(١) انظر : الصحاح (ذلل) ٤ / ١٧٠١ ، واللسان (ذلل) ١١ / ٢٥٨ ، والقاموس (ذلل) ١٠٠٢ .

(٢) المؤمنون / ٣٠ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٥ ، والمبسوط ١٩٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٨ ، والروضة ٢ / ٨٠٨ ، والتيسير ١٥٩ ، والعنوان ١٣٦ ، والمستنير ٢ / ٣١٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٤) المؤمنون / ٤٤ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٥٩ ، والتيسير ١٥٩ ، والوجيز ٢٦٢ ، والعنوان ١٣٦ ، والمستنير ٢ / ٣١٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٤ .

ثُمَّ أمر بكسر الهمزة من قوله ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ ﴾[١] لمن رمز له بالثَّاء المثلَّثة في البيت الآتي – وهم الكوفيون – فتعيَّن لغيرهم فتحها[٢] .

والوجه في قراءة الجمهور[٣] أنَّه أتى بالمصدر على صدره[٤] ، أي : أَنْزِلْني إِنْزَالًا مباركًا[٥] ، ويجوز أن يكون « مُنْـزَلًا » اسـم مكـان فينتـصب مفعـولًا به[٦] .

---

(١) المؤمنون / ٥٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والوجيز ٢٦٢ ، والتبصرة ٣٩٣ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٥ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٣) وهي القراءة بضمِّ الميم وفتح الزَّاي : ﴿ مُنزَلًا ﴾ .

وكلا الحرفين (مُنزَلًا) و (مَنْزِلًا) يحتمل أن يكون مصدرًا وأن يكون اسم مكان .

فالعرب يستعيرون الاسم للمصدر والمصدر للاسم ، إلا أنَّ القياس (مُنْـزَلًا) بـضمِّ المـيم وفـتح الزَّاي لأنَّه مصدر رباعي مأخوذ من (أَنْزِلني) .

وأمّا (مَنْزِلًا) بفتح الميم وكسر الزَّاي فعلى نيابة مصدر الثلاثي مناب مصدر الرباعي .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٣ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٦ ، والكـشف ٢ / ١٢٨ ، وشرح الهدايـة ٦٢٢ ، والموضـح ٢ / ٨٩٤ – ٨٩٥ ، والبحـر المحـيط ٦ / ٤٠٢ ، والـدر المـصون ٨ / ٣٣٠ .

(٤) أي : موافقًا لفعله ، فـ (مُنْزَلًا) مصدر الرُّباعي (أنزل) .

(٥) على اعتباره مصدرًا ، وعلى هذا التَّقدير يكون المفعول به محذوفًا ، تقديره : أنزلني مكاني إنزالًا مباركًا .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٤ ، والموضح ٢ / ٨٩٤ .

(٦) والمعنى : أنزلني موضع إنزالٍ مباركًا .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٤ ، والموضح ٢ / ٨٩٥ .

وفي قراءة[١] شعبة أنَّه مصدر على حذف الزَّوائد[٢] ، كقولك : أَنزِلني نزولًا ، ونظيره ﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٣] ، وقوله :

.... وَبعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[٤]

ويجوز أن يكون اسم مكان أيضًا اسْتُعِير ما للثُّلاثي للرُّباعي .

والوجه في تنوين[٥] (تَتَرًا) إمَّا جعله « فَعْلًا » بزنة « كَعْب »[٦] من المواترة ، وهي

---

(١) أي : والوجه في قراءة شعبة . انظر في توجيه هذه القراءة : المصادر السابقة في توجيه قراءة الجمهور .

(٢) أي : على نيابة مصدر الثلاثي مناب مصدر الرباعي .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) نوح / ١٧ .

(٤) عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْـمَوْتِ عَنِّي *

وقائله : عمير القُطاميّ .

انظر : الديوان ص ٣٧ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧١٣ ، والأصول ١ / ١٤٠ ، وكتاب الشعر ١ / ٢٢٩ ، والخصائص ٢ / ٢٢١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٩٨ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٤ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٧٢٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤١١ ، والخزانة ٨ / ١٣٦ .

والشاهد فيه هنا قوله : (عَطَائِك) حيث ناب عن مصدر الرُّباعي (إعْطَائِك) ، لأنَّ فعله أعطى .

(٥) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦ ، والكتاب المختار ٢ / ٥٩٢ ، والكشف ٢ / ١٢٨ ، والموضح ٢ / ٨٩٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٧ ، والدر المصون ٨ / ٣٤٥ .

(٦) فيقال : (وَتْرٌ أو تَتْرٌ) على أنَّه مصدر من : (وَتَرَ يَتِرُ وَتْراً) مثل ، (ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا) .

=

المتابعة(١) ، والتاء(٢) بدل من الواو كَتُخَمَة وتُكَأة وتُراث(٣) .

وإمّا جعله ملحقًا(٤) بـ « جَعْفَر » فلما جاء التَّنوين ذهبت الألف

= والألف في آخره عوض من التنوين في الوقف ، وذلك لأنه منصوب ، كما تقول : رأيت زيداً ، فتقف عليه بالألف .

انظر : حجة أبي زرعة ص ٤٨٧ ، والكشف ٢ / ١٢٨ ، والموضح ٢ / ٨٩٥ .

وقد أبطل المؤلف أن يكون وزنُه فَعْلًا بناءًا على كلام من ردَّ هذا الوجه بأنَّه لم يحفظ جريان حركات الإعراب على رائه ، فيقال : هذا تَتْرٌ ، ومررت بتَتْرٍ ..

انظر : الدر المصون ٨ / ٣٤٥ .

(١) قال الجوهري : « والمواترة : المتابعة ، ولا تكون المواترة بين الأشياء ، إلا إذا وقعت بينها فترة ، وإلا فهي مداركة ومواصلة » ، الصحاح (وتر) ٢ / ٨٤٣ .

(٢) الأولى من (تَتْرى) لأنَّها من المواترة والوِتْر .

وعلة إبدال التَّاء من الواو ذكرها ابن يعيش بقوله : « ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها (يعني الواو) بتغير أحوال ما قبلها ، قلبوها إلى التَّاء ؛ لأنَّها حرف جلد قوي لا يتغير بتغير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس مناسب لين الواو » ، ابن يعيش ١٠ / ٣٧ .

وانظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٧ – ١٤٨ .

(٣) « تخمة » من « الوخامة » ، و « تُكَأَة » من « تَوَكَّأْت » ، و « تراث » من « ورث » .

والإبدال في هذه الكلمات وفي « تترى » إبدال غير قياسي ، لأنَّه ليس من باب « افتعل » .

انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٥ – ١٤٦ ، والمنصف ١ / ٢٢٥ ، والممتع ١ / ٣٨٣ – ٣٨٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٨٠ – ٨١ ، ٢١٩ – ٢٢٠ ، ولباب تحفة المجد الصريح ٢ / ٣٤٣ .

(٤) جعلوها بمنزلة ألف « أَرْطَى » و « مِعزى » فيكون التَّنوين دخل على هذه الألف فأذهبها ، ويرد على هذا وهو كونها للإلحاق ، وجود ألف الإلحاق في المصادر وهو نادر .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦ ، والكشف ٢ / ١٢٨ ، والدر المصون ٨ / ٣٤٥ .

للإلحاق، لالتقاء الساكنين .

والوجه في قراءة عدم التَّنوين[١] أنَّه جعلها على فَعْلَى ، مصدرًا كالدَّعْوَى فألفه للتأنيث[٢] ، فمنع من الصَّرف ، والتَّاء أيضًا بدل من الواو .

وقد تقدَّمت هذه المسألة وما فيها في آخر باب الإمالة[٣] .

والوجه في كسر « إِنَّ »[٤] على الاستئناف ، وفي فتحها[٥] على تقدير لام العلَّة ، أي : ولأَنَّ هذه ، واللَّام متعلِّقة بـ ﴿ اتَّقُون ﴾ ، وقيل[٦] : بل

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦ ، والكشف ٢ / ١٢٨ ، والموضح ٢ / ٨٩٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٧ ، والدر المصون ٨ / ٣٤٥ .

(٢) وهي بمنزلة ألف « سَكْرَى وغَضْبَى » . وحاصل ما في ألف « تَتْرَى » ثلاثة أوجه :
أحدها : أنَّها بدل من التَّنوين في الوقف ، الثَّاني : أنَّها للإلحاق . الثَّالث : أنَّها للتَّأنيث .
انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : العقد النضيد : أحمد حريصي ص ٢٥٣ – ٢٥٤ ، عند شرح بيت الشاطبي رقم (٣٣٨) .

(٤) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٦ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٩ ، والكشف ٢ / ١٢٩ ، والموضح ٢ / ٨٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٨ ، والدر المصون ٨ / ٣٤٩ .

(٥) أي : والوجه في فتح « إنَّ » ، على إضمار حرف جار ، والتَّقدير : ولِأَنَّ هذه أُمَّتُكُم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتَّقون ، أي : اتقون لهذا .
انظر : المصادر السابقة .

(٦) قاله الفراء والكسائي .
انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٧ ، وإعراب النحاس ٣ / ١١٦ ، والبيان ٢ / ١٨٦ ، والتبيان ص ٦٠١ .

هي عطف على ما في قوله ﴿ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾[١] ، أي : إِنِّي عَلِيم بما تَعْمَلُون وبِأَنَّ هذه ، وقيل[٢] : ثَمَّ محذوف ، أي : واعلموا أَنَّ هذه ، والأَوَّل أرجح[٣] .

* * *

قوله : (وَضَمٌّ وَفَتْحٌ) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (غَيْرُ شُعْبَةٍ) خبره ، على حذف مضاف ، أي : وَضَمٌّ وفَتْحٌ في مَنـزِلًا قـراءة غـير شُـعْبَةٍ ، وأن يكـون (مَنْزِلًا)[٤] مبتدأ و (ضَمٌّ) مرفوع بجارٍّ مقدَّر هو الخبر للمبتدأ ، والتَّقدير: ومَنْزِلًا فيه ضَمٌّ وَفَتْحٌ .

وأن يكون / « ضَمٌّ » مبتدأ ، و « فيه » المقدَّر خبره ، والجملة خبر المبتدأ، [٦٨/ب] والتقدير : ومَنْزِلًا فيه ضم وفتح .

---

(١) المؤمنون / ٥١ .

(٢) قاله الفراء . وعلى هذا فـ (أَنَّ هذه) منصوبة بفعل مضمر مقدَّر .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٧ ، وإعراب النحاس ٣ / ١١٦ ، والبيان ٢ / ١٨٦ .

(٣) وهو حملها على الجارّ ، وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ﴾ المؤمنون / ٥٢ ، فقال : إنَّما هو على حذف اللَّام ، كأنَّه قال : ولأَنَّ هذه أُمَّتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » . الكتاب ٣ / ١٢٦ – ١٢٧ .

(٤) جعله شعلة مفعولًا بأحد المصدرين قبله ، وهما (ضَمٌّ وفَتْحٌ) .

انظر : شرح شعلة ص ٤٥١ .

قوله : (غَيْرُ شُعْبَةٍ) [١] فاعل بفعل مقدَّر ، أي : قرأه غير شُعْبَةٍ ، ويجوز أن يكون « غَيْرُ شُعْبَةٍ » مبتدأ على حذف مضاف ، و « ضَمٌّ وفَتْحٌ » خبر مقدَّم، و « مَنْزِلًا » على حذف حرف الجرّ ، والتَّقدير : قراءة غير ضَمٍّ وفَتْحٍ في مَنْزِلًا .

قوله : (تَتْرًا) مفعول نَوَّنَ ، و (حَقُّهُ) فاعل به ، قوله: (وَاكْسِرِ الوِلَا)، أي : ذا الْوِلَا[٢] ، وهو المتابعة ، والمعنى : وَاكْسِرِ ذَا المتابعة كثيرًا ، أي : الجائي بعده[٣] ، ثُمَّ فسَّره بقوله : (وأَنَّ) في البيت الآتي ، والأصل : واكْسِرِ وأَنَّ ذا الْوِلَا ، فلما قدَّم الصِّفة فعَل فيه ما تقدَّم في قوله :

وَالَاوَّل مَعْ لُقْمَانَ يَدْعُونَ .... [٤]

وتقدَّم تحريره[٥] . ثمَّ ذكر المكسور من قرأ به ، فقال :

---

(١) أعربه شعلة فاعلًا بأحد المصدرين قبله وهما (ضَمٌّ وفَتْحٌ) .

انظر : شرح شعلة ص ٤٥١ .

(٢) وهو مصدر بمعنى الموالي ، أي : المتابع .

انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٣٢ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٠٧ ، وشرح شعلة ص ٤٥١ ، وإبراز المعاني ٤ / ١٦ .

وانظر في معنى الولى : تهذيب اللغة (ولى) ١٥ / ٤٤٧ – ٤٤٩ .

(٣) أي : الآتي بعد (تترا) وهو (وإنَّ هذه أمتكم) .

انظر : المصادر السابقة .

(٤) جزء بيت من متن الشاطبية تقدَّم في سورة الحج ، برقم (٩٠٢) ، انظر : ص ٢٥١ .

(٥) انظر : ص ٢٥٤ .

٩٠٦- وَأَنَّ ثَوَى وَالنُّونَ خَفِّفْ كَفَى وَتَهْـ ـجُرُونَ بِضَمٍّ وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَجْمَلا

قد تقدَّم أنَّ الكوفيين هم الذين يكسرون الهمزة ، وتقدَّم توجيه الفتح والكسر[1] .

ثُمَّ أمر بتخفيف نون و (أَنَّ)[2] ، لمن رمز له بالكاف من « كفى » - وهو ابن عامر - فتعيَّن لغيره تثقيلها[3] ، وهذا كما فعل ابن عامر في ﴿ وَأَنْ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾[4] ، فإنَّه خفَّفها في السُّورتين ، وهي « أنْ » المخفَّفة[5] واسمها ضمير الشَّأن محذوفًا ، والجملة بعده خبره ، كقوله : ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[6] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالألف من « أجمل » - وهو نافع - أنَّه قرأ ﴿ سَٰمِرًا

---

(١) تقدم قريباً قراءة هذا الحرف وتوجيه القراءة فيه ، عند شرح بيت الشاطبي رقم (٩٠٥) . انظر : ص ٢٧١ - ٢٧٤ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وأنَّ هذه أمتكم ﴾ المؤمنون / ٥٢ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٦ ، والمبسوط ١٩٠، والتذكرة ٢/ ٥٥٩ ، والروضة ٢ / ٨١٠ ، والتيسير ١٥٩ ، والوجيز ٢٦٢ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٥، والإتحاف ٢ / ٢٨٥ .

(٤) الأنعام / ١٥٣ .

انظر في قراءة ابن عامر في هذه الآية : السبعة ٢٧٣ ، والمبسوط ١٢٠ ، والتيسير ١٠٨ ، والوجيز ص ١٨٠ ، والعنوان ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٠٣ .

(٥) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٧ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٨ ، والكشف ٢ / ١٢٩ ، والموضح ٢ / ٨٩٦ –٨٩٧، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٨ ، والدر المصون ٨ / ٣٤٩ .

(٦) يونس / ١٠ .

تُهْجِرُونَ ﴾[١] بضمِّ التَّاء ، ثُمَّ أمر بكسر ضمه ، وهو ضمُّ الجيم ، فتعيَّن لغيره فَتْحُ وضَمُّ الجيم[٢] .

والوجه[٣] في ﴿ تُهْجِرُون ﴾ أنَّه من أَهْجَر إذا أَفْحَش في منطقه ، وكذلك كانوا يفعلون .

والوجه في ﴿ تَهْجُرُون ﴾ أَنَّه من « الهُجْر »[٤] بالضَّمِّ ، وهو الهَذَيان ومالَا جدوى فيه من الكلام . وفي الحديث في زيارة القبور : « ولا تَقُولُوا هُجْرًا »[٥] .

---

(١) المؤمنون / ٦٧ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٦ ، والمبسوط ١٩٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٠ ، والتيسير ١٥٩ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٩٢ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٥ ، والنشر ٢ / ٢٠٥ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٢٩٨ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٨٩ ، والكشف ٢ / ١٢٩ ، والموضح ٢ / ٨٩٧ ، والدر المصون ٨ / ٣٥٩ .

(٤) الهُجْر : الهذيان ، والهُجْر : الاسم من الإهجار وهو الإفحاش ، وكذلك إذا كثر الكلام فيما لا ينبغي .

انظر : جمهرة اللغة (هجر) ١ / ٤٦٨ ، والاشتقاق ص ١٩٣ ، وتهذيب اللغة (هجر) ٦ / ٤١ ، والمفردات (هجر) ص ٥٣٤ – ٥٣٥ ، واللسان (هجر) ٥ / ٢٥٣ – ٢٥٤ ، وعمدة الحفاظ ٤ / ٢٧٨ – ٢٨٠ ، والقاموس (هجر) ٤٩٥ .

(٥) الحديث : « كُنْتُ نهيتُكُم عن زيارة القبور فَزُورُوها ولا تَقُولُوا هُجْرًا » .

انظر : موطأ الإمام مالك ٢ / ٤٨٥ ، ومسند الشافعي ١ / ٣٦١ ، والأم ١ / ٢٧٨ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ٦٣ – ٦٦ – ٢٣٧ – ٢٥٠ ، ٥ / ٣٦١ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣ / ٢٩ ، وسنن النسائي (المجتبى) ٤ / ٨٩ ، والنهاية ٥ / ٢٤٥ .

=

وقيل : هو من الْـهِجْرَان(١) . قال أبو علي(٢) : « تَهْجُرون آياتي وما يُـتْلَى عليكم من كتابي فلا تُؤْمِنُون به » .

يعني يُعْرِضُون عنها ولا يَتَدبَّرونها ، فعبَّر عن ذلك بـالْهُجْران ؛ لأَنَّ فيـه إعراضًا .

واختار أبو عبيد هذه القراءة(٣) موجِّهًا لها بهذا الوجه فقال(٤) : « القراءة الأُولى أَحبُّ إلينا ؛ ليكون من الصُّدود والهِجْران ، كقوله ﴿ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴾(٥) فهذا يُشْبِه الهِجْران » .

* * *

=

قال ابن الأثير في تفسيره : « أي فُحْشًا ، يقال : أهجر في منطقه يُهْجِر إِهجارًا ، إذا أَفْحَش » ، النهاية ٥ / ٢٤٥ .

(١) وهو الإعراض والرَّفض والتَّرك . قال الفراء : « فهذا من الهِجْران ، أي : تتركونه وترفضونه » . معاني القرآن ٢ / ٢٣٩ .

وانظر : تفسير الطبري ١٨ / ٤٠ ، ومعاني النحاس ٤ / ٤٧٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ٥ / ٩٤ ، وتفسير البغوي ٣ / ٣١٣ ، والفريد ٥ / ٦١٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٤١٣ ، وروح المعاني ١٨ / ٥٠ .

(٢) الحجة ٥ / ٢٩٨ .

(٣) وهي القراءة بفتح التَّاء وضمِّ الجيم : ﴿ تَهْجُرون ﴾ .

قال أبو جعفر النَّحاس مختارًا لها أيضًا : « وهذه قراءة حَسَنة مُشَاكِلَةٌ لأوّل القصَّة ؛ لأنَّ في القصَّة ذِكْر نُكُوصِهم على أعقابهم فَيُشْبهُ هذا أنَّهم هجروا النَّبي ﷺ والكتاب » إعراب القرآن ٣ / ١١٨ .

(٤) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ١٧ .

(٥) المؤمنون / ٦٦ .

قوله : (وَأَنَّ) قد تقدَّم أنَّه بدل من « الْوِلَا » على حذف مضاف ، وأنَّه في الأصل صفة له فقدِّم ، والواو في (وَأَنَّ) من نفس التلاوة .

قوله : (ثَوَى) جملة مستأنفة ، أي : أقام ذلك وثبت لصحَّته لفظًا ومعنًى . قوله : (وَالنُّونَ) مفعول مقدَّم(١) .

قوله : (كَفَى) جملة مستأنفة ، أَي : كَفَى ذلك من قرأ به لصحَّته أيضًا . قوله : (وَتَهْجُرُونَ) مبتدأ ، و (بِضَمٍّ) خبره ، أي : تاؤه بضَمٍّ ، ويجوز أن يكون مفعولًا بـ « اقرأ » مقدَّر ، أي : واقرأ تَهْجُرُون بضمٍّ .

قوله : (وَاكْسِرِ الضَّمَّ) أي : ضمَّه ، أو الضَّمَّ منه ، وقد علم أنَّه أراد ضَمَّ الجيم ، ويجوز أن يريد بالضَّمِّ المضموم .

قوله : (أَجْمَلَا) يجوز أن يكون حالًا من فاعل اكْسِر ، أي : اكْسِرْهُ أَجْمَلَ(٢) ، أو مفعوله ، أي : في حال كونه أَجْمَل الألفاظ وأَحْسَنها .

وقيل(٣) : هو نعت مصدر محذوف ، أي : كَسْرًا جَمِيلًا ، وكلُّ هذا من المصنِّف ثَناءٌ على القراءة المذكورة .

---

(١) لقوله : (خَفِّف) .

(٢) بمعنى : جميلًا . انظر : شرح شعلة ٤٥١ .

(٣) قاله أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤ / ١٧ .

/٩٠٧- وَفِــي لاَمِ للّٰهِ الأَخِــيرَيْنِ حَــذْفُهَا وَفِي الهَاءِ رَفعُ الْجَرِ عَنْ وَلَدِ الْعَـلاَ [٦٩/أ]

أخبر عن ولد العلا - وهو أبو عمرو - أنَّه قرأ ﴿ سَيَقُولُونَ اللهُ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾(١) الواقع جوابًا لقوله ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾(٢) ، وقرأ ﴿ سَيَقُولُونَ اللهُ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾(٣) الواقع جوابًا لقوله: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ ﴾(٤) بحذف لام الجرِّ من الجلالة في الموضعين ، وإليهما أشار بقوله: (الأَخِيرَيْن)(٥) وتَحرَّز من الأَوَّل ، وهو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾(٦) الواقع جوابًا لقوله ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ ﴾(٧) ، فإنَّه لا خلاف في إثبات لامه ، والخلاف إنَّما هو في الأخيرين . فأبو عمرو وحده يحذف لام الجر منهما ، وغيره يثبتها فيهما موافقة لما قبلهما(٨) .

---

(١) المؤمنون / ٨٧ .

(٢) المؤمنون / ٨٦ .

(٣) المؤمنون / ٨٩ .

(٤) المؤمنون / ٨٨ .

(٥) أي في الآيتين (٨٧ – ٨٩) ، فإنَّ الاختلاف وقع فيهما ، فقرأ أبو عمرو (الله) بحذف اللام فيهما ، وقرأ الباقون باثبات حرف الجرِّ فيهما . واتفقوا في قراءة الآية (٨٥) بإثبات حرف الجر .

انظر : السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والعنوان ١٣٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٦) المؤمنون / ٨٥ .

(٧) المؤمنون / ٨٤ .

(٨) انظر في قراءات هذين الحرفين : السبعة ٤٤٧ ، والمبسوط ١٩١ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٠ ، والتيسير ١٦٠ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٦ ، وإرشاد المبتدي ٤٥٦ ، والإقناع ٢ / ٧٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

ولما حذفها لزمه رفع الهاء لما سيذكر ، وغيره لما أثبتها لزمه جرُّها .

* * *

والوجه[(١)] في قراءة أبي عمرو أَنَّه أتى بالجواب مطابقًا للَّفظ ، فإنَّ قوله : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ﴾[(٢)] ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ ﴾[(٣)] ﴿ مَنْ ﴾ فيهما مبتدأ ، فقوله ﴿ اللهُ ﴾ خبر مبتدأ مضمر جوابًا لـ (مَنْ) ، أي : هو الله ، وهذه اللَّام ساقطة في مصاحف البصرة[(٤)] في هذين اللَّفظين الأخيرين ، ثابتة في مصاحف الباقين[(٥)] ، فكل تَبع قراءته مصحفَه[(٦)] . وأمَّا الأَوَّل فلا خلاف في رسمه باللَّام ، فمِن ثَمَّ لم يُخْتلف فيه[(٧)] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٠ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٩٠ – ٤٩١ ، والكشف ٢ / ١٣٠ ، والموضح ٢ / ٨٩٩ ، والبيان ٢ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، والدر المصون ٨ / ٣٦٢ – ٣٦٣ .

(٢) المؤمنون / ٨٦ .

(٣) المؤمنون / ٨٨ .

(٤) انظر : المصاحف ١ / ٢٧٢ ، والمقنع ص ٥٨٢ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٩٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) المقصود ، أن كلًا وافق في قراءته ما رسم في مصحفه .

والعبارة في نظري غير مؤدِّية لهذا المعنى بدقَّة .

ولو قال : اتَّبَع أو تبعت لكان أولى .

(٧) الأَوَّل من قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ من الآية / ٨٥ .

ولا خلاف في رسمه باللَّام .

انظر : المقنع ٥٨٢ ، ومختصر التبيين ٤ / ٤٩٥ .

والوجه[١] في قراءة غير أبي عمرو اعتبار المعنى[٢] دون اللَّفظ ، أَلَا تَـرَى أنَّـه لا فـرق في المعنـى بـين أن يقـال : مـن ربُّ الـسَّماوات ؟ وبـين : لمـن السَّماوات؟ وبين : من بِيَده مَلَكُوت ؟ وبين : لمـن لـه مَلَكُـوت الـسَّماوات ؟ فكذلك جاء الجواب[٣] .

ونظيره ما حكى أبو عبيد[٤] عن الكسائي عن العرب أنَّه كان يقال : من ربُّ هذه الدَّار ، ولمن هذه الدَّار .

فأمَّا الأَوَّل فإِنَّه لم يأت جوابه إلَّا على اللَّفظ ، ولو أجيب على المعنى لقيـل : سيقولون الله ، لكنَّه لم يَقْرأ به أحد .

* * *

قوله : (وَفي لَام) خبر مقدَّم ، و (لِلَّـهِ) في محلِّ خَفْض بالإضافة ، أي : وفي لام هذين اللَّفظين الأخيرين ، وحسُن وصفه بـالمثنَّى وإن كـان مفـردًا ؛ لأنَّه مكرَّر .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠١ ، والكشف ٢ / ١٣٠ ، والموضح ٢ / ٨٩٩ – ٩٠٠ ، واللآلىء الفريدة ٣ / ٢١٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤١٨ .

(٢) الحمل على المعنى باب واسع في العربية .
انظر : الخصائص ٢ / ٤١١ – ٤٣٥ .

(٣) أي : أنَّ القراءة باللَّام جاءت وفق السُّؤال معنًى ، والقراءة بحذف اللَّام جاءت وفـق الـسُّؤال لفظًا . انظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ١٨ ، وكنـز المعـاني ٢٣٨ ، وجهـود الإمـام أبي عبيـد ص ٢٩٢ .

وقال أبو شامة(١) : « أَيْ وفي لام هذا اللَّفظ الذي في الموضعين الأخيرين ، كما في قوله(٢) : وَأَخَّرْتَني الْإِسْرَا .. » . انتهى .

فإن أراد تفسير المعنى فقريب ، وإن أراد تفسير الإعراب فهو تكلُّف منه .

و (حَذْفُهَا) مبتدأ ، كقولك : في صدر سيِّد الرَّجلين علمُه(٣) .

قوله : (وَفِي الْهَاءِ رَفْعُ الجَرِّ) مبتدأ وخبر أيضًا ، قوله : (عَنْ وَلَدِ) متعلِّق بما تعلَّق به الخبر ، أَيْ : رفع الجرّ مستقرٌّ عن وَلَد العَلَا ومنقول عنه ، ولما كان ضِدُّ الرَّفع النَّصب قيَّده بإضافته إلى الجرِّ .

٩٠٨- وَعَالِمُ خَفْضُ الرَّفْعِ عَنْ نَفَرٍ وَفَتْـ ... ـحُ شِقْوَتُنَا وَامْدُدْ وَحَرِّكْهُ شُلْشُلَا

أخبر عمَّن رمز له بالعين المهملة وبكلمة « نَفَر » - وهم حَفْص وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر - أَنَّهم قرءوا ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾(٤) بخَفْض رفع ميم (عَالِمِ) ، فتعيَّن للغير رفعها(٥) .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شُلْشُلَا » - وهما الأخوان -

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ١٨ .

(٢) أي : في قول الشاطبي ، يشير إلى بيت الشاطبي في باب ياءات الزوائد رقم (٤٢٤) ، وتمامه :

.... وتَتَّبِعَنْ سَمَا ... وَفي الْكَهْفِ نَبْغي يَأْتِ في هُودَ رُفِّلَا

(٣) شرح شعلة ٤٥٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ١٨ .

(٤) المؤمنون / ٩١ ، ٩٢ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٧ ، والغاية ١٠٤ ، وتبصرة مكي ٢٨٢ ، والتيسير ١٦٠ ، والمستنير ٢ / ٣١٦ ، والتجريد ٢٦١ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٠٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٧ .

أَنَّهما قرآ : ﴿ غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شَقَاوَتُنَا ﴾(١) بفتح الشِّين ومدِّ القاف ، أي : يكون بعدها ألف ، وتحريكها ، / ومتى مُدَّت القاف لزم تحريكها ، وإنَّما أراد التَّحريك المصطلح عليه وهو الفتح ، ولا يُتَصوَّر أنْ يكون قبل الألف إلَّا هو . وتعيَّن لغيرهما كسر الشِّين وسكون القاف وعدم المدِّ(٢) ، ومتى سكنت القاف لزم عدم المدِّ ، فصارت قراءتهم ﴿ شِقۡوَتُنَا ﴾ . [٦٩/ب]

وقال أبو شامة(٣) : « وقدَّم المدَّ على التَّحريك ؛ لضرورة الوزن ولِتَعَيُّن القاف ، ولذلك فليس في حروف (شِقْوَتُنَا) ما يقبل التَّحريك غير القاف ؛ لأَنَّها ساكنة والبواقي متحرِّكة » ، انتهى .

وهو كلام حسن .

* * *

والوجه في قراءتي(٤) ﴿ عَالِمِ ﴾ أَنَّ الجرَّ(٥) صفة للجلالة ، وتضْعُف

---

(١) المؤمنون / ١٠٦ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٨ ، والمبسوط ١٩١ ، والتذكرة ٢ / ٥٦١ ، والتيسير ١٦٠ ، والوجيز ٢٦٣ ، والعنوان ١٣٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٨ .

(٣) إبراز المعاني ٤ / ١٩ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٢٤١ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٩٥ ، والمختار ٢ / ٥٩٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٢ ، والكشف ٢ / ١٣١ ، والموضح ٢ / ٩٠٠ ، والدر المصون ٨ / ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(٥) قال مكي : « وهو الاختيار ، ليتَّصل بعض الكلام ببعض ، ويكون كله جملة واحدة » ، الكشف ٢ / ١٣١ .

البدليَّة؛ لكونه مشتقًّا ، والرَّفع على القطع ، أي : هو عَالِمُ، وهو أَمْدَح .

والوجه في قراءتي[1] ﴿ شِقْوَتُنَا ﴾ أَنَّهما مصدران بمعنًى واحد ، فالشِّقْوَة كالرِّدَّة والْفِطْنة ، والشَّقاوة كالسَّعادة والْقَسَاوة .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَعَالِمُ) مبتدأ ، و (خَفْضُ الرَّفْعِ) مبتدأ ثان ، و (عَن نَفَرٍ) خبره، والجملة خبر الأوَّل، والعائد مقدَّر ، أي : خَفْض الرَّفع فيه . أو قامت (أَلْ) مقامه ، أي : خَفْضُ رفعه .

قوله : (وَفَتْحُ) مبتدأ ، و (شِقْوَتُنَا) في موضع مفعول المصدر ، أي : شين شِقْوَتُنَا ، والخبر مقدَّر ، أي : وفَتْحُ شِقْوَتُنَا عن الأخوين المرموز لهما بالشِّين .

وقوله : (وَامْدُدْ) أي : قافه ، أو أوقع المدَّ فيه ، و (شُلْشُلَا) حال إمَّا من الفاعل، وإمَّا من المفعول ، أي : خفيفًا ، وقد تقدَّم تفسيره غير مرة[2] .

---

(١) انظر : معاني القراءات ٢ / ١٩٦ ، والمختار ٢ / ٥٩٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٢ ، وحجة أبي زرعة ٤٩١ ، والكشف ٢ / ١٣١ ، والموضح ٢ / ٩٠١ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٢٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٢ .

(٢) تقدَّم في فرش سورة البقرة عند بيتي الناظم:(٤٩٩) ، و(٥١٣) ، وفي فرش سورة آل عمران عند بيت الناظم (٥٨٠) ، وفرش سورة الأنعام بيت الناظم (٦٦٨) ، وفرش سورة الأعراف بيت الناظم (٦٩٨) ، وفرش سورة الرعد بيت الناظم (٧٨٨) ، وفرش سورة الحج بيت الناظم (٨٩٧) .
انظر : العقد النضيد : ناصر القشامي ٥١٠ ، ٦٠٩ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ١٤١ أ ، ٢٠٢ / ب ، ٢٢٠ / ب ، ٣ / ٢ / ب . والنص المحقق ص ٢٣٧ .

٩٠٩- وَكَسْرُكَ سُخْرِيًّا بِهَا وَبِصَادِهَا عَلَى ضَمِّهِ أَعْطَى شِفَاءً وَأَكْمَلا

أخبر عمَّن رمز له بالهمزة من « أَعْطَى » ، وبالشِّين من « شِفَاءً » – وهم نافع والأخوان – أَنَّهم قرءوا ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سُخۡرِيًّا ﴾[1] هنا، و﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سُخۡرِيًّا ﴾[2] في ص ، بضمِّ السِّين[3] فيهما ، فتعيَّن للباقين كسرها[4] فيهما ، ولم يختلف السَّبعة في التي في الزُّخرف أنَّها بالضَّمِّ[5] .

* * *

والوجه في قراءتي[6] (سُخْرِيًّا) أَنَّهما لغتان بمعنًى واحد ، وهما مصدران ، « سَخِرَ يَسْخَرُ »[7] ، أي : اسْتَخَفَّ به وضَحِك منه ، والياء التي

(١) المؤمنون / ١١٠ .

(٢) ص / ٦٢ .

(٣) في الأصل (بكسر السين) والصواب ما أثبته .
انظر : السبعة ٤٤٨ ، والتيسير ١٦٠ .

(٤) في الأصل (ضمُّها) والصواب ما أثبته .
انظر : المصادر السابقة .

(٥) انظر في قراءات هذا الحرف: السبعة ٤٤٨، والتيسير ١٦٠ ، والوجيز ٢٦٣ ، والتبصرة ٣٩٥ ، والعنوان ١٣٧ ، وغايه الاختصار ٢ / ٥٨٥ ، وسراج القارئ ٣٠١ ، والنشر ٢ / ١٥١ .

(٦) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، وإعراب النحاس ٣ / ١٢٤ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٢١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٢ ، والكشف ٢ / ١٣١ ، والموضح ٢ / ٩٠١ – ٩٠٢ .

(٧) قال الراغب : « والسُّخْرِيُّ : هو الذي يُقْهَر فيَتَسَخَّرُ بإرادته ، ... وسَخِرْتُ منه واسْتَسْخَرْتُه للهزء منه ، ... وقيل : رجلٌ سُخَرَة لمن سَخِرَ ، وسُخْرَةٌ لمن يُسْخَر منه .
وقوله تعالى : ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ وسُخْرِياً ، فقد حمل على الوجهين على التَّسخير وعلى السُّخْرِية ... » المفردات ٢٣٢ .

=

للنَّسب فيها قوَّة مبالغة في الفعل ، كالخصوصيَّة في الخصوص[١] . وهذا مذهب الخليل وسيبويه والكسائي[٢] .

وذهب يونس وغيره[٣] إلى أنّ المضموم[٤] من السُّخْرَة والْعَبُوديَّة ، والمكسور[٥] من الْـهُزْءِ والضَّحك .

=

وانظر : تهذيب اللغة (سخر) ٧ / ١٦٧ ، ومقاييس اللغة (سخر) ٣ / ١٤٤ ، واللسان (سخر) ٤ / ٣٥٢ – ٣٥٤ ، وعمدة الحفاظ (سخر) ٢ / ٢٠٧ ، والقاموس (سخر) ٤٠٥ .

(١) قال الزمخشري : « السُّخْرِيّ – بالضَّمِّ والْكَسْر – مصدر سَخِر كالسُّخْر ، إلَّا أنَّ في ياء النَّسب زيادة قوَّة في الفعل ، كما قيل : الخصوصيَّة في الخصوص » الكشاف ٤ / ٢٥٢ .

(٢) في أنَّ (سُخْريا ، وسِخْرِيًّا) بمعنى واحد ، فهم لا يفرِّقون بينهما .
قال النَّحاس : « .. وفرّق أبو عمرو بينهما فجعل المكسورة من جهة التَّهزُّؤ ، والمضمومة من جهة السُّخْرَةِ ، ولا يعرف هذا التَّفريق الخليل وسيبويه رحمهما الله ، ولا الكسائي ولا الفراء ... » إعراب القرآن ٣ / ١٢٤ ، ولم أقف على هذا في كتاب سيبويه .
وانظر في مذهب الخليل وسيبويه والكسائي : العين ٤ / ١٩٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٢١ ، والكتاب المختار ٢ / ٥٩٦ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٢ ، والكشاف ٤ / ٢٥٢ ، وكشف المشكلات ٢ / ٩٣٤ – ٩٣٥ ، وزاد المسير ٥ / ٤٩٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٣ .

(٣) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، والكتاب المختار ٢ / ٥٩٦ – ٥٩٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٩٣ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٣٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٣ ، والدر المصون ٨ / ٣٧١ .
وممن ذهب هذا المذهب – فكان يرى أنَّ الكسر بمعنى الْـهُزْء ، والضَّمَّ بمعنى السُّخْرَة والاستعباد – أبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن ٢ / ٦٢ .

(٤) وهو (سُخْرِيًّا) .

(٥) وهو (سِخْرِيًّا) .

قالوا : ولذلك أجمع على التي في الزُّخرف[١] ؛ لأَنَّ المراد السُّخْرَة والعبوديَّة لقوام العالم وانتفاعهم ببعضهم[٢] .

واختار أبو عبيد الضَّمَّ قال[٣] : « وكذلك هي عندنا ؛ لأنَّهن إنَّما يَرْجِعْن إلى معنى واحد ، وهما لغتان سِخْرِيّ وسُخْرِيّ ، وقد رأيناهم أجمعوا على ضَمِّ التي في الزخرف فكذا الأُخْريان » .

واختار مكي الكسر ، قال[٤] : « لصحة معناه ، ولشبهه بما بعده » . يعني قوله : ﴿ وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴾[٥] .

وهذا الذي ذكره غير لازم ؛ لجواز أن يكونوا جمعوا بين الأمرين ، سَخَّرُوهم في حوائجهم استضعافًا لهم ، وسَخِرُوا منهم استخفافًا بهم ، وكذلك[٦] كان كفار قريش في ابتداء الأمر مع فقراء المسلمين .

* * *

قوله : (وَكَسْرُكَ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، و (سُخْرِيًّا)

---

(١) في قوله تعالى : ﴿ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ ٣٢ .

(٢) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٠٣ ، وحجة أبي زرعه ٤٩٢ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ .

(٣) انظر قول أبي عبيد هذا في : إبراز المعاني ٤ / ٢٠ ، وكنز المعاني ٢٤١ ، وجهود الإمام أبي عبيد ص ٣٠٤ .

(٤) الكشف ٢ / ١٣١ .

(٥) المؤمنون / ١١٠ .

(٦) جاء في الأصل (لذلك) ، والصواب ما أثبته لتستقيم العبارة ، وبه يحصل خبر « كان » .

[٧٠/أ] مفعولــه عــلى حــذف مــضاف / أي : ســين سُــخْرِيًّا ، و (بِهَـا) خــبر المبتدأ ، والباء ظرفيَّة ، أي : كَسْرك كائن في هذه السورة وفي صاد ، والضمير في (بِصَادِهَا) عائد على سور القرآن للعلم به ، وهـذا كـما تقـول كـوفيُّهم وحَفْصُهم ، فالضَّمير للقرَّاء للعلم بهم .

قوله : (أَعْطَى) جملة مستأنفة ، وفاعل الفعل ضمير يعـود عـلى (سُـخْرِيًّا) ، أي : أَعْطَـى حـال كونـه عـلى ضَـمِّه[١] ، ولا يجـوز أن يعـود الـضَّمير مـن (أَعْطَى) على (كَسْرُك) ؛ إذْ يلزم من ذلك أن يكون هو خبر المبتدأ ، وحينئذ يكون الرَّمز للْكَسَر ، وليس كذلك[٢] .

قوله : (وَأَكْمَلَا) إشارة إلى أنَّ الضَّمَّ قـد شَـمِل الألفـاظ الثَّلاثـة ؛ لأَنَّ التي في الزُّخرف مَضْمومة عند الجميع ، فالـضَّمير في (أَكْمَـلَا) عائـد عـلى الـضَّمير المـذكور في : ضَـمِّه ، أي : وأَكْمَـلَ الـضَّمّ في سُـخْرِيًّا في سـوره الثَّلاث . ويجوز أن يعود على « سُخْرِيًّا » بتأويل بعيد ، أي : أَكْمَـلَ سُـخْرِيًّا الضَّمّ في نفسه في مواضعه الثَّلاثة .

ويجوز أن يكون فاعل « أَعْطَى » و « أَكْمَل » ضميرًا عائدًا على القارئ

---

(١) « على ضمه » حال والضمير فيـه للكسر ، و« شـفاءٌ » مفعـول أعطـى . انظـر : شرح شـعلة ص ٤٥٣ ، وكنز المعاني ٢٤٠ .

(٢) قال شعلة : « وليس أعطـى خـبر كـسرك وإلَّا لكـان رمـز القـراءة الكـسر لا الـضَّمّ » ، شرح شعلة ٤٥٣ .

وقال الجعبري : « ولا يجوز أن يكون الفاعل كسرك لئلا ينعكس المعنى » ، كنز المعاني ٢٤٠ .

بذلك ، وإنْ لم يَجْرِ له ذكْرٌ ؛ لدلالة الحال عليه ، والتَّقدير : أَعْطَى مَنْ قرأ بذلك حال كونه على ضَمِّه شِفَاء وأَكْمَل له الضَّمَّ في الجميع ؛ لأَنَّه ضَمَّهُما كما ضمَّ حرف الزُّخرف هو وغيره .

٩١٠- وَفِي أَنَّهُمْ كَسْرٌ شَرِيفٌ وَتُرْجَعُو نَ فِي الضَّمِّ فَتْحٌ وَاكْسِرِ الْجِيمَ وَاكْمُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَرِيفٌ » – وهما الأخوان – أَنَّهما قرآ ﴿ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾[1] بكسر الهمزة ، فتعيَّن فتحها للباقين[2] .

وأَنَّهما قرآ أيضًا ﴿ وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ ﴾[3] بفتح ضمِّ التَّاء وكَسْر الجيم ، فتعيَّن [للباقين][4] ضمُّ التَّاء وفَتْحُ الجيم[5] .

* * *

والوجه[6] في كَسْر الهمزة الاستئناف ، أخبر بفوزهم ، والوجه في فتحها

---

(١) المؤمنون / ١١١ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٨ – ٤٤٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٦١ ، والمنتهى ٤٩٥ ، والروضة ٢ / ٨١٢ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٣) المؤمنون / ١١٥ .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٩ ، والمبسوط ١٩٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٢ ، والروضة ٢/ ٨١٣ ، والتيسير ١٦٠ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٧ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٩ .

(٦) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، والحجة لابن خالويه ٢٥٩ ، والكتاب المختار ٢ / ٥٩٧ – ٥٩٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٣ ، والكشف ٢ / ١٣١ – ١٣٢ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٣ .

أَنَّها على لام العلَّة ، أي : لأنَّهم هم الفائزون ، ويجوز أن يكون التَّقدير : جزيتهم بأنَّهم ، أي : بسبب ، فهو كالمعنى الأول[١] .

وقيل[٢] : هو المفعول ، تقديره : جزيتهم فوزهم ، فيكون قد صرَّح بالمفعولين ، بخلاف قراءة الْكَسْر والوجهين الأَوَّلَيْن[٣] في قراءة الفتح ، فإنَّ المفعول الثاني لجزيتهم محذوف[٤] .

والوجه في قراءة[٥] (تُرْجَعون) على ما لم يُسمَّ فاعله ، الْحَمْل على

---

(١) أي : كاللَّام في كونها تعليلًا لما قبلها ، والمفعول الثاني على هذا الوجه – وهو تقدير اللَّام أو الباء – محذوف ، أي : جزيتهم اليوم بصبرهم الجنة لأنَّهم هم الفائزون أو بأنَّهم هم الفائزون .
انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٢١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٦ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ ، والفريد ٤ / ٦٢٤ .

(٢) ذكره الفراء والزجاج والفارسي والزمخشري وغيرهم .
انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٢١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٦ ، والكشاف ٤ / ٢٥٢ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ ، والبيان ٢ / ١٨٩ ، والفريد ٤ / ٦٢٤ .
وذكر أبو زرعة نقلًا عن المبرد أنَّ هذا الوجه أجود من تقدير الجار ، قال : « لأنَّ الفوز هو الجزاء وليس بعلّة للجزاء » حجة القراءات ٤٩٣ .

(٣) جاء في الأصل (الأولة) وهو تصحيف ؛ لعدم مطابقة النعت للمنعوت .
والوجهان في قراءة الفتح المراد بهما ما كان على تقدير حرف الجر اللَّام أو الباء .
انظر : التبيان ص ٦٠٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٣ – ٤٢٤ .

(٤) انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٤٣ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٢١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٦ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ ، والبيان ٢ / ١٨٩ ، والفريد ٤ / ٦٢٤ ، والدر المصون ٨ / ٢٥٢ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٥٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٤ ، والكشف ٢ / ١٣٢ ، وشرح الهداية ٦٢٦ ، والموضح ٢ / ٩٠٣ – ٩٠٤ .

معنى لا تُرَدُّون ، وعلى ما سُـمِّي فاعلـه الْــحَمْل عـلى معنـى لا تـصيرون ، والمعنيان متقاربان .

* * *

قوله : (وفي أَنَّهم) خبر مقدَّم ، و (كَسْرٌ) مبتدأ ، و (شَرِيفٌ) صفته .

قوله : (وتُرْجَعُونَ) مبتدأ ، و (في الضَّمِّ) خبر مقدَّم ، و (فَتْحٌ) مبتـدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي : في الضَّمّ منـه ، أو قامـت (ألْ) مقامه ، أي : في ضمِّه . قوله : (وَاكْسِرِ الْـجِيمَ) ، أي : منه ، أو جيمه فقامت (ألْ) مقامه أيضًا .

قوله : (وَاكْمُلَا) ، أصله : اكْمُلَنْ ، فأبدل النُّـون[1] أَلِفًـا ، أي : اكْمُـل بمعرفة ذلك .

وقيل : أشار بذلك إلى أَنَّ الأخوين يقرآن ما في سورة القصص كذلك ، أي : بإسناد الفعل إلى الفاعل فقد اكْمَلَا قراءتهما في الفعلين على نمط واحد ، فاكْمُلْ أنت أيُّها السَّامع في قراءتك ، لما كان الكمال في قراءته جعله في القارئ مجازًا للملابسة .

---

(١) نون التوكيد الخفيفة ، وهي تبدل ألفاً عند الوقف .

٩١١- وَفِي قَالَ كَمْ قُلْ دُونَ شَكٍ وَبَعْدَهُ شَفَا وَبِهَا يَاءٌ لَعَلِّي عُلِّلا

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة والشِّين المعجمة من « دُونَ شَكٍّ » - وهم ابن كثير والأخوان - / أَنَّهم قرءوا ﴿ قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾[1] بلفظ الأمر في قراءة الباقين ﴿ قَالَ ﴾ بلفظ الخبر على حسب ما لفظ به من القراءتين[2] . [٧٠/ب]

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَفَا » ، وهما الأخوان ، أَنَّهما قرآ أيضًا الذي بعد هذا بلفظ الأمر وهو قوله : ﴿ قُلْ إِن لَّبِثْتُمْ ﴾[3] في قراءة غيرهما (قَال)[4] ، كما تقدَّم .

وتَحصَّل أَنَّ الأخوين يقرآن ما في هذه السُّورة بلفظ الأمر في الفعلين ، وأَنَّ ابن كثير يقرأ الأوَّل بلفظ الأمر والثَّاني بالخبر ، وأَنَّ الباقين يقرءون الاثنين بالخبر ، ولم يقرأ أحد بالعكس ، أعني بالخبر في الأوَّل وبالأمر في الثاني ، وقد تقدَّم نحو ذلك في أول الأنبياء[5] .

---

(١) المؤمنون / ١١٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٩ ، والمبسوط ١٩٢ ، والتيسير ١٦٠ ، والوجيز ٢٦٤ ، والعنوان ١٣٧ ، والمستنير ٢ / ٣١٧ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٣) المؤمنون / ١١٤ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤٤٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٢ ، والتيسير ١٦٠ ، والتبصرة ٣٩٥ ، والعنوان ١٣٧ ، والإقناع ٢ / ٧٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٥) انظر : فرش سورة الأنبياء عند شرح بيت الناظم رقم (٨٨٧) ، ص ١٥٧ .

فمن قرأ بالخبر[١] كان الفاعل ضميرًا عائدًا على الباري تعالى أو الملك الذي يأمره الله بذلك ، ومن قرأ بلفظ الأمر جعله مسندًا لضمير من يجعل الله [له] [٢] سؤالهم عن ذلك .

وهذان الفعلان[٣] مرسومان في مصاحف مكة والمدينة والْبَصْرة والشَّام بالألف بعد القاف ، وفي مصاحف الكوفة بغير ألف[٤] .

فالأخوان وَافَقَا مصاحِفَها ، وعاصم لم يوافِقْها ، وقيل : بل وافقها ؛ لأنَّه اعتقد حذف الألف من الرَّسم تخفيفًا .

وابن كثير وافق مصاحف مكَّة في الثَّاني[٥] ، وفي الأوَّل

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٣٠٧ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٣ ، والكشف ٢ / ١٣٢ ، وشرح الهداية ٦٢٦ ، والموضح ٢ / ٩٠٢ ، ٩٠٤ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٢٤ – ٦٢٥ .

(٢) زيادة ليست في الأصل ، بها يستقيم المعنى .

قال ابن أبي مريم في توجيه قراءة الأمر : « .. وهو على خطاب من يأمره الله تعالى بسؤالهم .. » ، الموضح ٢ / ٩٠٣ .

وقال الهمذاني : « والمستكن فيهما – أي في « قل » في الموضعين – للمأمور بسؤالهم من الملائكة ، أو لبعض رؤوساء أهل النار ، والتَّقدير : قل لهم قولو كم لبثتم » الكتاب الفريد ٤ / ٦٢٥ .

(٣) وهما (قل – قال) .

(٤) انظر : المصاحف ١ / ٢٥٧ ، والبديع ص ١٧٩ ، والمقنع ص ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨٤ ، ومختصر التبيين ٤ / ٨٩٨ – ٨٩٩ .

(٥) حيث قرأ في الثاني بالألف ﴿ قَالَ إِنْ لَبِثْتُم ﴾ ؛ وِفْقًا لمصاحف مكة ، وقرأ في الأوَّل بغير ألف ﴿ قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ فوافق مصاحف الكوفة .

=

غيرها[١] ، أو وافقها على تقدير حَذْف الألف تخفيفًا .

قال الفارسي[٢] : « وزَعَمُوا أنَّ في مصحف الكوفة (قُلْ) في الموضعين » .

وقال أبو عبيد[٣] : « والقراءة عندنا على الخبر كِلَاهما ؛ لأنَّ عليها مصاحف أهل الحِجَاز وأهل الْبَصْرة وأهل الشَّام ، ولا أعْلَم مصاحف مكة أيضًا إلَّا عليها ، وإنَّما انفردت مصاحف أهل [الكوفة بالأخرى » ، قال أبو عمرو الداني[٤] : « وينبغي أن يكون الحرف الأوَّل بغير ألف في مصاحف أهل][٥] مكَّة ، والثَّاني بالألف ؛ لأن قراءتهم كذلك ، ولا خبر عندنا في ذلك عن مصاحفهم ، إلَّا ما رويناه عن أبي عبيد » .

ثُمَّ أخبر أنَّ فيها ياء إضافة ، وهي قوله ﴿ لَعَلِّيَ أَعْمَلُ ﴾[٦] فتحهما غير

=

انظر : السبعة ٤٤٩ ، والتيسير ١٦٠ ، والعنوان ١٣٧ ، والنشر ٢ / ٢٥١ ، والإتحاف ٢ / ٢٨٩ .

(١) أي : وافق غير مصاحف مكة في قراءة الحرف الأول من الآية / ١١٢ .

(٢) الحجة ٥ / ٣٠٧ .

(٣) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ٢١ ، وكنز المعاني ٢٤٣ ، وجهود الإمام أبي عبيد ص ٢٨٢ .

(٤) المقنع ٥٨٤ .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو سهو وانتقال نظر .

والتصحيح من : المقنع ٥٨٤ ، وحاشية مختصر التبيين ٤ / ٨٩٩ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢١ .

(٦) المؤمنون / ١٠٠ .

الكوفيين[١] .

* * *

قوله : (وَفِي قَالَ كَمْ) خبر مقدَّم ، (قُلْ) مبتدأ . قوله : (دُونَ شَكٍّ) في موضع الحال من الضَّمير المستتر في الخبر .

قوله : (وَبَعْدَهُ) متعلِّق بـ « شَفَا » ، و (شَفَا) مستأنف ، والضَّمير في « بعده » عائد على « قَالَ كَمْ » .

قوله : (وَبِهَا) خبر مقدَّم ، و (يَاءٌ) مبتدأ مؤخَّر .

قوله : (لَعَلِّي) يجوز أن يكون بدلًا من (يَاءٌ) على حذف مضاف ، أي : ياء لَعَلِّي ، ويجوز أن يكون مُشَبَّهًا بالظرف ، أي : في لَعَلِّي .

قوله : (عُلِّلَ) جملة مستأنفة ، أي : عَلَّل الكافرُ نفسه بقوله ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ ﴾[٢] ، الخ ، وذلك حين لا رُجُوع ، يقال : عَلَّلَهُ[٣] بكذا ، أي : أَلْهَاهُ.

---

(١) فتحها أبو عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر .

انظر : السبعة ٤٥٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٣ ، والتيسير ١٦٠ ، وجامع البيان ٣ / ١٣٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٢) المؤمنون / ٩٩ – ١٠٠ .

(٣) جاء في اللسان : « وَتَعَلَّل بالأمر واعْتَلَّ : تَشَاغل ... وعلَّله بطعام وحديث ونحوهما : شَغَله بها ؛ يقال : فلان يُعَلِّل نفسه بِتَعِلَّةٍ .

وتَعلَّل به أي تَلَهَّى به وتَجَزَّأ . وتَعِلَّة الصبي أي ما يُعَلَّل به ليسكت » .

انظر : اللسان (علل) ١١ / ٤٦٩ .

وانظر : الجمهرة (علل) ١ / ١٥٦ ، وتهذيب اللغة (عل) ١ / ١٠٥ ، والتاج (علل) ١٥ / ٥١٧ .

سُورَةُ النُّور

٩١٢- وَحَــقٌّ وفرَّضْــنَا ثَقِــيلًا وَرَأفَــةٌ   يُحَرِّكُــهُ الْــمَكِّي وَأَرْبَــعُ أُوَّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٌّ » – وهما ابن كثير وأبو عمرو – أَنَّهما قرآ ﴿ وَفَرَّضْناها ﴾[1] ، بتثقيل الرَّاء ، فتعيَّن لغيرهما تخفيفها[2] .

ثُمَّ أخبر عن المكِّي – وهو ابن كثير – أَنَّه[3] يُحرِّك همزة ﴿ رَأَفَةٌ ﴾[4] ، أي : يفتحها ، فتعيَّن لغيره إسكانها[5] ، ولم يُعَيِّن مكان التَّحريك ؛ لظهوره .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صِحَابٌ » في البيت الآتي – وهم الأخوان وحفص – أَنَّهم قرءوا ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ ﴾[6] ، برفع ﴿ أَرْبَعُ ﴾ / على ما لفظ به ، فتعيَّن لغيرهم نصبها[7] . [٧١/أ]

* * *

---

(١) النور / ١ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٢ ، والمبسوط ١٩٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٥ ، والتيسير ١٦١ ، وإرشاد المبتدي ٤٥٩ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١١٣ .

(٣) في الأصل (أنّ) وهو تحريف .

(٤) النور / ٢ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٥ ، والتيسير ١٦١ ، والوجيز ٢٦٤ – ٤٦٥ ، والعنوان ١٣٨ ، والتجريد ٢٦٢ ، والإتحاف ٢ / ٢٩٢ .

(٦) النور / ٦ .

(٧) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٢ – ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، والعنوان ١٣٨ ، وإرشاد المبتدي ٤٥٩ ، والإقناع ٢ / ٧١١ ، والنشر ٢ / ٥٢ .

والوجه في قراءتي[1] ﴿ فَرَضْنَا ﴾ أنَّ التَّشديد[2] يدُلُّ على المبالغة أو التَّكثير، وذلك إمَّا باعتبار الأحكام ؛ لأنَّ هذه السُّورة اشْتَمَلت على أحكام شتى كالزِّنا والقذف والنِّكاح والإحصان واللِّعان والاسْتِئْذَان وغَضِّ البصر وكتابة العبيد وغير ذلك ، وإمَّا باعتبار المحكوم عليه من الأُمم السَّالفة والحاضرة[3] .

والتَّخفيف يحتمل ذلك ، ويحتمل أَنَّ معناه : أَوْجَبْنَا فُرُوضَها ، والفرض النهر[4] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٤ / ٢٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٠٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٤ ، والكشف ٢ / ١٣٣ ، والموضح ٢ / ٩٠٦ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٣٠ ، والدر المصون ٨ / ٣٧٩ .

(٢) وقيل : معنى التَّشديد : فصَّلناها بالفرائض وبيَّنا ما فيها من الحلال والحرام .
انظر : المصادر السابقة .

(٣) أي : لكثرة المفروض عليهم من السَّلف ومن بعدهم ، فهو فعل يتردَّد على كلِّ من حدث من الخلق إلى يوم القيامة .
انظر : الكشف ٢ / ١٣٣ ، والكشاف ٤ / ٢٥٦ .

(٤) قال ابن منظور : « وفرضة النَّهر : مشرب الماء منه ، والجمع فُرَض وفِراض ...
وفرضة النهر : ثُلْمته التي منها يستقى ، وفرضة البحر : محطُّ السُّفن » ، اللسان (فرض) ٧ / ٢٠٦ .
ولكلمة (الفَرْض) معانٍ أُخَر ، منها :
أنها تأتي بمعنى : « السُّنة » ، وبمعنى « ما أوجبه الله عز وجل » ، وبمعنى « الهبة » و « القراءة » و « العطيَّة المرسومة » . وغيرها كثير .

=

والوجه في قراءتي[١] (رَأْفَة) أَنَّهما لغتان في مصدر رَؤُفْتُ بـه أَرْؤُفُ رَأْفًا ورَأْفَـةً ورَأَفًا ورَأَفَةً ، بتسكين الهمزة وفتحها ، بتاء التَّأنيث ودونها[٢] .

ويقال[٣] : رَئِفْتُ أَرْأَفُ كـ« عَلِمْت ، أَعْلَم » رَأَفًا بالتَّحريك ورَأَفَةً بالتَّاء أيضًا .

=

وأصل الفرض : الحزُّ والقطع .

انظر : الجيم (فرض) ٣ / ٤٢ ، والجمهرة (فـرض) ٢ / ٧٥٠ ، وتهـذيب اللغـة (فـرض) ١٢ / ١٣ ، ومقاييس اللغة (فرض) ٤ / ٤٨٨ –٤٨٩ ، والتاج (فرض) ١٠ / ١١٨ .

قال ابن فارس : « ومن الباب الفُرضة ، وهي المشْرَعة في النَّهر وغيره ، وسمِّيت بذلك تـشبيهًا بالحزِّ في الشَّيء ، لأنَّها كالحزِّ في طرف النَّهر وغيره » ، مقاييس اللغة (فرض) ٤ / ٤٨٩ .

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٦٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣١٠ ، والكشف ٢ / ١٣٣ ، والموضح ٢ / ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٩ ، والدر المصون ٨ / ٣٨٠ .

(٢) ذكر أبو البقاء أنَّ « الرَّأْفَة » فيها أربعة أوجه ، وهي « رَأْفَة ، رَأَفَة ، رَافَة ، رَآفة » .

قال : « والرَّأْفة فيها أربعة أوجه : إسكان الهمزة ، وفتحها ، وإبدالها ألفًا ، وزيادة ألف بعـدها . وكل ذلك لغات قد قرئ به » التبيان ٦٠٦ .

وهو مصدر رَؤُفْت أَرْؤُفُ ، ورَأَفْت أَرْأَف ، ورَئِفْت .

والرأْفة : أشد الرَّحمة أو أرقُّها ، وهي أخصُّ من الرَّحمة ولا تكاد تقع في الكراهة ، والرَّحمـة قـد تقع في الكراهة للمصلحة .

انظر : معاني الفـراء ٢ / ٢٤٥ ، ومعـاني الزجـاج ٤ / ٢٣ ، والموضـح ٢ / ٩٠٧ ، واللـسان (رأف) ٩ / ١١٢ ، والتاج (رأف) ٦ / ١١٣ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة (روف) ١٥ / ٢٣٨ .

وقيل[١] : بل المحرَّك[٢] مقصور من رَآفة بالألف ، وهي لغة في المصدر أيضًا .

وقيل[٣] : بل كلُّ كَلِمة عينها أو لامها حَرْف حَلْق جاز فتْحُ العين وتسكينها كالشَّعَر والنَّهرَ[٤] .

ونظير هذا الخلاف الخلاف في ﴿ دأْبًا ﴾ و﴿ دَأَبًا ﴾[٥] و ﴿ ظَعْنكم ﴾[٦] و﴿ ظَعَنكم ﴾ .

وهذا الخلاف مخصوص بها في هذه السُّورة دون التي في الحديد ، فإنَّه لا خلاف في تسكينها[٧] ، ولذلك لم يقل المصنف معًا ولا جميعًا .

---

(١) قاله السخاوي . انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٣٧ .

(٢) أي : « رَأَفَة » .

(٣) قاله السَّخاوي كذلك . انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٣٧ .

(٤) هذا على مذهب الكوفيين ، فهم يقيسون فتح العين في كل « فَعْل » إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق ، وهو عند البصريين لغة يقتصرون فيه على السماع ولا يتجاوزونه .
قال ابن يعيش : « .. ومنها أن حروف الحلق مستفلة ، ولذلك تُلُعِّب بها قريباً من حروف المد واللين ؛ ألا ترى أنه إذا كان عين الكلمة الثلاثية ساكناً جاز تحريكها بالفتح .
نحو : الشَّعْر والشَّعَر ، والنَّحْر والنَّحَر ، وذلك لغة عند البصريين ، وقياس عند الكوفيين » شرح الملوكي ٤٣٢ .
وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، والمنصف ٢ / ٣٠٥ – ٣٠٦ ، والمحتسب ١ / ٨٤ – ٨٥ ، ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٩ ، ١٠ .

(٥) يوسف / ٤٧ .

(٦) النحل / ٨٠ .

(٧) انظر : السبعة ٤٥٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٥ ، والروضة ٢ / ٨١٤ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

وقال أبو عبد الله[١] : « وفي إِطلاق النَّاظم وهو يريد ما في هـذه الـسُّورة وحده إشكال ؛ لأنَّه أطلق في غير موضع وهو يريد الجميع كـرؤوفٍ وكـائن وغيرها » انتهى .

ولا إشكال في ذلك ؛ لأَنَّ الغالب من أمر المصنِّف أَنَّه إذا أطلق اقتصر به على ما في السُّورة ، فإذا أراد ما في غيرها نبَّه عليه ، فلا يَـرِد عليـه مـا ذكـره ؛ لأَنَّه نادر من أمره .

وقد أجيب[٢] عن المصنِّف أيضًا بأَنَّه لفظ بـ(رَأْفَةٌ) مرفوعـة ، فـلا يَـرِدُ عليه ما في « الحديد » ؛ لأَنَّها منصوبة ، قال[٣] : « ولو قال :

وَحَـقٌّ وَفَرَّضْـنَا وَلِلْمكِّـي رَأْفَـةٌ بِتَحْرِيكِـهِ فيهَـا وَأَرْبَـعُ أَوَّلَا

لكان أَلْيَق ؛ لأَنَّه إذا لفظ بـ « فَرَّضْـنَا » مـشدَّدًا لابـن كثـير وأبي عمـرو واعتمد في معرفة القراءة الأخرى على شُهرتها حيـث كانـت قـراءة حـسنة[٤] ، وقـد فعل ذلك في غيره » .

وقال ابن مجاهد[٥] : « قال لي قنبل : كان ابن أبي بزَّة قد وَهِـم ، وقرأهمـا جميعًا بالتَّحريك ، فلما أخبرته أَنَّما هي هذه وَحْدَها رجع » .

---

(١) اللآلىء الفريدة ٣ / ٢١٧ .

(٢) أجاب بذلك الفاسي ، انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ٢١٧ .

(٣) قاله أبو عبد الله الفاسي ، في اللآلىء الفريدة ٣ / ٢١٧ .

(٤) في الأصل (خمسة) وهو تحريف .
والتصويب من اللآلىء الفريدة ٣ / ٢١٧ .

(٥) السبعة ٤٥٢ .

قلت : يعني أَنَّ شيخه كان يعتقد أَنَّ ابن كثير يُحرِّك الحرفين في « النُّـور » و « الحديد » حتى أعلمه بذلك قنبل فرجع .

والحاصل أَنَّ قراءته[١] جامعة بين اللُّغتين ، وحسَّن التَّسكين في التـي في الحديد[٢] مجاورتها لـ (رَحْمة) وهي ساكنة العين .

والوجه في رفع[٣] ﴿ أَرْبَع ﴾ أَنَّه خبر المبتدأ ، وذلك أنَّ قولـه ﴿ فَـشَهَادَةُ أَحَـدِهِمْ ﴾ مبتـدأ ، و﴿ أَرْبَـعُ ﴾ خـبره، و ﴿ بِـالله ﴾ عـلى هـذه القـراءة[٤] يتعلَّـق بـ﴿ شَهَادَاتٍ ﴾ ، ولا يجوز تعلُّقه بـ﴿ شَـهَادَةُ أَحَـدِهِمْ ﴾ ؛ لـئلا يفـصل بـين المصدر ومعموله[٥] بالخبر[٦] وهو أجنبي .

---

(١) أي : قراءة ابن كثير .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ... ﴾ الحديد / ٢٧ .

(٣) انظر : معاني الزجاج ٤ / ٢٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣١١ ، والكشف ٢ / ١٣٤ ، وكشف المشكلات ٢ / ٩٣٩ – ٩٤٠ ، والموضح ٢ / ٩٠٧ – ٩٠٨ ، والبيان ٢ / ١٩٢ .

(٤) وهي رفع (أَرْبَعُ) .

(٥) لا يفصل بين المصدر ومعموله بالصِّفة ولا بالخبر ؛ لأنَّ الإخبار عنه ووصفه يُؤْذنـان بتمامـه ، وما يتعلَّق به يُؤْذِن بنقصانه ؛ فلا يجوز : « عجبت من ضَرْبِك الشَّديد عمرًا » ، ولا « أَكْـلُ زَيْـدٍ كثيرٌ الطَّعامَ » .

لأنَّ المصدر مقدر بـ « أَنْ والفعل » فهو كالموصول ، ومعموله كالصِّلة ، ولا يجوز الفـصل بـين الصلة والموصول بالأجنبي .

انظر : الخصائص ٢ / ٤٠٢ ، وكشف المشكلات ٢ / ٩٣٩ ، ١١٧٤ ، والبيـان ٢ / ١٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٦ – ٢٩٧ ، والمغني ٢ / ٦٩٨ – ٦٩٩ .

(٦) في الأصل (بالجرِّ) وهو تصحيف .

=

والوجه في نصبها[١] أنَّها مصدر مؤكِّد ، والعامل فيها المصدر الأَوّل ، وهو ﴿ فَشهادة أَحَدِهِمْ ﴾ ، والمصدر يُنْصَب بالمصدر مثله ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً ﴾[٢] ، فـ﴿ جَزَآءً ﴾ نُصب بـ﴿ جَزَآؤُكُمْ ﴾ .

وارتفاع [شهادة][٣] إمَّا / بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي[٤] : فواجبٌ شهادة أحدهم . [٧١/ب]

وإمَّا على الخبر والمبتدأ مقدَّر ، أي : فالواجبُ أو فالْـحُكْمُ أو فالْفرضُ شهادةُ أحدهم ، و(بِالله) يجوز تعلُّقُه على هذا[٥] بشهادة أو بشهادات ،

=

والعبارة نفسها جاءت في الدر المصون ٨ / ٣٨٦ هكذا (بالجرِّ) محرَّفة دون تصحيح .

انظر : المصادر السابقة .

قال ابن الأنباري : « والرَّفع على أنَّ (شهادةُ أحدهم) مبتدأ ، و (أَرْبَع) خبره ، .... ويكون (بالله) متعلِّقاً بـ(شهادات) ولا يجوز أن يتعلَّق بـ « شهادة » ، لأنَّه يؤدِّي إلى الفصل بين الصلة والموصول ، بخبر المبتدأ وهو (أربع شهادات) » . البيان ٢ / ١٩٢ .

(١) أي : والوجه في نصب « أربع » .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣١١ ، والكشف ٢ / ١٣٤ ، والموضح ٢ / ٩٠٧ – ٩٠٨ .

والبيان ٢ / ١٩٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٣٤ ، والدر المصون ٨ / ٣٨٥ .

(٢) الإسراء / ٦٣ .

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ، والسياق يقتضيه .

وانظر في بيان إعراب شهادة : المصادر السابقة .

(٤) أو تقديره : فعليهم شهادة أحدهم .

انظر : المصادر السابقة .

(٥) أي : على قراءة (أربعَ) بالنَّصب يجوز أن يتعلَّق (بالله) بـ(شهادة) على مذهب الكوفيين

=

بخلاف القراءة الأولى لما تقدم .

وقيل[١] : تقدير الكلام : فشهادةُ أحدهم بالله إنَّه لَمِن الصَّادقين قائمٌ مقام أربع شهادات من الْعُدول[٢] ، فحذف المضاف وهو « مَقَام » وأقيم المضاف إليه مقامه . والجملة من قوله : ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ على القراءتين خبر الموصول ، وهو ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ﴾[٣] .

ولا خلاف في نصب (أربع) الثَّانية وهي قوله: ﴿ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ ﴾[٤] ، لأَنَّه مصدر لا غير ، وقد صرَّح بفعله ، وهو : أَنْ تَشْهَدَ[٥] .

* * *

=

حيث يعملون أوَّل العاملين لأَنَّه الأوَّل ، وأن يتعلَّق بـ(شهادات) على مذهب البصريين حيث يعملون ثاني العاملين لأنَّه الأقرب .

وهو ما يسمى باب التنازع .

انظر : الجمل ص ١١١ – ١١٦ ، والإنصاف ١ / ٨٣ – ٩٦ ، وابن يعيش ١ / ٧٦ – ٨٠ ، والهمع ٥ / ١٣٧ – ١٤٨ .

(١) قاله السَّخاوي . انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٣٧ .

(٢) في الأصل (بالله) وهو سهو ، لعدم إفادته في هذا الموطن . بخلاف قوله (من العدول) فهو وصف لأصحاب الشهادات .

والتصحيح من : فتح الوصيد ٤ / ١١٣٧ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢١٧ .

(٣) النور / ٤ .

(٤) النور / ٨ .

(٥) انظر : الدر المصون ٨ / ٣٨٦ .

قوله : (وَحَقٌّ) خبر مقدَّم ، و (فَرَّضْنَا) مبتدأ مؤخَّر ، والواو من نفس التِّلاوة .

قوله : (ثَقِيلًا) حال من الضَّمير في : حَقٌّ ؛ لأنَّه بمعنى ثابت .

قوله : (وَرَأْفَةٌ يُحَرِّكُهُ الْـمَكِّي) يجوز أن يكون (رَأْفَةٌ) مبتدأ ، و (يُحَرِّكُهُ الْـمَكِّي) خبره[1] ، وأن يكون منصوبًا بإِضمار فعل على الاشتغال ، أي : ويُحَرِّكُ رَأْفَةٌ يُحَرِّكُه ، وإنَّما رُفِعَت على الحكاية ، والأوَّل أولى لعدم الإِضمار .

قوله : (وَأَرْبَعُ) ، يجوز أن يكون مفعولًا بمقدَّر ، و (أَوَّلَا) حال منه ، و(صِحَابٌ) فاعل ذلك الفعل المقدَّر ، أي : وقَرَأَ أَرْبَعُ حال كونه أَوَّل صِحَاب .

وإنَّما رفع « أَرْبَعُ » على الحكاية ، والألف في (أَوَّلَا) للإطلاق ؛ لأنَّه لا يتصرَّف للوزن والصِّفة .

ويجوز أن يكون « أَرْبَعُ » مبتدأ ، و « صِحَابٌ » خبره على حذف مضاف، أي : قراءة صِحَاب . ثُمَّ ذكر رمز قراءة « أَرْبَع » فقال :

٩١٣- صِحَابٌ وَغَيْرُ الْحَفْصِ خَامِسَةُ الأَخِيـ ـرُأَنْ غَضِبَ التَّخْفِيفُ وَالْكَسْرُ أُدْخِلاَ

أخبر أَنَّ غير حفص قرءوا ﴿ والخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[2] برفع ﴿ الْـخَامِسةُ ﴾ على ما لفظ به أيضًا ، وهو الأخير تحرُّزٌ من الأُولى ، وهي :

(١) انظر : شرح شعلة ص ٤٥٤ .

(٢) النور / ٩ .

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾[١] ، فإنَّه لا خلاف في رفعها[٢] ، وتعيَّن للباقين النَّصب[٣] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالهمزة من « أُدْخِلَ » - وهو نافع - أَنَّه قرأ ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ ﴾[٤] ، بتخفيف (أَنَّ) ، وكَسْر الضَّاد ورفْعِ الجلالة ، وإليه الإشارة بقوله في البيت الآتي[٥] :

وَيَرْفَعُ بَعْدَ الْجَرِّ ....

أي : بعد (غَضِبَ) ، فتعيَّن للباقين تَثْقِيلُ أَنْ ، وفَتْحُ الضَّاد ، وجرُّ الجلالة بعده[٦] .

* * *

(١) النور / ٧ .

(٢) لم يختلف القرَّاء في رفع (الخامسة) من هذه الآية / ٧ .

انظر : السبعة ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١١٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٩٣ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٣ ، والمبسوط ١٩٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٥ ، والتيسير ١٦١ ، والعنوان ١٣٨ ، والمستنير ٢ / ٣١٩ ، والتجريد ٢٦٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٤) النور / ٩ .

(٥) سيأتي بعد قليل برقم (٩١٤) ، ص ٣١٧ .

(٦) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، وجامع البيان ٣ / ١٤٠٠ – ١٤٠١ ، والوجيز ٢٦٥ ، والتبصرة ٣٩٧ – ٣٩٨ ، والعنوان ١٣٨ ، والمستنير ٢ / ٣١٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٩٢ .

والوجه في نَصْب(١) ﴿ الْـخَامِسَة ﴾ ، أَنَّه منصوب بِفِعْلٍ مقدَّر ، أي : وتشهدُ الْـخَامِسَةَ ؛ لأَنَّ قبله ﴿ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ ﴾(٢) ، ويكون ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾(٣) بدلًا منه .

والرَّفع(٤) على الابتداء وما بعده خبر ، أي : والـشَّهادةُ الْـخَامسةُ لَفْـظُ أَنْ غَضِبَ اللهُ .

قال أبو علي(٥) : « ويجوز في القياس النَّصب في (الخامسة) الأُولى ، رُفِعَ (أَرْبَعُ شَهَاداتٍ) أو نُصِب » انتهى .

قلت : وهذا واضح ؛ لأَنَّـه إذا نـصب ﴿ الخامـسة ﴾ الأُولى كـان ذلـك

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣١٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٥ ، والكـشف ٢ / ١٣٥ ، والموضـح ٢ / ٩١٠ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٣٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٣٤ .

(٢) النور / ٨ .

(٣) النور / ٩ .

(٤) أي : والوجه في رفع (الخامسة) ، انظر : المصادر السابقة .

(٥) الحجة ٥ / ٣١٤ .

وكذلك جوَّز الأنباري رفع (الخامسة) الأُولى ونصبها ، فالرَّفع من وجهين ، أحدهما : رفعهـا بالإبتداء ، وما بعدها خبرها ، والثاني : رفعها بـالعطف عـلى ﴿ أربـع ﴾ عـلى قـراءة مـن قـرأه بالرَّفع . والنَّصب من وجهين ، أحدهما : أن يكون صفة مقـدَّر ، تقـديره : أنْ تـشهد الـشهادة الخامسة ، فَحذِف الموصوف وأقيمت الصِّفة مقامه .

والثاني : أن يكون معطوفًا على ﴿ أربع شهادات ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ويدرؤا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات ﴾ .

انظر : البيان ٢ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

بفعل مقدَّر[1] يدلُّ عليه قوله : ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ ﴾[2] .

والوجه في تخفيف[3] (أنْ) ، أنَّه جعلها المخفَّفة من الثَّقيلة ، واسمها ضمير الشَّأن ، والجملة الفعلية بعده خبر لها[4] ، ولم يحتج هنا إلى الفصل ؛ لكونه دعاءً ، وفي ذلك إشكال / وهو وقوع الجملة الطَّلبية خبرًا لـ« أَنَّ »[5] . [٧٢/أ]

---

(١) تقديره : (تشهد) .

(٢) النور / ٦ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ أنْ غَضِبَ اللهُ ﴾ انظر : الحجة للفارسي ٥/ ٣١٤، والكتاب المختار ٢/ ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٦ ، والكشف ٢ / ١٣٤ – ١٣٥ ، وكشف المشكلات ٢ / ٩٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٠٨ – ٩٠٩ ، والتبيان ٦٠٧ .

(٤) والتقدير : أنَّه لعنةُ الله عليه ، وأنَّه غَضَبُ اللهِ عليها . أي : أنَّ الأمر والشَّأن ...
انظر : المصادر السابقة .

(٥) قال سيبويه : « لا تخفّفها – أي أنَّ – في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلَّا وأنت تريد الثَّقيلة مُضْمِرًا فيها الاسم » . الكتاب ٣ / ١٦٣ – ١٦٤ .
فإذا خففت « أن » كان اسمها ضمير الشأن أو الأمر محذوفاً . وخبرها جملة تكون مفسرة له وخبراً عنه .
فإن كان الخبر جملة اسمية صحَّ أن تكون مجرَّدةً أو مصدَّرةً بـ « لا » أو أداة شرط أو « رُبَّ » أو « كم » وإن كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء لم يحتج إلى اقترانه بشيء بخلاف إذا كان فعلها متصرِّفًا فإنَّه يجب الفصل بينه وبين « أنْ » المخفَّفة بقد أو تنفيس أو لو أو حرف نفي ، وندر عدم الفصل .
انظر : الكتاب ٣ / ١٦٢ – ١٦٨ ، والأصول ١ / ٢٣٨ ، والجمل ص ٣٥٣ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ – ٧٥ ، ورصف المباني ١١٤ – ١١٦ ، والجنى الداني ٢١٧ – ٢١٩ ، والمغني ١ / ٤١ – ٤٦ .

وقد حرَّرت ذلك في الدُّرّ المصون(١) .

ولما كسرت الضَّاد(٢) صار فعلًا ماضيًا فلزم رفعُ الجلالـة ، وغـيره فَـتَح الضَّاد على أَنَّه مصدر مضاف للفاعل فلزم من ذلك جرُّ الجلالة . ونافع قـد خفَّف « أَنْ » أيضًا في الأعراف في قوله ﴿ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ ﴾(٣) .

قال أبو شامة(٤) : « ولو أنَّ قراءة نافع بفَتْح ضاد (غَضَب) كقراءة الجماعة فكانت على وزان (لَعْنَة اللهِ) ، فيكون قد خفَّف « أَنَّ » فيهما فقط لكانت أَوْجَهَ عندهم ؛ لأنَّهم يستقبحون أن يلي الفعلَ « أَنْ » المخفَّفة حتى يُفْصل بينهما بأحد الأحرف الأربعة ، بحرف النَّفي إن كان الكلام نفيًا ، نحو ﴿ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلًا ﴾(٥) ، وإن كان إيجابًا فبحرف « قد » في الماضي ، وبالسِّين أو سوف في المضارع ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾(٦) ، فكان القياس أن يقال : أَنْ قَدْ غَضِبَ اللهُ » ، انتهى .

---

(١) انظر : الدُّر المصون ٨ / ٣٨٦ – ٣٨٨ .

(٢) من (غَضِب) ، في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ ، في قراءة نافع وقد تقدَّمت .

(٣) الأعراف / ٤٤ .

وانظر في قراءة نافع هذه الآية : السبعة ٢٨١ ، والتذكرة ٢ / ٤١٩ ، والتيسير ١١٠ ، والعنوان ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٠٥ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٢٥ .

(٥) طه / ٨٩ .

(٦) المزمل / ٢٠ .

وسيأتي أنَّ الفعل إذا كان دعاءً ، أو غير منصرف لم يحتج إلى الفصل بشيء مما ذكر[١] .

قال الفارسي[٢] : « فإن قيل : فقد جاء ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ ﴾[٣] ، ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ ﴾[٤] ، قيل : « لَيْس » يجري مجرى « مَا » ونحوها مما ليس بفعل ، وقوله ﴿ بورك ﴾ على الدُّعاء » ، انتهى .

قلت : قوله : ﴿ أَنۢ بُورِكَ ﴾ فيه جواب آخر وهو أن تكون « أَنْ » مُفَسِّرة للنَّداء[٥] .

* * *

قوله : (صِحَابٌ) قد تقدَّم أنَّه فاعل « قَرَأَ » مقدَّرًا . قوله : (وَغَيْرُ الْحَفْصِ) فاعل بفعل مقدَّر ، و (الْخَامِسَةُ) مفعوله ، أي : وَقَرأ غَيْرُ الْحَفْصِ لَفْظَ خَامِسَة بالرَّفْع ، والألف واللَّام في (الْحَفْص) مزيدة ، كزيادتها في قوله :

---

(١) سبق التعليق على هذا قبل قليل ، انظر : ص ٣٠٩ ، هامش (٥) .

(٢) الحجة ٥ / ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٣) النجم / ٣٩ .

(٤) النمل / ٨ .

(٥) النِّداء في قوله ﴿ نودي ﴾ ، والنِّداء فيه معنى القول ، والمعنى : قيل له بورك .

انظر : إعراب النحاس ٣ / ١٩٩ ، والكشاف ٤ / ٤٣٢ ، والتبيان ٦٣٠ ، والكتاب الفريد ٥ / ٧٨ ، والدر المصون ٨ / ٥٧٣ .

.... والزَّيْدُ زَيْدُ المعَارِكِ(١)

وقوله :

* بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ عَنْ أَمِيرِهَا *(٢)

وقوله :

رَأَيْــتُ الوَلِيــدَ بــنَ الْيَزِيــدِ مُبَارَكًــا ....(٣)

---

(١) بعض بيت من الطويل ، وتمامه :

وَقَـدْ كَـانَ مِـنْهُمْ حَاجِـبٌ وابْـنُ أُمِّـهِ أَبُــــــو جَنْــــــدَلٍ ....

وقائله الأخطل غياث بن غوث ، من قصيدة يهجو فيها بني كُلَيب بن يَرْبُوع .

انظر : ديوانه ص ١٨٣ ، والمفصل ص ٢٤ ، والتخمير ١ / ١٩٤ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦١ ، والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٠ .

والشاهد : زيادة الألف واللام في (الزَّيد) وهي زيادة غير لازمة ، وقد يكون دخول الألف واللَّام على (زيد) وهو علم على تقدير التنكير فيه .

(٢) البيت من الرجز ، وقائله أبو النجم العجلي . وتمامه :

* حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلى قُصُورِها *

وانظر البيت في : الديوان ١١٠ ، والمقتضب ٤ / ٤٩ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ ، والمقتصد ١ / ٧٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٨٠ ، ورصف المباني ٧٧ ، والمغني ١ / ٧٥ ، والمقاصد الشافية ١ / ٥٦٥ ، وشرح المزج ص ٢٩٣ .

ورواية المصادر السابقة : (من أسيرها) .

والشاهد : زيادة الألف واللام في (عمرو) وهي زيادة غير لازمة .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْـخِلاَفَةِ كَاهِلُه *

والبيت للرَّماح بن ميَّادة من قصيدة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان .

=

وقد يقال : إن هذه[1] لِلَمْـح[2] مـا نُقِـل عنـه هـذا الاسـم ، كهـي في : الصَّعِق[3]، والنَّجم[4] .

=

انظر البيت في : الديوان / ١٩٢ ، والإنصاف ١ / ٣١٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ ، والمغني ١ / ٧٥ ، وشرح المزج ص ٢٩٤ ، والأشموني ١ / ٧٣ ، والخزانة ٢ / ٢٢٦ .

والشاهد : زيادة الألف واللام في (الوليد واليزيد) وهي زيادة غير لازمة ، وقد تكون على تقدير التنكير فيهما .

وقال ابن هشام : « فأمّا الداخلة على « وليد » في البيت فَلِلَمْح الأصل – يقصد أنه منقول من وليد نكرة ، وهو الطفل الصغير ، ثم أدخل عليه (أل) للمح الولادة فيه – وقيل : (أل) في اليزيد والعمر للتعريف ، وإنهما نُكرًا ثم أدخلت عليهما « أل » كما ينكَّر العلم إذا أضيف ، كقوله :

عَلَا زَيْدُنا يَوْم النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم .... » المغني ١ / ٧٥ .

وانظر : ابن يعيش ١ / ٤٤ ، ورصف المباني ص ٧٧ .

(١) أي : الألف واللّام في (الحفص) .

(٢) هي الألف واللّام التي تكون لِلَمْح الأصل أو الصَّفة الدَّاخلة على العَلَم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث والعباس ، وهذه الألف واللّام لا تلزم ، تقول الحارث وحارث والعباس وعباس .

انظر : شرح الجمل ١ / ١١١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ورصف المباني ٧٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٦٧ ، والمقاصد الشافية ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٧١ .

(٣) الصَّعِق : اسم رجل ، وفي الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعْق ، بمعنى الغشية وذهاب العقل، ولكنه غُلب على أحد فرسان العرب فسمي به . انظر : اللسان (صعق) ١٠ / ١٩٩ .

(٤) الألف واللام فيهما للغلبة ، حيث دخلت على النكرة فغلبت عليهما ، فأصبحت لازمة ، يراد بها (الثريا) . والنجم : الثريا خُصّ بها فصار لها علمًا ، وإذا خرجت منه الألف واللام تنكر وشمل كل نجم . انظر : اللسان (نجم) ١٢ / ٥٦٩ .

وانظر : شرح الجمل ١ / ١١١ – ١١٢ .

قال أبو شامة[١] : « وقد وقع في مسند ابـن أبي شَـيْبة[٢] وغـيره : حـدَّثنا حُسين بن علي الجُعْفِي[٣] ، عن شيخ يقال له : الْـحَفْص ، عن أبيه عن جدِّه ، قال : أَذَّن بِلَال في حياة رسول الله ﷺ ، قال الحافظ أبو القاسـم[٤] : حفـص هو [ابن][٥] عمر بن سعد القَرَظ »[٦] .

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ٢٤ .

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن القاضي محمد بن القاضي أبي شيبة الْعَبْسي ولاءً ، الكوفي الإمام الحافظ صاحب المصنَّف وغيره من كتب الحديث . ولد سنة تسع وخمسين ومئة وتوفي سنة خمس وثلاثين ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : تهذيب الكمال ١٦ / ٣٤ ، وسير أعلام النبلاء ١١ / ١٢٢ ، وشذرات الذهب ٢ / ٨٥ .

ولم أجد هذا السَّند في مسند ابن أبي شَيْبة ولا في مُصنَّفه ، والسَّند مذكور في مسند عَبْد بن حُمَيْد ١ / ١٤١ .

(٣) هو الْـحُسَين بن علي الْـجُعْفي الكوفي الحافظ ، أحد الأعلام ، قرأ القرآن على حمزة ، وروى القراءة عن أبي عمرو بن العَلَاء وغيره ، توفي في ذي القعدة سنة ثلاث ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ١٨٩ ، وغاية النهاية ١ / ٢٤٧ .

(٤) هو أبو القاسم علي بن الْـحَسن بن هبة الله بن الحسين بن عساكر الدمشقي الشافعي صاحب تاريخ دمشق . ولد في المحرم سنة تسع وتسعين وأربع مئة ، وتوفي في رجب سنة إحدى وسبعين وخمس مئة للهجرة .

انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٣ / ٣٠٩ ، وطبقات السبكي ٧ / ٢١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ٥٥٤ ، وشذرات الذهب ٤ / ٢٣٩ .

وانظر في قوله المذكور : تاريخ دمشق ١٠ / ٤٦٧ .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل . وما أثبته هو الصواب .

انظر : إبراز المعاني ٤ / ٢٤ .

(٦) هو حَفْص بن عمر بن سعد القَرَظ بن عائذ المدني التَّابعي ثقة ، يروي عن زيد بن ثابت ، وروى أيضًا عن أبيه وعمومته ، وروى عنه الزهري .

=

وجوَّز أبو عبد الله أن تكون « أَلْ » مُعرِّفة ، قال[(١)] : « على تقدير تنكير حفص » انتهى .

وتقدير التَّنكير لا يُسَوِّغ دخول « أَلْ » في العَلَم مفردًا ، بل إِنَّما تدخل عليه مقدَّر التَّنكير إذا ثُنِّي أو جُمِع ، نحو : الزَّيدَيْن والزَّيدِين والزُّيود .

فصار في « أَلْ » ثلاث احتمالات : للتَّعريف ، لِلَّمح ، لِـمَحْض الزِّيادة[(٢)] .

قال أبو شامة[(٣)] : « وأسقط الألف واللَّام من الخامسة ضرورة ، وأدخلها في حَفْص لذلك أيضًا ، فكأنَّه عوَّض ما حذف » ، انتهى .

وليس هذا من التَّعويض في شيء ، كيف يحذفها من شيء ، ويعوِّض غير المحذوف منه ، هذا مالا يعرف في التَّعويض[(٤)] .

=

انظر في ترجمته : التاريخ الأوسط ١ / ٤٣ ، ٦٧ ، والتاريخ الكبير ٢ / ٣٦٤ ، والمعرفة والتاريخ ١ / ١٩٣ ، والمعجم الكبير ١ / ٣٥٥ ، والتُّحفة اللَّطيفة ١ / ٣٠٠ ، وتهذيب الكمال ١٠ / ٢٧٦ .

(١) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢١٩ .

(٢) انظر في أقسام « أَلْ » : رصف المباني ٧٠ – ٧٨ ، والجنى الداني ١٩٢ – ٢٠٤ ، والمغني (تح / المبارك) ١ / ٧١ – ٧٨ ، والمقاصد الشافية ١ / ٥٤٩ – ٥٨٨ ، وشرح المزج ٢٧٦ – ٣٠٧ .

(٣) إبراز المعاني ٤ / ٢٤ .

(٤) الذي يظهر أَنَّ أبا شامة لم يقصد التَّعويض المصطلح عليه عند النُّحاة واللُّغويين ، وإنَّما توسع في العبارة ، والمؤلف حمل معنى التَّعويض على المعنى الاصطلاحي عند النَّحويين والصَّرفيين فعقَّب على أبي شامة من هذه الجهة .

=

قال[١] : « ولغرابة هذه العبارة يَهِمُ كثيرٌ فيها ، ويسبق لسانه إلى لفظ الخفض بالخاء والضَّاد المعجمتين الذي هو أخو الْكَسْر ؛ لشهرة هذه اللفظة وكثرة دورها في القصيدة كقوله :

.... وَحَمْزَةُ وَالْأَرْحَامَ بِالْخُفْضِ جَمَّلَا[٢]

.... وَالنُّونُ بِالْخُفْضِ شُكِّلَا[٣]

فإن قيل : لو أنَّه قال : صِحابٌ وحَفْصٌ نصبُ خامسةُ الأخيرُ ، لحصل / الغرض ولم يبق لفظ مُوهِمْ . [٧٢/ ب]

قلت[٤] : لكن تَخْتلُّ عليه قراءة الباقين ، فإِنَّها بالرَّفع وليس ضِدُّ النَّصب

=

ولا أرى لتعقيب المؤلف وجهًا ، فإنَّه لا يخفى على مثل أبي شامة المعنى الاصطلاحي للتَّعويض .

والتَّعويض في اصطلاح النحاة إنَّما يكون في الكلمة نفسها ، قال الزمخشري : « ومعنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها » الأحاجي النحوية ص٤٦ .

وقال ابن يعيش : « هو أن تقيم حرفاً مقام حرف في غير موضعه نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن واسم » ابن يعيش ١٠ / ٧ .

وانظر : الخصائص ٢ / ٢٨٥ ، ٣٠٢ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٢٢ .

(١) قاله أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤ / ٢٤ .

(٢) عجز بيت من نظم الشاطبي ، وهو رقم (٥٨٧) في أول سورة النساء ، وصدره :

* وَكُوفِيُّهُمْ تَسَّاءَلُونَ مُخَفَّفًا *

(٣) هذا جزء من متن الشاطبية ، وهو بيت رقم (١٠٥٢) في أول سورة الرحمن ، وتمامه :

وَوَالْحَبُّ ذُو الرَّيْحَانُ رَفْعُ ثَلَاثِهَا بِنَصْبٍ كَفَى ....

(٤) قائله : أبو شامة ، وهو تابع لنصِّه السابق .

إلَّا الْـخَفْض ، فاقتحم حُزُونَةَ هذه العبارة لكونها وافيةً بغرضه » ، انتهى .

وكما زاد « ألْ » في « حَفْص » ضرورة حَذَفها من « الخامسة » ضرورة ، وهي ثابتة فيها في التِّلاوة .

قوله[1] : (الْأَخِيرُ) يقرأ رفعًا ونصبًا ، فالرَّفع على حذف مبتدأ ، أي هو الأخير ، والنَّصب على أنَّه نعت الخامسة ؛ لأنَّها مفعوله وإنَّما رفعت على الحكاية ، وذَكَّر الوصف وإن كان الموصوف مؤنَّثًا ؛ لأنَّ المراد به اللَّفظ ، أي: وَلَفْظُ الْـخَامِسَة الْأَخِيرُ .

قوله : (أَنْ غَضِبَ) مبتدأ بجملته ، و (التَّخْفِيفُ) مبتدأ ثَانٍ ، و (الْكَسْرُ) عطف عليه ، و (أُدْخِلَا) خبر الثَّاني وما عطف عليه ، فالألف ضمير التَّثنية عائدة على التَّخْفِيف والْكَسْر ، والعائد مقدَّر ، أي : أُدْخِلَا فيهما ، وهذا من باب اللَّف والنَّشر[2] ؛ لأنَّ التَّخْفيف في « أنْ » ، والْكَسْر في « غَضِب » .

٩١٤- وَيَرْفَعُ بَعْدُ الْجَرَّ يَشْهَدُ شَائِعٌ ... وَغَيْرُ أُولِي بِالنَّصْبِ صَاحِبُهُ كَلاَ

قد تقدم[3] أَنَّ قوله : وَيَرْفَعُ بَعْدُ الجرَّ ، من تمام قراءة نافع ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾ ، ففاعل « يَرْفَع » ضمير يعود على « نافع » المدلول عليه بهمزة « أُدْخِلَا » ، وتقدَّم أنَّ « بَعْدُ » مقطوع عن الإضافة ، أي : بَعْد غَضِب ، و (الْـجَرَّ) : مفعول « يرفع » ،

---

(١) تقدَّم إعراب الشَّطر الأول ، وهذا إعراب الشَّطر الثاني .

(٢) سبق التعليق عليه وتعريفه . انظر : ص ٢٤ .

(٣) تقدَّم في البيت الذي سبق هذا ، وهو رقم (٩١٣) . انظر : ص ٣١٢ .

أي : يجعل مكان الجرِّ رفعًا ، وإلَّا فرفع الجرّ محال .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَائِعٌ » - وهما الأخوان - أَنَّهما قرآ ﴿ يَوۡمَ يَشۡهَدُ ﴾[(١)] ، بالتَّذكير على ما لفظ به ، وفهم ذلك من إِطلاقه ، ففهم أَنَّ لغيرهما التأنيث[(٢)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد المهملة من « صَاحِبُهُ » ، وبالكاف من « كَلَا » ، وهما أبو بكر وابن عامر ، أَنَّهما قرآ ﴿ غَيۡرَ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ ﴾[(٣)] بنصب « غير » ، فتعيَّن لغيرهما خفضها[(٤)] .

* * *

والوجه[(٥)] في التَّذكير والتَّأنيث في ﴿ يَشۡهَدُ ﴾ ظاهر ؛ لأَنَّ تأنيث الْأَلْسِنة

---

(١) النور / ٢٤ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٢٤ ، والمبسوط ١٩٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٧ ، وتبصرة مكي ٢٨٤ ، والتيسير ١٦١ ، والعنوان ١٣٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

(٣) النور / ٣١ .

(٤) انظر القراءتين في : السبعة ٤٥٤ – ٤٥٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٧ ، والتيسير ١٦١ ، والوجيز ٢٦٦ ، وإرشاد المبتدي ٤٦١ ، وغاية الاختصار ٢ / ٥٨٨ ، والإتحاف ٢ / ٢٩٦ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه / ٢٦٠ – ٢٦١ ، والمختار ٢ / ٦٠٨ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٩٦ ، والكشف ٢ / ١٣٥ –١٣٦ ، وشرح الهداية ٦٢٨ ، والموضح ٢ / ٩١١ ، والدر المصون ٨ / ٣٩٥ .

ومع كون الألسنة مؤنثًا تأنيثًا مجازيًا فقد وقع الفصل أيضًا بين الفعل وفاعله ، بقوله : ﴿ عليهم ﴾ .

انظر : ما سبق من المصادر .

مجازي . قال الفارسي[١] : « كلاهما حسن » .

والوجه في نصب ﴿ غير ﴾[٢] ، إمَّا الحال[٣] من التَّابعين ، وإمَّا الاستثناء من التَّابعين . وفي جرِّها النَّعت[٤] أو البدل من التَّابعين .

وهذا كما تقدَّم[٥] في قوله تعالى: ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾[٦] .

* * *

قوله : (يَشْهَدُ) مبتدأ ، و (شَائِعٌ) خبره ، أي : التَّذكير مشهور مستفيض .

---

(١) الحجة ٥ / ٣١٧ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٣١٨ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٧ ، والكشف ٢ / ١٣٦ ، وشرح الهداية ٦٢٨ ، والكشاف ٤ / ٢٩٣ ، والموضح ٢ / ٩١١ – ٩١٢ ، والبيان ٢ / ١٩٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٤٩ .

(٣) والمعنى : لا يبدين زينتهن إلَّا للتَّابعين عاجزين عن الإِرْبَة . والمعنى في الاستثناء : يبدين زينتهن للتابعين إلّا ذوي الإربة .

انظر : المصادر السابقة .

(٤) جاز وصف (التابعين) وهو معرفة ، بـ (غير) ؛ لأنَّهم غير مقصودين بأعيانهم فأشبهوا النكرة .

وقيل : (غير) هنا معرفة إذ التَّابعون ضربان : ذو إِرْبَة ، وغير ذي إِرْبَة ، وليس ثالث ، فاختص لذلك فصار معرفة ، وغير إذا وقعت بين ضدين تتعرَّف .

انظر : الكشف ٢ / ١٣٦ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٤٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٤٩ ، والدر المصون ٨ / ٣٩٨ ، ٤ / ٧٦ .

(٥) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٥٩ / أ ، في فرش سورة النساء ، بيت رقم (٦٠٥) .

(٦) النساء / ٩٥ .

قوله : (وَغَيْرُ أُولِي) مبتدأ ، و (بِالنَّصْب) خبره ، أي : مستقرٌّ ملْتَبِس بالنَّصب ، ويكون (صَاحِبُهُ) مبتدأ ، و (كَلَا) جملة فعلية خبره ، أي : حَفِظَه ونَقَله ، وإنَّما خفَّف همزه ، وتكون الجملة مستأنفة أو حالية من الضَّمير في الخبر ، ويجوز أن يكون (صَاحِبُهُ كَلَا) خبر (غَيْرُ أُولِي) ، و (بالنَّصْب) حال ، أي : غَيْرُ أُولِي صَاحِبُهُ كَلَأَ مَلْتَبِسًا بالنَّصْب .

٩١٥- وَدُرِّيٌّ اكْسِرْ ضَمَّهُ حُجَّةً رِضًا وَفِي مَدِّهِ وَالْهَمْزِ صُحْبَتُهُ حَلاَ

أمر لمن رمز له بالحاء المهملة والرَّاء من « حُجَّةً رِضَا » ، وهما أبو عمرو والكسائي ، بكَسْرِ ضَمِّ الدَّال من قوله : ﴿ كَوْكَبٌ دِرِّيٌّ ﴾[1] فتعيَّن لغيرهما ضمُّها[2] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صُحْبَة » ، وهم الأخوان وأبو بكر ، وبالحاء المهملة من « حَلَا » ، وهو أبو عمرو ، أَنَّهم قرءوا بالمدِّ والْهَمْز في (دُرِّيٌّ) ، فتعيَّن لغيرهم / الْقَصْر وترك الهمز ، وحصل من ذلك قراءات[3] : [٧٣/أ]

الأولى : لأبي عمرو والكسائي بكسر الدَّال والمدِّ والهمز[4] .

الثانية : لأبي بكر وحمزة (دُرِّيءٌ) بضمِّ الدَّال والمدِّ والهمز .

---

(١) النور / ٣٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، والمبسوط ١٩٤ – ١٩٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٨ ، والتيسير ١٦٢ ، والعنوان ١٣٩ ، وإرشاد المبتدي ٤٦١ – ٤٦٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) وهي (دِرِّيءٌ) .

الثالثة : للباقين (دُرِّيٌّ) بضمِّ الدَّال وتشديد الياء من غير مدٍّ ولا همز .

* * *

والوجه في القراءة الأولى[١] : أَنَّه جعلها صفة على « فِعِّيل » ، كشِرِّيب وسِكِّير وسِكِّيت ، وهي صفة مبالغة ، وكثر ذلك في الصِّفات .

واشتقاقه[٢] : من دَرَأَ فلان علينا ، أي : طلع بغْتةً وهكذا طُلُوع الكوكب . وقيل[٣] : بل هو من الدَّرء ، وهو الدَّفع ، وذلك أنَّ الكوكب يدفع الظلمة بضوئه .

قال الزَّجاج[٤] : « الْكَسْر جيِّد بالهمز على وزن « فِعِّيل » ويكون من

---

(١) أي : الوجه في قراءة « دِرِّيء » بكسر الدال والمد والهمز .

فيكون من الدَّرء ، وهو الدَّفع ، حمل على اندفاع الخفاء عنه لتلألئه في ظهوره ، أو على اندفاعه من الجوِّ ، أو لكونه يدفع الظَّلام بضوئه ، أو لكونه يدفع الشَّياطين عن استراق السَّمع .

انظر : إعراب النحاس ٣ / ١٣٦ – ١٣٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٢٣ ، والمختار ٢ / ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وحجة أبي زرعة ص ٤٩٩ ، والموضح ٢ / ٩١٤ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٤٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ ، والدر المصون ٨ / ٤٠٥ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة (درأ – درر) ١٤ / ٦٠ ، ١٥٧ ، والصحاح (درأ ، درر) ١ / ٤٩ ، ٢ / ٦٥٦ ، واللسان (درأ – درر) ١ / ٧١ – ٧٥ ، ٤ / ٢٨٢ ، والقاموس (درأ – درر) ص ٤٠ – ٣٩١ .

وقال الأخفش : « دِرِّيء من درأ » ، معاني القرآن ٢ / ٤٢٠ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) معاني القرآن ٤ / ٣٥ .

النُّجوم الدَّراريّ التي تَدْرَأُ ، أي : تنحطُّ وتسير متدافعة ، يقال : دَرَأَ الكوكب يَدْرَأُ إذا تدافع مُنْقَضًّا ، فتضاعف ضوؤه ، يقال : تَدَارأ الرَّجلان إذا تدافعا » .

وقال الفراء[1] : « الدِّرِّيء من الكواكب : النَّاصعة ؛ وهو من دَرَأَ الكوكب إذا انحطَّ كأنَّه رجم به الشيطان » .

قال النَّحاس[2] : « ورُوي عن المبرِّد أنَّ المعنى : كوكب يَنْدفع بالنُّور ، كما يقال : انْدَرَأَ الحريق ، أي انْدَفع » .

وحكى الأخفش[3] : درأ الكوكب بضوئه إذا امتدَّ ضوؤه وعَلَا ، وقيل : هو من قولهم : دَرأ علينا فلان ، إذا طلع مفاجأة ، حكاه الجوهري[4] .

وقال أبو عمرو بن العلا[5] : « سألت رجلًا من سَعْد بن بَكْر[6] من أهل

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٥٢ .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ١٣٧ .

(٣) انظر قول الأخفش في : إعراب النحاس ٣ / ١٣٧ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢٨ .

(٤) انظر : الصحاح (درأ) ١ / ٤٨ .

(٥) انظر قول أبي عمرو في : الصحاح (درأ) ١ / ٤٨ ، ٤٩ ، والعباب الزَّاخر (درأ) ١ / ١٦ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢٩ ، واللسان (درأ) ١ / ٧٣ .

(٦) هم بنو سَعْد بن بَكْر بن هوازن بن منصور بن عِكْرِمة بن خصفة بن قَيْس بن عيلان ، أخوال رسول الله ﷺ الذين استرضع فيهم .

انظر : جمهرة أنساب العرب ١ / ١١ ، ١٢ ، والاشتقاق ٢٩١ ، ومروج الذهب ١ / ٢٨٤ ، وجمهرة ابن حزم ١ / ٢٦٥ ، ٢ / ٤٨١ ، والأنساب ٣ / ٢٥٥ .

ذَاتِ عِرْق[1] ، وكان من أفصح النَّاس ، ما تُسمُّون الكوكب الضَّخْم ؟ فقال: الدِّرِّيءُ » .

وحكى الفارسي عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال[2] : « مُذْ خرجت من الخندق لم أَسْمَع أعرابيًّا يقول إلَّا : كأنَّه كوكبٌ دِرِّيءٌ ، بكسر الدَّال .

قال الأصمعي : فقلت : أيهمزون ؟ ، قال : إذا كسروا فَحَسْبُك ، قال : أخذوه من دَرَأَتِ النُّجوم ، تَدْرَأُ ، إذا اندفعت ، وهذا فِعِّيل منه » .

قال أبو علي[3] : « يعني أنَّهم إذا كسروا أَوَّله دلَّ الكسر على إرادتهم الهمز وتخفيفهم » .

---

(١) هو ميقات لأهل العراق ، على مرحلتين من مكة ، وهو الحدُّ بين تهامة ونجد ، سُمِّي بذَات عِرْقٍ ؛ لأنَّ فيه عِرْقًا وهو الجبل الصغير ، وقيل العِرْق : الأرض السَّبْخة تُنْبت الطَّرْفاء .
قال ياقوت الحموي : « وأمَّا أعلى نَخْلَة ذات عِرْق فهي لبني سَعْد بن بَكْر الذين أرضعوا رسول الله ﷺ ... » معجم البلدان ٥ / ٢٧٨ .
وهذا الموضع لازال معروفًا ، ويسمَّى الآن بالضَّريبة يقع في ديار المِقَطَة من قبيلة عُتَيْبة ، شمال شرق مكة على مسافة ١٠٠ كم .
انظر : معجم البلدان ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، وتهذيب الأسماء ٣ / ١٠٨ ، وقاموس الحج والعمرة ص ١١٦ ، ومعجم معالم الحجاز ٦ / ١١٣٦ ، ورُبا نجد ص ٢٢٣ .

(٢) الحجة ٥ / ٣٢٣ .

(٣) لم أجد هذا القول فيما رجعت إليه من مصادر للفارسي، وهو عند أبي شامة . انظر : إبراز المعاني ٤ / ٢٩ .
فالكسر يحتمل الهمز وعدمه . فيقرأ : (دِرِّيءٌ) و (دِرِّيٌّ) .

وقال ابن سيده[١] : « دَرَأَه دَفَعَه ، ودَرَأَ عليهم خرج فَجْأَةً ، وانْدَرَأَ[٢] الحريقُ : انتشر ، وكوكب دُرِّيءٌ ، مُنْدَفع في مُضِيِّهِ من المشرق ، والجمع دَراريءُ ، بِزِنة دَرَارِيع » .

وقد ضعَّف بعضهم هذه القراءة[٣] . قال النَّحاس[٤] : « ضعَّف أبو عبيد قراءة[٥] أبي عمرو والكسائي ؛ لأنَّه تأوَّلها من دَرَأْتُ ، أي : دَفَعْتُ ، أي: كوكبٌ يَجْري من الأُفُق .

وإذا كان التَّأويل على ما تأوَّله لم يكن في الكلام فائدة ، ولا أَنّ لهذا الكوكب مَزِيَّةً على سائر الكواكب » .

قلت : وليس تأويله على ما زعم أبو عبيد حتى يلزم ما ذكر ، بل تأويله على ما تقدَّم[٦] .

---

(١) المحكم (درأ) ٩ / ٣٧٢ – ٣٧٣ .

(٢) في الأصل وادَّرأ . وما أثبته هو ما ورد عند ابن سيدة وغيره .
انظر : المحكم (درأ) ٩ / ٣٧٣ ، واللسان (درأ) ١ / ٧٣ .

(٣) وهي ضم الدَّال والهمز : (دُرِّيءٌ) وهذه قراءة حمزة وأبي بكر .
انظر : السبعة ٤٥٦ ، والتيسير ١٦٢ ، وجامع البيان ٢ / ١٤٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٢٠ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ١٣٧ .

(٥) وهي بكسر الدَّال والهمز (دِرِّيءٌ) .

(٦) من دَفْعِه الظَّلامَ بضوئه ، ودَفْعه الشَّياطين ، ودَفْع الخفاء عنه لأنَّه تلألأ في ظهوره ، وكذلك من اندفاعه من الجوّ . وتقدَّم هذا عند حديثه عن توجيه قراءة الكسر والهمز . انظر : ص ٣٢١ .

والوجه في القراءة الثانية[١] أنَّه أتى به على « فُعِّيل » كمُرِّيق ، والمُرِّيق[٢] العُصْفر .

وجعله أبو عبيد مخفَّفًا من فُعُّول قال[٣] : « والأصل عندنا فُعُّول مثل سُبُّوح ، ثُمَّ تستثقل الضَّمَّات المجتمعة فيه ، يعني أَنَّ الأصل : دُرُّوء ، فاسْتُثْقِل توالي ضمَّتين مع تضعيف الحرف ومع وجود واو بعد الضَّمَّتين فأُبدلت الضَّمة الثَّانية كَسْرة فانقلبت الواو ياء ، قال : وقد / وجدنا العرب [٧٣/ب] تفعل ذلك في فُعُّول ، وهو أخف من الأوَّل ، وذلك قولهم : عُتُوًّا وعُتِيًّا ، وكِلا اللُّغتين في التَّنزيل »[٤] انتهى .

---

(١) وهي قراءة حمزة وأبي بكر بضمِّ الدَّال والهمز .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٢٣ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٩ ، والكشف ٢ / ١٣٨ ، والموضح ٢ / ٩١٤ – ٩١٥ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٤٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ .

(٢) المُرِّيق ، « بضمِّ الميم وكسر الرَّاء مشدَّدة » : حبُّ العُصْفُر ، وقيل : شَحْم العُصْفُر ، قاله الخليل .

انظر : العين (مرق) ٥ / ١٦٠ ، والجمهرة (مرق) ٢ / ٤٠٧ ، واللسان (مرق) ١٠ / ٣٤٢ .

قال الخليل : « ويقال : هي عربية محضة ، ويقال : ليست بعربية » العين الموضع السابق .

وانظر : المُعرَّب ص ٣١٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٣٧ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٩٦ ، والصحاح (درأ) ١ / ٤٩ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٣٩ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٢ / ٢٦٢ .

(٤) هذا الاحتجاج – الذي أورده أبو عبيد لقراءة حمزة – ردّه النحاس قائلاً : « وهذا الاعتراض =

يعني أَنَّهم اسْتَثْقَلوا توالي ضمَّتين مع واو من غير تضعيف العين ومن كون اللَّام ليست همزة ، فَفِعْلُهم ذلك في جميع هذه الأشياء أَوْلى وأَحْرى ، إلَّا أَنَّ أبا عبيد تجوَّز في قوله : ثُمَّ تُسْتَثْقَل الضَّمَّات وليس ثَمَّ إلَّا ضمَّتان .

وقال الفارسي[1] : « يجوز أن يكون « فُعِّيلًا » من الدَّرْء ، الذي هو الدَّفع » .

وقد طعن بعضهم على هذه القراءة أيضًا[2] .

=

والاحتجاج من أعظم الغلط وأشده ؛ لأن هذا لا يجوز البتة ، ولو جاز ما قال ، لقيل في سُبُّوح: سُبِّيح ، وهذا لا يقوله أحد » إعراب القرآن ٣ / ١٣٧ .

وقال أبو بكر بن إدريس : « ولا يجوز أن يكون « دُرِّيء » « فُعُّول » كما توهَّم أبو عبيد القاسم بن سلَّام ؛ لأنَّ واو « فُعُّول » زائدة ، ولا خلاف أنَّ همزها لا يجوز لأنَّ الواو في : « فُعُّول » ، كالواو في : « قُدُّوس » وسُبُّوح والهمز كالحاء في سُبُّوحَ والسين في قُدُّوس ، فلما لم يجز همز الواو من سُبُّوح وقُدُّوس وقلبها إلى الياء ، كذلك لا يجوز ما ذكره أبو عبيد وليس هذا مثل قوله : جُثيّ وعُتيّ في القلب » ، المختار ٢ / ٦٠٧ .

(١) الحجة ٥ / ٣٢٣ .

(٢) وهي قراءة حمزة بضمِّ الدَّال والمدِّ والهمز (دُرِّيءٌ) وممن طعن عليها ، الفراء فقال : « لا يكون في الكلام « فُعِّيل » إلا أعجميًّا ، فالقراءة إذا ضممت أوَّله بترك الهمز ، وإذا همزته كسرت أَوَّله » معاني القرآن ٢ / ٢٥٢ .

وقال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب « فُعِّيل » إلا حرفين ، مُرِّيق وهو أعجمي في الأصل ، وكوكب دُرِّيء » ليس في كلام العرب ص ٢٥٢ .

وانظر : تفسير الطبري ١٨ / ١٨٧ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٣٧ .

قال أبو إسحاق[١] : « النَّحويُّون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ؛ لأَنَّه ليس في الكلام شيء على فُعِّيل » .

وقد غلَّط الفارسي هذا القول ، وقال[٢] : « قال سيبويه : ويكون على « فُعِّيل » وهو قليل في الكلام كالمُرِّيق ، حدَّثنا أبو الخطاب عن العرب . وقالوا : كوكب دُرِّيءٌ ، وهو صفة ، هكذا قرأته على أبي بكر بالهمز في : دُرِّيء » .

وقال أبو عبيد[٣] : « كان بعض أهل العربية يراه لحنًا لا يجوز » .

قلت : ولا يُلْتَفت إلى رَدِّ من تقدَّم لتواترها[٤] .

والوجه في القراءة الثالثة[٥] : أنَّه منسوب إلى الدُّرِّ ، وهو الْجَوْهر

---

(١) معاني القرآن ٤ / ٣٥ .

(٢) الحجة ٥ / ٣٢٣ .

وانظر : حجة القراءات ٤٩٩ ، والمخصص ٩ / ٣٣ ، والموضح ٢ / ٩١٤ – ٩١٥ .

وانظر قول سيبويه في : الكتاب ٤ / ٢٦٨ .

وقال السيرافي : « وهو أضعف اللُّغات فيه ؛ يقال كوكب دِرِّيء بكسر الدَّال إذا كان مضيئاً ، وهو مشتق من درأ يدرأ ، كأنَّ ضوءه يدفع بعضه بعضًا من لمعانه .. » حاشية الكتاب ٤ / ٢٦٨ .

(٣) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ٢٧ .

(٤) لم يلتفت المؤلِّف إلى من طعن في هذه القراءة ، وجعل اللُّغة حاكمة على القرآن ، بل ردَّ طعنهم وهو بذلك يقدِّم القرآن والقراءات على اللُّغة ، وهذا منهجه دائماً ، وهو الصحيح .

(٥) وهي بضم الدَّال غير مهموزة (دُرِّيّ) .

=

الْـمُضِيء ، نُسب إلى الدُّرِّ في الصَّفاء والإضاءة .

فإن قيل : كيف نُسب إلى الدُّرِّ وهو أعظم ضوءًا منها ؟

فالجواب : أَنَّه إنَّما نسب إليها تنبيهًا على أنَّ فَضْل ذلك الكوكب على غيره من الكواكب كفَضْل الدُّرِّ على غيره من الحَبِّ[(١)] .

وهذه القراءة اختارها أبو عبيد وغيره ، قال أبو عبيد[(٢)] : « القراءة التي نختارها دُرِّيّ » .

وفي التفسير[(٣)] : المنسوبُ إلى الدُّرِّ في إضاءته وحسنه .

وفي الحديث المرفوع[(٤)] : « أنَّ أَهْلَ الجنَّةِ ليترَاءَوْن أَهْلَ عِلِّيِّن كما تَـرَوْن الْكَوكَـبَ

=

وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأبي جعفر ، ويعقوب . وسبق تخريجها ص ٣٢٠ .

انظر في توجيهها : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٢ ، وأدب الكاتب ص ٩١ ، ومعاني الزجاج ٤ / ٣٥ ، وإعراب النحاس ٣ / ١٣٧ ، والحجة للفارسي ٤ / ٥٤ ، وحجة أبي زرعة ٤٩٩ ، والكشف ٢ / ١٣٨ ، والموضح ٢ / ٩١٥ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٤٧ ، والدر المصون ٨ / ٤٠٦ .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٣٧ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢٧ .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٢٧ ، وكنز المعاني ٢٥٥ ، وجهود الإمام أبي عبيد ٢٩٣ .

(٣) انظر : تفسير الطبري ١٨ / ١٨٧ ، وتفسير البغوي ٣ / ٣٤٥ ، والمحرر الوجيز ٤ / ١٨٤ ، وزاد المسير ٦ / ٢٤٢ ، وتفسير القرطبي ١٢ / ٢٦٢ ، وتفسير غريب القرآن ص ٢٧٤ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١ / ١٩٣ ، رقم (١١٥٣١) ، والبخاري في صحيحه ص ٥٤٣ ، رقم (٣٢٥٦) كتاب بدء الخلق ، ومسلم في صحيحه ١٧ / ١٦٧ ، (٧٠٧٣) كتاب الجنة

=

الدُّرِّي مِن أُفُقِ السَّماء » ، هكذا نقله العلماء إلينا بهذا اللَّفظ .

وقد جوَّز أبو علي أن تكون هذه القراءة مأخوذة من قراءة أبي بكر وحمزة ، يعني : أَنَّها تكون من الدَّرْء ، وهو الدَّفع فخفَّف الهمز[(١)] .

فإنَّه قال[(٢)] : « ويجوز أن يكون « فُعِّيلًا » من الدَّرْء ، فخفّف الهمز ، فانقلبت ياء ، كما قلبت في النَّسيء و(النَّبيء) إذا خُفِّف ياء[(٣)] ، قال : ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم : العُلِّيَّة ؛ أَلا تراه من : عَلَا ، فهو فُعِّيل .

=

ونعيمها . وانظر : شرح السُّنة للبغوي ١٥ / ٢١٥ ، وعون المعبود ١١ / ١٢ رقم (٣٩٨٠) ، والفائق ٢ / ٣ .

وفسّر ابن الأثير الدُّريّ بقوله : « أي الشَّديد الإنارة ، كأنَّه نسب إلى الدُّر ، تشبيهًا بصفائه » النهاية ٢ / ١١٣ .

(١) لما خففت الهمزة ، قلبت ياءً ، ثم أدغمت في الياء التي قبلها فأصبحت (دُرِّيّ) .

انظر : حجة أبي زرعة ٤٩٩ ، والكشف ٢ / ١٣٨ ، وشرح الهداية ٦٢٩ ، والموضح ٢ / ٩١٥ .

(٢) الحجة ٥ / ٣٢٣ .

(٣) (النَّسيء) من سورة التوبة / ٣٧ ، قرأها جمهور القرَّاء بياء ساكنة خفيفة وبعدها همزة مرفوعة، وقرأها ورش بياء مشدَّدة .

و(النَّبيء) قرأها نافع بالهمز في القرآن كُلِّه حيث وقع إلَّا في موضعين في سورة الحزاب آية / ٥٠ - ٥٣ ، وهما قوله : ﴿ إنْ وهبت نفسها للنّبي إن أراد ﴾ ، و﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلَّا أن يؤذن لكم إلا طعام غير ناظرين إناه ﴾ .

انظر : السبعة ١٥٧ ، ٣١٤ ، والتذكرة ٢ / ٣١٥ ، ٤٤٠ ، والتيسير ٧٣ ، ١١٨ ، والعنوان ٦٩ ، ١٠٢ ، والمستنير ٢ / ٣٠ ، ١٧٧ .

وقد طُعِن على هذه القراءة بما طعن به على القراءة التي قبلها ، وهو أنَّ « فُعِّيلًا » ليس موجودًا في الكلام . وقد تقدَّم أنَّ ذلك غلط وتقدَّم ما حكيته عن سيبويه عن أبي الخطاب عن العرب لكنَّه قليل جدًّا[١] .

وفي هذا الحرف قراءات أخر أتقنتها في غير هذا[٢] .

* * *

قوله : (ودُرِّيٌّ) يجوز أن يكون مفعولًا بفعل مقدَّر على الاشتغال ، وهو على حذف مضاف ، أي : اكْسِرْ ضَمَّ دَال دُرِّيّ ، اكْسِرْ ضَمَّه ، فحذف الأَوَّل مفسَّرًا بالثَّاني ، والثاني[٣] : أنَّه مبتدأ والجمله بعده خبر ، والأوَّل أولى ؛ لمكان الأمر . ويجوز أن يكون المعنى : أَوْقع الْكَسْر في ضمِّه ، وليس مضموم فيه إلَّا الدَّال .

قوله : (حُجَّةً رِضًا) يجوز أن يكونا حالين من فاعل اكْسِر ، أي : اكْسِر ذا حُجَّةٍ راضيًا ، أو مرضيًا ، وأن يكونا حالين من المفعول بالتَّأويل المتقدِّم[٤] ، / وأن يكونا حالين من الْكَسْر المدلول عليه بـ « اكْسِر » أي : حال كون الكسر ذا حُجَّة مرضيًا . [٧٤/أ]

(١) انظر : ص ٣٢٧ .

(٢) انظر : الدر المصون ٨ / ٤٠٥ .

(٣) اقتصر شعلة على ذكر هذا الوجه ، انظر : شرح شعلة ص ٤٥٦ .

(٤) أي : حال من « دُرِّيّ » المنصوب بفعل الاشتغال والذي قدَّره بـ (اكسر) .

وأن يكون الأوَّل[١] حالًا من الفاعل أو المفعول أو المصدر على حسب ما تقدم[٢] ، و (رِضًا) حال من الضَّمير المستتر في الحال[٣] ، فيكونان حالين متداخلتين[٤] ، ويجوز أن يكون (رِضًا) صفة لـ « حُجَّة » ، أي : حجة مرضيَّة أو راضية على المبالغة ، أو النسب كـ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[٥] .

قوله : (وَفِي مَدِّهِ) خبر مقدَّم . قوله : (وَالْـهَمْزِ) عطف على « مَدِّهِ » فيقرأ مجرورًا و (صُحْبَتُهُ) مبتدأ ، و (حَلَا) مستأنفًا ، أي : حَلَا ذلك ، أو حال من « صُحْبَتُهُ » ، وعاد الضَّمير منه مفردًا لما تقدَّم في « صُحْبَتُهُ حَلَا » .

ويجوز أَنْ يُقْرأ مرفوعًا على أنَّه مبتدأ ، و« صُحْبَتُه » خبره ، و « فِي مَدِّهِ » متعلِّق بـ « حَلَا » ، وفاعل « حَلَا » ضمير عائد على دُرِّيّ ، أي : وحَلَا دُرِّيّ في مدِّه ، والْـهَمْزِ مصاحب له .

قال أبو شامة[٦] : « ولا يمنع كون صُحْبَته رمزًا من تقدير هذا المعنى .

---

(١) وهو « حُجَّة » .

(٢) الفاعل المستتر في « اكسر » ، والمفعول « دُرِّيّ » ، والمصدر المدلول عليه بالفعل « اكسر » .

(٣) في الحال الأوَّل وهو « حُجَّة » ، والضَّمير المستتر فيه تقديره : هو يعود على أبي عمرو صاحب الرمز .

(٤) الحال المتداخلة : هي التي يكون صاحبها في حال أُخرى ، وسبق التعليق عليها في ص ٣٣ .

(٥) الحاقة : ٢١ .

(٦) إبراز المعاني ٤ / ٢٦ .

كما لا يمنع في قوله :

كَمَا حَقَّهُ ضَمَّاهُ ....[1]

أي : حقُّه أنْ يَضُمَّ صَاد ﴿ الصَّدَفيْن ﴾[2] وداله على ما سبق شرحه »[3] .

والهاء في صحبته تعود على : دُرِّيّ .

٩١٦- يُسَبِّحُ فَتْحُ الْبَاكَذَا صِفْ وَيُوقَدُالْـ ـمُؤَنَّثُ صِفْ شَرْعًا وَحَقٌّ تَفَعَّلاَ

أخبر أَنَّ ابن عامر وأبا بكر، وقد رمز لهما بالكاف والصَّاد المهملة من «كَذَا صِفْ»، أنَّهما قرآ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا ﴾[4] بفتح الباء ، فتعيَّن لغيرهما كسرها[5] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد المهملة من « صِفْ » والشِّين المعجمة من « شَرْعًا » - وهم أبو بكر والأخوان - أَنَّهم قرءوا ﴿ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ تُوقَدُ ﴾[6] بالتَّأنيث في فعل مضارع مبني للمفعول ، فتعيَّن لغيرهم وغير أبي عمرو وابن كثير

---

(١) جزء بيت من متن الشاطبية ، في فرش سورة الكهف ، سبق برقم (٨٥٥) ، وتمامه :

.... وَاهْمِزْ مُسكِّنًا لَدَى رَدْمًا ائْتُوني وَقَبْلُ اكْسِرِ الْوِلَا

(٢) الكهف / ٩٦ .

(٣) سبق شرحه في فرش سورة الكهف ، انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٣٨ / أ .

(٤) النور / ٣٦ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٦ ، والمبسوط ١٩٥ ، والروضة ٢ / ٨٢٠ ، والتيسير ١٦٢ ، والوجيز ٢٦٧ ، والتجريد ٢٦٤ ، والإتحاف ٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩ .

(٦) النور / ٣٥ .

التذكير[١] في ﴿ تُوقَدُ ﴾ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٌّ » ، وهما ابن كثير وأبو عمرو ، أَنَّهما قرآه ﴿ تَوَقَّد ﴾ بزنة « تَفَعَّل » فِعْلًا ماضيًا مضعَّفًا ، فحصل فيه ثلاث قراءات[٢] :

الأولى : لأبي بكر والأخوين ﴿ تُوقَدُ ﴾ بالتَّأنيث في المضارع المبني للمفعول .

الثانية : لنافع وابن عامر وحفص ﴿ يُوقَدُ ﴾ بالتَّذكير في المضارع أيضًا .

الثالثة : لأبي عمرو وابن كثير ﴿ تَوَقَّد ﴾ بزنة تَكَسَّر .

وقدَّم المصنِّف ترجمة ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ على ترجمة ﴿ يُوقَدُ ﴾ بحسب ما تأتَّى له .

* * *

والوجه[٣] في قراءة فَتْح الباء أَنَّه بُني للمفعول وأقيم أحد الأحرف

---

(١) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٤٥٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٨ ، وجامع البيان ٣ / ١٤٠٤ – ١٤٠٥ ، والتبصرة ٤٠٠ – ٤٠١ ، والعنوان ١٣٩ ، والمستنير ٢ / ٣٢٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٦٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٢٥ ، وحجة أبي زرعة ٥٠١ ، ومفاتيح الأغاني ص ٣٠٠ ، والموضح ٢ / ٩١٦ ، ٩١٧ ، والتبيان ٦١٠ ، والدُّرّ المصون ٨ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

الجارَّة وما جرَّ[١] مقام الفاعل ، والأَرْجح إقامة الأوَّل ، وارتفاع ﴿ رِجَالٌ ﴾ حينئذ على أحد وجهين[٢] ؛ إمَّا بفعل مضمر[٣] ، أي : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، ومثله في أحد القولين[٤] قوله :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[٥]

---

(١) وهي « له ، وفيها ، وبِالْغُدُو » .
والأَوْلى منها بذلك الأوَّل ، كما ذكر المؤلِّف .
قال أبو حيان : « والأَوْلى الذي يلي الفعل ؛ لأنَّ طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة » البحر المحيط ٦ / ٤٥٦ .
وانظر : الكتاب الفريد ٤ / ٦٥١ ، والدر المصون ٨ / ٤١٠ .

(٢) وفيه وجه ثالث . أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتَّقدير : المُسَبِّحُ رجالٌ .
انظر : التبيان ٦١٠ ، والكتاب الفريد ٤ / ٦٥١ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، والدر المصون ٨ / ٤١٠ .

(٣) أي : أنَّه فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور .

(٤) أي على رواية البناء للمفعول . فقد روي بالبناء للمفعول (لِيُبْكَ) ، كما ذكر المؤلِّف .
وروي بالبناء للفاعل (لِيَبْكِ) وعلى هذه الرِّواية لا شاهد فيه إذ لا حذف ، فـ (يزيد) مفعول مقدَّم و (ضَارِع) فاعل مؤخَّر .
وقيل : إنَّه لا حذف في البيت على الرِّواية الأولى أيضًا لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، و (ضارع) نائب فاعل .
انظر زيادة تفصيل وبيان في : فعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٦٥ ، والشعر والشعراء ١ / ١٠٠ – ١٠١ ، والخزانة ١ / ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو من الأبيات السَّيارةِ في كتب النحو ، واختلف في نسبته .
فنُسِب إلى الْـحَارِث بن نُهَيْك في الكتاب ١ / ٢٨٨ ، والإفصاح ص ١٤٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٠ .

=

أي : يَبْكِيه ضَارِعٌ ، وهو جواب لِسؤال مقدَّر ، كأنَّه لما قيل : يُسَبَّحُ لَهُ ، قال قائل : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فقيل : رِجالٌ ، وكذا لما قيل : لِيُبْكَ يزيدٌ .

قال قائل : من يبكيه ؟ فقيل : يبكيه ضارعٌ .

وإمَّا[1] على أنَّ ﴿ رِجالًا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ في بُيُوتٍ ﴾ خبر مقدَّم ، وهذا بعيد جدًّا[2] .

والوجه[3] في كسرها إسناد الفعل إلى الرِّجال .

=

وعُزِي إلى نَهْشَل بن حَرِّيّ في مجاز القرآن ١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ ، والتنبيهات ١٣٢ ، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١ / ٢٢٩ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٩١٥ .

وذكر البغدادي نسبته إلى كثير ، ثم قال : « والصَّواب : أنَّها لنَهْشَل بن حَرِّيّ » الخزانة ١ / ٣١٣ .

ونسب إلى لبيد بن ربيعة العامري في تخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٠ ، وهو في ملحقات ديوانه ٣٦١ .

وورد بلا نسبة في : المقتضب ٣ / ٢٨٢ ، والقطع والائتلاف ١١٨ ، وضرورة الشعر ٢٠٢ ، وكتاب الشعر ٢ / ٤٩٩ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والكافي في الإفصاح ٣ / ٦٥٨ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٦٤ ، وتعليق الفرائد ٤ / ٢٤٥ .

والشاهد فيه : رفع « ضَارِع » بإِضمار فعل دلَّ عليه ما قبله ، تقديره : يَبْكيه ضَارِعٌ .

(١) هذا الوجه الثاني في ارتفاع (رجال) ، وانظر : الكشف ٢ / ١٣٩ ، والفريد ٤ / ٦٥١ ، وإبراز المعاني ٤ / ٢٩ .

(٢) وجه البعد فيه ذكره المنتجب الهمذاني ، قال : « وهذا فيه ضعف لا بل ليس بشيء لما فيه من فكِّ النَّظم ، وتغيير اللَّفظ ، مع ما فيه من مخالفة الجمهور » الفريد ٤ / ٦٥١ .

(٣) أي : الوجه في قراءة كسر الباء في (يُسَبِّحُ) .

=

والوجه[١] في ﴿ تُوقَدُ ﴾ بالتَّأنيث في المضارع أنَّه بُني للمفعول وأُسْنِد إلى ضمير الزُّجاجة أو المِشْكَاة ، والأوَّل أَوْلى[٢] ؛ لأنَّه أقرب مذكور .

والوجه في ﴿ يُوقَد ﴾ بالتَّذكير إسناده إلى ضمير المصباح .

والوجه / في قراءة أبي عمرو وابن كثير أَنَّه بنى الفعل[٣] للفاعل على مثال المبالغة ، وأسنده إلى ضمير المصباح . [٧٤/ب]

ورجَّح أبو علي[٤] كون المُتَوقِّد هو المصباح ، فإنَّ المصباح هو الذي يُوقَدُ لا نفس الزُّجاجة .

واستشهد بقول امرئ القيس :

=

انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٦٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٢٦ ، وحجة أبي زرعة ٥٠١ ، والموضح ٢ / ٩١٧ ، والدُّرّ المصون ٨ / ٤١٠ .

(١) انظر في توجيه قراءات (يُوقد) : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٦٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٢٤ ، وحجة أبي زرعة ٥٠٠ – ٥٠١ ، والموضح ٢ / ٩١٥ ، ٩١٦ ، ومفاتيح الأغاني ٢٩٩ – ٣٠٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ .

(٢) وهو إسناده إلى ضمير الزُّجاجة .

(٣) الفعل في هذه القراءة ماضٍ بزنة « تَفَعَّل » وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المصباح ، ولا يعود على « كوكب » لفساد المعنى ، وسيذكره المؤلف قريبًا .

(٤) انظر : الحجة ٥ / ٣٢٤ .

سَـــمَوْتُ إِلَيْهَـــا وَالنُّجُـــومُ كَأَنَّهَـــا   مَـصَابِيحُ رُهْبَـانٍ تُـشَبُّ لِقُفَّـالِ[(١)]

وبهذا[(٢)] الذي رجَّح به قراءة التَّذكير يترجَّح به قراءة ﴿ تَوَقَّد ﴾ بِزِنة « تَفَعَّل » ، ولا جائز أن يكون فاعل « تَوَقَّد » ضميرًا للكوكب ، وإن كان أقرب مذكور ؛ لفساد المعنى ؛ إذ الكوكب لا يَتَوقَّد من شجرة .

وفي هذا الحرف قراءات أُخر ، منها ما نقله ابن مجاهد عن عاصم والكوفيين (تَوَقَّدُ)[(٣)] كقراءة أبي عمرو وابن كثير إلاّ أنَّ الدَّال مرفوعة ، وهي قراءة واضحة ؛ لأنَّه مضارع كقراءة أبي عمرو . والأصل : تَتَوقَّد ، بتاءين فحذفت إحداهما كـ(تَنَزَّل) ، و(تَذَكَّر) ، وقد تقدَّم تحريره[(٤)] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا عِمْ صباحًا أَيُّها الطَّلَلُ الْبَالي   ....

انظر : الديوان ص ١٠٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٦٢ ، والتذييل والتكميل ٩ / ١٧١ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٣٣٣ ، والخزانة ١ / ٣٢٨ ، والدرر اللوامع ٤ / ١٣ .

والرِّواية في المصادر السابقة (نظرت) مكان (سموت) .

(٢) وهو كون المصباح هو الذي يتوقد لا الزجاجة .

(٣) انظر : السبعة ٤٥٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٢٥ .

وعزاها النَّحاس إلى نَصْر بن عاصم ، ونسبها ابن خالويه إلى السُّلمي ، ومجاهد ، والحسن ، وجماعة ، والفضل عن عاصم .

انظر : إعراب القرآن ٣ / ١٣٨ ، والقراءات الشَّاذة ١٠٢ ، والمحتسب ٢ / ١١٠ ، والعنوان ١٣٩ ، والمستنير ٢ / ٣٢٣ .

(٤) سبق في فرش سورة البقرة عند شرح بيت الناظم (٤٦٥) ، وفرش سورة النساء عند شرح بيت الناظم (٥٨٧) ، وفرش سورة الأنعام عند شرح بيت الناظم (٦٧٧) .

انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ٢٨٩ ، والعقد النضيد (خ) ٢ / ١٤٦ / ، ٢٠٧ / ب .

والفاعل على هذه القراءة ضمير الزُّجاجة والمشكاة ، فيكون كالقراءة الأولى إلَّا أنَّ الفعل في هذا[١] مسند لفاعله ، وفي تلك[٢] مسند لمفعوله . ونقلت هذه القراءة أيضًا عن ابن محيصن[٣] .

وأغرب قراءات هذا الحرف (يَوَقَّد) بفتح الياء والواو وتشديد القاف[٤] .

والأصل : (يَتَوَقَّد) فحذف التَّاء ؛ لاجتماع حرفين زائدين ، وإن لم يكونا متماثلين وهذا غير معروف في لغة العرب[٥] .

---

(١) أي : في قراءة (تَوَقَّدُ) ، وأصله : (تَتَوقَّدُ) الفعل مسند للفاعل ، أي : مبني للفاعل .

(٢) وهي قراءة أبي بكر والأخوين (تُوقَدُ) والفعل هنا مبني للمفعول ، وقد تقدَّم هذا قبل قليل .

(٣) هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن محيصن السَّهْمي المكِّيّ ، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة ، قال عنه ابن مجاهد : كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربيّة ، فخرج به عن إجماع بلده ، فرغب الناس عن قراءته ، وأجمعوا على قراءة ابن كثير . مات سنة ثلاث وعشرين ومئة، وقيل : سنة ثنتين وعشرين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ١١٧ ، وغاية النهاية ٢ / ١٦٧ .

وانظر في قراءة ابن محيصن : المصادر السابقة .

(٤) وهي قراءة السّلمي والحسن وسلَّام وقتادة وابن محيصن أيضًا .

انظر : المحتسب ٢ / ١١٠ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٣٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ ، والدر المصون ٨ / ٤٠٧ .

(٥) قال ابن جني : « والمشكل من هذا « يَوَقَّدُ » ؛ وذلك أنّ أصله يتوقد ، فحذف التاء لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل ، وهما الياء والتاء المحذوفة . والعرف في هذا أنه إنّما تحذف التاء =

* * *

قوله : (يُسَبِّحُ) مبتدأ ، و (فَتْحُ الْبَا)[١] مبتدأ ثانٍ ، وخبره مقدَّر ، أي : فيه فَتْحُ الباء ، والجملة خبر الأوَّل .

قوله : (كَذَا صِفْ) يجوز أن يكون « كَذَا » مفعولًا به ، أي : اذْكُر مثل هذا النَّقل الصَّحيح الثَّابت عن الأئمة ، وأن يكون نصبًا على المصدر ، أي : صِفْهُ وصفًا مثل هذا الوصف الصَّحيح .

قوله : (ويُوقَدُ المؤنَّثُ) يقرأ : « المؤنَّثُ » بالرَّفع والنَّصب .

فعلى الأول[٢] يكون « يُوقَدُ » مبتدأ ، والمؤنَّثُ صفته ، و « صِفْ » خبره على حذف العائد أي : صِفْهُ ، و (شَرْعًا) حال مما دلَّ عليه المؤنَّث من التَّأنيث ، أي : حال كون التَّأنيث شَرْعًا ، أي : ذَا شَرْعٍ ، أو مصدر مؤكّد ، أي : شَرَع ذلك شَرْعًا .

=

إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء ، نحو : « تفكَّرون » و « تذكَّرون » ، والأصل تتفكرون وتتذكرون ؛ فيكره اجتماع مثلين زائدين ، فيحذف الثاني منهما طلباً للخفة بذلك .

وليس في يتَوَقّدُ مثلان فيحذف أحدهما ، لكنه شبه حرف مضارعة بحرف مضارعة ، أعني شبه الياء في يتوقد بالتاء الأولى في تتوقد ؛ إذ كانا زائدين ، كما شبهت التاء والنون في تَعِد ونَعِد بالياء في يَعد ، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء في يعد » . المحتسب ٢ / ١١١ .

(١) هو خبر للمبتدأ (يُسَبِّحُ) عند شعلة . انظر : شرح شعلة ٤٥٦ .

(٢) وهو رفع (المؤنَّث) .

وعلى الثَّاني[١] : يكـون « يُوقَـدُ » مفعـولًا مقـدّمًا و « المؤنَّـثَ » صـفته ، و« صِفْ » هو النَّاصب له ، أي : اذْكُر يُوقَدُ المؤنَّثَ ، و « شَرْعًا » على ما تقدَّم من الوجهين[٢] .

وهذا الوجه[٣] أقلُّ تكلُّفًا ، ولكن أشهر الرِّوايتين إنَّما هو رفع « المؤنَّثُ »، وهذا[٤]

---

(١) هو نصب (المؤنَّث) .

(٢) كونه حالًا أو مصدرًا .

(٣) وهو نصب « يُوقَدُ » على اعتبار أنَّه مفعول مقدَّم ، وفعله « صِفْ » ، و « المؤنَّث » صفته ، وكذا أعربه شعلة واقتصر عليه . انظر : شرح شعلة ٤٥٦ .

(٤) المشار إليه هو قول الناظم : « يُوقَد المؤنث صف » .

وهو يريد أن الأفصح في قول الناظم النَّصب ، وأن الرفع وجه ضعيف .

فهو من باب الاشتغال . والذي رجَّح النصب في المسألة ، أنّ الفعل المشتغل عنه الاسم فعل أمر .

وهو « صف » في قول الناظم ، و « اضرب » في المثال .

وإنما ترجَّح النَّصب فيما إذا كان فعل الاشتغال طلبًا لسببين :

الأوَّل : أَنَّ الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجَّح النصَّب ليكون الكلام على تقدير فعـل فيجيء على ما هو الأصل في الطلب .

الثاني : أنَّ رفع الاسم على الابتداء يؤدِّي إلى جعل الجملة الطلبية خبرًا له .

والأصل في الجملـة الواقعـة خـبرًا أن تحتمـل الـصِّدق أو الكـذب ، والجملـة الطلبيـة ليـست كذلك .

قال ابن مالك : « ومنها – أي من مواضع مرجحات نصب الاسم على رفعه – أن يـلي الاسـم السابق فعـل أمـر أو نهـي أو دعـاء ، كقولـك ، زيـدًا زره ، وعمـرًا لا تقربْـه ، وذنوبنـا اللهـم اغفرها .. » . شرح التسهيل ٢ / ١٤١ .

وانظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٤٣٤ ، وأوضـح المسالك ٢ / ١٤١ – ١٥٥ ، وشرح قطـر الندى ص ٢١٠ ، وشرح الشذور للجوجري ٢ / ٧٥٣ ، ومجيب الندا ٣٤٧ – ٣٥٥ .

[مثل][1] : زيدًا العاقِلَ اضْرِب ، الفصيحُ نصبهُ ، والرَّفعُ ضعيف .

قوله : (وَحَقٌّ تَفَعَّلَا) مبتدأ وخبر مقدَّم ، والأصل : تَفَعَّلَ حَقٌّ ، وعبَّر عن « تَوَقَّدَ » بـ « تَفَعَّل » تعبيرًا بالوزن عن الموزون .

والألف في (تَفَعَّلَا) للإطلاق ، ويجوز أن يكون « حَقٌّ » فاعلًا بفعل مضمر ، و « تَفَعَّل » مفعوله ، أي : وقرأ حَقٌّ تَوَقَّدُ بزنة تَفَعَّل ، ثُمَّ استغنى عن ذلك بقوله (تفعَّل) لما تقدَّم[2] .

٩١٧ وَمَا نَوَّنَ الْبَزِّي سَحَابٌ وَرَفْعُهُمْ لَدَى ظُلُمَاتٍ جَرَّ دَارٍ وَأَوْصَلاَ

أخبر عن البَزِّي أَنَّه قرأ ﴿مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابُ ظُلُمَٰتٍ﴾[3] بترك تنوين ﴿ سَحَاب ﴾ فتعيَّن لغيره تنوينه ، ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دَارٍ » ، وهو ابن كثير ، أنَّه جَرَّ رفع ﴿ ظُلُمَاتٍ ﴾ / فتعيَّن لغيره رفعها ، وحصل من مجموع البيت ثلاث قراءات[4] : [٧٥/أ]

الأولى : للبَزِّي ﴿ سَحَابُ ظُلُمَاتٍ ﴾ ، بإضافة سَحَاب لظلمات .

الثانية : لقُنْبُل ﴿ سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ ﴾ ، بتنوين سَحَاب ، وجرِّ ظُلُمَات .

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل ، وهي زيادة يلتئم بها الكلام ويستقيم المعنى .

(٢) استغناءً بالوزن عن الموزون .

(٣) النور / ٤٠ .

(٤) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٤٥٧ ، والمبسوط ١٩٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٦٩ ، والتيسير ١٦٢ ، والعنوان ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٢١ – ١٢٢ .

الثالثة : للباقين ﴿ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ ﴾ ، بتنوين سَحَاب ورفع ظُلُمات .

* * *

والوجه[١] في القراءة الأولى[٢] أنَّه أضاف السَّحاب للظُّلُمات ؛ لما بينهما من الملابسة ؛ إذْ السَّحاب ينشأ في وقت هذه الظُّلُمات .

قال الفارسي[٣] : « أضاف السَّحاب إلى الظُّلمات ؛ لاستقلال السَّحاب وارتفاعه في وقت هذه الظُّلُمات ، كما تقول : سَحَابُ رَحْمَة ، وسَحَاب مَطَر ، إذا ارتفع في الوقت الذي يكون فيه المطر » .

والمعنى ظلمات متراكمة بعضها فوق بعض ، وهذا ما تقدَّم تفصيله[٤] في قوله : ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ ﴾[٥] .

والوجه في القراءة الثانية[٦] أنَّه جعل ظلمات بدلًا من ظلمات الأُولى ، في

---

(١) انظر في توجيه القراءات الثلاث: الحجة لابن خالويه ٢٦٣، والحجة للفارسي ٥/ ٣٢٩ ، وحجة أبي زرعة ٥٠١ – ٥٠٢ ، وكشف المشكلات ٢ / ٩٥٦ – ٩٥٧ ، والموضح ٢ / ٩١٧ – ٩١٨ ، والفريد ٤ / ٦٥٦ – ٦٥٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٦٢ .

(٢) قراءة البزِّي ﴿ سَحَابُ ظُلُمَاتٍ ﴾ .

(٣) الحجة ٥ / ٣٣٠ .

(٤) اكتفى المؤلِّف في تفسيره معنى : ﴿ ظُلُمات ﴾ بما ورد في الآية الكريمة من قوله تعالى : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض ﴾ النور / ٤٠ . فالإحالة منه في تفسيرها لما جاء في القرآن ، وليس للمؤلِّف فيها قول متقدِّم . والمؤلف ذكر شيئاً من هذا في الدر المصون ٨ / ٤١٥ – ٤١٦ .

(٥) النور / ٤٠ .

(٦) قراءة قُنْبُل (سحابٌ ظلماتٍ) وسبق تخريج توجيهها .

قوله ﴿ كَظُلُمَٰتٍ ﴾[(١)] ، أو تأكيدًا لفظيًّا لها ، وهو أحسن ، أَلا ترى أنَّ قولك: مررت بزيدٍ زيدٍ ، إعراب (زيد) فيه تأكيد لا بدل ، ولذلك أَبَى الحذَّاق[(٢)] أن يعربوا « نصرٌ » من قوله :

* .... يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[(٣)] *

بدلًا من « نَصْرُ » المنادى ، بل أعربوه تأكيدًا لفظيًّا[(٤)] .

---

(١) الآية / ٤٠ نفسها .

(٢) ابن الطراوة وابن مالك والرضي ومن تبعهم ، وسيأتي بيان ذلك في هامش (٤) .

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز ، وتمامه :

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقَائِلٌ ....

وهو لرؤبة بن العجَّاج ، ونسبه ابن هشام لذي الرُّمَّة وليس في ديوانه .

انظر : ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ ، والكتاب ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، والأصول ١ / ٣٣٤ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، والإفصاح ٢٠٢ ، وأسرار العربية ٢١٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٦٤ .

وشرح الشذور لابن هشام ٤٠٨ ، والمساعد ٢ / ٥١٧ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١١٦ ، والخزانة ٢ / ٢١٩ .

واستشهد به المؤلف على أنَّ « نَصْرٌ » الثّاني توكيد للأوَّل ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك والرضي . انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٦٤ .

وفي البيت روايات مختلفة ، وتوجيهات إعرابية متعددة .

(٤) هذا رأي ابن مالك والرضي وابن الطراوة ومن تبعهم .

فقد استشكلوا إعراب « نصر » الثاني بدلًا أو عطف بيان ، أمَّا استشكال كونه بدلًا فلأنَّه مُنوَّن، والمنادى العلم لا ينوَّن ، ومعلوم أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل .

=

والوجه في القراءة الثَّالثة[1] أَنَّ « ظُلُمَاتٌ » خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي ظُلُمَاتٌ ، أو تلك ظُلُماتٌ .

* * *

قوله : (وما نَوَّن الْبَزِّي سَحَابٌ) سَحَابٌ : مفعول (نَوَّن)، و« الْبَزِّي » فاعل « نَوَّن » ، وخُفِّف ياؤه ضرورة .

قوله : (وَرَفْعُهُمْ) يجوز أنْ يُرْفع على الابتداء ، و (جَرَّ دَارٍ) خبره على حذف العائد ، أي : جَرَّه دَارٍ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] .

=

وأما استشكال كونه بياناً فلأنَّ الشَّيء لا يُبيِّن نفسه بل لابدَّ من مخالفة بين المبيِّن والمبيَّن .

قال ابن مالك بعد أن ساق الرَّجز : « والأَوْلى عندي جعله توكيدًا لفظيًّا ؛ لأنَّ عطف البيان حقُّه أن يكون للأوَّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللَّفظ لا يتوصل به إلى ذلك ، فلا يكون عطفًا بل توكيدًا ، فـ (نَصْر) المرفوع توكيد على اللَّفظ ، والمنصوب توكيد على الموضع ... » شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٥ .

وقال الرضي : « لأن البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيده الأول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التَّأكيد » شرح الكافية للرضي ١ / ٣٦٤ ، وانظر : شرح الشذور لابن هشام ٤٠٨ – ٤٠٩ .

(١) وهي قراءة الباقين ﴿ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ ﴾ .

انظر في توجيهها : المصادر السابقة في توجيه قراءة البَزِّي في ص ٣٤٢ .

(٢) الحديد / ١٠ ، على قراءة ابن عامر ، حيث رفع « كل » على الابتداء ، والجملة بعده خبره والعائد محذوف ، أي : وعده .

انظر قراءة ابن عامر في : السبعة ٦٢٥ ، والتذكرة ٢ / ٧١١ ، والتيسير ٢٠٨ ، والعنوان ١٨٦ ، والمستنير ٢ / ٤٧٧ ، والإتحاف ٢ / ٥٢٠ .

ويجوز أن ينصب على أَنَّه مفعول مقدَّم[١] لـ(جَرَّ) أي : جَرَّ دَارٍ رَفْعَهُمْ، أي : رفع القرَّاء ، فالرَّفع مضاف لضمير القُرَّاء ، و (جَرَّ) فعل ماضٍ ناصب لـ(رَفْعَهُمْ) ، و (دَارٍ) فاعله ، وهو اسم فاعل من دَرَيْت ، أي : علمت .

وهذا الوجه[٢] أحسن من رَفْعه بالابتداء ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير ضمير ، (وَأَوْصَلَ) عطف على « جَرَّ » ، و (لَدَى) ظرف لـ« جَرَّ » ، ومعنى أَوْصَل : أَوْصَلَه إلينا بالنَّقل الثَّابت الصَّحيح .

٩١٨- كَمَا اسْتَخْلَفَ اضْمُمْهُ مَعَ الْكَسْرِ صَادِقًا وَفِي يُبْدِلَنَّ الْخِفُّ صَاحِبُهُ دَلَا

أمر بضمِّ التَّاء من ﴿ ٱسْتَخْلَفَ ﴾[٣] مع كَسْر لامه لمن رمز له بالصَّاد المهملة من « صَادِقًا » – وهو أبو بكر – وتعيَّن لغيره فَتْح التَّاء واللَّام[٤] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد والدَّال المهملتين من « صَاحِبُه دَلَا »– وهما

(١) هذا الوجه الثاني في إعراب (رَفْعُهُمْ) وهو النَّصب على أنَّه مفعول مقدَّم .

(٢) وهو نصب (رَفْعُهُمْ) على المفعوليَّة ، واقتصر شعلة والفاسي على ذكر هذا الوجه .

انظر : شرح شعلة ٤٥٧ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٢٢٣ .

(٣) النور / ٥٥

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٨ ، والمسبوط ١٩٦ ، والتذكرة ٢/ ٥٧١ ، والتيسير ١٦٣ ، والوجيز ٢٦٨ ، والنشر ٢/ ٢٥٤ .

أبو بكر وابن كثير - أَنَّهما قرآ (وَلَيُبْدِلَنَّهُمْ)[١] بـالتَّخفيف[٢]، فتعـيَّن للبـاقين التَّقيل[٣] .

* * *

والوجه[٤] في (اسْتُخْلِفَ) أَنَّه بناه للمفعول وحذف الفاعل للعلم به[٥] فهو أخصر، وفي بنائه للفاعل موافقة لقوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾[٦] .

وأما قراءتا[٧] ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ بالتَّقيل والتَّخفيف فقد تقدَّم تحقيقها في آخر سورة الكهف[٨]، وأنَّ التَّقيل للتَّكثير، والتَّخفيف يَحْتمِلُه .

* * *

---

(١) النور / ٥٥ .

(٢) أي: بتخفيف الدَّال وإسكان الباء.

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٨ ، والتذكرة ٢/ ٥٧١ ، والتيسير ١٦٣ ، والعنوان ١٣٩ ، وإرشاد المبتدي ٤٦٤ ، والإقناع ٢/ ٧١٣ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالوية ٢٦٤ ، والحجة للفارسي ٥/ ٣٣١، وحجة أبي زرعة ٥٠٤ ، والكشف ٢/ ١٤٢ ، والموضح ٢/ ٩٢١ .

(٥) المستخلف لهم هو الله عزَّ وجل .
انظر المصادر السابقة .

(٦) من الآية ٥٥ نفسها .

(٧) الوجه فيهما أَنَّهما لغتان ، تقول : (بدّل وأَبْدَل) مثل (نَزَّل وأَنْزل)، وكلاهما جاء في القرآن ، والتبديل فيه أكثر من الإبدال . انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٢٩ ، وحجة أبي زرعة ٤٢٧ ، والكشف ٢/ ٧٢ ، والموضح ٢/ ٧٩٥ ، والبحر المحيط ٦/ ١٥٥ .

(٨) انظر : العقد النضيد (خ) : ٣/ ٣٣ أ – ب .

قوله : (كَمَا اسْتَخْلَفَ) مفعول بفعل مقدَّر على الاشتغال، ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره[١]، والأوَّل أولى ؛ لمكان الأمر[٢]، وفي الكلام حذف مضاف، أي: اضْمُمْ تَاءَه.

قوله : (مَعَ الْكَسْر) حال من مفعول « اضْمُمْهُ » ،/ أي : اضْمُمْهُ مُصَاحِبًا لِلْكَسْر، ومفعول الْكَسْر محذوف ، أي : مَعَ الْكَسْرِ لِلَامِه . [٧٥/ ب]

ويجوز أن يكون « مَعَ الْكَسْر » نعتًا لمصدر محذوف[٣] ، أي : ضمًّا كائنًا مَعَ الْكَسْر .

قوله : (وَفي يُبْدِلَنَّ) خبر مقدَّم، و (الْخِفُّ) مبتدأ ، بمعنى التَّخْفيف، ومفعوله محذوف ، أي: التَّخفيف لِدَاله .

قوله: (صَاحِبُهُ) مبتدأ، والضَّمير لـ«الخِفّ»، و(دَلاَ) جملة فعلية خبره ، وقد تقدَّم تفسيره غير مرة[٤]، أي : صَاحِبُ التَّخْفيف ظَفَر بِبُغْيته وأخرج دَلْوَه مَلْأَى، يشير لسهولة التَّخفيف .

---

(١) وهو قوله (اضْمُمْهُ)، انظر شرح شعلة ٤٥٨ .

(٢) أي الأَوْلى نصبه على الاشتغال لأنَّ الفعل المشغول طلبي وهو (اضْمُمْهُ) .

وإنَّما رجَّح النَّصب مع الطلب لأنَّ في الرَّفع الإخبار بالطَّلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس ، بل منعه بعضهم وأوَّل ما ورد من ذلك .

انظر في هذه المسألة : المقاصد الشافية ٣/ ٩١ – ٩٦ ، وشرح قطر الندى ٢١١ – ٢١٢، وشروح ألفية ابن مالك في باب الاشتغال عند قوله :

واختير نصبٌ قبل فعلٍ ذي طَلَبْ .. وبعدما إِيلاؤُه الفعل غَلَبْ .

(٣) قاله أبو عبد الله . انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٢٢٤ .

وسكت المؤلف عن إعراب « صادقًا » . وهو حال من فاعل اضمم .

انظر اللآلىء الفريدة ٣/ ٢٢٤ ، وشرح شعلة ص ٤٥٨ .

(٤) انظر: ص٢٤٢. فقد بيَّنت المواضع التي وردت فيها كلمة (دَلا) مفسَّرة بما ذكر المؤلِّف هنا.

٩١٩- وَثَانِي ثَلاَثَ ارْفَعْ سِوَى صُحْبَةٍ وَقِفْ وَلاَ وَقْفَ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أُبْدِلاَ

أمر برفع ﴿ ثَلَٰثُ ﴾[١] الثانية ، وهي المضافة لـ ﴿ عَوْرَٰتٍ ﴾ لغير من رمز له بكلمة "صُحْبَةٍ" - وهم من عدا الأخوين وأبي بكر - فتعيَّن للأخوين وأبي بَكْر نَصْبُها[٢] .

وتحرَّز بالثَّانية من الأُولى وهي المضافة لـ (مَرَّاتٍ) [٣]، ثُمَّ أمر بالوقف على ما قبل ﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ﴾ في قراءة الرفع ، ثم نفى الوقف قبل نصبها إن أعربناه بدلًا[٤]، فلو أعربناه غير بدل لم يمتنع الوقف وستعرف توجيه ذلك .

* * *

---

(١) النور/ ٥٨ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٤٥٩ ، والمبسوط ١٩٦ ، والتذكرة ٢/ ٥٧١ ، والمنتهى ٥٠٣ ، والتيسير ١٦٣ ، والمستنير٢/ ٣٤٩ ، والنشر ٢/ ٢٥٤ .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ﴾ النور/ ٥٨.

(٤) أي: على قراءة النَّصب ينتفي الوقف على ما قبل (ثَلاثَ عَوْرَاتٍ)، إذا أعرب «ثَلاثَ عَوْرَاتٍ» بدلاً من « ثَلاثَ مَرَّاتٍ » والذي منع الوقف على ما قبل « ثَلاَثَ عَوْرَاتٍ » أنَّه بدل منه وتابع له، ولا يوقف على المتبوع دون تابعه .

انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٧٢ ، والدر المصون ٨/ ٤٣٩ .

وانظر في حكم الوقف : إيضاح الوقف ٤١٩ ، والقطع والائتناف ٥١٦ ، والمكتفى ١٤٥ ، ومنار الهدى ٥٤٢-٥٤٣ .

والوجه في رفع[١] (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) أنَّه خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف ، أي : هي أوقاتُ ثلاثِ عوراتٍ[٢] ، فحذفها[٣] ، والوقف على ما قبلها جائز ، وهو قوله : ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾[٤] ، وهو وَقْف كَافٍ[٥] ، ثُمَّ استأنف الإخبار بقوله : هي ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ.

والوجه في نصبها أحد أمرين[٦] : إمَّا البدليَّة[٧] من (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)، وعلى

---

(١) انظر في توجيه الرفع : معاني الفراء ٢/ ٢٦٠ ، والحجة لابن خالويه ٢٦٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٣٣ ، وحجة أبي زرعة ٥٠٧ ، والكشف ٢/ ١٤٣ ، والموضح ٢/ ٩٢٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٢ .

(٢) كذا قدره أبو البقاء . انظر : التبيان ٦١٤ .

(٣) أي : حذف المبتدأ والمضاف ، وأقام المضاف إليه وهو « عَوْرَات » مقام المضاف وهو « أوقات » وأخذ إعرابه .

والرفع عند الكسائي بالابتداء ، والخبر عنده ما بعده، انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٤٧، وإعراب القراءات السبع ٢/ ١١٤ .

(٤) النور / ٥٨ .

(٥) الوقف الكافي : هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، غير أنَّ الذي بعده متعلِّق به من جهة المعنى دون اللَّفظ، وذلك نحو الوقف على قوله : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾، والإبتداء بما بعد ذلك في الآيات كلها .

انظر : المكتفى ١٠ .

(٦) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٣٣ ، والمختار ٢/ ٦١٤ ، وحجة أبي زرعة ٥٠٥- ٥٠٦ ، والكشف ٢/ ١٤٣، والموضح ٢/ ٩٢٣، والكتاب الفريد ٤/ ٦٧٠، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٢ ، والدر المصون ٨/ ٤٣٩ – ٤٤٠ .

(٧) قال ابن عطية : « إنَّما يصح البدل بتقدير : أَوْقَات ثَلَاث عورات ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » المحرر ١١/ ٣٢٤ . وكذا قدَّره الزمخشري والعكبري .

انظر: الكشاف ٤/ ٣٢٠ ، والتبيان ٦١٤ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٢ .

هذا فالوقف على ما قبلها ممتنع ؛ لأنَّ الوقف على المُبْدَل منه دون البدل ممتنع.

وإمَّا بفعل مقدَّر، أي: اتَّقُوا ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ أو احفظوها أو راعوها، وعلى هذا فالوقف على ما قبلها جائز ؛ إذ لا تعلُّق له بما قبله في الإعراب.

وإنَّما نصب « ثَلاثَ مَرَّاتٍ» من غير خلاف ؛ لأنَّها ظرف[1] لقوله : ﴿لِيَسْتَئْذِنكُمُ ﴾[2].

فإنْ قيل: كونُه بدلًا لا يمنع الوقف ، أَلَا ترى أنَّ قوله : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾[3]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ﴾[4]، ﴿لَنَسْفَعًا

---

(١) ومما يقوي كونه منصوبًا على الظَّرفية أنَّه فسر بزمان ، وهو قوله : ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ﴾، ومن شرط المفسِّر، أن يكون من جنس المفسَّر.
انظر : مشكل إعراب القرآن ٥١٥ ، والكتاب الفريد ٤/ ٦٦٩ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٧٢ ، والدر المصون ٨/ ٤٣٨ .
وذكر في نصب « ثَلاثَ مرَّاتٍ » وجه آخر وهو النَّصب على المصدريَّة ، أي: ثلاثة استئذانات .
انظر: المصادر السابقة .
وقال الجعبري : «والأصح الظَّرفية، أي: في أَوْقَاتٍ ثَلَاث مرَّاتٍ ؛ لأنَّهم أُمِرُوا باستئذان ثلاثة أوقات لا مرات » كنز المعاني ٢٦٠ .
(٢) النور / ٥٨ .
(٣) الفاتحة / ٦ .
(٤) الشورى / ٥٢ – ٥٣ .

بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾[1]، يجوز الوقف على (المستقيم) ، و(مستقيم)، و(الناصية)، وما بعدها أبدال منها .

فالجواب: أنَّه إنَّما اغْتُفِر ذلك لِكَوْنها رُؤوس آياتٍ بخلاف ما نحن فيه.

* * *

قوله : « وَثَانِي ثَلَاثَ » مفعول مقدَّم لـ « ارْفَعْ »، وقدَّر نصبه[2] ضرورة ، كقوله : * كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ[3] ...*

و(ثَلَاثَ) خفض بالإضافة، ونصبت[4] على الحكاية، والإضافة هنا للبيان ، تحرُّزًا من الأُولى، وقد تقدَّم بيان ذلك[5] .

قوله : (سِوَى صُحْبَةٍ) استثناء من محذوف ، أي : ارْفَعْ لِلْجميع سِوَى صحبةٍ ، كقوله :

نَجَا سَالِمٌ والنَّفْسُ مِنْه بِشِدْقِهِ ولم يَنْجُ إلَّا جَفْنَ سَيفٍ ومِئزَرا[6]

---

(١) العلق / ١٥ .

(٢) أي : سكن ياء « ثاني » ضرورة ، لإقامة الوزن ، كما سكنت « ياء » أيديهن .

(٣) بيت من الرجز ، تقدَّم تخريجه ، ص١٨٦ .

(٤) في الأصل (رفعت) وهو تصحيف، لأنَّ القيد المذكور وهو قوله: (ارفع) يوجب أن تكون ثلاثَ) بالنَّصب، وهي كذلك في شروح الشاطبية التي اطلعت عليها، وفي نسخ متن الشاطبية المطبوعة.

(٥) تقدَّم قبل قليل عند حديثه عن القراءات الواردة في بيت الناظم، انظر : ص٣٤٨.

(٦) البيت من الطويل ، وهو لحذيفة بن أنس الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٥٨ ، والعقد الفريد ٥/ ٢٣٠ ، واللسان (جفن) ١٣/ ٨٩ .

=

أي : ولم ينج بشيء إلا جَفْنَ سَيْفٍ.

قوله : (وَقِفْ)، أي : وَقِفْ قبل الرَّفع على ما قبله، ويدُلُّ على هذا المحذوف قوله : وَلَا وَقْفَ قَبْلَ النَّصْب.

قوله : (قَبْلَ النَّصْبِ) ظَرْف للخبر المقدَّر ، أي : وَلَا وَقْفَ موجود قبل النَّصْب، ويجوز أن يكون هو الخبر ، ولا جائز أن يكون منصوبًا بقوله : (وَقْفَ) ؛ لأنَّه يكون حينئذٍ مُطَوَّلًا[(١)]، فكان ينبغي أنْ يُنْصب[(٢)]، وإن كان

=

وقيل لأبي خراش . انظر : اللسان (نفس) ٦/ ٢٣٤ .

وانظر البيت في : تأويل مشكل القرآن ٥٨٨ ، والمعاني الكبير ٢/ ٩٧٢ ، والأصول ١/ ٢٩١ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٦٩ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٠٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٧٦ .

والنفس بشدقه : أي كادت تخرج فبلغت شِدْقَهُ، وجَفْن السَّيف : غمده .

والشاهد فيه: نصب « جّفْن » على الاستثناء لأنَّ المستثنى منه محذوف مقدَّر ، وهو من باب حذف المنفي العام لدلالة القرائن اللَّفظية عليه، والتَّقدير : ولم ينج بشيء .

وللنحاة في البيت توجيهات أُخر .

انظر : المصادر السابقة .

(١) المطوَّل : هو الاسم الذي يعمل فيما بعده ، وهو الشبيه بالمضاف . ويسمَّى المَمْطُول والطَّويل كذلك .

انظر : المسائل العسكرية ٢٤٥ ، والحلبيات ٣١٥ ، والغرَّة في شرح اللمع ١ / ١١٢ ، وشرح الجمل ٢ / ٢٧٦ ، والتذييل والتكميل ٥ / ٢٢٦ .

(٢) أي : « وَقْفَ » من قول الناظم « وَلَا وَقْفَ » : إذ ورد في النَّظم مبنيًا مركبًا، ومن شروط بنائه ألَّا يكون عاملًا فيما بعده . ولأجل أنَّه مبني لم يصح أن يعمل فيما بعده ، وهو قوله : « قبل النَّصب » .

إذ الذي يعمل فيما بعده الشبيه بالمضاف ويستوجب النَّصب .

بعضهم قد جوَّزه[1]، وجعل منه « لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا / مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ »[2]، والمسألة محقَّقة في شرح التَّسهيل[3] . [٧٦/أ]

قوله : « إنْ قُلْتَ » شَرْط ، جوابه محذوف تقديره : إِنْ قُلْت أُبدِلَ فَلَا وَقْفَ، و(أُبْدِلَ) في محلِّ نَصْب بـ « قُلْتَ» والألف للإطلاق ، أي : إنْ أُبْدِل اللَّفظ .

---

(١) ذهب الجمهور إلى عدم جواز نَزْع التَّنوين من اسم «لا» الشّبيه بالمضاف (المطوَّل)، وذهب ابن كيسان إلى جواز الأمرين التنوين وعدمه، وترك التنوين عنده أَحْسَن.

وجوَّز ابن مالك ترك التنوين على قلَّة، والبغداديون جوَّزوا البناء –أي ترك التنوين– إن كان معمولها ظرفاً أو مجرورًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ .

انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٧، وشرح اللُّمع للأصفهاني ١/ ٣٩٩، والغرَّة في شرح اللمع ١/ ١١٢، ١١٣، وشرح التسهيل ٢/ ٥٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٢، ٢٧٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٢٦، ١٤٢٧، والهمع ٢/ ١٩٤.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه ١/ ٢٢٢، والإمام أحمد في مسنده ٤/ ٩٢ برقم ١٦٨٨٥، وعَبْد بن حُمَيد في مسنده ١/ ١٥٠، برقم ٣٩٠، والدّارميّ في سننه ١/ ٣٤٤، والبخاري في صحيحه ١/ ٢٨٩، برقم ٨٠٨، ومسلم في صحيحه ١/ ٤٣ وأبو داود في سننه ١/ ٢٢٤، وابن ماجة في سننه ١/ ٢٨٤، والترمذي في سننه ٢/ ٩٦، رقم ٢٩٩.

(٣) لم أعثر على هذه المسألة في الجزء الذي حصلت عليه من شرح المؤلف على التسهيل الموسوم بـ: « إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل » ، وهذا الجزء الذي بين يديّ يبدأ بباب « النَّعت » وينتهي بباب « ألفي التَّأنيث » ، وللمؤلِّف شرحان على التَّسهيل ، أحدهما : الشرح الصغير ، ومنه الجزء الذي حصلت عليه ، والثاني : الشرح الكبير وكلاهما مَفْقُود .

وانظر : المصادر السابقة.

سورة الفرقان

٩٢٠- وَيَأْكُلُ مِنْهَا النُّونُ شَاعَ وَجَزْمُنَا وَ يجْعَلْ بِرَفْعٍ دَلَّ صَافِيهِ كُمَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من «شَاعَ» ـ وهما الأخوان ـ أَنَّهما قرآ: ﴿ جَنَّةٌ نَأْكُلُ مِنْهَا ﴾[1] بالنُّون فتعيَّن لغيرهما الياء[2].

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال والصَّاد المهملتين والكاف من « دَلَّ صَافِيهِ كُمَّلَا »، وهم ابن كثير وأبو بكر وابن عامر، أَنَّهم قرءوا: ﴿ وَيَجْعَلُ لَّكَ قُصُورًا ﴾[3] برفع جزم ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ ﴾ فتعيَّن لغيرهم الجزم[4].

* * *

والوجه[5] في قراءة (نَأْكُلُ) بالنُّون أَنَّهم سَأَلُوه أَنْ تكون له جنَّةٌ يَأْكُلون هم منها.

وبالياء أَنَّهم سَأَلُوه أَنْ تكون له جنة يأكلُ هو منها، كما هو عادة المياسير ومن له أموال؛ لأَنَّهم كانوا لا يعتبرون إِلَّا من له دُنْيا كغالب من نراه اليوم.

---

(١) الفرقان / ٨

(٢) انظر في القراءتين: السبعة، ص ٤٦٢، والمبسوط، ص ١٩٧، والتذكرة٢/ ٥٧٣، وتبصرة مكي، ص ٢٨٧، والتيسير، ص ١٦٣، والتجريد، ص ٢٦٥، والإتحاف ٢/ ٣٠٥.

(٣) الفرقان / ١٠.

(٤) انظر في القراءتين: السبعة، ص ٤٦٢، والتذكير ٢/ ٥٧٣، والتيسير، ص ١٦٣، والوجيز، ص ٢٦٨، والعنوان، ص ١٤٠، والبدور الزاهرة ٢/ ١٣٠.
وفي الأصل (الرَّفع) مكان (الجزم)، وهو خطأ ظاهر.

(٥) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٣٣٥، ٣٣٦، وحجة أبي زرعة، ص ٥٠٧، والكشف ٢/ ١٤٤، والكشاف ٤/ ٣٣٤، والموضح ٢/ ٩٢٥، والبحر المحيط ٦/ ٤٨٣.

والوجه [١] في رفع « وَيَجْعَلُ » إمَّا الاستئناف ، أي : وهو يجعلُ لك ما وَعَدَك في الآخرة ، وإمَّا العطف على ﴿ جَعَلَ ﴾ [٢]؛ لأَنَّ الشَّرط إذا وقع مَاضِيًا جاز في جَزَائه الرَّفع والجزم ، كقوله :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي وَلَاحَرِمُ [٣]

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥/ ٣٣٦ ، والمختار ٢/ ٦١٧ – ٦١٨ وحجة أبي زرعة ، ص ٥٠٨ ، والكشف ٢/ ١٤٤ ، والموضح ٢/ ٩٢٦ ، والكتاب الفريدة ٥/ ٨ .

(٢) الواقع جوابًا للشَّرط ﴿إِن شَآءَ﴾ آية / ١٠ من الفرقان.
انظر : الكشاف ٤/ ٣٣٥ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة مدح بها هرم بن سنان المُرِّي .
انظر : ديوانه ، ص ١٥٣ ، والكتاب ٣/ ٦٦ ، والمقتضب ٢/ ٦٨ ، والكامل ١/ ١٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥ ، والمحتسب ٢/ ٦٥ ، وشرح الجمل لعبد القاهر ، ص٢١٧، والإنصاف ٢/ ٦٢٥ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، والدرر في شرح الإيجاز ص ٢٧٨، وفاتحة الإعراب ١/ ٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٨ ، والتصريح ٤/ ٣٧٨، والدرر اللوامع ٥/ ٨٢ ، ويروى أيضًا : يوم مسغبة.
الشاهد فيه : قوله : « يقولُ » حيث رفع جواب الشَّرط لكون فعل الشَّرط ماضيًا، وهو قوله : « أتاه » .
وسيبويه يرفعه على نيَّة التقديم ، والجواب عنده محذوف يدل عليه المذكور والتقدير : يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يقل ذلك .
والمبرد يرفعه على تقدير الفاء ، أي أن الفعل المرفوع في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء تقديره : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب.
انظر : المصادر السابقة .

وهل هذا الفعل المرفوع هو الجواب، وإنَّما حذفت الفاء قبله ، أو هـو في نية التقديم، وهو دالٌّ على الجواب ولـيس بـه؟[١] ، الأوَّل للمـبرِّد ، والثَّـاني لسيبويه[٢] .

وأما قراءة الجزم فواضحةٌ؛ لأنَّه عطف على محلِّ (جَعَلَ)،[٣] وجـاء عـلى أحد الوجهين المتقدِّمين[٤] ، إلَّا أنَّ الجزم في هذه القراءة غير متحقِّق ، لجـواز أن يكون سُكُونًا لأجل الإدغام[٥] .

---

(١) أي : وليس بالجواب .

(٢) ذهب سيبويه إلى أن الجواب في هذا محذوف ، والمرفوع المـذكور دليلـه ، وهـو في نيـة التقـديم والتقدير : يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يقل ذلك .

وجعله المبرد على تقدير الفاء ، فالفعل عنده في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفـاء ، أي : فهو يقول . والجملة الاسمية هي الجواب .

وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب فجيء بـه مرفوعًـا ، أي : أنـه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظًا ولا تقديرًا .

انظر : الكتاب ٣/ ٦٦- ٦٧ ، والمقتضب ٢/ ٦٧- ٦٨ وابن يعيش ٨/ ١٥٧ – ١٥٨ ، والبحر المحـيط ٦/ ٤٨٤ ، والمقاصـد الـشافية ٦/ ١٣٤ وشرح الاشـموني ٣/ ٢٥٨- ٢٥٩ ، والـدرر اللوامع ٥/ ٨٢- ٨٣ .

(٣) محلُّه جزم لأنَّه جواب الشَّرط .

قال ابن الأنباري : « وحسن أن يعطف المستقبل على الماضي لفظًا لأنه في معنى المـستقبل ؛ لأن « إن » الشرطية تنقل الفعل الماضي إلى الاستقبال » البيان ٢/ ٢٠٢ .

(٤) وهما على تقدير الفاء في مذهب المبرد ، وعلى نية التقديم في مذهب سيبويه .

(٥) قال مكي : « ويجوز أن يكونوا قدّروه على نيَّة الرَّفع مثل الأَوَّل ، لكن أدغموا الـلَّام في الـلَّام، =

فإن قيل : من قرأ بـه ليـس مـن قاعدتـه الإدغـام، وليـس مــن يُـدْغِم إلَّا أبو عمرو .

فــالجواب : أن يقــال : قــد خــالف القــرَّاء أصــولهم في مواضــع، فوافقـــوا أبـــا عمـــرو في الإدغــــام في بعــــض الحــــروف[1] كـ ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾،[2] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾،[3] ونحوه.

=

فأسكنوا اللَّام من « يجعل » للإدغام لا للجزم فتكون القراءتـان بمعنـى الحـتم، بمعنـى أنَّ الله فاعلٌ ذلك لمحمَّد على كلِّ حال» الكشف ٢/ ١٤٤ .

وانظر الكشاف ٤/ ٣٣٥ ، والكتاب الفريد ٥/ ٩ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٨٤ ، والـدر المـصون ٨/ ٤٦٠ .

(١) قال العلَّامة ابن الجزري في باب الإدغام الكبير : « أمـا رواتـه : فالمـشهور بـه والمنـسوب إليـه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء ، وليس بمنفرد به ، بـل قـد ورد أيـضًا عن الحسن البصري وابن محيصن والأعمش وطلحــة بن مصرّف وعيسى بن عمـر ومـسلمة ابن عبد الله الفهري ومسلمة بن محارب السدوسي ويعقوب الحضرمي وغيرهم ووجهه طلـب التَّخفيف » النشر ١/ ٢٢٠ .

وانظر : جمال القراء ٢/ ٤٩٠ ، وإبراز المعاني ١/ ٢٥٥ ، والعقد النضيد: أيمن سويد ١/ ٤٠٥ .

وقد وافق أبا عمرو في الإدغام الكبـير في هـاتين الآيتـين : ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ حمزة .

انظــر : الــسبعة ٢٣٥ ، ٥٤٦ ، والتــذكرة ٢/ ٣٧٧ ، ٦٣٥ ، وجــامع البيــان ٣/ ١٠١٤ ، ٤/ ١٥٢٣ ، والتبصرة ٢٢٥، ٤٦٤ ، والعنوان ٨٥ ، ١٦١ .

وهذا ما نص عليه المؤلف في باب الإدغام الكبير ، حيث قال : « ولم يوافق أبا عمرو في الإدغام الكبير إلا حمزة في : ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ هذا في المشهور ، وأما في غـير المـشهور فقد روي موافقة غيره » العقد النضيد: أيمن سويد ١ / ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٢) النساء / ٨١ .

(٣) الصافات / ١ .

أو نقول أمّا أبو عمرو فقراءته تحتمل الوجهين الجزم والرَّفع، وإنَّما سكَّن للإدغام، وأما قراءة غيره فالجزم مُتَعيِّن ، إذ ليس من قاعدتهم الغالب الإدغام، وما ذكرته عنهم أحرف نادرة، فإنْ قلنا : السُّكون سكون جزم فالإدغام واجب، وإن قلنا هو سكون تخفيف لأجل الإدغام فالإدغام جائز .

* * *

قوله : (وَنَأْكُلُ) مبتدأ، و(النوُّنُ) مبتدأ ثانٍ، وخبره (شَاعَ) والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي : شَاعَ فيه واشْتَهر، ويجوز أن يكون « النُّونُ » خبره مقدَّر ، أي : فيه النُّونُ، والجملة خبر الأوَّل، و « شَاعَ » مستأنف أو حال، ويجوز أن يكون فاعلًا بذلك الجارِّ المقدَّر ، أي: استقرَّ فيه النُّونُ، و « شَاعَ » بحاله[1] .

قوله : (وَجَزْمُنَا) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لفاعله، (وَيَجْعَلْ) مفعول المصدر ، والواو من نفس التّلاوة .

قوله : (بِرَفْعٍ)[2] خبر المبتدأ ، أي: جَزْمُنا هذا كَائِن بِرَفْعٍ ، أي : مُعَوَّضٌ بِرَفْع .

---

(١) أي : على إعرابه السابق ، إمّا مستأنف وإمّا حال .

(٢) جعله شعلة متعلّقًا بـ « دَلَّ » ، وجملة « دَلَّ صّافِيهِ » أعربها خبرًا للمبتدأ .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٥٩ .

قوله (دَلَّ صَافِيهِ) فعل وفاعل، والضَّمير / للرَّفـع ، أي: صَـافي الرَّفْـع [٧٦/ب] وهو ما صحَّ وثبت ، لأنَّ الباطل كَدِر، و(كُمَّلَا) مفعول « دَلَّ » ، وكُمَّلَا جمع كامـل ، أي: دَلَّ صَـافي هـذه القـراءة رجـالًا كَـاملين عُقَـلَاء ، والجملـة مستأنفة[1]، ـ والله أعلم ـ .

٩٢١- وَنَحْـشُرُ يَـا دَارٍ عَـلَا فَيَقُـولُ نُـو نُ شَامٍ وَخَاطِبْ تَسْتَطِيعُونَ عُمَّلَا

أخبر عمَّن رمز لـه بالدَّال والعـين المهملتـين مـن « دَارٍ عَـلَا »، وهمـا : ابن كثير وحفص، أنَّهما قرآ : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾[2] بالياء مـن تحـت، فتعـيَّن لغيرهما القراءة بالنُّون .

ثُمَّ أخبر عن ابن عامر أنَّه قرأ : ﴿ فَنَقُولُ ءَأَنتُمْ ﴾[3] بالنُّون، فتعيَّن لغيره الياء من تحت، وقد حصل من مجموع ذلك ثلاث قراءات[4] :

الأُولى : لابن كثير وحَفْص (يَحْشُرُهُمْ ، فَيَقُولُ) بالياء فيهما .

الثَّانية : لابن عامر وحده (نَحْشُرُهُمْ ، فَنَقُولُ) بالنُّون فيهما .

الثَّالثة : للباقين (نَحْشُرُهُمْ) بالنُّون ، (فَيَقُولُ) بالياء .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٢٦ .

(٢) الفرقان / ١٧ .

(٣) الفرقان / ١٧ .

(٤) انظـر في القـراءات الـثلاث : الـسبعة، ص ٤٦٢ -٤٦٣ ، والمبـسوط، ص ١٩٧ ، والتـذكرة ٢/ ٥٧٣ ، والروضة ٢/ ٨٢٥ ، والتيسير، ص ١٦٣ ، والوجيز، ص ٢٦٩ ، وإرشاد المبتـدي، ص ٤٦٥ ، والإقناع ٢/ ٧١٤ .

ثُمَّ أمر بالخطاب في قوله تعالى : ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ (١) لمن رمز له بالعين المهملة من «عَمَّلَا» ـ وهو حَفْص ـ فتعيَّن لغيره الغيبة(٢) .

* * *

والوجه(٣) في الياء في الفعلين الأَوَّلين الحَمْل على الاسم الكريم(٤) الظَّاهر في قوله : ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ (٥) ، وفي النُّون فيهما الخروج من الغيبة إلى التَّكلُّم التفاتًا إلى كلام العظماء .

وفي المخالفة بين الفعلين حَمْل الأوَّل على الاسم الكريم ، والثَّاني الخروج من الغيبة إلى التَّكلُّم التفاتًا إلى التَّعظيم .

---

(١) الفرقان / ١٩ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٣ ، والتذكرة ٢/ ٥٦٤ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٤١٤ ، والعنوان، ص ١٤٠ ، والمستنير ٢ / ٣٢٨ ، والتجريد، ص ٢٦٥ ، وغاية الاختصار ٢/ ٥٩٢ .

(٣) انظر في توجيه قراءة الياء في الفعلين « يحشر ، ويقول » وقراءة النُّون فيهما ، والمخالفة فيهما أيضًا : الحجة للفارسي ٥ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٠٩ ، والكشف ٢/ ١٤٤، ١٤٥ ، والموضح ٢/ ٩٢٦ ، ٩٢٧ .

(٤) وهو لفظ الجلالة « الرَّب » حيث يعود الضَّمير في « يحشرهم – ويقول » على لفظ « الرَّب » المذكور في الآية المذكورة قبله .

(٥) الفرقان / ١٦ .

والوجه(١) في الخطاب في ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾ حَمْلُه على ما تقدَّم(٢) من قوله : ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾، (٣) وعلى ما تأخَّر من قوله : ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ﴾ (٤) .

وفي الغيب حَمْلُه على المعبودين من دون الله ، أي: فما يستطيع من عبدتُّموهم صرفًا للعذاب عنكم(٥) .

* * *

قوله : « وَنَحْشُرُ » مبتدأ ، و(يَا) مبتدأ ثانٍ، وخبره مضمر ، أي: فيه يَاءٌ، ويجوز أن يكون فاعلًا بذلك المقدَّر وهو أَوْلى .

و (دَارٍ) خَفْض بالإضافة وهو اسم فاعل من دَرَيْت، أي: يَاءُ رَجُلٍ دَارٍ نَقَل ذلك بمعرفة وَثَبْتٍ، ويجوز أن يكون « يا » خبرًا(٦)، و « نَحْشُرُ على

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٣٣٩، ٣٤٠، والمختار ٢/ ٦١٨- ٦١٩، وحجة أبي زرعة، ص ٥٠٩، ٥١٠، والكشف ٢/ ١٤٥، والموضح ٢/ ٩٢٨، والكتاب الفريد ٥/ ١٤، ١٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٠ .
(٢) فيكون الخطاب للعابدين وهم الكفار ، أي : فما تستطيعون أن تصرفوا عن أنفسكم العذاب ولا تنصروها . انظر : المصادر السابقة .
(٣) الفرقان / ١٩ .
(٤) الفرقان / ١٩ .
(٥) وتحمل قراءة الغيب على العابدين أيضا ، أي : فما يستطيعون العابدون للآلهة صرفًا للعذاب عنهم ، ولا نصرًا لأنفسهم يمنعها من العذاب .
انظر : المصادر السابقة ، في توجيه القراءتين .
(٦) واقتصر شعلة على هذا الوجه في إعراب « يا »، انظر: شرح شعلة، ص ٤٥٩ .

حذف مضاف ، أي : ذُو يَاء قَارِئٌ دَارٍ[1] ، و(عَلَا) صفة إمَّا لِدَارٍ، وإمَّا لـ«ياء»، أي : قَارِئٌ عالي الرُّتْبَة مُرْتَفِعُها، أو «ياء» مرتفعة ؛ وارتفاعُها لكونها قرآنًا ، وإنَّما ذُكِّر باعتبار اللَّفظ .

قوله : (فَيَقُولُ نُونُ شَامٍ) هو كقوله : و « نَحْشُرُ يَا دَارٍ » ، أي: فيه نُونُ شَامٍ .

قوله : (عُمَّلَا)[2] مفعول بقوله : «خَاطِبْ »، والعُمَّل : جمع عامل ، أي: خَاطِبْ مَنْ عَمِل وحَصَل واشْتَغَل لا من ضيَّع أوقاته .

و (يَسْتَطِيعُونَ) يجوز أن يكون على إسقاط الخافض ، أي : خَاطِبْ عُمَّلا بِتَسْتَطِيعُون، وأن يكون مفعولًا بقول مقدَّر ، أي : فَقُلْ تَسْتَطِيعُون، وأن يكون مفعولًا[3] بـ « خَاطِبْ »، جعله مُخَاطَبًا لما كان الخطاب فيه، وهذا كما تقدَّم في الأنعام :

وخَاطَبَ شَامٍ يَعْمَلُون........... ....[4]

---

(١) بمعنى : عالم وعارف، انظر : شرح شعلة، ص ٤٥٩ ، وإبراز المعاني ٤/ ٣٣ .

(٢) أعربه شعلة والجعبري حالًا من فاعل « خاطب »، وسيذكره المؤلف قريبًا .

انظر : شرح شعله، ص ٤٥٩ ، وكنز المعاني، ص ٢٦٣ .

(٣) انظر : شرح شعله، ص ٤٥٩ ، وكنز المعاني، ص ٢٦٣ .

(٤) جزء بيت من متن الشَّاطبية ، وهو بيت رقم (٦٦٨)، وقد تقدَّم شرحه كما ذكر المؤلف في فرش سورة الأنعام، وتمامه:

.... وَمَنْ تَكُو نُ فِيهَا وَتَحْتَ النَّمْلِ ذَكِّرْهُ شُلْشُلَا

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٠١ / ب ، ٢٠٢ / أ .

وما يأتي في النَّمل وهو:

وَيُخْفُونَ خَاطِبْ.................   ....[١]

و « عُمَّلَا » على هذا[٢] حال من فاعل خَاطِبْ .

فإن قيل : كيف تكون الحال جمعًا وصاحبها مفرد؟

فالجواب : أَنَّه جَمْعٌ في المعنى، كأَنَّه قيل : وخَاطِبْ أَيُّها الفريق أو الـرَّهْط أو القوم .

وأن يكون (يَسْتَطِيعُونَ) بدلًا من / خَاطِبْ، أو عَطْف بيـان، و (عُمَّـلَا) مفعول «خَاطِبْ» قاله السَّخاوي[٣] . [٧٧/أ]

قال أبو شامة[٤] : « لا يتبيَّن لي وجه ما ذكـر في تَـسْتَطِيعُون، وأَمَّـا جَعْـل «عُمَّلَا» مفعول خَاطِبْ فيجوز، على أنْ يكون « تَسْتَطِيعُون » مفعولًا بعامـل مقدَّر ، أي : قارئًا تَسْتَطِيعُون، وأراد بالعُمَّل المخاطبين ؛ لأنَّهـم كـما قـال الله سبحانه: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴾،[٥] وإن كـان مـراد الـشَّيخ[٦] بـما ذكـره أَنَّ المـأمور بالخطاب هو لفظ تَسْتَطِيعُون ، جعله مُخَاطَبًا لَمَّا كان الخِطَاب فيه، كقولك : قُمْ

---

(١) جزء بيت من الشاطبية ، وهو بيت رقم (٩٣٧)، وسيأتي في فرش سورة النمل، ص٤٩٨ .

(٢) أي : على إعراب « تستطيعون » مفعولًا لـ « خَاطِبْ » يُعْرب « عُمَّلَا » حالًا .

(٣) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٤٣ .

(٤) إبراز المعاني ٤/ ٣٤ – ٣٥ .

(٥) الغاشية / ٣ .

(٦) هو السَّخاوي . انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٤٣ .

زيْدُ ، فهذا على حذف حرف النِّداء ، أي : قُمْ يَازَيْدُ ، فكذا التَّقدير في خَاطِبْ يَاء يستطيعون ، أي: ياء هذا اللفَّظ ، ولا بُعْدَ في التَّجوُّز بمثل ذلك ، كما تُخَاطِبْ الدِّيار والآثار ، وَيطَّرِد هذا الوجه في نحو : وخَاطِبْ [يَعْصِرُونَ]،[1] وما أشبهه » .

٩٢٢- وَنُزِّلَ زِدْهُ النُّونَ وَارْفَعْ وَخَفَّ[2] وَ الْـ ـمَلائِكَةُ المَرْفُوعُ يُنْصَبُ دُخْلُلَا

أمر لمن رمز له بالدَّال المهملة من « دُخْلُلَا »ـ وهو ابن كثير – بزيادة النُّون الساكنة ؛ لأنَّ النُّون المضمومة موجودة في القراءتين، وأمر أيضًا بالرَّفع، أي: برفع اللَّام ؛ لأنَّه فعل مضارع لـ « أَنْزَلَ »، وأخبر بتخفيف الزَّاي وبنصب (الملائِكة) المرفوعة في قراءة غيره، فصارت قراءته: ﴿وَنُنْزِلُ الملائِكَةَ تَنزِيلًا ﴾ [3] بضمِّ النُّون الأولى التي للمتكلِّم المعظِّم نفسه وسكون الثَّانية وتخفيف الزَّاي ورفع اللَّام ، مضارعًا لـ « أَنْزَل »، والفاعل مستتر ، فلذلك نصب (الملائكة) مفعولًا به، فصارت قراءة الباقين بعدم زيادة النُّون السَّاكنة

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والصواب إثباته، والتصويب من إبراز المعاني ٤/ ٣٥ .

« وَخَاطِبْ يَعْصِرُون ... » جزء بيت من الشاطبية، في فرش سورة يوسف ، برقم (٧٧٩)، وهو بتمامه:

مَعًا وَصْلُ حَاشَا حَجَّ دَأْبًا لِحَفْصِهِمْ فَحَرِّكْ وَخَاطِبْ يَعْصِرونَ شَمَرْدَلَا

(٢) جاءت هذه اللفظة في بعض شروح الشاطبية بكسر الخاء (خِفَّ)، وكذلك جاءت في نسخ متن الشاطبية المطبوعة، انظر: فتح الوصيد ٤/ ١١٤٣، وشرح شعلة، ص ٤٦٠، ومتن الشاطبية ضبط الزعبي، ص٧٣.

والمؤلِّف ضبطها بفتح الخاء على أنَّها فعل ماضٍ وكذلك أعربها.

(٣) الفرقان / ٢٥ .

وتشديد الزَّاي وفتح اللَّام ورفع ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (١). على أن « نُزِّلَ » فعل مَاضٍ مبني للمفعول، فلذلك ارتفعت (الملائكة)؛ لقيامها مقام الفاعل (٢).

وتجوَّز المصنِّف بقوله: « وَارْفَعْ » بالنِّسبة إلى مفهومه، فإنَّ مفهومه النَّصب، لكن ليس الضِّدُّ هنا النَّصب بل الفتح ، فتجوَّز عن الفتح بالنَّصب بالنسبة إلى المفهوم .

وُرجِّحت قراءة الباقين بمجئ المصدر المطابق لها ؛ لأنَّ فَعَّل بالتَّشديد له التَّفعيل (٣).

---

(١) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٤ ، والمبسوط ١٩٧ – ١٩٨ ، والتذكرة ٢/ ٥٧٤ ، والتيسير، ص ١٦٤ ، والتبصرة، ص ٤٠٥ ، والمستنير ٢/ ٣٢٨ ، والنشر ٢/ ٢٥٥ ، والبدور الزاهرة ٢/ ١٣٣ .

(٢) انظر في توجيه قراءتي « نُزِّلَ و نُنْزِلُ » .
الحجة لابن خالوية، ص ٢٦٤ ، والمختار ٢/ ٦٢٠ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١٠ ، ٥١١ ، والكشف ٢/ ١٤٥ – ١٤٦ ، والموضح ٢/ ٩٢٩ – ٩٣٠ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٤ .
و « نُنْزِلُ » مأخوذ من « أَنْزَل » فالنُّون الأولى للاستقبال والثَّانية أصلية وهو من إخبار الله تعالى عن نفسه .

(٣) القياس في « فَعَّل » بالتَّشديد أن يكون مصدره على « التَّفعيل » نحو : قَدَّس تقديسًا وكَرَّم تكريمًا، وذلك فيما كان « فَعَّل » فيه صحيح اللام .
وقد يأتي على « التَّفْعِلة » بحذف يائه والتَّعويض عنها بالتاء في آخره نحو : ذَكَّر تَذْكِرة ، وجرَّب تجربة، وهو قليل .

وإذا كان « فَعَّل » معتل اللَّام بالياء أو الواو ، فمصدره المقيس هو « التَّفعلة » نحو : زكَّى تَزْكِية، وحَلَّى تحلية ، وولَّى تولية، ولم يأت على التَّفعيل لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلها كسره =

ولو جاء على قراءة ابن كثير لقيل : « إِنْزالًا »، والْعُذْر في ذلك أنَّ المصادر تنوب عن بعضها[1]، كقوله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[2] ، والأصل : تَبتُّلًا، وكقوله :

=

فيحتمل ثقل وعنه مندوحة إلى المصدر الآخر .

ويغلب هذا الوزن « تفْعِلة » فيما لامه همزة نحو : جَزَّأَ تَجْزِئة ، وخَطَّأَ تَخْطِئَة .

وزعم أبو زيد أنَّ التَّفعيل فيه ـ أي فيما لامه همزة ـ في كلام العرب أكثر ، وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يجوز إلَّا فيما سُمِع ، وحَكَى منه تَنْبِيئًا، من (نَبَّأَ).

وحكى النَّحويون فيه الوجهين ، فتقول في هنَّأَ تهنيئًا وتهنئة ، وفي جَزَّأَ : تجزيئًا وتجزئةً، وفي خَطَّأَ: تخطيئًا وتخطئةً، ونحو ذلك .

انظر : الكتاب ٤/ ٨٢- ٨٣ ، والمنصف ٢/ ١٩٤- ١٩٥ ، والتَّتمَّة في التصريف، ص ٧٨، ٧٩، وابن يعيش ٦/ ٤٧ ، ٤٨ ، وتسهيل الفوائد، ص ٢٠٦ ، وشرح لامية الأفعال، ص ١٢٥، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٤ ، والمساعد ٢/ ٦٢٦ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٧٩٥ ، ٣٧٩٦ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٤٢- ٣٤٥ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والتصريح ٣/ ٣١١، ٣١٣.

(١) تنوب المصادر بعضها عن بعض إذا اتَّحد المعنى فيها .

قال سيبويه : « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتوروا تجاورًا وتجاوروا اجتوارًا ، لأن معنى اجْتَوَروا وتَجَاوروا واحد ..» الكتاب ٤/ ٨١ .

وانظر : المقتضب ٣/ ٢٠٤ ، والأصول ٣/ ١٣٤ ، والخصائص ٢/ ٣٠٨، ٣٠٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٤- ٣٩٥ ، وابن يعيش ١/ ١١١ —١١٢ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٢٦ .

(٢) المزمل / ٨ .

وقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِـوَاءَ الْحِضْبِ .... [١]

والأصل : تَطَوِّيا ، قال أبـو عـلي[٢] : « حيـث كـان تطويـت وانطويـت متقاربان حُمِل مصدر ذا على مصدر ذا » .

* * *

قوله : (ونُزِّلَ) يجوز أن يكون مفعولًا بمضمر على الاشتغال، وأن يكون مبتـدأ، والأَّول أرجـح ؛ لمكـان الأمـر[٣] . و(زِدْ) يتعـدَّى لاثنـين أَوَّلهـا « الهاء »، و(النُّون) هي المفعول الثَّاني، ولم يحتج إلى تقييدها بساكنة ؛ لأنَّه لَفَظَ بها كذلك، وحينئذٍ تكون القيود كلُّها للتَّأكيد، فإنَّـه لَفَـظ بقـراءة ابـن كثـير مُكَمَّلَة.

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج ، من أرجوزة طويلة يمدح فيها بلال ابن أبي بردة .
انظر : ديوانه، ص ١٦ ، والكتاب ٤/ ٨٢ ، وكتـاب الـشعر ٢/ ٤٧٧ ، وشرح أبيـات سـيبويه ١/ ٢٩٨ ، والمخـصص ٨/ ١١٠ والمقتـصـد ١/ ١٥٧ ، وأمالـي ابـن الـشجري ٢/ ٣٩٥ ، وابن يعيش ١/ ١١٢ . وبعده :

بَيْنَ قَتَـادِ رَدْهَـةٍ وَشِقْبِ
بَعْدَ مَدِيدِ الجِسْمِ مُصْلَهِبِّ

والحِضْب ، بفتح الحاء وكسرها : ضربٌ من الحيَّات ، وقيل : هو الذَّكر الضَّخم منها .
والشاهد فيه : مجيء المصدر « انْطِواء » من غير فعله من باب نيابة المصادر بعضها عن بعـض ، والذي سَّوع ذلك أنَّ معنى الفعلين « تطوَّيت » و « انظويت » واحد.
انظر : المصادر السابقة .

(٢) الحجة ٥ / ٣٤٢ .

(٣) وهو « زِدْ » وهذا الموضع في باب الاشتغال من المواضع التي يترجح فيها النصب لكون الفعل المشغول فعل أمر . وقد سبق له نظائر وسبق تخريجه .

وقال أبو شامة(١) : «ولا حاجة إلى أن يقال : النَّاظم لم يُنبِّه على إسكان النُّون ذهابًا إلى أنَّ المزيدة هي الأُولى، بل يجعل المزيدة هي الثَّانية، ويخلص من الاعتراض ومن الجواب بأَنَّ « خَفَّ » يُنْبئ عن ذلك، وبأَنَّ الزَّاي إذا خُفِّفت لم يكن بُدٌّ من إسكان النُّون(٢)، فهب أنَّ الأمر / كذلك ، فمن أين تعلم قراءة الباقين أنَّها بضمِّ النُّون وهو لم يَلْفُظ بها ؟ قال : فإن قلت : في التَّحقيق الزَّائدة هي الأُولى ، لأنَّها حرف المضارعة، والثَّانية هي أوَّل الفعل الماضي ، قلت : صحيح ، إلَّا أنَّ النَّاظم لا يعتبر في تعريفه إلَّا صورة اللَّفظ ، ألا تراه قال في سورة يوسف : [٧٧/ب]

وثَانِيَ نُنْجِي احْذِفْ .... (٣)

فأورد الحذف على الثَّانية ليصير الفعل ماضيًا ، وإنَّما المحذوف حرف المضارعة ، فكذا هنا » انتهى .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ٣٥، ٣٦ .

(٢) قال السخاوي : « وأغنى قوله : « وخَفَّ » ، عن ذكر إسكان النُّون ؛ لأنَّك إذا خفَّفت الزَّاي ، لم يكن بدٌّ من إسكانها ؛ لأنَّ (خَفَّ) يجمع الإسكان في النُّون ، وترك التَّشديد في الزَّاي»، فتح الوصيد ٤/ ١١٤٣ .

(٣) جزء بيت من متن الشاطبية ، وهو بيت رقم (٧٨٤)، سبق في فرش سورة يوسف، وتمامه:

.... احْذِفْ وَشَدِّدْ وَحَرِّكَا كَذَا نَلْ وَخَفِّفْ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلَا

قلت : قوله : ولا حاجة ... إلى آخره، فيه نظر ، لأنَّه ليس من لازم أنَّ الثَّانية مزيدة أَنْ تكون ساكنة،[١] ثمَّ قوله : « إِنَّها بضمِّ النُّون وهو لم يَلَفُظ بها»[٢]، ليس بصحيح فإنَّه لَفَظ بها مضمومة .

قوله : « وَارْفَعْ » يجوز أن يكون التَّقدير : وأوقع فيه الرَّفع، ومعلوم أنَّه لا يليق إلَّا باللَّام، وأن يكون المفعول مقدّرًا ، أي : وارْفَعْ لامه .

قوله : « وَخَفَّ » ، أي : وخَفَّ لَفْظُه يعني الزَّاي منه ؛ لأنَّه لا يليق إلَّا به .

قوله : (وَالْـمَلَائِكَةُ) مبتدأ ، و (الْـمَرْفُوعُ) صفته، وذكّر باعتبار اللَّفظ و (يُنْصَبُ) خبره ، أي يُنْصَبُ تاؤه .

قوله : (دُخْلُلَا) منصوب على الحال من مرفوع « يُنْصَبُ »، والدُّخْلُل[٣]: قد تقدَّم أنَّه بمعنى المداخل الكثير الدُّخول في الشيء، ووجه مداخلته لما قبله أن قبله : ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، فهو مداخل لما قبله وموافِقُه في اللَّفظ والمعنى .

---

(١) أي : لا يلزم من زيادة النون الثانية أن تكون ساكنة .

(٢) هذا قول أبي شامة السابق ، ويعني به أنَّ الشَّاطبي لم يلفظ بضمِّ النُّون في قراءة الباقين .

وقد عقَّب المؤلِّف عليه بأنَّ ما ذكره أبو شامة غير صحيح إذ إنَّ الشَّاطبي قد لفظ بقراءة الباقين مضمومة، وهو كذلك، فقال : « ونُزِّلَ »، انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٤٣ ، وشرح شعلة، ص ٤٦٠، واللآلىء الفريدة ٣/ ٢٨٨ ، وإبراز المعاني ٤/ ٣٥ ، وكنز المعاني، ص ٢٦٥ ، وسراج القارئ، ص ٣٠٥.

(٣) انظر: ص٢٤٦ .

٩٢٣- تَشَقَّقُ خِفُّ الشِّينِ مَعْ قَافَ غَالِبٌ ... وَ يَأْمُرُ شَافٍ وَاجْمَعُوا سُرُجاً وِلَا

أَخَّر ترجمة (تَشَقَّقُ) على ترجمة و (نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) وهو قبله في التِّلاوة .

أخبر عمَّن رمز له بالغين المعجمة من « غَالِبٌ » - وهو أبو عمرو والكوفيون ـ أَنَّهم خفَّفوا الشِّين من قوله تعالى هنا : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [1]، ومن قوله في قاف : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾،[2] فتعيَّن للباقين تشديدها[3] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من «شَافٍ» ـ وهما الأخوان ـ أَنَّهما قرآ : ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا يَأْمُرُنَا ﴾ [4] بالغيب، ودلَّ على ذلك إطلاقه ، فتعيَّن للباقين القراءة بالخطاب[5] .

---

(١) الفرقان / ٢٥ .

(٢) ق / ٤٤ .

(٣) انظر في قراءتي « تَشَقَّقُ ، وتَشَّقَّقُ » : السبعة، ص ٤٦٤ ، والتذكرة ٢/ ٥٧٤ ، والتيسير، ص ١٦٣ – ١٦٤ ، والعنوان، ص ١٤٠ ، المستنير ٢ / ٣٢٨ ، وإرشاد المبتدي، ص ٤٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٨ .

(٤) الفرقان / ٦٠ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٤، والمبسوط، ص ١٩٨ ، والتذكرة ٢/ ٥٧٤ ، والمنتهى، ص ٥٠٥ ، والتيسير، ص ١٦٤ ، والوجيز، ص ٢٧٠ ، والتبصرة، ص ٤٠٦ ، والنشر ٢/ ٢٥٥ .

ثُمَّ أمر للأخوين بالجمع في قوله : ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سُرُجًا وَقَمَرًا ﴾،[١] وقد لفظ بصيغة جمعه على فُعُل، وعُلِم أَنَّ قراءة (سُرُجًا) للأخوين بسكوته عن رمز الآخَرين[٢] .

وحجَّة من[٣] قرأ (تَشَّقَّقُ) بالتَّشديد أنَّ الأصل: تتشقَّق بتاءين، فأريد التَّخفيف فأُدغمت[٤] التَّاء في الشِّين لمقاربتها [٥]لها .

وحجَّة من خفف أنَّه بالغ في التَّخفيف فحذف إحدى التَّاءين، وقد تقدَّم[٦]

---

(١) الفرقان / ٦١ .

(٢) انظر في قراءة هذا الحرف : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٧ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٥٧ ، والمختار ٢/ ٦١٩ ، ٦٢٠ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١ ، والكشف ٢/ ١٤٥ ، وشرح الهداية ٦٣٣ ، والموضح ٢/ ٩٢٩ .

(٤) قال : السَّخاوي : « الشِّين حرف ذو تفشٍّ يتَّصل لتفشيه بمخرج التَّاء ، فأدغم فيه التَّاء الثَّاني، كراهة اجتماع المثلين » فتح الوصيد ٤/ ١١٤٤ .

وقال ابن أبي مريم : « أصله تتشقق ، فأدغم التاء الثانية في الشِّين ؛ لأنَّ في الشِّين تفشِّيًا يبلغ مخارج حروف طرف اللسان وأصول الثَّنايا وهي التَّاء وأمثاله فأُدغمن في الشِّين كما أُدغمن في الصَّاد بهذه العلَّة أيضًا ... » الموضح ٢/ ٩٢٩ .

(٥) في الأصل « لمقارنتها » وهو تصحيف .

(٦) تقدَّم في فرش سورة البقرة ، عند شرحه لقول الناظم :

وتَظَّاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتًا ... وعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلَّلا.

البيت رقم (٤٦٥) .

=

هذا محقَّقًا في قراءتي (تظَّاهرون)[١] و (وَتَذَّكَّرُون)[٢] .

وقوله : (غَالِبٌ) إشارة إلى نُكْتة حسنة ، وهو أنَّ الفارسي حكى عن أبي الحسن أنه قال[٣] : « الخفيفة في كلامهم أكثر ؛ لأنَّهم أرادوا الخفَّة فكان الحذف أخفَّ عليهم من الإدغام » .

فكأنَّه قال: تخفيف الشِّين أكثر وأغلب من تشديدها لغةً.

والحجة[٤] لمن قرأ (يَأْمُرُنَا) بالغيب حَمْلُه على الإخبار عن الرَّسول عليه السَّلام، كأنَّ بعض الكفار خاطب بذلك بعضًا[٥] .

=

انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي، ص ٢٨٧ وما بعدها وتقدَّم كذلك في فرش سورة الأنعام عند شرحه لقول الناظم :

وَتَذَّكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ على شَذًا … وَأَنَّ اكْسِرُوا شَرْعًا وَبِالْخِفِّ كُمِّلَا

انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٠٧ / ب .

(١) البقرة / ٨٥ .

(٢) الأنعام/ ١٥٢ .

(٣) الحجة ٥/ ٣٤١ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٣٤١ ، ٣٤٦ ، والمختار ٢/ ٦٢٥ ، وحجة أبي زرعه ٥١١- ٥١٢ ، والكشف ٢/ ١٤٦ ، والموضح ٢/ ٩٣١ ، وزاد المسير ٦/ ٩٩ ، والكتاب الفريد ٥/ ٣٠- ٣١ ، والبحر المحيط ٦/ ٥٠٩ .

(٥) على وجه الإنكار منهم أن يسجدوا لما يأمرهم به محمد ﷺ .

انظر : المصادر السابقة .

وقيل : ضمير الغائب في (يَأْمُرُنَـا) يعـود عـلى الـرَّحمن، كـأنَّهم قـالوا : أنسجد لما يَأْمُرنا الرَّحمن الذي لا نعرفه[١] ! .

والأَوَّل أَوْلى ؛ لاتِّفاق القراءتين[٢] .

ووجه الخطاب: أنَّهم خاطبوا به الرَّسـول / عليـه الـسَّلام، وقـالوا لـه : كيف نسجد لما تأمرنا أنت به ونحـن لا نعرفـه ! قـصـدوا بـذلك التَّعنُّـت ، وإلا فهم أعرف بالرَّحمن من غيرهم من العرب . [٧٨/أ]

والوجه[٣] في (سُرُجًـا) بـالجمع الحَمْـل عـلى إرادة القمـرين والنُّجـوم

---

(١) قال الفارسي : « ولا يكون على : أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له ، لأنَّهم أنكـروا الـرحمن تعالى بقولهم : وما الرحمن؟ فإنَّما المعنى : أنـسجد لمـا يأمرنـا محمـد ﷺ بالـسجود لـه » الحجـة ٥ / ٣٤٦ .

وقيل يجوز ذلك على معنى : يأمرنا بذلك ولا نعرف ما هو .

وقيل : ورد في التفسير بأن « مسليمة الكذاب » كان تَسمَّى بالرَّحمن ، فلمّا قيل لهم : « اسجدوا للرحمن » قالوا حينئذ : أنسجد لما يأمرنا رحمن اليمامة ؟ . تكبُّرًا منهم واستهزاء .

انظر : معـاني القـرآن للفـراء ٢/ ٢٧٠ ، وحجـة أبي زرعـة، ص ٥١٢ ، وزاد المسير ٦/ ٩٩ ، والكتاب الفريد ٥/ ٣١ .

(٢) أي : عود الضمير على الرسول ﷺ أولى ؛ لاتفاق قراءتي الغيب والخطاب على ذلك .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني القـرآن للفـراء ٢/ ٢٧١ ، ومعـاني القـرآن للزجـاج ٤/ ٥٨ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٦٦ ، والحجة لابـن خالويـه، ص ٢٦٦ ، والكـشف ٢/ ١٤٦ ، وشرح الهدايـة، ص ٦٣٤ ، والكتـاب الفريـد ٥/ ٣٢ ، والبحـر المحـيط ٦/ ٥١١ ، والـدر المـصون ٨/ ٤٩٥ .

العظام معهما ، قاله الزَّجاج[(١)]، وقيل [(٢)]: الشَّمس وحدها والنُّجوم العظام .

وعلى هذين القولين تكون[(٣)] من باب ذكر الخاص بعد العام، كقوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [(٤)] ؛ لأنَّ القمر اندرج في قوله: سُرُجًا، على رأي الزجاج[(٥)] .

---

(١) الذي ورد عند الزجاج غير هذا ، حيث قال : « من قرأ سُرُجًا أراد الشَّمس والكواكب العظام » معاني القرآن ٤/ ٥٨ .

وكذلك نقل عنه ابن الجوزي قائلا : « قال الزَّجاج : أراد الشمس والكواكب العظام » زاد المسير ٦/ ٩٩ .

وقد ورد تفسيره بالقمرين والكواكب الكبار عند غير الزجاج .

انظر : إعراب القراءات السبع ٢/ ١٢٤ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١٢ ، والكتاب الفريد ٥/ ٣٢ .

والمؤلف نقل قول الزجاج هذا من أبي شامة .

انظر : إبراز المعاني ٤/ ٣٧ .

(٢) قاله المهدوي والزمخشري .

انظر : شرح الهداية، ص ٦٣٤ ، والكشاف ٤/ ٣٦٦ .

(٣) أي : قراءة « سُرُجًا » .

(٤) البقرة / ٩٨ .

(٥) تقدَّم أنَّ الزَّجاج لم يذكر في تفسيره القمر ، بل اقتصر على الشمس والكواكب الكبار .

انظر : ما تقدم آنفًا .

وقيل[١] : المراد بالسُرُج النَّجوم التي هي مصابيح دون القمرين ، وكأنَّه سبحانه أشار إلى ما يظهر في السَّماء ليلًا وهو القمر والنَّجوم .

والقراءة بالإفراد تحتمل ذلك على إرادة الجنس كما في نظائره ، أو أراد به الشَّمس، فيكون مجموع القراءتين الصحيحتين قد أفاد مجموع النُّجوم والقمرين .

والوجه في قراءة الإفراد أنَّه عنى به الشَّمس كما جاء في سورة النبأ : ﴿ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾[٢] .

وأصرح من ذلك ما جاء في سورة نوح ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾ [٣] .

* * *

قوله : (تَشَقَّقُ) مبتدأ ، و (خِفُّ) مبتدأ ثانٍ ، (غَالِبٌ) خبر الثاني ، والعائد مقدَّر ، أي : خِفُّ الشِّين فيه غَالِبٌ ، أو (أَلْ) قائمة مقام

(١) قاله الفراء والفارسي ومكي .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧١ ، والحجة ٥ / ٣٤٧ ، والكشف ٢/ ١٤٦ .

قال الفراء : « ومن قال (سُرُجًا) ذهب إلى المصابيح إذ كانت يهتدى بها ، جعلها كالسُرُج ، والمصباح كالسراج ... » معاني القرآن ٢/ ٢٧١

(٢) النبأ / ١٣ .

(٣) نوح / ١٦ .

الضَّمير[(١)]، أي : خِفُّ شينه ، كقوله : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[(٢)]، ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[(٣)] .

ويجوز أن يكون « فيه » المقدَّر خبرًا بنفسه ، و « غَالِبٌ » فاعل به ، أي: استقرَّ فيه لَفْظُ غَالِب . ويجوز أن يكون « فيه » المقدَّر خبرًا مقدَّمًا و « غَالِبٌ » مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل .

قوله : (مَعْ قَافَ) حال من مقدَّر ، والتَّقدير : كائنًا في هذه السُّورة كائنة مَعْ قَاف ، والفتحة في « قَافَ » لالتقاء السَّاكنين، وكان الأصل[(٤)] كسرها، ولكن قصد الخِفَّة.

---

(١) أشار المؤلف إلى أن قيام (أَلْ) مقام الضمير مسألة خلافية ، فالكوفيون يجيزون ذلك ، والتقدير عندهم في الآيتين المذكورتين : أبوابها ، مأواه ، والبصريون يمنعون ذلك .
انظر العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٩ ، عند شرح البيت « ١ » من مقدِّمة الناظم .
وانظر المسألة في : شرح التسهيل ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، والمغني ١/ ٧٧، ٧٨ .

(٢) النازعات/ ٤١ .

(٣) ص / ٥٠ .

(٤) الأصل في تحريك أوَّل الساكنين الْكَسْر لما بين الكسر والسُّكون من مشاكلة جعلت كلًّا منهما يختصُّ ببعض المواضع عن الآخر ، كما أن السُّكون جعل بدلًا للكسر حيث تعذَّر الكسر ، وأدلَّة أخرى ذكرها النحاة والصرفيون .
وقد يحرّك أوَّل السَّاكنين بالفتح أو الضَّمِّ لدواعٍ ليس هذا موضعها .
انظر : الكتاب ٤ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٥ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٨٦ ، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٤٠١ ، والمساعد ٣ / ٣٣٨ ، والمناهج الشافية، ص ٣٢٠ ، والتقاء السّاكنين وتاء التأنيث، ص ٢٤ .

وقد قُرِئ (قَافَ)[١] و (صَادَ)[٢] و(نُونَ)[٣] بالفتح[٤]، على ما ذكرت[٥]، وقيل[٦]: على النَّصب بإضمار فعل ، أي : اتْلُ قَافَ، وقيل : على إسقاط حرف القسم ، وقيل : بل هو مخفوض بحرف قسم ، ومُنع من الصَّرف للعلمية والتَّأنيث، فيجوز أن يكون النَّاظم حكاه مأخوذًا من ذلك .

وقوله : (وَيَأْمُرُ) مبتدأ ، و (شَافٍ) خبره ، ومفعوله مقدَّر ، أي : شَافٍ مَنْ رواه ومن قرأ به ، أو يكون المعنى ذو شِفَاء.

قوله : (واجْمَعُوا سُرُجًا) إنَّما لفَظَ بصيغة الجمع، لِئَلَّا يُلْبِس لو اقتصر على قوله: « اجمعوا سراجًا »؛ لأَنَّ لسِرَاجًا وما أشبهه جمعين ، جمع قلَّة على أَفْعِلَة، وجمع كثرة علي فُعُل ، نحو : أَسْرِجة وسُرُج ، وأَقْذِلة وقُذُل[٧] .

---

(١) ق / ١ .

(٢) ص / ١ .

(٣) القلم / ١ .

(٤) هي : قراءة عيسى بن عمر الثَّقفي وأبي عمرو في رواية محبوب، انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٤٩، ٥/ ٣، والقراءات الشاذة، ص ١٢٩، ١٤٤، ١٥٩، والمحتسب ٢/ ٢٣٠، ٢٨١، والكامل للهذلي، ص٦٢٨، والفريد ٥/ ٤٠٥، ٦٧١، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣، ٨/ ١٢٠، والدُّر المصون ٩/ ٣٤٤، ١٠/ ١٧، ٣٩٨.

(٥) وهو البناء على الفتح تخفيفًا لالتقاء السَّاكنين.

(٦) انظر هذه الأقوال في توجيه قراءة الفتح في الحروف السَّابقة: معاني النحاس ٦/ ٧٤، ومشكل إعراب القرآن، ص ٦٢٢، ٧٤٨، والبيان ٢/ ٣١١، ٤٥٣، والتبيان، ص ٦٧٧، والفريد ٥/ ٤٠٥، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣، والدر المصون ٩/ ٣٤٤.

(٧) جاء في الصحاح (قَذَل) ٥/ ١٨٠٠ : «القَذَال: جِماعُ مؤخَّر الرّأس ، وهو مَعْقِدُ العِذار من الفرس خَلْف النَّاصية» .
وانظر: اللسان (قذل) ١١/ ٥٣٣، والقاموس (قذل) ١٠٤٧ .

قوله : (وِلَا) حال من فاعل «اجْمَعُوا» ، على حذف مضاف ، أي : ذَوي مُتَابعــة . ويجــوز أن يكــون مفعــولًا مــن أجلــه ، أي : لأجــل المتابعــة، وأصلها المدُّ، ففعل فيه ما تقدَّم في:

.... أَجْذَمُ الْعَلَا[1]

ولو فتحت واوه [كان] [2] بمعنى النَّـصر عـلى الإعـرابيين المتقـدِّمين ، أي: ذَوي نَصْر ، أو لأجل النَّصر لمن رَواه وروَّاه .

٩٢٤- وَلَمْ يَقْتِرُوا اضْمُمْ عَمَّ وَ الكَسْرَ ضُمَّ ثِقْ يُضَاعَفْ ويَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلَا

أمر بضم الياء مـن تحـت في ﴿ يُقْتِرُوا ﴾ [3] لمـن رمـز لـه بكلمـة «عَـمَّ» - وهما : نافع وابن عامر - فتعيَّن / للباقين فتْحُها . [٧٨/ ب]

---

(١) جزء بيت من متن الشاطبية ، وهو في مقدمة النَّاظم برقم (٤)، وتمامه:

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لله دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ ....

قال المؤلف : « وقَصْره في البيت للوقف ؛ وذلك أن الهمزة إذا وقف عليها بعد ألـف جـاز أن تبدل ألفًا لأنها ساكنة بعد فتحة ، ولا يعتد بالألف ؛ لكونها حـاجزًا غـير حـصين ...» العقـد النضيد :أيمن سويد ١/ ٢٨ .

(٢) زيادة بها يلتئم الكلام ، ويستقيم المعنى .

(٣) الفرقان / ٦٧ .

ثُمَّ أمر بضمِّ كَسْر التَّاء من فوق لمـن رمـز لـه بالثَّـاء المثلَّثـة[١] -وهـم : الكوفيون - فتعيَّن لغيرهم كسرها. وقد تحصَّل من ذلك ثلاث قراءات[٢] :

الأُولى : لنافع وابن عامر (يُقْتِرُوا) بضمِّ الياء وكَسْر التَّاء .

الثَّانية : للكوفيين (يَقْتُرُوا) بفَتْح الياء وضمِّ التَّاء .

الثَّالثة : بفَتْح الياء وكَسْر التَّاء لابن كثير وأبي عمرو[٣] .

فالذين ضَمُّوا الأَوَّل كَسَرُوا الثَّاني ، والذين ضمُّوا الثَّـاني فتَحُـوا الأوَّل، والباقون فَتَحُوا الأَوَّل وكَسَرُوا الثَّاني .

ثُـمَّ أخـبر عمَّـن رمـز لـه بالكـاف والـصَّاد المهملـة مـن « كَـذِي صِلَا » ـ وهما ابن عامر وأبو بكر - أنَّهما قرآ : ﴿يُضَاعَفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِۦ مُهَانًا﴾، [٤] برَفْع جَزْم (يُضَاعَف) و(يَخْلُـد)، فتعـيَّن لغيرهمـا جزمهما[٥] .

* * *

---

(١) من قوله : (ثِقْ).

(٢) انظر في القراءات الثلاث : السبعة، ص ٤٦٦ ، والمبسوط، ص١٩٨ ، والتذكرة ٢/ ٥٧٥ ، والروضة ٢/ ٨٢٧-٨٢٨ ، والتيسير، ص ١٦٤ ، والوجيز، ص ٢٧١ ، والإتحاف ٢/ ٣١١ .

(٣) وهي: (يَقتِرُوا) .

(٤) الفرقان / ٦٩ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٧ ، والروضة ٢/ ٨٢٨ ، والتيسير، ص ١٦٤ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٤١٧ - ١٤١٨ ، والتبصرة، ص ٤٠٧ ، والعنوان ١٤١ ، والنشر ٢/ ٢٥٦ .

والوجه[١] في قراءات (يَقْتُرُوا) أَنَّهَا لُغَاتٌ[٢] ثلاث في معنى تَضْييق النَّفقة .

يقال : قَتَرَ بفتح العين ، يَقْتُرُ ويَقْتِرِ بكسرها في المضارع وضمِّها، نحو: عَكَف يَعْكُف يَعْكِف وعَرَش يَعْرُش يَعْرِش[٣] .

وأَقْتَرَ يُقْتِرُ مثل: أَكْرَم يُكْرِم، كلُّ ذلك بمعنى ضَيَّق نفقته[٤]، وقيل[٥]: بل معنى « أَقْتَرَ » الرُّباعي افْتَقَر وأَمْلَق، ومن ثَمَّ قال أبو حاتم[٦]: لا وجه للإقتار ههنا إلَّا أن يُذْهَب به إلى أَنَّ المسرف يَفْتِقَر سريعًا، يعني: أنَّهم ليسوا

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٢ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٦٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٤٨ ، والمختار ٢/ ٦٢١، ٦٢٢ ، والموضح ٢/ ٩٣٢، ٩٣٣ ، والبحر المحيط ٦/ ٥١٤ .

(٢) انظر : التهذيب (قتر) ٩/ ٥٠ – ٥٣ ، واللسان (قتر) ٥/ ٧٠ – ٧٣ ، والقاموس (قتر) ٤٥٩ .

(٣) جاء في اللسان (قتر) ٥/ ٧٠-٧١ : « قَتَرَيَقْتِرُ ويَقْتُرُ قَتْرًا وقتورًا ، فهو قاتر وقَتُور وأَقْتَرَ ، وأَقْتَرَ الرَّجل : افتقر ، وقَتَّر وأقْتر كلاهما : كـ: قَتَرَ » .

(٤) انظر : العين (قتر) ٥/ ١٢٤، ١٢٥ ، والتهذيب (قتر) ٩/ ٥٠ والمفردات (قتر) ٤٠٧ ، واللسان (قتر) ٥/ ٧١ وعمدة الحفاظ (قتر) ٣/ ٣١٨ ، والقاموس (قتر) ٤٥٩ .

(٥) جاء في اللسان (قتر) ٥/ ٧١: « أقتر الرجل إذا أقلَّ ، فهو مُقْتِر ... وفي الحديث : فأَقْتَر أبواه حتى جلسا مع الأَوْفَاض أي: افْتَقَرا حتى جلسا مع الفقراء، والقَتْر: ضِيق العيش ، وكذلك الإقتار ... » .

(٦) انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٦٧ ، والبحر المحيط ٦/ ٥١٤ ، والدر المصون ٨/ ٥٠١ .
ورُدَّ عليه : بأنَّ الأصمعي حكى « أقتر » بمعنى: ضيق . انظر : المصادر السابقة .

ممن إذا أَسْرفوا في النَّفقة وبذَّروا فيها آل أمـرهم إلى الافتقـار، وكـونهم عالـة يتكفَّفون الناس .

إلَّا أنَّ النَّحاس لم يَرْتَض هذا التَّأويل فقال[1] : « تعجَّب أبـو حـاتم مـن قراءة أهل المدينة هـذه ؛ لأنَّ أهـل المدينـة عنـده لا يقـع في قـراءتهم الـشَّاذ، وتأَوَّل لهم أَنَّ الـمُسْرف يَفْتَقِر سريعًا » ، قال : « وهذا تأويـل بعيـد ، ولكـن [التَّأويل][2]لهم أنَّ الجرمي[3] حكى عن الأصمعي أنَّـه يقـال للإنـسان إذا ضيَّق : قَتَر يَقْتُرُ[4] وقَتَّرَ يُقَتِّرُ ، و أَقْتَرَ يُقْتِر ، قال : فعلى هذا تصحُّ القراءة ، وإنْ كان فَتْح الياء أصحَّ وأقرب متناولًا وأشهر وأعرف » .

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ١٦٧ – ١٦٨ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهي زيادة يلتئم بها الكلام .

انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٦٧ .

(٣) هو أبو عُمرَ، صالح بن إسْحَاق الجَرْميّ، مولى لـ: جَرْم بـن زَبَّـان، وقيـل: مـولى لِبَجِيلـة، وفي بجيلة جَرْم بن علقمة. أخذ النّحو عن الأخفش ويونس وغيره، وأخـذ اللُّغـة عـن الأصـمعي وأبي عبيدة، ناظر الفرَّاء، وكان فقهيًا ورعًا علاما بالنَّحو واللُّغة.

من مصنفاته: كتاب الْفَرخ، والتَّنبيه والسِّير وغيرها.

توفي سنة خمس وعشرين ومئتين للهجرة.

انظر في ترجمته: إنباه الرواه ٢/ ٨٠، والبلغة، ص ١٥٥، وبغية الوعاة ٢/ ٨.

(٤) هذا مضارع الثلاثي « قَتَر » وفيه وجهان : ضمُّ التَّاء « يقـتُرُ » وكـسرها « يَقْـتِرُ »، وهـو مثـل : فَسَق يَفْسُق و يَفْسِقُ ، وعَكَف يَعْكُف ويَعْكِف، وقد ذكره المؤلف .

ومن أَحْسن ما قيل في معناه قول أبي عبد الرحمن الحُبُلي[1]: « من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسْراف، ومن أَمْسَك عن طاعة الله فهو الإقْتَار ، ومن أنفق في طاعة الله فهو الْقَوَام » وما استبعده النَّحاس غير بعيد .

وأمَّا رَفْع[2] (يُضَاعَف) فعلى الاستئناف ، وهو جواب لسؤال مقدَّر، كأَنَّ قائلًا قال : ما الأثام[3] الذي يلقاه ؟ فأجيب بقوله : يُضَاعَفُ[4] .

---

(١) هو : عبدالله بن يزيد أبو عبدالرحمن الحُبُلي الـمُعَافري، ثقة من كبار التابعين، روى عن عبدالله ابن عمرو بن العاص وأبي ذر وأبي أيوب، وروى عنه حُمَيد بن هانئ وغيره.

وهو منسوب إلى حُبل: بطن من المعَافر بن يَعْفُر بن مالك بن الحارث بن مُرَّة بن أدد بن زيد ابن يشجب، توفي ستة مئة للهجرة.

انظر في ترجمته: الثقات ٥/ ٥١، وتاريخ الإسلام ٦/ ٤١٠، ورجال مسلم ١/ ٤٠٠، ٢/ ٣٩٥، توضيح المشتبه ٢/ ٢٠٠.

وانظر في قول الحُبُلي : إعراب النحاس ٣ / ١٦٨ .

(٢) انظر في توجيه رفعه وجزمه : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٦٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٥٠ ، والمختار ٢/ ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، وحجة القراءات ٥١٤ ، ٥١٥ ، والموضح ٢/ ٩٣٣- ٩٣٥ ، والبيان ٢/ ٢٠٩ .

(٣) الأثام : جزاء الإثم ، والأثام والإثم مفرد وجمعه آثام ، ولا يجمع الإثم إلَّا على الآثام .

قال الراغب : « الإثم والأثام اسم للأفعال المبطِّئة عن الثواب ، وجمعه آثام » المفردات (أثم) ص٥ .

وانظر : التهذيب (أثم) ١٥/ ١٦٠ ، ١٦١ ، واللسان (أثم) ١٢ / ٥- ٧ ، وعمدة الحفاظ (أثم) ١/ ٦٥- ٦٧ ، والقاموس (أثم) ١٠٧٤ .

(٤) وهناك وجه آخر في رفعه ، وهو أن يكون حالًا . انظر : المصادر السابقة .

وأمَّا جَزْمه فعلى البدل من ﴿ يَلْقَ ﴾[(١)] بدل اشتمال[(٢)]؛ لأنَّ الفعل يُبْدَل من الفعل إذا كان نوعًا منه مشتملًا عليه[(٣)]، كقوله:

مَتَى تأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونَارًا تَأَجَّجَا[(٤)]

---

(١) الفرقان/ ٦٨.

(٢) قال الخليل: « لأنَّ مضاعفة العذاب هو: لُقِيُّ الآثام » الكتاب ٣/ ٨٧، وقاله ابن جني في المحتسب ٢/ ٧٥.

انظر: المختار ٢/ ٦٢٢، والموضح ٢/ ٩٣٤، والبيان ٢/ ٢٠٩، والكتاب والفريد ٥/ ٣٦.

(٣) شرط إبدال الفعل من الفعل أن يكون في معناه مع زيادة بيان.

قال ابن مالك: « ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان، كقوله تعالى ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ ... » شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠.

يبدل الفعل من الفعل بدل كل، وبدل اشتمال وجوّز المتأخِّرون الأبدال الأربعة في الفعل.

قال الشَّاطبي: « يتصور في بدل الفعل من الفعل ما تصور في بدل الاسم من الاسم، فقد يكون فيه بدل الكل من الكل .. وقد يكون فيه بدل البعض .. وبدل الاشتمال ... وقد يكون فيه بدل الإضراب والغلط ... » المقاصد الشافية ٥/ ٢٢٩، ٢٣١.

وانظر: الكتاب ٣/ ٨٥ – ٨٦، وابن يعش ٧/ ٥٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٧، ١٠٥٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٢، والهمع ٥/ ٢٢١، والخزانة ٥/ ٢٠٣ وما بعدها.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحرِّ الجُعْفي. وقيل: للحُطَيْئة وليس في ديوانه.

انظر في نسبته لعبيد الله بن الحرِّ: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٢، والتخمير ٣/ ٢٥٠، وابن يعيش ٧/ ٥٣، والخزانة ٩/ ٩٦ – ٩٩ والدرر اللوامع ٦/ ٦٩، ٧٠.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٨٦، والمقتضب ٢/ ٦١، وشرح المعلقات للتبريزي، ص ١٤٦، والإنصاف ٢/ ٥٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠، والصفوة الصفية ١/ ٧٨٤، وفاتحة الإعراب ١/ ٦١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/ ١٠، والهمع ٥/ ٢٢١.

تأَجَّجا: بضمير الاثنين للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار، أو لأنَّها مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكرًا، أو أراد تأَجَّجنَ بالنُّون الخفيفة ووقف عليها بالألف.

والشاهد فيه: جزم « تُلْمِم » لأنَّه بدل من قوله « تأتنا » لأنَّ الإلمام إتيان، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز.

فـ «تُلْمِمْ» بدل من «تأتنا»؛ لاشتماله عليه، ومثله في النَّصب:

إِنَّ عَـلـــيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَـا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا(١)

فـ « تُؤْخَذَ » بدل من « تُبَايِعَ » ولذلك نصبه. وتقول: من يَأْتِنِي يهرول أُكْرِمْه، فـ « يُهَرْوِل » بدل من « يَأْتِنِي »، و (يَخْلُدُ) عطف على ما قبله رَفْعًا وجَزْمًا.

* * *

(١) البيتان من الرجز، وهما من الشواهد النحوية المشهورة، ومع شهرتهما لا يعلم قائلهما، وهما من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لم يعرف قائلها.

انظر: الكتاب ١/ ١٥٦، والمقتضب ٢/ ٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٦٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٩١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٨٠ وشرح الأشموني ٣/ ١١، وشرح التصريح ٢/ ١٦١، والخزانة ٥/ ٢١١.

عليَّ الله، أي: عليَّ والله، فحذف واو القسم ونصب « الله » على نزع الخافض.

والشاهد فيه: إبدال « تُؤْخذ » من « تبايع » حيث جاء منصوبًا بإبداله من « تُبَايع » المنصوب، لأنَّه مع قوله « أو تجيء طائعًا » تفسير للمبايعة؛ إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين: إكراه أو طاعة.

قوله : (وَلَمْ يَقْتِرُوا) مفعول مقدَّم ، إمَّا على حذف مضاف ، أي : اضْمُمْ أوَّل يَقْتِرُوا ، أو ياء يَقْتِروا، وإمَّا على معنى : ارْفَعَ الضَّمَّ في يَقْتِرُوا .

ولم يَقُلْ هنا : اضْمُمْ فَتْحَه، بخلاف قوله ثانيا : والْكَسْرَ ضُمَّ ؛ لأنَّ الضَّمَّ/ ضِدُّه الفتح، فلمَّا سكت عنه أُخذ الضَّدُّ، وهو الفتح . [٧٩/أ]

بخلاف الثَّاني فإنَّ القراءة الأخرى بالْكَسْر، وهو ليس ضدًّا للضَّمِّ، فلذلك أطلق الأوَّل وقَيَّد الثَّاني ، وكذلك[1] قيّد قوله : « رَفْعُ جَزْمٍ » ؛ لأنَّ ضِدَّ الرَّفع النَّصب حين يُطْلقه[2] .

قوله : (عَمَّ) جملة فعلية مستأنفة ، أي عمَّ ذلك جميع الرواة؛ لشهرته ووضوحه. قوله : (وَالْكَسْرَ) مفعول مقدَّم لـ « ضُمَّ » ، وذلك على إقامة الألف واللَّام مقامه ، أي : ضُمَّ كَسْرَه ، وهي كَسْر التَّاء ، أو يكون على حذف الضَّمير ، أي : ضُمَّ الْكَسْر منه .

قوله : (ثِقْ) جملة أَمْرية مستأنفة ، أي : ثِقْ بذلك وانْقُلْه لصحَّته وقوَّته لغةً ومعنًى .

قوله : (يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ) مبتدأ ، و (رَفْعُ جَزْمٍ) [3] مبتدأ ثَانٍ،

---

(١) في الأصل (ولذلك) والصواب ما أثبته.

(٢) انظر في مصطلحات الأضداد : فتح الوصيد ١ / ١٧٠ وما بعدها ، وإبراز المعاني ١ / ١٧٩ وما بعدها، والعقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٩٣ وما بعدها .

(٣) أعربه شعلة خبرًا .
انظر : شرح شعله، ص٤٦١ .

و (كَذِي صِلَا)[١] خبر الثَّاني ، والثَّاني وخـبره خـبر الأوَّل ، والعائـد مقـدَّر أي : رَفْعُ جَزْمٍ فيهما مُشْبِهٌ ذي صِلَا ، أي : هذا الرَّفع في شهرته كاشتهار هذا الموقد للنَّار ليراها الأضياف فيجتمعون حولها .

ويجوز أن يكون « كَذِي صِلَا » حـالًا ، و« رَفْـعُ جَـزْمٍ » هـو الخـبر عـلى حذف مضاف ، أي : ذُو رَفْع جَزْم مُشْبِهًا ذا صِلَا.

ويجوز أن يكون « كَذِي صِلَا » خبرًا لـ « كن » مقـدَّرًا ، أي : كُـن كَـذِي صِـلَا، وقـد تقـدَّم[٢] تفـسير الـصِّلَا وأنَّـه في الأصـل ممـدود ، وأن يكـون التَّقدير[٣]: انْقُل ذلك كائِنًا كَذِي صِلَا.

---

(١) أعربه شعله نعتًا لـ « رفع جزم » .

انظر : شرح شعله، ص٤٦١ .

(٢) تقدم ذلك في مواضع مختلفـة ، وأول وروده في سـورة المائـدة ، عنـد شرح بيـت النـاظم رقـم (٦٢٧) ، وفي سورة الأنعام ، عند شرح بيت النـاظم (٦٤٨) ، وفي سـورة الأعـراف ، عنـد شرح بيت الناظم رقم (٦٩٥) وغيرها .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٧٥ / أ ، ١٨٩ / ب ، ٢٢٠ / أ .

(٣) هذا تقدير إعرابه حالًا . أي : ويجوز أن يكون « كذي صلا » حالا ، وأن يكون التقـدير : انقـل ذلـك كائنا كذي صلا .

٩٢٥- ووحَّد ذُرِّياتنا حِفْظُ صُحْبَةٍ ... ويَلْقَوْنَ فاضْمُمْهُ وحَرِّكْ مُثَقِّلا

أخبر أنَّ أبا عمرو وقد رمز له بالحاء المهملة[١] ، وأنَّ الأخوين وأبا بكر وقد رمز لهم بكلمة « صُحْبَةٍ » وحَّدُوا ﴿ ذُرِّيَاتِنَا ﴾ فقرءوا ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ ، [٢] فتعيَّن لغيرهم الجمع على ما لفظ به[٣] .

ثُمَّ أمر بضمِّ الياء وتحريك اللَّام ، أي: فتحها وتثقيل القاف في قوله تعالى: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً﴾[٤] لغير من رمز له بكلمة « صُحْبَةٍ » في البيت الآتي - وهم من عدا الأخوين وأبا بكر - فتعيَّن للأخوين وأبي بكر فَتْح الياء[٥]؛ لأنَّه ضِدُّ الضَّمِّ ، وتسكين اللَّام ؛ لأنَّه ضِدُّ الحركة ، وتخفيف القاف ؛ لأنَّه ضِدُّ التَّثقيل .

* * *

والوجه[٦] في توحيد الذُّرِّيَّة أنَّها تقع للجمع ، يدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [٧] . وقد يقع للواحد كقوله حكايةً عن زكريا عليه السَّلام : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [٨] .

---

(١) من قوله : « حِفْظُ » .
(٢) الفرقان / ٧٤ .
(٣) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٧ ، والمبسوط، ص ١٩٩ ، والتذكرة ٢/ ٥٧٦ ، والمنتهى، ص ٥٠٦ ، وتبصرة مكي، ص ٢٨٨ ، والتيسير، ص ١٦٤ ، والنشر ٢/ ٢٥٦ .
(٤) الفرقان / ٧٥ .
(٥) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٦٨ ، والروضة ٢/ ٨٢٩ ، والتيسير، ص ١٦٥ ، والوجيز، ص ٢٧١ ، والتبصرة، ص ٤٠٨ ، والعنوان، ص ١٤١ ، والمستنير ٢ / ٣٣١ ، والإتحاف ٢/ ٣١١ ، ٣١٢ .
(٦) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه، ص ٢٦٦، ٢٦٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٥٢ ، والمختار ٢/ ٦٢٤ ، والموضح ٢/ ٩٣٦ ، والبحر المحيط ٦/ ٥١٧ .
(٧) النساء / ٩ .
(٨) آل عمران / ٣٨ .

فالذُّرِّيَّة هنا للواحد يـدلُّ عليـه في الآيـة الأخـرى ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾[(١)] .

ولكنها في هذه السورة مراد بها الجمع فقط ؛ لأنَّ المعنـى أنَّ كـلَّ واحـد سأل أنْ يكون له ذريَّة، وقد تقدَّم تحقيق ذلك في الأعراف[(٢)] .

وأما وجه الجمع فظاهر ، لِعَطْف الأزواج ـ وهو جمع ـ عليه ففيه مناسبة وبيان لما أريد به .

والوجـه [(٣)] فـي (يُلْقَـون) بالفـتح والتَّخفـيف[(٤)] أنَّـه مـن لَقِـي كَـذَا ، أي: صَادَفَه، وهـو موافـق لمعنى قوله تعالى : ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌۚ ﴾ [(٥)] ، وفـي ضدِّهـم[(٦)] : ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ [(٧)] ، و ﴿ تَحِيَّةً ﴾ [(٨)] مفعـول (يَلْقَون) .

---

(١) مريم / ٥ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٢٤ / أ-ب ، عند شرح بيت الناظم رقم (٧٠٦) .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٦٩ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٦٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٥٤ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١٥- ٥١٦ ، والموضح ٢/ ٩٣٦ .

(٤) حيث جعله من اللقاء لا من التَّلقي، كقوله : لقيته ألقاه .
والفعل هنا متعدٍّ إلى مفعول واحد ، ومفعوله « تحيَّة » ودليل « يَلْقَون » قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ .
انظر : المصادر السابقة .

(٥) الأحزاب / ٤٤ .

(٦) أي : ضد المؤمنين في الآية السابقة .

(٧) مريم / ٥٩ .

(٨) من قوله تعالى ﴿ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴾ الفرقان/ ٧٥.

والوجه في « يُلَقَّون » بالضَّمِّ والتَّثقيل: أَنَّه أخذه من تَلقَّاه كذا[١]، عدَّاه بالتَّضعيف لاثنين ثُمَّ بناه للمفعول فأقام أَوَّلها[٢] مقام الفاعل ونصب ثانيها[٣]، وهو مناسب لقوله :﴿ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً / وَسُرُورًا ﴾ [٤]، وبِنَاؤه للمفعول [٧٩/ب] يُنَاسب قوله ﴿يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ ﴾ [٥] .

وقد اختار الفرَّاء التَّخفيف ، وقال[٦]: « لأَنَّ يُلَقَّون لا يكون إلَّا مع الباء [٧]، يقال : فلانٌ يُلَقَّى بالخير » .

وقال غيره[٨]: « هما شائعان يقال : يُلَقَّى الخير ، ويُلَقَّى به ، كأَخَذْت الزِّمام وأَخَذْت به » .

---

(١) وفيه معنى تكرير تحية السلام عليهم مرة بعد أخرى .

انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين.

(٢) وهو ضمير الجمع في « يُلَقَّون » .

(٣) وهو قوله « تَحِيَّةً » .

(٤) الإنسان / ١١ .

(٥) الفرقان / ٧٥ .

(٦) معاني القرآن ٢/ ٢٧٥، وما ذهب إليه الفراء ردَّه النحاس .

انظر : إعراب القرآن ٣/ ١٦٩ .

(٧) في الأصل (التاء) وهو تصحيف .

والتصويب من معاني الفراء ٢/ ٢٧٥ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٤٥ .

(٨) نقل هذا القول أبو منصور الأزهري .

انظر : معاني القراءات ٢/ ٢٢١ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٤٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٣ .

وقد قال تعالى : ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [١] يعني الفرَّاء أنَّ « لَقِي » ثُلاثيًّا إنَّما يتعدَّى بالباء الموحَّدة ، وليس كما قال ، بل يقال : لَقِي بكذا وكذا ، كما حكاه غيره .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَوَحَّدَ ذُرِّيَاتِنَا) مفعول « وَحَّدَ »، و(حِفْظُ) فاعله[٢]، ونسب التَّوحيد إلى « حِفْظُ صُحْبَةٍ » لـمَّا وعوه وأدَّوه بحِفْظِهم وضَبْطِهم له به[٣] .

قوله : (وَيَلْقَونَ) يجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة الأمرية خبره[٤]، وأن يكون منصوبًا بمقدَّر ، على الاشتغال وهو أولى لمكان الأمر، والتَّقدير: فاضْمُمْ لَامَهُ على حَذْف مضاف .

قوله : (وحَرِّكْ) حذف مفعوله ، أي: حَرِّك لَامَه.

قوله : (مثَقِّلَا) حال من فاعل « حَرِّك » ، ومفعول مُثَقِّلَا محذوف ، تقديره : مُثْقِّلًا قَافه .

---

(١) الإنسان / ١١ .

(٢) في الأصل (ناقلة) وهو تصحيف، انظر شرح شعلة، ص ٤٦١ .

(٣) جاء في اللآلئ الفريدة : « ونسب التَّوحيد إلى حفظهم لحصوله به » وقال الجعبري : « ونسب إلى حفظ للتوقف عليه »، انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٣ ، وكنز المعاني، ص ٢٧٦ .

(٤) الجملة الأمرية هي قوله : « فَاضْمُمْهُ » وهذه الجملة أعربها شُعلة بيانًا وقع اعتراضًا وجعل خبر « يَلْقون » قوله « سِوَى صُحْبَةٍ » في البيت الثاني ، أي: قرأ غير صُحْبَةٍ .

وقد ذكره المؤلف في إعرابه البيت الثاني .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٦١ .

٩٢٦- **سِوَى صُحْبَةٍ والْيَاءُ قَوْمِي وَلَيْتَنِي ... وَكَمْ لَوْ ولَيْتٍ تُورِثُ القَلْبَ أَنْصُلَا**

سِوَى: ظَرْف اسْتَثْنى به ، وفيه وجهان، أظهرهما: أنَّه مستثنى من مقدَّر ، أي : افْعَل ما ذكرته للجميع سِوَى مدلول صُحْبَة.

والثَّاني : أنَّه خبر « يَلْقَونَ » على حذف مضاف ، أي : يَلْقَون قراءة سِوَى صُحْبَةٍ، وما بين المبتدأ والخبر اعتراض حقُّه التَّأخير .

ثُمَّ أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ياءين: [١]

الأُولى : قوله ﴿ إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ ﴾[٢]، فَتَحها نافع وأبو عمرو والبَزِّي .

الثَّانية : ﴿يَـٰلَيۡتَنِى ٱتَّخَذۡتُ ﴾ [٣]، فَتَحها أبو عمرو فقط .

قوله : (وَالْيَاءُ) مبتدأ ، و (قَوْمِي) خبره على التَّشبيه بالظرف، كأنَّه قال: كائنة في قومي وليتني، ويجوز أن يكون « قومي » خبر مبتدأ مضمر ، أي: محلُّها قومي وليتني، والجملة خبر الأَوَّل ، وقوله :

.... وَكَمْ لَوْ وَلَيْتٍ تُورِثُ القَلْبَ أَنْصُلاَ

أي : تؤثِّر في القلب كما تؤثِّر فيه الأَنْصُل[٤]؛ لأنَّ هاتين الكلمتين

---

(١) انظر : السبعة، ص ٤٦٨ ، والمبسوط، ص ١٩٩ ، والتذكير ٢/ ٥٧٨ ، والتيسير، ص ١٦٥ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٤١٩، ١٤٢٠، والوجيز، ص٢٧١ ، ٢٧٢ ، والنشر ٢/ ٢٥٦ .

(٢) الفرقان / ٣٠ .

(٣) الفرقان / ٢٧ .

(٤) الأنصل والنُّصُول والنِّصَال والنِّصْلان : جمع النَّصْلِ، وهو حديدة السهم والرمح والسيف، =

اللتان[١] يقولهما المتندم المتأسّف على تفريطه وحسراته.

وكأنَّ النَّاظم يذكر قصة الظَّالم[٢] الذي يَعَضُّ يديه ندمًا يوم لا ينفعه ذلك، ويقول: ﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ﴾[٣]، ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ﴾[٤] فتمَّم النَّاظم ـ رحمه الله ـ البيت بمعنى مناسب، فقال: كثرة اللَّفظ بِلَوْ ولَيْت تُورث القلب أَلَمًا، كما تُورثه أَنْصُل السّيوف.

=

وقيل النَّصل: كلُّ حديدة من حدائد السِّهام.

وقيل النَّصْل: السّهم العريض الطويل يكون قريبًا من فِتر ...

انظر: التهذيب (نصل) ١٢/ ١٨٨، والمحكم (نصل) ٨/ ٢١٥، ٢١٦، واللسان (نصل) ١١/ ٦٦٢، ٦٦٣.

(١) جاء في الأصل «اللتين» بالنصب، والصواب ما أثبته بالرفع على معنى: هما اللتان؛ فيفيد ذلك تخصيصاً، وذلك مراد السياق.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ٢٧ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ٢٨﴾ الفرقان: ٢٧ – ٢٨.

والظالم المذكور هنا هو الكافر، وفيه قولان:

أحدهما: أنَّه عقبة بن أبي معيط، قاله مجاهد، وسعيد بن جبير وقتاده.

والثَّاني: أنَّه أُبي بن خلف، رواه العوفي عن ابن عباس.

قال الزمخشري: «واللَّام في «الظَّالم» يجوز أن تكون للعهد، يراد بها: عُقْبة، خاصة، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عُقْبة وغيره» الكشاف ٤/ ٣٤٥، ٣٤٦.

وقد ورد في سبب نزول هذه الآية ثلاثة أقوال.

انظر: تفسير الطبري ١٩ / ٨، وأسباب نزول القرآن، ص ٥٣٦ – ٥٣٧، والكشاف ٤/ ٣٤٥، وزاد المسير ٦/ ٨٥– ٨٦، والدر المنثور ٦/ ٢٥١.

قال ابن كثير: «وسواء كان سبب نزولها في عُقْبة بن أبي مُعَيْط أو غيره من الأشقياء، فإنَّها عامة في كلِّ ظالم ... فكلُّ ظالم يندم يوم القيامة غاية النَّدم، ويَعَضُّ على يديه ...» تفسير القرآن العظيم ٥/ ٥٩١.

(٣) الفرقان / ٢٧.

(٤) الفرقان / ٢٨.

ونبَّه بذلك العقلاء على الاستعداد لـذلك مـن وقـوع مثـل ذلـك ؛ لأنَّ المتندِّم المفرِّط فيما يصلحه إذا نزل به ســوُء عاقبتـه جـأر جُـؤارًا[1] بقولــه : لو فعلت كذا ، وليتني فعلت كذا .

و« لو » كلمة نهى الشَّرع عنها، ففي الصحيح أنَّه قال عليه السَّلام : « إنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ الله وَمَا شَاءَ فَعَـل، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ »[2] .

قوله : (وَكَمْ) يجوز أن يكون مبتدأ ، وهي خبرية تفهم التَّكثـير، وميَّزَهـا بـ«لو» و«ليت»، وذلك على حـذف مـضاف ، أي : وكَثْـرة لَفْـظ لَـوْ ولَيْـت تُورِثُ القلب، فـ (تُورِثُ) خبر المبتدأ.

ويجوز على ضَعْفٍ[3] أن تكون « كَمَ » منصوبة عـلى المـصدر ، أي : كَـمْ

---

(١) جَأَرَ يَجْأَر جَأْرًا وجُؤَارًا : رفع صوته مع تضرُّع واستغاثة ، وجأر الرجل ، أي: صاح .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إذا هم يجأرون ﴾ قيل : بمعنى يصيحون ، وقيل : يجزعون ، وقيل : يضرعون دعاء .

انظر : الجمهرة (جأر) ٢/ ١٠٣٩ ، والصحاح (جأر) ٢/ ٦٠٧ ، واللسان (جأر) ٤/ ١١٢ .

(٢) حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة .

انظر : صحيح مسلم كتاب القدر ، باب في الأمر بـالقوة وتـرك العجـز : ١٦ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، وسنن ابن ماجه ١ / ١٧ ، ومسند أبي يعلى ١١ / ١٢٤ ، والقضاء والقدر للبيهقي ١ / ٢٠٠ ، وسنن البيهقي الكبرى ١٠ / ٨٩ ، والجمع بين الـصحيحين ٣ / ٢٧٣ ، والمحـرر في الحـديث ١ / ٦٦٧ .

(٣) سيذكر المؤلف وجه ضعفه لا حقًا في ص٣٩٥.

مرَّة [١]،/ والنَّاصب لَوْ «تُورث»، و (لَوْ) و (لَيْت) مبتدأ ومعطوف [٨٠/أ] عليه، و (تُورِثُ)[٢] خبر عن أحدهما.

كقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [٣] ، واستغنى عن

---

(١) وكذلك قدره الجعبري . انظر : كنز المعاني ٢٧٦.

(٢) أعربه شعلة نعتًا لـ « لَوْ و لَيْت » . انظر شرح شعلة، ص ٤٦١ .

وقد رجَّح النُّحاة في حذف أحد الخبرين حَذْف الأوَّل ، لدلالة الثَّاني عليه، فيكتفون بالثَّاني ويحذفون الأول .

وهو ما ذهب إليه سيبويه في الآية الكريمة ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ التوبة/ ٦٢.

حيث قدَّر الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه .

والمعنى عنده : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ، ثم حذف ، كما قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدنَا وَأَنتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

فالحذف في البيت من الأوَّل ، تقديره : نحن راضون ، والذي جوَّز هذا الحذف أنَّ خبر المبتدأ الثاني يدل عليه .

والتقدير : نحن راضون ، وأنت راضٍ .

انظر : الكتاب ١/ ٧٤- ٧٦ ، والمقتضب ٣/ ١١٢ ، ومعاني الفراء ١/ ٤٤٥ ، مجاز القرآن ١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وأمالي ابن الحاجب ٤/ ٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤- ٤٦ ، ٣/ ١١٣ ، والإنصاف ١/ ٩٥ ، والبحر المحيط ٥/ ٦٤ ، والمغني ٢/ ٨٠٩ ، ٨١٠ ، وتمهيد القواعد ١/ ٣١١ ، والمقاصد الشافية ٢/ ٩١- ٩٩ .

(٣) التوبة / ٦٢ .

التَّثنية(١)، كما استُغني عنها في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ (٢) .

والتَّقدير : كَمْ مرَّةٍ لَوْ ولَيْت تُورِثُ القلب . ووجه ضَعْفه أنَّه تقدَّم المعمول حيث لا يتقدَّم العامل(٣) .

وقال أبو شامة(٤) : « وأضاف النَّاظم (كَمْ) إلى حَرْفَي لَوْ ولَيْت ، والمراد

---

(١) وقيل في تعليل عدم تثنية (يُنْفِقُونَها) و (يُرْضُوه) في الآيتين السابقتين : أنَّه جرت العادة بالإخبار عن الثاني لما كان المعنى في الثاني هو الأوَّل ، فكلُّ واحد منهما بمنزلة الآخر فجريا مجرى الواحد . انظر : المصادر السابقة .

(٢) التوبة / ٣٤ . قال أبو عبيدة في هذه الآية : « صار الخبر عن أحدهما ، ولم يقل « ولا ينفقونهما » والعرب تفعل ذلك ، إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبّروا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفًا ، لمعرفة السامع بأنَّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر » مجاز القرآن ١/ ٢٥٧ .

(٣) وجه ضعف إعراب « كم » الخبرية هنا مصدرًا من حيث إنَّها من الأدوات التي يجوز تصدَّرها وعدم تصدرها ، وفي حكم تصديرها خلاف .

فيجب تصديرها وذلك في اللُّغة الشهيرة ، فلا يتقدَّم عليها العامل ؛ لأنَّ لها الصَّدارة .

ويجوز عدم تصدرها في لغة أخرى حكاها الأحفش ، ولعلَّ المؤلِّف ضعَّف إعرابها مصدرًا على هذه اللُّغة وهي التي يجوز فيها تقديم العامل على « كم » الخبرية .

قال ابن عقيل : « وتقديم العامل على الخبرية لغة حكاها الأخفش ، نحو : فَكَكْتُ كَمْ عانٍ، وملكت كم غلام ! وهي لغة قليلة ، ثم قيل : لا يقاس على ما سمع للقلة ، وقيل : يقاس ، وهو الصحيح ؛ لأنَّها لغة » المساعد ٢/ ١١٤ .

انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٣٧٧- ٣٧٩ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٩٥ – ٢٤٩٧ .

(٤) إبراز المعاني ٤/ ٤٠ ، ٤١ .

المرَّات المقولة بهذين اللَّفظين، ثُمَّ قال : وأفردَ تُورِثُ وهو خبر عن اثنين اختصارًا واستغناءً بالخبر عن أحدهما، نحو : ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[١] وأنَّث لَفْظ « تُورِث » باعتبار الكلمة ، ويجوز تذكيره باعتبار اللَّفظ والحرف » انتهى .

وهذا الجواب ليس بقويّ، وكأنَّه خفي عنه أنَّ « كَمْ » إذا أضيفت إلى ما فوق الواحد جاز مراعاة لَفْظِها تارة ومعناها أخرى ، أي : يراعي المضاف إليه فيقول : كَمْ رجالٍ أكرمته وأكرمتهم ، وكم رجلين أكرمته وأكرمتهما[٢] .

و « الأَنْصُل » جمع نَصْل ، نحو ، فَلْس وأَفْلُس[٣]، وهو جمع قلَّة ، وجمع كثرة نُصُول، والمناسب أنْ يراد به هنا الكثرة ؛ لأنَّه أبلغ .

---

(١) التوبة / ٣٤ .

(٢) قال الزمخشري : « ويرجع الضمير إليه - أي إلى تمييز« كم » الخبرية - على اللفظ والمعنى . تقول: كم رجل رأيته ورأيتهم » المفصل، ص٢١٩ .

وانظر : تمهيد القواعد ٥/ ٢٥٠٤ .

(٣) جاء في اللسان : « الفَلْسُ : معروف ، والجمع في القلة أَفْلُس ، وفلوس في الكثير ، وأَفْلَس الرجل : صار ذا فُلُوس بعد أن كان ذا دراهم ، يفلس إفلاسًا : صار مفلسا ... وأفْلس الرجل إذا لم يبق له مال .. » اللسان (فلس) ٦/ ١٦٥، ١٦٦ .

انظر : التهذيب (فلس) ١٢/ ٤٢٩ ، والقاموس (فلس)، ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ .

وحكى المصنِّف لَفْظ « لو » فتركها ساكنة ، وأعرب لَفْظ « ليت » فنوَّنَها و خفضها [(١)]، وهما استعمالان مشهوران ، أعني الحكاية والإعراب ، قال أبو زبيد الطائي [(٢)]:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ ... إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ[(٣)]

فأعرب ليت ، ولو .

---

(١) في الأصل « حفظها » وهو سهو .

(٢) هو حَرْمَلة بن المنذر بن معد يكرب بن حَنْظَلة الطَّائي ، وقيل اسمه : المُنْذِر بن حرملة .

والراجح أنَّ اسمه حَرْمَلة بن المنذر رجحه صاحب الأغاني وسار عليه كل من ترجم له .

شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، واختلف في إسلامه ، وقيل : إنَّه مات نصرانيًا .

انظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٩٣ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٩٢ والاشتقاق، ص ٣٨٦ ، والأغاني ٦/ ٣٥٦ ، ومعجم الأدباء ٣/ ١١٦٧ ، والخزانة ٤/ ١٩٢ ، وما بعدها .

(٣) البيت من الخفيف .

انظر : ديوانه ٢٤ ، والكتاب ٣/ ٢٦١ ، والمقتضب ١/ ٣٧٠ ، والمنصف للسارق والمسروق منه «النصف الثاني» ، ص٢٤، والنكت ٢/ ٤٧٦ ، وابن يعيش ٦/ ٣٠ ، وقواعد المطارحة، ص ٣٦١، والصفوة والصفية ١/ ٧٢، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٥٥٤ ، والمقاصد الشافية ٧/ ٥٦٧ والخزانه ٧/ ٣١٩ .

والشاهد فيه : مجيء « ليت » معربة وكذلك « لو » .

حيث أعرب « ليت » الأولى بالرفع على الابتداء ، ونصب الثانية مع « لو » بإنَّ، والأكثر في الكلمات المبنية إذا أريد بها لفظها حكايتها على ما كانت عليه .

وقال الآخر :

لَيْـــتَ وَهَـــلْ يَنْفَـــعُ شَـــيئًا لَيْـــتُ
ليـــت شَـــبابًا بُـــوعَ فَاشْـــتَرَيْتُ (١)

وقال آخر فأعربها وعرَّفها بالألف واللَّام :

وَالْـــمَرْءُ مُـــرْتَهَنٌ بِـــسَوْفَ وَلَيْتَنِـــي   وَهَلاَكُـــهُ فِي الـــسَّوْفِ واللَّيْـــتِ (٢)

وقال : أبو تمام (٣) في نظير ذلك :

---

(١) البيتان من الرجز ، نسبهما العيني إلى رُؤْبة بن العجاج .

انظر : ملحقات ديوانه ١٧١ ، وابن يعيش ٧/ ٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٥ ، والمغني ٢/ ٥١٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٦٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٧٥ ، والتصريح ٢/ ٣٤٢، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢١٩ . وحاشية الصبان ٢/ ٦٣ .

والشاهد فيه : إعراب « ليت» الثانية، لأنَّه أريد بها لفظها فجاءت مرفوعة بـ« ينفع » على الفاعلية.

(٢) البيت من الكامل . قال صاحب المتمنِّين ابن أبي الدنيا إنَّه لمحمود الورَّاق ولم ينسبه أحد غيره.

انظر : المتمنين ١/ ٤٦ ، وقصر الأمل ١/ ١٤٣ ، والعقد الفريد ٣/ ١٨٣ ، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٤١٨، والتدوين في أخبار قزوين ١/ ٤٧١، وإبراز المعاني ٤/ ٤١، وكنز المعاني، ص ٢٧٦.

والشاهد فيه : إعراب « ليت وسوف » وإدخال الألف واللام عليها .

(٣) نسب عبد القاهر في دلائل الإعجاز هذا الشعر لربيعة الرَّقي، ولم أجده في ديوان أبي تمام .

والذي يظهر أنَّه لربيعة الرَّقي، كما ذكر عبد القاهر الجرجاني ، وعلَّق عليه : الشيخ / محمود شاكر بأنَّه في شعر ربيعة الرَّقِّي .

انظر : دلائل الإعجاز، ص ٧٩ ، حاشية « ١ » .

قُــولِي نَعَــمْ ، وَنَعَــمْ إِنْ قُلْــتِ وَاجِبَــةٌ قَالَتْ عَسَى ، وَعَسى جِسْرٌ إِلى نَعَــمِ[١]

فحكى «نعم» وأعْرَبها .

و (القلب) مفعول أوَّل[٢] ، و(وأَنْصُلَا) مفعول ثانٍ .

(١) البيت من البسيط ، وهو لربيعة الرقي كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني .

انظر : دلائل الإعجاز، ص٧٩ ، وإبراز المعاني ٤/ ٤٠ . قال الشيخ محمود شاكر : « في شعر ربيعة الرقي « مجموع » ، ص ٩٢، نقلًا عن طبقات ابن المعتز : ١٦٦- ١٦٩ .

وذكر أنه جاء برواية تختلف عن هذه المذكورة ، قال: وهو كلام فاسد، أي: على الرِّواية المذكورة في المجموع . انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ ، حاشية « ١ » .

والشاهد في البيت : مجيء « نعم » تارة محكية وتارة معربة .

والجَسْر والجِسْر : بفتح الجيم وكسرها لغتان ، وهو القنطرة ونحوه ممَّا يُعْبَر عليه .

انظر : اللسان « جسر » ٤/ ١٣٦ .

(٢) للفعل « تورث » في بيت الشاطبي.

سورة الشعراء

٩٢٧- وَفِي حَاذِرُونَ الْمَدُّ مَا ثُلَّ فَارِهِيـ ـنَ ذَاعَ وَخَلْقُ اضْمُمْ وَحَرِّكْ بِهِ الْعُلَا

أخبر عمَّن رمز له بالميم والثَّاء المثلَّثة من « ما ثُلَّ » ــ وهم ابن ذَكْوَان والكوفيون - أنَّهم قرءوا : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾ [1] بالمدِّ ، أي : بإثبات الألف بعد الحاء، ففهم أنَّ غيرهم يقرءون بالقصر[2] ، أي : بعدم الألف، وهو من باب الحذف والإثبات .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة من « ذَاعَ » ــ وهم : الكوفيون وابن عامر - أنَّهم قرءوا : ﴿ فَٰرِهِينَ ﴾[3] بالمدَّ أيضًا ، فتعيَّن لغيرهم الْقَصْر[4] .

ثُمَّ أمر بضمِّ الخاء واللَّام من : ﴿ خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [5] لمن رمز له بالألف من «الْعُلَا»، والكاف والفاء والنُّون من «كَمَا فِي نَدٍ» [6] في البيت الآتي ،

---

(١) الشعراء / ٥٦ .

(٢) أي: (حَـذِرُون) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧١ ، والمبسوط، ص ٢٠٠ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٠، والمنتهى، ص ٥٠٧، والروضة ٢/ ٨٣٠ ، والتيسير، ص ١٦٥ ، والنشر ٢/ ٢٥٦ .

(٣) الشعراء / ١٤٩ .

(٤) أي: (فرهين) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧٢ ، والتيسير، ص ١٦٦ والعنوان، ص ١٤٢ ، والمستنير ٢ / ٣٣٥ ، والتجريد، ص ٢٦٧ ، وإرشاد المبتدئ، ص ٤٧١ ، والإقناع ٧١٦/٢ .

(٥) الشعراء / ١٣٧ .

(٦) جزء بيت من متن الشاطبية وهو البيت الآتي لاحقًا رقم (٩٢٨) ، من فرش هذه السورة .

ـ وهم نافع وابن عامر وحمزة وعاصم ـ فتعيَّن لغيرهم فَتْح الخاء وسكون اللَّام[(١)].

وفهم ذلك من قوله : « اضْمُمْ » فإنَّ ضِدَّ الضَّمِّ الفتح، ومن قوله : «وحَرِّكْ» يفهم أنَّ ضِدَّه السُّكون، وإنَّما قال : بِهِ، أي : بالضَّمِّ ؛ لأنَّه لو اقتصر على التَّحريك لأخذنا له بالفتح ؛ لأنَّ الحركة المطلقة الفتح .

* * *

والوجه[(٢)]/ في قراءتي (حَاذِرُون ، وحَذِرُون) أنَّهما لغتان بمعنًى واحد . [٨٠/ ب]

وقيل[(٣)]: بل بينهما فرق ، فَحَذِرٌ : هو المطبوع على الحَذَر[(٤)]، والحَاذِر: من المستعدِّ بالسِّلاح أو غيره .

---

(١) انظر في قراءتي « خُلُق » : السبعة، ص ٤٧٢ ، والمبسوط، ص ٢٠١ ، والتذكرة ٢/ ٥٨١ ، والتيسير، ص ١٦٦ ، والوجيز، ص ٢٧٤ ، والإقناع ٢/ ٧١٦ ، والإتحاف ٢/ ٣١٨ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٨٠ ، ١٨١ ، والمختار ٢/ ٦٣٠ ، ٦٣١ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١٧ ، ٥١٨ ، والكشف ٢/ ١٥١ ، والموضح ٢/ ٩٤١ ، والكتاب الفريد ٥/ ٥٤ ، والبحر ٧/ ١٨ .

(٣) انظر في هذه الأقوال : معاني الفراء ٢/ ٢٨٠ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٧١ ، والمختار ٢/ ٦٣١ ، والتهذيب (حذر) ٤/ ٤٦٢ ، والمقاييس (حذر) ٢/ ٣٧ ، والنكت والعيون ٤/ ١٧٢ ، وزاد المسير ٦/ ١٢٥ ، والكتاب الفريد ٥/ ٥٤ ، وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٥ ، ٢٦ ، واللسان (حذر) ٤/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، والبحر المحيط ٧/ ١٨ ، والدر المصون ٨/ ٥٢٢ .

(٤) قاله الفراء . انظر : معاني القران ٢/ ٢٨٠ ، حيث قال : « وكأنَّ الحَذِر المخلوق حَذِرًا لا تلقاه إلَّا حَذِرًا » .

وقيل [١]: الْحَذِر : المتيقِّظ ، والحاذر [٢]: الذي يجدِّد [٣] حذره .

وقيل [٤]: الحَذِر : الخائف ، والحاذِر : الآخِذُ حِذْره .

وقرئ: [٥] (حَادِرُون) بالمهملة ، وهم الأقوياء [٦] ، قال :

أُحِبُّ الغُلَامَ السَّوْءَ مِنْ حُبِّ أُمِّهِ ... وَأُبْغِضُهُ مِن بُغْضِها وَهْوَ حَادِرُ [٧]

(١) قاله الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ٧١ .

(٢) قال أبو حيان : « وهو الذي قد أخذ يحذر ويجدِّد حذره »، البحر ٧/ ١٨ .

(٣) في الأصل « يحذر » وهو تصحيف .
والتصويب من الكشاف ٤/ ٣٩٤ ، والبحر ٧/ ١٨ .

(٤) انظر: النكت والعيون ٤/ ١٧٢ ، والفريد ٥/ ٥٤.

(٥) هذه قراءة شاذة . قرأها ابن السميفع وابن أبي عمار ، قال النحاس: «فأمَّا «حَادِرُون» فمعناه مشتق من قولهم: عَيْنٌ حَدْرَة، أي: مُمْتلئة، أي: نحن مُمْتلئون غيظًا عليهم» إعراب القرآن ٣/ ١٨١.
وانظر : معاني النحاس ٥/ ٨١ ، والمحتسب ٢/ ١٢٨ ، والقراءات الشاذة، ص ١٠٦ .

(٦) جاء في معنى الحادر : القوي السمين .
يقال : حدر فلان يحدُر بالضَّم فيهما حدرًا وحدورة ، إذا قوي جسمه وامتلأ لحمًا وشحمًا .
والحادر من الرجال : المجتمع الخلْق .
انظر : التهذيب (حدر) ٤/ ٤٠٧ ، ٤١٠ ، والمقاييس (حدر) ٢/ ٣٢ ، واللسان (حدر) ٤/ ١٧٢ ـ ١٧٥ .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .
انظر : التهذيب « حدر » ٤/ ٤٠٨ ، والكشاف ٤/ ٣٩٤ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٤ ، واللسان « حدر » ٤/ ١٧٣ ، والبحر المحيط ٧/ ١٨ ، والدر المصون ٨/ ٥٢٤ .
وجاء فيها (الصبيّ) مكان (الغلام) ، و (من أجل) مكان (من حب) .
وورد في الأصل (وها حادر) مكان (وهو حادر) .
والشاهد فيه : مجيء « حادر » بمعنى قوي وشديد وشجاع، والمعنى : أنَّ مدار حب الولد على حب أمه ، لا على حسن أوصافه .

والوجه [١] في قراءتي (فَارِهين ـ فَرِهين) أنَّهما بمعنًى واحد، وهو بمعنى فَرِحِين أَشِرين بَطِرين .

وقيل[٢] : بل بينهما فرق ، ففارهين : حَاذِقين في الأعمال ، وفَرِهين : أَشِرين بَطِرين، والفراهة : النَّشاط والْكَيس [٣] والحذق في العمل .

والذي تقتضيه الأصول أنَّ « فاعلًا » من يتجدَّد له ذلك المعنى من الْحَذَر والفراهة، « وفَعِلًا » من صار له ذلك سجيَّة[٤] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢/ ٢٨٢ ، ومجاز القرآن ٢/ ٨٨ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٧٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٨٧ ، ١٨٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٦٨ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥١٩ ، والكشف ٢/ ١٥١ ، والنكت والعيون ٤/ ١٨٣ ، ١٨٤ ، والموضح ٢/ ٩٤٤ ، والفريد/ ٦٦، والبحر المحيط ٧/ ٣٥ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) قاله الزمخشري . انظر : الكشاف ٤/ ٤٠٨ .

(٤) يرى النُّحاة أنَّ الصِّفة المشبَّهة تدلُّ على الثُّبوت والاستمرار ، نحو : طويل وكريم، وأنَّ اسم الفاعل يدلُّ على التَّجدُّد والحدوث بالنسبة إلى الصفة المشبهة، فهو يقع موقعًا وسطًا بين الفعل في دلالته على التجدد والحدوث وبين الصفة المشبهة في دلالتها على الثبوت والدوام، فاسم الفاعل أثبت من الفعل ولا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة . فإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

=

والوجه في قراءة [١] (خُلُق) بضمَّتين أنَّ المعنى : إنَّ هذا الذي جئتنا به عادة الأوَّلين، كانوا يُلَفِّقُون أقوالًا ، ويُسَطِّرون أخبارًا ويَرْوونها فإذن أنت مثلهم ، وكَذَبوا في ذلك .

وقيل المعنى : إنَّ هذا الدِّين الذي نتديَّن به هو عادة الأوَّلين من آبائنا ، وإنَّا على آثارهم مقتدون ، فكيف تَصْرِفُنا عنه إلى دينك الذي أحدثته .

أو إنَّ الذي نحن عليه وأدركنا الناس عليه من الحياة والموت ــ يعنون الولادة والموت ـ عادة من قبلنا ، يعني فلا بعث ولا نشور ؛ لأنَّا لم نعهد نحن ومن قبلنا إلَّا وِلَادة وموتًا لا غير .

=

قال ابن الناظم في شرح الألفية : « إذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل ، واستعملت كل استعماله ، كقولك : زيد فارحٌ أمين ، وجازعٌ غدًا ... »، ص ١٧٣ .

وفي حاشية الصبان قوله : « إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت إلى فاعل ، فتقول في عفيف وشريف وحسن : عافّ وشارف وحاسن أمسِ وغدًا ... » ٣ / ٣ .

وانظر في هذه المسألة : معاني الفراء ٢ / ٢٣٢ ، وابن يعيش ٦ / ٨٢ ، ٨٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٥٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤١١ ، والمساعد ٢ / ٢١٠ ، وتمهيد القواعد ٦ / ٢٧٦٩ ، ٢٨١٣ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٣٩٦ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٧٥ ، ومعاني الأبنية في العربية ٤١ / ٦٥ .

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨١ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٦٨ ، والحجة للفارسي ٤/ ٩٠ ، والكشف ٢/ ١٥١ ، والموضح ٢/ ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٥٩ ، ٦٠ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٣ .

والوجه في « خَلْق » بالفتح إما لأنه بمعنى الاختلاق والافتراء ، وإما أنه بمعنى الذات والعادة أيضًا ، أي: ما نحن [عليه] [١] من الولادة والموت خلق الأولين فلا بعث ، أي نحن مثلهم ، فتتَّحد القراءتان في المعنى .

* * *

قوله : (وَفِي حَاذِرُونَ) خبر مقدَّم ، و(المدُّ) مبتدأ مؤخَّر .

قوله : (مَا ثُلَّ) [٢] « ما » نافية ، و « ثُلَّ » فعل ماض مبني للمفعول ، ومرفوعه ضمير عائد على المدّ ، أي: المدُّ فيه ما ثُلَّ ، أي : ما هُدِم، من قولهم: ثُلَّ عرشُه [٣]، وثَلَّه : أسقطه،

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام ، ويستقيم بها المعنى وهي مستفادة من الكشاف ٤/ ٤٠٧ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٤٨ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٥ .

(٢) أعربها شعلة خبرًا لـ « المد » ، و « في حاذرون » متعلق بالجملة .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٦٦ .

(٣) يقال للقوم إذا ذهب عزُّهم : قد ثُلَّ عرشهم ، ويقال : ثَلَّ الله عرشهم ، أي : هدم ملكهم . وثُلَّ عرشه ، أي : ذهب عِزُّه وساءت حاله ، وهو مثل يضرب للرجل إذا ذلَّ وهلك .

و « ثُلَّ » : أصلان متباينان أحدهما التجمُّع ، والآخر السقوط والهدم والذل .

انظر : التهذيب (ثلل) ١٥/ ٦٣- ٦٥ ، والمقاييس ١/ (ثلل) ١/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٩٠ ، والمفردات (ثل)، ص٧٧ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٥٣ ، والمستقصى ٢/ ٣٤ ، واللسان (ثل) ١١/ ٨٩- ٩١ ، وعمدة الحفاظ (ثل) ١/ ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

ومنـه[(١)] قوله تعالى: ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾[(٢)]، وثَلَلْت الجدار هدمتـه، فـ « ثُـلَّ » يشير إلى قوَّة هذه القراءة ، وأنَّها بمكان لا ينهدم لقوَّته، استعاره لذلك.

والجملة[(٣)] يجوز أن تكون مستأنفة للثناء على المدّ ، وأن تكون حـالًا مـن المدّ ، أي : حال كونه غير مَثْلُول .

قوله : (فَارِهين) مبتدأ ، و (ذَاعَ) جملة فعليـة خـبره ، ومعنـى ذاع[(٤)]: انتشر ، من قوله تعـالى ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾[(٥)]، أي : أَظْهَـروه ونَـشَروه ، يـشير إلى شهرته بين الرواة .

---

(١) استشهد المؤلف بهذه الآية لأن معنى المادتين (ثلة ، وتله) واحد فهما بمعنى : أسقطه .

يقال : تلَّه يَتُلُّه تَلًّا ، فهو متلول وتليل : صرعه .

قال الراغب : « أصل التل المكان المرتفع ، والتليل العتيق ، (وتله للجبين) أسقطه على التـل ، كقولك : ترَّبه أسقطه على التراب ، وقيل : أسقطه على تليله .. » المفردات (تل)، ص٧١ .

وانظر : التهذيب (تلل) ١٤/ ٢٥١، ٢٥٢ ، واللسان (تلل) ١١/ ٧٧- ٨٠ ، وعمدة الحفاظ (تلل) ١/ ٣-٥ ، ٣٠٦ .

(٢) الصافات / ١٠٣ .

(٣) وهي قوله : « ماثُلَّ » في البيت .

(٤) ذاع الشيء والخبر يذيع ذَيْعًا وذَيَعانًا وذُيُوعًا وذَيعوعةً : فشا وانتشر .

وأذاعه وأذاع به ، أي : أفشاه . وأذاع بالشيء : ذهب به .

والذيع : أن يشيع الأمر، ورجل مذياع : لا يستطيع كتمان خبر ، وقوم مذاييع .

انظر : التهذيب « ذاع » ٣/ ١٤٨ ، واللسان « ذيع » ٨ / ٩٩ .

(٥) النساء / ٨٣ .

قوله : (وَخَلْق) مفعول مقدَّم لـ « اضْمُمْ » وهو على حذف مضاف ، أي : اضْمُمْ خاءه ، وحَرِّك لامه ، و (بِهِ) الضَّمير عائد على الضَّمِّ المفهوم من قوله: « اضْمُمْ » ، وقد تقدَّم فائدة ذلك(١) .

قوله : (الْعُلَا)(٢) خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف ، أي : الوجه المذكور في الخَلْق ذو العُلَا، ثمَّ ذكر تتمَّة رمز القراءة في : ﴿ خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ فقال:

٩٢٨- كَمَا فِي نَدٍ وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ ... مَعَ الْهَمْزِ وَاخْفِضْهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلَا

[٨١/أ] / أخبر عمَّن رمز له له بالغين المعجمة من « غَيْطَلَا » ـ وهم أبو عمرو والكوفيون – أنَّهم قرءوا هنا(٣) وفي « ص »(٤) ﴿ الْأَيْكَةِ ﴾ بسكون اللَّام مع وجود همزة بعدها ، ولم يُنبِّه على فتحها ؛ لشهرته، وأمر لهم بخفض تائها ، فتعيَّن لغيرهم فتح اللَّام وعدم الهمز وفتح التَّاء في الموضعين، فيقرءون(٥) (لَيْكَة) بوزن لَيْلَة(٦) .

---

(١) أي: وحرِّك بالضَّمِّ لامه ، وتقدَّم في ص ٤٠١ .

(٢) وهو مبتدأ عند شعلة ، وخبره قوله في البيت الآتي : « كَمَا في نَدٍ » .
انظر : شرح شعلة، ص٤٦٢ .

(٣) الشعراء / ٧٦ .

(٤) ص / ١٣ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧٣ ، والمبسوط، ص ٢٠١ ، والتذكرة ٢/ ٥٨١ ، والتيسير، ص ١٦٦ ، والمستنير ٢ / ٣٣٥ ، والتجريد، ص ٢٦٨ ، وإرشاد المبتدي، ص ٤٧١ ، والبدور الزاهرة ٢/ ١٤٧، ١٤٨ .

(٦) أي : على وزن « فَعْلَة » فاللَّام فاء الكلمة ، وهي غير مصروفة للعلمية والتأنيث .
انظر : الكشف ٢/ ٣٢ ، والهداية، ص ٦٣٧ ، والموضح ٢/ ٧٢٧٢، والبيان ٢/ ٢١٦ .

ونصَّ على ما في هاتين السُّورتين تحرُّزًا من اللَّتين في الحِجْر[١] وقاف [٢]، فإنَّه أجمع على قراءتها (الْأَيْكَة) بالهمز[٣].

وتجوَّز الناظم بقوله : « وَاخْفِضْهُ » بالنِّسبة إلى مفهومه[٤]، فإنَّ مفهومه نصب، وليس قراءة الباقين بالنَّصب، بل بالفتح علامة للجرَّ ؛ لأنَّه لا ينصرف، ولو قال : اكْسِرْه ، لأَفْهَمَ أنَّ الضِّد الفتح ، لكن يلزمه أن يجعل عَلَم الإعراب كسْرًا ، فالتجوُّز في المفهوم الذي لم يلفظ به أَوْلى من التَّجوُّز في المنطوق .

وقال أبو عبد الله[٥]: « ولو قال اكْسِره لكان أليق بالتَّسمُّح » انتهى .

---

(١) الآية / ٧٨ .

(٢) الآية / ١٤ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٣٦٨ ، والمبسوط، ص ١٥٥ ، والتذكرة ٢/ ٥٨١ ، والتيسير، ص ١٦٦ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/ ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، والنشر ٢/ ٢٥٧ ، والإتحاف ٢/ ٣١٩ .

(٤) أي : مفهوم قوله : « وَاخْفِضْه » ، حيث اصطلح النَّاظم على أنَّ الخفض ضدُّه النَّصب .
قال النَّاظم في البيت « ٦١ » :

وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ والْيَا وَفَتْحِهِمْ
وكَسْرٍ وبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزِلَا

قال المؤلف في شرحه : « وإنما فرّق بين الفتح والنصب ، والكسر والخفض ، جريا على مذهب البصريين في التفرقة بين حركات الإعراب والبناء . ومع هذا ففيه فائدة جليلة ... » .
انظر : العقد النضيد : أيمن سويد : ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٥) اللآلىء الفريدة ٣/ ٢٣٤ .

وفيه نظر لما ذكرته من التَّجوُّز في المنطوق دون المفهوم .

وفي الاعتناء بقراءة (لَيْكَة) ما يشغلنا عن النظر في مثل هذا ، فإنَّ النَّاس اضطربوا في هذه القراءة اضطرابًا كثيرًا ، حتى أساء بعضهم العبارة[١] على قارئها ، ونسبه للوَهْم وللغَلَط ، وليس ذلك بصحيح .

وقد خرَّجوا[٢] قراءة (لَيْكَة) على أنَّها اسم للقرية التي كانوا فيها، والأيكة اسم للبلاد كلِّها .

قال أبو عبيد[٣] : « لا أُحبُّ مفارقة الخطّ في شيء من القرآن إلَّا ما يخرج من كلام العرب ، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحَّة المعنى بهذه الحروف ؛ وذلك أَنَّا وجدنا في بعض التفسير الفرق بين لَيْكَةَ و الْأَيْكَةِ .

فقيل : لَيْكَةُ هي اسم للقرية التي كانوا فيها ، والأَيْكَةُ : البلاد كلُّها، فصار الفرق بينهما شبيهًا بفرق ما بين بكة ومكة[٤] .

---

(١) سيذكر المؤلف قريبًا من طعن في هذه القراءة ، وهم المبرد وابن قتيبة والزجاج والنحاس والفارسي وتبعهم الزمخشري .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٨٩، ١٩٠ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٧٥ ، ٧٦ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٠٨ ، والمختار ٢/ ٦٣٤ ، والموضح ٢/ ٧٢٦ – ٧٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٦/ ٧٠ – ٧٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧ ، والدر المصون ٨/ ٥٤٤ .

(٣) انظر قول أبي عبيد في : إبراز المعاني ٤/ ٤٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧ ، والدر المصون ٨/ ٥٤٤ .

(٤) فرّق العلماء في بعض أقوالهم بين بكة ومكة، فقالوا: بكة: موضع البيت، ومكة: سائره وما حوله، وهي: اسم للبلد كلِّه.

انظر: أخبار مكة للأزرقي ١/ ٦١، ٢٨٠، وتفسير الطبري ٤/ ٩، ١٠، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٣٠٣، والنكت والعيون ١/ ٤١٠، ومعجم ما استعجم ١/ ٢٦٩، وتفسير =

ورأيتهنَّ مع هذا في الذي يقال : إنه الإمام، مصحف عثمان مُفْتَرِقات ، فوجدت التي في الحجر والتي في قاف (الْأَيْكَة)، ووجدت التي في الشعراء والتي في صاد (لَيْكَة)، ثمَّ اجْتَمَعتْ عليها مصاحف الأمصار كلّها بعد ، فلا نعلمها اختلفت فيها [١].

وقرأها أهل المدينة على هذا اللَّفظ الذي قصصنا، يعني بغير ألف ولام ولا إجراء » انتهى .

يعني بالإجراء: الصَّرف، وقد تُعُقِّب[٢] عليه قوله : بغير ألف ولام، فإنَّ اللَّام موجودة في « لَيْكَة » أيضًا ، وكأنَّه سبق لسانه ، والصواب بغير ألف وهمزة .

ثمَّ قال[٣] : « وأيُّ حُجَّة تُلْتَمس أكثر من هذا، فبهذه نقرأ على ما وجدناه مخطوطًا بين اللَّوحين » .

=

البغوي ١/ ٣٢٨، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٣٧٢، والمحرر الوجيز ١/ ٤٧٤، وزاد المسير ١/ ٤٢٥، واللسان (بكك) ١/ ٤٠٢، ونهاية الأرب ١/ ٣١٣، والروض المعطار في خبر الأقطار، ص٩٣، والكليات، ص ٢٥٣.

(١) انظر في رسم هذا الحرف: هجاء مصاحف الأمصار ١٠٦، والمقنع ٢٥٥، ومختصر التبيين ٤/ ٩٣٧.

(٢) الذي تعقَّب عليه هو أبو شامة ، حيث قال : « هذه عبارته ، وليست سديدة ، فإنَّ اللَّام موجودة في ليكة ، وصوابه بغير ألف وهمزة » إبراز المعاني ٤/ ٤٣ .
وردَّ عليه المؤلِّف في الدُّرِّ المصون ، فقال : « قلت بل هي سديدة ، فإنَّه يعني بغير ألفٍ ولامِ معرفةٍ لا مُطْلق لامٍ في الجملة » ٨/ ٥٤٥ .

(٣) تابع لقول أبي عبيد .

وقد تعقَّب ابن قتيبة على أبي عبيد فاختار « الْأَيْكَةِ » بالألف والهمز والخفض، وقال[١] : «إنَّما كُتِبت بغير ألف على تخفيف[٢] الهمز»، قال : وقد أجمع النَّاس على ذلك، يعني في الحجر وقاف، فوجب أن يلحق ما في الشُّعراء وصاد بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه».

وقال الزَّجاج[٣] : « القراءة بجرِّ لَيْكَةِ، وأنت تريد « الْأَيْكَةِ » أجود من أن تجعلها (لَيْكَةَ) وتفتحها ؛ لأَنَّها لا تَنْصرف ؛ لأَنَّ لَيْكَة لا يُعْرَف، وإنَّما هي أَيْكَةُ للواحد، وأَيْكٌ للجمع، مثل : أَجَمَةٍ وأَجْم[٤].

والْأَيْكَة: الشَّجر الملتفّ، فأجود القراءة فيها / الكسر وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف، ولا أعلمه إلَّا قد قُرِئ به». [٨١/ب]

قال النَّحاس[٥] : « وأَجْمَع القرَّاء على خَفْض التي في الحجر والتي في سورة قاف، فيجب أن يرد ما اختلفوا فيه إلى ما اجتمعوا عليه، إذْ كان

---

(١) لم أعثر على تعقب وقول ابن قتيبة في كتببه التي اطّلعت عليها .
وانظر في قوله : الكشف ٢ / ٣٢، ٣٣، وإبراز المعاني ٤ / ٤٣ .

(٢) تخفيف الهمزة ههنا إنَّما هو بحذفها وإلقاء حركتها على السَّاكن الذي قبلها وهو اللام .
انظر : إعراب النحاس ٣/ ١٩٠، والموضح ٢/ ٧٢٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٧٢ .
وانظر في تخفيف الهمزة : ابن يعيش ٩/ ١٠٩، وشرح الرضي على الشافية ٣/ ٤٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤/ ٧٦ .

(٤) الْأَجَمة : الشَّجر الكثير الملتف، والجمع أُجْمٌ وأُجُمٌ وآجَامٌ وإِجَامٌ .
انظر : التهذيب « أجم » ١١/ ٢٢٧، واللسان « أجم » ١٢/ ٧، ٨، والقاموس « أجم » ١٠٧٤ .

(٥) إعراب القرآن ٣/ ١٨٩، ١٩٠ .

المعنى واحدًا ، فأمَّا ما حكاه أبو عبيد من أَنَّ « لَيْكَةَ » اسم القرية التي كانوا فيها، وأنَّ الأيكة اسم البلد كلِّه فشيءٌ لا يَثْبُت ولا يُعرَف من قاله ، ولو عرف من قاله لكان فيه نظر ؛ لأنَّ أهل العلم جميعًا من أهل التَّفسير والعلم بكلام العرب على خلافه . ولا نعلم بين أهل اللُّغة خلافًا أنَّ الْأَيْكَة الشَّجر الملتف . فأمّا احتجاج بعض من احتجَّ لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنَّه في المواد [١] لَيْكَة فلا حجَّة فيه، والقول فيه أَنَّ أصله: الأيكة، ثُمَّ خُفِّف [٢] الهمزة فألقيت حركتها على اللَّام فسقطت و استغنت [٣] عن ألف الوصل، لأنَّ اللَّام قد تحرَّكت فلا يجوز على هذا إلَّا الخفض ، كما تقول : مررت بالأَحْمَرِ ، على تحقيق الهمزة، ثمَّ تُخفِّفها فتقول : بِلَحْمَرِ، فإن شئت كتبته على ما كتبته أوَّلا ، وإن شئت كتبته بالحذف ولم يجز إلَّا بالخفض، فكذلك لا يجوز في الأيكة إلَّا الخفض . قال سيبويه[٤] : « واعلم أنَّ كلَّ مالا ينصرف إذا دخلته الألف واللَّام أو أضفته انصرف » ، قال[٥] : «ولا نعلم أحداً خالف سيبويه في هذا » .

---

(١) في الأصل قراءة هذه الكلمة تحتمل (السَّواد) وكذلك أثبتها محقِّق إعراب النحاس، وفي رأيي أن هذا الاحتمال ليس له مرجِّح، بل الصواب ما ذكرته؛ لأنه كما سيأتي في ص٤١٥، أنَّ خلافهم في هذه اللفظة هل هي موجودة في العربية بصورتها اللفظية أم لا، والذي عليه الأكثر أنها ليست في العربية.

(٢)أي : خُفِّف حرف الهمزة، فذكَّر على اعتبار الحرف أو اللفظ.

(٣) أي : استغنت الكلمة عن ألف الوصل وقد وردت هذه اللفظة عند النحاس : « واستغنيتَ ».

(٤) الكتاب ١/ ٢٢، ٢٣ ، ٣/ ٢٢٧ .

(٥) أي : النحاس .

وقال الفارسي[١] : « قول من قال (لَيْكَةَ) فَفَتَح التّاء مُشْكِل؛ لأنَّه فتح مع لحاق اللاَّم الكلمة ، وهذا في الامتناع كقول من قال: مررت بِلَحْمَرَ، فيفتح « لَحْمَرَ » مع لَحَاق لام المعرفة الكلمة، وقال : إنَّما كتبت « لَيْكَة » على تخفيف الهمز، والفتح لا يصحُّ في العربية ؛ لأنَّه فَتَح حرف الإعراب في موضع الجرّ مع لام المعرفة ، فهو على قياس من قال : مررت بِلَحْمَرَ ، قال : ويَبْعُدُ أنْ يَفْتح نافع ذلك مع ما قال وَرْش عنه » انتهى .

يعني أنَّ ورشًا مذهبه عنه نقل[٢] الحركة وقد فعل ذلك في سورة (الحجر) و(قاف) مع الخفض، فكذا في (الشُّعراء) ، و(ص) .

وقال أبو إسحاق[٣] : « أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التَّفسير أنَّ اسم المدينة التي كان فيها شُعيب لَيْكَة ».

قال أبو علي[٤] : « لو صحَّ هذا فَلِمَ أَجْمع القرَّاء على الهمز في قوله : ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ ﴾[٥] في الحجر ، والْأَيْكَة التي ذُكرت ههنا هي

---

(١) الحجة ٥ / ٥٢ ، ٣٦٨ .

(٢) ذكر الناظم مذهب ورش في النقل وشروطه في البيت رقم (٢٢٦) ، حيث قال :

وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ
صَحيحٍ بِشَكْلِ الهَمْزِ واحْذِفْهُ مُسْهِلَا

انظر في شرح ذلك : وفتح الوصيد ٢ / ٣٢٩ ، والعقد النضيد : أيمن سويد ٢/ ٨٨٤ .

(٣) معاني القرآن ٤/ ٧٦ .

(٤) لم أعثر على قول أبي علي هذا في حجته ولا في كتبه التي اطَّلعت عليها، وقد ذكره أبو شامة في إبراز المعاني ٤/ ٤٦ ، نقلًا عن ابن القشيري، وانظر : اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٧٤.

(٥) الحجر/ ٧٨ .

التي ذُكِرت هناك، وقد قال ابن عباس: الْأَيْكَة: الْغَيْضة[١]، ولم يفسِّرها بالمدينة والبلد».

قال ابن القشيري[٢]: « هذا الاعتراض مردود ، إذا ثبتت هذه القراءة، ولا يَبعُد أن تُسمَّى بقعة ليكة ، ثُمَّ يُعبَّر عن تلك البقعة بالغيضة والأيكة ؛ لكثرة أشجارها » .

وقال الزَّمخشري [٣]« قرئ (أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ) بالهمزة وتخفيفها ، وبالجرِّ على الإضافة ، وهو الوجه، ومن قرأ بالنَّصب وزعم أنَّ لَيْكَة بوزن لَيْلَة اسم للبلد فَتوهُّمٌ [قاد إليه] [٤] خط المصحف ، وإنَّما كتبت على حكم لفظ اللَّافظ ، كما يكتب أصحاب النَّحو (لَان) و(لُولى) على هذه الصورة ، لبيان لفظ المخففة » .

قلت : يعني / أنَّهم لما خفَّفوا الآن والأُولى بنقل حركة الهمزة إلى لام الآن والأولى كتبوهما (لَان) و(لُولى) من غير همز وصل ؛ لئلا يلتبس خط التَّحقيق بخط التَّخفيف . [٨٢/أ]

---

(١) انظر في قول ابن عباس: تفسير الطبري ١٩/ ١٠٧، وتفسير ابن أبي حاتم٩/ ٢٨١٠، والنكت والعيون ٥/ ٨١، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٧٤، وفتح القدير ٣/ ٢٠١. ولم أعثر عليه في تفسيره .

(٢) هو: أبو نصر ، عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي ، فقيه أصولي مفسر ، وأديب ناثر وناظم، توفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وخمس مئة للهجرة، من آثاره : تفسير القرآن والموضح في فروع الفقه الشافعي .
انظر في ترجمته : طبقات الشافعية ١/ ٥٤٦ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٩١ .
وانظر في نسبة القول له : إبراز المعاني ٤/ ٤٦ .

(٣) الكشاف ٤/ ٤١٢ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والتصويب من الكشاف ٤ / ٤١٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ٤٥ .

«[1] وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل ، والقصَّة واحدة على أنَّ « لَيْكَة » اسم لا يُعرَف، وروي أنَّ أصحاب الأيكة كانوا أصحاب شجر ملتف،[2] وكان شجرهم الدَّوْم »، يعني أنَّ هذا اللَّفظ مطابق لحالهم .

قال أبو شامة[3] : « وأَمَّا لفظ « لَيْكَةَ » على أن تكون اللَّام فاء الكلمة وتكون مركبة من لام وياء وكاف ، فهذا شيء غير موجود في كلام العرب، بل هذا التركيب مما أهملته، فلم تتلفَّظ به، فهو شبيه بالخاء والذَّال المعجمتين مع [4] الجيم[5] ، فإنَّه مما[6] نصَّ عليه أهل اللُّغة أنَّه أُهمل فلم تنطق به العرب، ولكن لا وجه لهذه القراءة غير ذلك » انتهى .

قلت : أمَّا قوله: لا وجه لهذه القراءة غير ذلك فصحيح، لكن يظهر من مجرى كلامه نفي وجود هذه القراءة لنفي وجود هذه المادة[7] .

---

(١) رجع هنا لمتابعة كلام الزمخشري، انظر : الكشاف ٤/ ٤١٢ .

(٢) انظر في ذلك : تفسير الطبري ٢٣ / ١٣١ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٧٥ ، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٧١، وزاد المسير ٦/ ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١٦/ ٧١، ٧٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٩٤ ، ٩٥ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٧ ، ٣٨ ، وتفسير ابن كثير ٥/ ٦٤٠ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤/ ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) في الأصل (من) وهو تصحيف، ولا تستقيم العبارة معه .
والتصويب من إبراز المعاني ٤/ ٤٥ .

(٥) أي : مادة (خ ذ ج) وهي من المهمل .
انظر : المحيط في اللغة (جخذ) ٤ / ٢٠٥ ، والتاج (جخذ) ٩ / ٣٨٢ .

(٦) في الأصل (لما) وهو تصحيف، والصواب ما أثبته .
انظر : إبراز المعاني الموضع السابق .

(٧) رد أبو حيان - رحمه الله - على هذا أي كون هذه المادة مفقودة بقوله : « وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإنْ صحَّ ذلك كانت الكلمة عجمية ، ومواد العجم مخالفة في كثير =

وقال المبرِّد في كتاب الخطّ له(١) : « كتبوا في بعض المواضع ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لَيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ بغير ألف ، لأنَّ الألف تذهب في الوصل ، ولذلك غَلِطَ القارئ بالفتح فتوهَّم أنَّ « لَيۡكَة » اسم شيء ، وأنَّ اللَّام أصل، فقرأ : ﴿ أَصۡحَٰبُ لَيۡكَةَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ » .

وقال الفرّاء(٢) : « نرى والله أعلم أنَّها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز، فسقط الألف لتحريك اللَّام » .

وقال الجوهري(٣) : « من قرأ (أَصْحَابُ الْأَيْكَة) فهي الْغَيْضَة، ومن قرأ: (لَيْكَة) فهي اسم القرية، ويقال : هما مثل بَكَّة ومكَّة » .

قلت : هذا أخذه من قول أبي عبيد المتقدِّم ، وكذلك غيره من النَّاس قلَّد(٤) أبا عبيد في ذلك، وغيره من كُتَّاب (٥) أهل اللُّغة مُنْكِر لهذا الْفَرْق(٦) ،

=

مواد كلام العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث » البحر المحيط ٧/ ٣٨ .

(١) لم أقف على كتاب الخط والهجاء للمبرد، وهو أحد آثاره المفقودة. وقد نسب هذا الكتاب له في الفهرست، ص٨٨، وإنباه الرواة ٣/ ٢٥١، وإرشاد الأريب ٧/ ١٤٣، وطبقات ابن شهبة ١/ ١٤٧، والوافي بالوفيات ٥/ ٢١٧. وانظر في قول المبرد هذا: إبراز المعاني ٤/ ٤٣ .

(٢) انظر قول الفراء في : إبراز المعاني ٤/ ٤٣ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٧٢ .

(٣) الصحاح (أيك) ٤/ ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ .

(٤) في الأصل (فكذ) وهو تحريف . والصواب ما أثبته ؛ لدلالة السياق عليه ، انظر : إبراز المعاني ٤/ ٤٦ .

(٥) كالمبرد والفراء والزجاج وغيرهم . انظر آراءهم فيما تقدم .

(٦) بين « ليكة » والأيكة، وقد تقدَّم الفرق بينهما في قول أبي عبيد. وتبعه الجوهري في هذا التفريق.

وكذلك لَمْ يذكر[١] في حرف الكاف فصْلًا للَّلام، قال أبو شامة[٢]: « ولم يذكر غيره فيما علمت » .

وقال الخليل بن أحمد[٣]: « الْأَيْكَة : غَيضةٌ تُنْبتُ السِّدْر والأراك ونحوهما من ناعم الشَّجر » .

وقال غيره[٤]: « الْأَيْك : شجر الدَّوْم ، وهي الْمُقْل[٥] ، وهو أكثر شجر مَدْيَن » .

---

(١) يشير المؤلف هنا إلى أنَّ الجوهري لم يورد مادة « ليك » في فصل اللام مع أن موضعها هناك ، أي : في فصل اللام باب الكاف، ولا يريد فصل اللام على إطلاقه بدليل أن الجوهري ذكر فصلًا للَّام في باب الكاف، ومن المواد التي ذكرها في فصل اللام : (لبك) و (لحك) و (لوك)، انظر : الصحاح ٤ / ١٦٠٥ – ١٦٠٧ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ٤٦ .

(٣) العين ٥/ ٤٢٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤/ ٧٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٩٠ ، والتهذيب (أيك) ١٠/ ٤١٤ ، ٤١٥ ، ومشكل إعراب القرآن، ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ والمفردات (أيك) ٣٠ ، واللسان (أيك) ١٠ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، والقاموس (أيك) ٩٣٢ .

(٥) الْمُقْل كـ«قُفْل». ثَمَر شجر الدَّوْم. انظر: الصحاح (مقل) ٥/ ١٨٢٠، واللسان (مقل) ١١/ ٦٢٨، والقاموس (مقل).

وقيل[1] : بُعث شُعيب إلى مَدْين والْأَيكة ، وهما قَرْيَتان .

والحاصل : أنَّ علماء العربية ضعَّفوا هذه القراءة[2] ، وأنكروا ما قاله : أبو عبيد ولكن أحسن ما تُخَرَّج عليه هذه القراءة ما ذكره أبو عبيد ، وإلَّا فأي وجه يُتَحيَّل لها .

❊ ❊ ❊

قوله : (كَمَا فِي نَدٍ) خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المقدَّر المخبر عنه بـالعُلَا ، أي : هو ذُو الْعُلَا كائن كالذي استقرَّ في نَدٍ ، أي : في مكان رَطْب، فـ (ما) موصولة بمعنى الذي، و(في نَدٍ) صلتها، والكاف وما جرَّته في موضع الخبر الثاني .

قوله : (وَالْأَيْكَةِ) مبتدأ ، وإنَّما جرَّها على الحكاية، و (اللَّامُ) مبتدأ ثانٍ، و(سَاكِنٌ) خبره ، وهو وخبره خبر الأوَّل ، والعائد مقدَّر ، أو قامت (أل) مقامه، أي : اللَّام منه أو لامها .

---

(١) انظر : التفسير الكبير ٤/ ٥٠٨، والكشاف ٤/ ٤١٢، وتفسير القرطبي ١٦ / ٧٠ – ٧٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٨ ، وفتح القدير ٤/ ١٦٤ .

(٢) رد أبو حيان ـ رحمه الله ـ على من طعن في هذه القراءة ، فقال : « ... وهذه نزعة اعتزالية ، يعتقدون أنَّ بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ويقرب إنكارها من الرِّدة والعياذ بالله ... » البحر المحيط ٧ / ٣٧ .

قوله : (مَعَ الْهَمْزِ) حـال من ضمير « سَـاكِنٌ » المستتر ، أي : سـاكن كائنًا مع الهمز .

قوله : (وفي ص) عطف على محذوف ، أي في هذه السورة وفي (ص) ، ويجوز أن يكون التَّقدير : افعل ذلك في (ص) .

قوله : (غَيْطَلَا)[1] نصب / على الحال مـن مفعـول (اخْفِـضْهُ) ، أي : مُفسَّرًا بذلك ؛ لأنَّ الغَيْطَل جمع غَيْطَلَة ، والغيطلة[2] : الشَّجر الكثير. وجعله السَّخاوي [3] حالًا من فاعله ، أي : اخْفِضْه مُفَسِّرًا بـذلك ، أي : بالغيطـل، وهذا التّأويل هو الذي سوّغ وقوع هذا حالًا ؛ لأنَّه جامد[4] غير صادق عـلى ما يصدق عليه صاحب الحال . [٨٢/ ب]

---

(١) قال شعلة : « وأشار إلى معنى المعرَّفة باللَّام – أي الأيكـة – بقولـه : غـيطلا، أنَّها البقعـة ذات الأشجار الملتفة » شرح شعلة، ص٤٦٣ .

وقال السخاوي : « والْغَيْطَل : جمع غَيْطَلَة ، وهو الشَّجر الملتف ، وهو منـصوب عـلى الحـال ، أي ، أسكن لام الأيكة مع الهمزة . « واخفضه » مفسِّرًا أو متأوِّلًا ذلك بالغيطل ، أي : إنـك في القراءة الأخرى إنَّما تتأوَّله بالبقعة، فقد صار للأيكة حالان : حال هو فيها بقعـة ، وحـال هـو فيها غيطلة ، فافعل ذلك به غيطلا » فتح الوصيد ٤/ ١١٥٠ .

(٢) انظـر : التهـذيب (غطـل) ٨/ ٥٧ ، ٥٨ ، والمقـاييس (غطـل) ٤/ ٤٢٩ ، والمحكـم (غطل) ٥/ ٢٦٨ ، واللسان (غطل) ١١/ ٤٩٧ .

(٣) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٥٠ .

(٤) الغالب في الحال أن يكون مشتقًا ، أي متضمنًا معنى الفعل .

وقد يجيء جامدًا مؤوّلًا بالمشتق ، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ .

وفي مواضع ورود الحال جامدة ، قال أبو حيان : « ولما كانت الحـال خـبرًا في المعنـى ، والخـبر يكون مشتقًا وغير مشتق ، ومنتقلًا وغير منتقل ، جـاءت الحـال كـذلك » التـذييل والتكميـل ٩/ ١٠ .

انظر في مواضع ورود الحال جامدة : الكتاب ١/ ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، والإيـضاح للفـارسي، ص ١٧١ – ١٧٣ ، والمـسائل المنثـورة ص٣٠ ، وشرح التـسهيل ٢/ ٣٢٢– ٣٢٥ ، وشرح الـشذور لابـن هـشام ص ٢٣٥ – ٢٣٦ ، والمغنـي ٢/ ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، وتمهيـد القواعـد ٥/ ٢٢٤٥– ٢٢٥٥ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٢٧ – ٤٣٢ .

٩٢٩- وَفي نَزَّلَ التَّخْفِيفُ وَالرُّوحُ وَالْأَمِيـ ـنُ رَفْعُهُمَا عُلْـوٌ سَـمَا وَتَـبَجَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالعين المهملة من « عُلْـوٌ » وبكلمة « سَـمَا » - وهم حَفْص والحرميَّان وأبو عمرو - أنَّهم قرءوا: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ (١) بتخفيف الزَّاي من ﴿نَزَلَ﴾ ، وبرفع ﴿ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾، فتعيَّن لغيرهم تثقيل الزَّاي ونصب الرُّوح الأمين(٢) .

* * *

والوجه(٣) في القراءة الأولى أنَّه أسند الفعل إلى الروح، وهو جبريل ، لأنَّه هو الذي ينزل بالوحي ، والأمين نعته .

وفي قراءة الباقين إسناد الفعل لله تعالى، ونصب الرُّوح على أنَّه مفعوله ، أي: نزَّل الله جبريل الروح الأمين .

ويؤيِّد التَّشديد ما تقدَّم من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٤) .

* * *

---

(١) الشعراء / ١٩٣ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧٣ ، والمبسوط، ص ٢٠١ ، والتذكرة ٢/ ٥٨١ ، والمنتهى، ص ٥٠٩ ، وتبصرة مكي، ص ٢٩١ ، والتيسير، ص ١٦٦ ، والنشر ٢/ ٢٥٧ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، والمختار ٢/ ٦٣٥ ، وشرح الهداية، ص ٦٣٨ ، والموضح ٢/ ٩٤٥- ٩٤٦ ، والكتاب الفريد ٥/ ٦٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠ ، والدر المصون ٨ / ٥٥١ .

(٤) الشعراء / ١٩٢ .

قوله : (وَفِي نَزَّلَ) خبر مقدَّم ، و (التَّخْفِيفُ) مبتدؤه ، و (الرُّوحُ) مبتدأ ، و (الْأَمِينُ) عطف عليه، و (رَفْعُهُمَا) مبتدأ ثانٍ ، و (عُلْوٌ) خبره ، وهو وخبره خبر الأوَّل ، أي : ذُو عُلْوٍ، ويقال : عُلْو بضمِّ العين وكسرها[1] . وهو ضِدُّ السُّفْل بضمِّ السِّين وكسرها أيضًا .

قوله : (سَمَا) جملة في موضع رفع صفة لـ«عُلْو»، أي : أَنَّ عُلْوه عَلَا أيضًا في الرِّواية ، يشير إلى شهرته وصحَّته .

و(تَبجَّل) أي توقَّر ، وصفه بالعُلُو والوقار .

٩٣٠- وَأَنِّثْ تَكُنْ لِلْيَحْصَبِي وَارْفَعَ آيَةً   وَفَا فَتَوَكَّلْ وَاوُ ظَمْآنِهِ حَلَا

أمر بتأنيث﴿ يكن﴾ وبرفع ﴿ آية ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾[2] لابن عامر، فتعيَّن لغيره تذكير ﴿ يَكُن ﴾ ونصب﴿ ءَايَةً ﴾[3] .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالظَّاء المعجمة والحاء المهملة من « ظَمْآنِهِ حَلَا » ـ وهم : الكوفيون وابن كثير وأبو عمرو ـ قرءوا : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[4] بالواو ، فتعيَّن لنافع وابن عامر فتوكَّل بالفاء[5] .

* * *

(١) انظر : المنتخب من غريب كلام العرب ، باب العُلْو ١/ ٨٩ ، واللسان « علا » ١٥ / ٨٣ – ٨٥ ، والقاموس (علا) ١٣١٤ .
(٢) الشعراء / ١٩٧ .
(٣) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧٣ ، والتذكرة ٢/ ٥٨١ ، ٥٨٢ ، والروضة ٢/ ٨٣٢ ، والتيسير، ص ١٦٦ ، والعنوان، ص ١٤٣ ، والمستنير ٢ / ٣٣٦، والبدور الزاهرة ، ص ١٤٩ .
(٤) الشعراء / ٢١٧ .
(٥) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

والوجه[١] في قراءة : ﴿ تَكُن لَهُمْ آيَةٌ ﴾ بالتَّأنيث والرَّفع أنْ تكون (تَكُن) تامّة ، فيتعلَّق بها (لهم) ، و (آية) فاعل بها ، و ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ مصدر بدل من (آية) والتَّقدير : أولم توجد لهم آيةٌ عِلْمُ عُلَماء بني إسرائيل .

ويجوز على هذا أن يكون (أَنْ يَعْلَمَهُ) خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي عِلْمُ عُلَماء بني إسرائيل، وأن يكون منصوبًا بإضمار « أعني »، أي : أعني عِلْمَ علماء بني إسرائيل .

ويجوز أن تكون ناقصة، ووجهها المختار أن يكون في (تَكُن) اسمها مستترًا فيها، وهو ضمير القصَّة[٢]، ولذلك أَنَّث الفعل[٣]، و(آيةٌ) خبر مقدَّم، و ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ مبتدأ مؤخَّر ، والجملة في موضع نصب خبرًا لـ(تَكُن) [٤] .

---

(١) انظر : في توجيه قراءتي « تكن » : معاني القرآن للزجاج ٤/ ٧٨ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٦٨، ٢٦٩ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ١٣٨، ١٣٩ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢١ ، والكشف ٢/ ١٥٢ ، والموضح ٢/ ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، والكتاب الفريدة ٥/ ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) ذكره أبو علي الفارسي ومكّي والزّمخشري والهمذاني.

انظر : الحجة ٥ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، والكشف ٢/ ١٥٢، والكشاف ٤/ ٤١٥، والفريد ٥/ ٧٠.

(٣) حملًا على تأنيث القصّة.

انظر : الكشف ٢/ ١٥٢ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٩٤ .

(٤) والتقدير : أولم تكن القصَّة عِلْمُ علماء بني إسرائيل آيةٌ لهم .

انظر : المصادر السابقة .

ويجوز أن يكون (لهم) خبرًا مقدمًا ، و (آية) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر لـ(تكُن) أيضًا، و (أَنْ يَعْلَمُه عُلَمَاءُ) إمَّا خبر مبتدأ مضمر[(١)]، وإمّا منصوب بإضمار « أعني » ، وإمّا بدل من (آيةٌ) ويجوز أن يكون (آيةٌ) [(٢)] اسمها و (لهم) خبرها ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ) بدل ، أو خبر مبتدأ ، أو منصوب بإضمار / أعني .

[٨٣/أ]

ويجوز أن يكون (آيةٌ) اسمها، ولذلك أنَّث الفعل ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ) خبرها[(٣)]، واسْتُضْعِف هذا من حيث جَعَل النَّكرة اسمًا والمعرفة خبرًا .

وأجيب[(٤)] : بأنَّ النَّكرة قد تخصَّصت بالوصف بـ (لهم) وذلك ضعيف جدًا[(٥)] . وإذا كانوا قالوا إذا اجتمع معرفة مع « أنْ » وما اتَّصل بها جعل

---

(١) تقديره : هي أَنْ يَعْلَمَهُ علماء. انظر: المصادر السابقة.

(٢) جاء في الأصل « لهم آية » وهو سهو.

(٣) هذا قول الزجاج وأبي زرعة ، وقال به غيرهما .

انظر : معاني الزجاج ٤/ ٧٨ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢١ ، والكشف ٢/ ١٥٢ ، والكشاف ٤/ ٤١٥ ، والتبيان، ص ٦٢٨ .

(٤) انظر: الفريد ٥/ ٦٩، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٨.

(٥) إذا جاء اسم كان وخبرها مختلفين من حيث التنكير والتعريف ، جعلت المعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر ، هذا مذهب الجمهور، فإذا قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف جاز الإخبار عنها لأنها خصصت فقربت من المعرفة .

قال سيبويه : « واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تَشْغَل به كان المعرفة ، لأنّه حدُّ الكلام ،لأنّهما شيء واحد .. ، قال : ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنّه فعل -أي كان- بمنزلة ضرب ... »
=

الاسم « أنْ » وما اتصل بها ؛ لأنَّه أعرف[(١)]، ولذلك أُجْمع على نصب ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ من قوله : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[(٢)]، وعلى نصب ﴿حُجَّتَهُمْ﴾ من قوله : ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[(٣)]، فلأن يقولوا ذلك مع وجودها مع (تكن) بطريق الأَوْلى والأَحْرى .

=

الكتاب ١/ ٤٧ – ٤٨ .

وانظر في هذه المسألة : المقتضب ٤/ ٨٨ – ٩٤ ، وشرح السيرافي ٢/ ٣٧٠ – ٣٨٠ ، والإيضاح للفارسي ١١٦ ، ١١٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، وابن يعيش ٧/ ٩١- ٩٥ ، وضرائر الشعر ٢٩٥ ،٢٩٧ ، والمغني ٢/ ٥٩١ ، والهمع ٢/ ٩٦ ، وحاشية يس ٢/ ١١، ١٢ .

(١) لأن « أن » وصلتها أشبه بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر ، والمضمر أعرف المعارف، قال ابن هشام : « واعلم أنهم حكموا لأنْ وأنّ المقدرتين بمصدر معّرف بحكم الضمير : لأنه لا يوصف ، كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعة : ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ ، الجاثية/ ٢٥، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ النمل/ ٥٦، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف » المغني ٢/ ٥٩٠ .

وانظر : الكتاب ١/ ٥٠ ، وشرح السيرافي ٢/ ٣٨٣ ، والمحتسب ٢/ ١١٥ ، والبحر المحيط ٤/ ٩٥ ، والدر المصون ٤/ ٥٧٢ .

(٢) النمل / ٥٦ ، ومثلها العنكبوت / ٢٤ ، ٢٩ .

(٣) الجاثية / ٢٥ .

قراءة الجمهور في الآيتين السابقتين بالنصب .

وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق بالرفع (جوابُ) و (حجتُهم) ، على أنَّ الأوّل اسم كان والمصدر المؤول خبره، وهو ضعيف كما ذكر المؤلف .

انظر : إعراب النحاس ٣/ ٢١٧ ، ٢٥٣ ، والمحتسب ٢/ ١٤١ ، والكشاف ٤/ ٤٦٣ ، والبحر ٧/ ٨٦ ، والدر المصون ٨/ ٦٢٨ ، والإتحاف ٢/ ٣٣١ ، ٤٦٧ .

قال الزَّمخشري(١) : « جعلت (آية) اسمًا ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) خبرًا ، قال : وليست كالأُولى لوقوع النَّكرة اسمًا والمعرفة خبرًا ، وقد خُرِّج له وجه آخر ؛ ليتخلّص من ذلك، فقيل : في (تَكُن) ضمير قصة ، و ﴿ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ جملة واقعة موقع الخبر ، قال : ويجوز على هذا أن يكون (لَهُم آيَة) هي جملة الشَّأن ، و(أَنْ يَعْلَمَهُ) بدلًا عن (آية)» انتهى .

والوجه في قراءة الباقين(٢) ظاهر ، وهو أن يكون (آيَةً) خبرًا مقدَّمًا ، و (أَنْ يَعْلَمهُ عُلَماءُ) اسمًا مؤخَّرًا ، وهي قراءة واضحة لمجيء الاسم معرفة والخبر نكرة ، ولعدم الاحتياج إلى إضمار .

قال الزَّمخشري(٣) : « ويجوز مع نصب الآية تأنيث (تَكُن)، (٤) كقوله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ (٥) »، يعني : أنَّه إذا أخبر عن مذكر بمؤنَّث في هذا الباب(٦) جاز تأنيث الفعل ، كقوله :

---

(١) الكشاف ٤/ ٤١٥ .

(٢) وهي قراءة : (يَكُن) بالياء ، و(آيةً) بالنصب، وقد سبق تخريجها ، وانظر : في توجيهها مصادر توجيه قراءة ابن عامر المتقدِّمة .

(٣) الكشاف ٤/ ٤١٥ .

(٤) القراءاة بتأنيث « تكن » ونصب « آية » هي قراءة ابن عباس .

انظر : البحر المحيط ٧ / ٤١ ، والدر المصون ٨ / ٥٥٢ .

(٥) الأنعام / ٢٣ .

(٦) أي : باب « كان » مع توسط الخبر بين الفعل والاسم.

.... وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ[(١)]

لَمَّا أخبر عن الغدر بالسريرة أَنَّث فعله ، وكذلك قول لبيد[(٢)] :

فَمَضى وَقَدَّمَها وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُها[(١)]

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا ما فَعَلْتُم بِشَمْعَلٍ ....

وهو لأعشى تغلب ، كما جاء في أمالي ابن الشجري ١/ ١٩٦ .

والبيت بلا نسبة في : شرح التسهيل ٢/ ١١١ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٨٧ ، والدر المصون ٤/ ٥٧٣ ، والمساعد ١/ ٣٨٨ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٨٧ ، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٧٣ .

والشاهد فيه : تأنيث الفعل « كانت » مع أَنَّه مسند إلى مذكر وهو « الغدر » ، وذلك لتأنيث الخبر ، فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه ؛ لأن كلا منهما عبارة عن الآخر .

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري الصحابي الجليل رضي الله عنه ، كنيته أبو عقيل ، وهو معدود في فحول الشعراء المجوِّدين، قدم على النبي ﷺ مع قومه بني جعفر بن كلاب، فأسلم وحسن إسلامه.

مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة . كان يقال لأبيه ربيع المقترين لسخائه وجوده .

انظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٦/ ٢٣ ، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٥ ، الشعر والشعراء ١/ ٢٦٦ ، والأغاني ١٥ ٢٤١ ، والاستيعاب ٣/ ١٣٣٥ ، وأسد الغابة ٤/ ٥٣٨ ، والإصابة ٥/ ٦٧٩ .

والتَّأنيث هنا[٢] له مُسوِّغان ، أحدهما :

إضافة الاسم إلى مؤنَّث فاكتسب من تأنيثه[٣] ، كقوله :

فرش سورة الشعراء شرح البيت [٩٣٠]

وَتَــشْرَقُ بِــالأَمْرِ الَّــذي قَــدْ أَذَعْتَــهُ　　　كَمَا شَرِقَتْ صَــدْرُ القَنَــاةِ مــن الــدَّمِ[٤]

وكقوله :

=

(١) البيت من الكامل . وهو في معلقته المشهورة .

انظر : الديوان، ص٣٠٦ ، وجمهرة أشعار العرب، ص ١٧٦ وشرح القصائد السبع الطوال، ص ٥٥٠ ، والمذكر والمؤنث للأنباري، ص ٥٠٩ ، والخصائص ١/ ٧٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣ ، وأساس البلاغة ١/ ٤٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٧ ، والإنصاف ٢/ ٧٧٢ ، والتاج « عرد » ٨/ ٣٧٢ .

والشاهد فيه : تأنيث « كانت » مع أنَّ اسمها « الإقدام » وهو مذكر وذلك لتأنيث الخبر، وهو « عادة » ، لأنَّ الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه، وقيل : أنَّث الفعل لإضافة الاسم إلى مؤنث، فاكتسب المضاف من المضاف إليه التَّأنيث .

كقول العرب : « ذهبت بعض أصابعه » ، وقوله تعالى : ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾.

(٢) أي : في بيت لبيد السابق الذكر .

(٣) انظر في هذه المسألة : الكتاب ١/ ٥١ – ٥٤ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني، ص٢٢٤ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ – ٢٠١ ، وشرح السيرافي ٢/ ٣٩٢ – ٤٠١ ، وشرح التسهيل ٢/ ١١٠ – ١١٤ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٨٩ ، ١٩٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله : الأعشى يهجو عُمَير بن عبد الله .

انظر : الديوان، ص ١٧٣ ، والكتاب ١/ ٥٢ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والكامل ٢/ ٦٦٨ ، وشرح السيرافي ٢/ ٣٩٦ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، وشرح الحماسة للمعري ٢/ ١٢٤٩ ، والتذييل ٦/ ١٩٠ . والرواية في المصادر السابقة « بالقول » مكان « بالأمر » .

والشاهد فيه : « شَرِقَتْ » حيث أَنَّث الفعل مع أنَّ فاعله مذكر، وهو « صَدْر » لأنَّه أضيف إلى مؤنَّث، فاكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث .

.... تَـــــــــسَفَّهَتْ   أَعَالِيَهَـا مَــرُّ الرِّيَـاحِ النَّوَاسِـمِ[(١)]

والثاني : الإخبار عنه بمؤنَّث وهي « عادة » .

والوجه[(٢)] في قراءة (فَتَوَكَّلْ) بالفاء أنَّ الفاء محمولة على أنَّه كالجزاء لما قبله.

---

(١) البيت من الطويل ، وتمامه :

مَشَـيْنَ كَمَا اهْـتَزَّتْ رِمَـــاحٌ ....

وهو لذي الرُّمَّة ، من قصيدة يمدح بها الملازم بن حريث الحنفي .

انظر : ديوانه، ص ٦١٦، والكتاب ١/ ٥٢ ، ٩٥ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٦٩، وشرح السيرافي ٢/ ٣٩٨ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والدرر في شرح الإيجاز ص٣٤٤، وشرح الجمل ٢/ ٤٠٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ١١١ ، وقواعدالمطارحة، ص٤٥٦، والمساعد ١/ ٣٨٨ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٩٣ .

تَسَفَّهت : استخفت وحركت، والنواسم : جمع ناسمة وهي الضعيفة الهبوب .

وهو يصف نساء فيقول : إذا مشين اهتززن في مشْيهن، وتثنَّين فكأنَّهن رِمَاحٌ نُصِبت فمرَّت عليها الرِّياح فاهتزت وتثنَّت .

والشاهد فيه : تأنيث الفعل « تسَّفهت » مع أن فاعله مذكر، وهو « مرُّ الرياح » لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

(٢) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه، ص ٢٦٩ ، والمختار ٢/ ٦٣٧ ، والكشف ٢/ ١٥٣ والكشاف ٤/ ٤٢٢ ، والموضح ٢/ ٩٤٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٧ ، والدر المصون ٨/ ٥٦٤ .

وقال الزَّمخشري[(١)]: «له محملان في العطف أنْ تَعْطفه على ﴿ فَقُلْ ﴾[(٢)] أو ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾[(٣)].

قال أبو شامة بعد حكايته قول الزَّمخشري[(٤)]: « لا حاجة إلى جعلها عاطفة ، بل لها حكم قوله : ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾ ، ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ ﴾ فهي في الجميع تفيد استئناف أمر غير ما تقدَّم » انتهى .

قوله : لا حاجة ... الخ، يُفْهِم أنَّ الفاء في قوله: ﴿ فَلَا تَدْعُ ﴾ ، ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ ﴾ غير عاطفة ، وليس كذلك اتِّفاقًا ، بل هي للعطف فيهما[(٥)]، وإنَّما وقع خلاف في الفاء الواقعة جوابًا للشّرط هل هي عاطفة أم لا[(٦)]؟،

---

(١) الكشاف ٤/ ٤٢٢.

(٢) الشعراء / ٢١٦.

(٣) الشعراء / ٢١٣.

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٤٨.

(٥) لا خلاف كما ذكر المؤلف في أنَّ فاء الاستئناف ترجع عند التَّحقيق للفاء العاطفة للجمل بقصد الربط بينها .

قال المرادي : « وهذه الفاء - أي فاء الاستئناف - ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل لقصد الربط بينها » الجنى الداني، ص ٧٦ .

انظر : الأزهية، ص ٢٤١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦ ، ورصف المباني، ص ٣٧٦ ، والمغني ١/ ٢١٣ – ٢٢٣ ، وشرح المزج، ص ٨٠٧ ، والهمع ٥/ ٢٣٥ .

(٦) قال الدسوقي في قول ابن هشام « أن تكون رابطة » : « هذا ظاهر أو صريح في أنَّ الفاء الرابطة في الجواب ليست عاطفة، ونقل المرادي في شرح الألفية أنَّها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج

=

وما عداها وإن كان فيها معنى السَّببيَّة أو غير ذلك فلا نعلم خلافا في كونها عاطفة .

والوجه في (وَتَوَكَّلْ) بالواو عطف جملة على جملة ، قاله السَّخاوي[١] ، وتابعه عليه أبو شامة وأبو عبد الله غير متعقبين[٢] عليه كلامه ، وفيه تعقُّب .

وذلك أنَّه في قراءة الفاء أيضًا فيه عطف جملة على جملة . وقد يجاب عنه بأنَّه قال أوَّلًا الفاء على أنَّه كالجزاء لما قبله ، وتقدَّم أنَّ / في فاء الجزاء خلافًا. [٨٣/ ب]

فيجوز أن يكون ممن يرى أنها غير عاطفة ، لكن لا أظن أنَّ ذلك المخالف[٣] يقول بمقالته في مثل هذه الفاء[٤] ؛ لأنَّها ليست للجزاء في الحقيقة، وقد رسمت بالفاء في المدني والشامي، وبالواو في غيرهما، فقد وافق كلٌّ مصحفه[٥]. قال الفارسي[٦] : «الوجهان حسنان».

=

عن العطف ... » حاشية الدسوقي ١/ ٤٤٧ .

وانظر : رصف المباني ٣٧٦ – ٣٨٧ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٠٠ ، والجنى الداني، ص ٦١- ٧٨ ، والمغني ١١/ ٢١٣ – ٢٢٣ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٨٠ ، وشرح المزج، ص ٨٠٧ – ٨١٤ ، والهمع ٥/ ٢٣٢ – ٢٣٥ .

(١) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٥١ .

(٢) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٢٣٨ ، وإبراز المعاني ٤/ ٤٨ .

(٣) وهم الذين يرون أنَّ الفاء الواقعة جوابًا للشرط ليست عاطفة .

(٤) في قوله تعالى : « فتوكل » .

(٥) انظر المقنع، ص ٥٩٥ ، ومختصر التبيين ٤/ ٩٤٠ ، والوسيلة، ص ٣٨٥ .

(٦) الحجة ٥ / ٣٧٠ .

قوله : (تَكُنْ) مفعول أَنِّث ، أي: أَنِّثْ هـذا اللَّفـظ، و (ولِلْيَحْـصَبِي) متعلِّق به .

قوله : (وَفَا) مبتدأ ، و (وَاوُ) مبتدأ ثانٍ ، و (حَلَا) جملة فعليَّة خبر الثَّاني ، والثاني وخبره خبر الأوَّل ، والهاء في (ظَمْآنِهِ) عائدة على الفاء ؛ لأنَّ الفاء جعلت الواو مكانها ، فكأنَّه قال : الواو أيضًا حلَّت هنا .

وجعل للفاء رجل ظمآن ، أي شَيِّقًا إلى روايتها ؛ لظهور معناها كما يشتاق الظمآن إلى الماء البارد ، وجعل الواو مضافة للظمآن، ووصفها بالحلاوة ترشيحًا(١) لاستعارة الظمأ؛ للحرص على تتبّع الرِّوايات .

---

(١) الترشيح في البلاغة هو : أن تذكر شيئًا ملائمًا للمشبه به، وهو يقع في الاستعارة ، وتسمّى الاستعارة المرشَّحة ؛ لأنّها اشتملت على ما يلائم المشبه به ، فالظمأ يلائم الإنسان فقد حذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه .

فإذا حذف المشبه وجيء بالمشبه به فهي الاستعارة المجرَّدة لأنَّها اشتملت على ما يلائم المشبه، قال القزويني : « والتَّرشيح أبلغ من التَّجريد ، لاشتماله على تحقيق المبالغة ، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه حتى أنَّه يوضع الكلام في علو المنزلة وضعه في علو المكان .. » الإيضاح٥/ ١٠٣ .

وانظر: التعريفات، ص ٨٣، وجامع العبارات في تحقيق الاستعارات، ص٧٠٠، وبغية الإيضاح ٣/ ١٤١، وعلوم البلاغة للمراغي، ص ٢٧٧، وعلم البيان، ص ١٨٦ .

ثُمَّ ذكر ما فيها من ياءات الإضافة فقال :

٩٣١- وَيَا خَمْسِ أَجْرِى مَعْ عِبَادِي وَلِي مَعِـي ... مَعًا مَعْ أَبِي إِنِّي مَعًا رَبِّيَ انْجَلى

أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاث عشرة ياء[١]: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ﴾[٢] في خمسة مواضع، قصَّة نوح، وهود، وصالح، ولوط، وشُعيب، فتح الخمس نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص .

السادسة ﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾[٣] فتحها نافع وحده، السابعة: ﴿عَدُوٌّ لِّيَ إِلَّا رَبَّ﴾[٤] فتحها نافع وأبو عمرو، الثامنة: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[٥] فتحها حفص وحده، التاسعة: ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٦] فتحها ورش وحَفْص ولذلك قال : معًا ، أي : معي مرَّتين ، العاشرة: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾[٧] فتحها نافع وأبو عمرو، الحادية عشر: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾[٨]،

(١) انظر في هذه الياءات الثلاث عشرة المختلف فيها : السبعة، ص ٤٧٤ ، والمبسوط، ص ٢٠٢ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٣ ، والتيسير، ص ١٦٧ ، والنشر ٢/ ٢٥٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٢٢ .

(٢) الشعراء / ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨٠ .

(٣) الشعراء / ٥٢ .

(٤) الشعراء / ٧٧ .

(٥) الشعراء / ٦٢ .

(٦) الشعراء / ١١٨ .

(٧) الشعراء / ٨٦ .

(٨) الشعراء ١٢ .

الثانية عشر: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [(١)] ولذلك قال: مَعًا، أي: لفظ إنِّي مرَّتين، الثالثة عشر: ﴿رَبِّىٓ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [(٢)] فتح هذه الثَّلاث الأخيرة نافع وابن كثير وأبو عمرو.

وفي كتاب أبي شامة[(٣)] ﴿مَعِىَ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [(٤)] فتحها حفص وحده، وهو وَهْمٌ؛ إذْ ليس في هذه السُّورة هذا اللَّفظ، وإنَّما اشتبه عليه، وإنَّما (معي) هذه ما قدَّمته من قوله ﴿معي ربي﴾[(٥)].

* * *

قوله: (وَيَا خَمْسِ) يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره مقدَّر، أي: وفيها يا خَمْس، وإضافة « يا » لخمس، وخَمْس [(٦)] إلى (أجري) للبيان والتَّمييز، وأن يكون مبتدأ، وخبره قوله: (مَعْ عِبَادِي)، أي: كائنة في الحكم.

وعلى الأوَّل[(٧)] يكون (مَعْ عِبَادِي) حالًا من الضَّمير المستكِنّ في الخبر المقدَّر؛ لِتَحمُّله ضميرًا.

---

(١) الشعراء ١٣٥.

(٢) الشعراء / ١٨٨.

(٣) لم أجد هذا النص في نسختي إبراز المعاني المطبوعتين، وهو خطأ ظاهر كما ذكر المؤلف.
ولعل محققي الكتاب صححا هذا الخطأ، انظر: إبراز المعاني تحقيق: إبراهيم عطوة، ص ٦٢٤، وتحقيق: محمود عبد الخالق ٤ / ٤٨، ٤٩.

(٤) الأعراف / ١٠٥.

(٥) الشعراء / ٦٢.

(٦) في الأصل « خمسًا » بالنصب وهو تحريف.

(٧) وهو إعراب (ياخَمْس) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيها.

قوله : (وَلِي مَعِي) مبتدأ ـ أيضًا ـ خبره مقدَّر ، أي : وفيها ياءا كَلِمَتَيْ لي وَمَعِي ، فيكون قد حذف العاطف للعلم به ، و (مَعًا) حال من «مَعِي» لمجيئها مرَّتين .

ويجوز أن يكون « وَلِي » عطفًا على « عِبَادِي » بالإعرابيين المتقدِّمين[١] ، أي : ويا خمس أجري كائنة مع يا عِبَادِي وَلِي، ويكون قوله: «مَعِي» مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : وفيها كَلِمتا مَعِي ، أي : يَاؤُهما، و(مَعًا) حال كما تقدَّم، و (مَعْ أَبِي) حال من «مَعِي»[٢] فيكون له حالان[٣]، ويجوز أن يكون حالًا من ضمير الحال الثانية فتكون حالًا / متداخلة[٤]. [٨٤/أ]

قوله : (إِنِّي) مبتدأ، خبره مقدَّر، أي فيها ياءا إِنِّي، و (مَعًا) حال، و (رَبِّي) مبتدأ أيضًا، خبره مقدَّر ، أي : وفيها ربِّي، فحذف العاطف، و(انْجَلَى) جملة مستأنفة ، أي : انْجَلَى ذلك وانْكَشَف أمره.

ويجوز أن يكون (رَبِّي) قد أخبر عنه بالجملة من « انْجَلَى » على حذف مضاف[٥]، أي : وياء ربِّي انجلى وظهر ، وذُكِّر باعتبار الحرف أو اللَّفظ .

---

(١) وهما : كونه حالًا أو خبرًا .

(٢) في قوله : (وَلِي مَعِي) السابق.

(٣) هما: (معًا) و(مَعْ أبي).

(٤) سبق تعريف الحال المتداخلة .

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٣٩..

سورة النمل

٩٣٢- شِهَابٍ بِنُـونٍ ثِـقْ وَقُـلْ يَـأْتِيَنَّنِـي دَنَا مَكُثَ افْتَحْ ضَمَّةَ الْكَافِ نَـوْفَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلَّثة من « ثِقْ » ـ وهم الكوفيون - أنَّهم قرءوا : ﴿ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾(١)، بتنوين (شِهَابٍ)(٢) وقد عبرَّ عنه بالنُّون ؛ لأنَّ التَّنوين(٣) في الحقيقة نون ساكنة ، وقد مضى الكلام على ذلك عند قوله : باب أحكام النُّون الساكنة والتنوين (٤) .

ثُمَّ أمر أن يقال لمن رمز له بالدَّال المهملة من « دَنَا » ـ وهو ابن كثير ـ ﴿ أَوْ لَيَأْتِيَنَّنِي ﴾(٥) بزيادة نون على قراءة الجماعة، واستغنى عن بيان قراءة

(١) النمل / ٧

(٢) قرأ الباقون - وهم ابن كثير ونافع أبو عمروا بن عامر ـ « بشهاب قبس » مضافًا .

انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٧٨ ، والمبسوط، ص ٢٠٣ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٥ ، والمنتهى، ص ٥١١ ، والتيسير، ص ١٦٧ ، وإرشاد المبتدي، ص ٤٧٤ ، والبدور الزاهرة ٢/ ١٥٢ .

(٣) التنوين : هو مصدر نوّنت ، وحقيقته نون ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب لغير التوكيد ، تثبت لفظًا وتسقط خطًا .

انظر : اللباب ١/ ٧٤ ، ورصف المباني، ص ٣٤٣ ، والجنى الداني، ص ١٤٤ ، والمغني ١/ ٤٤٤ .

(٤) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢/ ١٢٤١ وما بعدها .

(٥) النمل / ٢١ .

الباقين[١] ؛ لشهرتها ، وإلّا فمن مجرد لفظه بقراءة ابـن كثـير لا تعـرف قـراءة الباقين لولا معرفتنا لها من خارج ، وقد صرَّح النّاظم بزيادة هذه النون فقال في قصيدته الرّائية :

وَيَأْ .... تِيَنَّنِي النُّونُ مَكِّيٌّ بها جَهَرا[٢]

وقال أبو شامة[٣] : « وقل يأتِيَنَّنِي دنا ، أي : بزيادة نون أيضًا ، فاستغنى بقيد شِهَابٍ عن تقييده، [و][٤] في اللّفظ ما ينبئ عن ذلك ، فهـو فيهـا مـن باب الحذف والإثبات » انتهى .

قلت : فيصير التّقدير : و يأتينَّني بنون قبل نون شِـهَاب ، وفيـه بحـث، وهو أنَّ النُّون التي في (شِهَابٍ) غـير النُّـون في (يـأتينَّني)[٥] ، مـن حيـث

---

(١) وقرأ الباقون بغير نون زائدة .

انظـر في القـراءتين : الـسبعة، ص ٤٧٩ ، والتـذكرة ٢/ ٥٨٥ ، وتبـصره مكـي، ص ٢٩٢ ، والتيسير، ص ١٦٧ ، والمستنير ٢ / ٣٣٩ ، والتجريد، ص ٢٦٩ ، والنشر ٢/ ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٢) بعض بيت من القصيدة الرائية المسماة بـ : عقيلة أتراب القصائد ، ورقمه (٩٩) ، وتمام البيت :

والشَّامُ قُلْ فتوكَّل والمَدِينِ ....

انظر : شرح عقيلة أتراب القصائد، ص٥١ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق لأنَّ الكلام منقطع عـما قبلـه ومـستأنف، وهـي زيـادة مستفادة من: إبراز المعاني ٤/ ٥٠ .

(٥) قال ابن القاصح في سراجه : « وتجوّز بالنون ليعطـف عليهـا نـون ليأتينـني فكأنّـه قـال : زد =

الجنسية . فإنَّ جنس التَّنوين في الاصطلاح غير جنس النُّون ، وهـذا قريـب من الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، وفيه خلاف معـروف، أو مـن استعمال المشترك في معنييه، وفيه الخلاف أيضًا .

ثمَّ أمر بفتح ضمَّة كاف ﴿ مَكُثَ ﴾ [(١)] لمـن رمـز لـه بـالنُّون مـن «نَوْفَلَا » ـ وهو عاصم [(٢)] ـ وقد فُهِم أنَّ قراءة من لم يذكره في التَّراجم الـثّلاث بعدم التّنوين [(٣)] في (شِهَابٍ)، وعدم زيادة النُّون في (وَلَيَأْتِيَنَّنِي) وبـضمِّ كـاف (مَكَثَ).

* * *

=

لابن كثير نونا كما زدتها في شهاب وإن كان ذلك تنوينًا وهذه غيره ، لكن حـصل الاشـتراك في كون كل واحدة منهما نونًا ساكنة خفيفة لكن هنا كـسرت لأجـل يـاء الإضـافة بعـدها » سراج القارئ ٣١١ ، ٣١٢ . وانظر : كنز المعاني، ص ٢٩٨ .

(١) النمل / ٢٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة، ص ٤٨٠ ، والمبسوط، ص ٢٠٣ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٥ ، والمنتهـى، ص ٥١١ ، والتيـسير، ص ١٦٧ ، والـوجيز، ص ٢٧٧ ، والعنـوان، ص ١٤٤ ، والنـشر ٢/ ٢٥٨ .

(٣) سبق تخريج قراءة الباقين في هذه الأحرف الثلاث .

انظر : المصادر السابقة .

والوجه[١] في تنوين (شِهَابٍ) أنَّه جعل (قبسًا) بدلًا منه[٢] ، أو نعتًا له على المبالغة [٣] .

والوجه في من لم ينون أنَّه أضافه للبيان [٤] ؛ لأنَّ الشِّهاب يكون قبسًا وغير قبس ؛ لأنَّ القبس[٥] الشُّعلة من النَّار، والشِّهاب [٦] كذلك، إلَّا أنَّ الشّهاب يطلق أيضًا على الكوكب، وعلى كلِّ أبيض ذي نور، فأضيف للبيان، نحو : هذا ثوبُ خَزٍّ ، وخاتمُ حديدٍ ، وبابُ سَاجٍ .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين: معاني الأخفش ٢/ ٤٢٨ ، وإعراب النحاس ٣/ ١٩٨ ، ١٩٩ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٦٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٧٢ ، والمختار ٢/ ٦٣٩ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٢ ،٥٢٣ ، والكشف ٢/ ١٥٤ ، والموضح ٢/ ٩٥٠ .

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش وتبعه الآخرون . انظر : المصادر السابقة .

(٣) والتقدير : بشهاب مقبوس ، أو بشهاب ذي قبس ، أو بشهاب مقتبس .

والقبس على هذا يجوز أن يكون على أصله مصدرًا ، ويجوز أن يكون صفة وإن كان مصدرًا في الأصل ، فيكون الشهاب قبسًا مبالغة لما فيه من معنى القبس .

انظر : الكشاف ٤/ ٤٣٢ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، والموضح ٢/ ٩٥٠ .

(٤) الإضافة البيانية التي بمعنى « من »، وضابطها: أن يكون الأوَّل بعض الثاني ، ويصحّ الإخبار عن الأوّل بالثّاني، نحو : ثوب خزٍّ ، خاتم فضّةٍ، ومنه: شهاب قبس، لما كان الشهاب نوعًا من القبس .

انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها ، وقطر الندى، ص ٢٧٦ ، ومجيب الندا، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، والهمع ٤/ ٢٦٤ – ٢٧٠ .

(٥) انظر : التهذيب « قبس » ٨ / ٤١٩ / واللسان « قبس » ٦/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والقاموس « قبس » ٥٦٤ .

(٦) انظر في معنى الشهاب : التهذيب « شهب » ٦ / ٨٦ ، ٨٨ ، واللسان « شهب» ١/ ٥٠٨ ، ٥١٠ ، والقاموس « شهب »، ص ١٠٣ .

وحكى الفارسي[١] عن أبي الحسن: « أنَّ الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول : دارُ آجُرٍّ ، وسوارُ ذهبٍ، قال : ولو قلت : دارٌ آجُرٌّ ، وسوارٌ ذهبٌ، لكان عربيًّا، إلَّا أنَّ الأكثر في كلام العرب الإضافة »

قلت : كلُّ جزءٍ أضيف إلى كُلٍّ بشرط صدق اسم الكلِّ على ذلك الجزء[٢] فالأكثر فيه الإضافة ، كالأمثلة المذكورة، وهذا هو الذي يقولون فيه إضافة / بمعنى (من) .

[٨٤/ ب]

وتحرّزت بقولي : بشرط صدق اسم الكلِّ على ذلك الجزء من نحو : يد زيدٍ، ووجه عمرو ، فإنَّه وإنْ صدق على اليد والوجه أنّهما جزءان أضيفا إلى كلٍّ ، إلَّا أنّه لا يصدق اسم الكلِّ وهو زيد على بعضه ، وهو اليد والوجه . والإضافة فيه بمعنى اللّام[٣] .

---

(١) انظر : الحجة ٥ / ٣٧٧ .

(٢) هذا ضابط الإضافة بمعنى : « من » ، والمراد بهذه الإضافة : تبيين جنس المضاف بإضافته إليه . فالمعنى : ثوبٌ من خَزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ .
انظر : الأصول ٢/ ٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٩٥ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، والمرتجل، ص٢٦٠ ، ٢٧٦ ، وشرح الجمل ٢/ ٦٨ ، ٧٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢١، ٢٢٥ وشرح الكافية للموصلي ١/ ٢٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٨ - ٢٧٢ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٥٥ ، والتصريح ٣/ ١٠٠-١٠٣ .

(٣) الفرق بين التي بمعنى اللام والتي بمعنى: « من » أن التي بمعنى اللام لا يصحّ الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر ، ولا يصحّ جعل الأخير فيها وصفًا للأوّل ولا يكون المضاف نوعًا من المضاف إليه، فالإضافة بمعنى اللام لا يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف ولا ظرفًا له .
انظر : المصادر السابقة .

وإنّما كان الأكثر الإضافة ؛ لأنَّ اللَّفظ معها أخفُّ، لعدم التنوين .

والْقَبَس في الأصل مصدر ، وهو ههنا بمعنى: مقبوس ، كقوله : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[1]، أي : مخلوقه .

والوجه[2] في قراءة (يأتينَّني) أنَّه أكَّد الفعل بالثقيلة ، وأتى معها بنون الوقاية، وهي في مصحفه مرسومة كذلك، فقد وافق مصحفه[3] .

وأمّا وجه قراءة الباقين فيجوز أن يكون الفعل مؤكَّدًا بالنُّون الثّقيلة ولم يأت معه بنون الوقاية كراهية لتوالي الأمثال ؛ لأنَّ المشدَّد بحرفين، فاجتمع ثلاث نونات، فاستغنى بنون التَّوكيد عن نون الوقاية .

ويجوز أن يكون الفعل قد أُكِّد بالنُّون الخفيفة، ثمَّ أتى بنون الوقاية فأدغمت نون التّوكيد فيها ، إلَّا أنَّ الوجه الأوَّل أَوْلى من حيث إنَّه يوافق الفعلين قبله ؛ لأنَّ كلًّا منهما قد أُكِّد بنون التَّوكيد الثَّقيلة، وهما قوله تعالى : ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾[4] .

---

(١) لقمان / ١١ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢/ ٢٣٥ والحجة لابن خالويه، ص ٢٧٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٨٠ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٤ ، والكشف ٢/ ١٥٥ ، وشرح الهداية، ص ٦٤٠ ، والموضح ٢/ ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، والبحر ٧/ ٥٦ .

(٣) انظر : هجاء مصاحف الأمصار، ص١٢٠ ، و البديع، ص١٧٩ ، والمقنع، ص ٥٨٥ ، ومختصر التبيين ٤/ ٩٤٤ ، ٩٤٥ .

(٤) الآية : ٢١ .

والوجه[١] في قراءتي (مَكَثَ) و (مَكُثَ) فتحًا وضمًّا أنَّهما لغتان[٢] شهيرتان، وربَّما رجَّح بعضهم الفتح بأنَّه لم يَرِد في الوصف منه إلَّا مَاكِث، قال تعالى ﴿ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [٣]، ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾[٤] .

ولو جاء من « مكُث » بالضَّمِّ لقيل : مَكِيْث، كَظُرفَ فهو ظَرِيفٌ، وشرُف فهو شَرِيف، أو على فَعْل كصَعُب فهو صَعْب، وسَهُل فهو سَهْل .

وَقد أُجِيبَ عن هذا بوجَهْينِ : أحدهما أنَّه مما اسْتُغْنِي فيه بإحدى اللُّغتين عن الأخرى ، يعني أَنَّ من قال: مَكُثَ بالضَّمِّ، اسْتَغْنَى باسم فاعل من قال: مَكَثَ بالفتح، وهذا يسمُّونه التَّداخل[٥]، كما قالوا في « رَكَن » و «رَكِن » بالفتح والكسر .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : إعراب النحاس ٣/ ٢٠٣ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٨١ ، والمختار ٢/ ٦٤٠ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٥ ، والكشف ٢/ ١٥٥ ، والموضح ٢/ ٩٥٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٩، ١٠ ، والتهذيب « مكث » ١٠/ ١٨٧ ، والمختار ٢/ ٦٤٠ ، والكشف ٢/ ١٥٥ ، واللسان « مكث » ٢/ ١٩١ ، ١٩٢ .

(٣) الكهف / ٣ .

(٤) الزخرف / ٧٧ .

وأصله أنَّ كلًا من أصحاب اللغتين لقي الآخر فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته ، فتركبت لغة ثالثة .

انظر : الخصائص ١/ ٣٧٤ وما بعدها ، والمزهر ١/ ٢٦ – ٢٦٥ .

(٥) التداخل في اللغتين أن يكون الفعل الماضي من باب ، والمضارع من باب آخر .

وأصله أنَّ كلًا من أصحاب اللّغتين لقي الآخر فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته ، فتركّبت لغة ثالثة .

انظر: الخصائص ١/ ٣٧٤ وما بعدها، والمزهر ١/ ٢٦ – ٢٦٥، وتداخل الأصول اللغوية ١/ ٤٧.

ثمّ من قال : رَكِنَ، بالكسر ، قال : يَرْكُنُ، بالضَّمِّ[(١)] .

والثاني أنَّه قد جاء فاعل من فعُل بالضَّمِّ، قالوا : حَمُض فهو حَامِض، وخَثُر فهو خَاثِر[(٢)] .

والوجه الأوّل أحسن ؛ لقلة هذا وكثرة التَّداخل، وقوله: افْتَح ضَمّةَ الكاف، ولم يَقُل افْتَح الكاف ؛ لأنَّه لو اقتصر على ذلك لأُخِذ ضِدّه الكسر، فنصَّ على الضِّدِّ .

* * *

(١) ورد هذا الفعل من باب « عَلِم » ومن باب « نَصَر » فقالوا : رَكِنَ يَرْكَنُ ، ورَكَنَ يَرْكُن، فهاتان لغتان فيه .

ثم جاءت لغة ثالثة ، وهي : رَكِن يَرْكُن بكسر الماضي وضمّ المضارع ، كما ذكر المؤلف، وجاءت لغة رابعة ، وهي : رَكَن يَرْكَن بالفتح في الماضي والمضارع مثل : فَتَح يفتَح .

واختلف في تخريج اللغتين الثالثة والرابعة ، فقيل : هما شاذتان ، ونظيرها : فَضَل يَفْضُل ، وحَضَر يَحْضُر ، ونَعَمَ يَنْعُم .

وقيل : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية .

انظر : إصلاح المنطق ٢١٧ ، ٢١٨ ، وتصحيح الفصيح وشرحه، ص ٣٣ ، والتهذيب « ركن » ١٠/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، والخصائص ١/ ٣٧٥ ، وشرح التصريف للثمانيني، ص ٤٣١ ، والمقاييس « ركن » ٢/ ٤٣٠ ، وشرح الملوكي لابن يعيش، ص٤١ ، والممتع ١/ ١٧٨ ، وشرح الرضي على الشافية ١/ ١٢٣ ، واللسان « ركن » ١٣ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، وشرح الشافية للخضر اليزدي ١/ ٢٤١ ، وشرح لامية الأفعال لبحرق، ص١٠٨ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

قوله : (شِهَابٍ) مبتدأ ، و (بنُونٍ) خبره ، أي : مستقرٌّ ومقروءٌ بتنوين ، وقد تقدَّم وجه تعبيره عنه بالنُّون[1] .

قوله : (ثِقْ) جملة أمرية مستأنفة ، سيقت للثَّناء على هذه القراءة ، أي : ثِقْ بذلك لصحَّته معنًى ورِوايةً، يشير للتَّخريج الذي ذكرته .

قوله (يَأْتِيَنَّنِي) مبتدأ، و(دَنَا) جملة فعلية خبره ، أي: قَرُب وسَهُل؛ لصحَّته وموافقته ما رسم به ، فإنَّه رُسم في مصاحف مكة بنونين كما نبهتك[2] عليه، والجملة في محلِّ نصب بالقول، قوله : (مَكُثَ) مبتدأ، و(افْتَحْ ضَمَّةَ الْكَافِ) خبره ، والعائد مقدَّر عند البصريين ، / أي : ضمَّة الكاف منه ، ومعوض منه « أَلْ » عند الكوفيين ، أي : كافه . [٨٥/أ]

قوله : (نَوْفَلَا) حال من فاعل افْتَح ، وقد تقدَّم أنَّ النَّوْفَل[3] : الرّجل الكثير العطاء، مشتق من النَّفْل، فالواو فيه تدلُّ على الزِّيادة ، كهي في « كوثر » من الكثرة ، أي : افتح حال كونك متَّصفًا بالجودة وبذل العلم لطالبيه، كما يَبْذُل الكريم ماله للمحتاجين .

---

(١) انظر : ص٤٠٥ .

(٢) انظر: ص٤١٠ .

(٣) انظر : الجمهرة « نفل » ٢/ ٧٠٦ ، والتهذيب « نفل » ١٥ / ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، والمقاييس « نفل » ٥/ ٤٥٥ ، واللسان « نفل » ١١/ ٦٧٢ .

وتقدَّم تفسير المؤلِّف له في موضعين، الأوّل في باب هاء الكناية عند شرح بيت الناظم رقم (١٦٤)، والثّاني في باب مذاهبهم في ياءات الإضافة عند بيت النّاظم رقم (٤١٦).

انظر: العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٦١٣، وعبدالله البراق، ص٢٧٤.

٩٣٣- مَعاً سَبأ افْتَحْ دُونَ نُونٍ حِمًى هُدًى وَسَكِّنْهُ وَانْوِ الْوَقْفَ زُهْـراً وَمَنْـدَلا

أمر بفتح (سَبَأ)، أي : بفتح هَمْزِه دون تنوين، وقد عبَّر عنه بالنُّون كما عبَّر عنه في قوله [(١)]: شِهَابٍ بِنُونٍ، وقد مرَّ بيانه هناك ، وهو قوله تعالى ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[(٢)] .

وفي سورة سبأ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ ﴾[(٣)]، لمن رمز له بالحاء المهملة والهاء من « حِمًى هُدًى » ـ وهما أبو عمرو والبزِّي - فتعيَّن للباقين كسر هَمْزِه مع نون ، أي : مع تنوين .

ثُمَّ أمر بتسكينه ، أي : بتسكين همزته ناويًا الوقف عليه لمن رمز له بالزَّاي من « زُهْرًا» ـ وهو قُنْبل - فتحصَّل فيه ثلاث قراءات [(٤)]:

الأولى : لأبي عمرو والبزِّي . والثّانية : لقُنْبل . والثَّالثة للباقين.

* * *

---

(١) في البيت الذي سبق هذا ، وهو رقم « ٩٣٢ » في ص٤٣٥ .

(٢) النمل / ٢٢ .

(٣) سبأ / ١٥ ، وهذه قراءة الجمهور حيث قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو: (مَسَاكِنِهم) بصيغة الجمع، وقرأ: حمزة، وحفص (مَسْكَنِهم) بالإفراد وفتح الكاف . والكسائي وخلف (مَسْكِنِهم) بالإفراد وكسر الكاف .

انظر : السبعة، ص ٥٢٨ ، والمبسوط، ص ٢٢٢، والتيسير، ص ١٨٠ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والبدور الزاهرة ٢/ ٢٠٩ .

(٤) انظر : السبعة، ص ٤٨٠ ، والمسبوط، ص ٢٠٣ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٥ ، والتيسير، ص ١٦٧ ، والمستنير ٢/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والتجريد، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وإرشاد المبتدي، ص ٤٧٤ .

والوجه[1] في فتح هَمْزه دون تنوين أنَّه منع من الصَّرف للعلميَّة والتَّأنيث، فإنَّه عَلَمٌ لقبيلة أو لبلد، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

مِنْ سَبأَ الحاضِرينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنُونَ مِنْ دونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا[2]

والوجه في كسره وتنوينه أنَّه مصروف ؛ لأنَّه ذهب به مذهب الحيّ أو الأب أو المكان .

---

(١) انظر في توجيه قراءات هذا الحرف : إعراب النحاس ٣/ ٢٠٣ – ٢٠٦ ، ومعاني القراءات له ٢/ ٢٣٦ – ٢٣٨ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٧٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٨٢ ، والكشف ٢/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، والنكت والعيون ٤/ ٢٠٣ ، والموضح ٢/ ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٦ ، والدر المصون ٨ / ٥٩٤ – ٥٩٧ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه، ص ١٣٤ ، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٦ ، والكامل ٣/ ١٢١٥ ، والأصول ٢/ ٩٦ ، والمختار ٢/ ٦٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٧ .

وينسب أيضًا لأميَّة بن أبي الصَّلت ، قال ابن سلام : « وسمعت أبا الورد الكلابي سأل عنها - أي القصيدة التي تضم هذا البيت - أبا عبيدة فقال : لأمية ، ثم أتينا خلفًا الأحمر فسألناه ، فقال : للنابغة ، وقد يقال لأمية » انظر الطبقات ١/ ١٢٧ .

وهو في ديوانه مفردًا ٤٩٠، ونسبه البكري إلى الأعشى ، انظر : معجم ما استعجم ١١٧٠ .

والبيت بلا نسبة في : الكتاب ٣/ ٢٥٣ ، والحيوان ٥/ ٥٤٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص٨٠ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٨٧ ، والكشاف ٤/ ٤٤٦ .

والشاهد فيه : ترك صرف « سبأ » على معنى القبيلة .

وقد نصَّ سيبويه عليه وعلى «ثَمُود» بالاعتبارين المذكورين[١]، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

الــوَارِدُونَ وَتَــيْمٌ فِي ذُرَا سَــبَأٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْـدُ الجَـوَامِيسِ[٢]

واستحسن بعضهم[٣] هنا[٤] لفظ الصَّرف ، لتناسب الكلمة التي بعده وهي (بنبأٍ) ، قال[٥] : « وهو أولى من صرف (سَلاسِلًا) و (قواريرًا) للتَّناسب » .

---

(١) إما علم للقبيلة أو للبلد والحي ، قال سيبويه : « فأما ثمود وسبأ ، فهما مرَّة للقبيلتين ، ومرة للحيَّيْن ، وكثرتهما سواء .. » الكتاب ٣/ ٢٥٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله جرير .

انظر : ديوانه، ص ٣٥٤ ، ومعاني الفراء ٢/ ٢٩٠ ، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٠ ، والكشاف ٤/ ٤٤٧ ، والمحرر والوجيز ٤/ ٢٥٥ ، واللسان « ضغبس »٦/ ١٢٠ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٥٤ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ١٣٥ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٦ ، والدر المصون ٨/ ٥٩٤ ، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٢٢ .

ورواية الديوان : « تَدْعُوكَ تَيْمٌ في قُرى سَبَأ » . وكذلك جاء بهذه الرواية في اللسان .

والمراد بجلد الجواميس : الحبال المفتولة منه ، لتغل بها الأسرى في أعناقهم .

والشاهد فيه : صرف « سبأ » على معنى الحي والأب .

(٣) هو أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥١ .

(٤) أي في سورة النمل الآية / ٢٢ .

(٥) إبراز المعاني ٤/ ٥١.

قلت : وهذا صحيح، وإذا كانوا صرفوا لمجرّد التّناسب مع قيام المانع في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[(١)] و ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[(٢)]، فلَأَنْ يصرفوا مع انتفائه [(٣)] بتأويل الحيّ والأب أو المكان بطريق الأَوْلى والأَحْرَى .

والوجه في قراءة قُنْبل أنَّه واصل بنِّية الوقف [(٤)]، كنظائر قد مرَّت .

وهذا قد وَهِم فيه ابنُ مجاهد مع أنَّه هو الذي قرأ به عليه ورواه عنه فقال [(٥)]: « قرأت على قُنْبل بسكون الهمزة وهو وَهْمٌ » .

قال أبو شامة [(٦)]: « وهذا باب لو فتح لذهب الإعراب من كلام العرب ، واستوى الوقف والوصل ، ولكن يقع مثل هذا نادرًا في ضرورة الشعر » .

قلت : كأنَّه نَسِيَ ما تقدَّم [(٧)] من قراءة أبي عمرو ﴿يَأْمُرُكُمْ ﴾ [(٨)] وبابه ، و﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ [(٩)] بالإسكان [(١٠)]، وستأتي في قراءة : حمزة ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ

(١) الإنسان/ ٤ .

(٢) الإنسان/ ١٥ .

(٣) في الأصل « إبقاءه » وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته لدلالة السياق عليه .

(٤) على إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٥) السبعة، ص ٤٨٠ .

(٦) إبراز المعاني ٤/ ٥١ .

(٧) انظر : العقد النضيد : عبد الله البراق، ص ٢١٣ ، ٢١٥ .

(٨) البقرة / ٦٧ ، وهذا موضع واحد من مواضعها المتكررة في البقرة وهي: ٩٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ وهناك موضعان في آل عمران ٨٠ ، وموضع في النساء ٥٨ .

(٩) البقرة / ٥٤ .

(١٠) انظر في قراءات الحرفين : السبعة، ص ١٥٥، ١٥٦ ، والمبسوط، ص ٦٨ ، والتذكرة ٢/ ٣١٣، ٣١٤ ، والتيسير، ص ٧٣ والوجيز، ص ١٢٨ .

وَلَا يَحِيقُ ﴾ [(١)] بسكــون همــزة (السَّيِّئْ) .

وأمَّا إجراء الوصل مجرى الوقف فقد وقع منه جملة مُستكثرة في القـرآن وقد تقدَّم [(٢)] منها : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ ﴾ [(٣)]، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ [(٤)]، سواء جعلت الهاء للسَّكت أو ضميرًا .

ومنها﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ [(٥)] بإثبات / ألف (أنا)، و﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [(٦)]، [٨٥/ ب] و ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ ﴾ [(٧)] إلى غير ذلك، فليكن هذا من ذلك [(٨)] .

---

(١) فاطر / ٤٣ . وردت هذه الآية في الأصل خالية من موضع الشاهد والقراءة فيها ، وهو سهو .
فجاءت في الأصل هكذا : ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا ﴾ .
واختلاف القراء إنما هو في قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ حيث قرأ حمزة وحده : (وَمَكْرَ السَّيِّءْ) بإسكان الهمزة ، وقرأ الباقون : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ بكسر الهمزة .
ولا خلاف بينهم في قوله تعالى :﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا ﴾ فكلهم قرءوا بضمِّ الهمزة .
انظر : السبعة، ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، والمبسوط، ص ٢٢٦ والتيسير، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) تقدم في سورة البقرة .
انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي، ص ٦٤٩ ـ ٣٦٥ .

(٣) البقرة / ٢٥٩

(٤) الأنعام / ٩٠ .

(٥) البقرة / ٢٥٩

(٦) الكهف / ٣٨ .

(٧) النساء / ١١٥ .
انظر في قراءات الأحرف السابقة : السبعة، ص ١٨٧ ـ ١٨٩ ، ٢٦٢ ، ٣٩١ ، والتيسير، ص ٨٢ ، ١٠٥ ١٤٣ ، والنشر ٢/ ١٧٧ ، ١٩٩ ، ٢٣٧ .

(٨) أي : لتكن قراءة قُنْبل لقوله تعالى: ﴿ سَبَأْ بِنَبَإٍ ﴾ بتسكين همزته من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، وإعطاء الوصل حكم الوقف كثير في النَّظم، قليل في النثر ؛ قال ابن مالك :
=

وقال مكي [١]: « الإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي » .

قلت : وهذا أقرب من قول أبي شامة .

* * *

قوله: (مَعًا) حال مقدَّمة على صاحبها ، وصاحبها [٢] سبأ، و (سَبَأَ) مفعول مقدَّم لـ (افْتَحْ)، وقد تقدَّم أنَّه على حذف مضاف ، أي : افْتَحْ هَمْزَه، أو آخره .

=

وَرُبَّما أُعْطِي لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشَا مُنْتَظِمًا

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي « لم يتسنه وانظر » . و « فبهداهم اقتده » .

قال الشاطبي : « وأما إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر فمنه قراءة البزِّي : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأْ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ ، بإسكان همزة « سبأ » إجراءً للوصل مجرى الوقف » المقاصد الشافية ٨/ ١١٦ .

ويمكن أن يقال : الإسكان في هذا من أجل التَّخفيف لتوالي سبع متحركات ؛ إذ الإسكان أخفُّ من الحركة، كما ذكره مكي .

وكل من الوجهين فيه قوّة ، ولا مانع من الجمع بينهما بأن يقال : أجري الوصل فيها مجرى الوقف تخفيفًا لتوالي سبع متحركات .

قال المؤلف في الدر المصون : « وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف ، ولذلك يدغم المثلين والمتقاربين ، ويُسَهّل الهمزة ويُسكّن نحو: (يَنْصُرْكُم) و(يَأْمُرْكُمْ) ١/ ٣٦٤ .

انظر : المحتسب ١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، والخصائص ١/ ٧٣ ـ ٧٥ ، والكشف ٢/ ١٥٦ ، وابن يعيش ٩/ ٨١ ـ ٨٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧، والمقاصد الشافية ٨/ ١١٦ـ١١٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢١ـ٢٢ .

(١) الكشف ٢/ ١٥٦ .

(٢) على تقدير مضاف محذوف ، أي : صاحبها كلمتا (سبأ)، انظر : كنز المعاني، ص ٢٩٩ .

ويجوز أن يكون المراد أَوْقع فيه الفـتح ، ولا يليـق الفـتح إلَّا بآخـره، وإنَّما قال : « مَعًا » وسَبَأ لفظ واحد ؛ لأنَّـه ورد مكـرّرًا في الكتـاب العزيـز ، فكأنَّه قال : سَبَأَ وسَبَأَ معًا ، وقيل : بل هو على حذف مضاف سـوَّغ ذلـك ، أي : افْتَح كَلِمَتي سبأ[1].

قوله : (دُونَ نُونٍ)[2] في موضع نصب نعتًـا لمـصدر محـذوف[3]، أي : فتحًا[4] كائنًا دون نون .

قوله : (حِمًى هُدًى)[5] حال من المصدر المدلول عليه بالفتح ، أي : حال كون ذلك الفتح حِمًى هُدًى ، أي : ذَا حِمًى هُدًى، وأضـاف الحمـى للهـدى؛ لأَنَّ الْهُدَى يحمي صاحبه ويمنعه من كلِّ مكروه .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٤٣ ، وكنز المعاني، ص ٢٩٩ .

(٢) أعربه شعلة حالًا من المفعول .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٦٦ .

(٣) تقديره : فتحًا . والمعنى : افتح فتحًا خاليًا من النون .

انظر : اللآلـئ الفريـدة ٣/ ٢٤٣ ، وكنـز المعـاني، ص ٢٩٩ ، والكواكـب الدريـة في إعـراب الشاطبية، ص ٤٩٤ .

(٤) في الأصل (نعتًا)، وهو تصحيف .

انظر : المصادر السابقة .

(٥) وعند شعلة حال من الفاعل أي : ذا حمى يتحصن به الهدى .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٦٦ ، وكنز المعاني، ص ٢٩٩ .

قوله : (وَسَكِّنْهُ) أي : سَكِّن هَمْزَه [١] أو آخره ، أو أوقع فيه التَّسكين ، وذلك لا يليق إلَّا بآخره .

قوله : (وَانْوَ الْوَقْفَ) أي : الوقف عليه ، ثُمَّ أَجْرِ الوصل مَجْرى الوقف، يشير إلى تخريج قراءة قُنْبل، ونصَّ على تخريجها بخصوصها لِما عُرِف من إشكالها ، وكلام النّاس فيها وإنكار راويها [٢] على شيخه .

قوله : (زُهْرًا وَمَنْدَلًا) حالان من الوقف المدلول عليه بفعله ، أي : حال كون ذلك الوقف مثل زُهْر ومَنْدَل في نضارته وطِيبه، فإنَّ الزَّهر [٣] جامع بين النّضارة والطِّيب . والمندل [٤] أطْيَب الطِّيب ، يقال : إنَّه العود الْقَمارِي .

---

(١) أي : سكن همزة سبأ ، فالهاء في « سكنه » عائدة على سبأ .
انظر : شرح شعلة، ص ٤٦٦ .

(٢) هو ابن مجاهد . حيث قرأ على شيخه قنبل بسكون الهمزة ، ثم أنكر عليه .
انظر : السبعة، ص ٤٨٠ .

(٣) الزهرة : نور كل نبات ، والجمع زهر، والزهرة : البياض .
والأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن ، وهو أحسن البياض كأن له بريقًا ونورًا ، يزهر كما يزهر النجم والسراج .
انظر : التهذيب « زهر » ٦/ ١٤٦ ـ ١٥٠ ، واللسان « زهر » ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٣ ، والقاموس « زهر »، ص ٤٠٣ .

(٤) الْـمَنْدَل والْـمَنْدَلِيّ : عود الطِّيب الذي يُتَبَخّر به ، وقيل : هو العود الرَّطب ، وقيل : هو عطر ينسب إلى المندل ، وهي من بلاد الهند ، وكذلك الْقَمارِي ، وقيل: الْقَمارِي عوده دون عود المَنْدَل.

انظر : التهذيب (ندل) ١٤/ ١٢٤ ، ١٢٥ ، والمحيط في اللغة (ندل) ٩/ ٤٠٣ ، واللسان (ندل) ١١/ ٦٥٢ ـ ٦٥٤ ، والقاموس (ندل) ١٠٦١ ، ١٠٦٢ .

قال :

.... فَالْـمَنْدَلُ الطِّيبُ فِي أَوْطَانِهِ حَطَبُ[1]

ويجوز أن يكونا حالين من فاعل « انْـوِ » ، أي : في حـال كونـك مثـل : هذين الشَّيئين في إِذَاعَتِك لهذه القراءة وتوجيهها بما يرتضيه النّاس، كما تـذاع رائحة هذين الشَّيئين ، وتعجب بمنظر الزُّهرْ، ويجـوز أن يكونـا حـالين مـن فاعل: سَكِّنْهُ، أو من مفعوله ، أي: خذه طَيِّبًا بقبول غير منكر له .

٩٣٤- أَلَا يَـسْجُدُوا رَاوٍ وَقِـفْ مُبْتَلًـى أَلَا وَيَا وَاسْجُدُوا وَابْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلَا

أخـبر عمَّـن رمـز لـه بـالرَّاء مـن « رَاوٍ » ـ وهـو الكسائي ـ أنَّـه قـرأ : ﴿أَلَآ ﴾[2] بتخفيف اللَّام ، فتعيَّن لغيره التَّثقيل،[3] ويعلم التَّخفيف من لفظه

---

(١) عجز بيت من البسيط . وصدره .

وَارْحَلْ إِذَا كَانَ في الأَوْطَانِ مَنْقَصَةٌ ....

واختلف في نسبته ، فقيل لـ : شَكْر الْعَلْوِي الحسني أمير مكـة ، ونـسب لابـن مَـاكُولا الأمـير سعد الملك ، ونسب إلى المحسن بن سليمان البعلبكي ، ونسب إلى غيرهم .

انظر في البيت: تاريخ مدينة دمشق ٥٧ / ٨٨ ، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ١/ ٤١٩ ، والكامل في التاريخ ٨/ ١٧٦ ، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء ١/ ٤٣٠ ، ووفيـات الأعيـان ٣/ ٢٦٧ ، والبداية ١٢ / ١٢٤ ، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٣/ ٢٩١ .

وفي جميع المصادر السابقة جاءت الرواية : فالمندل الرَّطب.

(٢) النمل / ٢٥ .

(٣) انظـر في القـراءتين : الـسبعة، ص ٤٨٠ ، التيـسير، ص ١٦٧ ، ١٦٨ والتجريـد، ص ٢٧٠ ، وإرشاد المبتدي، ص ٤٧٥ ، والإقناع ٢/ ٧١٩ ، ٧٢٠ ، وغايـة الاختـصار ٢/ ٦٠٠ ، ٦٠١ ، والبدور الزاهرة ٢/ ١٥٤ .

به، والتَّشديد يعلم أيضًا من قوله بعد ذلك :

.... وَأَنْ أَدْغَمُو بِلَا .... [(١)]

ومتى أُدْغِمت « أَنْ » في « لا » لزم التَّشديد .

ثُمَّ أمر بأنْ يوقف على (أَلَا) وحدها وعلى (يَا) وحدها ، وعلى (اسْجُدُوا)، يعني أَنَّه على قراءة الكسائي وقف ابتلاء واختبار [(٢)]، أمَّا على « أَلَا » فلأنَّها استفتاح وتنبيه، وأمَّا على « يَا » فلأنَّها [(٣)] حرف نداء منفصلة عمَّا بعدها، وأمَّا على «اسْجُدُوا» فلأنَّه أمر مستقل .

وقوله : « وَابْدَأْهُ » بالضَّمِّ تعليم لكيفية الابتداء بـ«اسْجُدُوا» وحده حين يقف على « يا » ويبتدئ بكلمة « اسْجُدُوا » .

فقال : إذا فعلت ذلك فابتدئ (اسْجُدُوا) بهمزة مضمومة ؛ لأنَّه مضموم الثَّالث / ضمَّة لازمة، نحو : اقْتُلوا واخرُجوا ، وكلُّ ما كان كذلك وجب ضمُّ همز الوصل الذي في أوّله [(٤)] . [٨٦/أ]

---

(١) جزء من متن الشاطبية من البيت الآتي رقم (٩٣٦) ، وتمامه:

وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَقِفْ يَسْجُدُوا وَلَا .... وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء، ص ٤٢٨ ، والمكتفى للداني، ص ١٥٤ ، وعلل الوقوف ٢/ ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ومنار الهدى، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

قال المؤلف : « وهذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار ؛ لأنَّهما حرفان لا يتم معناهما ، إلّا بما يتصلان به » الدر المصون ٨/ ٦٠١ .

(٣) في الأصل « لأنها » ، والصواب ما أثبته ، لتقدم « أما » وأيضًا فقد أثبتها المؤلف في العبارة السابقة واللاحقة ، فهذا أسلوبه جارٍ على نسق واحد .

(٤) الأصل في حركة همزة الوصل الكسرة ؛ لأنَّها اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور ، فلما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر لأنَّه أعدل الحركات بين الثِّقل والخفَّة .

=

وقوله : « مُبْتلًى » أي مُخْتَبرًا ، أي : إذا اختبرك غيرُك وامتحنك في قـراءة الكسائي ، وقال لك : كيف تقف على كلمات هذه الآية ؟

فتقف على (أَلَا) وعلى (يا) وعلى (اسْجُدُوا) والذي يظهر في الامتحان إنَّما هو الوقف على (يا) من (يسجدوا)؛ لأنَّها متَّصلة بما بعدها لفظًا وخطًّا[1] كما سيأتي، فيظهر للامتحان أثر .

وأمّا الوقف على (أَلَا) وعلى (اسْجُدُوا) فـلا يظهر له كبـير فائـدة ؛ إذْ لا يخفى على أحـد ممـن يبتـدئ فـي هذا العلـم أنَّ «أَلَا» كلمة مستقلّـة،

=

وإنَّما حرّكت هنا بالضَّمّ إتباعا للضَّمّة اللّازمة بعد السّاكن ، واستثقالًا للخروج من الكسرة إلى الضَّمّة ؛ لأنّ الحاجز غير حصين لسكونه ، ولو فتحت لا لتبس بهمزة المتكلّم في حالة الوقف .

قال الموصلي : « وأما إن كان الضَّمُّ غير لازم نحو : ارمُوا وامشُوا فإنَّها تكسر ؛ لأنَّ عين الكلمة مكسورة في الأصل ، والضَّمَّة منقولة من لامها إلى عينها ، وإن كان بعد الساكن مكسورًا أو مفتوحًا ؛ فإنها تحرك بالكسر ؛ لأنّها لو ضُمَّت فيما بعده كسر نحو « اضرب » لا لتبس إما بالماضي الرباعي المبني للمفعول أو بمضارع الرباعي للمتكلم الفاعل ، ولو فتحت لا لتبس بالماضي الرباعي ، ولو ضمت فيما بعده فتح نحو : اعلم لا لتبس بمضارع المبني للمفعول .. » شرح الكافية ٢/ ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

انظر : المقدمة الجزولية، ص ٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٥/ ١٣٤ ـ ١٣٩ ، وشرح الكافية لابن جماعة، ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والنجم الثاقب ٢/ ٩٧٩ ـ ٩٨٤ ، ومصباح الراغب، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٨ .

(١) قال الموزعي : « ومتى كانت –يا ـ للتنبيه سقطت الألف التي في فعل الأمر ؛ لأنها ألف وصل ، ثم تحذف الألف التي في « يا » لالتقاء الساكنين » مصابيح المغاني، ص ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

و« اسْجُدُوا » أيضًا كلمة مستقلّة فيوقف عليها ، وإنَّما يخفى ذلك على كثير من النّاس في « يا » ؛ لاتّصالها لفظًا وخطًّا [١] ، كما تقدّم .

ويظهر الامتحان أيضًا في الابتداء بـ : «اسْجُدوا »، لما يخفى على كثير من الناس النطق بهمزة الوصل [٢] .

ويجوز أن يريد النَّاظم بقوله : « مُبْتَلًى » مُضْطَرًّا ، أي : إذا وقفت وقف اضْطِرار ، إمّا لِقِصَر نَفَسِك ، وإمّا لنسيان ما بعد الكلمة ، فقِفْ على « أَلَا » وعلى « يا » وعلى « اسْجُدوا » كذا قال بعضهم[٣] .

وعندي فيه نظر من وجهين : أحدهما : أنَّ الذي انقطع نَفَسُه أو نَسِي يقف على أيِّ كلمة نسي ما بعدها ، أو انقطع نَفَسُه عنها، ولا يحتاج في ذلك إلى أمره بقوله: « وَقِف » ؛ لأنَّ هذا أمر ضروري، فأيّ فائدة للأمر فيه ، وأيضًا فإنَّ قراءة غير الكسائي في هذا كهي، [٤]ألا ترى أنَّه لو اضْطرّ قارئ وقف على « ألا » بالتَّشديد ، وعلى « يَسْجدوا » .

---

(١) قال المؤلف : « وكان حقُّ الخطِّ على هذه القراءة أن يكون « يا اسْجُدُوا » لكنَّ الصَّحابة أسقطوا ألف « يا » وهمزة الوصل من « اسْجُدوا » خطًّا لما سقطا لفظًا ، ووصلوا الياء بسين « اسجدوا » فصارت صورته « يسجدوا » كما ترى ، فاتحدت القراءتان لفظًا وخطًّا ، واختلفتا تقديرًا » . الدر المصون ٨/ ٥٩٨ .

وانظر معاني الأخفش ٢/ ٤٢٩ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٨ ، والكشف ٢/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، والموضح ٢/ ٩٥٤ .

(٢) وذلك بضمها إتباعا لضمة ما بعد الساكن وقد تقدم بيانه .

(٣) قاله أبو شامة والجعبري . انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥٣ ، وكنز المعاني، ص ٣٠٣ .

(٤) أي تستوي قراءة الكسائي وقراءة غيره عند اضطرار الوقف ولا فرق .

ويدلُّ على ذلك أنَّ غير النَّاظم من مصنِّفي [(١)] هذا العلم لا يذكر الوقف إلَّا على « يا »؛ لأنَّها موضع الاختبار [(٢)].

وقال ابن مهران[(٣)] في شرح الغاية له [(٤)]: « رُوي عن الكسائي أنَّه وقف على (أَلَا يا) وابتدأ (اسْجُدُوا) ، قال : فإن صحَّ ذلك فعلى طريق إظهار الأصل لا على طريق الاختبار في الوقف ، كأنَّه قيل له : هلّا أثبت النون كما في ﴿ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾، [(٥)]﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ ﴾، [(٦)]﴿أَلَا تُحِبُّونَ ﴾، [(٧)] فأخبرهم بأصل الكلمة » انتهى .

---

(١) انظر : السبعة، ص ٤٨٠ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، والروضة ٢/ ٨٣٤ .

(٢) لأن الياء متصلة بالفعل لفظًا وخطًا ، وذلك بعد أن حذفت ألف « يا » النداء ، وألف الوصل في « اسجدوا » لالتقاء الساكنين .

انظر : معاني الأخفش ٢/ ٤٢٩ ، والكشف ٢/ ١٥٨ ، وإبراز المعاني ٤/ ٥٣ .

(٣) هو أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني الأصل، النيسابوري. ولد سنة خمس وتسعين ومئتين للهجرة، قرأ بدمشق على أبي الحسن بن الأَخْرم، وببغداد على أبي الحسين بن بُويان، والنقَّاش، وبخراسان على جماعة، كان إمام عصره في القراءات، وله في القراءات كتاب «الغاية» و«المبسوط»، توفي في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة للهجرة.

انظر ترجمته: طبقات القراء ١/ ٣٥٩، وغاية النهاية ١/ ٤٩.

(٤) لم أقف على هذا الكتاب ولا على من ذكر أنَّ لابن مهران شرحًا على الغاية، وانظر في قوله هذا: إبراز المعاني ٤/ ٥٤.

(٥) الشعراء / ١١ .

(٦) التوبة / ١٣ .

(٧) النور / ٢٢ .

يعني أنَّه قد يتوهّم في قراءته أنَّ « يَسْجُدوا » فعل مضارع ، فيقال له : أين نون الرّفع التي بعد واو الجماعة ، فوقف على حرف النِّداء ، وابتدأ بفعل الأمر ، فعلم أنّه ليس بمضارع، فقد ظهر أنّ الاختبار إنّما يؤثّر في الوقف على « يا »، والابتداء بـ « اسْجُدوا » .

وإن كان ابن مهران يرى أنَّه ليس بوقف اختبار، بل إظهار للأصل ، ولكن أفاد غرضنا، وهو أنَّ الوقف إنَّما يظهر أثره في الوقف على « يا » والابتداء بما بعدها .

وجَعْل ابن مهران هذا ليس من وقف الاختبار فيه نظر ؛ لأنَّه إذا قيل له: لِمَ لمْ تأت بنون الرَّفع ؟

فكأنَّه اخْتُبِر وامْتُحِن بمعرفة كيفيَّة النُّطق بهذه الكلم، فوقف ليدلَّهم على ذلك .

واستفيد أنَّه ليس بمضارع بل هو أمر مسند لضمير الجماعة الذّكور ، وسيأتي توجيه القراءتين .

❊ ❊ ❊

قوله : (أَلَا يَسْجُدُوا) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (رَاوٍ) خبره على حذف مضاف ، والتَّقدير : أَلَا يَسْجُدُوا بتخفيف أَلَا قراءةُ راوٍ ، أي : قراءةُ رجُلٍ عالمٍ يروي العلوم ، ويجوز أن يكون (أَلَا يَسْجُدُوا) مفعولًا / بفعل مقدَّر ، [٨٦/ ب] و(رَاوٍ) فاعل لذلك الفعل المقدَّر، والتَّقدير : قرأ أَلَا بالتَّخفيف رجلٌ راوٍ، فيكون « أَلَا يسجدوا » في موضع المفعول، قوله : (مُبْتَلًى) حال من فاعل «قِفْ» .

قوله : (أَلَا) يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون على حذف الخافض، تقديره : وَقِفْ على أَلَا .

والثاني : أن يكون منصوبًا بمقدَّر ، أي: فقُلْ أَلَا، وكذلك (يا واسجدوا) [1].

قوله : (وَابْدَأْهُ) ، أي : ابتدئ به ، والأصل : ابدأ به ، فحذف الجار والضَّمير لا سجدوا ، أي : ابدأ بلفظه وبالضَّمِّ ، أي : بضمَّ أوّله أو بضمِّ همزته ، وهو متعلِّق بـ(ابدأ) ، أو بمحذوف على أنَّه حال من المفعول ، أي : ملتبسًا بالضَّمِّ أو من الفاعل ؛ لأنَّه هو الذي يُضمُّ فهو ملتبس بالضَّمِّ أيضًا .

قوله : (مُوصِلَا) [2] حال من فاعل: ابْدَأ ، وفيه حينئذ ثلاث تأويلات ، أحدها : وهو الأظهر أنَّه من: أَوْصَلْته ، أي : بَلَّغته ، والتَّقدير مُبلِّغًا علم ذلك إلى من لا يعرفه من الطَّلبة، يقال : وَصَّلني كذا ، أي : بلَّغني ، وأَوْصَلْته أنا زيدًا ، أي : أَبْلَغْتُه إيَّاه .

الثاني : أنَّ معناه ناطقًا بهمزة الوصل ، كأنَّ التَّقدير : مُسَيِّرًا اللَّفظ مبدوءًا بهمزة وصل ، ولا بدَّ من هذا التَّقدير ، ليجري على القواعد .

---

(١) أي: منصوب بمقدَّر، تقديره: قُلْ يا اسْجُدوا .

(٢) انظر في معناه : التهذيب « وصل » ١٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، واللسان « وصل » ١١/ ٧٢٦ ـ ٧٣١ .

الثَّالث : أنَّ معناه: في حال وَصْلِك ، أي : أنَّه ليس بابتداء يستمرُّ عليـه، إنَّما أنت تبتدئ بالضَّمِّ بالاختبار ثُمَّ تَصِلُه بما قبله بالياء، ذكر هذين الوجهين الأخيرين الشّيخ علم الدين السَّخاوي،[١] فتكون حالًا مقـدَّرة ؛ لأنَّـه حـال ابتدائه غير مُوصَل له بما قبله ، إنَّما يجيء وصْلُه إياه بما قبله بعد أنْ تبتـدئ بـه وتقف عليه ، ثمَّ ترجِع إلى ما قبله فتَصِله به ، وقد سبق في باب الهمزتين مـن كَلِمةٍ أنَّ في استعمال مُوصِلَا بهذا المعنى نظرًا، وتقدَّم البحث معه فيه [٢]، وأن مجيء موصلًا بمعنى واصلًا يحتاج إلى دليل، وهو عائد ههنا .

و (مُوصِلَا) بكسر الصَّاد ليس إلَّا على الوجهين الأوَّلين [٣]، ويجوز على الوجه الثالث[٤] فتحها، بمعنى: مُوصَلًا بما قبله ، فيكون حالًا مـن مفعـول «ابْدَأْهُ» ، وهو ضمير اسْجُدوا ، وتكون حالًا مقدَّرة بالتَّأويـل الـذي قدَّمتـه، أي: في حال كونه مقدَّرًا وصْلُه بما قبله.

---

(١) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٥٦ .

(٢) تقدم ذلك في موضعين ، في باب الهمزتين من كلمةٍ، وفي فرش سورة البقرة ، وذلك عند شرح بيتي الناظم رقم « ١٩١ ، ٤٦١ » .

انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢/ ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، وناصر القثامي، ص ٢٦٥ .

(٣) إما ناطقًا بهمزة الوصل ، أو مبلِّغًا علم ذلك إلى من لا يعرفه .

(٤) وهو إعرابه حالًا .

ثُمَّ أخذ النَّاظم يذكر توجيه القراءتين ، فقال :

٩٣٥- أَرَادَ أَلَا يَا هَـؤُلَاءِ اسْجُدُوا وَقِـفْ ... لَـهُ قَبْلَـهُ وَالْغَـيرُ أَدْرَجَ مُبْـدِلَا

أي : أراد الكسائي المدلول عليه برمزه السَّابق أنَّ المنادى محذوف بعد حرف النِّداء ، فَوَلِيَ حرفُ النِّداء الفعل لفظًا والمنادى تقديرًا [(١)].

وهذا كما وقع الحرف بعد حرف النَّداء في نحو : ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [(٢)]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾ [(٣)].

يَا لَيْتِنَي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ
فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ [(٤)]

---

(١) انظر في توجيه قراءة الكسائي : معاني الفراء ٢/ ٢٩٠ ، وإعراب النحاس ٣/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٨٨، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٦ ، والكشف ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٨ ، والموضح ٢/ ٩٥٤ ، ٩٥٥ .

(٢) النساء / ٧٣ .

(٣) مريم / ٢٣ .

(٤) البيتان من مشطور الرجز، واختلف في نسبتهما، فقيل للعجَّاج كما في التصريح ٢/ ٧٧، والدرر اللوامع ٦/ ١٨٧، ولم أجدهما في ديوانه.
وهما لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ١٧٦، وكذا في المقاصد النحوية ٢/ ٧٨٢.
والبيت الثاني منها ورد عند جران الْعَود في ديوانه، ص٥٥، وصورته:
وَبَلْدةٍ لَيْسَ بَها أَنِيسُ
إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ
انظر: الكتاب ١/ ٢٦٣، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٢، والمقتضب ٤/ ٤١٤، والمقتصد ٢/ ٧٢٠، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١/ ٨٦٦، والإنصاف ١/ ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠، وقواعد المطارحة، ص١٦٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام، ص ٢٥١، وأوضح المسالك =

التقدير : يا هؤلاء ليتني ، أو يا قوم ليتني .

وللنّحويين [١] في مثل هذا ونظائره تأويلات ، أحدها : أَنَّ « يا » هنا ليست للنَّداء وإنَّما هي لمجرّد التّنبيه [٢] كـ«أَلَا» ، ولذلك لم يباشر من حروف

=

١/ ٣٥٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٩٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٨٣، وشرح الشذور للجوجري ٢/ ٤٨٣، والهمع ٥/ ٢٩٢، والخزانة ١٠/ ١٨.

والشاهد فيه على رواية المؤلف « يا ليتني » فقد وقع بعد حرف النداء حرف آخر على تقدير منادى محذوف .

ومن وافق المؤلف في راويته استشهد به على جواز العطف بالرفع على اسم ليت قبل استكمال الخبر .

(١) انظر في تأويلات النحاة وآرائهم : شواهد التوضيح، ص ٤ـ٩ ، ورصف المباني، ص ٤٥١ ـ ٤٥٤ ، والجنى الداني، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨ ، والمغني ١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٩ ، والمساعد ٢/ ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ومصابيح المغاني، ص ٥٤٣ – ٥٤٦ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٢ ، ٣٣ .

قال ابن هشام : « وإذا ولي « يا » ما ليس بمنادى كالفعل في (ألا يا اسجدوا) والحرف في نحو (يا ليتني كنت معهم فأفوز) والجملة الاسمية كقوله : يا لعنة الله والأقوام ...

فقيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة » المغني ١/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

وفصّل ابن مالك القول فقال : « إن وليها ـ أي « يا » ـ أمر أو دعاء فهي حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وإن وليها « ليت » أو « رُبَّ » أو « حبّذا » فهي لمجرّد التّنبيه » التسهيل، ص ١٧٩ .

وانظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥ ، ٣٨٩ والمساعد ٢/ ٤٨٦ .

(٢) وجَّه أبو علي الفارسي دخول حرف التنبيه على الأمر بقوله : « ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر أنه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه ، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى لما ينادى له من إخبار ، أو أمر ، أو نهي ، ونحو ذلك مما يخاطب به .. » الحجة ٥ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

وانظر : كتاب الشعر ١/ ٦٧ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

النِّداء الأفعال والحروف إلَّا « يا » دون هيا وأَيَا وأَيْ والهمزة ؛ لأنَّها أمُّ الباب يُتصرّف فيها أكثر ما يُتصرّف في غيرها [(١)] .

كما قيل : / إنَّ (إنْ) أُمُّ أدوات الشَّرط ، والهمزة أُمُّ أدوات الاستفهام . [٨٧/أ]

والثاني : أنَّ « يا » على بابها من النِّداء ، والمنادى محذوف ، وقد كثر حذف المنادى بعد حرفه ، ولكل من القولين مرجِّح .

أمّا ترجيح الأوّل ؛ فلأنّه لو قلنا: إنَّ المنادى محذوف لأدّى ذلك إلى حذف كثير ، وذلك أنَّ أصل الكلام : أدعو زيدًا ، ثُمّ حُذفت هذه الجملة وعُوِّض عنها « يا » ، فلو ادُّعِيَ حذف المنادى بعد ذلك لكثر الحذف، [(٢)] ولأصحاب هذا القول أَنْ يُجيبوا: بأنَّ « يا » لَّما قامت مقام الجملة، فكأنَّ الجملة كالمنطوق بها، كما قام حرف الجواب في « نعم » و « لا » مقام الجملة [(٣)] .

---

(١) حيث تدخل في جميع أبواب النداء ، وتنفرد بباب الاستغاثة دون غيرها من حروف النداء ، كما أنّها شاركت « وا » في باب الندبة ، وينادى بها البعيد مسافة أو حكما، وينادى بها القريب توكيدًا. ولا يقدَّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى لفظ الجلالة « الله » وأيها وأيتها إلّا بها ، ولهذا جعلت أمّ الباب.

انظر : رصف المباني، ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، والجنى الداني، ص ٣٥٤ ، والمغني، ص ١٤٨٨ ، ومصابيح المغاني، ص ٥٤٣ .

(٢) حيث حذف الفعل (أدعو) لنيابة (يا) منابه ، فلو حذف المنادى لحذفت الجملة بأسرها . وذلك إخلال ، انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : المقرب، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، وشرح المقرب ٢/ ١٠٣٩ ، ١٠٤١ ، ورصف المباني، ص ٣٦٤ ، والجنى الداني، ص ٥٠٦ . والمغني ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٤ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٠٧ ، والهمع ٤/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

وأمَّا ترجيح الثّاني فلأنَّه لو ادُّعِي أنَّها للتَّنبيه والاستفتاح ، لأدَّى ذلك إلى تكرار الحرف المفيد لمعنى واحد، ألا ترى أنَّ « أَلَا » أيضًا للتَّنبيه والاستفتاح فلذلك ادَّعينا حذف المنادى حيث ورد .

فإن قيل : في بعض المواضع « أَلَا » غير موجودة، نحو: يا ليتني، فالجواب : أنَّه إذا ثبت ذلك في موضع ثبت في الجميع طردًا للباب .

ولأصحاب القول الأوَّل أن يُجيبوا عن ذلك بأنَّا قد رأينا العرب توالي بين الحرفين المتَّحِدَي المعنى تأكيدًا ، وأنشدوا :

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ .... (١)

---

(١) صدر بيت من الطويل . وعجزه :

.... أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

قائله الأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه، ص ٢١ ، وكذلك نسبه إليه العيني في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٩١ ، والأزهري في التصريح ٣/ ٥٣٥.

وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٨ ، والمغني ١/ ٤٦٢ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٩٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥١ ، وشرح الشواهد للسيوطي ٢ / ٧٧٤ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٧٤ .

ورواية الديوان : « فَأَصْبَح لا يَسْأَلْنَه » ، ويروى في بعض المصادر : فأصبحن لا يَسْأَلْنَهُ .

الشاهد فيه : مجئ الباء في قوله « بما » تأكيدًا لـ « عن » لأنَّها بمعناها .

قال ابن مالك : « فلتوكيد « عن » بالباء مُسَهِّلان : أحدهما : أنَّ « عن » على حرفين، والثاني: أنَّ لفظ المؤكِّد مغاير للفظ المؤكَّد » شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٩ .

فالباء بمعنى عن ، كقوله :

فَإِنْ تَسَأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي　　　خَبِيرٌ ....[(١)] .

وإذا جَمَعوا بين حرفين عاملين تأكيدًا ، فلَأَنْ يَجْمعوا بينهما غير عاملين أَوْلَى .

وأيضًا فقد جَمَعوا بين حرفين متَّحِدَي اللَّفظ والمعنى تأكيدًا ، كقوله :

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي　　　وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ [(٢)]

---

(١) البيت من الطويل ، وتمامه :

....　　　........ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

وقائله : عَلْقَمة بن عَبْدَة الْفَحْل ، من قصيدته التي مدح بها الحارث بن جَبَلَة الغسَّاني ، ومطلعها :

طَحَابِكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ　　　بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

انظر : الديوان، ص ٣٥ ، والمفضليات، ص ٣٩٢ ، وأدب الكاتب، ص ٥٠٨ وعيون الأخبار ٤/ ٤٥ ، والتمثيل والمحاضرة ١/ ١٤ ، والحلل، ص ٤٣ ، والاقتضاب ٣/ ٣٤٤ ، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١/ ١٣ ورصف المباني، ص ١٤٤ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٨ ، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٣ . ويروى : « بصيرٌ » مكان « خبير » .

الشاهد فيه : مجيء « الباء » بمعنى « عن » في قوله : « بالنِّساء » أي : عن النِّساء وأكثر ما يكون ذلك مع السؤال .

وخُرِّج الشَّاهد على أنَّه من التَّضمين ، ضمَّن السُّؤال معنى الاهتمام والاعتناء ؛ لأنَّ سؤالك عن الشَّيء اهتمام به واعتناء، فعدَّى السُّؤال بالباء إجراء له مُجْرى ما ضُمِّن معناه .

انظر : رصف المباني، ص ١٤٤ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٤٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٣٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله : مُسْلم بن مَعْبد الوالبي .

=

وإذا جمعوا بين المتَّحِدَي اللَّفظ والمعنى فأَنْ يجمعوا بين المخْتَلِفَي اللَّفظ أَحْرى، وبالجملة فهذا التَّركيب كثر في لغة العرب جدًا ، أعني مباشرة « يا » للفعل الطلبي مسبوقة بأَلَا، كقوله :

أَلاَ يَـا اسْـلَمِي يَـا دَارَ مَـيَّ عَـلى الـبِلى   وَلاَ زَالَ مُـنْهَلًا بِجَرْعَائِـكِ القَطْـرُ[1]

=

انظر في البيت : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ ، والمحتسب ٢/ ٢٥٦ ، والصاحبي، ص ٣٩ ، والإنصاف ٢/ ٥٧١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٤ ، والإرشاد، ص ٤٤٦ ، والمساعد ٢/ ٣٩٨ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٠٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٠ ، وشرح الشواهد للسيوطي ٢/ ٧٧٣ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ١٤٣ ، والدرر ٥/ ١٤٨ .

ويروى : فلا وأبيك ...   وما بهم من البلوى ...

والشاهد فيه : « لِلَما » حيث كُرِّرت اللّام للتَّوكيد وهما حرف واحد وهو من الضَّرورة ، وقيل هو في غاية الشُّذوذ والقلّة .

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرُّمَّة . وهو من الشواهد السيَّارة في كتب النحو واللغة.

انظر ديوانه ٥٥٩ ، والكامل ١/ ١٩٠، والصاحبي، ص ٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٩ ، وشرح عمدة الحافظ، ص ١٩٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٩ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٧٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٨٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٣ ، وشرح أبيات المغنى ٤/ ٣٨٥ .

ألا يا اسلمي : دعاء للدار، وأصله : يا هذه اسلمي ، والبِلَى: بكسر الباء وقصرها : طموس معالم الديار وذهاب آثارها .

انظر : المصادر السابقة .

والشاهد فيه : دخول « يا » المسبوقة بـ«ألا » على الفعل الطلبي في قوله « ألا يا اسلمي » على اعتبار أنها للتنبيه وليست واقعة على منادى ، ويجوز أن تكون للنداء ، والمنادى محذوف ، تقديره : يا هذه اسلمي .

وقوله :

أَلاَيَا اسْلَمِي [ثُمَّ اسْلَمي][(١)] ثُمَّتَ اسْلَمي ثَــلاثَ تَحِيَّــاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِــي[(٢)]

وقوله :

أَلاَ يَــا اسْــلَمِي ذَاتَ الــدَّمَاليج وَالْعِقْــدِ وذَاتَ اللِّثَاثِ الْـحُمِّ وَ الفَاحِمِ الجَعْـدِ(٣)

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل .

(٢) البيت من الطويل، وهو لحُمَيْد بن ثَوْرْ .

انظـر : ديوانــه، ص ١٣٣، والأصــول ٢/ ١٩ ، والمختــار ٢/ ٦٤٥ ، والتبــصرة والتــذكرة ١/ ١٦٣، وشرح الحماســة ٣/ ١٣٧٤ ، وابــن يعــيش ٣/ ٣٩ ، وشرح التــسهيل ٣/ ٣٠٥ ، والصفوة الصفية ١/ ٧٣٦، والدر والمصون ٨/ ٥٩٩ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٣ .

ورواية الديوان: « بلى فاسْلَمي » مكان « أَلَا يـا اسْـلَمِي » وفي الأصـول : ألا فاسـلمي .. وفي شرح الحماسة : نعم فاسلمي ... والشاهد فيه : دخول « يا » المسبوقة بألا على فعـل الأمـر ، في قوله : « ألا يا اسلمي » على اعتبار أنَّها للتَّنبيه وليست للنِّداء ، أو على اعتبار أنّها للنِّداء والمنادى محذوف تقديره : يا هذه اسلمي .

(٣) البيت من الطويل . وقائله : الْعُدَيْل بن الْفَرْخ العِجْليُّ .

ونسبه صاحب منتهى الطلب ١/ ٣٦٩ ، إلى أبي الأَخْيَل العِجْليّ .

انظـر : شرح الحماســة للمرزوقــي ٢/ ٧٢٩ ، وشرح الحماســة للأعلــم ١/ ١٨٨ ، وكـشف المـشكلات ٢/ ١٠٠٧ ، ورصـف المبـاني ٤٥٢ ، والبحـر المحـيط ٧/ ٦٨ ، والـدر المـصون ٨/ ٦٠٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٣ ، ومعجم البلدان ٥/ ٤٣٥ .

ورواية الحماسة : « وذاتَ الثَّنايا الغُرِّ » بدل « اللِّثاث الحُمِّ » .

والدَّماليج : جمع دُمْلُج ودُمْلـوُج ، وهـو الـسِّوار تـشدُّه المـرأة في عـضدها. واللِّثـاث : مغـارز الأسنان، والحُمَّ : جمع أحمَّ وحمَّاء ، وهي التي تـضرب إلى الـسّواد لـشدَّة حمرتهـا ، وإذا كانـت كذلك تبيَّن بياضُ الثّغر.

الشاهد قوله : « ألا يا اسلمي » حيث باشرت « يا » المسبوقة بـ«ألا» فعل الأمـر ، وذلـك عـلى الاعتبارين السابقين ، أعني كون « ياء » حـرف نـداء والمنـادى محـذوف ، وتقـديره : يـا هـذه اسلمي ، أو كونها حرف تنبيه.

وقوله :

أَلا يَا اسْـلَمِي يَـا هِنْـدُ هَنْـدَ بَنِـي بَـدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِـدًى آخِـرَ الـدَّهْرِ (١)

وقوله :

أَلا يَـا اسْـقِيانِي قَبْـلَ حَبْـلِ أَبِي بَكْـرِ لَعَـلَّ مَنَايَانَـا قَـرُبْنَ وَلاَ نَـدْرِي (٢)

---

(١) البيت من الطويل . وقائله : الأَخْطَل ، يمدح عبد الملك بن مروان ويهجو القيسيين .

انظر : الـديوان، ص ١٢٣ ، ومعـاني الفـراء ٢/ ٢٩٠ ، وطبقـات فحـول الـشعراء ٢/ ٤٩٨ ، وإصلاح المنطق ١٣٣ ، واللامـات، ص ١١ ، وأمـالي ابـن الـشجري ٢/ ٤٠٩ ، والإنـصاف ١/ ٩٩ ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٢٧ .

حيانا ، أي : حي قيس عيلان وحي تغلب ، وعدًى : أعداء . وآخر الـدهر : إلى آخـر الـدهر ، على نزع الخافض .

الشاهد قوله : « ألا يا اسلمي » وفيه دخول « يـا » المـسبوقة بــ ألا عـلى الفعـل الطلبـي : عـلى الاعتبارين المتقدَّمين .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله .

انظر : البحر المحيط ٧/ ٦٩ ، والدر المصون ٨/ ٦٠٠ ، وتمهيد القواعـد ٩/ ٤٤٩٣ ، واللبـاب في علوم الكتاب ١٥/ ١٤٤ .

وجاءت روايته في اللباب : « خيل » بدل « حبل » .

والشاهد فيه : « ألا يا اسقياني » حيث دخلت « يا » على الفعل الطلبي على أنَّها حـرف تنبيـه ، أو على أنَّها حرف نداء والمنادى محذوف تقديره : ألا يا هذان اسقياني .

وقوله :

أَلاَ يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ....(١)

وقوله :

فَقَالَتْ : أَلاَ يَا اسْـمَعْ أَعِظْـكَ بِخُطْبَـةٍ فَقُلْتُ : سَـمِعْنَا فَـانْطِقِي وَأَصِـيبِي(٢)

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ

قائله : الشَّماخ ، من قصيدة رَثَى بها بُكَير بن شَدَّاد اللَّيثي الكِنَانِّي .

انظر : الديوان، ص ٤٥٦ ، والكتاب ٤/ ٢٢٤ ، وابن يعيش ٨/ ١١٥ ، والمقرب ٧٥ ، والجنى الداني ٣٥٦ ، والمغني ١/ ٤٨٨ ، وشرح الشواهد للسيوطي ٢/ ٧٩٦ ، وشرح أبيات المغنى ٦/ ١٦٨ .

وفي البيت روايات أُخَر.

ورواية الديوان : وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وآجَالِ .

والشاهد : دخول « يا » على الفعل الطلبي في قوله « ألا يا اسقياني » فهي للتنبيه وإن لم تقع على منادى ، أو للنداء والمنادى محذوف ، تقديره : يا هذان .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنِّمر بن تَوْلَب .

انظر : ديوانه، ص٤٦ ، والنوادر، ص ١٩٢ ، والبيان والتبيين ١/ ٤٠٨ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٨٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٩ ، والإنصاف ١/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٩ .

ورواية الديوان : وقالت : أَلَا فَاسْمَع نَعِظْك بخُطْبة ... ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

ويروى : فقالت : ألا يا اسمع أُجبك بخطَّةٍ ....

ويروى عجزة : فقلت سميعًا ....

والشاهد فيه : قوله : « ألا يا اسمع » حيث دخلت « يا » على فعل الأمر بالاعتبارين المتقدِّمين .

وقد جاء ذلك وإن لم تسبق بألا الاستفتاحية ، كقوله :

يَـا دَارَ هِنْـدٍ يَـا اسْـلَمِي ثُـمَّ اسْـلَمي
بِسَمْسَم أَو عَـنْ يَمِيـنِ سَمْسَم (١)

وقد ولي « يا » الجملة الاسمية ، كقوله :

يَـا لَعْنَـةُ اللهِ وَالأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ وَ الصَّالِحِين عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَـارِ (٢)

---

(١) البيت من الرجز ، وهو للعجاج بن رؤبة ، ونسب إلى ابنه في ذيل ديوانه، ص ١٨٣ .

انظر : ديوان العجاج ١/ ٤٤٢ ، ومجاز القرآن ٢/ ٩٤ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٣٩ ، وكتاب الشعر ١/ ٦٧ ، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٨٥ ، والخصائص ٢/ ١٩٦، والإنصاف ١/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٩ ، والدر المصون ٨/ ٦٠١ .

وسمسم : بلد من شق بلاد تميم ، أو كثبان رمل .

ورواية الديوان « سلمى » مكان « هند » وكذلك المصادر الأخرى ، وفيها كذلك « بسمسم وعن ... » مكان « بسمسم أو ... » .

والشاهد فيه : « يا اسلمي » حيث دخلت (يا) على فعل الأمر، ووجهه كالشواهد السابقة .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .

انظر : الكتاب ٢/ ٢١٩ ، والكامل ٣/ ١١٩٩ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص١٠٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧ ، والإفصاح، ص ٧٣ ، والفوائد =

وفيه المذهبان المتقدِّمان، وقد كَثُر إيلاء « يا » حبَّذا ، كقوله :

يَاحَبَّــذَا جَبَــلُ الرَّيَّــانِ مِــنْ جَبِــلٍ وَحَبَّــذا سَــاكِنُ الرَّيَّــانِ مَــنْ كَانَــا[1]

=

والقواعد، ص ٤٤٣، وأمالـي ابن الشجـري ٢/ ٦٩ ، والإنصــاف ١/ ١١٨ ، وابـن يعـيش ٢/ ٢٤ ، وشرح الجمل ٢/ ١١١ ، وفاتحة الإعـراب ١/ ٢٩٦، وقواعـد المطارحـة، ص٤٢٥، والمغني ١/ ٤٨٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٣٧، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٧١ .

والشاهد : « يا لعنةُ الله ... » .

ووجه الاستشهاد به : دخول « يا » على الجملة الاسمية ، فـ«يا » إمّا لمجرّد التّنبيه، وإمَّا للنِّداء، والمنادى محذوف ، تقديره : يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان .

وسَمْعَان : يروى بالكسر والفتح، وهو اسم رجل كعِمران ، وقَحطان .

انظر : المصادر السابقة .

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير بن عطية الخطفى ، من قصيدة يهجو بها الأخطل .

انظـر : الـديوان، ص ٦٧٩ ، وشرح اللمـع لابـن برهـان ٢/ ٤٢٠ ، وابـن يعـيش ٧/ ١٤٠ ، وشرح الجمـل ١/ ٦٢٣ ، والجنـى الـداني، ص ٣٥٧ ، والمقاصـد الـشافية ٤/ ٥٥٥ ، والهمـع ٥/ ٤٥ ، والدرر ٥/ ٢٢٠ .

الريان : جبل عظيم ببلاد طيء .

الشاهد قوله : « يا حبذا » حيث با شرت « يا » الفعل « حبذا » في أحد الأقوال ، فتكـون « يـا » في هذه الحالة إما للتنبيه أو للنداء ، كالشواهد التي مرت .

وللنُّحاة في « حبَّذا »[(١)] ثلاثة[(٢)] مذاهب ، تحقيقها في غير هذا الموضوع .

وحظّنا منها هنا أنَّ منهم من جعل حبَّذا في هذا التَّركيب اسمًا ، وهذا / لا كلام معه بالنِّسبة لما نحن فيه[(٣)] .

[٨٧/ ب]

---

(١) اختلف النُّحاة في « حبَّذا » على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ « حّبَّ » فعل ماضٍ ، و« ذا » فاعله ، وإليه ذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك وجماعة، وهو المذهب المشهور .

الثاني : القول بتركُّب « حبَّ » مع « ذا » بمنزلة كلمة واحدة ، والقائلون بهذا انقسموا إلى فريقين :

أ - فريق ذهب إلى أنَّ « حبّذا » اسم ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدَّم ، والمخصوص مبتدأ مؤخّر .

واستدلوا على اسميتها بأنَّ تغليب الاسم على الفعل أَوْلى من تغليب الفعل على الاسم لشرف الاسم وكون الأسماء أصل الأفعال، وهو مذهب المبرِّد وابن السَّرّاج والسِّيرافي وابن جنِّي والزَّجّاجي وتبعهم ابن عصفور ...

ب - فريق ذهب إلى أنَّ « حبّذا » فعل ، والمخصوص فاعله، وغلَّبوا الفعليّة لتقدُّم الفعل وكون حروفه أكثر فصار الجميع فعلًا . وهو مذهب ضعيف وهذا هو القول الثالث.

انظر في هذه المسألة : المقتضب ٢/ ١٤٣ ، والأصول ١/ ١١٤ ، ١١٥ ، والبغداديات، ص ٢٠١ – ٢٠٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، وابن يعيش ٧/ ١٤١ ، وشرح الجمل ١/ ٦٢١- ٦٢٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، وابن عقيل ٢/ ١٥٨ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٥٥١- ٥٥٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٣ ، والهمع ٥/ ٤٥ .

(٢) في الأصل « ثلاث » .

(٣) لأنَّ النِّداء من خصائص الأسماء ، فلا إشكال في دخول « يا » على حبذا على اعتبار أنها اسم .

ومنهم من قال إنَّها فعل[١]، فيجيء فيها المذهبان، أعني كون « يا » للتَّنبيه أو المنادى محذوفًا .

فقد اتّضح بما أنشدته ، وبما حكاه بعضهم في سعة الكلام :[٢] « أَلَا يَا ارْحَمُونا ، أَلَا يا تَصدَّقوا علينا ... » . أَنَّ قراءة[٣] الكسائي جاريةٌ على اللُّغة الكثيرة .

واعترض على قراءة الكسائي بأنَّها مخالفة لرسم المصحف الكريم ، وذلك أنَّها كتبت « أَلَا يَسْجُدوا » موصولة الياء بالسِّين[٤]، وكان من حقِّه على قراءته أنْ تكتب « يا اسْجُدوا » بإثبات ألف « يا » وبإثبات صورة همزة الوصل .

وقد أجيب [٥]: بأن حذف ألف « يا » من الرَّسم السَّلفي مطَّرد في المصاحف نحو: ﴿ يَقَوْمِ ﴾[٦] ﴿ يَنُوحُ ﴾[٧] في نحو : يا قوم ، ويا نوح .

---

(١) على أنَّ « حبَّذا » بجملتها فعل وما بعدها وهو المخصوص فاعلها ، وهو مذهب ضعيف، أو على أنَّ « حبَّ » فعل و « ذا » فاعلها ، وهو المذهب المشهور وقد تقدَّم بيانه .

(٢) انظر في هذا القول : معاني الفراء ٢/ ٢٩٠ ، والمختار ٢/ ٦٤٦ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٦ ، وإبراز المعاني ٤/ ٥٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٩ ، والدر المصون ٨/ ٦٠١ .

(٣) وهي : « أَلَا يَسْجُدوا » بالتَّخفيف في « أَلَا»، واعتبار (يا) حرف نداء أو تنبيه بجواز الوقف عليها للاختبار كما تقدم ذلك في ص٤٥٣ وما بعدها .

(٤) انظر : مختصر التبيين ٤/ ٩٤٥ .

(٥) قاله أبو شامة ، انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥٢ .

(٦) البقرة / ٥٤ .

(٧) هود / ٤٦.

وإِنَّما حذفت همزة الوصل خطًّا أيضًا إتِّباعًا للَّفظ كما حذفت من (بسم الله) فلما اجتمعا في هذه الكلمة حذفا[١] .

ونظير حذفهما في الرَّسم حال اجتماعها ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[٢]، في « يا ابن أم ».

وأمّا قراءة الجماعة[٣] بالنِّسبة إلى الرَّسم فواضحة جدًّا ، فبالتَّأويل الذي ذكرناه صار الرّسم محتمِلًا للقراءتين ، وإن كان في قراءة الجمهور أظهر منه في قراءة الكسائي ؛ لأنَّ حذف همزة الوصل خطًّا إنّما ثبت في البسملة لكثرة دورها طلبًا للخفّة، ولا شك أنَّها ثبتت في غيرها نحو: باسم زيد، إجماعًا ، و باسم ربك ، على الصّحيح، فلا ينبغي أن يقاس على البسملة .

واختار أبو عبيد قراءة العامة ، قال[٤] : « لأنَّها في بعض التفاسير ، وزيَّن لهم الشيطان أَنْ لَا[٥] يَسْجدوا ، قال : ومن قرأها بالتخَّفيف جعلها أمرًا مستأنفًا، بمعنى : أَلَا ياأَيَّها النَّاس اسْجُدُوا ، وهذا وجه حسن إلَّا أنَّ فيه انقطاع الخبر الذي كان من أمْرِ مَلِكَة سبأ وقومها ، ثُمَّ رجع بعدُ إلى ذكرهم، والقراءة الأُولى[٦] خبر يتبع بعضه بعضًا لا انقطاع فيه » .

---

(١) أي : حذفت ألف « يا » وهمزة الوصل في (اسجدوا) لالتقاء الساكنين .

(٢) طه / ٩٤ .

(٣) وهي « ألاَّ يسجدوا » بالتَّشديد ، انظر : ص٤٢٢ .

(٤) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤/ ٥٢ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ١٤٣ .

(٥) في الأصل « ألا » وهو تحريف؛ لأنَّه بصدد بيان أصل قراءة الجماعة ، وأنها جاءت في بعض التفاسير على أصلها ، وهو ما جعله يختارها والتصويب من إبراز المعاني ٤/ ٥٢ .

(٦) وهي قراءة التشديد « ألا يسجدوا » حيث تفيد أن الكلام للهدهد ، فيتصل بكلامه في الآية السابقة « ٢٤ » .

وقال أبو علي الفارسي[(١)] : « وهذا هو الوجه ؛ لتجري القصَّة على سننها ، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها ، وإنْ كان الفصل بهذا النَّحو غير ممتنع ؛ لأنَّه يجري مجْرى الاعتراض وما يُسَدِّدُ القصَّة، وكأنَّه لَّما قيل ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [(٢)] الآية، قد دلَّ هذا الكلام على أنَّهم لا يسجدون لله عز وجل ولا يتديّنون بدين .

فقال : ألا يا قوم، أو يا مسلمون اسْجُدوا لله الذي يخرج الْخَبْء في السموات والأرض ، خلافًا عليهم ، وحمدًا لله مكان ما هداهم لتوحيده [(٣)] فلم يكونوا مثلهم في الطُّغيان والكفر » .

وقد استشهد الفرَّاء لهذه القراءة بما روي في النثر ، فقال[(٤)]: « قرأها أبو عبد الرحمن السُّلمي[(٥)] والحسن[(٦)] وحُمَيْد

(١) الحجة ٥ / ٣٨٣ .
(٢) النمل / ٢٤ .
(٣) في الأصل « ما هو أهم منه لتوحيدهم » وهو تحريف .
والتصويب من الحجة ٥ / ٣٨٣ ، وإبراز المعاني ٤/ ٥٣ .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٢٩٠ .
(٥) هو عبدالله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبدالرحمن السُّلمي الضَّرير، مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، أخذ القراءة عن عثمان بن عفَّان وعليّ بن أبي طالب وعبدالله ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وأخذ القراءة عنه: عاصم وعطاء بن السائب ويحيى بن وثّاب وغيرهم. توفي سنة أربع وسبعين للهجرة، وقيل سنة ثلاث وسبعين.
انظر ترجمته: طبقات القراء ١/ ٧٢، وغاية النّهاية ١/ ٤١٣، ٤١٤.
(٦) هو الحسن البصري الإمام التَّابعي المشهور بن أبي الحسن يسار أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، شهد يوم الدار مع عثمان بن عفان رضي الله عنه، وله يومئذ أربع عشرة سنة، كان سيد أهل زمانه علمًا وعملًا، توفي سنة عشر =

الْأَعرج[١] مخفَّفة ، على معنى: ألا يا هؤلاء اسْجُدوا ، فيضْمِر هؤلاء ، ويكتفي بقوله (يا) » .

وسمع[٢] بعض العرب يقول : أَلا يا ارْحَمُونا ، ألا يا تصدَّقوا علينا .

قال[٣] : « وحدَّثني الكسائي أنَّ عيسى الْهَمْداني[٤] قال : ما كنت أسْمع الْمَشَيْخَة يقرءونها إلَّا مخفَّفة على نيَّة الأمر، وهي [في][٥] قراءة

=

ومئة للهجرة.

انظر في ترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣.

(١) هو الإمام حُمَيد بن قَيْس، أبو صَفْوان المكِّي الأعرج، قرأ القرآن على مجاهد ثلاث مرات، وحدَّث عن عطاء ومجاهد، والزُّهري، وغيرهم، وروى عنه القراءة عرضًا أبو عمرو ابن العلاء، وسفيان بن عيينة، وسمع من مالك والثوري.

توفي سنة ثلاثين ومئة للهجرة.

انظر في ترجمته: طبقات القراء ١/ ١١٦، وغاية النهاية ١/ ٢٦٥.

(٢) أي : الفراء . انظر : المصدر السابق الموضع نفسه وتفسير القرطبي ١٦/ ١٤٣ .

(٣) تابع لقول الفراء ، انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .

(٤) هو : الإمام عيسى بن عمر، أبو عُمر الْهَمْدَاني الكوفي القارئ الأعمى مولى بني أسد، مقرئ الكوفة في زمانه، أخذ القراءاة عرْضًا عن طلحة بن مُصرِّف، والأعمش، وقرأ عليه الكسائي، وعبيد الله بن موسى وغيرهما.

توفي سنة ست وخمسين ومئة للهجرة، وقيل سنة خمسين ومئة.

انظر في ترجمته: طبقات القراء ١/ ١٤٥، وغاية النهاية ١/ ٦١٣.

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام.

عبد الله(١) (هَلَّا(٢) تَسْجُدُون لله) بالتّاء ، فهـذه حجَّـة مـن خَفَّفَ؛ لأنَّ قولــك : أَلَا تقوم، بمنزلة قولك : قُمْ، / وفي قـراءة أُبَي(٣): ﴿ أَلَا تَسْجُدونَ ﴾ ـ بالتَّاء ـ ، (لله الَّذِي يَعْلَمُ سِرَّكُم وَمَا تُعْلِنُون)، قال: وهو وجه الكلام ؛ لأنَّها سـجدة، ومن قرأ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ فـشدَّد فـلا ينبغـي لهـا أنْ تكـون سـجدة ؛ لأَنَّ المعنى: زَيَّن لهم الشيطان أَلَّا يَسْجُدُوا لله » انتهى. [٨٨/أ]

فقد ترتَّب على القراءتين حكم ، وهو هل هـي سـجدة تـلاوة أم لا ؟(٤) فمن خفَّف كانت عنده سَجْدة تلاوة ، ومن شدَّد فلا.

---

(١) هي قراءة شـاذة . انظـر : القـراءات الـشاذة، ص ١٠٩ ، وشـواذ الكرمـاني (خ) ٩٠ / ب ، والكشاف ٤ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٦٨ ، والدر الصون ٨ / ٦٠٤ ، وتفـسير القرطبـي ١٦ / ١٤٣ .

(٢) بقلـب الهمـزة هـاء مـع تـشديد « لا » وتخفيفهـا ، (هَـلَّا ، هَـلَا)، وكلتاهمـا وردت في قـراءة عبد الله ، وجاءت (تَسْجُدون) أيضًا بتاء الخطاب .
انظر : المصادر السابقة .

(٣) بتخفيف (أَلَا) وبتـاء الخطـاب وإثبـات النـون (تـسجدون)، انظـر: معـاني الفـراء ٢/ ٢٩٠، وإعراب القراءات السبع ٢/ ١٤٩، والكشاف ٤/ ٤٤٩، وتفسير القرطبي ١٦/ ١٤٣، والبحر المحيط ٧/ ٦٨، وحاشية الشهاب ٧/ ٤٣.

(٤) وممّن رتَّب هذا الحكم أبو إسحاق الزجاج كذلك، حيث قـال : « ومـن قـرأ بـالتّخفيف فهـو موضع سجدة من القرآن ، ومن قرأ : ﴿ أَلَّا يَـسْجُدُوا ﴾ بالتَّـشديد فلـيس بموضـع سـجدة » معاني القرآن ٤ / ٨٨ .
وانظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٤٩ .

لكن الشّأن في صحّة تقرير هذا، وكأنَّ هذا القائل[١] فهم أنَّها لا تكون سجدة تلاوة إلّا إذا كان الكلام مُفْهِمًا للأمر بها ، إمّا بصريح الأمر ، وإمَّا بالحضّ عليه، كما في قراءة (هلَّا تَسْجُدُونَ)، و (أَلَا تَسْجُدُونَ) بالتَّاء، بخلاف ما إذا قُرىء (أَلَّا يَسْجُدُوا) بالتَّشديد ، فإنَّه لم يقصد إلّا الإخبار بأنّ الشّيطان زيَّن لهم عدم السُّجود لله .

وهذا الذي فَهِمَه غير لازم ، بل سَجْدات التِّلاوة الواردة في القرآن إمّا بصريح الأمر كقوله تعالى : ﴿ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب ﴾[٢]، وإمَّا بالذَّم لتارك السُّجود كقوله ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقُرۡءَانُ لَا يَسۡجُدُونَ ﴾[٣]، وإمّا بالثَّناء على فاعله ، كقوله ﴿ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ﴾[٤].

فالآية التي نحن فيها من قبيل ما ذُمَّ تارك السُّجود فيها ، فاقتضت الآية سُنِّيَّة السُّجود عند تلاوتها ، سواء قرىء بتشديدها أم بتخفيفها، ولنا في هذه

(١) هو : الفرّاء.

(٢) العلق / ١٩ .

(٣) الانشقاق / ٢١ .

(٤) الأعراف / ٢٠٦ .

وانظر في مواضع وأحكام سجود التلاوة : أحكام القرآن للجصاص ٥ / ٣٧١ ، والكشاف ٤ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٣٧٠ ، وتفسير الرازي ٢٤ / ١٦٦ ، وتبيين الحقائق ١ / ٢٠٥ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ١٤٤ .

الآية الكريمة كلام يأتي إن شاء الله تعالى في اللّفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيـز[١]، بأبسط من هذا فإنَّه موضوع له، وكنت قد بحثت هذا البحث قبل أنْ أطَّلع على كـلام الزَّمخشري حتى رأيتُني قد وافقته فحمدت الله تعالى[٢] .

وبالجملة فقراءة الكسائي سَهْلة التَّخريج على ما ذكرت لك .

وأمّا قراءة الجماعة فتحتاج إلى فضل نظر ؛ لعسر تخريجها ، وسيتَّـضح إن شاء الله تعالى . ثُمّ قال النّاظم رحمه الله تعالى:

.... وَقِفْ   لَهُ قَبْلَهُ...................[٣]

أي : وَقِفْ لِلْكِسائي قبل ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ بكماله ، ولـيس مـراده قبـل ﴿ يَسْجُدُوا ﴾ وحده ؛ لفساد المعنى[٤] .

---

(١) كتاب في أحكام القرآن الكريم للمؤلف تعمل الجامعة الإسلامية على تحقيقه في كليـة القـرآن، وسبقت الإشارة إليه في قسم الدراسة. ولم أقـف علـى مـا ذكـره المؤلـف في القـول الـوجيز فيما اطلعت عليه.

(٢) انظر كلام الزمخشري في : الكشاف ٤ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٣) جزء من بيت الناظم رقم (٩٣٥) السابق، وهو بتمامه:

أَرَادَ أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا وَقِفْ   لَهُ قَبْلَـهُ والْغَـيْرُ أدْرَجَ مُبْدِلَا

(٤) وجه فساد المعنى من حيث كون ﴿ أَلَا ﴾ في قراءة الكسائي للاستفتاح ، وحكمها أن يـستفتح بها ، وهذا المعنى يستلزم أن يكون المراد : وقف للكسائي قبل: ﴿ ألا يسجدوا ﴾ .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٥ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٥ .

والمراد أنّك على قراءة الكسائي تقِفُ على[١] ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ وتبتدئ بـ(أَلَا)؛ إذْ لا تعلُّق لـ(يَهْتَدُونُ) بما بعده ، ولأنَّ ﴿ أَلَا ﴾ في قراءته استفتاح وتنبيه ، فينبغي أنْ يُوقف على ما قبلها ، لِيُبْتَدَأ بها، وهذا الوقف[٢] ليس بواجب ؛ إذ لا يلزم قارئًا أنْ يقف على كلام تامٍّ ويبتدئ بما بعده ، بل لو وَصَل الكلَّ لجاز .

إنَّما المحذور أنْ يقف على غير تامٍّ أو على ماله تعلُّقٌ بما بعده تعلُّقًا شديدًا[٣] ، ولكنَّ الأحسن أنْ يوقف على الكلام [التّامّ] [٤] ويُبْتَدَأ بما بعده ، فإنَّ فيه تلخيصَ المعاني ، وفَهْمَ المراد، وهو باب عظيم[٥]، وقد وضع النّاس فيه كتبًا مشهورة[٦] ضمَّنت كتابي الدُّر المصون غالبها[٧] .

---

(١) وهو وقف تام ؛ إذ لا تعلُّق لما بعده به ، وهذا على قراءة التّخفيف .
انظر في الوقف والابتداء : إيضاح الوقف والابتداء، ص ٤٢٨ ، والبرهان ١ / ٥٠٣ – ٥١٠ ، والإتقان ١ / ٢٣١ وما بعدها .

(٢) وهو الوقف التام ، حيث يحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده ، فليس الوقف فيه واجبًا .
انظر : إيضاح الوقف والابتداء، ص ١٠٢ ، والبرهان ١ / ٥٠٣ ، والنشر ١ / ١٨٢، ١٨٣، والإتقان ١ / ٢٣٢.

(٣) هو الوقف القبيح ، وهو الذي ليس بتام ولا حسن، ولا يفهم منه المراد فلا يوقف عليه.
انظر : المصادر السابقة.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، والسياق يقتضيه. وهي زيادة يستقيم بها المعنى.

(٥) الوقف والابتداء .

(٦) منها : « إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ، والقطع والائتناف للنحاس ، والمكتفى في الوقف والابتداء ، لأبي عمرو الداني ، وغيرها .
انظر : البرهان ١ / ٤٩٢ ، والإتقان ١ / ٢٣٠ . الدر المصون ١ / ١٠٩.

(٧) من كتب الوقف التي ذكرها المؤلف : « كتاب الوقف والابتداء » للهذلي .

ثُمَّ قال[(١)] : والْغَيْرُ أَدْرَجَ مُبْدِلَا .... .

أخذ يذكر توجيه قراءة غير الكسائي ، وأخبر أنَّ غيره لا يقف على ما قبل ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾، بل أَدْرَج الكلام إدراجًا ، وجعل ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ بدلًا مما قبله[(٢)]، ولم يبيِّن كونه بدلًا مماذا؟ وسأبيِّنه .

ثمّ ذكر في البيت الآتي[(٣)] توجيهًا آخر[(٤)]، وهو أن يكون مفعولًا، ولم يبيِّن من أيِّ أنواع المفاعيل / هو، ولم يبيِّن أيضًا ما العامل فيه، وسأبيِّنه أيضًا ــ إن شاء الله تعالى ـ . [٨٨/ب]

اعلم أَنَّ النّاس اختلفوا في قراءة العامّة اختلافًا كثيرًا[(٥)]، فذهب قوم إلى أَنَّ أصل ﴿ أَلَّا ﴾: أنْ لا، فـ « أَنْ » ناصبة للفعل المضارع، ولذلك حذفت نون الرّفع من ﴿ يَسْجُدُوا ﴾، و « لا » نافية، فأدغمت نون « أنْ » في « لا » ،

---

(١) أي: النّاظم، وهو بعض من البيت السابق رقم (٩٣٥).

(٢) أي : أدرج ﴿ يهتدون ﴾ ووصلها مع ﴿ أَلَّا يسجدوا ﴾ من غير وقف على ﴿ يهتدون ﴾ ؛ لأنّ ﴿ أَلَّا يسجدوا ﴾ في قراءة غير الكسائي بدل من ﴿ أعمالهم ﴾ أو من ﴿ السبيل ﴾ على زيادة ﴿ لا ﴾ ، وحكم البدل أن يوصل بالمبدل منه .

انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٥٦ ، واللآلي الفريدة ٣ / ٢٤٥ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٥ .

(٣) بيت الناظم رقم (٩٣٦) ، وسيأتي قريبًا .

(٤) لقراءة: ﴿ أَلَّا يسجدوا ﴾ ، وهو توجيه يقتضي الإدراج أيضًا . وحكم المفعول أن يوصل بفعله في القراءة .

انظر : المصادر السابقة .

(٥) انظر في توجيه قراءة غير الكسائي : الحجة لابن خالويه ٢٧٠ ، ٢٧١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٨٣ ، والمختار ٢ / ٦٤٥ – ٦٤٧ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٢٧ ، والموضح ٢ / ٩٥٥ ، والبيان ٢ / ٢٢١ ، والبحر ٧ / ٦٨ ، والدر المصون ٨ / ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

وأَنْ وما في حيِّزها في موضع نصب بدلًا من ﴿ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾[(١)]، وما بينهما من قوله : ﴿ فَصَدَّهُمۡ ﴾[(٢)] إلى ﴿ لَا يَهۡتَدُونَ ﴾[(٣)] اعتراض ، والتَّقدير : وزَيَّن لهم الشَّيطان أَلَّا يسجدوا لله ، أَيْ : زَيَّن لهم عدم السُّجود لله، وهذا القول « لا » فيه غير مزيدة[(٤)] ، بل هي نافية على أصلها .

وذهب آخرون إلى [أَنَّ][(٥)] (أَنْ) وما في حيِّزها بدل[(٦)] من ﴿ ٱلسَّبِيلِ ﴾[(٧)]، وذلك لا يتأتّى إلّا على اعتقاد زيادة « لا »، كزيادتها في قوله : ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[(٨)]، وإلَّا يفسد المعنى[(٩)] ، والتّقدير: فصدَّهم عن أنْ يَسْجُدُوا، أي : عن السَّجود ، وقوله : ﴿ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ﴾ اعتراض.

---

(١) النمل/ ٢٤ .

(٢) الآية السابقة.

(٣) الآية السابقة.

(٤) لأنها أفادت النفي .

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) وموضعه خفض .

(٧) النمل/ ٢٤.

(٨) الحديد / ٢٩ .

(٩) يفسد المعنى إذا اعتبرت « لا » نافية ، لأن المعنى يكون حينئذ : فصدهم عن ترك السجود ، وهذا فاسد .

انظر : مشكل إعراب القرآن، ص ٥٣٣ ، والبيان ٢ / ٢٢١ ، والتبيان، ص ٦٣١ ، والدر المصون ٨ / ٦٠٢ .

إلا أَنَّ الاعتراض في هذا الوجه أقلُّ منه في الوجه قبله(١) .

فهذا معنى قول الناظم : أَدْرَجَ مُبْدِلَا، أَي : مُبْـدِلًا مـن (أَعْمَالَهُـم) أَوْ (٢) مـن (السَّبِيلِ)، ولذلك لم يُعيِّن النَّاظم المبدَل منه ليعمَّ القولين .

الثالث : أن يكـون « أَنْ » ومـا في حيِّزهـا في موضـع نـصب أو خَفْـض مفعولًا لـ ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ على إسقاط الخافض، والأصل: فهـم لا يَهْتَـدُون إلى أَنْ يَسْجُدوا، فلما حُذِف الخافِض جرى القولان المشهوران(٣) .

---

(١) جملة الاعتراض في الوجه السابق هي قوله : ﴿ فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون ﴾ .

(٢) جاء في الأصل (وإِمَّا) والأنسب ما ذكرت ؛ لأن (إمّا) من خصائصها التكرار وهي لم تجيء هنا مكررة .

انظر : المغني ١ / ٨٤ ، ٨٧ .

(٣) الأول : نصب المجرور ، والنَّصب نوعان : مقصور على السماع ، ومطَّرد .

والنصب في مثل هذا بالفعل عند البصريين ، وبنزع الخافض عند الكوفيين .

الثاني : بقاء المجرور على جرِّه ، وهو في غاية الشذوذ ، كقول الشاعر :

.... أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأصابعُ

ومذهب الخليل والكسائي في « أَنّ وأَنْ » عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب .

قال ابن مالك : « .. وهو الأصح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل » شرح التسهيل ٢ / ١٥٠ .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ١ / ٣٨ ، والبسيط ١ / ٤١٩ ، ٤٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٢٢ – ٦٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٨٨ – ٤٩٠ ، والمقاصد الشافية ٣ / ١٤٣ – ١٥٠ ، وتنبيه الطلبة ١ / ٥٤٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٤٠ – ٤٤٢ ، والتصريح ١ / ٣١٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٨٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٨ – ١٨٠ .

ولابدّ على هذا القول[١] أيضًا من اعتقاد زيادة « لا » ؛ ليصحَّ المعنى، أي: فهم لا يهتدون إلى السُّجود لله تعالى .

الرابع : أَنَّ « أَنْ » وما في حيِّزها في موضع نصب مفعولًا من أجله ، والعامل فيه ﴿زَيَّنَ﴾ [٢] أي : زَيَّن لهم لأَجْل أنْ [لا] [٣] يَسْجُدوا.

الخامس: أنّه مفعول من أجله أيضًا، والعامل فيه (فَصَدَّهُم)، أي: صدَّهم لأَجْل أَنْ لا يسجدوا.

وفي « لا » حينئذ قولان، أحدهما: أَنَّها باقية على أصلها من النّفي[٤] وهو الأظهر، والثاني: أنَّها مزيدة، وليس بظاهر .

---

(١) وهو أن قوله : (أَلَّا يَسْجُدوا) مفعول ﴿ يهتدون ﴾ على إسقاط الخافض.

(٢) النمل / ٢٤.

(٣) زيادة ليست في الأصل . يستقيم بها المعنى ؛ لأنَّ « لا » في هذا الوجه باقية على أصلها من النفي .

انظر : الموضح ٢ / ٩٥٥ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٥٦ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٥ ، والدُّر المصون ٨ / ٦٠٢ .

(٤) هي : باقية على أصلها من النفي في وجهين ، الأول : عند إعراب (أَلَّا يسجدوا) مفعولًا لأجله ، والثاني عند إعرابها بدلًا من (أعمالهم) .

ومزيدة في وجهين أيضًا ، الأول : عند إعراب (أَلاَّ يسجدوا) مفعولًا به لـ (يهتدون) .

والثاني : عند إعرابها بدلًا من (السبيل) .

وهذا كلُّه يدخل تحت قوله في البيت الآتي : وقد قيل مفعولًا[١]، كما بينته لك. وعلى هذه الأوجه[٢] فلا يوقف على ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ البتَّة؛ لتعلُّقه هو وما قبله بـ (أَلَّا يَسْجُدُوا) .

وفي القراءة وجه سادس : وهو أن يكون « أَنْ » وما في حيِّزها في موضع رفعٍ خبرًا لمبتدأ مضمر، ثمَّ ذلك المبتدأ إمَّا ضمير راجع إلى ﴿ أَعْمَالَهم ﴾ أي: هي أَلَّا يَسْجُدُوا، وإمّا ضمير راجع إلى ﴿ السَّبِيلِ ﴾ أي : هو أَلَّا يَسْجُدوا .

ويترتّب على الخلاف الكلام في « لا »، فعلى الأوّل[٣] هي نافية، وعلى الثاني[٤] مزيدة.

وعلى هذا الوجه السادس يجوز الوقف على (يَهْتَدُون) كما يُوقَف عليه في قراءة الكسائي ؛ لاستئناف الكلام ، فقد جاز الوقف أيضًا على (يَهْتَدُون) في قراءة الجماعة بتشديد (ألّا). فإن قلت : ظاهر كلام النَّاظم أنَّه لا يُوقَف على (يَهْتَدُونَ) على قراءة غير الكسائي .

---

(١) جزء من متن الشاطبية وسيأتي لاحقًا ، برقم (٩٣٦)، في ص٤٥٦ .
(٢) في قراءة العامة (أَلَّا يَسْجُدُوا) بالتَّشديد ، لا يجوز الوقف على ﴿ يهتدون ﴾ في الأوجه الخمسة المتقدمة، لأن فيه تفريقًا بين العامل والمعمول فيه ، فـ (أَلَّا يسجدوا) متعلِّق بما قبله ، على ما بيَّنه المؤلف ، بخلاف قراءة الكسائي فلا تعلُّق لها بما قبلها .
(٣) على تقدير المبتدأ ضميرًا راجعًا إلى (أعمالهم) تكون « لا » نافية .
(٤) على تقدير المبتدأ ضميرًا يرجع إلى (السبيل) تكون « لا » زائدة .

قلت : إنَّما منع من ذلك حيث أعربه بدلًا أو مفعولًا كما صرَّح به، وسكت عن وجه الابتداء به ؛ لأنَّه لا فرق / فيه بين قراءة الكسائي وغيره في جواز الوقف[1] على (يَهْتَدُون) . [٨٩/أ]

وهذا كلُّه يقال على سبيل التَّمرين وتدريب الطالب، وإلَّا فالمختار عند المحقِّقين الوقف على رؤوس الآي مطلقًا .

ويدلُّ لهذا قراءة[2] رسول الله ﷺ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3]، يقف على ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[4]، يقف على ﴿ٱلرَّحِيمِ ﴾، وإن كان كلٌّ من هذه نعتًا أو بدلًا .

* * *

---

(١) حيث يصبح الكلام لا تعلُّق ببعضه البعض ، فيصحّ الوقف على (يهتدون) في قراءة غير الكسائي في هذا الوجه وهو تقدير مبتدأ مضمر .

(٢) هذا من حديث أم سلمة لمّا سئلت عن قراءة الرسول ﷺ ، فقالت: « كان يُقَطِّع قراءته آية آية ، بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ﴾».

انظر : فضائل القرآن ١ / ١٩٨ ، وسنن أبي داوود ٤ / ٣٧ ، وسنن الترمذي ٥ / ١٨٢ ، والمعجم الكبير ٢٣ / ٢٧٨ ، وسنن الدارقطني ١ / ٣١٢ ، وسنن البيهقي الكبرى ٢ / ٤٤ ، والمجموع ٣ / ٢٧١ ، وكنز العمال ٧ / ٢٢ ، ٨ / ٥٢ .

(٣) الفاتحة / ٢ .

(٤) الفاتحة / ٣ .

قوله : (أَرَادَ) فيه ضمير يعود على الكسائي كما تقدَّم .

قوله : (أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا) هذا كلُّه في موضع نصب بـ « أَرادَ»، أي: أراد هذا التَّقدير ، وفيه إجْرَاء الإرادة مَجْرى القول في حكاية ما بعده ، أو يضمر بعده قول ، أي : أراد فقال، والأوَّل قول كوفي[1] .

(١) ذهب الكوفيون إلى إجراء كثير من الأفعال مَجْرى القول ؛ لأنَّها تضمَّنت معناه ، وذهب البصريون إلى إضمار القول بعد تلك الأفعال.

ومن تلك الأفعال التي أجريت مجرى القول عند الكوفيين.

أ) قوله تعالى : ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الأعراف / ٤٤.

قريء بكسر همزة (أن) على إضمار القول في مذهب البصريين ، وعلى إجراء (أذن) مجرى (قال). على مذهب الكوفيين.

ب) وقوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم ﴾ الآية، آل عمران/ ١٩٥ .

قريء بكسر همزة (أَنِّي) على إضمار القول ، أو إجراء (استجاب) مجرى القول .

ومن الأفعال التي أجراها الكوفيون مجرى القول في الحكاية وكسر همزة إن لأنها بمعنى القول: نادى ، ودعا ، وأوحى ، ووعد ، وغيرها . واقتصر البصريون على إضمار القول بعدها .

انظر في ذلك : الكشاف ٣ / ٣٦٨ ، وتفسير الرازي ١٩ / ٧٩ ، والتبيان ٣٧٧ ، وتفسير البيضاوي ٣ / ١٢٩ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٦٥ ، ٨ / ١٧٥ ، ٣٠٧ ، والدر المصون =

وقولـه : (وَقِـفَ لَـهُ) أي : للكسائـي فـي مذهبــه، و(قَبْلَـهُ) أي : قبــل (أَلَا يَسْجُدُوا) برمّته ؛ أي قبل : هذا اللَّفظ جميعه .

قوله : (وَالْغَيْرُ) مبتدأ ، ودخول « أَلْ » عليها غريب أو ممتنع ؛ لملازمتها الإضافة[1] .

=

٣ / ٥٣٨ ، ٥ / ٣٢٨ ، واللبــاب في علــوم الكتــاب ٢ / ٣٠٤ ، ٧ / ٢٤٣ ، ٩ / ١٢٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١ / ٥٥٢ – ٥٥٥ .

(١) منع كثير من العلماء دخول (أل) على (غير) وذلك لشدّة إبهامها، ولأنّ معناها غير معيّن ولذلك شُبّهت (غير) بالغايات، وخطّأ أهل اللغة والنحو هذا الاستعمال، ومن الذين منعوا هذا الاستعمال الحريري في درة الغواص، ص٤١، وابن الجوزي في تقويم اللسان، ص١٥٨، والبغدادي في ذيل الفصيح، ص٢١، واللخمي في المدخل إلى تقويم اللسان، ص١٩٩، والصّفدي في تصحيح الفصيح، ص٣٩٨، وغيرهم.

وأجاز دخولها ابن الحنبلي في عقد الخلاص، ص٢٠٥، والخفاجي في شرح درة الغوّاص، ص٧٠، وغيرهم.

وارتضى مؤتمر المجمع اللغوي بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين في شباط فبراير عام ١٩٦٩م، الرأي القائل: إنّ كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصحّ في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بـ(أل) فتستفيد التعريف.

انظر: الخلاف اللغوي بين الحريري ومن تعقّبه في درة الغوّاص ١/ ١٨٩.

وانظر : الأزهية، ص ١٧٩ ، وابن يعيش ٢ / ٨٨ ، ١٢٥ ، والمغني ١ / ٢٠٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٤٢ ، ومصابيح المغاني، ص ٢٩٩ ، والمزج ٧٩٤ ، والهمع ٣ / ٢٨٠ ، وحاشية الدسوقي ١ / ٤٣٠ .

و (أَدْرَجَ) جملة فعليَّة خبر المبتدأ، والإدْرَاج: الْوَصْل، وأصله: في إِدْراج الشْيء، أي : طَيه[١] .

قوله: (مُبْدِلَا) يقرأ بفتح الدَّال على أنَّه حال[٢] من مفعول أَدْرَجَ المحذوف، أي: والْغَيْر أَدْرَجَه في حال كَوْنه مُبْدَلًا مما قبله .

ويجوز أن يكون مفعولا لأَدْرَجَ ، أي : أَدْرَج لفظًا مبدلًا مما قبله . ويقرأ بكسرها[٣] ، على أنه حال من فاعل أَدْرَج ، أي : أَدْرَج حال كونه مُبْدِلًا هذا اللفظ مما قبله .

---

(١) الإِدْرَاج : لَفُّ الشيء في الشيء ، ودَرَجَ الشيء في الشيء يَدْرُجُه دَرْجًا ، وأَدْرَجَه : طواه وأدخله.

ويقال لما طويته : أَدْرَجته لأنه يطوى على وجهه .

انظر : الجمهرة (درج) ١ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، والصحاح (درج) ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ ، واللسان (درج) ٢ / ٢٦٩ .

(٢) وكذلك أعربه شعلة ، دون أن يرتب على إعرابه حال من المفعول أن يكون مفتوح الدال .

انظر : شرح شعلة، ص ٤٦٧ .

(٣) وكذلك ضبطت في فتح الوصيد ٤ / ١١٥٥ ، واللآلي الفريدة ٣ / ٢٤٣ ، وشرح شعلة، ص ٤٦٦ ، وكنز المعاني، ص ٣٠٢ .

ويجوز أن يكون مفعولًا لـ « أدْرَجَ » ، أي : أَدْرَجَ لفظًا مُبْدَلًا مما قبله ، ويُقْرأ بكسرها[١] ، على أنَّه حال من فاعل أَدْرَجَ ، أي : أَدْرَجَ حال كونه مُبْدِلًا هذا اللّفظ مما قبله .

ثمَّ ذكر الوجه الآخر فقال :

٩٣٦ ـ وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا وأَنْ أَدْغَمُوا بِلَا وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَقِفْ يَسْجُدُوا وَلَا

قد تقدَّم[٢] تفسير قوله : (مَفْعُولًا) .

ثمَّ أخبر أنَّهم أدْغَمُوا (أَنْ) في (لَا) فلزم التَّشديد ومن هنا عُلمت قراءة الباقين أيضًا .

وقد تقدَّم أنَّها عُلِمت من لفظه بـ " أَلَا " مخفَّفة ، وأنَّه من باب :

.... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنْ القَيْد[٣] ...

---

(١) وكذلك ضبطت في : فتح الوصيد ٤ / ١١٥٥ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٣ ، وشرح شعلة ، ص ٤٦٦ ، وكنز المعاني ، ص ٣٠٢ ، ونسخ متن الشاطبية المطبوعة ، ومنها متن الشاطبية ، ضبط : محمد الزعبي ، ص ٧٤ .

(٢) انظر : ذلك عند توجيه قراءة الجماعة ﴿ أَلَّا يَسْجُدوا ﴾ في الوجه الثالث من إعراب (أَلَّا يَسْجُدوا) ، في ص ٤٨٢ .

(٣) جزء بيت من متن الشاطبية ، وهو بيت رقم (٤٧) ، وتمامه :

سِوَى أَحْرُفٍ لاريبَةٌ في اتِّصَالِهَا .... إنْ جَلاَ

انظر : العقد النضيد ، ت: أيمن سويد ١ / ١٦٥ .

ثمَّ أخبر أنَّه ليس بمقطوع ، أي : أنّهم لم يكتبوا (أَنْ لَا) فيفصلوا بين « أنْ » وبين « لا » في الخطّ ، بل وَصَلُوا بينهما في الخطّ كما وصلوا بينهما في اللَّفظ ، فلذلك احتمل الرّسم قراءة الكسائي ، وقراءة الجماعة [(١)] .

وقوله : (فَقِفْ يَسْجُدُوا) يعني : أنَّه ليس لك أنْ تَقِف في الابتلاء[(٢)] ثلاث وَقَفات كما ذكرنا للكسائي ؛ لأنَّ تلك كلّ كلمة منها مستقلّة بنفسها وبمقصودها ، لأنّ « أَلَا » مفيدة التّنبيه والاستفتاح ، و (يا) مفيدة للنِّداء أو للتّنبيه تأكيدًا بحسب الخلاف المتقَّدم [(٣)] ، و (اسْجُدُوا) فعل أمر تام ، وهو كلام مفيد بنفسه .

وههنا إن وقفت على « أَلَّا » بالتَّشديد كنت واقفًا على « أَنْ » النّاصبة دون منصوبها ، فلا يتمُّ الكلام إلَّا بقوله : (يَسْجُدُوا)[(٤)] .

وقد أُورد على ظاهر عبارة النَّاظم إشكالان[(٥)] :

أحدهما : أنَّه أراد بأنْ لا وقف للجماعة وَقْف الاختيار ، أو وَقْف الاضطرار ، فإنْ أراد وقْفَ الاختيار فذاك في آخر الآية ، وإِنْ أراد وقْفَ

(١) انظر : المقنع ، ص ٤٥٩ ، ومختصر التّبيين ٤/ ٩٤٥ .

(٢) أي : في حال الاختبار ، في قراءة الكسائي بالتَّخفيف .

(٣) سبق في ص ٤٥٣ .

(٤) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٥٦ .

(٥) أوردهما أبو شامة ، انظر : إبراز المعاني ٤ / ٥٦ . وانظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ .

الاضطرار جاز على (أَلَّا) ، وهذا هو المنقول ، وقد صرّح به جماعة من المصِّنفين . قال أبو بكر بن الأنباري[١] : « من قرأ بالتَّثقيل وقَفَ على (أَلَّا) ، وابتدأ (يَسْجُدُوا) » .

[٨٩/ ب] قلت : وهو ظاهر / كلام صاحب التّيسير ، فإنه قال[٢]: « الكسائيُّ « أَلَا يَسْجُدُوا » بتخفيف اللَّام ، يَقِف « أَلَا يَا » ، وَيَبْتَدِئ « اسْجُدُوا » على الأمر ، أي : أَيُّها النَّاس اسْجُدُوا ، والباقون يُشَدِّدون الَّلام لانْدِّغام النُّون فيها ، ويَقِفُون على الكَلِمة بأَسْرها » .

وقال شيخه أبو الحسن بن غلبون[٣] : « لا ينبغي أن يُتَعَمَّدَ الوقفُ والابتداءُ ههنا ؛ لأَنَّ الكلام مُرتَبِط بعضُه [ببعض][٤] من حيث النِّداء

---

(١) لم أقف على هذا النص في كتاب إيضاح الوقف الذي بين يدي .
والذي جاء فيه قوله : « فهم لا يهتدون » غير تام لمن شدَد (ألّا) ؛ لأنَّ المعنى : زَيَّن لهم الشَّيطان ألّا يَسْجُدوا ، ومن قرأ : « ألَا » بالتّخفيف وَقَف ﴿ فَهُم لَا يَهْتَدُونَ أَلَا يَا ﴾ ، وابتدأ : (اسْجُدُوا) على معنى : اسجدوا لله بالأمر » إيضاح الوقف والابتداء ، ص ٤٢٨ .
والنص الذي ذكره المؤلف بتمامه عند أبي شامة ، انظر : إبراز المعاني ٤ / ٥٦ .
وانظر في حكم الوقف على هذا الحرف : الوقف والابتداء لأبي جعفر الضرير ، ص ١٥٩ ، ١٦٠، والمكتفى ، ص ١٥٤ ، ومنار الهدى ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .
(٢) التيسير ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٣) هو أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي ، نزيل مصر . إمام من أئمة القّراء ، أخذ القراءة عرْضًا عن أبيه عبد المنعم بن غلبون ، والمقرئ : عبد العزيز ابن علي المعروف بابن الإمام ، وقرأ عليه : أبو عمرو الداني صاحب كتاب التيسير ، وأحمد ابن بابشاذ النحوي ، من مصنَّفاته : كتاب « التّذكرة » في القراءات ، توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة للهجرة ، انظر في ترجمته : طبقات القرّاء ١/ ٣٧٩ ، وغاية النهاية ١/ ٣٣٩ .
(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والأنسب إثباتها ، وهي زيادة مستفادة من التذكرة ٢ / ٥٨٥ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٦ .

وخطابه ، فلا يُفْصَل بعضُه من بعض ، قال : ولا يجوز الوقف للباقين إلَّا على آخر الآية ، وإن انقطع نَفَسُ القارئ لهم على (أَلَّا) رجع إلى أوَّل الكلام ، فإنْ لم يفعل ابتدأ (يَسْجُدُوا) بالياء مفتوحة [مع قبحه] [١] » [٢] .

وقال أبو علي الأهوازي [٣] : « يقفون على ألّا ، ويبتدؤون (يسجدوا) كما في الكتاب » [٤] .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهي زيادة تُتمِّم المعنى وتوضِّحه أثبتها من التذكرة ٢/ ٥٨٥ .

(٢) التذكرة ٢ / ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

(٣) هو : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ، شيخ القرّاء في عصره ، ولد سنة ثنتين وستين وثلاثمائة للهجرة بالأهواز ، وقرأ علي إبراهيم الطبري ببغداد ، من مصنَّفاته : الوجيز في شرح القراءات ، والموجز في القراءات السبع ، وكلاهما مطبوع متداول ، وله كتاب الإيضاح أيضاً وهو مفقود . توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة للهجرة بدمشق .

انظر في ترجمته : طبقات القرّاء ١/ ٤١٤ ، وغاية النهاية ١/ ٢٢٠ .

(٤) لم أعثر على نص الأهوازي هذا في كتابيه الوجيز والموجز ، ولعلَّ النَّص في كتابه الإيضاح ، وهو مفقود ، وما جاء في الوجيز والموجز يختلف عما ذكره المؤلف هنا ، قال الأهوازي في الوجيز ، ص ٢٧٧ : « قوله : ﴿ ألاَّ يسجدوا ﴾ الكسائي ورويس عن يعقوب : « أَلَا يا اسْجُدُوا » بتخفيف اللّام ، ويقفان عليه « أَلَا يا » ويبتدئان « اسْجُدُوا » وليس هو موضع وقف ، وإنّما الغرض معرفة ذلك ، الباقون : بتشديد اللّام » .

وقال في الموجز ، ص ٢١٩ : « الكسائي إذا وَقَف وقف على (أَلَايا) ويبتدئ (اسْجُدُوا) الباقون أَلَّا يسجدوا » .

وما أورده المؤلِّف بلفظه في إبراز المعاني ٤ / ٥٦ .

وقال صاحب الرَّوضة [(١)] : « الوقف عليه قبيح ، فإنْ وَقَف واقفٌ عليه مضطرًّا ابتدأ (يَسْجُدُوا) كما يَصِل » [(٢)] .

وقال ابن الفحّام [(٣)] : « يبتدئ بياء معجمة في أوَّل الفعل » [(٤)] .

وجواب هذا الإشكال أنَّ المصِّنف رحمه الله تعالى لم يُرِد إلَّا أنَّ هذا اللَّفظ متَّصل في قراءة الجماعة الياء مع السِّين ، لأنَّها حرف المضارعة بخلافها في قراءة الكسائي فإنَّها مفصولة منها تقديرًا ؛ لأنَّها بعض حرف النِّداء لَا من الفعل .

---

(١) هو : الإمام أبو علي ، الحسن بن محمّد بن إبراهيم ، البغدادي المالكي المقرئ ، صاحب كتاب « الرَّوضة » في القراءات ، قرأ على أبي أحمد الفَرَضي وغيره ، وقرأ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره . توفي في شهر رمضان سنة ثماني وثلاثين وأربعمائة للهجرة .

انظر : ترجمته في : طبقات القراء ١/ ٤٠٩ ، وغاية النهاية ١/ ٢٣٠ .

(٢) الروضة ٢ / ٨٣٤ .

(٣) هو الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي الصقلي ، المقرئ النحوي ابن الفحام ، نزيل الإسكندرية وشيخها ، قرأ عليه أبو العباس بن الحطيّة وابن سعدون القرطبي وابن المفضّل وغيرهم . كان عالمًا بالقراءات وباللّغة والنّحو ، وأخذ النَّحو عن ابن بابشاذ . من مصنَّفاته : « التجريد لبغية المريد في القراءات السبع » . توفي في ذي القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة للهجرة .

انظر : في ترجمته : طبقات القرّاء ٢/ ٥٦٨ ، وغاية النهاية ١/ ٣٧٤ .

(٤) التجريد ، ص ٢٧٠ .

الإشكال الثاني[(١)] : لِمَ كان حَذْف النُّون من « أَنْ » في الخطّ مانعًا من الوقوف على هذه الكلمة للجماعة ، ورَدِّ النُّون في الوَقْف ، إِنْ قلنا نقف على « أنْ » إعتبارًا بالأصل .

وأجيب [(٢)] : بأنَّ النُّونَ لم يُرْسَم لها صورة في الخطّ ، فلـمَّا لم يُرْسَم لها صورة صارت كأنّها نَسْي مَنْسِي .

واعترض على هذا الجواب[(٣)] بأنّ « يا » في « يَسْجُدوا » لم يُرسَم لها صورة في الخطّ ، ومع ذلك فقد وُقِف على الكلمة بردِّها ، كما تقدّم للكسائي .

والجواب[(٤)] : أنَّ نون « أَنْ » صارتْ لَامًا ؛ لادِّغامِهاَ في لام « لا » ، والألف في « يا » لم تُبْدل بغيرها ولم يُعوِّض عنها شيء آخر فلهذا عادت وقفًا، وأمَّا النُّون فقد أُبدلت لامًا للإدغام[(٥)] فلم تَعُد إلى أصلها ، كذا قالوا . وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّها إنّما أُبدلت لامًا لأجل الإدغام ، والإدغام قد زال بقَطْع الكلمة عمّا قبلها ، فأيّ مانع من رجوع الكلمة إلى أصلها عند زوال سبب ما يقتضي إبدالًا .

---

(١) ثاني الإشكالين اللذين أوردهما المؤلف على عبارة الناظم في قوله : « فَقِفْ يَسْجُدوا وَلَا » . نقلًا عن أبي شامة .

(٢) ذكره أبو شامة في إبراز المعاني ٤/ ٥٧ .

(٣) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٧ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٥٧ .

(٥) النون تدغم في خمسة أحرف ، وهي الرّاء ، واللّام ، والميم ، والواو ، والياء ، يجمعها « ويرمل ». وإذا أدغمت النُّون في هذه الأحرف تحّولت من جنسها وصار مخرجها من مخرجها. انظر : كتاب الإدغام ، ص ١٧٤ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ٢ / ١٢٤١ .

واعتُرِض على هذا [(١)] الجواب أيضًا بأنَّ حَفْصًا وَقَفَ[(٢)] على الَّلام من ﴿ بَلْ رَانَ ﴾[(٣)] وهي في اللفظ راء ؛ لأجل ادِّغامها في راء ﴿ رَانَ ﴾ . وكذا وَقَفَ[(٤)] على النُّون في قوله : ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾[(٥)] ، وهي في اللفظ راء لادّغام النُّون في راء (رَاقٍ) ، فهلَّا فُعِل ذلك في (أَلَّا) أيضًا .

وقد أُجيب [(٦)] عن هذا الاعتراض بأنَّ الَّلام من ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ والنُّون في ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ رُسِم لها صورة لام ونون وإن أُدْغِما لفظًا ، فلما رُسِمتا في الخطّ عادتا في الوقف إلى أصلهما .

وما ذكرته هو مذهب القرّاء يمنعون الوقف على « أَنْ » لكتبها متَّصلة غير منفصلة ، والنَّحويُّ متى سُئِلَ عن ذلك وقف على « أ نْ » وحدها ؛ لأنَّه بصدد أنْ يبيِّن أُصول الكَلِم قبل ادّغامها[(٧)] . ثمّ قولهم كتبت متَّصلة

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥٧ .

(٢) انظر في قراءة حفص لهذا الحرف : السبعة ٦٧٥ ، والمبسوط ٢٧٥ ، والتذكرة ٢ / ٧٥٨ ، وجامع البيان ٤ / ١٦٩٢ ، والتيسير ، ص١٤٢ ، ٢٢٠ ، والعنوان ٢٠٥ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ .

(٣) المطففين / ١٤ .

(٤) أي : حفص . انظر في قراءته لهذا الحرف : السبعة ، ص ٦٦١ ، والمبسوط ، ص ٢٨١ ، والتذكرة ٢ / ٧٤٣ ، والتيسير ، ص ٥٠ ، ١٤٢ .
والعنوان ، ص ٢٠٠ ، والتجريد ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٥) القيامة / ٢٧ .

(٦) أجاب به أبو شامة ، انظر : إبراز المعاني ٤/ ٥٧ .

(٧) انظر : الدّر المصون ٨ / ٦٠٣ .

فيه تجوُّز/ وتسامح ؛ لأنَّ حقيقة ذلك أنْ يُثْبِتوا صورة نون، ويصلُونَهَا[1] بلا ، [٩٠/أ] فيكتبونها أَنْلَا . ولكن لما أدغمت وجوبًا وصار لفظها لا مًا قالوا ذلك تجُّوزًا .

* * *

قوله : (وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا) ، أَيْ : وَقدْ قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ الْغَيْر جَعَله مفعولًا .

قوله : (وَأَنْ أَدْغَمُوا) « أَنْ » مفعول مقدَّم على حذف مضاف ، أي : ونُونَ أَنْ أَدْغَمُوا ، قوله : (بِلَا) متعلِّق بـ « أَدْغَمُوا » [2] ، والباء بمعنى في ، ولابدّ من حذف مضاف أيضًا ، أي : في لَام لَا .

(وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ) أي : وليس لَفْظ « أَنْ » بِمَقْطُوع من لَفْظ « لَا » في قراءة هؤلاء .

فإذا عرفت هذا فقف على ﴿ يَسْجُدُوا ﴾ أو قِفْ على [قَبْل][3] ﴿ يَسْجُدُوا ﴾ كما تقدَّم لك في قوله : وَقِفْ مُبْتَلًى أَلَا[4] .

---

(١) الواو استئنافية والفعل بعدها مرفوع ، وهكذا وردت في الأصل .

والعبارة نفسها جاءت في الدّر المصون ٨ / ٦٠٣ .

(٢) أي : أدغموا النون من « أنْ » في لَام « لَا » .

انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٥٦ ، وشرح شعلة ، ص ٤٦٨ .

(٣) ما بين المعقوفين جاء في الأصل (فقل) وهو تصحيف .

والمعنى قف على « أَلَا » في قراءة الكسائي ، وقد سبق تخريجها .

(٤) جزء بيت من الشاطبية ، مرَّ قريبًا برقم (٩٣٤) ، ص ٤٥٢ ، وتمامه :

أَلَا يَسْجُدُوا دَاوٍ .... وَيَا واسْجُدُوا وَابْدَأْهْ بِالضَّمِّ مُوصِلَا

قوله : (وَلَا) بفَتْح الواو ، بمعنى النَّصر على حذف مضاف ، وهو حال من فاعل قِفْ ، أي : قِفْ حال كونك ذا ولا ، أي : ذا نَصْرٍ[١] .

ثمَّ يجوز أن يكون المعنى[٢] أنَّك ناصر للقراءة ؛ لاحتجاجك لها واستدلالك على صحّتها بما ذكرته لك ، وأن يكون المعنى أنّك منصور بها ؛ لصحّتها وعدم الكُلْفة في تقريرها ؛ لأنَّ ما يضاف إلى المصدر تارة يكون فاعلًا وتارة يكون مفعولًا ، كما أَنَّ المصدر يضاف تارَّة لفاعله وتارَّة لمفعوله .

ولو قُرئ بكسر الواو على معنى المتابعة - وهي حال أيضًا على حذف مضاف ، أي : في حال كونك ذا مُتَابعة للأئمّة في رواية هذه القراءة - لكان صوابًا[٣] .

---

(١) انظر : شرح شعلة ٤٦٨ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٧ .

(٢) جاء في معنى « الوَلاء » بالفتح والكسر أقوال :

فهي تعني التتابع إذا كانت مكسورة ، قال الجوهري في الصِّحاح (ولي) ٦/ ٢٥٣٠ : « ويقال: والى بينهما وِلاءَ ، أي تَابَع ، وافعل هذه الأشياء على الوِلاء ، أي متتابعة » .

وبالفتح تعني النُّصرة والقرابة يقال : بينهما وَلاء ، بالفتح ، أي : قرابة .

والوِلاية بالكسر الاسم وبالفتح المصدر .

وتقدَّم معناها في ص ٢٧٦ ، وسيأتي في ص ٥٦٨ كذلك .

(٣) هذه الجملة جواب شرط « لو » المتقدِّم .

٩٣٧ـ وَيُخْفُونَ خَاطِبْ يُعْلِنُونَ عَلَى رِضًا تُمِدُّونَنِي الْإِدْغَامُ فَازَ فَثَقَّلَا

أمر بالخطاب في ﴿ تُخْفُونَ وتُعْلِنُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[١] لمن رمز له بالعين المهملة والرّاء من « عَلى رِضًا » ـ وهما: حَفْص والكسائي - فتعيَّن لغيرهما فيهما الغيب[٢] .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء من قوله « فَازَ » ـ وهو حمزة - أنَّه قرأ ﴿ أَتُمِدُّونَنِّ بِمَالٍ ﴾[٣] بإدغام نون الرّفع في نون الوقاية ، نحو: ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾[٤] ، فتعيَّن لغيره الفكُّ[٥] ، وقد لَفَظ بذلك .

* * *

---

(١) النمل / ٢٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٤٨٠، والمبسوط ، ص ٢٠٣، والتذكرة ٢ / ٥٨٦ ، والروضة ٢ / ٨٣٤ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، والوجيز ، ص ٢٧٧ ، والإتحاف ٢ / ٣٢٦ .

(٣) النمل / ٣٦ .

(٤) الأنعام / ٨٠ .

(٥) انظر : في قراءتي « أَتُمِدُّونِّي » : السبعة ، ص ٤٨١ ، والتيسير ، ص ١٧٠، والعنوان ، ص ١٤٤ ، والمستنير ٢ / ٣٤١ ، والتجريد ، ص ٢٧٠ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٧٦ ، والإقناع ٢ / ٧٢٢ .

والوجه[١] في قراءة الكسائي ﴿ تُخْفُونَ وتُعْلِنُونَ ﴾ خطابًا[٢] بناءً على قراءة (يااسْجُدُوا) بالأمر ، كأنَّه لما أمرهم بالسُّجود لله الذي من صفته أنَّه يخرج مَخْبُوء السَّموات والأرض ، خاطبهم بعد ذلك بأنَّه يعلم سرَّهم وعَلَنَهم ، أو خاطب من قصَّ عليه حكاية هؤلاء .

والوجه في قراءة حَفْص الحَمْل على ابتداء الخطاب[٣] بذلك ، كما ابْتَدأ الكسائي في الخطاب بالأمر في قوله (أَلَا يَسْجُدُوا) ثمَّ المخاطب بذلك إمّا نفس المأمورين بالسُّجود ، أو مَنْ قصَّ عليهم خبرهم ، كأنَّه قال : ويعلم أَيُّها السَّامعون[٤] لخبر هؤلاء ما تُخْفُون وما تُعْلِنُون .

---

(١) انظر : في توجيه قراءات هذا الحرف : معاني القراءات ٢ / ٢٣٩ ، والحجة للفارسي ٥/ ٣٨٥ ، والمختار ٢ / ٦٤٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٢٨ ، والكشف ٢ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٢ ، والموضح ٢ / ٩٥٥ ، ٩٥٦ .

(٢) لأنَّ الكلام قد دخله خطاب على قراءة الكسائي : « اسجدوا لله » الذي يعلم ما تخفون وما تعلنون ، فأجرى الخطاب بعد الخطاب .
انظر : المصادر السابقة .

(٣) الخروج من الغيبة - الواقعة في سياق الآية ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ أو في سياق الآيات قبلها - إلى الخطاب جارٍ على أساليب العرب في كلامها ، فقد يكون الخطاب هنا محمولًا على مخاطبة الذين جرى ذكرهم بلفظ الغيبة .
ويجوز أن يكون على خطاب المؤمنين والكافرين جميعًا ، كأنَّه قال ما تخفون وما تعلنون أيُّها النّاس .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٨٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٢٨ ، والكشف ٢ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، وشرح الهداية ٦٤٢ ، والموضح ٢ / ٩٥٥ ، ٩٥٦ .

(٤) من المؤمنين والكافرين .

والوجه في قراءة الباقين الجَرْي على ما تقدَّم من قراءتهم بالغيب[(١)] في ﴿ يَسْجُدُوا ﴾ وما قبله من ضمائر الغيبة في ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾[(٢)] .

والوجه[(٣)] في قراءتي الإظهار والإدغام في ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ ﴾ ما تقدَّم[(٤)] في ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى ﴾[(٥)] ، وقد تقدَّم[(٦)] .

واختيرت قراءة العامة ؛ لموافقتها الرّسم[(٧)] ، قال أبو عبيد[(٨)] : « إنَّما هما نونان في كلِّ المصاحف » انتهى .

---

(١) وهي قراءة الجماعة بالتشديد (أَلَّا يَسْجُدُوا) .

(٢) من الآية ٢٤ .

(٣) انظر في توجيه قراءتي ﴿ أتمدوني ﴾ : معاني القراءات ٢ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، والمختار ٢ / ٦٤٨ ، وحجة أبي زرعة ٥٢٨ ، ٢٩ ، والكشف ٢ / ١٦٠ ، والموضح ٢ / ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، والكتاب الفريد ٤ / ٩٣ ، ٩٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٧٤ ؛ والدّر المصون ٨ / ٦١٢ .

(٤) الأنعام / ٨٠ .

(٥) قراءة الإظهار أي : إظهار النونين هو الأصل ، فإنّ الأولى نون الرّفع ، والثانية نون الوقاية .
وقراءة الإدغام : للتخفيف بإدغام نون الرفع في نون الوقاية ، لاجتماع المثلين ، ولفظها (أَتُمِدُّونِّ) ، بنون واحدة مشددة .
انظر : المصادر السابقة .

(٦) تقدم ذلك في فرش سورة الأنعام عند شرحه بيت الناظم ، رقم (٦٥٠) .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٩٠ / ب ، ١٩١ / أ .

(٧) انظر : المقنع ، ص ٥٣٤ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٤٩ .

(٨) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ٥٨ .

وإذا اتَّفقت المصاحف على نونين فينبغي أنْ يُقْرأ بِهِما ، ولا يَتَأَتَّى ذلك إلّا / بالإظهار . [٩٠/ب]

❊ ❊ ❊

قوله : (وَيُخْفُونَ خَاطِبْ) يُخْفُونَ : مفعول مقدَّم لـ « خَاطِبْ » ، أي : خَاطِب بـ « يُخْفُونَ » أو أَوْقِع الخطاب فيه .

وأَعربه أبو عبد الله مبتدأ ، و « خَاطِب » خبره[(١)] ، أي : خَاطِب به ، وهذا مالا حاجة إليه[(٢)] .

قوله : (يُعْلِنُونَ) مبتدأ ، و (عَلى رِضًا)[(٣)] يجوز أن يكون (على) حرف جرّ ، ويكون حينئذٍ الجارُّ والمجرور خبرًا للمبتدأ ، أي : يُعْلِنُون كائن عَلى رِضًا ، أَيْ : على أمْرٍ نُقِل على رِضًا .

ويجوز أن يكون (يُعْلِنُون) عَطْفًا[(٤)] على (يُخْفُونَ) حُذِف العاطف فيه ، ويكون « عَلى رِضًا » حينئذٍ حالًا[(٥)] ، أي : ويُعْلِنُون كائِنَيْن على رضا من ناقليه ، أي : تخفون وتعلنون خاطب بهما كائِنَيْنِ عَلى رِضًا .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٧ .

(٢) لأَنَّ فيه حذفًا وتقديرًا ، بخلاف الإعراب الذي ذكره المؤلف فليس فيه حذف ، وهو الأولى .

(٣) أعربه أبو عبد الله مستأنفًا للثناء ، وجعل خبر (تعلنون) محذوفًا ، والتقدير : وَيُعْلنُون مثله .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٧ .

(٤) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ .

(٥) حال من المفعول والمعطوف ، وهما « يخفون ويعلنون » كما قدَّره المؤلِّف هنا ، فقال : أي كائنين ، أو حال من فاعل « خاطب » ، أي : كائنًا على رضًا . وسيذكره المؤلِّف قريبًا .
وانظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ .

ويجوز أن يكون (عَلَا) فعلًا ماضيًا ، و (رِضًا) إمّا تمييز أو حال[١] ، وفاعل (عَلَا) ضمير (يُعْلِنُون) ، و (يُعْلِنُون) مبتدأ أَوْ معطوف حُذِف عاطفه ، فإن كان مبتدأ كان (عَلى رِضًا) بوجهيه[٢] خبرًا عنه ، وإن كان معطوفًا كان (عَلى رِضًا) بوجهيه في موضع الحال من فاعل (عَلَا) ، و« قد» مقدَّرة معه عند بعضهم .

ولا يجوز أنْ يكون (عَلى رِضًا) حالًا من يُخْفُون ويُعْلِنُون إذا جعلناه (جملة فعلية) [٣] وإن كان ذلك جائزًا في (عَلى رِضًا) إذا جعلناه جارًّا ومجرورًا ؛ إذْ لو كان حالًا عنهما[٤] لقيل : عَلَوا رضا بألف التَّثنية ، بخلاف ما إذا كانت جارّة فإنّه لا يظهر فيه ما يمنعه .

ويجوز أن يكون (عَلى رِضًا) حالًا من فاعل[٥] « خَاطِبْ » ، أي : خَاطِبْ حال كونك كائنًا عَلى رِضًا .

---

(١) والتقدير : علا رضاه ، أو ذا رضى .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ ، وإبراز المعاني ٤ / ٥٨ .

(٢) وجهاه المتقدِّمان ، هما كونه جارًّا ومجرورًا ، أو كونه جملة فعلية .

(٣) ما بين القوسين جاء في الأصل هكذا (معطوفًا عليه) وهي عبارة مقحمة ومحرفة لا معنى لها في هذا الموضع وبها يضطرب السياق .

والتقدير الذي ذكره المؤلف يظهر أن مراده ما ذكرت .

(٤) أي : عن يخفون ويعلنون .

(٥) هذا ما جاء عند شعلة ، ولم يذكر كونه حالًا من « يخفون ويعلنون » .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٨ .

ويجوز أن يقرأ (خاطَب) بفتح الطَّاء على أنَّه فعل ماض مسند لضمير « يُخْفُون » ، وأسند الخطاب إليه لَمَّا كان فيه ، وقد مرَّت له نظائر كثيرة ، ويكون قد سكّن آخر الفعل الماضي ضرورة ، كقوله :

إِنَّمَا شِعْرِيَ قَنْدٌ قَدْ خُلِطْ بِجُلْجُلَانْ[١]

يريد (خُلِطَ) بفتح الطَّاء فسكَّنها .

وإذا كان أبو عمرو يُسكِّن حركة الإعراب في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾[٢] وبابه[٣] ، و﴿ بَارِئِكُمْ ﴾[٤] ، وحمزة في ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا ﴾[٥] ، فأَنْ تُسَكَّن حركة بناء أَوْلى وأَحْرى .

قوله : (تُمِدُّونَنِي) مبتدأ ، و (الْإِدْغَامُ) مبتدأ ثانٍ ، و (فَازَ) خبره ، والجملة خبر الأوّل ، والعائد مقدَّر ، أي : الإدْغَامُ فيه ، أو قامت (أل) مقامه ، أي : إدغامه ، يعني : إدغام نونه ، فهو على حذف متضايفين .

---

(١) سبق تخريجه ، ص ١٨٧ .

(٢) البقرة / ٦٧ .

(٣) باب « يأمركم » يأمرهم ، وتأمرهم ، فالفعل واحد ، إنَّما تعدَّدت ألفاظه بالنِّسبة إلى مفعولاته وإلى فاعله .

وأبو عمرو ورد عنه إسكان حركة الإعراب لمجرّد التّخفيف في هذا الفعل وفي فعلين آخرين وهما « ينصر ويشعر » وفي اسم واحد وهو (بارئكم) .

انظر في تفصيل هذا : العقد النضيد : ناصر القشامي ، ص ٢١٣ ، والدُّر المصون ١ / ٣٦١ ، ٤١٦ .

(٤) البقرة / ٥٤ .

(٥) فاطر / ٤٣ .

ويجوز أنْ يكون الإدغام بدلًا من « تُمِدُّونَنِي » بدل اشتمال ، ولابدَّ معه حينئذٍ من عائد[١] ، والتَّقدير فيه ما تقدَّم أيضًا .

ونَسَب الفَوْز إلى الإدغام وكذا التَّثقيل مجازًا ، جَعَله فائزًا ، والمراد من قرأ به ورواه ، نحو : شِعْرٌ شاعرٌ ، وعيشةٌ راضيةٌ ، والمراد قائل الشِّعر ، وصاحب العيشة ، وجعله مُثَّقلًا أيضًا لمّا كان التَّثقيل بسببه ، ويجوز أن يكون الكلام على حذف مضاف .

و (فَازَ) في الحقيقة خبر ذلك المضاف المحذوف قبل الإدغام ؛ إذْ التَّقدير : تُمِدُّونَنِي ذو الإدغام فيه فَازِ ، وكذلك فاعل « فَثقَّلا » ضمير عائد على ذلك المضاف المقدّر أيضًا ، والفاء في « فَثَقَّلَا » مؤكِّدة للرّمز المتقدِّم ، فهو كقوله : حُلًا حَلَا[٢] ، عُلًا عَلَا[٣] .

---

(١) حيث يشترط في بدل الاشتمال اتصاله بضمير يعود على المبدل منه ، وهذا خلاف لابن مالك .

انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٥٧٦ ، ومجيب الندا ٥٤٠ ، ٥٤١ .

(٢) جزءٌ بيت من متن الشاطبية ، في فرش سورة الأنفال ، رقم (٧٢٣) ، وتمامه :

وَفي الرُّومِ صِفْ عَنْ خُلْفِ فَصْلٍ وَأَنِّثَ انْ   يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأُسارى ....

(٣) جزءٌ بيت من متن الشاطبية في فرش سورة الإنسان ، رقم (١٠٩٢) ، وتمامه :

وَرَا بَرِقَ افْتَحْ آمِنًا يَذَرُونَ مَعْ   يُحِبُّونَ حَقٌّ كَفَّ يُمْنَى ....

٩٣٨ـ مَعَ السُّوقِ سَاقَيْهَا وَسُوقِ اهْمِـزُوا زَكَـا ... وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْـدَهُ الْـوَاوُ وُكِّـلَا

/ أمر لمن رمز له بالزّاي من « زَكَا » ، وهو قُنْبل ، أنْ يُهْمَز له[1] ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ في هذه السُّورة ، أي : في قوله : ﴿ وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾[2] بهمزة ساكنة بدل الألف ، مع همز ﴿ السُّؤْقِ ﴾ أيضًا في (ص) في قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾[3] ، بهمزة ساكنة بدل الواو ، مع ﴿ سُؤْقِ ﴾[4] في سورة الفتح في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ ﴾[5] . [٩١/أ]

ثمَّ أخبر أنَّ لقُنْبل في (السُّؤْق) و (سُؤْقِهِ) وجهًا ثانيًا ، وهو الإتيان بواو ساكنة بعد همزة مضمومة[6] : سُؤُوق وسُؤُوقه نحو :

---

(١) انظر : في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٤٨٣ ، والمبسوط ، ص ٢٠٤ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٦ ، والمنتهى ٥١٣ ، والروضة ٢/ ٨٣٥ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، والمستنير ٢/ ٣٤٣ ، والنشر ٢/ ٢٥٨ .

(٢) النمل / ٤٤ .

(٣) ص / ٣٣ .

(٤) أي : مع همز (سُؤْقِه) الواردة في سورة الفتح .
وأورد المؤلف هذه الكلمة (سوق) خالية من الضمير وفقًا لإيراد الناظم لها في المتن ، وسيذكر المؤلِّف علَّة ذلك قريبًا .

(٥) الفتح / ٢٩ .

(٦) انظر : إعراب القراءات السبع ٢/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، والحجة للفارسي ٥/ ٣٩١ ، ٣٩٣ ، والكتاب الفريد ٥/ ٩٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٧٩ ، ٨٠ ، والدر المصون ٨/ ٦١٩ ، ٦٢٠ ، والنشر ٢/ ٢٥٨ .

قُرُوح[١] وحُمُول[٢] .

ولم ينبّه النَّاظم على ضمِّ الهمزة في هذا الوجه ؛ لتعذُّر سُكُونها قبل الواو السَّاكنة ، والضَّروريّات لا تحرُّز عنها ، هذا هو الأصل ، وإنْ وقع غير ذلك فعلى خلاف الأصل لغرض ما .

وهذا الوجه[٣] من زيادات القصيد ، فإنَّ أبا عمرو ـ رحمه الله ـ لم يذكره[٤] ، وذكره غيره[٥] .

---

(١) القُرُوح : جمع قَرْح وقُرْح .

قال ابن منظور : « القَرْح والقُرْح لغتان : عضُّ السِّلاح ونحوه مما يجرح الجسد ومما يخرج بالبدن ؛ وقيل : القَرْح الآثار ، والقُرْح الألم » . اللسان (قرح) ٢ / ٥٥٧ .

وانظر : الجمهرة (قرح) ١ / ٥٢٠ . والتهذيب (قرح) ٤ / ٣٧-٤٤ ، والمحيط في اللغة (قرح) ٢ / ٣٤٤ .

(٢) حُمُول : جمع حِمْل ، والحِمْل بالكسر : قيل ما حمل على ظهر أو رأس ، والحَمْل بالفتح : ما كان في بطن أو على رأس شجرة ، وجمعه أحمال .
وجمع الحِمْل بالكسر : أَحْمال وحُمُول .

انظر : الأصول ٢ / ٤٣٤ ، والتهذيب (حمل) ٥ / ٩٠ ، واللسان (حمل) ١١ / ١٧٧ .

(٣) وهو زيادة واو ساكنة بعد الهمزة .

(٤) انظر : التيسير ١٦٨ .

(٥) انظر : السبعة ، ص ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، والمستنير ٢ / ٣٤٣ ، وإرشاد المبتدئ ، ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦٠١ ، ٦٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

قال أبو بكر بن مُجاهد[١] : « وقال علي بن نَصْر[٢] عن أبي عمرو : سمعت ابن كثير يقرأ : ﴿ بالسُّؤُوق ﴾ بواو بعد الهمز ، قال : ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصَّواب ، من قِبَل أنَّ الواو انضمَّت فَهُمِزت لانضمامها ، والأوَّل لَا وجه له » .

يعني بالأوَّل القراءة بهمزة ساكنةٍ ، كأنَّه لَا يَرىَ هَمْزَ الْوَاوِ السَّاكنة ، بل هَمْز الواو المضمومة .

وَسَيَأْتِي بَيانُ ذَلِكَ ـ إن شاءَ الله تُعَالَى ـ .

ولم يذكر ابن مجاهد هذا الوجه إلَّا في حرف (صاد) ، ولم يَنْقله في حرف الفتح[٣] . ونقله صاحبُ الرَّوضَة في (صادٍ)

---

(١) السبعة ، ص ٥٥٣ ، ٥٥٤ .

(٢) هو : الإمام الحافظ أبو الحسن ، علي بن نَصْر بن علي البصري ، الثِّقة الصدوق ، روى القراءة عن أبي عمرو ابن العَلَاء والمُعَلَّى بن عيسى ، وشِبْل بن عبّاد ، وهارون بن موسى وغيرهم ، وروى عنه ابنه نَصْر ، ومحمّد بن عبد الله الأنصاري ، وأبو نُعَيْم وغيرهم .

توفي سنة تسع وثمانين ومئة للهجرة ، وقيل سنة سبع وثمانين ومئة للهجرة .

انظر : في ترجمته : سير أعلام النُّبلاء ١٢/ ١٣٨ ، وغاية النّهاية ١/ ٥٨٢ .

(٣) انظر : السبعة ، ص ٦٠٥ .

على وجهٍ آخر ، فقال[(١)] : « رَوَى بكَّار [(٢)] عن ابن مجاهد عن قُنْبل : ﴿ بالسُّؤُق ﴾ بضمِّ الهمزة ، وروى نَظِيفٌ [(٣)] عن قُنْبُلٍ بِهَمْزةٍ ساكنة[(٤)] » .

وكذا ابن الفَحَّام فإنّه قال[(٥)] : « رواه الفارسي عن ابن مُجَاهِد من طريق ابن بكَّار عن قُنْبُل أيضًا بهمزة مضمومة » .

---

(١) الروضة ٢ / ٨٨٨ .

(٢) هو أبو عيسى بَكَّار بن أحمد بن بَكَّار بن بَنَان البغدادي المقرئ ، من كبار أئمة الأداء ، قرأ على أحمد بن يعقوب ، والحسن الصَّوَّاف ، وابن مجاهد وغيرهم ، وسمع الحديث من عبد الله ابن أحمد بن حنبل ، وأحمد بن علي الأَبَّار ، وغيرهم . وقرأ عليه أبو حَفْص الكتَّاني ، والحسن ابن محمَّد الفحّام .

توفي في ربيع الأوَّل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة للهجرة . وله ثمان وسبعون سنة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١/ ٣٢١ ، وغاية النهاية ١/ ١٧٧ .

(٣) هو : أبو الحسن ، نظيف بن عبد الله الكِسْروي ، مولى بني كسرى الحلبي ، من كبار القرّاء ، قرأ على عبد الصَّمد بن محمّد الْعَيْنُوني وموسى بن جرير الرَّقِّي النَّحوي ، وأحمد بن محمّد اليقطيني صاحب قُنْبُل . وقرأ عليه عبد الباقي بن الحسن وعبد المنعم بن غلبون .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١/ ٣٢١ ، وغاية النهاية ٢/ ٣٤١ .

(٤) أي : ﴿ بالسُّؤْق ﴾ .

(٥) التجريد ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

وقال ابن رَضْوان [١] في كتاب الموضح[٢] : « روى بكَّار عن ابـن مُجَاهِـد ضمَّة الهمزة وإثبات واو بعدها من قوله : ﴿ بالسُّؤُق ﴾ ، فيصير اللَّفظ فيهـا مثل : بالسُّعُوق » .

وكذا قال صاحب الشَّمس المنيرة[٣] والشَّيخ أبو محمد[٤] ، وقالا في قوله (بالسُّوق) الخاصَّة يعني التي في (صاد) دون التي في الفتح .

---

(١) هو : أحمد بن رضوان بن محمّد بن جَالِينُوس أحمد بن إسحاق بن عطيّة التّميمي ، أبـو الحسين الصَّيْدلاني البغدادي المقرئ ، قرأ بالرويات على أبي الحسن بن العلاَّف ، وأبي الفرج النَّهرواني، وإبراهيم بن أحمد الطبري وغيرهم .
وقرأ عليه عبد السيد بن عتّاب ، وحدَّث عنه ولده أبو طاهر محمد .
توفي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة للهجرة .
انظر في ترجمته : طبقات القرّاء ١/ ٣٩٩ ، وغاية النهاية ١/ ٥٤ .

(٢) لابن رضوان كتابان في القراءات ، أحدهما : « الواضح في القراءات العشر » ذكـره الـذهبي في الطبقات ١ / ٣٩٩ ، وأبـو الفـضل العـسقلاني في لـسان الميـزان ٥/ ١٠٧ ، وصـاحب هدية العارفين ٥/ ٧٤ ، وذكره صاحب إيضاح المكنون ٤/ ٦٩٩ ، باسم : في القراءات السبع .
والثاني : الموضح في القراءات العشر ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢/ ١٩٠٤ ، ولم أعثـر عـلى أيٍّ منهما .
والنص بلفظه في كتاب التبصرة للخياط ، ص ٤١٨ ، والمستنير ٢ / ٣٤٣ ، وإبراز المعاني ٤ / ٦٠ .

(٣) هو : الحسين بن محمّد بن عبد الوهاب بن أحمد بن محمّد بن حسين الوزير القاسم ، أبو عبـدالله البغدادي الدَّبَّاس المقرئ الأديب الشاعر الملقّب بالبارع ، لـه مـصنفات وديـوان شـعر ، ومـن مصنفاته : الشمس المنيرة في القراءات السبع الشهيرة ، قرأ عـلى أبي بكـر بـن موسـى الخيّـاط ، وأبي علي بن البنّاء ، وجماعة ، حدّث عنه أبو القاسم بن عساكر ، وأبـو الفــرج بـن الجـوزي ، وأبو بكر بن الباقلّاني المقرئ وغيرهم .
ولد سنة ثلاث وأربعين وأربعمائـة للهجـرة ، وتـوفى في جمـادي الآخـرة سـنة أربـع وعـشرين وخمسمائة للهجرة .
انظر : في ترجمته : طبقات القراء ٢/ ٥٧٤، وغاية النهاية ١/ ٢٥١، وكشف الظنون٢/ ١٠٦٢ ، وهدية العارفين ٥/ ٣١٢ . ولم أقف على كتابة المذكور . وانظر قوله في : إبراز المعاني ٤/ ٦٠ .

(٤) هو : مكي صاحب الكشف والتبصرة ومشكل إعراب القرآن والهداية .
انظر : الكشف ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ .

قلت : فظاهر هذه العبارة أَنَّ الخلاف إنّما وقع في حرف (صاد) فقط ، وعبارة النَّاظم تقتضي التَّعميم في الحرفين ، أعني حرف (صاد) وحرف الفتح[١] .

ومن حيث القياس لا فرق بينهما إلَّا أنّه لا مدخل للقياس في القراءة ، فكم فيها من جَمْعٍ بين مُخْتلفات ، وتفريقٍ بين مُتَماثلات ، لَكِن قال أبو شامة مع كثرة اطِّلاعه على كتب هذا الفن[٢] : « إِنَّه لم يَرَ مَنْ ذكره في سورة الفتح ، قال : ولا بُعْدَ في ذلك فإِنَّه قد خصَّص (سَأْقَيْها) بالهمزة دون ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ﴾[٣] ، و ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[٤] » انتهى .

ثُمَّ ظاهر عبارة من تقدَّم بهمزة مضمومة أو بضمِّ الهمزة أَنَّ القراءة له (بالسُّؤُق) بهمزة مضمومة دون واو ، ولكن المراد بالواو بعدها[٥] .

ويدلُّ على ذلك أنَّ مَرْجِع الرُّواة كلِّهم إلى نَقْل ابن مجاهد[٦] ، وابن مجاهد قد صرَّح في كتاب السّبعة له بأنَّ قراءته بواو بعد الهمزة ، ولكنَّه لم يذكر ذلك إلَّا في حرف صاد .

---

(١) انظر : المستنير ٢ / ٣٤٣ ، وإرشاد المبتدئ ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٠١ ، ٦٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والإتحاف ٢ / ٣٢٩ .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٦٠ .

(٣) القيامة / ٢٩ .

(٤) القلم / ٤٢ .

(٥) أي : بالسُّؤوق ، وهي على وزن بالسُّعُوق ، كما ذكر ابن مجاهد .

(٦) انظر : السبعة ، ص ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، والتبصرة ٤١٨ ، وإرشاد المبتدئ ، ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦٠١ ، ٦٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

والوجه(١) في قراءة ﴿ سَأْقَيْهَا ﴾ بالهمز / إمَّا أنَّها لغة ثابتة في ساق [٩١/ب] بالألف ، يقال : سَاق وسَأْق بهمزة ساكنة ، نحو : كَأْس ورأْس(٢) .

وإمّا لأنَّه حَمَل المفرد على جمعه ، وجمعه يُهمز ، لما سيأتي ، فكذا المفرد ، وهو ضعيف(٣) .

وإمّا لأنَّ من العرب من يقلب الألف همزة(٤) ، ولهذا كان العجَّاج يهمز الْعَأْلم والخأْتم ، وأنشدوا :

---

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٠ ، والكشف ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ ، والموضح ٢ / ٩٦٢ ، ٩٦٤ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٥٧-١١٥٩ ، والدر المصون ٨ / ٦١٩ ، ٦٢٠ .

(٢) تشبيها لما لا يهمز بما يهمز ، فـ (كاس وراس وساق) وزنها واحد يشبه بعضها ببعض والعرب تشبه مالا يهمز بما يهمز فتهمزة ، كقولهم : « حلَّأت السويق » ، والأصل : « حلَّيْت » تشبيهًا بـ« حلَّأْت الإنسان عن الماء والإبل » .

انظر : الحجة لابن خالويه ٢٧٢ ، وحجة أبي زرعة ٥٤٠ .

(٣) لأنه ليس بقياس مطَّرد .

قال السَّخاوي : « ووجه همزه ، أنَّه أجرى الواحد في الهمز على الجمع في (سُؤُوق) ، وليس بقياس مطّرد ، والقراءة ثابتة » . فتح الوصيد ٤ / ١١٥٨ .

وانظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ .

(٤) لتقارب مخرجي الألف والهمزة .

وإبدال الهمزة من حروف اللين يكون لازمًا وجائزًا ، وكلاهما يكون مطَّردًا وغير مطّرد ، وقد يكون شاذًا .

والإبدال هنا من الجائز غير المطرد .

انظر : سر الصناعة ١ / ٧٢ ، ٨٠ ، والمفصل ، ص ٤٢٩ ، والتخمير ٤ / ٣٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٣١ .

* وَخِنْدِفُ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمِ[(١)] *

وسيأتي له مزيد بيان في ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾[(٢)] لابن ذكوان إن شاء الله تعالى ، وتقدَّم[(٣)] منه شيء في ﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾[(٤)] .

والوجه[(٥)] في قراءة الباقين ظاهر ، فإنَّه من ذوات الواو الصَّريحة مشتقًّا من : سَاق يَسُوق ، كدار من : دَار يَدُور .

---

(١) البيت من الرَّجز ، وهو للعجَّاج ، وقبله :

* مُبَارَكٍ للأَنْبياءِ خَأْتَمِ *

انظر : ديوانه ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، وطبقات فحول الشعراء ١ / ٧٨ ، وسر الصناعة ١ / ٩٠ ، وسقط الزند وضوءه ، ص ٢١٤ ، والمفصل ، ص ٤٣٠ ، والتخمير ٤ / ٣٢٧ ، والممتع ١ / ٣٢٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٠٥ ، ورصف المباني ، ص ٥٦ ، وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٣٢ ، والدر المصون ١ / ٧٥ ، ٨ / ٦٢٠ .

وجاء في بعض المصادر السابقة « فخندف » مكان « وخندف » .

وخندف : لقب لليلي بنت حَلْوان بن عِمْران ، امرأة إلياس بن مضمر ، أطلقه عليها زوجها ، حينما قال : علام تُخَنْدِفين وقد رُدّت الإبل ؟! . والخندفة : المشي في سرعة .

انظر : الاشتقاق ١ / ٤٢ .

والشاهد في البيت : « العألم » حيث همز الألف على إبدال الهمزة من الألف .

(٢) سبأ / ١٤ .

انظر : فرش سورة سبأ ، ص ٧٧٣ ، عند شرح بيت النّاظم رقم (٩٧٧) .

(٣) انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٣٥ / ب ، ٣٦ / أ ، في فرش سورة الكهف .

(٤) الكهف / ٩٤ .

(٥) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٥٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والكشف ٢ / ١٦١ ، وشرح الهداية ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٧٩ ، ٨٠ ، والدر المصون ٨ / ٦١٩ ، ٦٢٠ .

على أنَّ الأَوْلَى أن يقولوا هذه الألف بدل من الهمزة ، كما أنَّ لقائل أنْ يقول : هذه الهمزة بدل من الألف لِما ثَبَت من لغة العألم ، إلَّا أَنَّ الأوَّل أغلب ؛ إذ المشهور قلب الألف من الهمزة لا قلب الهمزة منها(١) .

وقد اسْتُضْعِفت هذه القراءة(٢) ، وأنكرها راويها والقارئ بها .

قال أبو بكر بن مُجَاهِد(٣) : « همز ابن كثير وحْدَه ﴿ وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾ في رواية [أَبي](٤) الإِخريط(٥) ولم يَهْمِز غيره ، وكذلك ﴿ عَلى سُؤْقِهِ ﴾ و ﴿ بِالسُّؤْقِ ﴾ ، وكذا قَرأْتُ على قُنْبُل عن النبَّال(٦) ، وحدَّثني مُضَر

---

(١) انظر : سر الصناعة ١ / ٩٠ - ٩٢ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٧٥١ ، ٩٣١ .

(٢) وممن استضعفها أيضًا أبو منصور الأزهري ، حيث قال : « لا وجه لما روى قنبل عن ابن كثير في همر (سَاقَيْها) ، وهو وَهْمٌ ، فإياك وهمزه ، فإنه ليس من باب الهمز » معاني القراءات ٢ / ٢٤١ .

(٣) انظر : السبعة ، ص ٤٨٣ .

(٤) في الأصل (ابن) وهو سهو .

(٥) هو : وَهْب بن وَاضِح ، أبو الإخْريط المكيّ القارئ ، مولى عبد العزيز بن أبي بن أبي رواد ، ويُكْنى أيضًا أبا القاسم . قرأ القرآن على شِبْل بن عبَّاد ، ومعروف بن مُشْكان ، وإسماعيل ابن عبد الله وغيرهم ، وانتهت إليه رياسة الإقرار بمكّة . وقرأ عليه أبو الحسن أحمد بن محمد البزّي ، وأبو الحسن أحمد بن محمَّد القّواس النبّال . توفي سنة تسعين ومئة للهجرة .
انظر في ترجمته : طبقات القراء ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، وغاية النهاية ٢/ ٣٦١ .

(٦) هو : أحمد بن محمَّد بن عَلْقَمة بن نافع بن عُمَر بن صبح بن عَوْن أبو الحسن النَّبال المكّي ، المعروف بـ « القوَّاس » ، إمام مكة في القراءة ، قرأ على أبي الإخريطِ وَهْب بن واضِح ، =

ابن محمد [١] عن ابن أبي بزَّة قال : كان وَهْب بن وَاضِح يَهْمِز ذلك [٢] ، وأنا [٣] لا أهمز من ذلك شيئًا ، وكذلك ابن فُلَيْح [٤] لا يَهْمِزُ من هذا شيئًا ، قال [٥] : ولم يَهْمِز أحدٌ ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [٦] ، ولا وجه لِلْهَمْز في ذلك ، والصَّواب بلا هَمْز » .

= وحدَّث عن مُسْلِم بن خالد الزّنجي ، وجلس للإفراد مدّة ، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وقُنْبُل وعبد الله بن جُبَيْر الهاشمي وغيرهم .

توفي سنة بمكة سنة أربعين ومئتين للهجرة ، وقيل سنة خمس وأربعين ومئتين .

انظر في ترجمته : معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٧٨ ، وغاية النهاية ١/ ١٢٣ .

(١) هو : مُضَر بن محمَّد بن خالد بن الوليد ، أبو محمَّد الضبّيِّ الأَسَدي الكوفيّ ، روى القراءة سماعًا عن أحمد بن محمّد البزِّي ، وابن ذكوان وغيرهما ، وروي عن ابن مجاهد ، وابن شَنْبُوذ ، وابن مَقْسَم سماعًا .

انظر في ترجمته : غاية النهاية ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٢) في المواضع الثلاثة وهي : (عن سَأْقيها) ، و (على سُؤْقِهِ) و (بِالسُّؤْقِ) .

(٣) الضمير هنا يعود للبزِّي .

(٤) هو : عبد الوهاب بن فُلَيْح ، أبو إسحاق المَكّي المقدسي ، إمام أهل مكّة في القراءة في زمانه ، أخذ عن داود بن شِبْل ، وأخذ عنه إسحاق بن أحمد . توفي تقريبًا سنة خمسين ومئتين للهجرة .

انظر : في ترجمته : طبقات القراء ١/ ٢٠٤ ، وغاية النِّاية ١/ ٤٨١ .

(٥) القائل هو : أبو بكر بن مجاهد .

انظر : السبعة ، ص ٤٨٣ .

(٦) القلم/ ٤٢ .

قلت : قد روى بعضهم[١] عن قُنْبُل : أَنَّه كان يَهْمِز ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ ﴾ .

قال الفارسي[٢] : « أمَّا الهمز في ﴿ سَأْقٍ ﴾ فلا وجه له » .

قلت : أما قول ابن مُجَاهد ما رويته عنه ، فهذه عادته يَرْوي الشَّيء ثُمَّ يُنْكِر على شيخه ، وقد مرَّ لك هذا في مواضع وستمرُّ بك أُخَر .

وقول الفارسي لا حجَّة فيه ؛ لأنَّه إنَّما منع هَمْز المفرد[٣] ، وكلامنا في المثنّى ، وقد تقدَّم لك أنَّ القياس لا مّدْخل له في القراءة ، لكن يستبعد استبعادًا كثيرًا أنْ يُفرَّق بين الواحِدِ ومثنَّاهُ .

وكذلك يقولُ النَّحويُّونَ :الجمع الذي على حدِّ التَّثنية ، أي : لم يتغيَّر فيه بناء الواحد ، كما لم يتغيَّر في التَّثنية ، جعلوا ذلك معيارًا وأَصْلًا ، وهو كما قالوا لولَا صحَّة القراءة وأنَّها سنَّة متّبعة ، ولذلك

---

(١) رواه محمَد بن الصَّباح عن ابن أبي بزَّة عن قُنْبُل أنَّه همز الذي في سورة القلم ، وهو قوله : ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ ﴾ .
انظر : جامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٣٨ .

(٢) الحجة ٥ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) بل منع الفارسي همز المثنى كذلك ، حيث ورد نص الفارسي بلفظ المفرد والمثنى ، فقال : « أما الهمز في ﴿ سَأْقيها ﴾ و (سَأْق) فلا وجه له » . الحجة ٥ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .
وعلى هذا يسقط تعقيب المؤلِّف على أبي علي الفارسي .

اخْتُلِف[١] في ﴿ يَقْنَطُونَ ﴾[٢] واتُّفِق على فتح عين ماضيه ، نحو : ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ ﴾[٣] ، وكان من حقِّ من قرأ ﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ بفتح العين : أَنْ يقرأ (قَنِطُوا) بكسرها[٤] .

---

(١) تقَّدم وجه الخلاف في هذا ، في فرش سورة الحِجْر ، عند شرح بيت الناظم رقم (٨٠٥) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ١٣ / ب .

وانظر : في هذا الاختلاف كذلك : السبعة ، ص ٣٦٧ ، والمبسوط ، ص ١٥٤ ، والتيسير ، ص ١٣٦ ، والتبصرة ، ص ٣٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) الشورى / ٢٨ .

كان القياس يقتضي كَسْر (قَنَطوا) إلَّا أنَّ القراءة سنَّة متَّبعة لا مدخل للقياس فيها ، كما ذكر المؤلَّف .

(٤) لأن مضارع (فَعِل) بالكسر قياسه على (يفعَل) بالفتح .

قال اليزدي : « والقياس العقلي أن يأتي على ثلاثة أوجه ، بالفتح والضَّمِّ والْكَسْر ، كما كان للماضي المفتوح العين ، إلَّا أنَّ الضَّمَّ والْكَسْر كلُّ واحد منهما ليس بأصل » شرح الشافية ١ / ٢٤٩ .

والعلَّة في كون مضارع (فَعِل) بالفتح أنَّهم أرادوا المخالفة بين المضارع والماضي لفظًا كما خالفه معنًى ، ولا تنحصر الألفاظ التي جاءت على القياس من هذا الباب .

انظر : الكتاب ٤ / ٣٨ – ٤٠ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٣٥ – ١٣٨ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٢٤٩ - ٢٥٢ .

والوجه[١] في قراءة (سُؤْق) بهمزة ساكنة ، إمّا أنَّ مفرده مَهْمُوز فجاء الجَمْع عليه، و « فَعْل » قد يُجْمع على « فُعْل »[٢] ، نحو : سَقْف وسُقُف .

وإمّا أن يكون جُمِع على « فُعُل » بضمَّتين ، فلما ضُمَّت الواوُ قُلِبت همزة[٣] ، كما قالوا ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[٤] ، و ﴿ أُجُوه ﴾ ، في وُقِّتَتْ ووُجُوه[٥] ، ثُمَّ اسْتُثْقِلت الضَّمَّة فسُكِّن[٦] تخفيفًا .

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ٢٧٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣، والكشف ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ ، وشرح الهداية ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، والدر المصون ٨ / ٦١٩ ، ٦٢٠ .

(٢) مثل : فَرَسٌ وَرْدٌ: يجمع على وُرْد ، فكذلك : سَاْق يجمع على سُوْق .

وقد يجمع « فَعْل » على فُعُل ، مثل : سُحُل في سَحْل .

انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٩ ، ٩٢ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٣١ .

(٣) لأنَّ الواو المضمومة تُقْلب همزة ؛ لِثقل الضَّمَّة على الواو ، وهي مع الواو بمثابة اجتماع واوين .

انظر : سر الصناعة ١ / ٨٠ ، والممتع ١ / ٣٣٢ .

(٤) المرسلات / ١١ . قرأ أبو عمرو (وُقِّتَتْ) ، بواو ، وقرأ الباقون (أُقِّتت) بهمزة .

انظر : السبعة ٦٦٦ .

(٥) والعلَّة في همز الواو هنا انضمامها .

انظر : سر الصناعة ١ / ٨٠ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ .

(٦) أي : حرف الواو .

وإمَّـا أنْ يكون جُمِعَ على « فُعْـل » بسكـون الـواو ، فلما جَـاورت الـواوُ الضَّمَّة قُلِبت همزة ؛ لأنَّ حركـة الحـرف بـين يديـه[1] ، / كما تقدَّم[2] في : ﴿ عادًا الْأُولى ﴾[3] . [٩٢/أ]

قال أبو علي الفارسي[4] : « أمّا الْهَمْز في المفرد فـلا وجـه لـه ، وأمَّـا عـلى (سُوقِهِ) ، و (بالسُّؤقِ) فَهَمْزُ مـا كـان مـن الـواوات الـسَّاكنـة إذا كـان قبلهـا ضمَّـة قـد جـاء فـي كلامهـم وإن لـم يكـن بالفاشـي ، زعـم أبـو عثـمان [5] أَنَّ أبـا الحسـن [6] أخـبره قـال : كـان أبـو حيّـة

(١) إذْ لا حائل بين الضَّمَّة وبين الواو ، والسَّاكن إذا جاور المتحرِّك صارت حركته كأنَّها فيه ، فالضَّمَّة تقدَّر كأنَّها في الواو لمجاورتها لها .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٩٢ ، وسر الصناعة ١ / ٨٠ ، والخصائص ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، وشرح الهداية ٦٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ .

(٢) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢ / ٩١٠ ، ٩١١ ، في « باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها » .

(٣) النجم / ٥٠ ، وقد ضمنَّها النّاظم في نظمه ، بيت رقم (٢٣٠) .

(٤) الحجة ٥ / ٣٩١ ، ٣٩٢ . مع اختلاف يسير في اللفّظ . حيث لم يرد في المطبوع النَّصُّ على المفرد وإنَّما جاء فيه قوله : « أمَّا الهمز في (سَاقَيْها) و (سَاقٍ) فلا وجه له ... » .

(٥) المازني ، وقيل : أنَّه أخذ عن ا لأخفش .

(٦) سعيد بن مَسْعَدة الأخفش الأوسط .

النُّمَيْري[(١)] يَهْمِز كلَّ واو ساكنةٍ قبلها ضَّمة[(٢)] ، ويُنْشد :

أَحَـــبُّ الْمُؤْقِـــدَينِ إِلَيَّ مُؤْسَـــى وَجَعْـدَةُ إِذْ أَضَـاءَهُمَا الوَقُـودُ[(٣)] »

---

(١) هو الهُيْثَمَ بن الرَّبيع بن زرارة بن كبير بن جناب بن كعب بن مالك بن عامر بن نُمَير بن عامر ابن صعصعة ، شاعر فصيح ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وكان يروي عن الفرزدق ، رُمي بالْكَذِب والْبُخْل والْجُبْن .

انظر في ترجمته : الشعر والشعراء ، ٢ / ٧٦٢ ، والأغاني ٨ / ٤٧٣ - ٤٧٥ ، وفوات الوفيات ٢/ ٥٨١ .

(٢) قال مكي : « حكى الأخفش أنَّ أبا حيَّة النُمَيري ، وهو فصيح ، كان يهمز الواو إذا انضمَّ ما قبلها ، كأنَّه يقدِّر الضَّمَّة عليها فيهمزها ، كأنَّها لغة ، وهي لغة قليلة خارجة عن القياس » الكشف ٢ / ١٦١ .

وذهب أبو حيّان إلى أنّها لغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمّة ، انظر : البحر المحيط ٧ / ٧٩ ، ٨٠ .

وصحَّح ابن الجزري ما ذهب إليه أبو حيّان ، قال بعد أن ذكر قول أبي حيّان : « قلت : وهذا هو الصحيح ، والله أعلم » النشر ٢ / ٢٥٨ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك .
انظر : الديوان ، ص ١٦٠ ، والخصائص ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ١٤٦ ، والمحتسب ١ / ٤٧ ، والمنصف ١ / ٣١١ ، وسر الصناعة ١ / ٧٩ ، وشرح الهداية ٦٤٤ ، والمغني ٢ / ٨٩٧ ، وشرح شواهده للسيوطي ، ص ٩٦٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٩ .
ورواية الديوان :

لَحَبَّ الوافِدان إِلَيَّ مُوسى وَجَعْدَةُ لَوْ أَضَاءَهُما الوَقُودُ

والشاهد فيه : همز الواو في « المؤقدين » و « مؤسى » لمجاورتها للضَّمَّة قبلها فكأنَّها مضمومة .

والوجه[١] في قراءة الباقين أنه جمع « ساق » ، وساق[٢] وزنه « فَعَل » بفتح العين فجمع على « فُعْل » بسكونها ، نحو : دار ودور ، ونظيره في الصحيح أَسَد وأُسْد .

والوجه[٣] في قراءة « سؤوق » بزنة سُعُوق أنه جمع[٤] على « فُعُول » بواوين الأولى عين الكلمة والثانية زائدة للجمع فقلبت الأولى همزة ، لأنها إذا قلبت مضمومة دون أخرى فلأن تقلب مع أخرى أحرى[٥] .

* * *

(١) انظر : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والكشف ٢ / ١٦١ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٣ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٧٩ ، ٨٠ ، ٣٩٧ ، والدر المصون ٨ / ٦١٩ ، ٦٢٠ .

(٢) أصله : سَوَق .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩١ ، والأصول ٢ / ٤٣٤ .

والأصل (سووق) بواوين كما ذكر المؤلف ثم همزت الواو الأولى ، لثقل الواوين .

انظر : الكتاب ٣ / ٥٩١ ، والأصول ٢ / ٤٣٤ ، والممتع ١ / ٣٣٢ .

(٥) أي : القلب في « سووق » أولى منه في « سُوُق » كون اجتماع واوين أثقل من اجتماع ضَمَّة وواو .

قوله : (مَعَ السُّوقِ) حال[1] مقدَّمة على صاحبها، وصاحبها «سَاقَيْهَا»، و (سَاقَيْهَا) مفعول مقدَّم[2] لـ « اهْمِزُوا » ، والتَّقدير : اهْمِزُوا سَاقَيْهَا ، أي : أَوْقِعُوا فيه الهمزة بدل الألف كائنًا مع السُّوق .

قوله : (وَسُوقِ) عَطْف على السُّوق ، وذكره بلفظ التَّعريف بأل وبدونها ؛ ليعمَّ ما في السُّورتين ، كما قال :

.... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ[3] ...

ولم يَرِد في القرآن (سُوق) منكَّرًا ، إنَّما وَرد مضافًا للضَّمير ، فقطعه النَّاظم عن الإضافة ؛ ليستقيم له الوزن ، ولذلك لم أَقُل في عبارتي بلفظ التَّعريف والتَّنكير ؛ لأنَّه لم يَرِد نكرة ، وإنَّما فَعَل النَّاظم ذلك مبالغةً في البيان .

قوله : (زَكَا)[4] جملة فعلية سِيقت للثَّناء على هذه القراءة ، كأنَّه خاف من طَعْن بعض النَّاس ، أي : زَكَا القارِئُ بذلك ، من : زَكَا يَزْكُو ، أي : أَنَّ

---

(١) أي : كائنًا مع السوق .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٦٩ .

(٢) قال الجعبري : « وألف سَاقَيْهَا مفعوله » . كنز المعاني ، ص ٣٠٩ .

فهو مفعول على حذف مضاف ، أي : ألف سأقيها .

(٣) جزء بيت من متن الشاطبية ، وهو بيت رقم (١٠٨) ، في سورة أم القرآن ، وتمامه .

(٤) قال السَّخاوي : « إنَّما قال : « زَكَا » ؛ لأن بعضهم قال : « رواية قنبل وهْمٌ ، ولا يجوز همز (سَاقَيْهَا) ولا وجه له ؛ فإياك وهمزه » . فتح الوصيد ٤ / ١١٥٧ .

ويقصد السخاوي بقوله : « بعضهم » الأزهري .

انظر : معاني القراءات ٢ / ٢٤١ .

نَاقِلِ ذلك طاهر القلب أو نامي العلم ؛ لأَنَّ زَكَا[١] يقال لِلْمَعْنيين ، ولا محلّ لها من الإعراب ؛ لاستئنافها .

قوله : (وَوَجْهٌ) مبتدأ[٢] ، خبره مقدَّر ، أي : وفي السُّوق وسُوق وَجْهٌ آخر .

قوله : (بِهمزٍ)[٣] صفة لـ « وَجْه » ، وكذلك الجملة من قوله : بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا[٤] ، أي : وجه كائن بهمز موصوف بأن الواو بعد الهمز موكلة به .

و (بَعْدَهُ) خبر مقدَّم ، والضَّمِير لِلْهَمز ، و (الْوَاوُ) مبتدأ مؤخَّر ، و (وُكِّلَ) جملة مستأنفة ، أو حال من الواو ، أي : وُكِّلَ الواوُ بالهَمْز ،

---

(١) من معاني : « زَكَا » النماء ، والربح ، والطهارة ، والرحمة .

انظر : في معانيها : الجمهرة (زكو) ٢ / ٨٢٥ ، والصحاح (زَكَا) ٦/ ٣٦٨ ، واللسان (زَكَا) ١٤ / ٣٥٨ .

وَمَالِك يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيةِ نَاصِرٌ .... لِقُنْبُلَا

(٢) ساغ الإبتداء به ؛ لأنَّه تخصَّص بالوصف المعنوي ، أي : وجه آخر ، قاله شعلة .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٩ .

وكذلك قدَّره المؤلِّف ، وأبو عبد الله الفاسي .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٤٩ .

(٣) أعربه شعلة خبرًا لـ « وجه » .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٦٩ .

(٤) أي : جملة « بَعْدَه الْوَاوُ وُكِّلَا » صفة لـ « هَمْزٍ » .

ويَضْعُف أن تكون « الواو » مبتدأ ، و « وُكِّلَ » خبره ، و « بَعْدَهُ » متعلِّق بـ « وُكِّلَ » ؛ لما تقدَّم غير مرَّة من أنَّ العامل هنا يمتنع تقدُّمه ، فكذا معموله ، وهو رأي الكوفيين .

٩٣٩- نَقُولَنَّ فَاضْمُمْ رَابِعًا وَنُبَيِّتَنْـ ـنَهُ وَمَعًا فِي النُّونِ خَاطِبْ شَمَرْدَلاَ

أمر بضمِّ الرابع من ﴿ لَنَقُولَنَّ ﴾[1] ومن ﴿ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ ﴾[2] ، فالرابع من ﴿ لَتَقُولُنَّ ﴾ اللام ، ومن ﴿ لَتُبَيِّتُنَّهُ ﴾ التَّاء ، وأن يجعل مكان النون في الفعلين تاء خطاب لمن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَمَرْدل » ، وهما : الأخوان ، فتصير قراءتهما : ﴿ لَتُبَيِّتُنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَتَقُولُنَّ لِوَلِيِّهِ ﴾ بتاء الخطاب ، وضمِّ التَّاء واللَّام .

وفُهِم أنَّ للباقين فَتْح الرَّابع وإقرار النُّون على / حالها[3] ، فتصير قراءتهم كما لفظ به الناظم : ﴿ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ ﴾ . [٩٢/ب]

وقَدَّم النَّاظم ترجمة ﴿ لَنَقُولَنَّ ﴾ على ﴿ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ ﴾ ، وهي بعدها ضرورة .

---

(١) النمل / ٤٩ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة، ص ٤٨٣ ، والمبسوط ، ص ٢٠٤، والتذكرة ٢ / ٥٨٦، وتبصرة مكي ، ص ٢٩٣ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، والوجيز ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٥٨ .

والوجه[١] في قراءة الأخوين أمران، أحدهما : أن يكـون﴿ تَقَاسَمُواْ ﴾[٢] فعلًا ماضيًا[٣] ، والجملة حال من فاعل ﴿ قَالُواْ ﴾ ، و « قَدْ » معها مضمرة ، أي : مُتَقَاسِمين ، أي : مُتَحَالِفين ، ثُمَّ جيء بقوله ﴿ لَتُبَيِّتُنَّه ﴾ بالخطاب عـلى حكاية بعضهم لبعض بذلك .

والثَّاني : أنَّ ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ فعل أمر ، أي : قالوا افعلوا التَّقاسم[٤] ، وإذا كان كذلك ظهر مجيء الفعلين[٥] بعده بالخطاب ؛ لِيُحْمَل آخرُ الكـلام عـلى أوَّله ، والفعلان مسندان إلى ضمير المخاطبين .

---

(١) انظر : في توجيه قراءات هذين الحرفين: معاني القرآن للزجاج ٤/ ٩٤ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٤ ، والمختـار ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٣٠ ، ٥٣١ ، والكـشف ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٥ ، والموضـح ٢ / ٩٦٤ ، ٩٦٥ .

(٢) النمل / ٤٩ .

(٣) في معنى الحَلِف والقسم . أي : حَلَفُوا وأقسموا ، ويكون (تقاسموا) خبرًا عنهم .
والتأويل : « قالوا وقد تقاسموا ، أي : متقاسمين بالله لنبيتّن صالحًا وأهله » .
وقد يكون (تقاسموا) بدلًا من (قالوا) .
انظر : المصادر السابقة .

(٤) أي : احلفوا فقولوا هذا القول ، والمقصود : أمر بعضهم بعـضًا بالتقاسـم والتحـالف عـلى أن يبيتوه وأهله .
انظر : الكشف ٢ / ١٦٢ ، والموضح ٢ / ٩٦٤ ، والبيان ٢ / ٢٢٤ ، والكتاب الفريد٥ / ٩٩ .

(٥) وهما (لَتُبَيِّتُنَّه) و (لَتَقُولُنَّ) .
فيكون الكلام كلُّه جاريًا على الخطاب : تقاسموا ، لتُبَيِّتُنَّهُ ، لَتَقُولُنّ .
انظر : المصادر السابقة .

والأصل : لَتُبَيِّتُونَنَّهُ ثَمّ لَتَقُولُونَنَّ ، فاجتمع في آخر كلِّ فعل ثلاثة أمثال : نون الرَّفع ، ونون التَّوكيد مشدَّدة بحرفين ، فاستثقلوا توالي ثلاثة أمثال ، فحذفت نون الرَّفع ؛ لأنَّها كالحركة ، ولأنَّ نون التَّوكيد كلمة جيء بها لمعنى ، كتاء التَّأنيث و« هل » ، فالتقى بحذف نون الرَّفع ساكنان ، الواو والنون الأولى(١) فحذفت الواو ؛ لالتقاء السَّاكنين ، وبقيت الضَّمَّة تدل عليها ، أعني الضَّمَّة التي على التَّاء واللَّام(٢) .

ومثلها في التَّصريف المذكور ﴿ لَتَنْصُرُنَّهُ وَلَتُؤْمِنُنَّ ﴾(٣) الأصل : لتنصرونَنَّه ، ولتؤمنونَنَّ .

والوجه(٤) في قراءة غيرهما ما تقدَّم من احتمال ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ للمضي والأمر ، جيء بالفعلين على كلا التَّقديرين ، على حكاية إخبارهم من(٥)

---

(١) من نون التوكيد المشدَّدة .

(٢) انظر في اتصال نون التوكيد للمضارع المسند لواو الجماعة : شرح الكافية للرضي ٥ / ١٦ ، ١٧ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، والمقاصد الشافية ٥ / ٥٥٥ وما بعدها ، ومجيب الندا ٥١ - ٥٥ .

(٣) هذان الفعلان وردا في سورة آل عمران من الآية (٨١) .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤ / ٩٤ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٤ ، والكشف ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ ، والموضح ٢ / ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، والبحر المحيط ٧ / ٨٣ ، ٨٤ .

(٥) من هنا بمعنى عن ، أي : عن أنفسهم .

لأنَّ من معانيها مرادفة (عن) .

انظر : رصف المباني ، ص ٣٢٣ ، والمغني ١ / ٤٢٣ ، ومصابيح المغاني ، ص ٤٦٠ .

أنفسهم بذلك ، والفعل مسند لضمير المتكلِّمين ، فالفاعل مستتر ، أي : لَنُبَيِّتَنَّهُ نحن ، ثم لَنَقُولَنَّ نحن ، فلما أُكِّد الفعل بنون التَّوكيد وجب بناؤه على الفتح . ولا واو [1] في هذه القراءة .

ومثلهما [2] في ذلك قوله تعالى : ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ ﴾[3] .

* * *

قوله : (نَقُولَنَّ) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (اضْمُمْ رَابعًا) خبره ، والعائد محذوف ، تقديره : رابعًا منه ، والفاء على هذا زائدة في الخبر عند الأخفش[4] ؛ لأَنَّه يجيز زيادتها مطلقًا ، إلَّا أنْ يؤكَّد المبتدأ بـ « أنّ » .

ويجوز أن يكون (نَقُولَنَّ) مفعولًا بـ « اضْمُمُ » قُدِّم عليه ، وفي الفاء القولان المشهوران[5] في نحو : زيدًا فاضْرِب ،

---

(١) في الأصل (عمل) وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته ، والمعنى : ليس في قراءة الفعلين بالنُّون واو جماعة الذكور المخاطبين ، لأنَّها : نقول ونُبيِّت ، بخلاف : تقولون ، وتُبيِّتُون . وانظر : إبراز المعاني ٤/ ٦١ .

(٢) أي : مثل قراءة الفعلين ﴿ لَنُبَيِّتَنَّهُ ﴾ و ﴿ لَنَقُولَنَّ ﴾ .

(٣) التوبة / ٧٥ .

(٤) أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقا ، سواء كان الخبر أمرًا أو نهيًا أو غيرهما ، ومنعه سيبويه .

انظر : شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٦ ، ورصف المباني ، ص ٣٨٦ ، والجني الداني ، ص ٧١ ، والمغني ١ / ٢١٩ ، والهمع ٢ / ٥٩ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

وهما الزِّيادة أو الْعَطْف على فعل مقدَّر ، أي : تَنبَّه فافعل كذا[1] .

وفي (رَابعًا) حينئذ وجهان[2] : أحدهما : أن يكون بدل بعض من كلّ حذف العائد منه ، أي : اضمم رابعًا منه ، أي : من « نَقُولَنَّ » كقولك : ضربت زيدًا ظهرًا ، أي : ظهرًا منه .

والثاني : أنَّه تمييز ؛ لأنَّه بيان لأي الحروف يُضَمّ .

قوله : (وَنُبَيِّتَنَّهُ) عطف على « نَقُولنَّ » ، أَي : واضْمُمْ « نُبيِّتَنَّهُ » رابعًا منه .

ويجوز أن يكون (وَنُبَيِّتَنَّهُ) مبتدأ ، وخبره محذوف ؛ لدلالة الكلام عليه ، أي : وَنُبَيِّتَنَّهُ كذلك .

قوله : (وَمَعًا) حال من النون ، و (فِي النُّونِ) متعلِّق بـ (خَاطِبْ) ، والتَّقدير : وخَاطِبْ في النُّون منهما ، أو : وخَاطِب في نُونَيْهما مَعًا ، وإنَّما جاز

---

(١) ونظير هذا ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ ، آية ٦٦ من الزمر .

حيث قال : « الفاء في نحو (بل الله فاعبد) جواب لـ « أمّا » مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف ، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد ، وعاطفة عند غيره . والأصل : تنبَّه فاعبد الله ، ثم حذف « تنبَّه » وقدم المنصوب على الفاء إصلاحًا للفظ كيلَا تقع الفاء صدرًا » المغني ١ / ٢٢١ .

(٢) هذان الوجهان في « رابعًا » على اعتبار « نقولن » مفعولًا به لـ « اضْمُمْ » .

انظر : إبراز المعاني ٤ / ٦١ ، وكنز المعاني ، ص ٣١٣ .

الإتيان بـ « معًا » وهو دالّ على اثنين فصاعدًا[١] والنُّون لفظ مفرد ؛ لأَنَّ النُّون مكرَّرة في الفعلين . والمعنى أَوْقِع الخطاب في موضع النُّون ، / أي : ائْتِ بتاء الخطاب في موضع النُّون من الفعلين مَعًا . [٩٣/أ]

ولم يُنبِّه على حركة التَّاء المأتِيِّ بها في الفعلين ؛ لأَنَّ الحركة لم تتغيَّر ، فإِنَّ النُّون في الأَّول[٢] مضمومة لكونها حرف مضارعة في فعل رباعي ، فكذلك تاء الخطاب .

وفي الثاني[٣] مفتوحة ؛ لأَنَّها حرف مضارعة في فعل ثلاثي ، فكذلك تاء الخطاب أيضًا ، وحرف المضارعة لَا يفتح إلَّا فيما عدا الرُّباعي[٤] .

---

(١) تستعمل « معًا » للاثنين وللجماعة ، وتُنوَّن إذا قُطِعت عن الإضافة والأكثر حينئذٍ أن تكون حالًا .

انظر : الجنى الداني ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، والارتشاف ٣ / ١٤٥٨ ، والمغني ١ / ٤٣٩ ، والهمع ٣ / ٢٢٨ .

(٢) وهو : ﴿ نُبَيِّتَنَّهُ ﴾ وهو أولٌ بالنسبة لوروده في الآية .

وقد ضُمَّ أوّله كما ذكر المؤلِّف لأنَّ ماضيه رباعي وهو : (بيَّت) .

(٣) وهو : (نَقولَنَّ) ، وقد فتح أوله لأن ماضيه ثلاثي ، وهو : (قال) .

(٤) حق حرف المضارعة الضَّمّ أو الفتح ، وضابطه الفعل الماضي .

فإذا اتصل حرف المضارعة بفعل ماضيه رباعي مطلقًا وجب ضمُّه ، سواء كان الفعل مجَّردًا نحو : دحرج ، أو مزيدًا ، نحو : أعلم ، فتقول فيها : يُدحرج ، ويُعْلِم ، بالضَّمِّ .

=

قوله : (شَمَرْدَلَا) يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أنَّه مفعول خَاطِبْ ، أي : خَاطِبْ رَجُلًا شَمَرْدَلًا[١] ، وهو الخفيف السَّريع ، أي : سريعًا في إجابة دعوتك ، وتلبية صوتك .

والثاني : أنَّه حال من فاعل « خَاطِب » ، أي : خَاطِبْ حال كونك سريعًا في التَّفهُّم .

=

وإنما اختير له الضَّمّة ؛ لأنَّ الفتحة غلب عليها الثلاثي ، ولم يكسر لئلا يلتبس بلغة من يكسرون حرف المضارعة ، فخلصت له الضَّمَّة دون غيرها .

وإذا اتصل حرف المضارعة بفعل ماضيه غير رباعي ، كأن يكون ثلاثيًا أو خماسيًا أو سداسيًا وجب فتح حرف المضارعة فيه ، نحو : ضرب ، وانطلق ، واستخرج ، فتقول فيها : يَضرب ، يَنطلق ، يستخرج ، بالفتح .

وإنما اختير للثلاثي الفتحة ؛ لأنَّه خَفَّ على ألسنتهم وكَثُر استعمالهم له والفتحة أخفُّ الحركات وأكثرها في الاستعمال .

كما اختيرت الفتحة للخماسي والسداسي لكثرة حروفهما فلم يجمعوا عليهما كثرة الحروف وثقل الضَّمَّة ، كما أنَّ أكثر ما يكون الخماسي والسداسي من الثلاثي وقلَّما يكون من الرباعي ، فلم يَحْفَلُوا بما كان منهما من الرباعي لقلته .

انظر : شرح التصريف للثمانيني، ص ١٩٩ ، ٢٠٠، وشرح لامية الأفعال لبحر ق ، ص ١٥١، وشرح الآجرومية للسَّنهوري ١ / ١٩٨ .

(١) الشَّمِرْدَل : السّريع من الإبل وغيره ، وقيل : الفتيُّ القوي الجلد ، والشَّمَرْدَلة : النَّاقة الحسنة الجميلة الخَلْق .

انظر : التهذيب (شمردل) ١١ / ٤٥٣ ، والصحاح (شمردل) ٥ / ١٧٤١ ، واللسان (شمردل) ١١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ .

٩٤٠- وَمَعْ فَتْحِ أَنَّ النَّاسَ مَا بَعْدَ مَكْرِهِمْ لِكُوفٍ وَأَمَّا يُشْرِكُونَ نَدٍ حَلَا

أخبر عن الكوفيين أنَّهم فتحوا همزة « أَنَّ » في موضعَيْنِ من هذه السَّورة[1] ، أحدهما : قوله تعالى : ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ ﴾[2] ، وهو المراد بقوله : وَمَعْ فَتْحِ أَنَّ النَّاسَ .

والثَّاني : قوله تعالى : ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾[3] ، وهو المراد بقوله : مَا بَعْد مَكْرِهِمْ .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون والحاء المهملة من « ندٍ حَلَا » - وهما عاصم وأبو عمرو - أنَّهما قرآ[4] ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[5] .

* * *

(١) وقرأ الباقون بكسر الهمزة في الموضعين .
انظر في قراءة الجميع : السبعة ، ص ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، والمبسوط ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، والتذكرة ٢ / ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، والروضة ٢ / ٨٣٦ ، ٨٣٨ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، والوجيز ، ص ٢٧٩ ، ٢٨١ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ .

(٢) النمل / ٨٢ .

(٣) النمل / ٥١ .

(٤) قرآ بالياء ، وقرأ الباقون ﴿ تشركون ﴾ بالتاء .
انظر في قراءة هذا الحرف : المبسوط ، ص ٢٠٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٨٧ ، والروضة ٢ / ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، وجامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٣٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٥٩ .

(٥) النمل / ٥٩ .

والوجه(١) في فتح همزة ﴿ أَنَّ النَّاسَ ﴾ أنَّها في محلِّ جرٍّ أو نَصْب بعد إسقاط الخافض ، وذلك أنَّ الأصل : تُكَلِّمُهُم بأَنَّ النَّاس ، ويدلُّ على ذلك قراءته بظهور الباء(٢) .

ثمَّ (تُكَلِّمُهُم) جوَّزوا فيه أن يكون من الْكَلْم ، وهو الْجَرْح(٣) ، أي : تَسِمُهُم وَتَجْرَحُهُم بسبب أَنَّ النَّاس ، وأنْ يكون من الْكَلَام ، أي : تُخَاطِبُهُم بأنَّ النَّاس .

وُيَؤَيِّد كونها من الْكَلْم قراءة من قرأ ﴿ تَكْلِمُهُمْ ﴾ بالتَّخفيف(٤) ، وُيَؤَيِّد كونها من الكلام قراءة أُبَي(٥) : ﴿ تُنَبِّئُهُمْ ﴾ .

---

(١) انظر : في توجيه قراءة هذا الحرف : معاني الفراء ٢ / ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٨ ، والكشف ٢ / ١٦٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ .

(٢) هي : قراءة ابن مسعود ، قرأ هذا الحرف بظهور الباء : ﴿ تُكَلِّمُهم بِأَنَّ الناس ﴾ .
انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠٠ ، والقراءات الشاذة ، ص ١١٠ ، والمحتسب ٢ / ١٤٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٨ ، والكشاف ٤ / ٤٧٤ ، واللآلي الفريدة ٢ / ٢٥٢ .

(٣) انظر : الجمهرة (كلم) ٢ / ٩٨١ ، والتهذيب (كلم) ١٠ / ٢٦٤ ، والصحاح (كلم) ٥ / ٢٠٢٣ ، واللسان (كلم) ١٢ / ٥٢٥ .

(٤) هي : قراءة أبي زرعة وآخرين . حيث قرءوا بفتح التاء وإسكان الكاف وتخفيف اللام (تَكْلِمُهُمْ) ، وهي من شواذ القراءات :
انظر : معاني القرآن للنحاس ٥ / ١٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٢٢ ، والقراءات الشاذة ، ص١١٠ ، والمحتسب ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، والمحرر الوجيز ١٢ / ١٣٢ .

(٥) انظر : في قراءة أبي بن كعب ، معاني الفراء ٢ / ٣٠٠ ، ومعاني النحاس ٥ / ١٤٨ ، والقراءات الشاذة ، ص ١١٠ ، والحجة للفارسي ٤ / ١٢١ ، والمحتسب ٢ / ١٤٥ ، والكتاب الفريد ٥ / ١١١ .

وسُئِل ابن عباس عنها : كيف تَقْرأ ﴿ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ أو ﴿ تَكْلِمُهُمْ ﴾ ؟ فقال : كُلًّا واللهِ تَفْعَل ، تُكَلِّمُ المؤمن ، وتَكْلِمُ الكافر ، أي : تَسِمُهُ[1] .

والوجه في كسرها[2] الاستئناف ، وهل هو[3] من كلام الله كما هو الظاهر ، أو من كلام الدَّآبة فاعْتُرِض عليه بقوله : ﴿ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾[4] .

وأجيب عنه[5] : إمَّا بحذف مضاف ، أي : بآيات ربنا ، وإمَّا لأَنَّ خواصّ الملك وأتباعه يضيفون ماله إليهم إظهارًا للأثرة عنده ، فيقولون : بلادنا وخيلُنا ومالُنا .

---

(١) انظر : في قول ابن عباس : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٢٢ ، وزاد المسير ٦ / ١٩٣ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢١٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٩٧ ، وتفسير ابن كثير ٥ / ٦٩١ .

(٢) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة الفتح .

(٣) أي : الكلام المستأنف ، وهو : قوله تعالى : (إِنَّ الناس) ، بالكسر ، وكلا الأمرين محتمل ، كونه من كلام الله تعالى وهو الظاهر ، وكونه من كلام الدَّابة .
انظر : الكشاف ٤ / ٤٧٤ ، واللآلي الفريدة ٣ / ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٩٧ ، والدر المصون ٨ / ٦٤٣ .

(٤) النمل / ٨٢ .

(٥) هذا من كلام الزمخشري ، حيث ذهب إلى أنَّ القراءة بإن مكسورة حكاية لقول الدابة ، إمّا لأن الكلام بمعنى القول ، أو بإضمار القول ، أو هي حكاية لقوله تعالى عند ذلك .
قال : « فإن قلت : إذا كانت حكاية لقول الدابة فكيف تقول بآياتنا ، قلت : قولها حكاية لقول الله تعالى ، أو على معنى بآيات ربنا ، أو لاختصاصها بالله وأثرتها عنده ، وأنها من خواص خلقه أضافت آيات الله إلى نفسها ... » الكشاف ٤ / ٤٧٤ .
وانظر : الكتاب الفريد ٥ / ١١٢ .

ويجوز أن يكون ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ معمولًا لـ ﴿ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ إذا كان بمعنى القول ، أي : تقول لهم : إِنَّ النَّاس ، وهذا فاشٍ عند الكوفيين ؛ إذْ يعطون ما بمعنى القول حُكْم القول[1] .

وأمّا على رأي البصريين فيقدَّر قولٌ ، تقديره : تُكَلِّمُهُمُ فتقول لهم إنّ النَّاس. فيكون القول تفسيرًا لكلامها لهم . هذا كلُّه[2] إذا جعلنا ﴿ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ من الكلام وهو الحقّ . أمَّا إذا جعلناه من الجَرْح فالكسر استئناف فقط .

والوجه[3] في فتح ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ أوجه كثيرة :

أحدها : أن تكون[4] ناقصة ، وهو الظَاهر ، و ﴿ كَيْفَ ﴾ خبر مقدَّم ، و ﴿ عَاقبةُ ﴾ اسم مؤخَّر . و(أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) فيه ثلاثة أوجه حينئذٍ[5] :

---

(١) فهم يجعلون الكلام بمعنى القول ، كما يجعلون الندَّاء والدُّعاء وغيرها من الأفعال بمعنى القول ، بينما يذهب البصريون إلى إضمار القول .

وقد سبق تخريج هذه المسألة وتوثيقها .

(٢) من إضمار القول وإعطاء الكلام حكم القول .

(٣) انظر : في توجيه قراءة هذا الحرف : إعراب النحاس ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٩٤ ، ٩٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٢ ، والكشف ٢ / ١٦٣ ، والموضح ٢ / ٩٦٦ ، والبيان ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٤) المراد : « كان » في الآية ، من قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ .

(٥) هذه الأوجه الثلاثة يضاف لها الوجه الرابع الذي سيأتي ذكره بعد قليل جميعها في حالة نقصان « كان » .

الأول : / أنَّه في محلِّ رفعٍ بدلًا من ﴿ عَاقبةُ ﴾ ، والتَّقدير : فانظر كيف كان تَدْميرُنا لهم جميعًا . [٩٣/ب]

الثّاني : أنَّه في محلِّ نَصْبٍ أو جَرٍّ بعد إسقاط الجارّ ، والتَّقدير : لأنّا دَمرناهم[1] ، واللَّام للعلَّة .

الثّالث : أنَّه في محلِّ رفعٍ أيضًا خبرًا لمبتدأ مضمر تقديره : هي أنَّا دَمَّرْناهم ، أي : عاقبتهم ، أي : عاقبة مكرهم تدميرنا لهم ولقومهم أجمعين .

ووجه رابع : أن يكون ﴿ عَاقبةُ ﴾ اسمها ، و ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَاهُم ﴾ في محل نصب خبرها ، و ﴿ كيف ﴾ حال ، والتَّقدير : كان عاقبة مَكْرهم تدميرنا إيّاهم على أيّ حال[2] .

وفي هذا الوجه نظر من حيث إنّ « أَنَّ » وما في حيِّزها بتأويل المصدر ، والمصدر المؤوّل المعروف فيه أن يُجعل اسمها ؛ لأنَّه بمنزلة الضَّمير[3] ، ولذلك أُجْمِع على نصب[4] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5] ، و﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[6] .

---

(١) النصب على نزع الخافض ، والجر بالحرف المقدّر .
انظر : مشكل إعراب القرآن ، ص ٥٣٧ ، والبيان ٢ / ٢٢٥ ، والتبيان ، ص ٦٣٣ .

(٢) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٣٩٧ ، ومشكل إعراب القرآن ، ص ٥٣٧ ، والموضح ٢ / ٩٦٦ ، والتبيان ٦٣٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٨٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٢٦ .

(٣) قال ابن جني في كون المصدر أعرف من الاسم المظهر : « وذلك لشبه « أن » وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها ، كما لا يجوز وصف المضمر ... » المحتسب ٢ / ١١٥ .

(٤) لأنه الأفصح ، حيث جعل الأعرف اسمًا وهو المصدر « أن قالوا » .
انظر : الكتاب الفريد ٣ / ١٢ ، والدر المصون ٤ / ٥٧٢ ، ٥ / ٣٧٣ ، ٨ / ٦٢٨ ، ٩ / ٦٥٤ .

(٥) النمل / ٥٦ ، والعنكبوت / ٢٤ ، ٢٩ .

(٦) الجاثية / ٢٥ .

واختلف في : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ (١) ، وقد تقدَّم (٢) تحقيق ذلك .

الخامس : أن تكون تامَّة (٣) ، و﴿ عاقبة ﴾ فاعلًا بها ، و﴿ كَيْف ﴾ حالًا ، و﴿ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ ﴾ بدل من ﴿ عَاقِبة ﴾ .

السادس : أن يكون ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ ﴾ خبر مبتدأ مضمر .

السابع : أن يكون على إسقاط الخافض ، أي : لأَنَّا ، فلما حذف الخافض جرى الوجهان (٤) .

---

(١) الأنعام / ٢٣ .

رجَّح المؤلف في هذه الآية قراءة النصب ؛ لأنها الأفصح فهي جارية على القواعد من غير تأويل .

ثم بيَّن المؤلف العلة في كون قراءة النصب أفصح ، حيث قال : « وإنّما كانت أفصحَ : لأَنَّـهُ إِذاَ اجتمع اسمان ، أحدهما أعرف فالأحسن جعله اسمًا محدَّثًا عنه والآخر خبرًا حديثًا عنه ، و﴿ أَنْ قَالُوْا ﴾ يشبه المضمر والمضمر أعرف المعارف » الدر المصون ٤ / ٥٧٢ .

(٢) تقدَّم في فرش سورة الأنعام ، عند شرح بيت الناظم رقم (٦٣٣) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٧٧ / ب ، ١٧٨ / أ .

(٣) أي : « كان » في الآية السابقة .

وهذا هو الوجه الثاني في « كان » ، وهو التمام ، ويجوز معه في ﴿ أنّا دَمَّرناهم ﴾ أربعة أوجه وهي التي ذكرها المؤلِّف في الخامس والسادس والسابع والثامن .

(٤) النصب على نزع الخافض ، والجرّ بحرف الجر المقدّر . وقد مرّ قبل قليل ، ص ٤٩٦ .

وانظر : مشكل إعراب القرآن ، ص ٥٣٧ ، والبيان ٢ / ٢٢٥ ، والتبيان ، ص ٦٣٣ .

الثامن : أن يكون منصوبًا بإِضمار فعل ، أي : أعني تدميرنا إيَّاهم وقومهم أجمعين .

التاسع : أَنْ تكون ﴿ كان ﴾ زائدة[١] ، و ﴿ عَاقِبة ﴾ مبتدأ ، و ﴿ كَيْف ﴾ خبره ، و ﴿ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ ﴾ بدل من ﴿ عَاقِبة ﴾ .

العاشر : كذلك ، إلا ﴿ أَنَّا[٢] دَمَّرْنَاهُمْ ﴾ خبر مبتدأ محذوف .

الحادي عشر : أنّه على حذف الخافض ، وهو الباء بخصوصها[٣] ، أي : بأَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ.

الثاني عشر : أنَّ « أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ » بدل من « كَيْف » ، وهو وَهْمٌ ؛ لأنَّ اسم الاستفهام متى أبدل منه اسم لزم إعادة أداة الاستفهام في ذلك

---

(١) هذا الوجه الثالث في ﴿ كان ﴾ وهو الزيادة ، ويجوز معه أيضًا في ﴿ أَنَّا دمرناهم ﴾ أربعة أوجه ، وهي التي ذكرها المؤلف لاحقًا .

(٢) ورد في الأصل (أنّ) مجرّدة عن ضمير المتكلِّمين « نا » وهو سقط ، إذ المقصود المصدر المنسبك مع أنّ وما بعدها فهو جميعه في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف والتّقدير : هي أنّا دمرناهم، أي : العاقبة تدميرنا إياهم .

(٣) ذكر هذا ابن خالويه ، حيث قال : « ومن فتح جعله في موضع نصب على تقدير : فانظر كيف كان عاقبة مكرهم بأنّا دمرناهم ، فلما سقطت الباء حكمت عليها بالنصب في قول النحويين إلا الكسائي ، فإنَّه يجعل موضعه خفضًا مع سقوط الباء » إعراب القراءات ٢ / ١٥٦ .

قال المؤلف بعد أن ذكر هذا الموضع - أي تخصيص حرف الجر بالباء ـ : « وليس هذا بالقوي » . الدر المصون ٨ / ٦٢٦ .

المبدل[١] ، نحو : [كم] [٢] مالُك ، أعشرون أم ثلاثون ؟ ولمكِّي كلام هنا[٣] ، ذكرته في الدُّر المصون[٤] .

والوجه في كسر الهمزة الاستئناف ، و ﴿ كان ﴾ يجوز فيها التَّمام والنَّقصان والزيادة وجميع ما تقدَّم من الأوجه اللَّائقة به .

والوجه[٥] في قراءة ﴿ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بالغيب حمله على ما قبله ، وهو قوله ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم ﴾[٦] ، وعلى ما بعده من قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٧] .

---

(١) وقوله : (أَنَّا دَمَّرناهم) ليس معه أداة الاستفهام ، والبدل عن الاستفهام إنما يكون بهمزة الاستفهام كما ذكر المؤلف وابن الأنباري جعلها بدلًا من (العاقبة) .

انظر : كشف المشكلات ٢ / ١٠١٤ ، والبيان ٢ / ٢٢٥ ، والتبيان ، ص ٦٣٣ ، والكتاب الفريد ٥ / ١٠١ ، والبحر المحيط ٨ / ٨٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٢٦ ، ٦٢٧ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل والسياق يستلزمه ؛ لأن السياق استفهام .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : في كلام مكي : مشكل إعراب القرآن ، ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ٨ / ٦٢٧ .

(٥) انظر : في توجيه قراءة هذا الحرف : المختار ٢ / ٦٥٢ ، وحجة أبي زرعة ٥٣٣ ، والكشف ٢ / ١٦٣ ، ١٦٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٧ ، والبحر المحيط ٧ / ٨٨ ، والدر المصون ٨ / ٦٢٩ .

(٦) النمل / ٥٨ .

(٧) النمل / ٦١ .

والوجه في قراءة الخطاب الالتفات إلى خطاب المشركين بعد خطاب النبي ﷺ ، بقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ ﴾[1] .

وكان رسول الله ﷺ إذا قرأها قال[2] : « بَلِ اللهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى وَأَجَلُّ وَأَكْرَم » .

*　*　*

قوله : (وَمَعْ فَتْحِ)[3] خبر مقدَّم ، و (مَا بَعْدَ مَكْرِهِمْ) مبتدأ مؤخَّر على حذف مضاف ، تقديره : وَمَعْ فَتْحِ هَمْزة أَنَّ النَّاس مَا بَعْدَ مَكْرِهِمْ ، أي : فَتْح همز ما بعد مكرهم .

---

(١) الآية ٥٩ نفسها .

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢ / ٣٧٢ ، برقم (٢٠٨٢) ، من طريق جابر الجَعْفِي عن أبي جعفر .

وذكره الزمخشري في الكشاف ٤ / ٤٦٤ ، والقرطبي في تفسيره ١٦ / ١٩٠ ، وغيرهما من أهل التفسير .

وانظر : في الحديث : جامع الأحاديث ٢١ / ٤٨٣ ، والدر المنثور ٦ / ٣٧٠ ، وكنز العمال ٢ / ١٥٢ .

(٣) أعربه شعلة حالًا ، تقديره : فَتْح ما بَعْدَ مكرهم كائنًا مع فَتْح أنَّ النّاس حاصل لكوف .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٠ .

وليس بعد مكرهم إلَّا ﴿ أَنَّا ﴾ ، و (لِكُوفٍ) [١] حال ، أي : حال كَوْنِه مستقرًا لكوفيّ ، فخفَّف ياء النَّسب ، ويجوز أن يتعلَّق « لِكُوفٍ » بمضمر على البيان ، أي : أعني لكُوفٍ .

قوله : / (وَأَمَّا يُشْرِكُونَ) مبتدأ ، و (نَدٍ) خبره ، و (حلا) [٢] جملة فعليّة خبر ثانٍ ، تعدَّد الخبر مع اختلافه جملةً وإفرادًا ، أخبر عن الغيب بأنَّه نَدِيٌ حُلْو . [٩٤/أ]

٩٤١- وَشَدِّدْ وَصِلْ وَامْدُدْ بَلِ ادَّارَكَ الَّذِي ذَكَا قَبْلَهُ يَذَّكَّرُونَ لَهُ حُلاَ

أمر بتشديد الدَّال من ﴿ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ ﴾[٣] ، لمن رمز له بالألف وبالذَّال المعجمة من « الذَّي ذَكَا » – وهم : نافع ، وابن عامر ، والكوفيون – فتعيَّن لابن كثير ، وأبي عمرو تخفيف الدَّال وقَطْع الهمزة وقَصْر الدَّال[٤] ، أي : عدمُ الإتيان بألفٍ بعدَها .

---

(١) أعربها شعلة والجعبري خبرًا لقوله : (ما بَعْدَ مكرهم) .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٠ ، وكنز المعاني ، ص ٣١٤ .

(٢) أعربها شعلة صفة .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٠ .

(٣) النمل / ٦٦ .

(٤) انظر : في القراءتين : السبعة ، ص ٤٨٥ ، والروضة ٢ / ٨٣٧ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، والوجيز ، ص ٢٧٩ ، والتبصرة ، ص ٤٢٠ ، والعنوان ، ص ١٤٥ ، والتجريد ، ص ٢٧١ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ .

ويلزم من مدِّ الدَّال تحريكُها بالفتح ، ولكن لا يلزم من قَصْرها سُكُونُها ، والْفَرْضُ أنَّها ساكنة ، ويلزم من قَطْع الهمزة فتحُها ؛ إِذْ من المعلوم المقرَّر أنَّ همزة القَطْع لا تكون إلَّا مفتوحة ، وكأنَّه اتَّكل على شُهْرة القراءة الأخرى .

وقد لفظ هو بقراءة نافع ومن معه ، وإنَّما ذكر القيود ؛ لِيُؤْخَذَ أضدادها للمسكوت عنهم .

وقال أبو شامة[١] : « وبتخفيف الدَّال وهو سُكُونها[٢] ، ولا يلزم من التَّخفيف السُّكون ، ولكن لظهوره تسامح [بعدم] [٣] ذكره ، قال : ولو أنَّه لفظ بالقراءتين كان[٤] أسهل ، فيقول :

وَبَلْ أَدْرَكَ اجْعَلْهُ ادَّارك الذي .... » انتهى .

فصارت قراءة ابن كثير وأبي عمرو « أَدْرَكَ » بزنة « أَدْغَمَ »[٥] .

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ٦٣ .

(٢) أي : سكونها هنا في هذا الموضع ، والتَّخفيف هنا مقيّد بالسّكون .
وظاهر العبارة يفهم أنَّ التَّخفيف يقصد به السّكون مطلقًا ، وليس كذلك .
والعبارة وردت عند أبي شامة مقيّدة بهذا الموضع ، حيث قال : « وهو هنا سكونها » .
إبراز المعاني ٤ / ٦٣ .

(٣) ما بين المعقوفين جاء في الأصل هكذا (بعد) وهو سهو ، والتصويب من إبراز المعاني ٤ / ٦٣ .

(٤) في إبراز المعاني ٤ / ٦٣ « لكان » باللام ، وهو الغالب في جواب « لو » إذا كان ماضيًا مثبتًا .
انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٠١ ، والجنى الداني ، ص ٢٨٣ ، والمغني ١ / ٣٥٨ .

(٥) أي : على وزن « أفْعل » ، فهو من الرباعي والهمزة فيه همزة قطع .

قال مكي : « وحجة من قرأ على وزن « أفعل » أنه حمله على معنى : « بَلَغَ ولَحِقَ » كما تقول : أدرك علمي هذا ، أي : بَلَغه ، فالمعنى فيه الإنكار » الكشف ٢ / ١٦٤ .

واعلم أنَّ حُكْم لام « بل »[١] السُّكون في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ؛ لأنَّ بعدها همزة قَطْع ، وليس هنا من ينقل حركة الهمزة إليها ؛ لأنَّ الذي ينقُل حركة الهمزة ورش[٢] ، وورش لا يقرؤها بالقطع ، بل بالوَصْل كما عرفته .

وفي قراءة غيرهما كَسْرها[٣] على أصل التقاء السّاكنين ، لأنَّ همزة الوصل تحذف دَرْجًا فتلْتَقي لام « بل » ودال « ادّارك » ، فيكْسَرُ أوَّلُهما على القاعدة المستقرَّة[٤] ، فإذا وقفت على « بل » وابتدأت بما بعدها ، ابتدأت « ادّارك » بهمزة مكسورة[٥] .

---

(١) وهي بمعنى : « هل » التي معناها التقرير والتوبيخ ، والمعنى : هل لَحِق علْمُهم بالآخرة ؟
انظر : معاني الزجاج ٤ / ٩٦ ، والكشف ٢ / ١٦٤ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٦ .

(٢) انظر : التيسير ، ص ٣٥ ، والعقد النضيد : أيمن سويد ٢ / ٨٨٤ ، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

(٣) أي كسر لام « بل » .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٠٠ ، ٤٠١ ، والكشف ٢ / ١٦٤ ، ١٦٥ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٦ ، والموضح ٢ / ٩٦٩ ، والبيان ٢ / ٢٢٦ ، والتبيان ، ص ٦٣٤ .

(٤) الأصل في تحريك أوَّل الساكنين الكسر ، وإنما اختير الكسر دون غيره لأسباب ذكرها النحاة .
انظر : الكتاب ٤ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٥ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٨٧ ، والمساعد ٣ / ٣٣٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤ / ٩٧ ، والكشف ٢ / ١٦٥ .

وأصل « ادّارك »[(١)] : تَدَارك تَفَاعل من الإدْرَاك وهو البلوغ ، فاجتمعت التَّاء والدَّال ، وهما متقارِبان ، فأريد إدغامها ، فسكنت التَّاء بعد قلبها دالًا فاجْتلِبت همزة الوَصْل ، لِيُتَوصَّل بها إلى الابتداء بالسَّاكن .

ومثله : ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا ﴾[(٢)] والأصل : تَدَارأتم ، ففُعِل فيه ماذكرته ، وكذلك ﴿ ٱثَّاقَلۡتُمۡ ﴾[(٣)] ، أصله : تَثَاقلتم ، فأُدْغِم بالعمل المذكور ، ومثله ﴿ ٱطَّيَّرۡنَا ﴾[(٤)] ، أصله : تَطيَّرنا ، ففُعِل فيه ما فُعِل في تَفَاعل .

ومعنى « أَدْرَك » : بَلَغ وانتهى[(٥)] ، يقال : أَدْرك علمُ فلان زيدًا ، أي : بَلَغَه وانتهى إليه .

و « ادّارك » بمعنى : تَتَابع[(٦)]، والرَّسم يحتمل القراءتين ، فإنَّه رسم دون ألف بعد الدَّال[(٧)] .

---

(١) انظر : معاني الزجاج ٤ / ٩٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢١٨ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٣ ، والتهذيب (دَرَكَ) ١٠ / ١١٠ – ١١٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠١ ، والموضح ٢ / ٩٦٩ ، والبيان ٢ / ٢٢٦ .

(٢) البقرة / ٧٢ .

(٣) التوبة / ٣٨ .

(٤) النمل / ٤٧ .

(٥) انظر : الصحاح (دَرَكَ) ٤/ ١٥٨٢ ، واللسان (دَرَكَ) ١٠/ ٤١٩ .

(٦) وقيل : أَدْرَك على معنى الإنكار ، وتدارك بمعنى : تكامل ، وقيل : معناهما واحد . انظر : معاني الفراء ٢ / ٢٩٩ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومعاني القراءات ٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠١ ، والكشف ٢ / ١٦٥ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٦ ، والموضح ٢ / ٩٦٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٩٢ .

(٧) انظر : المقنع ، ص ١٩٨ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٥٥ ، وجميلة أرباب المراصد ، ص ٣٨٤ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ، ص ٤٥٦ .

وفي هذا الحرف قراءات شاذَّة ذكرتها وقارئيها وتخريجاتها بحمد الله في غير هذا الموضوع[(١)] .

وقوله : « قَبْلَهُ يَذَّكَّرُونَ » ، أي : قَبْلَ « أَدْرَك » « يَـذَّكَّرُونَ » ، من قوله تعالى : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[(٢)] ، قرأه بالغيب على ما لفظ به النَّاظم وأطلقه هشام ، وأبو عمرو ، وقد رمز لهما باللَّام والحاء المهملة من « لَهُ حُلَا » ، ففُهِم أنَّ قراءة الباقين بالخطاب[(٣)] ، وفُهِم الغيب / من إطلاقه له ، كما تقدم[(٤)] . [٩٤/ب]

والوجه[(٥)] في الغيب حَمْلُه على ما تقدَّم[(٦)] من قوله : ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾[(٧)] ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٨)] .

---

(١) ذكرها المؤلف في الدر المصون ٨ / ٦٣٥ - ٦٣٧ .

(٢) النمل / ٦٢ .

(٣) انظر : في قراءتي الغيب والخطاب : السبعة ، ص ٤٨٤ ، والمنتهى ، ص ٥١٤ ، وتبصرة مكي ، ص ٢٩٣ ، والتيسير ، ص ١٦٨ ، والعنوان ، ص ١٤٥ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٧٨ ، والإقناع ٢ / ٧٢٠ ، والإتحاف ٢ / ٣٣٢ .

(٤) تقدم في شرح مقدمة الناظم بيت رقم (٦٣) ، والإطلاق من مصطلحات الناظم .
انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٢٣٤ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٦٠ ، والحجة للفارسي ٥ / ٣٩٩ ، والمختار ٢ / ٦٥٣ ، والكشف ٢ / ١٦٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٤ ، والموضح ٢ / ٩٦٨ .

(٦) قال مكي : « فأجرى الكلام كلَّه على أوَّله ، على لفظ الغيبة ؛ لتَّتفق رؤوس الآي » الكشف ٢ / ١٦٤ .

(٧) النمل / ٦٠ .

(٨) النمل / ٦١ .

والوجه في خطابه[1] الحَمل على ما تقدَّم من قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ﴾[2] ، وعلى ما بعده من قوله ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[3] .

* * *

قوله: (وَشَدِّدْ وصِلْ وَامْدُدْ) يجوز أن يكون هذا من التَّنازع[4] بين ثلاثه عوامل ؛ لأنَّ كلًا من قوله : «وَشَدِّدْ وَصِل وَامْدُدْ» يطلب « بَلِ ادَّارَكَ » من حيث المعنى ، على معنى: أَوْقع فيه التَّشديد والْوَصْل والمدّ ، ويكون قد أعمل الأخير وحذف من الأوَّل والثَّاني على مقتضى مذهب البصريين[5] ؛ إذ

---

(١) وهو : المختار عند الأكثرين ، لرجحان القريب - وهو الخطاب - على البعيد ، وهو الغيبة .
انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٢) من الآية نفسها (٦٢) .

(٣) النمل / ٦٣ .

(٤) التنازع : هو توجه عاملين متصرِّفين أو أكثر - ليس أحدهما مؤكِّدًا للآخر - إلى معمول فأكثر متأخرٍ عنهما .
واختار الكوفيون إعمال الأوَّل لسبقه نحو : قام وقعدا أخواك .
وذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي . وهو الكثير في كلام العرب .
انظر : الإنصاف ١ / ٨٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٦٤ ، والإرتشاف ٤ / ٢١٣٩ ، وتمهيد القواعد ٤ / ١٧٧١ وما بعدها ، والمقاصد الشافية ٣ / ١٦٧ وما بعدها ، والتصريح ١ / ٣١٦ ، ومجيب الندا ، ص ٣٥٦ .

(٥) مذهب البصريين - إذا تنازع ثلاثة - إعمال الثالث ، ومذهب الكوفيين في تنازع الثلاثة إعمال الأول .
قال أبو حيان : « وقال بعض أصحابنا : إن البصريين يختارون إعمال الآخِر ، وإن الكوفيين يختارون إعمال الأول ، وسكتوا عن إعمال الأوسط » الارتشاف ٤ / ٢١٤٧ .

=

لو أعمل غير الأخير ؛ لأضمر فيه على ما هو مقدَّر في علم النّحو .

والتنازع بين ثلاثة عوامل غير مُنْكَر ، وإن كان غالب النَّحويين إنَّما يذكره بين عاملين ، ومن ورود ثلاثة عوامل قوله :

عَلَّمُوني كَيْفَ أَبْكِيـ ... ـهِمْ إِذَا خَفَّ القَطِينُ[1]

=

وقال ناظر الجيش : « ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي إذ لاسماع في ذلك » تمهيد القواعد ٤ / ١٨٠٦ .

وانظر : التسهيل ، ص ٨٦ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٦٨ ، وشرح الجمل ١ / ٦٢٥ ، وشرح المقرب ٢ / ٨٠٦ ، ومجيب الندا ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(١) البيت من مجزوء الرمل ، ولم أعثر على قائله .

انظر : شرح الجمل ١ / ٦٢٨ ، والمقرب ، ص ٢٧٥ ، وشرح المقرب ٢ / ٨١٩ ، وتذكرة النحاة ٣٥١ ، وتمهيد القواعد ٤ / ١٧٨١ ، والأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٤ .

خَفَّ : رحل . والقطين : جمع قاطن وهو الساكن .

والشاهد فيه : تنازع الأفعال الثلاثة (علَّموني - أبكيهم - خفّ) وتوجُّهها بالطلب إلى معمول واحد وهو (القطين) ، فأعمل الفعل الثالث وهو (خفّ) في الظاهر (القطين) على مذهب البصريين ، وأعمل الأول والثاني في الضمير .

وهذا البيت أورده النحاة في المصادر السابقة شاهدًا على تنازع فعلين ، ولم يوردوه شاهدًا على تنازع ثلاثة أفعال .

والشاهد عندهم إعمال « خَفّ » في القطين لقربه منه ، على مذهب البصريين ، وإعمال (أبكي) في الضمير ، وجاز الإضمار قبل الذكر ضرورة .

« عَلَّم وأَبَكي وخَفَّ » كـلٌّ مـنهم يطلـب القطـين ، وأعمـل الأخـير ، ولذلـــك أضمـــر فـــي الأوّل والثّانـــي ، إلّا أنَّ الإضمـــار فـــي الأوَّل واجب ، وفي الثّاني شاذ ؛ إذْ كان يجب الحذف(١) ، وهـذا مـن دقـائق النحـو فتنبَّه له .

(١) يحسن الحذف في الثاني ؛ لأنَّ المعمول غير مرفوع بل هو فضلة يستغنى عنه ، وذكـره يـؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر ، فلا ضرورة إلى ذكره ، بخلاف الفاعل فإنَّه عمدة لابـدَّ منـه فاحتمـل فيـه الإضمار قبل الذكر .

فلما كان المعمول في الأول فاعلًا وجب الإضمار لأنَّه عمدة ، ولما كـان المعمـول في الثَّـاني غـير المرفوع (الفاعل) جاز حذفه لأنَّه فـضلة ، وهـو ممـا يجـوز حذفـه ، فحـذف ، لـئلا يـؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر .

قال ابن النحاس الحلبي في هذا المعنى ـ وهو حذف المعمول غير المرفوع ـ : « إنَّـما كـان حذفـه أَوْلَى وأَحْسَن ، لأَنَّ ذِكْرَه يـؤدِّي إلى الإضمـار قبل الذَّكر فيما هو فـضْلَـه ومـستغنًى عنـه ، فلا ضرورة إلى ذلك ؛ بخلاف الفاعل حيث كان لابدَّ منه فاحتمل فيـه الإضـمار قبـل الـذكر » شرح المقرب ٢ / ٨١٩ .

وانظر : شرح الجمل ١ / ٦٢٨ – ٦٢٩ ، والمقـرب ، ص ٢٧٥ ، وشرح التـسهيل ٢ / ١٧١ ، ١٧٣ ، والارتشاف ٤ / ٢١٤٢ ، ٢١٤٣ ، وتذكـرة النحـاة ، ص ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، وتمهيـد القواعـد ٤ / ١٧٩٤ .

ويجوز أن لا يكون[١] من التَّنازع ، وذلك إذا نظرت إلى حقيقة الكلام وأَصْلِه ، وهو أنَّه على حذف المضاف من الثلاثة ، والتَّقدير : وشَدِّدْ الدَّال وَصِل الْهَمْزة ، وامْدُدِ الدَّال أيضًا من (ادّارك) .

وإنَّما لم تكن المسألة من الإعمال[٢] ؛ لأنَّ كلَّ عامل متوجِهٌ إلى معمول خاص .

قوله : (الَّذِي ذَكَا) صفة لـ « ادَّارك » ، ومعنى (ذَكَا) اشْتَهَر وانْتَشر ، أو فاحت رائحته الذَّكيةُ[٣] ، وقد تقدَّم شرح هذا ، يشير إلى صحَّته نقلًا ومعنًى ، و كذلك[٤] كان أئمة الكوفة وإمام المدينة وإمام الشَّام .

---

(١) أي : قوله : (وَشَدِّد وَصِل وَامْدُد) .

(٢) أي : التنازع . إذ يسمى باب الإعمال كذلك .

انظر : الارتشاف ٤ / ٢١٣٩ ، والمقاصد الشافية ٣ / ١٦٧ .

(٣) انظر : الصحاح (ذَكَا) ٦ / ٢٣٤٦ ، واللسان (ذَكَا) ١٤ / ٢٨٧ ، والقاموس (ذكا) ١٢٨٥ .

(٤) في الأصل (لذلك) وهو تصحيف .

قوله : (يَذَّكَّرُونَ) مبتدأ ، و (لَـهُ) خـبره ، و (حَـلَا) فاعـل بـالخبر ؛ لاعتماده[١] .

ويجوز أن يكون (لَهُ) خبرًا مقدَّمًا ، و (حَلَا) مبتـدأ مـؤخَّر ، والجملـة خبر الأوَّل ، والأوَّل[٢] أَوْلى ؛ لما عرف غير مرَّة من أنَّ أصْلَ الخـبر الإفـراد ، والجارُّ من قبيل المفرد .

٩٤٢- بِهَـادِي مَعًـا تَهْـدِي فَـشَا العُمْـيِ نَاصِـباً وبِالْيَا لِكُلٍّ قِفْ وَفِي الرُّومِ شَـمْلَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَشَا » ، وهو حمزة ، أنَّه قرأ هنا وفي الـرُّوم ﴿ وَمَا أَنْـتَ تَهْـدِي العُمْـيَ ﴾[٣] ، تَهْـدِي : فعـل مـضارع ، وفاعلـه ضـمير المخاطب ، فلزم من ذلك نصب (الْعُمْي) مفعولًا به .

وقد لَفَظَ هو بالقراءتـين فقال : بِهَادِي معًـا تَهْدِي ، ونصَّ على نَصْب ﴿ الْعُمْي ﴾ ، فتعيَّن لغيره خفضها .

---

(١) حيث وقع الجارُّ والمجرور خبرًا ، ومتى وقـع الجارُّ والمجـرور خبرًا ، أو حـالًا ، أو صـلة ، أو صفة ، أو تقدَّمه نفي ، أو استفهام جاز أن يرفع الفاعل لأنَّه معتمد حينئذٍ .

واختلف النحاة في العامل الذي رفع الفاعل هل هو الفعـل ، أو الجـارُّ والمجـرور لنيابتـه عـن استقر واعتماده .

انظر : المغني ٢ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، وموصل الطلاب ، ص ١٥١ .

(٢) وهو كون (له) خبر « يذَّكَّرون » ، و « حلا » فاعل .

(٣) النمل / ٨١ ، والروم / ٥٣ .

ثُمَّ أمر أنْ يوقف لكُلِّ القرَّاء هنا بإِثبات الياء ، سواء منهم من قرأ ﴿ تَهْدِي ﴾ فعلًا مضارعًا ، ومن قرأ ﴿ بِهَادِي ﴾ اسم فاعل[(١)] . وأخبر أنَّ من رمز لهما بالشِّين المعجمة من « شَمْلَلَا » ، وهما الأخوان ، وَقَفا على التي في الرَّوم بإثبات الياء ، فتعيَّن لغيرهما حذفها فيه[(٢)] .

* * *

والوجه[(٣)] في قراءة ﴿ تَهْدي ﴾ فعلًا مضارعًا أنَّه جعل الخبر فعلًا مضارعًا دلالة على التَّجدد والحدوث ، فلزم من ذلك نصب « العُمْـي » / [٩٥/أ] على المفعولية .

والوجه في قراءة غيره : أَنَّه جعله اسم فاعل دلالة على الثُّبوت والاستقرار[(٤)] ، ثُمَّ حذف تنوينه وأضافه لمعموله

---

(١) انظر : السبعة ، ص ٤٨٦ ، والمبسوط ، ص ٢٠٥ ، والروضة ٢ / ٨٣٨ ، والتيسير ، ص ١٦٩ ، والوجيز ، ص ٢٨٠ ، والتبصرة ، ص ٤٢١ ، والعنوان ، ص ١٤٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٦١ .

(٢) وقف القرّاء ، ـ غير الأخوين ـ على التي في الروم بحذف الياء ، حيث قرءوا : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِ ٱلْعُمْىِ ﴾

انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، والكشف ٢ / ١٦٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٧ ، والموضح ٢ / ٩٧١ .

(٤) قرَّر علماء اللُّغة والبلاغة أنَّ الفعل يدلُّ على التَّجدُّد والحدوث والاسم يدلُّ على الاستقرار والثبوت .

=

تخفيفًا فلزم جرُّ ﴿ العُمي ﴾ ؛ لأنَّهم خَفْض بالإضافة ، والإضافة هنا لفظيَّة [(١)] .

وهذه القراءة[(٢)] آكَد ؛ لأنَّه تعالى نفى عنه الهداية لمن لم يُرِد هدايته نفيًا مؤكَّدًا ، وذلك بزيادة الباء في الاسم المقتضي للثَّبوت والدَّوام[(٣)] ، بخلاف الفعل[(٤)] فإنَّه ليس فيه باء مزيدة ، ولا دلالة على ثبوت ولا دوام .

=

فقد بيَّن عبد القاهر الجرجاني هذا الفرق بقوله : « وهو فَرْق لطيف تَمَسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه ، وبيانه : أنَّ موضوع الاسم على أنْ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدُّدَه شيئًا بعد شيء .

وأما الفعل فموضوعه على أنَّه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء » دلائل الإعجاز ، ص ١٧٤ .

وانظر : نهاية الإيجاز ، ص ١٥٦ ، والمثل السائر ٢ / ٥١ ، والتبيان للزملكاني ، ص ٤٩ ، وشروح التلخيص ١ / ٢٥ ، والبرهان للزركشي ٤ / ٩١ ، والتوجيه البلاغي لآيات العقيدة ، ص ٢٣٦ .

(١) الإضافة اللَّفظية هي التي تفيد أمرًا لفظيًا ، ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا ، بل هي لمجرد التَّخفيف في اللَّفظ بحذف التَّنوين أو ما يقوم مقامه ، أو لرفع الْقُبْح كما في نحو : حسن الوجه .

وهي تسمى أيضًا غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال في اللفظ .

انظر : شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٢٩ ، والفوائد الضيائية ٢ / ١٢ ، ومجيب الندا ٤٥٨ .

(٢) أي : قراءة الباقين : (بِهَادِي) .

(٣) مجيء الباء في خبر « ما » و « ليس » من مواضع زيادتها ، والغرض من هذه الزيادة التوكيد ورفع توهم أنَّ الكلام موجب ، لاحتمال أنَّ السَّامع لم يسمع النَّفي أوَّل الكلام فيتوهَّمه موجبًا .

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ فصلت / ٢٤٧ .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ ﴾ الزمر / ٣٦ .

انظر : الجنى الداني ، ص ٥٣ ، ٥٤ ، والمغني ١ / ١٤٩ ، والهمع ٢ / ١٢٦ .

(٤) وهو : (تَهْدِي) .

والرَّسم يحتمل القراءتين ، فإنَّه لم يُرْسم بألف بعد الهاء ، إنما رَسِـم عـلى هذه الصُّورة (تهْدِي) [(١)] .

والوجه[(٢)] في الاتِّفاق على الوقف على هذا الحرف بالياء ، رَسْمُها باليـاء ثابتة[(٣)] ، سواء في ذلك من قرأه فعلًا ، ومن قرأه اسم فاعل .

فأما على قراءة الفعل فواضح ؛ لأنَّه فعل مـضارع مرفـوع فثبتـت يـاؤه كنظائره .

وأمّا على قراءة الاسم ؛ فلأنَّ الوقف على المنقوص غـير المنـوَّن باليـاء ، وعلى المنوَّن دونها ، هذا هو الأكثر[(٤)] . وقد تثبت في المنوَّن وتحذف من غيره ،

---

(١) انظر : المقنع ٣٦٩ ، ٥٥١ ، وهجـاء مصاحـف الأمصـار ، ص ١٠٣ ، ومختصـر التبيـين ٤ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ .

(٢) انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٤ ، والحجـة للفارسـي ٥ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، والمختـار ٢ / ٦٥٦ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٣٧ ، والكـشف ٢ / ١٦٦ ، والموضـح ٢ / ٩٧١ ، والبحر ٧ / ٩٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٣) انظر : السبعة ، ص٤٨٦ ، والمبسوط ، ص٢٠٥ ، والتذكرة ٢/ ٥٨٩ ، والتيسير ، ص ١٦٩ ، والمقنع ، ص ٣٦٩ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤ / ١٤٤٢ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، والإتحاف ٢ / ٣٣٤ .

(٤) أي : الأكثر والأرجح في المنقوص المنون حـذف يائـه والوقـف عـلى مـا قبلهـا ، نحـو : هـذا قاضْ ، ومررت بقاضْ .

قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيد الأكثر » الكتاب ٤ / ١٨٣ .

وعلى هذا الوجه قراءة الجماعة : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ .

=

وتقدَّم تحقيق هذا في الرعد[١] ، كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لأنَّ قولهم المنقوص غير المنوَّن يعنون به ما عُرِّف أو ثبتت ياؤه حال إضافته ، نحو : هذا القاضي ، وقاضي أبيك .

=

ويجوز فيه وجه آخر وهو ثبوت الياء ، نحو هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، وهو وجه جيد ، وعليه قراءة ابن كثير ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ .

قال سيبويه : « وحدَّثنا أبو الخطاب أنَّ بعض من يُوثَق بعربيَّته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ؛ لأنَّهم لم يضطرُّوا ههنا إلى مثل ما اضطرُّوا إليه في الوصل من الاستثقال » الكتاب ٤ / ١٨٣ .

قال الشَّاطبي : « يعني أنَّ الموجب لحذف الياء إنَّما كان ملاقاة التَّنوين لها ، إذ كان الأصل : قاضيٌ وغازيٌ ، فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت من اللَّفظ ، فالتقى ساكنان : الياء والتَّنوين فوجب حذف الياء لذلك ، وأما في الوقف فقد زال ما أوجب حذفها ، فوجب رجوعها إلى حالها من الإثبات اعتدادًا بعارض الوقف » المقاصد الشافية ٨ / ٢٨ . والمنقوص غير المنون فيه وجهان كذلك :

الأول : إثبات الياء في الوقف كما ثبتت في الوصل ؛ لأنَّ حذف الياء إنَّما كان لعلَّة التقاء الساكنين ، أحدهما : التنوين ، ولا تنوين هنا فلا موجب للحذف ، فيقال : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي .

والثاني : حذفها . نحو : هذا القاضْ ، ومررت بالقاضْ .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ٤ / ١٨٣ ، والمقتصد في شرح التكملة ١ / ٢٦٧ ، واللباب ٢ / ٢٠٤ ، والتبيين ١٨٤ ، وابن يعيش ٢ / ٤٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠١ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٥٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٨٠٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٤٧٢ ، وشرح الشافية للجاربردي ٤٨٤ .

(١) انظر : العقد النضيد (خ) ٣ / ٦ / ب . عند شرح بيت الناظم رقم (٧٩٤) .

أمّا ما حذفت ياؤه ، لالتقاء الساكنين كالذي نحن فيه فممنوع فيه ما قالوا ، ويدلُّ على ذلك العلَّة التي علَّل بها النَّحويون ، فإنَّهم علَّلوا الوقف على المنوَّن بدون ياء بأنَّ ياءه حذفت وصلًا فلْتُحْذَف وقفًا[١] .

وعلَّلوا الوقف على غير المنوَّن[٢] بإثبات الياء ، بأنَّ ياءه ثبتت وصلًا فلتثبت وقفًا .

إذا تقرَّر هذا ، فياء ما نحن فيه حذفت وصْلًا ؛ لالتقاء السَّاكنين كما حذفت في المنوَّن ؛ لالتقائهما ، فلتحذف وقفًا أيضًا .

وقال أبو عبد الله[٣] : « والوجه في اتِّفاقهم على الوقف بالياء في هذه السُّورة اتِّباع الرَّسم ؛ لأنَّه مرسوم بالياء فيها ، وفيه لمن قرأ ﴿ بِهَادِي ﴾ الأخذ بلغة من يقف على المنقوص المجرور بالياء » انتهى .

---

(١) ذكر النحاة في تعليل الحذف وجهين آخرين ، وهما :

١ - الفرق بين الوصل والوقف ، ولا فارق إلاّ الياء .

٢ - أنّهم قدَّروا الاسم نكرة موقوفًا عليه ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وهو كذلك ، فبقي على حاله .

انظر : الكتاب ٤ / ١٨٣ ، واللباب ٢ / ٢٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٧٥ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٥٤٣ ، والمساعد ٤ / ٣٠٨ ، والهمع ٦ / ٢٠٢ .

(٢) أي : المعرف والمضاف ، نحو : القاضي ، وقاضي أبيك .

(٣) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٦ .

وفي قوله : « على المنقوص المجرور » قصور ؛ إذْ لا فَرْق بين المجرور والمرفوع في ذلك[١] ، وإنّما يظهر التّفاوت بين المرفوع والمجرور وبين المنصوب ؛ لأنَّ المنصوب تظهر حركته فتثبت ياؤه ضرورةَ إظهارِ الحركة فيها ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة[٢] ، بخلاف الضَّمَّة والكسرة .

فلا أثر للجر فيما ذكر[٣] ؛ لأنَّ المرفوع شريكه في ذلك ، وإنَّما الأثر في ذلك للمنوَّن وعدمه .

كذا يقول النَّحويون : الوقف على المنقوص المنوَّن وعلى المنقوص غير المنوَّن ، ويقيِّدونهما بغير حالة النصب لما ذكرت لك ، فيجعلون الرَّفع والجرّ في قَرْن[٤] .

---

(١) ولهذا قيَّد النحاة المنقوص المنون بقولهم : « غير المنصوب » ليشمل المرفوع والمجرور ، قال ابن مالك في ألفيته :

وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

فاستثناؤه المنصوب يدل على أن مراده المرفوع والمجرور .

انظر : اللباب ٢ / ٢٠٤ ، وابن يعيش ٩ / ٧٥ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٥٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٦٨ ، والمقاصد الشافية ٨ / ٢٦ ، ٢٩ .

(٢) قال الفارسي : « فأمَّا في النَّصب ، فإنَّك تثبت الياء فتقول : « رأيت القاضيَ ، وأجبت الداعيَ ، و ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ لأنَّها بالحركة صارت بمنزلة الصحيح » . التكملة ، ص ٢٠٩ .

(٣) أي : فيما ذكره الفاسي في قوله السَّالف الذكر .

(٤) أي : في جانب واحد ، وأصل القَرْن : خُصْلَة الشَّعَر ، وجانب الرأس . انظر : الصحاح (قرن) ٦/ ٢١٧١ ، واللسان (قرن) ١٣/ ٣٣١ .

وانظر في هذه المسألة : المصادر السابقة في التَّعليق على المنقوص المنون والمنقوص غير المنون .

والوجه[1] لغير الأخوين في وَقْفِهم على التَّي في الرُّوم بدون ياء ؛ كَوْنُها رُسمَت بغير ياء ، والْفَرض أنَّهم هم الذين يقرءونه ﴿ بِهَادٍ ﴾ اسم فاعل ، وهو منقوص قد حذفت ياؤه وصْلًا فلْتُحْذَف وقفًا .

وقال أبو عبد الله[2] : « وفيه لهم / الأَخْذُ بلغة من يَقِف على المنقوص المجرور بغير ياء » وقد عرفت ما فيه من البحث . [٩٥/ب]

والوجه[3] للأخوين في الوَقْف عليه بالياء - وإنْ كان فيه مخالفة للرَّسم - بيان للأصل ، ولاسِيَما على قراءة حمزة ، فإنَّه يقرؤه فعلًا مضارعًا ، والفعل المضارع غير المجزوم لابدَّ من إثبات يائه .

قال الكسائي[4]: « من قرأ (تَهْدي) لزمه أنْ يقف بالياء ، وإنَّما لزمه ذلك ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله تنوين في الوَصْل تحذف له الياء ، فيكون في الوَقْف كذلك ، كما يدَخُل التنوين على ﴿ هادٍ ﴾ ونحوه ، فتَذْهب الياء في الوَصْل ، فيجري الوقف على ذلك لمن وقف بغير ياء » .

---

(١) انظر : إعراب القراءات ٢ / ١٦٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠٥ ، والمختار ٢ / ٦٥٦ ، وحجة أبي زرعة ٥٣٧ ، والكشف ٢ / ١٦٦ ، والمقنع ٣١٠ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٩٠ ، والموضح ٢ / ٩٧١ ، والبحر ٧ / ٩٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٤١ .

(٢) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٦ .

(٣) انظر في توجيه قراءة الأخوين : المصادر السابقة في توجيه قراءة غير الأخوين .

(٤) انظر قول الكسائي في : الكشف ٢ / ١٦٦ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٤١ .

وقد أَلْزم بعضهم(١) على هذا التَّعليل : « أَنْ يُوقَف على ﴿ يَقْضِ ٱلْحَقَّ ﴾(٢) ونحوه بالياء ، وعلى ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾(٣) ونحوه بالواو » انتهى .

قلت : ولا أَظُن الكسائي إِلَّا يلتزم بذلك ، وغاية ما فيه مخالفة الرَّسم ، فيخالفه كما خالفه هنا ، وبعض النَّاس منع(٤) من الوقف على ما فيه مخالفة الرسم ، وذلك نحو ﴿ يُؤْتِي ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٥)، فإنَّه رُسِم بغير ياء(٦) .

---

(١) هو : أبو عبد الله الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٦ .

(٢) الأنعام / ٥٧ .

والمراد هنا الاستشهاد بهذا الحرف على قراءة أبي عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي ، حيث قرءوا ﴿ يَقْضِ الْحَقَّ ﴾ بالضَّاد ، من القضاء ، وأَمَّا قراءة ابن كثير ونافع وعاصم فهي ﴿ يَقُصُّ ﴾ بالصَّاد ، من القصص .

والأصل في قراءة أبي عمرو ، وحمزة ، وابن عامر ، والكسائي ﴿ يَقْضِ ﴾ بالضَّاد ، أنْ تتَّصل به الياء (يَقْضِي)لأنه فعل مرفوع .

انظر في قراءة هذا الحرف : السبعة ، ص ٢٥٩ ، والمبسوط ، ص ١١٣ ، والتيسير ، ص ١٠٣ ، والمستنير ٢ / ١٣١ ، والنشر ٢ / ١٩٧ .

(٣) الإسراء / ١١ .

(٤) هو : أبو عمرو الدّاني كما في البحر المحيط والدُّر المصون ، حيث قال : « ينبغي أَلَّايوقف عليها ؛ لأَنَّه إنْ وقف بغير ياء خالف النَّحويين ، وإن وَقَف بياء خالف خطَّ المصحف » .

انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٨١ ، والدر المصون ٤ / ١٣٢ ، ١٣٣ ، والإتحاف ١ / ٥٢٣ ، ومعجم القراءات للخطيب ٢ / ١٨٥ . ولم أقف عليه في كتب الدَّاني التي اطّلعت عليها .

(٥) النساء / ١٤٦ .

(٦) قال النّحاس : « أهل المدينة يحذفونها في الوقف ويثبتون أمثالها في الإدراج ، واعتلَّ لهم الكسائي بأنَّ الوقف موضع حذف ، ألا ترى أنَّك تحذف الإعراب في الوقف » إعراب القرآن ١ / ٤٩٩ .

قال[١] : « فإنْ وَقَفْت بمقتضى الأصـل وَقَفْـت باليـاء ، ولَزِمـك مخالفـة الرَّسم ، وإن وافقت الرَّسم خالفت مقتضى الأصل ، فلا تَقِف عليه » .

وهذا مُسَلَّم له في وقف الاختيار ، أمّا وقف الاضطرار فكيف يمنعه[٢] .

واحتجّ[٣] بعضهم للأخوين في الوقف على حرف الرُّوم باليـاء بالحمْـل على مافي سورة النَّمل ، قال أبو بكر بن مجاهد[٤] : « كُتِب ﴿ بِهَادِي الْعُمْىِ ﴾ بياء في هذه السُّورة على الوقف ، وكُتِب الَّذي في الرُّوم بغير ياء على الوصل » انتهى .

---

(١) هو أبو عمرو الدَّاني ، انظر : هامش (٢) في نفس الصفحة .

(٢) قال المؤلِّف معقبًا على قول أبي عمرو الداني : « ولا بأس بما قال ، لأنَّ الوقف ليس ضروريًّـا ، فإن اضطرَّ إليه واقف لقطع نَفَس ونحـوه فينبغـي أن يُتَـابع الرَّسـم ؛ لأنَّ الأطـراف قـد كَثُـر حذفها » الدر المصون ٤ / ١٣٣ .

(٣) انظر : الكشف ٢ / ١٦٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٤٢ .

(٤) انظر : السبعة ٤٨٦ .

قال الفارسي : « فأمَّا كتابة (بِهَادِي الْعُمْيِ) في هذه السورة باليـاء ، فـإنَّ في الوقـف عـلى هـادٍ ووادٍ وواقٍ ، ونحوه لغتين :

إحداهما وهي الأكثر : أن يقف بغير ياء ، فيقول : (بهادْ) بالسكون . وذلك أنه كان في الوصل متحركًا بالكسر ، فإذا وقفت حذفت الحركة .

وقوم يقفون بالياء فيقولون : بهادي وواقي ، وذلك أنه كان حذف الياء من هادي لالتقائهما مع التنوين وهما ساكنان فلما وقف حذف التنوين في الوقف . فلما حذف التنوين عادت الياء التـي كانت حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ، فيقول : هادي وواقي ... فعلى هذا حـذف اليـاء في موضع وإثباتها في آخر على أن تكون كتبت على اللغتين . أو يكون أريـد (بِهَـادِي) الإضافـــة فلم ينون ، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء كما يحذف إذا نون لسكونها وسكون الياء » الحجة ٥ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

وهذا قد يقال فيه : لِمَ لم يعكس الأمر ؟ فيقال : لِمَ رُوعي حال الوقف في النَّمل دون الوصل ، ورُوعي الوَصْل في الرُّوم دون الوقف ؟

وقال خلف[(١)] : « كان الكسائي يقف عليهما بالياء » [(٢)] .

وقال مكّي[(٣)] : « هذا الحرف في المصاحف بالياء ، والذي في الرُّوم بغير ياء ، وَوقَف عليهما جميعًا حمزة والكسائي بالياء ، وهو مذهب شيخنا ، يعني : أبا الطيب بن غلبون [(٤)] ، قال : وقد رُوي عن الكسائي أنَّه وَقَف عليهما بغير ياء ، وَوقَف الباقون هنا بالياء ، وفي الرُّوم بغير ياء اتِّباعًا للمصحف ، ولا ينبغي

(١) انظر : السبعة ٤٨٦، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٦٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠٤ .

(٢) هو : خلف بن هشام بن ثَعْلب بن خلف ، أبو محمَّد الأسدي ، ويقال : خلف بن هشام ابن طالب بن الإمام العلم أبو محمَّد البزَّار البغدادي ، أحد القرّاء العشرة ، قرأ على سُلَيم عن حمزة ، وسمع من مالك ، وأبي عَوَانة ، وغيرهم ، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني ، وحدَّث عنه مسلم في صحيحه ، وأبو داود في سننه . ولد سنة خمسين ومئة للهجرة ، وتوفي سنة تسع وعشرين ومئتين للهجرة . انظر : طبقات القراء ١/ ٢٢٩ ، وغاية النهاية ١/ ٢٧٢ .

انظر : طبقات القراء ١/ ٣٦٧ ، وغاية النهاية ١/ ٤٧٠ .

(٣) تبصرة مكي ، ص ٢٩٤ .

(٤) هو : عبد المُنِعْم بن عُبَيْد الله بن غَلْبُون بن مبارك ، أبو الطَّيِّب الحلبي المقرئ ، مؤلِّف كتاب « الإرشاد في القراءات » ووالد أبو الحسن طاهر مؤلِّف كتاب « التذكرة في القراءات » . قرأ على إبراهيم بن عبد الرزَّاق ، ونظيف بن عبد الله ويوسف بن نَصْر المُجَاهدي وغيرهم . وقرأ عليه وَلَدُه أبو الحسن ، وأبو عُمَر الطَّلَمَنْكي ، ومكِّي بن أبي طالب الْقَيْسي وغيرهم . ولد في حلب في شهر رجب سنة تسع وثلاثمائة ، وتوفي في مصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة للهجرة .

أن يتعمد الوقف عليهما ؛ لأنَّه ليس بتامٍّ ولا كافٍ ، لاسِيَما الذِي في الرُّوم ؛ لأنَّـه كُتِـب بغير ياء على نيَّة الوصل ، فإنْ وقفت بياء خالفت السَّواد[(١)] » .

قلـت : وهـذا يؤيِّـد مـا ذكرتـه قريبًـا مـن أنَّ المنـع مـن الوقـف عـلى ﴿ يُؤْتِ ﴾[(٢)] ، ونحوه إنّما هو في الاختيار دون الاضطرار .

وقد يتوهَّم بعض النَّشَأَة[(٣)] أنَّ قولَ النَّاظِمِ - رحمـهُ اللهُ ـ : « وَبَالْيَـا لِكُـلٍّ قِفْ .. » البيت : أنَّ الوقف في الموضعين بالياء للكلّ .

وأنَّ قولـه : « وَفِي الرُّومِ شَمْلَلَا » ، أَي : قرأه حَمْزة والكسائي في الـرَّوم بما قرأ به حمزة وحده في النمل ، وهو ﴿ تهْدي العُمْي ﴾ ، والذي يُذْهِب هذا التَّوهُّم قـول النـاظم أول البيـت : « مَعًـا » فتبَّـين أن حمـزة وحـده يقرؤهمـا تهدي[(٤)] . فانصرف الخلاف / إلى الوقف خاصة . [٩٦/أ]

* * *

---

(١) إجماع الأُمَّة في كتابة المصحف .

(٢) النساء / ١٤٦ .

(٣) النَّشَأَة على وزن فَعَلَة ، جمع ناشيء وهو الْحَدَث ، مثل : فَسَقَة وكَمَلـة في جمـع فاسـق وكامـل . انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ١٥٦ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٤٨ ، والمقاصد الـشافية ٧ / ٨٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٣٩٢ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٦٤ .

قوله : (بِهَادِي) يجوز أن يكون مبتدأ ، و (تَهْدِي) [١] خبره على حذف مضاف ، أي : بِهَادِي بدل تَهْدِي .

ويجوز أن يكونا مفعولي « اجْعَل » مقدَّرًا ، أي : اجْعَل بِهَادِي تَهْدِي ، أي : صَيِّره في قولك ، والتَّصْيير قد يكون بالقول كما يكون بالفعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾[٢] ، أي : صَيَّروهم في قولهم بنات الله[٣] .

و (معًا) حال من « بهادي » ، وجاز ذلك وإن كان واحدًا ؛ لأنَّه في قوَّة الاثنين[٤] ، لأنَّه مكرّر ، وتقدَّمت له نظائر [٥] .

---

(١) أعربه : شعلة مبتدأ ، وخبره « فشا » ، و « بهادي » ظرفه .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧١ .

(٢) الزخرف / ١٩ .

(٣) قد يكون « جعل » في الآية بمعنى الظن والاعتقاد وقد يكون بمعنى التصيير القولي ، وهو من أفعال القلوب والتَّحويل .
قال الزجاج في الآية : « الجعل ههنا بمعنى القول والحكم على الشَّيء ، كما تقول قد جعلت زيدًا أعلم النّاس ، أي : قد وصفته بذلك وحكمت به » . معاني القرآن ٤ / ٣١٠ .
وذكر ابن الدَّهان أن « جعل » في الآية جاء بمعنى « سمَّى » فتعدى إلى اثنين .
انظر : الغرة في شرح اللمع ١ / ٢٤٠ ، واللسان (جعل) ١١ / ١١١ ، والبحر المحيط ٨ / ١٠ ، والدر المصون ٩ / ٥٧٩ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٤٥٢ ، ومعاني النحو للسامرائي ٢ / ٢٦ .

(٤) « هَادِي » في قوَّة الاثنين لوروده في القرآن في موضعين مختلفين حيث ورد في سورة النَّمل وفي سورة الروم .

(٥) انظر : ص ٤٣٤ .

ويجوز أن يكون التَّقدير[١] : قُلْ في كَلِمَتَيُ بِهَادِي مَعًا تَهْدِي .

وقال أبو شامة[٢] : « وتقدير البيت : فَشَا تَهْدِي في موضع بِهَادِي » ، وهذا منه تفسير معنى لا إعراب ؛ لأَنَّ ظاهره يقتضي أن يكون « تَهْدِي » فاعل « فَشَا » ، وأَنَّ « في موضع » متعلِّق بفشا ، وكلاهما مُمْتنِع ؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم[٣] ، وكذلك ما في حيِّز مثل هذا الخبر[٤] لا يتقدَّم إن أعربنا « تَهْدِي » مبتدأ ، و « فَشَا » خبره .

وقد يقال : إنَّ الفاعل يجوز تقديمه ضرورة ، فكذلك هنا ؛ لأنَّه نظم[٥] ، ويقال على الثاني : إنَّه يجوز ذلك للاتِّساع في الجارِّ ما لم يُتَّسع في غيره .

---

(١) أي : على حذف مضاف . اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٧ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٦٤ .

(٣) هذا على مذهب البصريين ، حيث منعوا تقديم الفاعل على الفعل ، وقَرَّروا بأنَّ الفاعل موطنه أنْ يذكر بعد الفعل إمَّا ظاهرًا وإمَّا مضمرًا .

أمَّا الكوفيون فقد جوَّزوا تقدَّم الفاعل على فعله ، مستدلين على ذلك بمجيئه في الشعر .

انظر : شرح الجمل ١ / ١٦٠ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٧٨ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٤٦ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ .

(٤) الخبر قوله : « فَشَا » ، وما في حيزه قوله : « في موضع » في عبارة أبي شامة السَّالفة الذكر .

وقد أجاب عنه المؤلف بأنّه يُتوسَّع في الجارِّ ما لم يُتوسَّع في غيره .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

قوله : (فَشَا) يجوز أن يكون جملة في موضع الحال ، وأنْ تكون مستأنفة، أي : فَشَا ذلك واشْتَهَر ؛ لصحَّته .

وقد يجوز أن يكون خبر المبتدأ الذي هو « تَهْدِي » كما قدَّمته .

قوله : (الْعُمْي) [(١)] مفعول بـ « نَاصِبًا » ، و (نَاصِبًا) يجوز أن يكون حالًا من « تَهْدِي » ، أي : في حال كونه نَاصِبًا للْعُمْي .

وأن يكون حالًا من حَمْزة المدلول عليه برمزه[(٢)] ، كأنَّ ذكر رَمْزِه كالتَّصريح باسمه ، وأن يكون حالًا من فاعل « قُلْ » عند من جعل التَّقدير[(٣)] : قُلْ في كَلِمَتَيْ بِهَادِي ، أي : قُلْ ذلك حال كَوْنك نَاصِبًا هذا اللَّفظ .

قوله : (وَبِالْيَاءِ) و (لِكُلٍّ) متعلِّقان بـ « قِفْ » ، أي : قِفْ بِالْيَاء لِكُلِّ القُرَّاء هنا ، أي : في سورة النَّمل .

قوله : (وفي الرُّومِ) عَطْف على مقدَّر ، أي : قِفْ في هذه السورة بالياء لكل القُرَّاء ، وفي الرَّوم قِفْ بالياء للأخوين ، و (شَمْلَلَا) حال[(٤)] من فاعل قف ، أي : قِفْ في هذه الحالة .

---

(١) قال الجعبري في إعرابه : إنه مفعول اقرأ مقدَّرًا . انظر : كنز المعاني ، ص ٣٢١ .
وكذلك قدَّره الفاسي ، حيث قال : « واقرأ العمي في حال كونك ناصبًا » اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٧ .

(٢) وهو : الفاء من « فَشَا » فحمزة هو صاحب الحال . انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٦٣ .

(٣) ذكر هذا التّقدير أبو عبد الله الفاسي ، انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٧ .

(٤) تقديره : وقف بالياء في حال كونك شمللا .
انظر : اللآلي الفريدة ٣ / ٢٥٧ .

٩٤٣- وَآتُوهُ فَاقْصُرْ وافْتَحِ الضَّمَّ عِلْمُهُ فَشَا تَفْعلُونَ الغَيْبُ حَقٌّ لَهُ وَلا

أمر بقصر ﴿ أَتَوْهُ ﴾(١) ، أي : بعدم ألفٍ بعد الهمزة ، وبفَتْح ضمِّ التَّاء لمن رمز له بالعين المهملة والفاء من « عِلْمُهُ فَشَا » ، وهما حَفْص وحمزة ، فتعيَّن لغيرهما المدَّ ، أي : الإتيان بألف بعد الهمزة وضَمُّ فتح التَّاء(٢) .

وإنَّما قال : وافْتَحْ الضَّمَّ فقيَّد ؛ لأنَّه لو اقْتَصَر على ذكر الْفَتْح لأُخِذ ضِدُّه(٣) ، وهو الْكَسْر ، فتختلّ القراءة .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٌّ » وباللَّام من قوله : « حَقٌّ لَهُ » ، وهو ابن كثير وأبو عمرو ، وهشام ، أنَّهم قرءوا ﴿ خَبِيرٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾(٤) بالغيب ، فتعيَّن لغيرهم الخطاب(٥) .

* * *

---

(١) النمل / ٨٧ .

(٢) قرأ الباقون : (آتُوه) . انظر القراءتين في : السبعة ، ص ٤٨٧ ، والمبسوط ، ص ٢٠٦ ، والتيسير ، ص ١٦٩ ، والمستنير ٢ / ٣٤٦ ، والتجريد ، ص ٢٧٢ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٠ ، والإقناع ٢ / ٧٢١ .

(٣) انظر في شرح المؤلف لأضداد الناظم :
العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ١٩٨ ، عند شرح بيت الناظم رقم (٥٨) .

(٤) النمل / ٨٨ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٤٨٧ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٠ ، والمنتهى ، ص ٥١٦ ، والتيسير ، ص ١٦٩ ، والوجيز ، ص ٢٨١ ، والتبصرة ، ص ٤٢٢ ، والعنوان ، ص ١٤٦ ، والمستنير ٢ / ٣٤٦ ، الإتحاف ٢ / ٣٣٦ .

والوجه (١) في من قرأ ﴿ أَتَوْهُ ﴾ بالْقَصْر والْفَتْح أنَّه جعله فعلًا ماضيًا مُسندًا لضمير الجماعة وهو الواو ، والهاء مفعوله ضمير اليوم ، فهو فعل وفاعل ومفعول ، وأصله : / أَتَيُوه(٢) كـ « ضَرَبُوه » ولك في تصريفه أمران ، [٩٦/ب]
أحدهما : أنْ تقول تحرَّك حرف العلَّة وانْفَتَح ما قبله ، وهو التَّاء(٣) ، فقلبت (٤) ألفًا فالتقى ساكنان ، الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الكلمة وواو الجماعة ، فحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين(٥) .

والثاني : أن تقول : اسْتُثْقِلت(٦) الضَّمَّة على الياء فحذفت تخفيفًا ، فالتقى ساكنان(٧) الياء والواو ، فحذف أوَّلُها لالتقاء الساكنين ، والأوَّل أصيغ ، والثاني أسهل .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٦٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠٧ ، والكشف ٢ / ١٦٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، والموضح ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، والكتاب الفريد ٥ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) على وزن « فَعَلُوه » ، من الإتيان .
انظر : المصادر السابقة .

(٣) في الأصل (الياء) وهو سهو .

(٤) أي : الياء ، وهو حرف العلَّة المراد .

(٥) انظر : في هذه القاعدة : المنصف ٢ / ١١٦ ، وشرح التصريف للثمانيني ، ص ٢٩١ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ، ص ٢٢٠ ، واللباب ٢ / ٣٠٢ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٩٥ ، ١٥٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥١ .

(٦) انظر : إعراب القراءات ٢ / ١٦٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٨ .

(٧) لما حذفت الضَّمَّة من الياء ، سكنت الياء ، فالتقى ساكنان الياء الساكنة بعد حذف حركتها ، وواو الجماعة ، فحذفت الياء .

والوجه[١] في قراءة (آتُوهُ) بالمدِّ والضَّمِّ : أَنَّه جعله جمعَ سلامة لـ « آتٍ » الذي هو اسم فاعل ، ولمّا جمعه أضافه لمفعوله المعنوي ، فحذف نونه للإضافة ، والأصل : آتِيُوهُ[٢] ، كـ « ضَارِبُوه » و « قَاتِلُوه » .

ولك في تصريفه أمران ، أحدهما : أنَّ الأصل : آتِيُوهُ كما تقدَّم ، فاسْتُثْقِلت الضَّمَّة على الياء فحذفت تخفيفًا ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحُذِف أوَّلُها وضُمَّ ما قبل الواو ؛ ليسلَم ؛ إذ ليس في كلامهم واو ساكنة قبلها كسرة .

والثاني : أنْ تقول لما اسْتُثْقِلت الضَّمَّة على الياء نُقِلت[٣] الضَّمَّة إلى التَّاء بعد سَلْبها حركتها ، فالتقى ساكنان فحُذف أوَّلها .

وعلى كِلْتا القراءتين فالمراعَى معنى « كُلّ »[٤] لا لَفْظُها ، إذْ لو رُوعِي لَفْظُها لأُفْرِد الضَّمير ، وقد فَعَل ذلك من قرأ في

---

(١) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة ﴿ أَتَوْهُ ﴾ فعلًا ماضيًا .

(٢) على وزن « فاعلوه » من الإتيان .

(٣) ورد في الأصل (فقلبت) وهو تحريف .

(٤) قال ابن خالويه : « ولو قرأ قارئ « وكلٌّ أتاه » فوحّد جاز ، لأن « كل » له لفظ ومعنى ، فلفظه التوحيد ومعناه الجمع ، فمن جمع ردّه إلى معناه ومن وحّد ردّه إلى لفظه » إعراب القراءات ٢ / ١٦٥ .

وقال ابن جني في سياق حديثه عن قراءة ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ ﴾ : « واعلم أنَّ مقاد الاستعمال في « كل » أنَّها إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجمع ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ و﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴾ ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ في قراءة الكافَّة ، فإذا كانت مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردًا كقوله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ وذلك أن أحد عَلَمي الجمع كاف عندهم من صاحبه ، وابن على ذلك » المحتسب ٢ / ١٤٦ .

وانظر : معاني الزجاج ٤ / ٩٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٠٧ ، والمختار ٢ / ٦٥٨ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٣٩ .

الشَّاذ[١] : ﴿ وَكُلٌّ أَتَاهُ ﴾ ، فأفرد حَمْلًا على اللَّفظ ، ثُمَّ قرأ : ﴿ دَاخِرِينَ ﴾[٢] فجمع حَمْلًا على المعنى .

والوجه[٣] في الغيب في : ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ مراعاة الغيب قبله في قوله : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ ﴾ .

والوجه في الخطاب مراعاة الخطاب في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ﴾[٤] ؛ إذ المخاطب بذلك النَّبي ﷺ ، وأُمَّته تَبَعٌ له ، أوكُلُّ من يَصْلح لذلك ، وهم جَمْع كثير .

* * *

قوله : (وَآتُوْهُ) مفعول مقدَّم ، و (فَاقْصُر) هو النَّاصب له ، وفي الفاء القولان المشهوران الزِّيادة[٥] أو الْعَطْف على محذوف ، أي : تنبَّه فاقْصُر

---

(١) هي : قراءة قتادة . انظر : القراءات الشاذة ، ص ١١١ ، والمحتسب ٢ / ١٤٥ .

(٢) النمل / ٨٧ .

(٣) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٤٠٨ ، والكشف ٢ / ١٦٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص٥٣٩ ، والموضح ٢ / ٩٧٤ ، والكتاب الفريد ٥ / ١١٥، ١١٦ ، والدر المصون ٨ / ٦٤٦ .

(٤) النمل / ٨٨ .

(٥) قال ابن هشام : « وهذا لا يثبته سيبويه – أي معنى الزيادة للفاء – وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، وحكى « أخوك فوجد » وقيَّد الفرَّاء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا » المغني ١ / ٢١٩ .

انظر : شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٤٣ ، والغرة ٢ / ٨٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٦ ، والجنى الداني ٧١ .

آتَوْه ، والتَّقدير : فاقْصُر هَمْزَه ، إذْ هو المراد ، أو المعنى أَوْقِع فيه الْقَصْر ، ثُمَّ لا يليق الْقَصْرُ إِلَّا بِهَا[١] .

قوله : (وَافْتَحِ الضَّمَّ) يجوزُ أَن يكون (أَلْ) قامت مقام الضَّمير ، أي : ضمَّه ، وأن يكون الضَّمير محذوفًا وهو الصَّحيح ، أي : الضَّمّ منه[٢] .

وأعرب أبو عبد الله[٣] « وَآتُوهُ » مبتدأ ، و « فَاقْصُرْ » خبره ، وجعل التَّقدير : فاقْصُر هَمْزَهُ ؛ ليحصل الرَّبط بذلك الضَّمير ، والأَوَّل أَوْلى[٤] .

قوله : (عِلْمُهُ) مبتدأ ، و (فَشَا) خبره ، والضَّمير يعود على (آتُوهُ) ، والمراد بـ « عِلْمُهُ » : ما يُنْقَل من رِوايته وتوجيهه ، أي : أنَّ علم قراءته وتخريجها مشهور بين العلماءِ والرُّواةِ لا يُنْكِره أَحَدٌ ، وهي جملة مستأنفة سِيقَتْ للثَّناء على القراءة بما ذكرت من المعاني .

قوله : (تَفْعَلُونَ) مبتدأ ، و (الْغَيْبُ) [٥] مبتدأ ثانٍ ، و (حَقٌّ) خبره ، والثَّاني وخبره[٦] خبر الأَوَّل ، والعائد إمّا نابت عنه « أَلْ » ، أي : غيبه ،

(١) أي : بالهمزة .

(٢) وإليه ذهب الفاسي . انظر : اللآلىء الفريدة ٣ / ٢٥٨ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٨ .

(٤) وهو كون « آتوه » مفعولًا للفعل بعده .

(٥) أعربه شعلة صفة لـ « تَفْعَلُون » . والتَّقدير : ذو الْغَيْب .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧١ .

(٦) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٨ .

أو حُذِف ، أي : الْغَيْب منه ، حسبما تقـدم [(١)] في قولـه : « وَافْـتَحِ الـضَّمَّ » ، يُشير إلى أنَّ الرَّواية بذلك حقٌّ ثابتة لعدالة ناقلها .

قوله : (لَهُ وَلَا) مبتدأ وخبر مقدَّم عليه ، والضَّمير لـ « حَـقٌّ » والجملـة صفة لـ « حَقٌّ » ، / والوَلَا [(٢)] : النَّصْر ، قُصِر على حدِّ : أَجْذَمُ العَلَا [(٣)] ... ، ونحـوه ، لا ضرورة ، وَصَف ذلك الحقَّ بأَنْ [(٤)] له نصر عظيم ، وناصرون . [٩٧/أ]

٩٤٤ـ وَمَالِي وَأَوْزِعْنِي وَإِنِّـي كِلَاهُمَـا لِيَبْلُوَنِي اليَاءَاتُ فِي قَوْلِ مَـنْ بَـلَا

أخبر أنّ في هذه السَّورة من ياءات الإضافة خمسًا [(٥)] .

إحـداها : قولـه تعـالى : ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [(٦)] ، فتحهـا ابـن كثـير وعاصم ، والكسائي ، وهشام .

---

(١) انظر : ص ٥٦٧ .

(٢) الوَلاء : يمد ويقصر بمعنى النصر والنصرة ، وهو مصدر وَلي يلي وَلاء .
انظر : التهذيب (ولي) ١٥ / ٤٤٧-٤٤٩ ، والصحاح (ولي) ٦ / ٢٥٢٨ ، واللسان (ولي) ١٥ / ٤٠٦ .

(٣) جزء بيت من متن الشاطبية في مقدمة الناظم ، وهو رقم « ٤ » .
والعَلَاء بالفتح والمدِّ : الشَّرف والرِّفعة .
انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٢٨ .

(٤) هي (أنْ) المخفَّفة من الثَّقيلة ، واسـمها ضمـير الـشأن محذوف ، وهـو الغالـب في (أَنْ) المخفَّفة ، والتقدير : بأنَّه له نصر عظيم .

(٥) انظر : السبعة ، ص ٤٨٨ ، والمبسوط ، ص ٢٠٧ ، والتذكـرة ٢ / ٥٩١ ، والمنتهـى ، ص ٥١٧ ، والتيسير ، ص ١٧٠ ، والمستنير ٢ / ٣٤٧ ، والإتحاف ٢ / ٣٣٨ .

(٦) النمل / ٢٠ .

ثانيتها : ﴿ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ ﴾[(١)] ، فتحها وَرْش والبزِّي .

ثالثتها : ﴿ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا ﴾[(٢)] ، فتحها الحرميَّان وأبو عمرو .

رابعتها وخامستها : ﴿ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ ﴾[(٣)] ، ﴿ لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُ ﴾[(٤)] فتحهما نافع وحْدَه .

وفيها من الياءات الزوائد اثنتان[(٥)] .

إحداهما : ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ ﴾[(٦)] ، أثبتها في الْوَصْل نافع ، وأبو عمرو ، وفي الحالين ابن كثير ، وحمزة .

وقد تقدَّم أَنَّ حمزةُ يدغم النُّون الأُولى في الثَّانية .

ثانيتها : قوله تعالى : ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ﴾[(٧)] ، أثبتها مفتوحة في الْوَصْل ساكنة في الوقف قالون وأبو عمرو ، وحَفْص بخلاف عنهم في الوقف ، وفَتَحها في الوَصْل وحذفها في الوَقْف وَرْش وحده .

---

(١) النمل / ١٩ .

(٢) النمل / ٧ .

(٣) النمل / ٢٩ .

(٤) النمل / ٤٠ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) النمل / ٣٦ .

(٧) الآية السابقة

وقال أبو شامة ـ رحمه الله تعالى ـ في ذلك[١] :

« وَفيهَا فَمَا آتَانِيَ اللهُ قَبْلَه تُمِدُّونَنِي زِيدَا فَلاتكُ مُغْفِلًا

فالألف في « زِيَدا » قائم مقام الفاعل ، وهي ضمير يَاءَيْ أتاني وتُمِدونني .

* * *

قوله : (ومَاَلِي) مبتدأ ، وما بعده عَطْف عليه ، و (الْيَاءاتُ) خبره ، كذا أعربه أبو شامة[٢] ، ولابدَّ من زيادة بيان ؛ إذْ لم يتصادق المبتدأ والخبر على ذات واحدة ؛ إذ ليس هذه الألفاظ هي الياءات ، والتَّقدير : ويَاءاتُ مَالِي وَمَا بَعْدَه الياءاتُ المعهودة المعروفة عند أهل هذا الشَّأن ، ولذلك نبّه عليه بقوله : في قَوْلِ مَنْ بَلَا [٣] ، أي : خَبَر .

وأعرب أبو عبد الله (الْيَاءاتُ) مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، والجملة خبر الأوَّل ، قال[٤] : « وترتيب هذا البيت وَمَالي ، وَأَوْزِعْنِي ، وكِلْتَا إِنِّي كِلَاهُمَا وَلِيَبْلُوني فيها الياءات » وهذا أيضًا ظاهر .

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ٦٦ ، والبيت من الطويل على البحر نفسه الذي نظمت عليه الشاطبية .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٦٥ .

(٣) وهو أيضًا : بمعنى : اختبر ، وسيفسِّره المؤلِّف بهذا المعنى قريبًا .

وقد ورد « بَلَا » بمعنى اختبر عند أبي شامة وشعلة أيضًا ، وفسره أبو عبد الله الفاسي بمعنى : خبر وعرف .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٧٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ٦٥ .

(٤) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٩ .

قوله : (فِي قَوْلِ) حال من « الْيَاءاتُ » ، عند من يرى مجيئها من المبتدأ[١] ، أو متعلّق بمقدَّر ، أي : أعني في قَوْل ، (مَنْ بَلَا) في موضع خَفْض بالإضافة .

ثُمَّ يجوز أَنْ يكون القول مصدرًا مضافًا لفاعله ، والمعنى : في قَوْلِ مَنْ بَلَا غيره واختبره بها ، أي : في قَوْلِ رَجُلٍ مُعلِّم غيره مُعَرِّفُه هذه الياءات .

ويجوز أن يكون مضافًا لمفعوله ، أي : قُلْ ذلك في جواب من بَلَاكَ به ، أي : سَأَلك عنه واختبرك بمعرفته ، والمصدر كما يضاف لفاعله يضاف لمفعوله .

ويجوز أن يكون المعنى : في قَوْل من خَبَرَ الْعِلْم وعَرفَه ، لا في قَوْل من جَهِلَه ولم يُعَانه[٢] .

---

(١) جوّز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ ، ومثَّل له بقوله : « فيها رجلٌ قائمًا » . وجعل منه قول كثير عزة :

* لِمَيَّة مُوحِشًا طَلَلُ *

فصاحب الحال عنده في البيت « طَلَل » وهو عنده مرفوع بالإبتداء .

ومنع ذلك الأخفش والكوفيون وجعلوا الحال فيما سبق من الضَّمير المستكن في الخبر ، والعامل فيه إمّا التنبيه وإمّا الإشارة .

قال أبو حيان : « ويظهر من كلام سيبويه أنَّ صاحب الحال في هذا هو المبتدأ ، وذهب قوم إلى أنَّ الحال من الضَّمير المستكن في فيها ... » الارتشاف ٣ / ١٥٧٧ .

قال ابن مالك : « وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى فجَعْلُه لأظهر الاسمين أَوْلى من جَعْلِه لأغمضهما » شرح التسهيل ٢ / ٣٣٣ .

وردَّ ابن هشام جواب ابن مالك هذا بقوله : « وأمّا جواب ابن مالك بأنَّ الحمل على « طَلَل » أَوْلى لأَنَّه ظاهر فإنَّما يصحُّ لو ساوى الظَّاهر المضمر في التَّعريف » المغني ٢ / ٨٦٦ .

انظر : الكتاب ٢ / ١١٢ ، ١٢٢ ، والغرة ١ / ٣٨٦ ، والمحصول في شرح الفصول ١ / ٤٥٧ ، والتذييل والتكميل ٩ / ٦٤ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٢٧٩ ، وشرح الآجرومية للسَّنهوري ٢ / ٥٧٦ ، والتصريح ١ / ٣٧٦ .

(٢) من المعاناة ، ومعاناة الشَّيء : ملابسته ومباشرته . وعانى الشيء : قاساه ، والمعاناة : المقاساة . يقال : عاناه وتعنّاه وتعنّى هو .

انظر : التهذيب (عنى) ٣ / ٢١٢ ، والصحاح (عنا) ٦/ ٢٤٤٠ ، واللسان (عنا) ١٥ / ١٠٥ .

سورة القصص

٩٤٥- وَفِي نُرِيَ الْفَتْحَانِ مَعْ أَلِفٍ وَيَا ئِهِ وَثَلاثٌ رَفْعُهَا بَعْدُ شُكِّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شُكِّلَ » ـ وهما الأخوان ـ أَنَّهم قرءوا ﴿ ويَرَى فِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا ﴾[(١)] بياء مفتوحة وراء مفتوحة بعدها ألف ، وإليه أشار بقوله : « الْفَتْحَانِ » ،/ يعني : فَتْح الْيَاء والرَّاء ، وبقوله : « مَعْ أَلِفٍ » يعني : بدل الياء التي كانت بعد الرَّاء ، وبقوله : « وَيَائِهِ » ، يعني : بَدَل النُّون التي هي أَوَّل الكلمة ، وبقوله : « وَثَلَاثٌ رَفْعُهَا » ، يعني بالثَّلاثة : ﴿ فِرْعَوْنُ ﴾ ، ﴿ وَهَامَانُ ﴾ ، ﴿ وَجُنُودُهُمَا ﴾ رَفَعَها الأخوان ؛ لكونها فاعلة كما سيأتي ، فتعيَّن لغيرهما القراءة بـ ﴿ نُرِيَ ﴾ ، على ما لَفَظ به ، بنون مضمومة وراءٍ مكسورة وياء بعدها[(٢)] .

[٩٧/ب]

قال أبو شامة[(٣)] : « والقراءة بالنُّون المضمومة ، وكَسْر الرَّاء ، وفَتْح الياء تُؤْخَذ من تَلَفُّظ النَّاظم بها لا من ضِدِّ ما ذكر » ، ولم يُبيِّن سبب ذلك .

ووجهه أَنَّا لو أَخَذْنا ضِدَّ الْفتحتين لكان ضِدُّهما الْكَسر ، فيلزم أَنْ يقرأ بكَسْر النُّون .

---

(١) القصص / ٦ .

(٢) انظر : في القراءتين السبعة ، ص ٤٩٢ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٣ ، والروضة ٢ / ٨٤٠ ، والتيسير ، ص١٧٠ ، والوجيز ، ص ٢٨٢ ، والمستنير ٢ / ٣٤٩ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٣) إبراز المعاني ٤ / ٦٧ .

وأمّا فَتْح الياء الَّتي بعد الرَّاء فلم يُنَبِّه عليه لا منطوقًا ولا مفهومًا ، بل قال[١] : وَيَائِهِ ، وسكت ، فلذلك أُخِذ من لَفْظِه .

وفي قول أبي شامة : « وَفَتْحِ الْيَاءِ » تجوُّز ؛ لأنَّ هذا نَصْبٌ ؛ لكونه علامة إعراب ، ألا ترى أنَّه معطوف على قوله : ﴿ أَن نَّمُنَّ ﴾[٢] .

فإنْ قلت : قد يكون مراده بفَتْح الياء : فَتْح الياء الأُولى الَّتي هي حرف مضارعة ، وحينئذٍ يستقيم كلامه .

فالجواب : أَنَّ هذاغلطٌ محضٌ ؛ لأَنَّ كلامه في قراءة ﴿ نُرِيَ ﴾ بالنُّون المضمومة وكَسْر الراء .

ثُمَّ قال[٣] : « وفَتْح الْيَاءِ » ، أي : في هذه القراءة ، فتعيَّن ما ذكرته[٤] ، ولكنَّه تجوَّز أو سَلَك مذهب الكوفيين[٥] .

---

(١) قول الشَّاطبي في البيت المتقدِّم .

(٢) القصص / ٥ .

(٣) من كلام أبي شامة السابق .

(٤) من كون المقصود بقوله : فتح الياء ، أي : نصبها .

(٥) في إطلاق ألقاب الإعراب على البناء والعكس دون تفريق بينها .

قال الرضي في هذا المعنى : « وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية ، فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية بنائية كانت كضمة حيث ، أو لا كضمة قاف قُفل ، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضًا ، كقول المصنف بالضمة رفعًا ، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا » شرح الكافية ١ / ٥٩ .

وانظر : الكتاب ١ / ١٣ ، وابن يعيش ١ / ٧٢ .

وقد أشار المؤلف إلى هذا في مقدّمة النّاظم عند شرحه للبيت رقم (٦١) . انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٢٢٦ .

ولكن[١] تُؤْخَذ النُّون بالضِّديَّة[٢] من قوله : (وَيَائِهِ) لأنَّ مراده بـ «يائه» حرف المضارعة ، والنُّون ضِدُّ الياء وبالعكس ، فقوله : « إِنَّ النُّون لا تُؤْخَذ من القيد » فيه نظر .

وقد يجاب عنه : بأَنَّ مُراده : لا تُؤْخذ بقيْدِ كَوْنها مضمومة إِلَّا من اللَّفظ وهو صحيح .

وأمّا نصب الثلاثة[٣] فيؤخذ من القيْد ؛ لأنَّ ضِدَّ الرَّفع المطلق النَّصب[٤] .

وما أحسن قول أبي عبد الله ، وإن كان فيه غموض ولذلك ذكرته[٥] : « فتعيَّن للباقين أنْ يقرءوا ﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ على ما لَفَظ به من ﴿ وَنُرِيَ ﴾ وفُهِم من التَّقييد في الأسماء الثَّلاثة » .

---

(١) هذا عطف على قوله المتقدِّم : فالجواب أنَّ هذا غلط محضٌ .

(٢) وهذا مما اصطلح النّاظم على ضدِّيَّته ، حيث جعل النُّون ضدًّا للياء .

انظر : فتح الوصيد ١ / ١٧٢ ، واللآلئ الفريدة ١ / ١٢٣ ، وإبراز المعاني ١ / ١٨٦ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٢٢٦ .

عند شرح بيت الناظم رقم (٦١) .

(٣) وهي : ﴿ فرعون وهامان وجنودهما ﴾ .

(٤) انظر : في هذه القاعدة مقدمة الناظم ، بيت رقم (٦٢) .

وانظر في شرحها : فتح الوصيد ١ / ١٧٣ ، وشرح شعلة ، ص ٤٧ ، واللآلئ الفريدة ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، وسراج القارئ ، ص ١٩ ، وشرح السيوطي على الشاطبية ، ص ٢٢ .

(٥) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٩ .

يعني على ما لَفَظ به من ﴿ نُرِيَ ﴾ خاصّة ، وعلى ما فُهِم من تقييده بالرَّفع في الأسماء الثَّلاثة ، وهي عبارة حلوة قد ينعكس فيها من لا يفهمها .

* * *

والوجه[١] في ﴿ ونُرِيَ ﴾[٢] أنَّه أسند الفعل إلى الله تعالى موافقةً لما تقدَّمه من قوله ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ﴾[٣] ، إلى قوله : ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ ﴾[٤] ، فناسب أنْ يعطف عليه ﴿ ونُرِيَ ﴾ نحن[٥] ، وهي من رؤية البصر[٦] تعدَّت بالهمزة إلى

(١) انظر : في توجيه القراءتين ، الحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤١١ ، ٤١٢ ، والمختار ٢ / ٦٥٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٢ ، والكشف ٢ / ١٧٢ ، والموضح ٢ / ٩٧٨ .

(٢) جاء في الأصل : (ويرى) بالياء ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) القصص / ٥ .

(٤) القصص / ٦ .

(٥) ونُرِي أصله : نُرْءِي . فنقلت كسرة الهمزة إلى الرَّاء وسقطت الهمزة بسكونها وسكون الياء . إعراب القراءات لابن خالويه ٢ / ١٦٨ .
قال صاحب كتاب المختار : « والقراءة المختارة النُّون لشيئين ؛ أحدهما : كثرة مَنْ عليها من القَرَأَة ، والثاني : أنه بناءٌ على قوله ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فكان الكلام على نظم واحد أحسن » ٢ / ٦٥٩ .
وانظر : المصادر السابقة .

(٦) « رأى » التي بمعنى أبصر تتعدَّى إلى مفعول واحد ، فإذا نقلت بالهمزة تعدَّت إلى مفعولين .
وكذلك « رأى » التي بمعنى الضَّرب ، نحو : رَأَيْت الصَّيد ، أي : أصبت رئته .
و « رأى » التي بمعنى الرأي والإعتقاد ، نحو : رأيت رأي فلان .. فإنّها تتعدى إلى مفعول واحد .
بخلاف « رأى » التي للظَّن واليقين فإنَّها تتعدَّى إلى مفعولين وتنقل بالهمزة إلى ثلاثة .
=

مفعـــول ثـــانٍ ، وهـــو ﴿ مَّا كَانُوا۟ يَحۡذَرُونَ ﴾(١) ، والمفعـــول الأوّل ﴿ فِرْعَونَ ﴾ وما عُطِف عليـه ، ولـذلك نـصب الثَّلاثـة ، أي: ونُـرِي نحـن فِرْعَـون وهَامَـانَ وَجُنُودَهُمـا المكـروه الـذي كـانوا يَحْذَرونـه مـن جهـة المُسْتَضْعفين .

والوجه في (وَيَرَى فِرْعَونُ) أنَّه أسند الرُّؤية إليهم ؛ لأنَّهم هم الرّاءون ، وكَأَنَّ هذه القراءة في الحقيقـة مطاوعـة للقـراءة الأولى ، كأنَّـه قيـل : نُـرِيهم فَيَرَوْن(٢) ، ولمّا أسند الفعل إليهم دخلهم الرَّفع بالفاعلية .

* * *

قوله : (وَفي نُرِيَ) خبر مقدَّم ، و (الْفَتْحَانِ) مبتدأ مؤخَّر ، وقد عرفت أين يقعان .

=

انظر : الإيضاح للفارسي ، ص ١٦٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٧٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٩ ، وشـفاء العليـل ١ / ٣٩٤ ، وشرح الآجروميـة للـسَّنهوري ١ / ٣٣٠ ، والهمـع ٢ / ٢١٦ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٥١ .

(١) آخر الآية (٦) .

(٢) قال الفارسي : « وحجة « يَرَى » أنَّ فرعون وحزبه يرون ذلك ، ويُعْلَم أنَّهم يرونـه إذا أُروه » ، الحجة ٥ / ٤١٢ .

وفي هذا المعنى يقول ابـن أبي مـريم : « وإن كـانوا لا يَرَوْنـه إلَّا إذا أُروه ، فـإنَّ الرُّؤيـة تحـصل منهم » ، الموضح ٢ / ٩٧٨ .

وقراءة حمزة والكسائي هذه راجعة إلى معنى القراءة الأخرى ؛ لأنَّهـم إذا أَراهـم الله عـز وجـل رأوا ، وإذا رأوا فلا شك أنَّ الله تعالى أراهم ، فالقراءتان معناهما واحد .

انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

قوله : (مَعْ أَلِفٍ) حال من الضَّمير / المستتر في الخبر ، أي : الْفَتْحَان كائنان في نُرِي حال كونهما مُصَاحبين لأَلِفٍ[١] . [٩٨/أ]

قوله : (وَيَائِهِ) يجوز أنْ يُقْرأ بالوجهين ، أعني بالجرِّ وبالرَّفع[٢] . فالجرُّ عَطْف على « أَلفٍ » ، أي : الْفَتْحَان كائنان في نُرِي مَعْ أَلِفٍ ، ومعْ يَاءٍ بدل النُّون ، والرَّفع عَطْف على (الْفَتْحَانِ) ، أي : وفي نُرِي الْفَتْحَان وَيَاؤُه أيضًا ، أي : فيه الشَّيْئان ، ويُرْوَى تجويز الوجهين عن النَّاظم نفسه رحمه الله تعالى[٣] .

قوله : (وَثَلاثٌ) مبتدأ ، خبره مضمر ، أي : وهناك ثلاثٌ ، أو وبعدها ثَلاثٌ ، و (رَفْعُهَا) مبتدأ ، و (شُكِّلَ) خبره ، والألف للإطلاق والجملة صفة لـ « ثَلاث » .

وإنّما ثبتت الهاء في[٤] العدد ؛ لأنَّها نَحَا بها نحو الكلمات .

ومعنى شُكِّل : صُوِّر ، و (بَعْدُ) متعلِّق به ، أي : شُكِّلَ رَفْعُها بَعْد يَرَى ، فلَّما قطع الظَّرف بناه على الضَّمَّ .

---

(١) أي : الفتحان في قراءة « يَرَى » ، بالألف ، فتفتح الياء والراء .

(٢) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٦٥ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٩ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٥٩ .

(٤) أي : الهاء التي في قوله : (رفعها) عائدة على العدد الذي هو ثلاث إنزالاً له منزلة كلمات .

٩٤٦- وحُزْنًا بِضَمٍّ مَعْ سُكُونٍ شَفَا وَيَصْـــ ـدُرَ اضْمُمْ وَكَسْرُ الضَّمِّ ظَامِيهِ أَنْهَلا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَفَا » ـ وهما الأخوان - أنَّهما قرآ: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحُزْنًا ﴾[1] بضمِّ الحاء وسكون الزَّاي ، وقد لَفَظ به كذلك ، فيقال : ما فائدة التَّقييد بالضَّمِّ والسُّكون .

وجوابه : أنَّه قيَّده بذلك ليُؤْخَذ ضدُّهما للقراءة الأخرى ، وهو الفتح في موضع الضَّمِّ وفي موضع السُّكون ؛ لأنَّ ضدَّهما الفتح .

أمَّا الضَّمّ فمن قوله :

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا[2] .... البيت

وأمّا السُّكون فمن قوله :

وَحَيْثُ جَرَى التَّحرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ والإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا[3]

---

(١) القصص / ٨ .

(٢) صدر بيت من متن الشاطبية ، وهو رقم (٦٢) ، وعجزه :

.... فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلا

(٣) هو البيت الستون (٦٠) في متن الشاطبية .

فقد فُهِم أنَّ قراءة الباقين بفتحها[١] .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالظَّاء المعجمة والألف من « ظَامِيهِ أَنْهَلَا » ـ وهم نافع وابن كثير والكوفيون ـ بضمِّ الياء من ﴿ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾[٢] .

وأخبر عنهم بكسر ضمِّ داله ، فصارت قراءتهم ﴿ حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ بضمِّ الياء وكسر الدَّال من : أَصْدَر [٣] .

وفُهِم أنَّ الباقين يقرءون بفتح الياء وضمِّ الدَّال كما لَفَظ هو به ، وفُهِم من القيدين المذكورين ، وإنَّما ذكر القيد لما تقدَّم ، وإنَّما قال : « وكَسْر الضَّمِّ » ، ولم يُطْلق الكسر ؛ لئلا يُؤْخذَ ضدُّه ، وهو الفتح .

* * *

والوجه[٤] في قراءتي حُزْنًا وحَزَنًا أنَّهما لغتان[٥] بمعنىً واحد ، كالعُدْم

(١) انظر : في قراءتي « حُزْنًا وحَزَنًا » ، السبعة ، ص ٤٩٢ ، والمبسوط ، ص ٢٠٨ ، والروضة ٢ / ٨٤٠ ، والتيسير ، ص ١٧١ ، والعنوان ، ص ١٤٧ ، والمستنير ٢ / ٣٤٩ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .
(٢) القصص / ٢٣ .
(٣) وكذلك كل فعل ماضٍ رباعي فإنَّه يُضَمُّ حرف المضارعة من مستقبله .
انظر : شرح التصريف للثمانيني ، ص ١٩٩ .
(٤) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤١٢ ، والمختار ٢ / ٦٦٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٢ ، والكشف ٢ / ١٧٢ ، وشرح الهداية ، ص ٦٤٩ ، والموضح ٢ / ٩٧٩ .
والحَزَن بفتح الحاء والزاي لغة قريش ، والحُزْن بضمِّ الحاء وسكون الزاي لغة تميم ، ذكره الجوهري نقلًا عن اليزيدي .
انظر : الصحاح (حزن) ٥ / ٢٠٩٨ ، واللسان (حزن) ١٣ / ١١١ ، والدر المصون ٨ / ٦٥١ .
(٥) انظر : المنتخب ٢ / ٥١٨ ، والتهذيب (حزن) ٤ / ٣٦٤ ، واللسان (حزن) ١٣ / ١١١ .
=

والعَدَم ، والبُخْل والبَخَل ، والعُرْب والعَرَب ، والعُجْم والعَجَم ، وقد أُجمع على الفتحين في قوله : ﴿ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾(١) ، وفي قوله : ﴿ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾(٢) ، وعلى الضَّمِّ والسُّكون في قوله : ﴿ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ ﴾(٣) ، ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(٤) ، وزعم بعض النَّاس أنَّ الضَّمَّ والسُّكون فيما كان غير منصوب من مرفوع ومجرور ، وأنَّ الفتح فيما ظهر نصبه(٥) ، وإنَّما قيَّد بظهور النَّصب تحرُّزًا من قوله : ﴿ بَثِّي وَحُزْنِيٓ ﴾ فإنَّه غير ظاهر النَّصب .

=

وفرَّق الفراء بين الحَزَن والحُزْن .

فقال : « وكأن الحُزْن : الاسم والضمّ وما أشبهه . وكأن الحَزَن مصدر ، وهما بمنزلة العُدْم والعَدَم » معاني القرآن ٢ / ٣٠٢ .

(١) التوبة / ٩٢ .

(٢) فاطر / ٣٤ .

(٣) يوسف / ٨٤ .

(٤) يوسف / ٨٦ .

(٥) القول بأن الحَزَن يفتح إذا جاء منصوبًا ، ويضم إذا كان مرفوعًا أو مكسورًا أورده الأزهري نقلًا عن يونس عن أبي عمرو ، ونسبه ابن خالويه إلى الخليل .

انظر : التهذيب (حزن) ٤ / ٣٦٤ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٦٩ ، واللسان (حزن) ١٣ / ١١٢ .

وهذا القائل كأنَّه نظر إلى الواقع [١] ، على أنَّ قراءة الأخوين تردُّه فإنَّه ظاهر النَّصب ، ومع ذلك قرآه بالضَّمِّ .

والوجه[٢] في (يُصدِر) بالضَّمِّ والْكَسْر : أنَّه من « أَصْدر » ، كأكرم فهمزته للتَّعدية ، وعلى هذا فالمفعول محذوف ، أي : يُصْدِر الرِّعاء مواشيهم ، ومعناه[٣] : صَرْفها وتَرْديدها من السَّقي .

وإنَّما يُصْدِرُونها بعد أنْ / تَرْوَى ، ولذلك قال النَّاظم : ظَامِيهِ أَنْهَل ، يعني بالظَّامي[٤] : الذي ظَمِئَت ماشيتُه ، أي : عَطِشَت . [٩٨/ب]

وقيل[٥] : يجوز أنْ يكون إشارة إلى حال موسى ، فإنَّه كان حينئذ ظمآن ذا تَعَبٍ وجُوع ، وقد سَقَى مواشيهم فصدق عليه أنَّه ظَمْآن مُنْهِل ، أي :

---

(١) أي : الحاصل بين أيدينا من القراءات المتواترة ، وردّه المُؤلِّف بقراءة الأخوين بالضَّمِّ مع ظهور النصب .

(٢) انظر : في توجيه قراءتي « يصدر » ، معاني القراءات ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، والمختار ٢ / ٦٦٠ ، ٦٦١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٣ ، والكشف ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، والموضح ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ .

(٣) والصَّدَر عن كل شيء : الرجوع ، والصَّدَر : الانصراف عن الورد وعن كل أمر .
انظر : التهذيب (صدر) ١٢ / ١٣٤ ، واللسان (صدر) ٤ / ٤٤٨ .

(٤) انظر : الصحاح (ظمأ) ١ / ٦١ ، واللسان (ظمأ) ١ / ١١٦ .

(٥) قاله أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤ / ٦٨ .
وقال شعلة : « ظاميه أنهلا .. كناية عن موسى عليه الصلاة والسلام فإنه مع كونه عطشان أروى المواشي العطاش » ، شرح شعلة ، ص ٤٧٣ .

ساقي [١] النَّهَل ، وهو الشُّرب الأول [٢] .

والوجه في « يَصْدُر » أنَّه جعله من فِعْل ثلاثي ، وهو صَدَر يَصْدُر صَدَرًا ، أي : انصرف[٣] ، فهو لازم لأنَّه بمعنى رَجَعوا من سَقْيِهم مواشيهم .

* * *

قوله : (وَحُزْنًا) مبتدأ ، و (شَفَا) خبره ، أي : شَفَا مَنْ قرأ به لصحَّته .

و (بِضَمٍّ) [٤] حال ، والعامل فيه « شَفَا » ، و (مَعْ سُكُونٍ) صفة لـ « بِضَمٍّ » ، والتَّقدير : وَحُزْنًا شَفَا مُلْتَبِسًا بضَمٍّ كائِنًا مَعْ سُكُونٍ .

ويجوز أن يكون « حُزْنًا »[٥] مفعول فعل مقدَّر ، كأنَّه قال : واقْرَأ حُزْنًا

---

(١) جاء هذا في الأصل (شاف) ، وهو غير مناسب ، والتصويب من إبراز المعاني ٤ / ٦٨ .

(٢) المَنْهَل : الشّرب والمورد ، أي : موضع الشرب .

وقيل المنهل : الشُّرب .

والنَّهَل : أوَّل الشُّرب ، يقال : نَهِلت الإبل إذا شربت في أوّل الورد .

انظر : التهذيب (نهل) ٦ / ٣٠٠ ، والصحاح (نهل) ٥ / ١٨٣٧ ، واللسان (نهل) ١١ / ٦٨٠ ، والقاموس (نهل) ، ١٠٦٦ .

(٣) والمعنى : حتى ينصرفوا عن الماء .

انظر : المصادر السابقة في تخريج توجيه القراءتين ، ص ٥٤٣ .

(٤) وكذلك أعربه الجعبري ، وذكر فيه وجهًا آخر ، وهو : أنه خبر للمبتدأ « حزنا » .

و « مع سكون » صفة له .

انظر : كنز المعاني ، ص ٣٣٠ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

بضَمٍّ ، فـ « بِضَمٍّ » : متعلِّق بذلك الفعل ، و « مَعْ سُكونٍ » على ما تقدَّم من كونه صفة لـ « بِضَمٍّ » .

قوله : (وَيَصْدُر) مفعول مقدَّم على حذفِ مُضَافٍ ، أي : اضْمُمْ ياءه .

قوله : (وَكَسْرُ الضَّمِّ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله ، و (ظَامِيهِ) مبتدأ ، و (أَنْهَلَ) خبره ، والجملة خبر الأوَّل .

وقوله : (الضَّمِّ) أي : منه ، فحذف الضَّمير ، أو قامت « أَلْ » مقامه ، أي : ضَمِّه .

ومعنى « أَنْهَل »(١) : سَقَى السَّقي الأوَّل ، بخلاف العَلَل فإنه الثاني ، والألف للإطلاق .

وما أَحْسَن ما اتفق له هذان اللَّفظان(٢) المتطابقان مع موافقتهما للقصَّة وحال صاحبها ؛ لأنَّه كان ظمآن ، ومع ذلك لم يَشْغله ظمؤه عن إنْهَال غيره ؛ لأنَّه قُرْبة

---

(١) النَّهَل : أوَّل الشَّرب ، والعَلَل : الشَّرْبَة الثَّانية ، وقيل : الشُّرب بعد الشُّرب تِبَاعًا ، يقال : عَلَل بعد نَهَل .

قال الأصمعي : « إذا وردت الإبل الماء فالسَّقْية الأُولى النَّهَل ، والثانية العَلَل » اللسان (نهل ، علل) ١١ / ٤٦٨ ، ٦٨٠ .

وانظر : التهذيب (علل ، نهل) ١ / ١٠٥ ، ٦/ ٣٠٠، والصحاح (علل، نهل) ٥ / ١٧٧٣ ، ١٨٣٧ ، ونظام الغريب في اللغة ، ص ٩٠ ، ٩١.

(٢) « ظاميه أنهلا » .

فافترصها[١] غير مُكْتَرِث بنفسه ، رغبةً في إحراز السَّبْق إلى القُرَب .

٩٤٧- وَجِذْوَةٍ اضْمم فُزْتَ وَالفَتْحَ نَلْ وَصُحْـ ـبَةٌ كَهْفُ ضَمِّ الرَّهْبِ وَاسْكِنْهُ ذُبَّلا

أمر لمن رمز له بالفاء من « فُزْتَ » ـ وهو حمزة ـ بضمِّ ﴿ جُذْوَةٍ ﴾[٢] ، أي : ضمِّ جيمها ، ولمن رمز له بالنُّون من « نَلْ » ـ وهو عاصم ـ بفتحها ، فتعيَّن للباقين كَسْرُها ؛ لأنَّ ضدَّ الفتح الْكَسْر ، وحصل فيها ثلاث قراءات[٣] :

ضمُّ الجيم لحمزة[٤] ، وفتْحُها لعاصم[٥] ، وكَسْرها لمن بقي[٦] .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صُحْبَةٌ » ، وبالكاف من « كَهْفُ » ، وهم الأخوان وأبو بكر وابن عامر ، أنَّهم ضمُّوا راء ﴿ ٱلرَّهْبِ ﴾[٧] ، فتعيَّن للباقين فتحها .

ثمَّ أمر بإسكان هائه لمن رمز له بالذَّال المعجمة ، وهم ابن عامر

---

(١) أي : انتهز الفرصة واغتنمها وفاز بها .

انظر : التهذيب (فرص) ١٢ / ١٦٤ ، والصحاح (فرص) ٣ / ١٠٤٨ ، واللسان (فرص) ٧ / ٦٤ .

(٢) القصص / ٢٩ .

(٣) انظر : السبعة ، ص ٤٩٣ ، والمبسوط ، ص ٢٠٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٤ ، والروضة ٢ / ٨٤١ ، والتيسير ١٧١ ، والمستنير ٢ / ٣٥٠ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٤ .

(٤) جُذْوة .

(٥) جَذْوة .

(٦) جِذْوة . قال ابن خالويه عن هذه القراءة : « والكسر أفصح » الحجة ، ص ٢٧٧ .

(٧) القصص / ٣٢ .

والكوفيون ، فتعيَّن للباقين الفتح ، وتحصَّل من مجموع التَّرجمتين ثلاث قراءات[١] :

(الرُّهْب) بالضَّمِّ ثُمَّ الإسكان ، للأخوين وأبي بكر وابن عامر ؛ لأنَّهم هم أصحاب ضمِّ الرَّاء كما تقدَّم ، وهم داخلون في رمز « ذُبَّلَا » الذين يسكنون .

و (الرَّهْب) بالفتح ثُمَّ الإسكان ، لحَفْص وحْدَه ؛ لأنَّه من أهل فتح الرَّاء ، وهو داخل في رمز « ذُبّلَا » الذين يُسَكِّنون .

و (الرَّهَب) بفتحتين لابن كثير ونافع وأبي عمرو .

* * *

والوجه[٢] في قراءات (جذْوَة) أنَّها لغات بمعنىً واحد ، والجَذْوة[٣] : الْعُود الغليظ كان فيه نار أو لم يكن .

---

(١) انظر : في القراءات الثلاث : السبعة ، ص ٤٩٣ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٤ ، والمنتهى ، ص ٥١٩ ، والتيسير ، ص ١٧١ ، والتبصرة ، ص ٤٢٥ ، والعنوان ، ص ١٤٧ ، والمستنير ٢ / ٣٥٠ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٤ ، والإتحاف ٢ / ٣٤٣ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق ، ص ١١٦ ، وأدب الكاتب ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ومعاني الفراء ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٠٧ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤١٣ ، والمختار ٢ / ٦٦١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، والموضح ٢ / ٩٨٠ .

(٣) قاله الزمخشري ، انظر : الكشاف ٤ / ٤٩٨ .
وقيل : الجَذْوة : الجمرة الملتهبة ، والجمع : جِذًى وجُذًى وجَذًى .
وفسَّر الزّجاج الجَذْوة بقوله : « القطعة الغليظة من الخشب » ، معاني القرآن ٤ / ١٠٧ .
انظر في معاني الجذوة : التهذيب (جذا) ١١ / ١٦٧ ، ٦ ، ٢٣٠٠ ، والصحاح (جذى) ٦ / ٢٣٠٠ ، واللسان (جذا) ١٤ / ١٣٨ .

وقال أبو عبيد(١) : « هي القطعة الغليظة من الخشب كان في طرفها نار أو لم يكن » .

وفيها ثلاث لغات أيضًا « جَذْوَة » ، بالضَّمِّ والْفَتْح والْكَسر مع الياء كهي مع الواو(٢) .

/ وقراءات الرّهْب أيضًا لغات(٣) . [٩٩/أ]

والرّهْب(٤) : الخوف ، ويقال : الْكُمّ(٥) ، ومنه : ما في رَهْبِك ، وأخرجها

---

(١) اختلف في نسبة هذا القول .
فجاء منسوبًا لأبي عبيد هنا وفي إبراز المعاني ٤ / ٦٩ ، واللسان (جذا) ١٤ / ١٣٨ ، وكنز المعاني ، ص ٣٣٤ .
وورد القول في مجاز أبي عبيدة ٢ / ١٠٢ ، مع اختلاف يسير في اللفظ .
ونسبه إلى أبي عبيدة الأزهري في التهذيب (جذا) ١١ / ١٦٧ ، وأبو علي الفارسي في الحجة ٥ / ٤١٤ ، والجوهري في الصحاح (جذى) ٦ / ٢٣٠٠ ، وابن الجوزي في زاد المسير ٦ / ٢١٨ ، والقرطبي في تفسيره ١٦ / ٢٧٣ .
وجاء القول عند القرطبي مطابقًا تمامًا لما ورد هنا ومنسوبًا لأبي عبيدة ، وكذلك في فتح القدير ٤ / ٢٤٢ .

(٢) أي : جُذْية فيها الفتح والضَّمّ والكسر مثل : « جذْوة » .
انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٦٦ ، واللسان (جذا) ١١ / ١٣٨ .

(٣) انظر : المصادر السابقة في تخريج قراءات « جذوة » .

(٤) انظر : مجاز القرآن ٢ / ١٠٤ ، ومعاني النحاس ٥ / ١٧٩ ، ومعاني القراءات ٢ / ٢٥١ ، والتهذيب (رهب) ٦ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، والمفردات (رهب) ، ٢٠٩ ، واللسان (رهب) ١ / ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، وعمدة الحفاظ (رهب) ٢ / ١٣٠ .

(٥) قيل : هذا على لغة حمير .

=

من رَهْبه ، وقيل[١] : لم يثبت ذلك .

* * *

قوله : (وَجِذْوَةٍ) مفعول مقدَّم ، على حذف مضاف ، أي : اضْمُمْ جيمه ، أو أَوْقع فيه الضَّمَّ ، ولا يمكن أنْ يقع الضَّمَّ إلَّا في الجيم ؛ لأنَّ الذَّال ساكنة اتِّفاقًا . وقوله : (وَفُزْتَ) جملة سِيقت للثَّناء على القراءة والقارئ بها ، وهي وإن كان لَفْظُها لفْظَ الخبر إلَّا أنَّها بمعنى الطَّلب ؛ لأنَّها دعاء بالفوز[٢] .

ويجوز أنْ يكون على بابه من الإخبار ، أي : فُزْت بها حصَّلته ، أي : بمعرفته .

قوله : (والْفَتْحَ) مفعول مقدَّم لـ « نَلْ » بمعنى خُذْ ، أي : فَتْح الجيم .

قوله : (وَصُحْبَةٌ) مبتدأ ، و (كَهْفُ ضَمٍّ) خبره ، بمعنى : أنَّ صُحْبة كَهْف وملجأ بضمِّ الرّهْب ؛ لصحَّة نقلهم له وأَخْذِهم إيَّاه عن الثِّقات ، و (ضَمٍّ) مصدر مضاف لمفعوله .

=

انظر : الكشاف ٤ / ٥٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٧٨ ، والبحر المحيط ٧ / ١١٧ ، والدر المصون ٨ / ٦٧١ .

(١) قاله الزمخشري ، وجعله من بدع التفاسير أن يفسر الرّهْب بالْكُمِّ بلغة حِمْير ؛ لأنَّه لم يرد تفسيره بهذا عن أحد من السَّلف . انظر : الكشاف ٤ / ٥٠٠ .

أما مجيء الرّهْب بمعنى الكُمّ في اللُّغة فقد ثبت ذلك .

انظر : التهذيب (رهب) ٦ / ٢٩٢ ، اللسان (رهب) ١ / ٤٣٩ ، والتاج (رهب) ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦١ .

قوله : (وَاسْكِنْهُ) وَصَل همزته ـ وهي همزة قَطْع ـ ضرورة ، وأنشد أبو علي :

* إِنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا *(١)

يريد : فألبسوني ، وأنشد أيضًا :

يَابَا المُغِيرةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالمَكْرِ عَنِّي والدَّهَا(٢)

---

(١) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله . وبعده :

* وَفَتَخاتٍ في اليَدَينِ أَرْبَعا *

انظر : كتاب الشعر ١ / ٣٠٣ ، والحجة ٣ / ٢١١ ، ٣٠٧ ، ٦ / ٣٤٠ ، والخصائص ١ / ١٥١ ، والمحتسب ١ / ١٢٠ ، ورسالة الغفران ، ١٩٠ ، والتفسير الكبير ١٢ / ١٨٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٥٢ .

والشاهد فيه قوله : « فالْبسوني » ، حيث وَصَل همزة القطع وحذفها ضرورة ، والأصل : فأَلبسوني .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي .

انظر : مستدرك الديوان ، ٣٧٨ ، وكتاب الشعر ١ / ١٤٢ ، ٣٠٣ ، والحجة ٣ / ٣٠٧ ، ٦ / ٣٤٠ ، والمسائل الشيرازيات ١ / ١٨٣ ، والتمام في شرح أشعار هذيل ، ص ١٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٩٩ ، وشرح الملوكي ، ٣٦٩ ، والممتع ، ٦٢٠ ، ورصف المباني ، ص٤٤ ، والتذييل والتكميل ٥ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

ورواية الديوان : « مُبْهِم » بدل « معضل » ، و « بالحزم منِّي » بدل « بالمكر عني » .

وجاءت الرواية في بعض المصادر السابقة : « بالمكر منّيِّ » بدل « عنّي » ، وجاء في بعضها الآخر « بالنّكر منِّي » .

والدَّها : مقصور الدَّهاء ، يقال : الدَّهْوُ والدَّهاء وهو مصدر بمعنى العقل والإرب ورجل داهٍ وداهية : عاقل بصير بالأمور .

انظر : التهذيب (دها) ٦ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، واللسان (دها) ١٤ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

=

قال[١] : « وهذا النَّحو غير ضيِّق في الشِّعر » .

قوله : (ذُبَّلَا) في موضع الحال من فاعل « اسْكِنْهُ » أو من مفعوله ، ولابدَّ من حذف مضاف على التَّقديرين ، أي : أسْكِنْهُ حال كونك ذا ذُبَّل ، أو حال كونه ذا ذُبَّل .

والذُّبَّل : جمع ذَابل وهو الرُّمح ، وتجوَّز بذلك عن الحُجَج ، أي : ذا حُجَج . والحجَّة يعبَّر عنها بالسِّلاح ، كأنَّه قال : وأسْكِنْهُ حال كونك ذا سلاح تَرُدُّ من يطعن في ما رويته ، وهي تورية حسنة .

٩٤٨- **يُصَدِّقُنِي ارْفَعْ جَزْمَهُ في نُصُوصِهِ ... وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْذِفِ الوَاوَ دُخْلُلَا**

أمر برفع جزم ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾[٢] ، لمن رمز له بالفاء والنُّون من « في نُصُوصِهِ » ـ وهما حمزة وعاصم ـ فتعيَّن لغيرهما جزمُهُ[٣] .

=

وقد ضبطت هذه اللفظة في الأصل بضمِّ الدّال (الدُّها) ، ولم أقف عليها بالضَّمِّ في المصادر اللغوية التي اطلعت عليها ، وكذلك ضُبِطت (فرجتَه) بفتح التاء .

وقد جاءت اللفظتان بهذا الضبط في شفاء العليل ٣ / ١١٠٩ .

والشاهد فيه قوله : « يابا » حيث حذف الهمزة ضرورة ، والأصل : يا أَبا .

(١) الفارسي ، انظر : الحجة ٦ / ٣٤١ .

(٢) القصص / ٣٤ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٤٩٤ ، والمبسوط ، ص ٢٠٨ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٥ ، والمنتهى ، ص ٥٢٠ ، والتيسير ، ص ١٧١ ، والوجيز ، ص ٢٨٤ ، والإقناع ٢ / ٧٢٣ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

وإنَّما قال : « ارفع جزمه » ، ولم يقُل : ارْفَع ، وسَكِّت ؛ (لأنَّ الرفع ليس ضدًّا للجزم بل ضدُّه النَّصبِ ، وإن كان الجزم ضدًّا للرفع كما تقدَّم في الخطبة مشروحًا)[1] ، ومثل هذا ما تقدَّم في سورة الفرقان من قوله[2] :

يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ ....

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة من « دُخْلُلَا » ـ وهو ابن كثير ـ أنَّه قرأ ﴿ قَالَ مُوسَى ﴾[3] دون واو عاطفة قبل ﴿ قَالْ ﴾ ، ففُهِم أنَّ غيره يأتي بها قبله[4] ، وهذا من باب الحذف والإثبات[5] .

---

(١) ما بين الهلالين جاء في الأصل معكوسًا ، هكذا : (لأن الجزم ليس ضدًّا للرَّفع بل ضدُّه النَّصب ، وإن كان الرَّفع ضدًا للجزم) . وهو خطأ ظاهر خلاف ما اصطلح علي الناظم ، فالجزم ضدُّ الرَّفع ولا ينعكس .

وقد تقدَّم هذا عند شرح المؤلِّف لبيت الناظم رقم : (٥٩) .

انظر : فتح الوصيد ١ / ١٧٠ ، واللآلئ الفريدة ١ / ١١٩ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٢٠٩ ، والوافي في شرح الشاطبية ، ص ٧٦ .

(٢) هذا جزء بيت من متن الشاطبية ، تقدَّم برقم : (٩٢٤) ، في أواخر فرش سورة الفرقان .

(٣) القصص / ٣٧ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٤٩٤ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٥ ، والروضة ٢ / ٨٤٢ ، وجامع القراءات ٤ / ١٤٥٢ ، والمستنير ٢ / ٣٥١ ، وغاية الإختصار ٢ / ٦٠٨ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٦٩ .

(٥) أي : الحذف والإثبات في اصطلاح الناظم ، والمشار إليه في البيت رقم : « ٥٨ » .

انظر في شرحه : فتح الوصيد ١ / ١٧٠ ، واللآلئ الفريدة ١ / ١١٩ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٢٠٠ .

قال أبو شامة[1] : « ولو قال موضع « دُخْلُلَا » : دُمْ وَلَا ، أي : ذَا وَلَا ، لكان أَوْلى ؛ لأنَّه [لم][2] يأت بواو فاصلة بين هذه المسألة والتي بعدها ، وقد افْتَتَح البيت الآتي بالرَّمز في كلمتين ، فالكلمة الأولى وهي « نَـمَا » متردِّدة بين أنْ تكون تابعة لما في هذا البيت أو لما بعده ، بل « نَمَا نَفَرٌ » بجملته يجوز أن يكون من تتمَّة رمز ﴿ قَالَ مُوسَى ﴾ ويكون رمز ﴿ يَرْجِعُوَن ﴾ ما بعده ، وهو « ثِـقْ » الذي هو رمز ﴿ سِحْرَانِ ﴾ فيكون للكوفيين الحرفان كنظائر له سبقت » انتهى .

وقد يقال : إنَّـه إنَّـما لم يـأت بـالواو ؛ لأنّ الرِّيبـة / هنـا منفيَّـة بـشهرة القراءات ، وهو قد قال : [٩٩/ب]

سِوَى أَحْرُفٍ لا رِيبَةٌ فِي اتِّـصَالِهَا ....[3]

وقد تقدَّم[4] الاعتراض بهذا البيت على قوله في الخطبة :

سِوَى أَحْرُفٍ لا رِيبَةٌ فِي اتِّـصَالِهَا ....

وأجيب بمنع الرِّيبة ؛ لظهور الأمر واشتهار القراءة .

* * *

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ٧٠ .

(٢) زيادة يستوجبها سياق الكلام .
انظر : إبراز المعاني ٤ / ٧٠ .

(٣) صدر بيت من متن الشاطبية ، وهو رقم (٤٧) ، وعجزه :
* وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا *

(٤) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ١٦٥ .

والوجه[١] في رفع ﴿ يُصَدِّقُني ﴾ : أَنَّه جعله صفة لـ ﴿ رِدْءًا ﴾ [٢] ، أي : مصدِّقًا لي ، أي : مُعِينًا مصدِّقًا لقولي .

والوجه في جزمه أَنَّه جعله جوابًا للأمر ، والرَّفع والجزم هنا كهما في قوله : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾[٣] برفع ﴿ يَرِثُنِي ﴾ صفة ، وجزمه جوابًا .

وأعرب أبو شامة ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ حالًا ، قال[٤] : « والرَّفع على أنَّها جملة في موضع الحال ، أي : أرْسِلْه مصدِّقًا » .

والأوَّل[٥] أَوْلى ؛ لأنَّه طَلَب مُعِينًا مُصدِّقًا .

والوجه[٦] في حذف الواو أنَّ هذه الجملة شديدة الاتِّصال بما قبلها ، وهو قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا ﴾[٧] ، وإليه أشار النَّاظم بقوله :

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ، ٢٧٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، والمختار ٢ / ٦٦٣ ، وحجة أبي زرعة ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، والكشف ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، والموضح ٢ / ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، والكتاب الفريد ٥ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، والبحر المحيط ٧ / ١١٨ ، والدر المصون ٨ / ٦٧٧ .

(٢) القصص / ٣٤ .

(٣) مريم / ٥ – ٦ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٦٩ .

(٥) وهو إعرابه صفة .

(٦) انظر : في توجيه قراءتي (وقال موسى) بإثبات الواو وحذفها : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٧٨ ، والمختار ٢ / ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٦ ، والكشف ٢ / ١٧٤ ، والكشاف ٤ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، والبحر المحيط ٧ / ١١٩ ، ١٢٠ ، والدر المصون ٨ / ٦٧٨ .

(٧) القصص / ٣٣ .

(دخللا) ، أي : مُدَاخِلًا لما قبله لاتِّصاله به في المعنى ، والدُّخْلُل : المُـدَاخل لك في أمورك .

وفي ذلـك موافقـة لمـصحفه ؛ لأنَّ مـصحف مكَّـة لا واو فيـه قبـل ﴿ قال ﴾[1] .

والوجه في إثباتها أنَّها عاطفة هذه الجملة على ما قبلها ، والعطف لا ينافي الاتِّصال .

وقـد نـصَّ البيـانيُّون [2] عـلى أنَّـه يكـون لكـمال الاتِّـصال ولكـمال الانفصال[3] ، وفيه أيضًا موافقه لمصاحفهم فإنَّها رُسِمت فيما عدا المـصحف

(١) انظر : هجـاء مـصاحف الأمـصار ، ص ١٢٠ ، والبـديع ، ص ١٧٩ ، والمقنـع ، ص ٥٨٦ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٦٧ ، والوسيلة ، ٢٠١ ، والجامع لما يحتـاج إليـه مـن رسـم المـصحف ، ص١١٦ .

(٢) انظر : الكشاف ٣ / ٢١٠ ، ٤ / ٤١٣ ، ٥ / ٥٢ .

وقد تعقَّب هذه المواضع شيخنا العلَّامة الأستاذ الدكتور / محمد أبـو موسـى وفـصَّل القـول فيها ، ثم قال « ووجه الواو في ذلك هو أنَّ ما فيها من معنى التغـاير الـذي لا يبرحهـا يـنعكس على هـذه الجمل فيوهم أنَّها معان متمايزة ومختلفـة ووراء ذلـك أسرار لطيفـة يحلـو بهـا مـذاق الكلام » . دلالات التراكيب ، ص ٣٠٧ .

إلى أن قال : « هذا هو كمال الاتصال بشعبه الثلاثـة : التوكيـد ، والبيـان ، والبـدل . وهـو حـال مـن أحـوال الفصل ، وإن كنا نراه والذي يليه حالًا من أحوال الوصل ؛ لأنَّ الوصـل في الحقيقـة وصـلان ، وصـل ظـاهر بحـرف الوصـل ، ووصـل خفـي تتـصل فيـه الجملـة مـن ذات نفـسها ، وهـو أقـوى الوصـلين كـما قـال الزمخشري » . دلالات التراكيب ، ص ٣٠٨ .

(٣) عرف البلاغيون الوصل : بأنَّه عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل تركـه . ولا يَعْتَـوِرَان سوى ما يجوز فيه دخول حرف العطـف ، ومـنهما كـمالٌ وشِـبْه كَـمَال ، فكَـمَال الاتِّـصال بـين =

المكي بالواو[١] .

* * *

قوله : (يُصَدِّقُنِي) يجوز أنْ يكون مبتدأ ، وقوله : (ارْفَعْ جَزْمَهُ) الجملة الأمرية خبره ، وأنْ يكون منصوبًا بفعل مقدَّر يفسِّره العامل[٢] في سببيِّه ، نحو : زيدًا اضْرِب غُلامه ، وهذا الوجه أغرب وإنْ أحوج إلى إضمار لمكان الأمر[٣] . والمعنى : أَوْقِع الرَّفع في مكان جَزْمه ، أي : مجزومه ، وإلَّا فيستحيل رَفْع المجزوم متَّصِفًا بكونه مجزومًا .

قوله : (في نُصُوصِهِ) حال من الرَّفع المدلول عليه بـ « ارْفَعْ » ، أي : ارْفَعْ حال كون الرَّفع موجودًا في نُصُوصِهِ عن الأئمة النَّاقلين له ، أو مِنْ جَزْمه ، أي : أنَّ الجزم أيضًا منصوص عليه .

=

الجملتين موجب لترك حرف العطف ، وكمال الانفصال موجب أيضًا لـتَرْك حرف العطف ، وشِبْهُ كَمَا لِهما يتأرْجح بينهما - أي بين العطف وتركه - بحسب مراد المتكلم .

انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٨٩ ، والإيضاح في علوم البلاغة ٣ / ٩٧ ، وكشاف إصطلاحات الفنون ١ / ٩٢ ، ودلالات التراكيب ، ص ٢٦٨ ، والمعجم المفصل في علوم البلاغة ، ص ٦٧٤ .

(١) انظر : المصادر السابقة في توثيق رسم القراءة بغير واو .

(٢) وهو : « ارفع » .

(٣) هذا من المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم على رفعه حيث وقع بعده فعل طلبي .
انظر : مجيب الندا ، ٣٤٩ .

والأوَّل[١] أظهر ؛ لأنَّ الأمر بالرّفع ، فالكلام فيه ، وإن كان الجزم أيضًا مقصودًا ؛ لأنَّه قراءة من لم يرمز له .

قوله : (وَقُلْ قَالَ) ، أي : الْفُظ بـ : قَال حال كونك حاذِفًا للواو قبلها ، فقوله : (وَاحْذِفِ الْوَاوَ) جملة أمرية مستأنفة ، بيَّن بها القراءة ، وليست حالًا ؛ لأنَّ الجمل الطلبيّة لا تقع أحوالًا كالصِّفات ، وإنَّما قدَّرتها بقولي : حال كونك حاذِفًا للواو ، تفسيرًا للمعنى لا للإعراب ، والتَّقدير : واحْذِف الواو قبل قَالَ .

قوله : (دُخْلُلَا) نَصْب على الحال من « قَالَ مُوسَى »[٢] أي : حال كونه مُداخِلًا لما قبله لما بينهما من شدَّة الاتِّصال ، فكأنَّ المعنى هو بحذف الواو مُداخل لما قبله ، وتقدَّم تفسيره غير مرة .

---

(١) وهو كونه حالًا من الرفع .

وانظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٢ .

(٢) جعله شعلة حالًا من فاعل « قُل » ، وقال الجعبري : هو حال من فاعل « احذف » .

انظر : شرح شعلة ، ٤٧٣ ، وكنز المعاني ، ٣٣٤ .

٩٤٩- نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو نَ سِحْرَانِ ثِقْ فِي سَاحِرَانِ فَتُقْبَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من « نَمَا » ، وبكلمة « نَفَرٌ » ــ وهــم : عاصــم وابــن كثـير وأبــو عمــرو وابــن عــامر ـ [أنَّهــم] [١] قــرءوا قولــه تعــالى : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾[٢] / ، بضمِّ الياء وفَتْح الجيم عـلى بنـاء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، فتعيَّن للباقين فَتْح الياء وكَسْر الجيم[٣] ؛ لأنَّهما ضِـدُّ الضَّمِّ والفتح .

[١٠٠/أ]

والقراءتـان ظاهرتـان[٤] تقـدَّم[٥] نظائرهمـا غـير مـرَّة ، لأَنَّ « رَجَـع » استعمل قاصرًا ومتعدِّيًا[٦] .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والسيــاق يقتـضيــه ، وهـو مـا جـــرى عليـه أسـلوب المؤلِّف .

(٢) القصص / ٣٩ .

(٣) انظـر : في القــراءتين : الـسبعة ، ص ٤٩٤ ، والمبـسوط ، ص ٢٠٩ ، والتيـسير ، ص ١٧١ ، والوجيز ، ص ٢٨٤ ، والتبصرة ، ص٤٢٦ ، والمستنير ٢ / ٣٥١ ، والنشر ٢ / ٢٦١ ، والبـدور الزاهـرة ٢ / ١٦٩ .

(٤) انظر في توجيـه القـراءتين : إعـراب القـراءات الـسبع ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٤٢٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٦ ، والكـشف ٢ / ١٧٤ ، وشرح الهدايـة ، ص ٦٥٠ ، والموضح ٢ / ٩٨٥ .

(٥) تقدم ذلك في مواضع ، منها : موضعان في سورة البقـرة عنـد الآيتـين : « ٢١٠ ، ٢٨١ » ، وفي سورة المؤمنون عند الآية : « ١١٥ » .

(٦) « رجع » القاصر بمعنى : « يصير » ، فقوله : « لا يَرْجِعون » بفتح الياء ، أي : لا يصيرون .
و « رجع » المتعدي بمعنى : « رددته » ، فمعنى : « لا يُرْجَعون » بضم الياء ، أي : لا يُرَدُّون .
=

ويجوز أن يكون في قــراءة مــن سَمَّى الفاعـل حـذف المفعــول ، أي : لا يَرْجِعُون أنفسهم[(١)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلَّثة من « ثِـقْ » ، وهـم الكوفيـون ، أنَّهـم قـرءوا ﴿ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَـٰهَرَا ﴾[(٢)] في قـراءة غيـرهـم ﴿ سَاحِـرَان ﴾ عـلى ما تَلفَّظ به من القراءتين[(٣)] ، فهو من باب قوله :

.... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَـنِ الْقَيْـدِ إِنْ جَـلاَ[(٤)]

والوجه[(٥)] في قراءة الكوفيين أنْ يكون المراد بها أحد معنيين ، إمَّا التَّوراة والقرآن ، أي : هذان الكتابان سِحْران .

=

انظر : المصادر السابقة .

وانظر : التهذيب (رجع) ١ / ٣٦٥ ، واللسان (رجع) ٨ / ١١٥ .

(١) بمعنى : لا يَردُّون أنفسهم ، فهو متعدٍ .

(٢) القصص / ٤٨ .

(٣) انظـر : في القــراءتين : الــسبعة ، ص٤٩٥ ، والغايــة ،ص ١٠٩ ، والمبــسوط ، ص ٢٠٩ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٥ ، والروضـة ٢ / ٨٤٣ ، والتيـسير ، ص ١٧٢ ، والوجـــيز ، ص ٢٨٤ ، والمستنـــير ٢ / ٣٥١ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٥ .

(٤) عجز بيت من نظم الشاطبية ، وهو رقم : (٤٧) ، وقد مرَّ قريبًا .

(٥) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ، ٢٧٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢٣ ، وحجة أبي زرعة ، ٥٤٧ ، والكشف ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، وشــرح الهدايــة ، ٦٥٠ ، ٦٥١، والموضـح ٢ / ٩٨٥ ، والبحر المحيط ٧ / ١٢٤ ، والدر المصون ٨ / ٦٨٣ .

ثمَّ في ذلك احتمالان ، أحدهما : أن يكون عَنَوا أنَّها أنفسها نفس السِّحر وعينه ؛ لأنَّ بعضهم كذلك يعتقد[١] .

وقد صرَّح عنهم بذلك في مواضع ، قال تعالى بالنِّسبة إلى القرآن حكاية عنهم : ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ ﴾[٢] ، ﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ ﴾[٣] .

وقال في التَّوراة حكاية عنهم : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا ﴾[٤] ، على اندراج التَّوراة في لفظ الحق .

والثاني : أن يكونوا قالوا ذلك مجازًا ، جعلوهما نفس السِّحْر مبالغةً ، أو على حذف مضاف ، أي : ذَوي سِحْرين ، وتظاهرهما[٥] بمعنى أنَّ كلَّ واحد منهما يَعْضُد الآخر ويقوِّيه بتصديقه إيَّاه .

---

(١) انظر : معاني الزجاج ٤ / ١١١ ، وزاد المسير ٦ / ٢٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٩١ .

(٢) القصص / ٣٦ .

(٣) جزء من آية ورد في كذا موضع .

المائدة / ١١ ، والأنعام / ٧ ، وهود / ٧ ، وسبأ / ٤٣ ، الصافات / ١٥ ، والمدثر / ٢٤ .

(٤) يونس / ٧٧ .

(٥) أي : تظاهر السِّحْرين ، وهو بمعنى : تعاونهما .

ونسبة المعاونة إلى السحرين على الاتساع ، كما ذكر المؤلف .

قال أبو علي الفارسي : « ومما يقوى ذلك قوله سبحانه : ﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ ﴾ على الكتابين اللذين قالوا فيهما سحران » ، الحجة ٥ / ٤٢٣ .

وإمّا[١] موسى وهارون أو محمد ﷺ ، وحينئذ يتعيَّن المجاز المعـروف في « رجل عَدْل » ، وفيه ثلاثة أوجه[٢] :

إمّا المبالغة ، وإمّا على حذف مضاف ، كما تقدَّم ، وإمّا على وقوع المصدر موقـع اسم الفاعـل ، ونسبة التَّظاهر إليهما حينئذ حقيقة ، بخـلاف نـسبته إلى الكتابين فإنَّهما مجاز .

والوجـه في قـراءة الباقين واضـح[٣] ، وهـو أنْ يراد موسى وهـارون أو محمَّد عليهم الصَّلاة والسَّلام ، وليس هنا تجـوُّز ، ونـسبة التَّظـاهر إلـيهما أيضًا حقيقة .

ويجـوز أنْ يُـراد الكتابـان[٤] ، ويكـون ذلـك مبالغـةً فـيهما ، جعلوهمـا ساحرين ، كقولهم : شعرٌ شاعرٌ ، وعيشةٌ راضيةٌ .

فقـد تحصَّل على كلٍّ من القراءتين أنَّـه يجـوز أنْ يـراد بالـسِّحْريـن أو السَّاحرين النَّبيّان المذكوران ، أو الكتابان المذكوران .

---

(١) هذا المعنى الثاني في قراءة الكوفيين .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٢٠٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٠٤ .

(٣) اختار مكي قراءة الباقين ، ومما يقويها عنده أن بعد « ساحرين » « تظاهرا » وهي إنما تـأتي عـلى الحقيقة من الساحرين .

قال : « وهو الاختيار لأن الأكثر عليه » ، الكشف ٢ / ١٧٥ .

(٤) أي : يراد بـ (الساحرين) في قراءة الباقين الكتابين .

وقد عرفت أن في بعض الأوجه يكون الكلام حقيقة ، وفي بعضها مجازًا ، وعرفت جهات التَّجوُّز ، وأنَّ الأرجح في ﴿ سحرين ﴾ أنْ يراد بهما الكتابان ، وفي ﴿ سَاحِران ﴾ أنْ يُراد بهما النَّبيَّان .

❊ ❊ ❊

قوله : (نَمَا نَفَرٌ) جملة فعليَّة ، و (يَرْجِعُونَ) مفعولها ، أي : أَشْهَر ونَقَل هؤلاء هذا الحرف وقرءوا به .

وقوله : (بِالضَّمِّ) [١] متعلِّق بمقدَّر على أنَّه حال من المفعول[٢] ، أي : حال كونه مُلْتبِسًا بهذين الشَّيئين ، فقدَّم الحال على صاحبه .

قوله : (سِحْرَان) مبتدأ ، و (فِي سَاحِرَانِ) خبره ، و (ثِقْ) [٣] جملة معترِضة ، والتَّقدير : سِحْران مُستقرٌّ في لَفْظ سَاحِران ، وأتى بـ « ثِقْ » أمرًا بالثِّقة بنقل ذلك لصحَّته معنىً ورواية .

وقوله : (فَتُقْبَل) منصوب بإضمار « أنْ » بعد الفاء[٤] في جواب الأمر ، كقولك : زُرني فأكْرِمَك ، والمعنى : نَفَرٌ يَنْقُله / واقبله فَتُقْبل أنت أيضًا ، بأنْ يَقْبَل نَقْلَك وقراءتك النّاس كما قَبِلْت أنت ووثقت بمشايخك ، أو فيقبلك الله تعالى مجازاة لقبولك عن حملة كتابه وأُمنائه ، وهو كلام حسن . [١٠٠/ب]

---

(١) علَّقه شعلة بـ « نما » . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٤ .

(٢) وهو : (يرجعون) .

(٣) أعربه شعلة خبرًا لـ « سحران » . انظر : شرح شعلة ،ص ٤٧٤ .

(٤) السببية ، حيث سبقت بطلب ، وهو : « ثق » .

٩٥٠- وَيُجْبَى خَلِيطٌ يَعْقِلُونَ حَفِظْتُه وَفِي خُسِفَ الْفَتْحَيْنِ حَفْصٌ تَنَخَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالخاء المعجمة من « خَلِيطٌ » ـ وهم القراء غير نافع ـ أنَّهم قرءوا ﴿ يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ ﴾[1] بالياء من أسفل على ما لَفَظ به ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالتَّاء من فوق[2] ، وهذا مأخوذ من قوله :

وَفِي الرَّفْعِ والتَّذْكِيرِ وَالغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ ....[3]

فهذا من التَّذكير الذي أطلقه ، والتَّذكير والتَّأنيث إنَّما يظهران في المضارع بحرف المضارعة .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة ، وهو أبو عمرو وحده ، أنَّه قرأ ﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾[4] بالغيب على ما لفظ به ، فتعيَّن للباقين القراءة بالخطاب[5] .

---

(١) القصص / ٥٧ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ٤٩٥ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٥ ، والتيسير ، ص ١٧٢ ، والعنوان ، ص ١٤٧ ، والمستنير ٢ / ٣٥١ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٦ ، والإتحاف ٢ / ٣٤٥ .

(٣) بعض بيت للشاطبي ، في متن الشاطبية ، رقم البيت : (٦٣) ، وتمامه :

.... مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

انظر : في شرحه : فتح الوصيد ١ / ١٧٤ ، وإبراز المعاني ١ / ١٨٩ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٢٣٤ .

(٤) القصص / ٦٠

(٥) انظر في القراءتين : المصادر السابقة في تخريج قراءتي (يجبى) .

ثمَّ أخبر عن حفْص أنَّه تنخَّل ، أي : اختـار ، الفتحـين في قولـه تعـالى : ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[1] ، فتعيَّن لغيره ضمُّ الخاء وكَسْر السِّين على ما لم يُسمَّ فاعله[2] .

فإن قلت : من أين تفهم قراءة غير حفص ؟ قلت : من لَفْظِه بها فإنَّه لَفَظ بها كذلك ، وقال : إنَّ حفْصًا اختار فيها الفتحين ، وهذا وجه جيِّد .

وقال أبو شامة[3] : « ولم يذكر قراءة الباقين ولا يؤخذ من الضِّدِّ إلَّا كَسْر السِّين ، وأمّا ضمُّ الخاء فلا ؛ لأنَّ الضَّمَّ ضِدُّ الجزم ، ونظير القراءتين هنا ﴿ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾[4] في المائدة ، وعبارته هناك جيدة :

وَضَمَّ اسْتُحِقَّ افْتَحْ لِحَفْصٍ وَكَسْرُهُ ....[5]

فكأنَّه أشار هنا بالفتحين إلى قوله هناك ، أو إلى قوله في أوَّل السُّورة :

وَفي نُـــرِيَ الْفَتْحَـــانِ ....[6]

فإنَّهما فتحا ضَمٍّ وكَسْرٍ ، فكذا في (خَسَفَ) » انتهى .

---

(١) القصص / ٨٢ .

(٢) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) إبراز المعاني ٤ / ٧١ .

(٤) المائدة / ١٠٧ .

(٥) صدر بيت للشاطبي ، تقدَّم في فرش سورة المائدة برقم : (٦٢٧) ، وعجزه :

.... وفي الْأَوْليـان الْأَوَّلَـيْن فَطِـبْ صِـلَا

(٦) جزء من متن الشاطبية ، وقد تقدم البيت في أول هذه السورة برقم : (٩٤٥) .

وفيه نظر لما تقدَّم من أَخْذِه القراءةَ الأُخْرَى من لَفْظِهِ بها .

ثم قوله : « فكأنَّه أشار ... إلخ ، هذا يشبه الألغاز[(١)] .

وكيف هذا من مجرَّد هذا اللَّفظ ، وقد استغنى النَّاظم في هذا البيت باللَّفظ عن القيود في ثلاثة مواضع ، اثنان بالإطلاق ، وهما التَّذكير في ﴿ يُجْبَى ﴾ والغيب في ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ .

والثَّالث قراءة المسكوتِ عنهم ، وَهُمْ مَنْ عَدَا حفْصًا ، فإنَّه لَفَظ بقراءتهم كما تقدَّم تحريره .

* * *

والوجه[(٢)] في تذكير (يُجْبَى) من ثلاثة أشياء :

أحدها : أنَّ تأنيث الثَّمرات مجازي، والثَّاني: الفصل[(٣)] بالجارِّ والمجرور، والثَّالث : أنَّها بمعنى الرِّزق ، والوجه في تأنيثه مراعاة لفظ فاعله ، وإن كان مجازيًّا .

---

(١) الألغاز : جمع لُغْز ، وهو في الأصل : الطريق الذي يلتوي ويشكل على سالكه ، وقيل : جمع لَغْز - بفتح اللام - وهو ميلك بالشيء عن وجهه ، ويسمَى هذا النوع من الكلام أيضًا المعمّى أي : ما عُمِّي فيه المراد وكان المضمر خلاف المظهر .
انظر : المثل السائر ٢ / ٢١١ ، واللسان (لغز) ٥ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : إعراب النحاس ٣ / ٢٤٠ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٧٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢٤ ، وحجة أبي زرعة ٥٤٨ ، والكشف ٢ / ١٧٥ ، والموضح ٢ / ٩٨٦ ، والكتاب الفريد ٥ / ١٤٢ .

(٣) إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنَّث جاز تأنيث الفعل وتذكيره ، لأنّ الفاصل لما كان مُبْعِدًا بين الفعل والفاعل قلَّ القبح اللفظي والفاصل هنا قوله : ﴿ إليه ﴾ .
انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٥٨٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٥٧١ وما بعدها ، وشرح الأشموني ١ / ٣٩٧ .

والوجه[(١)] في الغيب في ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ حمْلُه على قوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٢)] إلى : ﴿ وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾[(٣)] ، وفي الخطاب مراعاة قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ ﴾[(٤)] .

وما أورده النَّاظم من الغيب عن أبي عمرو هو المشهور ، وقد روي عنه فيه التَّخيير بين الغيب والخطاب[(٥)] ، ولعدم شهرته لم يتعرَّض له النَّاظم .

والوجه[(٦)] في قراءة حَفْص ﴿ لَخَسَفَ ﴾ على بنائه للفاعل أنَّه الأصل ،

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : المصادر السابقة في توجيه قراءتي (يجبى) .

(٢) القصص / ٥٧ .

(٣) القصص / ٥٩ .

(٤) القصص / ٦٠ .

فيكون الكلام موافقًا لما قبله . قال الفارسي : « ليكون الكلام وجهًا واحدًا » الحجة ٥ / ٤٢٤ .

(٥) صحَّح العلَّامة ابن الجزري الوجهين عن أبي عمرو من روايته وذكر أنَّ الأشهر عنه بالغيب حيث قال : « والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها إلَّا أنَّ الأشهر عنه بالغيب ، وبهما أخذ في رواية السُّوسي لثبوت ذلك عندي عنه نصًا وأداءً » النشر ٢ / ٢٦١ .

وانظر : جامع البيان في القراءات السبع ٣ / ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، والمستنير ٢ / ٣٥٢ ، والإتحاف ٢ / ٣٤٥ .

(٦) انظر في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٧٩ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٤٩ ، والكشف ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، والموضح ٢ / ٩٨٨ ، والبيان ٢ / ٢٣٨ ، والدر المصون ٨ / ٦٩٩ .

وأسنده لضمير الباري تعالى لتقدَّم ذكره في قوله / تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[(١)] . [١٠١/أ]

والوجه في قراءة غيره أنَّه حذف الفاعل لِلْعِلْم به اختصارًا .

و﴿ بِنَا ﴾ على الأوَّل منصوب المحلّ[(٢)] ، وعلى الثَّاني[(٣)] مرفوعه لقيامه مقام الفاعل .

* * *

قوله : (وَيُجْبَى) مبتدأ ، و(خَلِيطٌ) خبره ، والمعنى : أنَّ تذكير يُجْبَى أمرٌ معروف مألوف لا غرابة فيه ، يُخَالطه النَّاس أو يُخَالط هو النَّاس ، ففعيل يجوز أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول والأوَّل أشهر ، كالجليس والنَّديم .

قوله : (يَعْقِلُونَ) مبتدأ ، والجملة الفعليّة بعده خبره ، والمعنى : أنَّ الغيب فيه قد وعَاه الْحَفَظَة ودوَّنوه لصحَّته ، هذا شأن الصَّحيح الشائع ، بخلاف الشَّاذ المنكر ، فإنَّه قليلٌ حافظوه .

قوله : (وَفِي خُسِفَ) متعلّق بمقدَّر ، ولذا نَصب (الْفَتْحَيْنِ) المقدَّر أيضًا ، أي : اختار حفصٌ الْفَتْحَيْن في خُسِفَ ، أي : في ضمِّه وكَسْره ، ويدلُّ

---

(١) القصص / ٨٢ .

(٢) في محل نصب مفعول به بـ « خَسَفَ » .

انظر : كشف المشكلات ٢ / ١٠٣٣ ، والبيان ٢ / ٢٣٨ .

(٣) على قراءة (خُسِفَ) بالبناء للمفعول .

على هذا المقـدَّر قولـه : (حَفْـصٌ تَنَخَّـل) ، ولا جـائز أن يكونـا معمـولين لـ « تَنَخَّل » على قاعدة البصريين .

وجوَّزه أبو عبد الله[1] ؛ لأنَّه يرى جواز مثله وفيه بحث قد تكرَّر في هذا التَّصنيف .

وتَنَخَّل : اختار ، كما يَخْتَار الدَّقيق بالمُنْخُل .

٩٥١- وَعِنْدِي وَذُو الثُّنْيَا وَإِنِّـي أَرْبَـعٌ   لَعَلِّي مَعًا رَبِّي ثَلَاثٌ مَعِـي اعْـتَلَا

أخبر أنَّ فيها من ياءات الإضافة تنتي عشرة ياء[2] : ﴿ عِندِىٓ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾[3] فتحها نافع وأبو عمرو بلا خلاف ، وفيها عن ابن كثير خلاف تقدَّم .

و ﴿ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[4] فتحها نافع وحده ، وإليها أشار بقولـــه : « وَذُو الثُّنْيا » ، أي : الاستثناء ، وهذا اسـتثناء لغـويٌّ وشرعـيٌّ ؛ لأنَّـه بنـى اللَّفظ المعلَّق به عن القطع بوقوع موجبه .

---

(١) حيث قدَّره بقوله : « وتقدير آخر البيت : وحفص تنخّل الفتحان في خسف » .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٤ .

(٢) انظر : السبعة ، ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، والمبسوط ، ص ٢١٠ ، والتذكرة ٢ / ٥٩٨ ، والتيسير ، ص ١٧٢ ، والوجيز ، ص ٢٨٥ ، والمستنير ٢ / ٣٥٣ ، والنشر ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) القصص / ٧٨ .

(٤) القصص / ٢٧ .

وعنه عليه السَّلام أنَّه قال[١] : « إذا حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللهُ فَقَد اسْتَثْنَى » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴾[٢] ، أي : لم يقولوا إنْ شاء الله ، كذا جاء في التَّفسير[٣] ، فمعنى قوله : « ذُو الثُّنْيَا » أي : اللَّفظ المصاحب للثُّنْيا ، والثُّنْيَا[٤] : اسم الاستثناء ، وقد تقدَّم في باب ياءات الإضافة أنه عبَّر عنها[٥] بقوله :

---

(١) انظر الحديث بلفظه في : المجالسة وجواهر العلم ١ / ٥٣٢ ، والمعجم الأوسط ٢ / ٢٩٢ ، ومعرفة السنن والآثار ٥ / ٤٩٩ ، وسنن البيهقي الكبرى ٧ / ٣٦٠ ، والبدر المنير ٨ / ١٠٩ .

وقد ورد الحديث برواية أخرى وهي : « إذا حلف الرجل فقال : إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء فليمض وإن شاء فليترك » .

انظر : المسند ٢ / ٦٨ ، ١٢٧ .

(٢) القلم / ١٨ .

(٣) وقيل فيه : أي لا يستثنون حق المساكين قاله عكرمة .

انظر : تفسير الطبري ١٥ / ١ ، وتفسير الثعلبي ١٠ / ١٦ ، والنكت والعيون ٦ / ٦٧ ، وتفسير الواحدي ٢ / ١١٢٢ ، وتفسير البغوي ٤ / ٣٧٩ ، وتفسير العز بن عبد السلام ٣ / ٣٤٩ ، وتفسير النسفي ٤ / ٢٦٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٣١٢ ، واللباب في علوم الكتاب ١٩ / ٢٨٦ .

(٤) انظر : المفردات (ثني) ، ص ٧٩ ، واللسان (ثني) ١٤ / ١٢٤ ، وعمدة الحفاظ (ثني) ١ / ٣٣٤ .

(٥) أي : عبَّر الناظم عن قوله تعالى : ﴿ ستجدني ﴾ .

.... وَمَـا بَعْـدَهُ إِنْ شَـاءَ ....[١]

فلم ينصَّ عليها بلفظها كما نصَّ في أخواتها ؛ لأنَّها لفظة لا يمكن أن تقع في وزن الشَّعر البتَّة ؛ لأنّ فيها خمس مُتَحرِّكات متوالية ، وما هـذا سبيلـه لا يصحُّ به وزنٌ أصلًا .

وقال أبو عبد الله[٢] : « واستثناها أبو عمرو من بـاب الهمـزة المكسورة فسكَّنها ، ولذلك عبَّر عن فعلها بذي الثُّنْيَـا ، لـمّا لم يتـأتَّ لـه الإتيـان بـه » انتهى .

فظاهر هذه العبارة أنَّه إنَّما أطلق عليها ذو الثُّنْيَا لاستثناء أبي عمرو إيَّاها ، ولهذا قال : ولذلك عبّر عن فعلها بـذي الثُّنْيـا إلى آخـره ، وهـذا غـير مـراد النَّاظم قطعًا ؛ إذ مراده بذي الثُّنْيَا اللَّفظ[٣] المصاحب للاستثناء ، كما تقدَّم تحريره .

وذكَّر قوله : وذو الثُّنْيَا اعتبارًا باللَّفظ ، ولو أنَّث باعتبار الكلمـة فقـال : وذات الثُّنْيا لكان جائزًا لغة ، لولا مَنْع الوزن لذلك .

---

(١) بعض بيت للشاطبي ضمن متن الشاطبية وهو بيت رقم (٤٠١) ، وتمامه :

بَنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعْنَتِي .... بِالْفَتْحِ أُهْمِلَا

قال المؤلف : « وسوّغ تعبيره عنها بذلك أنه ليس في القرآن ياء إضافة بعدها (إِنْ شَاءَ الله) غير (ستجدني) فلمّا لم يلبس عبَّر عنه بذلك » العقد النضيد : عبد الله البراق ٢١٥ – ٢١٦ .

وانظر : فتح الوصيد ٢ / ٥٦٤ ، وإبراز المعاني ٢ / ٢٣٩ .

(٢) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٥ .

(٣) وهو : (ستجدني) .

وقوله : (وَإِنِّيَ أَرْبَـعٌ) يريــد قوله : ﴿ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا ﴾[(١)] ، ﴿ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(٢)]،/ ﴿ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾[(٣)] ، ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ ﴾[(٤)] [١٠١/ب] فَتح الثَّلاث الأُوَل نافع وابن كثير ، وأبو عمرو ، وفَتَح الرَّابعة نافع وحْدَه .

وقوله : (لَعَلِّي مَعًا) يريد قوله تعـالى : ﴿ لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم ﴾[(٥)] ، ﴿ لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ ﴾[(٦)] ، فَتَحهما نافع وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر .

قوله : (رَبِّي ثَلَاثٌ) يريد قوله تعالى : ﴿ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى ﴾[(٧)] ، ﴿ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن ﴾[(٨)] ، ﴿ رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن ﴾[(٩)] ، فَتَحهنَّ نافع وابن كثير وأبو عمرو .

و (مّعِي) يريد قوله تعالى : ﴿ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾[(١٠)] ، فَتَحهـا حَفْـص وحْدَه .

وفيها من الزَّوائد ياءٌ واحدة أثبتهـا في الوصـل وَرْشٌ وحْـدَه[(١١)] ، وقـد

---

(١) القصص / ٢٩ .
(٢) القصص / ٣٠ .
(٣) القصص / ٣٤ .
(٤) القصص / ٢٧ .
(٥) القصص / ٢٩ .
(٦) القصص / ٣٨ .
(٧) القصص / ٢٢ .
(٨) القصص / ٣٧ .
(٩) القصص / ٨٥ .
(١٠) القصص / ٣٤ .
(١١) في قوله تعالى : ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ / ٣٤ .

=

بيَّنَها أبو شامة ، فقال[١] :

وَوَاحِـــدةٌ فِيهـــا تُـــزَادُ يُكَـــذِّبُو نِ قَـــالَ وَمَـــا شَيْءٌ إِلَى سَـــبَأٍ تَـــلَا

قوله : « قال » هو من نفس التِّلاوة ، وقوله : « وَمَا شَيءٌ إلى سَبَأٍ » ، أي[٢] : لم يأت من ياءات الزَّوائد شيء من هنا إلى سَبَأٍ ، ويقرأ : « سَبَأٍ » بالتَّنوين ليستقيم الوزن . وقوله : (تلَا) أي : تَبع ، بمعنى : ما تقدَّم من الياءات الزوائد .

* * *

قوله : (وَعِنْدِي)[٣] ، يجوز أن يكون مبتدأ ، وما بعده عَطْف عليه ، و(اعْتَلَا) جملة فعليَّة خبر المبتدأ ، وكان حقُّه على هذا أنْ يقول : اعْتَلَيْن أو اعْتَلَتْ ؛ لأنَّ ما تقدَّم جمع ، ولكنَّه أوَّله بمعنى : اعْتَلَا ذلك ، والمعنى : اعْتَلَا المذكور في تبيين ياءات الإضافة في هذه السُّورة .

قال أبو شامة[٤] : « وكان الواجب على هذا التَّقدير نَصْب « أَرْبَعٌ » و « ثَلَاثٌ » على الحال ، أي : اعْتَلَا هذا ، وهذا في حال كونها على هذا العدد .

=

انظر : التيسير ، ص ١٧٢ ، وجامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٥٧ ، والوجيز ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، والتبصرة ، ص ٤٢٨ ، والعنوان ، ص ١٤٨ ، والمستنير ٢ / ٣٥٤ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(١) إبراز المعاني ٤ / ٧٣ .

(٢) قال أبو شامة : « أي لم يبق شيء من الزوائد إلى سورة سبأ » ، إبراز المعاني ٤ / ٧٣ .

(٣) وفيه إعراب آخر ذكره الجعبري ، وهو : إعراب « وعندي » خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : وياءات إضافتها ياء عندي . انظر : كنز المعاني ، ص ٣٤٠ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٧٣ .

كما قال في آخر سورة هود :

وَيَاآتِهَا عَنِّي وَإِنِّي ثَمانِيَا .... [١]

وإنْ جعل « إني [أربع] [٢] » مبتدًا وخبرًا ، وكذا « مَعِي ثَلَاثٌ » احتاج لكلِّ واحدة من هذه اللَّفْظات إلى خبرٍ فيَرُكُّ الكلام ، ويكثر الإضمار ، فلا حاجة إلى ذلك » انتهى .

يعني : أنَّه إذا أعرب « اعْتَلَا » خبرًا كان ينبغي نَصْب اسْمَيْ العدد حالًا من فاعل اعْتَلَا ، وهو صحيح .

وتنظيره بقوله : « وَيَاآتِهَا عَنِيِّ » صحيح أيضًا ، إلَّا أنَّ الرِّواية إنَّما هي برفع الاسمين ، ويروى أيضًا[٣] : « وإنِّي بأربع » بإدخال باء الجرِّ على « أَرْبَع » ، وهو مرجِّح[٤] لوقوعه خبرًا عن « إنِّي » ، احتاج كلُّ واحدة من هذه الألفاظ إلى خبر ، يعني أنَّه يقدَّر بعد « عِنْدِي » خبر ، وبعد « ذُو الثُّنْيَا » خبر آخر ، تقديره : وعِنْدي ياءٌ واحدة ، وذو الثُّنْيَا واحدة أيضًا ، وكذا يقدَّر بعد « مَعِي » .

---

(١) صدر بيت من متن الشاطبية ، وهو رقم (٧٧٠) ، وعجزه :

.... وَضَيْفِي وَيَكِنِّي وَنُصْحِيَ فَاقْبَلَا

وتقدّم شرحه في فرش سورة هود كما ذكر المؤلف .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٦٤ / أ-ب .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والتصويب من إبراز المعاني ٤ / ٧٣ .

(٣) لم أقف على هذه الرِّواية فيما اطّلعت عليه من شروح للشاطبية ، وليست في نسخ المتن المضبوطة والمتداولة .

(٤) لأنّ دخول الباء يستوجب جر « أربع » فيكون الجار والمجرور في محل رفع خبر .

ويقدَّر بعد « لَعَلِّي مَعًا » اثنتان معًا ؛ لأنَّه يقدَّر من جنس ما لفظ به ، والذي لفظ به من الأخبار اسما عَددٍ ، فلْيقدَّر مثلهما ، هذا تقدير كلامه [١] فيما يظهر .

وقد أعرب أبو عبد الله إعرابًا يقتضي تكثير إضمار ، فقال ما معناه[٢] : وقد أوضحته بزيادة يسيرة ، إنَّ « عِنْدِي » مبتدأ ، والخبر مقدَّر ، أي : وفيها من ياءات الإضافة ياءُ عِنْدِي ، أو فيها من الْكَلِم المصاحبة لياء الإضافة عِنْدِي وذو الثُّنْيَا .

« فذو الثُّنْيَا » عَطْف على « عِنْدِي » ، و« إِنِّي » عَطْف على « عِنْدِي » أيضًا ، تقدَّيره : وكلمات إنِّي ، فالخبر المقدَّر مخبر به عن الثَّلاث ، أي : في هذه السُّورة من الياءات ياء كذا وكذا وكذا ، ويكون / قوله : (أَرْبَع) [٣] خبر مبتدأ مضمر ، أي : وهي أَرْبع . [١٠٢/أ]

وقوله : (لَعَلِّي) مبتدأ أيضًا على حذف مضاف ، والخبر مقدَّر ، أي : وفيها كَلِمَتا لَعَلِّي مَعًا ، فـ (مَعًا) حال من المضاف المقدَّر .

---

(١) أي : كلام أبي شامة .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٥ ، وقال شعلة في هذا الإعراب : « لكنه يكثر الحذف والإضمار » شرح شعلة ، ص ٤٧٥ .

(٣) أعربها الجعبري صفة ، وكذلك أعرب « معًا وثلاث » صفتان .

انظر : كنز المعاني ، ص ٣٤٠ .

وقوله : (رَبِّي) عَطْف على « لَعَلِّي » بحـذف العـاطف والمـضاف ، أي : وفيها كَلِمَاتُ رَبِّي .

وقوله : (ثَلَاثٌ) خبر مبتدأ مضمر ، أي : وهي ثَلَاثٌ .

وقوله : (مَعِي) عَطْف على « لَعَلِّي » عـلى حـذف مـضاف أيـضًا ، أي : وفيها كَلِمةُ معي أيضًا .

وقوله : (اعْتَلَا) جملة مستأنفة[1] ، وضـمير الفعـل عائـد عـلى البـاري تعالى ؛ لتقدُّم ذكره في قوله : « رَبِّي » ويجوز عـوده عـلى الـنَّظم ، أي : ارتفـع نظمه .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٥ ، وكنز المعاني ، ص ٣٤٠ .

سورة العنكبوت

٩٥٢- يَرَوْا صُحْبَةٌ خَاطِبْ وَحَرِّكْ وَمُدَّ فِي النْـ ـنَشَاءَةِ حَقًّا وَهْوَ حَيْثُ تَنَزَّلَا

أمر بالخطاب في ﴿ تَرَوْا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾(١) لمن رمز له بكلمة « صُحْبَةٌ » ـ وهم الأخوان وأبو بكر - فتعيَّن للباقين القراءة بالغيبة(٢) .

ثُمَّ أمر بالتَّحريك والمدِّ في ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾(٣) حيث وردت ، أي : تحريك الشِّين ، وهو فَتْحُها ومدُّها ، أي : الإتيان بألف بعدها ، لمن رمز له بكلمة « حَقًّا » ـ وهما ابن كثير وأبو عمرو - فتعيَّن لغيرهما التَّسكين(٤) ؛ لأَنَّه ضِدُّ الحركة وعدم المدِّ وهو ضروري ، لأَنَّه لا يُتَصوَّر مدٌّ مع سُكُونٍ قبله .

و (النَّشْأَة) وردت في ثلاث سور، هذه﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾(٥)، والنجم ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾(٦) ، والواقعة ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾(٧) .

---

(١) العنكبوت / ١٩ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٤٩٨ ، والمبسوط ، ص ٢١١ ، والتيسير ، ص ١٧٣ ، والعنوان ، ص ١٤٩ ، والمستنير ٢ / ٣٥٥ ، والتجريد ، ص ٢٧٦ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٨٨ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٠ .

(٣) العنكبوت / ٢٠ .

(٤) انظر في القراءتين : المصادر السابقة في توثيق قراءتي ﴿ يَرَوا ﴾ .

(٥) العنكبوت / ٢٠ .

(٦) النجم / ٤٧ .

(٧) الواقعة / ٦٢ .

وإليه أشار بقوله : « حَيْثُ تَنَزَّلَا » ، بمعنى : ثلاث السُّوَر .

* * *

والوجه[١] في الخطاب في قوله : (أَوَ لَمْ تَـرَوْا) مراعـاة خطـاب إبـراهيم عليه السَّلام لهم في قولـه : ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ﴾[٢] ، إلى قولـه تعـالى : ﴿ وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ ﴾[٣] .

والوجه في الغيبة مراعـاة الغيبـة في قولـه: ﴿ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ ﴾ لأنَّهـم غُيَّب، أي : أَوَ لَمْ ير الْأُمَمُ الْمُكَذِّبة .

والوجه[٤] في قراءتي (النَّشْأَةَ والنَّشَاءَة) أَنَّهما لغتـان فـصيحتان كالرَّأْفَـة والرَّآفَة ، ولغة القصر أفصح[٥] ، قـال أبـو عبيـد[٦] : « هـي الُّلغـة الـسائرة والقراءة المعروفة » .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القراءات ٢ / ٢٥٧ ، وإعراب القـراءات الـسبع ٢ / ١٨٢ ، والحجـة لابـن خالويـه ، ص ٢٧٩ ، والمختـار ٢ / ٦٦٧ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٤٩ ، والكشف ٢ / ١٧٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٢ ، والموضح ٢ / ٩٩١ .

(٢) العنبكوت / ١٦ .

(٣) العنبكوت / ١٨ .

(٤) انظر في توجيه القراءتين : المصادر السابقة .

(٥) انظر : التهذيب (نشأ) ، ص ١١ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، والصحاح (نشـأ) ١ / ٧٧ ، والمحكـم (نشأ) ٨ / ٦٣ ، واللسان (نشأ ١ / ١٧٠ ، وروح المعاني ٢٠ / ١٤٨ .

(٦) انظر في نسبة هذا القول لأبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ٧٤ .
وكثيرًا ما يختار أبو عبيد قراءة القصر إلا في مواضع قليلة ، اختار فيها قراءة المد .
انظر : القراءات لأبي عبيد ، ص ٨٤ – ٨٥ .

وقال أبو علي الفارسي[(١)] : « حكى أبو عبيدة « النَّشْأَة » ، يعني : بالقصر ، ولم يذكر الممدودة ، قال : وهو في القياس كالرَّأْفَة والرَّآفَة ، والْكَأْبَة والكآبة » قال مكّي[(٢)] : « وهو مصدر من غير لَفْظ « يُنْشِئ » ، قال : والتَّقدير : ثُمَّ الله يُنْشِئ الأموات فينشؤون النَّشْأَة » انتهى .

يعني أنَّ مصدر « أَفْعَل » قياسه الإفعال[(٣)] كأكرم إكرامًا ، فلمّا جاء هذان المصدران على فَعْلة وفَعَالة علم أنَّهما ليسا جاريَيْن على فِعْلَيهما .

وللنُّحاة في ذلك تأويلان[(٤)] ، أحدهما : أنَّ الوارد من ذلك اسم مصدر لا مصدر .

والثاني : أنَّه مصدر لفعل مقدَّر غير الملفوظ به ، فيقدَّر في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾[(٥)] ، أي : فَنَبتُّم نباتًا .

---

(١) الحجة ٥ / ٤٢٧ .

(٢) الكشف ٢ / ١٧٨ .

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٣ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٢٧٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٤٩٧ ، والمساعد ٢ / ٦٢٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٦٢ ، ٨٦٣ .

(٤) ذكر سيبويه أن ما جاء من ذلك فهو مصدر لغير الفعل ، وبوب له بباب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد .

وتبعه في ذلك ابن قتيبة والمبرد وابن السراج والزجاجي ، وذهب آخرون إلى أنَّه اسم مصدر ، ولا يمتنع أن يفيد الشيء ما يفيده مسماه .

انظر : الكتاب ٤ / ٨١ ، ٨٢ ، وأدب الكاتب ، ص ٣٩٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٤ ، والأصول ٣ / ١٣٤ ، والجمل ، ص ٣٨٧ ، والخصائص ٢ / ٢٢١ ، نزهة الطَّرف ١ / ٤٠٦ ، ٤٠٦ ، وابن يعيش ١ / ٢٠ ، ٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، والتَّتمّة في التصريف ، ص ٧٥ .

(٥) نوح / ٣ .

وبعضهم يقول: هو مصدر على حذف الزَّوائد ، وآخرون يقولون على غير المصدر ، وهما راجعان للمعنى الأول .

قال / أبو عمرو الدَّاني[١] : « ووَقْف حمزة على وجهين في ذلك ، أحدهما : أن يلقي حركة الهمزة على الشِّين ثمَّ يسقطها طردًا للقياس . [١٠٢/ب]

والثاني : أنْ يفتح الشِّين ، وتُبدَل الهمزة ألفًا اتِّباعًا للخطّ ، قال : ومثله قد سُمِع من العرب » انتهى .

يعني أنَّها قد رُسِمت بألف عند الجميع[٢] ، فإذا فتح الشِّين وأبدل الهمزة ألفًا فقد وافق الخطّ ، فيوافق ابن كثير وأبا عمرو في فتح الشِّين والإتيان بألف ، لكنه لا يهمز بعد ذلك ، والْـمُدْرَك[٣] مختلف كما عرفته .

وقال أبو عبد الله[٤] : « وهي مرسومة بألف على غير قياس عند من قرأ (النَّشْأَة) ، يعني: بالقصر ، وعلى القياس عند من قرأ (النَّشَاءة) ، يعني : بالمد » .

---

(١) التيسير ١٧٣ .

(٢) انظر : هجاء مصاحف الأمصار ، ص ٩٣ ، والبديع ، ص ١١٠ ، والمقنع ، ص ٣٥٥ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٧٨ .

(٣) أي : مأخذ الدليل والعلَّة .

(٤) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

وقع في المطبوع : « وهي مرسومة بألف على غير قياس عند من قرأ (النَّشَاءة) وعلى القياس عند من قرأ (النَّشْأَة) » ، وهو خطأ ظاهر والصواب ما ذكره المصنف .

قلت : يعني أنَّ من قصر كان من حَقِّ الرَّسم عنده أنْ لا تثبت ألف مكان الهمزة ؛ لأنّ هذه الهمزة إذا سُهِّلت سُهِّلت بالنَّقل والحذف ، وما حذف من الهمز تخفيفًا لم تثبت له صورة في الخط .

وأمّا من قرأ بالمدِّ فالألف عنده على أصل الخطّ تصويرًا للهمزة بما تخفّف به ، وقد مضى طرف جيِّد من هذا في باب وقف حمزة وهشام(١) .

* * *

قوله : (يَرَوْا) يجوز أن يكون مفعولًا بفعل مقدَّر رافع لصحبة ، أي : قرأ يَرَوْا صُحْبَةٌ .

ثم بيَّن ما قرءوا به فقال : خَاطِبْ ، أي : خَاطِب لهم وفي قراءتهم .

ويجوز أن يكون مبتدأ ، و (صُحْبَةٌ) خبره على حذف مضاف ، أي : يَرَوْا قراءة صُحبَة ، فحَذَفه للعلم به ، ثم بيَّن قراءتهم بقوله : « خَاطِب » .

قال أبو شامة(٢) : « ولو لم يبيِّنها - أي قراءة الخطاب - لما حُمِلت إلَّا على ضِدّ الخطاب ، وهو الغيب لإطلاقه » انتهى .

يعني أنَّه لو لم يَقُل : « خَاطِبْ » لكان قوله : « يَرَوْا » بلفظ الغيب ، ويكون قد أطلقه وهو يريده ، كما نَبَّهنا هو عليه في خطبته(٣) ، فيؤدِّي إلى أن

---

(١) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢ / ٩٣٥ وما بعدها .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٧٤ .

(٣) في البيت التاسع والخمسين من الخطبة .

انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٢٠٩ ما بعدها .

يكون قرأه صحبةٌ بالغيب ، وفُهِم أنَّ قراءة الباقين بالخطاب ، وهو عكس المراد قطعًا ، فلذلك استأنف جملة أمرية[١] ، بيَّن بها تلك القراءة المعروفة إلى صحبةٌ .

قوله : (وحَرِّكْ وَمُدَّ في النَّشّاءة) يجوز أن يكون من باب الإعمال ، على أن التَّقدير : أَوْقِع التَّحريك والمدَّ في لفظ النَّشْأَة ، ويرجع كلٌّ واحد لما يليق به ، فإنَّهما عاملان توجها على معمول واحد من هذه الحيثية .

ويجوز أن يكون قد حُذِف مفعول حَرِّكْ مقدَّرًا ، أي : حَرِّكْ الشِّين من النَّشْأَة ومُدَّها فيها .

قوله : (حَقًّا) مصدر مؤكِّد ، عامله مقدَّر ، أي : حَقَّ ذلك حَقًّا ، وهذا العامل لا يجوز إظهاره ، ولا يجوز تقديم هذا المصدر على الجملة المؤكِّد هو لمضمونها[٢] ، نحو : هذا عبد الله حَقًّا .

---

(١) وهي : جملة « خاطب » .

(٢) المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة على ضربين ، أحدهما : المؤكِّد لنفسه ، وهو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه ، وسمِّي مؤكِّدًا لنفسه لأنَّه بمنزلة إعادة الجملة ، نحو : له عليّ ألفٌ عُرفًا .

والنوع الآخر : المؤكِّد لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًا ، وسمي بذلك لأنه أثَّر في الجملة فكأنه غيرها ، نحو : هذا عبد الله حقًّا .

وكلا النوعين لا يجوز إظهار العامل فيهما .

انظر : الكتاب ١ / ٣٧٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٥١ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٧٦ .

قوله : (وَهْوَ حَيْثُ تَنَزَّلَا) ، أي : والنَّشْأَة هذا حُكْمُها حيثُ تنزَّلَتْ ، أي : حيث وردت ، وقد عرفت أنَّها وردت في ثلاث سور مَرّينا بها ولله الحمد . وإنّما ذكَّر في قوله : (وَهْوَ حَيْثُ تَنَزَّلَا) باعتبار اللَّفظ[1] ، و (هو) مبتدأ[2] ، و (حيث تنزَّل) خبره ، و « تنزَّل » في محلِّ خفض بالإضافة[3] .

٩٥٣- مَوَدَّةً الْمَرْفُوعُ حَقُّ رُوَاتِهِ ... وَنَوِّنْهُ وَانْصِبْ بَيْنَكُمْ عَمَّ صَنْدَلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقُّ » ، وبالرَّاء / من « رُوَاتِهِ » ـ وهم [١٠٣/أ] ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي - أنَّهم قرءوا : ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةُ بَيْنِكُمْ ﴾[4] ، برفع ﴿ مَوَدَّة ﴾ ، فتعيَّن للباقين نصبها .

ثم أمر لمن رمز له بكلمة « عمّ » وبالصَّاد المهملة من « عَمَّ صَنْدَل » ـ وهم نافع ، وابن عامر ، وأبو بكر - بتنوين (مَوَدَّةً) ونصب (بَيْنكم) ، فتعيَّن لغيرهم عدم تنوين (مَوَّدَةُ) ، وخَفْضِ (بَيْنِكُمْ) .

---

(١) قال شعلة : « (هو) راجع إلى المذكور من المد والتَّحريك » شرح شعلة ، ص ٤٧٥ .

(٢) قدّر أبو عبد الله خبره بقوله : « وهو كائن فيه » . أي : هو في النشاءة .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٧ ، وكنز المعاني ، ص ٣٤٤ .

(٣) بإضافة « حيث » إليها ، وإنما أضيفت « حيث » إلى الجملة لشدة إبهامها ، فهي لا يتضح معناها إلا بإضافتها إلى الجمل ، ولذا قالوا : « لا يضاف شيء من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث » ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٥ .

وانظر : البسيط ٢ / ٨٨٠ ، وحيث لغاتها وتراكيبها النحوية ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) العنكبوت / ٢٥ .

وحصل من مجموع التَّرجمتين ثلاث قراءات[١] :

الأولى : لابن كثير ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وهي : رَفْع ﴿ مَوَدَّةُ ﴾ من غير تنوين ، وخَفْض ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ .

والثانية : لنافع وابن عامر وأبي بكر وهي : نَصْب ﴿ مَوَدَّةً ﴾ منوَّنة ، ونَصْب ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ أيضًا .

والثَّالثة : للباقين، وهما : حمزة ، وحَفْص ، وهي : نَصْب ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ غير منوَّنة ، وخَفْضِ ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ .

* * *

والوجه[٢] في القراءة الأُولى أنْ تكون ﴿ ما ﴾[٣] موصولة اسمية ، وهي : اسم إنَّ ، والعائد مقدَّر[٤] ، وهو : المفعول الأوّل لـ (اتَّخَذَ) ، والثَّاني

---

(١) انظر : السبعة ، ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، والمبسوط ، ص ٢١١ ، والتذكرة ٢ / ٦٠١ ، والمنتهى ، ص٥٢٣ ، والتيسير ، ص ١٧٣ ، والوجيز ، ص ٢٨٦ ، والتبصرة ، ص ٤٢٩ ، والمستنير ٢ / ٣٥٥ .

(٢) انظر : في توجيه القراءات الثلاث : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٢٦ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٥٤ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢٨ ، والكشف ٢ / ١٧٨ ، والموضح ٢ / ٩٩٢ .

(٣) في قوله : (إنَّما) .

(٤) وهو : الهاء ، وتقديره : « اتخذتموه » .

هو : ﴿ أَوْثَنَا ﴾ ، و ﴿ مَوَدَّة ﴾ [(١)] خبر إنَّ ، وذلك إمّا على المبالغة جعل نفس المتَّخذ أوثانًا نفس المودّة[(٢)] ، وإمّا على حذف مضاف ، أي : سبب مودّة بينكم ، والتَّقدير : إنَّ الذي اتخذتموه أوثانًا ذو مودَّة ، أو[(٣)] : سبب مودة بينكم ، وأضاف المودة للظَّرف على سبيل التَّوسُّع ، كقولهم :

* يا سَارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّار[(٤)] *

---

(١) وقيل : « مودة » خبر مبتدأ محذوف ، كما سيذكره المؤلف قريبًا ، وتقديره : هي أوهم مودَّةُ بينكم .

وقيل : ﴿ مودة ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَآ ﴾ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ رفع خبر «إنَّ» ، و(بينكم) مجرور بالإضافة على السَّعة ؛ لأنّ إضافة المودّة تُخْرجه عن أن يكون ظرفًا .

انظر : إعراب النحاس ٣ / ٢٥٤ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٨٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٠ ، وكشف المشكلات ٢ / ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، والبيان ٢ / ٢٤٢ ، والموضح ٢ / ٩٩١ ، ٩٩٣ ، والفريد ٥ / ١٦٥ ، والبحر المحيط ٧ / ١٤٨ ، والدر المصون ٩ / ١٧ ، ١٨ .

(٢) قال الهمذاني : « وجاز أن تجعل ما اتخذتموه من دون الله مودة على الاتساع ، لأنه سبب المودة » الفريد ٥ / ١٦٥ .

(٣) في الأصل : (أي) ، والصواب ما أثبته .

(٤) البيت من الرجز ، انظر : الكتاب ١ / ١٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٠ ، والأصول ١ / ١٩٥ ، وكتاب الشعر ١ / ١٧٩ ، والمحتسب ١ / ١٨٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٨ ، والأشباه والنظائر ١ / ٣٠ ، والخزانة ٣ / ١٠٨ ، والرجز مجهول النسبة، ولم أقف على تتمته .

والشاهد فيه : قوله : « سَارِقَ الليلةِ » حيث أضاف الوصف (سارق) إلى الظرف المتوسع فيه (الليلة) ، فخرج الظرف بالإضافة عن أن يكون ظرفًا . وجعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، وذلك على سبيل التوسع .

=

ويجوز أن تكـون ﴿ ما ﴾ كافَّة لـ ﴿ إِنَّ ﴾ ، و ﴿ اتَّخذ ﴾ مُتَعدٍّ لواحـد ، وهـو ﴿ أوثانا ﴾ ، أو متعدٍّ لاثنين ، وثـانيهما : ﴿ مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ مَـوَدَّةُ ﴾ خـبر مبتدأ مضمر ، أي : هي مـودَّةُ بَيْنِكم ، والجملـة صفـة[1] لـ ﴿ أَوْثَانًـا ﴾ ، أي : أَوْثانا موصوفون بأنَّهم ذو مـودَّة ، أو سـبب مـودَّة ، أو جعلهـم نفـس المودَّة كما تقدم[2] .

أو تكون الجملة مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب ، ويجـوز أن تكـون ﴿ ما ﴾ مصدريّـة ، و﴿ اتَّخَذْتُـمْ أَوْثَانًـا ﴾ صلتهـا ، وهـو مُتعـدٍّ لواحـد ، و﴿ مَوَدَّةُ ﴾ خبر إن ، والتَّقدير : إِنَّ اتِّخَاذَكُم أَوْثَانًا مَوَدَّةُ بَيْنِكُم .

ثمَّ إن شئت جعلت الاتِّخاذ هـو المـودَّة[3] ، وإن شئت قـدَّرت مـضافًا كما تقدَّم تقديره .

=

ويرى بعض النحاة أن « الليلة » باقيـة عـلى الظرفيـة ، والـشاهد فيـه الفـصل بـين المتـضايفين بالظرف ، على رواية : * يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار * ، والتقدير : يا سارق أهلِ الدار الليلةَ .

وجوَّزه سيبويه في الشعر خاصة .

قال : « ولا يجـوز : يـا سـارقَ الليلـةَ أهـلِ الـدار إلا في شـعر كراهيـة أن يفـصلوا بـين الجـار والمجرور ، أي : بين المضاف والمضاف إليه » الكتاب ١ / ١٧٦ .

وانظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٧٧ ، والخزانة ٤ / ٢٣٤ .

(١) انظر : التبيان ، ص ٦٤٤ ، والدر المصون ٩ / ١٧ .

(٢) انظر : ص ٥٨٧ .

(٣) على سبيل المبالغة والاتساع .

والوجه في قراءة النَّصب أن يكون مفعولًا له[١] ، و﴿ ما ﴾ على ما تقدَّم من ثلاثة الأوجه المتقدِّمة ، أعني كونها موصولة اسمّية ، أو حرفية ، أو كافَّة .

فإن كانت موصولة اسميّة فهي وصلتها وعائدها في موضع اسم إنَّ ، والخبر مقدَّر ، أي : إنَّ الذي اتَّخذتموه أوْثَانًا لأجل المودَّة بينكم لا ينفعكم ، أو عليكم لا لكم ؛ لدلالة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾[٢] الآية .

وإن كانت مصدريّة فكذلك لا يختلف التّقدير ، أي : إنَّ اتِّخاذَكُم أَوْثانًا لأجل المودَّة لا ينفعكم ، أو عليكم .

وإن كانت كافَّة فلا حاجة إلى تقدير شيء من ذلك ، أي : إنَّ اتَّخاذَكُم[٣] الأَوْثان لأجل المودَّة لا غير .

---

(١) على معنى لتتوادوا بينكم وتتواصلوا لاجتماعكم على عبادتها واتفاقكم عليها ، لا لأن عندها نفعًا أو ضرًا .
انظر : الكشاف ٤ / ٥٤٥ ، والفريدة ٥ / ١٦٦ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣٥٥ .

(٢) الآية نفسها / ٢٥ .
ومعنى الآية موافق لما قدَّره المؤلِّف ، قال القرطبي في تفسير هذه الآية : « تتبرأ الأوثان من عُبَّادها والرؤساء من السَّفلة » تفسير القرطبي ١٦ / ٣٥٥ .
وهذا المعنى موافق لما قدره المؤلف بقوله : لا ينفعكم أو عليكم لا لكم .
وانظر : الكشاف ٤ / ٥٤٥ .

(٣) تقديره هنا يشابه تقديره في الوجه الثاني لـ (ما) المصدرية ، والصواب : إنّما اتخذتم الأوثان لأجل المودة ؛ لكون « ما » في هذا الوجه كافَّة وليست مصدرية .
انظر : حجة أبي زرعة ، ص ٥٥١ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٢ ، ومفاتيح الأغاني ، ص ٣٢٠ ، والموضح ٢ / ٩٩٣ ، والبيان ٢ / ٢٤٢ .

ويجوز أن تكون منصوبة[(١)] بإضمار « أعني » ، و« ما » على ما تقدَّم من ثلاثة الأوجه ، وقد عرفت تقاديرها .

ويجوز أنَّ تكون منصوبة على المفعول الثاني للاتِّخاذ على سبيل المبالغة[(٢)] .

وقد عرفت أنَّ من أضاف ﴿ مودَّة ﴾ لـ ﴿ بينكم ﴾ فقد اتَّسع في الظَّرف ، ومن نوّن ولم يُضِف لم يتوسَّع ، وأتى / بالكلام على أصله . [١٠٣/ب]

وإذا لَخَّصْت القول في ذلك فقل : في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّها موصولة بمعنى الذي ، والعائد محذوف ، وهو المفعول الأوَّل ، و(أَوْثَانًا) هو الثاني ، والخبر (مودَّة) فيمن رَفَعها على المبالغة ، أو على حذف مضاف كما تقدَّم[(٣)] تقديرهما ، ومحذوف على قراءة من نَصَبها ، ونَصْبُها من ثلاثة أوجه[(٤)] وقد تقدَّمت[(٥)] .

---

(١) أي : (مودة) .

(٢) والتقدير : إنما اتخذتم الأوثان مودةً بينكم ، بمعنى : مودودة بينكم ، قال الزمخشري بعد « أن قدّر هذا » : « كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ » البقرة / ١٦٥ . الكشاف ٤ / ٥٤٥ .

وقد تكون مودة مفعولا ثانيًا لـ « اتخذ » على تقدير مضاف ، أي : اتخذتم الأوثان سبب المودة بينكم .

انظر : الكشاف ٤ / ٥٤٥ ، والفريد ٥ / ١٦٦ .

وفي نصب (مودة) أوجه أخرى ذكرها الهمذاني . انظر : الفريد ٥ / ١٦٦ .

(٣) انظر : ص ٦٢٢ .

(٤) كونها مفعولًا لأجله أو مفعولًا ثانيًا لـ « اتخذ » ، أو منصوبة بإضمار فعل ، تقديره : أعني .

(٥) انظر : ص ٦٢٤ .

الثاني : أن تجعل « ما » كافَّة ، و(أَوْثَانًا) مفعول به ، وفي الاتِّخاذ وجهان، أحدهما : أنَّه متعدٍّ لاثنين على حاله ، والثّاني [١] هـو الظَّـرف ، أي : اتَّخـذْتم أَوْثَانًا كائنة من دون الله[٢] .

فمن رفع ﴿ مودَّة ﴾ كانت خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي مودَّة ، إمّا عـلى المبالغة ، أو على حذف المضاف .

ثمَّ في هذه الجملة [٣] المؤلَّفة من هذا الخـبر المنطـوق والمبتـدأ المحـذوف [وجهان] [٤] ، إمّا في موضع نَصْب نعتًا لـ (أَوْثَانًا) ، وإمّا لا في محلِّ إعراب لاستئنافها .

ومَنْ نَصَبها [٥] فهي مفعول له ، أو بإضمار أعني ، أو مفعول ثانٍ كما تقدَّم [٦] .

والثَّالث : أن تكون « ما » مصدريّة ، والاتِّخاذ متعدٍّ لواحـد أو لاثنـين ، والرَّفع في « مودَّة » والنَّصب على ما مَرَّ تقريره .

---

(١) أي : المفعول الثاني للاتِّخاذ ، وهو قوله : ﴿ مِنْ دُونِ الله ﴾ .

(٢) الوجه الثاني للاتِّخاذ أنْ يكون متعدِّيًا لواحد ، ومفعوله (أوثانًا) .

والمؤلِّف غفل عن ذكر هذا الوجه في هذا الموطن مع أنّه أشـار في أَوَّل حديثـه إلى أنَّ في الاتخـاذ وجهين ، ولعله استغنى عن ذكره هنا لوضوحه من السياق ولأنه أشار إليه عند أول موضع ذكر فيه (ما) الكافّة في ص ٦٢٣ ، وسيذكره لاحقاً في (ما) المصدرية .

وانظر : الدر المصون ٩ / ١٧ .

(٣) جملة : هي مَوَدَّة .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة تصلح الخلل والاضطراب الحاصل بدونها .

(٥) أي : مَن نصب (مَوَدَّة) .

(٦) انظر : ص ٦٢٤ .

ولك في حال الرَّفع أن تقدِّر مضافًا ، ولك ألَّا تقدِّر مبالغةً .

وقد رُوي عن عاصم رَفْع (مودَّةٌ) منوَّنة ونَصْب (بَيْـنكم) [١] ، وهـي مشكلة ذكرت تخريجها في الدُّر المصون[٢] .

ونصب (بينكم) على الظَّرف ، والعامل[٣] فيه « مودَّة » ، وقد تقـدَّم [٤] أنّ هذا هو الأصل ، وأنّ الإضافة إليه من باب الاتِّساع .

❊ ❊ ❊

---

(١) هذه القراءة من رواية الأعشى والأعمش عن أبي بكر عن عاصم ، وهي شاذة .

انظر : السبعة ، ص ٤٩٩ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٨٤ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٢٨ ، والروضة ٢ / ٨٤٦ ، وجامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٦١ ، والمستنير ٢ / ٣٥٥ ، ومفـاتيح الأغاني ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣٥٤ .

(٢) هذه القراءة لم يذكرها المؤلف في الدر المصون وإنـما ذكـر قـراءة الرفـع بـدون تنـوين ونـصب « بينكم » ، أي : (مودةُ بينكم) ، وهي قراءة شاذة أيضًا مروية عن عاصم من طريق الأعـشى عن أبي بكر .

فال المؤلف : « ونقل عن عاصم أنه رفع « مودة » غير منونة ونصب « بينكم » وخرجـت عـلى إضافة « مودة » للظرف ، وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن » الدر المصون ٩ / ١٨ .

والقراءتان كلتاهما من الشّاذ الذي نقل عن عاصم .

انظـر : القـراءات الـشاذة ، ص ١١٥ ، وزاد المسير ٦ / ٢٦٧ ، والبحـر المحـيط ٧ / ١٤٨ ، ومعجم القراءات للخطيب ٧ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) انظـــر : الحجـــة للفـــارسي ٥ / ٥٢٩ ، والفريـــد ٥ / ١٦٦ – ١٦٨ ، والـــدر المـــصون ٩ / ١٨ ، ١٩ .

(٤) انظر : ص ٦٢٢-٦٢٤ .

قوله : (مودَّة) مبتدأ ، و(الْـمَرْفُوعُ) صفته ، و(حَقُّ رُوَاتِهِ) خبره .

قولـه : (ونَوَّنْـهُ) أي : نَـوّن مـودَّة ، قولـه : (بَيْـنِكُمْ) ، هـو مفعـول « انْصِبْ » .

قوله : (عَمَّ) فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير يعود على الحُكْم المدلول عليه بالسِّياق ، أي : عَمَّ حُكْم ذلك .

و(صَنْدَلًا)[1] تمييز أو حال من ذلك الفاعل ، أي : مُـشْبهًا صـندلًا في طِيبـهِ وحُسْنه ، وقد تقدَّم تفسير ذلك موضحًا في الأنعام[2] ، عند قوله :

.... عَلى غَيْبِهِ حَقًّا وَيُنْـذِرَ صَـنْدَلَا[3]

٩٥٤- وَيَــدْعُونَ نَجْــمٌ حَــافِظٌ وَمُوَحِّــدٌ هُنَـا آيَـةٌ مِـنْ رَبِّـهِ صُحْبَةٌ دَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالنون والحاء المهملة من « نَجْمٌ حَافِظٌ » ـ وهما عاصم وأبو عمرو - أنَّهما قرآ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ ﴾[4] بالغيب على ما أطلقه ، فتعيَّن لغيرهما القراءة بالخطاب[5] .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٦٨ ، وشرح شعلة ، ص ٤٧٦ ، وإبراز المعاني ٤ / ٧٦ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٩٤ / أ .

(٣) عجز بيت من نظم الشاطبية ، وهو رقم (٦٥٤) ، سبق في فرش سورة الأنعام ، وصدره :

وَتُبْدُونَهَا تُخْفُونَ مَعْ تَجْعَلُونَهُ ....

(٤) العنكبوت / ٤٢ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ٥٠٠ ، ٥٠١ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٢ ، والروضة ٢ / ٨٤٧ ، والتيسير ، ص ١٧٤ ، والعنوان ، ص ١٤٩ ، والمستنير ٢ / ٣٥٧ ، والتلخيص ، ص ٣٦٣ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١١ ، والإتحاف ٢ / ٣٥١ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز لـه بكلمـة « صُـحْبَةٌ » وبالـدَّال المهملـة مـن « دَلَا » ـ وهم : الأخوان ، وأبو بكر ، وابن كثير - أنَّهم قـرءوا قولـه تعـالى : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[١] بتوحيد (آيةٌ) ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بجمعها جمع المؤنَّث السَّالم ﴿ آيـاتٌ ﴾[٢] ، ولاشـتهار القـراءة الأخـرى اتَّكَـل عـلى مفهوم التَّوحيد ، وإلاّ فآية غير الموحَّدة يصدق بها إذا حُذِفت منها التَّاء الدَّالة على الوَحْدَة ، نحو « آي » جمع آية[٣] ، وإن حقَّقنا العبارة الصِّناعيّة قلنا : اسم جنس آية ، وعلى التَّقديرين فهما ضدُّ التَّوحيد .

وقوله : « هُنَا » لمجرَّد التَّأكيد وإلَّا فالذي يشبه هذا في سورة يوسف[٤] وقـد تقدَّم ، وإنَّما تحرَّز من الذي سيأتي .

* * *

(١) العنكبوت / ٥٠ .

(٢) انظر : في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) ينِّبه الشارح إلى أن الناظم لم يعين الجمع الذي قريء به في الآية السابقة ، وهو يحتمل أن يكـون جمع مؤَّنث سالمًا وأن يكون جمع تكسير (آي) .
ثم اعتذر للنَّاظم في عدم تعيينه أحد الجمعين إلى أنّه اتّكَل على شهرة القراءة . ثمّ قرّر أن (آي) عند التَّحقيق هو اسم جنس .

(٤) في الأصل يونس وهو تصحيف ، لأن (آية) الواردة في يونس لا خلاف في قراءتها بالتوحيـد ، بخلاف (آية) التي وردت في سورة يوسف ، فقد قرئت بالجمع والتوحيد .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٦٤ / ب ، ٢٦٥ / أ .

والوجه[1] في قراءة الغيب في ﴿ يَدْعُونَ ﴾ / حمله على الغيب قبله في قوله : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ ﴾[2] . والوجه في الخطاب الالتفات إليهم بعد أنْ أخبر عنهم بذلك[3] . [١٠٤/أ]

والوجه في توحيد ﴿ آيَةٌ ﴾ أنَّ غالب ما جاء في القرآن كذلك ، وأنَّ في قراءة ابن مسعود[4] : ﴿ لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ .

---

(١) انظر : في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٨٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والمختار ٢ / ٦٧٠ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٢ ، والكشف ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٣ ، والموضح ٢ / ٩٩٥ ، ٩٩٦ .

(٢) العنكبوت / ٤١ .

(٣) حسَّن مكي قراءة التاء على الخطاب للمشركين ، قال : « لأن في الكلام معنى التّهدد والوعيد والتوبيخ لهم ، فإذا جرى الكلام على لفظ الخطاب كان أبلغ في الوعظ والزجر لهم » الكشف ٢ / ١٧٩ .

وقيل : الوجه في الخطاب أنه على إضمار القول ، أي : قل لهم يا محمد إن الله يعلم ما تدعون أيها الكفار ، إذا المؤمنون لا يخاطبون بمثل ذلك .

انظر : الموضح ٢ / ٩٩٥ .

(٤) انظر في قراءة ابن مسعود هذه : فتح الوصيد ٤ / ١١٧١ ، وهي قراءة شاذة لم ترد في كتب القراءات المتواترة ولم أعثر عليها في غير المصدر السابق .

وقرأها أبي (لوما يأتينا بآيات من ربه) بالجمع .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٣٥ ، والمحرّر الوجيز ١١ / ٤٠٨ ، ومعجم القراءات للخطيب ٧ / ١١٨ .

والوجه في الجمع مناسبته لما بعده في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[(١)] .

فإن قيل : فقد رُسِم بالتاء [(٢)] دون الهاء وهذا مقوٍّ للجمع .

فالجواب : أنَّ كثيرًا من المفردات قد رُسِمت بالتَّاء كما عرفته [(٣)] من باب الوقف على مرسوم الخط[(٤)] ، فحينئذٍ رَسْم التَّاء يحتمل القراءتين ، وليس فيه تعيين للجمع ، كما أنَّ حَذْف الألف منه بعد الياء ليس فيه دلالة على التَّوحيد ؛ لأنَّه كثُر حذف ألف الجمع تخفيفًا دون إلباس[(٥)] .

* * *

---

(١) من الآية / ٥٠ نفسها .

وقد رجَّح أبو عبيدة وابن خالويه قراءة الجمع ﴿ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ لأنَّ ما بعده ذُكِر مجموعًا وهو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ .

وردَّ هذا الفارسي ، قال : « وليس في قوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ دلالة على ترجيح من قرأ : ﴿ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ لأنَّهم لما اقترحوا (آيه) قيل لهم : الآيات عند الله ، والمعنى : الآية التي اقترحوها ، وآيات آخر لم يقترحوها » الحجة ٥ / ٤٣٥ .

وانظر : الحجة لابن خالويه ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣٧٧ .

(٢) انظر : المقنع ، ص ١٩٨ ، ومختصر التبين ٤/ ٩٨٠ ، والوسيلة ، ص ٢٠١ ، وجميلة أرباب المراصد ١/ ٣٨٨ .

(٣) في الأصل : ستعرفه ، وهو خطأ ظاهر ، وقد صحّح في الهامش بقوله : لعله : عرفته .

(٤) حصر المؤلِّف الألفاظ التي رسمت في القرآن بالتاء ، ومنها « رحمت ، وامرأت ، ونعمت » .

انظر : العقد النضيد : عبد الله البراق ، ص ٩٤-١٠١ .

باب الوقف على مرسوم المصحف ، عند شرح بيت الناظم رقم (٣٧٨) .

(٥) قال أبو داود سليمان : « ولا خلاف أيضًا بينهم في حذف الألف بعد الياء حيث ما وقع ، إذا كان جمعًا ... » مختصر التبيين ٢ / ١٢٣ .

وانظر : المقنع ، ص ٢٢٠ ، ٢٣٦ .

قوله : (وَيَدْعُوَن) يجوز أن يكون مفعولًا مقدَّمًا وناصبه مقدَّر رافع لـ « نَجْمٌ » ، والتَّقدير : وقَرأ تَدْعُونَ بالغيب نجمٌ حَافِظٌ[1] .

والنَّجْم يكْنَى به عن الرَّجل العالم ؛ لأنَّه يُهْتدَى به كما يُهْتدى بالنَّجم في السَّير ، قال تعالى : ﴿ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴾[2] .

وفي عبارة بعضهم ـ يقال إنَّه الشافعي ـ : إذا ذكر العلماء فمالِكٌ النَّجم[3] .

ووصفه بالحِفْظ والضَّبط ، لأنَّه عمدة القرَّاء ؛ إذْ مدار علمهم عليه .

قوله : (ومُوَحِّدٌ) يجوز فيه وجهان : أحدهما أن يكون خبرًا مقدَّمًا و(هُنا) منصوب به ، وأنَّه مفعول « مُوَحِّد » ؛ لأنّه اسم فاعل ، و(مِنْ رَبِّهِ) من تمام التِّلاوة ، و(صُحْبَةٌ) مبتدأ .

فإنْ قيل : « صُحْبَةٌ » جمع فكيف أخبر عنه بمفرد مذكَّر؟، وكذلك قوله : « دَلَا » فيه ضمير مفرد مذكَّر عائد على « صُحْبَةٌ » أيضًا .

فالجواب : أنّه راعَى اللَّفظ دون المعنى ، وقد مرَّ لذلك نظائر ، والله أعلم .

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٧٦ ، واللالئ الفريدة ٣ / ٢٦٩ ، وكنز المعاني ، ص ٣٤٧ .
(٢) النحل / ١٦ .
(٣) قائل هذا الأثر هو الشافعي كما ذكر المؤلف ، انظر الأثر في : الجرح والتعديل ١ / ٢٠٦ ، والتمهيد لابن عبد البر ١ / ٧٤ ، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ١ / ٢٣ ، وإحياء علوم الدين ١ / ٢٧ ، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٥٧ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٨ ، والعبر في خبر من غبر ١ / ٢٧٢ ، والنجوم الزاهرة ٢ / ٩٦ .

و(دَلَا) مستأنف وتقدَّم تفسيره .

ويجوز أن يكون « مُوَحِّدٌ » مبتدأ ، و« صُحْبَةٌ » فاعل على رأي من يُعْمل اسم الفاعل غير معتمد ، وهو رأي الأخفش[(١)] تصريحًا ، وسيبويه إيماءً[(٢)] ،

---

(١) جوَّز الأخفش والكوفيون أن يرفع اسم الفاعل الظاهر على الفاعلية ، ولم يشترطوا اعتماده على وجه من وجوه الاعتماد ، وهي الاستفهام والنفي ووقوعه خبرًا أو حالًا أو صفة أو منادى .

فأجازوا : « قائمٌ الزيدان » على أنَّ « قائم » مبتدأ و« الزيدان » فاعل لـ « قائم » سدَّ مسدّ الخبر ، كما أجازوا أن يعمل الظَّرف بلا اعتماد ، نحو : « في الدار زيد » .

قال الرضي : « والأخفش والكوفيون جوَّزوا رفع الصفة للظاهر على أنّه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي » شرح الكافية ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠ .

وأشار الشيخ خالد الأزهري إلى رأي الأخفش قائلًا : « الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه ، وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله :

.... وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ »

التصريح ١ / ٥١٤ .

انظر في رأي الأخفش والكوفيين : ابن يعيش ٦ / ٧٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٣ ، وتمهيد القواعد ٦ / ٢٧٣٦ ، والمقاصد الشافية ١ / ٥٩٤ ، والهمع ٢ / ٦ .

(٢) قال سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن تقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ ، .. ثم قال : فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلًا كقوله: يقوم زيد ، وقام زيد ، قبح لأنه اسم ، وإنَّما حَسُن عندهم أنْ يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ... » الكتاب ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

وذكر ابن مالك أنَّ سيبويه يُضِّعف عمل الوصف غير المعتمد ولا يمنعه ، فقال : « فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع » شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٢ .

=

بدليل قوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ [(١)] فيمن رفع [(٢)] ﴿ دَانيةٌ ﴾ ، وفي ذلك بحث حسَن تعرَّضت له في غير هذا الكتاب [(٣)] .

٩٥٥- وَفي ونَقُولُ اليـاءُ حِصْنٌ ويُرْجَعُو نَ صَفْوٌ وَحَرْفُ الرُّومِ صَـافِيهِ حُلِّـلا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حِصْنٌ » ـ وهم نافع والكوفيون ـ أنَّهم قرءوا قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [(٤)] ، بالياء على ما نصَّ عليه ، فتعيَّن لغيرهم قراءته بالنُّون [(٥)] .

=

وابن يعيش يرى أنَّ سيبويه يمنع ذلك ولا يجيزه ، انظر : ابـن يعـيش ٦ / ٧٩ ، ٨٠ ، وانظـر : المصادر السابقة .

(١) الإنسان / ١٤ .

(٢) نسبها ابن عطية إلى أبي جعفر ، ونسبها أبو حيان والسمين إلى أبي حيوة .

انظر : المحرر الوجيز ١٦ / ١٨٨ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٦ ، والـدر المـصون ١٠ / ٦٠٦ ، وفتح القدير ٥ / ٤٩١ .

ويرى أبو حيـان أنَّـه لا حجَّـة للأخفش فيـه ، لأنَّ الأظهـر أن يكـون ﴿ ظلالهـا ﴾ مبتـدأ ، و﴿ دانية ﴾ خبر له .

وهو ما ذكره الزمخشري ، حيث قال : « وقرئ : (ودانيةٌ ﴾ بالرّفع على أنَّ ﴿ ظلالها ﴾ مبتـدأ ، و﴿ دانية ﴾ خبر » الكشاف ٦ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وانظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦٥٦ ، والفريد ٦ / ٢٩٥ ، وكذلك يرى المؤلف مـا رآه أبو حيان أنَّه لا حجة للأخفش فيما ذكر ، لجواز أن يكون مبتدأ وخبرًا كما تقدّم .

(٣) انظر : الدر المصون ١٠ / ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

(٤) العنكبوت / ٥٥ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠١ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٣ ، والمنتهى ، ص ٥٢٥، والروضـة ٢ / ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، والتيـسير ، ص ١٧٤ ، والــوجيز ، ص ٢٨٨ ، والتبــصرة ، ص ٤٣١ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد المهملة من « صَفْوٌ » ـ وهو : أبو بكر – أنَّه قرأ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾[1] بالغيب على ما لفظ به ، فتعيَّن لغيره الخطاب فيه[2] .

ثُمَّ أخبر أنَّ حرف الرَّوم يعني : ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ الواقع في الرُّوم ، وهو ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[3] ، قرأه بالغيب أيضًا من رمز له بالصَّاد والحاء المهملتين ، وهما أبو بكر وأبو عمرو[4] .

وقد تلخَّص من هذا أنَّ أبا بكر يقرأهما معًا بالغيب ، وأنَّ أبا عمرو يقرأ الأوَّل بالخطاب والثّاني بالغيب ، وأنّ الباقين يقرءونهما بالخطاب .

وقيَّد النَّاظم – رحمه الله – قوله : بالياء في « يقول » ؛ لأنَّ ضدَّه النُّون ، وأطلق « يرجعون » لأنَّ ضِدَّه الخطاب .

قال / أبو شامة[5] : « ولا يجوز أن يكون استغنى عن تقييد « يُرْجَعُونَ » بالياء بتقييد « يقول » ، كما قال في سورة النِّساء : [١٠٤/ب]

---

(١) العنكبوت / ٥٧ .

(٢) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) الروم / ١١ .

(٤) انظر في قراءة أبي بكر وأبي عمرو لهذا الحرف : السبعة ، ص ٥٠٦ ، والمبسوط ، ص ٢١٤ ، والتيسير ، ص ١٧٥ ، والعنوان ، ص ١٥١ ، والمستنير ٢ / ٣٦١ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٣ .

(٥) إبراز المعاني ٤ / ٧٧ .

وَيَـا سَـوْفَ يُـؤْتِيهِمْ عَزِيـزٌ وَحَمْـزَةٌ   سَـيُؤْتِيهِمُ .... [١]

لأنَّ الضِّدَّ ثَمَّ في الفريقين متَّحد ، وهـو النُّـون ، وهنـا اختلـف الـضِّدُّ ، فالقراءة بالغيب لا يقيّدها بالياء أبدًا ، إنَّما يطلقها أو يقول بالغيب ، وهذا من دقائق ما اشتمل عليه هذا النَّظم فاعرفه » .

* * *

والوجه[٢] في « وَيقُوُل » بالياء تقدُّم اسم الباري تعـالى في قولـه تعـالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾[٤] .

ويحتمل أن يعود على الملك الموكَّل بعقوبتهم ، أي : ويقـول لهـم الموكَّـل بهم ذوقوا .

والوجه في النـون إمَّـا لله تعـالى ويكـون التفاتًـا مـن الغيبـة إلى الـتَّكلُّم بالتَّعظيم ، وإمَّا للملك الموكَّل بهم ، ولأتباعه أو لا للتّعظيم[٥] .

---

(١) بعض بيت من نظم الشاطبية ، سبق في فرش سورة النساء ، برقم « ٦١١ » ، وتمامه :

.... في الدَّرْكِ كُوفٍ تَحَمَّلَا

(٢) انظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٤٣٦ ، والمختار ٢ / ٦٧١ ، وحجة أبي زرعة ، ص٥٥٣ ، والكشف ٢ / ١٨٠ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٤ ، والموضح ٢ / ٩٩٦ ، والفريد ٥ / ١٧٥ .

(٣) العنكبوت / ٥٢ .

(٤) العنكبوت / ٥٢ .

(٥) المراد إمَّا أنْ تكون النُّون للملك وأتباعه فتكون على حقيقتها في الدِّلالة على الجماعـة ، وإمَّـا أنْ تكون للملك وحْدَه على سبيل التَّعظيم على عادة العـرب والـشُّرفاء في الإخبـار عـن أنفـسهم بلفظ الجمع .

والوجه[١] في الغيبة في ﴿ يُرْجَعُوَن ﴾ هنا إمّا تقدُّم قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[٢]، وإنّما جمع ضمير﴿ يُرْجَعُوَن ﴾ حمْلًا على معنى: ﴿ كُلُّ ﴾[٣]، وإمّا لتقدُّم قوله : ﴿ يَوْمَ يَغْشَىٰهُمُ ﴾[٤] . والوجـه في خطابـه حملـه على قوله : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٥] .

والوجه[٦] في غيبة الذي في الرُّوم حمْلُه على قولــه : ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾[٧] .

والوجه في خطابه أنّه التفت من الغيبة إلى الخطاب مبالغـة في الإرهـاب والزَّجر .

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، والمختار ٢ / ٧٧١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٤ ، والكشف ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٤ ، والموضح ٢ / ٩٩٨ .

(٢) في الآية (٥٧) نفسها .

(٣)

(٤) العنكبوت / ٥٥ .

(٥) العنكبوت / ٥٦ .

(٦) انظر : في توجيه القراءتين : إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٤ ، والحجة للفـارسي ٥ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، والمختـار ٢ / ٦٧٥ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، والكـشف ٢ / ١٨٣ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٦ ، والموضح ٢ / ١٠٠٣ .

(٧) من الآية (١١) نفسها في الروم .

قوله : (وَفِي وَنَقُوُل) خبر مقدَّم ، و(الْيَاءُ) مبتدأ مؤخَّر[(١)] ، و(حِصْنٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك حِصْن لمن قرأ به .

ويجوز أن يكون « الْيَاءُ » مبتدأ و« حِصْنٌ » خبره ، « وَفِي وَنَقُولُ » متعلِّق بـ« حِصْنٌ »[(٢)] ، ولا محذور في ذلك ، والواو في « وَنَقُولُ » من نفس التِّلاوة .

قوله : (وَيُرْجَعُونَ) يجوز أن يكون مفعولًا بفعل مقدَّر رافع لـ « صَفْوٌ » على حذف مضاف ، تقدير ذلك : وقرأ يُرْجَعُون بالغيب ذُو صَفْو ، أو جُعل نفس الصَّفْو مبالغةً ، أو قام المصدر مقام الوَصْف كرجل صَوْمٍ وزورٍ .

وقوله (يُرْجَعُونَ) مبتدأ ، و(صَفْوٌ) خبره بالتَّأويلات الثَّلاث[(٣)] .

قوله : (وَحرْفُ الرُّومِ) ، أي : وَيُرْجَعُونَ حرف الرُّوم ، فهو مبتدأ ، و(صَافِيهِ) مبتدأ ثانٍ ، و(حُلِّلَ) خبره ، والجملة[(٤)] خبر الأوَّل ، والتَّقدير : صافيه وليس له كَدَر بالكُليَّة . وإنَّما أراد مجرَّد وصْفِه بذلك .

ومعنى حُلِّل[(٥)] : كثر من يَحُلُّه ويَرِدُه ؛ لأنَّ الْكَدر لا يَرِدُه إلَّا من اضطرّ إليه بخلاف الصَّافي :

---

(١) كذلك أعربها الجعبري و(حِصْن) خبر كذلك لمبتدأ محذوف تقديره : هي حصن .
انظر : كنز المعاني ، ص ٣٤٩ .

(٢) وكذلك أعربها شعلة ، حيث جعل (في ويقول) ظرف الخبر ، و« الياء » مبتدأ ، و« حِصْن » الخبر . انظر : شرح شعلة ٤٧٧ .

(٣) على حذف مضاف ، أو على المبالغة ، أو على إقامة المصدر مقام الوصف .

(٤) الجملة الاسمية (صافيه حُلِّلا) .

(٥) وهو نقيض الارتحال .
انظر : التهذيب (حل) ٣ / ٤٣٥ ، والصحاح (حلل) ٤ / ١٦٧٢ ، واللسان (حلل) ١١ / ١٦٣ .

.... وَالمَنْهلُ العَذْبُ كَثِيرُ الزِّحَامْ[(١)]

وما أحسن ما تطابق قوله : صَافِيهِ حُلِّل .

٩٥٦- وَذَاتُ ثَلَاثٍ سُكِّنَتْ بَانُبَوِّئَنْـ ـنَ مَعْ خِفِّهِ وَالْهَمْزُ بِاليَاءِ شَمْلَلا

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَمْلَل » - وهما الأخوان - أنَّهما قرآ قوله تعالى : ﴿لَنُثْوِيَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾[(٢)] بالثَّاء المثلَّثة ساكنة مكان الباء الموحَّدة المفتوحة مع تخفيف الواو ، وبالياء المنقوطة من أسفل نقطتين بدل الهمزة ، في قراءة غيرهم بالباء الموحدة المفتوحة وتشديد الواو وبهمزة مكان الياء على ما لفظ به وقيّده[(٣)] ، وهذا من محاسن هذا النَّظم .

❊ ❊ ❊

---

(١) عجز بيت من السريع ، وهو لبشار بن برد ، مفرَدا وصدره :

❊ يزْدَحِمُ النَّاسُ عَلى بَابِه ❊

انظر : ملحقات ديوانه ٤ / ٢١٢ ، والمصون في الأدب ١ / ١١ ، والمنصف للسارق والمسروق منه ١ / ٤٢ ، والصناعتين ١ / ٢٠٩ ، ومحاضرات الأدباء ١ / ٥٨٧ ، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٨٥ ، وتاج المفرق في تحلية علماء المشرق ١ / ٢٧ ، ٦٩ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٦٤ ، والكشكول ١/ ١٨٨ ، وتفسير التحرير والتنوير ٣٠/ ٣٥٦ .

وروايته في ملحقات الديوان وبعض المصادر السابقة : « والمورد » مكان « والمنهل » .

وجاء البيت في بعض المصادر السابقة بلا نسبة .

وهذا الشطر من البيت أورده المؤلِّف مستشهدًا به على معنى كثرة وُرَّاد المنهل الصَّافي العذب بخلاف المورد الكَدر الذي لا يَرِدُه إلَّا المضطر .

(٢) العنكبوت / ٥٨ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٢ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٣ ، والمنتهى ، ص ٥٢٥ ، والتيسير ، ص ١٧٤ ، والإقناع ٢ / ٧٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

والوجه(١) في قراءة الأخوين أنَّها من الثَّواء، وهو / الإقامة(٢)، قال: [١٠٥/أ]

لَقَـدْ كَـانَ فِي حَـوْلٍ ثـواءٍ ثَوَيْتُـهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَـائِمُ(٣)

---

(١) انظر في توجيه القراءتين: الحجة للفارسي ٥ / ٤٣٨، والمختار ٢ / ٦٧٢، وحجة أبي زرعة ٥٥٢، والكشف ٢ / ١٨١، وشرح الهداية، ص ٦٥٤، والموضح ٢ / ٩٩٨، والفريد ٥ / ١٧٥، والبحر المحيط ٧ / ١٥٧.

(٢) الثواء: طول المقام.

جاء في الصحاح (ثوى) ٦ / ٢٢٩٦: « ثوى بالمكان أقام به، يثوي ثَواءً وثُوِيًّا، مثل مضى يمضي مضاءً ومُضِيًّا. يقال: ثويت البصرة، وثويت بالبصرة، وأثويت بالمكان لغة في ثويت ».

وانظر: التهذيب (ثوى) ١٥ / ١٦٦، واللسان (ثوا) ١٤ / ١٢٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة عاتب بها يَزِيد الشَّيباني، ومطلعها:

هُرَيْـرَةَ وَدِّعْهَـا وإِنْ لاَمَ لائِـمُ غَـدَاةَ غَـدٍ أَمْ أَنْـتَ لِلْبَـيْنِ وَاجِـمُ

انظر في البيت: الديوان، ص ١٧٧، والكتاب ٣ / ٣٨، ومعاني الأخفش ١ / ٦٤، والمقتضب ٢ / ٢٥، والكامل ٢ / ٨٢١، والأصول ٢ / ٤٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ١٦١، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٥٩، والإفصاح، ص ٣٤٠، والحلل في شرح أبيات الجمل، ص ٣٠، وابن يعيش ٣ / ٦٥، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٩، وقواعد المطارحة في النحو، ص ٥١١، وشرح أبيات المغني ٧ / ٩١.

واللُّبانات: جمع لُبانة وهي الحاجة من غير فاقة.

والبيت أورده المؤلف شاهدًا لكلمة الثّواء بمعنى الإقامة. و (ثواء) يروى بالرفع والنَّصب والجر، فالرفع على أنّه اسم كان، والنَّصب على أنَّه مفعول مطلق أو مفعول لأجله، والجرّ على أنَّه بدل من « حول » بدل اشتمال.

وفي البيت رواية أخرى، وهي: « تُقضَّى لباناتٌ ويسأمُ » وهي رواية سيبويه.

وقال آخر :

طَالَ الثَّـواءُ عَـلَى رُسُـومِ المَنْـزِلِ .... [(١)]

وثَوَى الرَّجل ، أي : أقام ، غير متعدٍّ ، وأَثْوَيته أنا ، أي : أنزلتـه مَنْـزِلًا يقـوم فيـه ، فيتعدَّى بالهمزة لواحد ، على حدِّ : خرج زيد ، وأخرجته أنا .

وعلى هذا فكيف تعـدَّى في الآيــة الكريمـة لاثنـين ، أحـدهما : ضـمير الغيب ، والثاني : ﴿ غُرُفًا ﴾ .

قال الزمخشري[(٢)] « ثَوَى غير متعدٍّ ، فإذا تعدَّى بزيادة همزة النَّقل لم يجاوز مفعولًا واحدًا ، نحو : ذهب وأذهبته .

وأجاب عن ذلك : بأنَّ الوجه في تعديته إلى ضمير المؤمنين وإلى غُـرَف ، إمّا إجراؤه مُجرى لنُنْزِلَنَّهم ونُبَوِّئَنَّهُمْ ، أو حُذف الجارُّ واتَّصل الفعل ، أو شبه الظَّرف المؤقَّت بالمبهم » انتهى .

---

(١) صدر بيت من الكامل ، قائله عنترة بن شداد .

وعجزه :

* بَيْنَ اللَّكِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الحَرْمَلِ *

انظـر : شرح الـديوان ١ / ١٣٣ ، ومعجـم اسـتعجم ٤ / ١١٦٢ ، ومحـاضرات الأدبـاء ١ / ١٥٣ ، والتذكرة الحمدونية ٥ / ٨٨ ، وتـاريخ المستبـصر ١ / ٨٢ ، وتخـريج الـدلالات السمعية ١ / ٤٢٣ .

وهو في الأصل : « طال الثوى » بالقصر ، والوزن يقتضي ما أثبت ، وهي رواية الديوان .

والشاهد أورده المؤلف مستدلًا به على معنى الثواء وهو الإقامة .

(٢) الكشاف ٤ / ٥٥٨ .

فأجاب بثلاثة أوجه :

أحدها : التَّضمين ، أي : ضَّمنا لَنُثْوِينَّهم معنى لَنُنْزِلَنِّهم ولَنُبِوِّئنَّهم ثَاوِين، أي : مُقِيمين ، فيفيد فائدتين : الإنزال مع الإقامة ، وهذا هو السَّبب الحامل في كلِّ تضمين ، وقد حقَّقته في غير هذا الكتاب[1] .

الثَّاني : أنَّ الأصل ؛ لَنبَوِّئنَّهم في غُرَف ، فاتَّسع في الظَّرف ، فحُذِف منه حرف الظَّرفية واتّصل بالفعل كقوله :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيمًا وَعَامرًا ....[2]

أي : شهدنا فيه .

---

(١) لم أعثر على كلام المؤلف حول التضمين في كتاب الدر المصون ولعله حقق هذه المسألة في شرحه على التسهيل .

(٢) صدر بيت من الطويل ، لرجل من بني عامر وعجزه :

* قَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه *

انظر : الكتاب ١ / ١٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، والكامل ١ / ٤٩ ، وعلل النحو ، ص ٢٨٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٣٠٨ ، وكتاب الشعر ١ / ٤٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والمقرب ، ص ١٦٤ .

والبيت جاء في المغني ٢ / ٦٥٤ ، وشرح أبياته للبغدادي ٧ / ٨٤ برواية (يومًا) منصوبًا بفعل محذوف تقديره : واذكر يومًا .

قال البغدادي : « وروي بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره : ذلك » شرح أبيات المغني ٧ / ٨٦ .

والشاهد قوله : (شهدناه) ، والأصل : شهدنا فيه ، فحذف الجار واتصل الفعل بضمير الظّرف (اليوم) ونصبه على التّشبيه بالمفعول اتِّساعًا ومجازًا ، فالنصب على إسقاط الخافض .

ومنه قوله تعالى عند بعضهم[1] : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ﴾[2] ، وقوله :

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[3]

---

(١) قال الزجاج في الآية : « ولا اختلاف بين النحويين في أن « على » محذوفة ، ومن ذلك قولك ضرب زيد الظهر والبطن » معانيه ٢ / ٢٦٢ .

وكذلك قدَّره الأخفش ، قال : « أي : على صراطك » معانيه ١ / ٢٩٥ .

وانظر : تفسير الطبري ٨ / ١٣٥ ، والكشاف ٢ / ٤٢٩ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٣٨٠ ، والفريد ٣ / ٢١ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٧٥ ، والدر المصون ٥ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

قال أبو حيان معقبًا على كلام الزجاج : « وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا ، لا يقال : قعدت الخشبة ، تريد : قعدت على الخشبة » البحر ٤ / ٢٧٥ .

وقال المؤلف : « إلا أن هذا الذي قاله الزجاج – وإن كان ظاهره الإجماع - ضعيف من حيث إن حرف الجرّ لا يطَّرد حذفه ، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ » الدُّر المصون ٥ / ٢٦٧ .

(٢) الأعراف / ١٦ .

(٣) بعض بيت من الكامل ، وقائله سَاعدة بن جُؤَيَّة الهذلي ، والبيت في وصف رمح ، وصفه باللِّين والصَّلابة ، وتمامه :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه ....

انظر في البيت : شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٠، والكتاب ١ / ٣٦ ، والخصائص ٣ / ٣١٩ ، والمقتصد ١ / ٦٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٦٣ ، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١/ ٣٩٠ ، وإيضاح شواهد إيضاح ١/ ٢١٢ ، وأسرار العربية ١٤٣ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٩٨٩ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٩ .

عسل الذئب والثعلب في عدوه : إذا اشتد اضطرابه .

وروايته في شرح أشعار الهذليين « لَذٌّ » أي : تَلَذُّ الكف بهزه .

والشاهد فيه : (عسل الطريق) والأصل (عسل في الطريق) فالنصب على إسقاط الخافض ، حيث حذف الجار واتصل الفعل بالظرف فنصبه على التشبيه بالمفعول اتساعًا ، وذلك ضرورة، فيما كان مخصوصًا من الأماكن ، يحفظ ولا يقاس عليه .

والثَّالث : أنَّه شبَّه الظَّرف المختص من الأمكنة بالمبهم منها ، فتعدّى الفعل إليه بنفسه[١] .

والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الذي قبله أنَّ الفعل وَصَل في هذا بنفسه من غير تقدير حذف جارٍّ ، بخلاف ما قبله فإنَّه إنَّما وَصَل إليه بعد حذف الخافض .

وبهذه الأجوبة الثَّلاثة يُرَدُّ قول اليزيدي[٢] واعتراضه على هذه القراءة بأنَّه : « لو كان لَنُثْوِيَنَّهم ، -يعني من الثَّوى- لكان : (في غُرَف) » .

وقال الفراء[٣] : « يقال : بَوَّأْتُهُ ، وأَثْوَيْتُهُ منزلًا سواء ، معناه : أنزلته » .

والوجه في قراءة الباقين أنَّه من : بَوَّأَهُ المكان ، أي : أَنْزلَه[٤] إيَّاه ، فهو متعدٍّ لاثنين بالأصالة ، وقد اختار جماعة هذه القراءة ، منهم أبو عبيد قال[٥] :

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٤٠ .

(٢) اليزيدي هو : يحي بن المبارك بن المغيره ، أبو محمَّد الْعَدَوي البصريّ ، الإمام المقرئ النحوي ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو ، وحمزة ، وقرأ عليه الدُّوري ، والسُّوسي . من مصَّنفاته : النوادر ، والمقصور ، وكتاب الشَّكل . توفي في مَرْو سنة ثنتين ومئتين للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١/ ١٧٦ ، وغاية النهاية ٢/ ٣٧٥ . وانظر : في قوله هذا : فتح الوصيد ٤ / ١١٧٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ٧٨ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٣ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٣١٨ ، مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٤) انظر : التهذيب (باء) ١٥ / ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، واللسان (بوأ) ١ / ٣٩ .

(٥) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤ / ٧٨ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٣ .

« لإجماعهم على التي في النَّحل ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾[١] ، قال : لا نعلم الناس يختلفون فيه ، فهذا مثله ، وإن كان ذلك في الـدُّنيا وهـذا في الآخـرة ، فالمعنى فيهما واحد .

قال : وقد رأيت هذا الحرف الـذي في العنكبـوت في الـذي يقـال : إنَّـه الإمام مصحف عثمان ، بالباء معجمة » .

وفيما قاله – من كونه رآها بالباء معجمة ، يعني: من أسفل بواحدة – نظرٌ لا يَخْفى ؛ وذلك أَنَّ نَقْط المصاحف وشَكْلها أمرٌ حادث ، يقال[٢] : إنَّ الـذي وضعه يحيى بن يَعْمُر[٣] ، ويقـال : أبـو الأسـود[٤] ، اللَّهـم إلَّا أن يُقـال: المـصحف لعثمان، ثُمَّ نُقِّط وشُكِّل بعد ما ظهر ذلك ، لكنَّه لا يفيد أبا عبيد في دعواه .

(١) النحل / ٤٤ .

(٢) انظر : نقـط المـصاحف ١ / ٥ ، والمـدهش ١ / ٥٣ ، وتلقـيح فهـوم أهـل الأثـر ١ / ٣٣٧ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٧٥ ، وتاريخ الإسلام ٦ / ٥٠٣ ، وفضائل القرآن لابـن كثـير ١ / ٨١ ، والبرهان ١ / ٣٦٩ ، والإتقان ٤ / ١٦٠ ، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١ / ٢٨١ .

(٣) هو : أبو سليمان ، ويُكْنى أبا عَدِي ، يَحْيى بن يَعْمُر العَدْواني البـصري التّـابعي ، قـاضي مَـرْو ، كان عالمًا بالعربية والحديث ، ولقي عبد الله بن عمرو عبد الله بن عباس وغيرهم من الـصحابة رضي الله عنهم . قرأ القرآن على أبي الأسـود ، وقيـل : إنَّـه أول مـن نقـط المـصاحف ، وروى القراءة عنه عرْضًا عبد الله بن إسـحاق وأبـو عمـرو بـن العـلاء .مـات بخُرَاسـان سـنة تـسع وعشرين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ٧/ ٣٦٨ ، ومراتـب النحـويين ، ص ٤٢ ، ونزهــة الألبـاء ، ص ٢٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٥ .

(٤) هو : ظالم بن عمرو بن سفيان الدُّؤلي ، قاضي البصرة ، ولـد في أيـام النُّبـوّة ، قـرأ القـرآن عـلى الخليفة عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما . وأخذ العربيـة والنحـو عــن عـلي ابن أبي طالب رضي الله عنه . مات أبو الأسود رضي الله عنه في الطاعون الجارف بالبصرة سـنة تسع وستين للهجرة .

انظر في ترجمته : أخبار النحويين البصريين ، ص ٣٣ ، ونزهة الألبـاء ، ص ١٦ ، وإنبـاه الـرواة ١/ ٤٨ .

ورجَّح بعضهم[١] هذه القراءة بشيء آخر ، وهو أنَّ القرآن كلَّه على التَّبوِئَة، كقوله : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ ﴾[٢] ، ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾[٣] ، ﴿ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾[٤] ، ﴿ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾[٥] .

ورجَّح آخرون القراءة بأنَّ التَّبَوُّء كَثُر في جانب الجنَّة والخير ، والثَّوَاء كَثُر في جانب النَّار ، كقوله ﴿ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾[٦] ، ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[٧] ، ﴿ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[٨] .

وقال آخرون[٩] الثَّواء في الآخرة ، لأنَّها دار القرار فيناسبها لفظ الثَّواء ، والتَّبَوُّءُ في الدُّنيا ، ورُوِيَ عن الرَّبيع بن خُثَيْم[١٠] أنَّه قرأها: ﴿ لَنُثْوِيَنَّهُمْ ﴾

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٧٩ .

(٢) الحج / ٢٦ .

(٣) الزمر / ٧٤ .

(٤) يونس / ٩٣ .

(٥) يونس / ٨٧ .

(٦) محمد / ١٢ .

(٧) غافر / ٧٦ .

(٨) العنكبوت / ٦٨ .

(٩) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٧٩ .

(١٠) هو : الإمام أبو يَزِيد ، الرَّبيع بن خُثَيْم بن عائذ الثَّوْري الكوفي ، أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عن عبد الله بن مسعود ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعمرو بن ميمون وغيرهم . وحدَّث عنه الشَّعبيُّ وإبراهيم النَّخعيّ وآخرون .
توفي قبل سنة خمسٍ وستين للهجرة .
انظر : في ترجمته : طبقات ابن سعد ٦/ ١٨٢ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٥٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٢٥٨ .

من الثَّواء ، وقال(١) : « الثَّوَاء في الآخرة والتَّبَوُّءُ في الدُّنيا ، قال : وقد قال سبحانه وتعالى في حقِّ الكَفَرة : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾(٢) ، وهو في آخر هذه السُّورة ، فناسب أن يقال للمؤمنين نحو ذلك في الجنَّة ، وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾(٣) ، أي : مقيمًا عندهم مستمرًّا بين أظهرهم » .

قلت : فهذا ترجيح منه لقراءة الأخوين(٤) ، إلَّا أنَّ قوله : والتَّبَوُّء في الدُّنيا يرِد عليه قوله ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾(٥) ونحوه ، فإنَّه في الآخرة ولم يقرأ إلَّا من التَّبْوِئَةِ .

وإذا صحَّت القراءتان وتواترتا فلا معنى لذكر ترجيح يكاد يُسقط وجه الأخرى(٦) ، وقد تقدَّم(٧) تحقيق القول في هذا عند قراءة ﴿ مَلِكِ ﴾ و ﴿ مَالِكِ ﴾(٨) .

---

(١) انظر في قوله : إبراز المعاني ٤ / ٧٩ ، وكنز المعاني ٣٥٣ .

(٢) العنكبوت / ٦٨ .

(٣) القصص / ٤٥ .

(٤) وهي : ﴿ لَنُثْوِيَنَّهم ﴾ بالثاء الساكنة وتخفيف الواو وفتح الياء .

(٥) الزمر / ٧٤ .

(٦) قال السخاوي في هذا المعنى : « اعلم أن الغرض بذكر حجج القراء ، إبداء وجه القراءة في العربية ، لا نصر إحدى القراءتين وتزييف الأخرى ؛ لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته ، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه ، ومن ظن عير هذا ، فقد اعتقد خلاف الحق .
والقراءة سنة لا رأي فيها ، وهي كلها وإن كانت عن السبعة مروية متواترة لا يقدح في تواترها نقلها عنهم ... » فتح الوصيد ٢ / ٢١٣ .

(٧) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٣٥٩ ، عند شرح بيت الناظم رقم (١٠٨) في فرش سورة الفاتحة .

(٨) الفاتحة / ٤ . قرأ عاصم والكسائي ويعقوب (مَالِك) بألف ، وقرأ الباقون بغير ألف (مَلِكِ) . انظر : السبعة ١٠٤ ، والتذكرة ١/ ٨٥ ، والتيسير ١٨ ، والعنوان ٦٧ ، ، والمستنير ٢/ ٧ .

قوله : (وَذَاتُ ثَلاثٍ) فيه وجهان ، الأَوَّل : ـ ولم يذكر أبو شامة سواه – أَنَّه خبر مقدَّم ، و(بَا) نُبَوِّئَنْ مبتدأ مؤخَّر ، قال[١] : « أي : صارت ذات ثلاث نُقَط ، وإذا نقطت صورة الباء بثلاث صارت ثاء » .

والثاني ، ـ ولم يذكر أبو عبد الله سواه ـ : أَنَّه مبتدأ و(با) نُبَوِّئَنَّ : خبره ، قال[٢] : « وفيه حَذْف مضاف ، أي : عِوَض با نُبَوِّئنَّ » انتهى .

والأَوَّل [٣] أَوْجه من حيث إنَّ المراد بها يُخْبَر عنه ويحدَّث هو بـا نُبَـوِّئَنَّ ، ومحطُّ الفائـدة في قولـه : ذَاتُ ثَلاثٍ ، والأخبـار محطُّ الفائـدة ، فكأَنَّه قال : بانُبَوِّئَنَّ بقيتْ مُعْجَمة بثَلاث نُقَط ، فيعلم بالضَّرورة أنَّها صارت ثاء .

وقال أبو شامة[٤] : « فقَصَر لفظ (با) ضرورة » .

وهو على عادته في اعتقاده أنه ليس في أسماء حروف المعجم من هذا النَّوع إلَّا المدُّ فقط ، وقد قدَّمت أنَّ فيه لغتين مشهورتين ، فقَصْر هذا ونحوه ليس ضرورة ، بل على إحدى اللُّغتين .

قوله : (سُكِّنَتْ) جملة فعليّة في موضع رفع نعتًا لـ« ذَاتُ ثَلاَثٍ » ، نحو قولك: زينب امرأة صالحة[٥] ، كأَنَّه قال : هذه الباء صارت ثاء ساكنة .

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ٧٨ .

(٢) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) وهو : كون " ذات ثلاث " خبرًا ، و (با) نُبَوِّئَنَّ ، متبدأ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٧٨ .

(٥) مثَّل : الشارح بمثال جاء النعت فيه مفردًا ، لأنَّ الجملة التي لها محل من الإعراب تقدَّر بمفرد .

قوله : (مَعْ خِفِّهِ) في موضع الحال من مرفوع « سُكِّنَتْ » ، أي : سُكِّنَتْ مصاحبة لِخِفَّةِ نُبَوِّئَنْ [(١)] .

قال أبو شامة[(٢)] : « والهاء في « خِفِّهِ » تعود على لفظ نُبَوِّئَنْ ، أراد تخفيف الواو[(٣)] ، قال : وهو مُشْكِل فإِنَّ في لفظ « نُبَوِّئَنْ » حرفين مشدَّدين الواو والنُّون ، وليس في تشديد النون خلاف » انتهى .

وهو إيراد صحيح ، لولا أن يقال : شهرة القراءة مُغْنية عن بيان ذلك ، وليس بذاك .

قوله : (وَالْهَمْزُ بِالْيَاءِ) فيه وجهان ، أحدهما : – ولم يذكر أبو شامة غيره – أنَّ الواو للحال ، و(الْهَمْزُ) مبتدأ ، و(شَمْلَل) خبره ، و(بِالْيَاءِ) متعلِّق بـ « شَمْلَل »[(٤)] .

فإنَّه قال[(٥)] : « والواو في قوله : والْهَمْزُ ، واو الحال ، أي : صارت ثاءً ساكنةً مع خِفَّة الواو في حال / كون الهمز أسرع بالياء ، أي : آتِ بالياء في [١٠٦/أ]

(١) في الأصل (تنوين) وهو سهو .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٧٨ .

(٣) وكذلك قال الجعبري : « حيث قال : « وضمير « خِفِّه » يرجع إلى « نُبَوِّئَنْ » لا إلى « ذات » للقرب والتذكير ، أي : واو « نُبَوِّئَنْ » وتعين دون النون ؛ لأن اصطلاحه في إطلاق التشديد ، والتخفيف في العين مزيلة على عينه ... » كنز المعاني ، ص ٣٥٢ .

(٤) وكذلك أعربه شعلة ، انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٧ .

(٥) إبراز المعاني ٤ / ٧٨ .

مكانه ، أي : أبدل الهمز ياء ، فصارت القراءة ﴿ لَنُثْوِيَنَّهُمْ ﴾ من الثَّواء وهو الإقامة » .

والثاني : ـ ولم يذكر أبو عبد الله غيره - أَنَّ (الْهَمْزُ) مبتدأ و(بالياء) خبره ، ولم يجعل الجملة حالًا ، وجعل « شَمْلَل » جملة مستأنفة ، قال[1] : « أي : شَمْلَل ذلك ، يشير إلى خِفَّة ﴿ لَنُثْوِيَنَّهُم ﴾ بالنِّسبة إلى ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ » والأوَّل أعرب ؛ لارتباط الكلام بعضه ببعض .

٩٥٧- وَإِسْكَانُ وَلْ فَاكْسِرْ كَمَا حَجَّ جَانَدًى وَرَبِّي عِبَادِي أَرْضِيَ الْيَابِهَا انْجَلَى

أمر بكَسْر إسْكَان اللَّام من قوله تعالى : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾[2] ، لمن رمز له بالكاف والحاء المهملة والجيم والنُّون – وهم ابن عامر ، وأبو عمرو ، ووَرْش، وعاصم - فتعيَّن لغيرهم سُكُونها[3] ، كما لفظ به ، ولِمَا نصّ عليه أيضًا ، ولو لم ينصَّ عليه لأُخِذ لغيرهم الْفَتْح ؛ لأَنَّه ضِدُّ الْكَسر .

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٢ .

(٢) العنكبوت / ٦٦ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، والمنتهى ، ص ٥٢٥ ، والروضة ، ص ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، والتيسير ، ص ١٧٤ ، والتبصرة ، ص ٤٣٢ ، والمستنير ٢ / ٣٥٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٣ ، والإتحاف ٢ / ٣٥٣ .

ثمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاث[١] ياءات : ﴿ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّه ﴾[٢] ، فَتَحها نافع وأبو عمرو ، ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ﴾[٣] فتحها الحرميَّان وابن عامر وعاصم ، ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ ﴾[٤] فَتَحها ابن عامر وحْدَه .

* * *

والوجه[٥] في قراءة من كَسَر لام ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ أنَّه جعلها إمّا لام كي ، ويترجَّح ذلك بأنَّ قبلها لام كي في قوله : ﴿ لِيَكْفُرُواْ ﴾[٦] ، وهو الظاهر .

والمعنى[٧] : أنَّهم يعودون إلى شِرْكهم ليكونوا بالْعَوْد إليه كافرين بنعمة النَّجاة ، قاصدين التَّمتُّع به والتَّلذُّذ بذلك .

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) العنكبوت / ٢٦ .

(٣) العنكبوت / ٥٦ .

(٤) العنكبوت / ٥٦ .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣١٩ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٣١ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٦٠ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٤١ ، والمختار ٢ / ٦٧١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٥ ، والكشف ٢ / ١٨١ ، والموضح ٢ / ١٠٠٠ .

(٦) في أول الآية / ٦٦ نفسها .

(٧) انظر : الكشاف ٤ / ٥٦٠ .

وقيل(١) : يجوز أنْ تكون اللَّام الأولى(٢) للأمر ، والثَّانية مثلها ، ويكـون معنى الأمر التهديد ، كقوله تعالى : ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾(٣) .

واختار أبو شامة كَوْنها للأمر فقال(٤) : « وهي معطوفـة عـلى ﴿ لِيَكْفُـروا ﴾ ، وهي أيضًا لام أمر بدليل إسْكَان ما عُطِف عليها(٥) ، وهو أمر تهديد ، نحو :

---

(١) قاله الزمخشري وتبعه الهمذاني ، وشعلة وأبو شامة وغيرهم .

انظر : الكـشاف ٤ / ٥٦٠ ، ٥٦١ ، والفريـد ٥ / ١٧٩ ، وشرح شـعلة ، ص ٤٧٨ ، وإبـراز المعاني ٤ / ٨٠ .

(٢) في قوله : ﴿ لِيَكْفروا ﴾ اللَّام فيها تحتمل الأمر على معنى الوعيد والتهديد ، وتحتمل التعليـل ، وهو الظاهر كما ذكر المؤلِّف .

وكذلك اللام في : ﴿ وليتمتعوا ﴾ تحتمل الـوجهين الـسابقين ، التّعليـل ، والأمـر ، وكـسرت اللام على الأصل ، وإسكانها تخفيف .

قال ابن خالويه : « ولمن كسر وجهان ، أحدهما : أن تكون لام الوعيـد أجراهـا عـلى أصـلها ، فكسرها مع الواو ، والآخر : أن تكون لام كـي ، مـردودة بالـواو عـلى قولــه : ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ ﴾ فيكون الفعل بها منصوبًا ، وبالأُولى مجزومًا » الحجة ، ص ٢٨٢ .

انظـر : إعـراب النحـاس ٣ / ٢٦٠ ، واللامـات ، ص ٨٩ ، والحجـة للفـارسي ٥ / ٤٤١ ، وحجـة أبي زرعة ، ص ٥٥٥ ، والكشف ٢ / ١٨١ ، والكـشـاف ٤ / ٥٦٠ ، والموضـح ٢ / ١٠٠٠ ، والفريد ٥ / ١٧٩ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣٨٨ .

(٣) فصلت / ٤٠ .

(٤) إبراز المعاني ٤ / ٨٠ .

(٥) وهو قوله : ﴿ وَلۡيَتَمَتَّعُوا ﴾ على قراءة من سكَّن ، فجعل أبو شامة قراءة مـن سـكنّ الـلام هنـا دليلًا على أن اللام في : ﴿ ليكفروا ﴾ للأمر ، فلذلك عطف أمرًا على أمر .

﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾ ، وقيل : الأُولى لام كي ، والثّانية لام الأمر ، ونظير ذلك قوله سبحانه وتعالى في النَّحل : ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْ ﴾[(١)] .

قال أبو عبيد : إنّما يجوز هذا لو كانت ﴿ فَلْيَتَمتَّعوا ﴾ بالفاء ؛ لأنَّ الفاء قد يُسْتأنف بها الخبر ، وإنّما معنى الواو العطف ، فكيف يترك العطف ويرجع إلى الأمر » انتهى .

يعني أبو عبيد أنَّ اللام[(٢)] لام كي ، لا لام الأمر ، لأَنَّ الواو تقتضي العطف دون الاستئناف ، بخلاف الفاء ، فإنّها عنده قد يستأنف بعدها الحديث . وهو الذي عنى بقوله : الخبر ، ولا يريد بالخبر مقابل الأمر .

وهذا الذي قاله مُنازَع فيه ، بل الواو تكون أيضًا للاستئناف[(٣)] ، ولذلك وردت في اسْتِهْلال القصائد وابتداءات الفصحاء ، وليس ثَمَّ ما يُعْطف عليه ، [و][(٤)] مَنْ أبى ذلك قال : إنَّ المعطوف عليه مقدَّر حُذِف لدلالة الحال عليه .

---

(١) النحل / ٥٥ .

(٢) الثانية : في قوله : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ .

(٣) انظر : رصف المباني ، ص٤١٦ ، والجنى الداني ، ص١٦٣ ، والمغني ١ / ٤٧٠ ، ومصابيح المغاني ، ص٥٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى والسياق .

وأمّا قراءة مَنْ أَسْكَنها فيجوز أَنْ تكون للأمر ، وأن تكون للتَّعليل[(١)] ، وقد تقدَّم[(٢)] أَنَّ لام الأمر بعد الفاء و « الواو » و « ثُمَّ » يجوز فيها الْكَسْر والإسكان[(٣)] ، وذلك في سورة الحج ، إلَّا أَنَّ ههنا فائدة ، وهي أَنَّك إذا جعلت الأولى للتَّعليل جاز لك في الثَّانية وجهان :

أحدهما : التَّعليل ، ويكون قد عطفت علَّة على مثلها ، والثاني : أن تكون للأمر ، وهو أن تجعل الواو / عاطفة كلامًا على كلام .

[١٠٦/ب]

---

(١) لم يجّوز العلماء إسكان لام كي ، ولم يذكروا في توجيه قراءة الإسكان كونها للتعليل ، بل قصروها على لام الأمر ، ولعل في العبارة تصحيفًا صوابه : ولا تكون للتعليل ، قال النحاس : « ومن قرأ ﴿ وَلْيَتَمتَّعوا ﴾ بإسكان اللام لم يجعلها لام كي ؛ لأن لام كي لا يجوز إسكانها » إعراب القرآن ٣ / ٢٦٠ .

وقال ابن الأنباري : « وهذا التخفيف إنّما يجوز في لام الأمر ، ولا يجوز في لام (كي) ، وإنما كان ذلك لأن لام (كي) حذف بعدها « أن » بخلاف لام الأمر ، فلا يجوز أن تحذف حركتها لمكان الحذف ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم » البيان ٢ / ٢٤٧ .

وقال ابن هشام : « وأمَّا ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ فيحتمل اللامان منه التعليل ، فيكون ما بعدهما منصوبًا ، والتهديد فيكون مجزومًا ، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكَّنها » المغني ١ / ٢٩٥ .

وانظر : الكشف ٢ / ١٨١ ، والكشاف ٤ / ٥٦١ ، والفريد ٥ / ١٧٩ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٣٨٩ .

(٢) في فرش سورة الحج ، عند شرح المؤلف لبيت الناظم رقم (٨٩٣) .

(٣) انظر في هذه المسألة : اللامات ، ص ٨٩ ، ٩٠ ، وسر الصناعة ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، وابن يعيش ٩ / ٢٤ ، وشواهد التوضيح ، ص ١٨٧ ، ورصف المباني ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، والجنى الداني ، ص١١١ ، ١١٢ ، والمغني ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، والمساعد ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ .

وإذا جعلت الأُولى للأمر كانت الثَّانية للأمر فقط ، ويكون قد عطفت أمرًا على مثله ، ولا يجوز أن تكون للعلة ؛ إذْ ليس معَنَا كلام يعطفه على ما قبله ، ويكون هذا علَّة له .

وقد يقال : إِنَّه يجوز ذلك على أَنَّ المعلَّل محذوف ، تقديره : وليتمتَّعُوا كان كيت وكيت ، أو اجتهدوا في الدعاء بالنَّجاة ، وما أشبه ذلك ، وفيه بُعْدٌ كثير .

* * *

قوله : (وَإِسْكَانُ)[1] مفعول قوله : « فَاكْسِر » ، والفاء إمّا زائدة[2] ، وإمّا عاطفة ، وقد تقدَّم تحريره .

وقال أبو عبد الله[3] : « وقوله : وإسْكَانُ وَلْ فَاكْسِر ، فيه حذف العائد ، أي : فاكْسِره » انتهى .

وهذا إيذان منه بأَنَّه يقرأ[4] بالرَّفع على الإبتداء ، والجملة الأمرية[5] خبره ، وعائده مقدَّر ، وهذا مالا حاجة إليه ، بل يقرأ منصوبًا على ما قرَّرته[6] .

---

(١) مفعول مضاف ، وقوله : (وَلْ) مضاف إليه ، على حذف مضاف ، تقديره : وإسْكان لام ول .

انظر : كنز المعاني ، ص ٣٥٤ ، والكواكب الدُّرية ، ص ٥٠٣ .

(٢) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٨ ، وإبراز المعاني ٤ / ٨٠ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٤ .

(٣) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٣ .

(٤) قوله : « إسْكَانُ » .

(٥) « فاكسر » .

(٦) على المفعولية .

ونظـير ذلـك أنْ تقـول : زيـدًا فـاضْرِب ، المـستعمل النَّـصب[1] عـلى المفعوليّة، ولا يرفع بالإبتداء للاحتياج إلى إضمار أمر مستغنًى عنه ، وإنَّما نصَّ على الإسكان ؛ لما تقدَّم من إيهام أَنَّ قراءة الغير بالفتح .

قوله : (كَمَا حَجَّ) متعلِّق[2] بقوله : (جَا) وفاعل « جا » الْكَسْر المدلول عليه بقوله : فَاكْسِرِ ، و(نَدًى) حال على حـذْف مـضاف ، والنَّـدَى[3] : العطـاء ، والتَّقدير : جاء الْكَسْر ذا نَدًى ، أي : مجيئًا حسنًا فيه بَذْل وعَطَاء من العلم لمن رامه، كما أنَّ حجَّته لذلك جاءت مجيئًا حسنًا ، وتقدَّم نظير هذا في قوله :

.... كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثْ ....[4]

و« حَجَّ » بمعنى : غَلَب ، يُشير إلى أَنَّ الْكَسْر ليس بواهٍ .

---

(١) إنما كان المستعمل النصب في مثل : زيدًا فاضرب ، للطلب الواقع بعد الاسم ، إذْ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ، بل منعه بعض النحاة ، وأولوا ما ورد من ذلك .

انظر : ابن يعيش ٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٧٦ ، وتمهيد القواعد ٤ / ١٦٧٩ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٩١ ، والتصريح ٢ / ٣٥٦ ، ومجيب الندا ، ص ٣٤٩ .

(٢) انظر : شرح شعلة ٤٧٨ .

(٣) انظر : التهذيب (ندًا) ١٤ / ١٩٢ ، واللسان (ندى ١٥ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، والقاموس (ندا) ١٣٣٨ .

(٤) بعض بيت من نظم الشاطبية ، وهو رقم (٢٨٤) ، في باب حروف قربت مخارجها ، وتمامه :

وَفِي ارْكَبْ هُدى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمَ .... لَهُ دَارِ جُهَّلَا

انظر : في شرحه : العقد النضيد : أيمن سويد ٢ / ١٢٢٥ .

قوله : (وَرَبِّي) مبتدأ ، و(عِبَادِي وَأَرْضِي) معطوفان حُذِف عـاطفهما ، و(بِهَا) [١] خبر المبتدأ وما عطف عليه ، و(الْيَا) [٢] فاعل بالجارّ .

و(انْجَلَى) [٣] مستأنف ، أي : اتَّضح ذلك وانْكَشف .

ويجوز أن تكون « الْيَا » مبتدأ ثانيًا ، و « بِهَا » خبر مقدَّم ، والجملـة خـبر الأوَّل ، ويجوز أن تكون « الْيَا » مبتدأ ثانيًا ، و « انْجَلَى » جملة خبره ، والجملة خبر الأوّل ، و « بِهَا » حال من فاعـل « انْجَـلَى » ، أي : انْجَلَـت الْيَـاء حـال كَوْنها بهذه الألفاظ ، وإِنَّما ذَكَّر ضمير « انْجَلَى » ؛ لأَنَّ الحـرف يُـذَكَّر باعتبـار اللَّفظ .

---

(١) جعلها شعلة متعلقة بجملة « انجلى » .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٨ .

(٢) أعربها شعلة خبرًا للمبتدأ « ربي » . انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٨ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٤ ، والكواكب الدُّرية ، ص ٥٠٤ .

ومن سورة الروم إلى سورة سبأ

لم يُتَرجم المصَّنف على كلِّ سورة من هذه السُّور على حِدَتها بل خَلَطها كلَّها في ترجمة واحدة ؛ لِقِصَر ما فيها من الفرش ، ولأنَّه لم يَتَمحَّضْ[1] بيت لآخر سورة من هذه السُّور الأربع[2] .

فإنَّ آخر ما يتعلَّق بسورة الرَّوم هو قوله : « وينفع كوفي »[3] ، ثُمَّ تمَّم البيت بالكلام على ترجمة التي في لقمان[4] ، وآخر ما يتعلَّق بسورة لقمان كلمة

---

(١) أي : يخلص ويستقل حتى لا يخالطه شيء .

قال الأزهري : « وكل شيء خلص حتى لا يشوبه شيء يخالطه ، فهو محض ... » التهذيب (محض) ٤ / ٢٢٥ .

وانظر : اللسان (محض) ٧ / ٢٢٧ ، والقاموس (محص) ، ص ٦٥٣ .

(٢) وقال الفاسي : « لما كانت الروم ولقمان والسجدة قليلة التراجم أضافها إلى الأحزاب ، ومزج كل سورة بالأخرى ، بأن جعل آخر الماضية وأول الآتية في بيت واحد » اللالئ الفريدة ٣ / ٢٧٣ .

وقال السيوطي : « جمع هذه السور في ترجمة واحدة ، لقلة أحرفها » شرح قصيدة الشاطبي ٤٤٨ .

(٣) جزء من صدر بيت الناظم رقم (٩٦٠) ، وهو كما ذكر المؤلَف يتعلَّق بآخر سورة الروم ، وسيأتي بتمامه قريباً في ، ص ٦٤٣ .

(٤) وأوّل ما يتعلّق بسورة لقمان قوله : (وَرَحْمَةً) ، وبها تمَّم البيت السابق رقم (٩٦٠) ، وسيأتي بتمامه قريباً في ص ٦٦٠ .

« والْبَحْرُ »[١] ، ثمَّ ذكر معه كلمة « أُخْفِي »[٢] في سورة ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ﴾[٣] ، وآخر ما يتعلَّق بسورة السَّجدة كلمة « لِمَا صَبَرُوا »[٤] ، ثُمَّ ذكر معه « يَعْمَلُونَ »[٥] في سورة الأحزاب .

وقد جمع النَّاظم بين سُور لا تَعَلُّق لبعضها ببعض التي بعدها ، بل يُتم الحكم المتعلِّق بها ، ثُمَّ يذكر حكم الأُخْرى ، وذلك في مواضع متعدِّدة ، منها قوله : ومن سورة محمّد ﷺ إلى سورة الرَّحمن عز وجل / . فإِنَّه لم يَتَّصل نظم ما في سورة محمّد بما في سورة الْفَتْح ، ولا ما في الْفَتْح بما في الْحُجُرات ، ولا ما في الذَّاريات بما في الطُّور ، فكان ينبغي إفراد كلٍّ من سورة محمَّد والفتح بترجمة ؛ لأَنَّ كلًّا منها ثلاثة أبيات مستقلَّة[٦] ، فلهما أُسْوة بسورة فصِّلت[٧] ، وسيأتي تحرير هذا في موضعه ، وستمرُّ بك مواضع أُخَر وصَلها ، وهي مستقلّة، أُنَبِّهُ عليها في مواضعها ـ إن شاء الله تعالى ـ :

[١٠٧/أ]

---

(١) جزء من بيت الناظم رقم (٩٦٣) .

(٢) جزء من بيت الناظم رقم (٩٦٣) .

(٣) السجدة / ١ ، ٢ .

(٤) جزء من بيت الناظم رقم (٩٦٤) .

(٥) جزء من بيت الناظم رقم (٩٦٤) .

(٦) اشتملت ترجمة سورة محمد ﷺ على ثلاثة أبيات ، وهي رقم : (١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠) ، واشتملت سورة الفتح على ثلاثة أبيات أيضًا ، وهي رقم : (١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣) .

(٧) حيث استقلت في ثلاثة أبيات فأفردها الناظم وحدها ولم يوصلها بغيرها .

٩٥٨- وَعَاقِبَةُ الثَّانِي سَمَا وَبِنُونِهِ   نُذِيقَ زَكَا لِلْعَالَمِينَ اكْسِرُوا عُلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « سَمَا » - وهم الحرميَّان وأبو عمرو - قرءوا ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ السُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ ﴾[1]، برفع ﴿ عَٰقِبَةُ ﴾ على ما لَفَظ به، فتعيَّن لغيرهم نَصْبُها[2] .

وتحرَّز بقوله : « الثَّاني » ، من ﴿ عَٰقِبَةُ ﴾ الأوَّل ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾[3] ، فإنَّه لا خلاف في رفعه ؛ إذْ لا يمكن غير ذلك .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالزَّاي من « زَكَا » ـ وهو قُنْبل ـ أَنَّه قرأ : ﴿ لِنُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِى عَمِلُوا۟ ﴾[4] بالنُّون على ما لفظ به أيضًا ، فتعيَّن لغيره القراءة بالياء[5] .

ثُمَّ أمر لمن رمز له بالعين المهملة من « عُلَا » ـ وهو حَفْص ـ أنَّه قرأ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾[6] ، بكسر لام ﴿ العالِمين ﴾ ، فتعيَّن لغيره فتحها[7] .

---

(١) الروم / ١٠ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٦ ، والمبسوط ، ص ٢١٤ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٧ ، والروضة ٢ / ٨٤٩ ، والتيسير ، ص ١٧٤ ، والوجيز ، ص ٢٨٩ ، والمستنير ٢ / ٣٦١ ، والنشر ٢ / ٢٦٣ .

(٣) الروم / ٩ .

(٤) الروم / ٤١ .

(٥) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٧ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٨ ، والمنتهى ، ص ٥٢٨ ، والتيسير ، ص ١٧٥ ، والتبصرة ، ص ٤٣٥ ، والعنوان ، ص ١٥١ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٣ ، والإقناع ٢ / ٧٢٩ .

(٦) الروم / ٢٢ .

(٧) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

وقدَّم النَّاظم التَّرجمة على « نُذِيقهم » على التَّرجمة على « الْعَالِمين » ، وهو بعده في التِّلاوة للضَّرورة .

* * *

والوجه[١] في رفع ﴿ عَاقِبَة ﴾ أنَّه اسم كان ، وإنَّما ذَكَّر الفعل ؛ لأَنَّ التَّأنيث مجازي، ولأَنَّ معناها[٢] معنى المصير ، وفي الخبر حينئذ أوجه[٣] :

أحدها : أنَّه ﴿ السُّوأى ﴾ ، والسُّوأى[٤] تأنيث الْأَسْوا ، والْأَسْوأ : الْأَقْبح ، والتَّقدير : ثُمَّ كان عاقبةُ المسيئين العقوبةَ السُّوأى التي هي أسوأ العقوبات ، وهي جهنم ، يعني : أَنَّهم عُوقبوا في الدُّنيا بالهلاك ، ثُمَّ كان عاقبتُهم في الأُخْرى السُّوأى ، فوضع ﴿ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ﴾ موضع « هم »[٥] إيقاعًا

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للفّراء ٢ / ٣٢٢ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٣٦ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٤٢ ، والمختار ٢ / ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٦ ، والكشف ٢ / ١٨٢ ، والموضح ٢ / ١٠٠٢ ، والفريد ٥ / ١٨٦ ، والدر المصون ٩ / ٣٤ .

(٢) أي : معنى العاقبة .

(٣) انظر : المصادر السَّابقة .

(٤) على وزن « فُعْلَى » من السُّوء ، ومعناها العذاب أو النار .

قال الفراء : « والسوأى في هذا الموضع : العذاب ، ويقال النار » معاني القرآن ٢ / ٣٢٢ .

وانظر : المصادر السابقة .

(٥) على معنى : ثم كانت عاقبتهم سُوأى ، فأبدل المظهر وهو (الذين أساءوا) بالضمير .

انظر : الكشاف ٤ / ٥٦٧ .

قال الجعبري : « وأوقع الظاهر موقع المضمر للعموم والتّهكُّم » كنز المعاني ، ص ٣٦٠ .

للظَّاهر موقع المضمر تسجيلًا عليهم بالإساءة ، وفي ﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ حينئذٍ وجهان[١] :

أحدهما : أَنَّه على حَذْف حرف الجرِّ[٢] ، واخْتُلِف فيه[٣] ، فقيل : هو لام ، أي : لِأَنْ كَذَّبُوا ، وقيل : هو باء ، أي : بِأَنْ كَذَّبُوا .

واللَّام أَوْلى ؛ لأَنَّها الأصل في العِلِّيَّة[٤] ، وذلك الجارّ يتعلَّق بالفعل قبله ، أي : كان عاقبتهم ذلك للتَّكذيب أو بسبب

---

(١) وفيه وجه آخر وهو كونه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو أنْ كذّبوا .
ذكره الأنباري في البيان ٢ / ٢٤٩ .

(٢) فيكون في محل نصب على المفعول له ، تقديره : لِأَنْ كَذَّبوا ، أي : لأجل تكذيبهم .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٤٣ ، والكشف ٢ / ١٨٢ ، ومشكل إعراب القرآن ، ص ٥٦٠ ، والموضح ٢ / ١٠٠٣ ، والبيان ٢ / ٢٤٩ ، والفريد ٥ / ١٨٦ .

(٣) جاء في المصادر السابقة تقدير الحرف المحذوف باللاَّم .
انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءتي رفع (عاقبة) .
وقدَّره الرازي بالباء ، وذكره كذلك الفاسي والقرطبي .
انظر : تفسير الرازي ٢٥ / ١٠١ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٤ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٠٣ .

(٤) أي : التَّعليل ، قال الأزهري : « واقتصر الناظم على اللاَّم لأنَّها الأصل .. » .
التصريح ٢ / ٤٩٤ .
وقال الشاطبي : « والحرف المراد : هو : المختص بمعنى : التعليل ، والمشهور من الحروف المؤدية معنى : التعليل ، هو : اللاَّم .. » المقاصد الشافية ٣ / ٢٧٧ .
وقال في موضع آخر : « ولكنَّ التفسير على اللاَّم ؛ لأنها الأصل ، والأكثر في الاستعمال » المقاصد الشافية ٣ / ٢٧٩ .
وانظر : شرح التسهيل ٢ / ١٩٩ .

التَّكذيب[(١)] ، ولما حُذِف الجارّ جرى الخلاف المشهور بين سيبويه والخليل في محل « أنْ »[(٢)] .

الثَّاني من وجهي ﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ : أَنَّه بدل من السُّوأى ، أو عَطْف بيان .

الثَّاني من أوجه خبر كان : أَنَّه ﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾[(٣)] ، و ﴿ السُّوأَى ﴾ على هذا منصوب[(٤)] بـ ﴿ أَسَاءوا ﴾ مفعولًا به ، أي : فَعَلُوا الفَعْلَةَ السُّوأى ، أَوْ الخَصْلَةَ السُّوأَى ، ويجوز أن يكون ﴿ السُّوأَى ﴾ مصدرًا[(٥)] لـ ﴿ أساءوا ﴾ .

---

(١) قال الزجاج : « فالمعنى : ثُمَّ كان عاقبةُ الكافرين النَّار لتكذيبهم بآيات الله واستهزائهم » معاني القرآن ٤ / ١٣٦ .

(٢) ذهب سيبويه والفراء إلى أنَّ المحل هو النصب ، وذهب الخليل والكسائي إلى أَنَّ محله جرّ .

انظر : الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ومعاني الفراء ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٢٣٨ ، والدر المصون ١ / ٢١١ ، ٢١٢ .

(٣) تقديره : ثُمَّ كان عاقبةُ المسيئين التكذيب بآيات الله .

قال الهمذاني : « على معنى : أنهم لم يظفروا من شركهم وكفرهم بشيء إلا بالتكذيب بآيات الله » الفريد ٥ / ١٨٧ .

وانظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٤٣ ، والموضح ٢ / ١٠٠٢ .

(٤) أو يكون صفة لمحذوف مفعول كما قدَّر المؤلف أو صفة لمحذوف مصدر ، تقديره : أساءوا الإساءة السُّوأى .

انظر : المصادر السابقة .

(٥) لأنّ « فُعْلَى » من أبنية المصادر ، كالرُّجْعَى ، والبُشْرَى .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٤٣ ، والموضح ٢ / ١٠٠٢ .

الثالث : أَنَّ خبر كان مقدَّر للإبهام ؛ ليذهب الوهم إلى كُلِّ مكروه ، و ﴿ السُّوأى ﴾ على ما تقدَّم من كونه مفعولا به ، أو مصدرًا لـ ﴿ أساءوا ﴾ .

والوجه في نَصْب ﴿ عاقبة ﴾ أَنَّه خبر (كان) قُدِّم على اسمها ، و ﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ اسمها ، وهذا أحسن من أن يجعل (أَنْ كَذَّبُوا) خبرًا ، و(عاقبة) اسمًا ؛ لأَنَّ « أَنْ » وما في / حيِّزها أعرف المعارف . [١٠٧/ب]

والقاعدة أَنْ يجعل الْأَعرف في هذا الباب اسمًا وغير الأعرف خبرًا ، وقد تقدَّم[١] تقرير هذا عند قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تكن فتنتهم إِلاَّ أن قالوا ﴾[٢] .

ويجوز أن يكون اسم كان ﴿ السُّوأى ﴾ ، أي : كانت السُّوأى عاقبةَ المسيئين ، وإنَّما ذَكَّر الفعل لما تقدَّم من أَنَّ التَّأنيث مجازي ، ومن الفصل ، ومن كون السُّوأى بمعنى : السُّوء[٣] .

---

(١) تقدم في فرش سورة الأنعام ، وأعاد ذكر هذه القاعدة في مواضع أخرى متفرقة من الكتاب .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٧٨ / أ . عند شرح بيت الناظم رقم (٦٣٣) .

(٢) الأنعام / ٢٣ .

(٣) وقيل : ذُكِّر الفعل لتذكير (الدخول) الذي هو : اسم كان في الحقيقة ، لأَنَّ العاقبة لما كانت في المعنى هي : دخول جهنّم حمل التذكير على تذكير الدخول . فالسُّوأى بمعنى : الدخول .

انظر : الكشف ٢ / ١٨٢ ، وفتح الوصيد ٤ / ١١٧٥ .

و﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ إمّا عَطْف بيان ، أو بدل من السُّوأَى ، أو على حذف الخافض .

وجوَّز بعضهم(١) أن تكون « أَنْ » مفسرة بمعنى : أَيْ ، وهذا فاسد معنًى وصناعةً ؛ أمَّا المعنى فليس ثَمَّ ما يحتاج إلى تفسير ، وأمّا الصِّناعة فشرط المفسِّرة أَنْ يتقدَّمها ما هو بمعنى القول(٢) لا غير .

وإنَّما لم يَجْرِ الخلاف في الأُولى(٣) ؛ لعدم تَأَتِّي النَّصب فيها ؛ لعدم ما يصلُح أن يكون اسمًا ، وتعيُّنِه(٤) للخبريَّة ، وهو لَفْظ ﴿ كَيْف ﴾ .

ولم يذكر الشُّراح أَنَّ النَّاظم احترز بالثَّاني إلَّا من الأوَّل .

---

(١) الزمخشري والسخاوي .

قال الزمخشري : « ويجوز أن يكون أن بمعنى : أي ؛ لأنَّه إذا كان تفسير الإساءة التكذيب والاستهزاء كانت في معنى القول ، نحو : نادى وكتب ، وما أشبه ذلك » الكشاف ٤ / ٥٦٧ .

وانظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٧٥ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨ / ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ٢١٠ ، ٢١١ ، ورصف المباني ١١٦ ، والجنى الداني ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والمغني ١ / ٤٧ ، وحاشية الشمني ١ / ٦٧ ، وشرح المزج ، ص ١٨١ ، والهمع ٤ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، وغنية الأريب ١ / ١٩٨ وما بعدها .

(٣) أي : في قوله تعالى : ﴿ عاقبة ﴾ الواردة في الآية (٩) من هذه السورة .

(٤) أي : تعيَّن الخبرية في « كيف » إذا وقعت قبل مالا يستغني عن الخبر كالمبتدأ ، والفعل الناسخ كانت خبرًا له . فتعيّن هنا وقوعها خبرًا لـ « كان » .
انظر : المغني ١ / ٢٧١ ، وغنية الأريب ٢ / ٤٥٣ .

وينبغي أنْ يقال : احترز من الأوَّل والثَّالث ، وهو قوله تعالى : ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾[١] ، فإنَّه لا خلاف في رَفْعه أيضًا لما تقدَّم في الأوّل والله أعلم .

والوجه[٢] في قراءة ﴿ لِيُذِيقَهُم ﴾ بالياء الحَمْل على ما مرَّ من قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ﴾[٣] الآية .

والوجه في قراءته بالنُّون الالتفات من الغيبة إلى التَّكلُّم بنون العظمة ، وتقدَّم تفسير ذلك ، فإن قيل : « يُذِيق » في هذه السُّورة اثنان ، أحدهما : ما ذكرته[٤] ، والآخر : قوله ﴿ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾[٥] ، فقد وقع الاشتباه ، ولم يبيِّن النَّاظم أيَّها أراد ، فكان ينبغي أَنْ يُعيِّن محلَّ الخلاف كما عيَّنه في : ﴿ عَاقِبة ﴾ بقوله : الثاني .

فالجواب : أَنَّه لا يُتَصوَّر فيه جريان الخلاف ؛ لقوله : ﴿ مِنْ رَحْمَتِه ﴾ ؛ إذْ لو قرئ بالنُّون في ﴿ وَلِيُذِيقَكُم ﴾ للزم أنْ يقال : من رحمتنا .

---

(١) الروم / ٤٢ .

(٢) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥١ ، والمختار ٢ / ٦٧٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٠ ، والكشف ٢ / ١٨٥ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٧ ، والموضح ٢ / ١٠٠٧ ، والفريد ٥ / ١٩٩ .

(٣) الروم / ٤٠ .

(٤) في الآية السابقة / ٤٠ .

(٥) الروم / ٤٦ .

كذا أجاب بعضهم[(١)]، وفيه نظر ؛ من حيث إنَّ « عاقبة » الأوَّل لا يُتَصوَّر نصبه ؛ لعدم صلاحية ما هو اسم ، ومع ذلك نبَّه عليه ، فَلِم تركه هنا ؟ أَوْ لِمَ ذكَره هناك ؟ ولذلك لمَّا ذكر أبو شامة هذا الاعتراض فقال[(٢)] : « وهو يُلْبِس بقوله : ﴿ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ ، لم يذكر عنه جوابًا ، ولمَّا ذكره أبو عبد الله قال[(٣)] : « ولا خلاف في « يُذِيق » الثَّاني أَنَّه بالياء ؛ لأَنَّه لا يجوز فيه غير ذلك، بخلاف الأوَّل المذكور فإنَّه يجوز فيه الياء والنُّون ، ولأجل ذلك لم يقع إخلال بتَرْك تعيينه » .

فجعل الجواب عدم صلاحية ذلك الخلاف ، وفيه النظر المتقدِّم .

وقد يجاب بالفرق بينهما من حيث إنَّ كلَّ أحَدٍ يُدْرك عدم جواز ﴿ وَلِنُذِيقَكُم مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ بالنُّون في ﴿ يُذِيقَكُم ﴾ ، وإنْ لم يُحْسِن الإعراب ، بخلاف نصب ﴿ عَاقِبة ﴾ الأوَّل ، فإنَّه لا يُدْرِك مَنْعه إلَّا من عَرَف علم الإعراب .

وهو فرق حسن ، فلا يلزم من احترازه في (عَاقِبة) احترازه في (نُذِيق) .

---

(١) انظر : كنز المعاني ٣٥٩ .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٨١ .

(٣) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

والوجه[(١)] في كسر لام ﴿ العَالِمِين ﴾ أنَّه جعله جمع « عَالِمٍ » بالكسر[(٢)] اسم فاعل من عَلِم يَعْلَم ، موافقة لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾[(٣)] . / ولقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[(٤)] . [١٠٨/أ]

والوجه في فَتْحها أنَّه جعله جمع « عَالَمَ »[(٥)]، وللعلماء خلاف فيه ، فقال بعضهم[(٦)]: هو كلُّ موجود سِوى الله تعالى ، وقال

---

(١) انظر : في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٢٣ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٢ ، والمختار ٢ / ٦٧٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، والكشف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، والموضح ٢ / ١٠٠٤ ، والفريد ٥ / ١٩٠ .

(٢) والعلَّة في تخصيص العلماء بالذكر - وإن كانت الآيات للعالم والجاهل جميعًا - لأن العلماء أهل النظر والاستنباط والاعتبار دون الجاهلين الذين هم في غفلة عن التفكّر والتدبّر .
قال ابن أبي مريم : «فكأنها - أي الآيات - ليست للجاهل لإعراضه عنها وتركه الاستدلال بها» الموضح ٢/ ١٠٠٤ .
وانظر : المصادر السابقة .

(٣) العنكبوت / ٤٣ .

(٤) النمل / ٥٢ .

(٥) قال مكي : « والعالم هم جميع المخلوقات في كلِّ أوان ، فذلك أعمّ في جميع الخَلْق ؛ إذ الآيات والدلالات على توحيد الله يشهدها العالم والجاهل ، فهي آية للجميع ، وحجّة على كلِّ الخلق ، ليست بحجّة على العالم دون الجاهل فكان العموم أَوْلى بذلك وهو الاختيار » الكشف ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .
وانظر : المصادر السابقة .

(٦) قاله : طائفة من المتكلمين .
انظر : موسوعة الدارقطني ١ / ٧ ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ١ / ٤٣ ، ولمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة ١ / ٨٦ ، والاقتصاد في الاعتقاد ١ / ٥٧ ، والتفسير الكبير ١ / ١٨ ، ١٥١ ، ١٨٦ ، ومعجم مقاليد العلوم ١ / ٧٣ ، والحبائك في أخبار الملائك ١ / ٢٤٣ .

آخرون[١] : هو العقلاء خاصة ، ولي فيه بحث حسن بالنِّسبة إلى اشتقاقه وجمعه تعرَّضت له في الدُّر المصون[٢] ، وفي شرح التسهيل[٣] فعليك بهما .

* * *

قوله : (وَعَاقِبَةُ) مبتدأ ، و(الثَّاني) صفة له . وإنَّما ذَكَّر الوصف والموصوف مؤنَّث باعتبار تأويله باللَّفظ ، كأنَّه قال : ولَفْظ عَاقِبَة الثَّاني[٤] .

وإنَّما لم يُنوِّن (عاقبة) ؛ لأنَّه قصد حكاية القرآن[٥] ، و ﴿ عَاقِبَة ﴾ ليست فيه منوَّنه ؛ لأنَّها مضافة للموصول بعدها ، فحكاها على ما هي عليه من حَذْف التَّنوين ، وقد اعتذر الشَّيخ علم الدين عن عدم تنوينها بوجهين[٦] ؛ الأوَّل : حذفه[٧] لالتقاء السَّاكنين على حدِّ قوله :

---

(١) انظر : التهذيب (علم) ٢ / ٤١٦ ، والصحاح (علم) ٥ / ١٩٩١ ، والمفردات (علم) ، ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، والتفسير الكبير ١ / ١٨ ، ١٥١ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٣٨ ، واللسان (علم) ١٢ / ٤٢٠ ، ٤٢١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١ / ٣٨ ، ٦٤ ، وتفسير ابن كثير ١ / ١٩٩ .

(٢) الدر المصون ١ / ٤٦ ، ٤٧ .

وانظر : عمدة الحفاظ بـ(علم) ٣ / ١٣٧ .

(٣) في الجزء المفقود منه ، وليس في الجزء الذي وقفت عليه .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٥ ، وإبراز المعاني ٤ / ٨١ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٩ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٧٤ .

(٧) أي : حذف التنوين .

.... وَلاَ ذَاكِــرَ اللهَ إلاَّ قَلِـــيلَا[١]

والثَّــاني : أنَّهــا مــضافة لـــ « الثَّــاني » عــلى حــذْف الموصــوف [٢] ، أي : وعاقبــةُ الموضــعِ الثَّــاني ، كــما قــالوا : جانــبُ الغَــرْبي ، أي : جانــبُ المكانِ الغَرْبي[٣] .

---

(١) عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

فَأَلْفَيْتُـــــهُ غَـــــيْرَ مُـــــسْتَعْتِبٍ ....

وقائله أبو الأسود الدُّؤلي .

انظر : ملحقات ديوانه ، ص ١٢٣ ، والعين ٢ / ٧٧ ، والكتـاب ١ / ١٦٩ ، ومجـالس ثعلـب ١ / ١٢٣ ، والأصول ٣ / ٤٥٥ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، والخـصائص ١ / ٣١١ ، والتبـصرة والتذكرة ٢ / ٧٢٩ ، وأمالي ابـن الـشجـري ٢ / ١٦٤ ، ونـضـرة الإغـريض ، ص ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ٣٤ ، والمغني ٢ / ٧٢٠ ، والهمع ٦ / ١٧٩ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٨٢ ، والخزانة ١١ / ٣٧٤ .

والشاهد فيه : حذف التنوين من « ذاكر » لالتقاء الساكنين ، ونصب لفظ الجلالـة « الله » عـلى توهم التنوين ، أي : ذاكرًا الله .

وقوله : « وَلاَ ذَاكر الله » يُرْوى بنصب « ذاكر » وجرّه ، فالنصب للعطف عـلى « غـير » والجـرُّ للعطف على « مُسْتَعْتِب » .

(٢) في الأصل (الموصول) وهو تصحيف ، والسياق والتقدير يتقضي ما أثبـت ، وهـو مـن بـاب إضافة الاسم إلى الصفة بعد حذف موصوفها .

(٣) إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفـة كـ « مسجد الجـامع ، وجانـــب الغـربي » اعتبرهـــا ابن مالك واسطة بين الإضافة المحضة وغـير المحـضة ، وهـي مـا تـسمى بالإضـافة الـشبيهة بالمحضة . لأنَّ بها اتصالًا ، وانفصالًا . وهذا النوع قصره ابن عقيل على السماع .

=

ولا حاجة إلى هذا الاعتذار لما تقدَّم من قَصْد الحكاية ، ويدل على ذلك أَنَّه قال : نُذِيقَ زَكَا ، بنصْب « نذيقَ » ، ولا وجه لذلك إلاّ حكاية لفظ القرآن .

وقوله : (سَمَا) جملة فعلية خبر المبتدأ ، أي : ارتفع ، ومَا أَحْسَنَ ما اتّفق له في ذلك ، وهو أَنَّ « عاقبةُ » بالرَّفع ارتفعت . وذَكَّر ضمير « سَمَا » لما تقدَّم في تذكير الثاني .

قوله : (وَبِنُونِهِ) خبر مقدَّم ، و(نُذِيقَ) مبتدأ مؤخَّر ، و(زَكَا) جملة فعلية مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب ؛ لأنَّها سيقت للثَّناء على هذا اللَّفظ لما قبله من الفخامة بالالتفات من الغيبة إلى التَّكلُّم بنون العظمة .

ويجوز أن يكون « يُذِيقَ » مبتدأ ، و« زَكَا » جملة فعليّة خبره[1] ، أي : زَكَا قَارِئُوه ورَاووه .

=

والجمهور يجعلون الإضافة فيما سبق على تأويل محذوف (الموصوف) ، وعلّة منع إضافة الصِّفة إلى موصوفها أنَّ الشَّيء لا يضاف إلى نفسه ، وأنَّ الصِّفة تتبع الموصوف والإضافة تمنع تلك المتابعة .

انظر : ابن يعيش ٣ / ١٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠٤ ، والمساعد ٢ / ٣٣٣ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣١٧١ ، ٣١٧٢ ، وشرح الآجرومية للسَّنهوري ٢/ ٧٠٨ .

(١) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٩ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٥ ، وكنز المعاني ، ص ٣٥٩ .

(وَبِنُونِهِ) [١] حال ، أي : حال كونه ملتبسًا بِنُونِهِ .

قوله : (لِلْعَالَمِين) مفعول مقدَّم لـ (اكْسِرُوا) ، والمعنى : أَوْقِعُوا فيه الْكَسْر ، أو اكْسِرُوا لامه . و(عُلَا) حال من واو« اكْسِرُوا » ، أي : ذَوي عُلَا .

وأعرب أبو عبد الله فأغرب من حيث إنَّه جعل « لِلْعَالَمِين » مبتدأ ، و« اكْسِرُوا » خبره ، قال : والعائد مقدَّر ، أي : اكْسِرُوه[٢] .

وهذا لا حاجة إليه البتَّة وتقدَّم له نظائر .

وجعل أبو عبد الله (عُلَا) حالًا من الْكَسْر المدلول عليه بـ « اكْسِرُوا » ، أي : حال كون الْكَسْر ذا عُلَا [٣] .

والأوَّل هو الظَّاهر ؛ لأنَّ الرُّواة هم المتَّصِفُون بالعُلُوِّ حقيقة .

٩٥٩- لِيَرْبُوا خِطَابٌ ضُمَّ وَالْوَاوُ سَاكِنٌ أَتَى وَاجْمَعُوا آثَارِ كَمْ شَرَفًا عَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالألف في « أَتَى » ـ وهو نافع ـ أَنَّه قرأ : ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّتُرْبُوْا ﴾[٤] بضمِّ التَّاء التي للخطاب مع سكون واوه ، فَتَعَيَّن لغيره

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٥ .
ووجه إغرابه يظهر في كون الفعل الذي بعده يطلبه لأنه طلبي ولم يجد ما يشتغل به ، وأيضًا في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس .
انظر : تمهيد القواعد ٤ / ١٦٧٩ ، ومجيب الندا ، ص ٣٤٩ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٥ .
وكذلك أعربه شعلة ، انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٩ .

(٤) الروم / ٣٩ .

الغيب(١) ، وهو الياء من تحت مفتوحة ، وتحريك الواو بالفتح(٢) ؛ لأَنَّ الحركة ضدُّ السُّكون والحركة المطلقة الفتح .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف والشِّين المعجمة ، والعين المهملة من « كَمْ شَرَفًا عَلَا » ـ وهم ابن عامر والأخوان وحَفْص – أَنَّهم قرءوا : ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾(٣) جَمْعًا ، فتعيَّن لغيرهم / الإفراد(٤) . [١٠٨/ب]

* * *

والوجه (٥) في قراءة ﴿ لِتُرْبُوا ﴾ أَنَّه جعله فعلًا مضارعًا مسندًا إلى ضمير المخاطبين (٦) .

---

(١) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٧ ، والمبسوط ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، والتيسير ، ص ١٧٥ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤ / ١٤٧٢ ، والمستنير ٢ / ٣٦٢ ، والتجريد ، ص ٢٧٩ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٣ ، والإتحاف ٢ / ٣٥٧ .

(٢) وهي : قراءة الباقين (لِيَرْبُوَا) .

(٣) الروم / ٥٠ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٠٨ ، والتيسير ، ص ١٧٥ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٤ ، والإقناع ٢/ ٧٣٠ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٤ ، والنشر ٢ / ٢٦٣ ، والإتحاف ٢ / ٣٥٨ .

(٥) انظر : في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٢٥ ، ومعاني القراءات ٢ / ٢٦٥ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٣ ، وإعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٤٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٩ ، والكشف ٢ / ١٨٤ ، والموضح ٢ / ١٠٠٦ .

(٦) التَّاء فيه للخطاب ، وضُمت لأَنَّه من « أَرْبى » أي : صار ذا رِبًا ، والمعنى : لتصيروا ذوي زيادة ، وسُكِّنت الواو الثَّانية لأَنَّها واو الجمع ، وحذفت نونه للنَّصب .
انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٥٩ ، والفريد ٥ / ١٩٨ .

والأصل : لتُرْبُوُوا ، بواوين ، الأُولى لام الكلمة ، والثَّانية ضمير المخاطبين ، فاسْتُثْقِلت الضَّمَّة على الواو التي هي لام بعد ضمَّة قبلها ، فحُذِفت الضَّمَّة من الواو ، فالتقى ساكنان [1] فحُذِفت الأُولى ؛ لالتقائهما وبقيت الضَّمَّة قبلها على حالها ، فوزنه بعد الحذف « لِتُفْعُوا » .

والوجه في قراءة [2] غيره : أنَّه أَسْند الفعل إلى ضمير الرِّبا المتقدِّم في قوله : ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا ﴾ ، والتَّقدير : لِيَرْبُوَا ذلك الرِّبا ، فالواو لام الكلمة ، فلذلك نُصِبت بالفتحة بـ « أَنْ » مضمرة بعد لام كَي ، وأَمَّا في القراءة الأُولى فعلامة النَّصب حذف النُّون ؛ لأَنَّه من الأمثلة الخمسة .

ولا حذف في الكلمة على هذه القراءة [3] ، بخلاف الأُولى ، وقد تقدَّم كيفيّة تصريف ذلك .

ومعنى هذه الآية كمعنى قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [4]؛ إذ المعنى : وما أَعْطَيتم آكلي الرِّبا لتزيدوا أنتم أو ليزيد الرِّبا في أموالهم ـ بحسب القراءتين ـ فلا يوجد فيه بركة [5] .

---

(١) الواو الأُولى التي هي لام الكلمة بعد حذف الضَّمَّة منها ، وواو الجمع ، فحذفت الأُولى .

(٢) وهي : ﴿ ليربوا ﴾ ، وقد سبق تخريجها .

(٣) أي : على قراءة الغيب وفتح الياء والواو ، وهي قراءة بقية السبعة .

(٤) البقرة / ٢٧٦ .

(٥) انظر : في هذا المعنى : الكشاف ٤ / ٥٨٠ ، ٥٨١ ، والمحرر الوجيز ٤ / ٣٣٩ ، وزاد المسير ٦ / ٣٠٤ ، والتفسير الكبير ٢٥ / ١١١ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٣٧ ، والبحر المحيط ٧ / ١٧٤ ، وروح المعاني ٢١ / ٤٥ ، والتحرير والتنوير ٢١ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

وهذه الآية نزلت في ثقيف فإنّهم كانوا يُرْبُون [١] .

وقيل : المراد به أَنْ يُهْدي أَحدٌ إلى أَحَد شيئًا ، أَوْ يهبَه له ثُمَّ يطلب أكثر مما أَهْدى أَوْ وهب [٢] .

والوجه [٣] في جمع ﴿ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ أَنَّ المراد بالرَّحمة المطر [٤] ، ولها آثار كثيرة سَقْيُ الـزَّرع والشَّجر والأنعام والأناسيِّ ، وإصلاح أراضيهم ، إلى غير ذلك مما نُشاهده ومما يغيب عنّا .

والوجه في الإفراد الاكتفاء بـذكر الجِـنْس [٥] ، واسـم الجـنس [٦] متى

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : النكت والعيون ٤ / ٣١٦ ، والكشاف ٤ / ٥٨٠ ، ٥٨١ ، وزاد المسير ٦ / ٣٠٤ ، والتفسير الكبير ٢٥ / ١١١ ، ١١٢ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٣٧ ، والبحر المحيط ٧ / ١٧٤ .

(٣) انظر : في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٤ / ١٤٤ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٣ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦١ ، والكشف ٢ / ١٨٥ ، والموضح ٢ / ١٠٠٨ ، والفريد ٥ / ٢٠٣ .

(٤) في الأصل : (والمطر) بواو قبلها ، وهو تصحيف ؛ لأنّ المراد تفسير الرحمة بالمطر لا عطف المطر على الرحمة .

(٥) وهو : (الأثر) ، وحكم اسم الجنس أن يتناول الأدنى عند الإطلاق ويحتمل كلَّ الجنس ، انظر : أصول الشاشي ١ / ١٢٧ ، والمختار ٢ / ٦٨٠ ، وتفسير الثعلبي ١ / ١٨٠ .

(٦) قال ابن السراج في تعريف الجنس : « الجنس : هو الاسم الدَّالُّ على كلِّ ما له ذلك الاسم ، ويتساوى الجميع في المعنى .

نحو : الرجل والإنسان ... وجميع ما أردت به العموم ، لما يتفق في المعنى ، بأي لفظ كان فهو جنس » ، الأصول ١ / ١١١ .

=

أُضيف عمَّ ، وحينئذ فقول من قال [(١)] : « وَضَع المفرد موضع الجمـع » ، إِنْ عَنَى من حيث اللّفظ فصحيح ، وإِنْ عَنَى من حيث المعنى ففاسد .

وعـلى القـراءتين فيكـون قولـه : ﴿ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [(٢)] متخرِّجًـا عليهما [(٣)] ، فعلى قراءة الجمع يتعيَّن أن يكـون فاعـلُ ﴿ يحيـي ﴾ ضـمير الله تعالى ؛ لأنَّ الآثار جمعٌ ، فلا يعود عليها إلَّا ضميرُ جمعٍ ، أو ما يقع موقعه من ضمير المؤنَّثة ، لو قلت : (كَيْفَ تُحْيي) ، بالتَّاء من فوق ، أي : تُحْيي الآثارُ ، لكان صحيحًا ، لكنَّه لم يقرأ به أحد [(٤)] .

=

وقال المرزوقي : « ولا يمتنع ما يكون للجنس أن يقترن به ما يجعله لواحـد مـن الجـنس ؛ لأنَّ اسم الجنس ينتظم الواحد إلى مالا نهاية » ، أماليه ، ص ٤١ .

وانظر : المفصل ١٩ ، وابن يعيش ١ / ٢٥ .

(١) قاله الفاسي ، انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٦ .

(٢) الروم / ٥٠ .

(٣) على قراءة الإفراد يكون الفعل (يحيي) مسندًا إلى ضـمير اسـم الله تعـالى ، ويجـوز إسـناده إلى ضمير الأثر ، أي : يحيي أثر الرَّحمة .

انظـر : الحجـة للفـارسي ٥ / ٤٤٩ ، والفريـد ٥ / ٢٠٣ ، وتفـسير القرطبـي ١٦ / ٤٤٨ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٦ ، والدر المصون ٩ / ٥٣ .

(٤) لعلَّ المؤلِّف قصد بنفي قراءة (تحيي) بالتاء في المتواترة .

أمَّا في الشَّاذِّ فقد وردت قراءة (تحيي) بالتَّاء ، إذ قرأ بها أبو حَيْوة والجَحْدري وابن السَّمَيْفَع .

وفيها تخريجان ، الأوَّل : أنَّه ذهب بالتَّأنيث إلى لفظ الرَّحمة ؛ لأنَّ أثر الرَّحمة يقوم مقامهـا فكأنَّـه هو الرَّحمة ، والتَّقدير : كيف تُحيي الرَّحمةُ أو الآثار .

والثَّاني : أنَّه عاد بالتَّأنيث على الأثر الذي اكتسب التَّأنيث من المضاف إليه وهو الرَّحمة .

=

قوله : (لِيَرْبُوا) [١] مبتدأ ، و(خِطَابٌ) خبره ، على حذف مضافين ، أي : ذو حَرْف خِطاب ، وإنَّما احتجنا إلى تقدير المضاف الثَّاني ، وهو «حَرْف» لأجل قوله : ضُمَّ ، أي : ضُمَّ حرف خطابه ؛ لأَنَّ الخطاب لا يُضَّمُّ ، ويجوز أن يكون « خِطَاب » فاعل شيء مقدَّر هو خبر المبتدأ ، والتَّقدير : لِيَرْبُوا فيه خِطَابٌ ، فـ « فِيهِ » خبر المبتدأ [٢] ، وهو رافع لـ « خِطَابٌ » ؛ لوقوعه خبرًا ، ويجوز أن يكون « فِيهِ » خبرًا مقدَّمًا ، و« خِطَابٌ » مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأوَّل ، والأوَّل أَوْلى ؛ لِقُرْب الجارِّ من المفرد الذي هو أصل الخبر .

قوله : (ضُمَّ) يجوز أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول ، ومرفوعه عائد على « خِطَابٌ » بحذف المضاف ، أي : حرف الخطاب ؛ لأَنَّ « ضُمَّ » صفة له والخِطَاب لا يُوصف بالضَّمِّ / ، إنَّما يُوصف به حرفه ، وأن [١٠٩/أ]

=

انظر هذه القراءة وتخريجها في : معاني النحاس ٥ / ٢٧٠ ، والمحتسب ٢ / ١٦٥ ، والكشاف ٤ / ٥٨٦ ، والفريد ٥ / ٢٠٣ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٤٨ ، والبحر المحيط ٧ / ١٧٩ ، والدر المصون ٩ / ٥٣ .

ونسب ابن الجوزي هذه القراءة في : زاد المسير ٦ / ٣١٠ ، إلى عثمان رضي الله عنه وأبي رجاء وأبي عمران الجوني وسليمان التَّيمي .

(١) وجوّز شعلة إعرابه مفعولًا به لـ « ضُمَّ » ، وعلى هذا أعرب « خطاب » حالًا ، أي : ذا خطاب .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٩ .

(٢) والمبتدأ قوله : « لِيَرْبُوا » ، و« خِطَاب » فاعل مرفوع بالجارّ والمجرور المقدَّر وهو « فيه » .

وحيث اعتمد الجارّ والمجرور ترجَّح في المرفوع بعده الرَّفع على الفاعليّة .

انظر : في حكم المرفوع بعد الجار والمجرور : المغني ٢ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، وحاشية الشمني ٢ / ١٥٢ ، وموصِّل الطلاب ، ص ١٥١ .

يكون فعل أَمْر [(١)] ، وفاعله ضمير المخاطب ، أي : ضُمَّ أنت ، ولما حكاه أبو عبد الله عن بعضهم قال فيه [(٢)] : « وَليس بذاك » .

قلت : الذي جوَّز ذلك الشَّيخ علم الدِّين السَّخاوي [(٣)] ، إلاَّ أَنَّ أبا شامة قال [(٤)] : « قلت « خِطَاب » على هذا التَّقدير يكون حالًا ، أي : ضُمَّ لِتربُوا ذا خِطَاب ، فكان الواجب نَصْبه » . انتهى .

قلت : يعني أنَّه إذا كان أمرًا كان « لِيَرْبُوَا » مفعولًا مقدَّمًا لقوله : « ضُمَّ » ، أي : ضُمَّ لِيَرْبُوَا حال كَوْنه ذا حرف خِطاب . ولقائل أن يقول : لا أُسلِّم أَنَّ الإِعراب حينئذ على ما ذكرت ، بل يجعل « لِيَرْبُوا » مبتدأ ، أيضًا ، و« خِطَابٌ » خبر ، أو فاعل [(٥)] ، أو مبتدأ ، على ما تقدَّم بيانه ، ويكون قوله : « ضُمَّ » جملة أمريَّة استأنفها ؛ لبيان حركة حرف الخطاب ، كأَنَّه قال : ضُمَّ أَيُّها القارئ حرف الخطاب . ولهذا نظائر قد مرّ بعضها ، وستأتي الأُخَر ـ إن شاء الله تعالى ـ .

قوله : (وَالْوَاوُ) مبتدأ ، و(سَاكِنٌ) خبره ، و(أَتَى) يجوز أن يكون في موضع نَصْب حالًا من الضَّمير في « سَاكِنٌ » على إِضمار « قد » عند

---

(١) ضعَّفه الجعبري ، قال : « وضعُفَ جعله أمرًا للانفصال ـ أي بين الفعل ومفعوله ـ ، ولعدم نصب خطاب » ، كنز المعاني ، ص ٣٦١ .
(٢) اللآلئ الفريدة ٣ / ٣٧٧ .
(٣) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٧٦ .
(٤) إبراز المعاني ٤ / ٨٣ .
(٥) للجارِّ المقدَّر .

بعضهم [(١)] ، أي : سَاكنٌ هو حال كونه قد أَتَى ، أي : نُقِلَ وَوَرَد أيضًا عن الأئمة ، أي : أَنَّه مشهور ، وأن يكون مستأنفًا [(٢)] ، أي : قد ورد ذلك ونُقِل فلا تستنكره .

قوله : (آثَارِ) مفعول « اجْمَعُوا » وقد يقال إنَّ قوله : واجْمَعُوا آثار ، تحصيل الحاصل ؛ لأَنَّ « آثار » جمع ، وقد لَفَظ هو بصيغة الجمع .

والجواب : أنَّه قد مرَّ نظير الجمع والإفراد في قوله تعالى : ﴿ ذُرِّيَّاتِهِم ﴾ [(٣)] ، و﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ، و﴿ كَلِمَتِهِ ﴾ [(٤)] و﴿ كَلِمَاتِهِ ﴾ ، و﴿ رِسَالَتَهُ ﴾ [(٥)] ، و﴿ رِسَالَاتِهِ ﴾ .

---

(١) هم : البصريون إلَّا الأخفش حيث أوجبوا دخول « قد » ظاهرة أو مقدَّرة على الماضي الواقع حالًا .
وخالفهم الكوفيون والأخفش في ذلك ، وقالوا : لا تحتاج ـ أي الحال ـ لذلك لكثرة وقوعها حالًا بدون « قد » ، والأصل عدم التّقدير لاسيما فيما كثر استعماله .
انظر : معاني الفراء ١ / ٢٤ ، والإنصاف ١ / ٢٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٥ ـ ٦٧ ، والجنى الداني ، ص ١٣٥ ، والمغني ١ / ٢٢٩ ، وغنية الأريب ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
(٢) هذا الوجه الثاني في إعراب (أتى) .
(٣) الأعراف / ١٧٢ ، والطور / ٢١ .
حيث قرئت بالإفراد والجمع ، وتقدَّم بيان ذلك .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ٢٢٤ / أ ، ٢٢٤ / ب .
(٤) الأنعام / ١١٥ ، ويونس / ٩٦ ، وغافر / ٦ .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢ / ١٩٨٩ / أ .
(٥) المائدة / ٦٧ ، والأنعام / ١٢٤ .
تقدَّم بيان هذه القراءة في فرش سورتي المائدة والأنعام .
انظر : العقد النضيد (خ) ١٧١ / ب ، ٢٠٠ / ب .

قوله : (كَمْ شَرَفًا عَلَا) ، كم : خبريَّة ، معناها التَّكثير ، وهي في محلّ رفع بالابتدا [١] ، ومميِّزُها محذوف ، و(عَلَا) جملة فعليَّة خبر المبتدأ ، و(شَرَفًا) مفعول « عَلَا » ، والتَّقدير : كَمْ عُلُوٍّ عَلَا شَرَفًا ، فجعل العُلُوَّ عاليًا الشَّرفَ [٢] .

ويجوز أن يكون في محلِّ نَصْب على المصدر [٣] ، والنَّاصب له « عَلَا » ، وفاعله ضمير يعود على الجمع المدلول عليه بـ « اجْمَعُوا » ، و(شَرَفًا) مفعول به أيضًا ، ومُميِّز « كم » محذوف أيضًا ، والتَّقدير : كَمْ مرةٍ عَلَا الجمعُ شَرَفًا ، ويجوز أن يكون المميِّز المحذوف مقدَّرًا بقولك : كم عُلُوٍّ عَلَا شَرَفًا ، كما في الوجه الأوَّل . إلَّا أَنَّك تجعل « كَمْ » منصوبة على المصدر ، وفاعل « عَلَا » ضمير يعود على الجمع المدلول عليه بفعله [٤] كما تقدَّم ، أي : كَمْ عُلُوٍّ عَلَا الجمعُ شَرَفًا .

ويجوز أن يُقَدَّر الفاعل لَفْظ « ذلك » ، أي : كَمْ مرةٍ عَلَا ذلك ، أَوْ كَمْ عُلُوٍّ عَلَا ذلك ، ويكون « ذلك » إشارة إلى المنقول من القراءة والمرويِّ منها . والشَّرف [٥] : المرتفع من الأرض ، والشَّرف : الرِّفعة أيضًا .

---

(١) هذا الوجه الأوّل في إعراب « كم » وسيذكر وجهًا آخر .

(٢) أي : جعل العُلُوَّ يعلو ويفوق الشرف .

(٣) هذا الوجه الثاني في إعراب « كم » .

(٤) وهو : (اجمعوا) .

(٥) انظر : التهذيب (شرف) ١١ / ٣٤٢ ، والصحاح (شرف) ٤ / ١٣٧٩ ، واللسان (شرف) ٩ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

٩٦٠- وَيَنْفَعُ كُوفِيٌّ وَفِي الطَّوْلِ حِصْنُهُ وَرَحْمَةً ارْفَعْ فَائِزًا وَمُحَصِّلَا

أخبر عن الكوفيين أَنَّهم قرءوا : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ (١) بتذكير ﴿ يَنْفَعُ ﴾ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حِصْن » ـ وهم الكوفيون أيضًا ونافع ـ أَنَّهم قرءوا كذلك في الطَّوْل (٢) وهي غافر ، ودَلَّ على أَنَّ المراد تذكير الفعل إطلاقُه لذلك ، وفهم من / التَّرجمتين أَنَّ الباقين يقرءونها بالتَّأنيث (٣) . وتحصَّل من ذلك أَنَّ الكوفيين يُذَكِّرون الفعل في السُّورتين ، وأَنَّ الباقين غيرَ نافع يُؤَنِّثونه في السُّورتين ، وأَنَّ نافعًا يوافق الكوفيين في الطَّوْل ، ويوافق الباقين في هذه السُّورة ، وههنا انقضت تراجم سورة الرُّوم .

[١٠٩/ب]

(١) الروم / ٥٧ .

(٢) غافر / ٥٢ ، قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ .

(٣) انظر في قراءات الحرفين : السبعة ، ص ٥٠٩ ، والتذكرة ٢ / ٦٠٩ ، ٦٥٣ ، والمنتهى ، ص ٥٢٨ ، وتبصرة مكي ، ص ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، والتيسير ، ص ١٧٦ ، ١٩٢ ، والمستنير ٢ / ٣٦٤ ، ٤١٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٤ ، ٢٧٨ .

ثم انتقل إلى تراجم سورة لقمان ، فأخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَـائِزًا » ، وهو حمزة أنَّه قرأ ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [١] برفع ﴿ رَحْمَة ﴾ فتعيَّن لغيره نَصْبها [٢] .

* * *

والوجه [٣] في تذكير (يَنْفَعُ) في السُّورتين كون التَّأنيث مجازيًّا ، ووجود الفصل ، وكونها [٤] في معنى العذر . والوجه في التَّأنيث مراعاة اللَّفظ [٥] وإن كان تأنيثه مجازيًّا . والوجه لنافع الجمع بين اللُّغتين واعتمادًا على كلٍّ من الرِّوايتين .

---

(١) لقمان / ٣ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٢ ، والتيسير ، ص ١٧٦ ، والوجيز ، ص ٢٩٢ ، والتبصرة ، ص ٤٣٨ ، والمستنير ٢ / ٣٦٥ ، وتلخيص العبارات ، ص ٣٦٨ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٥ ، والإقناع ٢ / ٧٣١ ، والنشر ٢ / ٢٦٤ .

(٣) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥٠ ، ٤٥١ ، والمختار ٢ / ٦٨٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٢ ، والكشف ٢ / ١٨٦ ، وشرح الهداية ، ص ٦٥٨ ، والموضح ٢ / ١٠١٠ ، والدر المصون ٩ / ٥٦ .

(٤) أي : « معذرتهم » وتأنيثها مجازي ، وقد فُصل بينها وبين الفعل فقوى تذكير الفعل ؛ لأنَّ الفصل يُحسِّن التّذكير .

قال الفارسي : « فإذا انضمَّ الفصلُ إلى أنَّ التَّأنيث ليس بحقيقي قوي التَّذكير » ، الحجة ٥ / ٤٥١ .

(٥) لأنَّ « المعذرة » لفظها مؤنَّث .

والوجه [١] في رَفْع (رَحْمَة) عَطْفُها على (هُدًى) ، [وهُدًى] [٢] في موضع خبر لمبتدأ مقدَّر ، أي : هو هدًى ، ويجوز أن يكون ﴿ هُدًى ﴾ و﴿ رَحْمَة ﴾ خبران مُتَعاطِفان على قوله : ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [٣] ، ويجوز أن يكون ﴿ هُدًى ﴾ منصوبًا على ما سيأتي ، و﴿ رَحْمَة ﴾ خبر لمبتدأ مضمر ، أي : وهو رَحْمَةٌ .

والوجه في النَّصب [٤] عَطْفها على ﴿ هدًى ﴾ ، و﴿ هدًى ﴾ منصوب على الحال [٥] ، أو على المدح [٦] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٦ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٨١ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٤ ، ومعاني القراءات ٢ / ٢٦٩ ، والمختار ٢ / ٦٨٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٣ ، والكشف ٢ / ١٨٧ ، والكشاف ٥ / ٥ ، والموضح ٢ / ١٠١٢ .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٣) لقمان / ٢ .

(٤) في نصب (رحمة) .

(٥) قيل : حال من « الكتاب » ؛ لأنَّ الكتاب هَدَى الله به المؤمنين ورَحِمَهُم ، والتَّقدير : تِلْك آياتُ الكِتَاب الحكيم هاديًا وراحمًا للمؤمنين .

ومنع الأنباري أن يكون حالًا من الكتاب لأنَّه مضاف إليه ولا عامل يعمل في الحال .

وقيل : حال من « آياتُ » والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل .

انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥٢ ، والكشف ٢ / ١٨٧ ، والبيان ٢ / ٢٥٣ ، والتبيان ، ص ٦٥٠ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٣ ، والدُّر المصون ٩ / ٥٩ .

(٦) قال الفراء : « أكثر القرَّاء على نصب الهدى ، والرَّحمة على القطع » ، معانيه ٢ / ٣٢٦ .

وانظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٤ ، والدُّر المصون ٩ / ٥٩ .

قوله : (وَيَنْفَعُ) يجوز أنْ يكون مفعولًا [١] بفعل مضمر هو رافع لـ « كُوفِيٌّ » تقديره : ويقرأُ كوفيٌّ ينفع بالتَّذكير ، وأنْ يكون مبتدأ [٢] ، و« كُوفِيٌّ » خبره على حذف مضاف ، أي : ويَنْفَعُ بِالتَّذْكير قِرَاءَةُ كُوفيّ .

قوله : (وَفي الطَّوْلِ) خبر مقدَّم ، و(حِصْنُهُ) [٣] مبتدأ مؤَخَّر ، والضَّمير في « حِصْنُهُ » يعود على التَّذْكير [٤] المفهوم من إِطلاق النَّاظم ، أي : وفي سورة الطَّوْلِ حِصْن التَّذكير ، وأراد بحصنه صحَّته ؛ لأَنَّ الصِّحَّة حِصْن للمنقول .

ويجوز أن يكون متعلِّقًا [٥] بمضمر رافع لـ « حِصْنُهُ » ، أي : ويقْرَأ كذلك في الطَّوْل حِصْنُهُ ، وأراد بـ « حِصْنُهُ » ناقليه وراويه ، ويجوز أن يكون « حِصْنُهُ » خبرًا لمبتدأ مضمر ، أي : والتَّذكير في الطَّوْلِ حِصْنُهُ ، أي : حِصْن

---

(١) وكذلك قدَّره أبو عبد الله الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٨ .

(٢) وكذا أعربه شعلة مبتدأ ، و« كوفي » خبره .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٩ .

(٣) أعربه شعلة خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : ينفع في الطَّوْل حِصْنُهُ . وهو وجه سيذكره المؤلِّف قريبًا . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٧٩ .

وكذلك قدَّره الجعبري في كنز المعاني ، ص ٣٦٣ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٨ .

(٥) وهو قوله : في الطَّوْل . انظر : المصدر السابق . الموضع نفسه .

التَّذكير في هذه السُّورة ، لموافقة نافع عليه فهو شاهد بصحّة التَّذْكير .

قوله : (وَرَحْمَةً ارْفَعْ) رَحْمَة : مفعول مقدَّم ، ويُقْرأ بالنَّصب ، وهو أَوْلى ؛ ليكون لقوله « ارْفَعْ » فائدةٌ جديدة ، وبالرَّفع[١] على الحكاية .

قوله : (فَائِزًا)[٢] حال من فاعل « ارْفَعْ » ، أي : ارْفَعْ رَحْمَة حال كَوْنك فَائِزًا برفْعِها ، وما أَحْسَنَ ما تأتَّى له ذلك ، و(مُحَصِّلَا) عَطْف على فَائِزًا ، أي : جامعًا بين هاتين الحالتين ، أي : جامعًا بين الفوز بالبغية والتَّحصيل للعلم .

٩٦١- وَيَتَّخِذَ الْمَرْفُوعُ غَيْرُ صِحَابِهِمْ تُصَعِّرْ بِمَدٍّ خَفَّ إِذْ شَرْعُهُ حَلَا

أخبر عن غير من رمز له بكلمة « صِحَاب » ـ وهم غير الأخوين وحَفْص ـ أَنَّهم قرءوا ﴿ وَيَتَّخِذُهَا هُزُوًا ﴾[٣] برفع (يَتَّخِذُهَا) ، فتعيَّن للأخوين وحَفْص المرموز لهم بـ « صِحَاب » نصبُه[٤] .

---

(١) أي : ويُقرأ (رَحْمَةٌ) بالرفع محكيًا .

(٢) انظر : اللآلي الفريدة ٣ / ٢٧٨ ، وشرح شعلة ، ص ٤٧٩ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٣ .

(٣) لقمان / ٦ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص٥١٢ ، والمبسوط ، ص ٢١٦ ، وتبصرة مكي ، ص ٣٠٥ ، والروضة ٢/ ٨٥٤ ، والتيسير ، ص ١٧٦ ، والعنوان ، ص ١٥٢ ، والمستنير ٢ / ٣٦٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٤ ، والإتحاف / ٣٦٢ .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والشِّين المعجمة والحاء المهملة من قوله : « إِذْ شَرْعُهُ حَلَا » ـ وهم : نافع ، والأخوان ، وأبو عمرو ـ أَنَّهم قرءوا / [١١٠/أ] ﴿ وَلَا تُصَاعِرْ ﴾[(١)] بالمدِّ ، أي : بالألف وبالتَّخفيف في العين ، فتعيَّن لغيرهم الْقَصْر ، أي : عدم الألف ، وتثقيل العين[(٢)] .

* * *

والوجه[(٣)] في رفع (يَتَّخِذ) إِمَّا عطفه على ﴿ يشتري ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾[(٤)] ، أي : ومن النَّاس من يفعل الشِّراء والاتِّخاذ ، وإِمَّا على أَنَّه مستأنف .

---

(١) لقمان / ١٨ .

(٢) انظر : في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٣ ، والتذكرة ٢ / ٦١١ ، والمنتهى ، ص ٥٢٩ ، والتيسير ، ص ١٧٦ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٦ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٤ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٨٩ .

(٣) انظر : في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٢٧ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٨٢ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٥٣ ، والمختار ٢ / ٦٨٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٣ ، والكشف ٢ / ١٨٧ ، والموضح ٢ / ١٠١٣ ، والدر المصون ٩ / ٦١ .

(٤) لقمان / ٦ .

والوجه في نَصْبه عَطْفُه على ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ (١)، فيكون الشِّراء مُعَلَّلًا بِشيئين ، أحدهما : الضَّلال عن سبيل الله ، والثَّاني : اتِّخاذ آيات الله هُزُوًا ، فالضَّمير (٢) في ﴿ يَتَّخِذَهَا ﴾ يجوز أنْ يعود على ﴿ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ (٣) ، وأن يعود على ﴿ السَّبيل ﴾ (٤) ، وهي تُؤَنَّث وتُذكَّر (٥) . وأَمَّا على القراءة الأولى (٦) فيجوز أن يكون ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ علةً ﴿ لِيَشْتَرِي ﴾ فقط ، ولذلك أتى بالعلَّة بعده وحْدَه وعَطَفَ عليه (وَيَتَّخِذُهَا) من غير أَنْ يُعَلَّل بشيء (٧) ، وأَنْ يكون مشارِكًا له في تعليله بالضَّلال، وهذا هو الظَّاهر؛ لأَنَّ العطف بالحرف المشْترك (٨) يقتضي التَّشْريك مطلقًا في جميع القيود ، فإذا قلت : ضربت زيدًا

---

(١) في الآية (٦) نفسها .
وفي هذا الحرف قراءتان ، الأُولى : بضمِّ ياء المضارعة مِنْ « أضلَّ » غيره ، ومَنْ أَضَلَّ غيره فقد ضَلَّ ، والقراءة الأخرى : بفتح ياء المضارعة من « ضَلَّ » .
انظر : المصادر السابقة .
(٢) وقيل : يجوز أن يعود الضّمير على « الحديث » ؛ لأنَّه اسم جنس بمعنى الأحاديث .
انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٥٣ ، والكشف ٢ / ١٨٩ ، والفريد ٥ / ٢٠٨ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٤ ، والدُّر المصون ٩ / ٦١ .
(٣) لقمان / ٢ .
(٤) من قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ ﴾ ، لقمان / ٦ .
(٥) انظر : المذكَّر والمؤنَّث للفراء ، ص ٨٧ ، والمذكَّر والمؤنَّث للسِّجْستاني ، ص ١٤٦ ، والمذكَّر والمؤنَّث للمبرّد ، ص ١٠٤ ، والمذكر والمؤنَّث للأنباري ، ص ٢٦٣ .
(٦) وهي : رفع (وَيَتَّخِذُهَا) .
(٧) يعني أَنَّ المعطوف (وَيَتَّخِذُها) لا يشارك المعطوف عليه (يشتري) في التَّعليل بالضَّلال .
(٨) ويُسمى كذلك الحرف المشَرِّك ، والحرف المُشَرِّك : هو حرف الواو لأَنَّ معناه الجمع والتشريك في الإعراب والحكم .
انظر في حرف الواو : المخصص ١٤/ ٤٧ ، وابن يعيش ٨ / ٩٠ ، ورصف المباني ، ص ٤١٠ ، والجنى الداني، ص١٥٨ ، والمغني ١ / ٤٦٣ ، والهمع ٥ / ٢٢٣ ، وغنية الأريب ٣/ ٢٦٧ .

يوم الجمعة قائمًا وعمرًا ، يجوز أن يكون « عَمْرو » مضروبًا قائمًا في يوم الجمعة ، وهو الظَّاهر ، ويجوز أَلَّا يكون كذلك وهو خلاف الظاهر .

والوجه [١] في قراءتي (تُصَاعِرْ وتُصَعِّرْ) أَنَّهما لغتان بمعنًى واحد ، والصَّعَرُ [٢] : أصله مَيْلٌ في الخَدِّ خاصة ، من داءٍ يأخذ صاحبَه ، ثُمَّ عُبِّر به عن التَّكبُّر [٣] ؛ لأَنَّ المتكبِّر يَلْوي بخدِّه وعنقه عن النّاس تكبُّرًا ، ومثله في الكناية عن التَّكبُّر ثَنْيُ الْعِطْف ، قال تعالى : ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ [٤] ، ومنه : لَيُّ الجيد أيضًا [٥] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٨ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٥١ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٥٥ ، والمختار ٢ / ٦٨٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٥ ، والكشاف ٥ / ١٦ ، والموضح ٢ / ١٠١٥ ، والفريد ٥ / ٢١٥ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٨٠ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٨ .

(٢) انظر : العين (صعر) ١ / ٢٩٨ ، والتهذيب (صعر) ٢ / ٢٦ ، ٢٧ ، والصحاح (صعر) ٢ / ٧١٢ ، والمحيط في اللغة (صعر) ١ / ٣٣٢ ، والمقاييس (صعر) ٣ / ٢٨٨ ، والمحكم (صعر) ١ / ٢٦٨ ، واللسان (صعر) ٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ومختار الصحاح (صعر) ، ص ٣٦٣ .

(٣) قال أبو عبيدة : « الصَّعَرُ داءٌ يأخذ البعير في عنقه أو رأسه فيشبَّه به الرجل الذي يتكبر على الناس » ، مجاز القرآن ١ / ١٢٧ .

وانظر : معاني النحاس ٥ / ٢٨٨ ، والمصادر السابقة .

(٤) الحج / ٩ .

(٥) ومن الكناية عن التكبّر : نَأَى بجانبه ، ذكره المؤلف أيضًا في : عمدة الحفاظ (صعر) ٢ / ٣٩٠ .

وصَاعَرَ وصَعَّرَ مثل ضَاعَفَ وَضَعَّف ، وفيهما معنى المبالغة [١] ، ذاك [٢] بالمُفَاعَلة، وهذا [٣] بالتَّضعيف ، ولم يُرْسم في المصاحف إلاَّ بغير ألف [٤] ، فمن قرأ بالتَّثقيل فواضح ، ومن قرأ بالألف والتَّخفيف فيجوز أَنْ يكون اعتقد حذفها من الرَّسم تخفيفًا . فالرَّسم يحتمل القراءتين معًا وقد مرّ لذلك نظائر ، وتُصَاعِرْ بالألف والتَّخفيف لغة الحجازيين ، وتُصَعِّرَ بدون ألف وبالتَّثقيل للتَّميميين [٥] ، وهما مثل : ضَاعَفَ وضَعَّفَ .

قوله : (وَيَتَّخِذَ) مبتدأ ، و(المَرْفُوعُ) صفة له ، قوله : (غَيْرُ صِحَابِهِمْ) خبره على حذف مضاف ، أي : قراءة غير صِحَابِهم ، وقد مَرَّ [٦] وجه إضافة هذه الكلمات إلى ضمير القُرَّاء ، وكذلك [٧] إضافة أحد القرَّاء إلى ضمير باقيهم [٨] .

---

(١) حيث تدل صيغة « فَاعَل » على المبالغة والتكثير ، وكذلك صيغة « فعَّل » .
انظر : شرح الملوكي ، ص ٧١ ، ٧٣ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٩٢ ـ ٩٩ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٢١٥ ، ٢١٧ ، وشرح مختصر تصريف العزِّي ، للتفتازاني ص ٣٧ ، ٣٨ .
(٢) « صَاعَر » .
(٣) « صَعَّر » .
(٤) انظر : البديع ، ص١٧٢ ، والمقنع ، ص ١٩٩ ، ٥٢٦ ، ومختصر التبيين ٤ / ٩٩٢ ، والوسيلة ، ص ٢٠٣ ، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف ، ص ١١٨ ، وجميلة أرباب المراصد ١ / ٣٩٠ .
(٥) انظر : الحجة للفارسي ٥/ ٤٥٥ ، والكشف ٢ / ١٨٨ ، والدر المصون ٩ / ٦٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٦٣ .
(٦) تقدَّم ذلك عند شرح المؤلف لبيت الناظم الخامس والخمسين (٥٥) .
انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ١٨٣ وما بعدها .
(٧) في الأصل (لذلك) وهو تصحيف .
(٨) من الكلمات المضافة إلى ضمير القراء : صِحَابهم ، وحرميهُّم ، وحقُّه .
ومن إضافة القارئ إلى ضمير الباقين : حفصهم ، وورشهم ، ونافعهم .
انظر : المصدر السابق ، الموضع نفسه .

قوله : (تُصَعِّرْ) مبتدأ ، و(بِمَدٍّ) يجوز أن يكون حالًا [١] ، و(خَفَّ) جملة خبريّة ، والتّقدير : تُصَعِّرْ خَفَّ ، أي : خفَّتْ عينُه ، والتَّقدير : تُصَعِّرْ خَفَّ ملتبسًا بِمَدٍّ ، ويكون قد ذكر القيود مع التَّلفظ بها ؛ لأنَّه لم يتأت له إلَّا ذلك ، ويجوز أَنْ يكون « بِمَدٍّ » هو الخبر [٢] ، و« خَفَّ » خبر ثانٍ ، والتَّقدير : تُصَعِّرْ كائن بِمَدٍّ خفيفٌ ، ويجوز أَنْ يكون « خَفَّ » حالًا من الضَّمير المستتر في الخبر ، أي : استقر بِمَدٍّ خفيفًا ، وحينئذٍ هل يحتاج إلى إضمار « قد » أَمْ لا يحتاج ؛ خلاف مشهور [٣] .

فإن قلت : هل يجوز أَنْ يكون « خَفَّ » في موضع جَرٍّ نعتًا لـ « مدٍّ » ، أي: كائن بِمَدٍّ خفيف ؟

فالجواب : أَنَّ المدَّ لا يوصف بتخفيف ولا تثقيل إِنَّما / الخفَّة في العين [٤] . [١١٠/ب]

قوله : (إِذْ) منصوب بـ « خَفَّ » ، و(شَرْعُهُ) مبتدأ ، و(حَلَا) جملة فعليّة خبره ، والجملة في موضع جرٍّ بإضافة الظَّرف إليها ، ويجوز أَنْ تُشْرَب « إِذْ » معنى التَّعليل [٥] ، وقد تقدَّم [٦] ذلك أوَّل خطبة هذا النَّظم .

---

(١) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٠ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٩ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٨٥ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٤ .

(٣) سبق تخريج هذه المسألة .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٨٥ .

(٥) اختلف في « إذْ » إذا كانت للتعليل ، هل هي حرف بمنزلة لام العلة ، أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ .
انظر : رصف المباني ، ص ٥٩ ، والجنى الداني ، ص ١٨٨ ، والمغني ١ / ١١٣ ، ومصابيح المغاني ، ص ٨٠ ، والمزج ، ص ٤٤٦ ، والهمع ٣ / ١٧١ ، ودراسات في أسلوب القرآن ١ / ١٥٢ .

(٦) تقدم عند شرح البيت السادس من الخطبة .
انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٣٥ .

٩٦٢- وَفِـي نِعْمَـةً حَـرِّكْ وَذُكِّـرَ هَاؤُهَـا   وضُمَّ وَلاَ تَنْوِينَ عَنْ حُسْنٍ اعْتَلَى

أمر لمن رمز له بالعين والحاء المهملتين والهمزة من « عَنْ حُـسْنٍ اعْـتَلَى » ـ وهم حَفْص وأبو عمرو ونافع ـ بتحريك عين ﴿ نِعَمَهُۥ ﴾ [(١)]، أي : بفتحها ؛ لأَنَّ التَّحريك المطلق الفتح .

ثم أخبر أَنَّ هاءها تُذكَّر وتُضَمُّ ، وأَنَّـه لا تنـوين فيهـا ، فتعـيَّن للبـاقين تسكين العين ؛ لأَنَّه ضد الحركة المطلقة ، وتأنيـث الهـاء ، وأَنْ يُنَـوَّن عكـس القيود المذكورة ؛ ولأَنَّه قد لفظ بها كذلك ، يريد قوله تعـالى : ﴿ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [(٢)] ، قرأها نافع ومن معه ﴿ نِعَمَهُۥ ﴾ بفتح العين ، جمع « نِعْمَة » مضافة لضمير الغائب المذكَّـر ، والباقون يُسكِّنون العين [(٣)] ، وهـي ﴿ نِعْمَةً ﴾ المفرد ، فقوله : « وذُكِّرَ هاؤها » ، أي : اجعل بدل هاء التّأنيـث ، أي : المبدلة من تاء التّأنيث وَقْفًا – هَاءَ مذكَّرٍ غائب من غير تنـوين في الهـاء ؛ لأَنَّه لا يُتَصوَّر تنوين ضمير الغائب المذكَّر [(٤)] .

* * *

---

(١) لقمان / ٢٠ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٣ ، والتذكرة ٢ / ٦١٢، والمنتهى ، ص ٥٣٠ ، والروضـة ٢ / ٨٥٥ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، والعـنوان ، ص ١٥٢ ، والمستنـير ٢ / ٣٦٦ ، والنـشـر ٢ / ٢٦٥ .

(٤) والضمائر لا تنوَّن لأنّها مبنيات .

والوجه [١] في قراءة (نِعَمَهُ) أَنَّه جعله جمعًا مضافًا لضمير الباري تعالى ؛ لأَنَّه في مَعْرِض الامتنان على خلقه ، فناسب أن يؤتى بلفظٍ يَدُلُّ على التَّكثير .

و« فِعْلَة » يُجمع على « فِعَل » باطِّراد [٢] ، نحو : « كِسَر » في « كِسْرة » و« قِرَب » في « قِرْبة » ، ولما اختلفت الأنواع ساغ الجمع .

والوجه في قراءة (نِعْمة) بالإفراد أَنَّه جعله اسم جنس مرادًا [٣] به الجمع، فتتحَّد القراءتان في المعنى [٤] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٢٨ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٥٢ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٨٦ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٥٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٥ ، والكشف ٢ / ١٨٩ ، والموضح ٢ / ١٠١٦ ، والبحر المحيط ٧ / ١٩٠ .

(٢) قال اليزدي : « « فِعْلَة » المكسور فاؤها الغالب فيها « فِعَل » كـ « لِقَح » في « لِقْحَة » ، وجاء فِعَال كـ « لِقَاح » ، وجاء أيضًا أَفْعُل كـ « أَنْعُم » في نِعْمَة » ، شرح الشافية ١ / ٤١٨ .

وانظر : شرح الشافية للرضي ١ / ١٠٤ ، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٣٣٥ .

(٣) في الأصل (مراد) بالرفع ، والصواب نصبه على الحال .

(٤) وقيل : من قرأ بالتوحيد أراد نعمة الإسلام لأنها جامعة لكل النِّعَم ، وما سواها يصغر في جنبها .

وممن فسَّرها بالإسلام ابن عباس رضي الله عنهما .

انظر : إعراب النحاس ٣ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ومعانيه ٥ / ٢٨٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٦ ، والكشف ٢ / ١٨٩ ، وتفسير القرطبي ١٦ / ٤٨٦ .

وقد أُجْمع على الإفراد في قوله : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[١] ، والواحد أَخفُّ من الجمع .

وأيضًا فـ (نِعْمَة) في الأَصل مصدر ، وإن كانت تُطلق على النِّعمَ مجازًا ، والأصل في المصادر أن تُذكَّر وَتُوحَّد [٢] .

و﴿ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾[٣] حالان على القراءة الأولى[٤] ، ونعتان على الثانية [٥] ؛ لتعريف الأولى وتنكير الثانية ، وجمع التَّكسير والتَّصحيح بالألف والتَّاء غير العاقل يجري مجرى الواحدة المؤنَّثة [٦] ، نحو :

﴿ مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾[٧] ، و﴿ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَىٰ ﴾[٨] .

* * *

(١) إبراهيم / ٣٤ ، والنحل / ١٨ .

(٢) انظر : الجمل ، ص ٣٢ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٢٣٢ ، والتصريح ٢ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، والهمع ٦ / ١٢٣ .

(٣) في الآية الكريمة .

(٤) وهي : (نِعَمَهُ) بالجمع .

(٥) وهي : (نِعْمَة) بالإفراد .

(٦) حيث يعامل جمع التكسير وجمع المؤنث السالم في غير العقلاء معاملة الواحدة المؤنثة على حد ما ذكر المؤلِّف .

انظر : الكشاف ٤ / ٦٨ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والدر المصون ٨ / ٢٩ .

(٧) طه / ١٨ .

(٨) طه / ٢٣ .

قوله : (وَفي نِعْمَةً حَرِّكْ) ، أي : أَوْقع التَّحريك في عين « نِعْمَة » كقوله : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾ (١) .

وقول الآخر :

.... يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبها نَصْلِي (٢)

قوله : (وَذُكِّرَ هَاؤُهَا) (٣) ، أي : هَـاء نِعْمَـة ، والمعنـى أَنَّـه يجعـل الهـاء ضمير مذكَّر .

قوله : (وَضُمَّ) فعل ماضٍ مبني للمفعول ، والمرفوع ضمير عائـد عـلى (هَاؤُها) ، أي : تلك الهاء مضمومة .

وإِنَّما ذُكِّر الضَّمير اعتبارًا باللَّفظ ، ولا يكـون « ضُمَّ » فعـل أمـــر ؛ لأَنَّ ما قبله مبني للمفعول (٤) ، فليكن هذا مثله (٥) ؛ لأَنَّ أصل الْعَطْف المناسبة ، وأيضًا فإِنَّه يُحْوِج إلى حذف مفعول .

---

(١) الأحقاف / ١٥ .

(٢) سبق تخريجه في : ص ١٤٤ .

(٣) ذُكِّرَ : فعل ماضي مبني للمفعول . و(هاؤها) نائب فاعل .
انظر : كنز المعاني ، ص ٣٦٦ .

(٤) وهو قوله : (ذُكِّرَ) .

(٥) قال الجعبري : « وضُمَّ يحتمل الأمرين ، ومضيّه أنسب للأقرب فظهر فائدتها في المقدار » ، كنز المعاني ، ص ٣٦٦ .
فيكون « ضُمَّ » فعل ماضٍ مبني للمفعول ، ومرفوعه : ضمير هاء نِعْمَة .

قوله : (وَلَا تَنْوِينَ) [١] خبرها مقدَّر ، أي : لا تنوين في تلك الهاء ؛ لأنَّها صارت ضمير غائب مذكَّر .

قوله : (عَنْ حُسْنٍ) في موضع نَصْب على الحال ، أي : كائنًا عن حُسْنٍ ، و(اعْتَلَى) جملة فعليّة صفة لـ « حُسْنٍ » ، أَي : عَنْ حُسْنٍ مُعْتَلٍ [٢] .

* * *

٩٦٣- / سِوَى ابْنِ العلاَ وَالْبَحْرُ أُخْفي سُكُونُهُ ... فَشَا خَلْقَهُ التَّحْرِيكُ حِصْنٌ تَطَوَّلَا [١١١/أ]

أخبر عن غير ابن العَلَا ـ وهو أبو عمرو ـ أَنَّهم قرءوا : ﴿ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [٣] برفع ﴿ الْبَحرُ ﴾ على ما لَفَظ به ، فتعيَّن لأبي عمرو نَصْبه [٤] .

وههنا انقضت تراجم لقمان وشرع الآن في بيان تراجم السَّجدة ، فأخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَشَا » ـ وهو حمزة ـ أَنَّه قرأ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيْ لَهُم ﴾ [٥] بسكون « يا » أخفي ، فتعيَّن لغيره فتحها [٦] .

---

(١) « لا » لنفي الجنس ، و« تنوين » اسمها .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٠ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٧٩ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٦ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) لقمان / ٢٧ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٣ ، والتذكرة ٢ / ٦١٢ ، والمنتهى ، ص ٥٣٠ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، والوجيز ، ص ٢٩٣ ، والعنوان ، ص ١٥٢ ، والمستنير ٢ / ٣٦٦ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٩٠ ، والاتحاف ٢ / ٣٦٤ .

(٥) السجدة / ١٧ .

(٦) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٦ ، والتذكرة ٢ / ٦١٣ ، والروضة ٢/ ٨٥٦ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤ / ١٤٧٩ ، والتبصرة ، ص ٤٤١ ، وغاية الإقتصار ٢ / ٦١٦ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٦٧ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حِصْنٌ » ـ وهم الكوفيون ونافع ـ أَنَّهم قرءوا : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ (١) بفتح لام ﴿ خَلَقَهُ ﴾ ، فتعيَّن للغير سُكُونها .

وقدَّم النَّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ ترجمة ﴿ أُخْفِي ﴾ على ترجمة ﴿ خَلَقَهُ ﴾ وهو بعده في التَّرتيب على حسب ما تأَتَّى له (٢) .

والوجه (٣) في قراءة من قرأ ﴿ والْبَحْرُ ﴾ بالرَّفع أن يكون عطفًا على موضع « أَنَّ » واسمها وخبرها (٤) ؛ لأَنَّ الجميع في موضع رفع ؛ لأَنَّ « أَنَّ » وما في حيزِّها في موضع رفْع (٥) إِمَّا بالفاعليَّة بعد « لو » ، أو بالابتداء ،

---

(١) السجدة / ٧ .

(٢) انظر : في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) انظر : في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٢٩ ، وإعراب النَّحاس ٣ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، والموضح ٢ / ١٠١٦ .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِى ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٌ ﴾ ... الآية .

(٥) اختلف النحاة في محل المصدر المؤول من « أنَّ » ومعمولها الواقع بعد « لو » ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري إلى أنَّ : أنَّ ومعموليها في محل رفع على الفاعلية ، بفعل مقدَّر بعد « لو » ، والتقدير في الآية : ولو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلامًا ...

وذهب سيبويه إلى أنَّ المصدر المؤوّل في محلِّ رفْع على الابتداء ولا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة أنَّ على المسند والمسند إليه .

وذهب بعض البصريين إلى أنَّه في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا .

انظر : الكتاب ٣ / ١٢١ ، والمقتضب ٣ / ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٥ ، والجنى الداني ، ص ٢٧٩ ، والارتشاف ٤ / ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، والمغني ١ / ٣٥٦ ، والهمع ٢ / ١٧٠ .

والخبر محذوف ، والتَّقدير : ولو ثَبت كَوْن ما في الأرض من شجرة أقلامًا وكَوْن البحر ممدودًا بسبعة أبحر ، فالجملة من ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ على هذا في موضع نَصْب [١] .

قال أبو شامة [٢] : « وهذا الْعَطْف جائز بلا خلاف ، وإِنَّما الممتنع العَطْف على محلِّ اسم « أَنَّ » المفتوحة فقط ، دون محلِّ المجموع منها ومن اسمها وخبرها ، وإنَّما يجوز العَطْف بالرَّفع على محلِّ الاسم فقط مع « إِنَّ » المكسورة [٣] ، والفرق أَنَّ اسم المفتوحة بعض كلمة في التَّقدير ، بخلاف اسم المكسورة ، فمهما وقعت المفتوحة في مَوْضع رَفْع جاز العَطْف بالرَّفع على محلِّ المجموع منها ومن اسمها وخبرها ، كما أنَّ العَطْف على محلِّ المكسورة إِنَّما كان من أجل ذلك ، وعليه يُحْمَل قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [٤] ؛ لأَنَّ « أَنَّ » وما بعدها مبتدأ ، ﴿ وَرَسُولُهُۥ ﴾ عطْفٌ

---

(١) على الحال من البحر . انظر : الكشاف ٥ / ٢٠ ، ٢١ ، والفريد ٥ / ٢١٧ ، والبحر المحيط ٧ / ١٩١ ، والدر المصون ٩ / ٦٨ .

(٢) إبراز المعاني ٤ / ٨٦ .

(٣) انظر : في هذه المسألة : الكتاب ٢ / ١٤٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٧ ، ٦٨ ، والمقاصد الشافية ٢ / ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، ٦٨ ، والهمع ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) التوبة / ٣ .

عليه ، و﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [١] خبر مقدَّم عليه ، قال : وقد سبق تقرير هـذا الفصل في سورة المائدة [٢] ، ولذلك قال أبو عبيد [٣] : « الرّفع هنا حجَّة لمـن قرأ التي في المائدة : ﴿ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾ [٤] رفعًا [٥] ، ولذلك كان يَلْـزم أهل هذه القراءة أن يَرْفعوا تلك » انتهى .

وفي كلامه نظر من وجوه :

أحدها : قوله : « فمهما وقعت المفتوحة في موضع رَفْع ... إلخ » ، وذلك أَنَّه إذا نَحَيْنا على مذهب سيبويه وهو الـصَّحيح أنّ « أَنَّ » ومـا في حيِّزهـا في موضع رفع بالابتداء ، فعلى هذا يكون تقدير العطف : ولو البحرُ ، وقد نـصُّوا عـلى أَنَّ « لو » لا يليها المبتدأ اسمًا صريحًا [٦] إلاَّ في ضرورة ، كقوله :

---

(١) التوبة / ٣ .

(٢) سبق هذا في فرش سورة المائدة ، عند شرح بيت النـاظم ، رقـم : (٦١٩) . انظـر : العقـد النضيد (خ) ٢ / ١٦٨ / أ ـ ب .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٨٦ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٩ ، وجهود الإمـام أبي عبيـد ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٤) المائدة / ٤٥ .

(٥) وهي : قراءة الكسائي . انظر : السبعة ، ص ٢٤٤ ، والتيسير ، ص ٩٩ ، والنشر ٢ / ١٩٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٢١ ، وشرح الكافيـة الـشافية ٣ / ١٦٣٦ ، وشرح التـسهيل ٤ / ٩٨ ، وشرح الجمـل ٢ / ٤٥٤ ، والمـساعد ٣ / ١٩١ ، وشرح الجمـل ٢ / ٤٥٤ ، وشـفاء العليـل ٣ / ٩٦٩ ، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٤٣٧ .

لَــوْ بِغَــيْرِ المــاءِ حَلْقِــي شَرِقٌ كُنْتُ كالغَـصَّانِ بالمـاءِ اعْتِـصَارِي [١]

وهذا القول يؤدِّي إلى ذلك ، وقد يجاب عنه بأنَّه يُغْتفر في المعطوف مـالا يُغْتفـر في المعطوف عليه [٢] ، كقولهم [٣] : « رُبَّ رجُلٍ وأخيه يقولان ذلك » .

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعَدِي بن زَيْد العِبادي .
انظر : الديوان ، ص ٩٣ ، والكتاب ٣ / ١٢١ ، والحـيوان ٥ / ١٣٨ ، والـشعـر والـشعراء ١ / ٢٢٣ ، وكتاب الشعر ٢ / ٥٤٣ ، والمنصف للسارف والمسروف منـه " النـف الثـاني " ، ص ٦٣٨ ،وشرح الجمـل لعبـد القـاهر الجرجـاني ، ص ٢٣٣ ، والـصفوة الفيـة ٢ / ٣٠٥ ، وشرح الكافية الـشافية ٣ / ١٦٣٦ ، وشرح التـسهيل ٤ / ٩٨ ، والمغنـي ١ / ٣٥٤ ، وتمهيـد القواعد ٩ / ٤٤٣٧ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٩٥٠ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٨٢ .
وشَرِق فلان بريقه أو بالماء : إذا غصَّ به ولم يقدر على بلعه . والغَصَّان : من غصَّ فلان بالطّعام غصَصًا : إذا لم يقدر على بلعه .
والاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء ، وهو أن يشربه قليلًا لتزول الغُصَّة .
والمعنى : لو شرقت بغير الماء أسغتُ شَرَقي بالماء ، فإذا غصَصْت بالماء فبم أسيغه ؟
يضرب مثلًا للتأذِّي ممن يرجى عونه وإحسانه .
والشاهد فيه قوله : بغير الماء حلقي شرق ، فقد دخلت « لو » في ظاهر البيت عـلى المبتـدأ وهـو اسم صريح ، إذ التقدير : لو حلقي شَرِق بغير الماء .
واختلف في تخريج البيت على أقوال من الإعراب . فحمله الفارسي عـلى أنّ « حلقـي » فاعـل لفعل مضمر يفسِّره « شَرِق » ، وحمله غيره على نصب الجملة الاسـمية « حلقـي شرق » بكـان الثانية مضمرة ، والتَّقدير : لو كان الأمر والشَّأن حلقي شرق بغير الماء .
وحمله ابن مالك على أن « حلقي » مبتدأ ، و« شرق » خـبره ، وبغـير المـاء متعلـق بـالخبر ؛ لأن « لو » لما لم تعمل لم يسلك بها سبيل « إن » في الاختصاص بالفعل أبدًا .
انظر : المصادر السابقة .
(٢) قال ابن هشام : « كثيرًا ما يغتفـر في الثـواني مـالا يغتفـر في الأوائـل : فمـن ذلـك : كـلُّ شـاةٍ وسخلتها بدرهم ، وأَيُّ فتى هيجاء وجارِها ... ، ورُبَّ رجل وأخيه » ، المغني ٢ / ٩٠٨ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٥٥٥ ، ١٨٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٨٧ ، والأشباه والنظـائر ٢ / ٤٤٠ ، والهمع ٤ / ١٧٩ .
(٣) انظر : المصادر السابقة .

الثاني : قوله : « وعليه يُحْمل قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ ؛ لأَنَّ « أَنَّ » وما بعدها مبتدأ ، (وَرَسُولُهُۥ) عَطْف عليه ، و(أذان من/ الله) خبر مقدَّم عليه ، وذلك أنَّه يلزم على ما ذكر أن يخبر عن ﴿ رَسُولُه ﴾ بـ ﴿ أَذَانٌ ﴾ ؛ لأَنَّ المعطوف على المبتدأ مبتدأ [1] ، فيشاركه في خبره ، وقد قرَّر أنّ « أَنَّ » وما في حيِّزها مبتدأ ، (وَرَسُولُهُ) عطف عليه ، و(أَذَانٌ) خبر مقدَّم على ذلك المبتدأ ، فليزم ما ذكرته قطعًا ، وهو فاسد لا يصحُّ البتَّة ، كيف يُخْبَر عن الرَّسول بأنَّه أَذانٌ من الله ورسوله ، هذا مالا يُتَعقَّل . [١١١/ب]

على أنَّه لا يجوز إعراب ﴿ أَذَانٌ ﴾ [2] خبرًا مقدَّمًا عن « أَنَّ » وما في حيِّزها ؛ إذ يصير التَّقدير : كَوْن الله بريئًا من المشركين أَذانٌ من الله ورسوله إلى النَّاس، وهذا لم يقل به أحد من المعربين [3] . وقد استوفيت ما ذكره

---

(١) وهو : « رسوله » فهو في حكم المبتدأ لأنه معطوف على مبتدأ ، وهو قوله : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ .

(٢) أذان : بمعنى إعلام ، يقال أذَنَه بالشيء إيذانًا وأذانًا ، إذا أعلمه به .

انظر : التهذيب (أذن) ١٥ / ١٦ ، والصحاح (أذن) ٥ / ٢٠٦٨ ، واللسان (أذن) ١٣ / ٩ .

(٣) غاية ما جاء في إعراب (أذان) أنه رفعٌ بالابتداء ، وقيل : يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : هذا أذان ، أي : إعلام . وقيل : هو عطف على براءة . وردّه الزمخشري وأبو حيان والمؤلِّف .

انظر : الكشاف ٣/ ٩ ، والفريد ٣/ ٢٣٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٦ ، والدر المصون ٦ / ٥ .

النَّاس في سورة التوبة في الدُّر المصون [١] ، وذكرت هناك أنَّ في رفع ﴿ رَسُولُهُ ﴾ ثلاثة أوجه [٢] ، فعليك بالالتفات إليه .

ويجوز أن يكون و(البحرُ) مبتدأ ، و(يَمُدُّهُ) خبره ، والجملة حال على تقدير : ولو أَنَّ ما في الأرض أقلام حال كَوْن الْبَحْر ممدودًا بسبعة أبحر مثله .

ويؤيِّد الوجه الأوَّل قراءة عبد الله [٣] ، ويجب أن تُحْمَل [٤] على الوجه الأوَّل ، يعني العطف على « أنَّ » وما في حيِّزها ، وكأنَّه منع الوجه الثاني [٥] ؛

---

(١) انظر : الدر المصون ٦ / ٥ ، ٦ .

(٢) الأول : أنَّه مبتدأ والخبر محذوف ، أي : ورسوله بريء منهم .

والثاني : أنَّه معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء) .

والثالث : أنَّه معطوف على محل اسم « أنَّ » .

انظر : الكشاف ٣ / ١١ ، والفريد ٣ / ٢٣٥ ، والبحر المحيط ٥ / ٦ ، والدر المصون ٦ / ٦ .

(٣) حيث قرأ : ﴿ وَبَحْرٌ يَمُدُّهُ ﴾ بالتنكير والرفع ، وكذلك قرأ بها طَلْحة بن مصرِّف .

انظر : معاني الفراء ٢ / ٣٢٩ ، والقراءات الشاذة ، ص ١١٧ ، والمحتسب ٢ / ١٦٩ ، والكشاف ٥ / ٢١ ، والفريد ٥ / ٢١٩ ، والبحر المحيط ٧ / ١٩١ ، والدر المصون ٩ / ٧١ .

(٤) أي : قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٥) وهو الرفع على الابتداء .

لأنَّه يوهِمُ أنَّه لا مُسوِّغ للابتــداء بـه ، وليــس كذلــك ؛ لأنَّ العطــف [١] مُسوِّغ ، ومنه :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بَأَعْجَبَ مِنْ هـذَا امْـرُؤٌ سَـمِعَا [٢]

---

(١) أي : عطف النكرة على مثلها ، والعطف من مسوِّغات الابتداء بالنكرة ، وقد شرطه ابن هشام بكون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ، وبعض النحاة مـنهم ابـن مالـك أطلـق العطف وأهمل الشرط .

انظـر : شرح الكافيـة الـشافية ١ / ٣٦٤ ، وشرح التـسهيل ١ / ٨٩ ، والمغنـي ٢ / ٦١٠ ، والمساعد ١ / ٢١٧ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٩٢٠ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

ومعناه : أنَّ اصطبار المظلوم وشَكْوى الظَّالم أمرٌ غريب يتعجَّب منه .

انظـر في البيـت : شرح التـسهيل ١ / ٢٩٢ ، والمغنـي ٢ / ٦١٠ ، والتـذييل والتكميـل ٣ / ٣٢٨ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٩٢٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٨٦٣ ، وشرح أبيـات المغنـي ٧ / ٣٢ .

والشاهد فيه : الابتداء بالنَّكرة لأنَّها عطفت على نكرة أخرى ، حيث عطـف « شـكوى » وهـو نكرة على المبتدأ وهو قوله : « اصطبار » ، والذي سوّغ ذلك العطف .

ويرى ابن هشام أنَّ هذا الشَّاهد ليس من أمثلة الْعَطْـف ، قـال : « لأنَّ المـسوّغ عطـف النكـرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة » ، المغني ٢ / ٦١١ .

يعني : عطفت جملة « وشكوى عند قاتلتي » على جملة « عندي اصطبار » .

ويرى أن مسوَّغ الابتداء في البيت كون الخبر ظرفًا مختصًّا .

=

وهذان الوجهان ذكرهما الزَّجاج والزَّمخشري [(١)] وغيرهما .

والوجه[(٢)] في نَصْبه إِمَّا على الاشتغال ، أي : وَيَمُدُّ البَحْرَ يَمُدُّهُ من بعده سبعة أبحر ، والجملة [(٣)] حينئذٍ حال كما تقدَّم ، وإمّا على عَطْفه على اسم [(٤)] « أَنَّ » لفظًا ، وهو جائز اتِّفاقًا [(٥)] ، و(يَمُدُّهُ) حينئذٍ حال .

ويجوز أن تكون الجملة من (يَمُدُّهُ) خبرًا له ، على أنَّك تَعْطف منصوبًا على منصوب ، ومرفوعًا على مرفوع ، ومثله قولك : إنَّ زيدًا قائم وعمرًا جالس ، فتعطف « عمرًا » على « زيد » ، و« جالس » على « قائم » . وفي الآية بحوث حسنة ذكرتها محرَّرة بحمد الله في الكتاب المشار إليه [(٦)] .

=

ويحتمل أن تكون الواو للحال وليست للعطف ، ووقوع النَّكرة في أوّل الجملة الحاليّة مسوّغ للابتداء بها .

انظر : المغني ٢ / ٦١٠ ، ٦١١ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٣٢٨ .

والبيت ورد في التذييل ٣ / ٣٢٨ برواية « من مُعَذِّبَتي » بدل « عند قاتلتي » .

(١) الوجهان : العطف على موضع « أنَّ » والرفع على الابتداء .

انظر : معاني الزجاج ٥ / ١٥٢ ، والكشاف ٥ / ٢٠ .

وكذلك المصادر السابقة في تخريج قراءة الرَّفع .

(٢) انظر : إعراب النّحاس ٣ / ٢٨٨ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٥٨ ، والمختار ٢ / ٦٨٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٦ ، والكشف ٢ / ١٨٩ ، وكشف المشكلات ٢ / ١٠٥٩ ، والكشاف ٥ / ٢٠ ، والبيان ٢ / ٢٥٦ ، والبحر المحيط ٧ / ١٩١ ، والدر المصون ٩ / ٦٧ .

(٣) أي : جملة (يَمُدُّه) .

(٤) وهو (ما) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ ﴾ .

(٥) انظر في العطف على اللَّفظ وهو الأصل : المغني ٢ / ٦١٥ ، وغنية الأريب ٣ / ٦١٠ .

(٦) انظر : الدر المصون ٩ / ٦٧ – ٧١ .

والوجه [١] في قراءة (أُخْفِيْ) بسكون الياء أنّه جعله فعلًا مضارعًا [٢] مسندًا للمتكلِّم وهو الله تعالى ، والعائد على الموصول [٣] حينئذٍ مقدَّر ، أي : بما أُخْفِيه ، وحَذْف مثله سائغ ؛ لوجود شروطه ، وفي ذلك [٤] مناسبة وجَرْيٌ على ما تقدَّم من قوله : ﴿ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ ﴾ [٥] ، ومن قوله : ﴿لَآتَيْنَا ﴾ [٦] ، ﴿ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ ﴾ [٧] ، و﴿ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [٨] ، و﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ [٩] ، فهذا كلُّه يؤيِّد التكَّلُّم .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٣٢ ، ومعاني الزجاج ٥ / ١٥٨ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٧ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٦٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٩ ، والكشف ٢ / ١٩١ ، والموضح ٢ / ١٠٢٠ .

(٢) مرفوعًا ، ولذلك لا تظهر عليه علامة الرفع ؛ لأنَّ في آخره ياء قبلها كسرة ؛ فهو بمنزلة المنقوص من الأسماء .
انظر : البيان ٢ / ٢٥٩ .

(٣) وهو : (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ ﴾ والموصول في محل نصب بـ (تعلم) .
انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٤) أي : في إسناد الفعل للمتكلِّم وهو الله جلَّ ذكره فهو يخبر عن نفسه أنَّه أَخْفى عن أهل الجنَّة ما تَقَرُّ به أعينهم .
قال مكي : « ويقوي الإخبار أنَّ قبله إخبارًا عن الله أيضًا في قوله : ﴿ لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ ﴾ ، الكشف ٢ / ١٩١ .

(٥) السجدة / ١٣ .

(٦) السجدة / ١ .

(٧) السجدة / ١ .

(٨) السجدة / ١٥ .

(٩) السجدة / ١٦ .

وجوَّز بعضهم [(١)] أَنْ يكون فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول كالقراءة الأخرى ، إلَّا أنَّه إذًا سُكِّن آخره تخفيفًا ، ومثل هذا لا يجوز في كلام النّاس ، فكيف يجوز في أفصح كلام نزل من الله .

والوجه في قراءة (أُخْفِيَ) بالفتح أنَّه جعله فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول ، ومرفوعه ضمير عائد على الموصول أي : بالذي أُخْفِيَ هو .

والوجه [(٢)] في قراءة (خَلَقَهُ) بفتح اللاَّم أَنَّه جعله فعلًا ماضيًا مسندًا لضمير الباري تعالى ، وفي محلِّ هذه الجملة [(٣)] وجهان ، أحدهما : / أنَّه في موضع نصب صفة لـ ﴿ كُلَّ ﴾ [(٤)] ، والثَّاني : أنَّها في موضع جرٍّ نعتًا لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ [(٥)] ، فجائز أن يكون نعتًا للمضاف أَوْ للمضاف إليه ، والهاء في ﴿ خَلَقَهُ ﴾ إمَّا لـ ﴿ كُلَّ ﴾ ، وإمّا لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ بحسب ما تجعل الجملة نعتًا له [(٦)] .

[١١٢/أ]

---

(١) ذكره الفاسي والسَّخاوي .
انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٧٩ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨١ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٣٠ ، ومعاني الزجاج ٥ / ١٥٦ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٦٠ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، والكشف ٢ / ١٩١ ، والموضح ٢ / ١٠١٩ ، والبيان ٢ / ٢٥٨ .

(٣) وهي (خَلَقَهُ) .

(٤) السجدة / ٧ .

(٥) السجدة / ٧ .

(٦) على معنى : أن كلَّ شيء خَلَقَه فقد أحسنه وأتقنه وأحكمه على ما اقتضته الحكمة وأوجبته المصلحة .

=

والوجه في قراءة ذلك بسكونها [١] : إمّا كَوْنه بدلًا من ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، بدل اشتمال [٢] ، نحو : أعجبني زيدٌ عِلْمُه ، وأَعْجَبتني الجاريةُ حُسْنُها ، وإمّا كَوْنه مصدرًا على غير المصدر [٣] ؛ لأَنَّ قوله : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ في معنى : خَلَق كُلَّ شَيْءٍ حَسَنٍ ، فكأَنَّه خَلَق كلَّ شيء خَلْقَه [٤] ، والضَّمير حينئذٍ للباري تعالى ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، ولكن هو من المصادر المقاربة لأفعالها معنًى لا لفظًا ، نحو : قعدت جلوسًا ، وأتيتك رَكْضًا ، على خلاف في ذلك [٥] .

=

انظر : الكشف ٢ / ١٩١ ، والأسماء والصفات ١ / ٤٠ ، وتفسير الواحدي ٢ / ٨٥٣ ، وتفسير السمعاني ٤ / ٢٤٤ ، والكشاف ٥ / ٢٩ ، والفريد ٥ / ٢٢٧ .

(١) (خَلْقَهُ) .

(٢) والتقدير : أَحْسَنَ خَلْق كُلِّ شيء . انظر : المصادر السابقة .

(٣) قال مكي : « جعلوه مصدرًا ، عمل فيه ما دَلَّ عليه الكلام المتقدِّم ، كأنّ قوله : (أحسن كلَّ شَيءٍ) دَلَّ على : خَلَق كلَّ شيء خلقًا ، ومعناه : أتقن كلَّ شيء خلقه » ، الكشف ٢ / ١٩١ .

(٤) فهو مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة .

انظر : الحجّة للفارسي ٥ / ٤٦٠ ، وكشف المشكلات ٢ / ١٠٦٢ ، والموضح ٢ / ١٠١٩ .

وفي (خَلْقَه) بتسكين اللاَّم أوجه أخرى من الإعراب ذكرها المؤلِّف في الدُّر المصون ٩ / ٨١ ، ٨٢ .

(٥) اختلف النحاة في ناصب المصدر غير الجاري على فعله ، نحو : قَعَد جُلُوسًا ، وأَنْبَت نباتًا .

فمذهب الجمهور أَنَّه منصوب بفعل مضمر من لفظ المصدر ، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر ، فناصب المصدرين السابقين فعلان مضمران تقديرهما : جلس جلوسًا ، ونبت نباتًا .

ومذهب المازني وتبعه المبرد والسيرافي واختاره الرضي أنَّه منصوب بالفعل الظاهر .

=

قوله : (سِوَى ابْنِ العَلَا) [١] يجوز أَنْ يكون خبرًا مقدَّمًا ، و(الْبَحْرُ) مبتدأ مؤخَّر على حَذْف مضاف من الخبر ، والتَّقدير : والْبَحْرُ قراءةُ سِوَى ابْنِ العَلَا ، وإليه ذهب أبو شامة [٢] ولم يذكر غيره .

وفيه نظر من حيث تصرُّف « سوى » ، وهي لا تتصرَّف عند الجمهور [٣] .

ويجوز أن يكون « سِوَى » فاعل فعْل مضمر ، و« الْبَحْرُ » بالرَّفع ، وكأَنَّ

=

انظر في هذه المسألة : الكتاب ١ / ٣٨١ ـ ٣٨٣ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، والارتشاف ٣ / ١٣٥٤ ، والهمع ٣ / ٩٧ ، ومجيب الندا ، ص ٣٨٨ .

(١) أعربه شعلة مبتدأ ، و(البحر) خبره .

انظر : شرح شعلة ، ص٤٨١ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤ / ٨٦ .

(٣) ملازمة « سوى » للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون .

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ الأصل في « سوى » ملازمة الظرفية وأنَّها لا تخرج عن الظَّرفية إلَّا في ضرورة الشِّعر ، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسمًا وتكون ظرفًا .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ١ / ٣١ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٣ ، ٤ / ٣٤٩ ، وصروف المعاني ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٥٩ ، والإنصاف ١ / ٢٩٤ ، وأسرار العربية ، ص ١٦٠ ، والتَّبيين ، ص ٤١٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٥ ، والتذييل والتكميل ٨ / ٣٥١ ، والفوائد الضيائية ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٧ ، والبسيط ٢ / ٨٨٢ ، والتصريح ٢ / ٥٨١ .

أبا عبد الله أراد ذلك ، فإنَّه قال [١] : « سِوَى ابنِ العَلَا والبَحْرُ ، جملة فعليَّة أُضْمِر فعلها » انتهى .

وما ذكره من إِضمار الفعل موافق لقوله ، وفيه نظر تقدَّم ، وهو تصرُّف « سِوَى » . ومن وقوع « سوى » فاعلة قولُ الحماسي :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا [٢]

وأقرب مما تقدَّم [٣] أنْ يقال : حُذِف الفعل والفاعل ، وبقي المستثنى والمفعول يدلاَّن على ذلك ، والتَّقدير : قَرَأ الجميعُ سِوَى ابن العَلَا والْبَحْرُ [٤] .

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨١ .

(٢) البيت من الهزج ، قائله : الفِنْدُ الزِّمَّانيُّ ، واسمه : شَهْل بن شَيْبَان بن رَبِيعة ، من قصيدة قالها في حرب البسوس ، وأولها :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا القَوْمُ إِخْوَانُ

انظر في البيت : شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٥ ، وشرح الحماسة للأعلم ١ / ٣٦٠ ، والتبيين ، ص ٤٢١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٩٧ ، والتصريح ٢ / ٥٨٢ ، والخزانة ٣ / ٤٣١ ، و« دِنَّاهم » : بمعنى جزيناهم ، من الدِّين بكسر الدال ،وهو المجازاة والمكافأة . يقال : كما تَدين تُدان ، أي : كما تجازي تُجازى .

والشاهد فيه : وقوع « سوى » فاعلًا للفعل « يبق » فدلّ على أنّه لا يلزم الظرفية كما ذهب إلى هذا الكوفيون .

وهو : عند البصريين شاذٌّ لا يجيء إلَّا في ضرورة الشِّعر .

(٣) وهو : إعراب « سوى » خبرًا ، أو فاعلًا لفعل مُضْمر .

(٤) في الأصل (فالبحر) بالفاء ، وهو سهو .

وفي ذلك إبقاء لـ (سِوَى) على ما الْتُزِم فيه من الظَّرْفِيَّة ، وحَذْفُ الفاعل مع فعله مما لا خلاف فيه .

قوله : (أُخْفي) مبتدأ ، و(سُكُونُهُ) [١] مبتدأ ثانٍ ، و(فَشَا) خبر الثَّاني ، والجملة [٢] خبر الأوَّل ، أي : سُكُونُه فَشَا واشْتَهر لصحَّته .

ويجوز أن يكون « سُكُونُهُ » بدلًا من « أُخْفِي » ، على أنَّه بدل اشتمال ، و« فَشَا » على هذا جملة فعليّة خبر للمبتدأ .

قوله : (خَلْقَهُ) مبتدأ ، و(التَّحْرِيكُ) [٣] مبتدأ ثانٍ ، و(حِصْنٌ) خبر الثَّاني ، والجملة خبر الأوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي : التَّحريك فيه ، ويجوز أن يكون « التَّحرِيك » بدل اشتمال من « خَلْقَهُ » ، و« حِصْنٌ » خبر المبتدأ ، والعائد إمَّا مقدَّر ، أي : التَّحريك منه ، أو قامت (ألْ) مقامه ، أي : تحريكه .

والحِصْن يُستعار للحُجَّة ؛ لأنَّه يُتقَوَّى به كما يُقْوَّى بالحجَّة ، و(تَطَوَّلَ) [٤] : جملة فعليَّة في موضع رفْعٍ نعتًا لـ « حِصْنٌ » ، والحِصْن يُوصَف بالطُّول والرِّفْعة .

---

(١) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨١ .

(٢) وهي قوله : « سُكُونُه فشا » .

(٣) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨١ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٧ .

(٤) فعل ماض ، وفاعله ضمير الحصن ، وتطَوَّل ، أي : طال .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨١ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨١ ، وكنز المعاني ، ص ٣٦٧ .

٩٦٤- لِمَا صَبَرُوا فَاكْسِرْ وَخَفِّفْ شَـذًا وَقُـلْ بِمَا يَعْمَلُون اثْنَـانِ عَـنْ وَلَـدِ العَـلَا

أمر بكَسْر اللَّام من قوله : ﴿ لَمَّا صَبَرُواْ ﴾ (١) ، وبتخفيف الميم منها لمَـن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَذًا » ـ وهما الأخوان ـ فتعيَّن لغيرهما فَتْح اللَّام وتشديد الميم منها (٢) .

ثُمَّ أمر بأنْ يقال بالغيبة في : ﴿ بِمَا يَعْمَلُون ﴾ ، و ﴿ بِمَا يَعْمَلُـون ﴾ لوَلَـد العَلَا ، وهو أبو عمرو البصريّ .

يريـد قولـه فـي أوَّل الأحـزاب : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٣) ، وبعـده : ﴿ بِمَا / تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۝ إِذْ جَآءُوكُم ﴾ (٤) ، ولـذلك قـال اثنـان فتعـيَّن لغـيره الخطاب فيهما (٥) . [١١٢/ب]

❊ ❊ ❊

(١) السجدة / ٢٤ .

(٢) فقراءة الأخوين : (لِـمَـا) ، وقرأ الباقون (لَـمَّـا) . انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥١٦ ، والمبسوط ، ص ٣١٨ ، والتذكرة ٢ / ٦١٣ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، والتبصرة ، ص ٤٤١ ، والمستنير ٢ / ٣٦٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٦٨ .

(٣) الأحزاب / ٢ .

(٤) الأحزاب / ٩ ، ١٠ .

(٥) انظر : السبعة ، ص ٥١٨ ، والتذكرة ٢ / ٦١٥ ، والروضة ٢ / ٨٥٧ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، والوجيز ، ص ٢٩٤ ، والإقناع ٢ / ٧٣٤ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ .

والوجه [١] في قراءة (لِمَا) بالْكَسر والتَّخفيف أَنَّه جعلها جارًّا ومجرورًا ، و(ما) مصدريَّة ، والتَّقدير : لِصَبْرهم وكَوْنهم ، ومثله : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ ﴾ [٢]، واللَّام [٣] تتعلَّق بقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [٤] .

والوجه في قراءتها بالْفَتْح والتَّشديد أنَّه جعلها : إِمَّا حرف وجوب لوجوب ، وهو قول الجمهور سيبويه وأتباعه ، وإِمَّا ظرفًا بمعنى : حين ، وهو قول الفارسي [٥] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢ / ٣٣٢ ، ومعاني الزجاج ٤ / ١٦٠ ، وإعراب النحاس ٣ / ٢٩٧ ، ومعاني القراءات ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٦٤ ، والكشف ٢ / ١٩٢ ، والموضح ٢ / ١٠٢١ ، والبيان ٢ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢) الأعراف / ١٣٧ .

(٣) في قوله (لِمَا) .

(٤) السجدة / ٢٤ .

(٥) قال المرادي : « والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ـ وهو كون لمّا حرفًا ـ لأوجه : أحدها أنّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء . والثاني أنّها تقابل « لو » وتحقيق تَقَابلهما أنّك تقول : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنّه لَمَّا لم يقم لم يقم . الثالث : أنَّها لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملًا فيها ، كما قال أبو علي . ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعًا فيها ... » ، الجنى الداني ، ص ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

وقال المالقي : « والأظهر مذهب الأكثرين ؛ لأَنَّ الاسمية فيها متكلَّفة ، والحرفيَّة غير متكلَّفة ... ومما يضعِّف مذهب أبي علي الفارسي أنَّها لو كانت اسمًا بمعنى « حين » لكان الفعل

=

فعلى الأَّول [١] الجواب محذوف ، والتَّقدير : لَـمَّـا صبروا وكـانوا بآياتنـا يوقنون فَعلْنا لهم ذلك من الهداية وأَنَّ منهم أئمة هادين بأمر الله .

وتقديره عند الفارسي : وجعلنا منهم أئمة حين صبروا [٢] ، فحين متعلِّق بـ« جَعَلْنا » ، كما تعلَّقت به اللَّام في القراءة الأُولى [٣] .

والوجه [٤] في الغيبة ﴿ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ الأوَّل [٥] حمْلُه على ما تقدَّم من الغُيَّب وهم الكافرون والمنافقون [٦] .

=

الواقع جوابًا لها غير جزاء ، وكان عاملًا فيها ، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعًا فيها ... » ، رصف المباني ، ص ٢٨٤ .

انظر في آراء النحاة في هذه المسألة : الكتاب ٤ / ٢٣٤ ، والأصول ١ / ١٥٧ ، والإيضاح ، ص ٣٢٨ ، والخصائص ٢ / ٢٥٣ ، والأزهية ، ص ١٩٧ ، والمقتصد ٢ / ١٠٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، والتسهيل ، ص ٢٤١ ، وشرح التسهيل ٤ / ١٠١ ، ١٠٢ ، والمغني ١ / ٣٦٩ ، ومصابيح المغاني ، ص ٤٠٠ ، والهمع ٣ / ٢١٩ .

(١) وهو : كونها حرفًا يفيد السببيَّة والتعليل .

(٢) وكذا قدَّره الهروي في الآية .

انظر : الأزهية ، ص ١٩٩ .

(٣) بالكسر والتخفيف (لِمَا) .

(٤) انظر : معاني القراءات ٢ / ٢٧٧ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٦٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٠ ، والكشف ٢ / ١٩٣ ، والموضح ٢ / ١٠٢٣ ، والفريد ٥ / ٢٣٧ ، والبحر المحيط ٧ / ٢١٠ ، والدر المصون ٩ / ٩١ .

(٥) في الآية / ٢ .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ ، الأحزاب / ١ .

والوجـه في خطابـه حمْلُـه عـلى قولـه تعـالى : ﴿ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ (١) ؛ لأنَّه في الظَّاهر خطاب له عليه السَّلام (٢) ، وهو في الباطن لأمته (٣) .

والوجه في الغيب في الثَّاني (٤) حمْلُه على ما تقدَّم من الغيبة في قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾ (٥) ، وعلى ما يأتي بعده من قوله : ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ (٦) .

والوجه في خطابه مراعاة قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ جَآءُوكُم ﴾ (٨) إلى آخر الآية الكريمة .

* * *

(١) الأحزاب / ١ .

(٢) في قوله تعالى في أول الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ .

(٣) قال المهدوي : « ومن قرأ بالتاء فعلى معنى مخاطبة النبي عليه السلام ، ومخاطبته خطاب لجميع الناس » ، شرح الهداية ، ص ٦٦٢ .

وقال المؤلف : « أو خوطب بالجميع تعظيمًا » ، الدر المصون ٩ / ٩١ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ ، الأحزاب / ٩ .

(٥) الأحزاب / ٩ .

(٦) الأحزاب / ١٠ .

(٧) الأحزاب / ٩ .

(٨) الأحزاب / ١٠ .

قوله : (لِـمَـا صَبَـرُوا) مفعـول مقـدَّم ، والتَّقديـر : فَاكْسِـر لَام لِـمَـا وخَفِّفْ ميمها . ويجوز أن يكون التَّقدير : أَوْقِع الْكَسْر والتَّخفيف في مجموع لِـمَـا ، ولا يليق كسرٌ بغير اللَّام ولا تخفيف بغير الميم .

قوله : (شَـذًا) حـال عـلى حـذف مـضاف ، أي : ذوي شَـذًا [١] ، والشَّذا [٢] : حِدَّة الرَّائحة الطَّيِّبة .

قـولـه : (بِمَـا يَعْمَلُـون) مبتـدأ ، و(عَـنْ وَلَـدِ العَـلَا) [٣] خبـره ، و(اثْنَانِ) [٤] خبر مبتدأ مضمر ، والجملة [٥] منصوبة بـ« قُلْ » ، والتَّقدير : وقُـلْ بِـما يَعْمَلُون كائنٌ من وَلَد العَلَا وهما اثْنَانِ ، والجملة في موضع نَصْب بالقول .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٣ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨١ .

(٢) انظر : التهذيب (شذا) ١١ / ٣٩٩ ، وأساس البلاغة (شذو) ١ / ٣٢٤ ، واللسان (شـذا) ١٤ / ٤٢٦ ، والقاموس (شذا) ، ص ١٢٩٩ .

(٣) أعربه شعلة حالًا .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨١ .

(٤) أعربه شعلة خبرًا لـ (بما يعملون) والتقدير بما يعملون بالغيب اثنان .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨١ .

(٥) هنا جملتان ، وكلتاهما في محل نصب بالقول ، الأولى قولة : بِمَا يَعْمَلُون عَنْ وَلَدِ العَلاَ ، والثانيـة قوله : وهما اثنان .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٣ ، وكنز المعاني ، ص ٣٧ ، والكواكب الدُّرِّيَّة ، ص ٥٠٦ .

٩٦٥- وَبِالْهَمْزِ كُلُّ اللَّاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلَا

أخبر عمَّن رمز لهم بالذَّال المعجمة ـ وهم ابن عامر والكوفيون ـ أَنَّهم قرءوا : ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ [١] ، بهمزة ثُمَّ ياء ساكنة ، بزنة القاضِيْ والدَّاعِيْ .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المُهْملة والهاء من « حَجَّ هُمَّلَا » ـ وهما أبو عمرو والبَزِّي ـ أَنَّهما قرآ ذلك بياء ساكنة دون سبق همزة [٢] .

وقوله : « كُلُّ اللَّاءِ » يريد : حيث ورد في القرآن ، والوارد من ذلك أربع كلمات ، واحدة في هذه السُّورة : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ [٣] ، وأخرى في سورة المجادلة قوله : ﴿ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [٤] ، وفي الطَّلاق ثنتان : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾ [٥] ، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [٦] .

---

(١) الأحزاب / ٤ .

(٢) أي : قرآ (اللايْ) .

انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص٥١٨ ، والمبسوط ، ص٢١٨ ، والتذكرة ٢ / ٦١٥ ، والمنتهى ، ص٥٣٢ ، والتيسير ، ص١٧٧ ، وجامع البيان ٤ / ١٤٨٠ ، والمستنير ٢ / ٣٧١ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ .

(٣) الأحزاب / ٢ .

(٤) المجادلة / ٢ .

(٥) الطلاق / ٤ .

(٦) الطلاق / ٤ .

/ والوجه [(١)] في قراءة الكوفيين [(٢)] أَنَّها الأَصل ، وذلك أَنَّ « اللَّائي » [١١٣/أ] جمع « التي » معنًى لا لفظًا ، نحو : أُولَات جمع ذات ، فالإتيان بها على اللَّائي إتيان بها على الأصل [(٣)] .

والوجه في قراءة أبي عمرو [(٤)] على ما قالوه أنَّه حذفت الياء تخفيفًا كما تحذف من القاضي ، فيقال : القاض ، ثُمَّ أُبدلت الهمزة ياء ، واسْتَثْقل الحركة على حرف العلة فسكَّنه تخفيفًا ، فبقيت (اللَّايْ) على ما ترى .

وقد اعترض على هذه القراءة بعضهم فقال [(٥)] : يؤدِّي ذلك إلى التقاء ساكنين على غير حدِّهما ، قال أبو علي الفارسي [(٦)] : « ولا يُقْدم على هذا البدل إلَّا إنْ سُمِع » .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٨ ، والحجة للفارسي ٥ / ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، والمختار ٢ / ٦٩٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧١ ، والكشف ٢ / ١٩٣ ، والموضح ٢ / ١٠٢٣ ، والفريد ٥ / ٢٣٨ ، والدر المصون ٩ / ٩٢ .

(٢) وهي : ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ ، الأحزاب / ٤ .

(٣) لأنَّ « لائي » على وزن « فاعل » ، فالياء لام الفعل ، والأصل في المنقوص القياسي ـ نحو : الدّاعي والقاضي ـ إثبات يائه ، وإنّما تحذف ياؤه لعلّة وهي ثبوت التنوين .
انظر : شرح التسهيل ١ / ٨٩ ، وتمهيد القواعد ١ / ٣٧٣ ، والمقاصد الشافية ٦ / ٤٤٠ .
وانظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٤) قراءة أبي عمرو والبزِّي ، حيث قرآ : (اللَّايْ) .

(٥) انظر : إعراب النحاس ٢ / ١١١ ، والحجة للفارسي ٣ / ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥ / ٤٦٧ ، والموضح ١ / ٥١٨ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٤ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨٢ ، وإبراز المعاني ٤ / ٨٩ .

(٦) الحجة ٥ / ٤٦٧ .

فإنْ قيل [١] : ما في المدِّ يقوم مقام الحركة . فالجواب : أَنَّ ذلك مشروط عند أئمة أهل اللِّسان المرجوع إليهم بإدغام الثَّاني [٢] . وقد تقدَّم [٣] نحوٌ من ذلك في قراءة : ﴿ مَحْيَايْ ﴾ [٤] بسكون الياء ، ولا يَرِد على ذلك أسماء حروف التَّهجِّي أوائل السُّور ، نحو : ﴿ صَاد ﴾ ، ﴿ قَاف ﴾ ، ﴿ نُون ﴾ ، ﴿ طس ﴾ ، ﴿ حمٓ ﴾ ، ﴿ يسٓ ﴾ ، بأَنَّ فيها ساكنين ثانيهما غير مدغم ؛ لأَنَّها موضوعة على الوقف ، والوقف يُغْتَفر فيه التقاء الساكنين [٥] ، فلو وقف على (اللَّايْ) و(مَحْيَايْ) ، كان حكمهما حكم (صاد) ، (قاف) ، (نون) ، وأخواتها ، وإنّما

---

(١) قال السَّخاوي معلِّقا على تسكين الياء في (محيايْ) : « .. ويعتذر عن اجتماع السَّاكنين بأنَّ الأوّل حرف مدٍّ ولين ، فيقوم مقام الحركة ، فتكون الاستراحة التي في المدِّ كالفاصل بينهما » ، فتح الوصيد ٢ / ٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٢) من المواضع التي يُغْتفر فيها التقاء السَّاكنين ما كان أوّلهما مدَّة والثَّاني مُدْغمًا ، وكان المدُّ والإدغام في كلمة واحدة .

ووجه الاغتفار فيه ذكره اليزدي بقوله : « أن المدَّ مُهَوِّن للنُّطق بالسَّاكن بعده لما فيه من استمرار الصَّوت ، وأنَّ المدغم النُّطق به أسهل من النُّطق بغيره . . . » ، شرح الشافية ١ / ٤٧٢ .

وانظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢١٠ ، وشرح الشافية للجاربردي ١ / ٤٠١ .

(٣) تقدم عند شرح البيت رقم : (٤١٣) في آخر باب مذاهبهم في ياءات الإضافة .

انظر : العقد النضيد ، عبد الله البراق ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٤) الأنعام / ١٦٢ .

(٥) وجه كون التقاء الساكنين مغتفرًا في الوقف أَنَّه محلُّ تخفيف وقطع وموضع سهولة .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والمقتضب ١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٠ ، ١٣١ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢١٤ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٧١ ، والهمع ٦ / ١٧٧ .

كلامنا في الوصل ، فإن قيل : قد أجاز بعضهم [(١)] « الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان » [(٢)] بإثبات الألف ، وسمع اضْرِبَانْ ، واضْرِبْنَانْ ، بسكون نون التوكيد الخفيفة وصْلًا[(٣)] ، فالجواب : أَنَّ مثله لا يقاس عليه ، لضَّعفه وشُذُوذه .

---

(١) قال أبو حيان : « فأمَّا : « الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَان » بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه ، وجائز عند الكوفيين وقاسوا عليه » ، الارتشاف ٢ / ٧٢٠ .

وانظر في هذه المسألة : الإنصاف ٢ / ٦٥١ ، ٦٦٦ ، واللباب ٢ / ٦٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٤ ، والهمع ٦ / ١٧٨ .

(٢) هذا مثل يضرب للأمر يبلغ الغاية في الشِّدة .

والبطان : الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان متى التقتا فقد بلغ الشَدُّ غايته .

انظر : الأمثال لأبي عبيد ٣٤٣ ، وجمهرة الأمثال للعكسري ١ / ١٨٨ ، ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦ ، والمستقصى ١ / ٣٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٢٤ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٧٥ ، والارتشاف ٢ / ٧٢٠ .

والشاهد فيه قوله : « حَلْقَتَا البِطَان » حيث جمعوا بين الساكنين وهما الألف ولام التعريف ، ولم يحذفوا الألف ، وهو شاذٌ لا يقاس عليه كما ذكر المؤلف .

قال ابن مالك : « وشذَّ قولهم : الْتَقَتْ حَلْقَتَا البطان ـ بثبوت الألف ـ والجيِّد حذفها ... » ، شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٦ .

(٣) قال سيبويه : « وأمَّا يونس وناس من النحويين فيقولون : اضرِبانْ زيدًا ، واضرِبْنانْ زيدًا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لايقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم » ، الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

وانظر : المقتضب ٣ / ٢٤ ، واللباب ٢ / ٦٨ ، وشرح الشافية لليزدي ١ / ٤٧٥ .

وكان الأقرب عندي أنْ يقال حذفت الهمزة [(١)] وحدها استثقالًا ، وذلك لأَنَّ هذه الكلمة طويلة اللَّفظ ولابدَّ لها من صلة ، فازدادت طولا فَخُفِّفت بحذف الهمزة ، وكان حذف الهمزة أَوْلى ؛ لثقلها ، وليس في ذلك غير ارتكاب الحذف ، بخلاف ما تقدَّم ، فإنَّ فيه حذفًا وقلبًا وتسكينًا ، وذلك لأَنَّك حذفت الياء الأخيرة [(٢)] ، ثُمَّ أبدلت الهمزة المكسورة ياء ، ثُمَّ سكنت تلك الياء ، وارتكاب واحد أَوْلى من ارتكاب ثلاثة ، وقد يُرجَّح الأَوّل [(٣)] بأَنَّ الحذف في الأخير أكثر منه في الوسط .

وقد زعم بعضهم [(٤)] أَنَّهما لم يقرآ [(٥)] بالإسكان ، وإنّما قرآ بالتَّلْيين ، فعبَّر القراء عن التَّليين بالإسكان لهما . وسيأتي تحرير هذا في البيت الآتي إنْ شاء الله تعالى . وليس ذلك بجيِّد ؛ لأَنَّ الرواة لا يَغْفَلُون عن مثل ذلك ، ولا يُعبِّرون بعبارة مخلَّة موهمة غير المراد ، وقد نصَّ أبو عمرو بن العلا صاحب هذه القراءة على أَنَّها لغة قريش [(٦)] .

---

(١) من قوله : « اللَّائي » فقرئتِ « اللَّايْ » .

(٢) تخفيفًا كما تحذف من القاضي والدَّاعي ، فصارت اللَّاءِ ، ثُمَّ قلبت الهمزة ياء وسكنت لاستثقال الحركة على حرف العلة ، فصارت اللَّايْ .

(٣) وهو الحذف والقلب والتَّسكين .

(٤) انظر : جامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٨٠ ، ١٤٨٨ ، والروضة ٢ / ٨٥٨ ، والتجريد ، ص ٢٨٢ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٤٩٩ ، والإقناع ٢ / ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٧ ، والنشر ١ / ٣٢٢ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٩٧ ، والإتحاف ٢ / ٣٧٠ .

(٥) وهما : أبو عمرو والبَزِّي .

(٦) انظر : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٤ ، وكنز المعاني ، ص ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٧ / ٢١١ ، والدُّر المصون ٩ / ٩٢ ، والنشر ١ / ٣٢٢ ، وروح المعاني ٢١ / ١٤٦ ، والتحرير والتنوير ٢١ / ٢٥٦ .

واستدلَّ من قال : بأنَّهم عبَّروا عن التَّليين بالإسكان : أَنَّ أبا عمرو لم يُدْغِم « ياء » ﴿ اللَّائي ﴾ في « ياء » ﴿ يَئِسْنَ ﴾ ، قالوا : لأَنَّها همزة مُلَيَّنة لا ياء محضة ، فلم يلتق مثلان [١] . وقد تقدَّم تحقيق القول في ذلك في آخر باب الإدغام الكبير [٢] .

* * *

قوله : (وَبِالْهَمْزِ) خبر مقدَّم ، و(كُلُّ اللَّاءِ) مبتدأ مؤخَّر ، والتَّقدير : وكُلُّ لفظ اللَّائي كائن بالهمز .

قوله : (وَالْيَاءِ) [٣] مبتدأ ، و(بَعْدَهُ) / خبره ، والجملة حال من ضمير الخبر ، أي : كُلُّ اللَّائي كائِنٌ بالهمز حال كَوْنه بعده ياء ، و(ذَكَا) على هذا جملة مستأنفة [٤] ، أي : فَاح طِيب رائحته ، ويجوز أن يكون حالًا من الضَّمير في « بعده » ، لوقوعه خبرًا . [١١٣/ب]

ويجوز أَنْ يكون « ذَكَا » هو الخبر و« بَعْدَهُ » متعلِّق به ، أو بمحذوف على أَنَّه حال من فاعل « ذَكَا » ، وفاعل « ذَكَا » ضمير عائد على « الْيَاءِ » باعتبار اللَّفظ .

---

(١) انظر : الروضة ٢ / ٨٥٨ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٧ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٤ ، والنشر ١ / ٣٢٢ ، والبدور الزاهرة ٢ / ١٩٧ ، والإتحاف ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٣٧٠ .

(٢) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١ / ٤٦٧ ، عند شرح بيت الناظم رقم : (١٣١) .

(٣) قال الجعبري : « وإن صحَّ رَفْع الياء فبالابتداء ، وبعد الهمز صفة الياء ، وذَكَا المذكور ماضيه » ، كنز المعاني ، ص ٣٧٢ .

(٤) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٢ .

قوله : (وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ) يجوز أن يتعلَّق [(١)] بـ « حَـجَّ » ، وفاعـل « حَـجَّ » ضمير يعود على لفظ « كُلُّ اللَّائي » ، ومعنى حجّ : غَلَبه .

و(هُمَّلَا) [(٢)] مفعوله ، وهو جمـع هامـل ، والهامـل [(٣)] : الجمل الـذي لا راعي معه ، والمعنى: غلب لفظ اللَّائي بياءٍ سَاكِنٍ قومًا هُمَّلًا ، أي : خالين وفارغين من الحجَّة ، يقال : حاجَّني فلان فَحَجَجْتُه أَحَجُّـه ، أي : غلبتـه في الحُجَّة . والهُمَّلَّ : جمع هامل ، والهامل : البعير بغير راع ، وقد تقدَّم [(٤)] شرح « هُمَّلاَ » في ياءات الإضافة عند قوله :

.... إِلاَّ مَوَاضِـعَ هُمَّـلَا [(٥)]

ويجوز أن يكون قوله : « بياء » حالًا من فاعل « حَجَّ » [(٦)] ، أي : غلـبهم في الحجَّة ملتبسًا بياءٍ سَاكنٍ ، وذكَّر قوله : « سَاكِنٍ » باعتبار اللَّفظ ، ولو أنَّثه على معنى الكلمة لجاز لولا الوزن ، وقـد تقـدَّم أنَّـه يجـوز التَّأنيـث باعتبـار الكلمة ، والتَّذكير باعتبار اللَّفظ .

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) وكذا أعربه شعلة ، وأعربه الجعبري حالًا من مفعول « حجَّ » .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٢ ، وكنز المعاني ، ص ٣٧٢ .

(٣) انظر : التهـذيب (همـل) ٦ / ٣١٩ ، والـصحاح (همـل) ٥ / ١٨٥٤ ، واللـسان (همـل) ١١ / ٧١٠ .

(٤) انظر : العقد النضيد ، عبد الله البرَّاق ، ص ١٨٢ .

(٥) بعض من بيت من نظم الشَّاطبي ، وهو رقم : (٣٩٠) ، وتمامه :
فَتِـسْعُونَ مَـعْ هَمْـزٍ بِفَـتْحٍ وَتِـسْعُهَا سَمَا فَتْحُهَـا ....

(٦) انظر : كنز المعاني ، ص ٣٧٢ .

٩٦٦- وَكَالْيَاءِ مَكْسُورًا لِـوَرْشٍ وَعَنْهُمَـا ... وَقِفْ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ زَاكِيـهِ بُجِّلَا

أي وقرأ وَرْش همز كُلِّ (اللَّاءِ) بين بين [١] ، أي : بين الهمزة والياء . وهو الذي عبَّر عنه بقوله : « كَالْيَاءِ مَكْسُورًا » ؛ لأَنَّ همزة بين بين كذلك تُجْعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، كما عرفت تقريره في تسهيل الهمز ووقف حمزة وهشام [٢] .

ثمَّ أخبر أنَّ هذه مرويَّة عن أبي عمرو والبَزِّي ، فالضَّمير في (عَنْهُما) راجع لهما ، فيكون عنهما وجهان ، وهذا الوجه الثَّاني مشهور بين أهل العلم ، وهو أقوى من الذي قبله [٣] ؛ لما يلزم في الأوَّل [٤] من الجمع بين ساكنين على غير حدِّهما ؛ ولكثرة الأعمال [٥] على ما قدَّروه ، وتسهيل هذه الهمزة على ما ذُكِر في هذا الوجه تسهيل قياسي ، لما عرفته في باب وقف حمزة وهشام ، فإنَّها مكسورة بعد ألف [٦] ، وقد ذكر هذا الوجه جماعة كثيرة منهم صاحب

---

(١) سبق تخريج قراءات هذا الحرف .

(٢) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢ / ٩٣٥ وما بعدها .

(٣) انظر في هذا الوجه : السبعة ، ص ٥١٨ ، والتذكرة ٢ / ٦١٥ ، وجامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٨٣ ، والتيسير ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، والمستنير ٢ / ٣٧١ ، والاتحاف ٢ / ٣٦٩ .

(٤) وهي القراءة بياء ساكنة (اللَّايْ) .

(٥) إذْ فيها حذف وقلب وتسكين ، على ما بيَّنه المؤلف ، فمراده بالأعمال التَّغيرات المقدَّرة للكلمة من حيث التحليل الصرفي .

(٦) انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢ / ٩٤١ وما بعدها .

الروضة ، قال [١] : « قرأ وَرْش وأبو عمرو والبَـزِّي ، وذكـر معهـم جماعـة ، بتليين الهمزة من غير ياء بعدها » ، وهو ظاهر [كلام] [٢] أبي بكر بن مجاهد ، فإنَّه قال [٣] : « قرأ ابن كثير ونافع ﴿ اللَّاءِ ﴾ ليس بعد الهمـزة يــاء ، وقــرأ أبو عمرو شبيهًا بذلك غير أنَّه لا يهمز » . وكذا قال أبو عبيد [٤] : « قرأ نـافع وأبو عمرو (واللَّايْ) مخفوضة غير مهموزة ولا ممدودة » .

وهذا الوجه من زيادات القصيد فإنَّه لم يذكر في التَّيسير غير وجـه الإسـكان لهـما ولكنَّه ذكره لهما في غير التَّيسير فقال [٥] : « قرأت على فارس بن أحمـد [٦] بكـسر اليـاء كسرة مُخْتَلَسة من غير سكون ، وبـذلك كـان يأخـذ أبـو الحـسين بـن المنــادي [٧]

---

(١) الروضة ٢ / ٨٥٧ ، ٨٥٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . انظر : إبراز المعاني ٤ / ٨٩ .

(٣) السبعة ، ص ٥١٨ .

مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٤) انظر في قول أبي عبيد ، إبراز المعاني ٤ / ٨٩ .

(٥) جامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٨٦ .

(٦) هو : فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفـتح ، الحِمْـصي الـضَّرير ، قـرأ عـلى أبي أحمـد السَّامري ، وعبد الباقي بن الحسن بن السَّقَّاء ، ومحمَّد الأَنْطَاكي ، وغيرهم ، وقرأ عليه جماعة ، منهم : ولده عبد الباقي بن فارس ، وأبو عمرو الدّاني ، له كتاب : المُنَـشَّا في القـراءات الـثّمان ، توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١ / ٣٨٩ ، وغاية النهاية ٢ / ٥ .

(٧) هو : أحمد بن جعفر بن محمّد بن أبي داود عُبيد الله الحافظ ، أبو الحسين بـن المُنـادي البغـدادي الحنْبَلي ، قرأ على جماعة كإدريــس بن عبد الكريــم ، وسليمان بن يَحيى الـضَّبي ، والفـضل =

وغيره ، وهو قياس تسهيل الْهَمز » ، وقد ذكر الأهوازي [(١)] / الوجهين عن أبي عمرو والبَزِّي ، وذكر مكِّي الإسكان المتقدِّم [(٢)] . [١١٤/أ]

وهذا يدلُّ على أَنَّ الإسكان ثابت أيضًا ، وبه يفسُد قول من زعم أَنَّهم عبَّروا عن التَّليين بالإسكان ، وقد نَحَا إلى ذلك السَّخاوي [(٣)] معتلًّا بإظهار أبي عمرو « ياء » ﴿ اللَّائي ﴾ عند « ياء » ﴿ يئسن ﴾ ، وقد تقدَّم [(٤)] الكلام في ذلك .

ثم أمر بالوقف بالإسكان لهؤلاء الثلاثة ، ورش وأبي عمرو والبَزِّي ، أي : بياء ساكنة ؛ لأنَّه لا يُتَصوَّر التَّسهيل بين بين مع سكون الهمزة ؛ لما عرفت من أنَّه [(٥)] عبارة عن جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، والْفَرض أنَّها قد سكنت ، واغتفر الجمع بين السَّاكنين ؛ لأجل الوقف .

=

ابن مَخْلَد ، وقرأ عليه أحمد بن نَصْر الشَّذائي ، وعبد الواحد بن أبي هاشم ، وأبو الحسن بن بلال وغيرهم ، من تصانيفه : أفواج القرّاء ، توفي في المحرم سنة ست وثلاثين وثلاثمائة للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القرّاء ١ / ٣٠٣ ، وغاية النهاية ١ / ٤٤ .

(١) انظر : الوجيز ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٢) انظر : التبصرة ، ص ٣٠٨ .

(٣) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٨١ ، ١١٨٢ .

(٤) تقدم قبل قليل في بيت الناظم الذي سبق هذا وهو رقم : (٩٦٥) ، انظر : ص ٦٨١ .

(٥) أي : تسهيل الهمزة بين بين ، وقد مرَّ تعريف التَّسهيل في اصطلاح القرَّاء في باب الهمزتين من كلمة .

انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢ / ٧١٦ ، ٧١٧ .

ثم أخبر عمَّن رمز له بالزَّاي والباء الموحَّدة من (زَاكِيهِ بُجِّلَا) ، وهما قُنْبل وقالون ، أَنَّهما قرآه [(١)] بهمزة مكسورة دون ياء بعدها .

وقد تلخَّص مما تقدَّم في هذين البيتين أنَّ في لفظ « اللَّاءِ » أربع قراءات :

الأُولى : للكوفيين وابن عامر : (اللَّائِي) بزنة القاضي .

الثانية : (اللَّايْ) بياء ساكنة وصلًا ووقفًا بعد الألف ، لأبي عمرو والبَزِّي في أحد الوجهين عنهما .

الثالثة : (اللَّايْ) بهمزة بين بين دون ياء بعدها ، لوَرْش ولأبي عمرو والبَزِّي في أحد الوجهين عنهما .

الرابعة : (اللَّاءِ) بهمزة محقَّقة مكسورة وصلًا ، ساكنة وقفًا ، لقالون وقُنْبل .

ولم ينصَّ على قراءة قالون وقُنْبل في الوقف ، وإن نصَّ عليها فيه في قراءة وَرْش وأبي عمرو والبَزِّي ؛ لما مرَّ من أنَّه يحتاج إلى بيان ذلك في قراءتهما من الإتيان بياء ؛ لتعذِّر بين بين ، بخلاف قراءة قالون فإنَّه ليس فيه إلَّا التَّسكين المعروف في الوقف من غير تغيير آخر ، فتقف لهما بهمزة ساكنة ، ولذلك لم يُبَيِّن حكم الوقف في قراءة الكوفيين وابن عامر ، ولا في قراءة أبي عمرو والبَزِّي إذا قرآ بياء ساكنة ؛ لأنَّه لا تختلف حالة الوصل ولا حالة الوقف في ذلك .

---

(١) هكذا (اللَّاءِ) بهذا الضبط .

انظر : السبعة ، ص ٥١٨ ، والتذكرة ٢ / ٦١٥ ، وجامع البيان في القراءات ٤ / ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، والعنوان ، ص ١٥٤ ، والإقناع ٢ / ٧٣٤ ، وغاية الاختصار ٢ / ٦١٧ ، والنشر ١ / ٣٢٢ ، والإتحاف ٢ / ٣٦٩ .

والوجه [١] في قراءة تسهيلها بين بين أنَّه حُذِفت الياء السَّاكنة التي بعد الهمزة تخفيفًا ، ثُمَّ خُفِّفت الهمزة بتسهيلها بين بين مبالغة في تخفيف الكلمة ، وهو تسهيل قياسي كما مرّ .

والوجه [٢] في الوقف عليها بياء ساكنة ما تقدَّم من أنَّ المسهَّلة لا يتأتَّى الوقف عليها ؛ لتعذُّر سكونها ، ولمَّا لم يتأتَّ الوقف عليها غلب جانب الياء فيها فصارت ياء خالصة ووقف عليها .

والوجه [٣] في قراءة قُنْبل وقالون ما تقدَّم من أَنَّه حُذِفت الياء التي بعد الهمزة ، وأُقِرَّتِ الهمزة على حالها اكتفاءً بهذا التَّخفيف .

* * *

قوله : (وَكَالْيَاءِ) متعلِّق بمقدّر ، أي : واقرأها كالْيَاء ، و (مَكسُورًا) حال من الياء ، و(لِوَرْشٍ) [٤] متعلِّق بذلك الفعل [٥] أيضًا .

---

(١) انظر : الحجة للفارسي ٥ / ٤٦٧ ، والمختار ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧١ ، والكشف ٢ / ١٩٣ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٢ ، والبيان ٢ / ٢٦٣ ، والآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٤ .

(٢) انظر : المصادر السَّابقة .

(٣) انظر : المصادر السَّابقة .

(٤) أعربه شعلة حالًا من فاعل الفعل المقدَّر بـ : اقرأ أو سهِّل ، انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٢ .

(٥) المقدر بـ : اقرأ أو سهِّل .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٤ .

قوله : (وَعنهُمَا) يجوز أن يكون خبرًا مقدمًا ، والمبتدأ محذوف ، أي : وعنهما مثلُ ما رُوي عن وَرْش ، ويجوز أن يتعلَّق بمقدَّر ، أي : وانقل هذا الوجه الذي عن وَرْش عنهما ، أي : عن أبي عمرو والبَزِّي لتقدُّمهما برمزهما في قوله : « حجَّ / هُمَّلَا » .

[١١٤/ب]

قوله : (مُسْكِنًا) حال من فاعل (قِفْ) ، قوله : (والْهَمْزُ) مبتدأ ، و(زَاكِيهِ) مبتدأ ثانٍ ، و(بُجِّلَ) خبر الثَّاني ، وهو وخبره خبر الأوَّل [(١)] .

وبُجِّل [(٢)]: بمعنى وُقِّر ، من التَّبجيل .

٩٦٧- وَتَظَّاهَرُونَ اضْمُمْهُ وَاكْسِرْ لِعَاصِمٍ وَفِي الْهَاءِ خَفِّفْ وَامْدُدِ الظَّاء ذُبَّلَا

أمر لعاصم بضمّ ﴿ تُظَـٰهِرُونَ ﴾ [(٣)] ، أي : بضمِّ تائه ، وبكَسْره ، أي : بكَسْر هائه ، ثُمَّ أمر بتخفيف هائه ومدِّ ظائه ، لمن رمز له بالذَّال المعجمة من « ذُبَّلَا » ـ وهم الكوفيون وابن عامر ـ فتعيَّن لغير عاصم فَتْح التَّاء والهاء ؛ لأنَّ الفتح ضدٌّ لهما [(٤)] ، ولغير الكوفيين وابن عامر تشديد الهاء وقَصْر الظَّاء .

---

(١) وهو : (الهمز) .

(٢) انظر : التهذيب (بجل) ١١/ ٩٩ ، والصحاح (بجل) ٤/ ١٦٣١ ، واللسان (بجل) ١١/ ٤٤ .

(٣) الأحزاب / ٤ .

(٤) أي : أن الفتح ضدٌّ للضَّمِّ والكسر .

انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ١٩٨ ، عند شرح بيت الناظم رقم : (٥٨) .

ثُمَّ أخبر بتخفيف الظَّاء لمن رمز لـه بالثَّـاء المثلَّثـة مـن " ثَبْـت " ، وهـم الكوفيون ، فتعيَّن لغيرهم تشديدها .

فخَلَصت قراءة عاصم ﴿ تُظَٰهِرُونَ ﴾ بزنة (تُقَاتِلُون) ؛ لأنَّه بضمِّ التَّـاء وبكسر الهاء منفردًا بذلك ، وهو مشارك لمن خفَّف الهاء والظَّاء ومدَّها ، وهم الكوفيون ، وخَلَصت قـراءة الأخـوين : ﴿ تَظَـاهَرُون ﴾ بفَـتْح التَّـاء والهـاء والظَّـاء ممدودة ؛ لأنَّهم من أهل الفَتْح فيهما ومن أهل التَّخفيف في الهاء ومدِّها [١] .

وخَلَصت قراءة ابن عامر : ﴿ تَظَّاهَرُون ﴾ كقراءة الكوفيين إلَّا أنَّه يشدِّد الظّاء ، وخَلَصت قـراءة الباقـين ، وهـم : نافـع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ﴿ تَظَّهَّرُون ﴾ بفَتْح التَّاء والهاء مشدَّدة وتشديد الظَّاء مقصورة ؛ لأنَّهـم مـن أهل الْفَتْح في التَّاء والهاء وليسوا من أهل التَّخفيف في الظَّاء ولا الهاء ولا مدّ الظَّاء . فهذه أربع قراءات [٢] ؛ قـراءة لعاصـم وحْـدَه ، وقـراءة للأخـوين ، وقراءة لابن عامر، وقراءة للباقين .

❊ ❊ ❊

---

(١) قرأ الأخوان حمزة والكسائي بفتح التاء والظاء وتخفيفهما : (تَظَاهَرُون) هنا ووافقا ابـن عـامر في المجادلة (تَظَّاهَرُون) .

انظر : السبعة ، ص ٥١٩ ، والتيسير ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٥١٩ ، والتـذكرة ٢/ ٦١٦ ، والروضـة ٢/ ٨٥٨ ، والتيـسير ، ص ١٧٨ ، والتبـصرة ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، والعنـوان ، ص ١٥٤ ، والمـستنير ٢/ ٣٧٢ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٠ .

والوجه [١] في قراءة عاصم أنَّ أصلها : مـن (ظَـاهَر) مثـل (قَاتَـل) ، والمفاعلة هنا مجازيَّة [٢] ، وقياس المصدر المظاهرة [٣] .

والوجه في قراءة ابن عامر أنَّ أصلها : تَتَظـاهَرون ، بتـاءين ، فأُدغِمـت التَّاء في الظَّاء .

والوجه في قراءة الأخوين : أنَّهما حَذَفا إحدى التَّاءين [٤] .

---

(١) انظر : في توجيه قــراءات (تُظَاهرون) : معاني الزجاج ٤/ ١٦٣ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٨ ، والحجـة للفـارسي ٥/ ٤٦٧ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٧٢ ، والكـشف ٢/ ١٩٤ ، والموضح ٢/ ١٠٢٥ ، والفريد ٥/ ٢٣٨ .

(٢) إذ فيها تشبيه ظهور الزوجات بظهور الأمهات ، وأصل المظـاهرة أن يـسند الرجـل ظهـره إلى ظهر صاحبه ليتقوى به .

انظـر : المقـاييس (ظهـر) ٣/ ٤٧١ ، والمفـردات (ظهـر) ، ص ٣٢٨ ، واللـسان (ظهـر) ٤/ ٥٢٨ ، وعمدة الحفاظ (ظهر) ٣/ ٢١ .

(٣) مصدر (فاعل) (مُفَاعلة) و (فِعالًا) قياسًا مطَّردًا ، نحو : ضَارَب مُضَارَبة وضِرابًا ، وظاهر مظاهرة وظِهارًا ، قال الصيمـري : « وما كـان عـلى فَاعَلْـت فمـصدره الـلَّازم لـه مُفَاعَلـة ، كقولك : ضاربْته مُضَارَبَة، وقاتلته مُقَاتَلَة وخَاصَمْتُه مُخَاصَمة ، وقد يجيء عـلى فِعـال ، نحـو : قاتلته قِتالًا ، وجادلته جدالًا . فالمطرد : مُفَاعَلة ؛ لأنَّها لا تمتنع من جميع هذا البناء ، وقد يمتنـع الفِعَال ، قالوا : جالسته مُجَالَسَة ، وقاعدته مُقاعدة ، ولم نسمع جِلَاسًا ، ولا قِعَـادًا » ، التبـصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٤ .

انظر : الكتاب ٤/ ٨٠ ، ٨١ ، والمقتضب ٢/ ٩٧ ، ٩٨ ، وابن يعـيش ٦/ ٤٨ ، وشرح الـشافية لليزدي ١/ ٢٧٦ ، وشرح الشافية للجاربردي ١/ ١٦٩ .

(٤) والحذف والإدغام طريقان من طرق التخفيف . انظر : الدر المصون ٩/ ٩٣ .

والوجه في قراءة الباقين أنَّ أصلها : تَتَظَّهرون ، من تَظَهَّـر ، أي : تفعَّـل ذلك ، فأدغمت التَّاء في الظَّاء .

واشتقاق هذه الأفعال مأخوذ من الظَّهْر من قولهم [١] : أَنـتِ عـليَّ كظهـر أُمِّـي .

فأمَّـا قولـه فـي البقـرة والتَّحـريم : ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم ﴾ [٢] ، ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡـهِ ﴾ [٣] ، فقد تقدَّم تحرير الخلاف فيـه [٤] ، وهمـا مـن المظـاهرة ، وهـي المعاونة ، وأصْلها : من الظَّهْر أيضًا ؛ لأنَّ الظَّهْر أقوى الأعضاء من صاحبه .

وقال أبو عبد الله [٥] : « فأمَّا قوله : (تَظَاهَرُونَ ، وتَظَاهَرَا) [٦] في البقرة والتَّحريم ، فهما من المظـاهرة ، وهـي المعاونـة لا مـن الظَّهْـر » وفيـه نظـر ؛ لنصِّهم على أنَّ اشتقاقها من الظَّهْر أيضًا ، كما مرّ تفسيره .

إلَّا أنْ يعني : ليست من الظَّهْر المستعمل في الظِّهار الشَّرعي فمسلَّم .

❊ ❊ ❊

(١) هذا الظهار في الجاهلية ، وكان عندهم طلاقًا ، إذا قال الرجل لامرأته : أنت عليَّ كظهر أمـي ، فهي طالق يجتنبها .

انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٣٤ ، ومعاني الزجاج ٤/ ١٦٣ ، والحجـة لابـن خالويـه ، ص ٢٨٨ ، والصحاح (ظهر) ٢/ ٧٣٢ ، والمقاييس (ظهر) ٣/ ٤٧١ ، والمفردات (ظهـر) ، ص ٣٢٨ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٥٥ ، واللسان (ظهر) ٤/ ٥٢٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٢١١ .

(٢) البقرة / ٨٥ .

(٣) التحريم / ٤ .

(٤) انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٢٨٧ ، عند شرح بيت الناظم رقم : (٤٦٥) .

(٥) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٥ .

(٦) في الأصل : (تظاهرون) وهو خطأ بيِّن .

قوله : (وَتَظَّاهَرُونَ) يجوز فيه الوجهان المشهوران في : زيدًا اضْرِبْه ، والرّاجح الاشتغال لمكان الأمر [١] . والمعنى : اضْمُمْ تاءه واكْسِر هاءه على حَذْف مضاف بينهما [٢] .

ويجوز أن يكون / التَّقدير : أَوْقع فيه الضَّمَّ والْكَسْر ، ولا يلتقيان إلَّا بها ذكر ، وهو ضمُّ التَّاء وكَسْر الهاء ، و (لعاصم) متعلِّق بهما تقدَّم من الفعلين [٣] . [١١٥/أ]

قوله : (وَفي الْهَاءِ) أي : أَوْقِع التَّخفيف فيها [٤] ، والألف واللَّام قامت مقام الضَّمير ، أي : وفي هائه ، أو حُذِف العائد ، أي : وفي الهاء منه ، وكذا قوله : (وَامْدُدِ الظَّاءَ) أي : ظاءه ، أو الظَّاء منه .

قوله : (ذُبَّلَا)[٥] منصوب على الحال من الهاء والظَّاء . والذُّبَّل : جمع ذابل ، والذَّابل [٦] : الرُّمح ، استعاره هنا للحجَّة القويّة التي يحتمي بها

---

(١) قال الشاطبي : « وإنما اختير النصب هنا ؛ لأنَّ الطلب إنما يكون بالفعل فهو يطلبه ، فكان الأولى حمل الكلام عليه ، وترك الحمل على الابتداء » ، المقاصد الشافية ٣/ ٩٢ .
وانظر : شرح التسهيل ٢/ ١٤١ ، والمساعد ١/ ٤١٥ ، والارتشاف ٤/ ٢١٦٦ ، والهمع ٥/ ١٥٣ ، ومجيب الندا ، ص ٣٤٩ .

(٢) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٨٢ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٥ .

(٣) وهما : اضممه واكسر .
انظر : المصدرين السابقين .

(٤) أي : مفعول به للفعل : (خفف) .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٣ .

(٥) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٣ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٥ .

(٦) انظر : اللسان (ذبل) ١١/ ٢٥٥ ، والقاموس (ذبل) ، ص ١٠٠١ .

صاحبها ، كما يحتمي بالرِّماح الذُّبَّل صاحبها ، والتَّقدير : حال كَوْنها ذوي ذُبَّل . ويجوز أن يكون حالًا من فاعل (امْدُد) ، أي : افعل ذلك حال كَوْنك ذا ذُبَّلٍ يُحتَمى بها . ثم تمَّم قراءة الكوفيين فقال :

٩٦٨- وَخَفَّفَهُ ثَبْتٌ وَفِي قَدْ سَمِعْ كَمَا ... هُنَا وَهُنَاكَ الظَّاءُ خُفِّفَ نَوْفَلَا

أي : وخفَّفَ الظَّاءَ مدلول « ثَبْتٌ » ، وهم الكوفيون .

ثمَّ أخبر أَنَّ في ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾[1] فعلين ، وهما قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم ﴾[2] ، ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[3]، حكمها كما هنا ، إلَّا أن عاصمًا خفَّفَ الظَّاء وحْدَه دون الأخوين .

فتحصَّل فيهما في سورة المجادلة ثلاث قراءات[4] :

﴿ يُظَٰهِرُونَ ﴾ لعاصم كـ (يُقَاتِلون) ، كقراءته هنا[5] ، و ﴿ يَظَّهَّرُون ﴾ بتشديد الظَّاء والهاء ، لنافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو كقراءتهم هنا ، و﴿ يَظَّاهَرُونَ ﴾ بتشديد الظَّاء ومدِّها وتخفيف الهاء للأخوين وابن عامر .

---

(١) المجادلة / ١ .

(٢) المجادلة / ٢ .

(٣) المجادلة / ٣ .

(٤) انظر : السبعة ، والمبسوط ، ص ٢٦٢ ، والتذكرة ٢/ ٦١٦ ، والتيسير ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، والعنوان ، ص ١٨٧ ، والمستنير ٢/ ٤٧٩ ، والاقتناع ٢/ ٧٨٢ ، والنشر ٢/ ٢٩٢ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٠ ، ٥٢٥ .

(٥) أي : في سورة الأحزاب .

ولم يقرأ هنا [١] أحد بفَتْح التَّاء والهاء وتخفيف الظَّاء ؛ والسبب في عدم ذلك أنَّه لم يجتمع تاءان فتُحذَف الثَّانية منهما ؛ لأنَّ الفعلين مسندان لغائب ، بخلافه هنا [٢] ، فإنَّه خطاب يجتمع فيه تاءان .

وأمّا عاصم فتخفيف الظَّاء في قراءته واضح ؛ لأنَّه من : ظَاهَر يُظَاهِر ، كـ : قَاتَل يُقاتِل .

* * *

قوله : (ثَبتٌ) فاعل (خَفَّفَهُ) ، وضمير (خَفَّفَهُ) للظَّاء ، و(ثَبتٌ) صفة لمحذوف ، أي : إمام ثَبتٌ ، والثَّبتُ [٣] : الرَّجل الذي كَثُر ثبتُه وصدقُه .

قوله : (كَمَا هُنَا) خبر مبتدأ محذوف ، أي : والْحُكْم في (قَدْ سَمِعَ) ، أو والخلاف في (قَدْ سَمِعَ) كالحكم الذي استقر هنا [٤] ، فـ (ما) موصولة اسميّة ، و (هُنَا) صِلتها ، وهي مجرورة بالكاف ، والكاف وما جرّته خبر ذلك المبتدأ المقدَّر [٥] ، (وَفِي قَدْ سَمِعَ) متعلِّق به [٦] .

---

(١) أي : في سورة المجادلة .

(٢) في الأحزاب .

(٣) انظر : الصحاح (ثبت) ١/ ٢٤٥ ، وأساس البلاغة (ثبت) ، ص ٤٢ ، واللسان (ثبت) ٢/ ١٩ ، والمصباح المنير (ثبت) ، ص ٧٦ ، والتاج (ثبت) ١/ ٥٣٤ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٥ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨٣ .

(٥) في قوله : (كما) .

(٦) الحكم أو الخلاف .

قوله : (الظَّاءُ) مبتدأ ، و(خُفِّفَ) خبره ، و(هُنَاكَ) متعلِّق بـه عـلى [١] رأي الكوفيين ، وبمضمرٍ على رأي البصريين [٢] .

قوله : (نَوْفَلَا) حال من مرفوع (خُفِّفَ) ، والنَّوفل [٣] : السَّيِّد الكثير النَّفْل وهو العطاء ، عبَّر به هنا عن الحُسن كأنَّه قال : حال كَوْنه حسنًا .

ويجوز أن يكون حالًا من مصدر (خُفِّفَ) أي : حال كون التَّخفيف حسنًا فائقًا [٤] ، أو نعت مصدره [٥] ، أي : تخفيفًا حسنًا فائقًا .

٩٦٩- وَحَقُّ صِحَابٍ قَصْرُ وَصْلِ الظُّنُونَ وَ الـْ ـــرَسُولَ الـسَّبِيلَا وَهْـوَ فِي الْوَقْـفِ فِي حُـلَا

أخبر عمَّن رمز له بكَلِمَتي « حَقُّ » و « صِحَابٍ » ـ وهم : ابن كثير وأبو عمرو والأخوان وحَفْص ـ قَصَرُوا لَفْظ (الظُّنُونَ) و(الرَّسُولَ)

---

(١) أي : بـ(خُفِّفَ) .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر الواقع ظرفًا لا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر ، وذهب البصريون إلى أنّه لابدّ للظَّرف من محذوف يتعلَّق به ، قال الرضي : « ولا يحتاج عندهم ـ أي : الخبر الواقع ظرفًا ـ إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر ، وأمّا البصريون فقالوا : لابدَّ للظَّرف من محذوف يتعلّق به لفظي ... » ، شرح الكافية ١/ ٢٣٧ .

وانظر : الإنصاف ١/ ٢٤٥ ، وابن يعيش ١/ ٩١ ، والمغني ٢/ ٥٦٦ ، وحاشية الشمني ٢/ ١٤٦ ، والتصريح ١/ ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

(٣) انظر : الجمهرة (نفل) ٢/ ٩٧١ ، والتهذيب (نفل) ١٥/ ٣٥٧ ، والصحاح (نفل) ٥/ ١٨٣٣ ، واللسان (نفل) ١١/ ٦٧٢ .

(٤) وكذا قدّره الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٥ .

(٥) أي : نوفلًا صفة لمصدر (خُفِّف) ، وهو وجه ثالث في إعراب (نوفلا) .

و(السَّبيل) في هذه السُّورة حالة الوصل ، وذلك / قوله تعالى : ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ﴾ (١)، و﴿يَـٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ رَبَّنَآ﴾ (٢) ، ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ﴾ (٣) . [١١٥/ب]

ومعنى الْقَصْر في هذه الكلم أنَّهم لم يُلحقوا ألفًا بعد النُّون من (الظُّنُونَ) ولا بعد اللاَّم من (الرَّسَولَ) و(السَّبِيلَ) .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالفاء والحاء المهملة من قوله : (في حُلَا) ـ وهما : حمزة وأبو عمرو ـ أنَّهما قصرا هؤلاء الثَّلاثة أيضًا في الوقف ، فالضَّمير من قوله : (وَهْوَ) عائد على الْقَصْر المتقدِّم .

وفُهِم أنَّ الباقين ، وهم نافع وابن عامر وأبو بكر ، لا يَقْصُرون هذه الثَّلاثة الألفاظ لا وصْلًا ولا وقفًا ، أي : يمُدُّون ويأتون بألف بعد النُّون واللَّام ، فيقرءون : ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ﴾ ، ﴿ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ ﴾ ، ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ﴾ وصلًا ووقفًا .

وقد تحصَّل مما تقدَّم ثلاث قراءات (٤) : الإتيان بالألف وصلًا ووقفًا لنافع وابن عامر وأبي بكر ، وحَذْف الألف في الحالين لحمزة وأبي عمرو ،

(١) الأحزاب / ١٠ ، ١١ .

(٢) الأحزاب / ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) الأحزاب / ٦٧ ، ٦٨ .

(٤) انظر في هذه القراءات : السبعة ، ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، والتذكرة ٢/ ٦١٦ ، والمنتهى ، ص ٥٣٣ ، والتيسير ، ص ١٧٨ ، والوجيز ، ص ٢٩٥ ، والعنوان ، ص ١٥٤ ، والمستنير ٢/ ٣٧٣ ، والنشر ٢/ ٢٦٥ ، والإتحاف ٢/ ٣٧١ .

والإتيان بالألف حالة الوقف (١) ، وحَذْفها حالة الوصل (٢) للباقين ، وهم : ابن كثير ، والكسائي ، وحَفْص ، واستخراجها من نظمه قَلِق .

والحجَّة (٣) لمن أثبتها في الحالين ؛ أنَّه أثبتها في الوقف حملًا للفواصل على القوافي (٤) ، والقوافي تَثْبت فيها ألف الإطلاق ، كقول الشاعر :

اســـتَأْثَرَ اللهُ بِالوَفَـــاءِ وَبِالْـــ ـعَدلِ وَوَلَّى المَلَامةَ الرَّجُلَا (٥)

---

(١) في الأصل : (الوصل) وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (الوقف) وهو تحريف ، حيث قرأ الباقون ابن كثير والكسائي وحفص بحذف الألف في الوصل وإثباتها في الوقف .

انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٩ ، والمختار ٢/ ٦٩٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٣ ، والكشف ٢/ ١٩٥ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٣ ، والموضح ٢/١٠٢٦ ، والفريد ٥/ ٢٤٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٢١٧ .

(٤) قال المؤلف : « وقولهم : « أجريت الفواصل مُجرى القوافي » غير معتدٌّ به ؛ لأنَّ القوافي يلزم الوقف عليها غالبًا ، والفواصل لا يلزم ذلك فيها فلا تشبَّه بها » ، الدُّر المصون ٩/ ٩٨ .

(٥) البيت من المنسرح ، وهو من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي مدح بها سلامة الحميري ، ومطلعها :

إنَّ محـــلًا وإنَّ مرتحـــلًا وإنَّ في الســـَّفر إذ مـــضوا مَهَـــلَا

انظر : الديوان ١/ ١٩١ ، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ٣٥٦ ، والحيوان ٣/ ٤٨٣ ، وعيار الشعر ١/ ١٧٠ ، وخاص الخاص ، ص ١٠١ ، ومحاذرات الأدباء ٤/ ١٤٩ ، والدر المصون ٩/ ٩٨ ، واللسان (أثر) ٤/ ٨ ، والخزانة ١٠/ ٤٦٠ . والشاهد فيه قوله : (الرَّجلا) ، حيث أثبت ألف الإطلاق من أجل القافية .

وأنشد أبو عبد الله [١] على ذلك قوله :

أَقِــلِّي اللَّــومَ عَــاذِلَ وَالعِتَابَــا وَقُولي إنْ أصَبتُ لَقدْ أَصَــابَا أصَــابَا[٢]

وأنشد غيره :

* يا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوع الذُّرَّفا *

* مِــن طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أنهَجَا [٣] *

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النُميري والفرزدق .

انظر : الديوان ، ص ٨٤ ، والجمل للفراهيــدي ١/ ٢٥٥ ، والكتاب ٤/ ٢٠٥ ، والنوادر ، ص ١٨٧ ، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٣٧ ، والأصول ٢/ ٣٨٦ ، والخصائص ٢/ ٩٦ ، والصاهل والشاحج ، ص ٤٦٥ ، وأمالي بن الشجري ٢/ ٢٤١ ، وأوضح المسالك ١/ ١٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣ ، والمقاصد الشافية ١/ ٤٥ ، ومعاهد التنصيص ٢/ ٢٦٠ ، وشرح أبيات المغني ٦/ ٤٦ .

والشاهد فيه : (العتابا ـ أصابا) حيث أثبت ألف الإطلاق فيهما من أجل القافية .

وسيعيد المؤلِّف إنشاده بحذف الألف من (العتاب) وتسكين الباء دون ترنم ، كما يوقف عليه في الكلام المنثور .

وقافية هذا البيت تأتي على ثلاث صور ، وهي : أصابا ـ أصابْ ـ أصابَنْ .

انظر : القوافي للأخفش ، ص ٨٦ ، والمصادر السابقة .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما للعجاج ، من أرجوزين مختلفين له ، فالأوَّل مطلع أرجوزة وبعده :

مِن طَلَلٍ أَمسى تَخَالُ المُصحَفَا

والبيت الثاني هو ثاني شطري الأرجوزة الأخرى ، وقبله :

ماهَاجَ أحزَانًا وشَجْوًا قَد شَجَا

وإنشادهما على أنهما مصراعان من أرجوزة واحدة كما ذكر المؤلِّف وهْمٌ وقع فيه ابن الناظم في شرح الألفية ، ص ٥ ، وأظن المؤلِّف أخذه منه .

=

وأنشد الدَّاني في كتاب الإيجاز له [(١)] :

إذا الجَـوزَاءُ أردَفَـتِ الثُّرَيَّـا ظَنَنتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا [(٢)]

فأثبت الألف في القوافي وقفًا ، وأيضًا فهذه الألف كهاء السَّكت ، تُثبت في الوقـف لمكـان الحاجـة ، وتحـذف في الوصـل ، وأيـضًا فإثباتهـا [(٣)] في

=

وقد نبَّه ابن هشام إلى الوَهْم الذي وقـع فيـه ابـن النـاظم بقولـه : « والـوَهْم الثـاني اعتقـاد أن المصراعين من أرجوزة واحدة ، وذلك غير متأتٍّ ، لاختلاف رويِّهـا بالفـاء والجـيم ، ويتَّـضح ذلك إذا استعملتهما بحرف الإطلاق والصواب أنَّهما من أرجـوزتين ... » ، تخلـيص الـشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

انظر في البيتين : الديوان ، ص ٣٤٨ ، ٤٨٨، والكتاب ٤/ ٢٠٧ والأصـول ٢/ ٣٨٧ وكتـاب الـشعر ١/ ١٣ ، ١٤ ، والخـصائص ١/ ١٧١ ، وشرح الكافيـة الـشافية ٣/ ١٤٢٨ ، وتـذكرة النحاة ، ص ١٦٩ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والمقاصد النحويـة ١/ ١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٧٤ ، ٦/ ١٦٧ ، وأراجيز البكري ، ص ٤٨ ، ٧١ .

ورواية الديوان في الشطر الأول : (العيون الذُّرفا) ، بدل (الدموع) الأتحمي : الُبْرد المخطَّط ، أنهج : بلي وخلق ، والشاهد : الذُّرفا ، وأنهجا ، حيث أثبت الألف فيهما لوصل القافية .

(١) لم أعثر على كتاب الإيجاز للداني .

وانظر نسبة الإنشاد للداني : إبراز المعاني ٤/ ٩٣ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لخُزَيْمة بن فهد .

انظر في البيت : الغريب المصنف ١/ ٥٦٧ ، والمعارف لابن قتيبة ١/ ٦١٧ ، والأغاني ٧/ ٥٤ ، والتهـذيب (ردف) ١٤/ ٩٧ ، وجمهـرة الأمثـال ١/ ١٢٣ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٣٠٧ ، وفصل المقال ١/ ٤٧٣ ، والمفردات (ردف) ، ص ١٩٨ ، ومجمع الأمثال ١/ ٧٥ ، والمستقصى ١/ ١٢٨ ، والـذخيرة في محاسـن أهـل الجزيـرة ٢/ ٧١٧ ، واللـسان (ردف) ٩/ ١١٥ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٩٢ .

والشاهد في قوله : (الظُّنونا) حيث أثبت ألف الإطلاق من أجل القافية .

(٣) أي : الألف في حروف الآيات السابقة : (الظّنونا) و الرَّسولا) و (السبيلا) .

الفواصل مناسب لما جاورها من الفواصل ، نحو : ﴿ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ﴾ (١) ، ﴿ إِلَّا غُرُورٗا ﴾ (٢) ، وأيضًا ففيه موافقة للرَّسم . وأثبتها في الوصل حملًا له على الوقف ، وأيضًا ففيه حَمْل الألف على هاء السَّكت في بعض المواضع (٣) ، فإنَّ هاء السَّكت قد تثبت في الوصل في بعض المواضع ، وأيضًا ففيه موافقة للرسم في كل حال (٤) .

قال أبو علي (٥) : « وجه من أثبت في الوصل أنَّها في المصحف كذلك ، وهي رأس آية ، ورؤوس الآية تُشَبَّه بالقوافي ؛ حيث كانت مقاطع ،

---

(١) الأحزاب / ١١ .

(٢) الأحزاب / ١٢ .

(٣) مما ثبتت فيه هاء السَّكت في الوصل قول الشاعر :

يَا مَرحَبَاهُ بِحمَارِ عَفرَاء

وقول الآخر :

يَا مرَحَبَاهُ بِحمَارِ نَاجِيَه

قال الزمخشري معقِّبًا على هذا : « مما لا مُعرّج عليه للقياس واستعمال الفصحاء ، ومعذرة من قال ذلك أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السَّكت بهاء الضمير » ، المفصل ، ص ٣٩٧ .

وانظر : الخصائص ٢/ ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، والتخمير ٤/ ١٩١ ، وابن يعيش ٩/ ٤٦ ، ٤٧ ، والمقاصد الشافية ٨/ ١٠٨ وما بعدها .

(٤) انظر : المقطوع والموصول ، ص ٣٣ ، وكتاب المصاحف ١/ ٤٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ، ص ٩٥ ، والمقنع ، ص ٣٤١ ، ومختصر التبيين ٤/ ٩٩٩ .

(٥) الحجة ٥/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

كما كانت القوافي مقاطع ، فكما شُبِّه ﴿ أَكْرَمَنِ ﴾ [(١)] ، ﴿ أَهَنَنِ ﴾ [(٢)] **بالقوافي في حذف الياء منهن ، نحو :**

.... مِنْ حَذَرِ الْمَوْتْ أَنْ يَأْتِيَنْ

و :

.... إذا مَا انتَسَبتُ لَهُ أَنْكَرَنْ [(٣)]

كذلك يُشبَّه هذا في إثبات الألف بالقوافي . فأمَّا في الوصل فلا يُنوَّن ، ويحمل على لغة من لا يُنوِّن ذلك إذا وصل في الشِّعر ؛ لأنَّ من لا يُنوِّن أكثر ، قال أبو الحسن : « وهي لغة الحجاز » . ثُمَّ قال أبو الحسن : « وهذا إذا ثبت

---

(١) الفجر / ١٥ .

(٢) الفجر / ١٦ .

(٣) الشطران من المتقارب ، وهما للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة طويلة في مدح قيس ابن معدي كرب الكندي ، والأول منهما بعض بيت ، وتمامه :

فهل يَمْنَعَنِّي ارتيادي البِلاَ دَ ....

والشطر الثاني عجز بيت وصدره :

ومِن شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ....

والبيتان غير متتاليين في الديوان وبينهما أربعة وعشرون بيتًا .

انظر : الديوان ، ص ١٥، ١٩ ، والكتاب ٤/ ١٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٨٩، والحجة للفارسي ٢/ ٢١٩ ، ٥/ ٤٦٩، والمحتسب ١/ ٣٤٩ ، والعمدة ٢/ ١١٢٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩١ ، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ١/ ٦٤٧ ، وابن يعيش ٩/ ٤٠ ، ٨٣ ، ٨٦ ، وضرائر الشعر ، ص ٩٩ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٩٩ .

والشاهد فيهما : (يأتين) و (أنكرن) حيث حذفت الياء من آخرهما في الوقف .

في الخطِّ فينبغي أنْ لا يُحذَف ، كما لا تُحذَف هاء الوقف من ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ (١) ، و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ (٢) ، وأنْ يجري / مَجْرى الموقوف عليه ، فهو وجه ، وإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل ، فثباته في الفواصل حسن » . [١١٦/أ]

والحجَّة (٣) لمن حذف الألف في الحالين الإتيان بالكلام على أصله ؛ إذ لا أصل لهذه الألف فيحافظ عليها ، والرَّسم سُنَّة متبعة بالنِّسبة إلى الكتابة لا بالنِّسبة إلى اللَّفظ (٤) ، فإنَّ ثَمَّ مواضع كتبت في المصحف على صور ، ولا يجوز القراءة بها ، ولم تحمل الفواصل على القوافي ؛ لأنَّ الفواصل لا يلزم الوقف عليها بخلاف القوافي ، قال بعض القرَّاء (٥) : « أما من قرأ بغير ألف فهو الأصل المشتهر في كلامهم ، تقول : رأيت الرَّجلْ ، بإسكان اللَّام ، ومن العرب من يجري القوافي في الإنشاد مُجرى الكلام غير الموزون (٦) ، فيقول :

---

(١) الحاقة / ٢٠ .

(٢) الحاقة / ١٩ .

(٣) انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٨٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٣ ، والكشف ٢/ ١٩٥ ، والموضح ٢/ ١٠٢٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٧ والبحر المحيط ٧/ ٢١٧ .

(٤) انظر في وجوب اتباع الرسم وموقف السلف منه : المقنع ، ص ١٦٤ ، ومختصر التبيين (قسم الدراسة) ١/ ٢٠٠ ، وجميلة أرباب الراصد ١/ ٢٦٥ ، والبرهان ١/ ٥٣٨ .

(٥) انظر هذا القول في : إبراز المعاني ٤/ ٩٤ ، ولم أعثر عليه فيما اطلعت عليه من كتب القراءات في غير المصدر المذكور .

(٦) انظر في هذا : الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، باب وجوه القوافي في الإنشاد ، والأصول ٢/ ٣٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٧ .

أَقِـلِّي اللَّـوم عَـاذِلَ والعِتَـابْ .... [١]

.... وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَافَعَـلْ [٢]

قال : فإذا كانوا يُجْرُوُن القوافي مُجرى الكلام غير المـوزون فـلأنْ يتركـوا الكلام غير الموزون على حاله ولم يُشَبِّهوه بالموزون أَوْلى » .

وقال أبو شامة [٣]: « وإثبات الألف في تلك المواضع لتَشَاكُل الفواصل ، وهو مطلــوب مُراعًى في أكـثر القـرآن ، وقد ينـدر فـي بعـض آي الـسُّـور ما لا يشاكل ، ومنه : ﴿ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [٤] في سورة الانشقاق ، فإنَّه بغـير ألـف

---

(١) في الأصل : (العتابا) ، وهو تحريف ؛ لأنَّ الاستشهاد به هنا على اجراء القوافي مُجرى الكـلام المنثور في الوقف عليه بالسكون ، وسبق تخريج البيت في ، ص ٧٣٧ .

(٢) عجز بيت من البسيط ، وصدره :

دَعِ المُغَمَّرَ لا تَسأَلْ بِمَصرَعِهِ

والبيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها مَصْقَلَة بن هَبِيرة ، أحد بني ثَعْلَبة بـن شَـيْبان ، وهو من شجعان العرب وأجوادهم .

انظر : الديوان ، ص ١٩٢ ، والكتاب ٤/ ٢٠٨ ، وطبقـات فحـول الـشعراء ٢/ ٥٠٠ ، وأدب الكاتب ، ص ٥٠٩ ، والمعاني الكبـير ١/ ٢٩٢ ، والأصـول ٢/ ٣٨٨ والاقتـضاب ٢/ ٣٤٦ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ، ص ٣٥٦ ، والحماسة البصرية ٢/ ٥٦٩ .

والشاهد في قوله : (فَعَلْ) حيث حذف الألف وسكَّن القافية ، إجراءً للقـوافي مُجـرى الكـلام غير الموزون ورواية الديوان : (فَعَلَا) بقافية مطلقة .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ٩١ ، ٩٢ .

(٤) الإنشقاق / ١٤ .

بعد الرَّاء ، و﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ﴾ [(١)] بالهمز ، وكذا ﴿ بِٱلۡخَاطِئَةِ ﴾ [(٢)] في الحاقَّة ، و ﴿ خَاطِئَةٍ ﴾ [(٣)] في (اقرأ) ، كلتاهما مهموز .

قال : وأنا أختار تَرْك الهمز في هذه الثَّلاثة على قراءة حمزة في الوقف ؛ لِتَشَاكُل الفواصل » انتهى .

وقال أبو عبيد [(٤)] : « والذي أُحبّ في هذه الحروف أن يُتعمَّد الوقف عليهن تعمُّدًا ؛ وذلك لأنَّ في إسقاط الألفات منهنَّ مفارقة الخطّ ، وقد رأيتهنّ في الذي يقال إنَّه الإمام ، مصحف عثمان مثبتات كلَّهُن ، ثُمَّ اجتمعت عليها مصاحف الأمصار ، فلا نعلمها اختلفت ، فكيف يمكن الإقدام على حذفها » قال : « وأَكْره أيضًا أنْ أُثبتهُنَّ مع إدماج القراءة ؛ لأنَّه خروج من العربية ، لم نجد هذا عندهم جائزًا في اضطرار ولا غيره ، فإذا صرت إلى الوقف عليها فأثبت الألفات كنت متَّبعًا للكتاب ، ويكون مع هذا فيها موافقة لبعض مذاهب العرب ، وذلك أنهم يُثبتون مثل هذه الألفات في قوافي أشعارهم ومصاريعها ؛ لأنَّها مواضع قَطْع وسَكْت ، فأمّا في حشو الأبيات فمعدومٌ غيرُ موجودٍ على حال من الحالات » .

---

(١) الرحمن / ٢٩ .

(٢) الحاقة / ٩ .

(٣) العلق / ١٦ .

(٤) في الأصل : (أبو عبد الله) وهو تحريف ، والتصويب من إبراز المعاني ٤/ ٩٢ ، وكنز المعاني ، ص ٣٨٠ ، والنص في : جهود الإمام أبي عبيد ، ص ٢٩٨ .

وقال الزَّجَّاج [١] : « الذي عليه حُذَّاق النَّحويين والمتَّبعون السُّنة من حذَّاقهم أنَّهم يقرءون : ﴿ الظُّنُونا ﴾ ويقفون على الألف ولا يَصِلُون ، وإنَّما فعلُوا ذلك ؛ لأنَّ أواخر الآيات عندهم فواصل ، يُثبتون في آخرها في الوقف ما يحذف مثله في الوصل . فهولاء يتّبعون المصحف ، ويكرهون أَنْ يَصِلُوا فيُثْبتوا الألف ؛ لأنَّ الآخر لم يَقِفُوا عليه فيجروه مُجرى الفواصل . ومثل هذا في كلام العرب في القوافي ، نحو قوله :

أَقِلِّي اللَّومَ .... البيت

فأثبت الألف/ ؛ لأنَّها في موضع فاصلة ، وهي القافية » انتهى . [١١٦/ب]

فإنْ قلت : أليس يُلْبس هذا بقوله : ﴿ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ [٢] ؟ وذاك لا خلاف فيه .

فالجواب : أنَّه [٣] ذكره بعد الظُّنُون ، فعلم أن ما تقدَّم ليس محلّ خلاف .

* * *

قوله : (وحَقُّ) [٤] مبتدأ ، و (صِحَابٍ) أي : قوم صحاب ، وهو اسم جمع لصاحب ، أي : أنَّهم مصطحبون في رواية العِلم ، و (قَصْرُ) خبر المبتدأ .

---

(١) معاني القرآن ٤/ ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) الأحزاب / ٤ .

(٣) في الأصل (أنَّ) والصواب ما أثبته .

(٤) أعربه شعلة خبرًا لـ (قصر) ، و (قصر) مبتدأ مضاف إلى (وصل الظنون) .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٤ .

وقوله : (السَّبِيلَ) معطوف على ما قبله [(١)] ، حذف عاطفه .

قوله : (وَهوَ) مبتدأ ، والضَّمير لِلْقَصْر ، و (في الْوَقْفِ) خبره ، و (في حُلَا) [(٢)] حال من ضمير الخبر ، أو خبر ثانٍ أو هو الخبر ، و (في الْوَقْفِ) حال من ضميره ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : الْقَصْر مُستَقِرٌّ في رُتبةٍ حَسَنةٍ ؛ حيث كان مأخوذًا به لهذين الإمامين في الوصل والوقف معًا . والحُلَا [(٣)] : بالضَّمِّ جمع حِلية بالْكَسْر ، وهو شاذٌّ [(٤)] .

---

(١) وهو : (الظَّنون) ، وكذلك (والرسول) عطف على (الظُّنون) .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٤ ، وكنز المعاني ، ص ٣٧٩ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٧ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨٤ ، وكنز المعاني ، ص ٣٧٩ .

(٣) ذكر المؤلف فيها معنى آخر ، فقال : « ويجوز أن يكون جمع حلة ، والأصل : حُلَل بلامين » ، العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ٦٦ ، عند شرح بيت الناظم رقم : (١٦) . وانظر : إبراز المعاني ١/ ١٣٣ .

(٤) أي : شذَّ جمع (فِعلة) بكسر الفاء على (فُعل) بضمِّها ، والقياس كسر أوّله ؛ لأنَّ مفردة مكسور الأَوَّل .

قال السَّخاوي : « في أشياء قليلة خرجت عن القياس الذي هو كسر أوائلها في الجمع كما في الإفراد » ، فتح الوصيد ١/ ١٠٦ .

وقال الجوهري : « حلية السَّيف جمعها حِلًى مثل لحية ولِحًى ، وربما ضُمَّ » ، الصحاح (حلا) ٦/ ٢٣١٨ .

و (فُعل) يطرد في شيئين ، الأَوَّل : في اسم على (فُعلَة) ، نحو : غرفة ، وحُجَّة ، والثاني : في الفُعلى مؤنَّث (أفعل) ، نحو : كُبرى على كُبَر .

انظر : شرح الشافية لليزدي ١/ ٤١٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨١ ، والمساعد ٣/ ٤٢١ ، والتصريح ٥/ ٩٠ ـ ٩٢ .

٩٧٠- مَقَامَ لِحَفْصٍ ضُمَّ وَالثَّانِ عَمَّ في الـدْ دُخَانِ وَآتَوْهَا عَلَى المَدِّ ذُو حَـلَا (١)

أمر بضمِّ الميم من ﴿ مُقَامَ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴾ (٢) لحفْص ، ثمَّ أخبر أنَّ الضَّمِّ عمَّ في الثّاني من سورة الدُّخان لمن رمز له بكلمة (عَمَّ) ـ وهما: نافع وابن عامر ـ يريد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ (٣) ، وتحرَّز بالثَّاني من الأوَّل ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ (٤) ، فإنَّه لا خلاف في فَتْح ميمه ، وأَفْهَم كلامه أنَّ من لم يذكره في التَّرجمتين بفَتْح الميم فقط (٥) .

---

(١) وردت هذه اللَّفظة في شروح الشاطبية ـ التي وقفت عليها ـ ونسخ المتن المضبوطة ، بضمِّ الحاء ، وفتح اللَّام : (حُلَا) .

انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٨٤ ، وكنز المعاني ، ص ٣٨١ ، وشرح السيوطي على الشاطبية ، ص ٤٥٥ ، والوافي ، ص ٥٣٧ ، ومتن الشاطبية ، ضبط : محمَّد الزُّعبي ، ص ٧٨ .

ونصَّ المؤلِّف على أنَّها بفتح الحاء نقلاً عن أبي شامة ، وبيَّن العلَّة في فتحها هنا . انظر : ص ٧٥١ .

وضُبطت بالفتح في اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٨٧ .

(٢) الأحزاب / ١٣ .

(٣) الدخان / ٥١ .

(٤) الدخان / ٢٦ .

(٥) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٥٢٠ ، والتذكرة ٢ / ٦١٧ ، والمنتهى ، ص ٥٣٣ ، والتيسير ، ص ١٧٨ ، والتبصرة ، ص ٤٤٣ ، والمستنير ٢ / ٣٧٣ ، وتلخيص العبارات ، ص ٣٧١ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٧١ .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالذَّال المعجمة والحاء المهملة من « ذُو حَلَا » ـ وهم ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو ـ على مدِّ الهمزة من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا ﴾ (١) ، أي : يأتون بألف بعد الهمزة ، فتعيَّن لغيرهم الْقَصْر (٢) ، أي : عدم الإتيان بألف ، وهو من باب الحذف والإثبات (٣) .

فإن قيل : من أين يُفهم أنَّه أراد بضمِّ الميم ضمَّ الميم الأولى من ﴿مَقَام﴾ ؟ ولِمَ لا يجوز أنْ يُريد ضمَّ ميمه الثَّانية وهي الأخيرة ؟

فالجواب (٤) من وجهين ، أحدهما : أَنَّه لو أراد ذلك في الميم الثّانية لعبَّر عنه بالرَّفع لا بالضَّمِّ ؛ لأنَّها حركة إعراب ، والثَّاني : أنَّه لو أراد ذلك لذكر معه التَّنوين ؛ لأنَّه من باب :

وَبِالرَّفع نوِّنْهُ فلا رفثٌ وَلَا ... فُسُوقٌ .... (٥)

ولا بَيْعَ نَوِّنْهُ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا ... شَفَاعَةَ وَارْفَعْهُنَّ .... (٦)

---

(١) الأحزاب / ١٤ .

(٢) انظر : في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) انظر : في باب ما رسم في المصاحف بالحذف والإثبات : المقنع ، ص ١٧٠ ، وجميلة أرباب المراصد ١/ ٢٧٢ ، والتبيان في شرح مورد القرآن ، ص ١٤٢ .

(٤) أجاب به أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ٩٥ .

(٥) بعض بيت من متن الشاطبية ، في فرش سورة البقرة ، وهو رقم : (٥٠٥) ، وتمامه :

.... وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجَمَّلا

(٦) بعض بيت من متن الشاطبية ، في فرش سورة البقرة وهو رقم : (٥١٩) ، وتمامه :

.... ذَا أُسْوَةٍ تَلَا

والوجه [١] في قراءتي ﴿ مُقَام ﴾ بضمِّ الميم الأُولى وفَتْحها قد تقدَّم [٢] محرَّرًا في سورة مريم عند قوله : ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [٣] ، وأنَّ المفتوح موضع القيام ، والمضموم بمعنى الإقامة ، إلَّا أنَّ الذي قرأ بالضَّمِّ هناك هو ابن كثير وحْدَه فقد ضَمَّ هناك وفَتَح في هذين الموضعين ، وحفْص فَتَح هناك وفي الدُّخان ، وضمَّ هنا فقط .

ونافع وابن عامر فَتَحا في مريم وهنا ، وضمَّا في الدُّخان فقط عكس حفص ، والباقون فَتَحوا الثَّلاثة [٤] .

والوجه [٥] في مدِّ (لآتوها) أنَّه جعلها من آتى [٦] الشَّيء ، أي : أعطاه ، وفيه مناسبة/ لقوله : ﴿ ثُمَّ سُئِلُوا۟ ﴾ [٧] ، أي : لَمَّا سُئِلُوا الفِتنة ، أي : [١١٧/أ]

---

(١) انظر : معاني الزجاج ٤/ ١٦٦ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧١ ، والمختار ٢/ ٦٩٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٤ ، والكشف ٢/ ١٩٥ ، والموضح ٢/ ١٠٢٩ ، والفريد ٥/ ٢٤٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٢١٨ .

(٢) تقدَّم ذلك عند شرح بيت الناظم رقم : (٨٦٦) ، في فرش سورة مريم ، انظر : النص المحقق ، ص ٢٧ .

(٣) مريم / ٧٣ .

(٤) سبق تخريج قراءت هذا الحرف قبل قليل .

(٥) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٠٦ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٢ ، والمختار ٢/ ٦٩٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٤ ، والكشف ٢/ ١٩٦ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٤ ، والموضح ٢/ ١٠٣٠ .

(٦) من الإيتاء ، وهو الإعطاء والتقدير على قراءة المد : لأعطوا الفتنة سائليها .
جاء في اللسان (أتى) ١٤/ ١٧ : « آتى يؤاتي إيتاءً وآتاه إيتاءً ، أي : أعطاه » . وانظر : التهذيب (أتى) ١٤/ ٣٥٢ ، والصحاح (أتا) ٦/ ٢٢٦٢ .

(٧) من الآية (١٤) نفسها .

طُلِبت منهم أنْ يوقعوها أَعْطَوها السَّائل ، والمفعول الأوَّل محذوف ، أي : لآتوها سائلها .

وذلك المحذوف هو المفعول الأوَّل في الحقيقة ؛ لأنَّه فاعل معنوي ، وإنَّما نبَّهت على ذلك ؛ لأنَّ أبا عبد الله قال [١] : « وحَذف المفعول الثاني »، وفيه تسامح لما عرفت . وقد تقدَّم [٢] مثل هذا في قوله :

.... إسَماعُ المُحَرَّكِ .... [٣]

قال أبو عبيد مختارًا لهذه القراءة [٤] : « إنَّ الآثار قد جاءت في الَّذين كانوا يُفتَنون بالتَّعذيب في الله : أنَّهم أعْطَوا ما سَأَلهم المشركون غير بلال ، وليس في الحديث أنَّهم جاءوا ما سَأَلهم ، ففي هذا اعتبار للمدِّ في قوله : ﴿ لآتَوْهَا ﴾ ، بمعنى : أَعْطَوها » انتهى .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٨ .

والمؤلِّف في الدُّر المصون وافق أبا عبد الله الفاسي في أن المحذوف المفعول الثاني ، قال : « ومفعوله الثاني محذوف تقديره : لآتوها السائلين » ، الدر المصون ، ص١٠٣ .

(٢) انظر : العقد النضيد ، عبد الله البراق ، ص ٢٠ .

(٣) بعض بيت من متن الشاطبية ، تقدم في قسم الأصول (باب الوقف على أواخر الكلم) وهو بيت رقم : (٣٦٨) ، وتمامه :

وَرَوْمُكَ .... وَاقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا

(٤) انظر في اختيار أبي عبيد : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، وإبراز المعاني ٤/ ٩٥ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٩٩ .

وفيما قاله أبو عبيد نظرٌ ؛ لأنَّ هذه الآية لم تنزل في المفتونين الذين طُلب منهم الارتداد عن دين الإسلام ، وإنَّما هي في المنافقين الَّذين إذا سألهم إخوانهم الفتنة أَعْطَوها إيَّاهم غير ممتنعين من ذلك ، وسياق الآية أوَّلًا وآخِرًا متعيِّن في هؤلاء [١] ، فكيف يَحْسُن أنْ يُقَال في الذين كانوا يُفْتَنون بالتَّعذيب في الله إلَّا بلالًا ، هذا مالا يستقيم حَمْل الآية عليه البتَّة .

وقال أبو علي [٢] : « ومما يُقوِّي المدَّ قوله تعالى : ﴿سُئِلُوا﴾ ، والإعطاء مع السؤال حسن ، والمعنى : لو قيل لهم : كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك » .

قلت : وهذا كلام حَسَن ، وفيه دليل على ما قلته من مُراد الآية ، لا كما قال أبو عبيد .

والوجه في القصر أنه جعله من الإتيان ، أي : لو سُئلوا الفتنة لجاءوها وغَشَوْها ، يقال : أتيت الخير ، أي : فعلته [٣] ، والمعنى : أنَّهم إذا سَأَلهم إخوانهم فتنةً فعلوها ولم يتأبَّوا عنها [٤] .

* * *

(١) انظر : في معنى الآية : التفسير الكبير للطبراني ٥/ ١٧٥ والكشاف ٥/ ٥٥ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٩٧ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ١٤٧ ، وتفسير ابن كثير ٦/ ١٦٨ .

(٢) الحجة ٥/ ٤٧٢ .

(٣) وإتيان الشيء فعل له .
انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءتي (لأتوها) .

(٤) أي : لم يمتنعوا عنها .
انظر : الصحاح (أبا) ٦/ ٢٢٥٩ ، واللسان (أبي) ١٤/ ٣ .

قوله : (مَقَامَ) مفعول مقدَّم ، وناصبه (ضُمَّ) : وهو فعل أمر ، (لِحَفْصٍ) متعلِّق به ، ويجوز أن يرتفع [١] بالابتداء ، ويكون (ضُمَّ) فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول في موضع الخبر ، و يضْعُف أنْ يكون (مَقَامَ) مبتدأ ، و(ضُمَّ) أمرًا ، والجملة خبر المبتدأ والعائدُ مقدَّر ، أي : ضُمَّه ، وإن كان أبو عبد الله قد قاله [٢] .

قوله : (وَالثَّانِ) مبتدأ ، و (عَمَّ) خبره ، و (فِي الدُّخَانِ) متعلِّق به ، والتَّقدير : وَضَمُّ ميمِ الثَّاني عمَّ في هذه السُّورة التي هي الدُّخَان .

قوله : (وَآتَوْهَا) مبتدأ ، و (ذُو حَلَا) خبره ، و (عَلَى الْمُدِّ)[٣] خبر ثانٍ ، أو خبر مبتدأ مضمر .

و (حُلَا) في هذا البيت مفتوح الحاء لا مضمومها ، نصّ عليه أبو شامه[٤] ، ثُمَّ فسَّره بوجهين ، أحدهما : أنَّه اسم ، والثَّاني : أنَّه فعل .

فإذا جعلناه اسمًا كان له تفسيران ، أحدهما : أنَّه يقال : حَلِيَ في عينه وفي صدره يَحلَى حَلَاءً ، أي : حَسُن يَحسُن حُسْنًا ، فالمعنى : ذو حُسْنٍ .

---

(١) أي : (مقام) .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٤ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٨ .

(٢) وهو : إعراب (مقام) مبتدأ ، و (ضُمَّ) فعل أمر خبره .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٨ .

(٣) أعربه شعلة حالًا . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٤ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤/ ٩٦ .

والثّاني : أنَّه من قولهم : حَلِيَ بالشَّيء يَحلَى به حَلاءً ، أي : ظَفِرَ به ظَفَرًا(١) ، حكى السَّخاوي(٢) ذلك عن النَّاظم نفسه ، إلَّا أبو شامة(٣) قال(٤) : « وقال ابن ولَّاد (٥) : حَلَا لا يُعرَف » ، يعني : أنَّ المصدر المعروف من هذين الفعلين إنَّما هو حلاوة .

وإذا جعلناه (٦) / فعلًا كان (ذو) بمعنى (الذي) اسمًا موصولًا في لغة طيِّء (٧) ، كقول شاعرهم : [١١٧/ب]

---

(١) انظر : في معانى (حَلَا) : التهذيب (حلا) ٥/ ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، والصحاح (حلا) ٦/ ٢٣١٧ ، واللسان (حلا) ١٤/ ١٩١ ، ١٩٢

(٢) انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٨٤ ، ١١٨٥ .

(٣) بمعنى : غير أنَّ أبا شامة .

(٤) إبراز المعاني ٤/ ٩٦ ، وذكره السَّخاوي في فتح الوصيد ٤ / ١١٨٥ .

(٥) هو : أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد بن الوَليد بن محمَّد التَّميمي الملَّقب بابن ولَّاد ، كان نحويّ مِصْر وفاضلها ، خرج إلى العراق ، وسمع من أبي إسحاق الزّجّاج وطبقته ، ورجع إلى مصر ، وأقام بها يُفيد ويُصنِّف إلى أن مات ، من مصنفاته : كتاب الانتصار لسيبويه من المبرِّد ، وكتاب المقصور والممدود ، توفي بمصر سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة للهجرة .
انظر في ترجمته : إنباه الرواه ١/ ١٣٤ ، وبغية الوعاة ١ / ٣٨٦ .

(٦) أي : (حَلَا) .

(٧) وتسمى (ذو) الطَّائية وهي عندهم بمعنى الَّذي والتّي تستعمل بلفظ الواحد في الرّفع والنَّصب والخفض والمذكَّر والمؤنَّث ، بمنزلة مَنْ وما وأي ؛ لأنَّها مبنية لصلتها بها بعدها فهي بعض كلمة ، فيقولون : هذا ذو قال ذلك ، ورأيت ذو قال ذلك ، ومررت بذو قال ذلك .
انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٩١ ، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ١٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥ ، وشرح الجمل ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ ، وشرح التسهيل ١/ ١٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، وأوضح المسالك ١/ ١٣٩ ، والهمع ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

فَــإِنَّ الْمُــاءَ مَــاءُ أَبِي وَجَــدِّي   وَبِئْــرِي ذُو حَفَــرْتُ وَذُو طَوَيْــتُ [١]

جوّز ذلك الشَّيخ علم الدِّين [٢] .

قلت : فيكون التَّقدير : وآتَوْهَا الذي حَلَا ، فـ (حَـلَا) فعـلٌ وفاعـلٌ [٣]، صـلة للَّذي [٤] وعائده ، من قولك : حَلَا لي كذا يَحْلُو ، أي : حَسُن وراقني .

وإنَّما كان عندهم مفتوح الحاء ؛ لأنَّه قد تقدَّم في البيت [٥] قبلـه (حُـلَا) بالضَّمِّ ، فلو ضمُّوا هذا لَتَوالى بيتان قافيتها بلَفْظ واحد ، فغَايَر بينهما لـذلك وإلَّا لو ضَمَّ بالمعنى المذكور [٦] في البيت المتقدِّم لكـان معنـاه أيـضًا حـسنًا ،

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله : سِنَان بن الْفَحْل الطَّائي ، شاعر إسلامي .

انظر في البيت : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٩١ ، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ١٦٨ ، وأمـالي ابن الشجري ٣/ ٥٥ ، والإنصاف ١/ ٣٨٤ ، وشـرح الجمـل ١/ ١٧٨ ، والـصفوة الـصفية ١/ ٦٤٣ ، وشرح الكافية الـشافيـة ١/ ٢٧٤ ، والبـسيط ١/ ٢٩١ ، وتخليـص الـشواهـد ، ص ١٤٣ ، والمقاصـد النحويـة ١/ ٤٠٢ ، والفوائـد الـضيائية ٢ / ١٠٣ ، والهمـع ١/ ٢٨٩ ، والخزانة ٦/ ٣٤ ، والدرر اللوامع ١/ ٢٦٧ .

والـشاهد فيـه قولـه : (ذو حفـرت وذو طويـت) حيـث ورد (ذو) اسـمًا موصـولًا بمعنـى (الذي) على لغة طيء ، و(ذو) تستعمل بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، وتستعمل في العاقـل وغير العاقل .

(٢) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٨٥ .

(٣) فاعل « حلا » ضمير يعود على الموصول .

(٤) أي : صلة لـ (ذو) الموصولة التي بمعنى : (الذي) .

(٥) رقم : (٩٦٩) .

(٦) وهو كون (حُلَا) جمع حِلية أو جمع حُلَّة .

وهذا قد تقدَّم مثله . و (حَلَا) في هذا البيت أَصْلُه المدُّ ، فقَصَره على حدِّ [١] :
أَجْذَمُ العَلَا [٢] ... ، ونحوه .

وقيل : هو مقصور بطريق الأصالة [٣] ، ولم يتعرَّض أبو شامة ولا غيره لقصره ولا لمدِّه ، والأمران محتملان . والله أعلم .

٩٧١- وَفِي الْكُلِّ ضَمُّ الْكَسْرِ فِي أُسْوَةٍ نَـدًى وَقَصْرُ كِفَا حَقٍّ يُضَاعَفْ مُـثَقَّلَا

أخبر أنَّ من رمز له بالنُّون من « نَدًى » ـ وهو عاصم ـ قرأ : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ ﴾ [٤] بضمِّ كسر الهمزة ، وكذلك في ﴿ أُسْوَةٌ ﴾ [٥] التي في الممتحنة وهي موضعان ، فتعيَّن لغيره كَسْر الهمزة في الجميع [٦] ، وأشار بقوله : « فِي الْكُلِّ » إلى ماهنا وإلى مافي الممتحنة من الموضعين .

---

(١) أي : قصره للوقف ، كما أنَّ (العَلَا) قصر من أجل الوقف ؛ لأنَّ الهمزة إذا وقف عليها بعد ألف جاز أن تبدل ألفًا لأنَّها ساكنة بعد فتحة ، ولا يعتدَّ بالألف ؛ لكَوْنها حاجزًا غير حصين .

انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ٢٨ من مقدمة الناظم .

(٢) بعض بيت من متن الشاطبية في مقدمة الناظم وهو بيت رقم : (٤) .

(٣) انظر : التهذيب (حلا) ٥/ ٢٣٤ ، والصحاح (حلا) ، ص ٢٣١٨، واللسان (حلا) ١٤/ ١٩١ ، والقاموس (حلا) ، ص ١٢٧٥ .

(٤) الأحزاب / ٢١ .

(٥) الممتحنة / ٤ ـ ٦ .

(٦) انظر : السبعة ، ص ٥٢٠ ، والتذكرة ٢/ ٦١٧ ، والروضة ٢/ ٨٦١ ، والتيسير ، ص ١٧٨ ، والعنوان ، ص ١٥٤ ، والمستنير ٢/ ٣٧٣ ، وإرشاد المبتدئ ، ص ٥٠١ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف وبكلمة « حَقٌّ » من قوله : « كِفَا حَقٍّ » ـ وهم : ابن عامر ، وابن كثير ، وأبو عمرو ـ قرءوا هنا : ﴿ يُضَعَّفْ ﴾ (١) ، بالْقَصْر ، أي : دون ألف ، وتشديد العين .

وفُهِم أنَّ غيرهم يقرأ ذلك بالْـمَدِّ ، أي : بالألف وتخفيف العين (٢) .

وقال أبو عبد الله (٣) : « ومن ضرورته ، أي : من ضرورة التَّثقيل حَذْف الألف » انتهى .

قلت : وليس كما ذكر ؛ إذ لا يلزم من تثقيل العين حَذْف الألف ؛ إذ لو فعل ذلك لما منع منه مانع صناعي ؛ إذ يجوز التقاء السَّاكنين في مثل ذلك من حيث إنَّ الأوَّل حرف مدٍّ والثَّاني مُدْغَم (٤) ، فهو كـ ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ (٥)

---

(١) الأحزاب / ٣٠ .

سيبين المؤلف القراءات في هذا الحرف بمزيد من الإيضاح عند شرح بيت الناظم الآتي بعد هذا ، ص ٧٦٣ .

(٢) أي : (يُضَاعِفُ) .

انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٥٢١ ، والتذكرة ٢/ ٦١٧ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والعنوان ، ص ١٥٥ ، والمستنير ٢/ ٣٧٤ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦١٩ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٤ .

(٣) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٩ .

(٤) هذا الموضع من المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين .

انظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ٢١٠ ، ٢١٩ ، وشرح الشافية لليزدي ١/ ٤٧٢ ، والمناهج الكافية في شرح الشافية ، ص ٣١٠ .

(٥) عبس / ٣٣ .

و(الدَّآبة) ، وإنَّما المانع منه كَوْنه لم يُقرأ به ، ولو لزم منه ذلك لما كان لذكره في النَّظم حاجة ، وقد ذكره في قوله : (وَقَصْرُ) . وهذا الخلاف بالنِّسبة إلى الْقَصْر والمدِّ والتَّثقيل والتَّخفيف ، وسيأتي تكميل الخلاف في الكلمة بالنِّسبة إلى الياء والنُّون وفَتْح العين وكَسْرها ورَفْع ﴿ ٱلْعَذَابِ ﴾ (١) ونَصْبه في البيت الآتي ـ إن شاء الله تعالى ـ .

* * *

والوجه(٢) في قراءتي (أُسْوَةٌ) ضمًّا وكَسْرًا : أنَّهما لغتان فاشيتان كالقُدْوَة والقِدْوَة ، والعُدْوَة والعِدْوَة(٣) ، وتقدَّم ذلك في الأنفال أيضًا(٤) .

---

(١) من الآية (٣٠) نفسها .

(٢) انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٣٩ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٠٩ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٣ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٥ ، والكشف ٢/ ١٩٦ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٤ ، والموضح ٢/ ١٠٣٢ ، والفريد ٥/ ٢٤٨ ، والدر المصون ٩/ ١٠٨ .

(٣) العِدْوَة : بضمِّ العين وكَسْرها : شاطئ الوادي وجانبه ، وقيل : المكان المرتفع .
انظر : اللسان (عدا) ١٥/ ٤٠ .
و (فُعلَة وفِعْلَة) باب معروف في العربية ، أي : تعاقب البناءين على معنًى واحد .
انظر : إصلاح المنطق ، ص ١١٥ ، وأدب الكاتب ، ص ٥٤٠ ، والمخصص ١٥/ ٩٢ .

(٤) تقدَّم عند شرح بيت الناظم رقم : (٧١٨) .
انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٣٠/ ب ، ٢٣١/ أ .

والوجه [١] في تضعيف (يُضَعَّفْ) و (يُضَاعَفُ) تقدَّم تحقيقه في سورة البقرة [٢] .

ثُمَّ اعلم أنَّ ابن كثير وابن عامر قرآ في البقرة [٣] وهنا بالْقَصْر والتَّشْديد ، فجريا على منْوَال واحد ، وأبو عمرو قرأ البقرة من : ضَاعَفَ ، وهنا من : ضَعَّفَ ، والباقون قرءوا فيهما من : ضَاعَفَ [٤] ، وتقدَّم ذكر خُلْف [٥] حرف سورة الحديد .

---

(١) انظر : المصادر السابقة عند توجيه قراءة (أسوة) .

(٢) عند شرح بيت الناظم رقم : (٥١٦) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٦١٨ ، ٦١٩ .

(٣) الآية (٢٤٥) .

(٤) فرق بعض العلماء بين (ضعَّف) بالتشديد ، و (ضاعف) بالتَّخفيف ، فجعلوا (ضعَّف) في المثلين ، و (ضَاعَفَ) لما زيد عليه أكثر من ذلك .
قال مكي : « وحجَّة من خفَّف وأثبت الألف أنَّ أبا عمرو حكى أنَّ (ضَاعَفْت) أكثر من (ضعَّفْت) لأنَّ « ضعَّفت » معناه مرتين وحكى أن العرب تقول : ضعَّفت درهمك ، أي : جعلته درهمين ، وتقول : ضَاعَفْته ، أي : جعلته أكثر من درهمين » ، الكشف ١/ ٣٠٠ .
وهناك من يرى أنَّهما بمعنى واحد ، وأنَّهما مثل : صعَّر خدَّه وصاعَرَه .
قال ابن السكيت : « باب ما أتى على فعَّلت وفاعلت بمعنى واحد ، يقال : ضاعفت وضعَّفت ، وباعدته وبعّدته ... » ، إصلاح المنطق ، ص ١٤٤ .
وانظر : أدب الكاتب ، ص ٤٦٥ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٩٨ ، وحجة أبي زرعة ، ص ١٣٩ ، والتبيان ، ص ١٤٦ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٣٤ ، واللسان (ضعف) ٩/ ٢٠٤ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٥٧ .

(٥) بمعنى : خلاف ، ولم أقف في كتب اللغة العربية على أنَّ (خُلْف) بمعنى (خلاف) ، ولكن جرى استعمال القرّاء لها في أنظامهم منهم : ابن الجزري ، والشاطبي . انظر : بيت الناظم ، رقم : (١٦١) .
وتقدَّم ذكر الخلاف في سورة البقرة عند شرح الناظم بيت رقم : (٥١٦) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٦١٨ وما بعدها .

قال أبو عبيد [١] : « كان / أبو عمرو يقرأ هذه وحْدَها (يُضَعَّف) مشدَّدة [١١٨/أ] بغير ألف ؛ لقوله [٢] : ﴿ ضِعۡفَيۡنِ ﴾ [٣] ، وقال : ما كان أضعافًا كثيرة فإنَّه يُضَاعَف ، وما كان ضِعْفَين فإنَّه يُضَعَّف [٤] ، قال أبو عبيد : لا نعلم بين ما فَرَّقَ أبو عمرو فرقًا » انتهى .

قلت : ولا يلزم من عدم عِلْم أبي عبيد الْفَرْق أنْ لا يعلمه غيره ، فهذا أبو عمرو من المحلِّ المعروف قد ذكر الْفَرق وروي عنه أيضًا أنَّه قال [٥] : ضعَّفت درهمك ، معناه : جعلته درهمين ، فاقتضى قوله : ﴿ ضِعۡفَيۡنِ ﴾ التَّشديد ؛ لأجل مذهبه ، وروايته هي المعتمد عليها ، وهذه الأشياء إيضاحات لها .

* * *

---

(١) انظر في قول أبي عبيد : معاني القراءات ٢/ ٢٨١ ، وإبراز المعاني ٤/ ٩٧ ، وجهود الإمام أبي عبيد ، ص ٢٩٨ .

(٢) في الأصل : (كقوله) والصواب ما أثبته لأنه تعليل لقراءة (يضعَّف) وليس تمثيلًا ، وهو في فتح الوصيد ٤ / ١١٨٦ ، وإبراز المعاني ٤/ ٩٧ موافق لما أثبته .

(٣) من الآية (٣٠) نفسها .

(٤) في الأصل (يضاعف) وهو تصحيف ، والسياق يقتضي ما أثبته .
انظر : إبراز المعاني ٤/ ٩٧ .

(٥) انظر : معاني القراءات ٢/ ٢٨١ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ١٩٨ ، والمختار ٢/ ٦٩٩ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٥ ، والكشف ١/ ٣٠٠ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٠ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٣٤ .

قوله : (وَفِي الْكُلِّ) يجوز أنْ يكون خبرًا مقدَّمًا ، و(ضَمُّ الْكَسْرِ)[١] مبتدأ مؤَخَّر ، و (فِي إِسْوَةٌ) بدل من (فِي الْكُلِّ) بإعادة العامل ، بدل بعض من كلّ ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[٢] ، فـ ﴿ لِمَنۡ ءَامَنَ ﴾ بدل من ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ ﴾ بدل بعض من كلّ بإعادة العامل[٣] ، فهذا وزن هذه الآية بالاعتبارين المذكورين[٤] .

قوله : (نَدًى) حال على حَذْف مضاف ، أَي : ذا ندًى ، وصاحب الحال ضمير الْكَسْر المستتر في الخبر المتقدِّم ، والتَّقدير : وضَمُّ الْكَسْرِ كائنٌ في الْكُلِّ

---

(١) قريباً سيذكر المؤلف فيه وجهًا آخر من الإعراب .

(٢) الأعراف / ٧٥ .

(٣) وهو : اللام الجارة ، التي جاءت في قوله : (لِلَّذِينَ) وأعيدت في قوله (لِمَن) ، والعامل المعاد في البيت هو (في) .

وفي مرجع الضَّمير في الآية من قوله : ﴿ مِنْهُمْ ﴾ قولان ، الأوَّل : أنَّه يعود على ﴿ قَوْمِه ﴾ وفي هذه الحالة يكون (مَنْ آمَنَ) بدل كلّ من كلّ ؛ لأنَّه تفسير لمن استضعف منهم ، فيكون الاستضعاف مقصورًا على المؤمنين .

والثاني : أَنْ يعود الضَّمير على المستضعفين من المؤمنين والكافرين وليس الاستضعاف مقصورًا على المؤمنين فيكون (مَنْ آمَنَ) بدل بعض من كلّ .

انظر : الكشاف ٢/ ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، والفريد ٣/ ٨٦ ، والبحر المحيط ٤/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والدر المصون ٥/ ٣٦٥ .

(٤) وهما : بدل كل من كل أو بدل بعض من كل ، في قوله : (في أُسوَة) .

في أُسْوَة ذا نَدًى ، ذا كثرة وجود ، وصفه بذلك على سبيل التَّوسع باعتبار صحَّته وشَيَاعِه[1] وعموم نفعه وكثرة بركته ، جُعِل كالرَّجل الكريم .

ويجوز أن يكون (ضَمُّ الْكَسْرِ) مبتدأ ، و(نَدًى) خبره ، و(فِي إِسْوَةٌ) متعلِّق بـ(ضَمُّ) ، وجاز تقديمه عليه وإنْ كان مصدرًا توسُّعًا في الجارِّ .

والإخبار بـ (نَدًى) عن الضَّمِّ مؤوَّل بما يؤوَّل به حين جعلناه حالًا ، أي : ذو نَدًى ، أو يُجعل نفس النَّدى مبالغةً ، و(فِي الْكُلِّ) على هذا متعلِّق بمحذوف على سبيل البيان ، تقديره : افعل ذلك في الْكُلِّ ، أو أعني في الْكُلِّ ، أي في لَفْظ أُسْوَة حيث وردت ، وهي ثلاثة مواضع كما تقدَّم لاغير .

وقيَّد قوله : (ضَمُّ الْكَسْر) ولم يطلق الضَّمّ ؛ لأنَّه لو أطلقه لأُخِذَ ضِدُّه وهو الفتح ؛ فيفْسُد المعنى واللَّفظ ، فلذلك قيَّده .

ويجوز أن يقرأ (ضُمَّ)[2] على صيغة الأمر ، وحينئذٍ يجب نَصْب (الْكَسْرَ) مفعولًا به ، و(فِي الْكُلِّ) متعلِّق به تعلُّقًا واضحًا ، و(فِي إِسْوَةٌ)

---

(١) شياع مصدر (شاع) وكذلك : شيوعًا وشيعانًا وشَيْعًا وشَيعُوعَة وشَيْعًا ، وهو بمعنى : ظهر وانتشر وتفرّق وذاع .

انظر : اللسان (شيع) ٨/ ١٩١ ، والقاموس (شيع) ، ص ٧٣٥ .

(٢) هذا الوجه الثاني في إعراب قول الناظم : (وفي الكُلِّ ضمُّ الكسر) .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٥ ، وكنز المعاني ، ص ٣٨٤ .

على ما تقدَّم من بدليته [(١)] ، و(نَدًى) حال إمَّا من الفاعل ، أي : ضُمَّ حال كَوْنك جائدًا بالعلم وتعليمه ، كما يجود الكريم بماله .

وإمّا من المفعول وهو « الْكَسْر » ، أي : حال كَوْنه منتفعًا بـه وببركتـه كـما ينتفـع بالكرم . والنَّدى [(٢)] : بالْفَتْح والْقَصْر الْكَرم والجود ، قال الشاعر :

ودَاع دَعا : يَا مَنْ يُجيبُ إلى النَّـدَى　　　فَلَم يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ [(٣)]

قوله : (وَقَصْرُ) مبتدأ ، و(كِفَا) خَفْض بالإضافة ، وذلك على حَـذْف مضاف ، و(كِفَا) أصْلُه : المدُّ ، والتَّقدير : وقَصْرُ ذَوي كِفاءِ حَقٍّ ، وأضـاف الكِفَاءَ للحقِّ ؛ لأنَّه متَّصف به تقديرًا ، و(يُضَاعَفْ) [(٤)] خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : محلُّه ، أي : محلُّ الْقَصْر يُضَاعَفْ ، / والجملة خبر المبتدأ . [١١٨/ب]

---

(١) بدل بعض من كلٍّ ، أو كلٍّ من كلّ .

(٢) انظر : التهذيب (ندا) ١٤/ ١٠٢ ، واللسان (ندى) ١٥/ ٣١٥ .

(٣) البيت من الطويل . قائله : كَعْب بن سَعْد الْغَنَوي .

انظر : جمهرة أشعار العرب ، ص ٣٢٣ ، والأصمعيات ، ص ٩٦ ، وطبقات فحـول الـشعراء ١/ ٢١٣ ، وأدب الكاتب ، ص ٥٢٣ ، والتعازي والمراثي ، ص ٢٤ ، والاقتـضاب ٢/ ٣٩٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ، ص ٣٨٢ ، والحماسة البصرية ٢/ ٦٨٦ ، واللسان (جوب) ١/ ٢٨٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٤ .

واستشهد المؤلف بهذا البيت على معنى الندى وأنه بمعنى السخاء والكرم والجود .

(٤) أعربه شعلة : مبتدأ ، وخبره : قَصْر . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٥ .

والمبتدأ [(١)] مصدر مضاف لفاعله ، أي : وقَصْرُ قَوْمٍ ذوي كِفاءِ حقٍّ محلُّه يُضَاعَفْ ، ولا يليق الْقَصْر إلَّا بحَذْف الألف، ويجوز أنْ يكون (يُضَاعَفْ) مفعولًا بـ(قَصْر) ويكون الخبر مقدَّرًا ، أي : وقَصْرُ قَوْمٍ ذوي كِفاءِ حَقٍّ هذا اللَّفظ [(٢)] ثابتٌ [(٣)] مستفيضٌ غير مُنْكر ، وهذا أعرب من الأوَّل [(٤)] .

قوله : (مُثَقَّلَا) حال من (يُضَاعَفْ) سواء جعلته خبرًا لمبتدأ مقدَّر ، أم مفعولًا بالمصدر ، والتَّقدير : مُثَقَّلَ العين ، ولم يُنَبِّه على ذلك للعلم به . ثم تمَّمَ الكلام في بقية الخلاف ، فقال :

٩٧٢- وَبِالْيَا وَفَتْحِ الْعَيْنِ رَفْعُ الْعَذَابَ حِصْــ ـــنُ حُسْنٍ وَتَعْمَلْ نُؤْتِ بِالْيَاءِ شَمْلَلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حِصْنُ » وبالحاء المهملة من «حُسْنٍ» ـ وهم : نافع ، والكوفيون ، وأبو عمر ـ أنَّهم قرءوا بياء مكان النُّون ، وبفَتْح العين [(٥)] ورَفْع ﴿ ٱلْعَذَابُ ﴾ [(٦)] ، وفُهِم أنَّ الباقين يقرءون بالنُّون وكَسْر العين ونَصْب ﴿ الْعَذَابَ ﴾ ، وقد عرفت أنَّ نافعًا والكوفيون [(٧)] من أهل المدِّ

(١) وهو : (قَصْر) .

(٢) وهو : (يُضَاعَف) فهو مفعول به لـ (قَصْر) .

(٣) هذا خبر (قَصْر) .

(٤) لكثرة التقديرات في الإعراب الأول .

(٥) من (يُضَاعَفْ) .

(٦) الأحزاب / ٣٠ .

(٧) هكذا وردت في الأصل بالرفع ، على أنه مبتدأ لخبر محذوف ، تقديره : كذلك .

وتخفيف العين من ﴿ يُضَٰعَفۡ ﴾ ؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الْقَصْر ولا التَّثقيل في العين فلزم أنْ يقرأ لهم ﴿ يُضَٰعَفۡ ﴾ على مالم يُسَمَّ فاعله ، ﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ بالرَّفع ؛ لقيامه مقام الفاعل .

وأنَّ أبا عمرو كان من أهْل الْقَصْر والتَّثقيل فلزم أنْ يقرأ ﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ﴾ على مالم يُسَمَّ فاعله ، وأنَّ ابن كثير وابن عامر كانا من أهْل الْقَصْر والتَّشديد وهما هنا من أهل النُّون وكَسْر الْعَين ونَصْب ﴿ الْعَذَابَ ﴾ فلزم أنْ يقرأ (نُضَعِّفْ) ، أي : نحن على ما سُمِّي فاعله ، (الْعَذَابَ) ؛ لأنَّه مفعول به لم يقم مقام فاعل فبقي منصوبًا على أصله .

وحصل مما تقدَّم ثلاث قراءات [١] :

الأولى : ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ بالياء والمدِّ وفَتْح العين مخفَّفة ، ورفع ﴿ٱلۡعَذَابُ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله لنافع والكوفيين .

الثَّانية : ﴿ يُضَعَّفْ ﴾ بالياء والْقَصْر وفَتْح العين مثقَّلة ، ورَفْع ﴿ ٱلۡعَذَابُ ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله أيضًا لأبي عمرو وحْدَه .

الثالثة : ﴿ نُضَعِّفْ ﴾ بالنُّون وكَسْر العين مثقَّلة دون ألف ، ﴿الْعَذَابَ﴾ نصبًا لمن بقي ، وهما ابن كثير وابن عامر . والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر : السبعة ، ص ٥٢١ ، والتذكرة ٢ / ٦١٧ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والعنوان ، ص ١٥٥ ، والمستنير ٢ / ٣٧٤ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ ، والإتحاف ٢ / ٣٧٤ .

والوجه [١] في قراءة ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ مبنيًّا للمفعول ما تقدَّم من أنَّه وارد على طريقة كلام العظماء والملوك ، وأيضًا فإنَّ الفاعل معلوم فحَذْفُه وإقامة مفعوله مقامه حَسَن فصيح ، وكذلك القول في ﴿ يُضَعَّفْ ﴾ مبنيًّا للمفعول ، وتقدّم معنى التَّضْعيف فيه [٢] .

والوجه في (نُضَعِّفْ) بالنُّون الإخبار عن الباري تعالى نفسه بذلك تعظيمًا لشأْن المتوعّد ، فإنَّ العذاب إذا ضُوعِف على المعذَّب يدلُّ على شرفه ، أعني : العذاب الدُّنيوي ، كالحدود وما أشبهها ، وأمَّا تضعيفه في الآخرة فلا شرف فيه ، وأيضًا ففي القراءة بالنُّون مناسبة لما بعده من قوله : ﴿ نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا ﴾ [٣] .

ثُمَّ أخبر النَّاظم عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَمْلَلَا » ، وهما / الأخوان ، أنَّهما قرآ : ﴿ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [٤] ، بالياء من [١١٩/أ] تحت بنقطتين على ما لَفَظ به ، فتعيَّن لغيرهما القراءة

(١) سبق تخريج توجيه القراءة في هذا الحرف عند أول ذكره في أوَّل بيت الناظم ، انظر : ص ٧٥٧ .

(٢) ذكر المؤلِّف المعاني في قراءتي (يُضَاعَفْ) و (يُضَعَّفْ) في فرش سورة البقرة عند شرح بيت الناظم رقم : (٥١٦) . انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٦١٨ ، ٦١٩ .

(٣) الأحزاب / ٣١ .

(٤) الآية السابقة .

بالتَّأنيث ، وأنَّهما قرآ (١) أيضًا ﴿ يُؤْتِهَا ﴾ (٢) فتعيَّن لغيرهما ﴿ نُّؤْتِهَآ ﴾ بالنُّون (٣) .

فقوله : (بِالْيَاءِ) قيْد في قوله : (نُؤْتِ) لا غير ، وليس قيْدًا في قوله : (تَعْمَلْ) ؛ لأنَّه لو كان قيْدًا فيه لكان ضدُّها النُّون ، فيلزم أنْ يقرأ لغيرهما ﴿ وَنَعْمَلْ ﴾ بالنُّون ، وهو فاسد ، فلذلك أخذنا التَّذكير من لفظه به (٤) ، كقوله في الخطبة :

وَفِي الرَّفْع والتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَـةٌ ... عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُـلَا (٥)

وقد أوضح ذلك أبو شامة حيث قال (٦) : « فقول النَّاظم : (بِالْيَاءِ) تقييد لقوله : (يُؤْتِ) ؛ لتكون النُّون للباقين ؛ لأنَّها أخت الياء في اصطلاحه ، ولا تكون الياء تقييدًا لـ (يَعْمَلْ) أيضًا ، وإن كان صحيحًا من حيث المعنى واللَّفظ ، فإنَّها بالياء أيضًا ، ولكن امتنع ذلك خوفًا من اختلال القراءة

---

(١) أي : قرأ الأخوان (يُؤتها) بالياء .

(٢) الأحزاب / ٣١ .

(٣) انظر في قراءات هذين الحرفين (تعمل) و (يؤتها) : السبعة ، ص ٥٢١ ، والمنتهى ، ص ٥٣٤ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٤٩٤ ، والتبصرة ، ص ٤٤٥ ، والإقناع ٢/ ٧٣٧ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٤ .

(٤) في قوله : وتَعْمَل نُؤْتِ بالياء .

(٥) بيت ضمن الشاطبية في الخطبة ، وهو رقم : (٦٣) .

وانظر : في شرح هذا البيت : فتح الوصيد ١/ ١٧٤ ، وإبراز المعاني ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، والعقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦ .

(٦) إبراز المعاني ٤/ ٩٨ .

الأخرى ، فإنَّها ليست بالنُّون ، فلا يكون هذا إلَّا من باب التَّذْكير والتَّأنيث ، فيكون قوله : و (تَعْمَلْ) مطلقًا من غير تقييد ؛ ليدُلَّ إطلاقه له على أنَّه أراد به التَّذْكير ، فيأخذ للباقين ضِدَّه ، وهو التأنيث » .

وقال أبو عبد الله [١] : « وقوله : (بِالْيَاءِ) قيْد لـ ﴿ نُؤْتِهَآ ﴾ لا غير ، وأمَّا ﴿ يَعْمَلْ ﴾ فهو من التَّذْكير الملفوظ به ، ولو جعل (بِالْيَاءِ) قيدًا لهما لكانت قراءة الباقين في ﴿ ويَعْمَلْ ﴾ بالنُّون ، وذلك فاسد » .

وإنَّما ذكرت قول هذين الرَّجلين الكبيرين ردًّا على من اعترض على الشَّيخ [٢] بأنَّ كلامه يُفْهِم أنَّ قراءة الباقين في (وَيَعْمَلْ) بالنُّون لأنَّها ضِدُّ الياء في اصطلاحه وهو اعتراض ساقط لما ذكرته . ومهما أمكن حَمْل كلام الرَّجل العالم بل العامل مطلقًا على معنًى صحيح كان المصير إليه متعيِّنًا ، وبالله التَّوفيق .

والوجه [٣] في قراءة (ويَعْملَ) بالياء : الحَمْلُ على لفظ ﴿ مَنْ ﴾ [٤] في قوله تعالى : ﴿وَمَن يَقْنُتْ ﴾ [٥] .

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٨٩ .

(٢) يقصد الشاطبيَّ ـ رحمه الله ـ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣١٢ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٠ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٤ ، والمختار ٢/ ٧٠٠ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٦ ، والكشف ٢/ ١٩٦ ، ١٩٧ ، والموضح ٢/ ١٠٣٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٢٨ ، والدر المصون ٩/ ١١٧ .

(٤) (من) لفظها مذكر ومعناها بحسب ما يراد به من تذكير أو تأنيث .
انظر : المصادر السابقة .

(٥) الأحزاب / ٣١ .

=

والوجه في قراءة الباقين بالتَّاء الحَمْل على معناها ، وذلك أنَّ ﴿ مَنْ ﴾ لها لَفْظ ومعنى ، فلَفْظُها مفرد ومذكَّر ، ومعناها بحسب ما يراد به من إفراد وتذكير وضدِّهما ، وكذلك [١] (ما) وما أشبهها [٢] .

إذا عرفت هذا ، فلك أنْ تراعي لفظها تارة ومعناها أخرى ، ولك أنْ تجمع بين الأمرين ، والأحسن حينئذٍ ابتداءً بالحَمْل على اللَّفظ [٣] . فمن

=

وفي قراءة الياء مناسبة بين المعطوف وهو (يعمل) وبين المعطوف عليه وهو (يقنت) .
انظر : المصادر السابقة .

(١) في الأصل : (لذلك) ولعلَّ الأنسب ما ذكرت إذ ليس الموطن موطن تعليل .

(٢) ما أشبه « ما » هو (كم) و (كأيّن) عند ابن مالك ، واستدرك عليه أبو حيّان (ذا) و (أيّ) وغيرها .

قال ابن مالك : « (من) و (ما) في اللَّفظ مفردان مذكران ، فإنْ عني بهما غير ذلك فمراعاة اللَّفظ فيما اتَّصل بهما أو بما أشبههما أوْلى ، ما لم يقصد المعنى سابق فيختار مراعاته ، أو يلزم بمراعاة اللَّفظ لَبْس أو قُبح ، فتجب مراعاة اللَّفظ مطلقًا » ، شرح التسهيل ١/ ٢١٢ .

وانظر : في هذه المسألة : التذييل والتكميل ٣/ ١٠٧ وما بعدها ، والارتشاف ٢/ ١٠٢٤ وما بعدها ، وشفاء العليل ١/ ٢٣٦ ، و تمهيد القواعد ٢/ ٧٢١ ، والتصريح ١/ ٤٥٦ .

(٣) لأنَّ مراعاة اللَّفظ أكثر وأغلب ، وعلَّل الرَّضي ذلك بقوله : « فمراعاة اللَّفظ فيما يُعبَر به عنهما من الضَّمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ اللَّفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذ هو وَصْلة إلى المعنى » ، شرح الكافية ٣/ ٢٩٧ .

وانظر : شرح التسهيل ١/ ٢١٢ ، والتذييل والتكميل / ١٠٧ ، ١٠٨ والمساعد ١/ ١٦٠ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٢٢ ، والهمع ١/ ٢٩٩ .

الحمل على المعنى قوله تعالى : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ ﴾ [(١)] ، ومن الحمل على اللفظ قوله في موضع آخر : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ ﴾ [(٢)] ، ومن الجمع بين الأمرين قوله تعالى : ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْ ﴾ [(٣)] .

وقد يُحمل على اللَّفظ ثُمَّ على المعنى ثمَّ على اللَّفظ على خلافٍ في هذه المسألة [(٤)] ، والصَّحيح جواز ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [(٥)] . وقد أتقنت ذلك في غير هذا الموضوع [(٦)] .

---

(١) يونس / ٤٢ .

(٢) الأنعام / ٢٥ .

(٣) التوبة / ٤٩ .

(٤) ذهب الكوفيون إلى عدم جواز الحمل على المعنى ثمّ على اللّفظ إنْ لم يقع بين الحملين فصل ، وجوَّز ذلك البصريون ، ولم يجعلوا للفصل تأثيرًا ، قالوا : والسَّماع في الحمل على اللَّفظ بعد الحمل على المعنى إنَّما هو مع الفصل .

انظر : معاني الأخفش ١/ ٣٥ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٦٣ ، ٦٤ ، والفريد ١/ ١٤٨ ، وشرح الجمل ١/ ١٩٠ ، ١٩١ ، وشرح التسهيل ١/ ٤١٤ ، وشرح الكافية ٣/ ٢٩٩ ، والبحر المحيط ٥/ ١٦١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١١٠ ، ١١٥ ، والارتشاف ٢/ ١٠٢٦ ، والهمع ١/ ٣٠٠ .

(٥) المائدة / ٦٠ .

(٦) انظر : الدر المصون ١/ ١٢١ ، ٤/ ٣٢٦ ، ٩/ ١١٧ .

فقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ ﴾ مما حُمِل على اللَّفظ بلا خلاف بين القرَّاء السَّبعة ، وقوله : (وَيَعْمَلْ) بالياء [(١)] .

فالأخوان مشَيَا على ذلك ، فحَمَلَا على اللَّفظ/ طرْدًا للباب [(٢)] ؛ [١١٩/ب] ولأن مراعاة اللفظ أغلب ، والباقون حملوها [(٣)] على معناها في المعطوف على الشَّرط [(٤)] ، وأَتَوْا هنا بأحْسَن الحْمْلَين ، فإنَّهم بدأوا بالحَمْل على اللَّفظ ثمَّ بالحَمْل على المعنى .

ورجَّح بعضهم [(٥)] ذلك بأنْ [(٦)] قد تقدَّم ما يُرجِّح اعتبار المعنى بقوله : ﴿ مِنكُنَّ ﴾ [(٧)] ، فلما أتى بـ ﴿ مِنكُنَّ ﴾ الدَّالة على التَّأنيث ترجَّح معناه ، وجعله نظير قول الشاعر :

---

(١) أي : حمل على لفظ (من) أيضًا .

(٢) حيث كان الحمل فيهما على اللفظ ، بالتذكير ، فجاء الفعلان بالياء (يقنت) و (يعمل) .

(٣) في الأصل : (حملاها) وهو تصحيف من الناسخ أوقعه فيه (فحملا) المسند إلى الأخوين ، والصواب ما أثبته لأنَّ الباقين جماعة .

(٤) المعطوف ﴿ تَعْمَل ﴾ ، والمعطوف عليه هو الشرط ﴿ يقنت ﴾ وقد جاء بعده ما يدل على أن فاعله مؤنث ، وهو قوله : ﴿ مِنكُنَّ ﴾ ، فأنَّث ﴿ تعمل ﴾ إعلامًا بأن الفعل لمؤنث من جهة المعنى .

انظر : الحجة للفارسي ٥/ ٤٧٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٦ ، والكشف ٢/ ١٩٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، والموضح ٢/ ١٠٣٣ .

(٥) انظر : حجة أبي زرعة ، ص ٥٧٦ ، والكشف ٢/ ١٩٧ ، والموضح ٢/ ١٠٣٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٩ .

(٦) هكذا في الأصل ، وهي : (أن) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والأمر .

(٧) الأحزاب / ٣١ .

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِـيَ رَوْضَـةٌ ....[١]

وهذا فاسد ؛ لأنَّ ﴿ مِنكُنَّ ﴾ مما حُمِل فيه على المعنى ، فليس هو أمرًا خارجيًّا[٢] ، ألا ترى أنَّ قولك : يعجبني من قامت في الدَّار وقعدت ، لا يقال فيه : تقدَّم ما يرجِّح التَّأنيث وهو (قامت) .

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

.... تَهِيـجُ الرِّيـاضُ قَبْلَهَـا وَتَصَـوَّحُ

وقائله : جِرَان الْعَوْد ، واسمه عامر بن الحارث .

انظر في البيت : الديوان ، ص ٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٣ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٩ ، والاتشاف ٢/ ١٠٢٦ ، وشفاء العليل ١/ ٢٣٦ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٢٤ ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٠ ، والتصريح ١/ ٤٥٧ .

ورواية الديوان :

وَلَسنَ بأَسْواءٍ فَمِنْهُنَّ رَوْضَةٌ ....

وفي الأصل : (زوجة) بدل (روضة) وهو تحريف .

والشاهد فيه قوله : (من هي رَوْضَةٌ) ، حيث أَنَّث الضَّمير العائد على الموصول (من) حملًا على المعنى ، والذي قوَّى التَّأنيث المحمول على المعنى أنَّه سُبِق بما يناسبه وهو قوله : (مِن النِّسْوَان) .

(٢) قال أبو حيان مرجِّحًا الحمل على المعنى في الآية الكريمة : « فسَبْق ﴿ مِنْكُنَّ ﴾ مقوٍّ لقوله : (وتَعْمَلْ) بالتاء حملًا على المعنى ، وإن كان قد سبقه ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ ﴾ بالياء » ، التذييل والتكميل ٣/ ١٠٩ .

وانظر : إعراب النحاس ٣/ ٣١٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٤ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٢٥ .

وأمَّا البيت فالمتقدِّم المرجِّح على نفس « مَن » ، وهو : « مِنَ النِّسْوَان » ولكن الذي يُرجِّح ذلك إجماعهم على اعتبار المعنى في « هاء » ﴿ نُّؤْتِهَآ ﴾ (١) و﴿ أَجْرَهَا ﴾ (٢) و ﴿ لَهَا ﴾ (٣) ، وهو حسن .

والوجه (٤) في قراءة ﴿ يُؤْتِهَا ﴾ بالياء أنَّ الفاعل ضمير يعود على الباري تعالى ؛ لتقدُّم ذكره في قوله : ﴿ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (٥) والوجه في قراءة : ﴿ نُؤْتِهَا ﴾ بالنُّون الخروج من الغيبة إلى التَّكلُّم بنون العظمة على طريق الملوك العظماء ، والباري تعالى ملك الملوك ولا عظيم معه .

وقد استشكل الشَّيخ شهاب الدِّين استخراج ثلاث القراءات من هذا النَّظم ، فقال (٦) : « أي : المجموع حِصْنُ حُسْنٍ ، فاجْتَمع أبو عمرو مع حِصْن في الياء وفَتْح العين ، وخالفهم في المدِّ ، فقرأ وحْدَه : ﴿ يُضعَّفْ ﴾ وقرءوا : ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ وكلا الفعلين بُنِيا لما لم يُسمَّ فاعله ، فاتَّفق معهم على

---

(١) الأحزاب / ٣١ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) الآية السابقة .

(٤) انظر : في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٠ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٦ ، والكشف ٢/ ١٩٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، والموضح ٢/ ١٠٣٣ ، والدُّر المصون ٩/ ١١٧ .

(٥) من الآية (٣١) نفسها .

(٦) إبراز المعاني ٤/ ٩٧ ، ٩٨ .

رَفْع ﴿ الْعَذَابُ ﴾ ، فبقي ابن كثير وابن عامر على النُّون وكَسْر العين على بناء الفعل للفاعل فلزم نَصْب ﴿ الْعَذَابَ ﴾ ؛ لأنَّه مفعولـه ، والنُّـون للعظمـة ، وهما من أهل الْقَصْر والتَّشديد ، فقرآ : ﴿ نُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابَ ﴾ ، فالقراءات هنا ثلاث وجوهها ظاهرة ، إنَّما كان مشكلًا استخراجها من هذا النَّظم ، وقد سهَّله الله تعالى ، فاتَّضَح ولله الحمد » .

* * *

قوله : (وَبِالْيَا)[1] خبر مقدَّم ، و (فَتْحِ العَـيْنِ) عَطْـف عليـه ، وقَـصَر (الْيَا) لأنَّه لغة فيها ، لا ضرورة ، كما يزعم أبو شامة [2] ، و(رَفْعُ الْعَذَابَ) مبتدأ ، كأنَّــه قــال : وَرَفْعُ الْعَذَاب مُلتَبِسًــا [3] باليـاء وفَـتْحِ الْعَـينِ ، كـذا قدَّره أبو عبد الله [4] ولم يزد على ذلك ، وهذا لابدَّ لـه مـن زيـادة وتقـدير يـتمُّ بـه المقصود ، والتَّقدير: وَبِاليَاء وفَتْحِ الْعَيْن في يُضَاعَفْ رَفْعُ الْعَذاب مُلتَبِـسًا [5] بذلك .

---

(١) سيذكر المؤلف فيه إعرابًا آخر ، وهو كونه متعلِّقًا بمحذوف ، وكذلك أعربه شعلة .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٥ .

(٢) سبق بيان رأي أبي شامة في قصر حروف الهجاء .
وانظر في قول أبي شامة في هذا الحرف : إبراز المعاني ٤/ ٩٧ .

(٣) وردت في الأصل (مُلتَبِسينِ) وهو غير مناسب ؛ لأن ما قبله مفرد والـذي يناسـبه الإفــراد ، وما أثبته مثله في : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٠ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٠ .

(٥)في الأصل (مُلتَبِسين) ، ولعله سهو .

ويجوز أن يكون (رَفْعُ الْعَذَابَ) معطوفًا على مبتدأ محذوف ، حُذف ذلك المبتدأ وحرف العطف للعلم بهما ، و (حِصْنُ حُسْنٍ) خبر ذلك المبتدأ المحذوف ، والتَّقدير : وَيُضَاعَفْ بِالْيَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ ورَفْعُ العَذَاب حِصْنُ حُسْنٍ ، فـ (يُضَاعَفْ) مبتدأ ، و (بِالْيَا) إمَّا حال منه عند من يجيز مجيء الحال من المبتدأ [١] ، وإمَّا متعلِّق بمحذوف ، أي : أعني ، و (رَفْعُ) معطوف على (يُضَاعَفْ) ، و (حِصْنُ) خبره ، أي : المجموع حِصْنُ حُسْنٍ .

وهذا إعراب أبي شامة ، وهو : عَسِرُ الاستخراج من كلامه جدًّا ، فإنَّه قال [٢] : « وكأنَّه قال : ـ يعني/ النَّاظم ـ و (يُضَاعَفْ) بالياء وفَتْح الْعَيْن [١٢٠/أ] على ما لم يُسَمَّ فاعله ، و (رَفعُ العَذَابَ) ؛ لأنَّه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأسقط حرف العطف من (ورَفْعُ الْعَذَابَ) ضرورة للعلم به ، وقوله : (حِصْنُ حُسْنٍ) رمز ذلك ، وهو خبر المبتدأ المقدَّر ، وهو (يُضَاعَفْ) وما عطف عليه ، وهو (رَفعُ الْعَذَابَ) ، أي : المجموع حِصْنُ حُسنٍ » .

وعلى إعراب أبي عبد الله يكون (حِصْنُ حُسْنٍ) خبر مبتدأ مضمر [٣] ، أي : ذلك الذي قرءوا به حِصْنُ حُسْنٍ ، أي : أنَّه بمنزلة الحِصْن المنيع الذي يَمْنع من اعتصم به ، كذلك هذه القراءة حَصَّنَت من قرأ بها من طَعْن طاعن ؛ لصحَّتها معنًى وروايةً .

---

(١) سبق تخريج مسألة مجيء الحال من المبتدأ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ٩٧ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٠ .

ويجوز أن يكون (وَبِالْيَا) متعلِّقًا بمقدَّر ناصب لمفعول محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه ، تقديره : واقرأ يُضَاعَفْ بِالْيَاءِ وفَتْح [العين][1] ، ويجوز على هذا أنْ يكون (بِالْيَا) حالًا من ذلك المفعول المقدَّر ، أي : اقرأ يُضَاعَفْ مُلتبِسًا بالياء وفَتْح العين .

ويجوز أن يكون (يُضَاعَفْ) المقدَّر مبتدأ ، و (بِالْيَاء) خبره ، و (فَتْح الْعَيْن) عطف عليه ، والتَّقدير : يُضَاعَفْ كَائن بهذين الشَّيئين [2] ومقروء بهما ، ويكون (رَفْعُ الْعَذَابَ) مبتدأ ، و (حِصْنُ حُسْنٍ) خبره على هذه الأوجه الثَّلاثة [3] التي ذكرتها آخرًا . ونحو هذا من محاسن الكلام أخبر عن رَفْع الْعَذَاب بأنَّه حِصْنُ حُسْنٍ ، وأيُّ حِصْنٍ أَحْسَنُ من رَفْع الْعَذَاب ، فهو كما رأيت من أَحْسن كلام وأبدعه .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وهما : الياء وفتح العين . من (يُضَاعَف) .

(٣) وهي كون (حِصنُ حُسنٍ) خبرًا عن أحد ثلاثة أشياء .

أحدها : أنه خبر عن المبتدأ المقدّر (يضاعف) وما عطف عليه من قوله (رفع العذاب) كما ذهب إليه أبو شامة .

والثاني : أنه خبر عن مبتدأ مضمر ، تقديره : ذلك حصن ، كما ذهب إليه الفاسي .

والثالث : أنه خبر عن (رفع العذاب) .

وهذه الواو التي في قول النَّاظم : (وَبِالْيَـا) للفـصل [١] ، وذلـك أنَّ هـذه مـسألة أخرى غير المسألة التي تقدَّمت ، وإن كان الجميع مُتَعلِّقًا بكلام واحـد ، فإن (العَذَابَ) مفعول (يُضَعِّف) ، سواء كان مبنيًّا للفاعل أم للمفعول .

فالمسألة المتقدِّمة وهي قوله :

وَقَصْرُ كِفَـا حَـقٍّ يُـضَاعَفْ مُـثَقَّلَا[٢] ....

في بيان قَصْره وتشديده ، وهذه المسألة بيان لقراءة الياء وفَتْح الْعَيْن ورَفْع العذاب ، وضدِّها ، وهي القراءة بالنُّون وكَسْر العين ونَصْب العذاب ، وقـد تقدَّم تحرير جميع ذلك ، وأضاف الحِصْن للحُسْن على جهة البيان وهو قريب من قولهم : إضافة الموصوف لصفته في المعنى ، والبصريون يؤوِّلـون الـوارد منه ، نحو : بَقْلَة الْحَمْقاء ، ومسجد الجامع [٣] .

---

(١) سبق بيان هذه الواو التي اصطلح عليها النّاظم بواو الفصل ، وهي لا تأتي إلّا بعد كمال المسألة من رمز وقَيْد .

انظر في أحوال هذه الواو : العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ١٥٩ ، عند شرح بيت الناظم رقم : (٤٦) .

(٢) عجز بيت الشاطبي المتقدم قريباً ، برقم : (٩٧١) ، في ص ٧١٦ .

(٣) يؤَوِّلون على حذف الموصوف ، أي : بقلة الحبَّة الحمقاء ، ومسجد الوقـت الجـامع ، أو المكـان الجامع .

انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠ ، والمساعد ٢/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٨٨ .

قوله : (وَتَعمَل)[١] مفعول بفعل مقدَّر ، أي : اقرأ تعمل بالتذكير ، وإنما قدرته كذلك ؛ ليأخذ الضِّدّ وهو التَّأنيث ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك وأنَّه لا اعتراض على النَّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ .

قوله : (يُؤْتِ) مبتدأ ، و (بِالْيَاءِ) خبره ، أي : كائنٌ ومقروءٌ بالياء ، و (شَمْلَلَ) جملة فعليَّة في موضع نصب على الحال بإضمار « قد » عند بعضهم[٢] ، أي : حال كونه خفيفًا مسرعًا ، وهذا إعراب جيد ؛ لأنَّ فيه فصلًا بين المسألتين ، أعني : مسألة (وَيَعْمَلْ) ومسألة (يُؤْتِ) ، حتى لا تُجعَل الياء قيْدًا فيهما بل في الثَّانية فقط لما تقدَّم تحريره .

وقال أبو شامة[٣] / : « وشَمْلَلَا خبر عن (يَعْمَلْ) و (يُؤْتِ) على حَذْف حرف العطف » انتهى . [١٢٠/ب]

فظاهر هذا أنَّ (ويَعْمَلْ) مبتدأ ، و (يُؤْتِ) عَطْف عليه ، و (شَمْلَلَا) خبر عنهما ، ولكن حُذِف العاطف[٤] ، والألف في (شَمْلَلَا) للتَّثنية بخلاف

---

(١) أعربه شعلة مبتدأ .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٥ . وهذا الوجه سيذكره المؤلِّف بعد قليل .

(٢) هم : البصريون غير الأخفش ، حيث زعموا أنَّ الفعل الماضي الواقع حالًا لابدَّ معه من (قد) ظاهرة أو مضمرة ، وخالفهم الكوفيون إلَّا الفراء اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لـ (كان) .

انظر : في هذه المسألة : شرح التسهيل ٢/ ٣٧٠ ، والارتشاف ٣/ ١١٦٧ ، والمغني ٢/ ٨٣٣ .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ٩٨ .

(٤) من قوله : (يُؤتِ) .

الإعراب الأوَّل [(١)] فإنَّها للإطلاق ، وحينئذٍ يكون (وَيَعْمَلْ) و (يُؤْتِ) مشتركَيْن في قيْد قوله : (بِالْيَاء) ؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه في قيوده ، وكذلك المعطوف عليه شريك المعطوف في ذلك .

وهذه مسألة أُصوليّة فيها خلاف [(٢)] ، ومثاله : « لا يُقتَلُ مُسلم بكافر ، ولا ذو عَهدٍ في عهده » [(٣)]. وفيها كلام طويل أتقنته في القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز [(٤)] .

ولأبي شامة أنْ يتنصَّل عن ذلك ، بأنْ : يقول لا أسلم مشاركتهما فيما ذكرت بل يَخْتَص بالثّاني فقط ، وللبحث فيه مجال . و (شَمْلَلَ) معناه : أسرع وخفَّ [(٥)] ، وأَلِفُه يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضميرًا . وقد تقدَّم بيانها ـ والله أعلم ـ .

---

(١) وهو : كون (شَملَلا) جملة فعلية في محل نصب حال .

(٢) حرَّرها علماء أصول الفقه ، فذكروا الخلاف فيها ، وهل العطف بالواو يقتضي التشريك أم المغايرة .

انظر : المعتمد في أصول الفقه ١/ ٣٨ ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٨٦٩ ، وتشنيف المسامع ١/ ٥١٧ .

(٣) انظر : في الحديث : المسند ٢/ ١٨٠ ، رقم : (٦٦٩٠) ، ونقض الإمام أبي سعيد ٢/ ٦٠٥ ، ومسند أبي يعلى ٨/ ١٩٧ ، والسنن الصغرى للبيهقي ٧/ ١٥ ، والسنن الكبرى ٨/ ٢٩ ، وموضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٨٠ ، والفائق ٣/ ٢٦٥ ، وجامع الأصول ٨/ ٣٠ ، وتذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ١/ ٣٥ ، وكنز العمال ١/ ٦٤ .

(٤) لم أعثر على موضعها في القول والوجيز ، فيما اطلعت عليه .

(٥) انظر : التهذيب (شمل) ١١/ ٣٧٢ ، واللسان ١ (شمل) ١١/ ٣٧١ .

٩٧٣- وَقِرْنَ افْتَحِ إِذْ نَصُّوا يَكُونَ لَهُ ثَرَى[١] يَحِلُّ سِوَى الْبَصْرِي وَخَاتِمَ وُكِّلَا

أمر بفَتْح القاف من قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [٢] ، لمن رمز له بالألف والنُّون من « إِذ نَصُّوا » ـ وهما : نافع وعاصم ـ فتعيَّن للباقين القراءة بالْكَسْر [٣] ، ثمَّ أخبر عمَّن رمز له باللَّام والثَّاء المثلَّثة من « لَهُ ثَرَى » ـ وهم : هشام والكوفيون ـ أنَّهم قرءوا : ﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [٤] بالتَّذكير على ما لفظ به ، فتعيَّن لغيرهم القراءة بالتَّأنيث .

ثمَّ أخبر عن القرَّاء كلِّهم سوى البصريّ ـ وهو أبو عمرو ـ أنَّهم قرءوا ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ ﴾ [٥] ، بالتَّذكير على ما لَفَظ به ، فتعيَّن لأبي عمرو القراءة بالتَّأنيث [٦] .

---

(١) كذا في الأصل ، وهي موافقة لما جاء في : فتح الوصيد ٤ / ١١٨٧ ، وإبراز المعاني ٤ / ٩٩ (طبعة الجامعة الإسلامية) ، وكنز المعاني ، ص ٣٨٨ ، وجاءت (ثوى) بالواو في كثير من نسخ المتن وشروحه المطبوعة ، منها : اللآلئ الفريدة ٣ / ٢٩٠ ، وإبراز المعاني ، ص ٦٤٩ (طبعة الحلبي بمصر) ، وسراج القارئ ، ص ٣٢٨ ، وشرح السيوطي على الشاطبية ، ص ٤٥٧ ، وتقريب المعاني ، ص ٣٧٣ ، ومتن الشاطبية (ضبط الزّعبي) ، ص ٧٨ .

(٢) الأحزاب / ٣٣ .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ ، والتذكرة ٢/ ٦١٨ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والوجيز ، ص ٢٩٦ ، والعنوان ، ص ١٥٥ ، والمستنير ٢/ ٣٧٥ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٥ .

(٤) الأحزاب / ٣٦ .

(٥) الأحزاب / ٥٢ .

(٦) انظر : في قراءات (يَحِلُّ) : المصادر السابقة .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من « نَمَا » في البيت الثَّاني ـ وهو عاصم ـ أنَّه قرأ : ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ﴾ [(١)] ، بفَتْح التَّاء على ما قيَّده في قوله أوَّل البيت الآتي : بِفَتْحٍ ... [(٢)] ، فتعيَّن لغيره كَسْر التَّاء منه [(٣)] . فقد اشتمل هذا البيت على أربع تراجم تكمَّل الآخر منْهنَّ [(٤)] في أوَّل البيت الآتي .

* * *

فأمَّا ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ بفَتْح القاف ، ففيها ثلاثة أوْجه [(٥)] ، أحدها : أنَّها من قَرِرْتُ بالمكان ، أَقَرُّ بكَسْر الرَّاء في الماضي ، وفَتْحها في المضارع [(٦)] ، والأمر مأخوذ من المضارع ، والأصل : اقْرَرنَ ، بزنة : اشْرَبْنَ ، فتوَالى حرفان

---

(١) الأحزاب / ٤٠ .

(٢) بيت من منظومة الشاطبي ، وهو رقم : (٩٧٤) ،وسيأتي بتمامه في ص ٧٥٣ .

(٣) انظر في قراءتي (خاتم) : السبعة ، ص ٥٢٢ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والتبصرة ، ص ٤٤٥ ، والعنوان ، ص ١٥٥ ، والإقناع ٢/ ٧٣٧ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٦ .

(٤) في الأصل : (منهما) بالتثنية ، والصواب ما أثبته ؛ إذ يعود الضَّمير على جمع ، وهو قوله : أربع تراجم .

(٥) انظر في توجيه قراءات هذا الحرف : معاني الفراء ٢/ ٣٤٢ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٨٢ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٥ ، والمختار ٢/ ٧٠٠ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٧ ، والكشف ٢/ ١٩٧ ، والموضح ٢/ ١٠٣٤ ، والفريد ٥/ ٢٥٤ .

(٦) من الاستقرار ، وهو الثبات وهي لغة حكاها الأخفش ، ونسبها الكسائي إلى الحجازيين . انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣١٣ ، والصحاح (قرر) ٢/ ٧٩٠ ، وشرح الهداية ، ص ٥٦٦ ، واللسان (قرر) ٥/ ٨٤ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٢٦ .

من جنس واحد ، فخفَّفوا بحذف أحدهما ، وهو الأوَّل (١) بعد نَقْل حركته إلى السَّاكن قبله (٢) ، ولما تحرَّك هذا السَّاكن استغنى عن همزة الوصل فحذفت ، فصار (قَرْنَ) بزنة : فَلْنَ ؛ لأنَّ المحذوف عين الكلمة (٣) . واستضعفوا هذا التَّخريج من وجهين ، أحدهما : أنَّ اللُّغة المعروفة قَرَرْتُ بالمكان أَقِرُّ به ، بفَتْح الْعَيْن في الماضي وكسرها في المضارع (٤) .

قال أبو عبيد (٥) : « والقراءة التي نختارها بكَسْر القاف (٦) ، فيكون مأخوذًا من الوَقَار، فأمَّا الْفَتْح فإنَّ أشياخنا من أهل العربيَّة(٧) كانوا يُنْكرون، ويقولون : إنْ كان من الوَقَار فهو/ بالْكَسْر على قراءتنا ، وإنْ كان من القَرَار [١٢١/أ]

(١) أي : حرف الراء الأول من (اقْرِرن) .

انظر : المختار ٢/ ٧٠١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، والكشاف ٥/ ٦٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٧٨ ، والموضح ٢/ ١٠٣٤ ، والبيان ٢/ ٢٦٨ .

(٢) وهو القاف .

(٣) وقيل : المحذوف الرّاء الثّانية تخفيفًا وهي لام الكلمة ، إذ بها حصل الثِّقل ، ثمَّ نقلت حركة الرَّاء الأولى إلى القاف ، فحذفت همزة الوصل استغناءً عنها، ووزنه على هذا : فَعْنَ .

انظر : الدر المصون ٩/ ١٢١ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٥ .

(٤) انظر : شرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، واللسان (قرر) ٥/ ٨٤ .

(٥) انظر في قول أبي عبيد : إعراب النحاس ٣/ ٣١٣ ، ومفاتيح الأغاني ، ص ٣٣٣ ، وإبراز المعاني ٤/ ٩٩ ، ١٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٤٠ ، وجهود الإمام أبي عبيد ، ص ٢٩٩ .

(٦) أي : (قِرن) .

(٧) منهم : أبو عثمان المازني وأبو حاتم .

انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣١٤ ، والكشف ٢/ ١٩٨ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٤٠ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٢٦ .

فينبغي أنْ يكون اقْرَرْن [١] ، قال : وقد وجدناها تُخَرَّجُ في العربية من وجهٍ ، وفيه بُعد ، وهو شبيه بقوله : ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [٢] ، وأصلها من المضاعف : ظَلِلْتُ » .

وقال الفارسي [٣] : « زعم أبو عثمانَّ أنَّ قَرِرْت في المكان ، يعني: بكَسْر العين لا يجوز ، وقد حكى ذلك بعض البغداديين ؛ فيجوز الفتح في القاف على هذه اللغة إذا ثبتت » .

---

(١) معنى القرار والاستقرار محتمل من كلا القراءتين ، سواء أخذ من (اقْرَرْن) بالفَتْح أو من (اقْرِرن) بالْكَسْر .

قال الفرَّاء : « وقرأ عاصم وأهل المدينة ﴿ وقَرْن ﴾ بالفتح ، ولا يكون ذلك من الوقار ، ولكنَّا نرى أنَّهم أرادوا : واقْرَرْن في بيوتكن ، فحذفوا الرّاء الأولى ، فحوِّلت فتحها في القاف ، كما قالوا : هل أَحَسْتَ صاحبك ، وكما قال : ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾ يريد : فظَلِلْتُم ، ومن العرب من يقول : واقْرِرْن في بيوتكن ، فلو قال قائل : و (قِرْن) بكسر القاف يريد : واقرِرْنَ ، بكَسْر الراء ، فيحوِّل كسرة الرّاء إذا سقطت إلى القاف كان وجهًا » ، معاني القرآن ٢/ ٣٤٢ .

وانظر : المختار ٢/ ٧٠٠ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٧ والكشف ٢/ ١٩٧ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، والموضح ٢/ ١٠٣٤ ، والدر المصون ٩/ ١٢١ .

(٢) الواقعة / ٦٥ .

(٣) الحجة ٥/ ٤٧٥ .

الثَّاني من تضعيف هذا التَّخريج [(١)] : أنَّ العرب إنَّما تحذف أحد المثلين إذا كان ذلك المثل مكسورًا ، نحو : (ظَلْتُ) في (ظَلِلْتُ) ؛ لاجتماع ثقلين [(٢)] وهما التَّضعيف والْكَسْر [(٣)] .

وأمَّا (اقْرَرْنَ) فلا كَسْر فيه ، فلا يُحمَل على ظَلِلْتُ ، ولذلك انتُقِد على أبي عبيد قوله : وهو شبيه بقوله : ﴿فَظَلْتُمْ﴾ ؛ لظهور الفرق .

---

(١) أجاب المؤلف عن هذا بأنَّ المقتضي للحذف إنّما هو التّكرار .

انظر : الدر المصون ٩/ ١٢٢ .

(٢) في الأصل (بفكين) وهو تحريف .

(٣) قال ابن مالك : « كل فعل مضاعف على وزن (فَعِل) فإنَّه في إسناده إلى تاء الضَّمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه :

تامًّا : كـ (ظَلِلْتُ) محذوف اللَّام مفتوح الفاء ، نحو : (ظَلْتُ) . ومحذوف اللَّام مكسور الفاء نحو : (ظِلْتُ) . وكذلك يستعمل نحو : (يَقْرِرْنَ) و (اقْرِرْنَ) فيقال فيهما : (يَقِرْنَ) و(قِرْنَ) . لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز » ، شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠ .

وقد ذكر النُّحاة شروط وقوع الحذف فيما كان على (فَعِل) مضعَّف العين ، ومنها كون المحذوف (العين) مكسورًا .

وإلى هذا الشرط أشار ابن عقيل في شرحه كلام ابن مالك : (وَقَرْنَ نُقِلا) .

حيث قال : « وأصله اقْرَرْنَ ، من قولهم : قَرَّ بالمكان يقرُّ بمعنى يَقَرُّ ، حكاه ابن القطاع ، ثمَّ خفِّف بالحذف بعد نقْل الحركة وهو نادر ؛ لأنَّ هذا التَّخفيف إنَّما هو للمكسور العين » ، شرح ابن عقيل ٢/ ٥٣٧ .

وانظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤١٤ ، ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٣ ، ١٥٤ .

والوجه الثاني [١] : أنَّها مشتَّقة من قَار يَقَارُ بالمكان ، إذا اجتمع فيه ، ومنه القارة لاجتماعها ، والمعنى : اجْتَمِعْن في بيوتكن ، وعلى هذا فتصريفه واضح، فيكون مثل : « خِفْنَ » من « خَافَ » ، لكن المحذوف هنا [٢] حرف علَّة ، فوزنه : فِلْنَ بحذف العين أيضًا .

حكى هذا الوجه الزَّمخشري [٣] عن أبي الفتح الهمذاني ، وفيه نظر من حيث المعنى ؛ إذ المعنى ليس على الأمر بأنْ يَجْتَمِعْن في بيوتهنَّ ولا السِّياق يدلُّ عليه بل على غيره [٤] .

وإنَّما حذفت الألف من (قَرْنَ) إذا جعلناه من (قَارَ) ؛ لالتقاء السَّاكنين [٥] ، فإنَّ اللَّام تُسَكَّن ؛ لاتصالها بنون الإناث ، وكذلك (خِفْنَ) .

الثَّالث : أنَّها من قَرِرْتُ به عَيْنًا ، قال مكِّي [٦] : « وقيل : إن هذه القراءة مشتَّقة من قَرِرتُ به عينًا أَقَرُّ ، قال : وليس المعنى على هذا ، لم يُؤْمَرْنَ بأنْ تقرَّ

---

(١) في قراءة (قَرْنَ) بالفتح ، وقد سبق تخريج أوجه القراءة فيه عند ذكر الوجه الأوّل .

(٢) أي : في حالة كون (قرن) مشتقًا من (قَار يَقَار) فإنَّ المحذوف منه حرف العلَّة ، وهو الألف .

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ٦٦ .

(٤) أي : أنَّ السَّياق في الآية يدلُّ على الأمر بالاستقرار وليس بالاجتماع ، ولهذا رجَّح ابن مالك كونه من المضاعف وليس من (قَار يَقَار) .

انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧١ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٤ .

(٥) وهما : حرف الألف وحرف الراء التي سكنت لاتصال الفعل بنون النسوة .

(٦) الكشف ٢/ ١٩٨ .

أعينهن ، إنَّما أُمِرْنَ بالقَرار أو الوَقَار في بيوتهن ، قال : والاختيار كَسْر القاف ؛ لأنَّ عليه المعنى الصَّحيح » .

قلت : المعروف في اللُّغة أنَّ قَرِرَتْ عينُه تَقَرُّ ، بالْكَسْر في الماضي والفَتْح في المضارع [١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [٢] ، لم يُخْتَلَف في فَتْح القاف . وقَرِرْتُ بالمكان ، عكسه ، وقد تقدَّم ما حكاه الفارسي عن المازني وبعض البغداديين ، والله أعلم .

وأما قراءة : ﴿ وَقِرْنَ ﴾ بالْكَسْر ففيها وجهان [٣] ، أظهرهما : أنَّها [٤] من قَرَّ بالمكان يَقِرُّ به ، بالفتح في الماضي ، والْكَسْر في المضارع ، كما هو في اللُّغة المعروفة ، فلما أُمِر منه اجتمع فيه سببان ثَقُلا [٥] ، وهما التَّضعيف والْكَسْر ، فحُذِف أحد المثلين وهو العين بعد نقل حركته إلى الفاء ، وهي القاف ، ثُمَّ حُذِفت همزة الوصل [٦] ، كما قالوا في : ظَلْتُ ، وأصله : ظَلِلْتُ ، إلَّا أنَّ هذا [٧] ماضٍ ،

---

(١) وجاء كذلك بالفتح في الماضي والكسر في المضارع :
قال الأزهري : « وقال الكسائي : قَرِرْتُ به عينًا أَقَرُّ قُرَّةً وقُرورًا ، وبعضهم يقول : قَرَرْتُ به أَقِرُّ » ، التهذيب (قرر) ٨/ ٢٧٧ .
وانظر : الصحاح (قرر) ٢/ ٧٩٠ ، واللسان (قرر) ٥/ ٨٦ ، ٨٧ .
(٢) مريم / ٢٦ .
(٣) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءة الفتح (قَرْنَ) في ص ٧٣٩ .
(٤) في الأصل : (أنَّهما) ، والصواب ما أثبته .
(٥) في الأصل : (ثقل) بالإفراد ، والسياق يقتضي ضمير التثنية .
(٦) سبق بيان تصريف هذا الفعل (قَرْنَ) قبل قليل وما حدث فيه ، انظر : ص ٧٧٩ .
وانظر : المقاصد الشافية ٩/ ٤٢٦ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٧) وهو : (ظَلْتُ) .

وذاك (١) أمْرٌ ، لكن الجامع بينهما ما ذكرت ، وهو وجود التَّضعيف والْكَسْر . وهذا بخلاف « اغْضُضْنَ » أمرًا للنِّسْوة من « الغَضِّ » ، فإنَّ الْفَتْح (٢) خفيف ، وقياس من قرأ (قَرْنَ) واعتقد أنَّه من قَرَّ بالمكان ، أن يجيز غُضْنَ يا نِسْوة في « اغْضُضْنَ » ولما رأى بعض النُّحاة (٣) الحذف من هذا النَّوع مع خفَّة الْفَتْح قاس الضَّمَّ عليه بطريق الأَوْلى ؛ لأنَّ الضَّمَّ أثقل من الْكَسْر فأجاز أن يقول/ في اقْصُصْنَ يا نِسْوة أمرًا من قَصَصْت الخبر، وفي اغْضُضْنَ [١٢١/ب] أبصاركن ، أمرًا من غضَّ بصره : قُصْنَ وغُضْنَ ؛ للتَّضعيف والضَّمِّ ، وهو قياس صحيح .

فإن قيل : لم تَقُل العرب ذلك .

فالجواب : أنَّه جاء على أحد الجائزين ؛ إذ لا مانع من النُّطق بالأصل .

---

(١) وهو : (قَرْن) .

(٢) أي : الفتح في (اقْرَرْن) .

(٣) هو ابن مالك ، حيث قال : « ومثال ذي الضَّمِّ من المضاعف : (اغْضُضْنَ) لو قيل فيه (غُضْنَ) قياسًا على (قِرْن) لجاز ، وإن لم أره منقولًا ؛ لأنَّ فكَّ المضموم أثقل من فكّ المكسور ، وإذا كان فكّ المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف في (قَرْنَ) المفتوح القاف ، فَفِعْلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز » ، شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧١ .

وانظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٦٣٧ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٤ .

والوجه الثاني : أَنَّها مشتقَّة من الوَقَار [١] وهو التَّعظيم ، أُمِرْن بأنْ يُعَظِّمْن حُرْمتهن في بيوتهن ، فإنَّهن بالمنزلة الرَّفيعة لكَوْنهن نساءً لسيِّد العالم ، ويكون المحذوف على هذا فاء الكلمة ، ووزنه : عِلْنَ ، نحو : عِدْن من الْوَعْد . وهو تخريج سهل ، فقراءة الْكَسْر وجهاها سهلان واضحان ، وقراءة الفتح في بعض أوجهها ما تقدَّم ، والكلُّ جائز .

وقد تقدّم اختيار أبي عُبيد ومكِّي لقراءة الْكَسْر ، وليس في ذلك ما ينفي القراءة الأخرى عندهما .

وقيل معناه على قولنا باشتقاقه من وَقَر يَقِر ، أي : اثْبُتْنَ ، وَقَرَ بمكان كذا يَقِرُ به إذا ثَبَت ، ومنه : الوَقَار .

والوجه [٢] في قراءتي ﴿ أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ تذكيرًا وتأنيثًا ، مراعاة لِلْفظ ﴿ ٱلْخِيَرَةُ ﴾ [٣] تارة وأنَّها مؤنَّث مجازي وأنَّها في معنى الاختيار ، ووجود الفصل أخرى [٤] .

---

(١) أي : من وقر يقر . قال مكّي : « وأصل يقر يَوقِر ، كما أنَّ أصل يَعِد يَوْعِد ، فلّما وقعت الواو بين ياء وكسرة حذفت » ، الكشف ٢/ ١٩٧ .

(٢) انظر : الحجة للفارسي ٥/ ٤٧٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٨ ، والكشف ٢/ ١٩٨ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٥ ، والموضح ٢/ ١٠٣٥ ، والدر المصون ٩/ ١٢٤ .

(٣) ولفظها مؤنَّث ، قال مكِّي : « وهو الاختيار ـ أي التَّأنيث ـ ؛ لأنَّه على ظاهر اللَّفظ » ، الكشف ٢/ ١٩٩ .

(٤) الفاصل قوله : (لهم) ، حيث فصل بين الفعل (يكون) وبين اسمه ، وهو قوله : (الخِيَرَة) .

وأمَّا ﴿ لا تَحلُّ لَكَ النِّساءُ ﴾ فالتَّأنيث باعتبار الجماعة ، والتَّذكير باعتبار الجمع [(١)] ، وحسَّن التَّذكير الْفَصْل [(٢)] ، والتَّذكير في هذا ونحوه اختيار أبي عبيد [(٣)] .

والوجه [(٤)] في قراءتي ﴿ خَاتم ﴾ أنَّهما لغتان بمعنًى واحد [(٥)] ، وهو اسم للشَّيء الذي يُختم به ، فكأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام ختمهم ، فهو خاتِمهم وخاتَمهم ، وقال أبو شامة [(٦)] : « وكذلك رُويت الآثار عنه في صفة نفسه أنَّه قال [(٧)] : « أنا خَاتِم النَّبيِّن » ، لم نسمع أحدًا من فقهائنا يروي هذا الحرف في

---

(١) انظر في توجيه قراءتي (يَحِلُّ) : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٩١ ، والحجة للفارسي ٥/ ٤٧٩ ، والمختار ٢/ ٧٠٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٧٩ ، والكشف ٢/ ١٩٩ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٦ ، والموضح ٢/ ١٠٣٨ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٩٩ .

(٢) حيث فصل بين المؤنث ﴿ النساء ﴾ ، وبين فعله ﴿ تحل ﴾ بقوله : ﴿ لك ﴾ .

(٣) واختاره مكِّي كذلك ، قال : « وهو الاختيار ؛ لأن الجماعة عليه » ، الكشف ٢/ ١٩٩ .

وانظر في اختيار أبي عبيد : إبراز المعاني ٤/ ١٠٠ ، وكنز المعاني ، ص ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وجهود الإمام أبي عبيد ، ص ٢٩٩ .

(٤) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءتي (يحلُّ) .

(٥) انظر في لغات « خاتم » : لباب تحفة المجد الصريح ٢/ ٤٣٠ .

(٦) إبراز المعاني ٤/ ١٠١ .

(٧) روي هذا الحديث في : فضائل الصحابة ٢/ ٩٤١ ، والمعجم الأوسط ٣/ ٣١٨ ، والمعجم الكبير ٣/ ٥٧ ، وهو في : جامع الأصول ١/ ١٣٦ ، والوفا بأحوال المصطفى ١/ ١٨٦ ، وفتح الباري ٨/ ١٥٠ ، وجامع الأحاديث ١٠/ ١٠٥ ، وكنز العمال ١١/ ٣٢٠ .

حديثه إلَّا بكَسْر التَّاء » .

وقال أبو إسحاق الزَّجَّاج [(١)] : « من كَسَر فمعناه : خَتَم النَّبيِّين ، ومن فَتَح فمعناه : آخِر النَّبيِّين لا نبيَّ بعده » ، ويؤيِّد الْكَسْر قراءة ابن مسعود [(٢)] : (وَلكن نَبِيًّا خَتَمَ النَّبيِّين) ، والمشهور أنَّ المكسور اسم فاعل ، والمفتوح ما يُختم به [(٣)] ، كالقَالَف [(٤)] والقَالَب والطَّابَع [(٥)] .

---

(١) معاني القرآن ٤/ ١٧٤ .

(٢) انظر : في هذه القراءة : معاني الفرَّاء ٢/ ٣٤٤ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣١٧ ، والقراءات الشاذة ١٢٠ ، والكشاف ٥/ ٧٦ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ١٦٦ ، والفريد ٥/ ٢٥٩ ، والدُّر المصون ٩/ ١٢٩ .

(٣) أي : اسم للآلة التي يختم بها . جاء في التهذيب (ختم) ٧/ ٣١٣ : « والخاتِم : الفاعل ، والخاتم : ما يوضع على الطينة وهو اسم مثل : العالم . والخِتام : الذي يُختم به على الكتاب » .

وانظر : الصحاح (ختم) ٥/ ١٩٠٨ ، واللسان (ختم) ١٢/ ١٦٣ .

(٤) القَالَف : من قَلَف قَلْفًا ، والأقلف : من لم يُختَن ، والقُلْفة ، والقَلَفة : جِلْدة الذَّكر التي فوق الحَشَفَة .

ولم أقف على القالف بمعنى : الآلة التي يقطع بها على حسب ما أورده المؤلِّف .

انظر : التهذيب (قلف) ٩/ ١٥٤ ، والصحاح (قلف) ٤/ ١٤١٨ ، ولباب تحفة المجد الصريح ٢/ ٣٣٢، واللسان (قلف) ٩/ ٢٩٠ ، والقاموس (قلف) ، ص ٨٤٦ .

(٥) جاء في اللسان (قلب) ١/ ٦٨٩ : « والقالِب و القالَب : الشَّيء الذي تُفرغ فيه الجواهر ؛ ليكون مثالًا لما يُصاغ منها ، وكذلك قالِب الخُفِّ ونحوه ، دخيل » .

وجاء في اللسان (طبع) ٨/ ٢٣٢ : « والطَّابَعُ والطَّابِع ، بالفتح والكسر : الخاتم الذي يختم به .. والطابِع والطابَع : مِيسَمُ الفرائض ... » .

والمعنيان صحيحان بالنِّسبة إليه ﷺ ، فإنَّه هو الذي خَتَم النَّبيِّين ؛ إذ لم يأت بعده نبيٌّ ، وختم الله به النَّبيِّين ، فهو مختومٌ به كما يُخْتَم بالآلة .

ويجوز أن يقال في ما يُخَتَم به : خَاتِم ، بالْكَسْر على سبيل المجاز كأنَّه فاعل للْخَتْم ، فعلى هذا يقال : في الآلة لغتان لكن باعتبارين ، أحدهما : حقيقة وهو الْفَتْح ، والآخر : مجاز وهو الْكَسْر ، وأمَّا فاعل الختم فبالكسر ليس إلَّا .

وكان من حقِّه أن يُقدِّم ترجمة (خَاتِم) على ترجمة (يَحِلُّ) ؛ لأنَّه قبله في التَّرتيب القرآني ، ولكنَّه أتى بذلك على حسب ما تأتَّى له .

* * *

قوله : (وَقِرْنَ) مفعول مقدَّم [1] ، إمَّا على حَذْف مضاف ، أي : افْتَح قافه ، أو على تضمينه معنى أَوْقِع فيه الْفَتْح ، ولا يليق الْفَتْح والْكَسْر إلَّا بقافه .

وأعربه أبو عبد الله مبتدأ وخبرًا على حَذْف العائد [2] ، أي : افْتَح قافه ، وهذا لا حاجة إليه .

قوله : (إِذْ نَصُّوا) / تعليل لقوله : (افْتَحْ) ، ومعنى ذلك : أنّ الْفَتْح [١٢٢/أ] مَنْصوص عليه وعلى لغته ؛ إذ نَقَل البغداديون قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ به بالفتح في

(١) لـ (افتح) .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٣ .

المضارع ، أو نَصُّوا على تخريجه من : قَارَ يَقَار ، فهو على كلا التَّقديرين منصوص عليه .

قوله : (يَكُونَ) مبتدأ ، و (لَهُ) خبره ، و (ثَرَى) فاعل ، أي : استقرَّ له ثَرَى ، ويجوز أن يكون (لَهُ) خبرًا مقدَّمًا ، و (ثَرَى) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأوَّل [١] ، والأوَّل أَوْلى ؛ لقربه من المفرد .

والثَّرَى [٢] : يجوز أن يكون بمعنى : التُّراب النَّدي ، فقَصْرُه حينئذ بطريق الأصالة .

ووجه ذلك أنَّه أثنى على هذه القراءة بأنَّ مكانها نَدِي كثير العشب والنَّبات ، فإنَّ المكان النَّدِي غالبًا كذلك يكون ، وكَنَّى بذلك عن ظهور وجهها وصحَّة طُرقها .

وأن يكون بمعنى المال الكثير [٣] ، وأصْلُه المدُّ وقَصَره ضرورة ، ووجه ذلك أنَّه كنَّى بذلك عن كَثْرة رواتها والْمَعنِيين بها ، كما يكون الرَّجل الكثير

---

(١) أي : جملة (له ثرى) خبر عن المبتدأ (يكون) .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٣ .

(٢) انظر : في معنى (ثرى) : التهذيب (ثرى) ١٥/ ١١٤ ، والصحاح (ثرا) ٦/ ٢٢٩١ ، واللسان (ثرا) ١٤/ ١١٠ ، ١١١ .

(٣) هذا الوجه الثاني في معنى (الثرى) .

المال كثير الأَتباع ذا وَجَاهة بين النَّاس ، قال حاتم الطّائي :

أَمَاوِيَّ مـا يُغنِـي الثَّـرَاءُ عَـنِ الفَتَـى   إِذَا حَشْرَجَتْ يَومًا وَضَاقَ بِهَا الـصَّدْرُ [(١)]

ويقرأ في البيت [(٢)] (يَكُونَ) بالنَّصب حكاية للفظ القرآن .

قوله : (يَحِلُّ سِوَى الْبَصْرِي) ، فـ « سوى البصري » : استثناء من ذلك الفاعل المقدَّر مع فعله ، وأنْ يكون (يَحِلُّ) مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : يَحِلُّ بالتَّذكير للقرَّاء سِوى الْبَصْري ، ويجوز أنْ يكون التَّقدير : اقْرَأ يَحِلُّ بالتَّذكير للجميع سِوَى الْبَصري ، فـ « سِوَى » في هذه الأوجه على بابها من كَوْنها ظرفًا غير متصرِّف مستثنى به ، ولو ضَمَمْت سينه لجاز ، ولو فَتَحْتها أيضًا جاز على استكراه [(٣)] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة لحاتم الطَّائي حينما استنشدته ماويَّة بنت عَفْزَر ، وقبله :

أمَـاويَّ إنَّ المـالَ غـادٍ ورائـحٌ   وَيَبقَى من المَالِ الأحاديثُ والـذِّكرُ

انظر : الديوان ، ص ١٨٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال ، ص ٢٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٠ ، ٣/ ١١٧ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٧ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٥٤ ، وتمهيد القواعد ١/ ٥٤١ ، ورواية الديوان : إذا حَشرَجَتْ نفسٌ .

والشاهد فيه : مجيء (الثراء) بمعنى المال الكثير .

(٢) أي : بيت الشاطبي المتقدِّم .

(٣) جاء في اللسان (سوا) ١٤/ ٤١٣ : « قال الأخفش : سِوى وسُوى إذا كان بمعنى غير أو بمعنى العدل يكون فيه ثلاث لغات : إن ضَمَمْت السِّين أو كَسَرْت قَصرْت فيهما جميعًا ، وإن فَتحْت مددت ، تقول : مكان سِوًى وسُوًى وسَوَاءٌ أي عدْلٌ ووسَطٌ فيما بين الفريقين » . وانظر : التهذيب (سوى) ١٣/ ١٢٩ ، والصحاح (سوا) ٦/ ٢٣٨٤ .

ويجوز أن يكون (يَحِلُّ) مبتدأ ، و (سِوَى الْبَصرِي) خبره عند من يجيز التَّصرُّف في (سِوَى)[١] ، ولابدَّ من حذف مضاف ، أي : ويَحِلُّ قراءة سِوَى البصري ، أي : غير البصري .

قوله : (وَخَاتِمَ) مبتدأ ، و (وُكِّلَ) خبره ، وذلك على حذف مضاف ، تقديره : وتاءَ خاتِم وُكِّلَ ، أي : لزم الْفَتْح ، فقوله : (بِفَتْحٍ) في البيت الآتي متعلِّق بـ (وُكِّلَ)[٢] ، و (نَما) بعده جملة فعليّة في موضع جر نعتًا لـ «فَتْحٍ» ، أي : بِفَتْحٍ اشْتَهر وفَشَا ، من نَما المال ، أي : كَثُر ، ونَما الحديث ، أي : انْتَشر ، يقال : نَما ينْمُو ، ونَمَى ينمي لغتان مشهورتان [٣] .

ووصف الفتح بالنُّموِّ ؛ لاشتهاره بين الأئمة والرُّواة ، والواو في قول النَّاظم : (وُكِّلَا) ليست فاصلة ؛ لأنَّ بعدها حكم الحرف ورمزه ، وهما : (بفَتْحٍ) و (نَما) ، وهذا بخلاف الواو الدَّاخلة على : وخَاتِمَ النَّبيِّين ، فإنَّها فاصلة ؛ لانقضاء التَّرجمة الأُولى .

---

(١) هم : الكوفيون أجازوا وقوعها اسمًا وظرفًا ، ومنع ذلك البصريون حيث قصروها على الظرفية دائمًا ، وجعلوا ما ورد فيها خارجًا عن الظرفية من ضرورة الشعر .

وسبق التعليق على هذه المسألة في ص ٧٠٧ .

(٢) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٦ .

(٣) انظر : التهذيب (نمى) ١٥/ ٥١٧ ، والصحاح (نما) ٦/ ٢٥١٥ ، واللسان (نمى) ١٥/ ٣٤١ .

قال أبو شامة [١] : « ولا معنى لها هنا ـ يعني واو (وُكِّلَا) ـ فلو أتى بكلمة أوَّلها نُونٌ رمزًا لقراءة الفتح كان أَولى ، فيقول : نَوَّلَا أو نحو ذلك ، ويستغني عن الرَّمز بعد قوله : بِفَتْحٍ ، في البيت الآتي ، ويأتي بالواو الفاصلة ثَمَّ ، فيقول : وَخَاتِمَ نَوَّلا بفتح وقُلْ سَادَاتِنَا اجْمَعْ إلى آخره . قال : فإن قلت : لو قاله كذلك لكان قد رمز قبل تقييده القراءة ، وهو قد قال :

وَمِن بَعْدِ ذِكْرِي الحرف/ أُسْمي رِجَالَه .... [٢] [١٢٢/ب]

قلت : الذي التزمه ألاَّ يتقدَّم الرَّمز على الحرف المختلف [فيه] [٣] ، أمَّا تقدُّمه على التَّقييد فلا ، كقوله :

....سَمَا العُلاَ [٤]

شَذَا الجَزْم .... [٥]

والله أعلم » .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٠١ .

(٢) صدر بيت من متن الشاطبية ، وهو رقم : (٤٦) ، وعجزه :

.... مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهي زيادة يقتضيها السياق ، وقد وردت كذلك في إبراز المعاني ٤/ ١٠١ .

(٤) بعض بيت من الشاطبية في آخر فرش سورة البقرة ، وهو رقم : (٥٤٣) ، وتمامه :

وَحَقٌّ رِهَانٌ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرْ مَعْ يُعَذِّبْ ....

(٥) بعض بيت من متن الشاطبية في آخر فرش سورة البقرة ، وهو رقم : (٥٤٤) ، وتمامه :

.... وَالتَّوْحِيدُ في وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ وَفي التَّحْرِيمِ جَمْعُ حِمًى عَلَا

ثُمَّ ذكر حكم (خَاتِم) ورمزه ، فقال :

٩٧٤- بِفَتْحٍ نَمَا سَادَاتِنَا اجْمَعْ بِكَسْرَةٍ كَفَى وَكَثِيرًا نُقطَةٌ تَحتُ نُفَّلَا

أمر بجمع (سَاداتِ)[1] بالألف والتَّاء على ما لفظ به مصحوبةً بكسرِ التَّاء، لمن رمز له بالكاف من «كفى» ـ وهو ابن عامر ـ فتعيَّن لغيره (سَادَتَنا) بالتَّوحيد وفتح التَّاء[2] ، وفيه تسامح ؛ لأنَّه نصبٌ لا فَتْح ، ولكن احتاج أن يذكر الكسر ؛ لأنَّه علامة النَّصب في جمع المؤنَّث السَّالم ، ولو قال : بخَفْضه لكان ضدُّه النَّصب ، وهو صحيح ، لكن يلزم التَّجوُّز في تسمية هذا خفضًا ، بل لا يجوز ذلك[3] ، فلذلك تجوَّز في الأمر المقدَّر ، وقد مرَّ لهذا نظائر كثيرة .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالنُّون من « نُفِّلَ » – وهو عاصم – أنَّه قرأ : ﴿وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[4] ، بالباء الموحَّدة بنقطة من تحتها كما قيَّده ، وفُهِم أنَّ

---

(١) الأحزاب / ٦٧ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٢٣ ، والتذكرة ٢/ ٦١٩ ، والروضة ٢/ ٨٦٤ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والإقناع ٢/ ٧٣٧ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٧٨ .

(٣) بمعنى : أنَّ استعمال الخَفْض مكان الكَسْر يجوز ؛ لوجود العلاقة بينهما ، فالكسر علامة للخفض ، أمَّا استعمال الخفض في مكان النَّصب فلا يجوز لأنَّهما ضدان .

(٤) الأحزاب / ٦٨ .

الباقين يقرءون ذلك بالثَّاء المثلَّثة على ما لَفَظ بـه (١) ، وهمـا كقـراءة : ﴿ إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ (٢) و (كثير) .

* * *

ووجه قراءتي (٣) (سَادَتَنا) واضح ، فإنَّ ابن عامر [لمّا] (٤) جعلـه جمعًـا لَزِمه أنْ يكْسِره ، وغيره جعله مفردًا (٥) ، أي : مفردًا لجمْعِ المؤنَّـث الـسَّالم ، وإلَّا فهو جمعٌ حقيقةً ، لكن ليس بجمعٍ سالم ، فلمَّا كان « سادة » ـ وهو جَمْع ـ يجمع على « سادات » ، صار مفردًا بالنِّسبة إلى « سادات » .

وسادة جمع سيِّد (٦) ، والأصل : سَوَدَة ، تحرَّكت الواو وانْفَتَح مـا قبلهـا فقُلِبت ألفًا .

---

(١) انظر : في القراءتين : المصادر السابقة .

(٢) البقرة/ ٢١٩ . حيث قرأ الأخوان حمزة والكسائي بالثاء (كثير) وقرأ الباقون بالباء (كبير) .
انظر : التـذكرة ٢/ ٣٣٣ ، والروضـة ٢/ ٥٦٣ ، والتيـسير ، ص ٨٠ ، والـوجيز ، ص ١٣٨ ، والنشر ٢/ ١٧٤ .

(٣) انظر : معاني القراءات ٢/ ٢٨٥ ، وإعـراب القـراءات الـسبع ٢/ ٢٠٦ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص٥٨٠، والكـشف ٢/ ١٩٩ ، وشرح الهدايـة ، ص ٦٦٦ ، والموضـح ٢/ ١٠٤٠ ، والفريـد ٥/ ٢٧٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٢ ، والدر المصون ٩/ ١٤٤ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها الكلام .

(٥) وردت هذه العبارة في الأصل مقترنة بـ (لَّما) هكذا : وغيره لَّما جعله مفـردًا ، وإثباتهـا يقتـضي الإتيان بجواب لـ « لَّما » ، تقديره : نصبه ، ولذلك حذفتها .

(٦) ويجوز أن يكون جمعًا لسائد ، قال ابن أبي مـريم : « وفَعَلَـة ـ أي سـادة ـ في جمـع فاعـل كثـير ، ومثله : قائد وقادة » ، الموضح ٢/ ١٠٤٠ ، وقال المؤلِّـف : « وهـو أقـرب ـ وهـو كونـه جمعًـا لسائد ـ إلى القياس مما قبله » ، الدر المصون ٩/ ١٤٤ .

وقال أبو شامة [١] : « وفَتْح تاء سادة علامة نَصْبه ؛ لأنَّـه جَمْـع تكـسير ، ومثله : كَتَبَة وفَجَرة » .

وممن صرَّح بأنَّه جَمْع تكسير أيضًا أبو عبـد الله [٢] ، وفيـه نظـر [٣] ؛ لأنَّـه اسم جَمْع ؛ اذْ (فَيْعل) لا يُجْمع على فَعَلَة ، وأمَّا فَجَـرَة وكَتَبَـة فجمعـان لــ : فاجر وكاتب ، وقالوا إنَّ فاعلًا الوصف الصَّحيح اللَّام يطَّرد فيه «فَعَلَة» [٤]، نحو : كَفَرَة وبَرَرَة ، فليس نظيرًا لــ « سـادة » جمـع سـيِّد ، والرَّسـم يحتمـل القراءتين ، فمن جَمَع قال : حُذِفت الألف تخفيفًا كنظائره [٥] .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٠١ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٣ .

(٣) من جهة أنَّه جمع لـ(سيِّد) لأنَّه مخالف للقياس فلا يجمع (فَيْعِل) على (فَعَلَة) ، كما ذكر المؤلِّف .

أمَّا إذا قصد القائلون بأنه جمع تكسير لـ (سائد) فــلا إشكــال عليـه لأنَّـه موافق للقيـاس إذ « فاعل » يطَّرد فيه « فعله » ، نحو : فاسق وفسقة .

انظر : شرح الشافية للـرضي ٢/ ١٥٥ ، ١٧٥ ، وشرح ابـن عقيـل ٢/ ٤٢٢ ، وشرح الـشافية لليزدي ١/ ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٥٨٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٣٩٢ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) هو مثل : السموات ـ والمؤمنات ـ القانتات ـ آيـات ـ الـصلوات ، فإنَّهـا محذوفـة مـن الرّسـم تخفيفًا .

انظر : المقنع ، ص ٢٥٠ ، ٢٦٨ ، وفتح الوصـيد ٣/ ٦٤٦ ، ٦٨٠ ، وإبـراز المعـاني ٢/ ٣٠٦ ، ٣٣٣ ، والعقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٢٩٣ ، ٤٤٣ .

والوجه [١] في قراءتي (كبير) و (كثير) أنَّ الجماعة أخذوه من الْكَثْرة ؛ إذ المبالغة في ذلك مطلوبة ، أي : الْعَنْهم المرَّة بعد المرَّة ، وهذا مناسب للكثرة .

قال أبو علي الفارسي [٢] : « والكثرة أشْبَهُ بالمعنى ؛ لأنَّهم يُلْعَنون مرَّة بعد مرَّة » .

وأمَّا عاصم فأَخَذَه من الْكِبَر وهو الْعِظَم ؛ دلالة على أشدِّ اللَّعن وأعظمه . وقد تقدَّم [٣] أنَّ الْكِبَر والْكَثرة متلازمان .

* * *

قوله : (سَادَاتِنَا) مفعول مقدَّم لـ (اجْمَعْ) [٤] ، وأعربه أبو عبد الله مبتدأ وخبرًا ، والعائد محذوف ، أي: اجْمَعْه [٥] ، وهذا مرجوح كما تقدَّم التَّنبيه عليه ، و (بكَسْرَةٍ) متعلِّق بـ (اجْمَعْ) على أنَّها للآلة ، أو بمحذوف على أنَّها حاليَّة ، أي : مُتلبسًا بكَسْرةٍ ، وهذه الحال من المفعول ، وجوَّز أبو عبد الله أن

---

(١) انظر : المختار ٢/ ٧٠٤ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٠ ، والكشف ٢/ ١٩٩ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٦ ، ومفاتيح الأغاني ، ص ٣٣٤ ، والموضح ٢/ ١٠٤٠ ، والفريد ٥/ ٢٧٢ .

(٢) الحجة ٥/ ٤٨١ .

(٣) تقدم في فرش سورة البقرة ، عند شرح بيت الناظم رقم : (٥٠٨) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٥٦١ .

(٤) كذلك أعربه شعلة . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٦ .

(٥) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

يكون حالًا من هاء « اجْمَعْهُ » المحذوف على ماجوَّزه [١] ، وقد تقدَّم أنَّه لا حاجة إليه .

قوله : (كَفَى) جملة فعليَّة [٢] سِيقت للثَّناء على قارئها ، أي : كَفَى من رواه ، ولم يُحْوِجْه إلى غيره ؛ / لصحَّة روايته وظهور معناه ، فمن قرأه اكتفى به . [١٢٣/أ]

قوله : و(كَثِيرًا) مبتدأ ، ونَصَبه على الحكاية ، و (نُقْطَةٌ) يُرْوى رفْعًا ونَصْبًا ، فمَنْ رواه رفْعًا ـ ولم يرو أبو عبد الله غيره [٣] ـ احتمل ذلك وجهين ، أحدهما : أن يكون (نُقْطَةٌ) هي الخبر على حَذْف مضاف ، أي : وكثيرًا ذو نُقْطة ، أي : ذُو حَرْفٍ بنُقْطة تحته .

والثاني : أنْ يكون (نُقْطَةٌ) صفة لمحذوف ، ذلك المحذوف مبتدأ حُذِف خبره أيضًا ، ولابدَّ من حَذْف مضاف قبل (نُقْطَة) حينئذٍ ، وتكون الجملة خبر الأوَّل ، وتقدير الكلام : وكثيرًا فيه حَرْفٌ ذو نُقْطَة ، فـ « كثيرًا » : مبتدأ أوَّل ، و « فيه » : خبر مقدَّم ، و « حَرْفٌ » : مبتدأ مؤخَّر ، و « ذو نُقْطَة » :

---

(١) انظر : المصدر السابق في الموضع نفسه .

(٢) مستأنفة ، انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

(٣) على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ، هكذا أعربه الفاسي .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

نعت لـ (حَرْفٌ) ، والجملة خبر الأوَّل ، ثُمَّ حُذِف المبتدأ وخبره [١] ، وبقيت صفة المبتدأ بعد حذف المضاف منها [٢] .

وأَحْوَجنا إلى هذه التَّقادير القريبة من الألغاز ما ضاق عليه من النَّظم وأبرزه في هذه العبارة الصَّعبة . وعلى هذا [٣] يجوز أنْ يكون (فيه) المضمر خبر (كثيرًا) ، و (نُقطَةٌ) صفة لذلك المحذوف على حَذْف المضاف ، وذلك الموصوف المقدَّر هو فاعل ، أي : كثيرًا استقرَّ فيه حَرْف ذو نُقْطَة .

وقال أبو عبد الله [٤] : « و (نُقطَةٌ) خبر مبتدأ محذوف حُذِف معه مضاف، أي : وكثيرًا فيه حَرْفٌ ذو نُقْطَةٌ كائنة تحت » انتهى .

وظاهر هذه العبارة أنَّ فيها سَبْق قلم أو لسان ، فإنَّ قوله : خبر مبتدأ محذوف لا يلائمه تقديره بقوله : أي : كثيرًا فيه حَرْفٌ ذو نُقْطَة ، بل المناسب أن يقول : مبتدأ محذوف الخبر ، ولا جائز أن يقال : إنَّه جعل قوله : (حَرْف) : مبتدأ ، و (ذو نُقْطَة) : خبره ؛ لأنَّ هذا نكرة [٥] لا يسوغ الابتداء به .

---

(١) وهما : (فيه حَرْفٌ) .

(٢) وهو : (ذو) ، فأصبحت العبارة : وكثيرًا نُقطَةٌ .

(٣) أي : على التقدير السابق وهو : وكثيرًا فيه حرف ذو نُقطَةٌ .

(٤) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

(٥) وهو قوله : (حرف) .

ومن رواه (نُقْطَةً) بالنَّصب ـ ولم يذكر أبو شامة غيره [١] ـ جعله مفعولًا ثانيًا لـ (نُفِّلَ) ، فإنَّ (نُفِّلَ) يتعدَّى لاثنين ، فتقول : نَفَّلْت ابني كذا ، ونَفَّل الأمير فلانًا جاريةً ، فلما بُني للمفعول قام الأوَّل ـ وهو ضمير [٢] ـ مقام الفاعل فاستتر فيه ، فبقي الثّاني منصوبًا ، ومرفوع (نُفِّل) عائد على كثيرًا .

قال أبو شامة [٣] : « والتَّنفيل [٤] : الإعطاء ، فقوله : (نُقطَةً) ثاني مفعولي (نُفِّل) ، وجَعَل النُّقْطَة نَفْلًا ؛ لأنَّها أوَّل الثّلاث التي للثَّاء ، فتلك بمنزلة النَّفْل في سَهْم الغنيمة ؛ لا أَنَّها دون سَهْم الغنائم » انتهى .

وهذا أَقلُّ تَكلُّفًا من رواية الرَّفع ، وعلى هذا فيكون « كثيرًا » : مبتدأ ، و « نُفِّلَ » : جملة فعليَّة في موضع الخبر ، و (تَحتُ) أعربه أبو عبد الله صفة لـ « نُقْطَة » [٥] ، وفيه نظر أسلفته غير مرَّة ، وهو أنَّ الظَّرف المقطوع لا يقع في أربعة مواضع ، أحدها : الوصف ؛ لنقصانه ، و (نُفِّل) على إعراب الرَّفع يكون مستأنفًا ، أي : أُعْطِي نَفْلًا .

---

(١) وكذلك أعربه شعلة . انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٦ ، وإبراز المعاني ٣/ ١٠٢ .

(٢) يعود على (حرف) .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ١٠٢ .

(٤) انظر : التهذيب (نفل) ١٥/ ٣٥٥ ، والصحاح (نفل) ٥/ ١٨٣٣ ، واللسان (نفل) ١١/ ٦٧٠ .

(٥) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

قال أبو عبد الله يُثْني بذلك على القراءة بالباء [1] : « لأنَّ الْكِبَرَ لما كان مثل الْعِظَم في المعنى ، وكان كلُّ كبير عظيمًا دلَّ الْكِبَرَ على الْكَثْرة وعلى الْكِبَرَ مَعًا ، فتضمَّنت القراءة بالباء المعنيين جميعًا الْكِبَرَ والْكَثرة » انتهى .

وقد تقدَّم تحرير هذا في البقرة [2] في قراءة الأخوين ﴿ إِثْمٌ كَثِيرٌ ﴾ ، وغيرهما ﴿ كَبِيرٌ ﴾ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ .

(٢) عند شرح بيت الناظم رقم : (٥٠٨) .

انظر العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٥٦١ .

[١٢٣/ ب]

/ سورة سبأ وفاطر

٩٧٥- وَعَالِمِ قُلْ عَلاَّمِ شَاعَ وَرَفْعُ خَفْـ ـضِهِ عَمَّ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ مَعًا وِلَا

أمر أنْ يقال : ﴿ عَلَّامِ ﴾ موضع ﴿عَٰلِمِ ﴾[1] ، لمن رمز له بالشِّين المعجمة مــن « شَاعَ » ـ وهما الأخوان ـ فتعيَّن لغيرهما القراءة بـ ﴿ عالم ﴾ على ما لَفَظ به من الْوَزْنين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « عَمَّ » - وهما نافع وابن عـامر - أنَّهـما قـرآ برَفْع خَفْض هذه الصِّفة ، وهما يقرآن : ﴿ عَالِمُ ﴾ ، فتعيَّن لغيرهمـا خفـضها ، وهم منقسمون إلى من يقرأ : ﴿ عَلَّامِ ﴾ كالأخوين ، وإلى من يقرأ : ﴿عَالِمِ ﴾ كالباقين ، فتحصَّل في هذا الحرف ثلاث قراءات[2] :

الأولى : للأخوين ﴿ عَلَّامِ ٱلْغَيْبِ ﴾ بزنة فعَّال مخفوضًا .

الثَّانية : لنافع وابن عامر ﴿ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ بزنة فاعل مرفوعًا .

الثَّالثة : للباقين بزنة فاعل مخفوضًا ، ومَحَلُّ الخلاف هو قوله تعـالى : ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[3] .

---

(١) من سبأ / ٣

(٢) انظر : في قراءات هذا الحـرف : السبعـة ، ص ٥٢٦ ، والتذكـــرة ٢/ ٦٢١ ، والمنتهـــى ، ص ٥٣٧ ، والتيـسير ، ص ١٧٩ ، والعنـوان ، ص ١٥٦ ، والمـستنير ٢/ ٣٧٩ ، والإقنــاع ٢/ ٧٣٨ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ .

(٣) سبأ / ٣ .

فإن قلت : هذا يُلْبِس بالذي في آخر السُّورة ، وهو قوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾ [(١)] . فالجواب : أنَّه قد ذكر هنا خلافًا في رَفْعِه وخَفْضِه ، ولا يُتَصوَّر الخَفْض البتَّة في ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ فلذلك كان غير مراد[(٢)] .

وقد أجاب بعضهم[(٣)] : بأنَّه لَمَّا ذكر قبله أَحْرُفًا كثيرة من محلِّ الخلاف علم أنَّه غير مراد ، وأنَّ المراد هو الأوَّل ، وفيه نظر ؛ لأنَّه قد فعل هذا في مواضع، وهو تقديم بعض كلمات القرآن على بعض في التَّرجمة ، فيجوز أنْ يكون هذا منه ، لا جرم أنَّ الجواب الأوَّل هو المرضي[(٤)] .

وقد يقال : إنَّ النَّاظم لم يفعل هذا في موضع من المواضع ، وهو أنْ يقدِّم مافي آخر السُّورة على جميع حروفها المختلف فيها ، وإنَّما يفعل ذلك في بعض الكلمات بخلافه هنا ، فإنَّه لو كان الخلاف في ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ لكان قد قدَّم الكلام على مافي آخر السُّورة ، فحينئذٍ نُقرِّرُ الجواب الثَّاني .

ثمَّ أخبر أنَّ من رمز له بالدَّال والعين المهملتين من « دَلَّ عَلِيمُهُ » في البيت الآتي ، وهم ابن كثير وحَفْص ، قرآ هنا[(٥)] وفي سورة الجاثية ﴿لَهُمۡ عَذَابٌ

---

(١) سبأ / ٤٨ .

(٢) كذلك أجاب بهذا الجعبري ، انظر : كنز المعاني ، ص ٣٩٨ .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٤ ، وكنز المعاني ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٤) وهو : تعذُّر الخفض في : ﴿ علاَّمُ الغيوب ﴾ .

(٥) من الآية (٥) من سورة سبأ .

﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [١] برفع ميم ﴿أَلِيمٌ﴾ ، فتعيَّن لغيرهما خَفْضُها في الموضعين[٢] . وقيَّد الرَّفع في الموضعين بإضافته إلى الْخَفْض ؛ لينُصَّ على الضِّديَّة الخاصَّة ؛ لأنَّه لو أطلق الرَّفع لأُخذ ضدُّه ، وهو النَّصب[٣] ، فكانت القراءة تختلُّ في المكانين ، فمن ثَمَّ [دَلَّ][٤] « رَفْعِ خَفْضِهِ » على رَفْع خَفْض الميم ، وقوله : « مَعًا » ؛ لِيدخلَ ما في الجاثية .

❋ ❋ ❋

والوجه[٥] في قراءة ﴿عَلَّامِ﴾ أنه أبلغ من ﴿عَالِمِ﴾ فإنَّ ضَرَّابًا مَنْ كَثُر ضَرْبُهُ .

---

(١) سبأ / ٥ ، الجاثية / ١١ .

(٢) انظر : في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٥٢٦ ، والروضة ٢/ ٨٦٦ ، والتيسير ، ص ١٨٠ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/ ١٥٠٠ ، والتبصرة ، ص٤٤٨ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٨١ .

(٣) سبق شرح هذه القاعدة في الخطبة عند بيت الناظم رقم (٦٢) .

انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٢٢٩ .

(٤) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر في توجيه قراءات (عالم) : إعراب القراءات السبع ٢/ ٢٠٨ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥ ، ٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨١ ، والكشف ٢/ ٢٠١ ، والموضح ٣/ ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٥٤ .

والوجه في قراءة (عَالِمِ) الحمْلُ على الغالب في هذه الصِّفة ، فإنَّه قد اتُّفق على ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ في مواضع من القرآن(١) ، كما أنَّه قد اتُّفق على ﴿ عَلَّام ﴾ مع (الْغُيوبِ) ، فإنَّه لم يجيء مع (الغيوب) إلَّا (عَلَّام) ، ولم يجيء مع (الْغَيْب) إلَّا (عالم) ؛ إلَّا في قراءة الأخوين هنا ، وعلَّام الغيوب في موضعين(٢) من القرآن ، وهما آخر المائدة(٣) وآخر هذه السورة(٤) ، وليس هو بمحل خلاف لما مَرَّ .

والوجه/ في رفع « علَّام »(٥) و« عَالِمِ » أَنَّه خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو علَّام ، وهو مُقْتضٍ للمدح ، وهذا هو الذي يسمِّيه النَّحوي القَطْع ، ويلتزم فيه الإضمار ، ولو نصبه لجاز(٦) ، إلَّا أنَّه لم يقرأ به . [١٢٤/أ]

---

(١) منها ما جاء في الأنعام / ٧٣ ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ وما جاء في الجن / ٢٦ ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ وما جاء في السجدة / ٦ ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ وهي : مواضع كثيرة جاءت فيها (عالم) مع (الغيب) .

(٢) هكذا في الأصل ، والصَّواب أنَّها أربعة مواضع ؛ إذ جاء في المائدة موضعان : آية ١٠٩ ، و ١١٦ . وفي التوبة موضع آية ٧٨ ، وفي هذه السورة موضع رابع وهو آية ٤٨ .
انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن (علم) ، ص ٥٨٧ .

(٣) المائدة / ١١٦ .

(٤) سبأ / ٤٨ .

(٥) لم يقرأ أحد ﴿ علَّام ﴾ بالرَّفع ، وإنَّما ذكر المصنِّف توجيه الرَّفع فيها لمجرّد زيادة الفائدة ، وأنّه لو قرئ بها لما خرج توجيهها وإعرابها عن ما جاء في توجيه وإعراب (عالم) كما أنّ الوجه في خفضها كالوجه في خفض (عالم) .
انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءات (عالم) .

(٦) على معنى : اذكر عالم الغيب ، أو : أعني .
انظر : معاني الزجاج ٤/ ١٨١ ، ١٨٢ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٣١ .

ويجوز أَن يرتفع بالا بتداء ويكون خبره الجملة من قوله : ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾[(١)] إلخ .

والوجه في خفض[(٢)] (عالم) من ستة أوجه ، أحدها: النعت لـ (رَبِّي) ، أو البدل منه ، أو عطف البيان له ، وهذه الثَّلاثة تابعة للجلالة في قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[(٣)] ، وهذا عندي ضعيف جدًّا ، ـ وإن كان أبو شامة[(٤)] ذكره ـ للفَصْل بين التَّابع والمتبوع بجملٍ كثيرة أجنبيّة .

وأيضًا فإنَّ هذا جواب لقول الذين كفروا ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾[(٥)] ، فتعيَّن أنْ يكون تابعًا لـ ﴿ رَبِّي ﴾[(٦)] على ثلاثة الأوجه المذكورة[(٧)] ، ولم يقرأ أحد ﴿ علَّام ﴾ [إلَّا][(٨)] خفضًا .

---

(١) من الآية (٣) نفسها .

(٢) انظر : المختار ٢/ ٧٠٥ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨١ ، والكشف ٢/ ٢٠١ ، والموضح ٣/ ١٠٤١ .

(٣) سبأ / ١ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٠٢ .

(٥) سبأ / ٣ .

(٦) من قوله تعالى : (قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ) ، سبأ / ٣ .

(٧) وهي : النعت ، والبدل ، وعطف البيان .

(٨) زيادة ليست في الأصل والصواب إثباتها ؛ لأنَّ القراءة فيه إنما هي بالخفض (علَّامِ) .

انظر : السبعة ، ص ٥٢٦ ، والتيسير ، ص ١٧٩ ، والعنوان ، ص ١٥٦ ، والمستنير ٢/ ٣٧٩ ، والنشر ٢/ ٢٦٦ ، والاتحاف ٢/ ٣٨١ .

والوجه في رفع الميم[١] أنَّه نعت لعذاب ، وفيه نظر من حيث إنَّه إذا اجتمع صفتان صريحة ومؤوَّلة ، أنْ تُقدَّم الصَّريحة ، وهنا وُجِد العكس ، فإنّ ﴿ مِّن رِّجْزٍ ﴾ صفة مؤوَّلة ، و ﴿ أَلِيمٌ ﴾ صريحة ، وقد جوَّز ذلك بعضهم[٢] مستدلًّا بقوله تعالى : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ ﴾[٣] .

وجوابه : أنَّ ﴿ يحبهم ﴾ معترضة ، وقد حقَّقت هذا في الدُّر[٤] .

والوجه في الجرِّ أنَّه نعت لـ ﴿ رِجْزٍ ﴾ ، والرِّجز[٥] : أشدُّ العذاب ، وقيل[٦] : إنه كالرِّجس ، بمعنى القَذر ، وقد ضعَّف مكِّي قراءة الرَّفع من

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ .
انظر في توجيه قراءتي هذا الحرف : معاني الفراء ٢/ ٣٥١ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٢ ، والحجة للفارسي ٦/ ٦ ، والمختار ٢/ ٧٠٦ ، وحجة أبي زرعة ٥٨٢ ، والكشف ٢/ ٢٠١ ، والموضح ٣/ ١٠٤٢ .

(٢) منهم ابن مالك وأبو حيان وغيرهما ، قال ابن مالك : « وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ وقد تقدم الجملة كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ » شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ .
وانظر في هذه المسألة : شرح الجمل ١/ ٢٢٠ ، والمقرب ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، وشرح المقرب ٢/ ٧٢٦ ، والبحر المحيط ٣/ ٥١٢ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦١ .

(٣) المائدة / ٥٤ .

(٤) انظر : الدر المصون ٤/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ . وقد ذكر المؤلف هذه المسألة أيضًا في كتابه : إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل (خ) ٢/ ٧/ أ .

(٥) انظر : الصحاح (رجز) ٣/ ٨٧٨ ، والمفردات (رجز) ١٩٢ ، واللسان (رجز) ٥/ ٣٥٢ ، وعمدة الحفاظ (رجز) ٢/ ٧٧ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

وجه آخر وقال فيها بُعد ؛ لأنَّ الرِّجز هو العذاب ، فيصير التَّقدير : عذاب أليم من عذاب ، وهذا معنى غير متمكن ، قال[١] : « والاختيار خَفْض الميم ؛ لأنَّه أصحُّ في التَّقدير والمعنى ؛ إذ تقديره : لهم عذاب من عذاب أليم ، أي : هذا الصِّنف من أصناف العذاب ؛ لأنَّ العذاب بعضه آلَم من بعض » .

وجوابه ما تقدَّم من أنَّ الرِّجْز [٢] ليس هو مطلق العذاب إنَّما هو أشدُّه وأسوؤه ، أو أنه بمعنى القذر كالرِّجس[٣] .

وأجاب أبو عبد الله فقال[٤] : « الرِّجز مطلق العذاب ، فكأنَّه قال لهم : هذا الصِّنف من العذاب من جنس العذاب » انتهى .

وهذا الجواب ليس بشيء ؛ لافضائه إلى مالا فائدة فيه ، ويبقى الاعتراض بحاله . فالأَوْلى ما ذكرته أوّلًا ، وقد ذكره أبو شامة فقال بعد أن فسَّر الرِّجز بأشدِّ العذاب ، أو بمعنى الرِّجس القَذر[٥] : « فهذا فائدة جعل العذاب منه باعتبار صفته » .

---

(١) الكشف ٢/ ٢٠٢ .

(٢) في الأصل (الرجس) وهو سهو .

(٣) جاء في تعريف الرِّجس أنَّه : العمل المؤدِّي إلى العذاب ، فيطلق ويراد به العذاب ، وقيل : النتن . وقيل : الرِّجس : اسم لكل ما استقذر من عمل . والرِّجس والرِّجز بمعنًى وذلك أنَّ الرِّجز يدل على الحركة والاضطراب وكذلك الرِّجس .

انظر : الصحاح (رجس) ٣/ ٩٣٣ ، والمفردات (رجس) ، ص ١٩٣ ، واللسان (رجس) ٦/ ٩٤ ، ٩٥ ، وعمدة الحفاظ (رجس) ٢/ ٧٨ .

(٤) اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٥ .

(٥) إبراز المعاني ٤/ ١٠٣ .

قوله : (وَعَالِمِ) مبتدأ ، و (قُلْ عَلَّامِ) خبره ، والعائد مقدَّر[١] ، أي: قُلْ فيه علَّام . وقُلْ على بابه ، أو مُضمَّن معنى : اقرأ .

قوله : (شَاعَ)[٢] جملة فعليّة مستأنفة[٣] ؛ للثَّناء على هذه القراءة ، وأنَّها فاشية بين أهل الفن ، ويجوز أن يكون حالًا من (علَّام) بإضمار (قد) عند بعضهم . قوله : (وَرَفْعُ خَفْضِهِ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله ، ويجوز أن يقدَّر مبنيًّا[٤] للفاعل فيكون فاعل المصدر محذوفًا ، ويجوز أن تقدِّره مبنيًّا للمفعول ، والهاء في (خَفْضِهِ) لعالم ، ولا تعود لـ (علَّام) وإن كان أقرب مذكور ، لما تقدَّم من أنَّ أحدًا لم يقرأ (علَّام) [إلَّا][٥] مخفوضًا .

قوله : (مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ) يجوز أن يكون مفعولًا بمقدَّر على حذف مضاف ، و (مَعًا) حال من ذلك المضاف/ المحذوف ، أي : اقرأ كَلِمَتَيْ [١٢٤/ب] من رِجزٍ أَليمٍ مَعًا[٦] ، و (وِلاَ) حال أخرى من ذلك المضاف[٧] ، أي : ذوي

---

(١) كذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٦ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٦ ، وكنز المعاني ، ص ٣٩٦ .

(٣) انظر : المصدرين السابقين .

(٤) أي : المصدر (رفع) يقدر لـ (رَفَعَ) فعل مبني للمعلوم . ويكون فاعله محذوفًا ، تقديره : ورَفَعَ مدلول (عمَّ) وهما نافع وابن عامر

(٥) زيادة ليست في الأصل وهو سهو تكرّر من المؤلِّف غير مرة ، والصواب ما أثبته .

(٦) كذلك قدره أبو عبد الله الفاسي .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٦ .

(٧) أي : حال من المفعول به المقدَّر وهو : كلمتي .

وِلَاء ، وقيل[١] : مفعول من أجله ، والنَّاصب له الكلام الآتي في البيت بعد هذا ، أي : أنَّه دلَّ على ناصبه ، فإنَّ قوله :

على رَفعِ خَفْضِ الميمِ دلَّ عَلِيمُهُ ....[٢]

يدلُّ على قولك : ارْفَعْ خَفْضَهُ ، وارْفَع خَفْضَهُ ، هو العامل في وِلَا ، أي : رَفْعُ خَفْضِ ميم أَلِيمٍ متابعَة ، قال معناه أبو شامة[٣] ، وفيه تكلُّف . والوِلاء : بكَسْر الواو والمدِّ ، أي : ذوي متابعة .

ويجوز أن يكون حالًا [٤] من فاعل اقرأ المقدَّر ، أي : اقرأهما ذا متابعة لغيرك .

ويجوز أن يكون (مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ) مبتدأ ، وخبره أوَّل البيت الآتي ، قاله أبو شامة[٥] ، و (مَعًا) على هذا منصوب بمقدَّر ، أي : أعني مَعًا ؛ ليشمل مافي السُّورتين ، قال[٦] : « والواو في قوله : (وِلَا) ليست فاصلة كالواو في (وُكِّلَا) التي سبق ذكرها ، وما أقل ما اتَّفق له في هذه القصيدة من أمثال هذا ، نحو :

---

(١) قاله أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٠٣ .

(٢) صدر بيت للشاطبي ، وهو برقم (٩٧٦) ، وسيأتي في ، ص ٧٧٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق في الموضع نفسه .

(٤) هذا الوجه الثاني في إعراب : وِلَا .

(٥) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٠٣ . وكذلك أعربه شعلة في شرحه ، ص ٤٨٧ .

(٦) إبراز المعاني ٤/ ١٠٣ .

.... وَخَاتِمَ وُكِّلَا [١]

.... وَإِلْيَاسِينَ بِالْكَسْرِ وُصِّلَا [٢]

فإنَّ الواوات في أوائل هذه الكلم تُوهِم الفصل ؛ لأنَّها كلمات لم تسبق تقييدًا ، بخلاف الواو في قوله :

وبِالضَّمِّ واقْصُرْ وَاكْسِرِ التَّاءَ قَاتَلُوا .... [٣]

فهذه الكلمات كلُّها تقييد ، فلم تضر الواوات في أوائلها ، قال : ومعنى : وِلَا بكَسْر الواو متابعة ، وهو مفعول من أجله من الكلام الذي يأتي بعدُ ، أي : رُفِعَ متابعةً ، وقد تقدَّم[٤] أنَّ معنى ذلك أنَّه دال على ناصبه ، والله تعالى أعلم . ثمَّ ذكر حكم الميم ورمز لمن قرأ بذلك ، فقال :

٩٧٦- عَلَى رَفْعِ خَفْضِ الْمِيمِ دَلَّ عَلِيمُهُ وَنَخْسِفْ نَشَأْ نُسْقِطْ بِهَا الْيَاءُ شَمْلَلَا

(على رَفْعِ) متعلِّق بـ (دَلَّ عَلِيمُهُ) ، وعليمه : قارئه والرَّاوي له ، والهاء تعود على (مِن رجْزٍ أَليمٍ) ، وقد تقدَّم[٥] أنَّ هذه الجملة خبر لقوله : (مِن

---

(١) بعض بيت من الشاطبية سبق برقم (٩٧٣) ، وتمامه :

وَقِرْنَ افْتَحِ اذْ نَصُّوا يَكُونَ لَهُ ثَرَى يَحِلُّ سِوَى الْبَصْرِي ....

(٢) بعض بيت من متن الشاطبية ، وسيأتي في فرش سورة الصافات وهو رقم (٩٩٩) ، وتمامه :

وَغَيْرُ صِحَابٍ رَفْعُهُ اللهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ....

(٣) صدر بيت من متن الشاطبية ، رقم (١٠٣٨ ، وعجزه :

.... عَلى حُجَّةٍ وَالْقَصْرُ في آسِنٍ دَلَا

(٤) سبق قبل قليل عند حديثه عن إعراب : وِلَا .

(٥) سبق في إعراب البيت السابق عند إعراب قوله : (من رجْزٍ أليمٍ) مبتدأ .

رِجْزٍ أليمٍ) إذا أعربناه مبتدأ ، كما قاله أبو شامة[١] ، فيكون محلُّها رفْعًا . وإن أعربنا (مِن رِجْزٍ أَليمٍ) مفعولًا بمقدَّر على حَذْف مضاف ، أي : اقرأ كَلِمتَيْ من رجزٍ أَليمٍ ، كانت مستأنفة جيء بها للإخبار بأنَّ الذي دلَّ على ذلك إنَّما هو رجلٌ كثير العلم ، فإنَّ فَعيلًا[٢] مثال مبالغة .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَمللا » ـ وهما الأخوان ـ أنَّهما قرآ ثلاثة الأفعال المذكورة بالياء المنقوطة ثنتين من تحتُ ، وهي ﴿إِن يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يُسْقِطْ﴾[٣] فتعيَّن للباقين القراءة بالنُّون[٤] ؛ لأنَّها ضدُّ الياء[٥] .

وقدَّم (نَخسِفْ) على (نَشَأْ) وهو بعده ؛ لضيق النَّظم عليه في ذلك ، ويُقْرأ (نَشَأْ) (نَخسِفْ) (نُسقِطْ) بالنُّون لا بالياء ؛ ليكون لقوله : (بِهَا

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٠٣ .

(٢) مثل : سميع ورحيم .

(٣) سبأ / ٩ .

(٤) انظر في قراءات هذه الحروف : السبعة ، ص ٥٢٦ ، والمبسوط ، ص ٢٢١ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٢ ، والتيسير ١٨٠ ، والوجيز ، ص ٢٩٨ ، والمستنير ٢/ ٣٧٩ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٢٢ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٢ .

(٥) وهو : مما اصطلح عليه الناظم ، وقد سبق شرح المؤلف لهذا عند بيت الناظم رقم (٦١) . انظر العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٢٢٦ .

اليَاءُ) فائدة ، وإلَّا يبقى تحصيل الحاصل ، والياء والنُّون في هذه الأفعال ظاهران[١] ، فالياء إخبار عن الباري بضمير الغائب العائد على الله ؛ لتقدِّم ذكره في قوله تعالى ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾[٢] ، والنُّون إخبار عنه تعالى إخبار العظماء، وفيه التفات من الغيبة في قوله ﴿ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ إلى التَّكلُّم بنون العظمة ، وفيه مناسبة لما بعده من قوله : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾[٣] .

* * *

قوله : (وَنَخسِفْ)/ مبتدأ ، و (نَشَأْ ونُسْقِطْ) معطوفان عليه ، حُذِف [١٢٥/أ] عاطفهما ضرورة[٤] ؛ لأنَّه معلوم ، و (بِهَا) خبر مقدَّم ، و (اليَاءُ) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأوَّل[٥] و « ها » في (بِهَا) للأفعال الثلاثة ، ويجوز أنْ يكون (بِهَا) وحْدَه هو الخبر ، والياء فاعل به ، وهو أحسن[٦] . و (شَمْلَلَ)

---

(١) انظر : في توجيه قراءات هذه الحروف : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٢ ، والحجة للفارسي ٦/ ٧ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٣ ، والكشف ٢/ ٢٠٢ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٧ ، والموضح ٣/ ١٠٤٣ ، والفريد ٥/ ٢٧٩ .

(٢) سبأ / ٨ .

(٣) سبأ / ١٠ .

(٤) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٧ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٩٦ .

(٥) أي : جملة (بها الياء) خبر (نَخْسِفْ) . و (بها) عند شعلة والفاسي والجعبري ظرف شملل ، و (شملل) خبر المبتدأ (الياء) .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٧ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٦ ، وكنز المعاني ، ص ٣٩٧ .

(٦) على رأي ابن مالك الذي يرى ترجيح كونه فاعلًا ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

انظر : المغني ٢/ ٥٧٩ ، وحاشية الشمني ٢/ ١٥٢ .

جملة فعليَّة ، يجوز أن تكون حالًا من الياء ، أو من الضَّمير المستكن في (بِهَا) إذا جعلته خبرًا مقدمًا ، ويجوز أن تكون مستأنفة ، ومعنى ذلك : أنَّ الياء شَمِلت الأفعال الثَّلاثة في الحكم ، فمعنى شَمِل : جعل شاملًا ، فمرفوع شمل ضمير الياء ؛ لأنَّها بمعنى الحرف أو اللَّفظ .

ويجوز أن تكون (اليَاءُ) مبتدأ ثانيًا ، و (شَمِلَ) خبر الأوَّل ، و(بها) متعلِّق بـ (شَمِل) عند من يجيز ذلك ، وبه أعرب أبو عبد الله[١] ، وبمحذوف عند من لا يرى ذلك .

٩٧٧- وَفِي الرِّيحَ رَفْعٌ صَحَّ مِنْسَأَتَهْ سُكُو ... نُ هَمْزَتِـهِ مَاضٍ وَأَبْدِلْـهُ إِذْ حَـلَا

أخبر عمَّن رمز له بالصَّاد المهملة من « صَحَّ » ـ وهو أبو بكر ـ أنَّه قرأ ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ الرِّيحُ ﴾[٢] ، برفْع ﴿ الريح ﴾ فتعيَّن لغيره نصبها[٣] ؛ لأنَّ ضدَّ الرَّفع المطلق النَّصب .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالميم من « قاضٍ » ـ وهو ابن ذكوان ـ أنَّه قرأ ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأْتَهُ ﴾[٤] ، بسكون همزه ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ ، فتعيَّن لغيره أنَّه لم يقرأ بهمزة ساكنة .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٦ .

(٢) سبأ/ ١٢ .

(٣) انظر : السبعة ٥٢٧ ، والمبسوط ٢٢٢ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٢ ، والتيسير ١٨٠ ، والعنوان ١٥٦ ، وإرشاد المبتدي ٥٠٦ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٢٢ .

(٤) سبأ/ ١٤ .

ثُمَّ أمر بإبدال همزة (مِنْسَأْتَهُ) السَّاكنة ألفًا لمن رمز له بالألف والحاء المهملة من « إذْ حَلَا » وهما نافع و أبو عمرو ، فتعيَّن للباقين عدم البدل . وتحصَّل أنَّ في هذا الحرف ثلاث قراءات[1] :

الأولى : لابن ذكوان ﴿ مِنْسَأْتَهُ ﴾ بهمزة ساكنة .

الثانية : لأبي عمرو ونافع ﴿ مِنْسَاتَهُ ﴾ بألف صريحة بعد السِّين .

الثالثة : ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾ بهمزة مفتوحة للباقين، وهم: ابن كثير ، وهشام ، والكوفيون.

* * *

والوجه[2] في رفع ﴿ الرِّيحُ ﴾ أنَّها مبتدأ ، و ﴿ وَلِسُلَيْمَنَ ﴾ الخبر[3] . والوجه في نَصْبها أنَّها مفعول لـ « سَخَّرْنا » مضمرًا[4] ، كما في سورة الأنبياء عليهم السَّلام ، ويجوز أنْ يكون معطوفًا على مفعول ﴿ سخَّرنا ﴾ الأوَّل ، وهو

---

(١) انظر في قراءات هذا الحرف : المصادر السابقة .

(٢) انظر : في توجيه القراءتين انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٣٤ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٢ ، والحجة للفارسي ٦/ ٩ ، ١٠ ، والمختار ٢/ ٧٠٧ ، ٧٠٨، وحجة أبي زرعة ٥٨٣، والكشف ٢/ ٢٠٢ ، والموضح ٢/ ١٠٤٥ ، والفريد ٥/ ٢٨١ .

(٣) وقيل على تقدير : وله الريحُ مُسخَّرةٌ ، أو : وله تسخير الرِّيح .

وقيل : مرفوع على الفاعلية على رأي أبي الحسن الأخفش ، أي بالجار والمجرور ، ذكره الأنباري في البيان ٢/ ٢٧٦ ، وانظر : المصادر السابقة .

(٤) قاله الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ١٨٥ .

قوله : ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ﴾[(١)] ، أي : وسَخَّرنا لسليمان الرِّيح . ويجوز أن يكون عطفًا[(٢)] على معنى : و﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾[(٣)] ؛ لأن ذلك تسخير لداود وسليمان عليهما السَّلام .

والوجه[(٤)] في (مِنسَأَتَهُ) بالهمزة المفتوحة واضح ؛ لأنَّ المِنْسَأة مِفْعَلَة اسم آلة ، كالمِغْرَفَة والمِطْرَقَة ؛ اسم لآلة النَّسءِ .

والنَّسْءُ[(٥)] : آلة زَجْر السَّوْق ، وأصله[(٦)] من نَسَأَه ، أي : أَخَّرَه ؛ لأنَّ العصا يُزْجَر بها فيتأَخَّرُ المزجور ، والمِنْسَأَة العظيمة[(٧)] تكون مع الراعي يَنْسَأُ بها غنمه وإبله .

---

(١) الأنبياء / ٧٩ .

(٢) قاله الكسائي فيما نقله عنه النحاس .
انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٣٥ .

(٣) سبأ / ١٠ .

(٤) انظر : توجيه هذا الحرف : الكتاب ٣/ ٤٥٩ ، ٥٥٤ ، ومعاني الفراء ٢/ ٣٥٦ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٣٧ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٩٠ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٣ ، والحجة للفارسي ٦/ ١١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٤ ، والكشف ٢/ ٢٠٣ ، والموضح ٣/ ١٠٤٦ ، والبيان ٢/ ٢٧٧ ، والفريد ٥/ ٢٨٤ .

(٥) نسأت البعير نسأً : إذا زجرته وسُقْته . انظر : الصحاح (نسأ) ١/ ٧٦ ، واللسان (نَسَأ) ١/ ١٦٩ ، والقاموس (نسأ) ، ص٥٣ ، ٥٤ .

(٦) أي : الأصل في (مِنسَأة) الهمز ؛ لأنَّه من نسأْت البعير إذا زَجَرْته ، سُمَّيت بذلك لأنَّها يؤَخَّر بها الشّيء ويساق .
انظر : المصادر السابقة .

(٧) أي : العصا العظيمة . وكذا قاله الفرّاء .
انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٥٦ ، واللسان (نسأ) ١/ ١٦٩ .

أي : يسوقهم ويزجرهم ويطردهم[(١)] . وقال الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَبَاكَ ضَرَبْتَـهُ   بِمِنْسَأَةٍ قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْـبُلَا [(٢)]

والوجه في تسكين الهمزة أنَّ من العرب من يسكن الفتحة طلبًا للخفـة ، فيقول في طَلَبَ : طَلْبَ ، وفي هَرَبَ : هَرْبَ .

وقيل[(٣)] : هذه الهمزة مبدلة من ألف ، وتلـك الألـف بـدل مـن الهمـزة المفتوحة ، والعرب وجدناهم يُبْدِلون الألف همزة ساكنة[(٤)] ،/ نحو : الخأتم [١٢٥/ب] والعألم ، قال :

وَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا العَأْلَمِ[(٥)]

---

(١) أي : الجن يسوقهم سليمان عليه السلام ، رجع بالحديث إلى تفسير الآية .

(٢) البيت من الطويل . وهو لأبي طالب .

انظر : ديوانه، ص ٦١ ، والبيان والتبيين٣/ ٣٠ ، والأوائل للسكري ١/ ٤٥ ، واللسان (نسأ) ١/ ١٦٩ ، والدر المنثور ٦/ ٦٨٦ ، والتاج (نسأ) ١/ ١٢٥ ، وجاء بـلا نـسبة في مجـاز القـرآن ٢/ ١٤٥ ، والمنصف ٢/ ٥٩ ، والصحاح (نسأ) ١/ ٧٦ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٩١ ، وتفـسير القرطبي ١٧/ ٢٨٣ ، والدر المصون ٩/ ١٦٣ .

وفي البيت روايات أُخر ، انظر : المصادر السَّابقة .

والشاهد فيه : (مِنسَأَة) حيث جاءت مهموزة وهي لغة تميم وفصحاء قيس .

(٣) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٨ ، وكنز المعاني ، ص ٤٠٢ .

(٤) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٥٥٤ ، والتكملة ،ص ٢٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٢ ، والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٣٢٢، ٣٣٨ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢ ، والممتع ١/ ٣٢٤ .

(٥) الرجز للعجاج ، سبق تخريجه .

وفي هذا نظر ؛ لأنَّه رجوع إلى ما فرّ منه . وقد يقال بأنَّ ذلك تَوصُّل إلى إبدال الحرف المتحرِّك حرفًا ساكنًا ، وذلك أنَّ الهمزة كانت مفتوحة فأبدلت ألفًا لِيُتَوصَّل بذلك إلى إبدالها بهمزة ساكنة ، وفيه بحث ، وذلك أنَّهم قالوا : إنَّ الهمزة إذا أُبدلت من ألف وكان لتلك الألف أصل في الحركة أنْ تبدل الألف همزة متحرِّكة بتلك الحركة[1] ، وأنشدوا :

وَلَّى نَعَامُ بَنِي صَفوَانَ زَوْزَأَةً ....[2]

والأصل : زَوْزَاة ، بألف فأُبدلت همزة مفتوحة ؛ لأنَّ أصل الألف واو مفتوحة .

وقد ردَّ النُّحاة[3] هذه القراءة ، وقالوا يؤدِّي ذلك إلى أنْ يوجد تاء تأنيث ساكن ماقبلها ، والسَّاكن غير ألف ، وذلك لا يوجد في لسان العرب[4] .

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وهو لزيد بن كَثْوَة ، وعجزه :

.... لَمَّا رَأَى أَسَدًا في الغَابِ قَدْ وَثَبَا

انظر : الخصائص ٣/ ١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٩١ ، والمحتسب ١/ ٣١٠ ، والممتع ١/ ٣٢٥ ، والمقرب ص ٥١٧ ، واللسان (زوى) ١٤/ ٣٦٥ ، والدر المصون ١/ ٧٥ ، ٩/ ١٦٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١/ ٢٢٤ ، ١٦/ ٣٢ . وزوزأة من قولهم : زَوْزَى إذا نصب ظهره وأسرع .

والشاهد فيه : (زَوزَأَة) حيث أبدل الهمزة من الألف ، وحرَّكها بالفتح لأنَّها - أي : الألف - عن أصل متحرك ، وهو الواو ؛ إذْ أصلها : (زَوْزَوَة) .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ، ص ٥٨٤ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٨ ، والكشاف ٥/ ١٣٣ ، والبيان ٢/ ٢٧٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٧ ، والدر المصون ٩/ ١٦٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٤/ ٤٨٨ ، ١٦/ ٢ .

(٤) ردَّ المؤلف هذا الطَّعن في قراءة الإبدال بقولهم إنَّها غير قياسية ، حيث قال : « إلا أنَّ هذا مردود ، بأنَّها لغة الحجاز ثابتة ، فلا يلتفت لمن طعن » الدر المصون ٩/ ١٦٥ .

وقال آخرون[١] إنما قرأ ابن ذكوان ذلك بهمزة بين بين ، وهو قياس تسهيلها إلا أنَّ الرَّاوي لم يَضْبِط عنه ، وهذا كما تقدَّم[٢] عن أبي عمرو في ﴿بَارِئِكُمْ﴾[٣] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[٤] ، و﴿أَرِنِي﴾[٥] ، و ﴿أَرِنَا﴾[٦] ، وبابها .

وقال الدَّاني[٧] : « ابن ذَكْوان بهمزة ساكنة ، ومثله قد يجيء في الشِّعر ؛ لإقامة الوزن ، وأنشد الأَخْفَش الدِّمشْقي[٨] ـ زاد الشيخ علم الدِّين[٩] لبعض الأعراب ـ :

---

(١) انظر : جامع البيان في القراءات ٤/ ١٥٠١ ، والموضح ٣/ ١٠٤٦ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٤ .

(٢) تقدم ذلك في فرش سورة البقرة عند شرح المؤلف لبيتي الناظم (٤٥٤) و (٤٨٥) .

انظر : العقد النضيد : ناصر القثامي ، ص ٢١٢ ، ص ٤٠٦ .

(٣) البقرة / ٥٤ .

(٤) البقرة / ٦٧ .

(٥) البقرة/ ٢٦٠ . والأعراف/ ١٤٣ .

(٦) البقرة / ١٢٨ . والنساء / ١٥٣ . وفصلت / ٢٩

(٧) التيسير ، ص ١٨٠ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٠٥٠١ ، ١٥٠٢ .

(٨) هو: أبو عبد الله هارون بن موسى بن شُرَيك الأخفش الدِّمشقي ، شيخ المقرئين بدمشق في زمانه ، أخذ القراءة عَرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان ، روى القراءة عنه إبراهيم بن عبد الرزاق وإسماعيل بن عبد الله الفارسي وغيرهما . توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين للهجرة .

انظر في ترجمته : طبقات القراء ١/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وغاية النهاية ١/ ١٧٢ .

(٩) هو : السخاوي ، انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٩٢ .

* صَرِيــعُ خَمْرٍ قَــامَ مِنْ وَكَأْتِهِ*

كَقَوْمَةِ الشَّيخِ إلى مِنْسَأْتِهِ[١] »

وفي هذا نظر من حيث شَبَّه هذه القراءة بالضرورة .

والوجه في ﴿ المِنسَاة ﴾ بألف أنَّها بدل من الهمـزة وهـو بـدل عـلى غـير قياس ؛ لأنَّ مثل هذه الهمزة إنَّما تُسَّهل بين بين[٢] ولا تُبْدل ، لكنَّهم نقلوا أنَّ الألف لغة أهل الحجاز ، والهمز لغة تمـيم وفـصحاء قـيس[٣] . وأنـشدوا في الألف قول الشاعر :

---

(١) البيتان من الرَّجز ، ولم أقف على قائلهما .

انظر : التيسير ، ص ١٨٠ ، وجامع البيان في القراءات ٤/ ١٥٠٢ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٩٢ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٠٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٧ ، والدر المصون ٩/ ١٦٥ ، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٣٢ ، وروح المعاني ٢٢/ ١٢٢ .

وجاء في تفسير القرطبي ١٧/ ٢٨٣ برواية :

* وقائم قَدْ قام مِنْ تُكَأْتِهِ *

والشاهد فيه : تسكين همزة (مِنسَأْته) ، موافقة لقراءة ابن ذَكْوان .

(٢) وهو القياس في تخفيف الهمزة ، أي : تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي حركتها منه .

انظر : الحجة للفارسي ٦/ ١٢ ، والموضح ٣/ ١٠٤٦ ، والبيان ٢/ ٢٧٧ .

(٣) انظـر : معـاني الفـراء ٢/ ٣٥٦ ، والمختـار ٢/ ٧٠٩ ، وزاد المسير ٦/ ٤٤١ ، والـدر المـصون ٩/ ١٦٣ .

إِذا دَبَبْتَ عَلَى المِنْسَاة مِـنْ كِـبَرٍ   فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنكَ اللَّهوُ وَالْغَزَلُ[١]

فترك الهمز وإن كان هو على خلاف الأصـل فإنَّه صـار فصيحًا فـي الاستعمال ، بل أفصح ، وقد قرئ ﴿ سَالَ سَآئِلٌ ﴾[٢] بألف ، وقال الشاعر :

سَالَت هُذَيْلٌ رَسَـولَ الله فَاحِـشَةً   ضَلَّت هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ[٣]

وسيأتي لهذا مزيد بيان في سورته إن شاء الله تعالى ، وعن أبي عمـرو [٤] : « لسـت أدري مـمَّ هُـو ، إلَّا أنَّـه بغـير همز » يعـني : أنَّـه لـم يعـرف

---

(١) البيت من البسيط . ولم أقف على قائله .

انظر : مجاز القرآن ٢/ ١٤٥ ، والبيان والتبيين ٣/ ٣١، والمحتسب ٢/ ١٨٧، والصحاح (نسأ) ١/ ٧٦ ، وحجـة أبي زرعـة ، ص ٥٨٥ ، والنكـت والعيـون ٤/ ٤٤١ ، والفريـد ٥/ ٢٨٤ ، وتفـسير القرطبي ١٧/ ٢٨٣ ، واللسان (نسأ) ١/ ١٦٩ ، والدر المصون ٩/ ١٦٣ .

والشاهد فيه ترك همز (المِنْسَاة) على لغة أهل الحجاز . وروايته في اللسان (هَرَمٍ) بدل (كِبَرٍ) .

(٢) المعارج / ١ . وهي قراءة نافع وابن عامر ، حيث قرأ بألف من غير همز .

انظر : السبعة ، ص ٦٥٠ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٩١ ، والإتحاف ٢/ ٥٦٠ .

(٣) البيت من البسيط . وهو لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه .

انظـر : الـديوان ، ص ٣٧٣ ، وشـرح الـديوان للبرقـوقي ، ص ١٢٠ ، والكتـاب ٣/ ٤٦٨ ، ٥٥٤ ، والمقتـضب ١/ ٣٠٣ ، والمحتـسب ١/ ٩٠ ، وابـن يعـيش ٤/ ١٢٢ ، وشرح الـشافية للرضي ٣/ ٤٨ ، وشرح ابـن عقيـل ٢/ ٥٧٤ ، والمقاصـد الـشافية ٩/ ٨١ ، وشرح شـواهد الشافية ، ص ٣٣٩ .

وجاء في بعض المصادر السابقة (بما قالت) بدل (بما سالت) ، وجاء في بعضها بما (جاءت) .

والشاهد فيه قوله : (سالت) حيث خفَّف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفًا والأصل (سألت) .

(٤) انظر في قول أبي عمرو : معاني الفراء ٢/ ٣٥٧ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٣٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٨٤ .

اشتقاقـه ، لكنَّه لم يَحْفظ فيه إلَّا الألف ، وذلك لأنَّه أفصح اللُّغتـين ؛ إذ هـي لغة الحجاز .

* * *

قوله : (وفي الرِّيحَ رَفْعٌ) مبتدأ وخبر ، وسوَّغ الابتداء تقدُّم الخبر جـارًّا ومجرورًا ، و (صَحَّ) جملة فعليَّة في موضع رفع نعتًا لقوله : (رَفْعٌ) أي : رَفْعُ صحيحٌ ثابتٌ عن الأئمة ليس بضعيـف ولا باطـل ، وإنَّـما قـال ذلـك ؛ لأنَّ أبا بكر تفرَّد بذلك[1] ، فقال : لا عليك من ذلك فإنَّه صحيح .

قوله : (مِنسَأَتَهْ) مبتدأ ، و (سُكُونُ) مبتـدأ ثـانٍ ، والهـاء في (هَمْزَتِـهِ) للفظ (مِنْسَأَتَهَ) ، ولو قال : (هَمْزَتِها) باعتبار كلمة (المِنْسَأَة) لجاز ، و (ماضٍ) خـبر الثَّاني[2] ، والثاني وخبره خـبر الأوَّل . ومعنـى « مَـاضٍ » يجـوز أن يكـون : إشارة إلى أنَّه قاطِعٌ ماضي الْقَطْع ، من قولهم : سَيْفُ/ ماضٍ ، أي : يمضي في [١٢٦/أ] ضَرْبته ولا يتوقف ، يثني بذلك على الـسُّكون ردًّا عـلى مـن ردَّه مـن النُّحـاة وجعله من ضرورات الشِّعر ، وأن يكون[3] إشارة إلى أنَّه محكيّ في اللُّغة ، قد مَضَى القول به وحكايته عن العرب ، كما أنشدوا :

.... كَقَوْمَةِ الشَّيخ إلى مِنْـسَأْتِهِ[4]

---

(١) أي : تفرد برفع (الريح) وسبق تخريج القراءة في هذا الحرف .
(٢) وهو : (سُكُوُن) ، أي : والتقدير : سكونُ همزته جائز مضى حكمه .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨٨ .
(٣) هذا الوجه الثاني في معنى (ماضٍ) .
(٤) سبق تخريجه قبل قليل في ، ص ٨٢٠ .

قوله : (وَ أَبْدِلْهُ) ، أي : أبدل ذلك الهمز السَّاكن ، قاله أبو شامة[١] . وفيه نظر ؛ لأنه يؤدِّي إلى ارتكاب شيئين ضعيفين في هذه القراءة ، وهو تسكين الهمزة ثمَّ إبدالها ألفًا .

فإن قلت : فإذا إنَّها بدل من الهمزة المفتوحة : كان ذلك ضعيفًا أيضًا . فالجواب : أنَّ هذا أقوى من ذلك ؛ لأنَّ إبدال مثل هذه الهمزة[٢] قد جاء ، نحو ﴿سَالَ سَآئِلٌ ﴾[٣] وبابه .

وأمَّا سُكون ما قبل تاء التَّأنيث غير ألف فلم يعهد البتة ، فالأولى أن تجعل الألف بدلًا من الهمزة المفتوحة .

فإن قلت : إبدال الهمزة الساكنة ألفًا ، ليس ضعيفًا ، بل هو قياس تخفيف مثل هذه الهمزة[٤] .

فالجواب : أنَّ هذا صحيح لو كان السُّكون صحيحًا في نفسه ، لكنَّه ضعيف لما تقدَّم .

ومفعول (أَبدِلْ) الثَّاني محذوف ، للعلم به ، أي : أبْدِل الهمز ألفًا[٥] ، و(إِذْ) ظرف لـ (أَبْدِلْهُ) ، وفيه معنى العلَّة .

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٠٥ .
(٢) أي : إبدال الهمزة المفتوحة ألفًا .
(٣) المعارج / ١ . كما في قراءة نافع وغيره ، وقد سبق تخريج هذه القراءة .
(٤) أي : قياس تخفيف الهمزة السَّاكنة إبدالها ألفًا .
انظر : الكتاب ٣/ ٥٤١ وما بعدها ، والتكملة ، ص ٢٢٨ ، والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٣٢٦ .
(٥) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٨٨ .

و (حَلَا) أي : عَذُب لفْظُه بسبب خفَّته ؛ لأنَّ الألف أخفُّ لفظًا من الهمزة ، فعذُب اللَّفظ بها ، و (حَلًا) في موضع خَفْض بـ (إِذْ)[١] .

٩٧٨- مَسَاكِنِهِمْ سَكِّنْهُ وَاقْصُرْ عَلَى شَذًا وَفي الْكَافِ فَافْتَحْ عَالِمًا فَتُبَجَّلَا

أمر بتَسْكين ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾[٢] ، أي : بتسكين سينها ، فهو على حَذْف مضاف ، أو بمعنى أَوْقِع فيه السُّكون ، وأمر بقَصْره أيضًا ، أي : بحذف الألف التي بعد السِّين[٣] ، لمن رمز له بالعين المهملة والشِّين المعجمة من « عَلى شَذًا » ، وهم حَفْص والأخوان .

ثمَّ أمر بفَتْح كافه لمن رمز له بالعين والفاء من قوله : « عَالِـمًا فتُبَجَّلَا » ـ وهما حَفْص وحمزة ـ فتعيَّن للباقين فَتْح السِّين والمدُّ بعد الشِّين في التَّرجمة [الأولى][٤] وكَسْر الكاف في الترجمة الثانية ، وخلص من ذلك ثلاث قراءات[٥] :

الأُولى : لحَفْص وحَمْزة وهي ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾[٦] ، بسكون السِّين مقصورة وفَتْح الكاف .

---

(١) انظر : المصدرين السابقين .

(٢) سبأ / ١٥ .

(٣) حيث قرءوا (مَسْكَنَهُم) بحذف الألف . وسيبيِّنه المؤلِّف .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ، ص ٥٢٨ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٣ ، والتيسير ، ص ١٨٠ ، والعنوان ، ص ١٥٦ ، والمستنير ٢/ ٣٨١ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٤ .

(٦) سبأ / ١٥ .

الثَّانية : للكسائي ﴿ مَسْكِنِهِمْ ﴾ بالقَصْر والسُّكون وكَسْر الكاف .

الثَّالثة : للباقين وهي ﴿ مَسَاكِنِهِم ﴾ بالجمع على ما لفظ به .

ويؤخذ ضدُّ ما لفظ به[١] ، وهو الحركة المطلقة ؛ لأَنَّها ضدُّ السُّكون ، والحركة المطلقة الفَتْح ، والمدُّ ؛ لأَنَّه ضدُّ القَصْر[٢] . ويلزم من السُّكون الْقَصْر ؛ إذْ لا يُتَصوَّر مدٌّ مع سكون السِّين .

* * *

والوجه[٣] في قراءتي (مَسْكَنِهِمْ) فتحًا وكسرًا أَنَّهما لغتان في اسم المكان ، وهو أرضهم وبلدهم التي كانوا بها مقيمين ، أو مَوْضع سُكنى كلِّ واحد منهم . وقيل[٤] : بل هما مصدران .

---

(١) لفظ بالسُّكون في قوله : (سكِّنه) .

(٢) سبق بيان الأضداد وما اصطلح عليه النَّاظم في الخطبة عند شرح بيتي الناظم رقم (٥٨ ، ٦٠) .

فالمد ضدُّه القصر ، والتَّحريك المطلق هو الفتح وهو ضدُّ التَّسكين .

انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ١٩٨ ، ٢٢٢ .

(٣) انظر في توجيه قراءات هذا الحرف : معاني الفراء ٢/ ٣٥٧ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٣٩ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٩١ ، والحجة للفارسي ٦/ ١٢ ، ١٣ ، وحجة أبي زرعة ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، والكشف ٢/ ٢٠٤ ، والموضح ٣/ ١٠٤٨ .

(٤) انظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٩٢ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٢٩٩ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٩ .

وعلى التَّقديرين(١) فالْكَسْر شاذٌّ قياسًا ، فصيح استعمالًا . والفَتْح فصيح قياسًا ؛ وذلك أنَّ (فَعَل) إذا كان مضارعه مضموم العين(٢) ، جاء الفعل منه زمانًا ومكانًا ومصدرًا على (مَفْعَل) بالفتح ، وقد شذَّت ألفاظ حفظها النُّحاة / فجاءت مكسورة ، وهي : المَشْرِق والمَغْرِب والمَجْزِر والمَسْجِد والمَنْبِت والمَطْلِع (٣) . [١٢٦/ب]

وقيل : الفَتْح في المصدر أَوْكَد منه في اسم المكان ، ولذلك جعل سيبويه المسجد مكانًا لا مصدرًا(٤) .

وإلى قياس الفتح أشار النَّاظم بقوله في الثَّناء عليه : (فَافتَح عَالِـمًا فَتُبَجَّلَا) .

---

(١) وهما : اسم المكان أو المصدر .

(٢) على وزن (يفعُل) مثل : سَكَن يَسْكُن ، وخرج يخرُج .

(٣) ما كان مضارعه بضمِّ العين ، فقياسه كما ذكر المؤلِّف بالفتح في المكان والزَّمان والمصدر ، وما كان مضارعه على يفعِل بالكسر فقياسه في المكان والزمان على (مَفْعِل) بكسر العين ، والمصدر على (مفعَل) بفتح العين .

انظر : الكتاب ٤/ ٨٩ ، ٩٠ ، وأدب الكاتب ، ص ٥٥٢ ، والبيان ٢/ ٢٧٧ ، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٨١ ، وشرح الشافية لليزدي ١/ ٢٨٩.

(٤) قال سيبويه : « وأمّا المسَجِد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت مَسْجَد » الكتاب ٤/ ٩٠ .

وأما قراءة (مَسَاكِنِهم) فتَحْتَمِل أن يكون جمعًا لكلٍّ من المكسور والمفتوح ؛ لأنَّ كليهما مسموع ، وإن كان الأَوْلى جعلُها للمفتوح ، ووجه الجمع أَنَّ لكلٍّ واحد مَسْكنًا ، فمن ثَمَّ جمعت ليوافِق اللَّفظ المعنى .

ورُسِمَت هذه الكلمة بغير ألف[١] ، فالرَّسم يحتمل الجمع والإفراد ، غير أنَّ من جَمَع اعتقد حَذْف الألف تخفيفًا .

قوله : (مَسَاكِنِهِمْ) يجوز فيه وجهان ، أَحْسَنُهما : أن يكون منصوبًا على الاشتغال بإضمار فعل[٢] ، وإنَّما كان أَحْسَن لمكان الأمر ، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة الأمريّة خبره ، وفيه حَذْف مضاف ، أي : سَكِّن سينه ، أو أَوْقِع فيه السُّكون[٣] . قوله (واقْصُرْ) ، أي : اقْصُرْه ، فحَذَف مفعوله .

قوله : (على شَذًا) جارًّا ومجرورًا في موضع الحال إمَّا من الفاعل أو من المفعول المحذوف[٤] ، أي : اقْصُرْه حال كَوْنك مستقرًّا على شَذًا ، أي : على رائحة طَيِّبة ، كنَّى بذلك عن صحَّة الرِّواية ، أو حال كَوْنه مستقرًّا على شذًا . والشَّذا :

---

(١) انظر : المقنع ، ص ٢٠١ ، ومختصر التبيين ٤/ ١٠١١ ، والوسيلة ، ص ٢٠٧ ، وجميلة أرباب المراصد ١/ ٣٩٤ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ، ص ٣٩٢ ، والهبات السنيّة ١/ ٤١٥ .

(٢) اقتصر شعلة والفاسي في إعرابه على هذا الوجه .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٩ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٠ .

(٣) في الأصل (الفتح) وهو سهو واضح .

(٤) وكذا أعربه الفاسي وشعلة والجعبري . وذكر فيه شعلة وجهًا آخر وهو نصبه على التمييز إذا أعرب (علا) فعلا ماضيًا من العُلُو .
انظر : شرح شعلة ٤٨٩ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٠ ، وكنز المعاني ، ص ٤٠٣ .

حدَّة الرَّائحة أو البقيَّة . وقد تقدَّم[١] تفسير ذلك غير مرة .

قوله : (وفي الكاف) متعلق بـ (افتح) على التضمين ، أي : أَوْقِع فيه الفتح ، كقوله تعالى : ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾[٢] ، وقوله :

.... يَجْـرَح في عَراقِيبِها نَـصْلِي[٣]

قوله (فَتُبَجَّلَا) ، أي : فتُعَظَّم ، وهو منصوب بإضمار « أَنْ » على جواب الأمر ، وهو « افتح »، و(عَالِمًا) حال من فاعل (افْتَحْ) .

٩٧٩- نُجَازِي بِيَاءٍ وَافْتَحِ الزَّايَ وَالْكَفُو ... رَ رَفْعٌ سَمَاكَمْ صَابَ أَكْلٍ أُضِفْ حُلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « سَمَا » والكاف والصَّاد المهملة من قوله : « سَمَاكَمْ صَابَ » ـ وهم الحرميَّان وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر ـ قرءوا ﴿وَهَلۡ يُجَازَىٰٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورُ﴾[٤] ، بالياء وفَتْح الزَّاي على مالم يُسمَّ فاعله ، (الكفور) رفع لقيامه مقام الفاعل ، فتعيَّن لغيرهم ـ وهم الأخوان وحَفْص ـ

---

(١) تقدَّم في فرش سورة الأعراف عند شرح بيت الناظم رقم (٧٠٠) و (٧١٠) وفي فرش سورة التوبة عند شرح بيت الناظم رقم (٧٣٣) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٢١ / ب ، ٢٢٦/ ب ، ٢٣٩ / ب .

(٢) الأحقاف / ١٥ .

(٣) سبق تخريجه في ، ص ١٤٤ .

(٤) سبأ / ١٧ .

بالنُّون مكان الياء ، وكَسْر الزَّاي ، ونَصْب ﴿ الكَفُورَ ﴾ مفعولًا به[١] .

ثُم أمر بإضافة ﴿ أُكُلٍ ﴾ من قوله ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾[٢] ، لمن رمز له بالحاء المهملة ـ وهو أبو عمرو ـ فتعيَّن لغيره عدم الإضافة[٣] .

وتقدَّم[٤] في البقرة أنَّ الكوفيين وابن عامر وأبا عمرو يضُمُّون كاف ﴿ أُكُلٍ ﴾ ، والباقون يُسكِّنونه ، فتكون قراءة أبي عمرو هنا ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلِ خَمْطٍ ﴾ بضمِّ الكاف والإضافة ، والكوفيُّون وابن عامر بضمِّ الكاف وتنوينه[٥] ، والباقون ﴿ أُكْلٍ خَمْطٍ ﴾ بسكون الكاف وعدم الإضافة .

* * *

---

(١) حيث قرءوا : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ .

انظر : في قراءتي هذا الحرف : السبعة ، ص ٥٢٨ ، والمبسوط ، ص٢٢٢ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٣ ، والروضة ٢/ ٨٦٩ ، والتيسير ، ص ١٨١ ، والوجيز ، ص ٣٠٠ ، والعنوان ، ص ١٥٦ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٥ .

(٢) سبأ / ١٦ .

(٣) حيث قرءوا : (أُكْلٍ) و (أُكُلٍ) .

انظر : في قراءتي هذا الحرف : المصادر السابقة .

(٤) تقدم عند شرح بيت الناظم رقم (٥٢٤) . انظر : العقد النضيد : ناصر القشامي ، ص ٦٦٣ وما بعدها .

(٥) أي : ﴿ أُكُلٍ ﴾ .

والوجه[(١)] في ﴿ يُجَازَى ﴾ مبنيًّا للمفعول أنَّه حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى ، وهذا جارٍ على طريقة كلام الملوك والعظماء ، والوجه في بنائه للفاعل مناسبته لما قبله من قوله/ تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[(٢)]، [١٢٧/أ] و﴿وَبَدَّلْنَٰهُم ﴾[(٣)] ، و﴿جَزَيْنَٰهُم ﴾[(٤)] ، ولما بعده من قوله : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾[(٥)] ، ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ﴾[(٦)] ، وأيضًا فإسناد المجازاة إلى الله تعالى أخوف .

و﴿ الكَفُور ﴾ بحسب القراءتين مرفوع لما لم يُسمَّ فاعله في الأُولى ، منصوب على المفعول به في الثَّانية .

فإن قيل[(٧)] : ليس المجازاة مقصورة على الْكَفُور ، فما وجه القَصْر هنا ؟

---

(١) انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٤ ، والحجة للفارسي ٦/ ١٧ ، والمختار ٢/ ٧١٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٧ ، والكشف ٢/ ٢٠٦ ، والموضح ٣/ ١٠٥١ ، والفريد ٥/ ٢٩٠ ، والدر المصون ٩/ ١٧٤ .

(٢) سبأ/ ١٦ .

(٣) سبأ/ ١٦

(٤) سبأ/ ١٧ .

(٥) سبأ ١٨ .

(٦) سبأ ١٨ .

(٧) ذكر هذا الفارسي ومكِّي وذكرا الجواب عنه .

انظر : الحجة ٦/ ١٧ ، ١٨ ، والكشف ٢/ ٢٠٦ .

فالجواب : أنَّ المؤمن لمَّا كان تُكَفَّر عنه الصَّغائر ما اجْتَنَب الكبائر ، والكافر لَمَّا لم يُكَفَّر عنه صغيرة ؛ لأنَّه مرتكب أكبر الكبائر ، وهو الكفر ، ناسب أن يُتوعَّد بالجزاء مقصورًا عليه الكافر الذي لم تُكَفَّر عنه سيئة قط .

وأمّا المؤمن فلا يجازى بسيِّئاته ، بل إمّا ببعضها وإمّا ألَّا يجازى بها البتَّة . فمن ثَمَّ خُصَّ الكافر بذكر المجازاة في هذه الآية ؛ إذ لا بدَّ من مجازاته على جميع سيئاته ؛ إذْ ليس له عَمَل صالح يُكَفِّر سيئاته ، بخلاف المؤمن ، فإنَّ الله يكفِّر بعض سيئاته أو كلَّها بعمله الصَّالح .

والوجه[١] في قراءة أبي عمرو ﴿ أُكُلِ خَمْطٍ ﴾ بالإضافة : إضافة الأُكُل ـ وهو الجنى والثَّمر ـ إلى الخَمْط ، وعطف الأَثْل والسِّدر على الأُكُل لا على الخَمْط ؛ إذ الأَثْلُ لا أُكُلَ له[٢] .

(١) انظر : في توجيه قراءات هذا الحرف : معاني القراءات ٢/ ٢٩٢ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢١٥ ، والحجة للفارسي ٦/ ١٤ ، والمختار ٢/ ٧١١ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، والكشف ٢/ ٢٠٥ ، وشرح الهداية ، ص ٦٦٩ ، والكشاف ٥/ ١١٦ ، والموضح ٣/ ١٠٥٠ ، والفريد ٥/ ٢٨٨ .

(٢) أي : لا ثمر له . انظر : المصادر السابقة .

واختلفوا في الْخَمْط ، فقال الزَّجَّاج[١] : « كلُّ نبت أحدُّ طَعْمًا ، من مرارة حتى لا يمكن أَكْلُه » ، وقال أبو عبيدة[٢] : « كلُّ شجر ذي شوك » ، وقال غيره[٣] : « هو شَجَر الأَراك » .

والْأَثْل[٤] : معروف ، وهو يشبه الطَّرفاء لكنَّه أعظم منه وأجود عودًا .

وقال الجوهري[٥] : « الْخَمْط : ضربٌ من الْأَراك له حَمْلٌ يُؤْكل » ، وقال الفرَّاء[٦] : « الْخَمْط في التَّفسير ثَمَرُ الأَراك » ، وقال المبِّرد[٧] : « الْخَمْطُ كُلُّ ما تَغيَّر إلى مالا يُشْتَهى ، واللَّبن خَمْطٌ إذا حَمُضَ » .

والوجه في عدم إضافته أنَّه حُذِف من الكلام مضافٌ ، والأصل : ذَواتي أُكُلِ أُكُلِ خَمْطٍ ، فحُذِف المضاف إلى خَمْط ، وأقيم خَمْط مقامه ، وعلى هذا فـ﴿ خَمط ﴾ يجوز أَنْ يكون بدلًا من (أُكْلٍ)[٨] ، وقيل[٩] : هو عَطْف

(١) معاني القرآن ٤/ ١٨٨ .
(٢) في الأصل (عبيد) وهو سهو .
انظر : في قول أبي عبيدة : مجاز القرآن ٢/ ١٤٧ ، والحجة للفارسي ٦/ ١٤ ، والكشاف ٥/ ١١٦ ، وزاد المسير ٦/ ٤٤٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠١ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٩٤ .
(٣) قاله ابن عباس . انظر : زاد المسير ٦/ ٤٤٦ ، وكنز المعاني ٤٠٧ ، وتنوير المقباس ١/ ٣٦٠ .
(٤) انظر : التهذيب (أثل) ١٥/ ١٣٢ ، والصحاح (أثل) ٤/ ١٦٣٠ ، واللسان (أثل) ١١/ ١٠ .
(٥) انظر : الصحاح (خمط) ٣/ ١١٢٥ .
(٦) معاني القرآن ٢/ ٣٥٩ .
(٧) انظر في قول المبرد : إعراب النحاس ٣/ ٣٤٠ ، والفريد ٥/ ٢٨٨ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٩٤ ، وكنز المعاني ، ص ٤٠٧ ، وفتح القدير ٤/ ٤٥٦ .
(٨) أنكر أبو علي الفارسي كون (خمط) بدلًا من (أُكُل) ، وتبعه مكي كذلك ، وسيذكر المؤلِّف هذا بعد قليل .
(٩) انظر : الحجة للفارسي ٦/ ١٥ ، والكشف ٢/ ٢٠٥ ، والموضح ٢/ ١٠٥٠ ، والكشاف ٥/ ١١٦ ، والفريد ٥/ ٢٨٩ ، والدر المصون ٩/ ١٧٤ .

بيان ، وقيل[١] : بل وَصَفٌ لـ (الْأُكُل) بالْخَمْطْ ، كأنَّه قال : ذواتي أُكُلٍ بَشِع [٢] .

واختار أبو عبيد قراءة التَّنوين ، قال[٣] : « لأَنَّ الْأُكُل هنا هو الْخَمْط في التَّفسير فالنَّعت أَوْلى به من الإضافة ، مع أنَّ أهل هذه القراءة أكثر » .

والجواب عن ذلك : أنَّ الأُكُل هنا هو المأكول ، وهو عبارة عن الجنى والثَّمر ، كما قال تعالى : ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾[٤] ، وفي اللُّغة يطلق اسم الثَّمَر على شجره ، واسم الشَّجر على ثمره ، فيقال : ثمرةُ تينٍ وعِنَبٍ ورُمَّانٍ ، بإضافة (ثمرة) إلى ما بعدها . وإن شئت : ثمرةٌ تينٌ وعِنَبٌ ورُمَّانٌ برفع الجميع ، فالإضافة على تقدير : ثمرة هذا النَّوع من الشجر .

---

(١) قاله الزمخشري . انظر : الكشاف ٥/ ١١٦ .
ومنع هذا الفارسي ومكي ؛ لأنَّ الخمط اسم شجر فهو لا ينعت به .
قال أبو حيان : « والوصف بالأسماء لا يطرد » البحر المحيط ٧/ ٢٧١ .
وانظر : المصادر السابقة .

(٢) في الأصل (يشبع) وهو لا يتوافق مع المعنى ، وما أثبته أقرب على التّأويل المتقدِّم في معنى الخمط ، فهو أكل كريه .
انظر : معاني الزجاج ٤/ ١٨٨ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٤٠ ، والفريد ٥/ ٢٨٩ .

(٣) ورد هذا النص في إبراز المعاني ٤/ ١٠٦ منسوبًا إلى أبي عمرو الداني ، ولم أعثر عليه في آثاره التي اطلعت عليها .

(٤) إبراهيم / ٢٥ .

إذا تقرَّر ذلك فقولـه : (أُكُـلٍ خَمْـطٍ) جـائز فيـه الأمـران بالاعتبـارين المذكورين[١] . فيقال : أُكُلِ خَمْطٍ وأَثْلٍ وسِدْرٍ ، بالإضافة وعدمها ، وإنَّما ذكر سبحانه وتعالى الأُكُل ، تصريحًا بأنَّ هذا صار مأكولهم بعد ما كانوا مُـخَوَّلين فيما شاءوا من ثمار الجنَّتين المتقدِّمتي الذِّكر .

وقال الزمخشري[٢] : « وجه من نوَّن ، أنَّ أصله: ذَواتَيْ أُكُلٍ أُكُلِ/ خَمْطٍ »، [١٢٧/ب] فذكر نحو ما قدَّمته .

وقال أبو شامة[٣] : « هو نحو قولهم[٤] : مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه ، أو على تقدير : ذي خَمْط ، كما قيل ذلك في قوله تعـالى : ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[٥] ، أي : ذي صَدِيدٍ » انتهى .

قلت أمَّا قوله : مررت بقَاعٍ عَـرْفجٍ كُلُّـه ، فـيروى عـن العـرب برفـع : (كُلُّه) على أنَّه تأكيـد للـضَّمير المـستكن في عَـرْفَج ، وعَـرْفَج نعـت لقـاع ، وعَرْفَج جامد ؛ لأنَّه شجر فكيف وصف به ؟

---

(١) وهما : إطلاق الشيء على جنسه ، وإطلاق الجنس على أفراده . كما في إطلاق الثمر على الـشجر وإطلاق الشجر على الثمر .

(٢) الكشاف ٥/ ١١٦ .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤) انظـر القـول في : الكتـاب ٢/ ٢٤ ، والخـصائص ١/ ١٢٢ ، واللبـاب ١/ ١٣٦ ، والكـافي في الإفصاح ٣/ ١٠٣١ ، والمقاصد الشافية ١/ ٦٥٢ ، ٦٥٣ .

(٥) إبراهيم / ١٦ .

فأجابوا بأنَّه في تأويل مشتق ، كأنّه قيل : بقَاعٍ خَشِنٍ ، ولا إضافة حينئذٍ[(١)] ، وأمّا ﴿مِن مَّآءٍ صَكدِيدٍ﴾ ، فصديد ، قيل[(٢)] : إنّه بدل ، وقيل : عَطْف بيان ، وقيل : على حَذْف مضاف ، أي : ذي صديد ، ولو قيل : بأنَّه بتأويل مشتق ـ أي : مُنْتِن مُسَودّ ـ لجاز .

ولم نرهم قدَّروا مضافًا في قولهم : بقاعٍ عَرْفَجٍ ، أي : ذي عَرْفَج ، ولا يمكن ذلك ؛ لأنَّ (كلَّه) لا بدَّ له من مؤكَّد ، فلا بدَّ من تأويل هذا بمشتق ليتَحَمَّل ضميرًا يكون هذا تأكيدًا له .

وأجاز جماعة أن يكون بدلًا[(٣)] ، ومنعه أبو علي واختار أن يكون عَطْف بيان ، ورجَّح قراءة الإضافة فقال[(٤)] : « ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة حسن ، فإنَّ الأُكُل إذا كان الجنى فإنَّ جنى كلِّ شجرة منه .

قال : وغير الإضافة ليس في حُسْن الإضافة ، وذلك لأنَّ الْخَمْط إنَّما هو اسم شجرة ، وليس بوصف ، وإذا لم يكن وصفًا لم يَجْرِ على ما قبله ،

---

(١) حيث رفعوا بالاسم الجامد إجراءً له مجرى المشتق .
انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : هذه الأقوال في إعراب (صديد) : الكشاف ٣/ ٣٧٠ ، والمحرر الوجيز ٨/ ٢١٩ ، والفريد ٤/ ١٧ ، ١٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٤١٣ ، والدر المصون ٧/ ٨٠ .

(٣) منهم النَّحاس وأبو بكر بن إدريس وأبو زرعة والسَّخاوي والفاسي وغيرهم .
انظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٤٠ ، والمختار ٢/ ٧١١ ، وحجة القراءات ٥٨٧ ، وفتح الوصيد ٤/ ١١٩٣ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠١ .

(٤) الحجة ٦/ ١٥ . وكذلك تبعه مكي وابن الأنباري .
انظر : الكشف ٢/ ٢٠٥ ، والبيان ٢/ ٢٧٩ .

كما يجري الوصف على الموصوف ، والبدل ليس بالسَّهل أيضًا ؛ لأنَّه ليس هو هو ، ولا بعضه ؛ لأنَّ الجنى من الشَّجرة ، وليس الشَّجرة من الجنى ، قال : فيكون إجراؤه عليه على عَطْف البيان ، كأنَّه بَيَّن أنَّ الجنى لهذا الشَّجر ، ومنه » انتهى .

وفي كلامه نظر ؛ لأنَّ العلَّة التي منع بها البدليَّة موجودة في إعرابه عَطْف بيان ؛ وذلك لأنَّ عطف البيان لا بدَّ أنْ يكون هو الأوَّل بعينه ، وأشهر من الأوَّل عند الجمهور[١] ، وهو قد قال أوّلًا : إنَّه ليس هو هو ، ولا بعضه ، فكيف يكون عَطْف بيان له . ثُمَّ إنَّ البدل يُبَيَّن به أيضًا ، كقوله تعالى : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[٢] ، ثُمَّ قال[٣] : « وكأنَّ الذي حسَّن ذلك أنَّهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصِّفة في قول الشَّاعر في صفة العقار :

.... لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ .... »[٤] انتهى .

---

(١) اشترط بعض النحاة في عطف البيان أن يكون أعرف من متبوعه ، كالزمخشري والجرجاني وابن عصفور وعلَّلوه بأنَّ الابتداء بالأخصِّ يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه .

انظر : شرح الجمل ١/ ٣٠٠ ، والمقرب ٢٧٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣ ، الارتشاف ٤/ ١٩٤٣ ، والمساعد ٢/ ٤٢٣ ، وشفاء العليل ٢/ ٧٦٣ ، وشرح الآجرومية للسنهوري ٢/ ٤٦٧ .

(٢) الفاتحة / ٦ ، ٧ .

(٣) تابع لقول الفارسي . انظر : الحجة ٦/ ١٥ .

(٤) بعض بيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي والبيت بكماله :

=

فعلى هذا يَحْسُن ادِّعاءُ الوصفيَّة فيه .

وقال أبو الحسن(١) : « الأَحْسَن في كلام العرب أنْ يُضيفوا ما كان من نحو هذا ، مثل : دارُ آجُرٍّ ، وثوبُ خَزٍّ ، قال : و ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ ـ يعني بعدم الإضافة ـ قراءة كثيرة وليست بجيدة في العربية » . قلت : فهذا عَكْس قول أبي عبيد ، حيث اختار عدم الإضافة ، وقد رجَّح المبرِّد عدم الإضافة ، قال النحَّاس(٢) : « قال محمد بن يزيد : الخَمْط كُلُّ مُغَيَّرٍ إلى ما لا يُشْتهى ، واللَّبن خَمْطٌ إذا حَمُضَ ، والأَوْلى عنده في القراءة : ﴿ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ بالتَّنوين على أنَّه نعت لـ ﴿ أُكُل ﴾ أو بدل منه ؛ لأنَّ الأُكُل هو الخَمْط بعينه عنده ، قال : فأمّا الإضافة فباب جوازها أن يكون تقديرها : ذَواتَيْ أُكُلِ حُمُوضةٍ ، أو أُكُلِ مَرارةٍ » / . [١٢٨/أ]

قلت : وهذا عَكْس ما قاله الفارسي ـ والله أعلم ـ .

=

عُقَارٌ كَمَاءِ النِّيءِ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ ... وَلاَخَلَّةٍ يَكْوي الشُّرُوبَ شِهَابُها

والبيت في وصف الخمر وأنَّها ليست مُرَّة وليس فيها حموضة تشبه الخل ، بل هي لذيذة تطرب الندامى ، وهي في لون اللحم النَّيء .

انظر : شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٥ ، وأدب الكاتب ، ١٦٧ ، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٤٠٩ ، والحجة للفارسي ٦/ ١٥ ، والمستقصى ١/ ٢١١ ، وشرح الجواليقي ، ص ٢٣٦ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٩٥ ، واللسان (خلل) ١١/ ٢١١ .

(١) انظر في قول أبي الحسن : الحجة للفارسي ٦/ ١٥ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٠٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢٩٥ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٣٤٠ .

وقدَّم ترجمة (يُجَازَى) على ترجمة (أُكُل) وهـي بعـدها في الـتِّلاوة عـلى حسب ما تأتِّي له في النَّظم .

* * *

قوله : (نُجَازِي بِيَاءٍ) يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون (نُجَازِي) مبتدأ ، و (بِيَاءٍ) خبره ، أي : مستقرٌ ومقروءٌ بياء [1] .

والثَّاني : أن يكون خبره الجملة الفعليّة [2] من قوله : (سَمَا) ، وعلى هذا فيكون (بِيَاءٍ) حالًا من الضَّمير المستكن في (سَـمَا) ، أي : نُجَـازِي ارتفـع حال كَوْنه ملتبسًا بِياءٍ ، ويكون قوله : (وَافْتَحِ الزَّايَ) معترضة .

وقوله : (وَالْكَفُورَ رَفْعٌ) جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال أيضًا من فاعـل (سَـمَا) إن جعلنـاه خـبرًا لــ (نُجَـازِي) ، ومـستأنفًا إن لم نجعلـه خبرًا . ولابدَّ من حَذْف مضاف قبل (رَفْعٌ) ، أي : ذُو رَفْعٍ . ويجوز أنْ يكون (نُجَازِي) مفعولًا بفعل مقـدَّر ، و (بِيَـاءٍ) متعلِّـق بـه ، والتَّقـدير : واقـرأ نُجازِي بياء .

وقولـه : (وافْـتَحِ الـزَّايَ) أي : منـه ، أو زايَـه ، وعُوِّضـت (ألْ) مـن الضَّمير ، وينبغي أن يُقْرأ (نُجَـازِي) بـالنُّون وكَسْر الـزَّاي . وإذا لم يجعـل

---

(١) هكذا أعربه الفاسي .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٢ .

(٢) وهو ما ذهب إليه شعلة في إعرابه .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٩ .

(سَمَا) خبرًا لـ (نُجَازِي) فيجوز فيه [١] وجهان ، أحدهما : أنَّها في محلِّ رَفْع نعتًا لـ « رَفْعٌ » ، أي : رَفْعٌ عَالٍ ، وفيه مبالغة ، والثَّاني أنَّه مستأنف .

قوله : (كَمْ صَابَ) ، كم : منصوبة على المصدريَّة بـ (صَابَ) ، أي : كَمْ مرَّةٍ صاب ، وصاب أصله [٢] : من صَاب المطر يَصُوب إذا نزل ، والمراد به : كم مرَّةٍ ورد وأتى على لسان أهل العلم ، وهذه الجملة [٣] أيضًا في موضع رَفْعٍ خبرًا ثانيًا لـ (نُجَازِي) ، أو مستأنفة .

وقال أبو عبد الله [٤] : « وكَمْ صَاب : جملة اسميَّة مستأنفة » . وفي جعله هذه اسميَّة نظرٌ لا يَخْفى .

قوله : (أُكْلٍ) مفعول مقدَّم لـ (أَضِفْ) ، وأعربه أبو عبد الله [٥] مبتدأ محذوف العائد من الجملة الواقعة خبرًا له ، أي : أَضِفهُ ولا حاجة إليه .

---

(١) أي : في (سَمَا) .

(٢) الصَّوب : نزول المطر ، ومطرٌ صَوْبٌ وصَيِّب وصَيُّوب . والصيِّبُ : السحاب دون الصوب ، وصاب : نزل .

انظر : الصحاح (صوب) ١/ ١٦٤ ، واللسان (صوب) ١/ ٥٣٤ .

(٣) أي : (كم صاب) ، وكذا أعربها شعلة .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٩ .

(٤) اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٢ .

(٥) انظر : المصدر السابق ، الموضع نفسه .

قوله : (حُلَا) حال إمَّا من الفاعل لـ (أَضِفْ) [١] ، وإمَّا من المصدر المفهوم [٢] من (أَضِفْ) ، أي : الإضافة ، أو نعت مقدَّر محذوف لـ (أضِفْ) . ولابدَّ من تقدير مضاف قبل (حُلَا) على الأوجه كلِّها ، أي : ذا حُلَا ، أو ذات حُلًى . والحلى : جمع حِلْية ، وهي الزِّينة ، وكان قياسها حِلًى بكَسْر الحاء ، كقِرْبة وقِرَب .

٩٨٠- وَحَقُّ لِوَا بَاعِدْ بِقَصْرٍ مُشَدَّدًا ... وَصَدَّقَ لِلْكُوفِيِّ جَاءَ مُثَقَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقُّ » ، وباللاَّم من « لِوَا » ـ وهم ابن كثير وأبو عمرو وهشام ـ أنَّهم قرءوا قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا بَعِّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [٣] ، بقصر الباء ، أي : بحذف ألفها وتشديد العين ، فتعيَّن لغيرهم مدُّ الباء ، أي : الإتيان بألف بعدها ومخفَّفة العين على ما فهم من الضِّدِّين ولَفَظ بذلك [٤] .

---

(١) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٨٩ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٢ .

(٣) سبأ/ ١٩ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٢٩ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، والمنتهى ، ص ٥٣٩ ، والتيسير ، ص ١٨١ ، والتبصرة ، ص ٤٥٠ ، والمستنير ٢/ ٣٨٢ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٢٤ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ .

ثمَّ أخبر عن الكوفيين أنَّ : ﴿صَدَّقَ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾[1] جاء مُثَقَّلًا عنهم ، أي : مُثقَّل الدَّال ؛ إذْ لا يليق إلَّا ذلك ، فتعيَّن لغيرهم تخفيفها [2] .

* * *

والوجه [3] في قراءتي : ﴿ بَاعِدْ ﴾ و ﴿بَعِّدْ﴾ أنَّهما لغتان كـ : ضَعِّفْ وضَاعِفْ ، وصَاعِرْ وصَعِّرْ ، وجارية مُنَعَّمةٌ ومُنَاعَمَة [4] . وقد تقدَّم [5] الكلام في ذلك/ وأنَّ في التضعِيف مبالغةً وتكثيرًا . [١٢٨/ب]

والوجه [6] في قراءتي ﴿صَدَقَ﴾ و ﴿ صَدَّقَ ﴾ أنَّهما لغتان بمعنًى واحد، يقال : وَعْدٌ مَصْدُوقٌ ومَكْذوبٌ، قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾ [7] .

---

(١) سبأ / ٢٠ .

(٢) انظر في قراءتي هذا الحرف : المصادر السابقة .

(٣) انظر : إعراب النحاس٣/ ٣٤١، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٤، والحجة للفارسي ٦/ ١٩ ، والمختار ٢/ ٧١٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٨ ، والكشف ٢/ ٢٠٧ ، والموضح ٣/ ١٠٥١ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٧٢ ، والدر المصون ٩/ ١٧٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٦٨ ، وأدب الكاتب ، ص ٤٦٥ .

(٥) تقدَّم عنده في فرش سورة البقرة عند شرح بيتي الناظم رقم : (٥١٦) و (٥١٧) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص٦٢٠ ، ٦٢٧ .

(٦) انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءتي : ﴿ بَاعِدْ ﴾ ، و ﴿ بَعِّدْ ﴾ .

(٧) هود / ٦٥ .

فـ ﴿ ظَنَّهُۥ ﴾ [١] على القراءتين مفعول منصوب بنفس الفعل[٢] قبله ، وقال الحماسي :

.... وَمَا مَلَكَتْ يَمِيني فَوَارِسَ صَدَّقَتْ فيهم ظُنُوني [٣]

أي : كان ما ظَنَنْتُه فيهم . وكذا إبليس ظَنَّ أَنَّه يُغْويهم إلَّا قليلًا [٤] منهم ، فكان كما ظَنَّ ، وهذا كقوله : ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [٥] .

وقيل : التَّشديد بمعنى : فتحقَّق عليهم ظَنُّهُ ، وقيل معناه : وَجَد ظَنَّه صادقًا لم يُكْذِبْهُ . وقيل في التَّخفيف : إِنَّه بمعنى : صَدَق عليهم في ظَنِّه ،

---

(١) سبأ / ٢٠ .

(٢) وهو : (صَدَّق) .

(٣) بعض بيت من الوافر ، قائله أبو الغُول الطُّهَوِيّ من تميم ، وتمام البيت :

فَدَتْ نَفْسِي ....

انظر البيت في : الحيوان ٣/ ١٠٦ ، وأمالي القالي ٢/ ١٦٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٩ ، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ٣٦٢ ، وابن يعيش ٥/ ٥٥ ، والفريد ٥/ ٢٩٣ ، والموضح ٢/ ١٠٥٢ .

وروايته في الحماسة (صَدَّقُوا) ويروى في بعض المصادر (صُدِّقَتْ) بالبناء للمجهول .

والشاهد فيه قوله : (صدَّقَتْ) على معنى التَّكثير والمبالغة ، و (ظنوني) مرتفع بـ (صَدَّقَتْ) أي : تحقَّقت ظنوني فيهم .

(٤) وردت هذه اللفظة في الأصل (قليل) بالرفع وهو خطأ .

(٥) ص / ٨٢ ، ٨٣ .

فلما حُذِف الخافض انتصب المخفوض ، وقيل : تقديره : ظَنَّ ظنَّهُ [١] ، نحو : فعلته جَهْدَك وطاقتك ، يعني : أنَّه مصدر على غير المصَّدر .

وفي قوله : ﴿ بَـٰعِدْ ﴾ ، وفي قوله : ﴿صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ قراءات شاذَّة لم أُرِد ذكرها [٢] .

قوله : (وَحَقُّ لِوَا) فاعل فعل مقدَّر ، و (بَاعِدْ) مفعول ، و (بِقَصْرٍ) متعلِّق بذلك الفعل المقدَّر ، أي : وقرأ بَاعِدْ بِقَصْرٍ ، و(مشدَّدًا) حال من ذلك المستتر في الحال فتكون متداخلة [٣] .

ويجوز أن يكون (حَقُّ لِوَا) خبرًا مقدَّمًا ، و (بَاعِدْ) مبتدأ مؤخَّر [٤] ، أي : وَبَاعِدْ بِقَصْرٍ حال كَوْنه مشدَّدًا قراءة حَقّ ، فيكون على حَذْف مضاف ، و (لِوَا) ممدود قصره ضرورة ، وكنى به عن الشُّهرة ، أي : أنَّ أَصْحاب هذه القراءة مشهورون ، وقراءتهم أيضًا مشهورة ؛ لشُهْرة اللِّواء ، و(حَقُّ)

---

(١) أي : منصوب على المصدر .

انظر في هذه الأقوال : الحجة للفارسي ٦/ ٢٠ ، والمختار ٢/ ٧١٤ ، والكشف ٢/ ٢٠٧ ، والموضح ٢/ ١٠٥٢ ، والبيان ٢/ ٢٧٩ ، والفريد ٥/ ٢٩٣ ، والدر المصون ٩/ ١٧٦ .

(٢) انظر : القراءات الشاذة ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، والمحتسب ٢/ ١٨٩ ، ١٩١ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣٠٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والدر المصون ٩/ ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) حال متداخلة مع (بقصر) فهما حالان .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩٠ ، والكواكب الدرية ، ص ٥١٢ .

(٤) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩٠ .

مضاف إلى شيء مقدَّر ، تقديره : حَقُّ أُولي لِوَاء [1] ، أي : أَصْحاب شُهْرة بالعلم والفضل .

قوله : (وَصَدَّقَ) مبتدأ ، (جَاءَ) جملة فعلية خبره ، و (مُثَقَّلَا) حال من فاعل (جَاءَ) ، و (لِلْكُوفِيّ) متعلّق به ، والمراد مُثَقَّل الدَّال .

٩٨١- وَفُزِّعَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ كَامِلٌ وَمَنْ أُذِنَ اضْمُمْ حُلْوَ شَرْعٍ تَسَلْسَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالكاف من « كَامِلٌ » ـ وهو ابن عامر ـ أَنَّه قرأ قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾ [2] بفتح ضَمِّ الفاء ، وفَتْح كَسْر الزَّاي على بنائه للفاعل ، فتعينَّ لغيره ضمُّ الفاء وكَسْر الزَّاي [3] ، على ما فُهِم من الضِّدَّين ، وعلى ما لَفَظ به أيضًا .

وقيَّد قوله : (فَتْح) بالضَّمِّ ، وليس ضدُّه الضَّمَّ ، فقَيْدُ الفتح بالضَّمِّ محتاج إليه ، وقَيْده بالْكَسْر غير محتاج إليه ، فذكره فيه من باب التَّوكيد ، والضَّمُّ إذا أُطْلق فضِدُّه الْفَتْح من غير عَكْس ، أي : أنَّه إذا ذُكِر الفَتْح فليس ضِدّه الضَّمّ ، بل ضِدُّه الْكَسْر [4] .

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٤ .

(٢) سبأ / ٢٣ .

(٣) أي : قرءوا (فُزِّعَ) ، انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٣٠ ، والمبسوط ، ص ٢٢٣ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، والروضة ٢/ ٨٧٠ ، والتيسير ، ص ١٨١ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٥٠٨ ، والنشر ٢/ ٢٦٧ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٦ .

(٤) انظر في اصطلاحات الناظم : العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٩ . عند شرح بيتي الناظم : (٦١ ، ٦٢) .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحـاء المهملة والشِّين المعجمة من « حُلْـوَ شَرْعٍ » ـ وهم أبو عمرو والأخوان ـ أنَّهم قرءوا : ﴿ إِلَّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُۥ ﴾ [(١)] بضمِّ الهمزة ، فتعيَّن لغيرهم فتحها [(٢)] ؛ لأنَّه كما تقدَّم آنفًا أنَّ الْفَتْح ضِدُّ الضَّمِّ المطلق من غير عَكْس .

* * *

والوجه [(٣)] في قراءتي : ﴿ فُزِّعَ ﴾ و ﴿ فَزَّعَ ﴾ أنَّ المبني للمفعول أَخْصَر والفاعل معلوم ، وأنَّ المبني للفاعل هو الأصل ، وهو الله تعالى ، وهذه القراءة مُبَيِّنة أنَّ الفاعل المحذوف هو ضمير الباري تعالى ، والأمر فيها سهل .

وفَزَّع : فَعَّل فيه للسَّلب [(٤)] ،/ أي : أَخْرج الْفزع من قلوبهم ، والقائم [١٢٩/أ]

---

(١) سبأ / ٢٣ .

(٢) أي : بالبناء للمعلوم (أَذن) .

انظر في القراءتين : المصادر السابقة في تخريج قراءتي (فُزِّع) .

(٣) انظر : معاني الفرّاء ٢/ ٣٦١، ومعاني الزجاج ٤/ ١٩١، والمختار ٢/ ٧١٥، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٨٩ ، وشرح الهداية ، ص ٦٧٠ ، والموضح ٣/ ١٠٥٤ ، والفريد ٥/ ٢٩٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٧٨ ، والدر المصون ٩/ ١٨١ .

(٤) السَّلب من معاني (فَعَّل) بمعنى : الإزالة .

نحو : جلَّدت البعير ، أي أزلت عنه الجلد ، ومثله : فَزَّع ، أي : أزلت الفزع عنهم .

انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٩٤ ، وشرح الشافية لليزدي ١/ ٢١٣ .

مقام الفاعل في قراءة (فُزِّعَ) الجـارُّ والمجـرور ، وهـو ﴿ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾[١] ؛ لعدم ما يصلح لذلك ، والمعنى : أُزيل عنها الْفَزَع .

وقوله[٢] : ﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ كـما تقـدَّم في ﴿ فُزِّع ﴾ و ﴿ فَزَّع ﴾ ، الآذن هو الله تعالى .

وقدَّم ترجمة (فُزِّعَ) على ترجمة (أَذِنَ) كما تقدَّم في البيت قبله بحسب ما تـأتَّى له . وفي الحـرف قـراءات شـاذة[٣] .

والقائم مقام الفاعل في قراءة ﴿ أُذِنَ ﴾ الجارُّ والمجرور أيضًا[٤] .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَفُزِّعَ) مبتدأ ، و (فَتْحُ الضَّمِّ) مبتـدأ ثـانٍ ، و (كَامِـلٌ) خـبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خـبر الأوَّل ، والعائـد إمَّا محذوف ، أي : فَـتْحُ الـضَّمِّ

---

(١) سبأ / ٢٣ .

(٢) أي : والوجه في قراءتي : (أَذِن) و (أُذِن) .

انظر : المصادر السابقة في توجيه قراءتي : (فُزِّع) و (فَزَّع) .

(٣) الحرف الذي ورد فيه قراءات شاذة هو : (فُزِّع) .

انظر : إعـراب النحـاس ٣/ ٣٤٥ ، والقـراءات الـشاذة ، ص ١٢٢ ، والمحتـسب ٢/ ١٩١ ، ١٩٢ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣١١ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٧٨ ، والدر المصون ٩/ ١٨٢ .

(٤) وهو قوله تعالى : ﴿ له ﴾ .

منه ، أو قامت (أَلْ) مقامه ، أي : فَتْح ضَمِّهِ وكَسْرِه . وأشار بقوله : (كَامِلٌ) إلى أنَّ المبني للفاعل كاملٌ ؛ باعتبار أَنَّه لم يُحْذَف منه شيء ، بل فاعله مستتر موجود ، فهو كامل لا ناقص .

قوله : (وَمَنْ أَذِنَ) مفعول مقدَّم [١] لـ (اضْمُمْ) على حَذْف مضاف ، أي : اضْمُمْ هَمْزَه ، أو بمعنى أَوْقع فيه الضَّمَّ . وقيل : (مَنْ أَذِنَ) مبتدأ ، و(اضْمُمْ) خبره ، والعائد مقدَّر [٢] ، أي : اضْمُمْهُ ، وهو ضعيف ؛ إذْ لا حاجة تدعو إلى ذلك .

قوله : (حُلْوَ شَرْعٍ) حال من فاعل (اضْمُمْ) ، أو مفعوله المقدَّم أو المحذوف على كلا الإعرابين [٣] ، أي : ذَا حُلْوِ شَرْعٍ .

وقيل [٤] : حال من الضَّمِّ المدلول عليه بـ (اضْمُمْ) ، أو نعت مصدره [٥] المحذوف ، أي : ضمًّا ذَا حُلْوِ شَرْعٍ . والشَّرَع [٦] : الطَّريق ، ولما جعل للشَّرْع شرابًا حلوًا رشَّح ذلك بوصفه بقوله : تَسَلْسَلَ .

---

(١) انظر في إعرابه هذا : شرح شعلة ، ص ٤٩٠ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٦ ، وكنز المعاني ، ص ٤١٠ .

(٢) قاله الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٦ .

(٣) المفعول المقدَّم (مَنْ أَذِن) ، والمفعول المحذوف (همزه) ، والتَّقدير : اضْمُم هَمْزَ مَنْ أَذِن ، وقد تقدَّم قبل قليل . وأعربه شعلة : حالًا من المفعول (مَنْ أذن) ، انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩٠ .

(٤) قاله الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٦ .

(٥) قاله الجعبري . انظر : كنز المعاني ، ص ٤١٠ .

(٦) انظر : التهذيب (شرع) ١/ ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، والصحاح (شرع) ٣/ ١٢٣٦ ، واللسان (شرع) ٨/ ١٧٦ .

فـ (تَسَلْسَلَ)[(١)] في موضع نصب نعتًا لـ (حُلْــوَ) ، أو في موضـع جر نعتًـا لـ (شَرْعٍ) ، وهو مجاز كقولهم : نَهْرٌ جـارٍ ، والنَّهـر [(٢)] : الـشَّقُّ في الأرض ، والجريان للماء الذي فيه . والألف في (تَسَلْسَلا) للإطلاق .

٩٨٢- وَفِي الْغُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ وَيُهْمَزُ التـ ... ـتَنَاوُشُ حُلْوًا صُحْبَةً وَتَوَصَّلَا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فـاز » ـ وهـو حمـزة ـ أنَّـه قـرأ : ﴿وَهُمْ فِي الْغُرْفَـةِ ءَامِنُونَ﴾ [(٣)] بتوحيـد ﴿الْغُرْفَـة﴾ ، فتعـيَّن لغـيره ﴿فِي ٱلْغُرُفَـٰتِ﴾ بالجمع [(٤)] ، وليـس في عبارتـه ما يُفهم أنَّ الباقـين يجمعونـه جمـع سلامـة ، و (غُرْفَة) يجمع جمعين، جمع سلامة، وجمع تكسير ، وكلاهما وارد في القرآن، قال تعالى : ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [(٥)] ، فصـار كلامـه موهمًـا ، وهــذا كما تقدم [(٦)] في قوله :

خَطِيئَتُهُ التَّوحِيدُ ....[(٧)]

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٦ ، وشرح شعلة ، ص ٤٩٠ .

(٢) أي : مجرى الماء ، ثُمَّ أطلق على الماء الجاري فيه .
انظر : التهذيب (نهر) ٦/ ٢٧٦ ، والصحاح (نهر) ٢/ ٨٤٠ ، واللسان (نهر) ٥/ ٢٣٦ .

(٣) سبأ/ ٣٧ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص٥٣٠ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، والتيسير ، ص ١٨١ ، والوجيز ، ص ٣٠١ ، والعنوان ، ص ١٥٧ ، والمستنير ٢/ ٣٨٢ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٨ .

(٥) العنكبوت/ ٥٨ .

(٦) تقدّم في فرش سورة البقرة عند شرح بيت الناظم رقم : (٤٦١) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٢٥٧ .

(٧) بعض بيت ضمن متن الشاطبية وهو رقم : (٤٦١) ، وتمامه :

=

ولكن شُهرة الخلاف مُغنِية عن ذلك ، وأيضًا فإنَّه في الرَّسم ﴿ الغُرْفَة ﴾ بالهاء دون ألف [(١)] ، فالرَّسم محتمل للقراءتين المذكورتين ، ولا يحتمل التَّكسير البتَّة ؛ لوجود التَّاء التي للتَّأنيث .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة ، وبكلمة « صُحْبَةً » من « حُلْوًا صُحْبَةً » ـ وهم أبو عمرو والأخوان وأبو بكر ـ أنَّهم قرءوا : ﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاؤُشُ ﴾ [(٢)] ، بهمزة مكان الواو ، فتعيَّن للباقين الواو الصَّريحة [(٣)] .

والوجه [(٤)] في توحيد ﴿ الغُرْفَة ﴾ الجنس ، وهو مفرد في موضع الجمع ، كقوله :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ [(٥)]

=

..................عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ ... وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلَا

(١) انظر : المقنع ، ص ٤٩٩ ، ومختصر التبيين ٤/ ١٠١٤ .

(٢) سبأ/ ٥٢ .

(٣) انظر في القراءتين : المصادر السابقة في تخريج قراءتي (الغُرْفَة) .

(٤) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٥٣ ، والحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٥ ، والمختار ٢/ ٧١٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٢٢ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٩٠ ، والكشف ٢/ ٢٠٨ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣٢٣ ، والدر المصون ٩/ ١٩٥ .

(٥) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . انظر البيت في : الكتاب ١ / ٢١٠ ، والمقتضب ٢ / ١٧٠ ، والأصول ١ / ٣١٣ ، والمقتصد ٢ / ٦٩٦ ، ، والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٥٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٨ ، وابن يعيش ٥ / ٨ ، ٦ / ٢١ ، ٢٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٨٧ ، والإرشاد ، ص ٢٤٩ ، وضرائر الشعر ، ص ١٩٧ ، وشرح أبيات المفصل والمتوسط ، ص ٤٤٦ ، والخزانة ٧ / ٥٥٩ . والشاهد فيه : (بَطْنكم) حيث أقام المفرد مقام الجمع ، والمراد : بطونكم .

وقال الآخر :

لَا تُنْكِرُوا القَتْـلَ وَقَـدْ سُبِينـا

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينا (١)

أي : بُطُونكم وحُلُوقكم ، وإنَّما أُوثِر المفرد مع أَمْن اللَّبس لخفَّته . والوجه في قراءة الجمع/ مطابقة اللَّفظ للمعنى، فإنَّ كلَّ أحدٍ له غرفة [١٢٩/ب] تَخُصُّه ، وقد أُجْمِع على الجمع في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾(٢) ، ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ (٣) ، وعلى الإفراد في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ ﴾ (٤) .

واعلم أنَّ الباقين إذا جمعوا (غُرُفَات) ضَمُّوا راءها، وهي أشهر لغاتها، وفيها لغة ثانية وهي فَتْح الرَّاء ، وثالثة وهي سكونها (٥) ، ولم يُنبِّه النَّاظم على ذلك ؛ لشهرته .

وليس هذه اللغات الثَّلاث خاصّة بـ (غُرُفَاتٍ) ، بل لكلِّ جمعٍ لـ (فُعْلَة) اسمًا صحيح العين غير مضعَّفها ، نحو : غُرْفة وقُرْبَة ، أو لـ (فُعَل)

---

(١) تقدم تخريجه ، ص ٢٦٢ .

(٢) الزمر / ٢٠ .

(٣) العنكبوت / ٥٨ .

(٤) الفرقان / ٧٥ .

(٥) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٥٣ ، والمختار ٢/ ٧١٦ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٣٦ ، والفريد ٥/ ٣٠٤ .

بالشُّروط المذكورة [١] ، نحو : جُمَل ، جاز فيه ثلاث اللُّغات المذكورة ، نحو : ظُلُمات ، وقد قُرِئ : ﴿ خُطُوَات ﴾ [٢] بالضَّمِّ والسُّكون ، كما تقدَّم [٣] تقريره في البقرة ، ولم يقرأ في المشهور بالفتح .

والوجه [٤] في همز التَّناوش أنَّ الواو المضمومة يطَّرد قلبها همزة [٥] ، نحو : أُقِّتَتْ وأَدْؤُر ، وإذا كانوا قد أبدلوا الواو السَّاكنة المضموم ما قبلها همزة ؛ لأجل الضَّمَّة على ما قبلها ، كقوله :

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى .... [٦]

---

(١) وهي كونه اسمًا صحيح العين غير مضعَّفها ، وكل ما كان كذلك وهو على وزن (فُعْلة) ، أو (فُعَل) فإنَّه يجوز في جمعه ثلاث اللُّغات ، إسكان العين وهو الأصل ، وفتحها تخفيفًا ، وضمها إتباعًا لحركة الفاء .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ٣/ ٥٨٠، والتكملة ، ص ٤٢٦ ، والمقتصد في شرح التكملة ١/ ٨٤٧ ، وابن يعيش ٥/ ٢٨ ، والصفوة الصفية ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ ،وشرح الشافية لليزدي ، ص ٤١٩ ، ٤٢٥ .

(٢) البقرة / ١٦٨ .

(٣) تقدم في فرش سورة البقرة ، عند شرح بيت الناظم رقم : (٤٩٤) .
انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٤٦٨ وما بعدها .

(٤) انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٦٥ ، ومعاني الزجاج ٤/ ١٩٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٥٦ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٩٧، والحجة للفارسي ٦/ ٢٣، والمختار ٢/ ٧١٧ ، والكشف ٢/ ٢٠٨ ، والموضع ٣/ ١٠٥٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٩٤ ، والدر المصون ٩/ ٢٠٣ .

(٥) انظر في إبدال الهمزة من الواو : الكتاب ٤/ ٢٣٧ ، وشرح التصريف ، ص ٣٢٢ ، وشرح الملوكي ، ص ٢٧٠ ، وابن يعيش ١٠/ ٩٠ ، والممتع ١/ ٣٣٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٠٣ .

(٦) صدر بيت من الوافر ، لجرير ، وعجزه :

=

فإبدالهم المضمومة نفسها أَوْلى .

وعن أبي عمرو أنّه فرّق بين التناوُش بالواو والهمز ، فقال [١] : « هو بالهمز التَّناول من بُعْد ، يقال : نَأَش بالهمز ، إذا أبطأ وتأخّر ، وأنشد :

تَمَنَّى نَئِيشًا أَنْ يَكُونَ أَطَاعَنِي .... [٢]

أي : أخيرًا » .

والتَّناوُش : التَّناول السَّهل ، يقال نَاشَه يَنُوشُه إذا ناوله بسهولة ، قال عنترة :

فَتركْتُهُ جَزَرَ السِّباع يَنُشْنَهُ يَقْضُمْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَم [٣]

=

.... وجَعْدَةُ إذا أضاءهما الوقود

وسبق تخريجه ، ص ٥١٩ .

(١) حكاه عنه الزمخشري في الكشاف ٥/ ١٣٣ ، ١٣٤ .
وانظر : فتح الوصيد ٤/ ١١٩٧ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٧ .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

.... وَقَدْ حَدَثَتْ بَعْدَ الأُمُورِ أُمُورُ

وقائله : نَهْشَل بن حَرِّيّ بن ضمرْة الدَّارمي التَّميمي .

انظر في البيت : معاني الفراء ٢/ ٣٦٥ ، والزاهر ١/ ٣٤٥ ، ومعاني القراءات ٢/ ٢٩٧ ، والتهذيب (نأش) ١١/ ٤١٧ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢٢٢ ، وغريب القرآن للسجستاني ، ص ١٥٣ ، والمقاييس (نأش) ٥/ ٣٧٧ ، والكشاف ٥/ ١٣٤ ، والمستقصى ١/ ٣٠٢ ، والبيان ٢/ ٢٨٤ ، واللسان (نأش) ٦/ ٣٤٩ ، والدر المصون ٩/ ٢٠٥ .

والشاهد فيه : نئيشًا بمعنى التَّأخر والإبطاء .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لعَنْتَره بن شدَّاد العَبْسي من معلقته المشهورة .

=

ومثله : تَنَاوَشَه يَتَناوَشُهُ تَنَاوُشًا .

وقد اعتُرِض على النَّاظم ، فقيل (١) : ترك مسألة مهمة ، وذكرها صاحب التَّيسير ، وهي وقف حمزة على التَّناوش ؛ لأنَّه من أصحاب الهمز ، وذلك أنّ قياس وقفه وهو المأخوذ من بابه أنَّه يقف بجعلها بين بين .

وذكر الدَّاني (٢) وجهًا آخر ، وهو الوقف بواو مضمومة ردًّا بالهمزة إلى أصلها ، ولم يذكره النَّاظم هنا .

قال أبو شامة (٣) : « واعتذر عن ذلك فيما وجدت في حاشية النُّسخة المقروءة عليه ، فقال : تَرَكَه لِضَعْفِ هذا التَّأويل ، قال : ثُمَّ لو صحَّ [كيف] (٤) يَرَدُّ الوقفُ الشَّئَ إلى أصله وهو عارض ، وأين له نظير حتى يُبْنى

=

انظر : الديوان ، ص ٢٦ ، وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢١٨ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٤٧ ، وشرح المعلقات السبع الزوزني ، ص ٢١٣ ، وتفسير البيضاوي ١/ ١٩٢ ، والتحرير والتنوير ١٠/ ١٣٨ ، ٨/٢٧ .

ورواية عجز البيت في الديوان ، وشرح الزوزني :

يَقْضُمنَ حُسْنَ بَنَانِهِ والمَعْصَم

ويروي في جمهرة أشعار العرب وشرح الأنباري :

ما بين قُلَّةِ رَأسِهِ والمَعْصَمِ

والشاهد فيه استعمال كلمة (ناش) من قوله : (يَنُشْنَهُ) بمعنى التَّناول السّهل .

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١١٠ ، وكنز المعاني ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢) انظر : التيسير ، ص ١٨١ .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ١١٠ ، ١١١ .

(٤) زيادة مستفادة من إبراز المعاني ٤ / ١١٠ ، يتم بها المعنى .

عليه ، ويلزمه ذلك في ﴿ عَطَآء ﴾ و ﴿ جَزَآء ﴾ هنا . قال أبو شامة : وهذا الوجه صحيح لحمزة ، ولكن مأخذُه اتِّباعُ الرَّسم على ما سبق في بابه » .

قلت : فقد حصل الجواب من وجهين ، أحدهما : أنَّه تعمَّد تَرْكَه لضَعْف تأويله . والثَّاني : أنَّه مأخوذ من الباب الذي أصَّله له في قوله :

.... وَقَـــــــدْ رَوَوْا أَنَّه بالخَطِّ كَانَ مُـسَهِّلَا [(١)]

ولا شك أنَّ التَّناوش مرسوم بالواو ، فإذا وقف عليه بالواو كان ذلك من اتِّباع الرَّسم فلذلك لم يُنبِّه عليه .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَفي الغُرْفَةِ) خبر مقدَّم ، و (التَّوحِيدُ) مبتدأ مؤخَّر [(٢)] ، و (فَازَ) جملة مستأنفة أخبر بها عن فوز التَّوحيد ، والمراد القارئ به لخفَّة لَفْظه ، ولموافقته على ما أجمع على توحيده في قوله : ﴿يُجْزَوْنَ / ٱلْغُرْفَةَ [١٣٠/أ] بِمَا صَبَرُواْ ﴾ [(٣)] ، ويجوز أن تكون الجملة [(٤)] حالًا من الضَّمير في الخبر ،

---

(١) بعض بيت للشاطبي ، وهو رقم : (٢٤٤) ، وتمامه :

كَقَوْلِكَ أَنْبِـئْهُمْ وَنَبِّـئْهُمُ ....

وسبق شرحه في باب وقف حمزة وهشام على الهمز ، وانظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢/ ٩٧٧ ، وما بعدها .

(٢) كذلك أعرب الفاسي (في الغرفة التوحيد) جملة اسمية ، و (فاز) جملة مستأنفة للثناء . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨ .

(٣) الفرقان / ٧٥ .

(٤) (فاز) وكذلك قال به الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨ .

ويَضْعُف أن يكون (التَّوحيد) مبتدأ ، و (فَازَ) خبره ، (وفي الغُرْفَةِ)[١] متعلِّق بالتَّوحيد ؛ لأنَّه مصدر فلا يتقدَّم معموله عليه . ويَضْعُف أيضًا تعلُّقه بـ (فاز) ؛ لتقدُّمه حيث لا يتقدَّم عامله ، فإن جعلته متعلِّقًا بمحذوف على جهة البيان جاز أن يكون (فاز) خبره .

قوله : (وَيُهْمَزُ التَّناوُشُ) جملة من فعل مبني للمفعول ومرفوعها ، وهو على حَذْف مضاف ، أي : ويُهْمَزُ واو التَّناوش ، أو ويقع فيه الهمز ؛ لأنَّه لا يليق إلَّا بالواو .

قوله : (حُلْوًا)[٢] حال من التَّناوُش ، أي : يُهْمَزُ حال كونه حُلْوًا ، أي : خفيف اللَّفظ ، وذلك أنَّ الضَّمَّة على الواو أثْقَل منها على الهمزة ، وإن كان الهمزة في نفسها أثقل من الواو ، ولذلك تنقلب إليها .

قوله : (صُحْبَةً وَتَوصُّلَا) فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنَّهما حالان من الضَّمير في (حُلْوًا) على حَذْف مضاف ، أي : ذا صُحْبَةٍ وتَوَصُّلٍ ، أو حال من التَّناوُش أيضًا فيكون عنه ثلاثة أحوال[٣] . والثاني[٤] : أنَّهما صفتان لـ (حُلْوًا) على حَذْف مضاف أيضًا ، أي : حُلْوًا ذا صُحْبَةٍ وتَوصُّلٍ .

---

(١) هكذا أعربه شعلة ، وأعرب (فاز) خبرًا للمبتدأ (التوحيد) .
انظر : شرح شعلة ، ص ٥٩١ .

(٢) انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩١ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨ ، وإبراز المعاني ٤/ ١١١ .

(٣) وهي : حُلْوًا ، وصُحْبَة ، وتَوَصُّلا .

(٤) قال بهذا الإعراب الفاسي والجعبري .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨ ، وكنز المعاني ، ص ٤١١ .

والثالث [١] : أنَّهما منصوبان على التَّمييز من (حُلْـوًا) ، وهمـا منقـولان مـن الفاعليَّة ، أي : حَلَتْ صُحْبَتُه وتَوَصُّلُه . والتَّوصُّل : مصدر تَوَصَّل إلى كذا ، أي : طلب الوصول إليه، وهو: مجاز لطيف ومعنًى حسنٌ هنا ـ والله أعلم ـ.

٩٨٣- وَأَجْرِي عِبَادِي رَبِّيَ الْيَا مُضَافُهَا وَقُلْ رَفْعُ غَيْرُ اللَّه بِالْخَفْضِ شُكِّلَا

أخبر أنَّ في سورة سبأ من ياءات الإضافة ثـلاث يـاءات [٢] ، إحـداها : ﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ شَهِيدٌ ﴾ [٣] ، فتحها نافع ، وأبـو عمـرو ، وابن عامر ، وحَفْص .

الثَّانية : ﴿ وَقَلِيلٞ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [٤] ، سكَّنها حمزة وحْدَه .

الثَّالثة : ﴿ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ ﴾ [٥] ، فتحها نافع وأبو عمرو .

وفيها من الزَّوائد اثنتان : و﴿ وَجِفَانٖ كَٱلْجَوَابِ ﴾ [٦] ، أثبتها أبـو عمـرو ، ووَرْش في الوصـل ، وابـن كثـير في الحـالين ، ﴿ فَكَذَّبُواْ رُسُلِيۖ فَكَيْفَ كَانَ

---

(١) قال به أبو شامة وشعلة .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩١ ، وإبراز المعاني ٤/ ١١١ .
(٢) انظر : السبعة ، ص ٥٣١ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٥ ، والتيسير ، ص ١٨٢ ، والعنوان ، ص ١٥٧ ، والمستنير ٢/ ٣٨٤ ، والنشر ٢/ ٢٨٦ ، والإتحاف ٢/ ٣٨٩ .
(٣) سبأ/ ٤٧ .
(٤) سبأ/ ١٣ .
(٥) سبأ/ ٥٠ .
(٦) سبأ/ ١٣ .

نَكِيرِ ﴾ [١] ، أثبتها في الوصل وَرْش وحْدَه ، وقد نظمها أبو شامة مع زائـدةٍ أُخرى في سورة فاطر ، فقال [٢] :

وَزَادَ نكِيري وَالْجَوَابِي لَـدَى سَـبَأْ   وفي فَاطِرٍ أيضًا نَكِيرِي تَقَبَّلَا

وبانقضاء هذه الياءات الثَّلاث انْقَضت ترجمة سورة سبأ ، فأخذ في ترجمة سورة فاطر متمِّمًا بها بقيَّة البيـت ، ولـذلك خلطهـا أوَّلًا في ترجمتـه بقولـه : سورة سبأ وفاطر ، فقال [٣] :

....   وَقُلْ [٤] رَفْـعُ غَـيْرُ الله بـالخَفْضِ شُـكِّلا

فأخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمـــة من « شُـكِّلَ » ــ وهمـا الأخـوان ـ أنَّهما قــرآ : ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرِ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ [٥] ، بخَفْــض الــرَّفع فـــي ﴿ غَيْرِ الله ﴾ ، فتعيَّن لغيرهما الرَّفع فيه على ما قيَّده به [٦] ، ولو لم يقيِّده لأُخِذ بضِدِّ الرَّفع وهو النَّصب .

---

(١) سبأ / ٤٥ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١١٥ .

(٣) عجز بيت الشاطبي المتقدِّم الذكر ، وهو رقم : (٩٨٣) .

(٤) جاء في الأصل في هذا الموضع (وفي) مكان (وقل) وهو سهو ، إذ البيت في شروح الشاطبية التي اطلعت عليها وفي المتون المطبوعة (وقل) . وكذلك أثبته المؤلف عند أول ذكره .

(٥) فاطر / ٣ .

(٦) انظر : السبعة ، ص ٥٣٤ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٧ ، والروضـة ٢/ ٨٧٢ ، والتيـسير ، ص ١٨٢ ، والوجيز ، ص ٣٠٢ ، والمستنير ٢/ ٣٨٥ ، والنشر ٢/ ٢٦٨ .

والوجه[١] في رَفْع ﴿غَيْر﴾ وجرِّها مراعاة اللَّفظ تارة، والموضع أخرى، وذلك أنَّ ﴿مِنْ خَٰلِقٍ﴾ مبتدأ مزيدٌ معه ﴿مِنْ﴾ فلَفْظُه مجرور/ وموضِعُه مرفوع، فمن خفض أتْبَع الصِّفة لموصوفها باعتبار لَفْظه، ومن رَفَع أتْبَعَها له باعتبار المحلِّ، وقد تقدم[٢] تحرير هذا في الأعراف في قراءة الكسائي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِ﴾[٣]، و﴿غَيْرُهُ﴾ في قراءة غيره. [١٣٠/ب]

* * *

قوله: (وَأَجْرِي)[٤] مبتدأ، و (عِبَادِي) و (رَبِّيَ)[٥] معطوفان على (أَجْرِي)، ولكن حُذِف العاطف منهما للعلم به[٦]، و(الْيَا) مبتدأ ثانٍ،

---

(١) انظر: معاني الفراء ٢/ ٣٦٦، ومعاني الزجاج ٤/ ١٩٨، وإعراب النحاس ٣/ ٣٦٠، والحجة للفارسي ٦/ ٢٦، وحجة أبي زرعة، ص ٥٩٢، والكشف ٢/ ٢١٠، والموضح ٣/ ١٠٦١، والفريد ٥/ ٣١٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٠، والدر المصون ٩/ ٢١٢.

(٢) تقدم في فرش سورة الأعراف، عند شرح بيت النَّاظم رقم: (٦٩٠).
انظر: العقد النضيد (خ) ٢/ ٢١٦/ أ، ب.

(٣) الأعراف/ ٥٩. قرأها الكسائي (غَيْرِهِ) بالخفض، وقرأها الباقون (غَيْرُهُ) بالرَّفع.
انظر: السبعة، ص ٢٨٤، وتبصرة مكي، ص ٢١٥ والتيسير، ص ١١٠، والتجريد، ص ٢٣٧.

(٤) (أجري) وما بعدها، نصبٌ بنزع الخافض، قاله شعلة.
انظر: شرح شعلة، ص ٤٩١.

(٥) (أجري) وما بعدها، نصبٌ بنزع الخافض، قاله شعلة.
انظر: شرح شعلة، ص ٤٩١.

(٦) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨.

و (مُضَافُهَا) خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأوَّل ، و (ها) في (مُضَافُها) عائدة على الكلم المتقدِّمة ، ولابدَّ من عائد ، أي : الياء منها ، أي : من هذه الكلم الثَّلاث ، و (شُكِّلَ) جملة فعليّة في موضع خبره [(١)] ، ومعنى شُكِّل : صُوِّر بالشَّكْل الاصْطِلاحي ، وهو خَفْض الرَّاء من تحت لفظًا وخطًّا . و (بِالْخَفْضِ) متعلِّق بـ (شُكِّلَ) ، أي : شُكِّلَ بِالْخَفْضِ ، ومحلُّ الجملة نَصْب بـ (قُلْ) ، أي : قُلْ هذا اللَّفظ واحْكِهِ .

٩٨٤- وَيُجْزَى بِيَاءٍ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ زَايِهِ وَكُلُّ [(٢)] بِهِ ارْفَعْ وَهْوَ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا

أخبر أنَّ وَلَد الْعَلَاء وهو أبو عمرو بن الْعَلَا قرأ قوله : ﴿ كَذَٰلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ ﴾ [(٣)] بياء مضمومة مع فَتْح زايِهِ على ما لم يُسمَّ فاعله ، وأمر

---

(١) أي : في موضع خبر لـ (رَفْعُ) ، والمؤلِّف سها عن ذكر إعراب (رَفْعُ) في البيت ، وسياق الكلام على أنها مبتدأ ، وكذلك جاء إعرابها عند شعلة والفاسي .
انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩١ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٨ .

(٢) في جميع شروح الشاطبية ـ التي اطلعت عليها ـ وكذلك نسخ المتن المطبوعة والمضبوطة وردت (نجزي) بالنون ، و (كُلَّ) بالنصب ، وهو موافق لما اصطلح عليه النَّاظم من المغايرة بين الحرف والقيد .

انظر : فتح الوصيد ٤ / ١١٩٧ ، وشرح شعلة ، ص ٤٩٢ ، واللآلئ الفريدة ٣ / ٣٠٨ ، وإبراز المعاني ٤ ، ١١٢ ، وسراج القارئ ، ص ٣٣١ ، وشرح الشاطبية للسيوطي ، ص ٤٦٣ ، والوافي في شرح الشاطبية ، ص ٥٤٣ ، ومتن الشاطبية ، ضبط : الزعبي ، ص ٧٩ .

(٣) فاطر / ٣٦ .

بَرَفَع ﴿ كُلّ ﴾ في هذه القراءة ضرورة قيامه مقام الفاعل ، فتعيَّن للباقين ﴿ نَجۡزِي ﴾ بنون ؛ لأنَّها ضدُّ الياء ، مفتوحةٍ [(١)] ؛ لأنَّ الفَتْح ضدُّ الضَّمِّ ، مع كَسْر زايه ؛ لأنَّ الْكَسْر ضدُّ الفتح [(٢)] ، فصارت قراءتهم ﴿ نَجزِي ﴾ مبنيًّا للفاعل المعظِّم نفسه ، ولزم حينئذ نَصْب ﴿ كُلَّ كَفُورٖ ﴾ مفعولًا به وهاتان [(٣)] نظيرتا ﴿ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴾ [(٤)] ، سواءً بسواءٍ تعليلًا وتوجيهًا .

---

(١) أي : بنونٍ مفتوحةٍ .

وانظر في قراءتي (يُجْزَى) و (نَجْزِي) : السبعة ، ص ٥٣٥ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٧ ، والمنتهى ، ص ٥٤٢ ، والتيسير ، ص ١٨٢ ، والتبصرة ، ص ٤٥٤ ، وإرشاد المبتدي ، ص ٥١٢ ، والنشر ٢/ ٢٦٨ ، والإتحاف ٢/ ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٢) مما اصطلح عليه النَّاظم أنَّ النُّون ضدُّ الياء ، والفتح ضدُّ الكسر ، والضَّمُّ ليس ضدًّا للفتح ، إنّما إذا كانت القراءة دائرة بين الضَّمِّ والفتح ، أو الرَّفع والنَّصب فإنَّ النَّاظم يذكر الضَّمَّ ، أو الرَّفع مقتصرًا عليه ولا يُنبِّه على قراءة الغير فيؤخذ لذلك الغير الفتح أو النَّصب .

انظر : العقد النضيد ، أيمن سويد ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٩ .

(٣) أي : القراءتان في (يُجزَى) و (نَجْزِي) .

(٤) سبأ/ ١٧ . وانظر في توجيهها : ص ٨٣٠ .

وقيل هنا [(١)] : إنَّ قراءة أبي عمرو مناسبة لقوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ ﴾ [(٢)] فلما سبقه فعلان مبنيَّان للمفعول ناسب ذلك أن يؤتى به مثلهما ، وأَنَّ قراءة غيره مناسبة لما بعدها ، وهو قوله : ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ ﴾ [(٣)] .

* * *

قوله : (ونَجْزِي) يجوز أن يكون مفعولًا مقدّمًا لـ (ضُمَّ) على أنَّه فعل أمر ، و (بِيَاءٍ) حال من (نَجْزِي) ، أي : ضُمَّ نَجْزِي ملتبسًا بياء ، ثُمَّ الضَّمُّ لا يكون إلَّا في الياء .

ويجوز ـ وهو الظَّاهر ـ أن يكون (نَجْزِي) مبتدأ ، و (بِيَاءٍ) خبره [(٤)] ، و (ضُمَّ) فعل ماضٍ مبني للمفعول ، أي : ونَجْزِي كائنٌ بياءٍ مضمومة [(٥)] .

---

(١) قاله الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٩ .

وانظر في توجيه القراءتين : الحجة للفارسي ٦/ ٢٧ ، والمختار ٢/ ٧٢٦ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٩٣ ، والكشف ٢/ ٢١٠ ، وشرح الهداية ، ص ٦٧٢ ، والموضح ٣/ ١٠٦٣ .

(٢) فاطر / ٣٦ .

(٣) فاطر : ٣٧ .

(٤) وبهذا الإعراب قال الفاسي وشعلة والجعبري .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٩٢ ، وكنز المعاني ، ص ٤١٧ .

(٥) بمعنى أن (ضُمَّ) نعت لقوله : (بِيَاءٍ) .

انظر : شرح شعلة ، ص ٤٩٢ .

وهذا واضح سَهْل ، و (مَعْ فَتْحِ) حال من مرفوع (ضُمَّ) ، أي : كائنًا مَعْ فَتْحِ زَاي نَجْزِي ، فالهاء له [١] .

قوله : (وَكُلُّ) مفعول مقدَّم لـ (ارْفَعْ) ، وإنَّما رُفِع على الحكاية ، والهاء في (بِهِ) عائدة على (يُجْزى) ؛ لأنَّ (كُلُّ) مرفوع به . قوله : (وَهْوَ) مبتدأ ، (عَنْ وَلَدِ العَلَا) خبره [٢] ، والضَّمير يعود لجميع ما تقدَّم ، أي : وجميع ما قدَّمته من القيود منقول عن وَلَد العَلَا .

٩٨٥- وَفي السَّيِّءِ الْمَخْفُوضِ هَمْزًا سُكُونُهُ فَشَا بَيِّنَاتٍ قَصْرُ حَقٍّ فَتًى عَلَا

أخبر عمَّن رمز له بالفاء من « فَشَا » ـ وهو حمزة ـ أنَّه قرأ قوله تعالى : ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ﴾ [٣] بسكون همزة ﴿ السَّيِّءْ ﴾ وصْلًا ، فتعيَّن لغيره خفْضُ الهمزة منه [٤] ، على ما نصَّ عليه بقوله : « الْمَخْفُوضِ هَمْزًا » .

ثمَّ أخبر عمَّن رمز له بكلمة « حَقٍّ » وبالفاء من « فَتًى » والعين المهملة من (عَلَا) ـ وهم ابن كثير وأبو عمرو/ وحمزة وحفص ـ قرءوا : ﴿ فَهُمۡ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنۡهُۚ بَلۡ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [٥] بقصر ﴿ بَيِّنَاتٍ ﴾ ، أي : بحذف ألفها [١٣١/أ]

(١) أي : الهاء في قوله : (زَايِهِ) تعود لـ (نجزي) .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٠٩ ، وشرح شعلة ، ص ٤٩٢ .

(٣) فاطر / ٤٣ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ، ص ٥٣٥ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٨ ، والتيسير ، ص ١٨٢ ، والعنوان ، ص ١٥٨ ، والإقناع ٢/ ٧٤١ ، وغاية الإختصار ٢/ ٦٢٧ ، والنشر ٢/ ١٦٩ .

(٥) فاطر / ٤٠ .

فيصير (بَيِّنَةٍ) بلَفْظ التَّوحيد ، فتعيَّن لغيرهم المدُّ ، وهو إتيان الألف ، فيصير (بَيِّنَاتٍ) جمعًا على ما لَفَظ به [١] ، وفهم من التَّقْييد بالْقَصْر .

وقد تكلَّم النَّاس في قراءة حمزة هذه كلامًا كثيرًا نَحْوًا من كلامهم في قراءة أبي عمرو : ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾[٢] ، و﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾[٣] ، و﴿ يَنصُرْكُمُ ﴾[٤] وبابها .

ثُمَّ منهم من تجرَّأَ تجرِّيًا فاحشًا ونسب قارءها إلى لحن ، أو راويها إلى عدم ضبط . ووَجْهُها على إشكالها كَثْرةُ حركاتها ، فسكنت لامها تخفيفًا [٥] ، فإنَّ الْكَسْرة ثقيلة .

وقال بعضهم [٦] : إنَّما سكَّنها بنيَّة الوقف ، ثُمَّ أَجْرى الوصل مُجْرى الوقف كما فعل غيره ذلك في مواضع تقدَّمت .

---

(١) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٢) البقرة / ٥٤ .

(٣) البقرة / ٦٧ .

(٤) آل عمران / ١٦٠ .

وسبق الكلام عن قراءات هذه الأحرف في بيتي الناظم رقم : (٤٥٤) و (٤٥٥) . انظر : العقد النضيد ، ناصر القثامي ، ص ٢١٢ ، ٢١٦ .

(٥) في الأصل : (تخفيفها) ، وهو سهو من الناسخ أوقعه فيه كثرة الكلمات المختومة بالهاء ، نحو : (وجهها ـ وإشكالها ـ حركاتها ـ لامها) .

وبهذا التَّعليل علَّل الفراء ، قال : « وقد جزمها الأعمش وحمزة لكثرة الحركات » ، معاني القرآن ٢/ ٣٧١ .

انظر : الحجة لابن خالويه ، ص ٢٩٧ ، والمختار ٢/ ٧٢٨ ، وحجة أبي زرعة ، ص ٥٩٤ .

(٦) قاله الفارسي والمهدوي وغيرهما .

انظر : الحجة ٦/ ٣١ ، وشرح الهداية ، ص ٦٧٣ ، والموضح ٢/ ١٠٦٥، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣٩٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٣١٩ .

قال أبو شامة [(١)] : « وعندي أنَّه أسكنه وقفًا ، فظنَّ الرَّاوي أنَّه يفعل ذلك وصْلًا ، قال : وسبب كَوْنه أَسْكن هذه الهمزة وقْفًا أنَّ مِن مذهبه تخفيف الهمز في الوقف على الطَّريقة المذكورة في بابه ، وقياسها أَن تُبْدل هذه الهمزة ياء ؛ لأنَّها تَسْكُن للوقف وقبلها مكسور ، فيجب قلبها ياء إذا خُفِّفت ، فكأنَّه استثقل اجتماع ثلاث ياءات الوسطى مكسورة ، فتَرَكَ الهمز ساكِنًا على حاله ، فهو أخفُّ مِن إبداله ، فهو نظير ما فعله أبو عمرو في ﴿ وَتُـْٔوِىٓ ﴾ [(٢)] ، و﴿ تُـْٔوِيهِ ﴾ [(٣)] ، حين لم يُبدل همزه ؛ استثقالًا للإبدال ، وهو معنى قول النَّاظم فيما سبق :

.... أَخَفُّ بِهَمْزِهِ ....[(٤)]

وقال الزمخشري [(٥)] : « لعلَّه اختلس فظنَّ سُكونًا ، أو وقف وقفة خفيفة ثُمَّ ابتدأ ﴿ وَلَا يَحِيقُ ﴾ » .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١١٢ ، ١١٣ .
(٢) الأحزاب / ٥١ .
(٣) المعارج / ١٣ .
(٤) بعض بيت الشاطبي ، سبق في باب الهمز المفرد ، برقم : (٢١٩) ، وتمامه :
وَتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ ....   وَرِئْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْامْتِلَا
انظر في شرحه : العقد النضيد ، أيمن سويد ٢/ ٨٥٤ .
(٥) ورد قول الزمخشري هذا ضمن كلام أبي شامة في إبراز المعاني ٤/ ١١٣ ، ولم أعثر عليه في آثار الزمخشري التي اطلعت عليها .
وانظر القول أيضًا في : البحر المحيط ٧/ ٣٢٠ ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/ ٨٤٩ ، ٨٥٠ .

قلت : وهو جارٍ [(١)] على عادته في تغليط الرُّواة كما فعل ذلك في غير موضع هو وغيره ، ليت شعري وإذا غَلِطَ الرُّواة في ذلك ففي أيِّ شيء يوثَقُ بهم ؟ وهم الذين يوصلون إلينا هذا وغيره .

وقال النَّحاس [(٢)] : « وقرأ الأعمش وحمزة : ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءْ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فحذف الإعراب من الأوَّل وأثبته في الثَّاني . قال أبو إسحاق [(٣)] : وهو لحن . قال أبو جعفر : وإنَّما صار لحنًا ؛ لأنَّه حذف الإعراب منه ، وزعم محمَّد بن يزيد : أنَّ هذا لا يجوز في كلام ولا شِعْر ؛ لأنَّ حركات الإعراب لا يجوز حَذْفها لأنَّها دخلت للفَرْق بين المعاني ، وقد أعظم بعض النَّحويين أن يكون الأعمش يقرأ بهذا ، وقال : إنَّما كان يقف عليه فغَلِطَ من أدَّى عنه ، قال : والدَّليل على هذا أنَّه تمام الكلام ، وأنَّ الثَّاني لـمَّا لم يكن من تمام الكلام أعربه ، والحركة في الثَّاني أثقل منها في الأوَّل ؛ لأنَّها ضمة بين كسرتين » .

قلت : قوله : والحركة في الثَّاني أثقل ، أذكرني بسؤال ، وهو أنَّه كان ينبغي لحمزة أن يُسكِّن الهمزة المضمومة دون المكسورة بطريق الأَوْلى ،

(١) أي : أبو شامة وغيره ممن غلَّط الرواة .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٣٧٧ .

(٣) ورد قول الزجاج هذا ضمن كلام النحاس ، وانظر : قول الزجاج في معانيه ٤/ ٢٠٧ .

وذلك أنَّ الضَّمَّة كما قالوا أَثْقل من الكَسْرة وهذا ما لا شكَّ فيه ؛ ولأنَّ هـذه الضَّمَّة الثَّقيلة بين حركتين ثقيلتين وهمـا الْكَسْرتان اللَّتـان اكتنفاهـا ، ولأنَّ الكسرة التي بعدها في حرف ثقيل لا سيما وقبلها حرف مشدَّد ، وهـو ثقيـل أيضًا لاسيما وهما / حرفا علَّة ، فترك ذلك لِمَا يؤدِّي إليه من الثِّقل المذكور . [١٣١/ ب]

قال [١] : « وقد احتجَّ بعض النَّحويين لحمزة في هذا بأنَّ سيبويه أنشد :

* إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ [٢] *

فالْيَومَ أَشْرَبْ غَـيْرَ مُـسْتَحْقِب .... [٣]

---

(١) أي : النحاس . انظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) البيت من الرَّجز ، وبعده :

* بالدَّوِّ أَمثَالَ السَّفينِ الْعُوَّمِ *

وقائله : أبو نُخَيْلة .

انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، ومعاني الفراء ٢/ ٣٧١ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦١ ، والمختار ٢/ ٧٢٨ ، والخصائص ١/ ٧٥ ، وفتح الوصيد ٣/ ٦٣٣ ، وضرائر الشعر ، ص ٧٤ ، واللسان (عوم) ١٢/ ٤٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ، ص ٢٢٥ .

والمقصود بـ (اعْوَجَجْنَ) : الإبل . والدَّوّ : الصحراء . والشاهد فيه : تسكين الباء في قوله : (صَاحِبْ) وأصله : صاحبي ، أو صاحبُ ، وذلك تشبيهًا للوصل بمجرى الوقف .

(٣) صدر بيت من السريع ، قائله امرؤ القيس ، وعجزه :

إِثْمًا مِن الله وَلاَ وَاغِلِ

=

قال : وهذا لا حجَّة فيه ؛ لأَنَّ سيبويه لم يُجِزْهُ ، وإنّما حكاه على وجه الشُّذوذ ، وضرورة الشِّعر ، وقد خولف فيه .

وقيل : إنَّما هو : صَاحِ قَوِّمِ ... ، فَالْيَومَ فَاشْرَبْ .

وقال الزَّجاج [(١)] : « قرأ حمزة ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾ موقوفًا ، وهذا عند النَّحويين الحذَّاق بالنَّحو لحنٌ لا يجوز ، وإنَّما يجوز في الشِّعر في الاضطرار ، أنشدوا :

* .... قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ *

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ....

=

انظر : ديوانه ، ص ٢٥٨ ، والكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والأصمعيات ، ص ١٣٠ ، وإصلاح المنطق ، ص ٢٤٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٧٨ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢٠٧ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل ، ص ٢٠٥ ، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ، ص ١٤٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٨ ، والمقرب ، ص ٥٦٥ ، وضرائر الشعر ، ص ٧٢ ، والتهذيب الوسيط في النحو ، ص ٤٢٩ ، والصفوة الصفية ١ / ٢٤٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، ص ٢٠٣ ، والخزانة ٨/ ٣٥٠ ، وشرح كفاية المتحفظ ، ص ١٦٢ .

ورواية الديوان : « فاليوم أسقى » ، وروي في الصحاح « وغل » ٥ / ١٨٤٤ : « فاليوم فاشرب » .

وغير مُسْتَحْقب : غير مكتسب ، والشاهد فيه : إسكان الباء من قوله : (أَشْرَبْ) لتوالي الحركات .

(١) معاني القرآن ٤/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

قال : وهذان البيتان قد أنشدهما جميع النَّحويين المذكورين ، وزعموا كلُّهم أَنَّ هذا من الاضطرار في الشِّعر ، ولا يجوز مثله في كتاب الله تعالى ، أنشدنا أبو العبَّاس محمَّدين يزيد ـ رحمه الله ـ قال :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلتُ صَاحِ قَوِّمِ ....

فَالْيَومَ فَاَشْرَبْ ....

قال : وهذا جيِّد بالغ » .

قلت : لم يَبْرح أبو العبّاس كذلك يفعل ، أيَّ رواية رواها سيبويه شاهدة على حُكْم ، يرويها هو على وجه آخر ، فمن ذلك : ما أنشده سيبويه شاهدًا على ترخيم غير المنادي :

.... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا(١)

---

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره :

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ....

وقائله : جرير ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

انظر : الديوان ، ص ٥٦٢ ، والكتاب ٢/ ٢٧٠ ، والنوادر ، ص ٢٠٧ ، والجمل ، ص ١٧٤ ، وضرورة الشعر ، ص ٨٤ ، والإفصاح ، ص ٣٦٤ ، والحلل في شرح الجمل ، ص ٢٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٢ ، والإنصاف ١/ ٣٥٣ ، وأسرار العربية ، ص ١٨٠ ، وقواعد المطارحة ، ص ١٥٣ ، والخزانة ٢/ ٣٦٣ .

والشاهد فيه : ترخيم غير المنادى في قوله : (أُمَامَا) ، فإن أصله : أُمامة .

ورواية الديوان :

أَأَصْبَحَ حَبْلُ وَصْلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

ولا شاهد فيه على هذه الرِّواية ؛ لأنَّ الترخيم وقع في النِّداء .

قال هؤلاء إنَّما هي :

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا

ومن ذلك ما أنشدوه شاهدًا على أنَّه قد يُمنع ـ في الضَّرورة ـ من الصَّرف الأعلام التي ليس مع علميتها علَّة أخرى :

.... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ [(١)]

قال هؤلاء إنَّما هي :

.... يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ

ومنها أَنَّ الفاء قد تحذف من جواب الشَّرط ضرورة ، كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها .... [(٢)]

---

(١) عجز بيت من المتقارب ، وصدره :

فَما كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ ....

والبيت للعبَّاس بن مِرْداس السُّلمي ، قاله بين يدي رسول الله ﷺ في يوم حنين .

انظر : ديوانه ، ص ٨٤ ، الشعر والشعراء ١/ ٢٩١، والأصول ١/ ٤٣٧ ، والأغاني ٧/ ٤٥٨ ، وضرورة الشعر ، ص ٤٤ ، ٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٩ ، واللباب ١/ ٥٢٣ ، وابن يعيش ١/ ٦٨ ، وضرائر الشعر ، ص ٧٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٤١ .

والشاهد فيه : ترك صرف (مرداس) وهو اسم منصرف ضرورة ، وعلى الرِّواية الثَّانية لا شاهد فيه ، وقد ورد البيت بالروايتين . انظر : المصادر السابقة .

(٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلاَنِ

وروي : (سِيَّان) بدل (مِثْلاَنِ) .

=

قال هؤلاء : إِنَّما هي :

مَن يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُه ....

إلى غير ذلك من المواضع التي لو استقصيتها لطال الكتاب . وقد ردّ النَّاس عليه[1] ، وقالوا : ليس روايتك بأولى من رواية غيرك على تقدير تسليم روايتك .

=

وفي صدره الرواية الأُخرى التي ذكرها المؤلف وهي عن المبرد عن الأصمعي .

واختلف في نسبة البيت على أقوال . فنسب إلى حسَّان بن ثابت وليس في ديوانه ، ونسب لابنه عبد الرحمن وهو في ديوانه، ص ٦١ ، ونسب إلى كعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه، ص ٢٨٨ .

انظر في البيت : الجمل للخليل، ص ٢٢٠ ، والكتاب ٣/ ٦٥ ، والنوادر، ص ٢٠٧ ، و علل النحو، ص ٤٤٠ ، وضرورة الشعر، ص ١١٥ ، والخصائص ٢/ ٢٨١ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، والتبصرة ١/ ٤١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤ ، ٢/ ١٤٤ ، والروض الأنف ٢/ ٢٩٥ ، واللباب ٢/ ٥٩ ، والمغني ١/ ٨٠ ، واعتراض الشرط على الشرط ١/ ٤٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٠ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٣ .

والشاهد فيه على رواية سيبويه (الله يشكرها) : حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها .

(١) أي : على المبرِّد والزجاج ومن تبعهم في إنكارهم الروايات التي أوردها سيبويه وغيره على المسائل النحوية المتقدمة .

وانظر في الرد على المبرد والزجاج : النوادر، ص ٢٠٧ ، وضرورة الشعر، ص ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٣ .

قال[١] : « فأمَّا ما روى أبو عمرو بن العَلَا : ﴿إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ ، فإنّما هو أن يختلس الكسر اختلاسًا ، ولا يجزم ﴿ بَارِئكُمْ ﴾ ، قال : وهذا إنّما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النَّحو كضبط سيبويه والخليل ، ورواه سيبويه باختلاس الكسر ، كأنَّه يُقَلِّل صوته عند الكسر » .

وقد أكثر أبو علي الفارسي الاستشهاد والاحتجاج للإسكان ، ؛ لأجل تَوَالي الكَسْرات والاضطرار ، وللوصل بنيَّة الوقف ، ثُمَّ قال[٢] : « فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التَّأويل لم يَسُغْ لقائل أنْ يقول : إِنَّه لحن ، ألا ترى أنَّ العرب قد استعملوا مافي قياس ذلك .

ثُمَّ قال : وهذه القراءة ، وإِن كان لها مَخْلَصٌ من الطَّعن ، فالوجه قراءة الحرف على ماعليه الجمهور في الدَّرج » .

وقال ابن القشيري[٣] : « ما ثبت بالاستفاضة أو التَّواتر أَنَّ النبي ﷺ قرأه ، فلا بُدَّ من جوازه ، ولا يجوز أَنْ يقال : إِنَّه لحن ، ولعلَّ مراد من صار إلى التخطئة أَنَّ غيره أَفصح / منه ، وإِنْ كان هو فصيحًا » . [١٣٢/أ]

---

(١) أي : الزَّجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٠٨ .

(٢) انظر : الحجة ٦/ ٣٣ .

(٣) انظر في قول القشيري : إبراز المعاني ٤/ ١١٤ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٣٩٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٢٠ ، والإتحاف ٢/ ٣٩٤ ، وروح المعاني ٢٢/ ٢٠٦ .

قال أبو شامة[١] : « وعلى الجملة فإسكان ﴿ السَّيِّءْ ﴾ أهون من إسكان ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾ و﴿ يَأْمُرْكُم ﴾ ؛ لإمْكَان حمل ذلك على الوقف كما سبق ، ولا يمكن ذلك في (بَارِئْكُمْ) و(يَأْمُرْكُمْ) »[٢].

وقد ردَّ مكي ـ رحمه الله ـ توجيه قراءة حمزة بنيَّة الوقف ، فقال[٣] : « لو نوى الوقف لخفَّف الهمزة على أصله ، وتبعه في ذلك أبو عبد الله[٤] ، أو يسهلها بين بين إن وقف بالرَّوم » .

ويعنيان أنَّه إذا وقف سكنت الهمزة بعد كسرة . وقياس ذلك عنده في وقفه كما تقدَّم[٥] ، أن تبدل عنده ياء ، لقول النَّاظم :

فَأَبْدِلْـهُ عَنْـهُ حَـرْفَ مَـدٍّ مُـسَكِّنًا وَمِـنْ قَبْلِـهِ تَحْرِيكُـهُ قَـدْ تَنَـزَّلَا[٦]

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١١٤ .

(٢) هنا ينتهي كلام أبي شامة . وجاء في الأصل بعد هذا عبارة مكررة ، وهي قوله : « لإمكان حمل ذلك على الوقف كما سبق » .

وهو سهو بسبب انتقال النظر ؛ لأن وجود هذه العبارة في هذا الموطن يؤدي إلى تناقض المعنى . انظر : إبراز المعاني ٤ / ١١٤ .

(٣) انظر : الكشف ٢/ ٢١٢ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٠ .

(٥) في باب وقف حمزة وهشام على الهمز .

انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٩٦٧ ، ٩٦٨ .

(٦) سبق هذا البيت في باب وقف حمزة وهشام على الهمز ، وهو برقم (٢٣٦) .

وهذا قد تقدَّم[(١)] الجواب عنه في قول أبي شامة[(٢)] : « إنَّه ترك البدل لئلا يقع في أثقل منه ، وجعله نظير بدل أبي عمرو إبدال همزة تُؤْوي ، وتُؤْويه » . ـ والله أعلم ـ .

* * *

والوجه[(٣)] لمن قرأ ﴿ بَيِّنةٍ ﴾ بالإفراد الحمل على قوله : ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[(٤)] ، وأيضًا فالبيِّنة برهان ، وقد أفرده حيث قال : ﴿قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[(٥)] ، ومن جمعها فلأَنَّ كلَّ كتاب أتى من عند الله ، فهو مشتمل على بَيِّنات وبراهين[(٦)] ، فالإفراد والجمع ظاهران ، ونظيرهما : ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾[(٧)] و ﴿ كَلِمَاتُ رَبِّكَ ﴾ ، ويؤيِّد الإفراد رسْمُها في مصحف

(١) تقدَّم قبل قليل في ص ٨٦٤ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١١٣ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : إعراب النحاس ٣/ ٣٧٦ ، والحجة لابن خالويه، ص ٢٩٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٢٩ – ٣٠ ، وحجة أبي زرعة، ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، والكشف ٢/ ٢١١ ، والموضح ٣/ ١٠٦٤ .

(٤) الأعراف / ٨٥ .

(٥) النساء / ١٧٤ .

(٦) وأيضًا يفيد الجمع كثرة ما جاء به النبي ﷺ من الآيات والبراهين الدَّالة على صدق نبوته . انظر : المصادر السابقة .

(٧) الأنعام / ١١٥ .

وكذلك في يونس من الآية ٣٣ ، والآية ٩٦ ، وفي غافر من الآية / ٦ ، قرأ الكوفيون بالإفراد في المواضع الثلاثة ، ووافقهم ابن كثير وأبو عمرو على مافي يونس وغافر دون الأنعام ، وقرأ الباقون بالجمع في المواضع الثلاثة .

=

عبد الله ﴿ بَيِّنَةٍ ﴾ بالهاء ، ورسمت في غيره بالتَّاء[١] دون ألف ، فالرَّسم يحتمل القراءتين ، غير أنَّ من قرأ بالجمع اعتقد حذف الألف تخفيفًا ، كنظائر له تقدَّمت .

* * *

قوله : (وَفِي السَّيِّءْ) خبر مقدَّم[٢] ، (المَخْفُوضِ) نعته ، (هَمْزًا) منصوب على التَّمييز من (الْـمَخْفُوض) ، فهو منقول من مفعول لم يُسمَّ فاعله، أي : الذي خُفِضَ هَمْزُه[٣] ، و (سُكُونُهُ) مبتدأ مؤخَّر ، والهاء عائدة على الهمز ، أي : استقرَّ السُّكون في همز السَّيِّء المخفوض ، وتحرَّز بقوله : (الْـمَخْفُوض) من المرفوع[٤] ، وقد تقدَّم[٥] سبب ذلك .

=

انظر : السبعة، ص ٢٦٦ ، والتذكرة ٢/ ٤٠٨ ، والروضة ٢/ ٦٥١ ، والتيسير، ص ١٠٦ ، والنشر ٢/ ٢٠٠ .

(١) المبسوطة ، أي : (بَيِّنَتٍ) .

انظر في رسمها : المقنع، ص ٢٠٢ ، ٣٤٤ ، ومختصر التبيين ٤/ ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، وجميلة أرباب المراصد ١/ ٣٤٩ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ص ١٨٥ .

(٢) كذلك أعربها الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٠ . وجعله شعلة ظرفًا لـ (فشا) انظر : شرح شعلة، ص ٤٩٢ .

(٣) انظر : ابر اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٠ ، وشرح شعلة، ص ٤٩٢ ، وإبراز المعاني ٤/ ١١٢ .

(٤) وهو قوله : ﴿ ولا يحيق المكر السيءُ إلَّا ﴾ . فاطر / ٤٣ .

فإنَّه لا خلاف في قراءة (السَّيِّءُ) بالرفع ، ولم يَرْوه أحد بسكون همزته .

انظر : السبعة، ص ٥٣٦ ، والتذكرة ٢ / ٦٢٨ ، والتيسير، ص ١٨٢ ، والعنوان ١٥٨ ، والنشر ٢ / ١٦٩ .

(٥) سبق في ص ٨٦٥ وما بعدها .

قوله : (فَشَا) جملة فعليَّة[١] ، ساقها للثَّناء على القراءة ، أي : هي قراءة فاشية منتشرة لصحَّتها لغةً ومعنًى ، ألا ترى ما تقدَّم إنشاده وحكايته ، وفاعل (فَشَا) ضمير يعود على (سُكُونُه) ، أي : أنَّ السُّكون ليس منكرًا .

قوله : (بَيِّناتٍ) مبتدأ ، و(قَصْرُ)[٢] مبتدأ خبره مضمر ، والجملة خبر الأَوَّل ، والتَّقدير : بَيِّناتٍ فيه قَصْرٌ ، فـ« فيه » خبر مقدَّم ، ومعه ضمير يعود على الأَوَّل[٣] ، وإِلَّا لاخْتلَّ التَّركيب ، وهو[٤] : السَّمْنُ مَنَوان مِنْهُ بِدِرْهَم ، وإن كان (مِنْهُ) ليس خبرًا بل نعتًا[٥] ، و (قَصْرُ) مضاف لـ (حَقٍّ) ،

---

(١) جعلها الفاسي مستأنفة ، وجعلها شعلة خبرًا للمبتدأ (سكونه) .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٠ ، وشرح شعلة ٤٩٢ .

(٢) أعربه شعلة خبرًا لـ (بيِّنات) . انظر : شرح شعلة ٤٩٢ .

وإعراب المؤلف هنا موافق لإعراب الفاسي .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٠ .

(٣) أي : في الخبر « فيه » ضمير يعود على المبتدأ (بيِّنات) .

(٤) أي : التركيب السابق وهو : بيِّناتٍ فيه قَصْرٌ ، مثل قولهم : السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهم .

(٥) هذا من المواطن التي يسوغ الإبتداء فيها بالنكرة ، حيث وصفت النكرة (مَنَوان) بصفة محذوفة ، والتقدير : منوان منه .

قال ابن يعيش : « وساغ حذف العائد ههنا ، لأنَّ حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، وذلك أنَّ « السَّمْن » هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ، وإنَّما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن ، فكأنَّه قال : السمن كله منوان منه بدرهم ... »

ابن يعيش ١/ ٩١ .

وانظر في هذه المسألة : اللباب ١/ ١٣٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٠ ، والمغني ١/ ١١٨ ، وأوضح المسالك ١/ ١٨٤ ، والتصريح ١/ ٥٤٣ .

و (حَقٍّ) مضاف لـ (فَتًى) ، و (عَلَا) جملة فعلية يجوز أن تكون في موضع رفـع[1] نعتًـا لـ (قَصْرُ) ، وأن تكون فـي محـلِّ خَفْـض نعتًا لـ (حَـقٍّ) أو لـ (فَتًى) ، أي : قَصْرٌ عالٍ ، أو لحقٍّ عالٍ ، أو فَتًى عـالٍ ، فـإِنَّ كـلًّا مـن الثَّلاثة المذكورة يحسن وصفه بهذه الجملة ، و (عَلَا) فعل ، وألفه عـن واو ؛ لأَنَّه من العُلُوّ .

(١) وإليه ذهب الفاسي وشعلة والجعبري .

انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٠ ، وشرح شعلة ٤٩٢ ، وكنز المعاني ٤١٨ .

سورة يس

/٩٨٦- **وَتَنْزِيلُ نَصْبُ الرَّفْعِ كَهْفُ صِحَابِهِ وَخَفِّفْ فَعَزَّزْنَا لِشُعْبَةَ مُحْمِلاَ** [١٣٢/ ب]

أخبر عمَّن رمز له بالكاف وكلمة « صِحَابِهِ » من « كَهْفُ صِحَابِهِ » ، – وهم ابن عامر والأخوان وحَفْص – قرءوا ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[١] بنصب رفع ﴿ تنْزِيل ﴾ ، فتعيَّن لغيرهم قراءته بالرَّفع[٢] ، بحسب ما قيَّده ، ولو أطلقه ولم يُضِف النَّصب إلى الرَّفع لأُخِذ للباقين الخفضُ ؛ لأَنَّه ضدُّ النَّصب ، وهذا بخلاف العكس ، فإِنَّه إذا أُطلق الرَّفع أُخذ ضدُّهُ النَّصب .

ثُمَّ أمر بتخفيف ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾[٣] ، أي : بتخفيف زايه ، لشعبة – وهو أبو بكر – فتعيَّن لغيره تثقيل زايه[٤] .

* * *

والوجه[٥] في نصب ﴿ تَنْزِيل ﴾ إمَّا على المصدرية بفعل من لفظه مقدَّر ،

---

(١) يس / ٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٥٣٩ ، والتذكرة ٢/ ٦٢٩ ، والتيسير ١٨٣ ، والوجيز ٣٠٤ ، والتبصرة ٤٥٦ ، والمستنير ٢/ ٣٩٠ ، والنشر ٢/ ٣٦٩ .

(٣) يس / ١٤ .

(٤) تخفيف شعبة (فَعَزَزْنا) .

انظر في القرائتين : المصادر السابقة .

(٥) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٨٣ ، ومعاني القراءات ٢/ ٣٠٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والمختار ٢/ ٧٣٢ ، وحجة أبي زرعة ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، والكشف ٢/ ٢١٤ ، والموضح ٣/ ١٠٦٩ ، والبيان ٢/ ٢٩٠ .

تقديره : نَزَّل ذلك تَنْزِيلَ العزيز ، وإمّا بمعنى المرسلين ؛ لأنَّ الإرسال في معنى التَّنزيل ، قال الفرَّاء[(١)] : « القراءة بالنَّصب ، يريد : إنّك لمن المرسلين تنزيلًا حقًّا » .

وإمّا على أَنَّه تفسير للصِّراط المستقيم ، قاله أبو شامة ، ثُمَّ قال[(٢)] : « وجعله الزَّمخشري منصوبًا بِإضمار أعني »[(٣)] انتهى .

فقوله : أو يكون تفسيرًا للصِّراط ، وقوله : وقال الزَّمخشري إِنَّه منصوب بإِضمار أعني ، وهو النَّصب على المدح : يقتضي مغايرة بين الوجهين ، وليس كذلك ؛ لأنَّ معنى التَّفسير ذلك ، ولو وُجد التَّفسير الإعرابي لكان بدلًا أو عطف بيان ، فكان يجب جرُّه على ذلك .

وقال أبو عبيد[(٤)] : « هو مثل : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[(٥)] ، و ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[(٦)] » . وهذا هو القول بالنَّصب على المصدرية .

وأَمَّا الرَّفع[(٧)] ، فقيل : هو مبتدأ وخبره مُقدَّر ، أي : تنزيلُ العزيز الرَّحيم

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٧٢ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١١٦ .

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ١٦٥ .

(٤) انظر قول أبي عبيد في : إبراز المعاني ٤/ ١١٦ .

(٥) النمل / ٨٨ .

(٦) البقرة / ١٣٨ .

(٧) انظر في هذه الأقوال : المصادر السابقة في توجيه قراءة النصب .

هذا ، وقيل : بل هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا تَنْزِيلُ ، قدَّر الفارسي الوجهين[١] . وقيل : هو خبر ﴿ إِنَّكَ ﴾ ، قال الفراء[٢] : « من رفع جعله خبر إِنَّك ، أو على الائتناف ، أي : ذلك تَنْزِيلُ العزيز الرحيم » . وقال أبو عبيد[٣] : « والرَّافعون يريدون : هذا تَنْزِيلُ » .

وهذا هو الوجه الثاني من وجهي أبي علي الفارسي .

وقيل[٤] : إذا جعلنا (يسٓ) اسمًا للسُّورة أو قُصِد بهذه الحروف التَّحدي ، كان ﴿ تَنْزِيل ﴾ خبرًا لذلك المبتدأ ، أي : هذه السورة أو هذه الحروف تَنْزِيلُ .

وقُرِئ[٥] (تَنْزِيلِ) خَفْضًا على أنَّه صفة لـ﴿ لقرآن ﴾[٦] ، أو بدل منه ، أو على أنَّه بدل من ﴿ صِرَاطٍ ﴾ ؛ لأَنَّ صراط الله هو كتابه ، وهو يُؤَيِّد قول

---

(١) انظر : الحجة ٦/ ٣٦ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٢ . وقد جعله خبرًا ثالثًا لـ (إنّك) ، والتقدير : إنَّك ذو تنزيل العزيز الرحيم . فحذف المضاف . انظر : الفريد ٥ / ٣٣٧ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١١٦ .

(٤) انظر : تفسير الطبري ٢٢/ ١٤٨ ، وإعراب النحاس ٣/ ٢٩١ . ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٤٧٣ ، والدر المصون ٩/ ٢٤٦ ، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ١٦٨ ، وفتح القدير ٤/ ٥١١ ، وروح المعاني ٢٢/ ٢١٢ .

(٥) قرأها بالجر اليزيدي كما في القراءات الشاذة ص ١٢٤ .

ونسبها ابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ٥ إلى أُبي بن كعب رضي الله عنه ، وأبي رُزين ، وأبي العالية ، والحسن والجحدري ، كما نسبها أبو حيان في البحر ٧/ ٣٢٣ إلى أبي حيوة ، وأبي جعفر، وشيبة .

(٦) يسٓ / ٢ .

أبي شامة : إِنَّه في حالة النَّصب تفسير للصِّراط المستقيم ، ولكن بالتَّأويل الذي ذكرته .

والتَّخفيف والتَّثقيل[(١)] في ﴿ فَعَزَّزْنَا ﴾ أَنّ التَّخفيف معناه : غلبناهم بثالثٍ وقهرناهم به ، من عَزَّة يَعُزُّه[(٢)] إذا غلبه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾[(٣)] ، أي : غلبني ، وقال أبو شامة[(٤)] : « وهو مطاوع عَازَّني فَعزَزْته، أي : غَالَبني فغلبته » .

ومعنى التَّثقيل : قوَّيناهما وشَدَدْنَا أمرهما بثالث، من قولهم: أرض عَزَاز ، أي : قويَّة صلبة ، وعَزَّزَ الأَرْضَ المطرُ ، أي : قَوَّاها ولَبَّدها[(٥)] .

وقال أبو عبيد في التَّشديد[(٦)] : « وهذا أشبه في المعنى » .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : الحجة لابن خالويه ٢٩٨ ، والحجة للفارسي ٦/ ٣٨ ، والمختار ٢/ ٧٣٣ ، وحجة أبي زرعة ٥٩٧ ، والكشف ٢/ ٢١٤ ، ٢١٥ ، وشرح الهداية ٦٧٤ ، والموضح ٢/ ١٠٧٠ ، والفريد ٥/ ٣٤١ .

(٢) بالضَّمِّ : عَزَّ يَعُزُّ عَزًّا بمعنى الغلبة والقَهْر . وبالكسر : عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا وعَزَازَةً ، بمعنى القُوَّة والشِّدَّة والعِزَّة .

انظر : الصحاح (عزز) ٣/ ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، واللسان (عزز) ٥/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، والقاموس (عزز) ٥١٧ .

(٣) ص / ٢٣ .

(٤) إبراز المعاني ٤/ ١١٦ .

(٥) انظر : الصحاح (عزز) ٣/ ٨٨٦ ، واللسان (عزز) ٥/ ٣٧٧ ، والقاموس (عزز) ٥١٧ ، وبصائر ذوي التمييز (عز) ٤/ ٦١ ، ٦٢ .

(٦) انظر في قول أبي عبيد : إبراز المعاني ٤/ ١١٦ ، وكنز المعاني ٤٢٣ ، وجهود الإمام أبي عبيد ص ٣٠٠ .

[١٣٣/أ] / قلت : إِنَّما كان أشبه ؛ لأنَّ القصَّة تَدُلُّ على أنَّ أصحاب القرية كانوا اسْتَضْعفوا رسولَيْ عيسى ، حتى بعث الله لهما شمعون[1] ، فقوَّى أمرهما[2] .

* * *

قوله: (وَتَنْزِيلُ) مبتدأ، و(نَصْبُ الرَّفْعِ) مبتدأ ثانٍ ، و(كَهْفُ صِحَابِهِ) خبر الثَّاني ، والثاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد محذوف ، أي : نَصْبُ الرَّفع منه ، أو (أل) قامت مقامه ، أي : رَفْعه ، وأضاف الكهف إلى الصِّحاب ، أي : أنَّهم يأوون إليه لصحَّته ، كما يأوي النَّاس إلى الكهف ؛ ليقيهم كلَّ مكروه ، جعل النَّصب لقوَّته بمنزلة الكهف الذي يقي أصحابه ما يحذرونه .

قوله : (فَعَزَّزْنَا) مفعول (خَفِّفْ) على حذف مضاف ، أي : خَفِّفْ زاي فَعزَّزْنَا ، والفاء من نفس التِّلاوة ، و (لِشُعْبَةَ) متعلِّق به ، ويجوز أنْ يكون التَّقدير : أوقع فيه التَّخفيف .

قوله : (مُحْمِلَا) حال من شُعْبة ، أو من فاعل (خَفِّفْ)[3] ، وهو الظَّاهر، أي : مُعينًا على حَمْل ذلك ونَقْلِه ، يقال : أَحْملتُهُ ، أي : أَعَنْتُه على

---

(١) هو رأس الحواريين ، وهو أحد رسل عيسى عليه السلام إلى بني إسرائيل .
انظر : تفسير الطبري ٢ / ٥٩٦ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١٢٤٧ ، والنكت والعيون ١ / ٣١٤ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٢٦٢ ، وزاد المسير ٢ / ٤٦٠ ، واللباب في علوم الكتاب ٧ / ٦١٦ ، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٢ / ٥٣ .

(٢) انظر في القصة : تاريخ الطبري ١/ ٤٩٥ ، والبدء والتاريخ ٣/ ١٣٠ ، والكشاف ٥/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٦/ ٣٣٢ ، ٣٣٨ .

(٣) وكذلك أعربه شعلة والجعبري . انظر : شرح شعلة ٤٩٣ ، وكنز المعاني ٤٢٢ .

الحِمْل . والمعنى هنا : مُكْثِرًا حَمَلَة هـذه القـراءة ، أي : رواتهـا ونَقَلتَهـا ؛ لأنَّ الرَّاوي يحمل ما يرويه وينقله .

٩٨٧- وَمَا عَمِلَتْهُ يَحْذِفُ الْهَاءَ صُحْبَةٌ وَوَالْقَمَرَ ارْفَعْهُ سَمَا وَلَقَدْ حَلاَ

أخبر عمَّن رمز له بكلمة « صُحْبَةٌ » - وهم الأخوان وأبو بكر - أَنَّهم قرءوا قوله تعالى : ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[١] بحذف هاء ﴿عَمِلَتْهُ﴾ ، فتعيَّن لغيرهم إِثباتها على ما لفظ به[٢] .

ثم أمر برفع ﴿الْقَمَرُ﴾ من قوله تعالى ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٣] لمن رمز له بكلمة « سَمَا » - وهم نافع وابن كثير و أبو عمرو - فتعيَّن لغيرهم نصبه[٤] .

* * *

والوجه[٥] في إِثبات هذه الهاء وحذفها أَنَّ عائد الموصول إذا كان منصوبًا

---

(١) يس / ٣٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٥٤٠ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والعنوان ١٥٩ ، والمستنير ٢/ ٣٩١ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٢٩ والنشر ٢/ ٢٦٩ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٠ .

(٣) يس / ٣٩ .

(٤) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٥) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢/ ٣٧٧ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٨ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٠ ، ٤١ ، والمختار ٢/ ٧٣٥ ، وحجة أبي زرعة ٥٩٨ ، والكشف ٢/ ٢١٦ ، والموضح ٣/ ١٠٧٢ .

متَّصِلًا بفعل تامٍّ ليس معه غيره جاز فيه الوجهان ، الإثبات والحذف[١] . وقد أُجْمع في مواضع على الحذف كقوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٢]، ﴿وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾[٣] ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ﴾[٤] وعلى الإثبات كقوله تعالى ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾[٥] .

وقد قيل[٦] على حذف الهاء : إنَّ (ما) مصدريَّة ، ويكون محلُّ هذا المصدر المؤوَّل جرًّا [بالعطف] [٧] على ﴿ثَمَرِهِۦ ﴾ ، أي : لِيأْكُلُوا من ثَمَرِهِ وَمِنْ عَمَلِ أَيْدِيهم ، يريد : ما يُزاولونه من حَرْث وزَرْع وسَقْي وتَنْقية وغير ذلك . وفي إثبات الهاء أن تكون (ما) نافية ، أي : ولم تَعْملْه أَيْديهم البتَّة[٨] .

---

(١) انظر في شرط حذف العائد المنصوب : شرح التسهيل ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ، والمساعد ١/ ١٥٠ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٥ .

(٢) الفرقان / ٤١ .

(٣) النمل / ٥٩ .

(٤) هود ٤٣ .

(٥) البقرة / ٢٧٥ .

(٦) قاله الفارسي . انظر : الحجة ٦ / ٤١ .

(٧) زيادة توضِّح السياق والمعنى .

(٨) أي : ويجوز في إثبات الهاء أن تقدَّر (ما) نافية . قال الفارسي : « فيكون المعنى : ليأكلوا من ثمره ، ولم تفعله أيديهم ، ويقوّي ذلك : ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ » ، الحجة ٦/ ٤١ .

=

وقد أجيز في (ما) أن تكون نكرة موصوفة[(١)] على القراءتين ، أعني : إثبات الهاء وحذفها . والكلام في عائد الموصوف كالكلام في عائد الموصول، والهاء في ﴿ثَمَرِهِۦ﴾ قيل[(٢)] : عائدة على الله تعالى ، أي : لِيَأْكُلُوا من ثَمَرِ الله الذي خَلَقَه ، ومِنْ الذي عَمِلَتْه أَيْدِيهِم . وعلى هذا فيكون في الكلام التفات إذْ الأصل : من ثَمَرنا ، كقوله ﴿وَجَعَلْنَا﴾[(٣)] ﴿وَفَجَّرْنَا﴾[(٤)] ، فانتقل من التّكلُّم إلى الغيبة . وقيل[(٥)] : بل هي عائدة على النَّخيل ، وتُتْرك الأعناب ؛ لأَنَّ الامتنان بالنَّخيل عليهم أكثر لأَنَّه قُوتهُم وفاكِهَتُهُم ، أو لِأَنَّه في حُكْم النَّخيل . وقيل : يعود على المجموع بتأويل من ثمر ذلك[(٦)] .

واعلم أنَّ القرَّاء/ في هذه الكلمة بالنسبة إلى الرَّسم على ثلاث مراتب[(٧)] : [١٣٣/ ب]

=

وانظر : معاني الفراء ٢/ ٣٧٧ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢١٦ ، وحجة أبي زرعة ٥٩٨ ، والموضح ٣/ ١٠٧٣ .

(١) انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٢) قاله الزمخشري . انظر : الكشاف ٥/ ١٧٦ ، ١٧٧ .

وقيل : تعود الهاء في (ثمره) إلى ماء العيون ؛ لأنَّ الماء أصل الجميع .

انظر : تفسير البغوي ٤/ ١٢ ، والفريد ٥/ ٣٤٩ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٤٤٠ .

(٣) يس / ٣٤ .

(٤) يس / ٣٤ .

(٥) قاله الزمخشري كذلك . انظر الكشاف ٥/ ١٧٧ .

(٦) انظر في هذه الأقوال مجتمعة : البحر المحيط ٧/ ٣٣٥ ، والدر المصون ٩/ ٢٦٧ .

(٧) انظر : المصاحف ١/ ٢٥٧ ، ٢٧٨ ، وهجاء مصاحف الأمصار ص ١٢٠ ، والبديع ص ١٨٠ ، والمقنع ٥٥٤ ، ٥٨٦ ، ومختصر التبيين ٤/ ١٠٢٥ ، والوسيلة ص ٢٠٩ ، والجامع لما يحتاج من رسم المصحف ص ١٢٠ .

الأولى : وافق فيها البعض مصحفه لحذْفها فيه ، وهم الأخوان وأبو بكر، فإنَّ الهاء محذوفة من مصاحف الكوفة .

الثانية : وافق فيها البعض مُصْحَفه في الإثبات ، وهم الباقون ما عدا حفصًا ، فإنَّها ثابتة في مصاحف الشَّام والحجاز والبصرة .

الثالثة : خالف فيها البعض مصحفه – وهو حَفْص – فإنَّه يقرأ بإِثبات الهاء مع سُقُوطها من مصاحف الكوفة .

والحاصل : أنَّ كلًّا وافق مُصْحَفه إلَّا حفْصًا .

والوجه[1] في نصب ﴿ الْقَمَر ﴾ أَنَّه منصوب على الاشتغال بفعل مضمر يفسِّره الظَّاهر المشتغل عنه بضميره ، والتَّقدير : وقَدَّرْنا الْقَمَر قدَّرْناه منازل . كقولك : زيدًا ضربته . ولا يجوز إظهار هذا الفعل البتَّة ؛ لأَنَّ العامل بعده مفسِّر له ، ولا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر .

والوجه في رَفْعِه إمَّا على الابتداء ، وخبره ما بعده من قوله : ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ كقولك : زيدٌ ضربته ، وإِمَّا على أَنَّ خبره قبله ، وهو معطوف على ﴿ٱلَّيْلُ﴾ وما بعده ، أي : وآيةٌ لهم القُمَرُ[2] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : إعراب النحاس ٣/ ٣٩٤ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢١٧ ، ومعاني القراءات ٢/ ٣٠٧ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٨ ، والحجة للفارسي ٦/ ٣٩ ، والمختار ٢/ ٧٣٦ ، وحجة أبي زرعة ٥٩٩ ، والكشف ٢/ ٢١٦ ، والموضح ٣/ ١٠٧٣ ، والفريد ٥/ ٣٥١ .

(٢) قال الفارسي : « الرفع على قوله : وآيةٌ لهم القمر قدرناه منازل ، مثل قوله : (وآيةٌ لهم اللَّيل
=

قال الفرَّاء [(١)]: « والرَّفْع أعْجَبُ إليَّ من النَّصب ؛ لأنَّه قال : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ ﴾[(٢)] ، ثُمَّ جعل الشَّمس والقمر مُتَّبِعَين لليل ، فهما في مذهبه آيات مثله » وهو حسن .

واعلم أنَّ في هذه المسألة دليلًا حسنًا لسيبويه على أبي الحسن الأخفش ذكرها النَّحويون[(٣)] ، وذلك أنَّه إذا تقدَّم جملةَ الاشتغال جملةٌ ذات وجهين ، - أي : اسميَّة الصَّدر فعليَّة الْعَجُزَ - جاز في الاسم المشتغل عنه الرَّفع على الابتداء ، والْحَمْل على إِضمار فعل ، من غير ترجيح لأحد الوجهين على الآخر .

وعلَّلوا ذلك بأنَّ الرَّفع يُرجِّحه النَّظر إلى صدر الجملة ، فيكون قد عطفنا جملة اسميَّة على جملة اسميَّة ، والنَّصب يُرجِّحه النَّظر إلى عَجُز الجملة ،

=

نسلخ منه النهار) ، وكأنَّ التقدير : وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ، وآية لهم القمر قدرناه منازل ، فهو على هذا أشبه بالجمل التي قبلها ... » الحجة ٦/ ٣٩ ، ٤٠ .

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٧٨ .

(٢) يس / ٣٧ .

(٣) انظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ١/ ٩١ ، والانتصار ص ٦٠ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، والتعليقة للفارسي ١/ ١٢٢ ، والمسائل البصريات ١/ ٢١١ ، ٢١٦ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٣ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، والارتشاف ٤/ ٢١٧٠ ، ٢١٧١ ، والمساعد ١/ ٤١٧ ، والمقاصد الشافية ٣/ ١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٤٣٤ ، والتصريح ٢/ ٣٧٩ .

فيكون قد عطفت جملة فعليَّة على جملة فعليَّة ، والتَّشاكُل مطلـوب في كلامهـم[1] ، وذلك نحو : زيدٌ قام وعمرًا أكرمته . قـال الأخفـش[2] : يـشترط في جـواز النَّصب أن يكون في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسـم الأَوَّل الـذي في الجملة ذات الوجهين .

واحتجَّ بأنَّك إذا نصبت إنَّما راعيت عَجُز الجملة ، وعَجُز الجملـة واقـع خبرًا عن الاسم الأَوَّل والمعطوف على الخبر خبرٌ ، والخـبر إذا كـان جملـة ولم يكن نفس المبتدأ فلا بدَّ فيها من رابط ، فإذا قلت : زيدٌ قـام وهنـدًا أكرمتهـا

---

(١) علَّل ابن مالك تساوي الأمرين في الاسم المشتغل عنه في هذه الـصورة بقولـه : « فـإذا توسَّـط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جـوازًا حـسنًا دون تـرجيح ؛ لأنَّـه إذا رُفع كان مبتدأ مُخبرًا عنه بجملة فعليَّة معطوفة على مبتدأ مخبر عنـه بجملـة فعليَّـة ، وإذا نُـصب كان معمول فعل معطوفًا في اللَّفظ على معمول فعل ، فمـع كـلٍّ واحـد مـن العملـين مـشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكلٍّ منهما ضَعْف وقُوَّة ، فضَعُف الرَّفع لترتبه على أَبعـد المـشاكَلتَين ، وقوَّته لصلاحيَّة الثاني فيه لأَنْ يسدَّ مسدَّ الأوَّل ، وضَعُف النَّصب لعدم صلاحية الثَّاني فيـه أنْ يسَّدَّ مسد المحمول عليه ، وقوَّته لترتُبه على أقوى المشاكلتين ، فحصل بذلك تعـادل في مراعـاة التَّشاكل » شرح التسهيل ٢/ ١٤٣ .

انظـر : شرح الكافيـة الـشافية ٢/ ٦٢٠ ، ٦٢١ ، وشرح الأشـموني ١/ ٤٣٤ ، والتـصريح ٢/ ٣٨٠ .

(٢) وكذلك ذهب إليه الزيادي والسيرافي .

انظـر : الانتـصار ص ٦٠ ، شرح كتـاب سـيبويه للـسيرافي ٣/ ١٣٠ ، والمـسائل البـصريات ١/ ٢١١ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٤ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٣٢ ، والارتشاف ٤/ ٢١٧٠ ، والتصريح ٢/ ٣٨١ .

لأَجْله ، صَحَّ النَّصب باتِّفاق . وإذا قلت : زيدٌ قـام وعمـرًا أكرمتـه ، امتنـع عنده النَّصب[١] .

وهو بحْثٌ حسنٌ صحيح . وردَّ عليه النَّحويون ذلك بهذه الآية ونظائرها[٢] ، ووجه الرَّد منها أنَّ الجملة من قوله : ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي ﴾[٣] ، جملة ذات وجهين ، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على ﴿ٱلشَّمۡسَ ﴾ ،

---

(١) ذكر العلماء أربعة مذاهب في الجملة العارية من ضمير يعود على المبتدأ في الجملة الكبرى ،

أحدها : جواز العطف على الصغرى ، نحو : هندٌ ضربتها وعمراً أكرمتـه ، وهـو ظـاهر كـلام سيبويه .

الثاني : عدم الجواز ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، وهو مذهب الأخفش ومن تبعه .

الثالث : جواز المسألة إن كان العطف بالفاء أو بالواو ، وإن كان العطف بغيرهما لم يجز .

الرابع : جواز المسألة إن كان العطف بالفاء ، وإن كان بغير ذلك لم تجز ، وهو مذهب الجمهور .

انظر : شرح الجمل ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وتمهيـد القواعـد ٤/ ١٦٩٣ ، والتصريح ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٢) قال ابن عصفور ردًّا على السيرافي فيما ذهب إليه الأخفش : « وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأنَّ القرّاء قد أجمعوا على نصب ﴿ السَّماء ﴾ من قوله عزَّ اسمه : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ﴾ مع أنَّه ليس في ﴿ٱلسَّمَآءِ ﴾ ضمير يعود على ﴿ النجم والشجر ﴾ . فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال : إنَّ النَّصب في هذا وأمثاله ضعيف » شرح الجمل ١/ ٣٧٤ .

وانظر : شرح التسهيل ٢/ ١٤٤ ، والتـذييل والتكميـل ٦/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، والمقاصـد الـشافية ٣/ ١٠٤ .

(٣) يس / ٣٨ .

ومع ذلك قد جاء الاسم المشتغل عنه/ منصوبًا . فالمراد إنَّما هو مراعاة لفظيَّة [١٣٤/أ] لا معنويَّة حتى يلزم ما قلت . ومما رُدَّ عليه به أيضًا - وهو اتفاق من القرَّاء - ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾ [1] بعد قوله ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [2] .

وهذه المسألة من محاسن علم العربية ، ولم أذكر منها هنا إلَّا ماهو تَنْبيهٌ على المسألة لا مستوفيًا ذلك ، فإنَّه ليس موضوعًا له .

ورجَّح بعضهم[3] النَّصب بما سبق من الجمل الفعليَّة ، وهي قوله : ﴿أَحْيَيْنَٰهَا ﴾[4]، و ﴿وَأَخْرَجْنَا ﴾[5]، و﴿جَعَلْنَا ﴾[6]، و﴿نَسْلَخُ ﴾[7]، وبأنَّه قد أُجْمِع على النَّصب في قوله : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾[8] ، ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾[9] ، ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا ﴾[10] .

---

(١) الرحمن / ٧ .

(٢) الرحمن / ٦ .

(٣) ذكره الفارسي ومكي وأبو شامة . انظر : الحجة ٦/ ٤٠ ، والكشف ٢/ ٢١٦ ، وإبراز المعاني ٤/ ١١٧ .

(٤) يس / ٣٣ .

(٥) يس / ٣٣ .

(٦) يس / ٣٤ .

(٧) يس / ٣٧ .

(٨) الذَّاريات / ٤٧ .

(٩) النَّازعات / ٣٠ .

(١٠) الذَّاريات / ٤٨ .

ورجَّح الفرَّاء الرَّفع كما مرَّ حكايته[١] عنه ، وقد عرفت أنَّ النُّحاة نـصُّوا على تسوية الأمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر .

ولابدَّ من حذف مضاف قبل الضَّمير[٢] ، أي : قدَّرنا مسيره منازل ؛ لأَنَّ ذاته لا تتقدَّر منازل[٣] . ويجوز أن يكون ﴿ مَنَازِلَ ﴾ حالًا[٤] على حذف مضاف أيضًا ، أي : قدَّرناه ذا منازل ، وقيل[٥] : (قَدَّرْنا) مُضَمَّن معنى (صَيَّرنا) ، أي : صَيَّرناه ذا منازل . وقيل[٦] : هو على حَذْف حَرْف الجرِّ ، أي : قَدَّرْنا له منازل، وحينئذٍ لا مضاف ، بخلاف ما تَقدَّم .

* * *

قوله : (وَمَا عَمِلَتْـهُ) مبتـدأ ، و (يَحْـذِفُ الْهَـاءَ صُـحْبَةٌ) فعـل وفاعـل ومفعول في موضع الخبر ، والعائد إمّا مقـدَّر ، أي : الهـاء منـه ، وإمـا نابـت

---

(١) قال النَّحاس معلِّقًا على من رجَّح قراءة الرفع : « وإنَّما كان الرَّفـع عنـدهما أولى لأنَّـه معطـوف على ما قبله ، فمعناه : وآية القمر » إعراب القرآن ٣/ ٣٩٤ .

(٢) بمعنى أنَّ الضَّمير في (قدَّرناه) يعود على مسير القمر .

(٣) قال الزمخشري : « ولا بدَّ في (﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ من تقدير مضاف ؛ لأنَّه لا معنى لتقـدير نفـس القمر منازل ، والمعنى : قدَّرنا مسيره منازل » الكشاف ٥/ ١٧٨ .

(٤) قاله النحاس ومكي والأنباري والعكبري وغيرهم .

انظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٠٣ ، والبيان / ٢/ ٢٩٥ ، والتبيـان ٦٧١ ، والفريد ٥/ ٣٥١ .

(٥) قاله العكبري والهمذاني . انظر : التبيان ٦٧١ ، والفريد ٥/ ٣٥١ .

(٦) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٠٣ ، والبيان ٢/ ٢٩٥ ، والتبيـان ٦٧١ ، والفريد ٥/ ٣٥١ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٤٤٦ .

(أَلْ) منابه ، أي : هاؤه .

قوله : (وَوَالْقَمَرَ ارْفَعْهُ) ، يجوز فيه وجهان[١] ، أظهرهما : أَنَّ الْقَمَر منصوب بـ (ارْفَع) مقدَّرًا على الاشتغال ، والثَّاني : أنَّه مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، والأوَّل أَوْلى لمكان الأمر .

واتُّفِق هنا اتِّفاق غريب ، وهو أَنَّ (القَمَرَ) في نفس التلاوة مُشْتَغَلٌ عنه ، إذا قُرِىء بالنَّصب ، وفي النَّظم وقع مُشْتَغَلًا عنه أيضًا ، والواو الثَّانية من نفس التَّلاوة .

قوله : (سَمَا)[٢] جملة فعليَّة مستأنفة ، أي : ارتفع ذلك ، أي: هذا اللَّفظ .

وقد تقدَّم توجيهه[٣] ، وكأنَّه نظر إلى ما ذكر الفرَّاء من أنَّه أراد به أنَّه من جملة الآيات أيضًا ، كقوله : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾ ، وآية لهم القمر .

فإن قلت : قد نقلت عن النُّحاة أنَّهم سوَّوا بين الوجهين من غير ترجيح، فكيف يُرجِّح النَّاظم الرَّفع ؟

فالجواب : أنَّ الوجهين مستويان إذا قلنا: إنَّ خبره ما بعده ، أمّا إذا قلنا: خبره ما قبله ، وهو ﴿ آيةٌ ﴾ المقدَّر كالذي قبله ، فلم يقع تفاضل بين الوجهين اللذين ذكرهما النُّحاة[٤] .

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٣ ، وشرح شعلة ٤٩٣ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) أي : توجيه قراءة الرَّفع . وتقدَّم قبل قليل في أول حديثه عن توجيه قراءتي (القمر) .

(٤) أي : في حالة اعتبار أنَّ الخبر مقدَّر دلَّ عليه المذكور المتقدّم وهو (آيةٌ) ، وفي هذه الحالة ليس هنا تفاضل لعدم ورود النَّصب .

٩٨٨- وَخَا يَخْصِمُونَ افتحْ سَمَا لُذْ وَأَخْفِ حُلْـ ـوَ بَـرٍّ وَسَـكِّنْهُ وَخَفِّـفْ فَـتُكْمِلاَ

أمر بفتح خا ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[(١)] ، لمن رمز له بكلمة « سَمَا » ، وبلام « لُذْ » ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام .

ثُمَّ أمر بإخفاء هذه الفتحة لمن رمز له بالحاء المهملة والباء الموحَّدَة من « حُلْوَبَرٍّ » ، وهما أبو عمرو وقالون . ثُمَّ أمر بتسكين الحاء وتخفيف الصَّاد لمن رمز له بالفاء من « فَتُكْمِلاَ » ، وهو حمزة ، وبقراءته لَفَظَ النَّاظِمُ بالحرف[(٢)] ، ثُمَّ بنى عليه القراءات كلَّها كما عرفت ، فتعيَّن للباقين - وهم عاصم والكسائي وابن ذكوان - تسكين الخاء وتشديد الصَّاد .

وقد تحصَّل/ في هذا الحرف أربع قراءات[(٣)] ، إحداها : ﴿ يَخَصِّمُون ﴾ [١٣٤/ب] بإشباع فتحة الخاء وتشديد الصَّاد ، لوَرْش وابن كثير وهشام .

الثانية : بإخفاء هذه الفتحة ، أي اختلاسها[(٤)] ، وتشديد الصَّاد لأبي عمرو وقالون .

---

(١) يس / ٤٩ .

(٢) أي : أورد النَّاظم في البيت قراءة حمزة ، التي هي بتسكين الخاء وتخفيف الصاد ، (يَخْصِمُون) .

(٣) انظر في هذه القراءات : السبعة ٥٤١ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٠ ، والروضة ٢/ ٨٧٨ ، والتيسير ١٨٤ ، والعنوان ١٥٩ ، والمستنير ٢/ ٣٩٢ ، وإرشاد المبتدي ٥١٦ ، والنشر ٢/ ٢٧٠ ، والإتحاف ٢/ ٤٠١ .

(٤) تنبيهًا على أنَّ أصله السكون . انظر : المصادر السابقة .

الثالثة : ﴿ يَخْصِمُون ﴾ بسكون الخاء وتخفيف الصَّاد لحمزة وحْدَه .

الرابعة : (يَخِصِّمُون) بكسر الخاء وتشديد الصَّاد ، وهي مكسورة في قراءة الجميع .

* * *

والوجه[١] في قراءة فتح الخاء وإخفائها واحد ، وهو أنَّ أصلها : يَخْتَصِمُون ، افتعال من الخصومة ، وبهذا الأصل قرأ أُبَيْ[٢] .

ونافع وأصحابه[٣] لمَّا أَدغموا استثقالًا لتوالي المثلين - وهما التَّاء والصَّاد - نقلوا حركة التَّاء إلى الخاء[٤] ليُمْكن الإدغام ؛ إذْ لا يُدغم

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٧٩ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٩٧ ، ومعاني القراءات ٢/ ٣٠٨ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤١ ، ٤٢ ، والمختار ٢/ ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٠ ، والكشف ٢/ ٢١٧ ، ٢١٨ ، والموضح ٣/ ١٠٧٤ ، والبيان ٢/ ٢٩٧ .

(٢) انظر في قراءة أُبي بن كعب رضي الله عنه: معاني الفراء ٢/ ٣٧٩ ، وإعراب النحاس ٣/ ٣٩٧ ، والقراءات الشَّاذة ١٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/ ٤٥٩ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٠ ، والدر المصون ٩/ ٢٧٤ .

(٣) أصحاب نافع - سوى ورش - قرءوا (يَخْصِّمُون) ، بإسكان الخاء وتشديد الصَّاد على الجمع بين السَّاكنين . وقرأ ورش عن نافع (يَخَصِّمُون) بفتح الياء والخاء وتشديد الصَّاد .
انظر : المصادر السابقة .

(٤) قال أبو البركات الأنباري : « فمن قرأ (يَخَصِّمون) بفتح الياء والخاء ، نقل فتحة التاء إلى الخاء، وأبدل من تاء الافتعال صادًا ؛ لأنَّ التَّاء مهموسة ، والصَّاد مطبقة مجهورة ، فاستثقل اجتماعهما ، فأبدلوا من التَّاء صادًا .... » البيان ٢/ ٢٩٧ .

إِلّا ساكن في متحرِّك ، فمن أكمل الفتحة أتى بالأصل ، ومن أخفاها نبَّه بذلك على أنَّ أصل هذه الخاء السُّكون ، فأتى بحركة خفيفة ، ولا يمكنه تسكين الخاء سكونًا محضًا ؛ لأَنَّ ذلك متعذِّر نطقًا ، فجمع بين الغرضين ، بأنْ حرَّك ما قبل المدغم ، ونبّه على أنَّه كان ساكن الأصل[1] .

والوجه في قراءة حمزة[2] إمّا أَنَّه حَذَف تاء الافتعال ولم يُدْغم ، فيكون أصل قراءته كقراءة غيره ، لكنَّ غيره خَفَّف بالإدغام ، وهو خفَّف بالحذف[3] ، وهذا كما تقدَّم[4] في ﴿ تَذَكَّرون ﴾[5] و ﴿ تَذَّكَّرُون ﴾ ، والأصل : تَتَذَكرون .

وإمَّا أَنَّه ثلاثيُّ الأصل من قولك : خَصَمْتُ زيدًا ، أي : غلبته في

---

(١) انظر : الكشف ٢/ ٢١٨ .

(٢) وهي : (يَخْصِمُون) . انظر في توجيهها : المصادر السابقة في توجيه قراءة (يَخَصِّمُون) ، بفتح الخاء وإخفاءها .

(٣) أي : أنَّ أصل قراءته : (يَخْتَصِمُون) فخفَفَّ بحذف التَّاء .

و (يَخْتَصِمُون) أصل قراءات هذا الحرف ، قال ابن الأنباري : « والأصل فيها كلها (يَخْتَصِمُون) على وزن (يَفْتَعِلُون) من الخصومة » البيان ٢/ ٢٩٧ .

انظر : إعراب النحاس ٣/ ٣٩٨ ، والمختار ٢/ ٧٣٨ ، والموضح ٣/ ١٠٧٤ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٤ ، والدر المصون ٩/ ٢٧٤ .

(٤) تقدَّم في فرش سورة الأنعام ، عند شرح بيت النَّاظم رقم (٦٧٧) .

انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٠٧ / ب ، ٢٠٨ / أ .

(٥) الأنعام/ ١٥٢ ، والأعراف/ ٣ .

الخصومة، أي : يَخْصِمُ بعضهم بعضًا[١] ، فمفعول (يَخْصِمُون) محذوف على هذا التَّخريج ، وليس ثَمَّ مفعولٌ على الوجه الأوَّل[٢] .

والوجه في قراءة الباقين[٣] أَنَّهم حين أرادوا الإدغام لم ينقلوا حركة التَّاء إلى الخاء ، بل حذفوها أوَّلًا ، فالتقى ساكنان هي[٤] والخاء قبلها ، فوجب كَسْرُ الخاء لالتقاء السَّاكنين ولِيمكن الإدغام أيضًا ، وتشديد الصَّاد في قراءة غير حمزة من أجل إدغام التَّاء فيها بعد قلب التَّاء صادًا[٥] .

وهذا الخلاف سبق نظيره في سورة يونس[٦] عند قوله : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾[٧]

---

(١) قاله الزجاج . وقال أيضًا : « ويجوز أن يكون تأخذهم وهم عند أنفسهم يخصمون في الحجة في أنهم لا يبعثون ، فتقوم الساعة وهم متشاغلون في متصرفاتهم » معاني القرآن ٤/ ٢١٨ .
وانظر : الحجة للفارسي ٦/ ٤٢ ، والكشف ٢/ ٢١٧ ، والكشاف ٥/ ١٨٢ ، والموضح ٣/ ١٠٧٥ ، والفريد ٥/ ٣٥٥ .

(٢) يعني أنَّ قراءة حمزة على التوجيه الأَّول لا مفعول فيها ؛ لأنَّ أصلها من اختصم الَّلازم ، بخلاف التوجيه الثاني وهي كونها من (خَصَم) الثلاثي فيكون مفعولها محذوفًا ، لأنَّ أصلها من (خصم) الثلاثي المتعدِّي .

(٣) وهي : (يَخِصِّمُون) بكسر الخاء وتشديد الصَّاد .
انظر في توجيهها : المصادر السابقة في توجيه قراءة (يَخَصِّمُون) .

(٤) أي : التَّاء الساكنة بعد حَذْف حركتها .

(٥) قلبت التَّاء صادًا ؛ لأنَّ التَّاء مهموسة ، والصَّاد مطبقة مجهورة ، فاستثقل اجتماعهما فأبدلوا من التاء صادًا لتوافق الصَّاد في الإطباق ثمَّ أدغموا .
انظر : الكشف ٢/ ٢١٨ ، والبيان ٢/ ٣٩٧ .

(٦) انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢٤٨/ أ ، ب ، عند شرح بيت النَّاظم رقم (٧٤٨) .

(٧) يونس/ ٣٥ .

فعاصم طرد مذهبه في كَسْر ما قبل التَّاء المدغمة ، وزعم الفرَّاء(١) أَنَّ الْكَسْر أكثر وأجود ، وخالفه غيره . وحكى ابن مجاهد(٢) وغيره أنَّ أبا بكرٍ كَسَر ياء ﴿ يخِصِّمُون ﴾ تبعًا لكَسْرة الخاء ، كما أَنَّه كسر ياء(٣) ﴿ يِهِدِّي ﴾ تبعًا للهاء ، وأبو عمرو وقالون اخْتَلَسا حركة الخاء كما اخْتَلَسا حركة الهاء ، وقد نقل أبو عمرو الدَّاني(٤) عن قالون : أَنَّ النَّص عنه بالإسكان في الحرفين ، أعني ﴿لَّا يَهِدِّيٓ ﴾ و ﴿يَخِصِّمُونَ ﴾ ، وكذا حكاه ابن مجاهد وغيره .

وهذا عند النُّحاة لا يجوز ، قال الزَّجَّاج(٥) : « هي رَدِيَّة ، وكأَنَّ من روى قراءة أهل المدينة يذهب إلى أَنَّ هذا لم يُضْبَط عن أهل المدينة ، كما لم يُضْبَط عن أبي عمرو ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ ، وإنَّما زعم أنَّ هذا يُخْتَلس فيه الحركة اختلاسًا ، وهي فتحة الخاء » .

قال أبو شامة(٦) : « والقول / كما قال ، والقراءة الجيِّدة بفتح الخاء ، [١٣٥/أ]

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٧٩ .

(٢) انظر : السبعة ٥٤١ ، والنشر ٢/ ٢٧٠ ، والإتحاف ٢/ ٤٠١ .

(٣) انظر في قراءة أبي بكر لهذا الحرف : السبعة ٣٢٦ ، والتذكرة ٢/ ٤٥٠ ، والتيسير ١٢٢ ، والنشر ٢/ ٢١٦ ، والإتحاف ٢/ ١٠٩ .

(٤) انظر : التيسير ١٨٤ ، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/ ١٥١٩ .

(٥) معاني القرآن ٤/ ٢١٨ .

(٦) نسب المؤلف هذا القول لأبي شامة ، والصواب أنه للزَّجَّاج .
انظر : معاني القرآن ٤/ ٢١٨ ، وإبراز المعاني ٤/ ١١٩ ،
والمقصود بقول الزجاج : والقول كما قال ، أي : كما قال أبو عمرو من أنَّ فتحة الخاء في (يَخَصِّمُون) تُختلس اختلاسًا .

وكسرُها أيضًا جيِّد » .

وقال النحاس[(١)] : « إِسكان الخاء لا يجوز ؛ لأَنَّه جمع بين ساكنين وليس الأَوَّل حرف مدٍّ ولين ، وإنَّما يجوز في هذا إخفاء الحركة ، فلم يَضْبِطِ الرَّاوي ، كما لم يَضْبِطْ عن أبي عمرو ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[(٢)] ، إلَّا من رواية من يَضْبِط اللُّغة ، كما رُوي عن سيبويه[(٣)] أنَّه كان يَخْتلِس الحركة » .

وقال بعض المتأخِّرين[(٤)] : « ليس هذا بمنكر ؛ لأَنَّ الساكن الثَّاني مدغم في حرف آخر ، والحرفان اللَّذان أُدغم أحدهما في الآخر يرتفع اللِّسان عنهما ارتفاعةً واحدةً ، فيصيران كَحَرْف واحد متحرِّك ، فكأَنَّه لم يِلْتقِ ههنا ساكنان » .

وهذا القائل مخالف لما يَشْهد به الحسُّ ، وهذا القائل لايَقْدِر أَنْ يَنْطِق بذلك ، بل إذا نطق لابدَّ أن تتحرَّك الخاء ، أو يقف وقفة وهو يظن أَنَّه واصل ، وقد اعتُدَّ بالحرف المشدَّد مكان حرفين ، وتنبني عليه أحكام شرعية .

وكان أبو علي الفارسي يرى أَنَّ ذلك في قدرة النَّاطق ، ويقول[(٥)]: « من زعم أَنَّ ذلك ليس في طاقة اللِّسان [ادّعى ما][(٦)] يُعْلَم فساده بغير استدلال » .

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٢) البقرة / ٥٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٢ .

(٤) قاله ابن أبي مريم . انظر : الموضح ٣/ ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ .

(٥) انظر : الحجة ٦/ ٤٢ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق وهي مستفادة من الحجة ٦ / ٤٢ .

وهذا مُعارَضٌ بمثله[1] ، وتقول : من زعم أنَّ ذلك في طاقة اللِّسان يعلم فساده بغير استدلال .

* * *

قوله (وَخَا يَخْصِمُونَ) مفعول مقدَّم ، وهو الأظهر[2] ، أو مبتدأ وخبر ، والعائد محذوف ، أي : افْتَحْه ، و (سَمَا)[3] جملة فعليَّة مستأنفة سيقت للثَّناء على الفتح[4] ؛ لأَنَّ فيه العمل التَّصريفي ، وهو نقل حركة المدغم إلى السَّاكن قبله[5] ، نحو : مَقَرٍّ ، ومَفَرٍّ ، ومَرَدٍّ ، أي : ارتفع فعل ذلك والقراءة به والقارئ بها .

قوله : (لُذْ) أمر ، أي : لُذْ بذلك فإنَّه صحيح لفظًا وروايةً ، ومفعول (لُذْ) مقدَّر ، أي : بهذه القراءة .

قوله : (وَأَخْفِ) مفعوله مقدَّر ، أي : وأَخْفِ الْفَتْحَ المذكور ، يعني : فَتْح الخاء ، و (حُلْوَ بَرٍّ) على هذا حال من فاعل (وَأَخْفِ) ، أي : حال كَوْنك حُلْوَ بَرٍّ . والبَرُّ والبَارُّ[6] بمعنًى ، وهو مَنْ فيه معروفٌ وَبِرٌّ ، ولو قُرئ

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١١٩ .

(٢) للطلب الواقع بعده ، وهو قوله (افْتَحْ) .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٤ .

(٤) أي : للثَّناء على قراءة الفتح (يَخَصِّمُون) .

(٥) انظر في هذه القاعدة : الكتاب ٣/ ٥٣١ وشرح الشافية لليزدي ٢ / ٩٦٢ ، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٦) انظر : التهذيب (بر) ١٥/ ١٨٦ ، والصحاح (برر) ٢/ ٥٨٨ ، واللسان (برر) ٤/ ٥٢ .

بكَسْر الباء لجاز ، وقد نصَّ عليه أبو شامة ، وقال[١] : « وَبَرٌّ يجوز بفَتْح الباء وكَسْرها ، وكلاهما له حلاوة ، فشَبَّه بها حلاوة الإخفاء ؛ لكونه بين المنزلتين دالًّا على كلِّ واحد من الأمرين الحركة والسُّكون » انتهى .

وجوَّز[٢] في (حُلْوَ بَرٍّ) أن يكون [حالًا من][٣] مفعول (أَخْفِ) في المراد به الحركة ، وقد تقدَّم[٤] وجه ذلك ، والله أعلم .

وجعله أبو عبد الله[٥] حالًا مما دلُّ عليه (أَخْفِ) من الإخفاء ، وليس بظاهر . قوله : (وَسَكِّنْهُ) ، أي : سَكِّنْ خاءه ، أو أَوْقِع فيه التَّسْكين ، و (خَفِّفْ) أي : خَفِّفْ صاده ، أو أَوْقع فيه التَّخفيف .

و (فَتُكْمِلَا) منصوب بإضمار (أَنْ) في جواب الأمر من قوله : وسكِّنْهُ وخَفِّف ، والمراد : فَتُكْمِل أنت التَّرجمة المذكورة في الحرف المذكور ، فإنَّه جاء فيه أربع قراءات ، فإذا فعلْتَ ذلك فقد أَكْمَلتَ / قراءات الحرف كلَّها . ولو قرئ (فَتَكْمُلَا) بفتَحْ التَّاء وضَمِّ الميم على نسبة الكلام للمخاطب - أي : إذا فعلت ذلك حصل لك كمال - لجاز ، فإِنَّه معنًى صحيح ، والرَّمز باقٍ على حاله ، والألف في (فَتُكْمِلَا) للإِطلاق .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٢٠ .

(٢) هو أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، والصواب ما أثبته ، وهو ما ورد عند أبي شامة ، والتقدير: حال كون الحركة حُلْوَ بَرٍّ .

(٤) تقدم قبل قليل في نص أبي شامة السابق .

(٥) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٤ .

٩٨٩- وَسَاكِنَ شغْلٍ ضُمَّ ذِكْرًا وَكَسْرُ في ظِلاَلٍ بِضَمٍّ وَاقْصُرِ اللاَّمَ شُلْشُلاَ

أمر بضمِّ ساكن ﴿ شُغْلٍ ﴾[١] وهو الْغَين ، كما لَفَظ بها كذلك ، لمن رمز له بالذَّال المعجمة[٢] - وهم الكوفيُّون وابن عامر - فتعيَّن للباقين سكونُها كما لَفَظ بها [٣].

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شُلْشُلَا » - وهما الأخوان - أنَّهما قرآ ﴿فِي ظُلَلٍ﴾[٤] بضمِّ كَسْر الظَّاء وقَصْر اللَّام ، أي : حَذْف ألفها ، فتعيَّن لغيرهما كَسْرُ الظَّاء ومَدُّ اللَّام[٥] ، أي : الإتيان بألف بعد اللَّام على ما فهم من الضِّدَّين وعلى ما لفظ هو به أيضًا .

* * *

والوجه في قراءتي[٦] (شُغْلٍ وشُغُلٍ) أنَّهما لغتان بمعنًى[٧] ، والظَّاهر أنَّ

---

(١) يس / ٥٥ .

(٢) من قوله : « ذكْرًا » .

(٣) انظر في القراءتين : السبعة ٥٤١ ، ٥٤٢ ، والتذكرة ٢/ ٦٣١ ، والتيسير ١٨٤ ، والتبصرة ٤٦٠ ، والمستنير ٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، وإرشاد المبتدي ٥١٧ ، والنشر ٢/ ٢٧٠ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٢ .

(٤) يس / ٥٦ .

(٥) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٦) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٠١ ، ومعاني القراءات ٢/ ٣٠٩ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٩ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢٣٤ ، والمختار ٢/ ٧٣٩ ، وحجة أبي زرعة ٦٠١ ، والكشف ٢/ ٢١٩ ، والموضح ٣/ ١٠٧٦ ، والفريد ٥/ ٣٥٨ ، والدر المصون ٩/ ٢٧٧ .

(٧) انظر : إصلاح المنطق ص ٩١ ، وأدب الكاتب ٥٣٦ ، وبصائر ذوي التمييز (شغل) ٣ / ٣٢٨ .

الضَّمَّ أصل ، والسُّكون تخفيف[١] . وقد تقدَّم[٢] تحرير هــذا في البقــرة عند الكلام على ﴿هُزُوًا﴾[٣] و ﴿كُفُوًا﴾[٤] و ﴿جُزْءًا﴾[٥] و ﴿أُكُلَهَا﴾[٦] ، فلا حاجة إلى إعادة ذلك .

وقال الفراء[٧] : « هما لغتان لأهل الحجاز ، وفيه لغتان أُخريان : شَغَل وشَغْل ، بفتحتين وسكون » .

---

(١) كل اسم ثلاثي مضموم الأول يجوز في عينه وجهان ؛ الضَّمُّ على الأصل ، والإسكان تخفيفًا .

انظر : الكتاب ٤/ ١١٣ ، وأدب الكاتب ٥٣٦ ، وكشف المشكلات ١/ ١٩٠ ، وفتح الوصيد ٣/ ٧٤٠ ، وشرح الشافيه للرضي ١/ ٤٦ ، واللسان (عسر) ٤/ ٥٦٣ ، وشرح الشافية لليزدي ١/ ١٧٤ .

(٢) في فرش سورة البقرة عند شرح بيت النَّاظم رقم (٤٦٠) ، و (٥٢٤) .

انظر العقد النضيد : ناصر القثامي ٢٥٧ وما بعدها .

(٣) البقرة / ٦٧ .

(٤) الإخلاص / ٤ .

(٥) البقرة / ٢٦٠ ، والزخرف / ١٥ .

(٦) البقرة / ٢٦٥ .

(٧) لم أقف على هذا القول في معاني القرآن له ، والقول ورد منسوبًا للفرَّاء كذلك عند السَّخاوي والفاسي .

انظر : فتح الوصيد ٤/ ١٢٠٢ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٥ .

والوجه[١] في قراءة ﴿ ظُلَلٍ ﴾ أنَّها جمــع ظُلَّة[٢]، نحو: حُلَّة[٣] وحُلَل ، وقُلَّة[٤] وقُلَل ، وقد أجمعوا على ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[٥]، وعلى قوله ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾[٦] .

والوجه في قراءة ﴿ظِلَالٍ ﴾ يجوز أن يكون جمعًا لـ (ظُلَّة) أيضًا ، ويكون ذلك نظير قولهم : بُرْمَة وبِرَام[٧] ، وخُلَّة و خِلَال ، وأَنْ يكون جمع (ظِـلٍّ)[٨]

(١) انظر : معاني الفرَّاء ٢/ ٣٨٠ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٩ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٣ ، والمختار ٢/ ٧٤٠ ، وحجة أبي زرعة ٦٠١ ، والكشف ٢/ ٢١٩ ، والموضح ٣/ ١٠٧٧ .

(٢)جاء في اللسان (ظلل) ٤/ ٤١٧ : « الظُّلَّة : ما سترك من فوق ، وكل ما أطبق عليك فهو ظُلَّة، وكذلك كل ما أظلَّك .. والجمع : ظُلَل و ظِلال ... » .

انظر : التهـذيب (ظـل) ١٤/ ٣٥٧ ، والـصحاح (ظلـل) ٥/ ١٥٦ ، وبـصائر ذوي التمييـز (ظل) ٣ / ٥٣٩ .

(٣) الحُلَّة : الثوب الجيِّد الجديد غليظًا أو دقيقًا .

انظر : الصحاح (حلل) ٤/ ١٦٧٤ ، واللسان (حلل) ١١/ ١٧٢ .

(٤) القُلَّة : أعلى الجبل ، وقُلَّة الشَّيء : رأسُه وأعلاه ، والجمع : قُلَل وقِلال .

انظر : الصحاح (قلل) ٥/ ١٨٠٤ ، واللسان (قلل) ١١/ ٥٦٥ .

(٥) البقرة / ٢١٠ .

(٦) الزمر / ١٦ .

(٧) البُرْمَة : قِدْرٌ من حِجارة معروف بالحجاز واليمن ، وتجمع على : بُرَم وبِرَام .

انظـر : التهـذيب (بـرم) ١٥/ ٢٢٠ ، واللـسان (بـرم) ١٢/ ٤٥ ، والمـصباح المنـير (بـرم) ١/ ٤٥ .

(٨) قال ابن خالويه : « والحجَّة لمن كَسَر الظَّاء أنَّه جعله جمع ظلٍّ وهو ما ستر مـن الـشمس في أوَّل النَّهار إلى وقت الزَّوال ، وما ستر بعد ذلك فهو فيء ؛ لأنَّه ظِلٌّ فاء مـن مكـان إلى مكـان ، أي : =

نحو : ذِئْب وذِئـاب ، وقِـدْح و قِـدَاح ، والأَوَّل أَوْلى ؛ لتتوافـق القراءتـان .

وقد أُجْمِع على (ظِلاَل) في قوله تعالى : ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ﴾[١] ، وعلى قوله ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي ظِلَٰلٖ وَعُيُونٖ﴾[٢] .

* * *

قوله (وَسَاكِنَ شُغْلٍ) يقرأ بنَصْب النُّون ورَفْعها ، فمن رَفَعهـا جـاز أن يكون (ضُمَّ) فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعـول ، ومرفوعـه : ضـمير يعـود عـلى (سَاكِنُ شُغْلٍ) ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو (سَـاكِنُ) ، أي : سَـاكِنُ شُـغْلٍ – وهو الغين – قد ضُمَّ ، أي : حُرِّك بِضَمَّةٍ . وجاز أن يكون (ضُـمَّ) فعـل أمْرٍ ، وفاعله : ضـمير المخاطـب ، والجملـة خـبر الأوّل ، والعائـد مقـدَّر ، والأَوَّل[٣] أرجح للاستغناء عن حَذْف العائد .

ومن نصبها[٤] كـان مفعـولًا مقـدَّمًا ، و (ضُـمَّ) فِعْـل أمـر لـيس إلَّا ،

=

رجع ، ودليله قوله تعالى : ﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾ » الحجة ٢٩٩ .

وانظر في معنى الظِّل : التهذيب (ظـل) ١٤/ ٣٥٧ ، واللسان (ظـل) ١١/ ٤١٦ ، وبـصائر ذوي التمييز (ظل) ٣/ ٥٣٧ ، ٥٣٩ .

(١) النحل / ٤٨ .

(٢) المرسلات / ٤١ .

(٣) وهو كون (ضُمَّ) فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول ، وكذلك استحسنه أبو عبد الله الفاسي .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٥ .

(٤) أي : (سَاكِنَ شُغْلٍ)

و (ذِكْرًا) إِمَّا منصوب على الحال[١] على حذف مضاف ، أي : ذا ذِكْر وشرف ، أو مفعول من أجله ، أي : لأجل الذِّكر ، وإمَّا مصدر منصوب بفعل من لفظه ، أي : اذكر ذلك ذِكْرًا . ويجوز أن يكون مصدرًا لـ (ضُمَّ) ؛ لأَنَّ معناه : اذكر الضَّمَّ ذكرًا .

قوله : (وكَسْرُ) مبتدأ ، و (في ظِلَالٍ) مفعوله المعنوي على حَذْف مضاف ، أي : وكَسْر ظاء في ظِلاَل ، فهو مصدر مضاف لمفعوله ، و (بِضَمٍّ) خبر المبتدأ [٢]، أي : كائن ومقروء بضمٍّ .

قوله : (واقْصُرِ اللَّامَ) ، أي : لا تُشْبع فتحتها حتَّى تُمَدَّ ، والعائد محذوف ، أي : اللَّام منه ، أو قامت (أل) مقامه ، أي : اقْصُر لَامَه .

قوله : (شُلْشُلَا) حال من الفاعل[٣] ، أي : حال/ كَوْنك خفيفًا في لَفْظِك به كذلك ، ويجوز أن يكون حالًا من اللَّام ؛ لأنَّها لما حذفت الألف بعدها خفَّت لفظًا ، وقيل : شُلْشُلَا حال من الْقَصْر المدلول عليه بـ (اقْصُر)، قاله أبو عبد الله[٤] ، وحينئذٍ يصير التَّقدير : حال كون القصر خفيفًا ، ونسبة الخفَّة إلى الألفاظ أَوْلى من نسبتها إلى المعاني ، والله أعلم . [١٣٦/أ]

---

(١) حال من الفاعل في (ضُمَّ) .

انظر : شرح شعلة ٤٩٤ ، وكنز المعاني ٤٣١ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٥ ، وكنز المعاني ٤٣١ .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٥ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٠ ، وشرح شعلة ٤٩٤ ، وكنز المعاني ٤٣١ .

(٤) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٦ .

٩٩٠- وَقُلْ جُبُلاً مَعْ كَسْرِ ضَمَّيهِ ثِقْلُـهُ   أَخُو نُصْرَةٍ وَاضْمُمْ وَسَكِّنْ كَذِي حَلاَ

أمر أنْ يقال لمن رمز له بالهمزة والنُّون من « أَخُو نُصْرَةٍ » – وهما نافع وعاصم – ﴿ جِبِلًّا ﴾[١] بكسر ضَمَّيْ جيمه وبائه مع تثقيل لامه ، فيصير بزنة (فِلِزّ) .

ثمَّ أمر بضمِّ الجيم وتسكين الباء لمن رمز له بالكاف والحاء المهملة من « كَذِي حَلاَ » – وهما ابن عامر وأبو عمرو – فيقرآن ﴿ جُبْلًا ﴾ بضمِّ الجيم وسكون الباء بزنة : قُفْل ، وتعيَّن لمن لم يذكره في الترجمتين أن يقرأ بضمِّ الجيم والباء خفيفَ اللَّام بزنة : عُنُق وطُنُب ، كما لفَظَ هو به أَوَّلًا ، وفُهم من القيود التي بعده ، وإنَّما قيَّد الْكَسر بإضافته إلى الضَّمير ؛ لأنَّه لو أطلقه لأُخذ ضِدُّه الفتح ، وتحصَّل من ذلك ثلاث قراءات [٢]:

﴿ جِبِلًّا ﴾ ، بكسرتين وتشديد اللاَّم ، بزنة : فِلِزّ ، لنافع وعاصم .

(جُبْلًا) ، بضمَّةٍ وسكون ، لابن عامر وأبي عمرو ، بزنة : قُفْل .

(جُبُلًا) ، بضمَّتين مع تخفيف اللَّام في هاتين القراءتين للباقين .

* * *

---

(١) يس / ٦٢ .

(٢) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٥٤٢ ، والمبسوط ٢٢٩ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٢ ، والتيسير ١٨٤ ، والوجيز ٣٠٦ ، والتبصرة ٤٦٠ ، والمستنير ٢/ ٣٩٣ ، والنشر ٢/ ٢٧١ .

والوجه[١] في قراءة (جِبِلًّا) بكسرتين أَنَّه جَمْعُ جِبِلَّة ، والجِبِلَّة[٢] : الخَلْق، قال تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣] ، ويعنون بقوله: جَمْع جِبِلَّة، أي : اسم جنس لها ، وهو جمع لغويّ لا صناعي ، وأنشدوا على أَنَّ الجبلَّة بمعنى : « الخَلْق » قول الشاعر :

وَالْمَـــوْتُ أَعْظَـــمُ حَـــادِثٍ ... مِمَّـــا يَمُـــرُّ عَـــلى الجِبِلَّـــة [٤]

والوجه في قراءة (جُبُلًا) بضمَّتين ، أنَّه جمع جَبيل ، كرغيـف ورُغُـف ، وقَضِيب وقُضُب ، والجبيل[٥] : الخَلْق والجماعة الكثيرة .

---

(١) انظر في توجيه القراءات الثلاث : إعـراب النحـاس ٣/ ٤٠٢ ، ومعـاني القـراءات ٢/ ٣١٠ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٤ ، والمختار ٢/ ٧٤١ ، وحجة أبي زرعـة ٦٠١ ، والكـشف ٢/ ٢١٩ ، والكشاف ٥/ ١٨٦ ، والموضح ٣/ ١٠٧٧ .

(٢) انظـر : التهـذيب (جبـل) ١١/ ٩٦ ، والـصحاح (جبـل) ٤/ ١٦٥١ ، واللـسان (جبـل) ١١/ ٩٨ .

(٣) الشعراء / ١٨٤ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل . وهو منسوب لمعاوية بن عبد الله بن جعفر في روضة العقلاء ٣٣٨ ، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٥٠١ .

وجاء بلا نسبة في المحرر الوجيز ٤/ ٢٤٢ ، وزاد المسير ٦/ ١٤٢ ، وفتح الوصـيد ٤/ ١٢٠٢ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٦ ، وكنـز المعـاني ٤٣٤ ، والبحـر المحـيط ٧/ ٣٠ ، وتفـسير الثعـالبي ٧/ ١٧٨ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٧٦ ، والفواكه العذاب ٦/ ١٥٠ .

والشاهد فيه : مجيء الجِبِلَّة بمعنى الخلق .

(٥) انظر : التهذيب (جبل) ١١/ ٩٦ ، واللـسان (جبـل) ١١/ ٩٩ ، وعمـدة الحفـاظ (جبـل) ١/ ٣٤٩ .

والوجه في قراءة (جُبْلًا) بضمَّة وسكون أنَّه مخفَّف مما قبله ، أو هو أَصْل بنفسه غير مخفَّف من المضموم . وقال الجوهري[(١)] : « كلُّها لغات » .

وقرئ (جُبُلًّا) بضمَّتين وتشديد اللَّام[(٢)] ، بزنة : عُتُلٍّ . وفيه قراءات كثيرة تحتاج إلى توجيه وعمل تركتها هنا ؛ لإتقانها في غير هذا[(٣)] ، ولله الحمد .

* * *

قوله : (جُبُلًا) مبتدأ ، و (مَعْ كَسْرِ ضَمَّيْهِ) خبره ، و (ثِقْلُهُ) فاعل بهذا الخبر ، والتَّقدير : استقر ثِقْلُه مع كَسْر ضَمَّيه ، يريد : ضَمَّيْ الجيم والباء .

ويجوز أن يكون (مَعْ كَسْرِ ضَمَّيْهِ) خبرًا مقدَّمًا ، و (ثِقْلُهُ) مبتدأ مؤخَّر ، والجملة خبر الأوَّل[(٤)] . وثِقْل وثِقَل بسكون القاف وفتحها لغتان بمعنًى واحد .

و (أَخُو نُصْرَةٍ)[(٥)] على هذا خبر مبتدأ مضمر ، أي : ذلك أَخو نُصْرَةٍ ،

---

(١) الصحاح (جبل) ٤/ ١٦٥١ .

(٢) قرأ بها الحسن وابن أبي إسحاق والزهري والأعرج وعيسى بن عمر وروح ويعقوب .
انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٠٢ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢٣٨ ، والمحتسب ٢/ ٢١٦ ، وتفسير القرطبي ٧/ ٤٧٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٤ ، والنشر ٢/ ٢٧١ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٩/ ٢٨٢ .

(٤) وهو (جُبُلًا) .

(٥) أعربها شعلة خبرًا لـ (ثِقْلُه) و (مَعْ كَسْرِ ضَمَّيْهِ) حالًا .
انظر : شرح شعلة ٤٥٩ .

أي : فاعلها ، كقولهم : يا أخا الحسنات ، ويا أَخَا الخير ، أي : يا فاعلها . ويجوز أن يكون (أَخُو نُصْرَةٍ) فاعلًا بمقدَّر ، أي : روى ذلك أَخُو نُصْرَةٍ[١] .

وقال أبو شامة[٢] : « وتقدير النَّظم : ثِقْلُه مَعْ كَسْر ضَمَّيْهِ أَخُو نُصْرَةٍ » . انتهى

فظاهر هذه العبارة أنَّ (ثِقْلُهُ) مبتدأ ، و (أَخُو نُصْرَةٍ) خبره ، ويكون (مَعْ كَسْرِ ضَمَّيْهِ) حالًا من الهاء في (ثِقْلُهُ) ، وجاز ذلك ؛ لأَنَّ المضاف عامل في / المضاف إليه ؛ لأَنَّه المصدر ، وتكون الجملة[٣] خبرًا لقوله : جُبُلًا ، كما تقدَّم ، وتكون الجملة من قوله : (جُبُلًا) وما بعده ، في موضع نصب على الحكاية بالقول . [١٣٦/ب]

قوله: (وَاضْمُمْ وَسَكِّنْ) إمَّا أَنْ يُقدِّر لهما مفعولين ، أي: اضْمُمْ جيمه ، وسَكِّنْ باءه[٤] ، وإمّا أَلَّا تقدير ، على تضمين ذينك الفعلين ، أي : أَوْقِع الضَّمَّ والسُّكون في لفظ (جُبُلًا) ، ثُمَّ تصرَّف كلُّ شيء إلى ما يليق به .

قوله : (كَذِي حَلَا)[٥] في موضع نصب على الحال من فاعل (وسَكِّنْ)

---

(١) وكذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٧ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١٢١ .

(٣) وهي (مَعْ كَسْرِ ضَمَّيْهِ ثِقْلُه نُصْرَةٍ) .

(٤) كذلك قدَّرهما الجعبري . انظر : كنز المعاني ٤٣٢ .

(٥) انظر : شرح شعلة ٤٩٥ ، وكنز المعاني ٤٣٢ .

أي : لصاحب حَلَا ، أي : مشبهًا ذلك . والحَلَا ، بالْقَصْر : الظَّفَر ، أي : مشبهًا ذا ظَفَرٍ لعثورك على الرِّواية الصَّحيحة والعبارة الفصيحة ، وقد تقدَّم في الأحزاب عند قوله :

.... وآتَوْهَا عَلَى المَدِّ ذُوحُلاَ[١]

مثل ذلك ، وأنَّه ممدود ، ثُمَّ قصر كما قصر (العَلاَ) في قوله :

.... أَجْذَمَ الْعَلاَ[٢]

إلَّا أنَّه قَصَر ضرورة ، فكذا هنا ، والله أعلم .

٩٩١- وَنَنْكُسْهُ فَاضْمُمْهُ وَحَرِّكْ لِعَاصِمٍ وَحَمْزَةَ وَاكْسِرْ عَنْهُمَا الضَّمَّ أَثْقَلاَ

أمر بضمِّ (نُنَكِّسْهُ)[٣] ، أي : بضَمِّ نونه الأُولى وتحريك نونه الثَّانية ، أي: فتحها ، وبكسر ضَمِّ كافه ، حال كَوْنه مثَقَّلًا ، لعاصم ولحمزة ، فخَلَصت قراءتهما ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ بزنة ﴿نُّعَمِّرْهُ﴾[٤] في قراءة الجميع .

وتعيَّن لغيرهما فَتْحُ النُّون الأولى وسكون الثانية وضَمُّ الكاف مخففةً على ما لفظ به أولًا ، وعلى ما يفهم من القيود[٥] .

---

(١) بعض بيت من الشاطبية رقم (٩٧٠) ، سبق في فرش سورة الأحزاب في ص ٧٤٦ .

(٢) بعض بيت من الشاطبية رقم (٤) ، في خطبة الناظم ، وتمامه :

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الحَمْدَ للهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ ......

(٣) يس / ٦٨ .

(٤) من الآية / ٦٨ نفسها .

(٥) انظر في قراءتي الحرف : السبعة ٥٤٣ ، والمبسوط ٢٢٩ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٢ ، والروضة ٢/ ٨٨١ ، والتيسير ١٨٥ ، والمستنير ٢/ ٣٩٤ ، والنشر ٢/ ٢٧١ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٤ .

وقيَّد قوله : « وَاكْسِرِ عَنْهُمَا الضَّمَّ » ؛ لأنَّه لو أَطْلق الْكَسْر لأُخِذ ضدُّه الفتح .

* * *

والوجه(١) في (نُنَكِّسْهُ) بالتَّشديد المبالغة والدَّلالة على التَّدريج ، بمعنى : نَنْقُله من الصِّبا إلى الكهولة ، ثُمَّ إلى الشَّيخوخة ، ثُمَّ إلى الْهَرَم ، وفيه موافقة لفظيَّة لـ ﴿ نُعَمِّرْهُ ﴾ . وقيل : هما بمعنًى واحد ، والمُخَفَّفُ أكثر استعمالًا(٢) .

والوجه في (نَنْكُسْهُ) بالتَّخفيف نردُّه من الصِّغَر إلى الهَرَم ، ثُمَّ من الهَرَم إلى حال الصِّغَر من الضَّعف في القوَّة في جميع أحواله ، من مَشْي وبَطْشٍ وأَكْلٍ ونكاحٍ وعَقْلٍ ، فينقلب حالُهُ بحالِ صغيرٍ ، وهذا أَمْرٌ مُشَاهد ، وهذا من قولهم : نَكَسْتُ السَّهم ، أي : جعلت أعلاه أَسْفَله .

وهذه الآية في المعنى كقوله ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾(٣) .

وقرىء (نَنْكِسْهُ)(٤) بكَسْر الكاف ، يقال : نَكَسَه يَنْكُسُه ويَنْكِسُه بضَمِّ

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٤/ ٢٢١ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٠٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٩٩ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٥ ، والمختار ٢/ ٧٤٢ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٣ ، والكشف ٢/ ٢٢٠ ، والكشاف ٥/ ١٨٨ ، والموضح ٣/ ١٠٧٨ .

(٢) وهو (نَنْكُسْهُ) . قال ابن أبي مريم : « وعن أبي الحسن أنَّ المستعمل في هذا المعنى هو المُخَفَّف دون المشدَّد ، فإنَّ المشدَّد لا يستعمل إلاَّ لما يقلب فيجعل أعلاه أسفه » الموضح ٣/ ١٠٧٩ .

(٣) الحج / ٥ .

(٤) هي قراءة أبان عن عاصم من طريق الطرطوسي .

انظر : معجم القراءات للخطيب ٧/ ٥١٧ .

العين وكَسْرِها ، نحو : عَرَشَ يَعْرِشُ ويَعْرُشُ .

وفيه لغة أُخْرى : أَنْكَسَه ، مثل أَكْرَمه ، وقُرئ (نُنْكِسْهُ)[1] مثل : نُكْرِمْهُ .

والنُّكْسُ[2] : الدَّنيءُ عند العرب ، ونَكْسَةُ المريض من ذلك ؛ لأنَّها رجوع من حال الصِّحة إلى حال سَقَمه ، قال امرؤ القيس :

.... أُحَاذِرُ أَنْ يَرْتَدَّ دَائي فَأُنْكَسَا[3]

*   *   *

---

(١) من (أَنْكَس) الرباعي .

وانظر في هذه القراءة : الكشاف ٥/ ١٨٨ ، وروح المعاني ٢٣/ ٤٦ ، ومعجم القراءات للخطيب ٧/ ٥١٧ .

(٢) وقيل : النِّكس : السهم الذي ينكسر فُوقُه فيجعل أعلاه أَسْفَله ، فيكون رديئًا ؛ ولرداءته يُشبَّه به الرجل .

انظر : التهذيب (نكس) ١٠/ ٧٠ ، والصحاح (نكس) ٣/ ٩٨٦ ، والمفردات (نكس) ٥٢٧ ، واللسان (نكس) ٦/ ٢٤٢ ، وعمدة الحفاظ (نكس) ٤/ ٢٥٤ ، وبصائر ذوي التمييز (نكس) ٥ / ١٢ .

(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

تَأَوَّبَني دَائي الْقَدِيمُ فَغَلَّسَا ....

انظر : الديوان ٣٨ ، وتاريخ اليعقوبي ١/ ٢٢٠ ، والزاهر في كلمات الناس ٢/ ١٧٥ ، والمقاييس ١/ ١٥٣ ، ونثر الدرر ٥/ ١٦٧ ، وأساس البلاغة (، أوب) ١٢ .

وروي في بعض المصادر السابقة (يزداد) وفي بعضها (يَشْتَدَّ) بدل (يَرْتَدَّ) .

والشاهد فيه (فأُنكَسَا) بمعنى عود المريض في مرضه بعد مَثَالته ومعاودة العلَّة له بعد النَّقَه ، وهو ما يسمى : النُّكْس ، والنَّكْس والنُّكاس .

قوله : (وَنَنْكُسْهُ) مفعول بفعل مقدَّر على الاشتغال ، أي : اضْمُمْ نَنْكُسْهُ . ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة الأمريَّة بعده[1] ، والأَوَّل أَوْلى لمكان الأمر ، وهو على حَذْف مضاف ، تقديره : فاضْمُم نُونه الأُولى ، ومفعول (حَرِّكْ) محذوف على حَذْف مضاف أيضًا ، أي : وحَرِّك نونه الثَّانية، والحركة المطلقة هي الفتح .

ويجوز أن يكون المعنى : أَوْقِع فيه الضَّمَّ والتحَّريك ، ثُمَّ ينصرف كلٌّ منهما إلى ما يليق به ، و (لِعَاصِمٍ)/ مُتعلِّق بفعل الأمر[2] ، أي : افْعَل ذلك لهما . قوله : (الضَّمَّ) ، أي : الضَّمَّ منه ، ونابت (أَلْ) منابه ، و (عَنْهُما) متعلِّق بـ (اكْسِر) ، أي : منقولًا عنهما . [١٣٧/أ]

قوله : (أَثْقَلَا)[3] حال من (الضَّمَّ) على حذف مضاف ، أي : اكسر ذا الضِّمِّ ثَقيلًا ، أو يكون الضَّمّ بمعنى : المضموم ، كـ ﴿ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ ﴾[4] ونحوه .

---

(١) اقتصر الفاسي وشعلة والجعبري على هذا الوجه .
انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٧ ، وشرح شعلة ٤٩٥ ، وكنز المعاني ٤٣٤ .
(٢) وهو : (فَاضْمُمْهُ) .
(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٧ ، وشرح شعلة ٤٩٥ .
(٤) لقمان / ١١ .

٩٩٢- لِيُنْذِرَ دُمْ غُصْناً والأحقَافُ هُمْ بِهَا بِخُلْفٍ هَدَى مَالِي وَإِنِّي مَعًا حُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة وبالغين المعجمة من « دُمْ غُصْنًا » – وهم ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون – ، أنَّهم قرءوا هنا ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا ﴾[(١)] بالغيب على ما لفظ به ، وأنَّهم فعلوا ذلك في سورة الأحقاف ، يريد قوله تعالى ﴿لِّيُـنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[(٢)] . وأخبر أنَّ عن البزِّيّ خلافًا في حرف سورة الأحقاف ، وتعيَّن للباقين القراءة بالخطاب فيهما بلا خلاف[(٣)] .

وأشار بالخلاف إلى قول الدَّاني في تيسيره[(٤)] : « قرأ البزِّئ ﴿ لِتُنْذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ بالتَّاء ، قال : وأقرأني الفارسي[(٥)] عن النَّقَّاش[(٦)] عن أبي ربيعة[(٧)] عنه بالياء،

---

(١) يس / ٧٠ .

(٢) الأحقاف / ١٢ .

(٣) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٥٤٤ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٢ ، والمنتهى ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٥ ، والعنوان ١٦٠ ، والمستنير ٢/ ٣٩٤ ، وإرشاد المبتدي ٥١٨ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٤ .

(٤) لم يرد هذا القول في التَّيسير ، وإنَّما ورد في جامع البيان في القراءات السبع ٤ / ١٥٨٦ . ووقع في كتاب اللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٨ ، ما يؤيِّد هذا ، إذْ جاء فيه قوله : « وأشار بالخلاف عن البزِّي في الأحقاف، إلى قول الحافظ أبي عمرو في غير التيسير » وهو الصواب ، لما سبق .

(٥) هو أبو القاسم ، عبد العزيز بن جَعْفَر بن محمّد بن إسحاق بن محمّد الفارسي ، يُعرف بابن أبي غسَّان ، قرأ على النَّقَّاش وغيره ، وقرأ عليه الدَّاني . توفي سنة ثلاث عشرة وأربع مئة للهجرة .
انظر ترجمته في : طبقات القرّاء ١ / ٣٨٣ ، وغاية النَّهاية ١ / ٣٩٢ .

(٦) هو : أبو بَكْر محمّد بن الحسن بن محمّد بن زياد النَّقَّاش الموصلي ، نزيل بغداد ، أخذ القراءة عَرْضًا عن هارون بن موسى الأخفش وغيره ، وأخذ عنه عرْضًا ابن مهران وغيره . توفي سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة للهجرة .
انظر ترجمته في : طبقات القرَّاء ١ / ٣١١ ، وغاية النهاية ٢ / ١١٩ .

(٧) هو : أبو ربيعة محمَّد بن إسحاق بن وهب بن أعين الرَّبعي المكِّي ، مؤذن المسجد الحرام ، قرأ =

قال : وبالأوَّل آخذ ، وإنَّما كان كذلك لأنَّه المشهور عن ابن كثير » .

* * *

والوجه(١) في قراءة الغيب عَوْد الضَّمير على (القرآن)(٢) في هذه السورة، وعلى (الكتاب)(٣) في الأحقاف ، نُسب الإنذار إليه ؛ لأنَّه مشتمل على آيات الإنذار ؛ ولأنَّه سبب في ذلك فإنَّ من سَمِعه إلَّا حصل له النِّذارة .

والوجه في الخطاب فيهما أنَّه أَسْنَد النِّذارة إلى النَّبي ﷺ ؛ لأنَّه هو المنذِر حقيقةً ، قال تعالى ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾(٤)، و ﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾(٥) ، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾(٦) .

= على البزِّي ، وعرض على قنبل أيضًا . توفي في رمضان سنة أربع وتسعين ومئتين للهجرة .
انظر : طبقات القراء ١ / ٢٤٩ ، وغاية النهاية ٢ / ٩٩ .

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٤/ ٢٢١ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٠٥ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٢٤٠ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٧ ، والمختار ٢/ ٧٤٣ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٣ ، والكشف ٢/ ٢٢٠ ، والموضح ٣/ ١٠٨٠ .

(٢) لتقدُّم ذكره في الآية التي سبقت آية (لينذر) وهي آية ٦٩ : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴾ .

(٣) لتقدُّم ذكر الكتاب في الآية / ١٢ نفسها من قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ الأحقاف / ١٣ .

(٤) البقرة / ١١٩ .

(٥) إبراهيم / ٤٤ .

(٦) الرعد / ٨ .

وقوله : (مَالي وإنِّي معًا) يشير إلى أَنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاثًا [١]:

الأُولى : ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعۡبُدُ ﴾[٢] فتحها الجميع سوى حمزة .

والثَّانية : ﴿ إِنِّىٓ إِذٗا لَّفِى ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾[٣]، والثَّالثة : ﴿ إِنِّىٓ ءَامَنتُ ﴾[٤]، فَتَح الأُولى نافع وأبو عمرو ، والثَّانية هما وابن كثير .

وفيها زائدة واحدة[٥] : ﴿يُنقِذُونِ ﴾[٦] ، أثبتها في الوصل وَرْش وحْدَه . وقد نظمها أبو شامة مع زائدة أخرى في الصَّافات ، وهي ﴿إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ ﴾[٧] ، أثبتها في الوصل أيضًا وَرْش وحْدَه[٨] ، فقال :

وَيس زِدْ فِيهَا وَلاَيُنْقِذُونِ مَعْ ... لَتُرْدِينِ فيما فَوْقَ صَادٍ تَنَزَّلَا [٩]

* * *

(١) انظر : السبعة ٥٤٤ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٤ ، والتيسير ١٨٥ ، والعنوان ١٦٠ ، والنشر ٢/ ٢٧١ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٦ .

(٢) يس / ٢٢ .

(٣) يس / ٢٤ .

(٤) يس / ٢٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) يس / ٢٣ .

(٧) الصافات / ٥٦ .

(٨) انظر : التذكرة ٢/ ٦٤١ ، والتيسير ١٨٧ ، والعنوان ١٦٢ ، والمستنير ٢/ ٤٠٢ ، والإتحاف ٢/ ٤١٧ .

(٩) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٢ .

قوله : (لِيُنْذِرَ) مفعول بفعل مقدَّر ، أي : اقرأ لِيُنْذَر[١] ، وأطلقه فأُخِذ له الغيب ، كما قال في الخطبة :

وَفي الرَّفْعِ وَ التَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ   عَلَى لَفْظِها أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا[٢]

قوله : (دُمْ غُصْنًا) حال على حَذْف مضاف ، أي : ذا غُصْنٍ ، أو على معنى : مُشْبِهًا غُصْنًا ، ولَمَّا كان الْغُصْن يُجْتَنى من ثماره ويُسْتَظَلُّ بِظِلِّه ، شبَّه به الرَّجل العالم ؛ لاقتباس النَّاس من فوائده ، ودخولهم تحت ظلِّ علمه .

ويقال : العالم كالشَّجرة كُلَّما حَمَلت الثِّمار تدانت إلى الأرض ؛ لِثِقَل فروعها بالثَّمر ، فيسهل التَّناول من ثَمَرِها ، كذلك العالم كلَّما كَثُر علْمُه تواضع ؛ فسَهُل الأَخذُ عنه والتَّعلُّم منه .

[١٣٧/ب] يريد : دُمْ ذَا جنًى ، وعبَّر عن الجنا[٣] بالْغُصْن ، لأَنَّ فيه/ إطلاقًا لاسم المحلِّ على الحالّ .

قوله : (والأَحْقَافُ)[٤] مبتدأ ، و (هُمْ) مبتدأ ثَانٍ ، (وبِهَا) خبر الثَّاني، والثَّاني وخبره خبرُ الأَوَّل ، أي : وقرأ الغيب في لِيُنْذِرَ كائنون كذلك في الأَحْقَاف .

---

(١) وكذلك أعربه الفاسي . انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٨ . وأعربه شعلة مبتدأ ، و (دُمْ غُصْنًا) خبرًا له .
انظر : شرح شعلة ٤٩٥ .

(٢) هو البيت الثالث والستون (٦٣) ضمن أبيات الشاطبي .

(٣) وهو الثَّمر . ولعل المجاز فيه من باب ذكر الكل وإرادة الجزء ؛ لأَنَّ الثمر جزء من الغصن . فالعلاقة فيه كُليَّة .

(٤) عند شعلة نصب بنزع الخافض . انظر : شرح شعلة ٤٩٥ .

قوله : (بِخُلْفٍ) حال من الضَّمير المستتر في الخبر[١] ، أي : ملتبسين بخُلْف . قوله : (هَدَى) جملة فعليَّة في موضع جرٍّ نعتًا لـ (خُلْفٍ) ، أي : ذلك الخُلْفُ هَدَى مَنْ عَرَفه فلم يَضِلَّ .

قوله : (مَالي) مفعول بفعل مُقدَّر[٢] ، أي خُذْ ياء « مالي » وياءَيْ « إِنِّي » معًا ، و(مَعًا) حال من ذلك المحذوف ، و (حُلَا) حال على حَذْف مضاف، أي : ذوات زينة ، ويجوز أن يكون (مَالي) مبتدأ[٣] ، وما بعده عَطْف عليه ، (ومَعًا) حال من (إِنِّي) . وجاز ذلك لأَنَّه مكرَّر ، فهو في قوَّة[٤] المثنى ، وتقدَّمت له نظائر . و (حُلَا) خبره ، على حَذْف مضاف أيضًا ، أي : ذُو حُلَا .

(١) والتقدير : والأحقاف هم كائنون فيها ملتبسين بخُلْفٍ هدى من عرفه .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٨ .

(٢) وكذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٨ .

(٣) كذلك أعربه شعلة . انظر : شرحه ٤٩٥ .

(٤) في الأصل (قوله) وهو تصحيف ؛ إذْ لا معنى لها بهذا اللفظ .

والمقصود : أنَّ (معًا) في قول النَّاظم جاز مجيئها حالًا لـ (إِنِّي) لأنَّها مكرَّرة ، فهي بمنزلة المثنى .

سورة الصافات

٩٩٣- وَصَفًّا وَزَجْرًا ذِكْرًا ادْغَمَ حَمْـزَةٌ وَذَرْوًا بِـلاَ رَوْمٍ بِهَـا التَّـا فَـثَقَّلاَ

أخبر عن حمزة أَنَّه أَدغم تاء ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾[١] ، وتاء ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾[٢] ، وتاء ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ﴾[٣]، في صاد ﴿صَفًّا﴾ ، وزاي ﴿زَجۡرًا﴾ ، وذال ﴿ذِكۡرًا﴾ ، وهذه الأحرف متوالية في هذه السُّورة .

وأَنَّـــه فعل ذلك أيضًا في الذَّاريات ، فأَدغم تاء ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾[٤] في ذال ﴿ذَرۡوًا﴾ ، وأخبر عنه أَنَّه أدغم جميع ذلك بلا رَوْم[٥] .

وهذا بخلاف إِدغام أبي عمرو لهـذه التَّـاء في الأحـرف المـذكورة ، فإِنَّـه بالرَّوم كما تقدَّم في بابه[٦] من قوله :

وَأَشْمِمْ وَرُمْ في غَـيْرِ بَـاءٍ وَمِيمِهَـا .... البيــت

---

(١) الصافات / ١ .

(٢) الصافات / ٢ .

(٣) الصافات / ٣ .

(٤) الذاريات / ١.

(٥) وقرأ الباقون بالإظهار .

انظر في قراءات هذه الأحرف : السبعة ٥٤٦ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٥ ، والتيسير ١٨٥ ، والتبـصرة ٤٦٤ ، والمستنير ٢/ ٣٩٧ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٧ .

(٦) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٥٤٤ ، ٥٥٧ .

(٧) صدر بيت ضمن متن الشاطبية في باب الإدغام الكبير ، وهو رقم (١٥٥) ، وعجزه :

.... مَـعَ الْبَـاءِ أَو مِـيمِ وَكُـنْ مُتَـأَمِّلَا

فإن قيل : ما بال النَّاظم لم يذكر أبا عمرو مع حمزة في هذا الإدغام ، فإنَّ سكوته عنه يُوهِم أنَّ حمزة انفرد بذلك دون سائر القُرَّاء ، كما فعل ذلك في مواضع ، كقوله في الإمالة :

وَمَا بَعْدَ راءٍ شَاعَ حُكْمًا ... .[1]

فإنَّه أعاد رمز الأخوين ، لئلا يتوهَّم اختصاص أبي عمرو بإمالة ذلك ، وتقدَّم[2] لك موضَّحًا .

فأجاب بعضهم[3] : بأَنَّ أبا عمرو قد بُوِّب له باب في الإدغام ، يُؤْخَذ منه الإِدغام في هذه وغيرها .

وهذا الجواب منقوضٌ بنصِّه في سورة النِّساء على إِدغام التَّاء في الطَّاء من ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾[4] ، لحمزة وأبي عمرو ، حيث قال :

.... إِدْغَامُ بَيَّتَ في حُلَا[5]

---

(١) بعض بيت للشاطبي في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ، برقم (٣١١) ، وتمامه :

.... وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْراها وَفي هُودَ أُنْزِلَا

(٢) سبق في باب الفتح والإمالة بين اللفظين . انظر : العقد النضيد ، أحمد حريصي ص ١٠٦ وما بعدها .

(٣) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣١٩ .

(٤) النساء / ٨١ .

(٥) بعض بيت للشاطبي تقدَّم في فرش سورة النساء برقم (٦٠٢) ، وتمامه :

وَأَنِّثْ يَكُنْ دَارِم تُظْلَمُونَ غَيْـ ـبُ شُهْدٍ دَنَا ....

فأعاد رمز أبي عمرو مع حمزة لَّما شاركه في ذلك ، مع أَنَّه قد تقدَّم له باب الإدغام ، فقد عرفت أَنَّ النَّاظم لم يعتبر سبق باب الإِدغام .

فالذي يظهر لي في الجـواب[١] : أَنَّ مـذهب أبي عمـرو في الإدغـام غـير مذهب حمزة ، وذلك أَنَّ المنقول عن أبي عمرو أَنَّه كان يفعل ذلك في الإِدْرَاج والتَّخفيف وتَرْك الهمز .

فإذا همز أو حقَّق لم يُدْغِم من الحروف المتحرِّكة إِلَّا ﴿بَيَّتَ طَآيِفَةٌ﴾[٢]، فلما كان يُدْغِم ﴿بَيَّتَ طَآيِفَةٌ﴾ مطلقًا، أشبه ذلك مذهب حمزة فذكره معه فيها، ولَّما كان أمره في ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾[٣] على خلاف ذلك لم يذكره معه ، ولهذا قال ابن مجاهد[٤]: « قرأ أبو عمرو – إذا أدغم – وحمزة على كلِّ حال: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ » . فَقَيَّد ذكر أبي عمرو بقوله :/ إِذا أدغم ، وقال : في حمزة على كلِّ حال ، قاله أبو شامة[٥] . [١٣٨/أ]

وعَجَبٌ منه كيف لم يذكر الجواب ، وهو مذكور معه في البيت .

وذلك أَنَّ قوله : بِلَا رَوْمٍ[٦] ، مُنَبِّه على مذهب أبي عمرو أَنَّه يُدْغِم ، بيانه: أَنَّـه لمـا

(١) وهو ما أجاب به أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) النساء / ٨١ .

(٣) الصافات / ١ .

(٤) انظر : السبعة ٥٤٦ .

(٥) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٤ .

(٦) بِلاَ رَوْم : يعني أنَّ حمزة أَدغم إدغامًا محضًا من غير إشارة ، بخلاف ما روي عن أبي عمرو .

انظر : فتح الوصيد ٤/ ١٢٠٥ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٣ ، وشرح شعلة ٤٩٦ .

قال: بِلَا رَوْمٍ ، أفهمنا أَنَّه احترز من الإِدغام برَوْمٍ ، وليس لنا من يُدْغِم بِرَوْمٍ إِلَّا أبو عمرو ، فأبو عمرو باقٍ هُنا على حاله .

ويوضِّح ذلك أنَّه لَمَّا لم يذكر في سورة النِّساء هذه القرينة ، احتاج إلى أن يَنُصَّ على رمزه ؛ لئلا يُتَوهَّم انفراد حمزة بذلك ، وهنا تركه اكتفاءً بالقرينة .

* * *

والوجه(١) في إِدغام التَّاء فيما ذكر بعدها ؛ مقاربتها لها في المخرج والصِّفة ، وهذا قد تقدَّم مُشْبعًا في باب الإدغام(٢) ، فلا حاجة إلى إعادته هنا .

فإن قيل : ما بال حمزة خَصَّ هذه دون غيرها ؟

فالجواب : ما تقدَّم في ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ ﴾ من أَنَّه اتَّبعَ الْأثَر لاغير ، والاختيار في ذلك كلِّه الإظهار .

قال الفرَّاء(٣) : « كان ابن مسعود يدغم التَّاء من ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ﴾(٤) ، [والتبيان](٥) أجود ؛ لأنَّ القراءة بُنيت

---

(١) انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٠٩ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٠ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٩ ، والمختار ٢/ ٧٤٥ ، والكشف ١/ ١٥٠ ، والموضح ٣/ ١٠٨٣ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٥ ، والدر المصون ٩/ ٢٨٩ .

(٢) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٥٠٠ .

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٨٢ .

(٤) الصافات / ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل . وهو سهو والصواب إثباته لأن المعنى والسياق يتوقف عليه والتصحيح من معاني الفراء ٢/ ٣٨٢ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٤ .

على التَّمكين والتَّفصيل والبيان » .

« على ما ذكرنا[١] في مذهبنا في جميع القرآن ، إلَّا ما كان يخالف الخطّ ويُخْرج من لغات العرب » .

وقال أبو جعفر النَّحاس[٢] : « وهذه القراءة التي نَفَّر منها أحمد بن حنبل لما سمعها » ، يعني الإدغام . قلت : قد نُقل عن أحمد بن حنبل أَنَّه كان لا يجيز الصَّلاة بقراءة حمزة ، وهذا عجيب إنْ صح عنه ، فإنَّ أبا عمرو أيضًا يُدْغِم ذلك ، وأيضًا فأَيُّ ذَنْبٍ لحمزة ، وقد قرأها قبله الأئمة الذين لا مطعن فيهم .

* * *

قوله : (وَصَفًّا) مبتدأ ، و (زَجْرًا) عطف عليه ، وكذلك (ذِكْرًا) و (ذَرْوًا) ، وإنَّما حذف العاطف من (ذِكْرًا) للعلم به .

---

(١) وقع هنا تداخل بين نصَّيْن مختلفين ، الأوّل للفرَّاء ، والآخر لأبي عبيد ، ويظهر لي أَنَّ هذا التَّداخل وقع فيه الناسخ بسبب انتقال النظر ، حيث انتهى نصّ الفرّاء بلفظه (البيان) ، واشتمل نصّ أبي عبيد على اللفظة نفسها (البيان) فوقع التّداخل بين النَّصَّيْن ؛ وقد ذكر أبو شامة النَّصَّين بتمامهما ، فذكر نصَّ الفراء وهو موافق لما ذكره المؤلِّف هنا ، ثمَّ أعقبه بذكر نص أبي عبيد ، فقال : « وقال : أبو عبيد : وكان الأعمش يدغمهن ، والقراءة التي نختارها هي الأَوْلى بالتَّحقيق والبيان ، على ما ذكرنا .. » إبراز المعاني ٤/ ١٢٤ .

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٤٠٩ .

و (أَدْغَـمَ حَمْـزَةٌ) خـبر المتبـدأ ومـا عُطِـف عليـه ، و (التَّـا) مفعـول (أَدْغَم) و (بِهَا) متعلِّـق بــ (أَدْغَـم) والبـاء بمعنـى (في) ، والـضَّمير في (بِهَا) يعود على الكَلِم المذكورة[1] ، و (بِـلَارَوْمٍ) متعلِّـق بـــ(أَدْغَـم) ، أو حال[2] من المفعول غير ملتبسة بـ (رَوْمٍ) . ويجوز أن يكون حالًا من حمزة ؛ لأَنَّه يصدق عليه أَنَّه غير ملتبس برَوْم ، ويكون قد اعترض بقولـه : (أَدْغَـمَ حَمْزَةٌ) بين المعاطيف ، ووقع الفصل قبل (ذَرْوًا) دون الثَّلاثـة الأُوَل ؛ لأَنَّـه أجنبي من هذه الـسُّورة ، والتَّقـدير : وصـاد صَـفًّا وزاي زَجْـرًا وذال ذِكْـرًا وذَرْوًا أَدْغَم حمزةُ فيها التَّاء التي قبلها ، وهـي : تـاء الـصَّافَات والزَّاجِـرات والتَّالِيات والذَّارِيات .

ودَلَّ[3] على ذلك كلِّـه شـهرة الكلـمات ، وإلَّا فكيـف يعـرف الإنـسان هذا[4] كلَّه من مجرَّد هذا اللَّفظ [أو][5] من معناه ؛ لأَنَّه اشتغل عنه بضميره

---

(١) وهي : (صَفًّا) و (زَجْرًا) و (ذِكْرًا) و (ذَرْوًا) .

(٢) اقتصر شعلة في إعرابه على هذا الوجه ، وكذلك قدَّره الفاسي .

انظر : شرح شعلة ٤٩٦ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٠ .

(٣) في الأصل (وذكر) وهو تصحيف .

(٤) في الأصل (هكذا) وهو تصحيف .

(٥) زيادة يقتضيها السياق ؛ لأنَّ المراد أنَّ اللَّفظ والمعنى في هذا البيت لا يكفيان في إفهام مـا ذكـره في الشرح إلَّا مع استحضار قرينة الشهرة .

بواسطة الباء ، وهو نظير قولك : الدَّارَ ضربتُ فيها زيدًا ، يجوز رفع (الدَّار) ونصبها بإِضمار فعل موافق في المعنى .

وصَرَف حمزة ضرورة ، وقصر التَّاء ؛ لأَنَّه لغة في حرف التَّهجِّي .

و (فَثَقَّلَا) عَطْف على (أَدْغَم) ، وجاءت الفاء هنا في موقعها لأَنَّه لَمَّا أَدْغَم تسبَّب عنه التَّثقيل وترتَّب عَقِبَه ، وفيه تَسَامح وإِلَّا فالتَّثقيل مع الإدغام، والله تعالى أعلم .

٩٩٤- وَخَلاَّدُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْـ ـمُغِيرَاتِ فِي ذِكْرًا وَصُبْحًا فَحَصِّلاَ [١٣٨/ ب]

أخبر عن خلاَّد ، بخلاف عنه أَنَّه أدغم تاء ﴿ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ﴾ في ذال ﴿ذِكْرًا ﴾، وتاء ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ ﴾ في صاد ﴿ صُبْحًا ﴾ ، و ﴿ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ [(١)] في المرسلات، و ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴾ [(٢)] في العاديات .

وأشار بالْخُلْف المنسوب لخلَّاد إِلى ما ذكره أبو عمرو الدَّاني[(٣)] : « أقرأني أبو الفتح في رواية خَلَّاد ﴿ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴾ في المرسلات والعاديات ، بالإدغام من غير إشارة » .

وذكر في غير تيسيره[(٤)] : أَنَّ حمزة لم يُدْغم إِلَّا الأربعة الأُوَل لا غير ،

---

(١) المرسلات / ٥

(٢) العاديات / ٣ .

(٣) التيسير ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) انظر : جامع البيان في القراءات السبع ٤/ ١٥٢٣ .

فاقتضى ذلك الخلف عن خلاَّد ، وكذلك أبو بكر بن مجاهد[١] وغيره من أكابر المصنِّفين لم يذكروا لحمزة إِلَّا الإدغام في كلم ﴿ وَالصَّافَات ﴾ الثَّلاث خاصَّة ، وفي كلمة ﴿ والذَّارِيات ﴾ خاصَّة . ولم يذكر أبو عبيد[٢] إِلَّا كلم (والصَّافَات) الثَّلاث خاصَّة ، وأَمَّا هذا الوجه المذكور عن خَلَّاد في إِدغام هذين الموضعين[٣] فغريب عنه .

وكذا ذكر ابن غلبون وغيره[٤] ، ولم يذكر أبو الفتح في كتابه [إِلَّا المواضع][٥] الأربعة عن حمزة .

---

(١) انظر : السبعة ٥٤٦ ، والمبسوط ٢٣٠ ، والعنوان ١٦١ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٧ .

(٢) انظر في النقل عن أبي عبيد : إبراز المعاني ٤/ ١٢٥ ، وكنز المعاني ٤٤٢ .

(٣) وهما : ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ و ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾

(٤) أي : ذكر الأوجه الأربعة فقط الواردة في سورة الصافات والذاريات .

ولم يذكر الموضعين الأخيرين عن خَلَّاد ، الواردين في سورة المرسلات والعاديات .

انظر : التذكرة ٢/ ٦٣٥ ، ٦٩٣ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢٠٦ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٥ .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل وهي زيادة يستوجبها السياق والمعنى .

والزيادة مستفادة من فتح الوصيد ٤/ ١٢٠٦ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٥ .

وأبو الفتح هو فارس بن أحمد الحمصي الضرير ، شيخ الدَّاني ، وهو صاحب كتاب (في اختلاف السبعة) أو (المنشأ في القراءات الثمان) . وقد سبقت ترجمته في ص ٧٢٣ .

ولا بُدَّ من تقدير قوله : بِلاَ رَوْمٍ ، في هذا البيت أيضًا ؛ لأَنَّ الحكم كذلك، ألا ترى قول صاحب التيَّسير : أقرأني أبو الفتح بالإدغام من غير إشارة ، يعني : من غير رَوْمٍ .

والفاء في قوله : (فَحَصِّلَا) ليست برمز(١) ؛ لأنَّه قد صرَّح باسم القارئ أوّلًا ، وهو خَلَّادهم .

فإنْ قيل : ليس في ذكره خَلَّادًا أوَّلًا ما يمنع تَوَهُّم كَوْن هذه الفاء رمزًا ؛ لاحتمال أَنْ يريد الخُلْف عن خَلَّاد في المواضع المتقدِّمة ، ويكون إدغام هذين الموضعين لحمزة ، وهذا كما قال في آخر يس :

.... بخُلْفٍ هَدَى .... (٢)

فإنَّه أَشار إلى اختصاص الخُلْف بالبَزِّيّ في حَرْف الأحقاف فقط مع جزمه بذلك في يسٓ .

فالجواب : أَنَّ المانع من ذلك الواو في قوله : وخَلَّادهم ، فإنَّها فاصلة .

وعُورِض هذا الجواب بأنَّ النَّاظم قد أتى بأشياء على هذه الصُّورة ، والخُلْفُ راجع إلى ما مضى ، كقوله :

وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَهْ .... (٣)

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٥ ، وكنز المعاني ٤٤٣ .

(٢) بعض بيت للشاطبي تقدَّم في فرش سورة يس برقم (٩٩٢) في ص ٩١٣ .

(٣) بعض بيت للشاطبي سبق في باب حروف قربت مخارجها برقم (٢٨٥) . وتمامه :

.... فَقُلْ يُعَذِّبْ دَنَا بِالخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلَا

وقوله :

وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ ههُنَا ....[١]

وقوله :

...... وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمَرٍ مُصِيبٌ ....[٢]

فقوله : وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ ، يعني : فيما مضى من قوله : ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ ﴾[٣] ، وقوله : وَوَجْهَان فيه لابن ذكوان ، يعني : فيما مضى أيضًا من لفظ (إبراهيم) .

وقوله : وَخُلْفٌ فِيهِمَا ، يعني : فيما مضى أيضًا من قوله :

وَحَرْفَيْ رَأَى.................. ....[٤]

فقد جاءت الواو قبل هذه الأشياء ، ومع ذلك لم يمنع من عَوْد الخلاف لما قبلها ، فلتكن واو : وخلاَّدهم كذلك .

---

(١) صدر بيت للشاطبي سبق في فرش سورة البقرة برقم (٤٨٤) . وعجزه :
.... وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلَا

(٢) بعض بيت للشاطبي تقدَّم في فرش سورة الأنعام برقم (٦٤٧) ، وتمامه :
بِخُلْفٍ .... وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الكُلِّ قُلِّلَا

(٣) الأعراف / ١٧٦ .

(٤) جزء بيت للشاطبي ضمن الشاطبية ، في فرش سورة الأنعام وهو (٦٤٦) ، وتمامه :
..... كُلًّا أَمِنْ مُزْنَ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

وأجاب أبو شامة عن هذا بأَنَّ[١] : « قوله : فيه وفيهما ، بيانٌ لموضع الخلاف ، والواو بعد ذلك فاصلة أيضًا في المواضع الثلاثة المذكورة » انتهى .

قلت : وهذا وإنْ كان نافعًا في قوله : فيه وفيهما ، فلا ينفع في قوله : وقَالُونُ ذُو خُلْفٍ ، فإنَّه لم يذكر (فيه) ولا (فيهما) ، والجواب الظاهر / في ذلك شهرة الخلاف في ذلك . [١٣٩/أ]

والوجه[٢] في الإظهار والإدغام في هذين الحرفين بالخلاف تبعًا للرِّواية .

* * *

قوله : (وَخلَّادُهُم) يجوز أن يكون فاعلًا[٣] - وهو الظَّاهر - بفعل مُقدَّر، أي : وأَدْغَم خَلَّادُهُم ، و (بِالْخُلْف) حال منه ، و (فَالْـمُلْقِيَاتِ) مفعول أَدْغَم على حَذْف مضاف ، أي: أَدْغم تاء فالملقيات، و(فَالْـمُغِيَراتِ) عَطْفٌ على « فالْـمُلْقِيَات » ، وإنَّما حُذِف العاطف للعلم به ، والفاء في الكلمتين من نفس التِّلاوة .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٢٥ .

(٢) وجه الإدغام التَّقارب في المخرج بين التَّاء والذَّال والصَّاد ، ووجه الإظهار أنَّه الأصل ، والإظهار أحسن من الجمع بين الساكنين .
انظر : إعراب النَّحاس ٣/ ٤٠٩ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٠ ، والحجة للفارسي ٦/ ٤٩ ، والمختار ٢/ ٧٤٥ ، والكشف ١/ ١٥٠ ، والموضح ٣/ ١٠٨٣ .

(٣) اقتصر الفاسي وشعلة وأبو شامة على ذكر هذا الوجه .
انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٠ ، وشرح شعلة ٤٩٧ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٤ .

و (فِي ذِكْرًا وَصُبْحًا) مُتَعلِّقَان بـ (أَدْغَم) على حَذْف مضاف أيضًا ، أي: في ذال ذِكْرًا ، وفي صاد صُبْحًا ، وإنْ اختصرت ، فقل تقديرًا : في أَوَّل ذِكْرًا وَصُبْحًا ، فكأنَّه قال : وأَدْغَم خلَّادُ القرَّاءِ تاء « فالملقيات » و« فالمغيرات » في ذَال ذِكْرًا وصَاد صُبْحًا ، أَوْ في أَوَّلها .

ويجوز[1] أن يكون (خَلَّادُهُم) مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : وخَلَّادُهم أَدْغَم تاء فَالْمُلْقِيات ، فتذكر جميع ما تقدَّم تقديره مع إضمارك الفعل . ويجوز أن يكون (بِالْخُلْفِ) نعتًا لمصدر محذوف[2] ، أي : إدغامًا ملتبسًا بخُلْفٍ . وقوله : (فَحَصِّلَا) أصله : فَحَصِّلَنْ ، بنون التَّوكيد الخفيفة فأبدلها ألفًا ؛ لأنَّها شبيهة بالتَّنوين .

٩٩٥- بِزِينَةِ نَوِّنْ فِي نَدٍ وَالْكَوَاكِبِ إنْـ ـصِبُوا صَفْوَةً يَسمَّعُونَ شَذاً عَلاَ

أمر بتنوين ﴿بِزِينَةٍ﴾ من قوله تعالى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[3] ، لمن رمز له بالفاء والنُّون في قوله « في نَدٍ » – وهما حمزة وعاصم – فتعيَّن لغيرهما عدم تنوينها وإضافتها لما بعدها .

ثمَّ أمر بنصب ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ بعدها لمن رمز له بالصَّاد المهملة من «صَفْوَةً»– وهو أبو بكر – فتعيَّن للباقين خَفْضُها ، وتحصَّل من ذلك ثلاث قراءات[4]:

---

(١) هذا الوجه الثاني في إعراب (خلاَّدهم) .

(٢) وكذا قدَّره الفاسي ، انظر: اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٠ .

(٣) الصافات / ٦ .

(٤) انظر : السبعة ٥٤٦ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٥ ، والتيسير ١٨٦ ، والوجيز ٣٠٨ ، والعنوان ١٦١ ، والمستنير ٢/ ٣٩٧ والتلخيص ٣٨٣ ، وإرشاد المبتدي ٥٢٠ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ .

إحداهـا : لحمزة وحَفْص ﴿بِزِينَةٍ﴾ بتنويـن ﴿ زِينَـةٍ ﴾ وخَفْـض ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ .

والثانية : بتنوينها ونَصْب ﴿ الْكَوَاكِبَ ﴾ لأبي بكر وحْدَه .

الثالثة : عدم التَّنوين ، وخَفْضُ (الْكَوَاكِبِ) للباقين .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة والعين المهملة من « شَذًا عَلَا » – وهما الأخوان وحَفْص – أنَّهم قرءوا قوله تعالى ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ﴾[1] بتشديد السِّين والميم كما لَفَظ به ، وكما قيَّده بقوله في أوَّل البيت الآتي :

بِثِقْلَيْـهِ ....[2]

أي : بتثقيل سينه وميمه ، فتعيَّن لغيرهم تخفيفهما معًا[3] .

* * *

والوجه[4] في قراءة حمزة وحَفص[5] أن تكون ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ بدلًا من ﴿ زِينَةٍ ﴾ ، أو عَطْف بيان لها ، والزِّينة على هذين الوجهين ، الظَّاهر أنَّها اسم

(١) الصافات / ٨ .

(٢) سيأتي برقم (٩٩٦) في ص ٩٤٤ .

(٣) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٤) انظر : معاني الفـراء ٢/ ٣٨٢ ، وإعـراب النحـاس ٣/ ٤١٠ ، والحجـة لابـن خالويـه ٣٠١ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥١ ، والمختار ٢/ ٧٤٦ ، وحجة أبي زرعـة ٦٠٤ ، والكـشف ٢/ ٢٢١ ، والكشاف ٥/ ٢٠٠ ، والموضح ٣/ ١٠٨٤ ، والبيان ٢/ ٣٠٢ ، والفريد ٥/ ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٥) في الأصل : (أبي بكر) وهو خطأ ظاهر ، والصواب ما أثبته .

لما يُزَانُ به[(١)] ، وليست مصدرًا ، ونُكِّرت للتَّفخيم ، كأنّه قال : بزينةٍ عظيمةٍ لها شأنٌ عظيم ، ثُمَّ بيَّنها بأمر معلوم مُشَاهد ، فقال : الكواكب ، أي : تلك الزِّينة هي الكواكب ، وأَنَّها كانت زينة لإضاءتها وإشراقها ، واختلاف أشكالها وصُوَرِها ، كالثُّريا وبنات نَعْش والجوزاء[(٢)] ، فهي في نفسها زينة يُتزيَّن بها كما يُتَزَيَّن بالحُلِيِّ والحُلَل .

وهو نظير قولك : تزيَّنت/ المرأة بزينةٍ جَوْهَرٍ ولُؤْلُؤٍ ، ونحو ذلك . [١٣٩/ب]
ومثلها اللِّيقَة[(٣)] : اسم لما تُلاق به الدَّواة .

---

(١) انظر : اللسان (زين) ١٣ / ٢٠٢ ، والقاموس (زين) ١٢٠٤ ، وبصائر ذوي التمييز (زين) ٣ / ١٥٥ .

(٢) الثُّريا : اسم لمجموعة من النُّجوم ، عددها سبعة وهي منزلة من منازل القمر ، وموقعها في برج الثَّور مع الْـحَمَل وقد تُسمِّيها العرب النَّجم .
انظر : الأنواء ص ٢٥ ، ٢٦ ، والتفهيم لأوائل صناعة التّنجيم ص ٧٧ ، والتاج (ثرى) ١٠ / ٥٧ .
بنات نَعْش هي : كواكب معروفة في السَّماء ، منها بنات نعش الكبرى ، وبنات نعش الصغرى، وكلاهما يتألف من سبعة كواكب ، وأصحاب النجوم يسمُّون الكبرى الدُّب الأكبر ، والصُّغرى الدُّب الأصغر .
انظر : الأنواء ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، والتّفهيم لأوائل صناعة التّنجيم ص ٦٧ ، والمرصع ص ٢٧١ ، وما يعوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢ / ٨٥٧ ، ٨٥٨ .
الجوزاء : برج من البروج الشمالية ، وتسمَّى التّوأمين ، والصُّورة والجبَّار .
انظر : الأنواء ص ٢٤ ، والتفهيم لأوائل صناعة التَّنجيم ص ٧٩ .

(٣) جاء في التهذيب (لاق) ٩ / ٣٠٨ : « اللِّيقة لِيقةُ الدَّوَاة وهي ما اجتمع في وَقْبَتها من سوادها بمائها » .

=

ويجوز أن تكون الزِّينة مصدرًا [(١)] كالنِّسبة ، وحينئذٍ فلا بدَّ من تأويل ؛ لأَنَّ الكواكب أَجْرَام ، والزِّينة إذا كانت مصدرًا كانت معنًى وحَدَثًا ، وفيه تأويلان :

أحدهما : قَصْدُ المبالغة بَجَعْل الكواكب نفس الزِّينة ، مبالغةً فيها لحسنها، كقولهم : رَجُلٌ عَدْلٌ .

والثَّاني : أَنَّه على حذف مضاف ، أي : بزينةٍ زينةِ الكواكب .

والوجه في قراءة أبي بَكْرٍ أَنْ تكون الزِّينة مصدرًا ، والكواكب منصوبة بها[(٢)] ، والفاعل محذوف تقديره : بأَنْ زَيَّن [الله][(٣)] الكواكب ، ويكون تقدير الكلام : إِنَّا زَيَّنا سماء الدُّنيا بأن زيَّنا الكواكبَ ؛ لأَنَّ زينة الكواكب زينة للسَّماء ، من حيث إِنَّها فيها ، فإذا كانت النُّجومُ مزيَّنةً بمعنى : حُسْنِها في

=

وأَلَقْتُ الدَّواة أُلِيقُها إِلَاقة : إذا ألزقت المداد بصوفها .

انظر : الصحاح (ليق) ٤/ ١٥٥٢، والمحكم (ليق) ٦/ ٣١٣ ، وأساس البلاغة (ليق) ٤١٨ ، واللسان (ليق) ١٠/ ٣٣٤ .

(١) هذا الوجه الثَّاني في الزِّينة .

(٢) هذا الوجه الأَوَّل في نَصْب (الكواكب) ، حيث أعمل الزِّينة في (الكواكب) . وبهذا الوجه قال أكثر النحاة واقتصروا عليه فلم يذكروا غيره .

انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءة .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، والسياق يقتضيه ؛ لأَنَّه بصدد تقدير الفاعل المحذوف .

انظر : الكشف ٢/ ٢٢١، والكشاف ٥/ ٢٠١ ، والبيان ٢/ ٣٠٢ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢١ ، والدر المصون ٩/ ٢٩١ .

شكلها وفي إضاءتها ، كانت السَّماء التي هي فيها مُزَيَّنة لا محالة .

ومثله أن تقول : زيَّنت بيتي بأنْ زيَّنت فرشه وأَثَاثه وآنيته ، فمن ضرورة زينة هذه الأشياء زينة البيت . وقيل(١) : الكواكب منصوبة بإِضمار أعني . وقيل(٢) : بل نَصْبُها على البدل من موضع ﴿بِزِينَةٍ﴾(٣) ، وإليه ذهب الزَّجاج وغيره .

وقيل(٤) : هي بدل من ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ ، بدل الاشتمال ، كأنَّه قيل : إِنَّا زَيَّنا الكواكب في السَّماء الدُّنيا بزِينةٍ .

قلت : وعلى هذه الأوجه يجوز في الزِّينة أَنْ تكون اسمًا ، وأن تكون مصدرًا . بيانه أنَّك إذا جعلتها منصوبة بـ « أعني » مضمرًا ، وجعلت الزِّينة اسمًا لا مصدرًا ، كان التَّقدير : إِنَّا زيَّنا السَّماءَ بزينةٍ أعني الْكَوَاكبَ ، وهو في

(١) قاله النَّحاس والزمخشري والأنباري والعكبري وغيرهم .
انظر : إعراب النَّحاس ٣/ ٤١١ ، والكشاف ٥/ ٢٠١ ، والبيان ٢/ ٣٠٢ ، والتبيان ٦٧٣ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٠ .

(٢) قاله الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/ ٢٢٥ .
وانظر : إعراب النحاس ٣/ ٤١١ ، والمختار ٢/ ٧٤٦ ، والبيان ٢/ ٣٠٢ ، والفريد ٥/ ٣٧٢ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١١ .

(٣) وموضع (بزينة) نصبٌ ؛ لأنَّ تقدير الكلام : زَيَّنا السَّماء زينةً ، ثُمَّ أبدل (الكواكب) من (زينة) . انظر : المصادر السابقة .

(٤) ذكره أبو شامة نقلًا عن شيخه ابن الحاجب .
انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٧ .

المعنى كالبدل . وإن جعلت الزِّينة مصدرًا قدَّرت مضافًا محذوفًا ، أي : بزِينةٍ أعني زِينةِ الكواكب ، وإذا جعلت ﴿ الكواكب ﴾ بدلًا من محلِّ ﴿ بِزِينةٍ ﴾ ، وجعلت الزِّينة اسمًا ، كان التَّقدير : إنّا زيَّنـا الـسَّماء الـدُّنيا بالكواكـب ، وإن جعلتها مصدرًا كان ذلك على سبيل المبالغـة بـأن جعلـت الكواكـب نفـس الحدث ، كما تقدَّم تقريـره . وإذا جعلـت الكواكـب بـدلًا مـن الـسَّماء بـدل اشتمال، وجعلت الزِّينة مصدرًا كان الأمر واضـحًا كأنَّـك قلـت : إنَّـا زيَّنـا الكواكب في السَّماء بِتَزْيِينِنَا ، وإن جعلتها اسمًا كان المعنى زيَّناها بشيءٍ عظيم لا يَقْدِر على التَّزْيين به غيرُنا ، ولذلك نَكَّر لِيُفيدَ هذا التَّعظيم . ولمَّا نقـل أبـو شامة هذا الوجه الأخير عن أبي عمرو بن الحاجب ، أعنـي كـون الكواكـب بدلًا من السَّماء ، قال[1] : « قال - يعنـي أبـا عمـرو - كأنَّـه قيـل : إنَّـا زيَّنـا الكواكب في السَّماء بزينة ، فتكون الزِّينة مصدرًا » انتهى .

فقد حكى عن أبي عمرو أنَّه جعل الزِّينة في هذا الوجه مصدرًا لا اسـمًا ، وأَقَرّه هو على ذلك . وما قاله أبو عمرو وأقرَّه هو عليه هو الظَّـاهر ، ولكـن يجوز فيها ما ذكرت لك من الاسمية بالتَّفسير المتقـدِّم ، ويكـون أبلـغ لمـا في التَّنكير من التَّعظيم والتَّهويل .

والوجه في الإضافة مبني على/ القول في الزِّينة ، فإِن أريد بها[2] المـصدر [١٤٠/أ]

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٧ .

(٢) أي : (الزِّينة) .

جاز فيها وجهان ، أحدهما : أن يكون مضافًا لفاعله ، أي : بأن زانتها الكواكبُ[(١)] ، فإنَّ الكواكب في نَفْسها حَسَنةٌ بهِيَّةٌ مُشْرِقةٌ يتزيَّنُ بها محلُّها ، كما تُزَيِّنُ العروسَ حُلَّتُها وحُلَلُها .

والثَّاني : أن يكون مضافًا لمفعوله ، أي : بأنْ زيَّنَ اللهُ الكواكب ، أي : حَسَّنها ؛ لأنَّها إنَّما زَيَّنت السَّماء بِحُسْنِها في أَنْفُسها ، كما تقدَّم . وإن قلنا هي[(٢)] اسم لما يُتَزَيَّن به كقوله تعالى ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[(٣)] كانت الإضافة للبيان ، أعني : من باب إضافة العام للخاص ، نحو : ثوب خَزٍّ ، وباب ساجٍ .

فإنَّ الزِّينة تكون كَوْكبًا وغيرها ، كالثَّوب يكون خزًّا وكتَّانًا وغيرهما ، والباب يكون ساجًا وغيره ، فهذا توجيه هذه القراءات الثَّلاث .

قال أبو إسحاق[(٤)] : « ويجوز بزينةٍ الكواكبُ ، أي : بتنوين (زينة) ، ورَفْع (الكواكب) ، قال : ولا أعلم أحدًا قرأ بها ، فلا تَقْرأْ بها إلَّا إن ثبتت

---

(١) قال الفرَّاء : « تجعل الكواكب هي التي زيَّنت السَّماء » معاني القرآن ٢/ ٣٨٢ .

وقال الزمخشري : « فإن أردت المصدر ، فعلى إضافته إلى الفاعل ، أي : بأن زانتها الكواكب ، وأصله : بِزِينَةٍ الكواكبُ ، أو على إضافته للمفعول ، أي : بأن زان الله الكواكب وحسَّنها ، لأنَّها زيَّنت السَّماء لحسنها في أنفسها » الكشاف ٥/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٢) الضمير يعود إلى (الزّينة) ، وهو الاعتبار الثَّاني فيها ، وعلى هذا الاعتبار تكون الإضافة بيانية كما ذكر المؤلف .

(٣) الكهف / ٤٦ .

(٤) معاني القرآن ٤/ ٢٢٥ .

روايةٌ صحيحةٌ ؛ لأَنَّ القراءة سنَّة .

والرَّفع في الكواكب على معنى : إِنَّا زَيَّنا السَّماء الدُّنيا بأنْ زيَّنتها الكواكبُ ، أو بأنْ زُيِّنت » انتهى .

قلت : وما ذكره الزَّجاج قد قرأ به ابن عباسٍ[١] حَبْر العلم وبحره[٢] . وذكرت في غير هذا الكتاب أَنَّ الزِّينة إن كانت مصدرًا فالتَّخريج ما ذكره أبو اسحاق ، وإن كانت اسمًا فالكواكب خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي الكواكبُ[٣] .

ومعنى قوله : أو بِأَنْ زُيِّنت الكواكبُ ، أَنَّ لك في تأويل هذا المصدر الرَّافع للكواكب وجهين ، أحدهما : أَنْ تجعله من فِعْل مبني للفاعل ، وتكون الكواكب زَيَّنت السَّماء .

والثَّاني : أن تجعله من فِعْل مبني للمفعول[٤] ، وتكون الكواكب هي

---

(١) هذه القراءة حكاها النَّحاس ولم ينسبها . انظر : إعراب القرآن ٣/ ٤١٠ ، وعزاها صاحب المختار ٢/ ٧٤٦ ، إلى عُبَيد بن عُمَيْر ومحمَّد بن السَّمَيفَع اليماني . وحكاها ابن عطية عن الزَّهْرَاوي في المحرر ١٣/ ٢٢٠ . وعزاها الزَّمخشري في الكشاف ٥/ ٢٠١ إلى ابن عباس ، ونسبها ابن الجوزي في زاد المسير ٧/ ٤٦ إلى أُبيَ ابن كعب رضي الله عنه ، ومعاذ القارئ وأبي نُهَيْك وأبي حُصَيْن الأسدي . ونسبها أبو حيان في البحر ٧/ ٣٥٢ إلى زيد بن علي . ونسبها المؤلف هنا وفي الدر ٩/ ٢٩٢ إلى ابن عباس .

(٢) حِبْر وحَبْر : بفتح الحاء وكسرها : العالم .

انظر : التهذيب (حبر) ٥/ ٣٢ ، والصحاح (حبر) ٢/ ٦٢٠ ، واللسان (حبر) ٤/ ١٥٧ .

(٣) انظر : الدر المصون ٩/ ٢٩٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٥/ ٢٠١ ، والتبيان ٦٧٣ ، والفريد ٥/ ٣٧٢ .

التي قد زُيِّنت في أنفسها ، وإذا تَزيَّنَت فقد زَيَّنت السَّماءَ ؛ لحلولها فيها . وفي انحلال المصدر إلى مبني للمفعول خلاف ، والصحيح جوازه[١] ، وقد دلَّلت عليه في غير هذا الموضوع[٢] .

قال أبو جعفر مفسِّرًا لكلام أبي إسحاق[٣]: « هو على ما حكى النَّحويُّون: عجبت من قراءةٍ في الحمَّام القرآنُ ، بمعنى : أنْ قُرِئ » .

وقد أنكر الفرَّاء[٤] إعمال المصدر المنَوَّن ، فيردُّ قراءة أبي بكر ﴿ بزِينةٍ الْكواكِبَ) ، وقراءة ابن عباس ﴿ بزِينةٍ الكَواكِبُ ﴾ ، اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يقول لها عندي وجه آخر ، فيذكر آخر ما تقدَّم ذكره ، لكنه يُردُّ عليه مذهبُه[٥] بقوله تعالى : ﴿أَوَ

---

(١) جوَّز سيبويه والسيرافي وغيرهما إعمال المصدر عمل الفعل المبني للمجهول .
انظر : الكتاب ١/ ١٥٤ ، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٤٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٣٧ .

(٢) لم أعثر عليه – فيما طالعت من مصادر للمؤلف – ، ولعلَّ هذه المسألة عند المؤلِّف في أحد شرحيه على التَّسهيل وهما مفقودان ، سوى جزء يسير من الشرح الصغير ، وليست فيه هذه المسألة .

(٣) لم أعثر على قول النَّحاس هذا فيما اطَّلعت عليه من آثار له .
والقول ورد منسوبًا للنَّحاس كذلك في إبراز المعاني ٤/ ١٢٧ .

(٤) نقل هذا المنع عن الفرَّاء في الارتشاف ٥/ ٢٢٦٠ ، وعن الكوفيين أيضًا .
انظر : الأصول ١/ ١٣٧ ، والمساعد ٢/ ٢٣٤ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٤٠ ، ٢٨٤٢ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٠ ، والتصريح ٣/ ٢٥٧ .
وقال الفراء في معانيه ٢/ ٣٨٢ : « ولو نصبت (الكواكب) إذا نوَّنت في الزينة كان وجهًا صوابًا . تريد : بتزيينا الكواكبَ » .

(٥) أي : يُرَدُّ مذهب الفرَّاء بوجود ذلك في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم .
وانظر : في الرد على من أنكر إعماله منونًا : شرح الجمل لعبد القاهر ص ٢٤٣ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٤٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٨ ، والتصريح ٣/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

﴿إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[(١)] ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى[(٢)] .

والوجه[(٣)] في قراءة ﴿ يَسَّمَّعُونَ ﴾ بالتَّثقيل أَنَّ أصلها : يَتَسَمَّعُون ، من (تَسَمَّعَ) إذا قصد الاستماع ، فأُدغمت التَّاء في السِّين لما بينهما من المقاربة التي ذكرتها في باب الإِدغام[(٤)]، والمعنى فيه أَنَّهم لما يَئِسُوا من السَّماع لم يتعرَّضُوا له بعد ذلك[(٥)] .

والوجه في قراءة التَّخفيف أنَّه بمعنى : لا يُصْغُونَ إليهم مُدْرِكين ما سَمِعُوه منهم ، يقال : سمعت إليه ، أي : أدركته مع الإصغاء[(٦)] إليه ، فلما ضُمِّن معنى : أَصْغى ، تعدَّى تعديته .

---

(١) البلد / ١٤ ، ١٥ .

(٢) في فرش سورة البلد . انظر : العقد النضيد (خ) ٣/ ٢٣٥ / ب .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢/ ٣٨٢ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤١١ ، ومعاني القراءات ٢/ ٣١٦ ، والحجة لابن خالويه ٣٠١ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٢ ، والمختار ٢/ ٧٤٧ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٥ ، والموضح ٣/ ١٠٨٥ .

(٤) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١/ ٤٧٠ .

(٥) إذ المعنى : يَتَسمَّعون ولا يسمعون . قال ابن أبي مريم : « وإنَّما صاروا إلى التَّسمع ؛ لأنَّه إذا كان التَّسمع منفيًا عنهم ، فالسَّماع مُنْتفٍ لا محالة ؛ لأنَّهم إذا لم يَتَسمَّعوا فكيف يقع استماعهم ، فهذا أبلغ في المعنى » الموضح ٣/ ١٠٨٥ .

وانظر : حجة الفارسي ٦/ ٥٢ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٦ .

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ٥/ ٢٠٢ : « المعدَّى بنفسه يفيد الإدراك ، والمعدَّى بـ (إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك » .

وانظر : الفريد ٥/ ٢٧٣ .

وقد اختار أبو عبيد/ قراءة التَّشديد ، قال[١] : « لأَنَّ التَّعدية بــ (إلى) ، ولو كان مُخَفَّفًا لتعدَّى بنفسه ، تقول : سَـمِعْته ، ولا تقـول : سـمعت إليـه » وجوابه ما تقدَّم من أَنَّه ضُمِّن معنى الإصغاء[٢] . [١٤٠/ب]

وأجاب مكِّي عنه بوجه آخر وهو[٣] : « أَنَّه جرى مجـرى مُطَاوَعِـه وهـو يَتَسمَّعون ، قال : فكما كان تَسَمَّع يتعدَّى بـ (إلى) تعـدَّى سَـمِع بــ (إلى) ، وفَعِلْت وافْتَعلت في التَّعدِّي سواء ، فَتَسمَّع مطاوع سَـمِع ، واسـتمع أيـضًا مطاوع سَمِع فيتعدَّى سَمِع تَعْدِية مُطَاوَعِه » انتهى .

وفي كلامه بَحْث يطول الكتاب بذكره . وقوله : مُطَاوَع ، هو بفَتْح الواو فافهمه .

وهذه الجملة[٤] منقطعة عمَّا قبلها، ولا يجوز أنْ تكون صفة لـ﴿شَيْطَٰنٍ﴾[٥] ، ولا حالًا منه ، ولا مستَأنفة استئنافًا بيانيًا ؛ لما ذكرته محرَّرًا في الدر المصون[٦]، فعليك به .

---

(١) انظر في قـول أبي عبيـد : إعـراب النحـاس ٣/ ٤١١ ، والمحـرر الـوجيز ٤/ ٤٦٦ ، وتفـسير القرطبي ١٨/ ١٢ ، وكنز المعاني ٤٤٨ ، والدر المصون ٩/ ٢٩٣ .

(٢) ذكر الأنباري وجهًا آخر في مجيء (إلى) مـع (يَـسَّمَّعُونَ) وهـو أن يكـون المفعـول محـذوفًا ، وتقديره : لا يَسَّمعون القول ، مائلين إلى الملأ الأعلى . انظر : البيان ٢/ ٣٠٣ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٦١١ .

(٤) وهي قوله تعالى (لا يَسَّمَّعون) .

(٥) في الآية / ٧ من قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ .

(٦) انظر : الدر المصون ٩/ ٢٩٣ .

ولم يُنبِّه النَّاظم على تَسْكين السِّين في قراءة الغير ؛ لأَنَّه إنَّما ذكر التَّثقيل في حرفي ﴿ يَسَّمَّعون ﴾ فيؤخذ من الضِّديَّة تَرْكُ التَّثقيل ، لكن مع تَرْك التَّثقيل سُكون السِّين ولم يَنبِّه عليه .

قال أبو عبد الله[1] : « فتعيَّن للباقين القراءة بتخفيف السِّين بإسكانها ، وبتخفيف الميم بإزالة تثقيلها ؛ إذْ لا يستقيم غير ذلك » انتهى .

يعني أَنَّه لا يُتَصَوَّر من حيث الكلام المستقيم أن تُخفَّف السِّين ، وهي مفتوحة ، وقال أبو شامة[2] : « ولم يُنبِّه على إسكان السِّين لظهوره ، وإلَّا فيلزم من ضدِّ التَّثقيل الإسكان ، بل يكفي تَرْك الثِّقل ، وذلك يكون تارةً مع حركةٍ كما في الميم ، وتارةً مع سُكُونٍ » .

* * *

وقوله : (بزِينَةٍ) مفعول مقدَّم[3] لـ (نَوِّنْ) ، ويضْعُف جَعْلُهما مبتدأ وخبرًا ، والعائد مقدَّر ، أي : نوِّنْها للاستغناء عن ذلك .

قوله : (في نَدٍ) حال إمَّا من الفاعل ، أي : كائنًا في نّدٍ ، أي : في مكان طَيِّب ؛ لأنَّ النَّدِي[4] يَنْبُت غالبًا ، وأرضه دمثة[5] ، كنَّى بذلك عن سهولة

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٠ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١٢٨ .

(٣) كذا أعربه شعلة وقدَّره الفاسي .

انظر : شرح شعلة ٤٩٧ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٤) أي : المكان النَّدي ؛ لكثرة ما يسقط فيه من النَّدى ليلًا .

انظر : الصحاح (ندا) ٦/ ٢٥٠٧ ، واللسان (ندي) ١٥/ ٣١٤ .

(٥) في الأصل (دمية) وهو تصحيف .

=

هذه القراءة وتخريج أَوْجُهِها . ويُرْوى : في ندًا ، بفَتْح الدَّال مقصورًا كعصًا ، ومعناه : في كرم ؛ لأنَّ النَّدى الكرم[١] ، يريد : حال كَوْنك جائيًا ندًا كريمًا ، يُعلِّمه لمن طلبه ، كما أنت تطلب من غيرك ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾[٢] .

وإنْ جعلتها حالًا من المفعول ، فالتَّقدير : كائنةً في نَدٍ ، وتَضْعُف الحاليَّة منها مع فَتْح الدَّال .

قوله : (وَالْكَوَاكِبِ انْصِبُوا) كقولنا : بزينةٍ نَوِّن سواءً بِسَواء ، إلَّا الوجه الثَّاني[٣] ؛ لظهور نَصْبِه ، إلَّا أنْ تكون حكَيْتَهُ مأخوذًا من قراءة أبي بكر[٤] ، فيجوز فيه ما جاز في : بِزِينةٍ نَوِّنْ ، من الوجهين .

قوله : (صَفْوَةً) نَصْب على الحال ، إمَّا من الفاعل[٥] ، وهو واو (انْصِبُوا) ، أو من المفعول[٦] وهو (الكواكب) ، والأَوَّل أظهر .

=

والأرض الدِّمثة : اللَّيِّنة السَّهلة ، ومكانٌ دَمِثٌ ودَمْثٌ : لَيِّنُ المَوْطِئ . والدَّمْثُ : السُّهول من الأرض .

انظر : الصحاح (دمث) ١/ ٢٨٢ ، واللسان (دمث) ٢/ ١٤٩ .

(١) انظر : الصحاح (ندا) ٦/ ٢٥٠٦ ، واللسان (ندي) ١٥/ ٣١٥ .

(٢) القصص / ٧٧ .

(٣) وهو جعلها مبتدًا وخبرًا .

(٤) لأنَّ قراءته نصب (الكواكب) وقد سبق بيانها .

(٥) واقتصر عليه شعلة والفاسي ، والتَّقدير : وانصبوا الكواكب في حال كونكم صفوةً مختارين .

انظر : شرح شعلة ٤٩٧ ، واللآلِيء الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٦) وتقديره : انصبوا أيُّها القراء الكواكب حال كونها خالصةً .

انظر : الكواكب الدُّريَّة ٥١٧ .

قال أبو شامة[١] : « وهو جَمْع صَفِيٍّ ، كصِبْيَة في جمع صَبِيٍّ » انتهى .

قلت : والصَّفْوة مُثلَّثة الصَّاد ، بمعنى : الخَالِص من الشَّيء وخياره ، وقد تقدَّم ذلك عند قوله :

.... وَ الصَّفْوَةُ المُلَا[٢] ....

في أَوَّل هذا الموضوع[٣] . وعلى هذا يكون اسمًا مفردًا لا جمعًا/ [١٤١/أ] وينتصب على الحال ، أي : مختارين كاختيار صفوة الشَّيء .

قوله : (يَسَّمَّعُون) مبتدأ ، و (شَذًا) خبره على حَذْف مضاف ، أي ذُو شَذًا[٤] ، أي ذو رائحة طيِّبة ، أو ذو نفثة حسنة . و (عَلَا) جملة فعليَّة في موضع رفع نعتًا لـ « شذا » أي شَذًا عَالٍ. ويجوز أن يكون (عَلَا) هو الخبر ، وفي (شَذًا) حينئذ ثلاثة أوجه[٥] : النَّصب على الحال من فاعل عَلَا ، أي : ارتفع حال كونه طِيبًا ، أو نفثةً حسنة . الثَّاني : أنَّه مفعول به ناصبه (عَلَا) ، أي : عَلَا وارتفع على الشَّذا ، فهو أَطْيب منه ، لصحَّة معناه وطرقه ، وهذا كقول الشاعر :

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٢٦ .

(٢) بعض بيت للشاطبي تقدَّم في خطبة الناظم برقم (١٧) ، وتمامه :

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجِلِ عِنْدَ جَزَائِهِ   أُولِئِكَ أَهْلُ الله ....

(٣) تقدّم في خطبة الكتاب . انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ١ / ٧١ .

(٤) وكذلك قدَّره الفاسي ولم يذكر غيره .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٥) كذلك أعربه شعلة ، وذكر الأوجه الثلاثة في (شَذًا) . انظر : شرح شعلة ٤٩٧ .

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَـارَأْسَ زَيْـدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الـشَّفْرَتَينِ يَـمَانِي [١]

والثَّالث : أَنَّه منصوب على التَّمييز ، وناصبه (عَلَا) ، وهذا عِنْد من يُجيز تقديم التمَّييز على عامله إذا كان فعلًا متصرِّفًا، أو مافي قوَّته، وهو الصَّحيح ، وقدَّمته جماعة ، وحُكي عن سيبويه[٢] ، ويدل على جوازه قول الشاعر :

أَتَهْجـرُ لَـيْلَى بِـالْفِرَاقِ حَبِيبَهَـا   وَمَا كَانَ نَفْسًا بِـالْفِرَاقِ تَطِيـبُ [٣]

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله رجل من طَيء .

انظر في البيت : الكامل ٣/ ١٠٧١ ، وشرح الجمل لعبد القاهر ص ٣١٤ ، والمفصّل ٢٢ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، وشرح التسهيل ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٦٨ ، والمغني ١/ ٧٤ ، والمقاصد الشافية ١/ ٣٦ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٩٧ ، والتصريح ١/ ٤٩٧ ، الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩ ، والخزانة ٢/ ٢٢٤ .

ويروى في بعض المصادر السابقة : (يوم الحمى) بدل (يوم النقا) ، و (مشحوذ الغِرار) بدل (ماضي الشفرتين) .

واستشهد به المؤلف على معنى (عَلَا) أي : ارتفع .

و البيت يستشهد به النحاة على أنَّ العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز إضافته للتعيين .

انظر : المصادر السابقة .

(٢) اختلف النحاة في تقديم التمييز على عامله المتصرف ، فالجمهور من البصريين منعوا التقديم ، والكسائي والمازني والمبرد جوّزوا التقديم .

انظر في تفصيل المسألة : الكتاب ١/ ٢٠٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والإيضاح للفارسي ٢٢٣ ، وتفسير المسائل المشكلة ١٣٩ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، وشرح اللمع للشريف ص ١٩٤ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ، والتبيين ص ٣٩٤ ، وابن يعيش ٢/ ٧٤ ، وشرح الجمل ٢/ ٢٩١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٢ .

(٣) البيت من الطويل . واختلف في نسبته ، فقيل للمخبَّل السَّعْدي ، وقيل : لأعشى هَمْدان وهو

=

ثم ذكر تقييد القراءة ، فقال :

٩٩٦- بِثِقْلَيْهِ وَاضْمُمْ تَا عَجِبْتَ شَذًا وَسَا كِنٌ مَعًا أَوْ آبَاؤُنَا كَيْفَ بَلَّلا

(بِثِقْلَيْهِ) : متعلَّق بمحذوف على أَنَّه حال من فاعل (عَلَا) ، أي : عَلَا كائنًا بثقليه[1] ، وملتبسًا بهما ، والضَّمير لـ (يَسَّمَّعُون) ، ويجوز أَنْ يتعلَّق بنفس (عَلَا)[2] وتكون الباء للسَّبب ، أي : ارتفع بسبب ثِقْلَيه ، يشير لاختيار أبي عبيد لأجل تَعدِّيه بـ (إلى) ، وقد تقدَّم تحقيق هذا وجوابه[3] .

والمراد : تثقيل السِّين والميم ، والثِّقْل والثِّقَل بسُكُون القاف وفَتْحِها ، بمعنى : التَّثقيل .

=

في ديوانه مفرداً ص ٧٥ ، وقيل : لقيس بن الملوح العامري .

انظر في البيت : المقتضب ٣/ ٣٧ ، والانتصار ص ٨٦ ، والأصول ١/ ٢٢٤ ، والجمل ٢٤٣ ، والإيضاح للفارسي ٢٢٤ ، وتفسير المسائل المشكلة ١٣٩ ، وشرح اللمع للشريف ص ١٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٠ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ ، والتهذيب الوسيط في النحو ص ٢٣٣ ، والصفوة الصفية ١/ ٥١٠ ، ٥١١ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣ ، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٨٧ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٩١ .

وفي البيت روايات مختلفة ، أشهرها التي ذكرها المؤلِّف .

والشاهد فيه : تقديم التمييز (نفسًا) على عامله المتصرف (تطيب) ، وهو جائز على مذهب الكوفيين والمازني والمبرد ، ويمتنع على مذهب جمهور البصريين .

(١) وكذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٢) انظر : شرح شعلة ٤٩٧ .

(٣) تقدَّم في شرح البيت السابق ، عند بيان توجيه قراءة التشديد في (يسَّمَّعون) انظر ص ٩٣٨ وما بعدها .

ثمَّ أمر بضمِّ تاء ﴿ عَجِبْتُ ﴾ من قوله تعالى ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[(١)] لمن رمز له بالشِّين المعجمة – وهما الأخوان – فتعيَّن لغيرهما فَتْحها[(٢)] .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالكاف والباء الموحَّدة ، من قوله : « كَيْفَ بَلَّلَا » – وهما ابن عامر وقالون – أنَّهما قرآ هنا وفي سورة الواقعة ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوْءَابَاؤُنَا ﴾ [(٣)] ، بسكون الواو من ﴿ أَوْ ﴾ ، فتعيَّن لغيرهما فَتْحُها [(٤)]؛ لأَنَّ ضدَّ السُّكون التَّحريك المطلق ، والتَّحريك المطلق هو الفتح .

* * *

والوجه[(٥)] في ضَمِّ التَّاء إِمَّا أنْ يكون المتَعجِّب هو الله تعالى[(٦)] ، فإنْ قيل :

---

(١) الصافات / ١٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٥٤٧ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٥ ، والروضة ٢/ ٨٨٤ ، والتيسير ١٨٦ ، والتبصرة ٤٦٥ ، والمستنير ٢/ ٣٩٨ ، والتلخيص ٣٨٣ والنشر ٢/ ٢٧٢ ، والإتحاف ٢/ ٤٠٨ .

(٣) الصافات / ١٦ ، ١٧ . والواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) انظر في القراءتين : المصادر السابقة سوى السبعة .

(٥) انظر : معاني الزجاج ٤/ ٢٢٦ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤١٣ ، والحجة لابن خالويه ٣٠١ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٣ ، والمختار ٢/ ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٦ ، والكشف ٢/ ٢٢٣ ، والموضح ٣/ ١٠٨٦ ، والبيان ٢/ ٣٠٣ .

(٦) قال الزمخشري : « أي : بلغ من عظم آياتي ، وكثرة خلائقي أنِّي عجبت منها ، فكيف بعبادي وهؤلاء بجهلهم وعنادهم يسخرون من آياتي ، أَوْعجبت من أن يَنْكروا البعثَ ممن هذه أفعاله .. » الكشاف ٥/ ٢٠٤ .

التَّعجُّب استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل ؛ خفي سببها ، والله تعالى يتعالى عن ذلك .

فالجواب : أَنَّ هذا التَّعجُّب الذي أُسند إليه ليس هو بمعنى العَجَب المتعارف ، وهذا كما أُسند إليه المجيء والإتيان والذهاب على معنًى يليق به ، وذلك قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾(١) ، ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ ﴾(٢) ، ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾(٣) ، فليس هذه الأفعال بمعنى الانتقال من خبر إلى خبر .

وقد أُسند التَّعجُّب لله تعالى في ما صحَّ من قوله ﷺ : « لقد عَجِبَ اللهُ من فلان وفلانة البارحة »(٤) ، « عَجِبَ رَبّكُمْ مِنْ شَابٍّ لاَصَبْوَةَ لَهُ »(٥) ، « عَجِبَ الله مِنْ إِلِّكُم وَقُنُوطِكم وسرعة إجابته إِيَّاكم »(٦) .

---

(١) الفجر / ٢٢ .

(٢) البقرة / ٢١٠ .

(٣) البقرة / ١٧ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٨٥٤ ، باب (ويؤثرون على أنفسهم) الآية .
وانظر : تأويل مختلف الحديث ١/ ٢١١ ، ومسند أبي يعلى ١١/ ٥٦ ، برقم (٦١٩٤) ، وتهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب ٢/ ٧١١ ، وصحيح ابن حبان ١٢/ ٩٦ ، ١٦/ ٢٥٤ ، والمستدرك على الصحيحين ٤/ ١٤٥ ، وفتح الباري ٨/ ٦٣٢ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ١٥١ ، وأبو يعلى في مسنده (١٧٤٣) ، والطبراني في الكبير ١٧/ ٣٠٩ ، بلفظ : « إنَّ الله عز وجل ليعجب من الشاب ليست له صبوة » .
وحسَّن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٢٧٠ ، (كتاب الزهد) .

(٦) أخرجه أبو عبيد في الغريب ٢/ ١١٨ ، ١١٩ ، وقال : « فإن كان المحفوظ قوله : « مِنْ إِلِّكم » فإني أحسبها من أَلِّكم ـ يعني بالفتح ـ وهو أشبه بالمصادر ، يقال منه : أَلَّ يَؤُلُّ أَلًّا ، وأَلَلًا =

وكذا قد أُسند إِليه الضَّحك في قوله : / « ضَحِكَ رَبُّك »[١] ، فكلُّ هذه مسندة إليه تعالى على معنى يليق به . [١٤١/ب]

قال الفرَّاء[٢] : « الرَّفع أَحبُّ إلينا ؛ لأَنَّها قراءة عليٍّ وعبد الله بن عبَّاس . قال : والعَجَب وإن أُسند إلى الله فليس معناه كمعناه من العباد ، كما أَنَّه قال ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[٣] ، ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٤] » .

وقال أبو شامة[٥] : « وإضافة العَجَب إلى الله تعالى ، وكذا ما أضيف إليه مما لا يصحُّ اتِّصافه بأعيانه ، المراد منه لوازمه وثمراته ، فالمعنى هنا أَنَّ حال هؤلاء تَنَاهَتْ في الْقُبْح إلى حدٍ يُتَعجَّبُ منه تَعجُّبَ الإنكار » .

=

وأَليلًا : وهو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ، أو يجأر فيه » .

وانظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ١/ ٢١١ ، وشرح السنة للبغوي ١٤/ ٣٦٥ ، والفائق ١/ ٥٢، وغريب ابن الجوزي ١/ ٣٦ ، والنهاية ١/ ٦١ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٢٨٧ برقم (٢٢٥٢٩) ؛ وانظر الحديث في : بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٢/ ٦٥٨ ، والآحاد والمثاني ٢/ ٤٧٤ ، والجهاد لابن أبي عاصم ٢/ ٥٦٦ ، ومسند الشاميين ٢/ ٩٧ ، والترغيب والترهيب ٢/ ٢٠٩ ، ومجمع الزوائد ٥/ ٢٩٢ ، وجامع الأحاديث ٢/ ١٦ ، وكنز العمال ٤/ ١٧٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٨٤ .

(٣) التوبة / ٧٩ .

(٤) البقرة / ١٥ .

(٥) إبراز المعاني ٤/ ١٢٨ .

واختار هذه القراءة أبو عبيد[١] أيضًا ، وذكر أنَّها قراءة جماعة أَجلَّاء ، مثل ابن مسعود ، وابن عبَّاس ، وعبد الله بن مُغَفَّل ، وإبراهيم ، ويحي بن وثَّاب ، والأعمش ، قال : ويشهد لها ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾[٢] ، فأخبر الله جلَّ جلاله أَنَّه عجب[٣] .

وكان القاضي شُريح[٤] يُنْكِر ضمَّ التَّاء ، ويقرأ بالفتح ، ويقول[٥] : « إِنَّ الله لا يَعْجَب » ، فبلغت إبراهيم النَّخعي[٦] فقال : « إِنَّ شريحًا كان يُعْجِبُه

---

(١) انظر في اختيار أبي عبيد : إعراب النحاس ٣/ ٤١٣ ، وإبراز المعاني ٤/ ١٢٨ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٨ ، وجهود الإمام أبي عبيد ٣٠١ .

(٢) الرعد / ٥

(٣) ردَّ النحاس احتجاج أبي عبيد بهذه الآية ، وقال : « ولا حجة فيه » إعراب القرآن ٣/ ٤١١ . وقال الفاسي : « وليس في هذا دلالة على أنَّ الله سبحانه أضاف العَجَب إلى نفسه ، ولكن المعنى : وإن تعجب فعجب قولهم عندكم » الحجة ٦/ ٥٣ .

(٤) هو : الإمام الفقيه شُرَيْح بن الحارث بن قيس الكوفي القاضي ، ويقال له : قاضي المصرين ، أي : البصرة والكوفة ، أبو أميَّة من أولاد الفرس الذين كانوا في اليمن ، مخضرم أسلم في حياة الرسول ﷺ ، وانتقل إلى المدينة زمن الصِّدِّيق . ويقال : له صُحبة ، توفي سنة ثمانين للهجرة ، وله مئة وثماني سنين . قيل : إنَّه مكث في القضاء سبعين سنة .

انظر : سير أعلام النبلاء ٤ / ١٠٠ ، وتقريب التهذيب ص ٤٣٤ .

(٥) انظر في هذا الخبر : معاني الفرَّاء ٢/ ٣٨٤ ، والمختار ٢/ ٧٤٨ ، والكشاف ٥/ ٢٠٤ ، ومفاتيح الأغاني ٣٤٩ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢٠٩ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٣ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٥٤ .

(٦) هو : الإمام أبو عِمْران إبراهيم بن يزيد النَّخَعيّ اليماني ثُمَّ الكوفي ، أحد أعلام صغار التابعين ، يروى أنَّه دخل على عائشة رضي الله عنها وهو صبي ، أخذ القراءة عن الأسود بن يزيد =

عِلْمه ، وقد قرأها من هو أَعْلَم منه ، يعني عبد الله بن مسعود وابن عبَّاس ومن ذكر معهما » .

وقيل[١] : التَّاء عبارة عن النَّاس ، أي : ليقل كلُّ أحد : بل عَجبتُ ، فإنَّها حالة ينبغي أن يُتَعجَّبَ منها . وقيل[٢] : الضَّمير للنبي ﷺ ، أي : قل يا محمد بل عجبتُ من إنكارهم البعث مع صحَّة أدلته وقوَّة براهينه ، أو من سُخْريَّتِهم مع تذكيرك لهم وتنبيهك إيَّاهم على آثار قدرة الله تعالى ، وهم مع ذلك يَسْخَرون منك .

والوجه[٣] في فَتْحها ظاهر وهو النَّبي ﷺ ، أو كلُّ من صحَّ خطابه

=

وعلقمة بن قيس ، وقرأ عليه الأعمش وغيره ، توفي سنة ست وتسعين للهجرة . وهو ابن خمسين أو نحوها .

انظر : حلية الأولياء ٤ / ٢٤٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٢٠ ، وغاية النهاية ١ / ٢٩ ، وتقريب التهذيب ص ١١٨ .

(١) هذا الوجه الثاني في قراءة ضَمِّ التَّاء ، وهو إسناد الضمير إلى الناس على إضمار القول ، كما ذكر المؤلِّف . انظر : الكشف ٢/ ٢٢٣ ، والتبيان ٦٧٤ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٣ ، وكنز المعاني ٤٤٨ .

(٢) هذا الوجه الثالث في قراءة ضمِّ التَّاء .

وأكثر العلماء اقتصر في توجيه قراءة الضمِّ على هذا الوجه والوجه الأوَّل وهو إسناد العَجَب إلى الله عز وجل على وجه يليق به تعالى .

انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤١٣ ، والمختار ٢/ ٧٤٧ ، وشرح الهداية ٦٧٨ ، والكشاف ٥/ ٢٠٤ ، والبيان ٢/ ٣٠٣ ، والموضح ٣/ ١٠٨٦ ، والفريد ٥/ ٣٧٦ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

بذلك ، ومتعلّق التَّعجُّب ما تقدَّم آنفًا .

والوجه[١] في سكون واو (أَوْ) أنَّها عاطفة أخت (إِمَّا)[٢] ، وفي فَتْحها أَنَّ الواو وحدها عاطفة ، والهمزة قبلها للإنكار أُعيدت مع حَرْف العطف تأكيدًا ، و﴿ آبَاؤُنا ﴾[٣] على القراءتين معطوف على محلِّ إنَّ واسمها . ويجوز وجه آخر مع فَتْح الواو ، وهو العطف على الضَّمير المرفوع المستتر في ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ ؛ لوجود الفصل بهمزة الإنكار ، والفصل يقوم مقام التأكيد بضمير الرَّفع المنفصل . وأمَّا في قراءة من أَسْكن فيمتنع ذلك لعدم الْفَصْل إلاَّ عند الكوفيين[٤] .

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : المختار ٢/ ٧٥٠ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٨ ، والكشف ٢/ ٢٢٣ ، والموضح ٣/ ١٠٨٧ ، والفريد ٥/ ٣٧٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٥٥ ، والدر المصون ٩/ ٢٩٦ .

(٢) أي : (إِمَّا) الثانية ، في نحو : (قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ) وهي عاطفة ـ أعني الثانية ـ عند أكثر النحاة ، بخلاف الأُولى .

قال ابن هشام : « ولا خلاف أنَّ إمَّا الأُولى غير عاطفة .. » المغني ١/ ٨٥ .

ولعلَّ مراد المؤلِّف (أَمْ) وليس (إِمَّا) ، فـ (أَمْ) أخت (أَوْ) وزنًا ومعنًى . ويظهر هذا في مشاركتها لها في المعنى الذي تؤديه ، حيث يُشْرِكان المعطوف للمعطوف عليه في اللفظ والمعنى .

وبعض العلماء جعل (أَوْ) أصلًا لـ (أَمْ) أبدلت ميمها من الواو .

انظر في أَمْ وإِمَّا : الأزهية ١٢٤ ، ١٣٩ ، وحروف المعاني ص ٥٦ ، والجمل ١٧ ، ورصف المباني ٩٣ ، ١٠٠ ، والجنى الداني ٢٠٥ ، ٥٢٨ ، والمغني ١/ ٦١ ، ٨٤ ، ومصابيح المغاني ١٢٢ ، ١٤١ ، وشرح المزج ٢٣٥ ، ٣٣٧ .

(٣) ذكر هذين الوجهين في إعرابها الزمخشري في الكشاف ٥/ ٢٠٤ .

(٤) ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضَّمير المتَّصل المرفوع في اختيار الكلام بلا فصل

=

وقيل[١] : (آبَاؤُنَا) مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : أَوْ آباؤنا مبعوثون ، يدلُّ عليه ما قبله ، فإذا قلت : أقام زيدٌ أو عمرو[٢] ، فعمرو : مبتدأ محذوف . وصاحب هذا الوجه الثَّالث رَدَّ الوجهين الأوّلين ، وقال[٣] : « لا يجوزان ؛ أمَّا الأَوَّل ؛ فلأَنَّ مذهب سيبويه في قولك : إِنَّ زيدًا قائم وعمرٌو ، أَنْ يكون (عمرو) مبتدأ محذوف الخبر ؛ لأَنَّه يَشْتَرط في العطف على الموضع بقاء المُحْرِز[٤] ، فهذا خلاف مذهب سيبويه .

=

مستدلين على ذلك بما جاء في الشعر وبقوله تعالى ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ، وذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل .

انظر في هذه المسألة : الكتاب ٢/ ٣٧٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٩ ، وشرح اللمع للشريف ص ٢٧٢ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٤ ، وابن يعيش ٣/ ٧٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، والمساعد ٢/ ٤٦٩ ، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٠ ، ١٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٢ ، والتصريح ٣/ ٦١٠ .

(١) قاله أبو حيَّان في البحر المحيط ٧/ ٣٥٥ .

(٢) في الأصل جاء المثال بغير أو ، وصورته هكذا : (أقام زيدًا عمرو) وهو تصحيف ، يوضِّحه السياق والتقدير .

انظر تصويبه في البحر المحيط ٧/ ٣٥٥ ، والدر المصون ٩/ ٢٩٧ .

(٣) قاله أبو حيان ، انظر : البحر المحيط ٧/ ٣٥٥ .

(٤) المُحْرِز : هو الطَّالب لذلك المحلِّ ؛ إذ الطَّالب لرفع (زيد) في المثال هو الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ (إنَّ) .

وجلُّ المحققين من البصريين اشترطوا وجود المُحْرِز ، وأجمعوا على أنَّ رفع ذلك ونحوه في المثال ليس بالعطف على محلِّ الاسم ، بل هو مرفوع على أنَّه مبتدأ حذف خبره ، أو معطوف على ضمير الخبر المستتر فيه إذا كان بينهما فاصل .

=

وأمَّا الثَّاني فلأَنَّ همزة الاستفهام لا تدخل على المفـرد وإنَّـما تـدخل عـلى الجمل ، وعلى ما قلت من أنَّ (آباؤنا) عطف على الضَّمير ، يلزم دخولهـا / [١٤٢/أ] على المفرد ويكون العامل الأوَّل عاملًا في المعطوف بواسطة حرف العطـف ، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها » .

وجواب الأَوَّل : أَنَّ هذا القائل لا يلتزم قول سيبويه . وجواب الثـاني : أنَّ الهمزة مؤكِّدة للأُولى فهي داخلة في الحقيقة على الجملة ،إِلَّا أَنَّه فصل بـين الهمزتين بـ (إنَّ) واسمها وخبرها . وفي هذه الآية بحث حسن استوفيته في الدُّر المصون[1] .

وقد تقدَّم القول في (أوْ) في سورة الأعراف[2] ، عند قوله تعالى ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[3] فلنقتصر على هذا هنا .

* * *

قوله (شَذًا) حال إِمَّا من فاعل[4] (اضْمُمْ) أي : حال كَوْنك ذا شَذًا :

=

انظر : الكتاب ٢/ ١٤٤ ، والمقتضب ٤/ ١١٢ ، ١١٣ ، والإيضاح للفارسي ١٥١ ، والارتشاف ٣/ ١٢٨٨ ، وأوضـح المـسالك ٢/ ٣٢٠ ، والمغنـي ٢/ ٦١٧ ، وشـفاء العليـل ١/ ٣٧٦ ، والمقاصـد ٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وحاشية الشمني ٢/ ١٧١ ، والتصريح ٢/ ٦٨ ، ٧٠ .

(١) انظر : الدر المصون ٩/ ٢٩٧ .

(٢) انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ٢١٧/ ب ، ٢١٨/ أ .

(٣) الأعراف / ٩٨ .

(٤) اقتصر أبو شامة على هذا الوجه . انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٢٨ .

ذا رائحة طيِّبة ؛ لأَنَّ العلم يُشَبَّه بالرَّائحة الطيِّبة ، وإمَّا من المفعول ، أي : حال كون (التَّاء) ذا شَذًا ؛ لصحَّتها معنًى وروايةً ، وإمَّا من الضَّمِّ المدلول عليه بـ (اضْمُمْ) ، أي : حال كون الضَّمِّ ذا شَذًا[1] .

قوله : (وَسَاكِنٌ) خبر مقدَّم ، و (آبَاؤُنَا) مبتدأ مؤخَّر ، أي : وَآبَاؤُنَا سَاكِنٌ ، و (مَعًا) حال من الضَّمير المستتر في (سَاكِنٌ) .

وجاز ذلك لأَنَّه في قوَّة المثنَّى لتكرُّره ، أو يكون التَّقدير[2] : اقرأه في الكلمتين معًا ، والمراد كما تقدَّم ما في هذه السورة وما في سورة الواقعة .

قوله (كَيْفَ بَلَّلَا) ، كيف: إِمَّا في موضع نَصْب على التَّشبيه بالظَّرف[3] ، أي : في حال تبليله ، وإمَّا في موضع نصب على الحال [4] .

والتَّبليل[5] : التَّقليل ، والتَّقدير : كائنًا في حال تَبْليله وقِلَّته على أيِّ طريق جاء ، يشير إلى قلَّة قراءته ، فإنَّه لم يقرأ به غَيْر[6] ابن عامر وقالون ،

(١) كذلك قدَّره الفاسي . انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٢) انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٣ .

(٣) كذلك أعربه شعلة انظر : شرحه ٤٩٧ .

(٤) كذا قدَّره الفارسي ، انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٤ .

(٥) انظر : التهذيب (بلَّ) ١٥/ ٣٤٠ ، والصحاح (بلل) ٤/ ١٦٤٠ ، واللسان (بلل) ١١/ ٦٣ .

(٦) في الأصل (عن) وهو سهو . لأنَّ ابن عامر وقالون هما من قرآ بالتسكين في قوله تعالى (أَوْ آبَاؤُنَا) ، وسبق تخريج القراءة .

وتقدَّم معنى بَلَّل عند قوله في أَوَّل سورة آل عمران [١]:

.... وبِالْخُلْفِ بَلَّـلَا[٢]

وهو من قولهم : بَلَّلَهُ بشيء من الماء للظمآن ، ثُمَّ استعمل في كلِّ تقليل . وقد رَوَى الإسكانَ في (أَوْ) من هاتين السُّورتين الأصبهاني[٣] عن وَرْش أيضًا[٤] ، مثل ﴿ أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ ﴾[٥] ولم يعتمد الدَّاني ولا النَّاظم على هذه الرِّواية ، بـل اعتمـد على روايـة أبي يعقـوب الأزرق[٦] ، وعلى روايـة

---

(١) انظر : العقد النضيد (خ) ٢/ ١١٢/ ب .

(٢) بعض بيت للشاطبي ، في أول فرش سورة آل عمران ، رقم (٥٤٦) ، وتمامه :

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْراةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ في جَوْدٍ ....

(٣) هو: الإمام أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شَبِيب الأصبهاني المقرئ ، قرأ لـوَرْش على عامر الحَرَسي ، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة ، وحذق في معرفة حرف نافع ، وقرأ عليه طائفة ، منهم هبة الله بن جعفر ، وعبد الله بن أحمد المطَرِّز ، وغيرهما ، أخذ عنه الحروف ابن مجاهد ، توفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومئتين للهجرة .

انظر : طبقات القرَّاء ١ / ٢٥٢ ، وغاية النِّهاية ٢ / ١٦٩ .

(٤) انظر في رواية الأصبهاني عن ورش : جامع البيان في القراءات ٤/ ١٥٢٤ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ .

(٥) الأعراف / ٩٨ .

(٦) هو : أبو يعقوب ، يوسف بن عمرو بن يَسَار المدنيّ المصري المقرئ الأَزْرق ، لزم وَرْشًا مدة طويلة ، وأتقن عنه الأداء ، تصدَّر للإقْراء ، وتفرَّد عن وَرْش بترقيق الراءات وتغليظ اللَّامات . وخَلَف وَرْشًا في الإقْراء بالدِّيار المصرية ، قرأ عليه إسماعيل النحاس ، وقَوَاس بن سهل المعافري وجماعة . توفي في حدود سنة الأربعين ومئتين للهجرة .

انظر : طبقات القرّاء ١ / ٢٠٥ ، وغاية النِّهاية ٢ / ٤٠٢ .

عبد الصمد[١] عن وَرْش ، فلذلك لم يذكر غيرها .

٩٩٧- وَفي يُنْزَفُونَ الزَّاي فَاكْسِرْ شَذًا وَقُلْ   في الأُخْرَى ثَوَى وَاضْمُمْ يَزِفُّونَ فَاكْمُلاَ

أمر بكَسْر الزَّاي من ﴿يُنزِفُونَ ﴾[٢] ، لمن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَذًا » - وهم الأخوان - فتعيَّن لغيرهما فَتْحُها ، وقوله : (في الأُخْرَى) يريد التي في الواقعة[٣] ، أخبر عمَّن رمز له بالثَّاء المثلَّثة - وهم الكوفيون - أنَّهم فعلوا ذلك ، أي : كَسَروا الزَّاي في الواقعة .

والحاصل أنَّ عاصِمًا خالفهما في هذه السُّورة ووافقهما في الواقعة[٤] .

ثُمَّ أمر بضمِّ (ياء) ﴿ يُزِفُّونَ ﴾ من قوله تعالى ﴿ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾[٥] ، لمن رمز له بالفاء من قوله : « فَاكْمَلَا » - وهو حمزة - فتعيَّن لغيره فَتْحها[٦] .

* * *

(١) هو : أبو الأَزْهَر ، عبد الصَّمد بن عبد الرحمن بن القاسم الفقيه العُتَقي المصري ، أحد الأئمة الأعلام كوالده ، حدَّث عن أبيه ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن وهب ، وقرأ القرآن وجوَّد على وَرْش ، وقرأ عليه محمد بن سعيد الأنماطي ، وحبيب بن إسحاق ، والفضل بن يعقوب الحَمْزَاوي ، وغيرهم . توفي في رجب سنة إحدى وثلاثين ومئتين للهجرة .
انظر : طبقات القرَّاء ١ / ٢٠٥ ، وغاية النِّهاية ١ / ٣٨٩ .

(٢) الصافات / ٤٧ .

(٣) من الآية / ١٩ .

(٤) انظر في قراءات هذا الحرف : السبعة ٥٤٧ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٦ ، والمنتهى ص ٥٥٠ ، والتيسير ١٨٦ ، وإرشاد المبتدي ٥٢٢ ، وغاية الاختصار ٢/ ٦٣٤ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ .

(٥) الصافات / ٩٤ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

والوجه[١] في (يُنْزِفُونَ) بكَسْر الزَّاي أَنَّه من : أَنْـزَفَ الرَّجـلُ إذا سَـكِر وذهب عقلُه من السُّكر ، فهو نزيف ومنزوف[٢] ، وكان قياس هذا أَن يقال : مُنْزَف ، كأكرمته فهو مُكْرَم ، ويقـال : نَـزَفَ الرَّجـل الخمـرة فَـأَنْزَفَ هـو ، فثلاثيُّهُ متعـدٍ ، ورُبَاعيُّـهُ لازم[٣] ، ومثلـه: كَبَبْتُـهُ فَأَكَـبَّ ، وقَـشَعَتِ الـرِّيحُ السَّحابَ / فأَقْشَع ، أي : دَخَلا في الكَبِّ والقَشْع ، وقال الأسود : [١٤٢/ب]

لَعَمْري لَـئِنْ أَنْـزَفْتُمُ أَوْ صَـحَوْتُمُ ... لَبِئْسَ النَّدَامَى أَنْـتُمُ آلَ أَبْجَـرَا[٤]

---

(١) انظر : معاني الفـراء ٢/ ٣٨٥ ، وإعـراب النحـاس ٣/ ٤١٩ ، والحجـة لابـن خالويـه ٣٠٢ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٥ ، والمختار ٢/ ٧٤٩، وحجـة أبي زرعـة ٦٠٨ ، والكـشف ٢/ ٢٢٤ ، والموضح ٣/ ١٠٨٨ .

(٢) قال الزجاج : « يقال للسَّكران : نزيف ومنزوف » معاني القرآن ٤/ ٢٢٨ .

(٣) قال الجوهري : « نَزَفْتُ مـاءَ البئـر نَزْفًـا ، نزحتـه كُلَّـه ، ونَزَفَـتْ هـي ، يتعـدَّى ولا يتعـدَّى » الصحاح (نزف) ٤/ ١٤٣٠ .

وجاء في اللسان (نزف) ٩/ ٣٢٥ ، عن ابن جني قال : « نَزَفْتُ البئر وأَنْزَفَتْ هي ، فإنَّـه جـاء مخالفًا للعادة ، وذلك أنَّك تجد فيها فَعَل متعديًا ، وأَفْعَل غير متعدٍّ » .

(٤) البيت من الطويل ، نسبه للأسود أبو حيان في البحر المحيط ٧/ ٣٥٠ ، وكذلك نـسبه المؤلِّـف هنا وفي الدر المصون ٩/ ٣٠٥ .

ونُسب للأُبيرد بن المعذِّر الرياحي ، كما في مجاز القرآن ٢/ ١٦٩ ، وتفسير الطـبري ٢٣ / ٦٦ ، والأغاني ٧/ ٩٢ ، والصحاح (نزف) ٤/ ١٤٣٠ ، واللسان (نزف) ٩/ ٣٢٧ ، وبصائر ذوي التمييز (نزف) ٥ / ٣٧ .

ونسبه القرطبي في تفسيره ١٨/ ٣٢ إلى الحطيئة وليس في ديوانه ، ولم أقف على من نسبه للحطيئة غيره .

والبيت ورد بلا نسبة في : معـاني الزجـاج ٤/ ٢٢٨ ، والجمهـرة (نـزف) ٢/ ٨٢١ ، وغريـب =

ويقال : أَنْزَفَه نَفِدَ أيضًا ، أي : نَفِدَ شَرَابُه .

وأَمَّا الثَّانية[١] فمن نُزِفَ الرَّجل ، ثلاثيًّا مبنيًّا للمفعول ، بمعنى : سَكِر وذهب عقله أيضًا ، ويجوز أَنْ تكون هذه القراءة من : أُنْزِف أيضًا بالمعنى المتقدِّم[٢] .

وقال أبو شامة[٣] : « هو بكَسْر الزَّاي من أَنْزَفَ إذا سَكِر وذهب عقله ، كما قال : لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ ... البيت ، أَوْ من أَنْزَفَه إذا نَفِد شرابه ، وبفَتْح الزَّاي بُني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله ، وليس هو الفعل المذكور ، فإنَّه لازم ، ولكن يقال : نُزِفَ فهو منزوف ونزيف إذا سَكِر » .

وهذا بناءً منه على أَنَّ أَنْزَفَ لم يجيء إِلَّا لازمًا مبنيًّا للفاعل ، وقد تقدَّم أَنَّه ورد أُنْزِفَ مبنيًّا للمفعول . وقيل[٤] : هو من نَزَفْتُ الرَّكِيَّة إذا نَزَحْت ماءها .

= القرآن للسجستاني ١/ ٥٣٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٤ ، والمختار ٢/ ٧٤٩ ، والمحتسب ٢/ ٣٠٨ ، والكشاف ٥/ ٢٠٩ ، والخزانة ٩/ ٣٨٨ .

وروايته في جميع المصادر السابقة : (كنتم) بدل (أنتم) .

والشاهد فيه : (أَنْزَفْتُم) بمعنى دخلتم في السَّكر ، شاهد على (أنزف) لازمًا .

(١) أي : القراءة بضمِّ الياء وفتح الزَّاي (يُنْزَفُون) .

(٢) وهو السُّكر وذهاب العقل .

(٣) إبراز المعاني ٤/ ١٢٩ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣٥٠ ، ونظم الدُّرر ٦/ ٣١١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٣٠٣ .

والمعنى : أَنَّ خمرة أهل الجنَّة ليست كخمرة الدُّنيا ، فإنَّها ليس فيها فساد ولا تَنْفَدُ أبدًا .

وقرأ ابن [أبي][(١)] إسحاق[(٢)] (يَنْزِفُون) بالفتح في الياء والكسر في الزَّاي، وطلحة بن مُصَرِّف[(٣)] بالفتح والضَّمِّ[(٤)]، وكلاهما بمعنى سَكِرٍ أيضًا .

* * *

والوجه[(٥)] في قراءة (يُزِفُّون) بضمِّ الياء ، من أَزَفَّ إذا دخل في

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو سهو . وانظر في القراءة : المحتسب ٢/ ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٠ ، والدر المصون ٩/ ٣٠٥ ، وفتح القدير ٤/ ٥٦٠ .

(٢) هو : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ولاءً ، المقرئ النَّحوي البصري ، أخذ القراءة عن يحيى بن يَعْمُر ، ونَصْر بن عاصم ، قال عنه ابن سلَّام أوَّل من بَعَج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل ، توفي سنة سبع عشرة ومئة للهجرة ، وهو ابن ثمانٍ وثمانين سنة .

انظر : إنباه الرواة ٢ / ١٠٤ ، والبلغة ص ١٦٥ ، وغاية النهاية ١ / ٤١٠ .

(٣) هو : أبو عبد الله ، طلحة بن مُصرِّف الهَمَذاني اليامي الكوفي ، تابعي كبير ، له اختيار في القراءة ينسب إليه ، قرأ على يحيى بن وثَّاب ، وغيره ، كان يُسمَّى : سَيِّد القرّاء ، وكان أَقْرَأ أهل الكوفة ، توفي سنة اثنى عشرة ومئة للهجرة .

انظر : طبقات القراء ١ / ١١٠ ، وغاية النهاية ١ / ٣٤٣ .

(٤) أي : قرأ طلحة بفتح الياء وضمِّ الزَّاي (يَنْزُفُون) .

انظر في قراءته : الكشاف ٥/ ٢١٠ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٠ ، والدر المصون ٩/ ٣٠٥ ، وفتح القدير ٤/ ٥٦٠ .

(٥) انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٨ ، ٣٨٩ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢٣٣ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٦ ،
=

الزَّفيف[١] ، وهو السُّرعة في المَشْي ، من زَفَّ الظَّلـيمُ[٢] إذا أَسْرع في عَـدْوه . وإمّا من أَزَفَّ غيرَه ، أي : حَمَلـه عـلى الزَّفيـف ، فتكـون الهمـزة في الأَوَّل[٣] للصَّيرورة ، وفي الثَّاني[٤] للتَّعدية ، يعني : يَزِفُّ بعضُهم بعضًا ، أَي : يحملـه على الإسراع في إذاية إبراهيم عليه السَّلام . وقال بعضهم[٥] : يجوز أن يكون من زِفَافِ العروس ، أي : أقبلوا في هيئة ، وهذا عكس ما قدَّمناه ، قال هـذا القائل وإنَّما أقبلوا إليه على هيئة[٦] ، لأَنَّهم في طمأنينة من أمره ، وليس بشيء؛

=

والمختـار ٢/ ٧٥١ ، وحجـة أبي زرعـة ٦٠٩ ، والكـشف ٢/ ٢٢٥ ، وشرح الهدايـة ٦٧٩ ، والكشاف ٥/ ٢١٧ ، والموضح ٣/ ١٠٨٩ .

(١) الإسراع مع مقاربة الخَطْو .

انظر : الصحاح (زفـف) ٤/ ١٣٦٩ ، واللـسان (زفـف) ٩/ ١٣٦ ، وبـصائر ذوي التمييـز (زف) ٣/ ١٣٠ .

(٢) الظَّليم : الذَّكر من النَّعام ، وجمعـه : أَظْلِمـة وظِلْـمان وظُلْـمان ، وكنيتـه : أبـو البـيض ، وأبـو الثلاثين؛ وأبو الصحاري .

انظر : الـصحاح (ظلـم) ٥/ ١٩٧٨ ، والمرصّـع ص ٣٠٠ ، واللـسان (ظلـم) ١٢/ ٣٧٩ ، والقاموس (ظلم) ١١٣٤ ، ونظام الغريب في اللغة ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وشرح كفاية المـتحفظ ص ٣٥٩ .

(٣) وهو : أَزَفَّ ، إذا دخل في الزَّفيف .

(٤) وهو أَزَفَّ غيره . فيكون المفعول به محذوفًا ، تقديره ، كما ذكر المؤلف : يَزِفُّ بعضهم بعضًا .

انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءة .

(٥) قاله أبو حيان في البحر المحيط ٧/ ٣٦٦ .

(٦) الهَيْئَةُ والهِيئة : حالُ الشَّيء وكيفيته ، ورجُلٌ هَيِّئٌ : حسن الهَيئة ، والهيئـة : للمتهـيء في ملبـسه ونحوه . انظر : اللسان (هيأ) ١ / ١٨٨ ، والقاموس (هيأ) ص ٥٧ .

إذ المعنى على ما تقدَّم أبلغ .

والوجه في قراءة الباقين أَنَّه من زَفَّ الظَّليمُ أَوْ البعيرُ إذا عَدَا بسرعة ، أَوْ من زَفِيف العروس ، وفيه ما تقدَّم . فالخلاف هنا[1] في الياء ، والزَّايُ مكسورةٌ على كلتا القراءتين ، وهذا بخلاف المسألة المتقدِّمة ، فإنَّ الخلاف هناك[2] في الزَّاي فَتْحًا وكَسْرًا ، والياءُ مضمومةٌ على كلتا القراءتين .

وقرئ [3] ﴿ يَزِفُون ﴾ من وَزَفَ يَزِفُ ، أي: أسرع ، و(يَزْفُون)[4] مثل : يَعْدُون ، من زَفَاه إذا حَدَاه ، و(يُزَفُّون)[5] مبنيًّا للمفعول .

* * *

قوله : (وَفي يُنْزَفُونَ) متعلِّق بـ (اكْسِر) ، و (الزَّايَ) مفعول مقدَّم ، و(شَذًا) حال[6] من فاعل اكسر ، أي : ذا شَذًا ، ويجوز أن يكون نعت

---

(١) أي : في قوله تعالى (يَزِفُون) ، بضمِّ الياء وفتحها .

(٢) في قوله تعالى (يُنْزِفون) من الآية / ٤٧ . بفتح الزاي وكسرها .

(٣) هي قراءة مجاهد ، وعبد الله بن يزيد ، والضحَّاك ، وابن أبي عبلة .

انظر فيها :معاني الفراء ٢/ ٣٨٩ ، وإعراب النحَّاس ٣/ ٤٢٩ ، والقراءات الشاذة ١٢٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٢١ ، والكشاف ٥/ ٢١٧ ، وزاد المسير ٧/ ٦٩ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٦ ، والدر المصون ٩/ ٣٢١ .

(٤) قرأها أبو نُهَيك وابن أبي عَبْلة بسكون الزَّاي وفتح الياء .

انظر : المصادر السَّابقة .

(٥) هي قراءة الأعمش . انظر المصادر السابقة .

(٦) انظر : شرح شعلة ٤٩٨ .

مصدر محذوف ، أي : كَسْرًا ذَا شَذًا .

وقد استعمل النَّاظم هذه اللَّفظة في هذه الأبيات الثَّلاثة المتجاورة ، في هذا البيت وما قبله وما قبل قبله ؛ لتسهيل النَّظم بها ، ووفائها بالغرض .

قوله : (فِي الْأُخْرَى) متعلِّق بـ (ثَوَى) ، وفاعل « ثَوَى » ضمير يعود على الكَسْر المفهوم من قوله : فَاكْسِر ، أَي : وقُلْ ثَوَى الْكَسْر في الآية الأخرى ، يعني : آية الواقعة ، أي : أقام فيها وثبت ؛ لصحَّته لفظًا ومعنًى ، والجملة في محلِّ نصب / بـ (قُلْ) ، ويجوز أن يكون (ثَوَى) خبرًا لمبتدأ ، [١٤٣/أ] وهو الكسر ، أي : وقُلْ الكسر ثوى في الأخرى ، كذا قدَّره أبو عبد الله[١] . والمعنى كالمعنى الأوَّل . وفي هذا إضمار لا حاجة إليه .

قوله : (يَزِفُّونَ) مفعول اضْمُمْ على حَذْف مضاف[٢] ، أي : اضْمُمْ ياء يَزِفُّونَ ، أو بمعنى: أَوْقع فيه الضَّمَّ .

قوله : (فَاكْمُلَا) كقوله : فَحَصِّلَا[٣] ، في أنَّه مؤكَّد بنون خفيفة ، فأبدلت ألفًا لشبهها بالتَّنوين ، والمعنى : صِرْ كاملًا بما تتعلَّم . والله أعلم .

---

(١) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٥ .

(٢) انظر : شرح شعلة ٤٩٨ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٥ .

(٣) تقدَّم في البيت رقم (٩٩٤) .

٩٩٨- وَمَاذَا تُرِي بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ شَـائِعٌ وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَائِعٌ » - وهما الأخوان - أنَّهما قرآ ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تُرِي ﴾[١] بضمِّ التَّاء وكَسْر الرَّاء ، فتعيَّن لغيرهما فَتْحها[٢] ؛ لأَنَّ ضدَّ الضَّمِّ المطلقِ الفتحُ ، وضدُّ الكسر أيضًا الفتح ، أمَّا الأَوَّل فلقوله :

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ والرَّفْعُ سَاكِتًا ....[٣]

وأَمَّا الثَّاني فلقوله :

وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ[٤] .... البيتين

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالميم من (مُثِّلاَ) - وهو ابن ذكوان - أَنَّه قرأ ﴿ وَإِنَّ الْيَاسَ ﴾[٥] بحذف همزة (إلياس) ، أي : بجَعْلها همزة وَصْل ، ومتى جعلت همزة وَصْل سقطت في الدَّرج . وتعيَّن لغيره عَدَم حَذْفها[٦]، فتصير همزة

---

(١) الصافات / ١٠٢ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٥٤٨ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٧ ، والروضة ٢/ ٨٨٥ ، والتيسير ١٨٦ ، والوجيز ٣٠٩ ، والمستنير ٢/ ٣٩٩ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ .

(٣) صدر بيت من الشاطبية في الخطبة برقم (٦٢) ، وعجزه :

.... فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَا

(٤) بعض بيت من الشاطبية في الخطبة برقم (٦١) ، وتمامه :

.... وَبَيْنَ النَّصْبِ والْخَفْضِ مُنْزِلَا

(٥) الصافات / ١٢٣ .

(٦) انظر في القراءتين : المصادر السَّابقة سوى التذكرة .

قَطْع ، ومتى جُعِلت همزة قَطْـع ثَبتَت في الدَّرج ، وهــذا بخلافٍ عــن ابن ذَكْوان .

* * *

والوجه[١] في قراءة الأخوين ، أنَّه من الرَّأْي والمشورة[٢] ، وحينئذ يتعدَّى لاثنين ؛ لأنَّه قبل النَّقل متعدٍّ لواحد ، تقول : رَأَى فلان كذا ، ورَأَى الشافعي كذا ، فلما دخلته الهمزة [٣]أكسبته مفعولًا ثانيًا.

فإِنْ جعلنا (ماذا) مركَّبة مُغَلَّبًا فيها حُكْم (ما) الاستفهامية كانت في محلِّ نصب مفعولًا مقدَّمًا، والآخر محذوف تقديره : أَيَّ شَيْءٍ تُرينـي ؟ . وإن جعلنا (ما) استفهامية غير مركَّبة ، و(ذا) موصولة كانت (ما) مبتدأ و(ذا) بمعنى : الذي ، خبره ، و(تُـرِي) في موضع الصِّلة ، والعائد مقدَّر ، تقديره[٤] : أَيُّ شيءٍ الذي تُرِينيه ؟ فحذَفْتَ مفعوليها[٥] .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢/ ٣٨٩ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢٣٤ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٣٣ ، والحجة للفارسي ٦/ ٥٧ ، وحجة أبي زرعة ٦٠٩ ، والكشف ٢/ ٢٢٥ ، والموضح ٣/ ١٠٩٠ والبيان ٢/ ٣٠٧ .

(٢) الرأي الذي هو الاعتقاد في القلب على وجه المشاورة .
انظر : الكشاف ٥/ ٢٢١ ، والفريد ٥/ ٣٩١ .

(٣) فالماضي : أَرَيْتَ ، والمضارع : تُرِي .

(٤) فـ(أيَّ) مفعول أَوَّل ، وياء المتكلم في (تريني) مفعول ثانٍ .

(٥) وهما : ياء المتكلم وهاء الغيبة في (تُرِينيه) .

وإنْ جعلت (ماذا) مُغَلَّبًا فيه حُكْم (ذا) كان موصولًا منصوبًا بـ (انْظُر) ، و (تُرِي) صلته ، والمفعولان مقدَّران كالذي قبله ، أي : فانْظُر الذي تُرِينيه . وأَمَّا في الوجهين الأوَّلين[١] فتكون (ما) الاستفهامية وما في حَيِّزها مُعَلِّقةً لـ (انْظُر) عن العمل ، سلوكًا به مسلك العلم لأَنَّه طريقه ، وتقديره في غير هذا الموضوع .

والوجه في قراءة غيرهما أَنَّه من الرَّأي أيضًا ، ولكنَّه متعدٍّ لواحد[٢] ، فإنْ جعلت (ماذا) مركَّبة مُغَلَّبًا فيها الاستفهام فهي مفعوله ، وإلَّا فالكلام فيها كما تقدَّم[٣] ، ويكون[٤] تعليقه لـ (انْظُر) على الوجهين الأَوَّلين[٥] ، ومفعوله بنفس (انْظُر) على الثالث[٦] . وهذا منه عليه السَّلام على سبيل الاختبار لولده وفِلْذة كَبِده ، والامتحان له ؛ ليستخرج ما عنده على حداثة سنِّه ﷺ .

---

(١) وهو تغليب الاستفهام على الموصولية في (ماذا) .

(٢) لأَنَّه من : رَأَى يَرَى .

(٣) فيكون المفعول محذوفًا ، تقديره : ما الذي تراه ، لأنّه لما جعلت (ما) استفهامية مبتدأ ، و (ذا) موصولة خبر ، وقع (تَرى) على الهاء العائدة على الذي ، ولا يجوز أن يعمل (ترى) في (ذا)، وهي بمعنى الذي ؛ لأنَّ الصِّلة لا تعمل في الموصول .

انظر : الموضح ٣/ ١٠٩٠ ، والبيان ٢/ ٣٠٧ ، والفريد ٥/ ٣٩١ .

(٤) أي : (ماذا) .

(٥) على اعتبار الاستفهام في (ماذا) مركبة وغير مركبة ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده .

(٦) على اعتبار (ماذا) اسمًا موصولًا واحدًا ، والتَّقدير : فانْظُر الذي تراه .

ويَالَهَا من واقعة لا يَصبر لها وعليها إلَّا مثل خليل الرَّحمن وأبـو سـيِّد البـشر محمد ﷺ ، وهو إسماعيل على أصح القولين[١] . وقد أتقنت / القول في ذلك في غير هذا الموضوع[٢] . [١٤٣/ب]

ولم يكن سؤال إبراهيم عليه السلام له عليه السَّلام على وجه الاستشارة في أمر الله ، بل لما ذَكَرت ، وكيف يُتوهَّم ذلك وقد صَمَّم وعزم وبتَّ الأمر ، كما هو معروف في القصَّة .

والوجه[٣] في قراءتي (إلياس) أَنَّه اسم سرياني تكلَّمت به العـرب عـلى أوجه شتَّى ، كنظائره من جبريل ونحوه ، فقطعـوا همزتـه تـارة ، ووصـلوها أُخرى ، وقالوا فيه : إِلْياسين كجبرائين في أحد لغاته[٤] .

---

(١) اختلف العلماء في الذَّبيح اختلافًا كثيرًا ، فمنهم من قال إنَّه إسحاق عليه السلام ، ومـنهم مـن قال إنَّه إسماعيل عليه السلام .

انظر في هذا: معاني الزجاج ٤/ ٢٣٤، وإعراب النحاس ٣/ ٤٣١ ، وتفسير الطبري ٢٣/ ٨١ ، ٨٣ ، وتفسير وزاد المسير ٧/ ٧٣ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٦١ ، ٧٠ .

(٢) هذه المسألة مظنَّة وجودها في كتابه المفقود : التفسير الكبير . وليست في الـدر المـصون ، ولا في القول الوجيز .

(٣) انظر : معـاني الفـراء ٢/ ٣٩١ ، والحجـة لابـن خالويـه ٣٠٣ ، ومعـاني القـراءات ٢/ ٣٢٢ ، والحجـة للفـارسي ٦/ ٥٩ ، ٦٠ ، والمختـار ٢/ ٧٥١ ، وحجـة أبي زرعـة ٦٠٩ ، والكـشاف ٥/ ٢٢٨ ، والموضح ٣/ ١٠٩٢ ، والفريد ٥/ ٣٩٣ ، والدر المصون ٩/ ٣٢٦ .

(٤) انظـر في لغـات جبرائيـل : الـصحاح (جـبر) ٢ / ٦٠٨ ، واللـسان (جـبر) ٤ / ١١٤ ، والقاموس (جبر) ٣٦١ .

وقيل[١] : أصله ياس ، ثُمَّ دخلت عليه (أَل) المعرِّفة ، وهذا ممن وُصِل همزته ، وإلياس هذا هو ابن إِلْياسين الَّذي سيذكر بعد ذلك[٢] .

قيل[٣] : هو إلياسين من ولد هارون أخي موسى ، وقيل : بل إِلياس هو إدريس ، ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله[٤] : (وإِنَّ إِدرِيس) و(إِدْرَاس) .

ولم يُنَبِّه النَّاظم على كَسْر الهمزة إذا ثبتت في قراءة الباقين ؛ لأَنَّه قد لفظ بها كذلك ، فكأَنَّه قال : واقْرَأ لغير ابن ذَكْوَان بما لَفَظْتُ به من هذا الاسم .

❊ ❊ ❊

قوله : (وَمَاذَا تُرِي) مبتدأ[٥] ، وفي خبره وجهان ، أحدهما : قوله : (بالضَّمِّ) ، أي : هذا اللَّفظ ملتبس بالضَّمِّ والْكَسْر ويقرأ بهما ، ويكون (شَائِعٌ) على هذا خبر مبتدأ مضمر ، وفي هذه الجملة حينئذٍ ثَنَاءٌ عظيم على هذه القراءة ، كأَنَّه قال : هذا أمر شائع غير خافٍ على أحد لصحَّته ؛ لأَنَّه إنَّما

---

(١) قاله الفرَّاء والسخاوي والهمذاني والفاسي وأبو حيان .

انظر : معاني القرآن ٢/ ٣٩٢ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢١١ ، والفريد ٥/ ٣٩٤ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٦ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٣ .

(٢) في الآية / ١٣٠ . من السورة نفسها .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش وابن وثَّاب .

انظر فيها : معاني الفراء ٢/ ٣٩٢ ، والقراءات الشاذة ١٢٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٥ ، والكشاف ٥/ ٢٢٨ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٩١ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٢ . والدر المصون ٩/ ٣٢٧ .

(٥) كذلك أعربه شعلة والفاسي . انظر : شرح شعلة ٤٩٨ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٧ .

تشيع الأمور الصحيحة . والثَّاني : أَنَّه (شَائِعٌ) ، ويكون (بالضَّمِّ) حالًا من الضَّمير المستكن في شائع[(١)] .

ويجوز أن يكون (مَاذَا تُرِي) مفعولًا بفعل مقدَّر ، أي : اقْرَأْ مَاذَا تُرِي ، أي : اقْرَأْه مُلتَبِسًا بالضَّمِّ والكسر ، و (شَائِعٌ) خبر مبتدأ مضمر ، كما تقدَّم آنفًا[(٢)] . قوله : (وَإِلْيَاسَ) مبتدأ ، و(حَذْفُ الْهَمْزِ) مبتدأ ثانٍ ، و (مُثِّلَ) خبر الثَّاني ، والثَّاني وخبره خبر الأَوَّل ، والعائد مقدَّر ، أي : حَذْفُ الْهَمْزِ مِنْهُ ، أو (أَلْ) نابت مناب الضَّمير ، أي : حَذْفُ هَمْزِه ، و (بِالْخُلْفِ) حال[(٣)] من الضَّمير المستكنّ في (مُثِّلَ) .

و (مُثِّلَ) بمعنى : شُخِّص وأُحضر ؛ لأَنَّه إنَّما يُحَضَّر و يُشَخَّص الأمور الصحيحة الثابتة في مصحف أُبَيْ، وبه قرأ[(٤)]﴿وَإِنَّ إِيلِيسَ﴾ بهمزة مكسورة، ثُمَّ ياءٍ ساكنة بنقطتين من أسفل ، ثُمَّ لَامٍ مكسورة ، ثُمَّ ياءٍ ساكنةٍ أيضًا ، ثُمَّ سينٍ مفتوحة .

---

(١) اقتصر شعلة والفاسي على إعراب (شائع) خبرًا ، و(الضَّم) حالًا .
انظر : المصدرين السابقين .

(٢) في تقديره السابق : هَذَا أَمْرٌ شَائِعٌ .

(٣) كذلك قدَّره الفاسي ، وجعله شعلة متعلِّقًا بقوله : (مُثِّلا) .
انظر : شرح شعلة ٤٩٨ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٧ .

(٤) انظر في قراءة أُبَيْ : المحتسب ٢/ ٢٢٥ ، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٨٤ ، وشواذ القراءة للكرماني (خ) ١٠٣ / أ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٣ ، والدر المصون ٩/ ٣٢٧ ، وروح المعاني ٢٣/ ١٣٩ .

٩٩٩- وَغَيْرُ صِحَابٍ رَفْعُهُ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ وَإِلْيَاسِينَ بِالْكَسْرِ وُصِّلاَ

أخبر عن غير من رمز له بكلمة « صِحَابٍ » - وهم من عدا الأخوين وحفْصًا - أَنَّهم قرءوا ﴿أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1] برفع ثلاثة الأسماء ، أعني : الجلالة ، وربُّكم ، وربُّ آبائكم ، فتعيَّن لـ« صِحَابٍ » - وهم الأخوان وحَفْص - القراءة بنصب الثَّلاثة[2] .

فالرَّفع على أنَّ الجلالة : مبتدأ ، و(رَبُّكُم) : خبر ، و(رَبُّ) عَطْفٌ على رَبُّكم .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالدَّال المهملة وبالغين المعجمة من « دَنَاغِنًى » في البيت الآتي - وهم ابن كثير والكوفيون / وأبو عمرو - أَنَّهم قرءوا ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[3] بكسر الهمزة مقصورة ، أي : ليس بعدها ألف ، وبإسكان كسر اللَّام كما سيُنَبِّه عليه في أَوَّل البيت الآتي أيضًا ، ولم يُبَيِّن من قيود (إِلْيَاسِينَ) في هذا البيت إلَّا كَسْر الهمزة فقط ، وهو قوله : بِالْكَسْرِ وُصِّلَا ، وتعيَّن للباقين - وهما نافع وابن عامر - فَتْح الهمزة ومدُّها[4] ، أي : إتيان [١٤٤/أ]

---

(١) الصافات / ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) انظر : السبعة ٥٤٩ ، والتذكرة ٢/ ٦٣٧ ، والتيسير ١٨٧ ، والعنوان ١٦٢ ، والتَّلخيص ١٤٣، وإرشاد المبتدي ٥٢٣ ، والإقناع ٢/ ٧٤٦ ، والنشر ٢/ ٢٧٤ .

(٣) الصافات / ١٣٠ .

(٤) انظر في القراءتين : المصادر السَّابقة .

ألف بعدها ، وكَسْر اللَّام بعدها[١] ، فصارت قراءتها ﴿ على آلِ ياسِين ﴾ ، (آل) بمعنى : « أَهْل » مضافًا إلى (ياسين) ، نحو : آل زيدٍ ، وقوله تعالى ﴿ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾[٢] ، وشبهه .

* * *

والوجه[٣] في رَفْع الأسماء الثلاثة : أَنَّ (الجلالة) : مبتدأ ، و(ربُّكم) : خبرها ، و(رَبُّ آبائكم) : عَطْفٌ على الخبر . وقيل[٤] : بل الجلالة : خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو الله ، وهذا يُسَمَّى الْقَطْع ، قطعته عن تبعيَّة ما قبله ، والأَوَّل أظهر[٥] ؛ لاستغنائه عن حَذْفٍ وتقدير .

والوجه في نَصْبها من ثلاثة أوجه ، أحدها : أَنَّها منصوبات بدلًا من ﴿ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[٦] ، الثَّاني : أَنَّه عَطْف بيان له ، إذا قلنا بأَنَّ إِضافة أَفْعَل

---

(١) وهذه تتمَّة القيود في قراءة (آل ياسين) في البيت الآتي وهو رقم (١٠٠٠) في ص ٩٢٨ .

(٢) البقرة / ٥٠ ، والأنفال / ٥٤ ، والقصص / ٨ ، غافر / ٢٨ ، ٤٦ ، القمر / ٤١ .

(٣) انظر : معاني الزجاج ٤/ ٢٣٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٣٦ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٤ ، والحجة للفارسي ٦/ ٦٣ ، وحجة أبي زرعة ٦١٠ ، والكشف ٢/ ٢٢٨ ، وشرح الهداية ٦٨٠ ، والموضح ٣/ ١٠٩٣ ، والبيان ٢/ ٣٠٧ ، والفريد ٥/ ٣٩٤ .

(٤) قاله النَّحاس عن أبي حاتم ، وقال به ابن خالويه والفارسي وأبو حيان ، وغيرهم .
انظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٣٦ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٤ ، والحجة للفارسي ٦/ ٦٣ ، والمختار ٢/ ٧٥٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٣ .

(٥) وهو إعراب لفظ الجلالة مبتدأ و (ربّكم) خبره . وكذلك قال به النحاس في إعراب القرآن ٣/ ٤٣٦ .

(٦) الصافات / ١٢٥ . وقوله (أَحْسَنَ الخالقين) مفعول به لقوله (تَذَرون) .
انظر : المصادر السابقة .

التَّفضيل تفيد تعريفًا[(١)] ، وهو الصَّحيح . والثَّالث : منصوبات على المدح ، وهو قَطْع أيضًا ، و(ربَّكم) ، على هذه القراءة ، نعت للجلالة . وروي عن حمزة – رحمه الله – من بعض طرقه أنَّه كان إذا وَصَل نَصَب الأسماء الثلاثة ، وإذا وَقَف على ﴿ الْخَالِقِينَ ﴾ رفع الأسماء الثَّلاثة[(٢)] ، وهو حسن . وهذا كما يُرْوى عن بعض القُرَّاء[(٣)] في أَوَّل سورة إبراهيم كان إذا وصل ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[(٤)] بجرِّ الجلالة ، وإذا وقف على ﴿ الْحَمِيدِ ﴾ ، رَفَعَ ﴿ الله ﴾ .

والوجه[(٥)] في قراءة (إِلْيَاسِينَ) قيل[(٦)] : هو لغة في إلياس المتقدِّم ، وذلك

---

(١) مذهب الجمهور أنَّ أفعل التفضيل إضافته معنوية محضة ، وذهب الكوفيون والفارسي وغيرهم إلى أنَّها لفظية غير محضة ، وذهب ابن السراج إلى أنَّه إذا أضيف على معنى (من) فهي غير محضة ، وإذا أضيف على معنى غير (من) فهي محضة .
انظر : الكتاب ٢/ ١١٣ ، والأصول ٢/ ٧ ، ٨ ، والإيضاح للفارسي ٣٨١ ، ٢٨٢ ، وائتلاف النصرة ص ٥٤ ، والمقتصد ٢/ ٨٨٤ ، وشرح الجمل ٢/ ٧٠ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وقواعد المطارحة ٢٠١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٤ ، والارتشاف ٤/ ١٨٠٥ ، والمساعد ٢/ ٣٣٢ ، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٣ ، والمقاصد ٤/ ٢٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٦ .
(٢) انظر : الكشاف ٥/ ٢٢٩ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٣ ، والدر المصون ٩/ ٣٢٨ .
(٣) هو رُوَيْس . انظر : التذكرة ٢/ ٤٨١ ، وجامع البيان في القراءات ٣/ ١٢٥٥ ، والإتحاف ٢/ ١٦٦ .
(٤) إبراهيم / ١ ، ٢ .
(٥) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢/ ٣٩٢ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٣٥ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٣ ، وحجة أبي زرعة ٦١٠ ، والكشف ٢/ ٢٢٧ ، وشرح الهداية ٦٨٠ ، والموضح ٣/ ١٠٩٤ ، والبيان ٢/ ٣٠٨ ، والتبيان ٦٧٦ .
(٦) قاله أبو زرعة في حجة القراءات ٦١١ ، والزمخشري في الكشاف ٥/ ٢٢٩ .
وانظر : المصادر السابقة .

مثل : إِدْرَاسين في إدراس . وعلى هذا فيكون هو إلياس الأَوَّل ويكون له أَربعة أسماء وَرَد بها القرآن ، كما قال أبو شامة[(١)] ، فيكون اسمه جاء في القرآن بأَرْبع لُغات ، وهي : إِلْيَاس ، بوَصْل الهمزة وقَطْعها ، وإِلْيَاسِين وياسين . وقيل[(٢)] : بل هو جمع إِلياس المتقدِّم ، وجمع باعتبار أصحابه . كالمهالبة ، والأشاعثة ، والأشاعرة ، في المهلَّب وبنيه ، والأشعث وقومه[(٣)] ،

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٣٢ .

(٢) قاله أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ١٧٣ .

وانظر : إعراب النحاس ٣/ ٤٣٥ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٣ ، والكشف ٢/ ٢٢٧ ، وشرح الهداية ٦٨٠ ، والموضح ٣/ ١٠٩٤ ، والبيان ٢/ ٣٠٨ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٨٩ ، والدر المصون ٩/ ٣٢٨ .

(٣) المَهَالبة : نسبة إلى أبي سعيد المُهَلَّب بن أبي صفرة ، ظَالِمُ بن سُرَاق ، وهو تابعي جليل توفي بمَرْو سنة (٨٣) هـ .

انظر : الأنساب ٥/ ٤١٨ ، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٣ .

والأشاعثة : نسبة إلى الأَشْعَث بن قيس بن معدي كرب الكِنْدي ، من ملوك كِنْدة .

وفد على النبي ﷺ وأسلم وشهد اليرموك توفي سنة (٤٠) هـ .

انظر : الأنساب ١/ ١٦٥ ، والإصابة ١/ ١٥ ، والأعلام ١/ ٣٣٢ .

والأشاعرة : قبيلة يمنيّة مشهورة ، وهي بطن من كهلان ، من القحطانية ، تَنْتَسِبُ إلى أَشْعَر بن أُدَدْ بن زيد بن يَشْجب ، سُمِّي بالأشعر لأنَّ أمَّه ولَدَته وهو أشعر .

ومنهم أبو موسى الأشعري الصحابي المعروف ، وكذلك أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي تَنْتَسِبُ إليه الأشاعرة .

انظر : جمهرة الأنساب للكلبي ٢/ ١٧٢ ، والأنساب ١/ ١٦٦ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٤١ ، ١٦٨ .

والأشعري وقومه . وهو في الأصل جمعٌ لمنسوبين إلى إلياس ، والأصل : إِلْياسِيّ كأَشْعَرِيّ ، ثم اسْتُثقِل تضعيفهما فحذفت إحدى ياءي النَّسب ، فلـمَّا جُمع جمع سلامة ، التقى ساكنان ، إحدى الياءين وياء الجمع ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار إلياسين كما ترى . ومثله : الأَشْعَرُون والخُبَيْبُون[1] ، كقوله :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْـخُبَيْبِينَ قَدِي[2]

في رواية من كَسَر الباء ، ويروى بفتحها على التَّثْنية . وقد ردّ أبو القاسم الزَّمخشري هذا الوجه بأنَّه كان ينبغي حينئذٍ تعريفه بـ (أَلْ) فيقال : ﴿ على الإلْيَاسِين ﴾[3] .

---

(١) المراد : أبو خُبَيب عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام وأخوه مصعب رضي الله عنهما ومن تابعهم .
انظر : مجاز القرآن ٢/ ١٧٣ ، وإعراب النَّحاس ٣/ ٤٣٧ ، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٥١ ، والحجة للفارسي ٦/ ٦٢ . والمحتسب ٢/ ٢٢٣ .

(٢) البيت من الرجز ، وبعده :

لَيْسَ الإِمَام بالشَّحيح المُلْحِدِ

ويروي : ليس أميري بالظَّلوم المُلْحِدِ .
واختلف في نسبته . فقيل : لحُمَيد الأَرْقَط ، وقيل : لأبي بَحْدَلة . وقيل : لغيرهما .
انظر : الكتاب ٢/ ٣٧١ ، والنوادر ٥٢٧ ، وإصلاح المنطق ٤١٠ ، وكتاب الشعر ١/ ١٥٥ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٣ ، وسمط اللآلئ ١/ ٤٧٥ ، وشرح اللمع للشريف ص ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠ ، والإنصاف ١/ ١٣١ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٤ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٢٧ ، والخزانة ٥/ ٣٨٢ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٨٣ .
والشاهد فيه : الْخُبَيْبِينَ ، على أنَّه جمع سلامة أراد : الخُبَيْبِيِّين على رواية كسر الباء ، نسبة إلى أبي خُبَيْب .

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ٢٢٩ .

قلت : وهو ردٌّ صحيح ؛ لأنَّه متى جمع العَلَم جمع سلامة أو ثُنِّي لزمته (أل) لزوال علميته ، فيقال : الزَّيدون والزَّينبات والزَّيدان ، فإن قلت : قد وَرَدَ جُمادَيان وعَمَايَتَان ، وهما علمان لشهرين[١] / في السَّنة ، والجَبَلَيْن[٢] . [١٤٤/ب]

فالجواب : أنَّهما نادران ، وقد رَدَّ أبو عبد الله كونه جمعًا بشيء آخر ، وهو أنَّه كان ينبغي أَنْ يؤتى بياء النَّسب ، لكنه قال بعد ذلك[٣] : « ولِحَذْف الياء وجه » ، يعني : ما قدَّمته من الاستثقال ثُمَّ التقاء الساكنين معنيٌّ ، كما في لغة العرب ، والله أعلم .

وقرئ[٤] (عَلَى الْيَاسِين) بوصل الهمزة وهي واضحة ؛ لأنَّه جمع يَاسٍ وبنيه ، ودخلت الألف واللَّام على حدِّ دخولها في الزّيْدِين ، وقيل : هو جمع

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢/ ٢٧٤ ، والروض الأنف ٣/ ٣٠ ، واللسان (جمد) ٣/ ١٢٩ ، والتاج (جمد) ٧/ ٥١٩ .

(٢) عَمَايَتَان : تثنية عَمَايَة ، وعَمَايَة : جبل من جبال هذيل .

وعَمَايَتَان : هما جَبَلا عَمَاية العُلْيَا ، وعَمَاية القُصْيَا .

انظر : الصحاح (عمي) ٦/ ٢٤٣٩ ، ومعجم البلدان ٤/ ١٥٢ ، ١٦٤ ، واللسان (عمي) ١٥/ ١٠١ ، والتاج (عمي) ٣٩/ ١١٣ .

(٣) اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٨ .

(٤) قرأ بها أبو رجال وابن محيصن وعكرمة والحسن .

انظر معاني الزجاج ٤/ ٢٣٥ ، وإعراب النَّحاس ٣/ ٤٣٦ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٣ ، والكشاف ٥/ ٢٢٩ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٨٨ ، والإتحاف ٢/ ٤١٦ .

يراد به من يُنسب إلى يَاسِين ، أي : إِلْيَاسيّ ، ودخلت الألف واللَّام على حدِّ دخولها في الأشعريين ونحوها ، وخُفِّفت ياء النَّسب على حدِّ ما تقدَّم[١] .

والوجه[٢] في قراءة (آلِ ياسين) أَنَّها مفصولة منها في المصحف[٣] كما نقله الشَّيخ شهاب الدِّين أبو شامة[٤] ، ويكون السَّلام على آل ياسين ، أي : أهله وقومه وأتباعه ، على حسب اختلاف النَّاس في آل الرَّجل مَنْ هم ، سَلَّم عليهم من أجله ؛ تنبيهًا على استحقاقهم لذلك لعدم شهرتهم ، بخلاف آل باقي الأنبياء عليهم السَّلام في هذه السُّورة الكريمة . وقيل[٥] : سَلَّم عليهم تَكْرِمَةً له ، كقوله عليه السَّلام[٦] : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أبي أَوْفَى » ، وقيل[٧] : المراد بآله نفسه ، واختلف[٨] في ﴿ يَاسِين ﴾ هذا ، فقيل : هو إلياس المتقدِّم[٩] .

---

(١) تقدَّم قريبًا .

(٢) هذا الوجه الثَّاني في قراءة هذا الحرف ، انظر ف توجيهه : المصادر السابقة في توجيه القراءة الأولى .

(٣) انظر : المقنع ٤٨٦ ، ومختصر التبيين ٤/ ١٠٤٣ ، وجميلة أرباب المراصد ٢/ ٧٠١ .

(٤) في إبراز المعاني ٤/ ١٣٢ .

(٥) قاله السَّخاوي والفاسي . انظر : فتح الوصيد ١٢١٢ ، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٨ .

(٦) حديث صحيح ، أخرجه البخاري في كتاب الزكاة (٢٤) ، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (٦٤) ، حديث : (١٤٩٧) ص ٢٤٣ . وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة (١٢) ، باب الدعاء لمن أتى بصدقة (٥٤) ، حديث : (٢٤٨٩) ٧/ ١٨٣ .

(٧) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٢٩ .

(٨) انظر : البحر المحيط ٧/ ٣٧٣ .

(٩) في الآية / ١٢٣ .

وقيل : بل هو أبو إلياس ، كما تقدَّم أنَّه من ولد هارون بن عمران .

قال أبو شامة[(١)] : « وتكون القراءتان قد تضمَّنتا التَّسليم عليه وعلى آله . ثم قال : وقيل : المراد بالقراءتين آله ، وإلْيَاسين جمع ، فهو من باب قول الراجز :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْـخُبَيْبِينَ قَدِي

ورُدَّ هذا بأنَّه لو أُريد لكان الوجه فيه تعريفه ، فيقال : الْإِلْيَاسِين ، كقوله : الخُبَيْبِينَ » انتهى .

وهذا ردُّ الزَّمخشري الذي قدَّمته عنه ، ولم يردَّه الشيخ بعدم ياء النَّسب لظهور وجهها ، ثُمَّ قال[(٢)] : « وقرئ ﴿ عَلَى الْيَاسِينَ ﴾ بوَصْل الهمزة ، فهذا يمكن فيه ذلك ؛ لأَنَّ فيه آله التَّعريف » انتهى .

يعني : أَنَّ ادِّعاء الجمعية ممكن في هذه القراءة الشَّاذة ؛ بخلافه في القراءة المشهورة ؛ لعدم آلة التَّعريف .

وقيل[(٣)] : ياسين اسم أبي إلياس ، أضيف إليه آله ، فدخل إلياس فيهم ، وهو معنى حسن جدًّا .

* * *

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٣٢ .

(٢) أبو شامة . انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ٢٢٩ .

قوله : (وَغَيْرُ صِحَابٍ)[١] يجوز أن يكون خبرًا مقدَّمًا ، و (رَفْعُهُ) مبتدأ مؤخَّر ، وهذه الجملة في موضع خبر مقدَّم لقوله : (الله) ، ويكون تقدير الكلام: واللهَ ربَّكم وربَّ غَيْرُ صَحابٍ أُولُو رَفْعِه[٢] ، ووحَّد الضَّمير في (رَفْعُه) وهو عائد على الجلالة وما بعدها ؛ لأنَّه بتأويل ذلك ، أي : رَفْعُ ذلك ، و(ذلك) يقع إشارة لما فوق الواحد ، كقوله تعالى ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَالِكَ ﴾[٣] بين الفَارِض والْبِكْر . ويجوز أنْ يكون التَّقدير : واللهَ ربَّكم وربَّ رَفْعُه قراءةُ غَيْرِ صحَابٍ ، فحَذَف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ففي الأَوَّل قدَّرت الحذف من المبتدأ ، وفي هذا قدَّرت الحذف من الخبر[٤] ، والأمر مُتَقارِب .

قوله : (وَإِلْياسِينَ) مبتدأ ، و (وُصِّلَ)[٥] خبره ، فألفه للإطلاق ، و (بِالْكَسْرِ) إمَّا متعلِّق بـ (وُصِّلَ) ، أو بمحذوف على أنَّه حال / من ضميره[٦] ، أي : وُصِّلَ مُلْتَبِسًا بِالْكَسْر ، وهو[٧] على حذف مضاف ، أي : [١٤٥/أ]

---

(١) أعربه شعلة مبتدأ ، و (رَفْعُه) خبرًا . انظر : شرح شعلة ٤٩٩ .

(٢) كذلك قدَّره الفاسي في اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٩ ، والجعبري في كنز المعاني ٤٥٥ .

(٣) البقرة / ٦٨ .

(٤) الأوَّل من قوله : غَيْرَ أَولُو رَفْعِه ، فحذف (أولو) من المبتدأ ، والثَّاني من قوله : رَفْعُهُ قراءةُ غير صِحابٍ ، فحذف (قراءة) من الخبر

(٥) انظر : شرح شعلة ٤٩٩ .

(٦) أي : من ضمير إلياسين .
انظر : اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٩ ، وكنز المعاني ٤٥٥ .

(٧) أي : المبتدأ (إلياسين) .

وَهَمْزُ إِلْيَاسِينَ وُصِّلَ بِالْكَسْرِ ، أَوْ يكون التَّقدير : وَقَع فيه الْكَسْر مُوَصَّلًا ، ولا يليق ذلك إِلَّا بالهمزة التي فيه . ثُمَّ أخذ يذكر بقيَّة قيود قراءة إِلياسين ومن قرأ بها ، فقال :

١٠٠٠- مَعَ الْقَصْرِ مَعْ إِسْكَانِ كَسْرٍ دَنَا غِنًى ... وَإِنِّي وَذُو الثُّنْيَا وَأَنِّيَ أَجْمِلاَ

قد تقدَّم[1] أَنَّ قوله (مَعَ الْقَصْرِ) ، أي : مَعَ قَصْرِ الْهَمْزَةِ ، وهو عدم الإتيان بألف ، فهو من باب الحذف والإثبات .

وقوله : (مَعْ إِسْكَانِ كَسْرٍ) يريد : إِسْكَان كَسْر اللَّام ، وقيَّد الإِسْكان بإضافته لِلْكَسْر ؛ لأنّه لو أَطلق الإِسكان لأُخِذ ضِدُّه الفتح ؛ لأنَّ ضِدَّ الإسكان الحركةُ المطلقةُ ، والحركة المطلقة هي الفتح ، وقوله : « دَنَا غِنًى » هو رمز هذه القراءة ، لَمَّا تكمَّلت قيودها رَمَز لها ، وفاءً بقوله :

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجالَهُ ... .[2]

* * *

قوله : (مَعَ الْقَصْرِ)[3] في موضع نَصْبٍ على الحال من ضمير (وُصِّلَ) ، أي : وُصِّلَ كَائنًا مَعَ الْقَصْرِ ، أي : مَعَ قَصْرِه ، و (مَعْ إِسْكَانِ)[4] حال من

---

(١) تقدَّم شرحه في البيت الذي سبق هذا ، وهو رقم (٩٩٩) في ص ٩١٩ .

(٢) صدر بيت للشاطبي سبق في الخطبة برقم (٤٦) وعجزه :

.... مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

(٣) انظر : شرح شعلة ٤٩٩ ، واللآلِيء الفريدة ٣/ ٣٢٩ .

(٤) انظر : المصدرين السابقين .

القصر ، أي : كائنًا مَعْ إسْكَانِ كَسْرٍ ، وإِسْكَانِ : مصدر أُضيف إلى مفعولـه . قوله : (دَنَا غِنًى) ، (دَنَا) فاعله : ضمير يعود على ما يُفْهَم من الـسِّياق ، أي: دَنَـا هذا المَتْلُوُّ وقَرُب من الأَفْهام ؛ لأَنَّ هذه قراءة استغنت ؛ لوضـوحها عـن تكلُّـف تخريجٍ ، و(غِنًى) إمَّا حال[1] ، أي : ذَا غِنًى ، أو جعله نفس الغِنـىَ مبالغـةً ، وإمَّـا تمييز، فيكون منقولًا من الفاعلية ، أي : دَنَا غِنَاه وقَرُب .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة ثلاثًا[2] ؛ إحداها وثانيتها : قوله تعالى ﴿إِنِّيَ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيَ أَذْبَحُكَ﴾[3] ، فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو .

والثالثة : ﴿سَتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[4] وعبَّر عنها بِذِي الثُّنْيَا ؛ لاشتمالها على الاستثناء لغةً ، وهو قَوْل ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[5] ، كما تقدَّم إِيضاح ذلك آخر القصص[6] ، فتحها نافع وحده .

---

(١) حال من فاعل (دَنَا) . انظر : شرح شعلة ٤٩٩ ، واللآلىء الفريـدة ٣/ ٣٢٩ ، وإبـراز المعـاني ٤/ ١٣١ ، وكنز المعاني ٤٥٥ .

(٢) انظـر : الـسبعة ٥٥٠ ، والتـذكرة ٢/ ٦٤١ ، والتيـسير ١٨٧ ، والنـشر ٢/ ٢٧٥ ، والإتحـاف ٢/ ٤١٧ .

(٣) الصافات / ١٠٢ .

(٤) الصافات / ١٠٢ .

(٥) من الآية نفسها / ١٠٢ .

(٦) تقدَّم في فرش سورة القصص عند شرح بيت الناظم رقم (٩٥١) ، في ص ٦٠٦ .

وزعم أبو عبد الله أنَّ معنى قوله : « وَذُو الثُّنْيَا »[١] : « أَنَّه في الكلمة التي هي من جملة ما اسْتُثْني في فَصْل الياء مع الهمزة المكسورة » ، وهـذا لا طائـل تحته ؛ لأَنَّ نفس الحرف مشتمل على استثناء ، فأيُّ فائدة في عُدُولِنا عن ذلـك إلى مالا دلالة عليه ، ولولا ضِيقُ النَّظم عليه لكان الأحسن أَنْ تُقْـرن (إِنِّي) و(أَنِّي) لاقترانهما في نظم القرآن ، ولكنَّـه بـدأ بالمكـسورة وثَنَّـى بالمفتوحـة ليرتِّبهما كذلك[٢] ، وفصَل بينهما بذي الثُّنْيَا ؛ لضيق النَّظم .

وفيها زائـدة واحـدة ﴿ لَتُرۡدِينِ ﴾[٣] ، وقـد تقـدَّمت منظومـةً مـع زائـدة (يسٓ)[٤] في آخرها .

قوله : (وَإِنِّي) مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، و (أُجْمِـلَ) خـبره عـلى حَذْف مضاف من الأَوَّل ، أي : ويـاءُ إِنِّي بالْكَسْر ، وَذِي الثُّنْيَـا وأَنِّيَ بـالفتح أُجْمِل ، أي : أَنِّي أتيت به على سبيل الإجمال دون التَّفصيل ، وهذا موافـق لمـا قاله في باب الإضافة :

---

(١) اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٢٩ .

(٢) أي : وفق ترتيبها القرآني رتَّبها النَّاظم كذلك .

(٣) الصافات / ٥٦ .

انظـر : التـذكرة ٢/ ٦٤١ ، والتيـسير ١٨٧ ، والعنـوان ١٦٢ ، والمـستنير ٢/ ٤٠٢ ، والنـشر ٢/ ٢٧٥ ، والإتحاف ٢/ ٤١٧ .

(٤) وهي قوله تعالى ﴿وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ من الآية / ٢٣ . نظمها في بيت واحد أبو شامة ، وقد تقدَّم في آخر فرش سورة يس في ص ٩١٥ .

.... خُلْفُ الْقَومِ أَحْكِيـهِ مُجْمَـلَا[1]

والألف في (أُجْمِلَا) جوّز فيها أبو شامة وجهين أنَّهـا ألـف / إطـلاق ، والثَّاني أَنَّها ضمير تثنية . [١٤٥/ب]

فقال[2] : « والألف في قوله : أُجْمِـلَا للإِطـلاق لا للتَّثنيـة ؛ لأَنَّ المـذكور ثلاث ياءات ، أي : نَبهَّت على المذكور على وجه الإجمال دون التَّفصيل ، ثُـمَّ قال : ويجوز أن تكون الألف للتَّثنية ، ويكون الضَّمير لـ (إِنِّي) و (أَنِّي) فهما الُمجْمَلان من ألفاظ السُّورة ، أَمَّا (سَتَجِدُني) فلا ، فإنَّهـا بقولـه : وَذُو الثُّنْيَـا متميِّزة ، فكأَنَّها مذكورة بعينها » .

قلت : وعلى هذا فيكون قوله : (وذُو الثُّنْيَا) ليس معطوفًا على ما قبله ، فإنَّه ليس مشارِكًا لهما في خبرهما ، فيكون مرفوعًا بالابتداء ، وخبره مقدَّر . ولا بدَّ أنْ يكون مدلولًا عليه ، ولا دليل عليه إِلَّا أَنْ يقال : مدلولٌ من فَحْوى الكلام كما قدَّره هو ، وذُو الثُّنْيَا غير مُجْمَلة لتمييزها . وفيه نظر ، فلا جرم أَنَّ القول بكون الألف للإطلاق أَظهر من كونه للتَّثنية . والله أعلم .

---

(١) بعض بيت الشاطبي ضمن الـشاطبية في بـاب مـذاهبهم في يـاءات الإضـافة بـرقم (٣٨٩) ، وتمامه :

وَفي مِـائَتَيْ يَاءٍ وَعَـشْـرٍ مُنِـيـفَةٍ وَثِنْتَيْنِ ....

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١٣٣ .

سورة صٓ

١٠٠١- وَضَمُّ فَوَاقٍ شَاعَ خَالِصَةٍ أَضِفْ ... لَهُ الرَّحْبُ وَحِّدْ عَبْدَنَا قَبْلُ دُخْلُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة من « شَاعَ » – وهما الأخوان – أنَّهما قرآ ﴿مَّا لَهَا مِن فُوَاقٍ﴾[١] بضَمِّ الفاء ، فتعيَّن لغيرهما فَتْحها[٢] ؛ لإطلاقه الضَّمَّ .

ثُمَّ أَمر بإِضافة ﴿خَالِصَةٍ﴾ لما بعدها ، يريد قوله تعالى ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[٣] لمن رمز لهما باللَّام والأَلف من « لَهُ الرَّحْبُ » – وهما هشام ونافع – فتعيَّن لغيرهما عدم إضافتها[٤] ، ولا يخفى أَنَّ مع الإضافة يحذف تنوينها ، ومع عدم الإضافة تُنوَّن .

ثُمَّ أَمر بتوحيد ﴿عَبْدَنَا﴾ يريد قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[٥] لمن رمز له بالدَّال المهملة من « دُخْلُل » – وهو ابن كثير – فتعيَّن لغيره جمعه[٦] ، وجَمْعُه على عِبَاد وغيره كـ: عَبِيد وعَبْدان ، إِلَّا أَنَّ شهرة ذلك

---

(١) ص / ١٥ .

(٢) انظر في القراءتين : السبعة ٥٥٢ ، والمبسوط ٢٣٣ ، والتذكرة ٢/ ٦٤٣ ، والتيسير ١٨٧ ، والعنوان ١٦٣ ، والمستنير ٢/ ٤٠٣ ، وإرشاد المبتدي ٥٢٦ ، والنشر ٢/ ٢٧٥ .

(٣) ص / ٤٦ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) ص / ٤٥ .

(٦) انظر : السبعة ٥٥٣ ، والتذكرة ٢/ والتيسير ١٨٨ ، والعنوان ١٦٣ ، والمستنير ٢/ ٤٠٥ ، والنشر ٢/ ٢٧٥ ، والإتحاف ٢/ ٤٢١ .

الجمع مغنية عن التَّنصيص عليه .

على أَنَّ بعضهم يقول[١] : فَرْقٌ بين عِبَاد و عَبِيد ، فعباد لله تعالى ، وعَبِيد لغيره ، فلا لَبْس حينئذٍ ، وإنْ كان هذا ضعيفًا .

وقدَّم النَّاظم - رحمه الله - ترجمة (خَالِصَةٍ) على ترجمة (عَبْدَنَا) ، وهي بعدها في النَّظم القرآني ، على حسب ما تَأَتَّى له ذلك .

❊ ❊ ❊

والوجه[٢] في قراءتي (فَوَاقٍ) أَنَّهما لغتان بمعنًى ، كما قالوا : قَصَاصُ الشَّعَر وقُصَاصه ، وجُمَامُ المَكُّوك[٣] وجَمَامه .

---

(١) هو الراغب الأصفهاني ، حيث قال : « وجمع العَبْد الذي هو مُسْتَرَقٌّ عبيد ، وقيل : عِبِدَّا ، وجمع العَبْد الذي هو العابد عباد ، فالعبيد إذا أضيف إلى الله أعمُّ من العباد . ولهذا قال ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ فنبَّه أنَّه لا يظلم من يختص بعبادته ومن انتسب إلى غيره من الذين اتَسَمُّوا بعبد الشمس وعبد اللات ونحو ذلك » المفردات (عبد) ص ٣٣١ .

(٢) انظر في توجيه القراءتين : معاني الفراء ٢/ ٤٠٠ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٤ ، والحجة للفارسي ٦/ ٦٦ ، وحجة أبي زرعة ٦١٣ ، والكشف ٢/ ٢٣١ ، وشرح الهداية ٦٨٢ ، والموضح ٣/ ١٠٩٨ ، واللسان (فوق) ١٠/ ٣١٦ ، ٣١٨ .

(٣) في الأصل (الملوك) وهو تصحيف .
والمكُّوك : كَأسٌ يُشْرب فيه ، أعلاه ضيِّق ووسطه واسع ، أو هو مكيال معروف لأهل العراق.
وجَمَامُه : مِلْؤه ، أو إذا قارب أن يمتلِيء .
قال الجوهري : « وجِمَامُ المَكُّوك ، وجُمَامُهُ ، وجَمَامُهُ ، وجَمَمُه بالتَحَّريك ، هو ما على رأسه فوق طَفَافِهِ » الصحاح (جمم) ٥/ ١٨٩٠ .

=

واختلفوا في الفَوَاق بِلُغتيه[١] ، فقيل : هو الزَّمان الذي بين حَلْبَتَيْ الحَالِب ورَضْعَتَي الرَّاضِع ، والمعنى : مَالهَا مِنْ تَوَقُّفٍ قَدْر فُوَاقِ ناقةٍ ، وفي الحديث[٢] « العِيَادة قَدْرَ فُوَاقِ نَاقَةٍ » ، وهو كمعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[٣] .

وقال ابن عباس[٤] : مالها من رُجُوع ، من أَفَاق المريض إذا رَجَع إلى

=

انظر في هذه العبارة : إصلاح المنطق ١٠٥ ، ١٠٦ ، وترتيب إصلاح المنطق ١١٤ ، ١٨٤ ، والجمهرة (جمم) ١/ ٤٩٦ ، والتهذيب (جمم) ١٠/ ٥١٧ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٥٤٤ ، واللسان (جمم) ١٢/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

وفي مجاز القرآن ٢/ ١٧٩ : « جُمام المكُّول » باللَّام . وفي اللسان (مكل) ١١/ ٦٢٨ : « بئر مكُول ، وجمَّة مكُول ... وقيل : المكول من الآبار التي يقلُّ ماؤها فتَسْتَجِمُّ حتى يجتمع الماء في أسفلها ... » .

والكلمتان ـ أعني قَصَاص وجَمَام ـ مثلَّثة الأَوَّل .

انظر : المثلث لابن السِّيد ١/ ٣٩٣ ، ٢/ ٣٤٩ ، وإكمال الأعلام ١/ ١٥ ، والغرر المثلثة ٢٧٩ ، ٣١٧ .

(١) انظر : المصادر السابقة في توجيه القراءتين .

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩٢٢٢) ، والدَّيلمي في الفردوس (٤٢٢٤) بلفظ : « العِيَادة فُوَاق ناقةٍ » .

والحديث ورد بلفظ المؤلِّف في معاني الفراء ٢/ ٤٠٠ ، والمختار ٢/ ٧٥٨ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٤١ ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ٤/ ٣٩٦ . وفي النهاية (فوق) ٣/ ٤٧٩ : « عيادة المريض قَدْر فُوَاق الناقة » .

(٣) الأعراف / ٣٤ .

(٤) انظر قول ابن عباس في : تفسير الطبري ٢٣ / ١٣٢ ، والنكت والعيون ٥/ ٨٢ ، والكشاف ٥/ ٢٤٨ ، والفريد ٥/ ٤١٣ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٤٠ ، وتفسير النسفي ٤/ ٣٤ .

صِحَّته ، وإِفاق النَّاقة ساعَةَ يَرْجِع اللَّبن إلى ضَرْعها[(١)] ، والفِيْقَةُ[(٢)] : اللَّبن المجتمع بين الحَلْبَتَين ، وجمعه : أَفْوَاق ، وأمّا أَفَاوِيق[(٣)] فجمع الجمع . ويقال[(٤)] : ناقة مُفِيْقٌ ومُفِيقَةٌ . وقد فرَّق بعضهم بين المفتوح والمضموم ، فقال : هو بالفتح الإفاقة والاستراحة / فيكون كالجواب من أجاب ، وإليه [١٤٦/أ] نَحَا مُؤَرِّج السُّدوسيُّ[(٥)] والفرَّاء وغيرهما[(٦)] ، والمضموم اسم لا مصدر . وقال أبو شامة[(٧)] : « وقيل : الفتح بمعنى الإفاقة ، والضَّمُّ ما بين شَخْب

---

(١) وكلاهما ، أي إفاق المريض وإفاق النَّاقة ، يؤول إلى الرجوع .

انظر : معاني الزجاج ٤/ ٢٤٢ ، والمختار ٢/ ٧٥٧ ، والمقاييس (فوق) ٤/ ٤٦١ ، وعمدة الحفاظ (فوق) ٣/ ٣٠٥ .

(٢) انظر : العين (فوق) ٥/ ٢٢٤ ، والجمهرة (فوق) ٢/ ٩٦٧ ، والصحاح (فوق) ٤/ ١٥٤٦ ، والمقاييس (فوق) ٤/ ٤٦١ ، واللسان (فوق) ١٠/ ٣١٨ ، والقاموس (فوق) ٩٢٠ .

(٣) في الأصل (أفوايق) وهو تصحيف .

انظر في تصويبه : المصادر السابقة .

(٤) انظر : الصحاح (فوق) ٤/ ١٥٤٧ ، واللسان (فوق) ١٠/ ٣١٧ ، والقاموس (فوق) ٩٢٠ .

(٥) هو : أبو فَيْد ، مُؤَرِّج بن عمرو بن الحارث بن ثَوْر بن حَرْمَلة السُّدوسيّ . أحد أئمة العربية ، سمع مُرَّة بن خالد ، وأبا عمرو بن العلاء ، وهارون بن موسى النحوي . وروى عنه النَّضْر بن شُمَيْل .

من آثاره : كتاب « الأنواء » ، وكتاب « غريب القرآن » ، وكتاب « المعاني » . توفي سنة خمس وتسعين ومئة للهجرة .

انظر في ترجمته : إنباه الرواة ٣/ ٣٢٧ ، والبلغة ص ٢٤٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٠٥ ، ومراتب النحويين ص ٨٤ .

(٦) انظر : معاني القرآن ٢/ ٤٠٠ ، وتفسير البغوي ٤/ ٥٠ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ١٤١ .

(٧) إبراز المعاني ٤/ ١٣٣ .

الحَلْبَتَين ، أي : مالها رجوع ، أو ما تُمْهِلهم ولا مقْدار فُوَاقٍ » .

والوجه[(١)] في إضافة (خَالِصةٍ) إمَّا أنَّها إضافة بيان ، وذلك أنَّ (خالصة) تكون ذِكْرى وغيرها ، فبيَّن الباري تلك الخالصة ، التي أَخْلَصهم - عليهم السَّلام[(٢)] - بها ، ماهي ، أي : أَخْلَصناهم بهذه الخالِصَة العظيمة من ذِكْراها[(٣)] ، فلا يَخْلِطون ذِكْر الآخرة بالدُّنيا . وهذا كقوله تعالى ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[(٤)] ، فالشِّهاب يكون قبسًا وغيره ، فَبُيِّن بالقبس ، تارةً بالإضافة ، وتارةً بالتَّنوين ، وقد تقدَّم تحريره في النَّمل[(٥)] . أو يكون (خالصة) مصدرًا ، بمعنى الإخلاص ، وحينئذٍ يكون مصدرًا مضافًا لمفعوله ، أي : بأنْ أخْلَصُوا ذِكْرى الدَّار فلم يشوبوها بذكر الدُّنيا ، بل تَنَاسَوْا عندها ذِكرْ الدُّنيا جملةً واحدةً .

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢/ ٤٠٧ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٧٢ ، والمختار ٢/ ٧٦٣ ، وحجة أبي زرعة ٦١٣ ، والكشف ٢/ ٢٣١ ، والكشاف ٥/ ٢٧٥ ، والموضح ٣/ ١١٠٢ ، والتبيان ٦٨١ ، والفريد ٥/ ٤٣٠ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠٢ ، والدر المصون ٩/ ٣٨٣ .

(٢) في الأصل (عليه السَّلام) بالإفراد . والأنسب ما ذكرت لعود الضمير على جمع ، وهم الأنبياء المذكورون في الآية التي قبلها (٤٥) .

(٣) أي : أنَّهم لا يشوبون ذكرى الدار الآخرة بهمٍّ آخر ، إنَّما همهم الآخرة لا غير . وقيل : ذكرى الدار : الثَّناء الجميل في الدنيا ولسان الصدق الذي ليس لغيرهم .

انظر : الكشاف ٥/ ٢٧٥ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٢٢٥ ، وتفسير ابن كثير ٦/ ٤٣١ .

(٤) النمل / ٧ .

(٥) سبق عند شرح بيت النَّاظم رقم (٩٣٢) في ص ٤٣٥ .

وهذا موجود في صالحي الأُمم ، فكيف بـأَكْرم النَّـاس عـلى الله تعـالى ، وهم الأنبياء .

وقيل المعنى : بأَنْ أَخْلَصْنَا نحن لهم ذِكْرى الدَّار ، فَوفَّقْناهم لذلك حتى لا تَخْطُر لهم أمور الدُّنيا على بال إلَّا بقدْر سدِّ الرَّمق ، فعلى هـذين التَّقـديرين الأَخيرين يكون الفاعل محذوفًا [١] .

وقيل : بل هي مصدر بمعنى الخُلُوص ، فتكون مضافة لفاعلها أي : بأَنْ خَلَصَتْ لهم ذِكْرى الدَّار ، وذلك بسبب تَشَاغُلِهم بأمور الآخـرة دون أمـور الدُّنيا[٢] ، والمصدر يجيء على (فَاعِلَة) كالعافية والعاقبة .

والوجه في عدم الإِضافة إِمَّـا أَنْ يكـون اسـم فاعـل[٣] ، و ﴿ ذِكْـرَى ﴾ مفعول به ، أي : بخَصْلَةٍ خَالِصَةٍ ذِكْرى الدَّار ، كذا أعربـه أبـو عبـد الله[٤] ، وفيه نظر من حيث إِنَّ (خَالِصة) قاصر[٥] لا متعدٍّ ، وإمَّا أَنْ يكون (ذِكْرَى) فاعلًا بها ، وإِمّا أَنْ يكون (ذِكْرَى) بدلًا من (خَالِصَة) أَوْ عطف بيان لهـا ،

---

(١) انظر في التقديرين : المصادر السابقة في تخريج توجيه القراءتين .

(٢) انظر : الحجة للفارسي ٦/ ٧٤ ، والمختار ٢/ ٧٦٣ ، والموضح ٣/ ١١٠٣ ، والفريد ٥/ ٤٣١ .

(٣) أي : خَالِصَة ، قال العكبري : « تقديره : بخَالِص ذِكْرى الـدَّار ، أي : خـالص مـن أَنْ يُـشَاب بغيره » التبيان ٦٨١ .

وانظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣١ .

(٥) في الأصل جاء منصوبًا (قاصرًا) وهو سهو . إذ وقع خبرًا لـ (إِنَّ) مرفوعًا .

أو منصوبًا بإضمار (أعني) ، أَوْ خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي ذِكْرَى الدَّار .

وإِمَّا أَنْ يكـون (خَالِـصَة) مـصدرًا[١] بمعنـى الإخـلاص ، فينتـصب (ذِكْرَى) مفعولًا به[٢] ، أَوْ بمعنى الخُلُوص فيكون (ذكرى الـدَّار) فـاعلًا بها ، أي : بِأَنْ خَلَصَتْ لَهُمْ ذِكْرى الدَّار .

والوجه[٣] في توحيد (عَبْدَنا) أَنَّه جعل ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ بدلًا منه ، ويكون قوله ﴿ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[٤] عطفًا على المبدل منه وهو (عَبْدَنا) لا على البدل ؛ لئلا يلزم منه إِبدال جمع من واحد وهو ممتنع[٥] . كما يمتنع إبدال الواحد

(١) هذا الوجه الثَّاني في قراءة التنوين .

(٢) على تقدير : بأَنْ أَخْلَصُوا ذِكْرَى الدَّار .

(٣) انظر : الحجة للفاسي ٦/ ٧٦ ، والمختار ٢/ ٧٦٤ ، وحجة أبي زرعة ٦١٣ ، والكشف ٢/ ٢٣١ ، والكشاف ٥/ ٢٧٤ ، والموضح ٣/ ١١٠٢ ، والتبيان ٦٨٠ ، والفريد ٥/ ٤٢٩ ، والبحر المحيد ٧/ ٤٠١ .

(٤) من الآية (٤٥) نفسها .

(٥) نصَّ النحاة على أنَّ البدل إذا وقع تفصيلًا لمذكور جاز إبداله وقطعه بشرط أن يكون المفصَّل وافيًا بآحاد الجمع المذكور ، فإن لم يكن وافيًا بآحاده وجب قطعه عن البدليَّة إلى النَّصب بإضمار فعل ، أو الرَّفع على الابتداء وخبره محذوف ، إلاَّ أَنْ يُنْوى معطوف محذوف ، كحديث: « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك والسحر ...
انظر : الكتاب ١/ ٤٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٢٩٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٣٠ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٤ ، والمساعد ٢/ ٤٣١ ، وشفاء العليل ٢/ ٧٦٨ ، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤١٢ ، وشرح الآجر وفيه للسَّنْهوري ٢/ ٥٠٠ ، وشرح الاشموني ٣/ ١٤ .

والمثنَّى من جَمْعٍ ؛ لأنَّه لا يفي به ، ولذلك يجب القطع في قولك : رأيت رجالًا زيدًا وعمرًا ، إلى النَّصب بإضمار (فعل) ، أَوْ الرَّفع بإضمار مبتدأ . ومنه قول النَّابغة الذبياني :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ (١)
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لأْيًا أُبِيْنُهُ ... وَنؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

/ فـ (آيات) جمع ، وأقلُّه ثلاثة على المشهور ، ولم يذكر بعده إلَّا رَمَادٌ [١٤٦/ب]

---

(١) البيتان من الطويل ، من قصيدة في مدح النَّعمان بن المنذر ملك الحيرة .

والبيتان متتاليان في الدِّيوان ٨٢ ، والأغاني ٦/ ٢٨ ، والدر المصون ٣/ ٣١٧ ، ٣١٨ ، واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٥٩ .

والأول منهما من الشواهد السَّيارة في كتب النحو .

انظر : الجمل في النحو للخليل ص ٦٩ ، والكتاب ٢/ ٨٦ ، والمقتضب ٤/ ٣٢٢ ، والأصول ١/ ١٥١ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ص ٧٧ ، والصناعتين ص ٤٨ ، والحماسة البصرية ١/ ٩٩ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٣٠ .

وهذا البيت أنشده النحاة شاهدًا على رفع (سابع) خبرًا عن (ذا) لأن (العام) من صفته .

واللَّأي : الجهد والمشقَّة ، والنُّؤْي : حَفِير حول الخيمة يمنع عنها مسيل الماء ، والأثلم : المتكسِّر ، والخاشع : اللاَّصق بالأرض .

وجاء في بعض المصادر رواية أخرى في صدر البيت الثاني ، حيث يروى : (ما إنْ) بدل (لَأْيًا) .

وما أورده المؤلِّف هنا موافقًا لرواية الديوان .

والشاهد فيه : (رمادٌ ونُؤْيٌ) رفع (رَمَاد) و (نُؤْي) على القطع خبرًا لمبتدأ محذوف؛ ولا يجوز فيه البدل لأنَّ المبدل منه جمع والبدل لم يفِ بآحاده حيث ذكر اثنين والجمع أقله ثلاثة .

ونُؤْيٌ ، فمن ثَمَّ قطعهما على خبر ابتداء مضمر ورَفَعهما . وقوله تعالى ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[1] وفيه بحث ذكرته في الدُّرِّ المصون وغيره[2] . ومنه قوله عليه السلام [3]: « حُبِّب إِليَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلاَثٌ ، الطِّيبُ وَ النِّسَاءُ ، وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاَة »، وليس قوله: قُرَّة عيني من البدل ؛ لمعنى ذكرته هناك[4] .

وإنَّما ذكر إبراهيم بصفة العبوديَّة دون غيره من وَلَدِه ووَلَدِ وَلَدِه تشريفًا له بذلك واختصاصًا له به كما خُصَّ بالخُلَّة ، ونحوها :

لاَ تَـدْعُني إِلَّا بِيَـا عَبْـدَها فَإِنَّـه أَشْرَفُ أَسْـمَائي [5]

---

(١) آل عمران / ٩٧ .

(٢) انظر : الدُّرَّ المصون ٣/ ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٧٨ ، برقم (١٣٢٣٢) .

وانظر في الحديث : الاستذكار ١/ ٣٦٥ ، وتخريج الأحاديث والآثار ١/ ١٩٥ ، وجامع العلوم والحكم ص ٥٥٤ ، والمغني عن حمل الأسفار ١/ ٣٧٨ ، برقم (١٤١٩) ، وجامع الأحاديث ٣/ ٢٠٥ ، وكنز العمال ٧/ ١١٧ ، وأسنى المطالب ١٢٢ .

(٤) ذكر المؤلِّف أَنَّ الحديث من باب الطَّي ، والطَّيُّ : هو أَنْ يُذْكر جمع ثُمَّ يؤتى ببعضه ويسكت عن بعض ، حيث ذكر جمعًا وهو قوله : (ثلاثًا) فجاء ببعضه وسكت عن بعض ، ذكر اثنين هما الطِّيب والنساء وطوى ذكر الثالثة ، وليست الثالثة قوله : (قُرَّة عيني) لأنَّها ليست من دنياهم، إنَّما هي من الأمور الأُخروية . قاله المؤلِّف في الدُّر المصون ٣/ ٣١٩ .

(٥) البيت من السريع . ولم أقف على قائله .

انظر : الرسالة القشيرية ٢٣٥ ، وعنوان التوفيق في آداب الطريق ٢٠٩ ، وشرح نهج البلاغة ١١/ ١٢٢ ، ووفيات الأعيان ١/ ٩٨ ، والبحر المحيط / ١٠٤، والدر المصون ١/ ١٩٩ ،

=

وقيل[١] : لما كان (عَبْدَنَا) يُرادُ به العُمُوم شاع إِبدال الجمع منه ، وهذا كما يوصف العام المفرد بالجمع ، ومنه عند بعضهم ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ﴾[٢] ، وقولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ الحُمْرُ والدِّرهَمُ البِيضُ[٣] .

وجعل بعضهم[٤] هذا نظير قوله تعالى في البقرة قراءة ابن عباس ﴿نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ أَبِيكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾[٥] ، قال: فـ﴿ إِسْمَاعيل ﴾ و﴿ إِسْحَاق ﴾ عطف على ﴿ أَبِيك ﴾ لا على ﴿ إِبْراهيم ﴾ ؛ لئلَّا يلزم منه إبدال جمع من مفرد ، وهذا الذي قاله جائز ، وأحسن منه أَنْ يكون (أبيك) جمع سلامة كالزَّيدين ، ومنه قول الشاعر :

=

ومرآة الجنان ٣/ ٢٥٥ ، وسبل الهدى والرشاد ٣/ ١١ ، ونفح الطيب ٢/ ١٩٣ ، ٥/ ٣٢٧ ، وشرح كفاية المتحفظ ص ٣٨ .

والبيت ساقه المؤلِّف في معرض حديثه عن شرف مقام العبودية .

(١) قاله العكبري في التبيان ٦٨٠ .

(٢) النور/ ٣١ .

(٣) أي : على معنى الكثرة والعموم فلمَّا قُصِد به الجنس روعي فيه الجمع .

انظر : المقتضب ٤/ ١٣٨ ، والأصول ١/ ١٥٠ ، وسر الصناعة ١/ ١٥ ، والمفضل ٣٨٩ ، والإنصاف ١/ ١١١ .

(٤) هو الزمخشري والفاسي . انظر : الكشاف ٥/ ٢٧٤ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣١ .

(٥) البقرة/ ١٣٣ .

وانظر في قراءة ابن عباس : معاني الفراء ١/ ٨٢ ، وإعراب النحاس ١/ ٢٦٥ ، والقراءات الشاذة ص ٩ ، والمحتسب ١/ ١١٢ ، والكشاف ٥/ ٢٧٤ ، والمحرر الوجيز ١/ ٣٦٦ ، والبحر المحيط ١/ ٤٠٢ ، والدر المصون ٢/ ١٣٠ .

.... وأَشْــبَهَ فِعْلُــهُ فِعْــلَ الأَبِينَــا (١)

وقال الآخر :

.... وَفَــدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَــا (٢)

والوجه في قراءة الجمع واضحة فإنَّها موافقة للجمع ، والرَّسم(٣) يحتمل القراءتين ، وتكون الأسماء الثلاثة حينئذٍ بدلًا من (عِبَادنا) ، أو عطف بيان ،

---

(١) عجز بيت من الوافر . لم أقف على قائله . وصدره :

كَرِيمٌ طَابَتِ الأَعْرَاقُ مِنْهُ ....

انظر : الجمهرة (باب النوادر) ٣/ ١٣٠٧ ، والفَسْر الكبير ٢/ ٢٠٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٩٧، واللسان (أبي) ١٤/ ٧، والتذييل والتكميل ٢/ ٣٩، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩٠ .

وعجزه في اللسان برواية : يُفدَّى بِالأَعُمِّ وبالأَبِينَا .

والشاهد فيه : (الأبينا) حيث جمع (أب) جمع سلامة على (أَبِينَ) .

(٢) بعض بيت من المتقارب ، وتمامه :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ ....

وقائله : زياد بن واصل السُّلمي .

انظر : الكتاب ٣/ ٤٠٦ ، والمقتضب ٢/ ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٢ ، والمحتسب ٢/ ١١٢ ، والمقتصد في شرح التكملة ١ / ٣٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ ، والروض الأنف ٤/ ٢٢٢ ، وابن يعيش ٣/ ٣٧ ، وشرح الملوكي ٣٩٨ ، والصفوة الصفية ١ / ١٠٦ ، واللسان (أبي) ١٤/ ٦ ، والخزانة ٤/ ٤٧٤ .

والشاهد فيه : (بالأبينا) حيث جمع (أَب) جمع مذكر سالم .

(٣) حيث رسمت بغير ألف (عَبْدَنا) .

انظر : مختصر التبيين ٤/ ١٠٥٢ ، والتبيان في شرح مورد الظمآن ١٢٣ ، ودليل الحيران ١٧٧ .

أَوْ منصوبين بإضمار (أَعْني) ، وهذا كقراءة العامــة في البقـــرة ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[١] .

وقال أبو شامة[٢] : « ووجه الإفراد تمييز إبراهيم عليه السَّلام على ولده[٣] ، بتشريفه بوَصْفِه بالعبوديَّة ، كما مُيِّز بالخُلَّة ، وعَطَف عليه ما بعده ، ولهذا قال : دُخْلُلَا ، أي : هو خَاصٌّ دُخْلُلٌ لإِبراهيم ، قال : وَدِخيل الرَّجل ودُخْلُلُهُ : الذي يُدَاخِلُه في أُموره ويختصُّ به . ويجوز أنْ يكون المراد به أَنَّه مُدَاخِلٌ لما قبله في الإِفراد ، وهو قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ ﴾[٤] وقبل ذلك : ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾[٥] ، فَصرَّح لهؤلاء بوصف العبوديَّة لَفْظًا ، وهي مُرَادة للكُلِّ تقديرًا ؛ لأَنَّهم جميعهم من الطَّبقة العُلَيا المُصْطَفَينَ من الخَلْق » .

وقوله : (قَبْلُ) يريد به الذي قبل لَفْظ (خَالِصَةٍ) ، احترازًا من توحيد غيره ، فإنَّه مُجْمع عليه ، قاله أبو شامة[٦] .

---

(١) البقرة / ١٣٣ .

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١٣٤ .

(٣) في الأصل (وعلى ولده) بزيادة واو قبل (على) ، والصواب ما أثبته . وقد جاء في ص ٩٩٥ ما يؤيِّد هذا .

(٤) ص / ٤١ . في الأصل : ﴿ واذكر عبدنا أيُّوب نعم العبد ﴾ . وهو سهو .

(٥) ص / ١٧ .

(٦) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٣٣ .

قلت : ويعني بقوله : قَبْله ، كونه قبله ويليه ؛ ليخرج ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ﴾[١] ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ﴾[٢] ، فإنَّ هذين يَصْدُق عليهما أَنَّهما قبل (خَالِصَةٍ) أيضًا ، ولكن لا تليهما ، فَخَرَجا بقولي : قبله ويليه .

وقد اْعتُرِض[٣] على النَّاظم في قوله : أَضِفْ ، بأَنَّ قراءة الباقين بتَرْك الإضافة ، وتَرْك الإضافة تارةً يكون لأَجْل التَّنوين ، وتارةً يكون لأَجْل الألف واللَّام ، وإذا كان الأمر / كذلك فمن أين يُؤْخَذ التَّنوين للباقين دون الألف واللَّام ؟ [١٤٧/أ]

وقد أجيب[٤] عنه بوجهين ، أحدهما : أَنَّه قد لَفَظَ بها مُنَوَّنةً في نظمه ، وكأَنَّه قال : أَضِفْ هذا اللَّفظ ، فَضدُّه لا تُضِفْهُ .

والثَّاني : أَنَّ الألف واللَّام مزيدتان على ماهيَّة الكلمة فلا يذهب وهْمٌ إلى إرادتها .

* * *

قوله : (وَضَمُّ فَوَاقٍ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله ، وهذا المفعول : يجوز أَنْ يكون منصوبًا تقديرًا ؛ لأَنَّ مصدره من مبني للفاعل ،

---

(١) ص / ١٧ .

(٢) ص / ٤١ .

(٣) اعترضه أبو شامة . انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٣٤ .

(٤) أجاب بهما أبو شامة أيضًا . انظر : المصدر السابق في الموضع نفسه.

ويكون الفاعل محذوفًا ، أي : أَنَّـه ضَـمَّ القُـرَّاءُ فَـوَاقٍ . وأَنْ يكـون مرفوعًـا تقديرًا ؛ لأَنَّ مصدره من مبني للمفعول ، أَي : أَنَّه ضُمَّ فَوَاقٍ ، وفيه خلاف ، والصَّحيح جوازه[١] . وقد تقدَّم أَنَّه عـلى حَـذْف مـضاف ، أي : وضُـمَّ فَـاءُ فَوَاقٍ ، أو على معنى : وإِيقاعُ الضَّمِّ فيه ، و (شَـاعَ) جملـة فعليَّـة في موضـع الخبر ، أي : شَاعَ و اشْتَهَر بين أَهْل العِلْم .

قوله : (خَالِصَةٍ) مفعول[٢] مقدَّم لــ (أَضِـفْ) ، وإِنَّـما خُفِـضَت عـلى الحكاية ، ويجوز بضعف أَنْ يكون مبتدأ والجملة الأمريـة بعـدها خـبر لهـا ، والعائد مقدَّر ، أي : أَضِفْها ، والجرُّ على الحكاية أيضًا .

قوله : (لَهُ الرَّحْبُ) جملة اسميَّة من مبتدأ وخبر [٣]، سيقت للثَّنَـاء عـلى هذه القراءة ، أي : لقارئها السَّعَةُ في الاحتجـاج لهـا ، وقـد ذكـرت في ذلـك أَوْجهًا فاتَّسع المجال للمحتجِّ .

قولـه : (عَبْـدَنَا) مفعـول بــ (وَحِّـدْ) ، أي : أَفْـرِد . وقيـل : متعلِّـق بـ (وَحِّد) ، وقطع الظَّرف عن الإضافة ، أي : قَبْلَ لَفْـظِ خَالِـصَة . وأعربـه أبو عبد الله حالًا[٤] . وقد عرفت أَنَّ الظَّرف المقطوع عن الإضافة لا يقع في

---

(١) تقدَّمت هذه المسألة قريبًا في ص ٩٨٥ .

(٢) اقتصر شعلة والفاسي على إعرابه بهذا .

انظر : شرح شعلة ٥٠٠ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٢ .

(٣) في محل نصب حال . قاله شعلة في شرحه ٥٠٠ .

(٤) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٢ .

أربعة مواضع ، أحدها : الحال .

قوله : (دُخْلُلَا) حال من (عَبْدَنَا) وقد تقدَّم[١] تفسيره ، ويعني كونه مُدَاخِلًا لما قبله ، أو لكونه اخْتَصَّ بوصف العُبُوديَّة دون ولديه . وقال أبو عبد الله[٢] : « حال من (عَبْدَنَا) ، وهو (إبراهيم) عليه السَّلام ؛ لأَنَّه في قراءة التوَّحيد مُخصَّص بذكر العبودية ، فهو دُخْلُل على ذلك » انتهى .

وفي تَعْدِية (دُخْلُل) بـ (على) نَظَر ، وإنَّما يتعدَّى بـ (في) أو باللَّام ، يقال : فُلاَن دُخْلُل في الأَمْر الفُلاَني ، أَوْ دُخْلُلٌ لِفُلاَن وللأَمْر الفُلاَني ، ولكنَّه أَخذه من الدُّخول ، والدُّخول يتعدَّى بـ« على » ، وليس الأَمْر كذلك ، وإنَّما معناه المُدَاخَلة والمُبَاطَنة .

١٠٠٢- وَفِي يُوعِدُونَ دُمْ حُلاً وَبِقَافَ دُمْ وَثَقِّلْ غَسَّاقًا مَعًا شَائِدٌ عُلاَ

أخبر عمَّن رمز له بالدَّال والحاء المهملتين من « دُمْ حُلًا » – وهما ابن كثير وأبو عمرو – أنَّهما قرآ ﴿ هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[٣] هنا بالغيبة على ما أطلق به لَفْظَه ، وأنَّ ابن كثير فعل ذلك وحْدَه بقاف[٤] ، وإليه أشار بقوله: « وَبِقَافَ دُمْ » ، وتعيَّن للباقين قراءة الخطاب فيهما[٥] .

---

(١) تقدَّم قبل قليل في نقله لكلام أبي شامة ص ٩٩٢ .

(٢) اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٢ .

(٣) ص / ٥٣ .

(٤) ق / ٣٢ .

(٥) انظر : السبعة ٥٥٥ ، والتذكرة ٢/ ٦٤٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والعنوان ١٦٣ ، والمستنير ٢/ ٤٠٥ ، والإقناع ٢/ ٧٤٨ ، والإتحاف ٢/ ٤٢٢ .

فأبو عمرو فَرَّق ، وغيره مَشَى على قراءة واحدة . ثُمَّ أَخْبر عمَّن رمز له بالشِّين المعجمة والْعَيْن الْمُهْمَلة من « شَائِدٌ عُلَا » - وهم الأخوان وحفص - أنَّهم قرءوا ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾[1] هنا ، وفي النبأ ﴿ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾[2] بالتَّثقيل فيهما ، أي : تشديد السِّين ، فتعيَّن لغيرهم تخفيف السِّين في الموضعين[3] .

* * *

[١٤٧/ب]

والوجه[4] / في قراءة ﴿ يُوعِدُونَ ﴾ غيبةً في الموضعين ، مراعاة ما سبق من ذكر الْغَيْب في قوله تعالى هنا ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾[5] ، وفي قوله تعالى في ق ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾[6] . والوجه في الخطاب في الموضعين الانتقال من الغَيْبَة إلى الخطاب تشريفًا لهم وإقبالًا عليهم .

والوجه[7] في تثقيل ﴿ غَسَّاق ﴾ وتخفيفه ، أنَّهما لغتان بمعنًى واحد ،

(١) ص / ٥٧ .

(٢) النبأ / ٢٥ .

(٣) انظر في القراءتين : المصادر السابقة في تخريج قراءتي (يوعدون) .

(٤) انظر : الحجة لابن خالويه ٣٠٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٧٧ ، والمختار ٢/ ٧٥٩ ، والكشف ٢/ ٢٣٢ ، وحجة أبي زرعة ٦١٤ ، وشرح الهداية ٦٨٣ ، والموضح ٣/ ١١٠٤ .

(٥) ص / ٤٩ .

(٦) ق / ٣١ ، ٣٢ .

(٧) انظر في توجيه القراءتين : المصادر السابقة .

وسيأتي تفسيره ، وقيل[١] : المُثَقَّل صفة ، كالخَبَّاز ، والضَّرَّاب مثال مبالغةٍ ؛ لأَنَّ فَعَّالًا في الصِّفات أَغْلَب منه في الأَسْماء ، وهو في الأَسْماء محفوظ .

فمن وروده في الأَسْماء قولهم : الكَلَّاءُ[٢] ، والجَبَّانُ[٣] ، والفَيَّاد[٤] لِذَكَرِ البُوم ، والعَقَّارُ[٥] ، والخَطَّارُ[٦] . والمُخَفَّفُ اسمٌ لا صفة ؛ لأَنَّ فَعَالًا بالتَّخفيف في الأَسْماء أَغْلَبُ منه في الصفات ، كالنَّكَال والْعَذَاب . وقال بعضهم[٧] : غَسَاق بالتَّخفيف صفة أيضًا، بمعنى: ذِي كَذَا، أي : ذِي غَسَق ، قال أبو البقاء[٨] : « أَوْ يكون فَعَال بمعنى : فاعل » ، وهذا الذي قاله غير

---

(١) انظر : الكشف ٢/ ٢٣٢ ، والموضح ٣/ ١١٠٥ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢١٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠٦ ، والدُّرّ المصون ٩/ ٣٨٩ .

(٢) الكَلَّاء : مَرْفَأ السُّفُن ؛ لأَنَّه يكْلأُ السُّفُنَ من الرِّيح .
انظر : الصحاح (كَلأ) ١/ ٦٩ ، واللسان (كلأ) ١/ ١٤٦ .

(٣) الجَبَّان : الصحراء .
انظر : الصحاح (جبن) ٥/ ٢٠٩١ ، واللسان (جبن) ١٣/ ٨٥ .

(٤) انظر : الصحاح (فيد) ٢/ ٥٢١ ، واللسان (فيد) ٣/ ٣٤١ ، والقاموس (فيد) ٣٠٨ ، وشرح كفاية المتحفظ ص ٣٧٠ .

(٥) العَقَّار : ما يُتَداوى به من النَّبات والشَّجر ، وقيل : كل نبت فيه شفاء . وقيل : أصل الدَّواء .
انظر : الصحاح (عقر) ٢/ ٧٥٣ ، واللسان (عقر) ٤/ ٥٩٩ .

(٦) الخَطَّار : هو العَطَّار ، وقيل : المِقْلاع . والأسد ، والرَّجل يرفع يده للرَّمي .
ورجل خطَّار بالرُّمح : طَعَّان . وقيل : الخَطَّار : اسم فرس حذيفة بن بَدْر الفَزَاريّ .
انظر : الصحاح (خطر) ٢/ ٦٤٨ ، واللسان (خطر) ٤/ ٢٥٠ ، والقاموس (خطر) ٣٨٦ .

(٧) انظر : الموضح ٣/ ١١٠٥ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٢٢٢ .

(٨) انظر : التبيان ٦٨٢ .

معروف في اللُّغة .

واختلفوا في الغَسَّاق ماهو ، فعن الحسن البصري[١] ، هو عذاب لا يعلمه إلَّا الله تعالى ، إنَّ النَّاس أَخْفَوا لله طاعة فأَخْفى لهم ثَوابًا ، في قوله ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[٢] ، وأَخْفَوا لله معصية فأَخْفى لهم عذابًا .

وقال آخرون[٣] : « هو ما يَسيل من صديد الموتى ، وأصله : من غَسَقَت عينُه إذا سال دمْعُها . وقيل : غَسَقَت عينُه ، أي : امْتَلأَت بالدَّمع . ومنه قيل: للقمر غَاسِق ؛ لامْتِلائه وكماله .

وقال آخرون : « هو ما قَتَل بِبَرْده ، ومنه قيل : للَّيل غاسق ؛ لأَنَّه أبْرد من النَّهار » ، وقال آخرون : « هو شِدَّة الظُّلْمة من الْغَسَق ، ومنه قيل لليل : غَاسِقٌ لظلمته ، وقيل للقمر : غَاسِق إذا خَسفَ لا سْوِدَاده » ، وهذان القولان منقولان في قوله تعالى ﴿ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ ﴾[٤] .

---

(١) انظر : الكشاف ٥/ ٢٧٧ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٣ .

(٢) السجدة / ١٧

(٣) انظر في هذه الأقوال : معاني الفراء ٢/ ٤١٠ ، وتفسير الطبري ٢٣/ ١٧٨ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٧٠ ، والمختار ٢/ ٧٦٠ ، والكشاف ٥/ ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، وزاد المسير ٧/ ١٥٠ ، وتفسير القرطبي ١٨/ ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢١٥ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠٦ ، والدر المصون ٩/ ٣٨٩ .

(٤) الفلق / ٣ .

وقال آخرون[١] : « الحميم ما يَقْتُل بِحَرِّه ، والغَسَّاق ما يَقْتُل بِبَرْدِه ، ولو قَطَرَتْ قَطْرَةٌ منه في المشْرِق لَنَتَّنَتْ أَهْل المغْرِب ، ولو قَطَرت منه قَطْرةٌ في المغرب لنَتَّنَتْ أهل المشْرِق » .

* * *

قوله : (وَفي يُوعَدُون دُمْ حُلًا) تقديره : دُمْ ذَا حُلَا في قِراءة يُوعَدُون بالغيب ، أَوْ يكون التَّقْدير : لِيَدُمْ حُلَاكَ في قِراءتك يُوعَدُون بالغيب ، فهي على الأَوَّل حال ، وعلى الثَّاني تمييز ، وعلى كُلِّ التَّقْديرين فهي دُعاءٌ للقارئ بذلك[٢] .

قوله : (وبِقَافَ دُمْ) أي : دُمْ بِذَلك ، يعني : بالغيبة في حرف قاف . قوله: (مَعًا) حال من (غَسَّاقًا) ؛ لأَنَّه لَمَّا كان مكرَّرًا كان في حُكْم المثنَّى ، أَوْ يكون التَّقدير : وثَقَّل كَلِمَتَيْ غَسَّاقًا مَعًا ، ثُمَّ حذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه في الإعراب ، فالحال في الحقيقة من ذلك المحذوف[٣] .

قوله : (شَائِدٌ) فاعل ثَقَّل ، أي : ثَقَّل سِينَه قَارِئٌ شَائِدٌ ، أي : بَانٍ ورَافِع، (عُلَا) جمع عُلْيا ، كالدُّنَا في جمع دُنْيا ، فـ (عُلَا) مفعول بِشَائِد ، / [١٤٨/أ] أي : رافعٌ ومُشَيِّدُ الخِصَال العُلَى كما يُشَيِّد البَاني بنيانه ، أي : يُعْليه ، يقال :

---

(١) ذكر هذا القول الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٢٥٤ ، ونقله الزمخشري في الكشاف ٥/ ٢٧٦ .
وانظر فيه : المصادر السابقة .

(٢) انظر : شرح شعلة ٥٠١ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٣ ، وكنز المعاني ٤٦٣ .

(٣) وهو قوله : كِلِمَتَيْ .

شَادَ فلان بنيانه ، أي : رَفَعه ، وقيل[١] : بناه بالشِّيد ، وهو الكِلْسُ[٢] الجِيْر .
وقد قيل ذلك في قوله تعالى : ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[٣] قيل : عَالٍ مُرْتَفع ، وقيل: مَبْنِيٌّ بِالشِّيد ، فهو أقوى له وأمْتَن .

وفي كلام أبي عبد الله[٤] : « وثَقَّل كَلمتي غَسَّاقًا قارئٌ شديدٌ عَلِيٌّ » وكلام النَّاظم لا يُعْطي هذا البتَّة ، وإنَّما يُعطي ما تقدَّم . والله أعلم .

١٠٠٣- وَآخَـرُ لِلْبَـصْرِي بِـضَمٍّ وَقَـصْرِهِ ووَصْلُ اتَّخَذْنَاهُمْ حَلاَ شَرْعُهُ وِلاَ

أخبر عن أبي عمرو البصريِّ أنَّه قرأ ﴿ وَأُخَرُ مِن شَكْلِهِۦ ﴾[٥] بضَمِّ الهمزة مع قَصْرها ، أي : عدم مدِّها ، فتعيَّن لغيره فَتْح الهمزة ومدُّها[٦] ، وهو الإِتيان بألفٍ ، وعلى ما لَفَظ به أيضًا .

ثُمَّ أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة والشِّين المعجمة من « حَلَا شَرْعُهُ »

---

(١) الشِّيد : كل ما طُلِي به الحائط من (جصٍّ أَوْ بلاط)
انظر : الصحاح (شيد) ٢/ ٤٩٥ ، واللسان (شيد) ٢/ ٢٤٤ .

(٢) الكِلْس : هو ما طُلي به حائط أو باطن قصر ، شِبْهُ الجِصِّ من غير آجُرٍّ .
انظر : الصحاح (كلس) ٣/ ٩٧١ ، واللسان (كلس) .

(٣) الحج / ٤٥ .

(٤) الذي جاء في مطبوع اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٣ ، هو قوله : « وَثَقَّل كَلِمتَـي غـسَّاقًا معًـا قـارئٌ شائدٌ عُلَا » .
وعلى هذا ينتفي ما ذكره المؤلِّف تعليقًا على كلام الفاسي في أنَّه فسَّر (شائد) بـ(شديد) .

(٥) ص / ٥٨ .

(٦) انظر في القراءتين : السبعة ٥٥٥ ، والتذكرة ٢/ ٦٤٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والوجيز ٣١٢ ، والمستنير ٢/ ٤٠٦ ، والنشر ٢/ ٢٧٥ ، والإتحاف ٢/ ٤٢٣ .

- وهم أبو عمرو والأخوان - أَنَّهم قرءوا ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ ٱتَّخَذْنَاهُمْ﴾[(١)] بوصل همزة (اتَّخَذْنَاهُمْ) ، أي : بجَعْلها همزة وَصْل فيلزم حِينَئِذٍ سقوطُها درْجًا ، وثبوتها مكسورةً ابتداءً ، وتعيَّن لغيرهم قَطْعُها مفتوحةً[(٢)] ، ويلزم حِينَئِذٍ أَنْ تَثْبُتَ دَرْجًا وابتداءً ، واعْتُرِض[(٣)] على النَّاظم - رحمه الله - بأَنَّه من أين يُؤْخَذ في قراءة الباقين فَتْح الهمزة .

والجواب : أَنَّ هذه همزة استفهام ، وهمزة الاستفهام لا تكون أبدًا إلَّا مفتوحة . وقال أبو شامة مجيبًا عن ذلك[(٤)] : « بأنَّها همزة في أوَّل فعل ماض ، فلا تكون إذا كانت للقطع إِلَّا مفتوحةً ؛ لأنَّها همزة استفهام هنا ، وتقع في غير الاستفهام ، في نحو : أَكْرم ، لا تخرج همزة الفعل الماضي المقطوعة عن ذلك » .

* * *

والوجه[(٥)] في قراءة (وَأُخَر) بالضَّمِّ أنَّه جمع (أُخْرَى) ، والتَّقدير : وعُقُوباتٌ أُخَر ، فهو مثل : كُبْرَى وفُضْلَى .

---

(١) ص / ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) انظر في القراءتين : المصادر السابقة .

(٣) اعترضه أبو شامة في إبراز المعاني ٤/ ١٣٦ .

(٤) إبراز المعاني ٤/ ١٣٦ .

(٥) انظر : معاني الفراء ٢/ ٤١١ ، ومعاني الزجاج ٤/ ٢٥٥ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٦ ، والحجة للفارسي ٦/ ٧٩ ، والمختار ٢/ ٧٦٠ ، وحجة أبي زرعة ٦١٥ ، والكشف ٢/ ٢٣٣ ، والكشاف ٥/ ٢٧٧ ، والموضح ٣/ ١١٠٥ .

قال أبو شامة[١] : « وقوله[٢] بعد ذلك خبر (وَأُخَرُ) على القراءتين ، وجاز أَنْ يكون لَفْظُ المبتدأ واحدًا ، والخبر جمعًا ؛ لأَنَّ العذاب يشتمل على ضُرُوبٍ ، كما تقول : عذابُ فلانٍ أنواعٌ شَتَّى » انتهى . فلم يذكر غير هذا الوجه .

وقال أبو عبد الله[٣] : « وعقوباتٌ أُخَرُ من شَكْل المذكور ، أي : من شكله في الشِّدَّة والفظاعة ، (أزواج) أي : أجناس ، وهي صفة لـ(أُخَر) ، والوجه في قراءة من قرأ بفتح الهمزة والمدِّ ، أنَّه أراد : عذابٌ آخَر ، و(أَزْوَاجٌ) صفة لـ (آخَر) ؛ لأنَّه ضُرُوب ، أَوْ صفة لـ ﴿ حَمِيمٌ و غَسَّاقٌ وآخَرُ ﴾ » انتهى . فلم يذكر غير هذا الوجه .

فاقتصر أبو شامة على كونه خبرًا ، وأبو عبد الله على كونه صفةً ، واعْتَذَرا عن وقوع ﴿ أَزْوَاج ﴾ خبرًا عن مفرد ، أَوْ صفة له في قراءة العامَّة بأنَّه مفرد مُشْتَمل على أَنْواع .

---

(١) إبراز المعاني ٤/ ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) يريد قوله تعالى (أَزْوَاج) ، حيث أعربه أبو شامة خبرًا لـ (أُخَر) .

وردَّ الأنباريّ هذا الإعراب قائلًا : « ولا يَحْسُن أنْ يكون (أزواج) خبرًا من الآخر ، لأنَّ الجمع لا يكون خبرًا عن المفرد » البيان ٢/ ٣١٨ .

واعتذر أبو شامة عن هذا بأنَّ العذاب مشتمل على أنواع مختلفة ، فهو جمع في المعنى ، وإن كان مفردًا في اللفظ .

(٣) اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٤ .

وما ذكره كلٌّ واحد منهما وجه من ستَّة أَوجْـه[1] : أمَّـا اثنـان منهـا فقـد ذكراهما واعتذرا عما ينبغي أَنْ يُعْتَذر عنه .

الثالث : أَنَّ ﴿ أُخَـرُ ﴾ مبتـدأ ، و ﴿ مِـنْ شَـكْلِهِ ﴾ خـبره ، ويكـون ﴿ أَزْوَاجٌ ﴾ فاعلًا بهذا الخبر ، أي : وأُخَرُ اسْتقرَّ مِنْ شَكْلِه أَزْوَاجٌ .

الرابع : أَنْ يكون[2] مبتدأ أيضًا ، و ﴿ مِـنْ شَـكْلِهِ ﴾ خـبر مقـدَّم ، و﴿ أَزْوَاجٌ ﴾ مبتدأ مُؤخَّر ، والجملة[3] خبر ﴿ أُخَر ﴾ ، وعلى هذين الوجهين يَتَّجه سؤال .

وهو أَنَّه كيف يَصِحُّ ذلـك / مـن غـير عَـوْدِ ضَـمير عـلى المبتـدأ ، والـضَّمير في (شَكْلِهِ) إنَّما يعود على ما تقدَّم ، أَي : مِنْ شَكْلِ المَذُوق ؟ . [١٤٨/ ب]

وأجاب أبو البَقاء[4] بأَنَّ الضَّمير في (شَكْلِهِ) عائد على (أُخَـر) الـذي هو المبتدأ ، فاعْتُرِض عليه بأَنَّه مفرد والظَّاهر جمع .

---

(١) انظر في هذه الأوجه : الحجة للفارسي ٦/ ٨٠ ، والبيان ٢/ ٣١٨ ، والفريـد ٥/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠٦ ، والدر المصون ٩/ ٣٩٠ .

(٢) أي قوله : أُخَر .

(٣) وهي : مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاج .

(٤) انظر : التبيان ٦٨٢ ، ٦٨٣ .

وبهذا الجواب أجاب الفارسي في الحجة ٦/ ٧٩ ، ٨٠ ، قال : « فهلَّا كان (من شَكْلِها) لترجـع إلى الأُخَر ، وهلَّا دلَّ ذلك على أنَّ « آخَر » أجود من « أُخر » ، قيـل : يجـوز أن يكـون الـضَّمير المفرد تجعله راجعًا إلى ما ذكر من المفرد صفة فتفـرد ، فيكـون المعنـى : مـن شَـكْل مـا ذكرنـا ، ويجوز أن يعود إلى قوله : (حميم) فأفرد بذلك ، والذِّكر الراجـع إلى المبتـدأ مـن وصـفه الـذكر المرفوع الذي في الظرف ... » .

فأجاب : بأَنَّه إِنَّما أُفرد وذُكِّر ؛ لأَنَّ المعنى : مِنْ شَكْلِ مَا ذَكَرْنا .

وقد منع مكِّي ـ رحمه الله ـ من ذلك ؛ للْخُلوِّ من الضَّمير[1] ، وقد عرفت جواب أبي البقاء . وفيه بحث لا يحتمله هذا الموضوع .

الخامس : أَنْ يكون (أَزْواج) فاعلًا بقوله : (مِنْ شَكْلِهِ) ؛ لأَنَّه واقع نعتًا لـ (أُخَر) ، والضَّمير عائد على أُخَر بالتَّأويل المتقدِّم ، والتَّقدير : وأُخَر اسْتَقَرَّ من شَكْلِها أَزْواج ، أي : أَصْنَاف ، وعلى هذا فيكون (أُخَر) مبتدأ ، وخبره مقدَّر ، أي : ولهم عُقُوباتٌ أُخَرُ استقرَّ مِنْ شَكْلِها أَزْواج .

السادس : أَنَّ (أُخَر) مبتدأ محذوف الخبر أيضًا ، أي : ولهم أُخَر ، ويكون (مِنْ شَكْلِهِ) و (أَزْوَاجٌ) صفتين لـ (أُخَر) ، وفيه نظر ، حيث تَقَدَّم الصِّفة المؤوَّلة على الصَّريحة .

وفيه بحث وخِلاَف حَرَّرْتهما في غير هذا الموضوع[2] .

وأمّا قراءة الباقين (وآخَرُ) بالفتح والمدِّ فهو أَفْعَل تفضيل ، فإن أَعْربت (أزواجًا) نعتًا له ، أَوْ خبرًا عنه احْتَجْت إلى تأويل. وقد تقدَّم[3] فيه وجهان، أحدهما : أنَّك تجعله في معنى الجمعية ؛ لاشتماله على أنواع العذاب ، والثَّاني : أنَّ (أَزْوَاج) راجع إلى الثَّلاثة (الحميم والغَسَّاق وآخَر) .

---

(١) انظر : الكشف ٢/ ٢٣٣ .

(٢) انظر : الدُّرّ المصون ٩/ ٣٩٠ .

(٣) تقدم قريبًا عند أوَّل ذكره توجيه قراءة (أُخَر) في ص ١٠٠٢ .

والوجه[1] في قراءة ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ بالوصل ، أَنَّ الجملة صفة لـ ﴿رِجَالًا ﴾ وصَفُوهُم بصفتين ، إحداهما : أنَّهم كانوا يَعُدُّونَهم ويَعْتَقِدُونهم من أَشرار النَّاس[2] ؛ لمخالفتهم دِينَهم الفاسدَ .

والثَّانية : أنَّهم كانوا يَسْخَرُون بهم ، كما هو شَأْن أهل الدُّنيا الفَسَقة مع عُلَمائهم وصُلَحائهم ، وهذا من فَرْط حَيْرتهم أَنْ يَطْلُبوا المؤمنين الخُلَّص معهم في النَّار يَرَوْنَهم[3] .

وعلى هذه القراءة فتحتمل (أَمْ) وجهين ، أحدهما : أَنْ تكون المُنْقَطِعة[4]؛ لأنَّه لم يتقدَّمها همزة استفهام لَفْظًا ولا تقديرًا ، فتقدَّر بـ (بَلْ)

---

(١) انظر في توجيه القراءتين : معاني الزجاج ٤/ ٢٥٥ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٧١ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، والحجة للفارسي ٦/ ٨٣ ، والمختار ٢/ ٧٦١ ، وحجة أبي زرعة ٦١٦ ، والكشف ٢/ ٢٣٣ ، والموضح ٣/ ١١٠٦ .

(٢) وهذا المعنى في قوله تعالى ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾ .

(٣) وفي قراءة الوصل وجه آخر ، وهو أن يكون (اتَّخَذْناهم) على الإخبار ، وأنَّهم أخبروا عن أنفسهم أنَّهم اتَّخذوهم سخريًّا ، ويكون هذا على حَذْف الجملة المعادلة لـ (أم) ، والتقدير : أمفقودون هم أَمْ زاغت عنهم الأبصار .
انظر : حجة أبي زرعة ٦١٦ ، والموضح ٣/ ١١٠٦ ، والفريد ٥/ ٤٤٠ .

(٤) (أم) المنقطعة بمعنى أنَّ ما بعدها كلام منقطع مما قبلها ، ولذلك سميت منقطعة ، ولا يسبقها همزتا التسوية والتَّعيين . واختلف في معناها .
قال المرادي : « واختلف في معناها ، فقال البصريون : إنَّها تقدَّر بـ (بل) والهمزة مطلقًا . وقال قوم : إنَّها تقدَّر بـ (بل) مطلقًا . وذكر ابن مالك أنَّ الأكثر أن تَدُل على الإِضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الإضراب فقط » الجنى الداني ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
انظر : الكتاب ٣/ ١٧٢ ، وابن يعيش ٨/ ٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨ ، ورصف المباني ٩٣، والمغني ١/ ٦٦ ، والمقاصد الشافية ٥/ ٩٩ ، ١٠٠ .

والهمزة ، أي : بل أَزَاغت عنهم الأَبْصار ! فلا نراهم وهم فيها ، وقد خفي علينا مكانُهم ، وهذا على قولنا بأَنَّ الجملة صفة لـ (رِجَالًا) كما تقدَّم .

والثَّاني أَنْ تكون المتَّصلة[1] ويُقَدَّر قبلها همزة استفهام ، فتوافق القراءة الأُخرى[2] ، ونظيره قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ [3]

وقول امرئ القيس :

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ ... وَمَاذَا عَلَيْكَ بِأَنْ تَنْتَظِرْ [4]

---

(١) المتَّصلة بمعنى العاطفة ، وسميت متصلة لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر ، بل هما كلام واحد .
انظر : المصادر السابقة .

(٢) وهي قراءة الباقين بقطع الهمزة . والاستفهام هنا ليس على حقيقة ، بل هو للإنكار ، أو التقرير، كما سوف يوجِّه المؤلف قراءة الباقين .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعُمَر بن أبي رَبيعَة .
انظر : الديوان ٢٥٨ ، والكتاب ٣/ ١٧٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٤ ، والكامل ٢/ ٧٩٣ ، والمحتسب ١/ ٥٠ ، والصاحبي ٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٠ ، والبسيط ١/ ٣٥١ ، والخزانة ١١/ ١٢٢ ، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٥ .
ورواية الديوان :
فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ ... بِسبع رَمَيْتُ ....
والشاهد فيه : مجيء (أَمْ) مُتَّصلة (عاطفة) على تقدير حرف الاستفهام المحذوف ، يدلُّ عليه (أَمْ) ، والتقدير : أَبِسَبْعٍ .

(٤) البيت من المتقارب .

والوجه في قراءة الباقين أنَّ الاستفهام للإنكار[1] ، أنكروا على أنفسهم أَنِ اتَّخذُوهم سِخْرِيًّا وأُضحُوكَةً ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي ﴾[2]، وإِذْ زَاغَتْ عنهم أبصارهم في الدُّنيا مَحْقَرَةً لهم ، وهكذا يَرَى أهل الدُّنيا الفَسَقة ، يلوون أعناقهم ويَتَخَازَرُون[3] بأعينهم عند ملاقاة أَهْل الفضل . وعن الحسن[4] : كُلُّ ذلك فعلوا، اتَّخَذُوهم سِخْرِيًّا وزاغت عنهم

=

انظر فيه : ديوان الشاعر ١٥٤ ، والجمل للخليل ٢٥٢ ، وتفسير الطبري ١٩/ ٦٩ ، ومعاني النحاس ٥/ ٧٢ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٢٨ ، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٧/ ٣٧١ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٥ ، والدر المصون ٩/ ٣٩٣ .

والشاهد فيه : حذف حرف الاستفهام لدلالة (أَمْ) المتصلة عليه ، والتقدير : أَتَرُوحُ ؟ .

(١) قال الفراء : « وهو من الاستفهام الذي معناه التَّعجب والتَّوبيخ » معاني القرآن ٢/ ٤١١ .

وقد يكون للتقرير ، كما قال الفارسي وغيره . وعودلت الجملة بـ (أم) لأنَّها على لفظ الاستفهام .

انظر : الحجة للفارسي ٦/ ٨٣ ، وحجة أبي زرعة ٦١٧ ، والموضح ٣/ ١١٠٦ .

(٢) المؤمنون / ١١٠ .

(٣) في الأصل (يتحارزون) وهو تصحيف ؛ لأنه من الخَزْر وليس المقصود الحِرْز أو الحَزْر .

والخَزَرُ : ضِيقُ العَين وصِغَرُها . وتَخَازَرَ الرَّجل : إذا ضيَّق جفنه ليحدِّد النَّظر ، مثل : تَعَامَى وتَجَاهل .

وتَخَازَرَ : أي : نظر بمُؤَخِّر عينه . ورجل أَخْزَر بيِّن الخَزَر ، وهو أن يكون الإنسان كأنَّه ينظر بمُؤَخِّرِها .

انظر : التهذيب (خزر) ٧/ ١٩٨ ، والصحاح (خزر) ٢/ ٦٤٤ ، واللسان (خزر) ٤/ ٢٣٦ .

(٤) انظر في هذا القول عن الحسن البصري : الكشاف ٥/ ٢٧٨ ، والموضح ٣/ ١١٠٦ ، وفتح الوصيد ٤/ ١٢١٦ ، ١٨/ ٢٣٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٤٠٧ .

أبصارهم مُحْقَرَةً لهم . وجَوَّز / أبو عبد الله في هذه القراءة أَنْ تكون (أَمْ) [١٤٩/أ] منقطعةً أيضًا ، بالمعنى المتقدِّم[1] . قال[2] : « كقولك : أَزَيدٌ عندك أَمْ عمروٌ ، على معنى : بل عِنْدك عمرُو » ، وليس بظاهر وأَبو شامة جزم فيها مع قراءة الوصل بالانقطاع ، ومع قراءة القطع بالاتِّصال[3] ، وهو مُسَلَّم في الثَّاني دون الأَوَّل .

وما أَحْسَنَ ما وقع هنا هذا البديع ، وهو مقارنة الوصل بالانقطاع ، والقطع بالاتِّصال .

* * *

قوله : (وآخَرُ) مبتدأ ، وأَحَد الجارَّين[4] بعده خبره ، والآخر : حال من الضَّمير المستكنِّ في الخبر ، فإِنْ جعلت الأَوَّل هو الخبر ، وهو الظَّاهر[5] ، فالتَّقدير : وآخَرُ كائِنٌ للْبَصْرِيِّ ومقروءٌ له مُلْتبِسًا بضَمٍّ ، وإِنْ جعلت الثَّاني خبرًا ، فالتَّقدير : وآخَرُ كائنٌ ومقْرُوءٌ بضمٍّ مُسْتقرًّا ومنسوبًا لِلْبَصْرِيّ .

---

(١) وهو تقديرها بـ (بل) والهمزة .

(٢) انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٥ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٣٦ .

(٤) وهما : (للبصري) و (بِضَمٍّ) .

(٥) وكذلك أعربه الفاسي والجعبري ، حيث جعلا الأَوَّل ـ وهو للبصري ـ خبرًا ، والثَّاني ـ وهو بضَمٍّ ـ حالًا .

وشعلة أعرب الأَوَّل حالًا ، والثَّاني خبرًا .

انظر : اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٥ ، وشرح شعلة ٥٠١ ، وكنز المعاني ٤٦٥ .

ومعنى بضمٍّ : أي : بضَمِّ همزته وقَصْرِها ، أي : وقَصْرِ همزته ، وإنَّما حُذِف المضاف فيهما ، أو يكون التَّقدير : بإيقاع الضَّمِّ والقَصْرِ فيه ، ويُصْرَف كُلُّ ذلك إلى الهمزة ؛ إذْ لا يليق إلَّا بها .

ويجوز أَنْ يكون (آخَر) مفعولًا[١] بفعل محذوف ، أي : اقرأ آخَر ، ويكون (لِلْبَصْري) متعلِّقًا به ، و(بضَمٍّ) يجوز فيه ذلك أيضًا[٢] ، ويجوز فيه أَنْ يتعلَّق بمقدَّر حالًا منه ، أي : اقْرأْه له مُلْتَبِسًا بِضَمٍّ ، ولو جعل حالًا[٣] من فاعل الفعل المقدَّر لم يمتنع أيضًا ؛ لأَنَّ القارىء مُلْتَبِسٌ بما يَقْرَأ به .

قوله : (وَوَصْلُ) مبتدأ ، وهو مصدر مضاف لمفعوله[٤] بالمعنيين المذكورين في قوله : (وَضَمُّ فَوَاقٍ)[٥] ، ولا بُدَّ من حَذْف مضاف ، أي : وَوَصْلُ هَمْزِ اتَّخَذْنَاهُمْ وَصْلًا ، و (حَلاَ شَرْعُهُ) جملة فعليَّة في موضع رَفْع خبرًا للمبتدأ .

---

(١) هذا الوجه الثَّاني في إعراب (آخر) .

(٢) أي : تعلُّقه بالفعل المحذوف (اقَرأ) .

(٣) أي : قوله (بِضَمٍّ) ، يجوز تعلُّقُ بفاعل (اقْرَأ) .

(٤) وهو (اتَّخَذْناهم) .

والمعنيان هما : نَصْب هذا المفعول تقديرًا إذا أُخذ مصدره من مبني للمعلوم .

والمعنى الآخر : رفعه تقديرًا إذا أُخذ مصدره من مبني للمفعول .

(٥) بعض بيت للشاطبي سبق في أول هذه السورة وهو برقم (١٠٠١) . وسبق حديثه في هذه المسألة في إعراب البيت .

والشَّرْع[١] : الطَّريق والماء ، وقد مرَّ تفسيره غير مرَّة[٢] ، و(وِلاَ) بكسر الواو بمعنى : المتابعة ، ونصبه على الحال بحذف مضاف ، أي : ذَا مُتَابَعة ، وصاحب الحال الظَّاهر أنَّه : (شَرْعُه) .

وقال أبو عبد الله[٣] : « هو حال من ضمير (شَرْعُهُ) ، أي : ذَا وِلَاء ، أي: مُتَابَعة » ، وفيه نظر ؛ من حيث إنَّ الحال لا تجيء من المضاف [إليه][٤] عند الجمهور إلَّا في مواضع عدَّها بعضهم ، جعل هذا أَحدها[٥] .

---

(١) الشَّريعة والشِّرعة : مشرعة الماء ، وهي موارد الشَّاربة التي يشْرَعها الناس فَيَشربون منها ويَسْتَقُون . والشَّريعة والشِّرعة كذلك الطَّريق والمنهاج . والشَّارع : الطريق الأعظم .
انظر : الصحاح (شرع) ٣/ ١٢٣٦ ، واللسان (شرع) ٨/ ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) انظر : العقد النضيد : أيمن سويد ٢/ ١٢١٠ ، (باب حروف قربت مخارجها) عند شرح بيت الناظم رقم (٢٨٠) .
والعقد النضيد (خ) ٣/ ١٦ / أ ، في فرش سورة النحل ، عند شرح بيت النَّاظم رقم (٨١٠) .

(٣) اللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٥ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو سهو .

(٥) تأتي الحال من المضاف إليه في ثلاث صور ، الأولى : أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه ، كقوله تعالى ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ .
الثانية : أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ .
الثالثة : أن يكون المضاف صالحًا للعمل في الحال ، كقوله تعالى ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ .
وجوَّز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا .
انظر في هذه المسألة : شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، والتذييل والتكميل ٩/ ٨٠ ، ٨٤ ، والارتشاف
=

ويجوز أَنْ يكون منصوبًا على المفعول من أجله ، وهو واضح ، أي : حَلَا شَرْعُه وَوَضُح من أجل مُتَابَعَتِه لِمَا صَحَّ في النَّقل ، أَوْ من أَجْل مَا لَزِمه من المتَابَعَة ، ويجوز أَنْ يكون تمييزًا منقولًا من الفاعليَّة ، أي حَلَتْ مُتَابَعةُ شَرْعِهِ .

ذكر الأوجه الثَّلاثة أبو شامة[1] ـ رحمه الله تعالى ـ وهو حَسَن . وقَصْرُ (وِلاَ) كَقَصْر : أَجْذَمُ الْعَلاَ[2] . والله أعلم .

١٠٠٤- وَفَالْحَقُّ فِي نَصْرٍ وَخُذْ يَاءَ لِي مَعًا وَإِنِّي وَبَعْدِي مَسَّنِي لَعْنَتِي إِلَى

أخبر عمَّن رمز له بالفاء والنُّون من قوله : « فِي نَصْرٍ » – وهما حمزة وعاصم – أنَّهما قرآ ﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ ﴾[3] بالرَّفع على ما أَطْلَقه من لَفْظِهِ ، فتعيَّن لغيرهما نصبه[4] ، لأنَّه ضِدُّ الرَّفع المطلق .

* * *

٣/ ١٥٨٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٦ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٠٧ ، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩١ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٦٠ ، وشرح الآجرومية للسَّنهوري ٢/ ٥٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠ ، والتصريح ٢/ ٦٣٩ .

(١) انظر : إبراز المعاني ٤/ ١٣٦ .

(٢) جزء بيت من نظم الشاطبية في الخطبة ، وهو بيت رقم (٤) ذكره المؤلِّف في مواضع متفرقة من الكتاب .

(٣) ص / ٨٤ .

(٤) انظر في القراءتين : السبعة ٥٥٧ ، والتذكرة ٢/ ٦٤٥ ، والتيسير ١٨٨ ، والتبصرة ٤٧١ ، والعنوان ١٦٤ ، والمستنير ٢/ ٤٠٦ ، والنشر ٢/ ٢٧٥ .

والوجه[١] في رَفْعه إِمَّا على الابتداء ، وخبره محذوف ، أي : فَالْحَقُّ قَسَمِي، أَوْ فَالحَقُّ مِنِّي ، وإِمَّا على أَنَّه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : فَأَنَا الْحَقُّ ، أَوْ يكون مبتدًا ، وخبره ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[٢] ، والجملة / الواقعة جوابًا كيف تكون خبرًا[٣] ؟ فهذا وجه ساقط ، وإِنْ كان قد قيل [٤]. [١٤٩/ب]

والوجه في نَصْبه إِما أَنْ يكون مُقْسَمًا به ، حُذِف خَافِضُه فانتصب ، على حدِّ قوله :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْك وَأَوصَالِي [٥]

---

(١) انظر : معاني الفراء ٢/ ٤١ ، وإعراب النحاس ٣/ ٤٧٣ ، والحجة لابن خالويه ٣٠٧ ، والحجة للفارسي ٦/ ٨٧ ، وحجة أبي زرعة ٦١٨ ، والكشف ٢/ ٢٣٤ ، والموضح ٣/ ١١٠٧، والفريد ٥/ ٤٣٣ ، والبحر المحيط ٧/ ٤١١ .

(٢) ص / ٨٥ .

(٣) انظر في هذه المسألة : شرح التسهيل ٣/ ٢٠١ ، والمغني ١/ ٥٢٩ ، وحاشية الشمني ٢/ ١٣١ .

(٤) قاله ابن عطية في المحرر ٤/ ٥١٦ قال : (لأنَّ المعنى : أَنْ أَمْلأَ) .

(٥) البيت من الطويل . وقائله : امرؤ القيس ، من قصيدته التي مطلعها :

أَلاَ عِمْ صباحًا أَيُّهَا الطلل البالي ....

انظر : ديوانه ٣٢ ، والجمل للخليل ١٣٤ ، والكتاب ٣/ ٥٠٣ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٥ ، والأصول ١/ ٤٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٣ ، والتعليقة للفارسي ٤ / ١٢ ، واللمع ٢٤٤ ، ورسالة العفران ٣٨٨ ، والحلل في شرح الحمل ص ٩٩ ، وشرح اللمع للشريف ص ٥١٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠ ، وابن يعيش ٧/ ١١٠ ، والتهذيب الوسيط في النحو ص ٢٨٣ ، والصفوة الصفية ٢ / ٢١ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ٣٣٢ .

والأَوصال : المفاصل ، وقيل : مجتمع العظام ، جمع وِصْل : بكسر الواو وضمها : وهو كل
=

وقول الآخر :

.... فَـــذَاكَ أَمَانَـــةَ اللهِ الثَّرِيـــدُ [١]

وهذا قد يُرَدُّ بِأَنَّ حَذْف القسم وإِبْقاء عمله لا يجوز إلَّا مع لَفْظ الجلالة خاصة ؛ لاختصاصها بأَحكام دون غيرها[٢] . وعلى هذا فيكون ﴿لَأَمْلَأَنَّ ﴾ جوابًا لهذا القسم ، ويكون قوله (والْحَقَّ أَقُولُ) مُعْتَرِضًا بين القسم وجوابه .

=

عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره .

والشاهد فيه : (يَمِينَ الله) بالنَّصب ، وأصله : أَحْلفُ بِيَمين الله ، فلـمَّا حـذفت البـاء انتـصب المُقْسَم به بحرف القسم المحذوف ، وقيل هو منصوب بالفعـل المحـذوف مـع حـرف القـسم ويروى أيضًا بالرفع (يَمينُ) على الابتداء والخبر محذوف .

وفي البيت رواية أخرى ، وهي : (مَا أَنَا بَارِحٌ) بدل (أَبْرَحُ قَاعِدًا) .

(١) عجز بيت من الوافر ، لم أقف على قائله . وصدره :

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ....

وروي : (بزيت) بدل (بلحم) . وقيل : إنّ البيت من وضع النُّحاة ، قاله سيبويه .

انظر : الجمل للخليل ١٣٤ ، والكتاب ٣/ ٦١ ، ٤٩٨ ، وغريب الحديث للحربي ٣/ ١١٤٢ ، والأصول ١/ ٤٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٢ ، والمنصف للسارق والمسروق منه « النصف الثاني » ص ١١ ، والمفصل ص ٤١٥ ، والروض الأُنف ٤/ ٤٢٧ ، وابن يعـيش ٩/ ٩٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٠ ، واللسان (أدم) ١٢/ ٩ ، والدر المصون ١/ ٨٠ .

والشاهد : (أَمانَةَ الله) بالنَّصب على حذف حرف القسم ، وقيل بالفعل ، ويـروى : (أمانـةُ) بالرفع على الابتداء والخبر محذوف .

واختلف النحاة في عمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض . انظر : الإنصاف ١/ ٣٩٣ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٧ ، وابن يعيش ٩/ ٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٩ ، والمساعد ٢/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٠ ، ٣٠٨٢ .

قال الزمخشري[١] : « كأَنَّه قيل : ولا أَقولُ إلاَّ الْحَقَّ » ، وهذا على ما يراه - وهو الصَّحيح - من أَنَّ التَّقديم يفيد الحَصْر ، والمراد حينئذٍ بـ (الْحَقُّ) الباري تعالى ، كقوله تعالى ﴿وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ﴾[٢] . وقيل[٣] : المراد نقيض الباطل .

وإِمَّا أَنْ يكون منصوبًا على الإغراء ، أي : الْزَمُوا الْحَقَّ ، وإِمَّا أَنْ يكون منصوبًا على أَنَّ الأَوَّل والثَّاني منصوبان بـ (أَقُول) على التَّكرير[٤] . وفي الحرف قراءات أُخَر وتَخْريجات صعبة حَرَّرْتُها في غير هذا الكتاب[٥] .

ثُمَّ أخبر أَنَّ فيها من ياءات الإضافة ستًّا[٦] ، وهما : ﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ ﴾[٧] و ﴿ مَا كَانَ لِيَ مِنۡ عِلۡمِۢ ﴾[٨] سكَّنَهُما الجميع إِلَّا حفْصًا ، ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ ﴾[٩] فتحها

---

(١) الكشاف ٥/ ٢٨٤ .

(٢) النور / ٢٥ .

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ٢٨٤ ، والفريد ٥/ ٤٤٤ .

(٤) جوَّزه الزمخشري والهمذاني والعكبري .

انظر : الكشاف ٥/ ٢٨٤ ، والفريد ٥/ ٤٤٤ ، والتبيان ٦٨٤ .

(٥) انظر : الدر المصون ٩/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٦) انظر : السبعة ٥٥٧ ، والتذكرة ٢/ ٦٤٦ ، والتيسير ١٨٨ ، والتبصرة ٤٧٢ ، والعنوان ١٦٤ ، والإقناع ٢/ ٧٤٩ ، والإتحاف ٢/ ٤٢٥ .

(٧) ص / ٢٣

(٨) ص / ٦٩ .

(٩) ص / ٣٢ .

الحرميَّان وأَبو عمرو ،﴿ لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ﴾[١] فتحها نافع وأبو عمرو، ﴿ مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[٢] سكَّنها حمزة وحده، و﴿ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ﴾[٣] سكَّنها الجميع إِلَّا نافعًا .

* * *

قوله : (وَفَالحَقُّ)[٤] مبتدأ ، والفاء من نفس التِّلاوة ، و (في نَصْرٍ) خبره، أي : قراءتُه بالْحَقِّ في أَمْر مَنْصورٍ ؛ لصحَّة الرِّواية والمعنى ، وَمَا أَحَسَنَ مَا جَاءَ قَوْلُه وَفَالحَقُّ في نَصْرٍ ؛ لأَنَّ الْحَقَّ لا يَبْرَح أبدًا منصورًا .

قوله : (مَعًا) نَصْب على الحال من ياء (لي) ، وإِنَّما قال مَعًا ؛ لأنَّها في قوَّة المثنَّى لتكريره، وقد مضى أَنَّه يريد: ﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٌ ﴾[٥] ﴿ لِيَ مِنۡ عِلۡمِۭ ﴾[٦] ، ويجوز أَنْ يكون التَّقدير : وَخُذْ يَاءَ كَلِمَتَيْ لِي مَعًا ، فـ (مَعًا) حال من كَلِمتَيْ[٧] .

قوله : و (إِنِّي) و (بَعْدِي) و (مَسَّني) و (لَعْنَتِي إِلى) كُلُّها معطوفة

---

(١) ص / ٣٥ .

(٢) ص / ٤١ .

(٣) ص / ٧٨ .

(٤) انظر : شرح شعلة ٥٠٢ ، واللآلىء الفريدة ٣/ ٣٣٨ .

(٥) ص / ٢٣ .

(٦) ص ٦٩ .

(٧) أي : أنَّ (معًا) حال من المضاف المحذوف وهو (كَلِمَتَيْ) .

على (لِيَ) [١] ، أي : وَخُذْ يَاءَ إِنِّي وَمَا بَعْدَهَا ، ولكنَّه حَذَف العاطف من (مسَّني) (لَعْنَتِي) للعلم به .

وقوله : (إِلى) هو حرف القرآن الواقع بعد (لَعْنَتـي) ، لَمَّا احتـاج إلى تكملة البيت كَمَّله بلفظ قرآني مُتَّصِل بنَفْسِ ما اشْتَمَل على الياء ، وذلك من أَحسن ما يكون .

(١) انظر : المصدرين السابقين .

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآيـــــــة
٥٤	٤٢	﴿يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ﴾
٩٨٩	٩٧	﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗا﴾
١٩٢	١٠٣	﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾
٣٣	١٨٧	﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾
		سورة النساء
٣٨٧	٩	﴿ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾
٢٦٠	٥٨	﴿أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ﴾
٢٥٦	٦٣	﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾
٤٦٠	٧٣	﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾
٣٥٧، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١	٨١	﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٞ﴾
٤٠٦	٨٣	﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾
٣١٩	٩٥	﴿ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾
٤٤٨	١١٥	﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ﴾
٢٠٨	١٤٢	﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾
٥٥٦	١٤٦	﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾
٨٧٣	١٧٤	﴿قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾
		سورة المائدة
٢٢٩	١	﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحــة		
﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾	٦	٨٢
﴿مَلِكِ﴾	٤	٦٤٧
سورة البقـــرة		
﴿بَارِئْكُمْ﴾	٥٤	٤٤٧، ٨١٩
﴿يَأْمُرْكُمْ﴾	٦٧	٤٤٧، ٨١٩، ٨٦٣
﴿أَرْنَا﴾	١٢٨	٨١٩، ٨٦٣
﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ أبيك إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾	١٣٣	٩٩٠
﴿وَلِتُكَمِّلُوا ٱلْعِدَّةَ﴾	١٨٥	٢٢٩
﴿إِثْمٌ كبير﴾	٢١٩	٧٩٥
﴿أَرْنِي﴾	٢٦٠	٨١٩
﴿وَذَرُوا۟ ما بقيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾	٢٧٨	١٨٥
سورة آل عمران		
﴿يَنْصُرْكُمْ﴾	١٦٠	٨٦٣
سورة النساء		
﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾	٤٠	١٦٥

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
سورة المائدة		
﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهَالِيْكُم﴾	٨٩	١٨٦
(رِسَالَتِه)	٦٧	٦٧٩
(وَالْعَيْنُ بالعين)	٤٥	٦٩٨
سورة الأنعام		
﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾	٢٣	٤٢٥، ٥٣٥
﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّ﴾	٥٧	٥٥٦
﴿كَلِمَاتُ﴾	١١٥	٦٧٩
﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُم شَرَكَائِهِمْ﴾	١٣٧	١٨٠
﴿تَذَّكَّرُون﴾	١٥٢	٨٤٩
سورة الأعراف		
﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيرِهِ﴾	٥٩	٨٥٨
﴿أَوْ أَمِنْ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾	٩٨	٩٥٣، ٩٥٤
﴿مَعِىَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	١٠٥	٤٣٣
﴿ذُرِّيَّتِهِمَ﴾	١٧٢	٦٧٩
سورة يوسف		
﴿نَرْتَعِي وَيَلۡعَبۡ﴾	١٢	١٢٩
﴿إِنَّهُۥ مَن يتقي وَيَصۡبِرۡ﴾	٩٠	١٢٩
﴿فَنُجْي مَن نَّشَآءُ﴾	١١٠	١٧٩
سورة إبراهيم		
﴿أَفۡئِيدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾	٣٧	١٩٥

الآيــــــــة	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
﴿أَنْسَانِيهُ﴾	٦٣	٥٣
سورة مريم		
﴿وَرَائِيَ﴾	٥	٥٠
﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ﴾	٦	٧
﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ عُتِيًّا﴾	٨	٨
﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِن قَبْلُ﴾	٩	١
﴿ٱجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾	١٠	٥٠
﴿إِنِّيَ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾	١٨	٥٠
﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾	١٩	١٥
﴿وَكُنتُ نِسْيًا﴾	٢٣	١٥
﴿فَنَادَىٰهَا مَنْ تَحْتَهَا﴾	٢٤	١٩
﴿تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ﴾	٢٥	١٩
﴿ءَاتَانِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾	٣٠	٥١
﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾	٣٤	٢٥
﴿وإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾	٣٦	٢٨
﴿إِنِّيَ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ﴾	٤٥	٥٠
﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيَ إِنَّهُۥ﴾	٤٧	٥١

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
﴿سُجَّدًا وَبكيًّا﴾	٥٨	٨، ٩
﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ إِذا مَامِتُّ﴾	٦٦	٢٨
﴿حَوۡلَ جَهَنَّمَ جُثيًّا﴾	٦٨	٨-٩
﴿أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عُتيًّا﴾	٦٩	٨-٩
﴿لَنَحۡنُ أَعۡلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمۡ أَوۡلَىٰ بِهَا صُليًّا﴾	٧٠	٨-٩
﴿ثُمَّ نُنجي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾	٧٢	٣٣
﴿خَيۡرٌ مُقامًا﴾	٧٣	٣٤-٧٤٨
﴿ءَامَنُوٓاْ أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٌ مُقامًا﴾	٧٣	٧٤٨
﴿ريًّا﴾	٧٤	٣٥
﴿وُلْدا﴾	٧٧	٤٠
﴿يَكادُ﴾	٩٠	٤٥
﴿يَنفَطِرْنَ﴾	٩٠	٤٥
سورة طه		
﴿لأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾	١٠	٥٢
﴿إِنِّيَ ءَانَسۡتُ نَارًا﴾	١٠	١٥٣
﴿لَعَلِّيَ ءَاتِيكُم﴾	١٠	١٤٨
﴿أَنِّـي أَنَا۠ رَبُّكَ﴾	١٢	٥٢، ٥٣، ١٥٣
﴿طُوًى﴾	١٢	٥٦

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ ﴾	١٣	٥٦، ٤٧
﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾	١٤	١٥٤
﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ۝١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ﴾	١٤، ١٥	١٥٣
﴿ لِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾	١٨	١٥٣
﴿ لِيٓ أَمْرِي ﴾	٢٦	٦٣، ١٥٣
﴿ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ أَشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴾	٦٠، ٦١	٤٨، ٤٩
﴿ وأُشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴾	٣٢	٦١، ٧٩
﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩ إِذْ تَمْشِيٓ ﴾	٣٩، ٤٠	١٥٤
﴿ لِنَفْسِيٓ ۝٤١ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ ﴾	٤١، ٤٢	١٥٤
﴿ فِي ذِكْرِيٓ ۝٤٢ ٱذْهَبَآ ﴾	٤٢، ٤٣	١٥٣
﴿ مِهَاداً ﴾	٥٣	٦٥
﴿ سِوًى ﴾	٥٨	٦٥
﴿ فَيَسْحَتَكُمْ ﴾	٦١	٧٤، ٧٥
﴿ إِنَّ هذين لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	٦٣	٧٥، ٧٨
﴿ فَاجْمَعُوا ﴾	٦٤	٧٩
﴿ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ ﴾	٦٦	١١٩
﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سِحْرٍ ﴾	٦٩	١١٨
﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ ﴾	٦٩	١١٩

الصفحة	رقمها	الآيـــــــة
		سورة الأنبياء
١٥٧	٤	﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ﴾
٢٠٢	٢٤	﴿ذِكْرُ مَن مَعِيَ﴾
٢٠٢	٢٩	﴿إِنِّيَ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ﴾
١٥٨	٣٠	﴿أَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾
١٦٢	٤٥	﴿ولا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾
١٦٥	٤٧	﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ﴾
١٦٩	٥٨	﴿فَجَعَلَهُمْ جذاذًا﴾
١٧٠	٨٠	﴿لِنُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾
٢٠٢	٨٣	﴿مسَّنِيْ ٱلضُّرُّ﴾
٢٠١	١٠٤	﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ للكتب﴾
١٧٦، ١٧٧، ١٨٣، ١٦٨	٨٨	﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾
١٧٦	٩٥	﴿وحِرْمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾
٢٠٢	١٠٥	﴿عباديْ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾
١٥٧	١١٢	﴿قَلَ ربُّ ٱحْكُمْ﴾
		سورة الحج
٢٠٦	٢	﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى﴾
٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥	١٥	﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾
٢١٩	٢٥	﴿سَوَاءٌ ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ﴾

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآيِفِينَ ﴾	٢٦	٢٥٢
﴿ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ ﴾	٢٩	٢١٤
﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾	٢٩	٢١٤، ٢١٥
﴿ وَلِيُوفُوا ﴾	٢٩	٢٢٦
﴿ فَتَخَطَّفُهُ ﴾	٣١	٢٣٠
﴿ مَنْسِكًا ﴾	٦٧/٣٤	٢٣١
﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ ﴾	٣٨	٢٣٥، ٢٣٧
﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ ﴾	٣٩	٢٣٦، ٢٤٠
﴿ يُقَاتِلُون ﴾	٣٩	٢٤٠
﴿ لَهُدِمَتْ ﴾	٤٠	٢٤١
﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْتُها ﴾	٤٥	٢٤٣
﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَجِّزِين أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾	٥١	٢٤٧
﴿ ما تَدْعُون مِن دُونِهِ ﴾	٦٢	٢٥١
سورة المؤمنون		
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ ﴾	٨	٢٥٨
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾	٩	٢٥٨
﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ	١٤	٢٥٩

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
عَظْمًا فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ لَحْمًا ﴾		
﴿ تُنبتُ بِالدُّهْنِ ﴾	٢٠	٢٦٤
﴿ مِن طُورِ سِينَاءَ ﴾	٢٠	٢٦٥
﴿ مَنْزِلاً ﴾	٣٠	٢٧٠
﴿ رُسُلَنَا تَتْرًا ﴾	٤٤	٢٧٠
﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾	٥٢	٢٧١
﴿ سَٰمِرًا تُهْجِرُون ﴾	٦٧	٢٧٨
﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾	٨٧	٢٨١
﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾	٨٩	٢٨١
﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾	٩٠، ٩١	٢٨٤
﴿ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ ﴾	١٠٠	٢٩٦
﴿ غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾	١٠٦	٢٨٥
﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا ﴾	١١٠	٢٨٧
﴿ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾	١١١	٢٩١
﴿ قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾	١١٢	٢٩٤
﴿ قُلْ إِن لَّبِثْتُمْ ﴾	١١٤	٢٩٤
﴿ وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تَرْجِعُون ﴾	١١٥	٢٩١
سورة النور		
﴿ وفرَّضْنَاهَا ﴾	١	٢٩٨
﴿ رَأَفَةٌ ﴾	٢	٢٩٨

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ ﴾	٢٧	٣٩١
﴿ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾	٣٠	٣٩١
﴿ أَنَسۡجُدُ لِمَا يَأۡمُرُنَا ﴾	٦٠	٣٧٠
﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجٗا وَقَمَرٗا مُّنِيرٗا ﴾	٦١	٣٧١
﴿ يُقۡتِرُوا ﴾	٦٧	٣٧٨
﴿ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾	٦٩	٣٧٩
﴿ هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا ﴾	٧٤	٣٨٧
﴿ وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةٗ ﴾	٧٥	٣٨٧
سورة الشعراء		
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾	١٢	٤٣٢
﴿ بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾	٥٢	٤٣٢
﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾	٥٦	٤٥٥
﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾	٦٢	٤٣٢
﴿ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ﴾	٧٧	٤٣٢
﴿ وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ ﴾	٨٦	٤٣٢
﴿ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا ﴾	١٠٩	٤٣٢
﴿ وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	١١٨	٤٣٢
﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ ﴾	١٣٥	٤٣٣
﴿ خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾	١٣٧	٤٠٠، ٤٠٣

الآيــــــــة	رقمها	الصفحة
﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾	٤٠	٥٦٩
﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾	٤٤	٥٠٥، ٤٧٧
﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ﴾	٤٩	٥٢٣
﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾	٥١	٥٣٠
﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٥٩	٥٣٠
﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	٦٢	٥٤٣
﴿ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ﴾	٦٦	٥٣٩
﴿وَمَا أَنتَ تَهْدِي الْعُمْيِ﴾	٨١	٥٤٨
﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾	٨٢	٥٣٠
﴿أَتَوْهُ﴾	٨٧	٥٦٣، ٥٦٤
﴿خَبِيرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾	٨٨	٥٦٣
سورة القصص		
﴿وَيَرَى فِرْعَوْنُ وهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا﴾	٦	٥٧٢، ٥٧٤
﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحُزْنًا﴾	٨	٥٧٨
﴿رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾	٢٢	٦٠٩
﴿حَتَّىٰ يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾	٢٣	٥٧٩
﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾	٢٧	٦٠٦

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿إِنِّيَ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ﴾	٢٧	٦٠٩
﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ نَارًا﴾	٢٩	٦٠٩
﴿جُذْوَةٍ﴾	٢٩	٥٨٤
﴿لَعَلِّيَ ءَاتِيكُم﴾	٢٩	٦٠٩
﴿إِنِّيَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٣٠	٦٠٩
﴿الرُّهْب﴾	٣٢	٥٨٤
﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾	٣٤	٥٨٩
﴿إِنِّيَ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾	٣٤	٦٠٩
﴿مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيَ﴾	٣٤	٦٠٩
﴿قَالَ مُوسَىٰ﴾	٣٧	٥٩٠
﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ بِمَن﴾	٣٧	٦٠٩
﴿لَعَلِّيَ أَطَّلِعُ﴾	٣٨	٦٠٩
﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ﴾	٣٩	٥٩٦
﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾	٤٨	٥٩٧
﴿يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾	٥٧	٦٠١
﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾	٦٠	٦٠١
﴿عِندِيَ أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾	٧٨	٦٠٦
﴿لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخُسِفَ بِنَا﴾	٨٢	٦٠٢
﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ مَن﴾	٨٥	٦٠٩

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ لِنُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ ﴾	٤١	٦٦٠
﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَـٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾	٥٠	٦٧٣
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾	٥٧	٦٨١
سورة لقمان		
﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾	٣	٦٨٢
﴿ وَيَتَّخِذُهَا هُزُوًا ﴾	٦	٦٨٥
﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ ﴾	١٦	١٦٥
﴿ وَلَا تُصَاعِرْ ﴾	١٨	٦٨٦
﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَـٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾	٢٠	٦٩١
﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾	٢٧	٦٩٥
سورة السجدة		
﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾	٧	٦٩٦
﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيْ لَهُم ﴾	١٧	٦٩٥، ٩٩٨
﴿ لِمَا صَبَرُوا۟ ﴾	٢٤	٧١٠
سورة الأحزاب		
﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾	٢	٧١٠
﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ اللَّايِْ تُظَـٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَـٰتِكُمْ ﴾	٤	٧١٥
﴿ تُظَـٰهِرُونَ ﴾	٤	٧٢٧
﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٩﴾ إِذْ جَآءُوكُم ﴾	٩، ١٠	٧١٠

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ۝١٠ هُنَالِكَ﴾	١٠، ١١	٧٣٥
﴿لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْ﴾	١٣	٧٤٦
﴿ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأَتَوۡهَا﴾	١٥	٧٤٧
﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ﴾	٢١	٧٥٤
﴿يُضَعَّفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ﴾	٣٠	٧٥٥، ٧٦٢، ٧٦٣
﴿وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا﴾	٣١	٧٦٤
﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	٣٣	٧٧٨
﴿أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡ﴾	٣٦	٧٧٨
﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾	٤٠	٧٨٩
﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ﴾	٥٢	٧٧٨
﴿يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ۝٦٦ وَقَالُواْ رَبَّنَآ﴾	٦٦	٧٣٥
﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ۝٦٧ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ﴾	٦٧	٧٣٥
﴿سَادَاتِ﴾	٦٧	٧٩٤
﴿وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾	٦٨	٧٩٤
سورة سبأ		
﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَلَّامِ ٱلۡغَيۡبِ﴾	٣	٨٠٣
﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَجِّزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ﴾	٥	٢٤٧

الآيــــــة	رقمها	الصفحة
﴿إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٞ﴾	٤٧	٨٥٦
﴿رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ﴾	٥٠	٨٥٦
﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾	٥٢	٨٤٩
سورة فاطر		
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾	٣	٨٥٧
﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗا﴾	٣٣	٢١٨
﴿كَذَٰلِكَ يُجۡزَى كُلُّ كَفُورٖ﴾	٣٦	٨٥٩، ٨٦٠
﴿فَهُمۡ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّنۡهُۚ بَلۡ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	٤٠	٨٦٢، ٨٦٣
﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ﴾	٤٣	٤٤٧، ٤٤٨، ٥٠٣
﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾	٤٣	٨٢١، ٨٢٢، ٨٦٢، ٨٦٥
سورة يس		
﴿تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾	٥	٨٧٧
﴿فَعَزَزۡنَا بِثَالِثٖ﴾	١٤	٨٧٧
﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾	٢٢	٩١٥
﴿يُنقِذُونِ﴾	٢٣	٩١٥
﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾	٢٤	٩١٥
﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾	٢٥	٩١٥
﴿وَمَا عَمِلَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾	٣٥	٨٨٢
﴿وَالۡقَمَرُ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾	٣٩	٨٨٢، ٨٨٥

الصفحة	رقمها	الآيـــــــة
٨٩٢	٤٩	﴿تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يُخَصِّمُونَ﴾
٩٠٠	٥٥	﴿شُغْلٍ﴾
٩٠٠	٥٦	﴿فِي ظُلَلٍ﴾
٩٠٥، ٩٠٦	٦٢	﴿جُبِلًا﴾
٩٠٩	٦٨	﴿نُنَكِّسْهُ﴾
٩١٣	٧٠	﴿لِتُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾
		سورة الصافات
٩١٨	١	﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾
٩١٨	٢	﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا﴾
٩١٨	٣	﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾
٩٢٩	٦	﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾
٩٣٠	٨	﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ﴾
٩٤٥	١٢	﴿بَلۡ عَجِبۡتُ وَيَسۡخَرُونَ﴾
٩٤٥	١٦، ١٧	﴿أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْ آبَاؤُنَا﴾
٩٥٥	٤٧	﴿يُنزِفُونَ﴾
٩١٥	٥٦	﴿لَتُرْدِينِ﴾
٩٥٥	٩٤	﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يُزِفُّونَ﴾
٩٦٢	١٠٢	﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تُرِى﴾
٩٧٨	١٠٢	﴿إِنِّيَ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيَ أَذۡبَحُكَ﴾
٩٧٨	١٠٢	﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾

الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنَّ إلياس ﴾	١٢٣	٩٦٢
﴿ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	١٢٥، ١٢٦	٩٦٨، ٩٦٩
﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾	١٣٠	٩٦٨
سورة ص		
﴿ الْأَيْكَة ﴾	١٣	٤٠٧
﴿ مَّا لَهَا مِن فُوَاقٍ ﴾	١٥	٩٨١
﴿ وَلِيَ نَعْجَةٌ ﴾	٢٣	١٠١٤
﴿ إِنِّيَ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾	٣٢	١٠١٤
﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بالسُّؤْقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾	٣٣	٥٠٥
﴿ لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيَ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾	٣٥	١٠١٥
﴿ مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾	٤١	١٠١٥
﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾	٤٥	٩٨١
﴿ بخَالِصَةِ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾	٤٦	٩٨١
﴿ هَٰذَا مَا يُوْعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾	٥٣	٩٩٥
﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾	٥٧	٩٩٦
﴿ وَأُخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ ﴾	٥٨	١٠٠٠
﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سُخْرِيًّا ﴾	٦٢	٢٨٧
﴿ مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ ﴾	٦٢	١٠٠٠
﴿ مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ ﴾	٦٩	١٠١٤

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	٧٨	١٠١٥
﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ ﴾	٨٤	١٠١١
سورة الشورى		
﴿ يَكَادُ ﴾	٥	٤٥
﴿ يَنۡفَطِرۡنَ ﴾	٥	٤٥
سورة الدخان		
﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مقام أَمِينٖ ﴾	٥١	٧٤٦
سورة الجاثية		
﴿ لِيُجۡزَىٰ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ ﴾	١٤	١٨٤
﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٌ مَّحۡيَاهُمۡ ﴾	٢١	٢٢٥
سورة الأحقاف		
﴿ لِيُنۡذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾	١٢	٩١٣
سورة الفتح		
﴿ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ ﴾	١٠	٥٣
﴿ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُؤۡقِهِۦ ﴾	٢٩	٥٠٥
سورة ق		
﴿ يَوۡمَ تَشَّقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗا ﴾	٤٤	٣٤١

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
سورة الذاريات		
﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾	١	٩١٨
سورة النجم		
﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾	٤٧	٦١٤
سورة الواقعة		
﴿أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوْ آباؤنا ﴾	٤٧، ٤٨	٩٤٥
﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾	٦٢	٦١٤
سورة المجادلة		
﴿إِلَّا ٱللَّائِي وَلَدۡنَهُمۡ ﴾	٢	٧١٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ منكم مِن نِّسَآئِهِمۡ ﴾	٢	٧٣٢
﴿والذين يُظَٰهِرُونَ من نسائهم﴾	٣	٧٣٢
سورة الطلاق		
﴿و ٱللَّائِي يَئِسۡنَ ..... و ٱللَّائِي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾	٤	٧١٥
سورة نوح		
﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾	١٧	٢٧٢
سورة الإنسان		
﴿سَلَٰسِلَاْ ﴾	٤	٤٤٧
﴿قَوَارِيرَاْ ﴾	١٥	٤٤٧

ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

رابعاً: فهرس أقوال العرب وأمثالهم وأمثلة النحاة

خامساً : فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ولا نَدْرِي	الطويل	مجهول	٤٦٧
الدهرِ	الطويل	الأخطل	٤٦٧
أشْهُرِ	الطويل	مجهول	٢٣٦
		حرف السِّين	
لميسُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٦٠
أنيسُ	الرجز	رؤية بن العجاج	٤٦٠
فَأُنْكَسَا	الطويل	امرؤ القيس	٩١١
الجواميسِ	البسيط	جرير	٤٤٦
		حرف الصَّاد	
خَميصُ	الوافر	مجهول	٨٤٩
		حرف العين	
سابعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٩٨٨
خاشعُ	الطويل	النابغةالذبياني	٩٨٨
لا تَنْفعُ	الرجز	مجهول	١١٦
مُجْمَعُ	الرجز	مجهول	١١٦
طائعا	الرجز	مجهول	٣٨٤
الرِّتاعا	الوافر	عُمَير القُطامي	٢٧٢
بُرْقُعَا	الرجز	مجهول	٥٨٨

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نَعَمِ	البسيط	ربيعة الرقي	٣٩٩
الْعَأْلِمِ	الرجز	العجاج	٨١٨،٥١٢
اسلمي	الرجز	العجاج	٤٦٩
تكلَّمي	الطويل	حميد بن ثور	٤٦٦
قَوِّمِ	الرجز	أبو نخيلة	٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨
حرف النُّون			
بِجُلْجُلانْ	مجزوء الرمل	وضّاح اليماني	١٨٧، ٥٠٣
أنْكَرنْ	المتقارب	الأعشى	٧٤٠
يأتينْ	المتقارب	الأعشى	٧٤٠
دانُوا	الهزج	الْفِند الزِّمَّاني	٧٠٨
القطينُ	مجزوء الرمل	مجهول	٥٤٥
إنَّهْ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٩١
كانا	البسيط	جرير	٤٧٠
وألومُهُنَّهْ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٩١
الظُّنونا	الوافر	خزيمة بن فهد	٧٣٨
الأبينا	الوافر	مجهول	٩٩١
بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل	٩٩١
سُبينا	الرجز	المسيّب بن زيد	٨٥٠

ب – فهرس أنصاف الأبيات [1]

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أَلَا يا اسْقِياني قَبْل غَارة سِنْجَالِ	الطويل	الشَّماخ	٤٦٨
تَمَنَّى نَئِيشًا أن يكون أطاعني	الطويل	نهشل بن حرِّيّ	٨٥٢
رأيت الوليد بن اليزيد مُبارَكًا	الطويل	الرماح بن ميّادة	٣١٢
طال الثَّواء على رُسُوم المنزل	الكامل	عنترة بن شداد	٦٤١
فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَني عن بِمَا به	الطويل	الأسود بن يعفر	٤٦٣
فإنْ تسألوني بالنساء فإنّني .. خبيرٌ	الطويل	علقمة بن عبده الفحل	٤٦٤
فاليوم أشربْ غير مُسْتَحْقبٍ	السريع	امرؤ القيس	٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨
.... ليست بخمطة	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٨٣٦
مَنْ يَفْعل الحسنات الله يشكرُها	البسيط	مختلف فيه	٨٦٩
وإنَّ من النّسْوان من هي روضة	الطويل	جِرَان الْعَود	٧٧٠
والمؤمن العائذات الطَّير يمسحها	البسيط	النابغة الذبياني	٢٥٤
ولَّى نعام بني صفون زَوْزَأَةً	البسيط	زيد بن كثوة	٨١٨
ويومٍ شهدناه سليمًا وعامرًا	الطويل	رجل من بني عامر	٦٤٢

(١) تم ترتيبها بناء على الحرف الأول من كل شطر.

سادساً: فهرس الألفاظ اللغوية التي شرحها المؤلف

الجذر	اللفظ	الصفحة
أثل	الأثل	٧٩٠
أكل	الأُكْل	٧٨٩
أيك	الأيكة	٤٠٩
بَجَل	بُجِّلَا، تَبَجَّلا	٤٢١، ٧٢٧
برر	البرّ، البار	٨٩٨
بَلَل	بُلِّلا – التَّبْليل	٩٥٣
تَلَو	تَلَا	٦١٠
ثبت	الثَّبت	٧٣٣
ثرى	ثرى	٧٩٠
ثَلَّ	ثَلَّه	٤٠٥
ثوى	الثواء	٦٤٠
جَبُل	جِبِلَّة + الجبيل	٩٠٦
جذو	الجذوة	٥٤٧
جَلَو	مُجْتلا	٢٠٣
حَلَل	حُلِّلا	٦٣٨
حلي	حُلا	٧٤٥، ٧٥١، ٧٥٢، ٨٤٠
حَوِل	الحُوَّل	١١٨
دَخْلل	دُخْلُل	٢١٨، ٣٦٩، ٥٩٣، ٩٩٢

الجذر	اللفظ	الصفحة
شَرَع	الشَّرع	٨٤٧، ١٠١٠
شَرُف	الشَّرف	٦٨٠
شَكَل	شُكِّلا	٥٧٧
شَلْشَل	شُلْشُلا	٩٠٤
شَمَرْدل	شمردلا	٥٢٩
شَمْلَل	شَمْلَلا	٧٧٧
شَيَد	شائد	٩٩٩
صعر	الصَّعر	٦٥٠
صَنْدَل	صَنْدَلا	٥٩٠
ظهر	المظاهرة	٦٩٢
عَلِم	عالم	٦٣١
غَيْطل	الغيطلة	٤١٩
فرَض	الْفَرْض	٢٩٩
فَرِه	الفراهة	٤٠٣
فَطَر	الانفطار – التَّفطُّر	٤٧
فَيَق	الْفَيْقة	٩٨٤
قتر	أقتر – يُقتِر – يَقْتُر	٣٨٠
كَلأ	كَلَا	٢٨، ٧١، ٢٩٠
كلكل	الكلكل	٦٤

سابعًا: فهرس الأعلام

ثامناً: فهرس المواضع والبلدان

تاسعًا: فهرس الكتب الواردة في المتن

عاشرًا : فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

١- **الإمام السمين الحلبي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن**، رسالة دكتوراه، لأيمن حسن رجب، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية – جامعة الأزهر – المنصورة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٢- **إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل،للسمين الحلبي**، مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصرية – القاهرة، تحت رقم: (٤٦٢) نحو.

٣- **التبيان في شرح مورد الظمآن، لأبي محمد عبد الله بن عمر الصَّنهاجي**، تحقيق: عبد الحفيظ محمد نور، الهند، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ= ١٤٢٢هـ.

٤- **جميلة أرباب المراصد وشرح عقيلة أتراب القصائد**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: محمد إلياس محمد نور، رسالة دكتواره، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

٥- **شرح الشافية، لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي**،دراسة وتحقيق، رسالة جامعية للحصول على درجة العالمية الدكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، إعداد: رفعت عبد الحميد محمود الليثي، كلية اللغة – قسم اللغويات- جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٦- **شواذ القرآن واختلاف المصاحف، لأبي نصر الكرماني**، مخطوطة محفوظة بالمكتبة الأهلية الأزهرية، تحت رقم: (٢٤٤/ ٢٢٢٥١).

٧- **العقد النضيد في شرح القصيد "للسمين الحلبي"**، (من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات) دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، لأحمد بن علي بن حيان حريصي، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٨- **العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي**، (من أول باب الوقف على أواخر الكلم إلى نهاية باب ياءات الزوائد) دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، لعبدالله بن غزاي البراق، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

٩- **العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي**، (من باب فرش الحروف- فرش سورة (البقرة كاملة) دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، لناصر بن سعود بن حمود القثامي، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

١٠- **العقد النضيد في شرح القصيد**، للسمين الحلبي، مخطوطة محفوظة في مكتبة رشيد أفندي الملحقة بمكتبة السليمانية في استانبول بتركيا، برقم: (١٧-١٨).

١١- الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي، للعلامة ملَّا علي قاري ، نسخة ولي الدين باستانبول ، برقم (٢٩) قراءات ، عدد لوحاتها (١٨١) ، وبرقم (٢٨) ، عدد لوحاتها (١٩١) .

١٢- **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**، للإمام شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي، من أول الكتاب إلى نهاية كلامه على الآية ١٠٥ من سورة البقرة دراسة وتحقيقاً. إعداد الطالب: عبد الرحيم القاوش، (رسالة ماجستير من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم التفسير وعلوم القرآن، إشراف د.محمد بكر آل عابد،عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

١٣- **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**، نسخة فلمية مصورة في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم: (٣١٩)، وأصلها محفوظ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم: (٨٤/ ١٣٥٩) تفسير.

١٤- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للعلامة برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، (من أول فرش سورة مريم إلى نهاية الكتاب، دراسةً وتحقيقاً) مشروع رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه، إعداد الطالب: أحمد بن عبد الله بن درويش سليماني،

إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد محمود مبارك المغربي. الجامعة الإسلامية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية. قسم القراءات، عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

ثانياً: المطبوعات:

١٥- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الشَّرجي الزَّبيدي،** تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية. بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٦- **الآحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضَّحاك الشيباني،** تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض – ط: الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٧- **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن الْقِنْوَجي،** تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٧٨م.

١٨- **الإبدال، لأبي يوسف يعقوب بن السَّكيت،** تقديم وتحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف، مجمع اللغة العربية – بالقاهرة – الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

١٩- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع،** تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمد جادو، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ. طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م. بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض.

٢٠- **الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي، وابنه تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي**،دراسة وتحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي، ود. نور الدين عبد الجبار صغيري، نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط: الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٢١- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للشيخ شهاب الدين الدمياطي**، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، ط: الثانية ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٢٢- **الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م.

٢٣- **الأحاجي النحوية، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري**، تحقيق: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي. بدون.

٢٤- **أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن العربي**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت. بدون.

٢٥- **الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: الإمام علي بن محمد الآمدي**، تحقيق: د.سيد الجميلي، دار الكتاب العربي – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٦- **إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي**، دار المعرفة – بيروت. بدون.

٢٧- **أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي**، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام – القاهرة –ط: الأولى١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٨- **اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلاّم ومنهجه في القراءة، لمحمد بن موسى بن حسين نصر**، دار الحامد - الأردن، ط: الأولى ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢٩- **أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت - ط: الثانية ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٣٠- **أراجيز العرب، تأليف: محمد توفيق البكري الصديقي**، الناشر مكتبة الأعيان.

٣١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي**، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، طبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة. ط: الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣٢- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي**، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت. بدون.

٣٣- **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، للإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن الحسين القلانسي**، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ط: الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٣٤- **الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي**، تحقيق ودراسة: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط: الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٣٥- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني**، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: الثانية ١٤٠٥هـ.

٣٦- **الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النَّحوي الهروي**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٣٧- **أساس البلاغة، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري**، دار الفكر – بيروت ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م. بدون.

٣٨- **أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن الواحدي**،حقق نصوصه وعلق عليه: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع الرياض،ط:الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٩- **الاستدراك على كتاب سيبويه في كتاب الأبنية، لأبي بكر بن الحسن الزبيدي**، تحقيق: د. حنا جميل حداد، دار العلوم – الرياض، ط:الأولى١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤٠- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر**، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠م.

٤١- **الاستكمال، لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون**، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي، ط:الأولى١٤١٢هـ=١٩٩١م.

٤٢- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر**، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار الجيل – بيروت،ط: الأولى ١٤١٢هـ.

٤٣- **أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين بن الأثير**، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٤٤- **أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني**، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، نشر مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني - بجدة، ط: الأولى ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٤٥- **أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري**، تحقيق: بركات يوسف هبود، نشر شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط: أولى ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٤٦- **الأسماء والصفات، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي**، بدون.

٤٧- **أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب، للإمام الشيخ محمد بن درويش الشافعي**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٤٨- **الأشباه والنظائر، للإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط: الثالثة ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

٤٩- **الاشتقاق،لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: الثالثة، بدون.

٥٠- **الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،** تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار الجيل - بيروت ط: الأولى١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٥١- **إصلاح المنطق، لابن السّكّيت،** تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر - ط: الرابعة.

٥٢- **الأصمعيات، لأبي سعيد الأصمعي،** تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط: الخامسة. بدون.

٥٣- **أصول الشاشي، لأحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي،** دار الكتاب العربي - بيروت- ١٤٠٢هـ. بدون.

٥٤- **الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج،** تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط: الرابعة ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٥٥- **الأضداد، لأبي بكر الأنباري،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٥٦- **اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري،** تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار - الأردن، ط: الأولى ١٤٠٦هـ= ١٩٨٠م.

٥٧- **إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه،** حقّقه وقدّم له: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٥٨- **إعراب القرآن،لأبي جعفر النحاس،** تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب- بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٥٩- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطباخ**، المطبعة العلمية، حلب، ط: الأولى ١٣٤٤هـ.

٦٠- **الأعلام، لخير الدين الزِّركلي**، دار العلم للملايين، ط:الخامسة، ١٩٨٠م.

٦١- **أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصّفدي**، إصدار فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، جامعة فرانكفورت ١٩٩٠م.

٦٢- **الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني**، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي،نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ط:الثانية١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٦٣- **الإغفال، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ٢٠٠٣م.

٦٤- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر ا الفارقي**، حققه وقدم له: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ليبيا، ط: ا لثانية١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٦٥- **الأفعال، لابن القوطية**، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٦٦- **الأفعال، لأبي عثمان السَّرْقُسْطي** ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: د.محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية – القاهرة – ١٩٧٩م.

٦٧- **الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي**، قدم له وضبطه وشرحه: د.أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم،طبعة المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ١٩٨٨م.

٦٨- **الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي**، نشر دار ومكتبة الهلال – لبنان- ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٦٩- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البطليوسي**، تحقيق: الأستاذ مصطفى السَّقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط: الثانية١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٧٠- **الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش**، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

٧١- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام،لابن مالك**، تحقيق: د. سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ط: الأولى ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٧٢- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا**، نشر دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى – ١٤١١هـ.

٧٣- **إلتقاء الساكنين وتاء التأنيث، للدكتور مهدي جاسم عبيد**، دار عمار- عمَّان- الأردن، ط: الأولى ١٤٢٣هـ.

٧٤- **أمالي ابن الشجري، لهبة الله ابن الشجري**، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٧٥- **أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٧٦- **الأمالي النحوية، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب**، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٧٧- **الأمالي مع كتابي"الذيل" و"النوادر"، لأبي علي القالي**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،بيروت. بدون.

٧٨- **الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم**، حققه وعلق عليه: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٧٩- **إنباه الرواه على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي. القاهرة. ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ط: الأولى ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٨٠- **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة. لابن عدلان الموصلي**، تحقيق:د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط:الثانية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٨١- **الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولّاد**، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٨٢- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت. بدون.

٨٣- **الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني**، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت. لبنان. ط: الأولى١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٨٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي. بيروت. بدون.

٨٥- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، دار عالم الكتب – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٨٦- **الأنواء والأزمنة ومعرفة أعيان الكواكب في النجوم، لعبد الله بن حسين بن عاصم الثقفي**. تحقيق: د. نوري القيسي، ومحمد نايف الدليمي، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٨٧- **الأوائل، لأبي هلال العسكري**، تحقيق: د. وليد قصاب، ومحمد المصري، دار العلوم- الرياض – ط: الثالثة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٨٨- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٨٩- **إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري،** تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٩٠- **إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي،** تحقيق: د. محمد بن حمود الدعدجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٩١- **الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب،** تحقيق: أ.د.إبراهيم محمد عبد الله، الناشر دار سعد الدين، ط: الثانية ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٩٢- **الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني،** شرح وتعليق وتنقيح : د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤هـ.

٩٣- **الإيضاح، لأبي علي الفارسي،** تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط: الثانية ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٩٤- **البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي،** نشر: مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض. بدون.

٩٥- **البدء والتاريخ، تأليف: المطهر بن طاهر المقدسي،** نشر: مكتبة الثقافة الدينية – بور سعيد. بدون.

٩٦- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن،** تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، نشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، السعودية،ط: الأولى ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٩٧- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف: الشيخ أبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم الأنصاري النَّشَّار**، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراوي. عالم الكتب- بيروت= ط: الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٩٨- **البديع في معرفة رسم مصحف عثمان، لأبي عبد الله محمد بن يوسف الجهني**، تحقيق: د. سعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا- الرياض، ط:الأولى ١٤١٩هـ.

٩٩- **البديع،لابن المعتز عبد الله بن محمد**، نشره: اغناطيوس كراتشنوفسكي، لندن ١٩٣٥م.

١٠٠-**البرهان في علوم القرآن،للإمام بدر الدين الزَّركشي**، تحقيق: د. زكي محمد أبو سريع، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٠١-**البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع**، تحقيق ودراسة:د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

١٠٢- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزأبادي**، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: الثالثة ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

١٠٣- **البغداديات: والمسمى (المسائل البغداديات) لأبي علي الفارسي**، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.

١٠٤- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحارث بن أبي أسامة الحافظ نور الدين الهيثمي**، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة المنورة. ط: الأولى،١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

١٠٥- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط: الثانية، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

١٠٦- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر – دمشق –ط: الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

١٠٧- **البيان في غريب إعراب القرآن،لأبي البركات الأنباري**، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السَّقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٠٨- **البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الحافظ**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: السابعة١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

١٠٩- **البيان والتعريف بما في القرآن من أحكام التصريف، للدكتور محمد بن سيدي بن الحبيب الشنقيطي**، نشر: مكتبة أمين محمد أحمد سالم، ط: الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١١٠- **تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزَّبيدي**، المطبعة الخيرية بمصر، تصوير منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط: الأولى، ١٣٠٦هـ.

١١١- **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، لخالد بن عيسى البلوي.**

١١٢- **تأريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان**، ترجمة الدكتور عبد الحيم النَّجار، دار المعارف. القاهرة. ط.الخامسة، ١٩٨٣م.

١١٣- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام شمس الدين الذهبي**، تحقيق/ د. عمر عبد السلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١١٤- **تاريخ الطبري،لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري**،دار الكتب العلمية – بيروت- بدون.

١١٥- **تاريخ المستبصر، لجمال الدين أبي الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد المعروف بابن المجاور الشيباني الدمشقي**، بدون.

١١٦- **تاريخ اليعقوبي، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي**، دار صادر – بيروت. بدون.

١١٧- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها، لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر،** تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر- بيروت، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

١١٨- **تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري،** تحقيق/ محمد زهدي النجار، دار الجيل- بيروت، ١٣٩٣هـ=١٩٧٢م.

١١٩- **تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة،** تحقيق:السيد/ : أحمد صقر، مكتبة دار التراث- القاهرة،ط: الثانية ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

١٢٠- **التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي،** اعتناء ومراجعة: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، بدون.

١٢١- **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، لأبي الحسن علي بن فارس الخياط،** دراسة وتحقيق: د/ رحاب محمد مفيد شقيقي، مكتبة الرشد- الرياض، ط: الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٢٢- **التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري،** تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٢٣- **التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،** تحقيق: سعد كريم فقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٢٤- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، لكمال الدين الزملكاني،** تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد،ط: الأولى، ١٣٨٣هـ.

١٢٥- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري،** تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض،ط: الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

١٢٦- **التتمّة في التصريف، لابن القبيصي،** تحقيق ودراسة: أ.د/ محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط: الأولى: ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

١٢٧- **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لابن الفحّام،** تحقيق: الشيخ/ عبد الرحمن بدر، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

١٢٨- **التُّحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للإمام شمس الدين السَّخاوي،** دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٤هـ=١٩٩٣م. ط: الأولى.

١٢٩- **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، تأليف: جمال الدين عبد الله ابن يوسف الزيلعي،** تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، نشر: دار ابن خزيمة– الرياض، ط: الأولى١٤١٤هـ.

١٣٠- **تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، تأليف/ أبي الحسن علي بن محمود الخزاعي،** تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت ،ط: الأولى١٤٠٥هـ.

١٣١- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري،** تحقيق وتعليق: د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:الأولى: ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٣٢- **تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم العربي، للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي**، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: الثانية ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٣٣- **تذكرة الحفَّاظ، للإمام الذهبي**، دار إحياء التراث، بيروت.

١٣٤- **التذكرة الحمدونية، لابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي**، تحقيق: إحسان عباس، وبكر عباس، نشر دار صادر – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٦م.

١٣٥- **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٤م.

١٣٦- **تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي**، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٣٧- **التذكرة في القراءات، للشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون**، تحقيق: د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ط: الأولى، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٣٨- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي**، تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي، خرج منه أجزاء متفرقة عددها عشرة، كانت الأجزاء الخمسة الأولى طبعة دار القلم دمشق، وأولاها كانت عام ١٤١٨هـ، والأجزاء الخمسة الأخرى طبعة دار كنوز إشبيليا، الرياض، أولاها كانت عام ١٤٢٦هـ.

١٣٩- **ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي**، تحقيق: عادل محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط: الأولى: ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٤٠- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري**، تحقيق:إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٧هـ.

١٤١- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك**، تحقيق:د/ محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٨م.

١٤٢- **التسهيل لعلوم التنزيل، للإمام ابن جزي محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي**، اعتنى بتحقيقه وضبط كلماته: د/ عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

١٤٣- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي**، دراسة وتحقيق: د. عبد الله ربيع، ود. سيد عبد العزيز. مؤسسة قرطبة- القاهرة، ط: الثانية٢٠٦م.

١٤٤- **تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه**، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ=١٩٩٧م.

١٤٥- **التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري**،دراسة وتحقيق:د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط:الأولى:١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

١٤٦- **التعازي والمراثي،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد**، تحقيق: محمد الديباجي، دار صادر – بيروت، ط: الثانية ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١٤٧- **التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني**، تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت،ط: الأولى ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

١٤٨- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني**، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى، الرياض، ط: الأولى١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

١٤٩- **التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: د/ عوض القوزي، القاهرة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

١٥٠- **تفسير التحرير والتنوير، تأليف: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور**، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس.

١٥١- **تفسير البغوي، والمسمى :معالم التنزيل، للبغوي**، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار المعرفة- بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٥٢- تفسير البيضاوي، والمسمى : **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الفكر – بيروت. بدون.

١٥٣- تفسير الطبري، والمسمى: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري**، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٥٤- تفسير القرطبي، والمسمى: **الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي**، تحقيق: د/ عبد الله عبد المحسن التركي، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:الأولى، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

١٥٥- تفسير النسفي، والمسمى: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي**، دار الكتاب العربي- بيروت. بدون.

١٥٦- تفسير الثعالبي ، والمسمى: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي**، نشر: مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت. بدون.

١٥٧- تفسير الثعلبي ، والمسمى: **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري**، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة الأستاذ: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، - لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

١٥٨- **تفسير القرآن – اختصار النكت للماوردي- للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبدالسلام السلمي الدمشقي الشافعي**، تحقيق: د/ عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

١٥٩- **تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي**، تحقيق: أ.د/ حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٣١هـ.

١٦٠- **تفسير القرآن العظيم، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين**، تحقيق: أبي عبدالله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة – مصر – القاهرة، ط: الأولى،١٤٢١٣هـ=٢٠٠٢م،

١٦١- **تفسير القرآن، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: المكتبة العصرية – صيدا – بيروت. بدون.

١٦٢- **تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني**، تحقيق: ياسر ابن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، نشر: دار الوطن – الرياض – السعودية، ط: الأولى ١٤١٨ هـ=١٩٩٧م.

١٦٣- **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد الرَّازي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م، ط: الأولى.

١٦٤- **التفسير الكبير، للإمام الطبراني**، ضبطه على أصله وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: هشام البدراني، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٦٥- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد الفارقي**، تحقيق: د.سمير أحمد معلوف، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية – القاهرة، ١٩٩٣م.

١٦٦- **تفسير مجاهد، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي**، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، دار المنشورات العلمية، بيروت، بدون.

١٦٧- **تفسير مقاتل بن سليمان،لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي**، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

١٦٨- **التفهيم لأوائل صناعة التنجيم، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني**، تحقيق: د.علي حسين موسى، دار نينوى للدراسات والنشر، ودار الكتاب العربي، دمشق. ط:الأولى، ٢٠٠٣م.

١٦٩- **تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني**، تحقيق: أبي الأشباب صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة – الرياض – ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٧٠- **التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي**، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ط:الثانية، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

١٧١- **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، للإمام أبي علي الحسن بن خلف بن بلِّيمة**، تحقيق: سُبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

١٧٢- **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي**، نشر/ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٧م.

١٧٣- **التمام في شرح أشعار هذيل، لأبي الفتح بن جني**، تحقيق: أحمد القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، بغداد ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.

١٧٤- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش،** تحقيق ودراسة: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر- مصر، ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

١٧٥- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري،** تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب – ١٣٧٨هـ.

١٧٦- **التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري، نشر مع كتاب المنقوص والممدود للفراء،** تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر،ط: الثالثة، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

١٧٧- **تنوير المقباس في تفسير ابن عباس،لمجد الدين الفيروزآبادي،** دار الكتب العلمية، بيروت. بدون.

١٧٨- **تهذيب إصلاح المنطق، لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبِّريزي،** تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

١٧٩- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري،** تحقيق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة. بدون.

١٨٠- **تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي،** تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط:الأولى، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٨١- **تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري**، تحقيق: عبد السلام هارون، وآخرون، مطبعة الخانجي، بدون.

١٨٢- **التهذيب الوسيط في النحو**، تصنيف: **سابق الدين محمد بن علي الصَّنعاني**، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

١٨٣- **التوجيه البلاغي لآيات العقيدة في المؤلفات البلاغية في القرنين السابع والثامن الهجريين**، إعداد: يوسف بن عبد الله بن محمد العليوي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث، الرياض، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

١٨٤- **توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف/ طاهر الجزائري الدمشقي**، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدَّة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: الأولى،١٤١٦هـ= ١٩٩٥م،.

١٨٥- **التوجيهات النحوية للقراءات الشاذة في الدُّر المصون للسمين الحلبي عرضاً وتأصيلاً ومناقشة ، تأليف: د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي**، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، ط: الأولى، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

١٨٦- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي**، تحقيق/ محمد نعيم العرقسوسي، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.

١٨٧- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي،** تحقيق: د/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

١٨٨- **التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني،** عنى بتصحيحه: أوتوبرتزل، طبعة وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

١٨٩- **الثقات ، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي،** تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط: الأولى ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

١٩٠- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٥م.

١٩١- **ثمرات الأوراق، لتقي الدين أبي بكر بن علي بن حجَّة الحموي،** صححه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى،١٩٧١م.

١٩٢- **جامع الأحاديث ، الجامع الصغير وزوائده، والجامع الكبير، للحافظ جلال الدين السيوطي.**

١٩٣- **جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمبارك مجد الدين بن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط،** مكتبة الحلواني ودار البيان، دمشق، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م. بدون

١٩٤- **جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الدّاني،** تحقيق: عبد المهيمن عبد السلام الطَّحان، وآخرين، إصدار كلية الدراسات العليا والبحث

العلمـي – جامعـة الـشارقة، الإمـارات العربيـة المتحـدة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

١٩٥- **الجـامع الـصغير، للـسيوطي**، مطبعـة مـصطفى البـابي الحلبـي بمـصر، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

١٩٦- **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، لابـن وثيـق إبـراهيم بـن محمـد الأندلسي**، تحقيق: د. غـانم قـدوري الحمـد، دار الأنبـار، مطبعـة العـاني، بغداد، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٩٧- **الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي**، مصورة عن طبعة دائرة المعـارف العثمانية – حيدر آباد- الدكن- الهند، نشر دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط: الأولى ١٣٧١هـ= ١٩٥٢م.

١٩٨- **جمال القرّاء وكمال الإقراء، لعلم الدين السَّخاوي**، تحقيق: د. عـلي حـسين البواب، مكتبة الخانجي، مطبعـة المـدني، بمـصر، ط:الأولى ١٤٠٨هــ= ١٩٨٧م.

١٩٩- **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي**، تحقيق: د/ علي حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بـيروت١٤٢٣هــ=٢٠٠٢م، بدون.

٢٠٠- **الجمل المنسوب للخليل**، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، مؤسـسة الرسـالة، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٠١- **الجمل في النحو، لابن إسحاق الزجاجي**، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، بيروت،ط: الخامسة، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٢٠٢- **جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطَّاب القرشي**، شرحه وضبطه: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٢٠٣- **جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري**، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط:الأولى، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

٢٠٤- **جمهرة اللغة، لابن دريد**، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٠٥- **جمهرة النسب، لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي**، تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط:الأولى١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٢٠٦- **جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي**، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط: الرابعة، بدون.

٢٠٧- **الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي**، تحقيق:د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط:الثانية، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٠٨- **الجهاد لابن أبي عاصم، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحَّاك**، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد، نشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط: الأولى١٤٠٩هـ.

٢٠٩- **جهود أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة، لأحمد بن فارس السلوم**، دار ابن حزم، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٢١٠- **الجيم،لأبي عمرو الشيباني**، تحقق: إبراهيم الأبياري ورفاقه، مجمع اللغة العربية- القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٢١١- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الأخيرة ١٣٥٩هـ=١٩٤٠م.

٢١٢- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، ضبطه وصحَّحه: عبد السلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٢١٣- **حاشية الشُّمنِّي على مغني اللبيب**، نسخة دار البصائر، القاهرة، مصورة على طبعة مطبعة محمد أفندي مصطفى، ط:الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٢١٤- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون.

٢١٥- **حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي**، وتسمى: "عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي"، نشر دار صادر – بيروت.

٢١٦- **الحبائك في أخبار الملائك، لجلال الدين السيوطي**، تحقيق: أبي هاجر محمد بن سعيد ابن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢١٧- **حجة القراءات،لأبي زرعة بن زنجلة،** تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط: الخامسة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٢١٨- **الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه،** تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ط: الأولى١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٢١٩- **الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي،** تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ومراجعة: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدَّقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق،ط:الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٢٢٠- **الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، تأليف:** د/ سلمان سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط:الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٢١- **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي القاسم بن فِيرُّه الشاطبي،** ضبط وتصحيح ومراجعة الشيخ علي محمد الضَّباع، طبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، ١٣٥٥هـ=١٩٣٧م، وطبعة مكتبة دار الهدى- المدينة المنورة، ضبط وتصحيح ومراجعة: محمد تميم الزعبي، ط:الرابعة١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، وطبعة دار نور المكتبات- جدة، بتحقيق وضبط وتعليق: د/ أيمن رشدي سويد،ط: الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٢٢- **حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي،** تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢٢٣- **حروف الهجاء، لأبي الحسن علي بن الفضل المزني**،شرح وتحقيق: د/ أشرف محمد عبد الله القصَّاص،دار النشر للجامعات، مصر، ١٤٣١هـ=٢٠١٠ م.

٢٢٤- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة،، لجلال الدين السيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة، بدون.

٢٢٥- **الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السِّيد البطليوسي**، دراسة وتحقيق: د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط:الأولى،١٩٧٩م.

٢٢٦- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نُعيم الأصفهاني**، دار الكتاب العربي- بيروت، ط:الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧- **الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري**، تحقيق وشرح: د. عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٢٢٨- **حيث لغاتها وتراكيبها النحوية** ، تأليف: الدكتور : رياض بن حسن الخوام، المكتبة المكية ، ط: الأولى ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٢٢٩- **الحيوان،لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٣٠- **خاص الخاص، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي**، تقديم حسن الأمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون.

٢٣١- **خزانة الأدب ولب لباب العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:الرابعة، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٢٣٢- **الخصائص، لأبي الفتح بن جني**، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتاب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٣٣- **خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، لعمر بن علي بن الملقن الأنصاري**، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد – الرياض- ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣٤- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أ.د/ أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،ط:الأولى، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٢٣٥- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي**. دار الفكر، بيروت،ط:الأولى، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٣٦- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة**، دار الحديث- القاهرة، بدون.

٢٣٧- **دُرَّة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس المكناسي**، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث،القاهرة،ط:الأولى ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

٢٣٨- **درة الغوّاص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون.

٢٣٩- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني**، تحقيق: محمد سيِّد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢٤٠- **الدرر في شرح الإيجاز، للعلامة قطب الدين محمد بن الحسين المشهور بالكيذري**، تحقيق وتقديم: أ.د. محسن بن سالم العميري الهذلي، مطبوعات نادي مكة الثقافي، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٢٤١- **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي**، شرح وتحقيق: أ.د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٢٤٢- **دقائق التصريف، لابن المؤدِّب**، تحقيق: د/ أحمد ناجي القيسي، ود/ حاتم صالح الضامن، ود/ حسين تورال. مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٤٣- **دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني**، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني- القاهرة،ط:الثانية، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

٢٤٤- **دلالات التراكيب، تأليف. أ.د/ محمد محمد أبو موسى**، مكتبة وهبة، ط:الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

٢٤٥- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد،١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

٢٤٦- **ديوان أبي النجم العجلي**، صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي بالرياض، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٢٤٧- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، تحقيق: محمد عبده عزّام، دار المعارف بمصر، ط: الرابعة، ١٩٧٦م.

٢٤٨- **ديوان أبي زبيد الطائي**، تحقيق: د/ نوري القيسي، بغداد١٣٨٦هـ= ١٩٦٧م.

٢٤٩- **ديوان أبي طالب – ويسمى غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب**- شرح الشيخ محمد الخطيب، طنطا، مصر، ١٣٧١هـ=١٩٥٠م.

٢٥٠- **ديوان أعشى همدان وأخباره**، تحقيق: د/ حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر- الرياض، ط: الأولى١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٥١- **ديوان الأخطل**، تقديم وشرح: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٩م.

٢٥٢- **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعة الدكتور/ نوري القيسي، طبعة بغداد، ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.

٢٥٣- **ديوان الإسلام، لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي**. بدون.

٢٥٤- **ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس**، شرح وتعليق: د/ محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: السابعة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٥٥- **ديوان الشماخ**،تحقيق: د/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

٢٥٦- **ديوان العباس بن مرداس**، جمع وتحقيق: د/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

٢٥٧- **ديوان العجاج**، تحقيق: د/ عزَّة حسن – بيروت، ١٩٧١م.

٢٥٨- **ديوان الفرزدق، بشرح عبد الله الصاوي**،مطبعة الصاوي- القاهرة، ط: الأولى ١٣٥٤هـ=١٩٣٦م.

٢٥٩- **ديوان المتلمّس الضَّبعي**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، نشر مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة، ١٣٩٠هـ،=١٩٧٠م.

٢٦٠- **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصّمد، نشر دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٨م.

٢٦١- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح: علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.

٢٦٢- **ديوان النمر بن تولب**، صنعة: د/ نوري حمودي القيسي- بغداد، ١٩٦٨م.

٢٦٣- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.

٢٦٤- **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق: د/ عزَّة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد- دمشق، ١٣٧٩هـ=١٩٦٠م.

٢٦٥- **ديوان جران الْعَوْد النميري، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب**، تحقيق: د/ نوري القيسي، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد – بغداد، ١٩٨٢م.

٢٦٦- **ديوان حاتم الطائي**، دراسة وتحقيق: د/ عادل سليمان جمال، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، د: الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢٦٧- **ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه،** تحقيق: سيِّد حنفـي، الهيئـة المـصرية العامة، ١٩٧٤م.

٢٦٨- **ديوان حميد بن ثور،** تحقيق: عبد العزيز الميمينـي الراجكـوتي، دار الكتـب المصرية، ١٣٧١هـ=١٩٥١م.

٢٦٩- **ديوان ذي الرُّمَّة،** تحقيق:د/ عبد القدوس أبـو صـالح، مطبوعـات مجمـع اللغة العربية – دمشق، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

٢٧٠- **ديوان رؤبة،** تصحيح : وليم آلورت، ليبيزج ١٩٠٢م.

٢٧١- **ديوان زهير بن أبي سُلْمى، بشرح ثعلب،** دار الكتب المصرية، ١٣٦٢هـ= ١٩٩٤م.

٢٧٢- **ديوان عبيد الله بـن قـيس الرقيـان،** تحقيـق: د/ محمـد يوسـف نجـم، دار بيروت، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٢٧٣- **ديوان عدي بن زيد العبادي،** تحقيق: محمد جبَّار المعيبد، بغداد، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

٢٧٤- **ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الـشنتمري،** تحقيـق: لطفـي الصقال، ودريَّة الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط:الأولى١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.

٢٧٥- **ديوان عمر بن أبي ربيعة،** شرح الشيخ/ محمد محـي الـدين عبـد الحميـد، مطبعة السعادة بمصر،ط: الأولى، ١٣٧١هـ.

٢٧٦- **ديوان عمير القطامي،** تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، ود/ أحمد مطلـوب، بيروت، ١٣٧٩هـ=١٩٦٠م.

٢٧٧- **ديوان عنترة بن شداد،** تحقيق: محمد سعيد مولـوي، المكتـب الإسـلامي، دمشق ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.

٢٧٨- **ديوان لبيـد بـن ربيعـة،** تحقيـق: إحـسان عبـاس، نـشره وزارة الإعـلام، الكويت، ١٩٦٢م.

٢٧٩- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيـرة، لأبي الحـسن عـلي بـن بـسام الـشَّنتريني،** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٢٨٠- **الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ،** تحقيق: محمد حجي ، دار الغرب ، بيروت ، ١٩٩٤ م .

٢٨١- ذيل **العبر في خبر من غبر، لأبي المحاسن محمد بن عـلي الحـسيني،** تحقيـق: محمد رشاد عبد المطلب، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت.

٢٨٢- **رسـالة الـصَّاهل والـشَّاحج، لأبي العـلاء المعـري،** تحقيـق: د/ عائـشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ"، دار المعارف- مصر، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٨٣- **رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري،** تحقيق وشرح: د/ عائشة عبـد الـرحمن "بنت الشاطئ"،دار المعارف،مصر- ط: التاسعة.بدون.

٢٨٤- **الرسالة القشيرية، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القـشيري،** تحقيـق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٢٨٥- **رصف المباني في شرح حـروف المعـاني، للمالقـي،** تحقيـق: د/ أحمـد محمـد الخرّاط، دار القلم – دمشق، ط:الثانية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٨٦- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لـشهاب الـدين الـسيد محمود الآلوسي،** دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون.

٢٨٧- **الـروض الأُنُـف في شرح الـسيرة النبويـة لابـن هـشام،** للإمـام المحـدِّث عبد الرحمن السّهيلي، دار المعرفة- بيروت، بدون.

٢٨٨- **روضـات الجنـات في أحـوال العلـماء والـسَّادات، لمحمـد بـاقر الموسـوي الخوانساري،** صححه: السيد محمد علي الرضا، طبع طهران، ١٣٥٧هـ.

٢٨٩- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة،لأبي علي الحسن بـن محمـد البغـدادي المالكي،** دراسة وتحقيق: د/ مصطفى عـدنان محمـد، نـشر: مكتبـة العلـوم والحكــم بالمدينــة المنــورة، ودار العلــوم والحكــم بــسوريا، ط:الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٢٩٠- **روضة الناظر وجنة المناظر ، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقـدسي ،** تحقيـق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد ، نشر جامعة الإمام محمـد بـن سـعود ، الرياض ، ط: الثانية ، ١٣٩٩ هـ .

٢٩١- **زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج ابـن الجـوزي،** المكتـب الإسـلامي. دمشق. بيروت. ط: الرابعة١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٩٢- **الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري،** تحقيق: د. حاتم صـالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ا لأولى ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٢٩٣- **زهر الآداب وثمـر الألبـاب، لأبي إسـحاق الحـصري القـيرواني،** بـشرح: د.زكي مبارك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بـيروت، ط:الرابعة، ١٩٧٢م.

٢٩٤- **السبعة في القراءات، لابن مجاهد،** تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعـارف- القاهرة- ط: الثانية، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٢٩٥- **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٩٦- **سر صناعة الإعراب، لابن جني**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق – ط: الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٩٧- **سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم ابن القاصح**، نشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الثالثة١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

٢٩٨- سقط **الزَّند وضوءه،لأبي العلاء المعري**، تحقيق وتقديم: د.السَّعيد السَّيِّد عبادة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مطبعة المدنى، ط: الأولى ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٩٩- **السلوك لمعرفة دول الملوك، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية- بيروت- ط: الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

٣٠٠- **سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، للوزير أبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة، ١٣٥٤هـ= ١٩٣٦م.

٣٠١- **سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني**، حققه وصنع فهارسه: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة- الرياض- ط: الثانية، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٣٠٢- **سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي**،تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الباز –مكة المكرمة ، ط: الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٣٠٣- **سنن النسائي (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية،حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٣٠٤- **سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي**، تحقيق: جمهرة من العلماء،وإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت. ط: الثانية، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٣٠٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير – دمشق- ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٠٦- **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، لسعد الدين مسعود التفتازاني** ، تحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٣٠٧- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد**، المكتبة العصرية- بيروت- ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٣٠٨- **شرح أبيات المفصل والمتوسط، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، شرح السيد الشريف علي بن محمد علي الجرجاني**، دراسة وتحقيق:

د.عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية – بيروت-ط: الأولى١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣٠٩- **شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب- بيروت، ط: الثانية، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٣١٠- **شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المُرزبان السيرافي**، تحقيق: د.محمد الرِّيح هاشم، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٣١١- **شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي**، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- دمشق- ط:الأولى١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

٣١٢- **شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٣١٣- **شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي**، نشرته مكتبة القدسي بالقاهرة، ١٣٥٠هـ.

٣١٤- **شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السُّكَّري**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار التراث- القاهرة-ط: الثانية ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

٣١٥- **شرح الآجرومية في علم العربية، لعلي بن عبد الله السَّنْهوري**، دراسة وتحقيق: د.محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام للطباعة والنشر – مصر، ط:الأولى ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣١٦- **شرح الأشموني على الألفية**، قدم له ووضع هوامشه: حسن حمد، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤١٩هـ= ١٩٨٨م.

٣١٧- **شرح الألفية، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك**، تصحيح: محمد سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت ١٣١٢هـ.

٣١٨- **شرح التسهيل، لابن مالك**، تحقيق:د. عبد الرحمن السَّيِّد، ود.محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر – مصر- ط: الأولى ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٣١٩- **شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني**، تحقيق:د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٣٢٠- **شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز على ابن مالك**، تحقيق وشرح: أ.د.هادي نهر، وأ.د. هلال ناجي المحامي، دا رالفكر للطباعة والنشر- الأردن، ط:الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٣٢١- **شرح الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: د.خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم – بيروت، والدار العثمانية – عمان –ط:العاشرة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٣٢٢- **شرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي**، حققه وقدمه:د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس – بيروت، ط: الأولى١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٣٢٣- **شرح الرضي على الكافية، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي**، شرح وتحقيق : أ.د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ط: الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٣٢٤- **شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- دمشق- بيروت، ط: الثانية ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٣٢٥- **شرح الفصيح، للزمخشري**، تحقيق: د. إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى ١٤١٧هـ.

٣٢٦- **شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس**، تحقيق: د.أحمد خطاب العمر،دار العربية للموسوعات، بيروت، ط: الأولى ١٤٣٠هـ= ٢٠١٠م.

٣٢٧- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري**، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة – ط: السادسة. بيروت. بدون.

٣٢٨- **شرح الكافية الشافية، لابن مالك**، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط: الأولى ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٣٢٩- **شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكرخي**، قدم له وعلّق عليه: محمود بن محمد الموصلي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط: الأولى ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٣٣٠- **شرح اللمع، لابن بَرْهان العكبري**، حققه: د. فائز فارس، السلسلة التراثية- الكويت،ط: الأولى١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٣٣١- **شرح اللمع، للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي**، حققه ودرسه: د.إبراهيم بن محمد أبو عباة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، عمادة البحث العلمي، ط: الأولى١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٣٣٢- **شرح المعلقات السبع، للإمام عبد الله الحسن بن أحمد الزَّروني**، حققه: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية –بيروت، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٣٣٣- **شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي**، تحقق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، طبعة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٣٤- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي**. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض – ط: الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣٣٥- **شرح المفصل، لابن يعيش**، عالم الكتب – بيروت، بدون.

٣٣٦- **شرح المقرب المسمى "التعليقة"، للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي**، دراسة وتحقيق: د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف،مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٣٧- **شرح المقصور والممدود، لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي**، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، وصلاح محمد الخيمي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ= ١٩٨١م.

٣٣٨- **شرح الملوكي في التصريف**، صنعة: ابن يعيش، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط: الأولى ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

٣٣٩- **شرح الهداية، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي**، تحقيق ودراسة: د.حازم سعيد حيدر. دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان. ط: الأولى ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣٤٠- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب- بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٣٤١- **شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشَّنتمري**، تحقيق وتعليق: د. علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد الثقافية والتراث بدبي، بالتعاون مع دار الفكر، بيروت- دمشق، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٣٤٢- **شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي**، تحقيق: أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط:الأولى١٤١١هـ=١٩٩١م.

٣٤٣- **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، وضعه وضبط الديوان: عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٣٤٤- **شرح ديون حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري**، دراسة وتحقيق: د.حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٣٤٥- **شرح شافية ابن الحاجب المشهور بكمال، لمحمد الشهير بكمال الدين بن محمد، الشهير بمعين الدين الفسوي**، إخراج وتحقيق وتعليق: سعدي محمودي هوراماني. نشر: إحسان للنشر والتوزيع- طهران- ط: الثالثة ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٣٤٦- **شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، للخضر اليزدي**، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط:الأولى ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٣٤٧- **شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٣٤٨- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٤٩- **شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري**، دراسة وتحقيق: د.نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- عمادة البحث العلمي،ط: الثانية ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٣٥٠- **شرح شعلة على الشاطبية، المسمى: "كنز المعاني شرح حرز الأماني" لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشُعْلة**، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، نشر دار الصحابة للتراث، بطنطا، ط: الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م.

٣٥١- **شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي**، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت- بدون.

٣٥٢- **شرح صحيح مسلم المسمى: المنهاج، للإمام محي الدين النووي**، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- بيروت، ط: الثامنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٣٥٣- **شرح طيبة النشر، لأبي القاسم النويري**، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٥٤- **شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب في رسم لمصحف**، تأليف الشيخ موسى جار الله روستوفدوني. تحقيق: عمر المراطي، دار الصحابة للتراث بطنطا. ١٤٢٨هـ.

٣٥٥- **شرح قصيدة الإمام أبي القاسم الشاطبي، للإمام أبي بكر السيوطي**، اعتنى به: د.عبد الله بن عبد الرحمن الشَّثري، ود. محمد بن فوزان العُمر. دار العاصمة – الرياض – السعودية. ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٣٥٦- **شرح قطر الندا وبل الصدى، لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب سبيل الهداية بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محي الدين عبد الحميد**، المكتبة العصرية – بيروت- ١٩٩٢م.

٣٥٧- **شرح كافية ابن الحاجب. المسمى "الفوائد الضيائية"، لنور الدين عبد الرحمن الجامي**، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية – القاهرة. ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٣٥٨- **شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق: د.علي الشَّوملي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، ودار الأمل- الأردن.ط: الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٣٥٩- **شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وآخرين. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٣٦٠- **شرح كفاية المتحفظ، لمحمد بن الطيب الفاسي**، تحقيق: د. علي حسين البواب. دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض – ط: الأولى ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٣٦١- **شرح مختصر التصريف في فن الصرف، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني**، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، منشورات ذات السلاسل – الكويت. ط:الأولى ١٩٨٣م.

٣٦٢- **شرح مشكل أبيات أبي تمام المفردة، أو تفسير معاني أبيات شعر أبي تمام، للشيخ أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي**، دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت. ط:الأولى١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٣٦٣- **شرح مغني اللبيب المسمى بـ" شرح المزج"، لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدَّماميني**، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب- القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٣٦٤- **شرح نهج البلاغة، لأبي حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني**، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية –بيروت – ط: الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٣٦٥- **شروح التلخيص، لسعد الدين التفتازاني، وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي**، نشر: دار البصائر – القاهرة. ط: الأولى١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٣٦٦- **شروح سَقْط الزَّند، لأبي العلاء المعري**، تحقيق: مصطفى السَّقا وآخرين، بإشراف: د.طه حسين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة- مركز تحقيق التراث. ط: الرابعة ١٤٣٢هـ=٢٠٠٢م.

٣٦٧- **شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي**، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت- ط: الأولى ١٤١٠هـ.

٣٦٨- **شعر ابن ميادة الرّماح بن أبرد**، تحقيق: د/ حنا جميل الحداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، سنة ١٩٨٢م.

٣٦٩- **الشعر والشعراء، لابن قتيبة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣٧٠- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السَّلسيلي**، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة- ط: الأولى ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٧١- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك،** تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب- بيروت، ط:الثالثة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٣٧٢- **الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس،** تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة. بدون.

٣٧٣- **الصحاح: تاج اللغة وصحاح ا لعربية، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري،** تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت- ط: الثالثة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٣٧٤- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي،** تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:الثانية ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٣٧٥- **صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري،** تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة – بيروت، ط:الثالثة١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٣٧٦- **صحيح الجامع الصحيح وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني،** المكتب الإسلامي- بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٣٧٧- **صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القيشيري النيسابوري،** تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون.

٣٧٨- **الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي،** تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية. مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٣٧٩- **الصناعتين، لأبي هلال العسكري**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت- ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٨٠- **ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي**، تحقيق: خليل عمران المنصور،دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٣٨١- **ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٣٨٢- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي**، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان. بدون.

٣٨٣- **طبقات الشَّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة**، تصحيح: د. عبد العليم خان، مؤسسة دار الندوة الجديدة- بيروت،ط:الأولى ١٩٨٠م.

٣٨٤- **طبقات الشَّافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي**، تحقيق: عبد الله الجبوري، ديوان الأوقاف – بغداد، ١٣٩١هـ.

٣٨٥- **طبقات القراء، لشمس الدين الذهبي**، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٣٨٦- **الطبقات الكبرى، لابن سعد**، دار صادر –بيروت، ١٣٨٠هـ=١٩٦٠م.

٣٨٧- **طبقات المفسرين، للداودي**، تحقيق: علي محمد عمر، مركز تحقيق التراث بدار الكتب، نشر: مكتبة وهبة- عابدين، ط: الأولى ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٣٨٨- **طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني – بجدة – بدون.

٣٨٩- **العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد سيِّد،وزارة الإرشاد والإعلام، الكويت،ط:الثانية -١٩٨٤م.

٣٩٠- **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني.** لم يذكر الناشر ولا تاريخ النشر.

٣٩١- **العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت. بدون.

٣٩٢- **العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي**، دراسة وتحقيق: د. أيمن سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع- جدة- ط: الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠١م.

٣٩٣- **علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوّراق**، تحقيق:د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض – ط: الأولى، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣٩٤- **علل الوقوف ، للسَّجاوندي** ، تحقيق: محمد الغيدي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط: الثانية ، ٢٠٠٦ م .

٣٩٥- **عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي**، تحقيق: د.محمد ألتونجي، عالم الكتب- بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ=١٩٩٣م،وطبعة أخرى بتحقيق: محمود محمد السيد الدغيم، استانبول، ١٤٠٧هـ.

٣٩٦- **العمدة في صناعة الشعر ونقده، تأليف: أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني،** تحقيق: د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٣٩٧- **عنوان التوفيق في آداب الطريق، تأليف: ابن عطاء الله السَّكندري،** تحقيق: عبدالغني نكه مي. دار الكتاب النفيس. لبنان، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٩٨- **العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي،** حققه وقدم له: د . زهير زاهد، ود. خليل العطية. عالم الكتب- بيروت- ط: الثانية ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٣٩٩- **عيار الشعر، لابن طباطبا،** تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي- القاهرة،بدون.

٤٠٠- **العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي،** تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

٤٠١- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الهمذاني العطّار،** دراسة وتحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

٤٠٢- **غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري،**عنى بنشره: براجسترسر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٤٠٣- **الغاية في القراءات العشر،للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران،** اعتناء وتعليق: أ.جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث – طنطا، ٢٠٠٣م.

٤٠٤- **الغُرَّة في شرح اللمع، من أَوَّل باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)، لأبي محمد سعيد بن الدَّهَّان،** دراسة وتحقيق: د.فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّليم، دار التّدمرية – الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٤٠٥- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة، للفيروزأبادي،** تحقيق: د. سليمان العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة.

٤٠٦- **غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي،** تحقيق:د. سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى – مكة المكرمة- ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٠٧- **غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن ا لجوزي،** تحقيق: د.عبد المعطي أمين القلعجي، دار ا لكتب العلمية – بيروت، ط:الأولى ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٠٨- **غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي،** تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: الأستاذ عبد السلام محمد هارون. الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث- جمهورية مصر العربية- القاهرة- ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٤٠٩- **غريب الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،** تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد،ط: الأولى ١٣٩٧هـ.

٤١٠- **غريب القرآن،لأبي بكر محمد السجستاني،** تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٤١١- **الغريب المصنَّف، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم،** حقّقه: د. محمد المختار العبيدي، نشر مشترك المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون،ودار سحنون للنشر والتوزيع. ط: الثانية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٤١٢- **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، لمصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي،** دراسة وتحقيق: الأستاذ حسين صالح الدبوس،وآخرين، عالم الكتب الحديث – إربد- الأردن. ط: الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٤١٣- **الفائق في غريب الحديث، للزمخشري،** تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت- لبنان،ط:الثانية.

٤١٤- **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، للعلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني،** تحقيق وتعليق: أ.د/ محسن بن سالم العميري الهذلي، طبعة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ط: الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٤١٥- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، للإمام جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق،** تحقيق: د.مصطفى نحاس، كلية الآداب- جامعة الكويت، ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

٤١٦- **فتح الباري، شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،** تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت. بدون.

٤١٧- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني**، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر – بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٤١٨- **الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي، للإمام شهاب الدين القسطلاني**، تحقيق: إبراهيم بن محمد الجرمي، قدم له: فضيلة الشيخ محمد كريم راجح، وفضيلة المقرئ الشيخ شكري لُحفي، دار الفتح – عمان، ط: الأولى ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٤١٩- **فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين السَّخاوي**، تحقيق ودراسة: د.مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد – الرياض، ط:الثانية ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٤٢٠- **الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع بن شيرويه الديلمي الهمذاني**، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤٢١- **الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري**، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية- القاهرة. بدون.

٤٢٢- **الفروق، للكرابيسي أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري**، تحقيق: د. محمد طموم. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،ط: الأولى ١٤٠٢هـ.

٤٢٣- **الفريد في إعراب القرآن المجيد، للعلامة المنتجب الهمذاني،** تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – السعودية – ط: الأولى ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٤٢٤- **الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني،** تحقيق ودراسة: د. رضا رجب. دار الينابيع – دمشق- سورية، ط: الأولى٢٠٠٤م.

٤٢٥- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري،** حققه وقدم له وعلَّق عليه: د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة- بيروت، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

٤٢٦- **الفصول في الأصول،لأحمد بن علي الرازي الجصاص،** تحقيق:د.عجيل جاسم النَّشمي، نشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت- ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٢٧- **فضائل القرآن،لعماد الدين إسماعيل بن كثير،** دار المعرفة- بيروت، لبنان،ط: الثانية ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م. بدون تحقيق.

٤٢٨- **فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني،** تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر- بيروت- ط: الثانية ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

٤٢٩- **الفوائد والقواعد ، للثمانيني،** تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة- بيروت – ط: الأولى ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٤٣٠- **فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي**، تحقيق: علي محمد بن عوض الله، وعادل أحمد عبد الموجود، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٣١- **الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكِّم السُّنة والكتاب، لمحمد بن ناصر بن عثمان آل معمر التميمي الحنبلي**. بدون.

٤٣٢- **فيض القدير، شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤٣٣- **أبو القاسم الشاطبي: دراسة عن قصيدته حرز الأماني في القراءات، للدكتور عبدالهادي عبد الله حميتو**، أضواء السلف،ط: الأولى ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٥م.

٤٣٤- **القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزأبادي**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: السادسة، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٤٣٥- **القراءات الشاذة، لابن خالويه**، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، بدون.

٤٣٦- **القراءات، لأبي عبيد القاسم بن سلام**، جمع ودراسة: الدكتور جاسم الحاج جاسم محمد الدليمي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جمهورية العراق، ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٤٣٧- **قصر الأمل، لأبي بكر عبد الله بن أبي الدنيا**، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم –بيروت، لبنان، ط: الثانية ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

٤٣٨- **القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس**، تحقيق: د. أحمد خطّاب العمر، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

٤٣٩- **قواطع الأدلة في الأصول ، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني** ، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .

٤٤٠- **قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي**، تقديم وتحقيق: د. يس أبو الهيجاء، وزميليه، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

٤٤١- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي**، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤٤٢- **الكامل في القراءات العشر، لأبي القاسم يوسف الهذلي**، تحقيق: جمال الدين بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع- القاهرة، ط:الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٤٤٣- **الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد**، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الرابعة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٤٤٤- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي**، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الأولى١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٤٤٥- **كتاب العدد في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيدة النحوي اللغوي**، تحقيق: عبدالله ابن الحسين الناصر، وعدنان محمد الطاهر، ط:الأولى ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٤٤٦- **الكتاب، لسيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت، لبنان.

٤٤٧- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للعلامة محمد بن علي التهانوني**، تحقيق: د.علي دحروج، وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، ط. الأولى ١٩٩٦م.

٤٤٨- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري**، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العكبيان – الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٤٤٩- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة**، المطبعة الإسلامية – طهران، ١٣٨٧هـ=١٩٤٧م.

٤٥٠- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي**، حققه وعلق عليه: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. بدون.

٤٥١- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكّي بن أبي طالب القيسي**، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. الرابعة، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤٥٢- **الكشكول، لبهاء الدين العاملي**، تحقيق: محمد عبد الكريم ا لنمري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٤٥٣- **الكليات، لأبي البقاء الكفوي**، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت- ط: الثانية، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٤٥٤- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي**، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٤٥٥- **الكواكب الدّريّة في إعراب الشاطبية، للشيخ سيدي حسن بن الحاج عمر النيسابوري**، دار ابن حزم – لبنان، ط. الأولى ١٤٠٥هـ=٢٠٠٤م.

٤٥٦- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله الفاسي**، حققه وعلق عليه: عبدالرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد- الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٤٥٧- **اللامات، للزجاجي**، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر- بيروت. ط: الثانية ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٤٥٨- **لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي** ، تحقيق: أ.د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم، دراسة: أ.د/ عبد الكريم عوفي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى ، ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١م .

٤٥٩- **اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر- دمشق، طبعة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٤٦٠- **اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان،ط. الأولى١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٦١- **لسان العرب. لابن منظور، دار** صادر – بيروت.ط. الأولى١٣٧٤هـ= ١٩٥٥م.

٤٦٢- **لُمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين**، تحقيق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب، لبنان – ط: الثانية، ١٤٠٧هـ= ١٩٧٨م.

٤٦٣- **لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري**، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون.

٤٦٤- **اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني**، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية –بيروت. ط: الثانية ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٦٥- **ليس في كلام العرب ، لابن خالويه**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٤٦٦- **المئة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى، لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي**، مكتبة الرشد- الرياض – السعودية. ط: الأولى ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٤٦٧- **ما يعوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبِّي**، تحقق: د. سعود بن عبد الله آل حسين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٤٦٨- **ما ينصرف وما لاينصرف، لأبي إسحاق الزجاج**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:الثالثة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٤٦٩- **المبسوط في القراءات العشر،لابن مهران**، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، طبعة ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٤٧٠- **المتمنين، لأبي بكر عبد الله القرشي**، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم- بيروت. ط: الأولى١٤١٨هـ.

٤٧١- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٤٧٢- **مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى**، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٨٤م.

٤٧٣- **مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط: الثانية ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٤٧٤- **مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

٤٧٥- **المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري القاضي المالكي**، دار ابن حزم- بيروت، لبنان،ط: الأولى١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م. بدون تحقيق.

٤٧٦- **مجمع الأمثال،للميداني**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت. طبعة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٤٧٧- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين أبي بكر الهيثمي**، نشر دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٤٠٧هـ.بدون تحقيق.

٤٧٨- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، تصوير: مكتبة التقوى. بدون.

٤٧٩- **مجيب الندا في شرح قطر الندى، لجمال الدين الفاكهي**، تحقيق ودراسة: د. مؤمن عمر البدارين، الدار العثمانية للنشر، عمان- الأردن، ط: الأولى ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٤٨٠- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. رياض عبد الحميد مراد، دار صادر – بيروت – لبنان، ط: الثانية ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٤٨١- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني**، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٤٨٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي**،تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار ا لكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى،١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٤٨٣- **المحصول في أصول الفقه، للقاضي أبي بكر بن العربي**، تحقيق: حسين علي البدري، وسعيد فودة، دار البيارق – عمان، ط: الأولى ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٤٨٤- **المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو)، لابن إياز البغدادي**، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار- عمّان- الأردن، ط: الأولى ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٤٨٥- **المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط: الأولى ١٤٠٠هـ.

٤٨٦- **المحكم في نقط المصحف، لأبي عمرو الداني**، تحقيق: د. عزَّة حسن، دار الفكر- دمشق، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٨٧- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة**، تنقيح: د. عبد الفتاح السيد سليم، ود. فيصل الحفيان، تحقيق: مجموعة من المحققين. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد المخطوطات العربية- القاهرة.

٤٨٨- **المحيط في اللغة، للصاحب الكافي إسماعيل بن عباد بن العباس**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٤٨٩- **مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي**، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٤٩٠- **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس**، تحقيق ودراسة: د. عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد ناشرون- الرياض، ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٤٩١- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام أبي داود سليمان بن نجاح**، دراسة وتحقيق: د.أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ١٤٣٢هـ=٢٠٠٢م.

٤٩٢- **مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي، للقسطلاني،** تحقيق واختصار: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٤٩٣- **المخصص ، لابن سيدة،** دار الكتب العلمية- بيروت، بدن.

٤٩٤- **المدهش، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي،** تحقيق: د. مروان قباني، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان، ط: الثانية ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٤٩٥- **المذكر المؤنث، لأبي بكر الأنباري،** حققه: الشربيني شريدة، دار الحديث – القاهرة، طبعة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٤٩٦- **المذكر والمؤنث، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد،** تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود.صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:الثانية، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٤٩٧- **المذكر والمؤنث، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني،** تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر العربي- بيروت، ودار الفكر – دمشق، ط:الأولى ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٤٩٨- **المذكر والمؤنث، للفراء،** تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٥م.

٤٩٩- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي،** دار الكتاب الإسلامي- القاهرة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

٥٠٠- **المرتجل، لابن الخشاب،** تحقيق ودراسة: علي حيدر، لم يذكر دار النشر، دمشق، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٥٠١- **مرسوم الخط، لأبي بكر الأنباري،** تحقيق: امتياز علي عريش، نشر: المعهد الهندي للدراسات الإسلامية، دلهي الجديدة.

٥٠٢- **المرصَّع في الأدباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، لمجد الدين بن الأثير**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الجيل – بيروت، ودار عمّار – عمّان. ط.الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٥٠٣- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وزميليه، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط:الثالثة. بدون تاريخ.

٥٠٤- **المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٠٥- **المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ودار المنارة – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٥٠٦- **المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع – الرياض- ط: الأولى ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٥٠٧- **المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي**، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني- مصر، ط: الأولى ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م.

٥٠٨- **المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل**، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط: الثانية ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٥٠٩- **المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١هـ=١٩٩٠م.

٥١٠- **المستصفى في علوم الأصول، لأبي حامد الغزالي**،تحقيق: محمد عبد السلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

٥١١- **المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري**، دار الكتب العمية، بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٧م.

٥١٢- **المستنير في القراءات العشر، لابن سوار البغدادي**، تحقيق ودراسة: د.عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط: الأولى ١٤٢٦هـ.

٥١٣- **مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن- الرياض، ط:الأولى ١٩٩٧م.

٥١٤- **مسند أبي يعلى، لأحمد بن أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث- دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

٥١٥- **مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني**، مؤسسة قرطبة- مصر. بدون.

٥١٦- **مسند الإمام الشافعي، المسمى: ترتيب مسند الإمام الشافعي، للمحدث محمد عابد السندي**، تحقق: السيد يوسف الحسني، والسيد عزت الحسيني، دار الكتب العلمية – بيروت. طبعة ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.

٥١٧- **مسند الشاميين، لأبي القاسم الطبراني**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٥١٨- **مسند عبد بن حميد،** تحقيق: صبحي البدري، ومحمود الصعيدي، نشر مكتبة السنة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ .

٥١٩- **مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،** تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٥٢٠- **مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي الموزعي المعروف بابن نور الدين،** دراسة وتحقيق: د. عائض بن نافع العمري، دار المنار- مصر، ط: الأولى ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٥٢١- **المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستاني،** تحقيق: د. محمد محي الدين عيد السبحان، دار البشائر الإسلامية، ط: ا لثانية ١٤٢٣هـ.

٥٢٢- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للفيومي،** المكتبة العلمية- بيروت. بدون.

٥٢٣- **المصباح لما أعْتَم من شواهد الإيضاح، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون.** تحقيق ودراسة: د. محمد بن حمود الدعجاني، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط:الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٥٢٤- **المصنَّف في الأحاديث والاثار،لأبي بكر بن أبي شيبة،** تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكبة الرشد – الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٢٥- **المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري،** تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي،القاهرة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٥٢٦- **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٥٢٧- **المعارف، لابن قتيبة**، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف- مصر، ١٩٦٩م.

٥٢٨- **معاني القراءات،لأبي منصور الأزهري**، تحقيق ودراسة:د. عيد مصطفى درويش، ود. عوض حمد القوزي، دار المعارف بمصر، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٥٢٩- **معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج**، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث- القاهرة، طبعة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٥٣٠- **معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس**، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط: الأولى ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

٥٣١- **معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء**، طبعة: عالم الكتب- بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٥٣٢- **معاني القرآن، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط**، تحقيق: د.فائز فارس، الكويت. ط: الثانية ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٥٣٣- **المعاني الكبير،لابن قتيبة**، تحقيق: كرنكو،وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٥٣٤- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم العباسي،** تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ١٣٦٧هـ=١٩٤٧م.

٥٣٥- **المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي،** تحقيق: محمد حميد الله، وآخرين، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م. تصوير دار الفكر –بيروت –لبنان.

٥٣٦- **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت الحموي الرومي،** تحقيق: د. إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط:الأولى ١٩٩٣م.

٥٣٧- **المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني،** تحقيق: طارق عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة- ١٤١٥هـ.

٥٣٨- **معجم البلدان، لياقوت الحموي،** دار الفكر- بيروت، بدون.

٥٣٩- **معجم الشعراء، للمرزباني،** تحقيق: د. فاروق سليم، دار صادر- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

٥٤٠- **معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب،** دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٥٤١- **المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني،** تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل،ط: الثانية ١٤٠٤هـ=١٩٨٣م.

٥٤٢- **معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة،** مطبعة الترقي- دمشق ١٩٥٧م.

٥٤٣- المعجم المفصل في شـواهد العربيـة،د. إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتـب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥٤٤- **المعجم المفصل في علوم البلاغة**، للدكتور: إنعام فوال عكاوي، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، ط: ا لثانية، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥٤٥- **المعجم المفهرس لألفاظ القـرآن الكـريم، لمحمـد فـؤاد عبـد البـاقي**، دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥٤٦- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيـد عبـد الله البكـري الأندلسي**، تحقيق: مصطفى الـسقا، مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة،ط:الثالثـة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥٤٧- **معجـم مقاليـد العلـوم، لأبي الفـضل جـلال الـدين الـسيوطي**، تحقيـق: أ.د. محمـد إبـراهيم عبـادة، مكتبـة الآداب- القـاهرة، مـصر، ط: الأولى ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٥٤٨- **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المـصرية- القـاهرة،ط:الأولى ١٣٦١هـ.

٥٤٩- **معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمـد بـن إدريـس الـشافعي، للحافظ الإمام أبي بكر البيهقي**، تحقيق: سيد كسروي حـسن، دار الكتـب العلمية- بيروت، بدون.

٥٥٠- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري،** تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق – تهران- ناصر خسرو. ط: الأولى ١٣٧٨هـ.

٥٥١- **المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي،** تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية- الرياض، ط: الأولى ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

٥٥٢- **المغني في تصريف الأفعال، للدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة،** دار الحديث – القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥٥٣- **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرماني،** تحقيق ودراسة: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: د. محسن عبد الحميد، درا ابن حزم – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٥٥٤- **المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، لحسن باشا بن علاء الدين الأسود،** تحقيق ودراسة: د. شريف عبد الكريم النّجار، دار عمار للنشر- عمَّان - الأردن. ط. الأولى، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٥٥٥- **مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني،** تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر – لبنان. بدون.

٥٥٦- **المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري،** تحقيق: د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم – بيروت. ط: الأولى١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٥٥٧- **المفضليات، للمفضل بن محمد الضَّبيِّ،** تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف- القاهرة، ط:العاشرة، ١٩٩٢م.

٥٥٨- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي**، تحقيق: جمهرة من أساتذة النحو والصرف بجامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥٥٩- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني**، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وزميليه، دار السلام للنشر والتوزيع – القاهرة، ط: الأولى ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٥٦٠- **مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٥٦١- **المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر- الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٢م.

٥٦٢- **المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود ا لإسلامية- الرياض،ط: الأولى ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥٦٣- **المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، جمهورية مصر- وزارة الأوقاف، القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٥٦٤- **المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف أبي موسى عيسى الجزولي**، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة : د. حامد أحمد، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى. بدون.

٥٦٥- **المقرب، لابن عصفور**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط:الأولى ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

٥٦٦- **المقطوع والموصول، لأبي بكر الأنباري**، تحقيق: امتياز علي عريش، نشر: مكتبة رضا برامبور – الهند، طبعة:١٤٠١هـ.

٥٦٧- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني**، دراسة وتحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميد، دار التدمرية – الرياض، ط: الأولى ١٤١٣هـ= ٢٠١٠م.

٥٦٨- **المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني**، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان،ط: الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٥٦٩- **الممتع في التصريف، لابن عصفور**، تحقق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة- بيروت ط: الأولى ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٥٧٠- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد الأشموني**، علق عليه: شريف أبو العلا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:الثانية١٤٢٧هـ= ٢٠٠٧م.

٥٧١- **المناهج الكافية في شرح الشافية، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري**، دراسة وتحقق: د. رزان يحي خدَّام، سلسلة إصدارت الحكمة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

٥٧٢- **مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني**، دار الفكر- بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

٥٧٣- **المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي بن الحسن المعروف بكراع النمل،** تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة- ط: الأولى، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٥٧٤- **المنتهى، للإمام أبي الفضل محمد الجرجاني، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني،** دار الحديث – القاهرة، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٥٧٥- **المنثور في القواعد، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي،**تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط: الثانية ١٤٠٥هـ.

٥٧٦- **المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني،** تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.ط: الأولى، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

٥٧٧- **المنصف للسارق والمسروق منه، لأبي محمد الحسن بن علي بن وكيع التِّنِّيسي.** بدون.

٥٧٨- **الموجز في أداء الفراء السبعة، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي،** تحقيق: عبدالعظيم محمود عمران، مكتبة أولاد الشيخ للتراث- الجيزة، ط: الأولى ٢٠٦م.

٥٧٩- **موسوعة أقوال الدارقطني،** تأليف: أبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني. بدون.

٥٨٠- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري،** تحقيق وتعليق: أبي بلال الحضرمي، تقديم: الشيخ مكين بن علي الحجوري، دار الآثار للنشر والتوزيع – صنعاء، اليمن، ط:الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٥٨١- **موضح أوهام الجمع والتفريق، لأحمد بن علي ثابت الخطيب البغدادي،** تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار المعرفة- بيروت، ط:الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٨٢- **الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم،** تحقيق ودراسة: د. عمر حمدان الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة، طبعة عام:١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٥٨٣- **موطأ الإمام مالك،** تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر. بدون.

٥٨٤- **نثر الدرر في المحاضرات، لأبي سعد منصور بن الحسين الآبي،** تحقيق: خالد عبدالغني محفوظ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:الأولى١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٥٨٥- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي الأتابكي،** مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٨هـ=١٩٤٩م.

٥٨٦- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٥٨٧- **نزهة الطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميداني**،تحقيق ودراسة: د.يسرية محمد إبراهيم حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط:الأولى. بدون.

٥٨٨- **نسب معدّ واليمن الكبير، لهشام بن محمد الكلبي**، تحقيق: ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٥٨٩- **النشر في القراءات العشر، لابن الجزري**، تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: الأولى، بدون.

٥٩٠- **نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر بن الفضل العلوي**، تحقيق: الدكتورة نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٥٩١- **نظام الغريب في اللغة، للأديب اللغوي عيسى بن إبراهيم بن عبد الله الرَّبعي الحميري**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار المأمون للتراث، دمشق. ط: الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٥٩٢- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت ١٤٠٨هـ.

٥٩٣- **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد بن أمين المحبي**، تحقيق: أحمد عناية، دار لكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٥٩٤- **نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد**، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد- الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٥٩٥- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري**، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٥٩٦- **النكت والعيون، للماوردي**، تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. بدون.

٥٩٧- نهاية **الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري**، طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.ط: الثانية ٢٠٠٧هـ.

٥٩٨- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد القلقشندي**، تحقيق: إبراهيم الأبياري،دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط: الثالثة، ١٤١هـ=١٩٩١م.

٥٩٩- نهاية **الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازي**، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت – ط: الأولى ١٩٨٥م.

٦٠٠- **النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك ابن الأثير**، دار الفكر- بيروت، بدون.

٦٠١- **النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري**، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٦٠٢- **هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي**، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٩-ج١، سنة ١٣٩٣هـ.

٦٠٣- **هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي**، المكتبة الإسلامية – طهران، ط: الثالثة ١٣٨٧هـ=١٩٤٧م.

٦٠٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب – القاهرة، طبعة ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

٦٠٥- **الوافي بالوفيات،صلاح الدين خليل الصفدي**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٦٠٦- **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، للعلامة الشيخ عبد الفتاح بن عبدالغني القاضي**. راجعه وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل. دار الصحف للطبع والنشر، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٦٠٧- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعلي بن أحمد الواحدي**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٦٠٨- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، للإمام أبي علي الحسن بن علي الأهوازي**، حققه وعلق عليه:د. دريد حسن أحمد، وراجعه : د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي –بيروت، ط: الأولى، ٢٠٢م.

٦٠٩- **وفيات الأعيان، لابن خلكان**. تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت. بدون.

٦١٠- **الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير**. قرأه وشرحه: محمد خليل الزروق. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الثانية ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

٦١١- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي**، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

القسم الأول

الدراســـة

السَّمين الحلبي، وكتابه (العقد النَّضيد)

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

القسم الثاني
النصُّ المُحَقَّق

فرش سورة مريم.

فرش سورة طه.

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

فرش سورة المؤمنون .

فرش سورة النور.

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

فرش سورة النمل.

فرش سورة القصص.

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

فرش سورة الصافات.

فرش سورة ص.

❁ ❁ ❁

الثاني عشر : فهرس الفهارس